

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك ، إلى أَلفية ابن مالك »

حققه

محمد محيي الدين عبد الحميد

الجزء الأول

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى { المحرم الحرام ١٣٧٥
أغسطس ١٩٥٥

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان
ص.ب ٥٧٦٩

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعدَ حمْدِ الله على ما منح من أسباب البيان ، وفتح من أبواب التِّبْيان ، والصلاةِ والسلامِ على من رفَع بماضى العزم قواعدَ الإيمان ، وخفَض بعامل الجزم كلمةَ البُهْتَان ، محمــدٍ المنتخب من خُلاَصة مَعَدّ ولُبَاب عَدْنان ، وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا قَصَبَات السبق فى مضمار الإحسان ، وأبرزوا ضميرَ القِصَّة والشّأن ، بسِنَان اللِّسان ولِسان السِّنان ؛ فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك ، مُهَذّب المقاصد واضح المسالك ، يمتزج بها امتزاجَ الروح بالجسَد ، ويَحُلُّ منها محلّ الشجاعةِ من الأسَد ، تجد نَشْرَ التحقيق من أدْرَاج عباراته يَعْبِق ، وبَدْر التدقيق من أبراج إشاراته يُشْرِق ، خلا من الإفراط المُمِل ، وعلا عن التفريط المخل ، وكان بين ذلك قَوَاماً ، وقد لقبته بـ « منهج المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » ولم آلُ جَهْداً فى تنقيحه وتهذيبه ، وتوضيحه وتقريبه . والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به مَنْ تَلَقّاه بقلب سليم ؛ إنه قريب مجيب ، وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أُنيبُ .

(بسم الله الرحمن الرحيم ، قال محمد) هو الإمام ، العلامة ، أبو عبد الله ، جمال الدين ، ابن عبدالله (ابن مالك) الطائىُّ نَسَباً ، الشافعى مذهبا ، الجَيّانى مَنْشأً ، الأندلسى إقليما ، الدمشقى دارا ووفاة لاثنتَىْ عشرَةَ ليــلةً خَلَتْ من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة ، وهو ابن خمس وسبعين سنة (أحمد ربى الله خير مالك) أى : أثنى عليه الثناء الجميل ، اللائق بجلال عظمته ، وجزيل نعمته التى هذا النظمُ من آثارها ، واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجدُّدى ، وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه ، أى : كما أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدَّدُ فى حقنا دائما كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد ، وأيضا فهو رجوع إلى الأصل ؛ إذ أصل « الحمد لله » : أحمد

أو حمدت حمد الله : فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ، ثم عَدَلَ إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ، ثم أدخلت عليه « أل » لقصد الاستغراق . و « الرب » المالك . و « الله » علم على الذات الواجب الوجود — أى : لذاته — المستحق لجميع المحامد ، ولم يُسَمَّ به سواه ، قال تعالى : « هل تعلم لهُ سَمِيًّا » أى : هل تعلم أحدا تسمى الله غير الله ، وهو عربى عند الأكثر ، وعندالمحققين أنه اسمُ اللهِ الأعظمُ ، وقد ذكر فى القرآن العظيم فى ألفين وثلثمائة وستين موضعاً ، واختار الإمام النووى تبعاً لجماعة أنه « الحىّ القيوم » قال : ولهذا لم يذكر فى القرآن إلا فى ثلاثة مواضع : فى البقرة ، وآل عمران ، وطه . والله أعلم .

﴿ تنبيه ﴾ أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلا لمَقُولِهِ منزلَةَ ما حَصَل : إما اكتفاء بالحصول الذهنى ، أو نظرا إلى ما قوى عنده من تحقق الحصول وقربه ، نحو : « أَتَى مْرُ الله فلا تَسْتَعْجِلُوهُ » .

وجملة « هو ابن مالك » معترضة بين « قال » ومَقُوله ، لا محل لها من الإعراب ، ولفظ « رب » نصب تقديراً على المفعولية ، والياء فى موضع الجر بالإضافة ، و « الله » نصب بدل من « رب » أو بيان ، و « خير » نصب أيضاً بدل أو حال على حد : « دعوتُ الله سميعاً » وموضع الجملة نصب مفعول لقال ، ولفظها خبر ، ومعناها الإنشاء ، أى : أنشئُ الحمد (مصلياً) أى : طالباً من الله صلاته ، أى : رحمته (على النبىّ) — بتشديد الياء — من النَّبْوَة — أى : الرفعة — لرفعة رتبته على غيره من الخلق ، أو بالهمزة من النبأ — وهو الخبر — لأنه مُخْبِر عن الله تعالى ؛ فعلى الأول هو فعيل بمعنى مفعول ، وعلى الثانى بمعنى فاعل . و « مصليا » حال من فاعل « أحمد » مَنْوِيّة ؛ لاشتغال مورد الصلاة بالحمد ، أى : ناويا الصلاة على النبى (المصطفى) مفتعل من الصفوة ، وهو : الخلوص من الكَدَر ، قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ، ولامه ألفا لانفتاح ما قبلها ؛

ومعناهُ المختـــار (وآله) أى : أقار به من بنى هاشم والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) أى : العلو .

﴿ تنبيه ﴾ أصل آل أَهْلٌ : قلبت الهـاء همزة ، كما قلبت الهمزة هاء فى « هَرَاقَ » الأصل « أَرَاقَ » ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، كما فى « آدم ، وآمن » هذا مذهب سيبويه . وقال الـكسائى : أصله «أول» كجَمَلٍ ، من آل يؤول؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا . وقد صَغَّروه على « أُهَيْلٍ » وهو يشهد للأول ، وعلى « أُوَيْلٍ » وهو يشهد للثانى ؛ ولا يضاف إلا إلى ذى شرف ، بخلاف أهل ؛ فلا يقال « آل الإسكاف » ولا ينتقض بـ « آل فرعون » فإن له شرفا باعتبار الدنيا ، واختلف فى جواز إضافته إلى المضمر ؛ فمنعه الـكسائى والنحاس ، وزعم أبو بكر الزبيدى أنه من لحن العوام ، والصحيح جوازه . قال عبد المطلب :

١ — وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـــبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكْ

وفى الحديث : « اللهم صل على محمد وآله »

(وأستعين الله فى) نظم قصيدة (ألفية) أى : عِدَّةُ أبياتها ألف أو ألفان، بناء على أنها من كامل الرجز أو مَشْطُوره ، ومحل هـذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة « أحمد » . والظاهر أن « فى » بمعنى على ؛ لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدية بعلى ، قال تعالى : « وأعانه عليه قوم آخرون » « والله المستعان على ما تصفون » أو أنه ضمن « أستعين » معنى أستخير ونحوه ممـا يَتعدى بفى ، أى : وأستخير الله فى ألفية (مقاصِدُ النحو) أى : أغراضُه وجُلّ مهماته (بهـا) أى : فيها (مَحْوِيّة) أى : مَحُوزَة.

﴿ تنبيه ﴾ النحو فى الاصطلاح هو : العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصِّلَة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها ، قاله صاحب المقرب ؛ فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا « علم العربية » لا قَسِيمُ الصرف . وهو مصدر

أريد به اسم المفعول ، أى : المَنْحُوّ ، كالخلق بمعنى المخلوق . وخَصَّته غلبة الاستعمال بهذا العلم ، وإن كان كل علم مَنْحُوًّا ، أى : مقصودا ، كما خصت «الفقه» بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها ، أى : مَفْقُوهاً ، أى : مفهوما . وجاء فى اللغة لمعان خمسة : القصد ، يقال : نحوت نحوك ، أى : قصدت قصدك ، والمثل ، نحو مررت برجل نحوك ، أى : مثلك ، والجهة ، نحو : توجهت نحو البيت ، أى : جهة البيت ، والمقدار ، نحو : له عندى نحو ألف ، أى مقدار ألف ، والقِسْم ، نحو : هذا على أربعة أنحاء ، أى : أقسام ،

وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه لما أشار على أبى الأسود الدؤلى أن يضعه وعَلَّمه الاسم والفعل والحرف وشيئاً من الإعراب قال : « انْحُ هذا النحو يا أبا الأسود »

(تقرب) هذه الألفية للأفهام (الأقصى) أى : الأبعد من المعانى (بلفظ مُوجَز) الباء بمعنى مع ، أى : تفعل ذلك مع وَجازة اللفظ ، أى : اختصاره (وتبسط) أى : توسع (البذل) — بالمعجمة — أى : العطاء ، وهو إشارة إلى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعد منجز) أى : موفى سريعا .

﴿ تنبيه ﴾ قال الجوهرى : أَوْعَدَ — عند الإطلاق — يكون للشر ، وَوَعَدَ للخير ، وأنشد :

٢ — وَإِنِّى وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمُخْلِفُ إِيعَادِى وَمُنْجِزُ مَوْعِدِى

(وتقتضى) أى : تطلب ؛ لما اشتملت عليه من المحاسن (رضى) محضا (بغير سُخْط) يَشُوبُه (فائقة ألفية) الإمام العلامة أبى الحسن يحيى (بن معطى) بن عبد النور الزَّوَاوِى الحنفى ، الملقب زين الدين ، سكن دمشق طويلا ، واشتغل عليه خلق كثير ، ثم سافر إلى مصر وتَصَدَّر بالجامع العتيق لإقراء الأدب ، إلى أن توفى بالقاهرة فى سَلْخِ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ، ودفن من الغد على شَفِير الخَنْدَق ، بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه ، ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة .

﴿تنبيه﴾ يجوز فى « فائقة » النصب على الحال من فاعل تقتضى ، والرفع خَبَراً لمبتدأ محذوف ، والجر نعتا لألفية ، على حد « وهذا كتابٌ أنزلناهُ مُبَارَكٌ » فى النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة ، والغالب العكس ، وأوجبه بعضهم

(وهو) أى : ابن معطى (بسبق) الباء للسببية ، أى : بسبب سَبْقِهِ إياى (حائز تفضيلا) علىَّ (مستوجب) علىَّ (ثنائى الجميلا) عليه ؛ لما يستحقه السلف من ثناء الخلف . و « ثنائى » مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو الياء ، والجميل : إما صفة للمصدر ، أو معمول له (والله يقضى) أى : يحكم (بهبات) جمع هِبَة ، وهى : العطية ، أى : عطيات (وافره) أى : تامة (لى وله فى درجات الآخرة) الدرجات قال فى الصحاح : وهى الطبقات من المراتب ، وقال أبو عبيدة : الدرج إلى أعلى ، والدَّرَكُ إلى أسفل ، والمراد مراتب السعادة فى الدار الآخرة ، ولفظ الجملة خبر ومعناهُ الطلب .

﴿تنبيه﴾ وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة ، وإن كان الأفصح وافرات ؛ لأن هبات جمع قلة ، والأفْصَحُ فى جمع القلة مما لا يعقل وفى جمع العاقل مطلقا المطابَقَةُ ، نحو : « الأجذاع انكسرن ، ومنكسرات ، والهندات والهنود انطلقن ، ومنطلقات » والأفصح فى جمع الكثرة مما لا يعقل الإفراد نحو : « الجُذُوعُ انكسرَتْ ، ومنكسرة » .

خاتمـــة : بدأ بنفسه لحديث : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دَعَا بدأ بنفسه » رواه أبو داود ، وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام : « ربِّ اغْفِرْ لى ولوالدىّ » وعن موسى عليه السلام : « رَبِّ اغفر لى ولأخى » وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى :

والله يَقْضِى بِالرِّضَى والرَّحْمَهْ لِى ولَهُ وَلِجَمِيعِ الأُمَّـــهْ

لما عرفت ، ولأن التعميم مطلوب .

الكلام وما يتألف منه

الأصْلُ «هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه» اختصر للوضوح (كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أى:صوت مشتمل على بعض الحروف: تحقيقاً كزيد، أو تقديراً كالضمير المستتر (مفيد) فائدةً يحسن السكوت عليها (كاستقم) فإنه لفظ مفيد بالوضع ؛ فخرج باللفظ غيره من الدوالِّ مما ينطلق عليه فى اللغة كلام : كالخط ، والرَّمْز ، والإشارة ، وبالمفيد المفردُ ، نحو : زيد ، والمركبُ الإضافى ، نحو : غلام زيد ، والمركبُ الإسنادى المعلومُ مدلولُه ضرورة : كالنار حارة ، وغيرُ المستقلِّ كجملة الشرط ، نحو : إن قام زيد ، وغير المقصود ، كالصادر من الساهى والنائم .

﴿تنبيهات﴾ الأول : اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول ، أى : الملفوظ به ، كالخلق بمعنى المخلوق .

الثانى : يجوز فى قوله « كاستقم » أن يكون تمثيلا ، وهو الظاهر ؛ فإنه اقتصر فى شرح الكافية على ذلك فى حد الكلام ، ولم يذكر التركيب والقَصْدَ نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما ، لكنه فى التسهيل صرح بهما وزاد فقال : « الكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته » فزاد « لذاته » قال : لإخراج نحو «قام أبوه» من قولك « جاءنى الذى قام أبوه » وهذا الصنيعُ أولىٰ ؛ لأن الحدود لاتتم بدلالة الالتزام ، ومن ثَمَّ جعل الشارح قوله « كاستقم » تتميما للحد .

الثالث : إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات ؛ إذ به يقع التفاهم .

الرابع : إنما قال «وما يتألف منه» ولم يقل «وما يتركب» لأن التأليف ـ كما قيل ـ أخَصُّ ؛ إذ هو تركيب وزيادة ، وهى وقوع الألفة بين الجزءين .

(واسم وفعل ثم حرف الكلم) الكلم : مبتدأ خبره ما قبله ، أى : الكلم الذى يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع : نوع الاسم ، ونوع الفعل ،

ونوع الحرف ؛ فهو من تقسيم الـكُلّيِّ إلى جُزْئياته ، لأن المَقْسِمَ — وهو الـكلمة — صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة ، أعنى الاسم والفعل والحرف ، وليس الـكلم منقسما إليها باعتبار ذاته ؛ لأنه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الـكل إلى أجزائه ؛ لأن الـكلم ليس مخصوصاً بهذه الثلاثة ، بل هو مَقُول على كل ثلاث كلمات فصاعدا ، ولا من تقسيم الـكلى إلى جزئياته ، وهو ظاهر .

ودليلُ انحصار الـكلمة فى الثلاثة : أن الـكلمة إما أن تصلح ركنا للاسناد أولاً ، الثانى الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف ، الأولُ الاسمُ ، والثانى الفعلُ ، والنحويون مجمعون على هذا ، إلا مَنْ لا يعتد بخلافه . وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألُّفِ الـكلام من الـكلم بأنه « ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة» لامطلق الضم ، وأقل ما يكون منه ذلك اسمان ، نحو : « ذا زيد » ، و « هيهات نجد » أو فعل واسم ، نحو : « استقم » ، و « قام زيد » بشهادة الاستقراء ولا نَقْضَ بالنداء ؛ فإنه من الثانى .

﴿ تنبيه ﴾ ثم فى قوله « ثم حرف» بمعنى الواو ؛ إذ لا معنى للتراخى بين الأقسام ، ويكفى فى الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيبُ الناظم لها فى الذكر على حسب ترتيبها فى الشرف ووقوعه طَرَفاً .

واعلم أن الـكَـلِمَ اسم جنس على المختار ، وقيل : جمع ، وقيل : اسم جمع ، وعلى الأول فالمختار أنه اسم جنس جَمْعى ؛ لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر ، سواء اتحد نوعها أو لم يتحد ، أفادت أم لم تفد ، وقيل : لا يقال إلا على ما فوق العشرة ، وقيل : إفرادى ، أى : يقال على الـكثير والقليل كماء وتراب ، وعلى الثانى فقيل : جمع كَـثْرة ، وقيل : جمع قِلَّة ، ويجرى هذا الخلاف فى كل ما يفرق بينه و بين واحدة بالتاء ، وعلى المختار يجوز فى ضميره التأنيثُ ملاحظةً للجمعية ، والتذكيرُ على الأصل ، وهو الأكثر ، نحو : « إليه يَصْعَدُ الـكَلِمُ الطَّيِّبُ » « يُحَرِّفُونَ الـكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ » وقد

أنثه ابن معطى فى ألفيته فقال : « واحدها كلمة » وذكّره الناظم فقال : (واحده كلمة) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات : لَبِن ولَبِنة ، ومن المخلوقات : نبق ونبقة ، فاسم الجنس الجمعى هو : الذى يفرق بينه و بين واحده بالتاء غالبا ، بأن يكون واحده بالتاء غالبا ، والاحتراز بـ « غالبا » عما جاء منه على العكس من ذلك ، أى : يكون بالتاء دالا على الجمعية و إذا تجرد منها يكون للواحد ، نحو : كَمْء وكَمْأة ، وقد يفرق بينه و بين واحده بالياء ، نحو : روم وروميّ ، وزنج وزنجيّ .

وحدُّ الكلمة : قول مفرد ، وتطلق فى الإصطلاح مجازا على أحد جُزْءَى العَلَم المركب ، نحو «امرىء القيس» فمجموعهما كلمة حقيقية ، وكل منهما كلمة مجازا ، وفيها ثلاث لغات : كَلِمَة على وزن نَبِقة ، وتجمع على كَلِمٍ كَنَبِق ، وكِلْمة على وزن سِدْرة ، وتجمع على كِلْمٍ كسِدْر ، وكَلْمة على وزن تمرة ، وتجمع على كَلْم كتَمْرٍ ، وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن فَعِل ككَبِد وكَتِف ؛ فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لُغَةٌ رابِعَة ، وهى إتباع فائه لعينه فى الكسر ، اسما كان نحو فِخِذ ، أو فعلا نحو شِهِدَ .

(والقول) وهو ـ على الصحيح ـ لَفْظٌ دال على معنى (عم) الكلامَ والكَلِمَ والكَلِمَةَ ، عموما مطلقا ؛ فكلُّ كلامٍ أو كلم أو كلمة قولٌ ، ولا عكس : أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره ، والكلام مختص بالمفيد ، وأما كونه أعم من الكلم فلانطلاقه على المفرد ، وعلى المركب من كلمتين ، وعلى المركب من أكثر ، والكلم مختص بهذا الثالث ، وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد ، وهى مختصة بالمفرد ؛ وقيل : القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد ؛ فيكون مرادفًا للكلام ، وقيل : هو عبارة عن المركب خاصة : مفيدا كان أو غير مفيد ؛ فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم ، ومباينا للكلمة .

وقد بان لك أن الكلام والكَلِمَ بينهما عموم وخصوص من وَجْهٍ ؛ فالكلامُ أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة ، والكلم بالعكس ؛ فيجتمعان فى الصدق فى نحو «زيد أبوهُ قائم» و ينفرد الكلام فى نحو «قام زيد» وينفرد الكلم فى نحو «إن قام زيد» .

﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن القول ـ على الصحيح ـ أَخَصُّ من اللفظ مطلقاً ؛ فـكان من حقه أن يأخذه جنساً فى تعريف الـكلام كما فعل فى الكافية ؛ لأنه أقرب من اللفظ ، ولعله إنما عَدَلَ عنه لما شاع من استعماله فى الرأى والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية ، واللفظ ليس كذلك .

(وكلمة بها كلام قد يُؤَم) أى : يُقْصَد . كلمة : مبتدأ خبره الجملة بعده ، قال المـكودى : « وجاز الابتداء بـكلمة للتنويع ؛ لأنه نَوَّعها إلى كونها إحدى الـكلم ، وإلى كونها يقصد بها الـكلام » انتهى . ولا حاجة إلى ذلك ؛ فإن المقصود اللفظ وهو معرفة ، أى : هذا اللفظ — وهو لفظ كلمـة — يطلق لغةً على الجمل المفيدة . قال تعالى : (كلا إنها كلمـة هو قائلها) إشارة إلى : « رَبِّ ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت » وقال عليه الصلاة والسلام : « أَصْدَق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد :

٣ — أَلاَ كلُّ شَىْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ

وهو من باب تسميـة الشىء باسم بعضه ، كتسميتهم رَبِيئَةَ القومِ عينـــاً ، والبيتَ من الشعر قافيةً ، وقد يسمون القصيدة قافية ؛ لاشتمالها عليها ، وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة .

﴿ تنبيـــه ﴾ قد فى قوله « قد يؤم » للتقليل ، ومراده التقليل النسبى ، أى : استعمالُ الـكلمة فى الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها فى المفرد ، لا قليل فى نفسه ؛ فإنه كثير .

وهذا شروع فى العلامات التى يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه ، وبدأ بالاسم لشرفه فقال : (بالجر) ويرادفه الخفض ، قال فى شرح الـكافية : وهو أولى من التعبير بحرف الجر ؛ لتناوله الجرَّ بالحرف والإضافة (والتنوين) وهو فى الأصل : مصدر نَوَّنْتُ ، أى : أدخلت نونا ، ثم غلب حتى صار اسما لنون تلحق الآخر

لفظا لاخطا لغير توكيد ؛ فقَيْدُ « لاخطا » فَصْلٌ مخرج للنون فى نحو « ضَيْفَنٍ » اسم للطفيلى ، وهو الذى يجىء مع الضيف متطفلا ، وللنون اللاحقة للقوافى المطلقة — أى : التى آخرها حرفُ مدٍّ — عوضا عن مدة الإطلاق ، فى لغة تميم وقيس ، كقوله :

٤ — أَقِلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ وَقُولِى — إنْ أَصَبْتُ — لَقَدْ أَصَابَنْ

الأصل العتابا ، وأصابا . وقوله :

٥ — أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

الأصل : قدى ، ويسمى «تنوينَ الترنُّمِ» على حذف مضاف ، أى : قَطْع الترنم ؛ لأن الترنم مَدُّ الصوت بمدة تجانس الروى ، ومخرج أيضاً للنون اللاحقة للقوافى المقيدة — وهى التى رويها ساكن غير مد — كقوله :

٦ — أحَارِ بْنَ عَمْرٍو كَأَنِّى خَمِرْنْ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتَمِرْنْ

الأصل : خَمِر ، ويأتمر . وقوله :

٧ — وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِى الْمُخْتَرَقْنْ

الأصل المخترق . وقوله :

٨ — قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وَإِنْنْ

فإن هاتين النونين زِيدَتَا فى الوقف ، كما زيدت نون « ضيفن » فى الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التنوين حقيقة ؛ لثبوتهما مع أل ، وفى الفعل والحرف ، وفى الخط والوقف ، وحذفهما فى الوصل ، و يسمى «التنوين الغالى» ، زاده الأخفش وسماه بذلك ؛ لأن الغلو الزيادة ، وهو زيادة على الوزن ، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمى غالياً لقلته ، وقدعرفت أن إطلاق اُسم التنوين على هذين مجاز ، فلا يَرِدَانِ على الناظم . وقَيْد «لغير توكيد» فَصْل آخر مُخْرِج لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط ، نحو «لَنَسْفَعاً» .

وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين ، وهى أربعة :

الأول : تنوين الأمكنية ، ويقال : تنوين التمكن ، وتنوين التمكين : كرجلٍ

وقاضٍ ، سمى بذلك لأنه لحق الأسم ليدل على شدة تمـكنه فى باب الاسمية ، أى : أنه لم يُشْبِهِ الحرفَ فيبنى ، ولا الفعلَ فيمنعَ من الصرف .

والثانى : تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض المبنيات فى حالة تنكيره ليدل على التنكير ، تقول : سيبويهِ — بغير تنوين — إذا أردْتَ معينا ، وإيهِ — بغير تنوين — إذا استزدت مخاطَبَكَ من حديث معين ؛ فإذا أردت غير معين قلت : سيبويهٍ وإيهٍ ، بالتنوين .

والثالث : تنوين التعويض ، ويقال له « تنوينُ العِوَضِ » بإضافة بيانية ، وبه عبر فى المغنى ، وهو أولى ، وهو إما عوض عن حرف ، وذلك تنوين نحو جَوَارٍ وغَوَاشٍ عوضا عن الياء المحذوفة فى الرفع والجر . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وسيأتى الـكلام على ذلك فى باب مالا ينصرف مبسوطا ، إن شاء الله تعالى ، وإما عوض عن جملة ، وهو التنوين اللاحق لإذْ فى نحو : « يومئذٍ » و « حينئذٍ » فإنه عوض عن الجملة التى تضاف « إذْ » إليها ، فإن الأصل يَوْمَ إذْ كانَ كذا ، فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكُسِرَتْ « إذ » لالتقاء الساكنين ، كما كسرت « صَهْ » و « مَهْ » عند تنوينهما . وزعم الأخفش أن « إذ » مجرورة بالإضافة ، وأن كسرتها كسرة إعراب ، ورُدَّ بملازمتها للبناء ؛ لشبهها بالحرف فى الوضع وفى الافتقار دائما إلى الجملة ، وبأنها كسرت حيث لاشىء يقتضى الجر فى قوله :

٩ — نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَـةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

قيل : ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة ، وهو تنوين « كُلٍّ » و « بَعْضٍ » عوضاً عما يضافان إليه ، ذكره الناظم .

والرابع : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو « مسلمات » مما جمع بألف وتاء ، سمى بذلك لأنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فى نحو « مسلمِينَ » ، وليس بتنوين الأمكنية ، خلافا للرَّبَعِيّ ؛ لثبوته فيما لا ينصرف منه ، وهو ما سمى به مؤنث : كأذْرِعَاتٍ

لقرينة ، ولا تنوينِ تنكيرٍ لثبوته مع المعربات ، ولا تنوين عوض وهو ظاهر ، وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصباً مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها .

(والندا) وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها ، فلا يرد نحو : «ياليْتَ قومى يعلمون»،و

١٠ — يَارُبَّ سَارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا

« ألا يا اسجدوا » فى قراءة الكسائى ، لتخلُّفِ الدعاء عن « يا » ؛ فإنها لمجرد التنبيه ، وقيل : إنها للنداء والمنادى محذوفٌ تقديره : يا هؤلاء ، وهو مَقِيسٌ فى الأمر كالآية، وفى الدعاء ، كقوله :

١١ — ألاَ يَا اُسْلَمِي يَا دَارَمَىَّ عَلَى الْبِلَى

(وأل) معرفةً كانت : كالفرس ، والغلام ، أو زائدة : كالحارث ، و « طِبْتَ النَّفْسَ » . و يقال فيها « أمْ » فى لغة طيىء ، ومنه « ليس منامْبِرِّ امْصِيَامُ فى امْسَفَرِ » وسيأتى الكلام على الموصولة ، وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل ، نحو : « ألْ فَعَلْتَ » بمعنى هل فعلت ، حكاه قُطْرب ، و إنما لم يستثنها لنُدْرتها

(ومسند) أى :محكوم به من اسم أو فعل أو جملة ، نحو : «أنت قائم» ، و«قمت» ، و« إنا نحن نزلنا الذكر » .

﴿ تنبيه ﴾ حمل الشارحُ لفظ « مسند » فى النظم على إسناد ؛ فقال : ومسند أى إسناد إليه ، فأقام اسمَ المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف ، ولاحاجة إلى هذا التكلف ؛ فإن تركه على ظاهره كافٍ ، أى : من علامات اسمية الكلمة أن يُوجَدَ معها مسند فتكون هى مسنداً إليها ، ولا يسند إلا إلى الاسم . وأما « تَسْمَعُ بالمعيدى خير من أن تراه » فتسمع: منسبك مع « أن » المحذوفة بمصدر ، والأصل « أن تسمع » أى : سماعُكَ ، فحذفت أنْ ، وحسن حذفها وجودها فى «أن تراه» ، وقد روى « أن تسمع » على الأصل . وأما قولهم : «زَعَمُوا مطيةُ الكذبِ » فعلى إرادة اللفظ ، مثلُ «مِنْ حرفُ جر» ، و «ضَرَبَ فعلٌ ماض» فكل من «زعموا ، ومن ، وضرب» اسمٌ للفظ مبتدأ ، وما بعده خبر .

(للاسم تمييز) عن قسيميه (حصل) تمييز : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، وللاسم خبر ، وبالجر : متعلق بحصل . وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختيارا للضرورة ، وسهلها كونه جارا ومجرورا ، وإنما ميزت هذه الخمسةُ الاسمَ لأنها خَوَاصٌّ له: أما الجر فلأن المجرور مخبر عنه فى المعنى ، ولا يخبر إلا عن الاسم ؛ وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لا تتأتى فى غير الاسم ؛ وأما النداء فلأن المنادى مفعول به والمفعولُ به لايكون إلا اسما ؛ وأما « أل » فلأن أصل معناها التعريف ، وهو لا يكون إلا للاسم ؛ وأما المسندفلأن المسند إليه لا يكون إلا اسما .

﴿ تنبيه ﴾ لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودُهاَ بالفعل . بل يكفى أن يكون فى الـكلمة صَلاَحية لقبولها .

(بتا) الفاعل : متكلما كان نحو : (فَعَلْتُ) بضم التاء ، أو مخاطبا نحو : « تبارَكْتَ يا ألله » بفتحها ، أو مخاطبة نحو : « قُمْتِ ياهند » بكسرها (و) تاء التأنيث الساكنة أصالةً نحو : (أتَتْ) هند . والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو : «قَالَتُ امَّة » بنقل ضمة الهمزة إلى التاء ، و « قالَتِ امرأة العزيز » بكسر التاء لالتقاء الساكنين ، و « قَالَتَا » بفتحها لذلك ، أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل ، بل إن كانت حركتها إعرابا اختصت بالاسم ، نحو : فاطمة ، وقائمة ، وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل ، بل تكون فى الاسم نحو « لا حول ولا قوة إلا بالله » وفى الفعل نحو « هند تقوم » وفى الحرف نحو « رُبَّتَ » و «ثُمَّتَ» .

وبهاتين العلامتين — وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة — رُدَّ على من زعم من البصريين كالفارسى حرفيـةَ « ليس » وعلى من زعم من الـكوفيين حرفية « عسى » ، وبالثانية رُدَّ على من زعم من الـكوفيين كالفراء اسميةَ «نعم» و « بئس » .

﴿ تنبيه ﴾ اشترك التاءان فى لحاق «ليس ، وعسى » وانفردت الساكنة بـ « نِعْمَ وبئس » وانفردت تاء الفاعل بـ « تبَارك »هكذا مشى عليه الناظم ، فإنه قال فى شرح

الكافية : وقد انفردَتْ — يعنى تاء التأنيث — بلحاقها «نعم» و «بئس» كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها « تبارك » وفى شرح الآجرومية للشهاب البجائى أن تبارك تقبل التاءين ، تقول : « تباركْتَ يا ألله » ، و « تباركَتْ أسماء الله » .

(ويافعَلِي) يعنى ياء المخاطبة ، ويشترك فى لحاقها الأمرُ والمضارعُ ، نحو : « قُومِي يا هند » ، و « أنت يا هند تَقُومِينَ » (ونون) التوكيد : ثقيلةً كانت أو خفيفةً ، نحو : (أقبلَنَّ) ونحو : « لنسفعا » وقد اجتمعتا حكاية فى قوله : « ليسجنن وليكوناً » ، وأما لحاقها اسمَ الفاعِلِ فى قوله:

١٢ — أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

وقوله :

١٣ — أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

فشاذ (فعل ينجلى) مبتدأ وخبر ، وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس ، مثل قولهم « تَمْرة خيرٌ من جرادة » ، و بتا : متعلق بينجلى ، أى : يتضح الفعل و يمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به ؛ فلا توجد مع غيره إلا فى شذوذ كما تقدم .

﴿ تنبيه ﴾ قولهم فى علامات الاسم والفعل « يعرف بكذا وكذا » هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع ، أى : كل واحد علامة بمفرده ، لا جزء علامة .

(سواهما) أى : سوى قابلى العلامات التسع المذكورة (الحرفُ) ؛ لما علم من انحصار أنواع الكلمة فى الثلاثة ، أى : علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمةُ شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال .

ثم الحرف على ثلاثة أنواع : مشترك (كهل) فإنك تقول : هل زيد قائم ، وهل تقعد ؟ (و) مختص بالأسماء ، نحو : (فى ، و) مختص بالأفعال ، نحو : (لم) .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما عُدَّتْ « هل » من المشترك نظراً إلى ما عَرَضَ لها فى الاستعمال من دخولها على الجملتين ، نحو : «فهل أنتم شاكرون» و «هل يستطيع ربك»

به الناظم ؛ فما أشار إليه هو التحقيق ، ومَنْ أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد ، انتهى .

(و) كالشبه (المعنوى) وهو : أن يكون الاسمُ قد تضمَّنَ معنى من معانى الحروف ، لا بمعنى أنه حَلَّ محلا هو للحرف ؛ كتضمن الظرف معنى فى ، والتمييز معنى مِنْ ، بل بمعنى أنه خَلَفَ حرفا فى معناه ، أى : أدِّىَ به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم ، سواء تضمن معنى حرف موجود كما (فِى مَتَى) فإنها تستعمل للاستفهام نحو: متى تقوم؟ وللشرط نحو : متى تَقُمْ أقُمْ ، فهى مبنية لتضمنها معنى الهمزة فى الأول ومعنى إنْ فى الثانى ، وكلاهما موجود . أو غير موجود (و) ذلك كما (فى هُنَا) أى : أسماء الإشارة ؛ فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا ؛ لأن الإشارة معنى حَقُّه أن يؤدى بالحرف كالخطاب والتنبيه .

(وكنيابة عن الفعل) فى العمل (بلا تأثر) بالعوامل ، ويسمى الشبه الاستعمالىّ ، وذلك موجود فى أسماء الأفعال ؛ فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها ، بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محلّ لها من الإعراب كما سيأتى ، فأشبهت ليت ولعل ، مثلا ، ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل ؟ والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل فى العمل ، ولكنه يتأثر بالعوامل : كالمصدر النائب عن فعله ؛ فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف

(وكافتقار أصّلا) ويسمى الشبه الافتقارى ، وهو : أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلا — أى : لازما — كالحرف ، كما فى إذ وإذا وحيث والموصولات الاسمية ؛ أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان ، أو إلى جملة لكن افتقاراً غير مؤصل ـ أى : غير لازم ـ كافتقار المضاف فى نحو « هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم » إلى الجملة بعده؛ فلا يبنى ؛ لأن افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته ، وإنما هو لعارض كونه مضافا إليها ، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألا ترى أن يوما فى غير هذا التركيب لا يفتقر إليها ؟ نحو: هذا يومٌ مباركٌ ، ومثله النكرة الموصوفة بالجملة ؛ فإنها

مفتقرة إليها لـكن افتقارا غير مؤصل ؛ لأنه ليس لذات النكرة ، و إنما هو لعارض كونها موصوفة بها ، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته ، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما أعربت أىّ الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان واللذان واللتان لضعف الشبه بما عارضه فى « أى » من لزوم الإضافة ، وفى البواقى من وجود صورة التثنية ، وهما من خواصّ الأسماء ، و إنما بنيت أىّ الموصولة وهى مضافة لفظاً إذا كان صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفا نحو « ثم لننزعَنّ من كل شيعة أيُّهم أشد » قرىء بضم « أى » بناء ، و بنصبها ؛ لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما هى مضافة إليه منزلته ، فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء ؛ فمن لاحظ ذلك بنى ، ومن لاحظ الحقيقة أعرب ، فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضاً ؛ لقيام التنوين مقامه ، كما فى « كل » ، وزعَمَ ابن الطراوة أن « أيهم » مقطوعة عن الإضافة ؛ فلذلك بنيت ، وأن « هم أشد » مبتدأ وخبر ، وردّ برسم المصحف الضمير متصلا ، والإجماع على أنها إذا لم تُضَفْ كانت معربة ، و إنما بنى « الذين » وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يَجْرِ على سَنَن الجموع ؛ لأنه أخص من الذى ، وشأن الجمع ر يكون أعم من مفرده ، ومَنْ أعرب به نظر إلى مجرّد الصورة ، وقيل : هو على هذه اللغة بنى جىء به على صورة المعرب ، ومن أعرب ذُو وذَاتُ الطائيتين حملهما على ذى وذات عنى صاحب وصاحبة .

الثانى : عدّ فى شرح الـكافية من أنواع الشَّبَهِ الشّبَهَ الإهمالىّ ، ومَثَّلَ له بفواتح السُّوَر ، والمراد الأسماء مطلقا قبل التركيب ، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى كونها لا عاملَةً ولا معمولة ، وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة ، أى : لا معربة ولا مبنية ، وبعضهم إلى أنها معربة حكما ، ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه .

(ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف) الشبه المذكور ، وهذا على قسمين :

صحيح يظهر إعرابه (كأرض ، و) معتلّ يقدر إعرابه نحو (سُمَا) بالقصر — لغة فى الاسم ، وفيه عشر لغات منقولة عن العرب : اسْمٌ ، وسُمٌ ، وسِمًا ، مثلثة ، والعاشرة سُمَاة ، وقد جمعتها فى قولى :

لُغَاتُ الِاسْمِ قَدْ حَوَاهَا الْحَصْرُ فِى بَيْتِ شِعْرٍ وَهْوَ هٰذَا الشِّعْرُ
اِسْمٌ ، وَحَذْفُ هَمْزِهِ ، وَالْقَصْرُ مُثَلَّثَاتٍ ، مَعْ سُمَاةٍ — عَشْرُ

﴿ تنبيه ﴾ بدأ فى الذكر بالمعرب لشرفه ، وفى التعليل بالمبنى لكون علته وجودية ، وعِلّة المعرب عَدَمية ، والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعَدَمى ، وأيضاً فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة ، بخلاف علة الإعراب ؛ فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها .

(وفعل أمر و) فعل (مضىّ بنيا) على الأصل فى الأفعال : الأول على ما يُجْزَمُ به مضارعه من سكون أو حذف ، والثانى على الفتح : لفظاً كضَرَبَ ، أو تقديراً كرَمَى ، وبُنى على الحركة لمشابهته المضارعَ فى وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالا وشرطا ، و بنى على الفتح لخفته . وأما نحو « ضَرَبْتُ » ، و « انْطَلَقْنَا » ، و « اسْتَبَقْنَ » فالسكون فيه عارض أوْجَبَهُ كراهتُهم توالىَ أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ لأن الفاعل كجزء من فعله ، وكذلك ضمة « ضَرَبُوا » عارضة أوجبها مناسبة الواو .

﴿ تنبيه ﴾ بناء الماضى مُجمَعٌ عليه ، وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معربٌ مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصلُ قم لِتَقُمْ ؛ فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، قال فى المغنى : و بقولهم أقول ؛ لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى ، وقد دُلّ عليه بالحرف ، انتهى .

(وأعربوا مضارعا) بطريق الحمل على الاسم ؛ لمشابهته إياه : فى الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء ، والجريان على لفظ اسم الفاعل : فى الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد . وقال الناظم فى التسهيل : بجواز شبه ماوجب له ، يعنى من قبوله بصيغة واحدة معانىَ مختلفةً لولا الإعرابُ لالتبست . وأشار

بقوله « بجواز » إلى أن سببَ الإعراب واجب للاسم وجائز للمضارع ؛ لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ؛ لأن معانيه مقصورة عليه ، والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه ، كما فى نحو : « لا تُعْنَ بالجفاء وتمدح عمرا » فإنه يحتمل المعانى الثلاثة فى : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » ، ويغنى عن الإعراب فى ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ؛ فيقال : « لا تعن بالجفاء ومَدْحِ عمرو » ، و « لا تعن بالجفاء مادحاً عمراً » ، و « لا تعن بالجفاء ولك مَدْحُ عمرٍو » ومن ثم كان الاسم أصلا والمضارع فرعا ، خلافا للكوفيين ؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال كما هو أصل فى الأسماء ، قالوا : لأن اللَّبْسَ الذى أوجَبَ الإعرابَ فى الأسماء موجود فى الأفعال فى بعض المواضع ، كما فى نحو : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » كما تقدم . وأجيب بأن اللبس فى المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم .

وإنما يعرب المضارع (إن عَرِياً من نون توكيد مباشر) له ، نحو : « لَيُسْجَنَنَّ وليكوناً » (ومن نون إناث كَيَرُعْنَ) من قولك : « النسوة يَرُعْنَ » أى : يخفن (مَنْ فُتِنْ) فإن لم يَعْرَ منهما لم يعرب ؛ لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله من البناء ؛ فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيبَ خمسةَ عشرَ ، ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها ؛ لأنهما مستويان فى أصالة السكون وعروض الحركة ، كما قاله فى شرح الكافية ، والاحتراز بـ « المباشر » عن غير المباشر ، وهو الذى فَصَلَ بين الفعل وبينه فاصلٌ : ملفوظ به كألف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة ، نحو : « هل تضربانِّ يا زيدان ، وهل تضربُنَّ يا زيدون ، وهل تضربِنَّ يا هند » ، الأصل تضربانِنَّ ، وتضربونَنَّ ، وتضربينَنَّ ، حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها ، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ، ولم تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد ، وسيأتى الكلام على

لا نظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل ، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء فى نحو « هل زيداً أكرمته » كما سيجىء فى بابه ، ووجب كون زيد فاعلا لا مبتدأ فى « هل زيد قام » التقدير : هل قام زيد قام ؛ وذلك لأنها إذا لم تر الفعل فى حيّزها تَسَلّتْ عنه ذاهلةً ، وإن رأته فى حيزها حَنّتْ إليه لسابق الألفة فلم ترضَ حينئذ إلا بمعانقته .

الثانى : حَقُّ الحرفِ المشتركِ الإهمالُ ، وحَقُّ المختصِّ بقَبِيلٍ أن يعمل العملَ الخاصَّ بذلك القبيل ، وإنما عملت ما ولا وإن النافياتُ — مع عدم الاختصاص — لعارض الحمل على ليس ، على أن من العرب مَنْ يهملهن على الأصل كما سيأتى ، وإنما لم تعمل ها التنبيه وأل المعرّفة — مع اختصاصهما بالأسماء — ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة — مع اختصاصهن بالأفعال — لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشىء لا يعمل فيه ، وإنما لم تعمل إنَّ وأخواتها وأحرف النداء الجرَّ لما يذكر فى موضعه ، وإنما عملت «لن» النصب دون الجزم حملا على « لا » النافية للجنسِ لأنها بمعناها ؛ على أن بعضهم جزَمَ بها كما سيأتى .

ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة : مضارع ، وماض ، وأمر ؛ أخذ فى تمييز كل منها عن أخويه مبتدئا بالمضارع لشرفه بمضارعته الاسم — أى : بمشابهته — كما سيأتى بيانه ، فقال : (فعل مضارع يلى) أى : يتبع (لم) النافية ، أى : يُنْفَى بها (كَيَشَمْ) بفتح الشين مضارع شَمِمْتُ الطيب ونحوه بالكسر ، من باب علِم يعلم ، هذه اللغة الفصحى ، وجاء أيضاً من باب نصر ينصر ، حكى هذه اللغة الفرّاء وابن الأعرابى ويعقوب وغيرهم ، ولا عبرة بتخطئة ابن دُرُسْتُويه العامّةَ فى النطق بها (وماضِيَ الأفعالِ بالتا) المذكورة ، أى : تاء فعلت وأتت (مِزْ) لاختصاص كل منهما به ، ومز : أمر من مَازَه يميزه ، يقال : مِزْتُه فامتاز ، وميزته فتميز (وسم) أى : علّم (بالنون) المذكورة ، أى : نون التوكيد (فعل الأمر إن أمر) أى : طَلَبٌ (فُهِم) من اللفظ ، أى علامة فعلِ الأمرِ

مجموعُ شيئين : إفهام الـكلمة الأمرَ اللغوى وهو الطلب ، وقبولها نونَ التوكيد ؛ فالدور مُنْتَفٍ ، فإن قبلت الـكلمة النون ولم تُفْهِمِ الأمرَ فهى مضارع نحو : « هل تَفعَلَنَّ » أو فعل تعجب نحو : « أحسِنَنَّ بزيد » فإن أحْسِنْ لفظه لفظ الأمر ، وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه .

(والأمر) أى : اللفظ الدال على الطلب (إن لم يك للنون محل فيه) فليس بفعل أمر ؛ بل (هو اسم) : إما مصدر نحو :

١٤ — فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَـالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

أى : انْدُلْ ، وإما اسم فعل أمر (نحو صَهْ) فإن معناه اسكت (وحَيَّهَلْ) معناه أقبل ، أو قَدِّم ، أو عجل ، ولا محل للنون فيهما .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : كما ينتفى كونُ الـكلمة الدالة على الطلب فعلَ أمرٍ عند انتفاء قبول النون ، كذلك ينتفى كون الـكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم : كأَوَّهْ بمعنى أتوجع ، وأُفٍّ بمعنى أتضجر ، وينتفى كونُ الـكلمةِ الدالة عَلَى معنى الماضى فعلا ماضياً عند انتفاء قبول التاء : كهيهات بمعنى بَعُدَ ، وشَتَّان بمعنى افترق؛ فهذه أيضاً أسماء أفعال ؛ فكان الأولى أن يقول :

وَمَا يُرَى كالْفِعْلِ مَعْنًى وَانْخَزَلْ عَنْ شَرْطِهِ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ، ولعله إنما اقتصر فى ذلك عَلَى فعل الأمر لـكثرة مجىء اسم الفعل بمعنى الأمر ، وقلة مجيئه بمعنى الماضى والمضارع كما ستعرفه .

الثانى : إنما يكون انتفاء قبول التاء دالاًّ عَلَى انتفاء الفعلية إذا كان للذات ، فإن كان لعارض فلا ، وذلك كما فى أفْعَلَ فى التعجب ، وماعدا وماخلا وحاشا فى الاستثناء ، وحبذا فى المدح ؛ فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية ؛ لأن عدم قبولها التاء عارض ، نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فإنها غير قابلة للتاء لذاتها .

الثالث : إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون عَلَى انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف

علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهى مطردة ولا يلزم انعكاسها ، أى : يلزم من وجودها الوجود ، ولا يلزم من عدمها العـــدم ؛ لـكونها مساوية للازم ؛ فهى كالإنسان وقابل الـكتابة يستلزم نفىُ كل منهما نفىَ الآخر ، بخلاف الاسم وقبول النداء ، فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له ، وهى أخَصُّ منه ؛ إذ يقال: كل قابل للنداء اُسمٌ ، ولا عكس ، وهذ هو الأصل فى العلامة .

المعرب والمبنى

المعرب والمبنى : اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء ؛ فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء ، فالإعراب فى اللغة : مصدر أعْرَبَ ، أى : أبان ، أى : أظهر ، أو أجَالَ ، أو حَسَّنَ ، أو غيَّر ، أو أزال عَرَبَ الشىء وهو فســـاده ، أو تكلم بالعربية ، أو أعطى العَرْبُونَ ، أو ولدله ولد عربى اللون ، أو تكلم بالفُحْش ، أو لم يلحن فى الـكلام ، أو صار له خيل عِرَاب ، أو تحبب إلى غيره ، ومنه العَرُوبَةُ المتحببة إلى زوجها وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان : أحدهما أنه لفظى ، واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين ، وعرّفه فى التسهيل بقوله : ما جىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه ، واختاره الأعلم وكثيرون ، وهو ظاهر مذهب سيبويه . وعرفوه بأنه : تغيير أواخر الـكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا ، والمـذهَبُ الأول أقربُ إلى الصواب ؛ لأن المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الأول ليس إعرابا ؛ لأن العوامل لم تختلف بعد ، وليس كذلك .

والبناء فى اللغة : وَضْعُ شىء على شىء على صفة يراد بها الثبوت ، وأما فى الاصطلاح فقال فى التسهيل : ما جىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلا أو تخلصا من سكونين ؛ فعلى هذا هو لفظى . وقيل :

هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال ، وعلى هذا هو معنوى ، والمناسبة فى التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة .

(والاسمُ منه) أى : بعضُه (معرب) على الأصل فيه ، ويسمى متمكنا ، (و) منه ، أى : وبعضُه الآخَرُ (مبنى) على خلاف الأصل فيه ، ويسمى غير متمكن ، ولا واسطة بينهما على الأصح الذى ذهب إليه الناظم ، ويعلم ذلك من قوله : «ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف » . وبناؤه (لشبه من الحروف مُدْنِى) أى : مقرب لقوته ، يعنى أن علة بناء الاسم منحصرة فى مشابهته الحرف شبها قويًّا يقرب به منه ، والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف ، وهو الذى عارضه شىء من خواص الاسم (كالشبه الوضعى) وهو : أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحروف ، بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفَىْ هجاء كما (فى اسمى) قولك (جئتنا) وهما التاء ، ونا ؛ إذ الأول على حرف والثانى على حرفين ، فشابه الأول الحرف الأُحَادِىَّ كباء الجر ، وشابه الثانى الحرف الثنائى كعَنْ . والأَصْلُ فى وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفَىْ هجاء ، وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل ، وأَصْلُ الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً ، فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرفَ فى وضعه واستحق البناء ؛ وأعرب نحو « يَدٍ » و « دَمٍ » لأنهما ثلاثيان وَضْعاً .

﴿ تنبيه ﴾ قال الشاطبى : « نا » فى قوله « جئتنا » موضوعة على حرفين ثانيهما حرفُ لِينٍ وضعاً أوليًّا كما ولا ؛ فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود ، نص عليه سيبويه والنحويون ، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ، ثم قال : وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل لبناء « كَمْ » ، وَ « مَنْ » بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها هل و بل ، ثم قال : فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حد ما مثل

الأجناس ، وقيل : عما يستقبح ذكره ، وقيل : عن الفرج خاصة ؛ فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرًّا ؛ وهذا الإعراب متعين فى الأول منها ــ وهو ذو ــ ولهذا بدأ به ، وفى الثانى منها ــ وهو الفم ــ فى حالة عدم الميم ، ولهذا ثنّى به ، وغير متعين فى الثلاثة التى تليهما ــ وهى أب ، وأخ ، وحم ــ لـكنه الأشهر والأحسن فيها (وَالنَّقْصُ فِي هٰذَا الأَخِيرِ) وهو هن (أَحْسَنُ) من الإتمام ، وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ، ولذلك أخرهُ . والنقص : أن تحذف لامه و يعرب بالحركات الظاهرة على العين ، وهى النون ، وفى الحديث « مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلاَ تَـكْنُوا » ولقلة الإتمام فى « هَنٍ » أنـكر الفراء جوازه ، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإِتمامَ عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ) وهما أخ وحم (يَنْدُرُ) أى : يقل النقص ، ومنه قوله :

١٥ ــ بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْـكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَـلَمْ

(وَقَصْرُهَا) أى قصر أب وأخ وحم (مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ) قصرها : مبتدأ،وأشهر: خبره ، ومن نقصهن : متعلق بأشهر ، وهو من تقديم مِنْ على أفعل التفضيل ، وهو قليل ، كما ستعرفه . والمراد أن استعمال أب وأخ وحَمٍ مقصورة ــ أى : بالألف مطلقاً ــ أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة ــ أى : محذوفة اللامات ــ معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة . ومن القَصْر قوله :

١٦ ــ إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وفى المثل « مُـكْرَهٌ أَخَاكَ لا بَطَلٌ » . وحاصل ماذكره أن فى أب وأخ وحم ثلاث لغات : أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة ، والثانية أن تـكون بالألف مطلقاً ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن فى هَن لغتين : النقص وهو الأشهر ، والإتمام وهو قليل ؛ وزاد فى التسهيل فى أب التشديد ، فيـكون فيه أربع لغات ؛ وفى أخ التشديد وأخْوًا ــ بإسكان الخاء ــ فيـكون فيه خمس لغات ، وفى

حم حَمْوا كقَرْو ، وحَمْئًا كقَرْء ، وحَمًاً كخطأ ؛ فيكون فيه ست لغات.

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن « ذو » بمعنى صاحب وَزْنُهَا فَعَلٌ — بالتحريك — ولامها ياء ، ومذهب الخليل أن وزنها فعْل — بالإسكان — ولامها واو ؛ فهى من باب قُوّة ، وأصله ذَوْوٌ ، وقال ابن كيسان : تحتمل الوزنين جميعاً . و«فوكَ» وزنه عند الخليل وسيبويه فَعْلٌ — بفتح الفاء وسكون العين — وأصله فَوْهٌ لامه هاء ، وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعْل ، بضم الفاء . وأبٌ وأخٌ وحَمٌ وهَنٌ : وزنها عند البصريين فَعَلٌ — بالتحريك — ولامها واوات ؛ بدليل تثنيتها بالواو ، وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية ؛ لأن أحماء المرأة يَحْمُونها ، وهو مردود بقولهم فى التثنية : حَمَوَان ، وفى إحدى لغاته: حَمْو ، وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فَعْل بالإسكان، ورد بسماع قصرها ، و بجمعها على أفعال . وأما «هَنٌ» فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم : هَنَةٌ وهنَوَات ، وقد استدل بذلك بعضُ شراح الجُزُولية ، واعترضه ابن إياز بأن فتحة النون فى هَنَة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث ، وفى هَنَوَات لكونه مثل جَفَنَات ، فتح لأجل جمعه بالألف والتاء ، و إن كانت العين ساكنة فى الواحد ، وقد حكى بعضهم فى جمعه أهْنَاء ، فبه يستدل على أن وزنه فَعَل بالتحريك .

(وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة فى الكلمات الست (أنْ يُضَفْنَ لاَ لِليَا)) ، مع ماهن عليه من الإفراد والتكبير (كَجَا أخُو أبِيكَ ذَا اعْتِلاَ) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد ، مكبر ، مضاف ، وإضافته لغير الياء ، وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء ؛ فإن غير الياء : إما ظاهر أو مضمر ؛ والظاهر إما معرفة أو نكرة ، والاحتراز بالإضافة عما إذا لم تُضَفْ ؛ فإنها تكون مَنْقُوصَةً معربة بالحركات الظاهرة ، نحو : جاء أبٌ ، ورأيت أخًا ، ومررت بحَمٍ . وكلها تفرد إلا « ذو » فإنها ملازمة للاضافة . و إذا أفرد فوكَ عُوِّضَ من عينه — وهى الواو — ميمٌ ، وقد تثبت الميم مع الإضافة ، كقوله :

١٧ ـ يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهْ

ولا يختص بالضرورة ، خلافا لأبى على ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « لَخُلُوفُ فمِ الصَّائِمِ أطْيَبُ عند الله من ريح المسك » والاحتراز بقوله « لا لليا » عما إذا أضيفت للياء ؛ فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء . وكلها تضاف للياء إلا ذو، فإنها لا تضاف لمضمر ، وإنما تضاف لاُسم جنس ظاهر غير صفة ، وما خالف ذلك فهو نادر . وبكونها مفردة عما إذا كانت مُثَنَّاة أو مجموعة جمع سلامة ؛ فإنها تعرب إعرابهما وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة . وبكونها مكبرة عما إذا صُغِّرت فإنها تعرب أيضا بالحركات الظاهرة

واعلم أن ما ذكره الناظم ـ من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف ـ هو مذهب طائفة من النحويين : منهم الزجاجى ، وقُطْرُب ، والزيادى ، من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، فى أحد قوليه . قال فى شرح التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف. ومذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف ، وأُتْبِع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت «قام أبو زيد» فأصله أبُوُ زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت . وإذا قلت « رأيْتُ أبَا زيدٍ » فأصله أبَوَ زيد ، فقيل : تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفاً . وقيل : ذهبت حركة الباء ثم حركت إتباعاً لحركة الواو ، ثم انقلبت الواو ألفاً . قيل : وهذا أولى ؛ ليتوافق النصب مع الرفع والجر فى الإتباع ، وإذا قلت « مررت بأبى زيد » فأصله بأبَوِ زيد ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبِوِ زيد ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، كما حذفت الضمة ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها بعد كسرة كما فى نحو مِيزَانٍ . وذكر فى التسهيل أن هذا المذهب أصح ، وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب فى إعراب هذه الأسماء، وهما أقواها

﴿ تنبيه ﴾ إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثنى والمجموع على

حَدِّه بها ؛ وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطَّبْعُ ، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة . وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثنى لفظا ومعنى : أما لفظا فلأنها لاتستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان ، وأما معنًى فلاستلزام كل واحد منها آخَرَ ؛ فالأب يستلزم ابنا ، والأخ يستلزم أخا ، وكذا البواقى ، وإنما اختيرت هـذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة

(بِالأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى) نيابةً عن الضمة . والمثنى : اسْمٌ ناب عن اثنين اتفقا فى الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف ؛ فـ« اسم ناب عن اثنين » يشمل المثنى الحقيقى كالزيدَيْنِ ، وغيره كالقمرين وَاثْنَيْن وَاثْنَتَيْنِ ، وكِلاَ وكِلْتَا ، والألفاظ الموضوعة للاثنين كزَوْج وشَفْع ؛ فخرج بالقيد الأول نحو العَمْرَين فى عَمْرٍو وعُمَر ، وبالثانى نحو العُمَرَيْنِ فى أبى بكر وعمر ، وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان وثِنْتان ؛ إذ لم يسمع كِلٌ ، ولا كِلْتٌ ، ولا اثْن ، ولا اثنة ، ولا ثِنْت ، وأما قوله:

١٨ — فى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمَى وَاحِدَهْ

فإنما أراد « كِلْتَا » فحذف الألف للضرورة ؛ فهذه الْمُخْرَجَاتُ مُلْحَقَات بالمثنى فى إعرابه ، وليست منه (وَكِلاَ * إذَا بِمُضْمَر مُضَافًا وُصِلاَ) الألف للاطلاق : أى وارفع بالألف « كلا » إذا وصل بمضمر حال كونه مضافا إلى ذلك المضمر ، حملا على المثنى الحقيقى ، و (كِلْتَا كَذَاك) أى : كَكِلاَ فى ذلك . تقول : « جاءنى الرجلان كلاهُمَا والمرأتان كِلْتَاهُمَا » فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف رفعا ونصبا وجرا ، وبعضهم يعربهما إعراب المثنى فى هذه الحالة أيضا ، وبعضهم يعربها إعراب المقصور مطلقا ، ومنه قوله :

ذلك فى موضعه مستوفًى ، فهذا ونحوه معرب ، والضابط : أن ما كان رفعه بالضمة إذا أُكد بالنون بنى لتركبه معها ، وما كانَ رفعه بالنون إذا أُكد بالنون لم يُبْنَ لعدم تركبه معها؛ لأن العرب لم تركب ثلاثة أشياء .

﴿ تنبيه ﴾ ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور ، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقاً ، وطائفة إلى الإعراب مطلقاً ، وأما نون الإناث فقال فى شرح التسهيل : إن المتصل بها مبنى بلا خلاف ، وليس كما قال ؛ فقد ذهب قوم — منهم ابن دُرُسْتُويه ، وابن طلحة ، والسهيلى — إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عَرَضَ فيه من الشبه بالماضى .

(وكل حرف مستحق للبنا) الذى به بالإجماع ؛ إذ ليس فيه مقتضى الإعراب ؛ لأنه لا يعتَوِرُهُ من المعانى ما يحتاج إلى الإعراب .

(والأصل فى المبنى) اسماً كان أو فعلا أو حرفاً (أن يسكنا) أى : السكون ؛ لخفته وثقل الحركة ، والمبنى ثقيل ، فلو حرك اجتمع ثقيلان (ومنه) أى : من المبنى ما حرك لعارض إقتضى تحريكه ، والمحرَّكُ (ذو فتح وذو كسر و) ذو (ضم) فذو الفتح (كأيْنَ) وضَرَبَ ورُبَّ ، وذو الكسر نحو : (أمْسِ) وجَيْرِ ، وذو الضم نحو : (حَيْثُ) ومُنْذُ (والساكن) نحو : (كَمْ) واضْرِبْ وهَلْ ؛ فالبناء على السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف لكونه الأصلَ ، وكذلك الفتح لكونه أخَفَّ الحركات وأقربَها إلى السكون ، وأما الضم والكسر فيكونان فى الاسم والحرف ، لا الفعل ؛ لثقلهما وثقل الفعل و بنى «أين» لشبهه بالحرف فى المعنى ، وهو الهمزة إن كان استفهاماً ، و «إنْ» إن كان شرطاً . و بنى «أمْسِ» عند الحجاز يين لتضمنه معنى حرف التعريف ؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة ، و بنى « حيث» للافتقار اللازم إلى جملة ، و بنى « كم »للشبه الوضعى ، أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة ، والخبرية معنى رُبَّ التى للتكثير .

﴿ تنبيه ﴾ ما بنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد : لم بنى ؟ وما بنى منها

على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بنى ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وما بنى من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه ، وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولما كانت الحركة كذا ؟

وأسباب البناء على الحركة خمسة : التقاء الساكنين كأين ، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، أو عُرْضَةً لأن يبتدأ بها كباء الجر ، أو لها أصل فى التمكن كأول ، أو شابهت المعرب كالماضى فإنه أشبه المضارع فى وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً كما تقدم .

وأسباب البناء على الفتح : طلب الخفة كأيْنَ ، ومجاورة الألف كأيَّان ، وكونها حركَةَ الأصل نحو « يا مُضَارَ » ترخيم مُضَارّ ، اسم مفعول ، والفرق بين معنيين بأداة واحدة ، نحو : « يا لَزَيْدٍ لِعَمْرو » ، والإتباع نحو : كَيْفَ ، بُنيت على الفتح إتباعاً لحركة الكاف ؛ لأن الياء بينهما ساكنة ، والساكن حاجز غير حَصِينٍ .

وأسباب البناء على الكسر : التقاء الساكنين كأمْسِ ، ومجانسة العمل كباء الجر ، والحَمْلُ على المقابل كلام الأمر : كُسِرَت حملاً على لام الجر ؛ فإنها فى الفعل نظيرتها فى الاسم ، والإشعار بالتأنيث ، نحو : أنْتِ ، وكونها حركَةَ الأصـــلِ ، نحو : « يا مُضَارِ » ترخيم مضارّ ، اسم فاعل ، والفرق بين أداتين ، كلام الجر ؛ كسرت فرقاً بينها و بين لام الابتداء فى نحو : لموسَى عبد ، والإتباع نحو : ذِهِ وتِهِ - بالكسر - فى الإشارة للمؤنثة .

وأسباب البناء على الضم : أن لا يكون للكلمة حال الإعراب ، نحو « لله الأمر من قبلُ ومن بَعْدُ » بالضم ، ومشابهة الغايات ، نحو : « يا زَيْدُ » فإنه أشبه قبلُ و بعدُ ، قيل : من جهة أنه يكون متمكناً فى حالة أخرى ، وقيل : من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب ، وقال السيرافى : من جهة أنه إذا نُكِّر أو أضيف أعرب ، ومن هذا

« حَيْثُ » فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل و بعد ، من جهة أنها كانت مستحقة للاضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبلُ و بعدُ الإضافةَ ،وكونها حركةَ الأصلِ نحو : « يا تَحَاجُ » ترخيم تحاجُج ، مصدر تَحَاجّ ، إذا سمى به ، وكونه فى الكلمة كالواو فى نظيرتها ، كنَحْنُ ، ونظيرتها هُوَ ، وكونه فى الكلمة مثله فى نظيرتها ، نحو :«اخْشَوُا القومَ » ونظيرتها « قُلُ ادْعُوا » والإتباع : كَمُنْذُ .

وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ، و يسمى أيضا وقفاً .

وهذا شروع فى ذكر ألقاب الإعراب ، وهى أيضا أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وعن المازنى أن الجزم ليس بإعراب ؛ فمن هذه الأربعة ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وما هو مختص بقبيلٍ منهما ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (والرَّفْعَ والنصبَ اُجْعَلَنْ إعراباً ، لاسم وفعل) ؛ فالاسم نحو : إنَّ زَيْداً قائم ، والفعل (نحو) : أقومُ ، و (لَنْ أَهَابَا) ، و إلى الثانى أشار بقوله : (وَالِاسْمُ قد خُصِّصَ بالجر) أى : فلا يوجد فى الفعل . قال فى التسهيل : لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه ، بخلاف الرفع والنصب (كمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا) أى: بالجزم: لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر ، قاله فى التسهيل .

واعلم أن الأصل فى كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون ، والأصل فى كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، و إلى ذلك الإشارة بقوله : (فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَانْصِبَنْ فَتْحاً ، وَجُرْ كَسْراً : كَذِكْرُ اُللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ) فذكر : مبتدأ ، وهو مرفوع بالضم ، والاسم الكريم مضاف إليه ، وهو مجرور بالكسر ، وعَبْدَه : مفعول به ، وهو منصوب بالفتح . ثم أشار إلى ما بقى وهو الجزم بقوله (وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ) نحو : لَمْ يَقُمْ .

﴿ تنبيه ﴾ لا مُنَافاة بين جَعْل هذه الأشياء إعراباً وجعلها علامات إعراب ؛

إذ هى إعراب من حيث عموم كونها أثراً جلبه العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص .

(وَغَيْرُ مَاذُكِر) من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتى ، فرعٌ عما ذكر (يَنُوبُ) عنه ؛ فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ؛ وعن السكون حذف الحرف : فللرفع أربع علامات ، وللنصب خمس علامات ، وللجر ثلاث علامات ، وللجزم علامتان ؛ فهذه أربعَ عَشْرَةَ علامةً : منها أربعة أصول ، وعشرة فروع لها تنوب عنها .

فالإعراب بالفرع النائب (نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ) فأخو : فاعل ، والواو فيه نائبة عن الضمة ، وبَنِي : مضاف إليه ، والياء فيه نائبة عن الكسرة ، وعلى هذا الحَذْوُ .

واعلم أن النائب فى الاسم إما حرف وإما حركة ، وفى الفعل إما حرف وإما حذف ؛ فنيابة الحرف عن الحركة فى الاسم تكون فى ثلاثة مواضع : الأسماء الستة ، والمثنى ، والمجموع على حَدِّه ؛ فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المثنى والمجموع ، ولأن إعرابها على الأصل فى الإعراب بالفرع من كل وجه ، فقال : (وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ * وَاجْرُرْ بِيَاءٍ) أى : نيابة عن الحركات الثلاث (مَا) أى : الذى (مِنَ الأسْمَا أَصِفْ) لك بَعْدُ (مِنْ ذَاكَ) أى : من الذى أصفه لك (ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا) أى : أظهر ، لاذو الموصولة الطائية، فإن الأشهر فيها البناء عند طيئ (والْفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا) أى : انفصل ، فإن لم ينفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها وفيه حينئذ عشر لغات : نَقْصُه ، وقَصْرُه ، وتضعيفه — مثلث الفاء فيهن — والعاشرة إتباع فائه لميمه ، وفُصْحَاهُنَّ فتح فائه منقوصاً، و (أَبٌ) و (أَخٌ) و (حَمٌ كَذَاكَ) مما أصفه (وَهَنُ) وهى كلمة يُكْنَى بها عن أسماء

١٩ — نِعْمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي   فِي حِينَ جَدَّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا

﴿ تنبيه ﴾ كلا وكلتا اسمان ملازمان للاضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناهما مثنى ، ولذلك أجيز فى ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى ، واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا فى قوله :

٢٠ — كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا   قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر ، وبه جاء القرآن ، قال تعالى : « كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا » ولم يقل آتتا ، فلما كان لـكلا وكلتا حظ من الإفراد وحظ من التثنية أُجرِيَا فى إعرابهما مُجْرَى المفرد تارة ومُجْرَى المثنى تارة ، وخص إجراؤهما مُجْرَى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمر ؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر ؛ لأن الظاهر أصل المضمر ، فجعل الفرع مع الفرع ، والأصل مع الأصل ؛ مراعاة للمناسبة .

(اثْنَانِ واثْنَتَانِ) — بالمثلثة — اسمان من أسماء التثنية ، وليسا بمثنيين حقيقة ، كما سبق (كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ) — بالموحدة — اللذين هما مثنيان حقيقة (يَجْرِيَانِ) مطلقا ؛ فيرفعان بالألف ، ومثل اثنتين ثِنْتَان فى لغة تميم .

(وَتَخْلُفُ الْيَا فِي) هذه الألفاظ (جَمِيعِهَا) أى : المثنى وما ألحق به (الأَلِفْ * جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ) اليا : فاعل تخلف ، قصره للضرورة ، والألف : مفعول به ، وجرا ونصبا : نصب على الحال من المجرور بفى ، أى : مجرورةً ومنصوبةً ، وسبب فتح ماقبل الياء الإشعار بأنها خَلَفٌ عن الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا .

وحاصل ما قاله أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف ، ويجر ويُنْصَبُ بالياء المفتوح ما قبلها .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : فى للثنى وما ألحق به لغة أخرى ، وهى لزوم الألف رفعاً

ونصباً وجراً ؛ وهى لغة بنى الحارث بن كعب وقبائل أخر ، وأنكرها المبرد ، وهو محجوج بنقل الأئمة .

قال الشاعر :

٢١ — فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

وجعل منه : « إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ » و « لاَ وِتْرَانِ فى لَيْلَةٍ » .

الثانى : لو سمى بالمثنى ففى إعرابه وجهان : أحدهما إعرابه قبل التسمية ، والثانى يجعل كعِمْرَانَ ؛ فيلزم الألف ويمنع الصرف ، وقيده فى التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف ، فإن جاوزها كاشْهِيبَاَبيْنِ لم يجز إعرابه بالحركات .

(وَارْفَعْ بِوَاوٍ) نيابةً عن الضمة ، (وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ) نيابةً عن الكسرة والفتحة (سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَ) جمع (مُذْنِبِ) وهما عامرون ومذنبون ، ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم ؛ لسلامة بناء واحده ، ويقال له : جمع السلامة لمذكر ، والجمع على حد المثنى ؛ لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للاضافة .

وأشار بقوله (وَشِبْهِ ذَيْنِ) إلى أن الذى يجمع هذا الجمع اسم وصفة :

فالاسم ما كان كعامر : علماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ، ومن الإعراب بحرفين ؛ فلا يجمع هذا الجمعَ ما كان من الأسماء غيرَ علمٍ ، كرجل ، أو علما لمؤنث ، كزينب ، أو لغير عاقل ، كلاَحِقٍ ، علَم فرس ، أو فيه تاء التأنيث ، كطلحة ، أو التركيب المزجى ، كمعديكرب ، وأجازه بعضهم ، أو الإسنادى ، كبَرَقَ نَحْرُه ، بالاتفاق ، أو الإعراب بحرفين ، كالزيدَين أو الزيدِين علماً .

والصفة ما كان كمذنب : صفةً لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أفعلِ فعلاء ، ولا من باب فَعْلاَنِ فَعْلَى ، ولا مما يستوى فى الوصف به المذكَّرُ والمؤنث ؛ فلا يجمع هذا الجمعَ ما كان من الصفات لمؤنث ، كحائض ، أو لمذكر غير

عاقل ، كسابق ، صفة فرس ، أو فيه تاء التأنيث ، كَعَلَّامة ونَسَّابة ، أو كان من باب أفعلِ فعلاء ، كأحمر ، وشذ قوله :

٢٢ — فَمَا وَجَدَتْ نِسَاء بَنِي تَمِيمٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

أو من باب فَعْلَان فَعْلَى ، كسَكْرَانَ ؛ فإن مؤنثه سَكْرَى ، أو يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث ، كصَبُور وجَرِيح ، فإنه يقال فيه : رَجُل صَبُور وجَرِيح ، وامرأة صَبُور وجَرِيح .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أجاز الكوفيون أن يجمع نحو « طَلْحَة » هذا الجمع .

الثانى : يستثنى مما فيه التاء ما جعل علمًا من الثلاثى المعوض من فائه تاء التأنيث ، نحو « عِدَةٍ » أو من لامه نحو « ثُبَةٍ » ؛ فإنه يجوز جمعه هذا الجمع .

الثالث : يقوم مقام الصفة التصغير ؛ فنحو « رُجَيْل » يقال فيه : رُجَيْلُونَ .

الرابع : لم يشترط الكوفيون الشرطَ الأخيرَ ، مستدلين بقوله :

٢٣ — مِنَّا ٱلَّذِى هُوَ مَا إنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشِّيبُ

فالعانس : من الصفات المشتركة التى لا تقبل التاء عند قصد التأنيث ؛ لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، ولا حُجَّةَ لهم فى البيت لشذوذه .

(وَبِهِ) أى : وبالجمع السالم المذكر (عِشْرُونَ وَبَابُهُ) إلى التسعين (أُلْحِقَ) فى الإعراب بالحرفين ، وليس بجمع ، وإلا لزم صحة انطلاق « ثلاثين » مثلا على تسعة ، و « عشرين » على ثلاثين ، وهو باطل (وَ) أُلحق به أيضاً (الْأَهْلُونَا) لأنه وإن كان جمعا لأهل فأهل ليس بعَلَم ولا صفة ، وأُلحق به (أُولُو) لأنه اسم جمع لا جمع (وَ) أُلحق به أيضاً (عَالَمُونَ) لأنه : إما أن لا يكون جمعا لِعَالَمٍ ؛ لأنه أخص منه ؛ إذ لا يقال إلا على العقلاء ، والعَالَمُ يقال على كل ما سِوَى الله ، ويجب كون الجمع أعَمَّ من مفرده ، أو يكون جمعاً له باعتبار تغليب مَنْ يعقل ؛ فهو جمع لغير علَم ولا صفة ،

وألحق به (عِلِّيُونَا) لأنه ليس بجمع ، وإنما هو اسم لأعلى الجنة (وَأرَضُونَ) ـ بفتح الراء ـ جمع أرْضٍ ـ بسكونها ـ (شَذَّ) قياساً ؛ لأنه جمع تكسير ، ومفرده مؤنث بدليل « أرَيْضَة » ، وغير عاقل ، وكذلك (السِّنُونَا) ـ بكسر السين ـ جمع سَنَةٍ ـ بفتحها ـ (وَبَابُه) كذلك شذ قياساً ، والمراد ببابه : كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعُوِّضَتْ منها هاء التأنيث ولم تُكَسَّر ؛ فهذا الباب اطرد فيه الجمع بالواو والنون رفعاً ، و بالياء والنون جرا ونصباً ، نحو « عِضَة وعِضِين » ، و « عِزَة وعِزِينَ » ، و « إرَة و إرِينَ » ، و « ثُبَة وثُبِينَ » ، و«قُلَةٍ وقُلِينَ» قال الله تعالى : « كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ » « الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ » « عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ » وأصل سَنَة سَنَوٌ أو سَنَهٌ ؛ لقولهم فى الجمع : سَنَوَات ، وسَنَهَات ، وفى الفعل سَانَيْتُ وسَانَهْتُ ، وأصل سَانَيْتُ سَانَوْتُ ؛ قلبوا الواو ياء حين جاوزت ـ متطرفة ـ ثلاثة أحرفٍ ، وأصل عِضَة عِضَوٌ من العُضْوِ واحِدِ الأعضاء ، أى : أن الكفار جعلوا القرآن أعْضاء ، أى : مُفَرَّقاً ، يقال : عَضَّيْته وعَضَّوْته تَعْضِيَةً ، أى : فَرَّقْتُه تفرِقَةً ، قال ذو الرمة :

٢٤ — وَلَيْسَ دِينُ اللهِ بِالمُعَضَّى

أى : بالمفرّق ؛ لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه ، أو عَضَهٌ ، من العَضْه ، وهو البهتان ، والعَضْه أيضا : السِّحْرُ فى لغة قريش ، قال الشاعر :

٢٥ — أعُوذُ بِرَبِّى مِنَ النَّافِثَا ... تِ فى عُقَدِ العَاضِهِ المُعْضِهِ

وأصل عِزَة ـ وهى الفرقة من الناس ـ عِزْوٌ ، وأصل إرَة ـ وهى موضع النار ـ إرَى ، وأصل ثُبَة — وهى الجماعة — ثُبَو ، وقيل : ثبى ، من ثبيت ، أى : جمعت ، والأول أقوى وعليه الأكثر ؛ لأن ما حذف من اللامات أكثره واو ، وأصل قُلَة ـ وهى عودان يلعب بهما الصبيان — قُلَو .

ولا يجوز ذلك فى نحو « تمرة » لعدم الحذف ، وشذ « إضُون » جمع أضَاة كقَنَاة ،

وهى الغدير ، و «حَرُّونَ» جمع حَرَّة ، و « إحرون » جمع إحرة ، والإحرة والحرة : الأرض ذات الحجارة السود ، و « إوَزُّون » جمع إوَزَّة ، وهى البطة ، ولا فى نحو « عِدَةٍ ، وزِنَة » لأن المحذوف الفاء ، وشذ « رِقُونَ » فى جمع رِقَةٍ ، وهى الفضة ، و « لِدُونَ » فى جمع لِدَةٍ ، وهى التِّرْبُ ، و « حِشُونَ » فى جمع حِشَةٍ ، وهى الأرض الموحِشَةُ ، ولا فى نحو « يَدٍ ، ودَمٍ » لعدم التعويض ، وشذ « أبُونَ ، وأخُون » ولا فى نحو « اسْمٍ ، وأخْتٍ » لأن المعوض غير الهاء ؛ إذ هو فى الأول الهمزة ، وفى الثانى التاء ، وشذ « بَنُونَ » فى جمع ابن ، وهو مثل اسم ، ولا فى نحو « شَاةٍ ، وشَفَةٍ » ؛ لأنهما كسرا على شِيَاهٍ وشِفَاهٍ ، وشذ « ظُبُون » فى جمع ظُبَةٍ ، وهى حدّ السهم والسيف ؛ فإنهم كسره على ظُبًى ، بالضم ، وأظْبٍ ، ومع ذلك جموه على ظُبِينَ .

﴿تنبيه﴾ ما كان من باب سَنَةٍ ـ مفتوح الفاء ـ كسرتْ فاؤه فى الجمع ، نحو سِنِينَ وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الأفصح ، نحو «مِئِينَ» وحكى مُئُونَ وسُنُون وعُزُونَ ـ بالضم ـ وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان : الكسر ، والضم ، نحو « ثُبِينَ وقُلِينَ » .

(وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ * ذَا البَابُ) فيكون معرباً بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء ، كقوله :

٢٦ ـ دَعَانِىَ مِنْ نَجْدٍ؛ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنا شِيباً وَشَيَّبْنَنا مُرْدَا

وفى الحديث « اللهم اجْعَلْهَا عليهم سِنيناً كَسِنِينِ يُوسُفَ » فى إحدى الروايتين (وَهْوَ) أى : مجىء الجمع مثل حين (عِنْدَ قَوْمٍ) من النحاة منهم الفراء (يَطَّرِدْ) فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه ، وخرّجوا عليه قوله :

٢٧ ـ رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِى طَلاَلٍ لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ

وقوله :

٢٨ — وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

والصحيح أنه لا يطرد ، بل يقتصر فيه على السماع .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد عرفت أن إعراب المثنى والمجموع على حَدِّه مخالفٌ للقياس من وجهين : الأول من حيث الإعراب بالحروف ، والثانى: من حيث إن رفع المثنى ليس بالواو ، ونصبه ليس بالألف ، وكذا نصب المجموع .

أما العلة فى مخالفتهما القياس فى الوجه الأول فلأن المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات ، فجعِل الفرع للفرع طلبا المناسبة ، وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد — وهى الأسماء الستة — بالحروف ، فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل ، ولأنهما لما كانا فى آخرهما حروف — وهى علامة التثنية والجمع — تصلح أن تكون إعرابا بقلب بعضها إلى بعض ، فجعل إعرابهما بالحروف ؛ لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة .

وأما العلة فى مخالفتهما للقياس فى الوجه الثانى فلأن حروف الإعراب ثلاثة ، والإعراب ستة : ثلاثة للمثنى ، وثلاثة للمجموع ؛ فلو جعل إعرابهما بها على حد إعراب الأسماء الستة لا لتبس المثنى بالمجموع فى نحو « رأيت زيداك » ، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقى الآخر بلا إعراب ، فوزعت عليهما ، وأعطى المثنى الألف لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل : اسماً فى نحو « اضربَا » ، وحرفاً فى نحو « ضَرَبَا أخَوَاكَ » ، وأعطىَ المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية فى الفعل : اسماً فى نحو « اضْرِبُوا » ، وحرفاً فى نحو « أكَلُونِى البراغيثُ » ، وجُرَّا بالياء على الأصل ، وحمل النصب على الجر فيهما ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضم من الشفتين .

الثانى : ما أفهمه النظم وصرح به فى شرح التسهيل من أن إعراب المثنى والمجموع على حدّهِ بالحروف — هو مذهب قُطْرُب وطائفة من المتأخرين ، ونسب إلى الزجاج والزجاجى ، قيل : وهو مذهب الكوفيين ، وذهب سيبويه ومَنْ وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف .

(وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ) فى إعرابه (فَافْتَحْ) طلباً للخفة من ثقل الجمع ، وفرقا بينه و بين نون المثنى (وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ) من العرب ، قال فى شرح التسهيل : يجوز أن يكون كسر نون الجمع وماأُلحق به لغة ، وجزم به فى شرح الكافية ، ومما ورد منه قوله :

٢٩ — عَرَفْنَا جَعْفَراً وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

وقوله :

* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ *

(وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ) وهو اثنان واثنتان وثِنْتَانِ (بِعَكْسِ ذَاكَ)النون (اسْتَعْمَلُوهُ) فكسروه كثيراً على الأصل فى التقاء الساكنين ، وفتحوه قليلا بعد الياء (فَانْتَبِهْ) لذلك . وهذه اللغة حكاها الكسائى والفراء ، كقوله :

٣٠ — عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

وقيل : لا تختص هذه اللغة بالياء ، بل تكون مع الألف أيضاً ، وهو ظاهر كلام الناظم ، و به صرح السيرافى ، كقوله :

٣١ — أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

وحكى الشيبانى ضمها مع الألف ، كقول بعض العرب « هُمَا خَلِيلانُ » .

وقوله :

٣٢ — يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي الْقِذَّانُ فَالنَّوْمُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ

﴿ تنبيه ﴾ قيل: لحقت النون المثنى والمجموع عوضاعما فاتهما من الإعراب بالحركات

ومن دخول التنوين ، وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام ــ وإن كان التنوين يحذف معهما ــ نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضا .

وقيل : لحقت لدفع توهم الإضافة فى نحو « جاءنى خليلان موسى وعيسى » و« مررت ببنينَ كرامٍ » ، ودفع توهم الإفراد فى نحو « جاءنى هذان » و « مررت بالمهتدِينَ » ، وكسرت مع المثنى على الأصل فى التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خولف بالحركة فى الجمع طلبا للفرق ، وجعلت فتحة طلبا للخفة ، وقد مر ذلك ، وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه فى نحو « المُصْطَفَيْنَ » .

ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ فى بيان ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو شيآن : ما جمع بألف وتاء ، ومالا ينصرف ، وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره ، والثانى فيه حمل الجر على غيره ، والأول أكثر؛ فقال:

(وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا) الباء : متعلقة بجمع ، أى : ما كان جمعا بسبب ملابسته للألف والتاء ، أى : كان لهما مَدْخَل فى الدلالة على جمعيته (يُكْسَرُ فى الجَرِّ وفى النَّصْبِ مَعَا) كَسْرَ إعرابٍ ، خلافا للأخفش فى زعمه أنه مبنى فى حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله ، وهو جمع المذكر السالم ، فى حمل نصبه على جره ، وجوّز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا ، وهشام فيما حذفت لامه ؛ ومنه قول بعض العرب : « سمعت لُغَاتَهُمْ » ومحل هذا القول مالم يردّ إليه المحذوف ، فإن رُدَّ إليه نُصِبَ بالكسرة : كَسَنَوَات ، وَعِضَوَات .

﴿ تنبيـــه ﴾ إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ؛ ليتناول ما كان منه لمذكر : كَحَمَّامات وسُرَادقات ، ومالم يَسْلَم فيه بناء الواحد ، نحو : « بَنَات وأَخَوَات » ولا يرد عليه نحو « أَبْيَات وقُضَاة » لأن الألف والتاء فيهمالا دَخْلَ لهما فى الدلالة على الجمعية .

(كَذَا أولاتُ) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، يعرب هذا الإعراب إلحاقا له بالجمع المذكور ، قال تعالى : « وَإِنْ كُنَّ أولاَتِ حَمْلٍ » (وَالَّذِى اسْمًا قَدْ جُعِل) من الجمع (كأَذْرِعَاتٍ) اسم قرية بالشام ، وذاله معجمة ، أصله جمع أَذْرِعَة التى هى جمع ذراع (فيه ذَا) الإعراب (أيضاً قُبِلْ) على اللغة الفُصْحَى ، ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ، ومنهم من يجعله كأرْطاة عَلَماً ؛ فلا ينوِّنه ، ويجره وينصبه بالفتحة ، وإذا وقف عليه قلب التاء هاء ؛ وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

٣٣ ــ تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا   بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين ، جائز عند الكوفيين .

﴿ تنبيه ﴾ قد تقدم بيان حكم إعراب المثنى إذا سمى به ، وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه : الأول كإعرابه قبل التسمية به ، والثانى أن يكون كغِسْلِينٍ ، فى لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة ، والثالث : أن يجرى مجرى عَرَبُونٍ ، فى لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة ، والرابع: أن يجرى مجري هَارُونَ، فى لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة ، والخامس : أن تلزمه الواو وفتح النون ، ذكره السيرافى ، وهذه الأوجهُ مترتبةٌ كلٌّ واحدٍ منها دون ما قبله ، وشرط جعله كغِسْلين وما بعده أن لايتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كاشْهيبابين تعين الوجه الأول ، قاله فى التسهيل .

(وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ) نيابةً عن الكسرة (مَالاً يَنْصَرِفْ) ، وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصَحْرَاء ، كما سيأتى فى بابه ؛ لأنه شابه الفعل فثقل ، فلم يدخله التنوين ؛ لأنه علامة الأخفِّ عليهم والأمْكَنِ عندهم ، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين ؛ لتآخيهما فى اختصاصهما بالأسماء ؛ ولتعاقبهما على معنى واحد فى باب راقودٍ خَلاًّ وراقود خَلٍّ ، فلما منعوه الكسرة عوضوه منها الفتحة

نحو : « فَحَيُّوا بأحْسَنَ مِنْهَا » وهذا (مَالَمْ يُضَفْ أَوْيَكُ بَعْدَ « أَلْ » رَدِفْ) أى : تبع ، فإن أضيف أو تبع « أل » ضعف شبه الفعل ، فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة ، نحو : « فى أَحْسَنِ تَقْوِيم » ، « وَأَنتُم عَاكِفُونَ فى المَسَاجِدِ » ولا فَرْقَ فى « أل » بين المعرِّفَةِ كما مثـــل ، والموصولة ، نحو : « كالأَعْمَى وَالأَصَمِّ » وقوله :

٣٤ ـ وَمَا أَنْتَ بالْيَقْظَانِ نَاظِرُهُ إذَا ... نَسِيتَ بِمَنْ تَهْوَاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ

بناء على أن « أل » تُوصَلُ بالصفة المشبهة ، وفيه ماسيأتى ، والزائدة كقوله :

٣٥ ـ ... رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً

ومثل أل « أم » فى لغة طيىء ، كقوله:

٣٦ ـ أَأَنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيقاً تأَلَّقَا ... تَبِيتُ بِلَيل أَمْأَرْمَدِ اُعْتَادَ أَوْلَقَا

﴿ تبيهان ﴾ الأول : «ما» الأولى موصولة ، والثانية حرفية ، وهى ظرفية مصدرية أى : مُدَّةَ كونِهِ غيرَ مُضَافٍ ولا تابع لأل .

الثانى : ظاهر كلامه أن مالا ينصرف إذا أضيف أو تبع « أل » يكون باقيا على منعه من الصرف ، وهو اختيار جماعة ، وذهب جماعة ـ منهم المبرد ، والسيرافى ، وابن السَّرَّاج ـ إلى أنه يكون منصرفا مطلقا ، وهو الأقوى ، واختَارَ الناظم فى نُكتته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف ، نحو بأَحْمَدِكم ، وإن بقيت العلتان فلا ، نحو بأحْسَنِكم .

ولما فرغ من مواضع النيابة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال :

(وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ) أى : من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسما أو حرفاً (النونَا *رفعاً) الأصل علامة رفع ، فَحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليهمقامه،يدل على ذلك مابعده ، والتقدير : اجعل النونَ علامةَ الرفعِ لنحو يفعلان ، (وَ) لنحو (تَدْعِينَ)

من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسما أو حرفا ؛ فالأمثلة خمسة على اللغتين ، وهى : يَفْعَلَان ، وتَفْعَلَانِ ، ويَفْعَلُون ، وتَفْعَلونَ ؛ وتَفْعَلِين ، فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة ، (وَحَذْفُهَا) أى : النون (لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ) أى : علامةٌ ، نيابةً عن السكون فى الأول ، وعن الفتحة فى الثانى (كَلَمْ تَكُونِى لِتَرُومِى مَظْلَمَهْ) الأصل تكونين وترومين ، فحذفت النون للجازم فى الأول وهو « لم » ، وللناصب فى الثانى وهو « أن » المضمرة بعد لام الجُحُودِ .

﴿تنبيهان﴾ الأول : قدم الحذف للجزم لأنه الأصل ، والحذف للنصب محمول عليه ، وهذا مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل .

الثانى : إنما ثبتتِ النون مع الناصب فى قوله تعالى : «إلاَّ أنْ يَعْفُونَ» لأنه ليس من هذه الأمثلة ؛ إذ الواو فيه لام الفعل ، والنون ضمير النسوة ، والفعل معها مبنى ، مثل: « يَتَرَبَّصْنَ » ووزنه يَفْعُلْنَ ، بخلاف « الرجال يَعْفُونَ » ؛ فإنه من هذه الأمثلة ؛ إذ واوه ضمير الفاعل ، ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب ، نحو : « وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » ووزنه تَفْعُوا ، وأصله تَعْفُوُوا

ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القَبِيلين شرع فى بيان إعراب المعتل منهما ، وبدأ بالاسم فقال :

(وَسَمِّ مُعْتَلاًّ مِنَ الأَسْمَاءِ مَا) أى : الاسمَ المعربَ الذى حرفُ إعرابه ألف لينة لازمة (كَالْمُصْطَفَى) ومُوسَى والْعَصَى ، أو ياء لازمة قبلها كسرة ، كالدَّاعِى (وَالْمُرْتَقِى مَكَارِمَا)

﴿تنبيه﴾ إنما سمى كل من هذين الأسمين معتلا لأن آخره حرف علة ، أو لأن الأول يُعَلُّ آخره بالقلب: إما عن ياء ، نحو الْفَتَى ، أوعن واو، نحو الْمُصْطَفَى ، والثانى يعل آخره بالحذف.

فخرج بالمعـــرب نحو مَتَى والَّذِى ، وبذكر الألف فى الأول المنقوص ، نحو الْمُرْتَقِى ، وبذكر اللينة المهموز ، نحو الخطأ ، وبذكر الياء فى الثانى للقصور ، نحو الْفَتَى ، وبذكر اللزوم فيهما نحو « رأيت أخاك » ، و « جاء الزيدان » فى الأول ، و « مررت بأخيك وغُلاَمَيْكَ وَبَنِيكَ » فى الثانى ، وباشتراط الـكسرة قبل الياء نحو ظَبْى وكُرْسِىّ

(فَالأَوَّلُ) وهو ما كان كالمصطفى (الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا * جَمِيعُهُ) على الألف ؛ لتعذر تحريكها (وَهْوَ الَّذِى قَدْ قُصِرَا) أى : سمى مقصوراً ، والقَصْر : الحبْس ، ومنه « حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِى الخِيـــَامِ » أى : محبوسات على بُعُولتهن ، وسمى بذلك لأنه محبوس عن المدّ ، أوعن ظهور الإعراب ؛ (وَالثَّانِ) وهوما كان كالمرتقِى(مَنْقُوصٌ) سمى بذلك لحذف لامه للتنوين ، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات ، (وَنَصْبُهُ ظَهَرْ) على الياء لخفته ، نحو : «رَأَيْتُ المُرْتَقِىَ » ، و « وَمُرْتَقِياً » و « أَجِيبُوا دَاعِىَ اللهِ » « وَدَاعِياً إِلَى اللهِ بِإِذْنِهِ » (وَرَفْعُهُ يُنْوَى) على الياء ولا يظهر ، نحو : « يَوْمَ يَدْعُو الدَّاعِى » « وَلِـكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ » فعلامة الرفع ضمة مقـدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة ، و (كَـذَا أيضاً يُجَرّْ) بكسر منوىّ ، نحو « أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِى » ، « وَأَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ » وإنما لم يظهر الرفع والجر استثقالا ، لا تعذراً ، لإمكانهما ، قال جرير :

٣٧ — فيَوْماً يُوَافِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضِىِ

وقال الآخر :

٣٨ — لَعَمْرُكَ مَاتَدْرِى مَتَى أَنْتَ جَائِىٌ وَلَـكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ العُمْرِ عَاجِلُ

﴿ تنبيه ﴾ من العرب من يسكن الياء فى النصب أيضاً ، قال الشاعر :

٣٩ — وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِى بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

قال أبو العباس المبرد : وهو من أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنه حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر .

(وَأَىُّ فِعْلٍ) كان (آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ) نحو يَخْشَى (أَوْ وَاوٌ) نحو يَدْعُو (أَوْ يَاءٌ) نحو يَرْمِى (فَمُعْتَلاً عُرِفْ) أىّ : شرْط ، وهو مبتدأ مضاف ، و « فعْل » مضاف إليه ، وكان بعده مقدرة ، وهى إما شانيَّةٌ ، و « آخر منه ألف » جملة من مبتدأ وخبر خبرها ، مفسرة للضمير المستتر فيها ، أو ناقصة ،و « آخر » اسمها ، و « ألف » خبرها ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، و «عرف » جواب الشرط ، وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على « فِعْلٍ » وخبر المبتدأ جملة الشرط ، وقيل : هى وجملة الجواب معا ، وقيل : جملة الجواب فقط ، و «معتلا» حال منه مقدم على عامله ؛ والمعنى : أى فعل كان أخره حرفا من الأحرف المذكورة فإنه يسمى معتلا (فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ) وهو الرفع والنصب ، نحو « زَيْدٌ يَسْعَى » « وَلَنْ يَخْشَى » لتعذر الحركة على الألف ، والألف : نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذى بعده (وَأَبْدِ) أى : أظهر (نَصْبَ ما) آخره واو (كَيَدْعُو) أو ياء نحو (يَرْمِى) لخفة النصب ، وأما قوله :

٤٠ — أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

وقوله :

٤١ - مَا أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِى عَلَى شَحَطٍ   مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

فضرورة .

(والرَّفعَ فِيهما) أى : الواوىّ واليائى (انْوِ) لثقله عليهما (وَاحْذِفْ جَازِماً * ثَلاَثَهُنَّ) وأبق الحركة التى قبل المحذوف دالة عليه (تَقْضِ حُكماً لاَزِماً) نحو « لم يَخْشَ» و « لم يَغزُ » و « لم يَرْمِ » فالرفع : نصب بالمفعولية لانو ، وفيهما : متعلق به ، واحذف: عطف على انو ، وفى كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله ، وجازما : حال من فاعل احذف، وثلاثهن : مفعول به ، إما لا حذف والضمير فى « ثلاثهن » لأحرف العلة الثلاثة ومعمول الحال محذوف ، وهى الأفعال الثلاثة المعتلة ، والتقدير : احذف أحرفَ العلة ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال الثلاثة المذكورة ، أو يكون معمولا للحال ، والضمير للأفعال

ومعمول الفعل محذوف ، وهو الأحرف الثلاثة ، والتقدير : احذف أحرف العلة حال كونك جازما الأفعال ثلاثهن ، وتقض : مجزوم جواب احذف ، وحكما : مفعول به إن كان تقض بمعنى تؤدى ، ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم .

﴿خاتمة﴾ قد ثبت حرف العلة مع الجازم فى قوله :

٤٢ — وَتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيراً يمَانِيَا

وقوله :

٤٣ — أَلَمْ يأْتِيكَ وَالأَنبَاءُ تَنمِى بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ

وقوله :

٤٤ — هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

فقيل : ضرورة ، وقيل : بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة فى « تَرَ » فنشأت ألف ، والكسرة فى « يَأْتِكَ » فنشأت ياء ، والضمة فى « تَهْجُ » فنشأت واو ، وأما « سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنْسَى » فلا نافية لا ناهية ، أى : فَلَسْتَ تَنْسَى .

النكرة والمعرفة

(نكرة قابل أل مؤثرا) فيه التعريفَ ؛ كرجل ، وفرس ، وشمس ، وقمر (أو واقع موقعهما قد ذكرا) أى : ما يقبل أل ، وذلك كذى ، بمعنى صاحب ، و «مَنْ» و «مَا» فى الشرط والاستفهام ، خلافا لابن كَيْسَانَ فى الاستفهاميتين ؛ فإنهما عنده معرفتان ؛ فهذه لا تقبل « أل » لكنها تقع موقع ما يقبلها ؛ إذ الأولى تقع موقع صاحب ، و«مَنْ » و « مَا » يقعان موقع إنسان وشىء ، ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام ؛ فإن ذلك طارىء على « مَنْ » و « ما » ؛ إذ لم يُوضَعَا فى الأصل له، ومن ذلك أيضاً « مَنْ » و « ما » نكرتين موصوفتين ، كما فى « مررت بِمَنْ معجب لك » و « بما معجب لكَ » فإنهما لا يقبلان أل ، لكنهما واقعان موقع إنسان وشىء، وكلاهما

يقبل أل ، وكذلك « صَهٍ » و « مهٍ » بالتنوين ، لايقبلان أل ، لكنهما يقعان موقع ما يقبلها ، وهو سكوتا وانكفافاً ، وما أشبه ذلك ، ونكرة : مبتدأ ، والمسوغ قصد الجنس ، وقابل أل : خبر ، ومؤثرا : حال من المضاف إليه ، وهو « أل » ، وشرط جواز ذلك موجود ، وهو اقتضاء المضاف العمل فى الحال وصاحبها ، واحترز بمؤثرا عما يدخله «أل» من الأعلام لضرورة أو لَمْحِ وَصْفٍ ، على ما سيأتى بيانه ؛ فإنهالاتؤثر فيه تعريفاً ؛ فليس بنكرة .

﴿تنبيه﴾ قدم النكرة لأنها الأصل ؛ إذ لايوجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له ، والمستقلُّ أوْلَى بالأصالة ، وأيضاً فالشىء أوّلَ وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصةُ ، كالآدمى إذا ولد فإنه يسمى إنسانا أو مولودا أو موجودا ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم : العلم ، واللقب ، والكنية.

وأنكَرُ النكراتِ : مذكور ، ثم موجود ، ثم مُحْدَثٌ ، ثم جوهر ، ثم جِسْمٌ ، ثم نامٍ ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، ثم عالِمٌ ؛ فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه ، فتقول : كل عالِمٍ رجلٌ ، ولا عكس ، وهكذا كل رجل إنسان ، إلى آخره .

(وَغَيْرُهُ) أى : غير مايقبل « أل » المذكورَةَ أو يقع موقِعَ ما يقبلها (مَعْرِفَةٌ) ؛ إذ لاواسطة ، واستغنى بحدّ النكرة عن حد المعرفة ، قال فى شرح التسهيل : مَنْ تعرض لحد المعرفة عَجَزَ عن الوصول إليه دون استدراك عليه .

وأنواعُ المعرفة على ماذكره هنا ستة : المضمر (كَهُمْ ، وَ) اسم الإشارة نحو (ذِى ، وَ) العلَمَ نحو (هِنْدَ ، وَ) المضاف إلى معرفة نحو (ابْنِى ، وَ) المحلّى بأل نحو (الْغُلاَمِ ، وَ) الموصول نحو (الَّذِى) ، وزاد فى شرح الكافية المنادى المقصود كيا رَجُلُ ، واختار فى التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة ، ونَقَله فى شرحه عن نص سيبويه ، وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة ، وزاد ابن كيسان « مَنْ » ، و « ما » الاستفهاميتين كما تقدم .

ولما فات على الناظم ترتيب المعارف فى الذكر على حسب ترتيبها فى المعرفة لضيق النظم رتبها فى التَّبْوِيب على ماستراه ، فأعرفُها المضمر على الأصح ، ثم العلَم ، ثم اسم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المحلى ، وقيل : هما فى مرتبة واحدة ، وقيل : المحلى أعرف من الموصول ، وأما المضاف فإنه فى رتبة ما أضيف إليه ، مطلقا عند الناظم ، وعند الأكثر أن المضاف إلى المضمر فى رتبة العلم ، وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب السالم عن الإبهام ، وجعل الناظم هذا فى التسهيل دون العلَم .

(فَمَا) وضع (لِذِى غَيْبَةٍ) تقدم ذكره : لفظاً ، أو معنى ، أو حكما ، على ماسيأتى فى آخر باب الفاعل ، (أَوْ) لذى (حُضُورٍ) : متكلم ، أو مخاطب (كَأَنْتَ) وأنا (وَهْوَ) وفروعها (سَمِّ) فى اصطلاح البصريين (بِالضَّمِيرِ) والمضمر ، وسماه الكوفيون كِنَايَةً وَمَكْنِيًّا .

﴿ تنبيه ﴾ رفع إبهام دخول اسم الإشارة فى ذى الحضور بالتمثيل .

(وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَالاَ يُبْتَدَا) به ، (وَلاَ يَلِى إلاَّ) الاستثنائية (اخْتِيَاراً أَبَدَا) وقد يليها اضطراراً ، كقوله :

٤٥ — وَمَا نُبَالِى إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ

وذلك (كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِن) قولك (ابْنِى أَكْرَمَكْ * وَالْيَاءِ وَالْهَا) مِن قولك (سَلِيهِ مَا مَلَكْ) فالأول — وهو الياء — ضمير متكلم مجرور ، والثانى — وهو الكاف — ضمير مخاطب منصوب ، والثالث — وهو الياء — ضمير المخاطبة مرفوع ، والرابع — وهو الهاء — ضمير الغائب منصوب ، وهى ضمائر متصلة : لا تتأتى الْبُدَاءة بها ، ولا تقع بعد إلاَّ .

(وَكُلُّ مُضْمَرٍ) متصلا كان أو منفصلا (لَهُ الْبِنَا يَجِبْ) باتفاق النحاة ، واختلف فى سبب بنائه ؛ فقيل : لمشابهته الحرفَ فى المعنى ؛ لأن كل مضمر مُضَمَّنٌ معنى التكلم أو الخطاب أو الغَيبة ، وهى من معانى الحروف .

وذكر فى التسهيل لبنائها أربعةَ أسباب :

الأول : مشابهة الحرف فى الوضع ؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين ، وحُمِلَ الباقى على الأكثر .

والثانى : مشابهته فى الافتقار ؛ لأن المضمر لا تتم دلالته على مُسماه إلا بضَمِيمَةٍ من مشاهدة أو غيرها .

والثالث : مشابهته له فى الجمود ؛ فلا يُتَصَرَّف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صِيَغه لاختلاف المعانى .

قال الشارح : ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بنـاء المضمرات ؛ ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب ، كأنه قصد بذلك إظهار علة البنـاء فقال : (وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَانُصِبْ) نحو : « إنه » ، و « له » ، و « رأيتك » ، و « مررت بك» (لِلرَّفع وَالنَّصْبِ وَجَرَّ نَا) الدالُّ على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (صَلَحَ) مع اتحاد المعنى والاتصال (كَاْعْرِفْ بِنَا فإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ) فنَا فى « بِنَا » فى موضع جر بالباء ، وفى « فإننا » فى موضع نصب بإنّ ، وفى « نِلْنَا » فى موضع رفع بالفاعلية ، وأما اليـاء و « هُمْ » فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر ، لـكن لا يُشْبِهان « نا » من كل وجه ؛ فإن الياء وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ؛ لأنها فى حالة الرفع للمخاطبة ، نحو اضْرِبِى ، وفى حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لِى ، وإنى ، و « هم » تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد ؛ إلا أنها فى حالة الرفع ضمير منفصل ، وفى الجر والنصب ضمير متصل ، (وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ) ضمائر رفع بارزة متصلة (لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ) أى : المخاطب ؛ فالغائب (كَقَامَا) وقاموا ، وقمْنَ ، (وَ) المخاطب نحو (اعْلَمَا) وَاعْلَمُوا ، وَاعْلَمْنَ .

﴿ تنبيه ﴾ رفعَ توهم شمول قوله « وَغَيْرِهِ » المتكلمَ بالتمثيل .

ولما كان الضمير المتصل على نوعين : بارز ـ وهو ما له وُجُودٌ فى اللفظ ـ ومستتر ـ وهو ما ليس كذلك ـ وقدَّم الكلامَ على الأول شرع فى بيان الثانى بقوله : (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ) أى : لا النصب ولا الجر (مَا يَسْتَتِرُ) وجوباً ، أو جوازاً ؛ فالأول هو الذى لا يَخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كَافْعَلْ) يا زيدُ ، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أُوَافِقْ) ، أو بنون المتكلم المشارك أو المعظِّم نفسَه مثل (نَغْتَبِطْ) ، أو بتاء المخاطب نحو (إِذْ تَشْكُرُ) أو بفعل استثناء كَخَلاَ وعدَا ولا يكون فى نحو « قاموا ما خَلاَ زيداً » ، و « ما عدا عمراً » ، و « لا يكون بكراً » ، أو بأفعَلِ التعجب نحو « مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » أو بأفعَلِ التفضيلِ ، نحو « هُمْ أَحْسَنُ أثاثاً » أو باسم فعل ليس بمعنى المضىّ : كـ « نَزَالِ » ، و « مَهْ » ، و « أفٍّ » ، و « أوَّهْ » والثانى : هو الذى يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل ، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحْضَة .

قال فى التوضيح : هذا تقسيم ابن مالك وابن يَعيش وغيرهما ، وفيه نظر ؛ إذ الاستتار فى نحو « زيد قام » واجب ؛ فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية ، وأما « زَيْدٌ قام أبوه » أو « مَا قَامَ إلاَّ هو » فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى مالا يرفع إلا الضمير كأقوم ، وإلى ما يرفعهما كقام ، انتهى .

﴿تنبيه﴾ إنما خُصَّ ضميرُ الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد فى اللفظ فذاك ، وإلا فهو موجود فى النية والتقدير ، بخلاف ضميرى النصب والجر؛ فإنهما فَضْلَة ، ولا داعى إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ .

(وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أنَا) للمتكلم ، و (هُو) للغائب ، (وأَنْتَ) للمخاطب ، (وَالْفُرُوعُ) عليها واضحة (لاَ تَشْتَبِهُ) عليك .

(وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ * إيَّاىَ) وفروعُهُ ، (وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ) .

فتلخص أن الضمير على خمسة أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منفصل ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، ومجرور ، ولا يكون إلا متصلا .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب البصريين أن ألف « أنَا » زائدة ، والاُسم هو الهمزة والنون ، ومذهب الكوفيين — واختاره الناظم — أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها فى التسهيل : فُصْحَاهُنَّ إثبات ألفه وَقْفاً وحذفها وَصْلاً ، والثانية إثباتها وصلا ووقفاً ، وهى لغة تميم ، والثالثة « هَنَا » بإبدال همزته هاء ، والرابعة « آنَ » بمدة بعد الهمزة ، قال الناظم : من قال « آن » فإنه قَلَبَ « أنَا » كما قال بعض العرب : « رَاءَ » فى « رَأى » والخامسة « أنْ » كعَنْ ، حكاها قطرب .

وأما « هو » فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير ، وكذلك « هِىَ » وأما « هما » و « هم » و « هنَّ » فكذلك عند أبى على ، وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفى التسهيل ، وقيل : غير ذلك .

وأما « أنْتَ » فالضمير عند البصريين « أنْ » ، والتاء حرف خطاب كالاُسم لفظاً وتصرفا .

وأما « إيَّاىَ » فذهب سيبويه إلى أن « إيَّا » هو الضمير ، ولواحقه — وهى الياء من إياى ، والكاف من إياك ، والهاء من إياه — حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة ، وذهب الخليل إلى أنها ضمائر ، واختاره الناظم .

(وَفِى اخْتِيَارٍ لاَ يَجِىءُ) الضمير (الْمُنْفَصِلْ * إذَا تَأَتَّى أنْ يَجِىءَ) الضمير (الْمُتَّصِلْ) ؛ لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار ، والمتصل أخْصَرُ من المنفصل ، فلا عُدُولَ عنه إلا حيث لم يتأتَّ الاتصالُ ؛ لضرورة نظم ، كقوله :

٤٦ — وَمَا أصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأذْكُرُهُمْ إلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبًّا إلَىَّ هُمُ

وقوله :

٤٧ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الارْضُ فِى دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

الأصـل « إلاّ يزيدونهم » و « قد ضمنتهم » ، أوتقدَّمَ الضميرُ على عامله ، نحو « إيّاكَ نعبُدُ » أو كونه محصورا بإلاّ أو إنما ، نحو « أمَرَ ألاّ تعبُدُوا إلاّ إيّاهُ » ونحو قوله :

٤٨ ـ أنَا الذّائِدُ الحَامِى الذِّمَارَ ، وَإنّمَا يُدَافِعُ عَنْ أحْسَابِهِمْ أنَا أوْ مِثْلِى

لأن المعنى « لا يدافع إلاّ أنا » ، أو كون العامل محذوفا أو معنويا ، نحو « إيّاكَ وَالشَّرَّ » و « أنا زيد » ؛ لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوى .

(وَصِلْ أوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أشْبَهَهُ) أى : وما أشبه هاء سَلْنيه ، من كل ثانى ضميرين أوّلُهما أخَصُّ وغيرُ مرفوعٍ ، والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء ، سواء كان فعلا نحو «سَلْنيهِ» ، و « سَلْنِى إياه » ، و «الدرهم أعْطَيْتُـكَهُ» ، و « أعْطَيْتُكَ إياه » والاتصال حينئذ أرْجَحُ ، قال تعالى : « فَسَيَـكْفِيكَهُمُ اللهُ » ، « أنُلزِمُـكُمُوهَا » ، « إنْ يَسْألْـكُمُوهَا » ، « إذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أرَاكَهُمْ كَثِيراً » ومن الفصل « إنَّ اللهَ مَلَّـكَـكُمْ إيَّاهُمْ ، وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّـكَهُمْ إيَّاكُمْ » أو اسما ، نحو « الدرهم أنا مُعْطِيكَهُ » ، و « مُعْطِيكَ إياه » والانفصال حينئذ أرْجَحُ ؛ ومن الاتصال قوله :

٤٩ ـ لَئِنْ كَانَ حُبُّكِ لِى كَاذِباً لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقّاً يَقِيناً

وقولُه :

٥٠ ـ وَمَنْعُـكَهَا بشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ

و (فِى) هـاء (كُنْتُهُ) وبابِهِ (الْخُلْفُ) الآتى ذكره (انْتَمَى) أى : انتسَبَ ، و (كَذَاكَ) فى هـاء (خِلْتَنِيهِ) وما أشبهه ، من كل ثانى ضميرين أولهما أخص ، وغير مرفوع ، والعامل فيهما ناسخ للابتداء ، (وَاتِّصَالاً * أخْتَارُ) فى البابين ؛ لأنه الأصل ، ومن الاتصال فى باب كان قولُه صلى الله عليه وسـلم

فى ابن صَيَّادٍ : «إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ ، وإلاّ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِى قَتْلِهِ»

وقول الشاعر :

٥١ — فَإِنْ لاَ يَكُنْهَا أوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ   أخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وأما الاتصال فى باب « خَالَ » فلمشابهة خِلْتَنِيهِ وظَنَنْتُكَهُ بسألتنيه وأعطيتكه ، وهو ظاهر ، ومنه قوله :

٥٢ — بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إخَالُكَهُ   إذْ لَمْ تَزَلْ لاِكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا

وأما (غَيْرِى) سيبويه والأكْثَرُ فإنه (أخْتَارَ الانْفِصَالاَ) فيهما ؛ لأن الضمير فى البابين خَبَرٌ فى الأصل ، وحق الخبر الانفصال ، وكلاهما مسموع ، فمن الأول قوله :

٥٣ — لَئِنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا   عَنِ الْعَهْدِ ، وَالإنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

ومن الثانى قوله :

٥٤ — أخِى حَسِبْتُكَ إيَّاهُ وَقَدْ مُلِئَتْ   أرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالأضْغَانِ وَالإحَنِ

﴿ تنبيه ﴾ وافق الناظم فى التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال فى باب « خلتنيه » قال : لأنه خبر مبتدأ فى الأصل ، وقد حَجَزه عن الفعل منصوبٌ آخر ، بخلاف هاء « كنته » فإنه خبر مبتدأ فى الأصل ، ولكنه شبيه بهاء « ضربته » فى أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرُّمَّانِيِّ وابن الطَّرَاوة .

(وَقَدِّمِ الأخَصَّ) من الضميرين فى الأبواب الثلاثة على غير الأخص منهما ، وجوبا (فى) حال (اتِّصَال) فقدم ضميرَ المتكلم على ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما فى « سَلْنِيهِ » ، و « وَأعْطَيْتُكَهُ » ، و « كنته » ، و « خلتنيه » ، و « ظننتكه » ، « وَحَسِبْتُنِيكَ » ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ، ولا الهاء ولا الكاف على الياء فى الاتصال ، (وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ) من الأخص وغير الأخص (فى انفِصَال) نحو « سَلْنِى إياه » و « سَلْهُ إياى » ، و « الدرهم أعطيتك إياهُ »

نـ « أعطيته إياك » ، و « الصديق كنت إياه » ، و « كان إياى » وهكذا إلى آخره ، ومنه « إن الله ملـكـكم إيام ، ولو شاء لملـكهم إيا كم » .

﴿ تنبيه ﴾ حاصل ما ذكره أن الضمير الذى يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبرًا لـكان أو إحدى أخواتها ، أو ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ؛ فخرج مثل الـكاف من نحو « أكرمتك » ودخل مثل الهاء من نحو قوله :

* وَمَنْعُـكَهَا بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ *

فإن الهاء ثانى ضميرين أولهما — وهو الـكاف — أخص ، وغير مرفوع ؛ لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه .

(وَفِى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ) وهو أن لا يكون فيهما أخص ، بأن يكونا معا ضميرى تكلم أو خطاب أو غيبة (الْزَمْ فَصْلاَ) نحو « سَلْنِى إياى » ، و «أعطيتك إياك» ، و «خلته إياه » ولا يجوز « سلنينى » ، ولا « أعطيتكك » ، ولا « خلتهه » (وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ) أى : كونهما للغيبة (فِيهِ) أى : فى الاتحاد (وَصْلاَ) : من ذلك ما رواه الـكسائى من قول بعض العرب : هم أحْسَنُ الناسِ وجوهاً وأنْضَرُ هُمُوهَا ، وقوله :

٥٥ — لوَجْهِكَ فى الإحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ
أنَالَهُمَـــاهُ قَفْوُ أكْرَمِ وَالِدِ

وقوله :

٥٦ — وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِى تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهُمَاهَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابُهَا

وشَرَطَ الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاهما ، كما فى هذه الشواهد ، قال : فإن اتفقا فى الغيبة ، وفى التذكير أو التأنيث ، وفى الإفراد أو التثنية أو الجمع ، ولم يكن الأول مرفوعاً — وجب كون الثانى بلفظ الانفصال ، نحو : « فأعْطَاهُ إيَّاهُ » ولو قال « فأعْطَاهُوه » بالاتصال لم يجز ؛ لما فى ذلك من استثقال توالى المثلين مع إيهام كون الثانى تأكيداً للأول ، وكذا لو اتفقا فى الإفراد والتأنيث نحو « أعْطَاهَا إيَّاهَا » أو فى

التثنية أو الجمع نحو « أَعْطَاهُمَا إيَّاهمَا » ، أو « أعطاهم إياهم » ، أو « أعطاهن إياهن » فالاُتصال فى هذا وأمثاله ممتنع . هذه عبارته فى بعض كتبه ، ثم قال : فإن اختلفا وتقاربت الهاءان نحو : « أَعْطَاهُوهَا » ، و « أَعْطَاهَاهُ » ازداد الانفصال حسناً وَجَوْدَةً ؛ لأن فيه تخلصاً من قرب الهاء من الهاء ؛ إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو فى نحو «أَعْطَاهُوهَا» وبالألف فى نحو « أَعْطَاهَاهُ » بخلاف « أَنْصَرُهموهَا » و « أَنَا لَهُمَاهُ » وشبهه .

﴿ تنبيه ﴾ قد اعتـــذر الشارح عن الناظم فى عدم ذكره الشرطَ المذكورَ بأن قوله « وَصْلاَ » — بلفظ التنكير — على معنى نوع من الوصل ؛ يعنى بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد فى الغَيبة مطلقا ، بل بقيد ، وهو الاختلاف فى اللفظ .

(وَقَبْلَ يا النَّفْسِ) دون غيرها من المضمرات (مَعَ الْفِعْلِ) مطلقاً (الْتزِمْ * نُونُ وِقَايَةٍ) مكسورة نحو : « دعانى » ، و « يكرمنى » ، و « أَعْطِنِي » ، و « قام القوم ما خلانى » ، و « ما عدانى » ، و « حاشانى » إن قدرتهن أفعالا ؛ و « ما أَحْسَنَنِي إن اتقيتُ الله » ، و « عليه رَجُلاً لَيْسَنِي » وندر « لَيْسِي » بغير نون كما أشار إليه بقوله : (وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ) أى فى قوله :

٥٧ — *إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي*

وَجَوَّزَ الكوفيون « ما أَحْسَنِي » بناء على ما عندهم من أنه اسمٌ لافعلٌ ؛ وأما نحو « تأمُرُونِي » فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع .

﴿تنبيه﴾ مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقى الفعلَ الكسرَ ، قال الناظم : بل لأنها تقى الفعلَ اللبس فى « أَكْرِمْنِي » فى الأمر ، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنثة ؛ ففعلُ الأمر أحَقُّ بها من غيره ، ثم حمل الماضى والمضارع على الأمر .

(وَلَيْتَنِي) بثبوت نون الوقاية (فَشَا) حملاً على الفعل ؛ لمشابهتها له مع عـدم المعارضِ (وَلَيْتِي) بحذفها (نَدَرَا) ومنه قوله:

٥٨ ـ * كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي *

وهو ضرورة ، وقال الفرّاء : يجوز « ليتى » و « ليتنى » وظاهره الجواز فى الاختيار (وَمَعْ لعَلَّ اعْكِسْ) هذا الحكم ؛ فالأكثر « لَعَلِّى » بلا نون ، والأقلُّ « لعلّنِي » ومنه قوله :

٥٩ ـ فقُلْتُ أعِيرَانِى القَدُومَ لَعَلَّنِي أخُطُّ بِهَا قبْرًا لأبْيَضَ مَاجِدِ

ومع قلته هو أكثر من « ليتى » نبّه على ذلك فى الكافية ، وإنما ضعفت « لعل » عن أخواتها لأنها تستعمل جارة ، نحو :

٦٠ ـ * لَعَلَّ أبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

وفى بعض لغاتها لَعَنَّ ـ بالنون ـ فيجتمع ثلاث نونات .

(وكُنْ مُخَيَّراً فى) أخوات ليت ولعل (البَاقِيَاتِ) على السواء ، فتقول : « إنى وإننى ، وكأنى وكأننى ، ولكنى ولكننى » فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة ، وحذفها لكراهة توالى الأمثال.

(وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا * مِنِّى وَعَنِّى بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا) من العرب ، فقال :

٦١ ـ أيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلا قَيْسُ مِنِي

وهو فى غاية النـدرة ، والكثير « مِنِّى » و « عَنِّى » بثبوت نون الوقاية ، وإنما لحقت نون الوقاية مِنْ وَعَنْ لحفظ البناء على السكون .

(وفى لَدُنِّى) بالتشديد (لَدُنِى) بالتخفيف (قَلَّ) أى : لَدُنِى ـ بغير نون الوقاية ـ قلَّ فى لَدُنّى ـ بثبوتها ـ ومنه قراءة نافع « قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِى عُذْراً » بتخفيف النون وضم الدال ، وقرأ الجمهور بالتشديد .

(وَفى * قَدْنِى وَقَطْنِى) بمعنى حسْبِى (الْحَذْفُ) للنون (أيضاً قَدْ يَفِى) قليلا ، ومنه قوله جامِعاً بين اللغتين فى قدنى :

٦٢ — * قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِى *

وفى الحديث « قَطْ قَطْ بعِزَّتِكَ » يروى بسكون الطاء ، وبكسرها مع الياء ودونها ، ويروى « قَطْنِي قَطْنِي » بنون الوقاية ، و « قَطٍ قَطٍ » بالتنوين ، والنون أشهر ومنه قوله :

٦٣ — امْتَلأَ الْحَوْضُ وَقَالَ : قَطْنِي مَهْلاً رُوَيْداً قد مَلأْتَ بَطْنِي

وكون « قد » ، و « قط » بمعنى حسب فى اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب الكوفيون إلى أن مَنْ جعلهما بمعنى حسب قال : « قَدِى » ، و « قَطِى » بغير نون كما تقول : حسبى ، ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفى قال : «قدنى» ، و«قطنى» بالنون ، كغيرهما من أسماء الأفعال .

﴿ خاتمة ﴾ وقعتْ نونُ الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب فى قوله صلى الله عليه وسلم لليهود « فهل أنتم صادِقُونى » وقول الشاعر :

٦٤ — وَلَيْسَ بِمُعْيِينِى وَفى النَّاسِ مُمْتِعٌ صَدِيقٌ إذَا أَعْيَا عَلَىَّ صَـدِيقُ

وقوله :

٦٥ — وَلَيْسَ الْمُوَافِينِى لِيُرْفَدَ خَائِباً فإنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلاَ

للتنبيه على أصْلٍ متروك ؛ وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب ، فلما منعوها ذلك نبَّهُوا عليه فى بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل .

ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أفْعَلُ التفضيل فى قوله صلى الله عليه وسلم « غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِى عليكم » لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب ، نحو : « ما أَحْسَنَنِى إنِ اتَّقَيْتُ اللهَ » والله أعلم .

العـلَم

(اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى) به (مُطْلَقَا * عَلَمُهُ) أى : علم ذلك المسمى ؛ فاسْمٌ : مبتدأ ، و « يعين المسمى » : جملة فى موضع رفع صفة له ، ومطلقاً : حال من فاعل يعين ، وهو الضمير المستتر ، وعَلَمُهُ : خبر ؛ ويجوز أن يكون « عَلَمُهُ » مبتدأ مؤخراً ، و « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوباً ؛ لكون المبتدأ ملتبساً بضميره ، والتقدير : عَلَمُ المسمَّى اسمٌ يعين المسمى مطلقاً ، أى : مجرداً عن القرائن الخارجية . فخرج بقوله « يعين المسمى » النكرات ، و بقوله : « مطلقاً » بقية المعارف ؛ فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم : إما لفظية كأل والصلة ، أو معنوية كالحضور والغَيبة .

ثم العلم على نوعين : جِنسِىّ وسيأتى ، وشَخْصِىّ ومُسَمَّاه العاقلُ وغيره ، مما يؤلف من الحيوان وغيره (كَجَعْفَرٍ) لرجل (وَخِرْنِقَا) لامرأة ، وهى أخت طَرَفَةَ بن العبد لأمه (وَقَرَنٍ) لقبيلة ينسب إليها أُوَيْسٌ القرنى (وَعَدَنٍ) لبلد (وَلاَحِقٍ) لفرس (وَشَذْقَمٍ) لجمل (وَهَيْلَةٍ) لشاة (وَوَاشِقٍ) لكلب .

(وَاسْماً أَتَى) العلمُ ، والمراد به هنا : ما ليس بكنية ولا بلقب (وَ) أتى (كُنْيَةً) وهى : ما صُدِّر بأب أو أم : كأبى بكر ، وأم هانىء (وَ) أتى (لَقَبَا) وهو : ما أشْعَرَ برفعة مُسَماه أو ضَعَته : كزين العابدين ، و بَطّة (وَأَخِّرَنْ ذَا) أى : أخر اللقب (إنْ سِوَاهُ) يعنى الاسمَ (صَحِبَا) تقول : جاء زَيْدٌ زَيْنُ العابدين ، ولا يجوز : جاء زَيْنُ العابدِينَ زَيْدٌ ؛ لأن اللقب فى الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة ، فلو قدم لأوهم إرادة مسماه الأول ، وذلك مأمون بتأخيره ، وقد ندر تقديمه فى قوله :

٦٦ — أنا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّى أَبُوهُ مُنْـــذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

وقوله :

٦٧ — بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَباً ... بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِى حَوْلَهُ الذِّيبِ

﴿ تنبيه ﴾ لا ترتيب بين الكنية وغيرها ؛ فمن تقديمها على الاسم قوله :

٦٨ — أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ... مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

ومن تقديم الاسم عليها قوله :

٦٩ — وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ ... سَمِعْنَا بِهِ إِلاَّ لِسَعْدِ أَبِي عَمْرو

وكذلك يفعل بها مع اللقب . اهـ

وقد رفع توهم دخول الكنية في قوله « سواه » بقوله : (وإنْ يَكُونَا) أى : الاسم واللقب (مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ) الاسمَ إلى اللقبِ (حَتْماً) إن لم يمنع من الإضافة مانع على ما سيأتى بيانُه ، هذا ما ذهب إليه جمهور البصريين ، نحو « هذا سعيدُ كُرْزٍ » يتأوّلون الأولَ بالمُسَمّى ، والثانىَ بالاسم ، وذهب الكوفيون إلى جواز إتباع الثانى للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان ، نحو « هٰذَا سَعِيدٌ كرزٌ » ، و « رأيت سعيداً كرزاً » ، و « مررت بسعيدٍ كرزٍ » والقطع : إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ ، نحو « مررتُ بسعيدٍ كرزاً ، وكرزٌ » أى : أعنى كرزاً ، وهو كرز.

(وَإلاَّ) أى : وإن لم يكونا مفردين ـ بأن كانا مركبين ، نحو « عبد الله أنف الناقة » ، أو الاسمُ ، نحو « عبد الله بطة » ، أو اللقبُ ، نحو « زَيْدٌ أنْفُ الناقة » ـ امتنعت الإضافة للطول، وحينئذ (أَتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ) وهو اللقب للاسم فى الإعراب: بياناً ، أو بدلا ، ولك القطع على ما تقدم ، وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كأل ، نحو « الحَارِثُ كُرْزٌ » .

(وَمِنْهُ) أى : بعض العلم (مَنْقُولٌ) عن شىء سبق استعماله فيه قبل العلمية ،

وذلك المنقول عنه مصدر (كَفَضْلٍ و) اسم عين مثل (أَسَدْ) واسم فاعل كحارث ، واسم مفعول كمسعود ، وصفة مشبهة كسعيد ، وفعل ماض كشَمَّر ـ علم فرس ـ قال الشاعر :

٧٠ ـ أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهِ
وَجَــدِّىَ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَــمَّرَا

وفعل مضارع كيَشْكر ، قال الشاعر :

٧١ ـ وَيَشْكُرُ اللهُ لاَ يَشْكُرُهُ

وجملة وستأتى ، (وَ) بعضه الآخر (ذُو ارْتِجَالِ) ؛ إذ لا واسطة على المشهور ، وذهب بعضهم إلى أن الذى علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل ، وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة، وعن الزجاج كلها مرتجلة، والمرتجل هو : ما استعمل من أول الأمر علماً (كَسُعَادَ) علم امرأة (وَأُدَدْ) علم رجل (وَ) من المنقول ما أصله الذى نقل عنه (جُمْلَةٌ) فعلية والفاعل ظاهر : كَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وشَابَ قَرْنَاهَا ؛ أو ضمير بارز : كأطْرِقَا ـ علم مفازة ـ قال الشاعر :

٧٢ ـ عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتِ الخِيَامِ

أو مستتر : كيزيد ، فى قوله :

٧٣ ـ نُبِّئْتُ أَخْوَالِى بَنِى يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ

ومنه إِصْمِتْ ـ علم مفازة ـ قال الشاعر :

٧٤ ـ أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِى أَصْلاَبِهَا أَوَدُ

﴿ تنبيه ﴾ حكم العلم المركب تركيب إسناد ـ وهو المنقول من جملة ـ أن يحكى أصله، ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر ، لكنه بمقتضى القياس جائز اه

(وَ) من العلم (مَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا) وهو : كل اسمين جعلا اسماً واحداً ، منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها ، نحو : بَعْلَبَكّ، وحَضْرَمَوْتَ، وَمَعْدِى كَرِب ،

وسِيبَوَيْه ، و (ذَا) المركبُ تركيبَ مَزْجٍ (إنْ بِغَيْرِ « وَيْهِ » تمّ) أى : خُتم (أُعْرِبَا) إعراب مالا ينصرف على الجزء الثانى ، والجزء الأول يبنى على الفتح ، ما لم يكن آخره ياء كمعدى كرب ، فيبنى على السكون ، وقد يبنى ما تمّ بغير « وَيْهِ » على الفتح تشبيهاً بِخَمْسَةَ عَشَرَ ، وقد يضاف صدره إلى عجزه ، والأول هو الأشهر ؛ أما المركب المزجى المختوم بويه كسيبويه وعَمْرَوَيْهِ ، فإنه مبنى على الكسر ؛ لما سلف ، وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير « وَيْهِ » .

(وَشاعَ فِى الْأَعْلاَمِ ذُو الْإِضافَهْ) وهو : كل اسمين جعلا اسماً واحداً ، مُنَزَّلاً ثانيهما من الأول منزلة التنوين ، وهو على ضربين : غير كنية (كَعَبْدِ شمْسٍ ، وَ) كنية ، مثل (أبِى قُحَافَهْ) وإعرابه إعراب غيره من المتضايفين .

(وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاجنَاسِ) التى لا تؤلَفُ غالباً كالسِّبَاع والوحوش والأحناش (عَلَمْ) عوضاً عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعى إليه ، وهذا هو النوع الثانى من نوعى العلم ، وهو (كَعَلَمِ الأشْخَاصِ لَفظًا) ؛ فلا يُضَافُ ، ولا يدخل عليه حرف التعريف ، ولا ينعت بالنكرة ، ويبتدأ به ، وتنتصب النكرة بعده على الحال ، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث فى « أُسَامَة » ، و « ثُعالَةَ » ووزن الفعل فى « بَنَاتِ أَوْبَرَ » ، و « ابن آوَى » والزيادة فى « سُبُحَانَ » علم التسبيح ، و « كَيْسَانَ » علم على الغدر .

وعَلَمْ : مفعول بوضعوا ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، ولَفظاً : تمييز ، أى : العلم الجنسى كالعلم الشخصى من حيث اللفظ .

(وَهْوَ) من جهة المعنى (عَمْ) وشاع فى أمته ؛ فلا يختص به واحد دون آخر ، ولا كذلك علم الشخص ؛ لما عرفت ، وهذا معنى ما ذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن « أُسَامَةَ » ونحوه نكرة معنى معرفة لفظاً ، وأنه فى الشياع كأسد . وهو مذهب قوم من النحاة ، لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس

فى الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى أيضا ، وفى كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق ؛ فإن كلامه فى هذا حاصله أن هذه الأسماء موضوعة للحقائق المتحدة فى الذهن ، ومثّله بالمعهود بينه و بين مخاطبه ، فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام ، فلا يبعد أن يوضع له علم .

قال بعضهم : والفرق بين « أسد » و « أسامة » أنّ « أسَدًا » موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه فى أصل وضعه ، و « أسَامة » موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن ؛ فإذا أطلقت «أسدا» على واحد أطلقته على أصل وضعه ، و إذا أطلقت «أسَامة» على واحد فإنما أردت الحقيقة ، ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ، فجاء التعدد ضمنا ، لا باعتبار أصل الوضع ، قال الأندلسى شارح الجُزُولية : وهى مسألة مشكلة .

(مِنْ ذَاكَ) الموضوع علماً للجنس (أمُّ عِرْيَطٍ) وَشَبْوَةُ (لِلْعَقْرَبِ * وَهٰكَذَا ثُعَالَةٌ) وأبو الحُصَيْنِ (لِلثَّعْلَبِ) ، وأسامة وأبو الحارث للأسد ، وذُؤَالة وأبو جَعْدَة للذئب ، (وَمِثْلُهُ بَرَّةُ) علم (لِلْمَبَرَّهْ) بمعنى البر ، و (كَذَا فَجَارِ) بالكسر كحَذَامِ (عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ) بمعنى الفجور ، وهو : الميل عن الحق ، وقد جمعهما الشاعر فى قوله :

٧٥ — إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

ومثله « كَيْسَانَ » علم الْغَدْر ، ومنه قولُه :

٧٦ — إذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ
إلَى الغَدْرِ أدنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

وكذا « أمُّ قَشْعَمٍ » للموت ، و « أم صَبُور » للأمر الشديد

فقد عرفت أن العلم الجنسى يكون للذوات والمعانى ، ويكون اسما وكنية

﴿خاتمة﴾ قد جاء علم الجنس لما يؤلف ، كقولهم للمجهول العين والنسب : « هَيَّان ابن بيَّان » وللفرس : « أبو الْمَضَاء » ، وللأحمق : « أبو الدَّغفَاء » ، وهو قليل

اسم الإشارة

اسم الإشارة : ما وضع لمُشَارٍ إليه ، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحَصْرِ أفراده بالعد ، وهى ستة ؛ لأنه : إما مذكر أو مؤنث ، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع (بِذَا) مقصورا (لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ) ، وقد يقال « ذَاءِ » ـ بهمزة مكسورة بعد الألف ـ و « ذائه » ـ بهاء مكسورة بعد الهمزة ـ و (بِذِى وَذِهْ) وتِهْ ـ بسكون الهاء ، و بكسرها أيضاً : بإشباع ، و باختلاس فيهما ـ و (تِى) و (تَا) وذات (عَلَى الأُنْثَى) المفردة (اقْتَصِرْ) فلا يُشَار بهذه العشرة لغيرها ، كما حكاها فى التسهيل (وَذَانِ) و (تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ) : الأول لمذكره ، والثانى لمؤنثه (وَفِى سِوَاهُ) أى : سوى المرتفع ، وهو المجرور والمنتصب (ذَيْنِ) و (تَيْنِ) بالياء (اذْكُرْ تُطِعْ) ، وأما « إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ » فمؤول (وَ بِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا) أى : مذكرا كان أو مؤنثا (وَالْمَدُّ أَوْلَى) فيه من القَصْرِ ؛ لأنه لغة الحجاز ، و به جاء التنزيل ؛ قال الله تعالى : « هَا أَنْتُمْ أُولاَءِ تُحِبُّونَهُمْ » ، والقصر لغة تميم

﴿ تنبيه ﴾ استعمال « أولاء » فى غير العاقل قليل ، ومنه قوله :

٧٧ ـ ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولٰئِكَ الْأَيَّامِ

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريبا (وَلَدَى الْبُعْدِ) وهى المرتبة الثانية من مرتبتى المشار إليه على رأى الناظم (انْطِقَا) مع اسم الإشارة (بِالْكَافِ حَرْفًا) ألف « انْطِقَا » مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، وحرفاً : حال من الكاف ، أى : انطقن بالكاف محكوما عليه بالحرفية ، وهو اتفاق ، ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو فى نحو « غلامك » ولحق الكاف للدلالة على الخطاب ، وعلى حال المخاطب : من كونه مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا ، فهذه ستة أحوال تضرب فى أحوال المشار إليه ـ وهى ستة كما تقدم ـ فذلك ستة وثلاثون ، يجمعها هذان الجدولان :

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب	السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذَاكَ	الرجلُ	يا رجلُ	كيف	تِيكَ	المرأةُ	يا رجلُ
كيف	ذانِكَ	الرجلانِ	يا رجلُ	كيف	تَانِكَ	المرأتانِ	يا رجلُ
كيف	أولئكَ	الرجالُ	يا رجلُ	كيف	أولئكَ	النساء	يا رجلُ
كيف	ذاكمَا	الرجلُ	يا رجلانِ	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا رجلانِ
كيف	ذانِكما	الرجلانِ	يا رجلانِ	كيف	تانِكُمَا	المرأتانِ	يا رجلانِ
كيف	أولئِكُمَا	الرجالُ	يا رجلانِ	كيف	أولئِكُمَا	النساء	يا رجلان
كيف	ذاكُمْ	الرجلُ	يا رجالُ	كيف	تِيكُمُ	المرأةُ	يا رجالُ
كيف	ذانِكُمُ	الرجلانِ	يا رجالُ	كيف	تَانِكُمُ	المرأتانِ	يا رجالُ
كيف	أولئِكُمُ	الرجالُ	يا رجالُ	كيف	أولئِكُمُ	النساء	يا رجالُ
كيف	ذاكِ	الرجلُ	يا امرأةُ	كيف	تِيكِ	المرأةُ	يا امرأةُ
كيف	ذانكِ	الرجلانِ	يا امرأةُ	كيف	تَانِكِ	المرأتان	يا امرأةُ
كيف	أولئكِ	الرجالُ	يا امرأةُ	كيف	أولئكِ	النساء	يا امرأةُ
كيف	ذاكمَا	الرجلُ	يا امرأتان	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا امرأتان
كيف	ذانِكمَا	الرجلانِ	يا امرأتانِ	كيف	تَانِكُمَا	المرأتانِ	يا امرأتانِ
كيف	أولئِكُمَا	الرجالُ	يا امرأتانِ	كيف	أولئِكمَا	النساء	يا امرأتانِ
كيف	ذاكُنَّ	الرجلُ	يا نساء	كيف	تِيكُنَّ	المرأةُ	يا نساء
كيف	ذانِكُنَّ	الرجلانِ	يا نساء	كيف	تَانِكُنَّ	المرأتانِ	يا نساء
كيف	أولئِكُنَّ	الرجالُ	يا نساء	كيف	أولئِكُنَّ	النساء	يا نساء

وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما : أنك تنظر لأحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال منها مع أحوال المشار إليه الستة ، مبتدئا منهـا بالمفرد بقسميه ، ثم بالمثنى كذلك ، ثم بالمجموع كذلك ، وابتدئْ بالمخاطب المذكر المفرد ، ثم المثنى ، ثم المجموع ، ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ، ثم المثنى ، ثم المجموع .

وإنما قُضِيَ على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لأنها لو كانت اسما لكان اسم الإشارة مضافا ، واللازم باطل ؛ لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال .

وتلحق هذه الكافُ اسمَ الإشارة (دُونَ لاَمٍ) كما رأيت ، وهى لغة تميم (أَوْ مَعَهْ) وهى لغة الحجاز ، ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة ، بل مع المفرد مطلقا نحو « ذَلِكَ » ، و « تِلْكَ » ، ومع « أُولَى » مقصورا نحو « أُولاَكَ » ، و « أُولاَلِكَ » . وأما المثنى مطلقا ، و « أُولاَء » الممدود ؛ فلا تدخل معهما اللام (وَاللاَّمُ إنْ قَدَّمْتَ هَا) التنبيه فهى (مُمْتَنِعَهْ) عند الكل ؛ فلا يجوز اتفاقا « هٰذَالِكَ » ولا « هَاتِلْكَ » ولا « هٰؤُلاَلِكَ » ؛ كراهة كثرة الزوائد .

﴿تنبيه﴾ أفهم كلامه أن « ها » التنبيه تدخل على المجرد من الكاف نحو « هٰذَا » و « هذه » ، و « هٰذَان » ، و « هاتان » ، و « هؤلاء » وعلى المصاحب لها وحدها ، نحو « هذاك » ، و « هاتيك » ، و « هذانك » ، و « هاتانك » ، و « هؤلائك » . لكن هذا الثانى قليل ، ومنه قولُ طرفة :

٧٨ — رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِي * وَلاَ أَهْلُ هٰذَاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ

(وَبِهُنَا) المجردة من « ها » التنبيه (أَوْهٰهُنَا) المسبوقة بها (أَشِرْ إِلَى دَانِى الْمَكَانِ) أى : قريبه ، نحو « إِنَّا هٰهُنَا قَاعِدُونَ » (وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ فِي الْبُعْدِ) نحو : هُنَاكَ ، وهٰا هُنَاكَ ، (أَوْ بِثَمَّ فُهْ) أى : انْطِقْ فى البعد بثَمَّ ، نحو « وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ » (أَوْ هَنَّا) بالفتح والتشديد (أَوْ بِهُنَالِكَ) أى : بزيادة اللام مع

الكاف (أَنْطِقَنْ) على لغة الحجاز ، كما تقول «ذلك» نحو « هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ » ولا يجوز « هاهنالك » كما لا يجوز « هـذا لك » على اللغتين (أوْ هِنَّا) بالـكسر والتشديد ، قال الشاعر :

٧٩ — هَنَّا وَهِنَّا وَمِنْ هُنَّا لَهُنَّ بِهَا * ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْأَيْمَانِ هَيْنُومُ

تروى الأولى بالفتح ، والثانية بالـكسر ، والثالثة بالضم ، بتشديد النون فى الثلاث ، وكلها بمعنى ، وهو الإشارة إلى المـكان ، لـكن الأُولَيَان للبعيد ، والأخيرة للقريب ، وربما جاءت للزمان ، ومنه قوله :

٨٠ — حَنَّتْ نَوَارِ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ * وَبَدَا الَّذِى كَانَتْ نَوَارِ أَجَنَّتِ

﴿ خاتمة ﴾ يفصل بين « ها » التنبيه و بين اسم الإشارة بضمير المشار إليه ، نحو : « هَا أَنَا ذَا ، وَهَا نحنُ ذَانِ ، وَهَا نحنُ أولاء ، وها أنا ذِى ، وها نحن تانِ ، وها نحن أولاء ، وها أَنتَ ذَا ، وها أنتما ذانِ ، وها أَنتمْ أولاء ، وها أنتِ ذِهِ ، وها أنتما تَانِ ، وها أَنتُنَّ أولاء ، وها هُوَ ذَا ، وها هما ذانِ ، وها هُمْ أولاء ، وها هِيَ تَا ، وها هُمَا تَانِ ، وها هُنَّ أولاء » و بغيره قليلا ، نحو :

٨١ — هَا إِنَّ ذِى عِذْرَةٌ [إِنْ لَا تَـكُنْ نَفَعَتْ
فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُحَالِفُ النَّكَدِ]

وقد تُعَاد بعد الفصل توكيدا ، نحو : « هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ » والله أعلم .

الموصول

(مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ) ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلَفه ، وجملةٍ صريحة أو مؤولة ، كذا حَدَّه فى التسهيل ، فخرج بقيد « الأسماء » الموصولُ الحرفىّ ، وسيأتى ذكره آخر الباب ، و بقوله « أبدا » النكرة الموصوفة بجملة ؛ فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط ، و بقوله «إلى عائد» حيثُ و إذْ و إذَا ؛ فإنها تفتقر أبدا إلى جملة ، لـكن لا تفتقر إلى عائد ، وقوله « أو خلفه » لإدخال نحو قوله :

٨٢ — سُعَادُ الّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا * [وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا]

وقوله :

٨٣ — [فَيَارَبِّ أَنْتَ اللهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] * وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

ممــا ورد فيه الربط بالظاهر . وأراد بالمؤولة الظرفَ والمجرورَ والصفةَ الصريحة ، على ما سيأتى بيانه .

وهذا الموصول على نوعين : نَصّ ، ومُشْتَرَك ؛ فالنص ثمــانية : (الَّذِى) للمفرد المذكر ، عاقلا كان أو غيره ، و (الأُنْثَى) المفردة لها (التِى) عاقلة كانت أو غيرها . وفيهما ست لغات : إثبات الياء ، وحذفها مع بقاء الـكسرة ، وحذفها مع إسكان الذال أو التاء ، وتشديدها مكسورةأو مضمومة ، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة (والْيَا) منهما (إذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ * بَلْ مَا تَلِيهِ) الياء ، وهو الذال من الذى ، والتاء من التى (أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ) الدالة على التثنية ، وهى الألف فى حالة الرفع ، والياء فى حالتى الجروالنصب ؛ تقول« اللَّذَانِ » ، و« اللَّتَانِ » ، و« اللَّذَيْنِ » ، و« اللَّتَيْنِ » وكان القياس « اللَّذِيَانِ » ، و « اللَّتِيَانِ » ، و « اللَّذِيَيْنِ » ، و « اللَّتِيَيْنِ » بإثبات الياء ، كما يقال « الشَّجِيَانِ » ، و « والشَّجِيَيْنِ » فى تثنية « الشَّجِى » وما أشبهه ، إلا أن الذى والتى لم يكن ليائهما حَظٌّ فى التحريك لبنائهما ، فاجتمعت ساكنة مع العلامة ؛ فحذفت لالتقاء الساكنين (وَالنُّونُ) من مثنى الذى والتى (إنْ تُشْدَدْ فَلاَمَلاَمَهْ) على مُشَدِّدها ، وهو فى الرفع مُتَّفَقٌ على جوازه ، وقد قرىء «وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ» وأما فى النصب فمنعه البصرى ، وأجازه الـكوفى ، وهو الصحيح ؛ فقد قرىٔ فى السبع : « رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ أَضَلاَّنَا » (وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ) تثنية ذا وتا (شُدِّدَا أَيْضاً) مع الألف باتفاق ، ومع الياء على الصحيح ، وقد قرىٔ «فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ» « إحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ» بالتشديد فيهما (وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ) التشديد من المحذوف ، وهو الياء من الذى والتى ، والألف من ذا وتا (قُصِدَا) على الأصح ؛ وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقَيْسٍ ، وألف « شددا » و « قصدا » للاطلاق ، انتهى حكم تثنية الذى والتى.

وأما (جَمْعُ الَّذِى) فشيآن : الأول (الْأُلَى) مقصوراً ، وقد يمد ، قال الشاعر :

٨٤ — وتُبْلِى الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى
تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإِ القُبْلِ

وقال الآخر :

٨٥ — أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الْأُلَاءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ القَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا

والكثيرُ استعماله فى جمع مَنْ يعقل ، و يستعمل فى غيره قليلا ، وقد يستعمل أيضاً جمعاً للتى ، كما فى قوله فى البيت الأول « عَلَى الْأُلَى تَرَاهُنَّ » .

وقوله :

٨٦ — مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا [وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ]

والثانى (الَّذِينَ) بالياء (مُطْلَقَا) أى : رفعا ونصبا وجرا (و بَعْضُهُمْ) وهم هُذَيل أو عقيل (بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا) قال :

٨٧ — نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

﴿ تنبيه ﴾ من المعلوم أن « الْأُلَى » اسم جمع ، لا جمع ، فإطلاق الجمع عليه مجاز ، وأما « الَّذِينَ » فإنه خاص بالعقلاء ، و « الذى » عام فى العاقل وغيره ، فهما كالعالَمِ والْعَالَمِينَ . ا ه

(باللاَّتِ وَاللاَّءِ) بإثبات الياء وحذفها فيهما (الَّتِي قَدْ جُمِعا) التى : مبتدأ ، و «قدجمع» خبره ، و « باللات » متعلق بجمع ، أى : التى قد جمع باللاتى واللائى ، نحو « وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ » « وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ » وقد تقدم أنها تجمع على « الألى » وتجمع أيضاً على « اللَّوَاتى » بإثبات الياء وحذفها ، وعلى « اللَّوَاء » ممدوداً ومقصوراً ، وعلى « اللاَّ » بالقصر ، و « اللاَّءَاتِ » مبنيا على الكسر ، أو معربا إعراب أولات ؛ وليست هذه بجموع حقيقة ، و إنما هى أسماء جموع .

(وَاللاَّءِ كَالَّذِينَ نَزْراً وَقَعَا) اللاء : مبتدأ ، و « وقع » خبره ، و « كالذين »

متعلق به ، و « نزراً » أى : قليلا ، حال من فاعل « وقع » ، وهو الضمير المستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والمعنى أن اللائى وقع جمعاً للذى قليلا ، كما وقع الألى جمعاً للتى كما تقدم ؛ ومن هذا قوله :

٨٨ — فما آباؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْـــهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحجُـــورا

والمشترك ستة : مَنْ ، ومَا ، وألْ ، وذُو ، وذَا ، وأىُّ ، على ما سيأتى شرحه، وقد أشار إليه بقوله: (وَمَنْ وَمَا وَألْ تُسَاوِى) أى فى الموصولية (مَا ذُكِرْ) من الموصولات (وَهٰكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّىءٍ شُهِرْ) بهذا .

فأما « مَنْ » فالأصل استعمالها فى العالِمِ ، وتستعمل فى غيره لعارضِ تشبيهٍ به ، كقوله :

٨٩ — أَسِرْبَ الْقَطَاهَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ
لَعَـــلِّى إلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِـــيرُ ؟

وقوله :

٩٠ — ألاَ عِمْ صَبَاحًا أيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِى
وَهَــلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ فى الْعُصُرِ الْخَـالِى ؟

أو تغليبه عليه فى اختلاطٍ ، نحو «وَلِلّٰهِ يَسْجُدُ مَنْ فى السَّمٰوَاتِ وَمَنْ فى الْأَرْضِ» أو اقترانه به فى عموم فُصِّلَ بِمِنْ ، نحو « فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى علىأَرْبَعٍ »؛ لاقترانه بالعاقل فى «كل دابة»، وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعا ، والأكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ ، نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ » « وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ » ويجوز اعتبار المعنى نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إلَيْكَ » ومنه قوله :

٩١ — تَعَشَّ فَإنْ عَاهَــدْتَنِى لاَ تَخُونُنِى
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ — يَا ذِئْبُ — يَصْطَحِبَانِ

وأما « مَا » فإنها لغير العالم ، نحو « مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ » وتستعمل فى غيره قليلا ، إذا اختلط به ، نحو « يُسَبِّحُ لله مَا فى السَّمٰوَاتِ وَمَا فى الْأَرْضِ » ، وتستعمل أيضاً فى صفات العالم ، نحو : « فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاء » ، وحكى أبو زيد « سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » ، و « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا » وقيل : بل هى فيها لذوات مَن يعقل ، وتستعمل فى المبهم أمره ، كقولك — وقد رأيت شبَحًا من بعيد — : أنظر إلى مَا أَرى ، وتكون بلفظ واحد كَمَنْ.

﴿ تنبيه ﴾ تقع « مَنْ » ، و « ما » موصولتين كما مر ، واستفهاميتين ، نحو مَنْ عِنْدَكَ ؟ ومَا عِنْدَكَ ؟ وشرطيتين ، نحو : « مَنْ يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِى » ، و « مَا تَفْعَلوا مِنْ خَيرٍ يُوَفَّ إِلَيكم » ونَكِرَتَيْنِ موصوفتين ، كقوله :

٩٢ — أَلاَ رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لكَ نَاصِحٌ
[وَمُؤْتَمَنٍ بالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينِ]

وقوله :

٩٣ — رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

وقوله :

٩٤ — لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّبِيبُ ؛ فَلاَ تَكُنْ
لِشَىْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُه الدَّهْرَ سَاعِيَا

وقوله :

٩٥ — رُبَّ ما تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

ومن ذلك فيهما قولهم : « مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لكَ » ، و « بِمَا مُعْجِبٍ لكَ » ، ويكونان أيضا نكرتين تامتين : أما « مَنْ » فعلى رأى أبى علىّ ، زعم أنها فى قوله :

٩٦ — [وَنِعْمَ مَزْ كَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُه] وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فى سِرٍّ وَإِعْلاَنِ

تمييزٌ ، والفاعل مستتر ، و « هو » هو المخصوص بالمدح . وقال غيره : مَنْ موصول

فاعل ، وقوله : « هو » مبتدأ خبره هو آخر محذوف ، على حَدِّ قوله * شعرى شعرى * .

وأما « ما » فعلى رأى البصريين إلا الأخفش فى نحو « ما أَحْسَنَ زَيداً » ؛ إذ المعنى شىء حَسَّنَ زيداً ، على ما سيأتى بيانه فى بابه ، وفى باب نعم وبئس ، عند كثير من النحويين المتأخرين : منهم الزمخشرى ، نحو «غَسَلْتُهُ غُسْلاً نِعِمَّا» أى : نعم شيئا ؛ فما : نَصْبٌ على التمييز .

وأما « أل » فللعاقل وغيره ، وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور ، وذهب المازنى إلى أنها حرف موصول ، والأخفش إلى أنها حرف تعريف .

والدليل على أسميتها أشياء :

الأول : عود الضمير عليها فى نحو « قَدْ أَفلَحَ الْمُتقى رَبَّهُ » ، وقال المازنى : عائد على موصوف محذوف ، ورُدَّ بأن لحذف الموصوف مَظَانّ لا يحذف فى غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها .

الثانى : استحسان خُلو الصفة معها عن الموصوف ، نحو : « جاء الكريم » ؛ فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف .

الثالث : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى الْمُضِىّ ؛ فلولا أنها موصولة واسم الفاعل فى تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أَحَقّ منه بدونها .

الرابع : دخولها على الفعل فى نحو :

٩٧ — مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ [وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِى الرَّأْىِ وَالْجَدَلِ]

والْمُعرِّفَةُ مختصة بالاسم .

واستدل على حرفيتها بأن العامل يتخطاها ، نحو : « مَرَرْتُ بالضاربِ » فالمجرور « ضارب » ولا موضع لأل ، ولو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب .

قال الشلوبين : الدليل على أن الألف واللام حرف قولك : « جاء القائمُ » فلو كانت اسماً لـكانت فاعلا ، واستحق « قائم » البناء ؛ لأنه على هذا التقدير مُهْمَلٌ ؛ لأنه صلة ، والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول .

وأجاب فى شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عَمَلُ عامِلِ الموصول فى آخر الصلة ؛ لأن نِسْبَتَهَا منه نسبة عجزِ المركب منه ، لـكن منع من ذلك كونُ الصلة جملةً ، والجملُ لا تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام فى اللفظ غيرَ جملةٍ جِيء بها على مقتضى الدليل ؛ لعدم المانع . انتهى .

ويلزم فى ضمير « أل » اعتبارُ المعنى ، نحو : « الضارب » ، و « الضاربة » ، و « الضارِبَيْنِ » ،و « الضَّارِبِينَ » ، و «الضاربات » .

وأما « ذو » فإنها للعاقل وغيره ؛ قال الشاعر :

٩٨ — ذَاكَ خَلِيــلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِى بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

وقال الآخر :

٩٩ — فَقُولاَ لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً هَلُمَّ فإِنَّ الْمَشْرَفِيَّ الْفَرَائِضُ

وقال الآخر :

١٠٠ — فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وقال الآخر :

١٠١ — فإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَــدِّى وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

والمشهور فيها البناء ، وأن تـكون بلفظ واحدٍ ، كما فى الشواهد ، و بعضهم يعر بها إعراب « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى بالوجهين قوله :

* فَحَسْبِيَ مِنْ ذِى عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

(وَكَالَّتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ) أى : عند طيىء (ذَاتُ) أى : بعض طيىء ألحق بذو

تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم ، حكى الفراء : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُمُ اللهُ بِهِ ، وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللهُ بِهْ » (وَمَوْضِعَ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ) جمعاً لذات ، قال الراجز :

١٠٢ — جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التى واللاتى يقال « ذو » على الأصل ؛ وأطلق ابن عصفور القول فى تثنية ذو وذات وجمعهما ، قال الناظم : وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم : ذات وذوات بمعنى التى واللاتى ، فأضربت عنه لذلك ، لكن نقل الهروى وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور .

(وَمِثْلُ مَا) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد (ذَا) إذا وقعت (بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ) باتفاق (أَوْ) بعد (مَنْ) استفهام على الأصح ، وهذا (إِذَا لَمْ تُلْغَ) ذا (فى الْكَلاَمِ) والمراد بإلغائها أن تجعل مع ما أو مَنْ اسماً واحداً مستفهماً به ؛ ويظهر أثر الأمرين فى البدل من اسم الاستفهام وفى الجواب ، فتقول عند جعلك « ذا » موصولا : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرٌ أَمْ شَرٌّ ؟ » بالرفع على البدلية من « ما » لأنه مبتدأ ، و « ذا » وصلته خبر ، ومثله « مَنْ ذَا أَكْرَمْتَ ؟ أَزَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو ؟ » قال الشاعر :

١٠٣ — أَلاَ تَسْأَلاَنِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أم ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ

وتقول عند جعلهما اسماً واحداً : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرًا أَمْ شَرًّا » ؟ ، و « مَنْ ذا أَكْرَمْتَ ؟ أَزَيْدًا أَمْ عَمْراً ؟ » بالنصب على البدلية من « ما ذا » أو « مَنْ ذَا » ؛ لأنه منصوب بالمفعولية مقدم ، وكذا تفعل فى الجواب ، نحو « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ » قرأ أبو عمرو برفع « العفو » على جعل « ذا » موصولا ، والباقون بالنصب على جعلها ملغاةً ، كما فى قوله تعالى : « مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا خَيْرًا »

فإن لم يتقدم على ذا ما ومَنْ الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة ، وأجازه الكوفيون ، تمسكا بقوله :

١٠٤ — عَدَسْ مَا لِعبَّادٍ عَلَيْكِ إمَارَةٌ   نَجَوْتِ وهٰـذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

وخُرِّج على أن « هٰذَا طَلِيقُ » جملة اسمية ، و « تَحْمِلِينَ » حال ، أى : وهذا طليق محمولا .

﴿ تنبيه ﴾ يشترط لاستعمال « ذا » موصولة ـ مع ما سبق ـ أن لا تكون مُشاراً بها ، نحو « ما ذا التوانى ؟ » ، و « ماذا الوقوف ؟ » ، وسكت عنه لوضوحه .

(وَكلُّهَا) أى : كل الموصولات (يَلْزَمُ) أن تكون (بَعْدَهُ صِلَهْ) تُعَرِّفُهُ ويتم بها معناه : إما ملفوظة ، نحو « جاء الذى أكرمته » ، أو مَنْوِيَة كقوله :

١٠٥ — نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو   عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إلَيْنَا

أى : نحن الأُلى عُرِفُوا بالشجاعة ، بدلالة المقام .

وأفهم بقوله « بعده » أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شىء منها على الموصول ، وأما نحو « وَكَانُوا فيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ففيه : متعلق بمحذوف دلت عليه صلة أل ، لا بصلتها ، والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين .

ويشترط فى الصلة أن تكون معهودة ، أو مُنَزَّلَةً منزلة المعهودة ، وإلا لم تصلح للتعريف ؛ فالمعهودة نحو : «جاء الذى قام أبوه» ، والمنزلة منزلة المعهودة هى الواقعة فى معرض التهويل والتفخيم نحو « فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ » « فَأَوْحَى إلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى » وأن تكون (عَلَى ضَمِيرٍ لاَئِقٍ) بالموصول ، أى : مطابق له فى الإفراد والتذكير وفروعهما (مُشْتَمِلَهْ) ليحصل الربط بينهما ، وهذا الضمير هو العائد على الموصول ، وربما خلفه اسم ظاهر ، كقوله :

سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا   [وإعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا]

وقوله :

[فَيَارَبِّ أَنْتَ اللهُ فِى كُلِّ مَوْطِنٍ] وَأَنْتَ الَّذِى فِى رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

كما سبقت الإشارة إليه ، وهو شاذ فلا يقاس عليه .

﴿ تنبيه ﴾ الموصول إن طابق لفظه معناهُ فلا إشكال فى العائد ، و إن خالَفَ لفظه معناه فلك فى العائد وجهان : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه ؛ وهذا مالم يلزم من مراعاة اللفظ لَبْس ؛ فإن لزم لَبْس نحو «أَعْطِ مَنْ سَأَلَتْكَ لا مَنْ سَأَلَكَ » وجبت مراعاة المعنى .

(وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا) من ظرف ومجرور تامين (الَّذِى وُصِلْ بِهِ) الموصول (كَمَنْ عِنْدِى الَّذِى ابْنُهُ كُفِلْ) فعندى : ظرف تام صلة مَنْ ، و « ابنه كفل » : جملة اسمية صلة الذى . و إنما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة لأنهما يعطيان معناها ؛ لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول ، تقديره : الذى اسْتَقَرَّ عندك ، والذى استقر فى الدار ؛ وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما ، وهو الظرف والمجرور الناقصان ، نحو « جاء الذى اليوم » و « الذى بك » فإنه لا يجوز لعدم الفائدة .

﴿ تنبيه ﴾ من شرط الجملة الموصول بها — مع ماسبق — أن تكون خبرية لفظاً ومعنى فلا يجوز « جاءنى الذى اضْرِبْهُ » ، أو « ليته قائم » ، أو «رَحِمَهُ الله» خلافاً للكسائى فى الكل ، والمازنى فى الأخيرة ، وأما قوله :

١٠٦ — وَإِنِّى لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِى لَعَلِّى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورها

وقوله :

١٠٧ — وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِى لَكِ عَاشِقُ

فمخرج على إضمار قول فى الأول ، أى : قبل التى أقول فيها لعلى أزورها ، وأن « ماذا » فى الثانى اُسْمٌ واحد ، وليست «ذا» موصولة ؛ لموافقة عسى لعل فى المعنى

وأن تكون غير تعجبية ؛ فلا يجوز « جاء الذى ما أَحْسَنَهُ » ، وإن كانت عندهم خبرية ، وأجازه بعضهم ، وهو مذهب ابن خروف ؛ قياسا على جواز النعت بها

وأن لا تستدعى كلاما سابقا ؛ فلا يجوز « جاء الذى لكنه قائم »

(وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ) أى خالصة الوصفية (صِلَةُ أَلْ) الموصولة ، والمراد بها هاهنا : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، وفى الصفة المشبهة خلاف ، وَجْهُ المنعِ أنها لا تؤول بالفعل ؛ لأنها للثبوت ، ومن ثم كانت « أل » الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ، وخرج بالصريحة الصفة التى غلبَتْ عليها الاسمية نحو «أبطح ، وأجرع ، وصاحب » فأل فى مثلها حرفُ تعريفٍ لا موصولة ، والصفة الصريحة مع « أل » اسم لفظا فعل معنى ، ومن ثم حسن عطف الفعل عليها ، نحو : « فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا » « إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا » وإنما لم يؤت بها فعلا كراهَةَ أن يدخلوا الفعْلَ على ما هو على صورة المعرَّفة الخاصة بالاسم ؛ فراعوا الحَقَّيْنِ (وَكَوْنُهَا) أى : صلة أل (بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ) وهو المضارع (قَلَّ) من ذلك قوله :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِى الرَّأْىِ وَالجَدَلِ

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ، ومذهب الناظم جوازه اختيارا ، وفاقا لبعض الكوفيين ، وقد سمع منه أبيات

﴿ تنبيه ﴾ شذ وَصْلُ « أل » بالجملة الاسمية ، كقوله :

١٠٨ — مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِى مَعَدِّ

وبالظرف ، كقوله :

١٠٩ — مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

و (أىٌّ) تستعمل موصولة ، خلافا لأحمد بن يحيى فى قوله : إنها لا تستعمل إلا شرطا أو استفهاما ؛ وتكون بلفظ واحد فى الإفراد والتذكير وفروعهما (كَمَا) وقال

أبو موسى : إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى ابن كَيْسَان أن اهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها (وَأُعْرِبَتْ) دون أخواتها (مَالَمْ تُضَفْ * وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انحَذَفْ) فإن أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الضم ، نحو « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » التقدير : أيهم هو أشد ، وإن لم تضف ، أو لم يحذف — نحو : أي قائم ، وأي هو قائم ، وأيهم هو قائم — أعربت ، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها فى المبنيات (وَبَعْضُهُمْ) أى : بعض النحاة ، وهو الخليل ويونس ومَنْ وافقهما (أَعْرَبَ) أيًّا (مُطْلَقَاً) أى : وإن أضيفت وحذف صدر صلتها ، وتأوَّلاَ الآية : أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر ، والتقدير : ثم لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد ، وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً ، لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل ؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، وَاحْتُجَّ عليهما بقوله:

١١٠ — إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

بضم أى ؛ لأن حروف الجر لا يضمر بينها و بين معمولها قول ، ولا تُعَلَّق ، وبهذا يبطل قول مَنْ زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة ، بل مرفوعة أو منصوبة ، ذكر هذا الشرط ابن إياز ، وقال : نص عليه النقيب(١) فى الأمالى ؛ ويحتمل أن يريد بقوله « وبعضهم — إلى آخره » أن بعض العرب يعربها فى الصور الأربع ، وقد قرئ شاذا « أَيَّهُمْ أَشَدُّ » بالنصب على هذه اللغة .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : لا تضاف « أى » لنكرة ، خلافا لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم ، كما فى الآية والبيت ؛ وسئل الكسائى : لم لا يجوز « أَعْجَبَنِى أَيُّهُمْ قَامَ » ؟ فقال : أيٌّ كذا خلقت .

الثانى : تكون « أىّ » موصولة كما عرف ، وشرطا ، نحو « أَيًّا مَا تَدْعُوا فله الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » ، واستفهاما ، نحو « فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بالأَمْنِ ؟ » ، ووُصْلَةً لنداء

(١) النقيب : هو الشريف المرتضى ، كان نقيب الأشراف العلويين ، وله كتاب مشهور باسم « الأمالى » طبع مرارا.

ما فيه « أل » ، ونعتا لنكرة دالا على الكمال ، نحو : مررتُ برجلٍ أىِّ رَجُلٍ ؛ وتقع حالا بعد المعرفة ، نحو : هذا زيد أىَّ رجلٍ ، ومنه قوله :

١١١ — فأَوْمَيْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى

(وَفِى ذَا الْحَذْفِ) المذكور فى صلة « أىّ » — وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ — (أيًّا غَيْرُ أىٍّ) من الموصولات (يَقْتَفِى) غَيْرُ أىٍّ : مبتدأ ، ويقتفى : خبره ، وأيا : مفعول مقدم ، وأصل التركيب : غَيرُ أىٍّ من الموصولات يقتفى أيا ، أى: يتبعها فى جواز حذف صدر الصلة (إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ) نحو : مَا أنا بالّذِى قائلٌ لكَ سُوءًا ، أى : بالذى هو قائل لك ، ومنه « وهُوَ الذِى فى السَّماءِ إِلٰه » أى: هو فى السماء إله (وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ) الوصل (فَالْحَذْفُ نَزْرٌ) لا يقاس عليه ، وأجازه الكوفيون ، ومنه قراءة يحيى بن يعمر « تماماً على الّذِى أحْسَنُ » وقراءة مالك بن دينار وابن السماك « مَا بَعُوضَةٌ » بالرفع ، وقوله :

١١٢ — لاَتَنْوِ إِلاَّ الَّذِى خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ إِلاَّ نُفُوسُ الأُلَى لِلشَّرِّ نَاوُونا

وقوله :

١١٣ — مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لاَ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

(وَأَبَوْا أنْ يُخْتَزَلْ) العائد المذكور ، أى : يقتطع ويحذف (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِى) بعد حذفه (لِوَصْلٍ مُكْمِلِ) بأن كان ذلك الباقى بعد حذفه جملة أو شبهها ؛ لأنه — والحالة هذه — لا يُدْرَى أهناك محذوف أم لا ؛ لعدم ما يدل عليه ، ولا فرق فى ذلك بين صلة أىّ وغيرها ؛ فلا يجوز « جاءنى الذى يضرب » ، أو « أبوه قائم » ، أو « عندك » أو « فى الدار » ، على أن المراد « هو يضرب » أو « هو أبوه قائم » أو « هو عندك » أو « هو فى الدار » ، ولا « يعجبنى أيهم يضرب » أو « أبوه قائم » أو « عندك » أو « فى الدار » كذلك ؛ أما إذا كان الباقى غير صالح للوصل : بأن كان مفردا ، أو خاليا عن العائد — نحو : « أيهم أشد » « وهو الذى فى السماء إلٰه » — جاز كما عرفت ؛ للعلم بالمحذوف .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطا أخر :

(أحدها) أن لا يكون معطوفا ، نحو « جاء الذى زيد وهو فاضلان »

(ثانيها) أن لا يكون معطوفا عليه ، نحو « جاء الذى هو وزيد قائمان » نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين ، لكن أجاز الفراء وابن السراج فى هذا المثال حَذْفَه .

(ثالثها) أن لا يكون بعد لولا ، نحو « جاء الذى لولا هو لأكرمتك » .

الثانى : أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعا غير مبتدأ لا يجوز حذفه ؛ فلا يجوز « جاء اللذان قام » ولا « اللذان جُنَّ » .

(وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ) أى : عند النحاة ، أو العرب (كَثِيرٌ مُنْجَلِي * فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ * بِفِعْلٍ) تام (أَوْ وَصْفٍ) هو غير صلة أل ؛ فالفعل (كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ) أى : نرجوه ، و « أَهٰذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً » أى : بعثه ، و « مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا » أى : عملته . والوصفُ كقوله :

١١٤ ـ مَااللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ

أى : الذى الله مُولِيكَهُ فَضْلٌ ، وخرج عن ذلك نحو « جاء الذى إياه أكرمت » ، و « جاء الذى إنه فاضل » ، و « جاء الذى كأنهُ زيد » ، و الضار بها زيد هند » فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وشذ قوله :

١١٥ ـ مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ

وقوله :

١١٦ ـ فِي الْمُعْقِبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى امْرَأً حَازِماً أَنْ يَسْأَمَا

وقوله :

١١٧ ـ أَخٌ مُخْلِصٌ وَافٍ صَبُورٌ مُحَافِظٌ عَلَى الْوُدِّ وَالْعَهْدِ الَّذِى كَانَ مَالِكُ

أى : كَانَهُ مَالِكٌ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : فى عبارته أمور (الأول) ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل ، وليس كذلك ، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل فى ذلك وفرعية الوصف فيه ، مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف (الثانى) ظاهرها أيضاً التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة « أل » والذى هو صلتها ، ومذهب الجمهور أن منصوبَ صلة « أل » لا يجوز حذفه ، وعبارة التسهيل : وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام (الثالث) شَرْطُ جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط ، قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن متعينا لم يجز حذفه ، نحو « جاء الذى ضربته فى داره » (الرابع) إنما لم يقيد الفعلَ بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هى عادته

الثانى : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففى توكيده والعطف عليه خلاف : أجازه الأخفش والكسائى ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة ، واتفقوا على مجىء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه ، نحو : هٰذِهِ التى عانَقْتُ مجردة ، أى : عانقتها مجردة ، فإن كانت الحال متقدمة — نحو هذه التى مجردةً عانقت — فأجازها ثعلب ، ومنعها هشام .

وهذا شروع فى حكم حذف العائد المجرور ، وهو على نوعين : مجرور بالإضافة ، ومجرور بالحرف ، وبدأ بالأول فقال : (كذَاكَ) أى : مثل حذف العائد المنصوب المذكور فى جوازه وكثرته (حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ) عامل (خُفِضَا * كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ) فِعْلِ (أمْرٍ مِنْ قَضَا) قال تعالى : « فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » أى : قاضيه ، ومنه قوله :

١١٨ــ وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْثَنَتْ ... يَمِينِي بِإِدْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبَا

أى : طَالِبَهُ .

أما المجرور بإضافة غير وصف — نحو « جاء الذى وَجْهُهُ حَسَنٌ » — أو بإضافة وَصْفٍ غيرِ عاملٍ — نحو « جاء الذى أنا ضاربُهُ أمْسِ » — فلا يجوز حذفه .

﴿ تنبيه ﴾ إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاء بإرشاد المثال إليه .

و (كَذَا) يجوز حذف العائد (الّذِى جُرَّ) وليس عمدة ؛ ولا محصورا (بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّ) من الحروف ، مع اتحاد متعلقى الحرفين : لفظا ، ومعنى (كَمُرَّ بِالّذِى مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّ) أى : مررت به ، ومنه « وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ » أى : منه ، وقوله :

١١٩ ـ لاَ تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ الَّذِى رَكَنَتْ   أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

أى : ركنت إليه ، وقوله :

١٢٠ ـ لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِى حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً   فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بِالَّذِى أَنْتَ بَائِحُ

أى : بائح به . وخرج عن ذلك نحو : جاء الذى مررت به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى ما مررت إلا به ، ورَغبت فى الذى رَغِبْتَ عنه ، وحللت فى الذى حللت به ، ومررت بالذى مررت به ـ تعنى بإحدى الباءين السببية والأخرى الإلصاق ـ وزهدت فى الذى رغبت فيه ، وسررت بالذى فرحت به ، ووقفت على الذى وقفت عليه ـ تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف — فلا يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وأما قول حاتم :

١٢١ ـ وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَىَّ قَوْمِى   وَأَىُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِى

أى : فيه ، وقول الآخر :

١٢٢ ـ وَإِنَّ لِسَانِى شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا   وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

أى : عليه — فشاذان .

وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم الموصول ، كما فى قوله :

لاَ تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ رَكَنَتْ   [أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ]

وقد أعطى الناظمُ ما أشرتُ إليه من القيود بالتمثيل .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حذف العائد المنصوب هو الأصل ، وحُمِلَ المجرورُ عليه ؛ لأن كلا منهما فَضْلَةٌ ، واختلف فى المحذوف من الجار والمجرور أولاً ؛ فقال الكسائى : حُذِف الجار أولا ثم حذف العائد ، وقال غيره : حُذِفا معا ، وجوز سيبويه والأخفش الأمرين اه.

الثانى : قد يحذف ما علم من موصول غير « أل » ، ومن صلة غيرها ؛ فالأول كقوله :

١٢٣ — أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ ... وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاء

والثانى كقوله

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو ... عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

وقد تقدم هذا الثانى .

﴿ خاتمة ﴾ الموصولُ الحرفى : كل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر ، وذلك ستة : أنَّ وأنْ ، وما ، وكى ، ولو ، والذى ، نحو « أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا » ، « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » ، « بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ » ، « لِكَيْلاَ يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ » « يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ » ، « وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا » .

المعرف بأداة التعريف

(أَلْ) بجملتها (حَرْفُ تَعْرِيفٍ) كما هو مذهب الخليل وسيبويه ، على ما نقله عنه فى التسهيل وشرحه (أَوِ اللاَّمُ فَقَط) كما هو مذهب بعض النحاة ، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه (فَنَمطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فيهِ : النَّمَط) فالهمزة على الأول — عند الأول — همزة قطع أصلية ، وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال ، وعند الثانى زائدة مُعْتَدٌّ بها فى الوضع ، وعلى الثانى همزة وصل زائدة لامَدْخَل لها فى التعريف ، وقول الأول أقرب ، لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة ، وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ،

وهَمْزَةُ الوصل مكسورة و إن فتحت فلِعَارِضٍ كهمزة « ايمُنُ اللهِ » فإنها إنما فُتِحَتْ لئلا يُنْتَقَلَ من كسر إلى ضم دون حاجز حصين ، وللوقف عليهافى التذكر ، و إعادتها بكمالها حيث اضطر إلى ذلك ؛ كقوله :

١٢٤ — يَاخَلِيلَيَّ ارْبَعَا وَاسْتَخْبِرَا الْ ... مَنْزِلَ الدَّارِسَ عَنْ حَيٍّ حِلاَلِ
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ الْ ... قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ

وكقوله :

١٢٥ — دَعْ ذَا ، وَعَجِّلْ ذَا ، وَأَلْحِقْنَا بِذَا الْ ... بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ

ودليلُ الثانى شيئان :

الأول : هو أن المعرِّفَ يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ، ألا ترى أن العامل يتخطَّاه ، ولو أنه على حرفين لما تخطاهُ ؟ وأن قولك « رجل » و « الرجل » فى قافيتين لا يعد إيطاء ، ولو أنه ثُنَائِى لقام بنفسه .

الثانى : أن التعريف ضدُّ التنكير ، وعَلَمَ التنكير حرف أُحَادِىٌّ ، وهو التنوين فليكن مقابِلُهُ كذلك .

وفيهما نظر ؛ وذلك لأن العامل يَتَخَطَّى « ها » التنبيه فى قولك : « مررت بهذا » وهو على حرفين ، وأيضا فهو لا يقوم بنفسه ، و « لا » الجنسية من علامات التنكير وهى على حرفين ، فهلاَّ حمل المعرف عليها ؟

واعلم أن اسم الجنس الداخل عليه أداة التعريف قد يُشَار به إلى نفس حقيقته الحاضرة فى الذهن ، من غير اعتبار لِشىء مما صدق عليه من الأفراد ، نحو : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » فالأداة فى هذا لتعريف الجنس ، ومدخولها فى معنى عَلَمِ الجنس .

وقد يشار به إلى حِصَّة مما صدق عليه من الأفراد معينة فى الخارج ، لتقدم ذكرها فى اللفظ صريحاً أو كناية ، نحو « وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى » فالذَّكر تقدم ذكره فى

اللفظ مَكْنيًّا عنه بما فى قولها « نَذَرْتُ لكَ مافى بَطْنِى مُحَرَّراً » فإن ذلك كان خاصًّا بالذكور ، والأنثى تقدم ذكرها صريحا فى قولها « رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَا أُنْثَى » ، أو لحضور معناها فى عِلْمِ المخاطب ، نحو « إِذْ هُمَا فِى الْغَارِ » ، أو حِسِّه ، نحو «الْقِرْطاس» لمن فَوَّقَ سَهْماً ، فالأداةُ لتعريف الْعَهْدِ الخارجى ، ومدخولُهَا فى معنى عَلَمِ الشخص .

وقد يشار به إلى حصة غير معيَّنَة فى الخارج ، بل فى الذهن ، نحو قولك « ادْخُلِ السُّوقَ » حيث لا عهد بينك و بين مخاطبك فى الخارج ، ومنه « وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَه الذِّئْبُ » والأداة فيه لتعريف العهد الذهنى ، ومدخولها فى معنى النكرة ، ولهذا نعت بالجملة فى قوله :

١٢٦ — وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى * [فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَيَعْنِينِى]

وقد يُشَار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول : إما حقيقة ، نحو « إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ » أو مجازاً ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلماً وَأَدَباً » فالأداة فى الأول لاستغراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه ، وفى الثانى لاستغراق خصائصه مبالغةً ، ومدخول الأداة فى ذلك فى معنى نكرة دَخَلَ عليها « كل » .

(وَقَدْ تُزَادُ) أل كما يزاد غيرها من الحروف ؛ فتصحب مُعَرَّفاً بغيرها ، وباقياً على تنكيره ، وتزاد (لازماً) ، وغير لازم ؛ فاللازم فى ألفاظ محفوظة ، وهى الأعلام التى قارنَتْ « أل » وضعها (كاللاَّتِ) والْعُزَّى ، علمى صَنَمَين ، والسَّمَوْءَل ، والْيَسع ، علمى رجلين (وَ) الإشارة ، نحو (الآنَ) للزمن الحاضر ، بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها ؛ فإنه جعل فى التسهيل ذلك علة بنائه ، وهو قول الزجَّاج ، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ؛ ولذلك بُنِىَ ، لكنه رده فى شرح التسهيل ، أما على القول بأن الأداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (وَالَّذِينَ ثُمَّ اللاَّتِى) و بقية الموصولات مما فيه « أل » ، بناء على أن الموصول يتعرَّفُ بصلته ،

وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه ، نحو « الذى » ، وإلا فبنيَّتِهاَ نحو « مَنْ » و « مَا » إلا « أيًّا » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا لا تكون « أل » زائدة .

وغير اللازم على ضربين : اضطرارى ، وغيره ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (وَلِاضْطِرَارٍ) أى : فى الشعر (كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ) فى قوله :

١٢٧ — وَلقدجَنَيْتُكَ أَكْمُؤاوعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

أراد « بنات أَوْبَر » ؛ لأنه علم على ضَرْب من الكَمْأة ردىء ، كما نص عليه سيبويه ، وزعم المبرد أن « بنات أوبر » ليس بعلم ، فأل عنده غير زائدة ، بل معرفة ، و (كذا) من الاضطرارى زيادتها فى التمييز ، نحو : (وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ السَّرِى) فى قوله :

١٢٨ — رَأَيْتُكَ لمَّاأنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمرو

أراد « طِبْتَ نفساً » ؛ لأن التمييز واجبُ التنكير ، خلافا للكوفيين.

وأشار إلى الثانى بقوله : (وَبَعْضُ الأَعْلَامِ) أى : المنقولة (عَلَيْهِ دَخلا * لِلَمْحِ مَاقد كان) ذلك البعض (عنْهُ نُقِلاَ) مما يقبل أل : من مصدر (كالْفَضْل ، وَ) صفة ، مثل (الْحَارِثِ ، وَ) اسم عين ، مثل (النُّعْمَانِ) وهو فى الأصل اسم من أسماء الدم ؛ وأفهم قوله « و بعض الاعلام » أن جميع الأعلام المنقولة ممـا يقبل أل لا يثبت له ذلك وهو كذلك ؛ فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف ؛ إذ الباب سماعى ؛ وخرج عن ذلك غيرُ المنقول : كسُعَاد ، وأُدَدَ ، والمنقول عما لا يقبل أل : كيزيد ، و يشكر ، فأما قوله :

رَأَيتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً [شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ]

فضرورة سَهَّلها تقدمُ ذكر الوليد ، ثم قوله « للمح » إن أراد أن جواز دخول « أل » على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل — أى : ينتقل النظر من العلمية

إلى الأصل فيدخل «أل» ـ (فَذِكْرُ) أل (ذَا) حينئذ (وَحَذْفُهُ سِيَّانِ)؛ إذ لا فائدة مترتبة على ذكره، وإن أراد أن دخول «أل» سببٌ للمح الأصل فليسا بسِيَّيْن؛ لما يترتب على ذكره من الفائدة، وهو لمح الأصل، نعم هما سِيَّان من حيث عدم إفادة التعريف، فليحمل كلامه عليه، قال الخليل: دخلت «أل» فى الْحَارث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشىء بعينه

﴿تنبيه﴾ فى تمثيله بالنُّعْمَان نظر؛ لأنه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة، والتى للمح الأصل ليست لازمة

(وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً) على بعض مسمياته (بِالْغَلَبَهْ) عليه (مُضَافٌ): كابن عباس، وابن عمر، وابن الزُّبَيْر، وابن مسعود؛ فإنه غلب على الْعَبَادِلَةِ حتى صار علما عليهم دون مَنْ عداهم من إخوتهم (أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ) العهدية: (كَالْعَقَبَهْ) والمدينة، والكتاب، والصَّعِق، والنجم: لعقبة أيلة، ومدينة طَيْبَة، وكتاب سيبويه، وخُوَيلد ابن نُفَيل، والثُّرَيَّا (وَحَذْفَ أَلْ ذِى) الأخيرة (إِنْ تُنَادِ) مدخولها (أَوْ تُضِفْ * أَوْجِبْ)؛ لأن أصلها المعرِّفة، فلم تكن بمنزلة الحرف الأصلى اللازم أبدا، كما هى فى نحو الْيَسَع، كما تقدم، فتقول «يَا صَعِقُ» و«يا أخطَلُ»، و«هذه عَقَبَةُ أيلة»، و«مدينةُ طَيْبَةَ» ومنه:

١٢٩ — [أَلاَ أَبْلِغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُولاً] * أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

والأخطل: مَنْ يهجو ويُفْحِش، وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره، وتقول: «أَعْشَى تَغْلِبَ»، و«نَابِغَةُ ذُبْيَانَ» (وَفِي غَيْرِهِمَا) أى: فى غير النداء والإضافة (قَدْ تَنْحَذِفْ) مع «هٰذَا عيُّوق طَالِعاً»، و«هٰذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكاً فِيهِ»

﴿تنبيهان﴾ الأول: المضاف فى أعلام الغَلَبة كابن عباس لا يُنْزَع عن الإضافة بنداء ولا غيره؛ إذ لا يعرض فى استعماله ما يدعو إلى ذلك

الثانى : كما يعرض فى العلم بالغلبة الاشتراكُ فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق ، كذلك يعرض فى العلم الأصلى ، ومنهُ قوله :

١٣٠ – عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رأسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

وقوله :

١٣١ – بِاللهِ يَا ظَبَيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَاىَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

﴿خاتمة﴾ عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافا وأردت تعريفه عرّفْتَ الآخِرَ ، وهو المضاف إليه ؛ فيصير الأول مضافا إلى معرفة ؛ فتقول: « ثَلَاثَةُ الْأَثْوَابِ » ، و « مِائَةُ الدِّرْهَمِ » ، و « أَلْفُ الدِّينَارِ » ؛ ومنه قوله :

١٣٢ – مَازَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وقوله :

١٣٣ – وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَافِى وَالدِّيَارُ الْبَلَاقِعُ

وأجاز الكوفيون « الثَّلَاثَة الْأَثْوَابِ » تشبيها بـ « الْحَسَنِ الْوَجْهِ » ؛ قال الزمخشرى : « وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء » .

وإذا كان العدد مركّباً ألحقت حرف التعريف بالأول ، تقول : « الأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا » ، و « الِاثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً » ولم تُلْحِقه بالثانى ؛ لأنه بمنزلة بعض الاسم ؛ وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ؛ فقالوا « الأَحَدَ الْعَشَرَ دِرْهَماً » ، و « الِاثْنَتَا الْعَشْرَةَ جَارِيةً » ؛ لأنهما فى الحقيقة اسمان ، والعطف مُرَاد فيهما ؛ ولذلك بنيا ، ويدل عليه إجازتهم « ثلاثةَ عَشَرَ » و « وَأَرْبعة عَشَرَ » ، وتاء التأنيث لا تقع حشوا ؛ فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك ؛ ولا يجوز « الأحد العشر الدرهم » ؛ لأن التمييز واجب التنكير ، نعم يجوز عند الكوفى ، وقد استعمل ذلك بعض الكتّاب

وإذا كان معطوفا عرّفْتَ الاسمين معا ، تقول : « الأَحَدُ وَالْعِشْرُونَ دِرْهَماً » ؛ لأن حرف العطف فَصَلَ بينهما .

واعلم أن فى تعريف المضاف قد يكون المعرف إلى جانب الأول كما تقدم ، وقد يكون بينهما اسم واحد ، نحو « خَمْسِمائةِ الألفِ » ، وقد يكون بينهما اسمان ، نحو « خَمْسُمائةِ ألفِ الدِّينَار » وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء ، نحو « خَمْسُمائةِ ألفِ دِينَارِ الرَّجُلِ » وقد يكون بينهما أربعة أسماء ، نحو « خَمْسُمائةِ ألفِ دِينَار غُلَامِ الرَّجُل » ، وعلى هذا ، ولو قلت «عِشْرُونَ ألفَ رَجُلٍ» امتنع تعريف المضاف إليه ؛ لأن المضاف منصوب على التمييز ؛ فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه ، والتمييز واجب التنكير ، نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ، ولو قلت « خَمْسَةُ آلافِ دِينَارٍ » جاز تعريف المضاف إليه ، نحو « خَمْسَة آلافِ الدِّينَار » ، وكذلك حكم المائة ؛ لأن مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ، ولا تعرف الآلاف لإضافتها ، والله أعلم

الابتـــداء

المبتدأ : هو الاِسم العَارِى عن العوامل اللفظية غير الزائدة : مُخْبَراً عنه ، أو وَصْفاً رافعاً لمستغنًى به .

فالاسم يشمل الصريح ، والمُؤَوَّل ، نحو « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » و « تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »

والعارى عن العامل اللفظية مُخْرِج لنحو الفاعل واسم كان.

وغير الزائدة لإدخال نحو : بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، و« هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ »

ومُخبَرًا عنه أو وصفاً إلى آخره مُخْرِج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب .

ورافعاً لمستغنى به يشمل الفاعِلَ نحو « أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ » ، ونائبَهُ نحو «أمَضْرُوبٌ العَبْدَانِ » وخرج به نحو « أقائم » من قولك : « أَقَائِمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ فإن مرفوعَهُ غير مستغنًى به

و « أو » فى التعريف للتنويع ، لا للترديد ، أى : المبتدأ نوعان : مبتدأ له خَبَرٌ ،

ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ) أى : له (إن قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَن اعْتَذَرْ) و إلى الثانى بقوله : (وَأَوَّلٌ) أى : من الجزءين (مُبْتَدَأ وَالثَّانى) منهما (فَاعِلٌ أغْـنَى) عن الخبر (فِى) نحو (أسَارٍ ذَانِ) الرجُلاَنِ ، ومنه قوله :

١٣٤ — أقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أمْ نَوَوْا ظَعَنَا * [إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا]

وقوله :

١٣٤ — أمُنْجِزٌ أنْتُمُ وَعْداً وَثِقْتُ بِهِ أم اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً نَهْجَ عُرْقُوبِ ؟

(وقِسْ) على هذا ما أشبهه ، من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنًى به .

ثم لا فرق فى الوصف بين أن يكون اسمَ فاعلٍ ، أو اسمَ مفعولٍ ، أوصفةً مشبهةً ، ولا فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزة ، أو بِهَلْ ، أو كيف أو مَنْ ، أوما ، ولا فى المرفوع بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلا .

(وَكَاسْتِفْهَامٍ) فى ذلك (النَّفْىُ) الصالح لمباشرة الاسم : حرفاً كان ، وهو مَا ، ولا ، و إنْ ، أو اسماً ، وهو غَيْر ، أو فعلا ، وهو لَيْسَ ، إلا أن الوصف بعد « ليس » يرتفع على أنه اسمها ، والفاعل يغنى عن خبرها ؛ وكذا ما الحجازية ؛ و بعـد « غير » يجر بالإضافة ، و « غير » هى المبتدأ ، وفاعل الوصف أغنى عن الخـبر ؛ ومن النفى بما قوله :

١٣٦ — خَلِيلَىَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِىَ أنْتُمَا إذا لَمْ تَكُونَا لِى عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

ومن النفى بغير قوله :

١٣٧ — غَيْرُ لاَهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـــوَ ، وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ

وقوله :

١٣٨ — غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِى بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

(وقَدْ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى أو استفهام ، (نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ) ، وهو قليل جداً ، خلافاً للأخفش والكوفيين ، ولا حجة فى قوله :

١٣٩ — خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْـبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، على حَدِّ : « وَالْمَلَائِـكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِـيرٌ » ، وقوله :

١٤٠ — * هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِى لَمْ يَشِبِ *

(وَالثَّانِ مُبْتَدَأً) مؤخر (وَذَا الْوَصْفُ) المذكور (خَبَرْ) عنه مقدم (إِنْ فى سِـوَى الْإِفْرَادِ) ـ وهو التثنية والجمع ـ (طِبْقاً اسْتَقَرْ) أى : استقرَّ الوصفُ مطابقاً للمرفوع بعده ، نحو : « أقائمان الزيدان » ، و « أقائمون الزيْدُونَ » ولا يجوز أن يكون الوصف فى هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر ، إلا على لغة : « أَكلُونى الْبَرَاغِيثُ » ، فإن تطابقا فى الإفراد جاز الأمران ، نحو « أقائم زيد » ، و « ما ذاهبة هند » .

(وَرَفَعُوا) أى : العربُ (مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا) وهو : الاهتمام بالاسم وجَعْلُه مقدَّما ليسند إليه ؛ فهو أمر معنوى (كَذَاكَ رَفْعُ خبرٍ بِالْمُبْتَدَا) وَحْدَه ، قال سيبويه : فأما الذى بُنى عليه شىء هو هو فإنَّ المبنىَّ عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء . وقيل : رافع الجزءين هو الابتداء ؛ لأنه اقتضاهما ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه فى « كأنَّ » لما اقتضى مُشَبَّها ومشبها به كانت عاملة فيهما . وضُعِّفَ بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون إتباع ، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك . وذهب المبرد إلى أن الابتداء رافع للمبتـدأ ، وهما رافعان للخبر ، وهو قول بما لا نظير له . وذهب الـكوفيون إلى أنهما مترافعان ، وهذا الخلاف لَفظِى .

(وَالْخَبرُ الْجُزْءُ الْمتِمُّ الْفَائِدَهْ) مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، بدلالة المقام والتمثيل

بقوله : (كَاللهُ بَرٌّ والأَيَادِي شَاهِدَهْ) ؛ فلا يَرِدُ الفـاعل ونحوه .

(وَمُفْرَداً يَأْتى) الخبرُ ، وهو الأصل . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ، كبَرٌّ ، وشاهدة (وَيَأْتى جُمْـلَهْ) وهى فعل مع فاعله ، نحو « زَيْدٌ قامَ »، و « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ »، أو مبتدأ مع خبره ، نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ قائمٌ » .

ويشترط فى الجملة أن تكون (حَاوِيَةً مَعْنَى) المبتدأ (الّذِى سِيقَتْ) خبراً (لَهْ) ليحصل الرَّبْطُ .

وذلك بأن يكون فيها ضميره: لفظا كما مُثّل، أونية ، نحو « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » أى : مَنَوَانِ منه ، أو خلف عن ضميره ، كقولها « زَوْجِى الْمَسُّ مَسُّ أَرْنب، وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْنبٍ » ، قيل : أل عوض عن الضمير ، والأصل : مَسُّه مسُّ أرنب وريحُهُ رِيحُ زَرْنب ، كذا قاله الـكوفيون وجماعة من البصريين ، وجعلوا منه « وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الهوَى فَإِنَّ الْجَنَّـةَ هى المأْوَى » أى : مأواه ، والصحيح أن الضمير محذوف ، أى المسُّ له أو منه ، وهى المأوى له ، وإلا لزم جواز نحو « زَيْدٌ الأَبُ قائمٌ » وهو فاسد .

أو كان فيها إشارةٌ إليه ، نحو « وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ » .

أو إعادته بلفظه ، نحو « الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ » قال أبو الحسن : أو بمعناه ، نحـو : « زَيْدٌ جاءَنى أَبُو عبدِ اللهِ » إذا كان « أبو عبد الله » كنية له .

أو كان فيها عُمُومٌ يشمله ، نحو « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » وقوله :

١٤١ ـ فَأَمَّا الْقِتَالُ لاَ قِتَالَ لديكم * [وَلَـكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ]

كذا قالوه، وفيه نظر ؛ لاستلزامه جواز « زَيْدٌ ماتَ الناسُ » ، و «خالدٌ لارَجُلَ فى الدار » ، وهو غير جائز ؛ فالأولى أن يُخَرَّج المثال على ماقاله أبو الحسن بناء على صحته، وعلى أن « أل » فى فاعل « نِعْم » للعهد لا للجنس .

أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها : إما معطوفة بالفاء، نحو « زيد مات عمرو فورثه » وقوله :

١٤٢ - وَإنسانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الماءُ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

قال هشام : أو الواو ، نحو « زَيْدٌ مَاتَتْ هِنْدٌ وَوَرِثَها » . وإما شرطاً مدلولا على جوابه بالخبر ، نحو « زيد يقوم عمرو إن قام » .

(وَإنْ تَكُنْ) الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (إيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى * بِهَا) عن الرابط (كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى) فنطقى : مبتدأ ، وجملة « الله حسبى » خبر عنه ، ولا رابط فيها ؛ لأنها نفسُ المبتدأ فى المعنى ؛ والمراد بالنطق المنطوق ، ومنه قوله تعالى : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » وقوله عليه الصلاة والسلام: « أَفْضَلُ ما قُلْتُهُ أنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لا إلَهَ إلا اللهُ » .

(وَ) الخبر (الْمُفْرَدُ الْجَامِدُ) منه (فَارِغٌ) من ضمير المبتدأ ، خلافا للكوفيين ، (وَإنْ * يُشْتَقّ) المفرد ، بمعنى يُصَاغ من المصدر ليدل على مُتَّصِفٍ به ، كما صرح به فى شرح التسهيل (فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ) فيه يرجع إلى المبتدأ ؛ والمشتق بالمعنى المذكور هو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور ؛ فهى من الجوامد ، وهو اصطلاح .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : فى معنى المشتق ما أول به ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » أى : شُجَاع ، و « عَمْرو تميمىّ » أى : مُنْتَسِب إلى تميم ، و « بكر ذُو مَالٍ » أى : صاحبُ مالٍ ؛ ففى هذه الأخبار ضمير المبتدأ .

الثانى : يتعين فى الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستتراً أو منفصلا ، ولا يجوز أن يكون بارزاً متصلا ، فألف « قائمان » وواو « قائمون » من قولك : « الزيدان قائمان » ، و « الزيدون قائمون » ليستا بضميرين كما هما فى « يقومان » و « يَقُومُونَ » ، بَلْ حرفا تثنية وجمع وعلامتا إعراب .

(وَأَبْرِزَنْهُ) أى : الضميرَ المذكور (مُطْلَقاً) أى : وإن أُمِنَ اللبس (حَيْثُ

تلاَ) الخبرُ (مَا) أى: مبتدأ (لَيْسَ مَعْنَاهُ) أى : معنى الخبر (له) أى: لذلك المبتدأ (مُحصَّلاَ) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو : « زَيْدٌ عَمْرو ضارِبُهُ هو » فضاربُهُ : خبر عن عمرو، ومعناه ـ وهو الضاربية ـ لزيد ، و بإبراز الضمير عُلم ذلك ، ولو استتر آذَنَ التركيبُ بعكس المعنى ، ومثال ما أمن فيه اللبس « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهاَ هو » و « هِنْدٌ زيدضَارِبَتُهُ هِيَ »فيجب الإبراز أيضاً ؛ لجريان الخبر على غير من هو له ، وقال الكوفيون : لا يجب الإبراز حينئذ ، ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب ، واستدلوا لذلك بقوله :

١٤٣ – قَوْمِى ذُرَا الَمجدِ بانُوهاوَقَدْعَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : من الصور التى يتلو الخبرُ فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهراً نحو « زَيْدٌ قائم أبوه » فالهاء فى « أبوه » هو الضمير الذى كان مستكنًّا فى « قائم » ، ولا ضمير فيه حينئذ ؛ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهراً ومضمراً .

الثانى : قد عرفت أنه لا يجب الإبراز فى « زيد هند ضاربته » ولا « هند زيد ضاربها » ولا « زيد عمرو ضاربه » تريد الإخبار بضاربية عمرو ؛ لجريان الخبر على مَنْ هو له ، بل يتعين الاستتار فى هذا الأخير ؛ لمـا يلزم على الإبراز من إيهام ضاربية زيد .

(وأخبرُوا بظَرْف) نحوُ « زيد عندك » (أوْ بحرف جرّ) مع مجروره ، نحو : « زيد فى الدار » (ناوِينَ) متعلّقهما ؛ إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوباً ، وانتقل الضمير الذى كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور ، وزعم السيرافى أنه حذف معه ، ولا ضمير فى واحد منهما ، وهو مردود بقوله :

١٤٤ – فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِى بأَرْض سِوَاكُمُ فإنَّ فُؤَادى عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

والمتعلَّقُ المنوىّ إما من قبيل المفرد، وهو ما فى (مَعْنَى كائِنٍ) نحو ثابت ومستقر (أو) الجملة ، وهو ما فى معنى (اسْتَقَرّ) وثَبَتَ ، والمختار عند الناظم الأول .

قال فى شرح الكافية : وكونه اسمَ فاعل أولى لوجهين :

أحدها : أن تقدير اسم الفاعل لا يُحْوِجُ إلى تقدير آخر ؛ لأنه وافٍ بما يحتاج إليه المحلُّ من تقدير خبر مرفوع ، وتقديرُ الفعلِ يحوج إلى تقدير اسم فاعل ؛ إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر ، والرفع المحكومُ عليه به لا يظهر إلا فى اسم الفاعل .

الثانى : أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً ، وقُدِّرَ تعلُّقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل ، وبعد « أمَّا » و « إذا » الفُجَائية يتعين التعلق باسم الفاعل ، نحو « أمَّا عندكَ فزَيْدٌ » ، و « خَرَجْتُ فإذا فى الباب زيد » ؛ لأن أمَّا وإذا الفُجَائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر، وإذا تعين تقديرُ اسمِ الفاعِلِ فى بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى مالا احتمال فيه ؛ ليجرى البـاب على سَنَنٍ واحد .

ثم قال : وهذا الذى دللت على أولويته هو مذهب سيبويه ، والآخر مذهب الأخفش ، هذا كلامه .

ولك أن تقول : ما ذكره من الوجهين لا دَلاَلَةَ فيه ؛ لأن ما ذكره فى الأول معارَض بأن أصل العمل للفعل ، وأما الثانى فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أمَّا وإذا إنما هو لخصوص المحل ، كما أن وجوب كونه فعلا فى نحو «جَاءَ الَّذِى فِي الدَّارِ» ، و « كُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ » كذلك ؛ لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ فى خبرها الفاء جملة ، على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفرانى : هل يجوز « إذَا زَيْدًا ضربته » ؟ فقال : نعم ، فقال ابن جنى : يلزمك إيلاء « إذا » الفجائية الفعل ، ولا يليها إلا الأسماء ، فقال : لا يلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف ؛ ويقال مثله فى أمَّا ؛ فالمحذور ظهور الفعل بعدها ، لا تقديره بعدها ؛ لأنهم يغتفرون فى المقدَّرَات مالا يغتفرون فى الملفوظات ، سَلَّمنا أنه لايليهما الفعلُ ظاهرا ولا مقدرا ، لـكن لا نسلم

أنه وليهما فيما نحن فيه ؛ إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ ، فيكون التقدير : أما فى الدار فزيد استقر ، وخرجت فإذا فى الباب زيد حَصَلَ .

لا يقال : إن الفعل و إن قدر متأخراً فهو فى نيـة التقديم ؛ إذ رتبة العامل قبل المعمول .

لأنا نقول : هذا المعمول ليس فى مركزه ؛ لـكونه خبراً مقدماً .

وكون المتعلق فعلا هو مذهب أكثر البصريين ، ونُسِبَ لسيبويه أيضاً .

﴿ تنبيه ﴾ إنما يجب حذفُ المتعلّق المذكور حيث كان استقراراً عاماً ، كما تقدم ، فإن كان استقراراً خاصاً نحو «زَيْدٌ جَالِسٌ عِنْدَكَ» أو «نَائِمٌ فِي الدَّارِ» وَجَبَ ذكره ؛ لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذ .

(وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا * عَنْ جُثَّةٍ) فلا يقـال : «زَيْدٌ الْيَوْمَ» ؛ لعدم الفائدة (وَإِنْ يُفِدْ) ذلك بواسطة تقـدير مضاف هو معنى (فَأَخْبِرَا) كما فى قولهم : «الْهِلاَلُ اللّيْلَةَ» ، و «وَالرُّطَبُ شَهْرَىْ ربيع» ، و «وَالْيَوْمَ خَمْرٌ ، وَغداً أَمْرٌ» وقوله :

١٤٥ — أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ * [يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ]

أى : طلوعُ الهلالِ ، ووُجودُ الرطب ، وشُرْبُ خمر ، وإحْرَازُ نَعَمٍ ؛ فالإخبار حينئذٍ باسم الزمان إنما هو عن مَعْنًى لا جُثّة .

هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم الناظم فى تسهيله — إلى عدم تقدير مضاف ، نظراً إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى ؛ لحدوثها وَقْتاً بعد وقت ، وهذا الذى يقتضيه إطلاقه .

(وَلاَ يَجُوزُ الاِبْتِدَا بِالنَّـكِرَهْ * مَالَمْ تُفِدْ) كما هو الغالب ، فإن أفادت جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة ،

ورأى المتأخرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدى إلى مواضع الفائدة فتتبَّعُوها : فمن مُقِلٍّ مُخِلٍّ، ومن مُكْثِرٍ مُورِدٍ مالا يصح ، أو مُعَدِّدٍ لأمور متداخِلَةٍ.

والذى يظهر انحصار مقصود ما ذكروه فى الذى سيذكر ، وذلك خمسة عشر أمرا :

الأول : أن يكون الخبر مختصاً : ظرفاً ، أو مجروراً ، أو جملةً ، ويتقدم عليها (كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ) و « فِي الدَّارِ رَجُلٌ » و«قَصَدَكَ غُلَامُهُ إِنْسَانٌ » قيل : ولادخلَ للتقديم فى التسويغ ، وإنما هو لما فى التأخير من توهم الوصف .

فإن فات الإختصاصُ نحو « عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ » ، و « لإِنْسَانٍ ثَوْبٌ» امتنع ؛ لعدم الفائدة .

الثانى : أن تكون عامة : إما بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو « مَنْ يَقُمْ أُكْرِمْهُ » ، و « مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ » ، ونحو « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » ، و « مَا عِنْدَكَ ؟ » أو بغيرها ، وهى الواقعة فى سياق استفهام أو نفى ، نحو « أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ ؟ » (وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ ، فَمَا خِلٌّ لَنَا) و « مَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللهِ » .

الثالث : أن تخصص بوصف : إما لفظاً ، نحو : « وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ » (وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا) ، أو تقديراً ، نحو « وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » أى : وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وقولهم « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » أى : منه ، ومنه قولهم « شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ » أى : شر عظيم ، أو مَعْنًى ، نحو « رُجَيْلٌ عِنْدَنَا » ؛ لأنه فى معنى رجل صغير ، ومنه « مَا أَحْسَنَ زَيْداً » ؛ لأن معناه شىء عظيم حَسَّنَ زيداً .

فإن كان الوصف غير مُخَصِّصٍ لم يجز ، نحو « رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ جَاءَنِى » ؛ لعدم الفائدة .

الرابع : أن تكون عاملة : إما رفعاً ، نحو « قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » إذا جوَّزناه ،

أو نصباً ، نحو « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صدَقَةٌ »(وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ) ، و « أَفْضَلُ مِنْكَ عِنْدَنَا » ؛ إذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف ، أو جراً ، نحو « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ » ، (وَعَمَلُ * بِرٍّ يَزِينُ) و « مِثْلُكَ لاَ يَبْخَلُ » و « غَيْرُكَ لاَ يَجُودُ » .

الخامس : العطف ، بشرط أن يكون أحـد المتعاطفين يجوز الابتداء به ، نحو « طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ » ، أى : أَمْثَلُ من غيرها ، ونحو « قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى » .

السادس : أن يراد بها الحقيقة ، نحو « رَجُلٌ خَيْرٌ مِنَ امْرَأَةٍ » ومنه « تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ » .

السابع : أن تكون فى معنى الفعل ، وهذا شامل لما يراد بها الدعاء ، نحو « سَلاَمٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ » و «وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ» ولما يراد بها التعجب ، نحو «عَجَبٌ لِزَيْدٍ» ، وقوله :

١٤٦ — عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي   فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

ولنحو « قائم الزيدان » عنـد من جوّزه ؛ فيكون فيه مُسَوِّغان ، كما فى نحو « وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ » فقد بان أنّ منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ ، بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه ، وهو الاعتماد .

الثامن : أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خَوَارق العادة،نحو« بَقَرَةٌ تَكَلَّمَتْ».

التاسع : أن تقع فى أول الجملة الحالية ؛ سواء ذات الواو وذات الضمير ، كقوله :

١٤٧ — سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا   مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقِ

وكقوله :

١٤٨ — الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِى الدَّهْرِ وَاحِدَةً   وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِى مُدْيَةٌ بِيَدِى

العاشر : أن تقع بعد « إذا » المفاجأة ، نحو « خرجت فإذا أسد بالباب » وقوله :

١٤٩ – حَسِبْتُكَ فى الْوغى مِرْدَى حُرُوبٍ   إذَا خَوَرٌ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُحْقَا(١)

بناء على أن « إذَا » حرف كما يقول الناظم تبعا للأخفش ، لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد ، ولا زمان كما يقول الزمخشرى تبعا للزجاج .

الحادى عشر : أن تقع بعد « لولا » كقوله :

١٥٠ – لَوْلَا اصْطِبارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِى مِقَةٍ * [لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ]

الثانى عشر : أن تقع بعد لام الابتداء ، نحو « لَرَجُلٌ قَائِمٌ » .

الثالث عشر : أن تقع جوابا ، نحو « رَجُـلٌ » فى جواب « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » ، التقدير : رجل عندى .

الرابع عشر : أن تقع بعد « كمِ » الخبرية ، كقوله :

١٥١ – كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يا جَرِيرُ وَخَالَةٌ   فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَىَّ عِشَارِى

الخامس عشر : أن تكون مبهمة ، كقوله :

١٥٢ – مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أرْسَاغِهِ   بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِى أرْنَبَا

(وَلْيُقَسْ) على ما قيل (مَا لَمْ يُقَلْ) ؛ والضابطُ حصولُ الفائدة.

(وَالأَصْلُ فى الأَخْبَارِ أنْ تُؤَخَّرَا) عن المبتدآت ؛ لأن الخبر يشبه الصفة من حيث إنه موافق فى الإعراب لما هو له ، دالّ على الحقيقة أو على شىء من سَبَبِيِّهِ ؛ ولَما لم يبلغ درجتها فى وجوب التأخير توسّعوا فيه (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إذْ لَا ضَرَرا) فى ذلك ، نحو « تميمىٌّ أنَا » و « مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ » ، فإن حصل فى التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه .

إذا تقرر ذلك (فَامْنَعْهُ) أى : تقديمَ الخبر (حِينَ يَسْتَوِى الْجُزْءَانِ) يعنى المبتدأ والخبر (عُرْفاً وَنُكراً) أى : فى التعريف والتنكير (عَادِمَىْ بَيَانٍ) أى : قرينةٍ تبين المراد ، نحو « صديقى زَيْدٌ » ، و « أفضلُ منك أفضَلُ منى » ؛ لأجل خوف اللبس ، فإن لم يستويا نحو « رجُلٌ صالح حاضر » أو استويا وَاجِدَىْ بيانٍ — أى : قرينةٍ

(١) وقع فى جميع نسخ الكتاب « بردى حروب » وهو تصحيف ، والمردى فى الأصل حجر يقذف به ، وقالوا « فلان مردى حروب » إذا كان شجاعا يقذف بنفسه فيها .

تبين المراد — نحو « أَبُو يُوسُفَ أبو حنيفةَ » جاز التقديم ، فتقول : « حاضِرٌ رجل صالح » و « أبو حنيفة أبو يوسف » ؛ للعلم بخبَرِية المقدم ، ومنه قوله :

١٥٣ — بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

أى : بنو أبنائنا مثل بنينا .

و (كَذَا) يمتنع التقديم (إِذَا مَا الْفِعْلُ) من حيث الصورة المحسوسة ، وهو الذى فاعله ليس محسوساً بل مستتراً (كَانَ الْخَبَرَا) لإيهام تقديمه — والحالة هذه — فاعلية المبتدأ ؛ فلا يقال فى نحو « زيدٌ قام » : قَامَ زَيد ، على أن زيدا مبتدأ ، بل فاعل ، فإن كان الخبر ليس فعلا فى الحسِّ : بأن يكون له فاعل محسوس — من ضمير بارز ، أو اسم ظاهر ، نحو « الزيدان قاما » ، و « الزيدون قاموا » ، و « زيد قام أبوه » — جاز التقديم فتقول : « قَامَا الزَّيدَانِ » ، و « قَامُوا الزَّيْدُونَ » ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ لِلأَمن من المحذور المذكور ، إلا على لغة أَكَلُونِى البراغيث ، وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر ؛ لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة ، والحمل على الأكثر راجح ، قاله فى شرح التسهيل .

وأصل التركيب : كذا إذا ما الخبر كان فعلا ؛ لأن الخبر هو المُحَدَّثُ عنه فلا يحسن جعله حديثا ، لـكنه قلب العبارة لضرورة النظم ، وليعود الضمير على أقرب مذكور فى قوله (أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا) أى : وكذا يمتنع تقديمُ الخبر إذا استعمل منحصرا نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ » « إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ » ؛ إذ لو قدم الخبر — والحالة هذه — لا نعـكَسَ المعنى المقصود ، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ .

فإن قلت : المحذور منتفٍ إذا تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا .

قلت : هو كذلك ، إلا أنهم ألزموه التأخير حملا على المحصور بإنما ، وأما قوله :

١٥٤ — [فَيَارَبِّ هَلْ إِلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى * عَلَيْهِمْ] وَهَلْ إِلا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ

فشاذٌ .

وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ ، نحو « لَزَيْدٌ قائم » كما أشار إليه بقوله : (أَوْ كَانَ) أى : الخبر (مُسْنَداً لِذِى لَامِ ٱبْتِدَا) ؛ لاستحقاق لام الابتداء الصَّدْرَ ، وأما قوله :

١٥٥ — خَالِى لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ   يَنَلِ العَلَاءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالَا

فشاذ ، أو مؤول ؛ فقيل : اللام زائدة ، وقيل : اللام داخلة على مبتدأ محذوف ، أى : لهو أنت ، وقيل : أصله لخالى أنت ، أخرت اللام للضرورة .

(أَوْ) مسندا لمبتدأ (لَازِمِ الصَّدْرِ) كاسم الاستفهام ، والشرط ، والتعجب ، و « كم » الخبرية (كَمَنْ لِى مُنْجِداً) ، و « مَنْ يقم أحسن إليه » ، و « ما أَحْسَنَ زيدا » و « كَمْ عَبِيدٍ لزيدٍ » ومنه قوله :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ   فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَىَّ عِشَارِى

وفى معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما ، نحو « غُلَامُ مَنْ عِنْدَكَ ؟ » و « غُلَامُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ »

فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر .

﴿ تنبيه ﴾ يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء ، نحو « الذِى يَأْتِينِى فَلَهُ دِرْهَمٌ » قاله فى شرح الكافية .

وهذا شروع فى المسائل التى يجب فيها تقديم الخبر (وَنَحْوُ : « عِنْدِى دِرْهَمٌ » و « لِى وَطَرٌ ») و « قَصَدَكَ غُلَامُهُ رجُلٌ » (مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ) رفعا لإيهام كونه نعتا فى مقام الاحتمال ؛ إذ لو قلت : درهم عندى ، ووَطَرٌ لى ، ورَجُلٌ قصدك غلامه ؛ احتمل أن يكون التابع خبرا للمبتدأ وأن يكون نعتاً له ؛ لأنه نكرة محضة ، وحاجةُ النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدةً يعتدّ بمثلها آكَدُ من حاجتها إلى الخبر ، ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها ، نحو « وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ » .

و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا) أى : من المبتدأ الذى (بِهِ) أى : بالخبر (عَنْهُ) أى : عن ذلك المبتدأ (مُبِيناً يُخْبَرُ) . والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، نحو « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا » وقوله :

١٥٦ـأَهَابُكِ إِجْلَالاً ، وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ   عَلَيَّ ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

فلا يجوز « مثلها زبدا على التمرة » ولا « حَبِيبُهَا ملء عَيْنٍ » ؛ لما فيه من عَوْدِ الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

وقد عرفت أن قوله « عاد عليه » هو على حذف مضاف ، أى : عاد على مُلاَبسه .

و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إذا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا) بأن يكون اسْمَ استفهام ، أو مضافا إليـه (كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا) و « صَبِيحَةَ أىِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ » .

(وَخَبَرَ) المبتدأ (المَحْصُورِ) فيه بإلاَّ أو بإِنَّمَا (قَدِّمْ أَبَدَا) على المبتدأ (كَمَا لَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا) ، و « إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » ؛ لما سَلَفَ .

﴿ تنبيه ﴾ كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ «أَنَّ» وصلتها ، نحو « عندى أَنَّكَ فاضِلٌ » ؛ إذ لوقدم المبتدأ لا لتبست أنّ المفتوحة بالمكسورة ، وأن المؤكدة بالتى هى لغة فى لَعَلَّ ؛ ولهذا يجوز ذلك بعد « أَمَّا » كقوله :

١٥٧ ـ عِنْدِى اصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنَّنِى جَزِعٌ   يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِى

لأن « إن » المكسورة و « لَعَلَّ » لا يدخلان هنا . اه

(وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ) من الجزءين بالقرينة (جَائِزٌ كَمَا * تَقُولُ زَيْدٌ) من غير ذكر الخبر (بَعْدَ) ما يقال لك : (مَنْ عِنْدَ كُمَا ؟) والتقدير : زَيْدٌ عِنْدَنَا ،

وإن شئت صَرَّحْتَ به . ولوكان المجاب به نكرة نحو « رجل » قدر الخبر أيضا بعده . قال فى شرح التسهيل : ولا يجوز أن يكون التقدير « عندى رجل » إلا على ضعف .

(وَفِى جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ ؟ قُلْ دَنِفْ) بغير ذكر المبتدأ (فَزَيْدٌ) المبتدأ (اسْتُغْنِيَ عَنْهُ) لفظا (إذْ) قد (عُرِفْ) بقرينة السؤال ، والتقدير : هو دنف ، وإن شئت صرحت به .

وقد يحذف الجزءان معا إذا حَلاَّ محل مفرد ، كقوله تعالى : « وَاللاَّئِى لَمْ يَحِضْنَ » أى : فعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ ، فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد ، وهو « كذلك » ؛ لدلالة الجملة التى قبلها — وهى « فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ » — عليها .

واعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيلُهُ الجوازُ كما سلف ، ومنه ما سبيله الوجوبُ ، وهذا شروع فى بيانه (وَبَعْدَ لَوْلاَ) الامتناعية (غَالِباً) أى : فى غالب أحوالها ، وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حَذْفُ الْخَبَرْ * حَتْمٌ) نحو « وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ » أى : ولولا دفع الله الناس موجود ، حذف « مَوْجُودٌ » وجوباً ؛ للعلم به وسد جوابها مَسَدَّه ، أما إذا كان الامتناع معلقاً على الوجود المقيد — وهو غير الغالب عليها — فإن لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره ، نحو « لَوْلاَ زَيْدٌ سَالَمَنَا مَا سَلِمَ » وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : « لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إبْرَاهِيمَ » ، وإن دلَّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، نحو « لَوْلاَ أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سَلِمَ » وجعل منه قول المعرى :

١٥٨ — يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرمانى ، وابن الشجرى ، والشلوبين ، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد « لولا » واجب الحذف مطلقا ، بناء على أنه لا يكون

إلا كونا مطلقا ، و إذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ ؛ فتقول : لولا مُسَالمة زيد إيانا ما سلم ، أى : موجودة ، وأما الحديث فمروى بالمعنى ، ولحنوا المعرى .

(وَفِى نَصِّ يَمِينٍ ذَا) الحكْمُ ، وهو حذف الخبر وجوبا (اسْتَقَرّْ) نحو « لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ » ، و « أَيْمُنُ اللهِ لَأَقُومَنَّ » أى : لعمرك قَسَمِى ، وأيمن الله يمينى ، لحذف الخبر وجوبا ؛ للعلم به وسد جواب القسم مَسَدَّه .

فإن كان المبتدأ غير نص فى اليمين جاز إثباتُ الخبرِ وحذفه ، نحو « عَهْدُ اللهِ لأفعلن » ، و « عَهْدُ اللهِ عَلَيَّ لأفعلن » .

﴿ تنبيه ﴾ اقتصر فى شرح الكافية على المثال الأول ، وزاد ولَدُهُ المثال الثانى ، وتبعه عليه فى التوضيح ، وفيه نظر ؛ إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر ؛ لجواز كون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : قَسَمِى أَيْمُنُ الله ، بخلاف المثال الأول ؛ لمكان لام الابتداء .

(وَ) كذا يجب حذف الخبر الواقع (بَعْدَ) مدخول (وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ) وهى الواو المسماة بواو المصاحبة (كَمِثْلِ) قولك : (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ) و « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه » تقديره مقرونان ، إلا أنه لا يذكر ؛ للعلم به وسَدِّ العطف مَسَدَّهُ .

فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما فى نحو « زيد وعمرو مجتمعان » لم يجب الحذفُ ، قال الشاعر :

١٥٩ ـ تَمَنَّوْا لِيَ المَوْتَ الَّذِى يَشْعَبُ الفَتَى ... وَكُلُّ امْرِئٍ وَالمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

وزعم الكوفيون والأخفشُ أن نحو « كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » مستغنٍ عن تقدير خبر ؛ لأن معناه مع ضيعته ، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها فى حصول الفائدة كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها .

(وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَرَا) أى : ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبرا (عَنِ) المبتدأ (الَّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا) وذلك فيما إذا كان المبتدأ مَصْدَراً عاملا فى اسم ، مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافا إلى المصدر المذكور أو إلى مؤول به ؛ فالأول (كَضَرْبِىَ الْعَبْدَ مُسِيئاً ، وَ) الثانى مثل (أَتَمُّ تَبْيِينِىَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ) إذا جعل « مَنُوطاً » جاريا على الحق لا على المبتدأ ، والثالث نحو «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأمير قائما»، والتقدير : إذ كان ، أو إذا كان مسيئا ومَنُوطا وقائما ؛ فمسيئا ومنوطا وقائما : نصب على الحال من الضمير فى « كان » ، وحذفت جملة « كان » التى هى الخبر للعلم بها وسَدَّ الحال مَسَدَّها ، وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرا لمباينتها المبتدأ ؛ إذ الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة .

فإن قلت : جعل هذا المنصوب حالا مبنى على أن « كان » تامة ، فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها ؛ لأن حذف الناقصة أكثر ؟

فالجواب أنه منع من ذلك أمران :

أحدهما : أنا لم نَرَ العربَ استعملت فى هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر ، فحكمنا بأنها أحوال ؛ إذ لو كانت أخباراً لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة .

الثانى : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » وقول الشاعر :

١٦٠ — خَيْرُ اقْتِرَابِى مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضاً ... وَشَرُّ بُعْدِىَ عَنْهُ وَهْوَ غَضْبَانُ

فإن قلت : فما المحوج إلى إضمار « كان » لتكون عاملة فى الحال ؟ وما المانع أن يعمل فيها المصدر ؟

فالجواب أنه لو كان العامل فى الحال هو المصدر لكانت من صلته ؛ فلا تسدُّ

مسدّ خبره ؛ فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ؛ ليصح عمل المصدر فى الحال ، فيكون التقدير ضربى العبد مسيئاً موجود ، وهو رأى كوفى .

وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصـدر مضاف إلى ضمير ذى الحال ، والتقدير : ضربى العبد ضربه مسيئاً ، واختاره فى التسهيل .

وقد منع الْفَرَّاء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا ، وأجازه سيبويه ، ومنه قوله :

١٦١ — وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الْفَتَى أَبَاكَا يُعْطِى الْجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَاكَا

أما إذا صلح الحال لأن يكون خبراً لعدم مباينته للمبتدأ فإنه يتعين رَفْعُهُ خبراً ؛ فلا يجوز « ضَرْبِى زَيْدًا شديداً » وشذ قولهم « حُكْمُكَ مُسَمَّطاً » أى : حكمك لك مُثْبَتاً ، كما شذ « زَيْدٌ قَائِماً » و « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِساً » فيما حكاه الأخفش ، أى : ثبت قائما وجالسا .

ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف « إِذْ كَانَ » أو « إِذَا كَانَ » ؛ لما عرفت من أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة .

﴿ تنبيه ﴾ لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ ، وعدَّها فى غير هـذا الـكتاب أربعة

الأول : ما أُخْبِرَ عنه بنعت مقطوع للرفع ؛ فى معرض مدح ، أو ذم ، أو ترحم

الثانى : ما أُخْبِرَ عنـه بمخصوص « نِعْمَ » و « بِئْسَ » المؤخر ، نحو « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « بِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو » إذا قدر المخصوص خبراً ، فإن كان مقدما نحو « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » فهو مبتدأ لا غير .

وقد ذكر الناظم هذين فى موضعهما من هذا الـكتاب .

الثالث : ما حكاه الفارسىُّ من قولهم « فى ذمتى لأفعلَنَّ » التقدير : فى ذمتى عهد أو ميثاق .

الرابع : ما أخبر عنه بمصدر مرفوع ، جىء به بدلا من اللفظ بفعله ، نحو « سَمْعٌ وطَاعَةٌ » أى : أمرى سمع وطاعة ، ومنه قوله :

١٦٢ — وَقَالَتْ: حَنَان، مَاأَتَى بِكَ هَاهُنَا؟ أذو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ ؟

أى : أمرى حنان : أى رَحْمَة ، وقول الراجز:

١٦٣ — شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلاَنَا مُبْتَلَى

أى : أمرنا صبر جميل

(وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا * عَنْ) مبتدأ (وَاحِدٍ) ؛ لأن الخبر حكم ، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر

ثم تعدد الخبر على ضربين :

الأول : تعدد فى اللفظ والمعنى (كَهُمْ سَرَاة شُعَرَا) ونحو «وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذو الْعَرْشِ الْمَجِيد فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ » ، وقوله :

١٦٤ — مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

وقوله :

١٦٥ — يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الأَعَادِي فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه .

والثانى : تعدد فى اللفظ دون المعنى ، وضابطُه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، نحو « هذا حُلْوٌ حامضٌ » أى : مُزٌّ ، و « هذا أَعْسَرُ يَسَرٌ » أى : أَضْبَطُ ، وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف ، خلافا لأبى على .

هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافية ، وزاد ولده فى شرحه نوعا ثالثا يجب فيه العطفُ ، وهو أن يتعدد الخبر لتعدُّد ماهو له : إما حقيقة ، نحو « بنوك كاتب وصائغ وفقيه » ، وقوله :

١٦٦ — يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

وإما حكما كقوله تعالى : « اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى الأَمْوَالِ وَالأَوْلاَدِ » .

واعترضه فى التوضيح فمنع أن يكون النوع الثانى والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم « حلو حامض » فى معنى الخبر الواحد ؛ بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ ، وأن نحو قوله :

يَدَاكَ يَدٌ خَــيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرى لأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

فى قوة مبتدأين لـكل منهما خبر ، وأن نحو « أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ ولَهْوٌ » الثانى تابع لا خَبَر .

قلت : وفى هذا الاعتراض نظر :

أما ما قاله فى الأول فليس بشىء ؛ إذ لم يصادم كلام الشارح ، بل هو عينه ؛ لأنه إنما جعله متعدِّداً فى اللفظ دون المعنى ، وذكر له ضابطا بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، كما قدمته ، فـكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر ؟

وأما الثانى فهو أن كون « يَدَاكَ » ونحوه فى قوة مبتدأين لا ينافى كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدا ؛ إذ النظر إلى كون المبتدأ واحدا أو متعدِّداً إنما هو إلى لفظِه ، لا إلى معناه ، وهو واضح لا خفاء فيه .

وأما قوله فى الثالث « إن الثانى يكون تابعا لاخبرا» فإنَّا نقول : لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا ؛ إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه و بين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك ، وهو أيضا ظاهر .

﴿ خاتمة ﴾ حَقٌّ خبر المبتدأ أن لا تدخل عليه فاء ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ؛ إلا أن بعض المبتدَ آتِ يشبه أدَوَاتِ الشرط فيقترن خبره بالفاء : إما وجوبا ، وذلك بعد « أما » نحو « وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ »

وأما قوله :

أَمَّا الْقِتَالُ لا قِتَالَ لديكُمُ [وَلَـكِنَّ سَيْراً فى عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ]

فضرورة ، وإما جوازا ، وذلك : إما موصول بفعلٍ لا حَرْفَ شرط معه ، أو بظرف ، وإما موصوف بهما ، أو مضاف إلى أحدهما ، وإما موصوف بالموصول المذكور ؛ بشرط قصد العموم ، واستقبال معنى الصلة أو الصفة ، نحو « الذى يأتينى — أو فى الدار — فلَهُ دِرْهَمٌ » ، و «رَجُلٌ يسألنى — أو فى المسجد — فَلَهُ بِرٌّ » ، و « كلُّ الَّذِى تَفْعَلُ فلَكَ أو عليك » ، و « كل رجل يتّقِى الله فَسَعِيدٌ » ، و « السَّعْىُ الَّذِى تَسْعَاهُ فَسَتَلْقَاهُ » .

فلو عدم العموم لم تدخل الفاء ؛ لانتفاء شبه الشرط ، وكذا لو عدم الاستقبال ، أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط .

وإذا دخل شىء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذى اقترن خبره بالفاء أزَالَ الفاء ، إن لم يكن « إنّ » أو «أنّ » أو « لكنّ» بإجماع المحققين ، فإن كان الناسخ « إنّ » ، و « أنّ » و لكنّ » جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك فى « إنّ » و « أنّ » سيبويه ، وهو الصحيح الذى ورد نص القرآن المجيد به ، كقوله تعالى : « إنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ » . « إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كفارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً » . « إنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » . « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَىْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ » . « قُلْ إنَّ الْمَوْتَ الَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فإنّهُ مُلاَقِيكم » ومثل ذلك مع « لكن » قول الشاعر :

١٦٧ — بِكلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاء ، وَقَدْ يُظَنُّ أَنِّى فى مَكْرِى بِهِمْ فَزِعُ
كلا ، وَلَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ فَكَىْ يُغَرُّوا فَيُغْرِيهِمْ بِىَ الطَّمَعُ

وقول الآخر :

١٦٨ — فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يكونُ

وروى عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد « إنّ » ، وهذا عجيب ؛ لأن زيادة الفاء فى الخبر على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط ، نحو « زَيْد فَقَائِم » فإذا دخلت « إنّ » على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء فى الخبر أحسن وأسهل من وجودها فى خبر « زيد » وشبهه ، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد والله أعلم .

كان وأخواتها

(تَرْفَعُ كانَ الْمُبْتَدَا) إذا دَخَلَتْ عليه ، ويسمى (اسْمًا) لها ، وقال الكوفيون : هو باقٍ على رفعه الأول (وَالْخَبَرْ * تَنْصِبُهُ) باتفاق ، ويسمى خبرها (كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ) فعمر : اسم كان ، وسيدا : خبرها .

و (كَكَانَ) فى ذلك (ظَلَّ) ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا ، و (بَاتَ) ومعناها اتصافه به ليلا ، و (أَضْحَى) ومعناها اتصافه به فى الضُّحَى ، و (أَصْبَحَا) ومعناها اتصافه به فى الصباح ، و (أَمْسَى) ومعناها اتصافه به فى المساء (وَصَارَ) ومعناها التحوُّل من صفة إلى صفة ، و (لَيْسَ) ومعناها النفى ، وهى عند الإطلاق لنفى الحال ، وعند التقييد بزمن بحسبه ، و (زَالَ) ماضى يَزَالُ ، و (بَرِحَا) و (فتِىء ، وَانْفَكّ) ومعنى الأربعة ملازمة الخبر المُخْبَرَ عنه على ما يقتضيه الحال، نحو «مَا زَالَ زَيْدٌ ضَاحِكا» و « مَا بَرِحَ عَمْرو أَزْرَقَ الْعَيْنَيْن » .

وكل هذه الأفعال ــ ماعدا الأربعة الأخيرة ــ تعمل بلا شرط ، (وَهٰذِى الأَرْبَعَهْ) الأخيرة لا تعمل إلا بشرط كونها (لِشِبْهِ نَفْيٍ) والمراد به النهى والدعاء (أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ) سواء كان النفى لفظا ، نحو « مَازَالَ زَيْد قَائِماً » «وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ» و « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ » وقوله :

١٦٩ ــ لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنًى وَاعْتِزَازٍ　　كُلُّ ذِى عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ

أو تقديرا ، نحو : « تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ » ، وقوله :

١٧٠ — فقُلْتُ : يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

ولا يحذف النافى معها قياسا ، إلا فى القسم كما رأيت ، وشذ قوله :

١٧١ — وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيــدَا

أى : لا أبرح ؛ ومثال النهى قوله :

١٧٢ — صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِــينُ

ومثال الدعاء قوله :

أَلاَ يَا أَسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

(وَمِثْلُ كَانَ) فى العمل المذكور (دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا) المصدرية الظرفية (كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا) أى : مدة دوامك مصيبا .

﴿ تنبيه ﴾ مثلُ صار فى العمل ما وافقها فى المعنى من الأفعال ، وذلك عشرة ، وهى : آضَ ، ورجع ، وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحار ، وارتدَّ ، وتحول ، وغدا ، وراح ، كقوله :

١٧٣ — وَبِالمَحْضِ حَتَّى آضَ جَعْداً عَنَطْنَطاً
إِذَا قَامَ سَــاوَى غَارِبَ الفَحْلِ غَارِبُهْ

وفى الحديث « لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً » وقوله :

١٧٤ — وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ فَلِلّهِ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرَا

وفى الحديث « فَاسْتَحَالَتْ غَرْباً » ومن كلام العرب : أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ ، وقال بعضهم :

١٧٥ — وَمَا المَرْءُ إِلاَّ كَالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ يَحُورُ رَمَاداً بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ

وقال الله تعالى : « أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيراً » وقال امرؤ القيس :

١٧٦ — وَبُدِّلْتُ قُرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكِ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

وفى الحديث « لَرُزِقْتُمْ كَمَا تُرْزَقُ الطَّيْرُ تَغْدُو خِمَاصاً وَتَرُوحُ بِطَاناً » وحكى سيبويه عن بعضهم : مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ ، بالنصب والرفع ، بمعنى ماصارت ؛ فالنصب على أن « ما » استفهامية مبتدأ ، وفى « جاءت » ضمير يعود إلى « ما » ، وأدخل التأنيث على « ما » لأنها هي الحاجة ، وذلك الضمير هو اسم جاءت ، وحاجَتَكَ : خبر ، والتقدير أيةُ حاجةٍ صارت حاجَتَكَ ، وعلى الرفع « حاجَتُكَ » اسم جاءت ، و « ما » خبرها .

وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا ، نحو « وَفُتِّحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَاباً وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَاباً » وقوله :

١٧٧ — بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا
قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُهَا

ونحو « ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ » وقوله :

١٧٨ — ثُمَّ أَضْحَوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ

وقوله :

١٧٩ — فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَامِثْلَهُمْ بَشَرُ

وقوله :

١٨٠ — أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِى أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

قال فى شرح الكافية : وزعم الزمخشرى أن « بات » ترد أيضا بمعنى صار ، ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه .

(وَغَيْرُ مَاضٍ) وهو المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، والمصدر (مِثْلُهُ)

أى : مثل الماضى (قد عملا) العمل المذكور (إن كان غيرُ الماض منهُ استعملا) يعنى أنّ ما تصرّف من هذه الأفعال يعمل غيرُ الماضى منه عمل الماضى، وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بحال ، وهو «ليس» باتفاق ، و « دام » على الصحيح ؛ وقسم يتصرف تصرفا ناقصا ، وهو « زال » وأخواتها ؛ فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر ؛ وقسم يتصرف تصرفا تاما ، وهو باقيها ؛ فالمضارع نحو « وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا » والأمر نحو « قُلْ كُونوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً » والمصدر كقوله :

١٨١ — بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

واسم الفاعل كقوله :

١٨٢ — وَمَا كلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِناً أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدا

وقوله :

١٨٣ — قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلا أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضُ

(وَفِي جَمِيعِهَا) أى : جميع هذه الأفعال ، حتى « ليس » و « ما دام » (تَوَسُّطَ الْخَبَرْ) بينها و بين الاسم (أَجِزْ) إجماعا ، نحو « وكانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ » وقراءة حمزة وحفص « لَيْسَ الْبِرَّ أن تُوَلُّوا » بنصب البر ، وقوله :

١٨٤ — سَلِي ، إِنْ جَهِلْتِ ، النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ
فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

وقوله:

١٨٥ — لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَادَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : منع ابن مُعْطٍ توسُّطَ خبر « ما دام » وَهُوَ وَهَمٌ ؛ إذ لم يقل به غيرُه ، ونقل صاحب الإرشاد خلافا فى جواز توسط خبر « ليس » ، والصوابُ ما ذكرته .

الثانى : محل جواز توسط الخبر مالم يعرض مايوجب ذلك ، أو يمنعه ؛ فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعـود على شىء فى الخبر ، نحو « كَانَ غُلَامَ هِنْدٍ بَعْلُهَا » ، و « لَيْسَ فِي تِلْكَ الدِّيَارِ أَهْلُهَا » ؛ لما عرفت ، ومن المانع خوف اللبس ، نحو « كانَ صاحِبِي عَدُوِّى » واقتران الخبر بإلا ، نحو « وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً » وأن يكون فى الخبر ضمير يعود على شىء فى الاسم ، نحو « كان غُلَامُ هند مُبْغِضَهَا » ؛ لما عرفت أيضاً

(وَكُلٌّ) أى : كل العرب ، أو النحاة (سَبْقَهُ) أى : سبق الخبر (دَامَ حَظَرْ) أى مَنَعَ ، سَبْق : مصدر نصب بحظر مضاف إلى فاعله ، و « دام » فى موضع النصب بالمفعولية ؛ والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر « دام » عليها ، وهذا تحته صورتان ؛ الأولى : أن يتقدم على «ما» ، ودعوى الإجماع على منعها مسلمة ، والأخرى : أن يتقدم على « دام » وحدها ، ويتأخر عن « ما » ، وفى دعوى الإجماع على منعها نظر ؛ لأن المنع معلل بعلتين : إحداهما عدم تصرفها ، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق ؛ بدليل اختلافهم فى ليس ، مع الإجماع على عدم تصرفها ، والأخرى أن « ما » موصول حرفى ولا يفصل بينه و بين صلته ، وهذا أيضاً مختلف فيه . وقد أجاز كثير الفصلَ بين الموصول الحرفى وصلته ؛ إذا كان غير عامل ، كما المصدرية ، لـكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه ، أشعر بذلك قوله : (كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ) أى : كما منعوا أن يسبق الخبر «ما» المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَاتَالِيَهْ) أى : متبوعة لا تابعة ؛ لأن لها الصدر ، ولافرق فى ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفى كزال ، أولا كـكان ؛ فلا تقول « قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ » ، ولا « قَاعِداً مَا زَالَ عَمْرٌو » ، قال فى شرح الـكافية : وكلاهما جائز عند الـكوفيين ؛ لأن « ما » عندهم لا يلزم تصديرها ، ووافق ابن كيسان البصريين فى « ما كان » ونحوه ، وخالفهم فى « ما زال » ونحوه ؛ لأن نفيها إيجاب

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان النفى بغير « ما » يجوز التقديم ، نحو « قَائِماً لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ » و « قَاعِداً لَمْ يَكُنْ عَمْرٌو » قال فى شرح الكافية : عند الجميع ، واستدل له بقول الشاعر :

١٨٦ – وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَاإِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزَالُ يَزِيدُ

أراد : لا يزال يَزِيدُ على السن خَيْراً ؛ فقدم معمول الخبر — وهو « خَيْراً » — على الخبر — وهو « يَزِيدُ » — مع النفى بلا ، وتقديمُ المعمول يؤذِنُ بجواز تقديم العامل غالبا ، لكنه حكى فى التسهيل الخلافَ عن الفراء ، قلت : ومن شواهده الصريحة قوله :

١٨٧ – مَهْ عَاذِلِى فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

الثانى : أفهم أيضا جوازَ توسُّط الخبر بين « ما » والمنفى بها ، نحو « مَا قَائِماً كَانَ زَيْدٌ » و « مَا قَاعِداً زَالَ عَمْرٌو » ومنعه بعضهم ، والصحيح الجواز .

الثالث : قوله « كذاك » يوهم أن هذا المنع مجمع عليه ؛ لأنه شبهه بالمجمع عليه ، وإنما أراد التشبيه فى أصل المنع دون وَصْفه ؛ لما عرفت من الخلاف

(وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِى) منعُ : مصدر رفع بالابتداء ، مضاف إلى مفعوله — وهو سبق — والفاعل محذوف ، وسبق : مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خبر ، وليس : فى محل نصب بالمفعولية ، واصطُفِى : جملة فى موضع رفع خبر المبتدإ . والتقدير : مَنْعُ مَنْ مَنَعَ أن يسبق الخبرُ ليس اصطفى ، أى : اختير

وهو رأى الكوفيين ، والمبرد ، والسيرافى ، والزجاج ، وابن السراج ، والجرجانى ، وأبى على فى الحلبيات ، وأكثر المتأخرين ؛ لضعفها بعدم التصرف ، وشبهها بما النافية .

وحجة مَنْ أجاز قوله تعالى : « أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ » ؛ لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ، وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف ، والظروف يتوسع فيها ، وأيضاً فإنَّ « عسى » لا يتقدم خبرها إجماعا ؛ لعدم تصرفها مع

عدم الاختلاف فى فعليتها ؛ فَلَيْسَ أولى بذلك ؛ لمساواتها لها فى عدم التصرف مع الاختلاف فى فعليّتها .

﴿ تنبيه ﴾ خبر فى كلامه منون ليس مضافاً إلى ليس ، كما عرفت ، وإلا توالى خمس حركات ، وذلك ممنوع

(وَذُو تَمَامٍ) من أفعال هذا الباب ، أى : التامُّ منها (مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِى) أى : يستغنى بمرفوعه عن منصوبه ، كما هو الأصلُ فى الأفعال ، وهذا المرفوع فاعل صريح (وَمَا سِوَاهُ) أى : ما سوى المكتفى بمرفوعه (نَاقِصٌ) ؛ لافتقاره إلى المنصوب (وَالنَّقْصُ فِى فَتِىءَ) و (لَيْسَ) و (زَالَ) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب (دَائِماً قُفِى) ، فلا تستعمل هذه الثلاثة تامةً بحال ، وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصا وتاما ، نحو « مَا شَاءَ اللهُ كَانَ » أى : حَدَثَ « وَإِنْ كَانَ ذو عُسْرَةٍ » أى : حضر ؛ وتأتى كان بمعنى كَفَلَ ، وبمعنى غَزَلَ ، يقال : كان فُلاَنٌ الصبىَّ ، إذا كفله ، وكَانَ الصُّوفَ ، إذا غزله ؛ ونحو « فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ » أى : حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح « خالِدِينَ فِيهاَ مَادَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالأَرْضُ » أى : ما بقيت ، وكقوله :

١٨٨ — وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِى الْعَائِرِ الأَرْمَدِ

وقالوا : بَاتَ بِالْقَوْمِ ، أى : نزل بهم ليلا ، ونحو « ظَلَّ الْيَوْمُ » ، أى : دام ظلّه ، « وأَضْحَيْنَا » : أى دخلنا فى الضُّحَى ، ومنه قوله :

١٨٩ — [وَمِنْ فَعَلاَتِى أَنَّنِى حَسَنُ الْقِرَى] إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

أى : بقى جليدها حتى أضحى ، أى : دخل فى الضحى ، ويقال « صَارَ فُلاَنٌ الشَّىْءَ » بمعنى ضمّه إليه ، و « صرت إلى زيد » تحوّلتُ إليه . وقالوا « بَرِحَ الخفاء » و « انفكَّ الشىء » بمعنى انفصل ، وبمعنى خلص

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما قَيَّدْتُ زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضى يَزِيل ؛ فإنه

فعل تام متعد معناه مَازَ ، يقولون : زِلْ ضَأْنَكَ عن معزك ، أى : مِزْ بَعْضهاَ من بعض ، ومصدره الزَّيْلُ ،ومن ماضى يَزُول ؛ فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولاَ » ومصدره الزَّوَال

الثانى : إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ قائما » جاز أن تكون كان ناقصة ؛ فقائما خبرها ، وأن تكون تامة ؛ فيكون حالا من فاعلها ، و إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ أخاك » وجب أن تكون ناقصة ؛ لامتناع وقوع الحال معرفة

(وَلاَ يَلِي الْعَامِلَ) أى : كان وأخواتها (مَعْمُولُ الْخَبَرْ) مطلقا عند جمهور البصريين ، سواء تقدم الخبر على الاسم ، نحو : كانَ طَعَامَكَ آكِلاً زيدٌ ، خلافا لابن السراج والفارسى وابن عصفور ، أم لم يتقدم ، نحو : كانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكلا ، وأجازه الكوفيون مطلقا ، تمسكا بقوله :

١٩٠ — قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ   بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

وخُرِّج على زيادة كان ، أو إضمار اسم مرادٍ به الشأنُ ، أو راجع إلى « ما » ، وعليهن فعطية مبتدأ ، وقيل : ضرورة ، وهذا التأويل متعين فى قوله :

١٩١ — بَاتَتْ فُؤَادِيَ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً
فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

وقوله :

١٩٢ — لَئِنْ كانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا
لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

لظهور نصب الخبر . وأصل تركيب النظم : ولا يلى معمولُ الخبر العاملَ ، فقدم المفعول — وهو العامل — وأخر الفاعل — وهو معمول الخبر — لمراعاة النظم ، وليعود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله : (إِلاَّ إِذَا ظَرْفاً أَتَى) أى : معمولُ الخبر (أَوْ حَرْفَ جَرّ) مع مجروره ؛ فإنه حينئذ يلي العامل اتفاقا ، نحو « كانَ عِنْدَكَ — أو فِي

الدَّارِ ـ زَيْدٌ جَالِسًا ، أو جَالِسًا زَيْدٌ » ؛ للتوسع فى الظرف والمجرور

(وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْماً انْوِ) فى العامل (إِنْ وَقَعْ) شىء من كلامهم (مُوهِمُ) جواز (مَا اسْتَبَانَ) لك (أَنَّهُ امْتَنَعْ) ، كما تقدم بيانه فى قوله * قنافذ هَدَّاجُونَ ... البيتَ * وقوله:

١٩٣ ـ فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ

فى رواية «تلقى» بالتاء المثناة من فوق ، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر ، وقال الجمهور : التقدير ليس هو ، أى الشأن؛ وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث أمكن تقديره ، ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن فى « كان » قوله :

١٩٤ ـ إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ
وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

(وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ) أى : بين شيئين ، وأكثر ما يكون ذلك بين «مَا» وفعل التعجب (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا) و «ما كان أَحْسَنَ زَيْدًا» ، وزيدت بين الصفة والموصوف فى قوله :

١٩٥ ـ فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورِ

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

١٩٦ ـ فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

ورُدَّ ذلك عليه ؛ لكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ، كما لم يمنع من إلغاء ظَنَّ عند توسطها أو تأخرها إسنادُهَا إلى الفاعل .

و بين العاطف والمعطوف عليه ، كقوله :

١٩٧ ـ فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ

و بين « نِعْمَ » وفاعلها ، كقوله :

١٩٨ـ وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ الْمُحْتَالِ

ومن زيادتها بين جُزْءى الجملة قولُ بعض العرب : « وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِّ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ » .

نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور ، كقوله :

١٩٩ ـ سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

﴿تنبيهات﴾ الأول : أفهم كلامه أنها لا تزاد بلفظ المضارع ، وهو كذلك ؛ إلا ماندر من قول أم عقيل :

٢٠٠ـ أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

الثانى : أفهم قوله «فى حشو» أنها لا تزاد فى غيره ، وهو كذلك ، خلافاً للفراء فى إجازته زيادتها آخراً .

الثالث : أفهم أيضاً تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزاد ، وهو كذلك إلا ما شذ من قولهم: « مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا» ، روى ذلك الكوفيون .

وأجاز أبو على زيادة « أصبح ، وأمسى » فى قوله :

٢٠١ ـ عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ

وقوله :

٢٠٢ـ أَعَاذِلَ قُولِى مَا هَوِيتِ فَأَوِّبِى كَثِيراً أَرَى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبِى

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب ، إذا لم ينقص المعنى .

(وَيَحْذِفُونَهَا) أى كان ؛ إما وحدها ، أو مع الاسم ، وهو الأكثر (وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ) على حاله (وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ) الشرطيتين (كَثِيراً ذَا) الحكم (اشْتَهَرْ) من ذلك « الْمَرْءُ مَجْزِىٌّ بِعَمَلِهِ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ » .

وقوله :

٢٠٣ـ قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقاً وَإِنْ كَذِباً [فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا]

وقوله :

٢٠٤ — حَدِبَتْ عَلَىَّ بُطُونُ ضَنَّةَ كُلُّهَا إنْ ظَالِماً فِيهِمْ وإنْ مَظْلوماَ

وفى الحديث : « الْتَمِسْ وَلَوْ خاتماً مِنْ حَدِيدٍ » ، وقال الشاعر :

٢٠٥ - لاَيأمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد تحذف « كان » مع خبرها ويبقى الاسم ، من ذلك مع « إن » « الْمَرْءُ مجزىٌّ بعمله إن خيرٌ فخيرٌ وإن شر فشر » برفعهما ، أى : إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير ، وإن كان فى عمله شر فجزاؤه شر ، وفى هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة : هذان ، والثالث نصبهما ، على تقدير : إن كان عمله خيراً فهو يُجْزَى خيراً ، والرابع : عكس الأول ، أى : رفع الأول ونصب الثانى ، وهذا الرابع أضعفها ، والأول أرجحها ، وما بينهما متوسطان ، ومنه مع لو « أَلاَ طَعَامٌ وَلَوْ تَمْرٌ » ، جوَّزَ فيه سيبويه رفع « تمر » على تقدير : ولو يكون عندنا تمر .

الثانى : قلَّ حذف « كان » مع غير « إن » و « لو » كقوله :

٢٠٦ — مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلىٰ إتْلاَئِهَا

قدره سيبويه : مِنْ لَدُ أَنْ كانَتْ شَوْلاً .

(وَبَعْدَ أَنْ) المصدرية (تَعْوِيضُ « مَا » عَنْهَا) أى : عن « كان » (ارْتُكِبْ) فتحذف « كان » لذلك وجوباً ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض (كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ) فأَنْ : مصدرية ، وما : عوض عن كان ، وأنت : اسمها ، وبرّا : خبرها ، والأصل : لِأَنْ كنتَ بَرّاً ، فحذفت لام التعليل ؛ لأن حذفها مع « أَنْ » مطرد ، ثم حذفت « كان » فانفصل الضمير المتصل بها ، ثم عُوِّض عنها « ما » وأدغمت فيها النون ، ومنه قوله :

٢٠٧ — أبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِىَ لَمْ تأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

﴿ تنبيه ﴾ حذفت « كان » مع معموليها بعد « إنْ » فى قولهم : « افعلْ هذا

إمّا لا » أى : إن كنت لا تفعل غيره ، فما : عوض عن « كانَ » ، ولا : نافية للخبر ، ومنه قوله :

٢٠٨ – أمْرَعَتِ الأرْضُ لَوَ انّ مالاَ لَوْ أنّ نوقاً لكِ أو جِمالاَ

* أوْ ثَلةً مِنْ غَنمٍ إمّالاَ *

التقدير : إن كنتِ لا تجدين غيرها .

(وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ) ناقصة كانت أو تامة (مُنْجَزِمٍ) بالسكون ، لم يتصل به ضمير نصب ، وقد وليه متحرك (تُحْذَفُ نُونٌ) هى لام الفعل تخفيفاً (وَهْوَ حَذْفٌ) جائز (مَا الْتُزِمْ) نحو « وَإنْ تَكُ حَسَنَةٌ » فى القراءتين ، بخلاف نحو « مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدّارِ » ، « وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ » ، « وَتَكُونوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْماً صالحينَ » ، إنْ يكنهُ فلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ ، « لَمْ يكنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ » وخالف فى هذا الأخير يونس ، فأجاز الحذف حينئذ ، تمسكا بقوله :

٢٠٩ – فَإنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أبْدَتْ وَسَامةً فَقَدْ أبْدَتِ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

وحمل على الضرورة ، قال الناظم: و بقوله أقول : إذ لا ضرورة، لإمكان أن يقال: فإنْ تَكُنِ المرآة أخفت وسامة ، وقد قرىء شاذاً « لَمْ يَكُ الذينَ كفرُوا »

﴿ خاتمة ﴾ إذا دخل على غير « زَالَ » وأخواتها من أفعال هذا الباب نافٍ فالمنفى هو الخبر ، نحو « ما كان زيد عالما » ، فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا ، نحو : « مَا كانَ زَيْدٌ إلاَّ عَالِما » ، فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفى نحو « يَعِيجُ » لم يجز أن يقترن بإلا ؛ فلا يقال فى « مَا كانَ زَيْدٌ يَعِيجُ بالدّواء » : « ما كان زيد إلا يعيج » ، ومعنى يَعِيج : ينتفع ، وحكم « لَيْسَ » حكم « ما كانَ » فى كل ما ذكر .

وأما « ما زَالَ » وأخواتها فنفيها إيجاب ؛ فلا يقترن خبرها بإلا ، كما لا يقترن بها

خبر « كان » الخالية من نفي ؛ لتساويهما فى اقتضاء ثبوت الخبر ، وما أوهم خلاف ذلك فمؤول كقوله :

٢١٠ – حَرَاجِيجُ مَا تَنفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بلداً قَفْرَا

أى : ما تنفصل عن الإتعاب إلا فى حال إناختها على الخسف إلى أن نرمى بها بلداً قفراً ، فتنفكّ هنا : تامة ، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها « عَلَى الْخَسْفِ » ، ومناخة : منصوب على الحال ، أى : لا تنفك على الخسف إلا فى حال إناختها ، والله أعلم .

فصل فى ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

إنما شبهت هذه بليس فى العمل لمشابهتها إياها فى المعنى ، وإنما أفردت عن باب « كان » لأنها حروف وتلك أفعال .

(إعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ ما) النافية ، نحو « مَا هذَا بَشَراً » و « ماهُنَّ أُمَّهَاتِهِم » وهذه لغة الحجازيين ، وأهملها بنو تميم ، وهو القياس ؛ لعدم اختصـــاصها بالأسماء ، ولإعمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله : (دُونَ إِنْ * مَعَ بَقَا النَّفْيِ ، وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ) أى : عُلم ؛ فإن فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها ، نحو : ما إنْ زَيْدٌ قائم ، فما : حرف نفى مهمل ، وإنْ : زائدة ، وزيد : مبتدأ ، وقائم : خبره ، ومنه قوله :

٢١١ – بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنتُمُ ذَهَبٌ وَلاَ صَرِيفٌ وَلكِنْ أَنتُمُ الْخَزَفُ

وأما رواية يعقوب بن السكيت « ذَهَباً » بالنصب فمخرّجة على أن « إنْ » نافية مؤكدة لـما ، لا زائدة ؛ وكذا إذا انتقض النفى بإلاّ ، نحو : « وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ » فأما قوله :

٢١٢ – وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا

فشاذ، أو مؤول؛ وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، نحو «ما قَائِمٌ زَيْدٌ» ومنه قوله :

٢١٣– وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا وَلَـكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمُ فَهُمُ هُمُ

وأما قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَامِثْلَهُمْ بَشَرُ

فشاذ ، وقيل : غلط سببه أنه تميمىّ وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يَدْرِ أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر ، وقيل : مؤوّل .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قال فى التسهيل : « وقد تعمل متوسِّطاً خبرها ، وموجباً بإلا وفاقًا لسيبويه فى الأول ، وليونس فى الثانى » .

الثانى : اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ، ولو كان ظرفًا أو مجروراً،قال فى شرح الـكافية : « من النحويين مَنْ يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفًا أو مجروراً ، وهو اختيار أبى الحسن بن عصفور » .

(وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ) مع مجروره (أو ظَرْفٍ) مدخولَىْ «مَا» مع بقاء العمل (كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) و « ما عِنْدَكَ زَيْدٌ قائمًا » (أَجَازَ الْعُلَمَا) سَبْق : مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله ، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر « ما » على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجروراً كما مثل ،ومنه قوله :

٢١٤– بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالِى مُوَالِيَا

فإن كان غير ظرف أومجرور بطل العمل،نحو « مَاطَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ »ومنه قولُه:

٢١٥–وَقَالُوا: تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

وأجاز ابن كَيْسَانَ بقاء العمل والحالة هذه

(وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَـكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ) خبرٍ (مَنْصُوبٍ بِمَا) الحجازية (الزَمْ حَيْثُ حَلّْ) رفع : مصدر نصب بالمفعولية لا لزم ، مضاف إلى مفعوله ، والفاعل

محذوف ، والتقدير : الزم رفعك معطوفاً بلكن أو ببل إلى آخره ، وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدإ مقدر ، ولا يجوز نصبه عطفاً عَلَى خبر « ما » ؛ لأنه موجب ، وهى لا تعمل فى الموجب ، تقول : « مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِدٌ » و « مَا عَمْرٌو شُجَاعاً لٰكِنْ كَرِيمٌ » أى : بل هو قاعد ، ولكن هو كريم ؛ فإن كان العطف بحرف لا يوجب ، كالواو والفاء ، جاز الرفع والنصب ، نحو « مَا زَيْدٌ قَائِماً وَلاَ قَاعِداً ، وَلاَ قَاعِدٌ » ، والأرجح النصب .

﴿ تنبيه ﴾ قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً مجاز ؛ إذ ليس بمعطوف وإنما هو خبر مبتدإ مقدر ، و بل ولكن حرفا ابتداء .

(وَبَعْدَ مَا) النافية (وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا) الزائدة (الْخَبَرْ) كثيراً ، نحو « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ » « أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ » (وَبَعْدَ لاَ) النافية (وَنَفْيِ كَانَ) و بقية النواسخ (قَدْ يُجَرّ) قليلا ، من ذلك قوله :

٢١٦ ــ فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

وقوله :

٢١٧ ــ وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

وقوله :

٢١٨ ــ دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ   فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدِ

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفى لشبهه إياه ، كقوله :

٢١٩ ــ يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ :
أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ

وندر فى غير ذلك ؛ كخبر إنَّ ولكنَّ وليت ، فى قوله :

٢٢٠ ــ فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لاَ تُلاَقِهَا   فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ

وقوله :

٢٢١ ـ وَلٰكِنَّ أَجْراً لَوْ فَعَلْتِ بِهَيِّنٍ وَهَلْ يُنْكَرُ المَعْرُوفُ فِى النَّاسِ وَالأَجْرُ

وقوله :

* أَلاَ لَيْتَ ذَا العَيْشَ اللَّذِيذَ بِدَائِمِ *

على إحدى الروايتين ؛ وإنما دخلت فى خبر « أَنَّ » فى قوله تعالى : « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِى خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ » لأنه فى معنى أو ليس الله بقادر .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : لا فرق فى دخول الباء فى خبر « ما » بين أن تكون حجازية أو تميمية ، كما اقتضاه إطلاقُه ، وصرح به فى غير هذا الكتاب ، وزعم أبو على أن دخول الباء مخصوص بالحجازية ، وتبعه على ذلك الزمخشرى ، وهو مردود ؛ فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم ، وهو موجود فى أشعارهم ؛ فلا التفات إلى من منع ذلك .

الثانى : اقتضى إطلاقُه أيضاً أنه لا فرق فى ذلك بين العاملة والتى بطل عملها بدخول إنْ ، وقد صرح بذلك فى غير هذا الكتاب ، ومنه قوله :

٢٢٢ ـ لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلاَ بِضَعِيفٍ قُوَاهُ

الثالث : اقتضى إطلاقُه أيضاً أنه لا فرق فى « لا » بين العاملة عملَ « لَيْسَ » كما تقدم والعاملة عمل « إنَّ » نحو قولهم : « لاَ خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النارُ » أى : لا خير خير .

(فِى النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لاَ) النافية ؛ بشرط بقاء النفى والترتيب على ما مر ، وهو أيضاً خاص بلغة الحجاز ، دون تميم ، ومنه قوله :

٢٢٣ ـ تعزَّ فَلاَ شَىْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِياً

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : ذكر ابن الشَّجَرِىّ أنها أعملت فى معرفة ، وأنشد للنابغة الجَعْدِىِّ :

٢٢٤ ـ وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِياً سِوَاهَا ،وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِياَ

وتردّد رأى الناظم فى هذا البيت ؛ فأجاز فى شرح التسهيل القياسَ عليه ، وتأوّله فى شرح الكافية فقال : « يمكن عندى أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال ، تقديره : لا أرى باغياً ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ، ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ، ونظائره كثيرة ، منها قولهم : « حُكْمُكَ مُسَمَّطاً » أى حكمك لك مسمطاً ، أى : مُثْبَتاً ، فجعل مُسَمَّطاً وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل ، فأن يعامل باغياً بذلك وعامله فعل أحق وأولى » هذا لفظه .

الثانى : اقتضى كلامه مُسَاواة « لا » لليس فى كثرة العمل ، وليس كذلك ، بل عملها عمل « ليس » قليل ، حتى منعه الفراء ومَنْ وافقه ، وقد نبه عليه فى غير هذا الكتاب .

الثالث : الغالب على خبر « لا » أن يكون محذوفا ، حتى قيل إن ذلك لازم كقوله:

٢٢٥ ـــ مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

أى لا بَرَاحُ لى ، والصحيح جواز ذكره ، كما تقدم .

(وَقَدْ تَلِى لاَتَ وَإِنْ ذَا العَمَلاَ) المذكور ؛ أما « لاَتَ » فأثبت سيبويه والجمهور عملها ، ونقل منعه عن الأخفش .

وأما « إنْ » فأجاز إعمالَهَا الكسائى وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنعه جمهور البصريين ، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، والصحيح الإعمال ، فقد سمع نثراً ونظماً ؛ فمن النثر قولهم : « إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِالْعَافِيَةِ » ، وجعل

منه ابن جنى قراءة سعيد بن جبير « إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ ٱللهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ » على أن « إِنْ » نافية رفعت « ٱلَّذِينَ » ونصبت « عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ » خبراً ونعتا ؛ والمعنى : ليس الأصنام ٱلذين تدعون من دون ٱلله عباداً أمثالكم فى الاتصاف بالعقل ، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين ، فكيف حالكم فى عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك ؟ ومن النظم قوله :

٢٢٦ — إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إِلا عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ

وقوله :

٢٢٧ — إِنِ المَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلاَ

وقد عرفتَ أنه لا يُشْتَرط فى معمولَيْهَا أن يكونا نكرتين .

(وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى) اسم (حِينٍ) أى : زمان (عَمَلْ) بل لا تعمل إلا فى أسماء الأحيان نحو حين ، وساعة ، وأوان ، قال تعالى : « وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ » وقال الشاعر :

٢٢٨ — نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ [وَالْبَغْىُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ]

وقال الآخر :

٢٢٩ — طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

أى : وليس الأوان أوانَ صلح ، فَحُذِفَ المضاف إليه « أوان » منوىّ الثبوت ؛ وبُنِيَ كما فعل بقبلُ و بعدُ ، إلا أنّ أوانا لشبهه بِنزَالِ وزنا بنى على الكسر ونوّن اضطراراً ، وأما قوله :

٢٣٠ — لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِى جِوَارَكَ حِينَ لاَتَ مُجِيرُ

فارتفاع « مُجِيرُ » على الابتداء ، أو الفاعلية ، أى : لات يَحْصُل مجير ، أولات له مجير ، و « لات » مهملة لعدم دخولها على الزمان .

﴿ تنبيه ﴾ للنحويين فى « لاَتَ » الواقع بعدها « هَنَّا » كقوله :

حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ [وَبَدَا الَّذِى كَانَتْ نَوَارِ أَجَنَّتِ]

مذهبان (أحدهما) : أن « لاتَ » مُهْمَلة لا اسم لها ولا خبر ، و « هَنَّا » فى موضع نصب على الظرفية ؛ لأنه إشارة إلى المكان ، و « حَنَّتْ » مع « أن » مقدَّرةً قبلها فى موضع رفع بالابتداء ، والتقدير : حَنَّتْ نَوَار ولات هُنَالِكَ حَنِينٌ ؛ وهذا توجيه الفارسى ؛ (والثانى) : أن تكون « هنَاً » اسم «لات» ، و «حَنَّت» خبرها على حذف مضاف ، والتقدير : وليس الوقتُ وقتَ حنين ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لأن فيه إخراج « هَنَّا » عن الظرفية ، وهى من الظروف التى لا تتصرف ؛ وفيه أيضاً إعمال «لات» فى معرفة ، وإنما تعمل فى نكرة .

واختصت «لات» بأنها لا يذكر معها معمولاها معا ، بل لا بدّ من حذف أحدهما

(وَحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ) منهما ، وهو الاسم (فَشَا) فتقدير « وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ » ولات الحينُ حينَ مناص ، أى : وليس الوقتُ وقتَ فرار ، فحذف الأسم وبقى الخبر (وَالْعَكْسُ قَلّ) جدًا ، قرأ بعضهم شذوذا « وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ » برفع حين على أنه اسمها ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حِينُ مناصٍ لهم ، أى : كائناً لهم .

﴿ خاتمة ﴾ أصل « لات » لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث ، كما فى « رُبَّتَ » ، و « ثُمَّتَ » قيل : ليَقْوَى شبهها بالفعل ، وقيل : للمبالغة فى النفى ، كما فى نحو عَلَّامة ونَسَّابة ، للمبالغة ، وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين ؛ بدليل « رُبَّتَ » و « ثُمَّتَ » فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها

وقيل : أصلها لَيْسَ ، قلبت الياء ألفاً والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين :

الأول : أن فيه جَمْعاً بين إعلالين ، وهو مرفوض فى كلامهم لم يجىء منه إلا مَاءٌ وَشَاءٌ ، ألا ترى أنهم لم يدغموا فى « يطد » و « يتد » فراراً من حذف الواو التى هى الفاء وقلب العين إلى جنس اللام ؟

والثانى : أن قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب السين تاء شاذّان لا يقدم عليهما إلا بدليل ، ولا دليل . والله أعلم

أفعال المقاربة

أعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة ، وهى ثلاثة : كاد ، وكَرَبَ ، وأوشك ، وُضِعَتْ للدلالة على قرب الخبر ، وأفعال الرجاء ، وهى أيضاً ثلاثة : عسى ، وحَرَى ، واُخْلَوْلَقَ ، وضعت للدلالة على رجاء الخبر ، و بقية أفعال الباب للدلالة على الشروع فى الخبر ، وهى : أَنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَعَلِقَ ؛ فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب

(كَكَانَ) فى العمل (كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ * غَيْرُ) جملة فعل (مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ) وأخواتهما من أفعال الباب (خَبَرْ) فلذلك افترقا ببابين ، وغيرُ جملةِ المضارعِ : المفردُ ، كقوله :

٢٣١ — فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِباً [وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْىَ تَصْفِرُ]

وقوله :

٢٣٢ — [أَكْثَرْتَ فِى الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا] لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّى عَسِيتُ صَائِمَا

وأما «فطَفِقَ مَسْحاً بالسُّوقِ» فالخبر محذوف ، أى : يَمْسَحُ مَسْحاً .

والجملةُ الاسميةُ كقوله :

٢٣٣ — وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِى زِيَادٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

وجملةُ الماضى ؛ كقول ابن عباس رضى الله عنهما : «فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً »

(وَكَوْنُهُ) أى : كونُ المضارعِ الواقعِ خبراً (بِدُونِ أَنْ) المصدرية (بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ) أى : قليل ، ومنه قوله :

٢٣٤ ـ عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

(وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا) فاقترانه بأنْ بعدها قليل ، كقوله :

٢٣٥ ـ كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيظَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

وقوله :

٢٣٦ ـ أَبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُ
لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وأنشد سيبويه :

٢٣٧ ـ فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ فَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

وقال : أراد بَعْدَ مَا كِدْتُ أَنْ أَفْعَلَهْ ، فحذف « أَنْ » وأبقى عملها ، وفيه إشعار باطراد اقتران خبر كاد بأنْ ؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته .

(وَكَعَسَى) فى العمل والدلالة على الرجاء (حَرَى ، وَلٰكِنْ جُعِلاَ * خَبَرُهَا حَتْماً بِأَنْ مُتَّصِلاَ) نحو « حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ، ولا يجوز حَرَى زَيْدٌ يقُومُ (وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ « أَنْ » مِثْلَ حَرَى) فقالوا : « اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ » ، ولم يقولوا : اخلولقت تمطر (وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا « أَنْ » نَزَرَا) أى : قلّ ، والكثير الاقتران بها ، كقوله :

٢٣٨ ـ وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

ومن التجرد قوله :

٢٣٩ ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

(وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا) بفتح الراء ، ونقل كسرها أيضاً ، يعنى أن إثبات « أَنْ » بعدها قليل ؛ ومنه قوله :

٢٤٠ ـ قَدْ بُرْتَ أَوْ كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورَا

وقوله :

٢٤١ـ سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا   وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّمَا

والكثيرُ التجردُ ، ولم يذكر سيبويه غيره ، ومنه قوله :

٢٤٢ـ كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ   حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضُوبُ

(وَتَرْكُ « أَنْ » مَعْ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبَا) لما بينهما من المنافاة ؛ لأن أفعال الشروع للحال ، و « أَنْ » للاستقبال (كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقْ) زَيْدٌ يَعْدُو ، بكسر الفاء وفتحها ، وطبق بالباء أيضاً ، و (كَذَا جَعَلْتُ) أتكلم (وَأَخَذْتُ) أقرأ (وَعَلِقْ) زيد يسمع ؛ ومنه قوله :

٢٤٣ـ أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا   وَظُلْمُ الْجَارِ إِذْلَالُ الْمُجِيرِ

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : عَدَّ الناظم فى غير هذا الكتاب من أفعال المشروع هَبَّ وَقَامَ ، نحو « هَبَّ زيد يفعل » ، و « قامَ بَكْرٌ يُنْشِدُ » .

الثانى : إذا دَلَّ دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ، ومنه الحديث : « مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَو كَادَ ، وَمَنْ عَجِلَ أَخْطَأَ أَو كَادَ » .

الثالث : يجب فى المضارع الواقع خبرا لأفعال هذا الباب ـ غير عسى ـ أن يكون رافعاً لضمير الاسم ، وأما قوله :

٢٤٤ـ وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ   تُكَلِّمُنِى أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ

وقوله :

٢٤٥ـ وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِى   ثَوْبِى فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

فأحجاره وثوبى : بدلان من اسْمَىْ كاد وجعل ، وأما « عَسَى » فإنه يجوز فى المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببىّ ؛ كقوله :

٢٤٦ـ وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ   إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ

روى بنصب « جُهْدَهُ » ورفعه ، ولا يجوز أن يرفع ظاهراً غير سببىّ ، وأما قوله :

عَسَى الكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ　　يَكُونُ وَرَاءهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

فإنّ فى « يَكُونُ » ضمير الاسم ، والجملة بعده خبر كان .

(وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لِأَوْشَكَا) كما رأيت ، وهو أكثر استعمالا من ماضيها (وَكَادَ لاَ غَيْرُ) أى : دون غيرهما من أفعال الباب ؛ فإنه ملازم لصيغة الماضى ، (وَزَادُوا مُوشِكاً) اسم فاعل من أوشك مُعْمَلاً عمله كقوله :

٢٤٧ ـ فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ　　خِلاَفَ الأَنِيسِ وُحُوشاً يَبَابَا

وقوله :

٢٤٨ ـ فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لاَ تَرَاهَا　　وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ العَوَادِى

وهو نادر .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : أثبت جماعة اسمَ الفاعل من كَادَ وكَرَبَ ، وأنشدوا على الأول قوله :

٢٤٩ ـ أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ ، وَإِنَّنِى　　يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِى أَنَا كَائِدُ

وعلى الثانى قوله :

٢٥٠ ـ أُبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ　　فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى المَكَارِمِ فَاعْجَلِ

والصواب أن الذى فى البيت الأول كابد ـ بالباء الموحدة ـ كما جزم به ابن السكيت فى شرح ديوان كُثَيِّر ، اسم فاعل من المكابدة غير جارٍ على فعله ؛ إذ القياس مُكابد . قال ابن سيده : كابَدَه مُكابدة وكِباداً : قاساه ، والاسم كابد كالكاهل والغارب ، وأن كارِباً فى البيت الثانى اسمُ فاعلٍ من كَرَبَ التامة ، نحو قولهم : كَرَبَ الشتاء ، أى : قرب ، كما جزم به الجوهرى وغيره .

الثانى : حكى الأخفش طَفَقَ يَطْفِقُ ـ كضرب يضرب ـ وطَفِقَ يَطْفَقُ ـ كعلم يعلم ـ وسمع أيضاً : إنَّ البَعِيرَ لَيَهْرَمُ حَتَّى يَجْعَلُ إِذَا شَرِبَ المَاءَ مَجَّهُ .

(بَعْدَ عَسَى) و (اخلَوْلَق) و (أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ * غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ) أى : يستغنى بأنْ والمضارع (عَنْ ثَانٍ) من معموليها (فُقِدْ) وتسمى حينئذ تامة ، نحو « وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً » و «اخلَوْلَقَ أَنْ يَأْتِيَ» و «أَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ» فأنْ والمضارعُ فى تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنًى به عن المنصوب الذى هو الخبر .

وهذا إذا لم يكن بعد أنْ والمضارع اسمٌ ظاهر ، فإن كان نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » فذهب الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم ، و « أَنْ يَقُومَ » فاعل عسى ، وهى تامّة لا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافى والفارسى إلى تجويز ذلك ، وتجويز وجه آخر ، وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى أسما لها ، وأنْ والمضارع فى موضع نصب خبراً لها متقدماً على الاسم ، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر ، وجاز عودهُ عليه متأخراً لتقدمه فى النية ، وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث ؛ فتقول على رأيه : عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدَانِ ، وعَسَى أَنْ يقوم الزيدون ، وعَسَى أَنْ تَقُومَ الهِنْدَاتُ ، وعَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، بتأنيث « تَطْلُعَ » وتذكيره ، وعلى رأيهم يجوز ذلك ، ويجوز : عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدَانِ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومُوا الزَّيْدُونَ ، وعَسَى أَنْ يَقُمْنَ الهِنْدَاتُ ، وعَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ؛ بتأنيث « تَطْلُعَ » فقط ، وهكذا أوشك واخلولق .

﴿ تنبيه ﴾ يتعين الوجه الأول فى نحو « عَسَى أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْراً » ؛ فلا يجوز أن يكون « زَيْدٌ » اسم « عَسَى » لئلا يلزم الفصل بين صلة « أَنْ » ومعمولها وهو « عَمْراً » بأجنبى ، وهو « زَيْدٌ » ، ونظيره قوله تعالى : « عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً » .

(وَجَرِّدَنْ عَسَى) وأختيها أخْلَوْلَقَ وأوشك من الضمير ، واجعلها مسندة إلى « أَنْ يَفْعَلَ » كما مر (أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا) يكون اسمها ، و « أَنْ يَفْعَلَ » خبرها (إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا) ويظهر أثر ذلك فى التثنية والجمع والتأنيث ؛

فتقول على الأول : الزَّيْدَانِ عَسَى أن يقوما ، والزيدون عَسَى أن يقوموا ، وهندٌ عسى أن تقُومَ ، والهندانِ عَسَى أن يَقُومَا ، والهندات عسى أن يَقُمْنَ ، وهكذا اخْلَوْلَقَ وأوشك ، هذه لغة الحجاز ؛ وتقول على الثانى : الزَّيْدَانِ عَسَيَا ، والزيدون عَسَوْا ، وهند عَسَتْ ، والهندان عَسَتَا ، والهندات عَسَيْنَ ، وهكذا اُخْلَوْلَقَ وأوشك ؛ وهذه لغة تميم .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ما سوى « عسى ، واُخْلَوْلَقَ ، وأوْشَكَ » من أفعال الباب يجب فيه الإضمار ، تقول : الزيدان أخَذَا يَكْتُبَانِ ، وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ؛ ولا يجوز : أخَذَ يكتبان ، وطفق يخصفان .

الثانى : اُختلف فيما يتصل بِعَسَى من الكاف وأخواتها نحو « عَسَاكَ ، وَعَسَاهُ » فذهب سيبويه إلى أنه فى موضع نصب حملا على « لَعَلَّ » ، كما حُمِلَت « لعل » على « عَسَى » فى اقتران خبرها بأنْ ؛ كما فى الحديث : « فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ » وذهب المبرد والفارسى إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذى كان اسماً جعل خبراً ، والذى كان خبراً جعل اسماً ، وذهب الأخفش إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه ، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع ، كما ناب عنه فى قوله :

٢٥١ — يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إلَيْكَا

وكما ناب ضميرُ الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر فى التوكيد ، نحو « رَأَيْتُكَ أنْتَ » و « مَرَرْتُ بِكَ أنْتَ » وهذا ما اختاره الناظم ؛ قال : ولو كان الضمير المُشَارُ إليه فى موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه فى مثل :

٢٥٢ — [تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أنَى أنَاكَا] * يَا أبَتَا عَلَّكَ أوْ عَسَاكَا

لأنه بمنزلة المفعول، والجزء الثانى بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه ، انتهى ؛ وفيه نظر .

(وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فى السِّينِ مِنْ) « عسَى » إذا اتصل بها تاء الضمير أو نُونَاهُ كما فى (نَحْوِ عَسِيْتُ) وَعَسِينَا ، وَعَسِينَ (وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ) انتقا — بالقاف — مصدر انتقى الشىء ، أى : اختاره ، وزُكن : عُلم ؛ أى : اختيارُ الفتح عُلم ؛ لأنه الأصل ، وعليه أكثر القراء فى قوله تعالى : « فَهَلْ عَسَيْتُمْ » ، وقرأ نافع بالكسر .

﴿ خاتمة ﴾ قال فى شرح الكافية : قد اشتهر القول بأن « كَادَ » إثباتها نفى ، ونفيها إثبات ، حتى جعل هذا المعنى لغزاً :

أَنَحْوِىَّ هــذَا الْعَصْرِ مَاهِىَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فى لِسَانَىْ جُرْهُمٍ وَثَمُودَ
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فى صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ومراد هذا القائل « كادَ » ؛ ومن زعم هذا فليس بمصيب ، بل حكم « كَادَ » حكم سائر الأفعال ، وأن معناها منفىٌّ إذا صحبها حرف نفى ، وثابت إذا لم يصحبها ، فإذا قال قائل: « كَادَ زَيْدٌ يَبْكِى » فمعناه قارب زيدٌ البكاء ، فمقاربة البكاء ثابتة ، ونفس البكاء منتف، وإذا قال : « لَمْ يَكَدْ يَبْكِى » فمعناه لم يقارب البكاء ، فمقاربة البكاء منتفية ، ونفس البكاء منتف انتفاء أبعدَ من انتفائه عند ثبوت المقاربة ؛ ولهذا كان قول ذى الرمة :

٢٥٣ - إِذَا غَيَّرَ النَّأْىُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

صحيحاً بليغاً ؛ لأن معناه إذا تغير حُبُّ كل محبٍّ لم يقارب حبى التغير ، وإذا لم يقارب به فهو بعيد منه ؛ فهذا أبلغ من أن يقول : لم يبرح ؛ لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح ، بخلاف المخبر عنه بنفى مقاربة البراح ، وكذا قوله تعالى : « إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا » هو أبلغ فى نفى الرؤية من أن يقال : لم يرها ؛ لأن من لم يرَ قد يقارب الرؤية ، بخلاف من لم يقارب ، وأما قوله تعالى : « فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ » فكلام تضمَّن كلامين مضمون كل واحد منهما فى وقت غير

وقت الآخر ؛ والتقدير : فذبحوها بعد أن كانوا بُعَدَاء من ذبحها غير مُقَارِبِينَ له ، وهذا واضح ، والله أعلم .

إنّ وأخواتها

(لِإِنَّ) و (أَنَّ) و (لَيْتَ) و (لَـكِنَّ) و (لَعَلَّ) و (كَأَنَّ عَكْسُ مالِكَانَ)

الناقصة (مِنْ عَمَلْ) : فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها .

(كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ ، وَلَـكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ)

أى : حِقْدٍ ؛ وقس الباقى ؛ هذه اللغة المشهورة ، وحكى قوم ـ منهم ابن سِيدَه ـ أن قوماً من العرب تنصب بها الجزءين معاً ، من ذلك قوله :

٢٥٤ ـ إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ ، وَلْتَكُنْ
خُطَاكَ خِفَافًا ؛ إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وقوله :

٢٥٥ ـ [قَدْ طَرَقَتْ لَيْلَى بِلَيْلٍ هَاجِعَا] * يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

وقوله :

٢٥٦ ـ كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : لم يذكر الناظم فى تسهيله أنّ المفتوحة ، نظراً إلى كونها فرع المكسورة ، وهو صنيع سيبويه حيث قال : « هذا باب الحروف الخمسة » .

الثانى : أشار بقوله «عَكْسُ مَالِكَانَ» إلى ما لهذه الأحرف من الشبه بكان ، فى لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوساً ؛ ليكونا معهن كمفعول قدّم وفاعل أخر ؛ تنبيهاً على الفرعية ؛ ولأن معانيها فى الأخبار فكانت كالعمد ، والأسماء كالفضلات ، فأعطيا إعرابيهما .

الثالث : معنى « إنّ » و « أنّ » التوكيد ، و « لـكنّ » الاستدراك والتوكيد ،

وليست مركبة على الأصح ، وقال الفراء : أصلها « لكنْ أنّ » فطرحت الهمزة للتخفيف ونون « لكنْ » للساكنين ، كقوله :

٢٥٧ - وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ وَلاَكِ اسْقِنِي إن كانَ ماؤُكَ ذَا فَضْلِ

وقال الكوفيون : مركبة من « لا » و « إنّ » ، والكافِ الزائدةِ لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفاً ؛ ومعنى « لَيْتَ » التمنى فى الممكن والمستحيل ، لا فى الواجب : فلا يقال : ليت غداً يجىء ، وأما قوله تعالى : « فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ » مع أنه واجب فالمراد تمنِّيه قبل وقته ، وهو الأكثر ؛ و « لعلّ » الترجى فى المحبوب ، نحو « لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذلِكَ أَمْراً » والإشفاقُ فى المكروه ، نحو « فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ » ؛ وقد اقتصر على هذين فى شرح الكافية ، وزاد فى التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام ؛ فالتعليل نحو « لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ » والاستفهام نحو « وَمَا يُدْرِيكَ لعلهُ يَزَّكَّى ؟ » وتابع فى الأول الأخفش ، وفى الثانى الكوفيين ، وتختص « لعل » بالممكن ، وليست مركبة على الأصح ؛ وفيها عشر لغات مشهورة ؛ و « كأنّ » التشبيه ، وهى مركبة - على الصحيح ، وقيل : بإجماع - من كاف التشبيه و « أنّ » فأصل « كأن زيداً أسد » إن زيداً كأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماماً به ففتحت همزة « أنّ » لدخول الجار .

(وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوباً (إلاَّ فِى) الموضع الَّذِى يكون الخبر فيه ظرفاً أو مجروراً (كَلَيْتَ فيها - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَذِى) للتوسع فى الظروف والمجرورات . قال فى العمدة : ويجب أن يقدر العامل فى الظرف بعد الاسم ، كما يقدر الخبر وهو غير ظرف .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حكم معمول خبرها حكم خبرها ؛ فلا يجوز تقديمه ؛ إلا إذا كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ، نحوُ « إنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ » و « إنَّ فيك عَمْراً رَاغِبٌ » ؛ ومنه قولُه :

٢٥٨ — فَلاَ تَلْحَنِي فيهَا فإنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ

وقد صَرَّحَ به فى غير هذا الكتاب ، ومنعه بعضهم .

الثانى : محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو مجروراً فى غير نحو « إنَّ عِنْدَ زيدٍ أخاه » ، و « لَيْتَ فى الدار صَاحِبهَا » ؛ لما سلف .

(وَهَمْزَ إنَّ افْتَحْ) وجوبا (لِسَدِّ مَصْدَرٍ * مَسَدَّهَا) مع معموليها لزوما ؛ بأن وقعت فى محل فاعل ، نحو « أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا » أو مفعول غير محكى بالقول ، نحو « وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ » أو نائب عن الفاعل ، نحو « قُلْ أُوحِيَ إلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ » أو مبتدأ ، نحو « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً » أو خبر عن اسم معنى ، غير قول ، ولا صادق عليه خبرها ، نحو « اعْتِقَادِي أَنَّكَ فَاضِلٌ » ؛ بخلاف « قَوْلِي إنَّكَ فَاضِلٌ » و « وَاعْتِقَادُ زَيْدٍ إنَّهُ حَقٌّ » ، أو مجرور بالحرف ، نحو « ذٰلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ » أو الإضافة ، نحو « مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ » أو معطوف على شىء من ذلك ، نحو « اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ » أو مبدل منه ، نحو « وَإذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ » .

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « لِسَدِّ مصدر » ولم يقل لسدِّ مفرد ؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر ، نحو : « ظننت زيداً إنه قائم » .

(وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ) على الأصل (فَاكْسِرْ فى الِابْتِدَا) إما حقيقة نحو « إنا فَتَحْنَا لَكَ » أو حكما كالواقعة بعد « أَلاَ » الاستفتاحية ، نحو « أَلاَ إنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ » والواقعة بعد « حَيْثُ » نحو « اجْلِسْ حَيْثُ إنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » والواقعة خبراً عن اسم الذات ، نحو « زَيْدٌ إنَّهُ قَائِمٌ » والواقعة بعد « إذْ » نحو « جِئْتُكَ إذْ إنَّ زَيْدًا غَائِبٌ » (وَفِي بَدْءِ صِلَهْ) نحو « مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ » ؛ بخلاف حشو الصلة نحو « جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » و « لاَ أَفْعَلُهُ مَا أَنَّ فى السَّماء نَجْماً » ؛ إذ التقدير :

ما ثبت أن فى السماء نجماً (وَحَيْثُ إنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ) يعنى وقعت جوابا له، سواء مع اللام أو دونها، نحو «وَالْعَصْرِ إنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ» «حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إنَّا أنْزَلْنَاهُ» (أو حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ) نحو «قَالَ إنِّى عَبْدُ اللهِ» فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح، ومن ثم روى بالوجهين قوله :

٢٥٩ — أتَقُولُ إنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُمَتَّعٌ * [وَقَدِ اسْتَبَحْتَ دَمَ امْرِئٍ مُسْتَسْلِمِ]

(أو حَلَّتْ مَحَلَّ حَالِ) إما مع الواو (كَزُرْتُهُ وَإنِّى ذُو أمَلْ) «كَمَا أخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ» وقوله :

٢٦٠ — مَا أعْطَيَانِى وَلاَ سَألْتُهُمَا إلاَّ وَإنِّى لَحَاجِزِى كَرَمِى

أو بدونه، نحو : «إلاَّ إنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ» (وَكَسَرُوا) أيضاً (مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ) قلبي (عُلِّقَا) عنها (بِاللاَّمِ كَاعْلَمْ إنَّهُ لَذُو تُقَى) و «اللهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لَرَسُولُهُ» وأنشد سيبويه :

٢٦١ — ألَمْ تَرَ إنِّى وَابْنَ أسْوَدَ لَيْلَةً لَنَسْرِى إلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

و (بَعْدَ إذَا فُجَاءَةٍ أوْ) فعل (قَسَمٍ) ظاهر (لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِى) أى نسب؛ نظرا لموجب كل منهما، لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل؛ فمن الأول قوله :

٢٦٢ — وَكُنْتُ أرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً إذَا أنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

يروى بالكسر على معنى فإذا هُوَ عبدُ القفا، وبالفتح على معنى فإذا الْعُبُودِيَّةُ : أى حاصلة، كما تقول : خرجت فإذا الأسدُ، قال الناظم : «وَالْكَسْرُ أوْلَى؛ لأنَّهُ لاَ يُحْوِجُ إلَى تَقْدِيرٍ»؛ لكن ذهب قوم إلى أن إذا هى الخبر، والتقدير فإذا العبودية أى ففى الحضرة العبودية، وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضا؛ فيستوى الوجهان، ومن الثانى قوله :

٢٦٣ — أوْ تَحْلِفِى بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ أنِّى أبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

يروى بالكسر على جعلها جواباً للقسم، وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع

الخافض ، أى : على أنى ، والتقييد بكون القسَم بفعل ظاهر للاحتراز عما مرّ قريباً فى المكسورة ، وبقوله « لا لَامَ بَعْدَهُ » عما بعده اللام من ذلك ، حيث يتعين فيه الكسر ، نحو « وَيَحْلِفُونَ باللهِ إنهمْ لَمِنْكمْ » و « أَهْؤُلاء الَّذِينَ أَقْسَمُوا باللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ » .

وقد اتضح لك أن مَنْ فتح « أن » لم يجعلها جواب القسم ؛ لأن الفتح متوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر عن «أن» وصلتها ، وجواب القسم لا يكون كذلك ؛ فإنه لا يكون إلا جملة .

ويجوز الوجهان أيضا (مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا) نحو « فإنهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » جواب « مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ » قرىء بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ، أى : فهو غفور رحيم ، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدإ محذوف ، أى : فجزاؤه الغفرانُ ، أو مبتدأ خبره محذوف ، أى : فالغفرانُ جزاؤه ، والكسر أحسن فى القياس ، قال الناظم : « وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِيء الْفَتْحُ فى الْقُرْآنِ إلا مَسْبُوقاً بأَنَّ الْمَفْتُوحَةِ » .

(وَذَا) الحكم أيضا (يَطَّرِدُ * فى) كل موضع وقعت « إنّ » فيه خبر قول ، وكان خبرها قولا ، والقائل واحد ، كما فى (نحوِ خَيْرُ الْقَوْلِ أنى أَحْمَدُ) اللهَ ، فالفتح على معنى خيرُ القول حمدُ اللهِ ، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت : خيرُ القولِ هذا اللفظُ ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين ، نحو « عَمَلِي أنى أَحْمَدُ اللهَ » ، أو القول الثانى ، أو لم يتحد القائل ؛ فالكسر نحو « قَوْلِي إنى مُؤْمِنٌ » و « قَوْلِي إنّ زَيْدًا يحمد الله » .

﴿ تنبيه ﴾ سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان :

الأول : أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه ، نحو « إنَّ لَكَ أَنْ لا تَجُوعَ فيها وَلاَ تَعْرَى وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فيهَا وَلاَ تَضْحَى » قرأ نافع وأبو بكر بالكسر ،

إما على الاستئناف ، أو العطف على جملة « إن » الأولى ، والباقون بالفتح عطفا على « أن لاتجوع » .

الثانى : أن تقع بعد « حتى » ؛ فتكسر بعد الابتدائية ، نحو « مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إنهُمْ لايَرْجُونه » وتفتح بعد الجارة والعاطفة ، نحو « عَرَفْتَ أُمورَكَ حتى أنك فاضل » .

الثالث : أن تقع بعد « أمَا » نحو « أمَا إنك فاضل » فتكسر إن كانت « أمَا » استفتاحيه بمنزلة ألاَ ، وتفتح إن كانت بمعنى « حَقًّا » كما تقول « حَقًّا أنك ذاهب . ومنه قوله :

٢٦٤ — أحَقًّا أنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا * [فنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ]

أى : أفى حق هذا الأمر .

الرابع : أن تقع بعد « لاَجَرَمَ » نحو « لاَجَرَمَ أنَّ اللهَ يَعْلَمُ » فالفتح عند سيبويه على أن « جَرَمَ » فعل ، و « أنَّ » وصلتها فاعل ، أى : وجب أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن «لاَجَرَمَ» بمنزلة لارَجُلَ ، ومعناه لاَبُدَّ ، و«مِنْ» بعدها مقدرة ، والكسر على ماحكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزله اليمين فيقول : لاَجَرَمَ لآتِينَّكَ .

(وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ) جوازا (لامُ ابْتِدَاء نَحْوُ إنى لَوَزَرْ) أى : مَلْجَأ ، وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام ؛ لأن لها الصَّدْرَ ، لكن لما كانت للتأكيد و « إنَّ » للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فزحلقوا اللام إلى الخبر .

﴿ تنبيه ﴾ اقتضى كلامه أنها لاتصحب خبر غير «إنَّ» المكسورة ، وهو كذلك، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ؛ فمن ذلك قراءة بعض السلف « إلاَّ أنَّهُمْ لَيأْكُلون الطَّعَامَ » بفتح الهمزة ، وأجازه المبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

٢٦٥ — وَلَـكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

ومنه قوله :

٢٦٦ — أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وقوله :

٢٦٧ — [مَرُّوا عَجَالَى فَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبُكُمْ ؟] فَقَالَ مَنْ سُئِلُوا : أَمْسَى لَمَجْهُودَا

وقوله :

٢٦٨ — وَمَازِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَـكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مُرَادِ

وقوله :

٢٦٩ — أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ

(وَلاَ يَلِي ذِي اللاَّمَ مَا قَدْ نُفِيَا) ذى : إشارة ، واللام : نصب بالمفعولية ، و « مَا » من قوله « ما قد نفيا » فى موضع رفع بالفاعلية : أى لا تدخل هذه اللام على منفىّ ، إلا ما ندر من قوله :

٢٧٠ — وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً لَلاَمُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاء

(وَلاَ) يليها أيضا (مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا) ماضٍ ، متصرفٌ ، غير مقرون بقد ؛ فلا يقال : إنّ زيداً لرَضِيَ ، وأجازه الكسائى وهشام ، فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه ، متصرفا كان نحو « إنَّ زَيْداً لَيَرْضَى » أو غير متصرف نحو « إنَّ زَيْداً لَيَذَرُ الشَّرَّ » وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضى إذا كان غير متصرف نحو « إنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ ، أو لَعَسَى أن يقوم » وهو مذهبِ الأخفش والفراء ؛ لأن الفعل الجامد كالاسم ، والمنقول عن سيبويه أنه لا يجيز ذلك ، فإن اقترن الماضى المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه ، كما أشار إليه بقوله :

(وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

لأن « قد » تقرب الماضى من الحال فأشبه حينئذ المضارع ؛ وليس جواز ذلك مخصوصا

بتقدير اللام للقسم ، خلافاً لصاحب الترشيح ، وقد تقدم أن الكسائى وهشاما يجيزان « إنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ » وليس ذلك عندهما إلا لإضمار قد ، واللام عندهما لام الأبتداء ، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط ، ولو دخل على « إنَّ » والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام ، نحو « عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَرَضِي » .

(وَتَصْحَبُ) هذه اللام ، أعنى لام الابتداء أيضاً (الْوَاسِطَ) بين اسم « إن » وخبرها (مَعْمُولَ الْخَبَرْ) بشرط كون الخبر صالحاً لها ، نحو « إنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا ضارب » فإن لم يكن الخبر صالحاً لها لم يجز دخولها على معموله المتوسط ، نحو « إنَّ زَيْداً عَمْراً ضَرَبَ » ؛ لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، و بشرط أن لا يكون ذلك المعمول حالا ، فإن كان حالا لم يجز دخولها عليه ؛ فلا يجوز « إنَّ زَيْدًا لَرَاكِباً مُنْطَلِقٌ » واقتضى كلامه أنها لا تصحب المعمول المتأخر ، فلا يجوز « إنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ لَعَمْراً »

(وَ) تصحب أيضاً (الْفَصْلَ) وهو الضمير المسمى عِماداً ـ نحو « إنَّ هٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ » إذا لم يعرب « هُوَ » مبتدأ .

(وَ) تصحب (اسْمًا) لإنَّ (حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ) نحو « إنَّ عندك لبرًّا » « وَإِنَّ لَكَ لَأَجْراً » وفى معنى تقدم الخبر تقدم معموله ، نحو « إنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا قَائِمٌ » .

﴿ تنبيه ﴾ إذا دخلت اللام على الْفَصْلِ أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ؛ فلا يجوز « إنَّ زَيْدًا لَهُوَ لَقَائِمٌ » ولا « إنَّ لَفِي الدَّارِ لَزَيْداً » ولا « إنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا لَجَالِسٌ » .

(وَوَصْلُ مَا) الزائدة (بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ * إِعْمَالَهَا) ؛ لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء ، وتهيئها للدخول على الفعل ؛ فوجب إهمالها لذلك ، نحو « إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَأَنَّمَا خَالِدٌ أَسَدٌ ، ولكنَّما عمرو جبان ، ولعلّما بكر عالم » (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ) وتجعل « مَا » مُلْغَاة ، وذلك مسموع فى « لَيْتَ » ؛ لبقاء اختصاصها ، كقوله :

٢٧١ – قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا   إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

يروى بنصب « الْحَمام » على الإعمال ، ورفعه على الإهمال ، وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياساً ، ووافقهم الناظم ؛ ولذلك أطلق فى قوله « وَقَد يُبَقَّى الْعَمَلُ » ؛ ومذهب سيبويه المنع ؛ لمـا سبق من أنّ « مَا » أزالت اختصاصها بالأسماء وهَيَّأتها للدخول على الفعل ، نحو « قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ وَاحِدٌ » « كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ » وقوله :

فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُمْ   وَلَكِنَّمَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وقوله :

٢٧٢ – أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا   أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

بخلاف « ليت » فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء ؛ ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال فى « ليتما » ؛ وهو يشكل على قوله فى شرح التسهيل : يجوز إعمالها و إهمالها بإجماع .

(وَجَائِزٌ) بالإجماع (رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى * مَنْصُوبِ إِنَّ) المكسورة (بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا) خبرها نحو « إنّ زيداً آكلٌ طعامك وعمرٌو » ومنه نحو :

٢٧٣ – فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ   فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبُ

وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم — مثل « ما جاءنى من رجلٍ ولا امرأةٌ » بالرفع — لأن الرافع فى مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ ، بل إما مبتدأ خبره محذوف، والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء ، أو مفرد معطوف على الضمير فى الخبر إنْ كان فاصل ، كما فى المثال والبيت ، فإن لم يكن فاصل — نحو « إنّ زيداً قائم وعمرو » — تعين الوجه الأول ، وقد أشْعَرَ قوله « وجائز » أن النصب هو الأصل والأرجح .

أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال « إنّ » خبرَهَا تعين النصبُ ،

وأجاز الكسائى الرفع مطلقا ؛ تمسكا بظاهر قوله تعالى : « إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ » وقراءة بعضهم : « إنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ » برفع ملائكته ، وقوله :

٢٧٤ - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ   فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وخرّج ذلك على التقديم والتأخير ، أو حذف الخبر من الأول كقوله :

٢٧٥ - خَلِيلَيَّ ، هَلْ طِبٌّ ؟ فَإِنِّى وَأَنْتُمَا   - وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى - دَنِفَانِ

ويتعين الأول فى قوله * فإنّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ * لأجل اللام فى الخبر ، والثانى فى « وَمَلَائِكَتُهُ » لأجل الواو فى « يُصَلُّون » إلا أن قدرت للتعظيم ، مثلها فى « رَبِّ ارْجِعُونِ » ووافق الفراء الكسائى فيما خفى فيه إعراب المعطوف عليه ، نحو « إنَّكَ وَزَيْدٌ ذاهبانِ ، و إنَّ هٰذَا وعمرو عالمان » ؛ تمسكا ببعض ما سبق ، قال سيبويه : واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ن ذاهبون ؛ و إنك وزيد ذاهبان .

(وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لَكِنَّ) باتفاق ، كقوله :

٢٧٦ - وَمَا قَصَّرَتْ بِى فِى التَّسَامِى خُئُولَةٌ   وَلَكِنَّ عَمِّى الطَّيِّبُ الْأَصْلِ وَالْخَالُ

(وَأَنَّ) المفتوحة على الصحيح ؛ إذا كان موضعها موضع الجملة : بأن تقدمها علم أو معناه نحو « وَأَذَانٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِىءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » (مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) حيث لا يجوز فى المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب : تقدم المعطوف ، أو تأخر ؛ لزوال معنى الابتداء معها ، وأجاز الفراء الرفع معها أيضا ، متقدما ومتأخرا بشرطه السابق ، وهو خفاء الإعراب.

(وَخُفِّفَتْ إِنَّ) المكسورة (فَقَلَّ الْعَمَلُ) وكثر الإهمال ؛ لزوال اختصاصها حينئذٍ ، نحو « وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » وجاز إعمالها استصحابا للأصل،

نحو « وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ » (وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَ مَا تُهْمَلُ) لتفرق بينها و بين « إنِ » النافية ، ولهـذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الإعمال ؛ لعدم اللبس .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن هذه اللام هى لام الابتداء ، وذهب الفارسى إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، و يظهر أثر الخلاف فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِناً » فعلى الأول يجب كسر إنّ ، وعلى الثانى يجب فتحها .

(وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا) أى : عن اللام (إِنْ بَدَا) أى : ظهر (مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا) على قرينة : إما لفظية ، كقوله :

٢٧٧ — إِنِ الْحَقُّ لاَ يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ * [وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلاَفَ مُعَانِدِ]

أو معنوية ، كقوله :

٢٧٨ — أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ
وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

(وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً) للابتداء ، وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فَلاَ * تُلْفِيهِ) أى : لا تجده (غَالِباً بِإِنْ ذِي) المخففة من الثقيلة (مُوصَلاَ) ؛ وإن كان ناسخا وجدته مُوصَلاً بها كثيرا ، نحو « وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ » « وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ » وأكثر منـه كونه ماضيا ، نحو « وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً » « إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ » « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومن النادر قوله :

٢٧٩ — شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً * [حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ]

ولا يقاس عليه نحو : إن قام لأنا ، و إن قعد لزيد ، خلافا للأخفش والكوفيين ، وأندرُ منـه كونه لا ناسخا ولا ماضيا ، كقولهم : إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، و إِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ .

(وَإنْ تُخَفَّفْ أن) المفتوحة (فَاسْمُهَا) الذى هو ضمير الشأن (اسْتَكَنْ) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا ، ونوى وجوده ، لا أنها تحمّلته ؛ لأنها حرف ، وأيضاً فهو ضمير نصب ، وضمائر النصب لا تَسْتَكِنُّ ، وأما بُرُوزُ اسمها وهو غير ضمير الشأن فى قوله :

٢٨٠ — فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي ... طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وقوله :

٢٨١ — بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا

فضرورة .

(وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ) نحو « علمت أنْ زَيْدٌ قائمٌ » فأن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، و « زيد قائم » جملة فى موضع رفع خبرها .

﴿تنبيه﴾ أنّ المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة ؛ لأن لفظها كلفظ عَضَّ مقصودا به الماضى أو الأمر ، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر ، كجِدّ ؛ فلذلك أوثرت أنّ المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف ، وذلك بأن جعل اسمها محذوفا ؛ لتكون بذلك عاملة كلا عاملة ، ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها ، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص ، فضعفت بالتخفيف ، وبطل عملها ؛ بخلاف المفتوحة .

(وَإنْ يَكُنْ) صدرُ الجملة الواقعة خبر « أن » المفتوحة المخففة (فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ) ذلك الفعل (دُعَا ءً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا ، فَالأحْسَنُ) حينئذ (الْفَصْلُ) بين « أن » و بينه (بِقَدْ) نحو « وَنَعْلَمَ أنْ قَدْ صَدَقْتَنَا » وقوله :

٢٨٢ — شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَائِنٌ
وَأَنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاء وَتُثْبِتُ

(أَوْ نَفْيٍ) بلا ، أو لَنْ ، أو لم ، نحو « وَحَسِبُوا ألاَّ تَكُونُ فِتْنَةٌ » « أَيَحْسَبُ

أنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أحَدٌ » « أيَحْسَبُ أنْ لَمْ يَرَهُ أحَدٌ » (أوْ) حرف (تَنْفِيسٍ) نحو « عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ » وقوله :

٢٨٣ — وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِى كُلُّ مَا قُدِرَا

(أوْ لَوْ) نحو « وَأنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ » (وَقَلِيلٌ) فى كتب النحاة (ذِكْرُ لَوْ) وإن كان كثيرا فى لسان العرب ، وأشار بقوله « فالأحسن الفصل » إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل ، كقوله :

٢٨٤ — عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وقوله :

٢٨٥ — إنِّى زَعِيمٌ يَا نُوَيْـــقَةُ إنْ أَمِنْتِ مِنَ الرَّزَاحِ
وَنَجَوْتِ مِنْ عَرَضِ المَنُو نِ مِنَ العَشِىِّ إلَى الصَّبَاحِ
أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلَاحِ

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية ، أو فعلية فعلها جامدٌ ، أو دعاء ؛ فلا تحتاج إلى فاصل ، كما هو مفهوم الشرط من كلامه ، نحو « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أنِ الحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ العَالَمِينَ » «وَأنْ لَيْسَ لِلإنْسَانِ إلاَّ مَا سَعَى» «وَالخَامِسَةُ أنْ غَضِبَ اللّهُ عَلَيهَا » .

(وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا) حملا على أن المفتوحة (فَنُوِى * مَنْصُوبُهَا) وهو ضمير الشأن كثيرا (وَثَابِتاً أيضاً رُوِى) وهو غير ضمير الشأن قليلا كمنصوب أنْ ؛ فمن الأول قوله :

٢٨٦ — وَصَـدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

وقوله :

٢٨٧ — وَيَوْماً تُوَافِينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلَى وَارِقِ السَّلَمْ

على رواية من رفع فيهما ، وعلى رواية النصب هما من الثانى ، وقد عرفت أنه

لا يلزم فى خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة ، كما فى «أَنْ» ، بل يجوز أن يكون جملة كما فى البيت الأول ، وأن يكون مفردا كما فى الثانى .

﴿ تنبيه ﴾ إذا كان خبر « كأنْ » المخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل ، كما فى البيت الأول ، وإن كانت فعلية فصلت بقد أو لم ، نحو « كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ » وكقوله :

٢٨٨—لاَ يَهُولَنَّكَ اُصْطِلاَء لَظَى الحَرْ بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

﴿ خاتمة ﴾ لا يجوز تخفيف « لعلّ » على اختلاف لغاتها ، وأما «لـكنّ» فتخفف فتهمل وجوبا ، نحو « ولـكِنِ اللهُ قَتَلَهُمْ » وأجاز يونس والأخفش إعمالَها حينئذٍ قياسا ، وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب ، والله أعلم .

لا التى لنفى الجنس

اعلم أنه إذا قُصِدَ بلا نفىُ الجنس على سبيل الاستغراق اختصّتْ بالاسم ؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود « مِن » لفظًا أو معنًى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات ؛ فوجب للاَ عند ذلك القصدِ عمل فيما يليها ، وذلك العمل : إما رفعٌ ، وإما نصب ، وإما جر ؛ فلم يكن جرًّا لئلا يُعتقد أنه بمِن المنوية ؛ فإنها فى حكم الموجودة ؛ لظهورها فى بعض الأحيان كقوله :

٢٨٩ ـ فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ: أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ

ولم يكن رفعًا ؛ لئلا يعتقد أنه بالابتداء ، فتعين النصب ؛ ولأن فى ذلك إلحاقًا للاَ بإنّ لمشابهتها إياها فى التوكيد ؛ فإن « لا » لتوكيد النفى ، و « إنّ » لتوكيد الإثبات ، ولفظ « لا » مساو للفظ « إنّ » إذا خففت فى تضمن متحرك بعده ساكن ، فلما ناسبتها حملت عليها فى العمل ، وقد أشار إلى عملها على وجه يُؤْذِنُ بذلك فقال :

(عَمَلَ إنَّ اجْعَل لِلاَفِى نَـكِرَهْ * مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ) نحو « لا غُلاَمَ رجُل قائم» (أَوْ مُكَرَّرَهْ) نحو « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ باللهِ» وهو مع المفردة على سبيل الوجوب، ومع المكررة على سبيل الجواز، كما ستراه .

﴿تنبيه﴾ شروط إعمال « لا » العملَ المذكورَ على ما أفهمه كلامُه تصريحاً وتلويحاً سبعة : أن تكون نافية، وأن يكون مَنْفِيُّهَا الجنسَ ، وأن يكون نفيه نصًّا، وأن لا يدخلِ عليها جارٌّ ، وأن يكون اسمها نكرة ، وأن يتّصل بها ، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة .

فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وشَذَّ إعمالُ الزائدة فى قوله :

٢٩٠ - لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لا ذُنُوبَ لَهَا إذَن لَلاَمَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

وإن كانت لنفى الوَحْدَةِ أو لنفى الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل «لَيْسَ» كما مر ، وإن دخل عليها جار خفض النكرة ، نحو « جِئْتُ بِلاَ زَادٍ ، وغَضِبْتُ مِنْ لاَشَيْء » وشذ «جئت بلا شىء » بالفتح ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلا أهملت ووجب تكرارها ، نحو « لاَ زَيْدٌ فى الدارِ ولا عَمْرٌو ، ولا فى الدار رجلٌ ولا امْرَأَةٌ » وأما نحو « قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لها » و

٢٩١ - لاَ هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ * [وَلاَ فَتَى مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرِيٍّ]

وقوله :

٢٩٢ - [أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِى خُبَيْبٍ] * نَكِدْنَ وَلاَ أُمَيَّةَ فى الْبِلاَدِ

فمؤول . وعَدَمُ التكرار فى قوله :

٢٩٣ - أَشَاءُ مَاشِئْتِ حَتَّى لاأَزَالُ لِمَا لاَ أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَـأْنِنَا شَانِى

ضرورةٌ اهـ .

واعلم أن اسم « لا » على ثلاثة أضرب : مضافٍ، ومشبهٍ بالمضاف — وهو ما بعده شىء من تمام معناه ، ويسمى مُطَوَّلا ومَمْطُولا ، أى : ممدوداً — ومفردٍ ، وهو ماسواهما

(فَانْصِبْ بِهَا مضَافًا) نحو « لا صـاحبَ برٍّ ممقوتٌ »(أوْ مُضارِعَهْ) أي: مُشابِهه ، نحو«لا طالعاً جبلاً ظاهر»(وَ بَعْدَ ذَاكَ)المنصوب(الْخَبَرَ اذْكُرْ) حال كونك(رَافِعَهْ) حتما ؛ وأما الرافع له فقال الشلوبين : لاخلاف فى أن « لا » هى الرافعة له عنـد عدم تركيبها ، فإن ركبت مع الاسم المفرد فمذهب الأخفش أنها أيضاً هى الرافعة له ، وقال فى التسهيل : إنه الأصح ، ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، ولم تعمل إلا فى الاسم .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « وَ بَعْدَ ذَاكَ الخبر اذكر » أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر .

(وَرَكِّبِ) الاسم (الْمُفْرَدَ) — وهو ما ليس مضافاً ، ولا مشبهاً به — مع«لا» تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ (فَاتِحًا) له من غير تنوين ، وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح ، وإنما بنى — والحالة هذه — لتضمنه حرف الجر ؛ لأن قولنا «لارجل فى الدار » مبنىٌّ على جواب سؤال سائل : محقق ، أو مقدَّر ، سأل فقال : هَل مِنْ رجل فى الدار ؟ وكان من الواجب أن يقال : لاَ مِنْ رجل فى الدار ؛ ليكون الجواب مطابقًا للسؤال ؛ إلا أنه لما جرى ذكر « مِن » فى السؤال استغنى عنه فى الجواب ، فحذف ، فقيل : لارجل فى الدار ؛ فتضمن « مِنْ » ، فبنى لذلك ، و بنى على الحركة إيذاناً بعروض البناء ، وعلى الفتح لخفته ، هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كَلاَ حَوْلَ وَلاَ) قُوَّةَ إلا بالله، وجمع التكسير مثل«لا غِلْمَانَ لك» أما المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكَّر فيبنيان على ما ينصبان به ، وهو الياء، كقوله :

٢٩٤ ـ تعزَّ فَلاَ إلْفَيْنِ بالْعَيْشِ مُتِّعَا وَلَـكِنْ لِوُرَّادِ الْمَنُونِ تَتَابُعُ

وقوله :

٢٩٥ ـ يُحْشَرُ النَّاسُ لاَ بَنِينَ وَلا آ بَاءَ إلاَّ وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ

وذهب المبرد إلى أنهما معربان .

وأما جمع السلامة لمؤنث فيبنى على ما ينصب به - وهو الكسر - ويجوز أيضاً فتحه ، وأوجبه ابن عصفور ، وقال الناظم : الفتحُ أَوْلىٰ ، وقد روى بالوجهين قوله :

٢٩٦ - إنَّ الشَّبَابَ الذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتَ لِلشِّيبِ

وقوله :

٢٩٧ - لاَ سَابِغَاتِ وَلاَ جَأْوَاء بَاسِلَةً تَقِى المَنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ

(وَالثَّانِى) وهو المعطوف مع تكرر «لا» - كقوة من «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بالله» (اجْعَلاَ مَرْفُوعًا) كقوله :

٢٩٨ - [هذَا وَجَدِّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ] * لاَ أمَّ لِى إنْ كَانَ ذاكَ وَلاَ أبُ

(أو مَنْصُوباً) كقوله :

٢٩٩ - لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً * [اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ]

(أَوْ مُرَكَّباً) كالأول ، نحو « لاَ بَيْعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّةَ ولا شَفَاعَةَ » فى قراءة أبى عمرو وابن كثير .

فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه : العطفِ على محل « لا » مع اسمها ؛ فإن محلَّهما رَفْعٌ بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذ تكون « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفى ، أو بالابتداء وليس للا عمل فيه ، أو أنَّ « لا » الثانية عاملة عمل لَيْسَ .

وأما النصب فبالعطف على محل اسم « لا » ، وتكون « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ، كما مر .

(وَإنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً) إما بالابتداء أو على إعمال « لا » عَمَلَ ليس فالثانى وهو المعطوف (لاَ تَنْصِبَا) ؛ لأن نَصْبَه إنما يكون بالعطف على منصوبٍ لفظاً أو محلا ، وهو حينئذ مفقود ، بل يتعين إما رفعه ، كقوله :

٣٠٠ـ فما هجرتك حتى قلت معلنة: لا ناقة لى فى هذا ولا جمل

وإما بناؤه على الفتح، كقوله

٣٠١ ـ فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبدا مقيم

فحاصل ما يجوز فى نحو « لا حول ولا قوة إلا بالله » خمسة أوجه : فتحهما، وفتح الأول مع نصب الثانى، وفتح الأول مع رفع الثانى، ورفعهما، ورفع الأول مع فتح الثانى.

﴿تنبيهان﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوبا جاز فى المعطوف أيضا الأوجه الثلاثة : الفتح، والنصب، والرفع، نحو « لا غلام رجل ولا امرأة، ولا امرأة، ولا امرأة ».

الثانى : محل جواز الأوجه الثلاثة فى المعطوف إذا كان صالحا لعمل « لا »؛ فإن لم يكن صالحا تعين رفعه، نحو « لا امرأة فيها ولا زيد »، و « لا غلام رجل فيها ولا عمرو ».

(ومفردا نعتا لمبنى يلى) منعوته أجز فيه الأوجه الثلاثة (فافتح) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول «لا» مثل «خمسة عشر» نحو « لا رجل ظريف فيها» (أو انصبن) مراعاة لمحل اسم « لا »، نحو « لا رجل ظريفا فيها » (أو ارفع تعدل) مراعاة لمحل «لا» مع المنعوت، نحو « لا رجل ظريف فيها ».

(وغير ما يلى) منعوته (وغير المفرد) ـ وهو المضاف، والمشبه به ـ (لا تبن) لتعذر موجب البناء بالطول (وانصبه) نحو « لا رجل فيها ظريفا » و « لا رجل صاحب بر فيها » و « لا رجل طالعا جبلا ظاهر » (أو الرفع اقصد) نحو « لا رجل فيها ظريف »، و « لا رجل صاحب بر فيها »، و « لا رجل طالع جبلا ظاهر »؛ وكذا يمتنع البناء، ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد، نحو « لا غلام سفر ماهرا ـ أو ماهر ـ فيها » وقد يتناوله قوله « وغير المفرد ».

(وَالعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لاَ ») معه (أُحْكُمَا * لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِى الفَصْلِ أنْتَمَى) من جواز النصب والرفع دون البناء ، كقوله :

٣٠٢ — فَلاَ أَبَ وَابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ [إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ أرْتَدَى وَتَأَزَّرَا]

بنصب ابن ، ويجوز رفعه ، ويمتنع بناؤه على الفتح ، وأما ما حكاه الأخفش من نحو « لاَ رَجُلَ وامْرَأَةَ » بالفتح ؛ فشاذ ، وما ذكره فى معطوفٍ يصلح لعمل « لا » ؛ فإن لم يصلح تعين رفعه ، نحو « لاَ رَجُلَ وَهِنْدٌ فِيهاَ »

﴿ تنبيه ﴾ حكمِ البدل الصالح لعمل « لا » حُكْمُ النعتِ المفصولِ ، نحو « لاَ أَحَدَ رَجُلاً وَامْرَأَةً فِيهاَ » ، و « لا أَحَدَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِيهاَ » ؛ فإن لم يصلح له تعين الرفع ، نحو « لاَ أَحَدَ زَيْدٌ وعَمْرٌو فِيهاَ ».

(وَأَعْطِ لاَ) هذه (مَعْ هَمْزَةِ أسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ) من الأحكام (دُونَ الِاسْتِفْهَامِ) على ما سبق بيانه .

وأكثر ما يكون ذلك إذا قُصِدَ بالاستفهامِ معها التوبيخُ والإنكارُ ، كقوله :

٣٠٣ — ألاَ طِعَانَ ألاَ فُرْسَانَ عَادِيَةً إلا تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيرِ

وقوله :

٣٠٤ — ألاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

ويقلّ ذلك إذا كان مجرد أستفهام عن النفى ، حتى توهّم الشلوبين أنه غير واقع ، كقوله :

٣٠٥ — ألاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلاَقِى الَّذِى لاَقَاهُ أَمْثَالِى

أما إذا قصد بالاستفهام التمنى — وهو كثير — كقوله :

٣٠٦ — ألاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاَتِ

فعند الخليل وسيبويه أنّ « أَلاَ » هذه بمنزلة « أَتَمَنَّى » فلا خبر لها ، وبمنزلة « لَيْتَ » فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازنى

والمبرد ، ولا حجة لهما فى البيت ؛ إذ لا يتعين كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً أو صفة ، و « رُجُوعُهُ » فاعلا ، بل يجوز كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً مقدما ، و « رُجُوعُهُ » مبتدأ مؤخراً ، والجملة صفة ثانية ، ولا خبر هناك .

﴿ تنبيه ﴾ تأتى « ألاَ » لمجرد التنبيه ، وهى الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين ، نحو « أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ » « أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ » ؛ وَلِلعَرْضِ والتَّحْضِيض ؛ فتختص بالفعلية ، نحو « أَلاَ تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ » « أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ » وقوله :

٣٠٧ ـ أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

وليست الأولى مركبة على الأظهر ، وفى الأخيرتين خلاف ، وكلامه فى الكافية يُشعر بالتركيب .

(وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ) جوازا عند الحجازيين ، ولزوما عند التميميين والطائيين (إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ) بقرينة ، نحو « وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلاَ فَوْتَ » « قَالُوا لاَ ضَيْرَ » ؛ فإن خفى المراد وجب ذكره عند الجميع ، ولا فرق بين الظرف وغيره ، قال حاتم(١) :

٣٠٨ ـ وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

﴿ تنبيه ﴾ نَدَرَ فى هذا الباب حذفُ الاسمِ وإبقاء الخبر ؛ من ذلك قولهم : لاَ عَلَيْكَ ، يُرِيدون : لا بأس عليك .

﴿ خاتمة ﴾ إذا اتصل بلا خَبَرٌ ، أو نعت ، أو حال ؛ وجب تكرارها ، نحو « لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ » « تُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لاَ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ » وجاء زَيْدٌ لاَ خَائِفاً وَلاَ آسِفاً ؛ وأما قوله :

٣٠٩ ـ وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لاَ نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ

(١) الصواب أنه لرجل من بنى النبيت بن قاصد ، فى قصة ذكرناها فى شرحنا المطول

وقوله :

٣١٠ـ بَكَتْ جَزَعاً وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لاَ إِلَيْنا رُجُوعُهَا

وقوله :

٣١١ـ قَهَرْتُ الْعِدَا لاَ مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ وَلٰكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ

فضرورة ، والله أعلم .

ظن وأخواتها

هذه الأفعال تدخل ـ بعد استيفاء فاعلها ـ على المبتدأ والخبر؛ فتنصبهما مفعولين، وهي على نوعين : أفعال قلوب ، سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب ، وأفعال تصيير ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءَىِ ابْتِدَا) يعني المبتدأ والخبر (أَعْنِي) بفعل القلب (رَأَى) بمعنى علم ، وهو الكثير ، كقوله :

٣١٢ـ رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

وبمعنى ظن وهو قليل ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : « إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَرَاهُ قَرِيباً » أي : يظنونه ونعلمه ، فإن كانت بصرية ، أو من الرَّأي ، أو بمعنى أصاب رِئَتَهُ ؛ تعدَّت إلى واحد ، وأما الحلمية فستأتي ، و (خَالَ) بمعنى ظن ، كقوله :

٣١٣ـ إِخَالُكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى
يَسُومُكَ مَا لاَ يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

وبمعنى علم ، وهو قليل ، كقوله :

٣١٤ـ دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ ، وَخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

فإن كانت بمعنى تَكَبَّر أو ظَلَعَ فهي لازمة ؛ و (عَلِمْتُ) بمعنى تيقَّنتُ ، كقوله :

٣١٥ـ عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ ، فَانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ

وقوله :

٣١٦ ـ عَلِمْتُكَ مَنَّانًا ؛ فَلَسْتُ بِآمِلٍ نَدَاكَ وَلَوْ ظَمْآنَ غَرْثَانَ عَارِيَا

و بمعنى ظننت ، وهو قليل ، نحو « فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ » فإن كانت من قولهم « عَلِمَ الرجل » إذا انشقَّتْ شَفَتُه العليا فهو أعْلَمُ ؛ فهى لازمة ؛ وأما التى بمعنى عرف فستأتى . و (وَجَدَا) بمعنى علم ، نحو «وَ إِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ» ومصدرها الوجود ؛ فإن كانت بمعنى أصاب تعدَّت إلى واحد ، ومصدرها الوُجْدَان ، و إن كانت بمعنى استغنى أو حَزِنَ أو حَقَدَ فهى لازمة ؛ و (ظَنَّ) بمعنى الرجحان ، كقوله :

٣١٧ ـ ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتْ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا
فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدَا

و بمعنى اليقين ، وهو قليل ، نحو « يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ » وأما التى بمعنى اتَّهَمَ فستأتى ؛ و (حَسِبْتُ) بمعنى ظننت ، كقوله تعالى : « يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ » «وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ » و بمعنى تَيَقَّنْتُ ، وهو قليل ، كقوله :

٣١٨ ـ حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا

وفى مضارعها لغتانِ : فتح السين ، وهو القياس ، وكسرها ، وهو الأكثر فى الاستعمال ، ومصدرها الحِسْبَانُ ــ بكسر الحاء ــ وَالْمَحْسَبَةُ والمَحْسِبَةُ ، فإن كانت بمعنى صار أحْسَبَ ــ أى : ذا شُقْرَةَ أو حُمْرَةٍ وَبَيَاضٍ كالبَرَصِ ــ فهى لازمة (وَزَعَمْتُ مَعَ عَدّْ) بمعنى الرُّجْحَانِ ؛ فالأول كقوله :

٣١٩ ـ زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا

ومصدرها الزَّعْمُ . قال السيرافى: هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا، وقال الجرجانى: هو قول مع علم ، وقال ابن الأنبارى : إنه يستعمل فى القول من غير صحة . و يقوى هذا قولهم : زَعَمَ مَطِيَّةُ الْكَذِبِ ، أى : هذه اللفظةُ مَرْكَبُ الكذب .

فإن كانت بمعنى تَكَفَّلَ أو رَأَسَ تعدَّت لواحد : تارةً بنفسها ، وتارةً بالحرف ، وإن كانت بمعنى سَمِنَ أو هُزِلَ فهى لازمة .

﴿ تنبيه ﴾ الأكثر تمدِّى زَعَمَ إلى « أنَّ » وصلتها ، نحو «زَعَمَ ٱلذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا » وقوله :

٣٢٠ — وقَدْ زَعَمَتْ أَنِّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا ٱلذِى يَا عَزُّ لا يَتَغَيَّرُ ؟

والثانى كقوله :

٣٢١ — فَلاَ تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فى ٱلْغِنَى وَلٰكِنَّمَا المَوْلَى شَرِيكُكَ فى العُدْمِ

فإن كانت بمعنى حَسَبَ تعدت لواحد . و (حَجَا) بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٢ — قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍ و أَخَا ثِقَةً حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ

فإن كانت بمعنى غلب فى المُحَاجاة ، أو قَصَدَ ، أوردّ ؛ تعدت إلى واحد ، وإن كانت بمعنى أقام أو بَخِلَ فهى لازمة . و (دَرَى) بمعنى علم ، كقوله :

٣٢٣ — دُرِيتَ الوَفِىَّ العَهْدَ يَا عَرْوُ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ ٱغْتِبَاطاً بِالْوَفَاء حَمِيـــدُ

والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء ، تقول : دَرَيْتُ بكذا ؛ فإن دخلت عليه همزة النقل تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالباء ، نحو « قُلْ لَوْ شَاءَ ٱللهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَدْرَاكُمْ بِهِ » وتكون بمعنى خَتَلَ — أى خَدَع — فتتعدى لواحد ، نحو دَرَيْتُ الصيد ، أى : خَتَلْتُه (وَجَعَلَ اللّذْ كاعْتَقَدْ) فى المعنى ، نحو « وَجَعَلُوا المَلاَئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ إِنَاثاً » ؛ فإن كانت بمعنى أوجد أو أوجب تعدت إلى واحد ، نحو « وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ » وتقول : جعلت للعامل كذا ، والتى بمعنى أنشأ قد مضى الكلام عليها فى بابها . وأما التى بمعنى صَيَّرَ فستأتى (وَهَبْ) بلفظ الأمر بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٤ — فَقُلْتُ : أَجِرْنِى أَبَا خَالِدٍ وَإِلاَّ فَهَبْنِى ٱمْرَأً هَالِكاَ

أى : اعتقدنى ، و (تعلَّمْ) بمعنى اعلم ، كقوله :

٣٢٥ — تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا   فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِى التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

والكثير المشهور استعمالها فى « أنَّ » وصلتها ، كقوله :

٣٢٦ — فَقُلْتُ : تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً   وإلاَّ تُضَيِّعْهَا فإنَّكَ قَاتِلُهْ

وقوله :

٣٢٧ — تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أنكَ مُدْرِكِى   وأنَّ وَعِيداً مِنْكَ كَالأَخْذِ بِالْيَدِ

وفى حديث الدَّجَّالِ «تَعَلَّمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ» أى : اعلموا .

فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدّت لواحد .

فقد بان لك أنَّ أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع :

الأول : ما يفيد فى الخبر يقينا ، وهو ثلاثة : وَجَدَ ، وتَعَلَّمْ ، ودَرَى .

الثانى : ما يفيد فيه رُجْحَاناً ، وهو خمسة : جَعَلَ ، وَحَجَا ، وَعَدَّ ، وَزَعَمَ ، وَهَبْ

الثالث : ما يرد للأمرين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان : رأى ، وعلم .

الرابع : ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظنَّ ، وَخَالَ ، وَحَسِبَ .

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال «أَعْنِى رَأَى - إلى آخره» إيذانا بأن أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين ؛ إذ منها مالا ينصب إلا مفعولا واحداً ، نحو عَرَفَ وَفَهِمَ ، ومنها لازم نحو جَبُنَ وَحَزِنَ .

وهذا شروع فى النوع الثانى من أفعال الباب وهى أفعال التَّصْيِيرِ (وَالَّتِى كَصَيَّرَا) من الأفعال فى الدلالة على التحويل ، نحو جَعَلَ ، واتَّخَذَ ، وتَخِذَ ، وَوَهَبَ ، وَتَرَكَ ، وَرَدَّ (أَيْضاً بِهَا انْصِبْ) بعد أن تستوفى فاعلها (مُبْتَدأً وَخَبَرَا) نحو :

٣٢٨ — [وَلَعِبَتْ بِهِمْ طَيْرٌ أَبَابِيلْ] * فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

ونحو « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً » ، ونحو «وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً » وكقوله :

٣٢٩ — تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمْ دَلِيلاً   [وَفَرُّوا فى الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِى]

وما حكاه ابن الأعرابى من قولهم : وَهَبنِي اللهُ فِدَاكَ ، ونحو « وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فى بعْضٍ » ، وقوله :

٣٣٠ — وَرَبَّيْتُهُ حَتى إذا ما تَرَكْتُهُ أَخَا القَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شَارِبُهْ

ونحو « لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا » وقوله :

٣٣١ — فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بيضاً وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البيضَ سُودَا

(وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ) ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلا (وَالْإِلْغَاء) وهو إبطاله لفظاً ومحلا ، (مَا) ذكر (مِنْ قَبْلِ هَبْ) من أفعال القلوب ، وهو أحَدَ عشَرَ فعلا ، وذلك لأن هذه الأفعالَ لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثيرَ الفعلِ فى المفعول؛ لأن مُتَنَاوَلَهَا فى الحقيقة ليس هو الأشخاص ، وإنما متناولها الأحداث التى تدل عليها أسامِى الفاعِلِينَ والمفعولين فهى ضعيفة العمل ؛ بخلاف أفعال التصيير ، وإنما لم يدخل التعليقُ والإلغاء هَبْ وتَعَلَّمْ — وإن كانا قلبيين — لضعف شبههما بأفعال القلوب ، من حيث لزوم صيغة الأمر ، كما أشار إليه بقوله : (وَالأمرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا ، كَذَا تَعَلَّمْ) ألزما : ماض مجهولٌ فيه ضمير مستتر يعود على هَبْ نائب عن الفاعل ، والألف للاطلاق ، والأمر نصب بالمفعولية ، والجملة خبر المبتدأ ، وهو هَبْ .

(وَلِغَيْرِ المَاضِ) وهو : المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر (مِنْ سِوَاهُمَا) أى : سوى هَبْ وتَعَلَّمْ ، من أفعال الباب (اجْعَلْ كلَّ مَالَهُ) أى : للماضى (زُكِنْ) أى : عُلِم ، من الأحكام ، من نَصْبِ مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، نحو « أَظُنُّ زَيْدًا قائما ، ويا هذا ظُنَّ زيداً قائماً ، وأنا ظانٌّ زيداً قائما ، ومررتُ برجل مَظْنُونٍ أَبُوهُ قائماً ، وأعجبنى ظَنُّكَ زَيْدًا قائماً » ومن جواز الإلغاء فى القلبى وتعليقه على ما ستراه .

(وَجَوِّزِ الْإِلْغَاء لَافِى) حال (الابْتِدَا) بالفعل ، بل فى حال توسطه أو تأخره ، وَصَدَق ذلك بثلاث صور :

الأولى : أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، والإلغاء والإعمال حينئذ سواء ، كقوله :

٣٣٢ – شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَا [فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِينَا]

يروَى برفع « رَبْع » على أنه فاعل شجاك : أى أحْزَنَكَ ، وأظن: لغو ، و بنصبه على أنه مفعول أول لأظن ، وشجاكَ : المفعول الثانى مقدم .

الثانية : أن يتأخر عنهما ، والإلغاء حينئذ أرجح ، كقوله :

٣٣٣ – آتِ المَوْتُ تَعْلَمُون فَلاَ يُرْ هِبُكُمُ مِنْ لَظَى الحُرُوبِ اُضْطِرَامُ

الثالثة : أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به ، بل يتقدم عليه شىء ، نحو : مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قائمًا ، والإعمالُ حينئذ أرجح ، وقيل : واجب .

ولا يجوز إلغاء المتقدم ، خلافاً للكوفيين والأخفش (وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ) ؛ ليكون هو المفعول الأول ، والجزآن جملة فى موضع المفعول الثانى ، (أَوْ) انْوِ (لاَمَ ابْتِدَا) لتكون المسألة من باب التعليق (فى مُوهِمٍ إلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا) كقوله :

٣٣٤ – أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

وقوله :

٣٣٥ – كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّى رَأَيْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

فعلى الأول التقدير : إخاله ، ورأيته : أى الشان ، وعلى الثانى لَمِلاَكُ ، وَلَلَدَيْنَا ، فالفعل عامل على التقديرين .

نعم يجوز أن يكون ما فى البيتين من باب الإلغاء ؛ لتقدم «ما» فى الأول و « إنى» فى الثانى على الفعل ، لكن الأرْجَحُ خلافُهُ ، كما عرفت ؛ فالحمل على ما سبق أولى .

(وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ) عن العمل فى اللفظ ، إذا وقع الفعل قبل شىء له الصدر ، كما إذا وقع (قَبلَ نَفْيِ مَا) النافية ، نحو « لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هٰؤلاء يَنْطِقُونَ » (وَإِنْ ، وَلا) النافيتين فى جواب قَسَمٍ ملفوظ أو مقدر ، نحو «علمتُ وَاللهِ إنْ زَيْدٌ قائم ، وعلمت إنْ زيدٌ قائم ، وعلمتُ واللهِ لا زيد فى الدار ولا عمرو ، وعلمت لا زيد فى الدار

ولا عمرو » . و (لَامُ ابْتِدَاءٍ أو) لامُ جوابِ (قَسَمٍ كَذَا) نحو « وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ » وكقوله :

٣٣٦ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي   إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

(وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا) الحكم (لَهُ انْحَتَمْ) سواء كان بالحرف ، نحو « وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ » أم بالاسم ، سواء كان الاسم مبتدأ نحو « لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى » و « لَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا » أم خبراً نحو « عَلِمْتُ مَتَى السفرُ » أم مضافاً إليه المبتدأ نحو « عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ » أم فضلة ، نحو « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ » فأى : نصب على المصدر بما بعده : أى ينقلبون منقلباً أىَّ انقلابٍ ، وليس منصوباً بما قبله ؛ لأن الاستفهام له الصدر ؛ فلا يعمل فيه ما قبله

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : إذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف ـ نحو علمت زَيْداً مَنْ هُوَ ـ جاز نصبه ، وهو الأجود ؛ لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به ، وجاز أيضاً رفعه ؛ لأنه المستفهَمُ عنه فى المعنى ، وهذا شبيه بقولهم : إنَّ أحداً لايقول ذلك ، فأحداً هذا لايستعمل إلا بعد نفى ، وهنا قد وقع قبل النفى ؛ لأنه والضمير فى « لا يقول » شىء واحد فى المعنى .

الثانى : من المعلِّقَاتِ أيضاً لَعَل ، نحو « وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ » ذكر ذلك أبو على فى التذكرة ، و « لو » الشرطية ؛ كقوله :

٣٣٧ ـ وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِماً   أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ

وإنَّ التى فى خبرها اللام ، نحو « علمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ » ذكر ذلك جماعة من المغاربة . والظاهر أنّ المعلق إنما هو اللام لا إنّ ، إلا أنّ ابن الخباز حكى فى بعض كتبه أنه يجوز « علمت إنَّ زَيْداً قائم » بالكسر مع عدم اللام ، وأنَّ ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا المعلِّقُ إنّ .

الثالث : قد عرفت أن الإلغاء سبيلُه عند وجود سببه الجوازُ ، والتعليق سبيله الوجوبُ ، وأن المُلْغَى لاعمل له ألبتة ، والمعلق عامِل فى المحل ، حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله :

٣٣٨ – وَمَا كُنْتُ أَدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَىٰ
وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

يُروى بنصب «مُوجِعَاتِ» بالكسرة عطفا على محل قوله « مَا الْبُكَىٰ » .

ووجه تسميته تعليقاً أن العامل مُلغًى فى اللفظ عامِلٌ فى المحل ؛ فهو عامل لاعامل ، فسمى معلَّقاً ، أَخْذاً من المرأة المعلَّقة التى لا [هى] مُزَوَّجة ولامُطَلَّقة ؛ ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى [وَضْعِ] هذا اللقب لهذا المعنى .

الرابع : قد ألحق بأفعال القلوب فى التعليق أفعال غيرها نحو « فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَاماً » « فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ » « أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ » « يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ » « وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ » ؛ ومنه ماحكاه سيبويه من قولهم : أَمَا تَرَى أَىُّ بَرْقٍ هٰهُنَا

(لِعِلْمٍ عِرْفَانٍ وَظَنٍّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ)

نحو « وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً » أى : لا تعرفون ، وتقول « سُرِقَ مالى وظَنَنْتُ زيداً » أى اتهمته ، واسم المفعول منه مَظْنُون وظَنِين ، قال الله تعالى : « وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ » : أى بمتَّهَمٍ .

وقد نَبَّهْتُ على استعمال بقيــة أفعال القلوب فى غير ما يتعدّى فيه إلى مفعولين كما رأيت ؛ وإنمــا خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل ؛ إذ غيرهما لا ينصب المفعولين إلا إذا كان بمعناهما ، وأيضاً فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القَلْبية غالباً ، بخلافهما .

(وَلِرَأَى) التى مصدرُهَا (الرُّؤْيَا) وهى الحلمية (أَنْمِ) أى : انسب (مَا لِعَلِماَ * طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى) أى : انْتَسَبَ ، « ما » : موصول صلته « انتمى » فى موضع نصب مفعول لأنْمِ ، و « طَالِبَ » حال من عَلِمَ ، و «لرأى» متعلق بانْمِ ، و «لعلما» متعلق بانتمى ، وكذلك « من قبل » . والتقدير : انسب لرأى التى مصدرها الرؤيا الذى انتسب لعلم متعديةً إلى مفعولين من الأحكام ، وذلك لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحِسِّ الباطن ، قال الشاعر :

٣٣٩ — أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وَطَلْقٌ   وَعَمَّـــارٌ وَآوِنَةً أُثَالاَ
أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا   تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالاَ
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوِرْدٍ   إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَلاَ

فهم من « أراهم » مفعول أول ، و « رفقتى » مفعول ثان .

وإنما قيد بقوله : « طالِبَ مفعولين من قبل » ؛ لئلا يعتقد أنه أحال على عَلِم العرفانية .

فإن قلت : ليس فى قوله « الرؤيا » نَصٌّ على المراد ؛ إذ الرؤيا تستعمل مصدراً لرأى مطلقاً حلمية كانت أو يقظية .

قلت : الغالبُ والمشهور كونُهَا مصدراً للحلمية .

(وَلاَ تُجِزْ هُنَا) فى هذا الباب (بِلاَ دَلِيلِ * سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ) ويسمى اقتصاراً ؛ أما الثانى فبالإجماع ، وفى الأول — وهو حَذْفُهما معاً اقتصاراً — خلاف ؛ فعن سيبويه والأخفش المنعُ مطلقاً ، كما هو ظاهر إطلاق النظم ، وعن الأكثرين الجواز مطلقاً ، تمسكاً بنحو « أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى » أى : يعلم « وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ » وقولهم : مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ ؛ وعن الأعلم الجوازُ فى أفعال الظن دون أفعال العلم .

أما حَذْفُهما لدليل — ويسمى اختصاراً — فجائز إجماعاً ، نحو « أَيْنَ شُرَكَائِىَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ » ، وقوله :

٣٤٠ — بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَىَّ وَتَحْسِبُ

وفى حذف أحدهما اختصارا خلاف ؛ فمنعه ابن مَلْكُون ، وأجازه الجمهور .

من ذلك — والمحذوفُ الأولُ — قولُه تعالى : « وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ » فى قراءة (يحسبَنّ) بالياء آخر الحروف ، أى : ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً .

ومنه — والمحذوفُ الثانى — قوله :

٣٤١ — وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أى : فلا تظنى غيره واقعاً منى .

(وَكَتَظُنُّ) عَمَلاً ومَعنى (أَجْعَلْ) جوازاً (تَقُولُ) مضارع « قال » المبدوء بتاء الخطاب ؛ فانصب به مفعولين (إنْ وَلِىَ مُسْتَفْهِماً بِهِ) من حرف أو اسم (وَلَمْ يَنْفَصِلِ) عنه (بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ) وهو الجار والمجرور (أَوْ عَمَلْ) أى : مَعْمُولٍ (وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى) للمذكوراتِ (فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ) ؛ فمن ذلك حيث لافَصْلَ قوله :

٣٤٢ — عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِى إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

وقوله :

٣٤٣ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ومنه مع الفصل بالظرف قوله :

٣٤٤ — أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِى بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومَا

ومنه مع الفصل بالمعمول قوله :

٣٤٥ — أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِى لُؤَىٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

فإن فُقِدَ شرط من هذه الأربعة تعين رَفْعُ الجزءين على الحكاية ، نحو « قال زيد عمرو مُنْطلق ، ويقول زيد عمرو منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق ، وأأنت تقول زيد منطلق » .

﴿ تنبيه ﴾ زاد السُّهَيْلى شرطا آخر ، وهو ألاَّ يتعدى باللام ، نحو « أتقُولُ لزيد عمرو منطلق » وزاد فى التسهيل أن يكون حاضرا ، وفى شرحه أن يكون مقصودا به الحال . هذا كله فى غير لغة سُلَيم .

(وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا) أى : ولو مع فقد الشروط المذكورة (عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقَا) وقوله :

٣٤٦ — قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا هٰذَا لَعَمْرُ اللّٰهِ إسْرَائِينَا

﴿ تنبيه ﴾ على هذه اللغة تفتح أنَّ بعد « قُلْتُ » وشبهه ، ومنه قوله :

٣٤٧ — إذَا قُلْتُ أَنِّى آئِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ

﴿ خاتمة ﴾ قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن ، وإلا فهو وفروعه مما يتعدى إلى واحد ، ومفعوله إما مفرد ، وهو على نوعين : مفرد فى معنى الجملة ، نحو قُلْتُ شِعْراً ، وخطبةً ، وحديثاً ؛ ومفرد يراد به مجرد اللفظ ، نحو « يُقَالُ لَهُ إبْرَاهِيمُ » أى : يُطْلَق عليه هذا الاسمُ ، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم ، خلافاً لمن منع هذا النوع . وممن أجازه ابن خروف والزمخشرى . وإمّا جملة فتحكى به ، فتكون فى موضع مفعوله ، والله أعلم .

أَعْلَمَ وأَرَى

(إلَى ثَلاَثَةٍ) من المفاعيل (رَأَى وَعَلِمَا) المُتَعَدِّيَيْن إلى مفعولين (عَدَّوْا إذَا) دخلت عليهما همزةُ النقلِ ، و (صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا) ؛ لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثى فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلا قبل ؛ فيصير متعديا إن كان لازما ،

نحو « جَلَسَ زَيْدٌ ، وَأَجْلَسْتُ زَيْداً » ويزاد مفعولا إن كان متعديا ، نحو « لَبِسَ زَيْدٌ جُبَّةً ، وَأَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، ورأَيْتُ الْحَقَّ غَالِبًا ، وأرَانِي اللهُ الْحَقَّ غَالِبًا ، وعَلِمْتُ الصِّدْقَ نَافِعاً ، وأَعْلَمنِي اللهُ الصدق نافعا »

(وَمَا) حُقِّقَ (لِمَفْعُولَىْ عَلِمْتُ) ورأيت من الأحكام (مُطْلَقَا * لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ) من مفاعيل أَعْلَمَ وأرَى (أَيْضاً حُقِّقَا) ؛ فيجوز حَذْفهما معا اختصارا إجماعا ، وفى حذف أحدهما اختصاراً ماسبق ، ويمتنع حذف أحدهما اقتصارا إجماعا ، وفى حذفهما معا اقتصارا الخلفُ السابق ، ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو « عَمْرٌو أَعْلَمْتُ زَيْداً قَائِمٌ » ومنه « الْبَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مَعَ الْأَكَابِرِ » ، وقوله :

٣٤٨ — وَأَنْتَ أَرَانِى اللهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ وَاهِبِ

وكذلك يُعَلَّقُ الفعل عنهما ، نحو « أَعْلَمْتُ زيداً لَعَمْرٌو قائم ، وأَرَيْتُ خالداً لَبَكْرٌ مُنْطَلِق » ؛ وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ، ولا إلغاؤه ، ويجوز حذفه اختصاراً واقتصاراً .

(وَإِنْ تَعَدَّيَا) أى : رأى وعلم (لِوَاحِدٍ بِلا هَمْزٍ) بأن كانت رأى بَصَرِيَّةً وعلم عِرْفانية (فَلِاثْنَيْنِ بِهِ) أى : بالهمز (تَوَصَّلاَ) ؛ لما عرفت ، فتقول : أَرَيْتُ زيداً الهلال ، وأَعْلَمْتُهُ الْخَبَرَ .

(وَالثَّانِ مِنْهُمَا) أى : من هذين المفعولين (كَثَانِى اثْنَىْ) مفعولَىْ (كَسَا) وبَابِهِ من كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً ، وَأَعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا (فَهْوَ) أى الثانى من هذين المفعولين (بِهِ) أى : بالثانى من مفعولى باب كسا (فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا) أى : ذو اقتداء ؛ فيمتنع أن يخبر به عن الأول ، ويجوز الاقتصارُ عليه ، وعلى الأول ، ويمتنع الإلغاء .

نعم يستثنى من إطلاقه التعليق ؛ فإنّ « أَعْلَمَ وأرى » هذين يُعَلَّقان عن الثانى ؛ لأن أعلم قلبية وأرى وإن كانت بصرية فهى ملحقة بالقلبية فى ذلك ، ومن تعليق أرى

عن الثانى قوله تعالى : « رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِي المَوْتَى » .

(وَكَأَرَى السَّابِقِ) المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نَبَّا) و (أَخْبَرَا) و (حَدَّثَ) و (أَنبأَ) ، و (كَذَاكَ خَبَّرَا) لتضمنها معناه ، كقوله :

٣٤٩ — نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا ... يُهْدِى إلَىَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

وكقوله :

٣٥٠ — وَمَا عَلَيْكِ إذَا أُخْبِرْتِنِى دَنِفاً ... وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْماً أنْ تَعُودِينِى

وكقوله :

٣٥١ — أوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُـــدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلاَءُ

وكقوله :

٣٥٢ — وَأُنبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ ... كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ

وكقوله :

٣٥٣ — وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً ... فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِى بِمِصْرَ أَعُودُهَا

﴿ تنبيه ﴾ دخول همزة النقل وصَوْغُ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ عنهما ؛ فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديا إلى مفعولٍ لم يكن متعديا إليه بدونها ، وصَوْغُه للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا إليه قبل الصَّوْغ ؛ فالذى لايتعدى إن دخلته همزةُ النقلِ تعدى إلى واحـد ، والمتعدى إلى ثلاثة إذا صُغْتَه للمفعول صار متعديا إلى اثنين ، وذو الأثنين يصير متعديا إلى واحد ، وذو الواحد يصير غير مُتَعَدٍّ ؛ فإن كان المصوغ للمفعول من باب أَعْلَمَ لحق بباب ظَنَّ ، وإن كان من باب ظَنَّ لحق بباب كانَ ، وكالمصوغِ للمفعول فى ذلك المطاوعُ ، اهـ

﴿ خاتمة ﴾ أجاز الأخفش أن يعامل غير عَلِمَ ورَأَى من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما فى النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه : أَظْنَنْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلاً ، وكذلك أَحْسَبْتُ ، وأَخَلْتُ ، وأَزْعَمْتُ . ومذهبه فى ذلك ضعيف؛لأن المتعدى بالهمزة

فَرْع المتعدِّى بالتجرد ، وليس فى الأفعال متعدٍّ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة . وكان مقتضى هذا ألاَّ ينقل علم ورأى إلى ثلاثة ، لـكن وَرَدَ السماعُ بنقلهما فقبل ، ووجب ألاَّ يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالها إلا ما سمع . ولو ساغ القياسُ على أعلم وأرى لجاز أن يقال : ألبست زيدا عمرا ثوبا ، وهـذا لا يجوز إجماعا . والله أعلم .

الفاعل

(الْفَاعِلُ) فى عُرْف النحاة : هو الاسم (الَّذِى) أُسند إليه فعلٌ تام أَصْلِىُّ الصيغة أو مؤول به (كَمَرْفُوعَىْ) الفعلِ والصفةِ من قولك : (أَتى * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى) فـكل من زيد والفتى فاعل ؛ لأنه أسند إليه فعل تام أصلى الصيغة ، إلا أن الأول متصرف والثانى جامد ، و « وَجْهُهُ » فاعل ؛ لأنه أسند إليه مؤول بالفعـل المذكور وهو « مُنيرا » .

فالذى أسند إليه فعل يشمل الاسم الصريح ، كما مثل ، والمؤول به ، نحو « أَوَ لَمْ يكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا » والتقييد بالفعل يُخْرِج المبتدأ ، و بالتام نحو اسم كان ، و بأصلىّ الصيغة النائبَ عن الفاعل ، وذِكْرُ « أو مؤول به » لإدخال الفاعل المسند إليه صفة ، كما مثل ، أو مصدر ، أو اسم فعل ، أو ظرف ، أو شبهه .

﴿ تنبيه ﴾ للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعضَ ، وسيذكر الباقى :

الأول : الرفع ، وقد يُجَرُّ لفظهُ بإضافة المصدر ، نحو : « وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ » أو اسمه ، نحو : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُل امْرَأَتَهُ الْوُضُوء » ، أو بمِنْ أو الباء الزائدتين ، نحو « أَنْ تَقُولوا مَا جَاءنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ » ، ونحو « وَكَفَى بِاللهِ شهيداً » وقوله :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِى ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ

ويُقْضَى حينئذ بالرفع على محله ، حتى يجوز فى تابعه الجرُّ حملا على اللفظ والرفعُ حملا على المحل ، نحو «ماجاءنى من رجلٍ كريمٍ ، وكريمٌ ، وماجاءنى من رجل ولا امرأةٍ ، ولا امرأةٌ» ؛ فإن كان المعطوفُ معرفةً تعين رفعه ، نحو «ماجاءنى من عبدٍ ولا زيدٌ» لأن شرط جر الفاعل بِمِنْ أن يكون نكرة بعد نَفْى أو شبهه .

الثانى : كونه عمدة ، لايجوز حذفه ؛ لأن الفعل وفاعله كجزأى كلمة لايستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائى حذفه تمسكا بنحو قوله :

٣٥٤ـ فَإِنْ كانَ لاَ يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِى إلى قَطَرِىٍّ لاَ إِخَالُكَ رَاضِيَا

وأوَّلَهُ الجمهور على أنَّ التقدير فإن كان هو : أى ما نحن عليه من السَّلاَمَةِ .

الثالث : وجوب تأخيره عن رافعه ، فإن وُجِدَ ماظاهره تَقَدُّمُ الفاعِلِ وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكونِ المقدم إما مبتدأ كما فى نحو زَيْدٌ قَامَ ، وإما فاعلا محذوف الفعل كما فى نحو «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ» ، ويجوز الأمران فى نحو «أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا» و «أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ» ، والأرجح الفاعلية ؛ لما سيأتى فى باب الاشتغال ، وإلى هذا الثالث الإشارة بقوله :

(وَبَعْدَ فِعْلٍ) أى وشِبْهِه (فَاعِلٌ) «فاعل» : مبتدأ خبره فى الظرف قبله : أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعـــل (فَإِن ظَهَرْ) فى اللفظ نحو «قام زيد» و «الزيدان قاما» (فَهْوَ) ذاك (وإلاَّ) أى : وإلاَّ يظهَرْ فى اللفظ (فَضَمِيرٌ) أى : فهو ضمير (اسْتَتَرْ) نحو قُمْ ، وَزَيْدٌ قام ، وهِنْدٌ قَامَتْ ؛ لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأى كلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته ، تمسكا بقول الزَّبَّاء :

٣٥٥ ـــ مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَـــدِيدَا

وأوَّله البصريون على أن «مَشْيُهَا» مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير مشيها يكون

أو يوجد وثيذاً ، وقيل : ضرورة ، وقد روى مُثَلَّثاً : الرفعُ على ماذكرنا ، والنصبُ على المصدر : أى تمشى مَشْيَاً ؛ والخفض بدل اشتمال من الجال .

(وَجَرِّدِ الْفِعْلَ) من علامة التثنية والجمع (إِذَا مَا أُسْنِدَا * لِاثْنَيْنِ) كفاز الشهيدان، ويفوز الشهيدان(أو جَمْعٍ كفَازَ الشُّهَدَا) ويَفُوز الشهداء، وفازت الهندات، وتفوز الهندات ؛ هذه اللغة المشهورة .

(وَقَدْ يُقَالُ) على لغة قليلة (سَعِدَا) الزَّيْدَانِ ، وَيَسْعَدَانِ الزيدان ، (وَسَعِدُوا) الْعَمْرُونَ ، وَيَسْعَدُونَ الْعَمْرُونَ ، وَسَعِدْنَ الْهِنْدَاتُ ، وَيَسْعَدْنَ الهِنْدَاتُ ؛ ومن ذلك قوله :

٣٥٦ — تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وقوله :

٣٥٧ — نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ العَزِيزِ

وقوله :

٣٥٨ — نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلاَ

وقوله :

٣٥٩ — يَلُومُونَنِي فى اشْتِرَاءِ النَّخِيـ لِ قَوْمِى فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وقوله :

٣٦٠ — رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِى فَأَعْرَضْنَ عَنِّى بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

ويعبر عن هذه اللغة بلغة « أَكَلُونِى الْبَرَاغِيثُ » ، وعليه حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ » ، أخرجه مالك فى الموطأ . ثم قال : لكننى أقول فى حديث مالك : إن الواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديثٌ مُخْتَصَر رواه الْبَزَّار مُطَوَّلا مجرداً ؛ فقال : « إِنَّ لِلَّهِ مَلاَئِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ » .

وحكى بعض النحويين أنها لغة طيئ ، و بعضهم أنها لغة أزدشنوءة .

(وَالْفِعْلُ) على هذه اللغة ليس مسنداً لهذه الأحرف ، بل هو (لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ) . وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه ، كما دلت التاء فى « قَامَتْ هِنْدٌ » على تأنيث الفاعل .

ومن النحويين مَنْ يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضمر ، وكلا الحملين غيرُ ممتنع فيما سُمع مِنْ غيرِ أصحابِ هذه اللغة ؛ ولا يجوز حَمْلُ جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ؛ لأن الأئمة المأخوذَ عنهم هذا الشأنُ اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هـذه الأحرف علاماتٍ للتثنية والجمع ، وذلك بناء منهم على أنَّ مِنَ العرب مَنْ يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألفَ فى فعل الاثنين ، والواو فى فعل جمع المذكر ، والنونَ فى فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفاً ، وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث ؛ لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوبُ الإبدال أو التقديمُ والتأخيرُ ، و إما إسناد الفعل مرتين ؛ واللازم باطل اتفاقا .

(وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا) أى : حذف من اللفظ ؛ إما جوازاً كما إذا أُجيبَ به استفهامٌ مُحقَّق (كَمِثْلِ زَيْدٌ فى جَوَابِ مَنْ قَرَا) إذا جعل التقدير : قرأ زَيْدٌ ، ومنه « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ » أى : خَلَقَهُنَّ اللهُ ، أو مقدر ، كقراءة ابن عامر وشعبة « يُسَبَّحُ لَهُ فيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ » وقراءة ابن كثير « كَذلِكَ يُوحَى إلَيْكَ و إلى الذينَ مِنْ قبلِكَ اللهُ » وقراءة بعضهم « زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ » .

وقوله :

٣٦١ — لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

ببناء الأفعال للمفعول ، والأسماء المذكورة رَفْعٌ بالفاعليـة لأفعالٍ محذوفة ، كأنه

قيل : مَنْ يُسَبِّحُ ، وَمَنْ يُوحِي ، وَمَنْ زَيَّنَهُ ، وَمَنْ يبكيه ؟ فقيل : يُسَبِّحُ رجالٌ ، ويُوحِي اللهُ ، وزَيَّنَهُ شركاؤهم ، ويَبْكيه ضارع .

وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبارَ مبتدآتٍ محذوفةٍ ؛ لاعتضاد التقدير الأول بما رجَّحه ؛ أما الآية الأولى فلثبوته فيما يُشْبِهها ، وهو « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ والْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ » ، وفيما هو على طريقتها ، وهو: « قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ » ، « قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ » ، وأما البواقى فبالرواية الأخرى ، وهى رواية البناء للفاعل .

نعم فى غير ما ذكر يكون الحمل على الثانى أولى ؛ لأن المبتدأ عينُ الخبر ؛ فالمحذوف عين الثابت ؛ فيكون الحذف كلاَ حذفٍ ، بخلاف الفعل فإنه غير الفاعل .

أو أجيبَ به نَفْى ، كقوله :

٣٦٢ - تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ ... مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ، قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

أى : بل عَرَاهُ أعظمُ الوجد .

أو استلزمه فعلٌ قبلَه ، كقوله :

٣٦٣ - أَسْقَى الْإِلٰهُ عُدُوَاتِ الْوَادِي ... وَجَوْفَهُ كُلٌّ مُلِثٌّ غَادِي

* كُلُّ أَجَشَّ حَالِكِ السَّوَادِ *

أى : سقاها كلُّ أجشّ .

وإما وُجُوباً ، كما إذا فُسِّرَ بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه ، نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » وهَلاَّ زَيْدٌ قامَ أبُوهُ ؛ أى : وإن استجارك أحد استجارك ، وهَلاَّ لابَسَ زيدٌ قام أبوه ، إلا أنه لايتكلم به ؛ لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر ؛ فلا يجمع بينهما .

(وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا * كَانَ لِأُنْثَى) ؛ لتدلّ على تأنيث الفاعل ، وكان

حقها ألاّ تلحقه ؛ لأن معناها فى الفاعل ، إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدلّ ما اتصل بالفعل على مَعْنًى فى الفاعل ، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل فى الأفعال الخمسة ، وسواء فى ذلك التأنيث الحقيقى (كَأَبَتْ هِنْدُ الْأذَى) ، والمجازىّ كطَلَعَتِ الشمسُ .

(وَإِنَّمَا تَلْزَمُ) هذه التاء من الأفعال (فِعْلَ) فاعلٍ (مُضْمَرٍ * مُتَّصِلٍ) سواء عَادَ على مؤنث حقيقى : كهِنْدٌ قَامَتْ ، والهِنْدَانِ قَامتا ، أم مجازى : كالشَّمْسُ طَلَعَتْ ، والعَيْنَانِ نَظَرَتَا (أَوْ) فعل فاعل ظاهر متصل (مُفْهِمِ ذَاتَ حِرِ) أى : فَرْج ، وهو المؤنث الحقيقى : كقَامَتْ هِنْدٌ ، وقامَت الهِنْدَانِ ، وقامَت الهِنْدَاتُ ؛ فيمتنع : هند قام ، والهندان قاما ، والشمسُ طَلَع ، والعينانِ نَظرا ، وقام هند ، وقام الهندان ، وقام الهندات .

وقد أفهم أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين ؛ فلا تلزم فى المضمر المنفصل ، نحو « هِنْدٌ مَا قَامَ إلاَّ هِىَ ، وَمَا قَامَ إلاَّ أَنْتِ » ولا فى الظاهر المجازى التأنيث ، نحو « طَلَعَ الشَّمْسُ » ولا فى الجمع غير ما ذكر ، على ما سيأتى بيانه .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يَضْعُفُ إثباتُ التاء مع المضمر المنفصل .

الثانى : تساوى هذه التاء فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين .

(وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ) بين الفعل وفاعله الظاهرِ الحقيقىِّ التأنيثِ (تَرْكَ التَّاء) كما (فِى * نَحْوِ أَتَى الْقَاضِىَ بِنْتُ الْوَاقِفِ) .

وقوله :

٣٦٤ — لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ [عَلَى بَابِ اُسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ]

وقوله :

٣٦٥ — إنَّ امْرأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ
بَعْدِى وَبَعْدَكِ فى الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

والأجود الإثبات .

(وَالحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإلاَّ فُضِّلاَ) على الإثبات (كمَا زَكَا إلاَّ فَتَاةُ أبْنِ الْعلاَ) إذ معناه ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلا ، ويجوز « ما زكت » نظراً إلى اللفظ ؛ وخصه الجمهور بالشعر ، كقوله :

٣٦٦ — مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ فى حَرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ الْعَمِّ

وقوله :

٣٦٧ — [طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِى غُرُوضِهَا]
فَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلوعُ الجَرَاشِعُ

قال الناظم : والصحيح جوازه فى النثر أيضاً وقد قرئ « فَأَصْبَحُوا لاَ تُرَى إلاَّ مَسَاكِنُهُمْ » « إنْ كَانَتْ إلاَّ صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ » .

(وَالحَذْفُ قَدْ يَأْتِى) مع الظاهر الحقيقى التأنيث (بِلاَ فَصْلٍ) شذوذاً ؛ حكى سيبويه « قَالَ فُلاَنَةُ » .

(وَمَعْ * ضَمِيرِ ذِى) التأنيث (الَمجَازِ) الحذفُ (فى شِعْرٍ وَقَعْ) أيضاً ، كقوله :

٣٦٨ — فَإمَّا تَرَيْنِى وَلِى لِمَّةٌ فَإنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقوله :

٣٦٩ — فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقَالَهَا

(وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ) والسالم من مؤنثٍ كما مر (كَالتَّاءِ مَعْ) المؤنَّثِ المجازىّ ، وهو : ما ليس له فرج حقيقى ، مثل (إحْدَى اللَّبِنْ) أعنى لَبِنَةً ؛ فكما تقول : سَقَطَتِ اللَّبِنَةُ ، وسَقَطَ اللَّبِنَةُ ، تقول : قَامَتِ الرِّجَالُ ، وَقَامَ الرِّجَالُ ، وقَامَتِ الهُنُود ، وقَامَ الهُنُودُ ، وقَامَتِ الطَّلَحَاتُ ، وقَامَ الطَّلَحَاتُ ؛

فاثبات التاء لتأوُّله بالجماعة ، وحذفها لتأوُّله بالجمع ، وكذا تفعل باسم الجمع كنِسْوَةٍ ، ومنه « وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ » .

﴿ تنبيه ﴾ حَقُّ كل جمع أن يجوز فيه الوجهانِ ، إلا أنَّ سلامة نَظْمِ الواحد فى جمعى التصحيح أوْجَبَتِ التذكيرَ فى نحو «قامَ الزَّيْدُونَ» والتأنيثَ فى نحو «قَامَتِ الْهِنْدَاتُ».

وخالف الكوفيون ؛ فجوزوا فيهما الوجهين ، ووافقهم فى الثانى أبو على الفارسى ؛ واحتجوا بقوله : « آمَنَتْ بِهِ بَنُو إسْرَائِيلَ[1] » . « إذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ » ، وقوله :

٣٧٠ – فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وأجيب بأن البنين والبنات لم يَسْلَمْ فيهما نظم الواحد ، وبأن التذكير فى « جاءَكَ » للفصل ، أو لأن الأصل النساءُ المؤمناتُ ، أو لأن أل مُقَدَّرة باللاتى ، وهو اسم جمع .

(وَالحَذْفَ فى « نِعْمَ الْفَتَاةُ ») و « بِئْسَ الْفَتَاةُ » (اسْتَحْسَنُوا) أى : رأوه حَسَناً ؛ (لِأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ) فالمسند إليه الجنسُ ، وأل فى الفتاة جنسية ، خلافاً لمن زعم أنها عَهْدِية ، ومع كون الحذف حسناً ، الإثباتُ أحسن منه .

(وَالْأَصْلُ فى الْفَاعِلِ أنْ يَتَّصِلاَ) بالفعل ؛ لأنه كجزء منه ، ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه فى الأفعال الخمسة ؟ (وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أنْ يَنْفَصِلاَ) عنه بالفاعل ؛ لأنه فَضْلَة .

(وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الْأَصْلِ)فيتقدم المفعولُ على الفاعِلِ ؛ إما جوازاً ، و إما وجوبًا ، وقد يمتنع ذلك ، كما سيأتى .

---

(١) ومثل ذلك قول الحماسى ، وهو قريط بن أنيف أحد بنى العنبر :

لوكنت من مازن لم تستبح إبلى بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

(وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ) وفاعِلِه ، وهو أيضاً على ثلاثة أوجه : جائز ، نحو «فَرِيقاً هَدَى» وواجب ، نحو «مَنْ أَكْرَمْتَ ؟» وممتنع ، ويمنعه ما أوجب تأخُّرَه أو تَوَسُّطَهُ ، على ما سيأتى بيانه .

(وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ) عن الفاعل وجوباً (إنْ لَبْسٌ حُذِرْ) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة ؛ إذ لا يُعلَمُ الفاعل من المفعول والحالةُ هذه إلا بالرتبة ؛ كما فى نحو «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ، وَأَكْرَمَ ابْنِى أَخِى» ؛ فإن أُمِنَ اللبسُ لوجود قرينة جاز التقديم ، نحو «ضَرَبَتْ مُوسَى سَلْمَى ، وَأَضْنَتْ سُعْدَى الحُمَّى» .

﴿ تنبيه ﴾ ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السَّرَّاج وغيره ، وتظافر عليه نصوصُ المتأخرين .

ونازع فى ذلك ابن الحاجّ فى نَقْده على ابن عصفور ؛ فأجاز تقديمَ المفعول والحالة هذه ، مُحتَجًّا بأن العرب تجيز تصغير عُمَرَ وعَمْرٍو على عُمَيْر ، وبأن الإجمال من مَقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز «ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ» وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا ، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف فى أنه يجوز فى نحو « فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ » أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس .

قلت : وما قاله ابن الحاجّ ضعيف ؛ لأنه لو قُدِّم المفعول وأخر الفاعل والحالةَ هـذه لقضَى اللفظُ — بحسب الظاهر — بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل ؛ فيعظم الضرر ويشتد الخطر ، بخلاف ما احتج به ؛ فإن الأمر فيه لا يؤدى إلى مثل ذلك ، وهو ظاهر .

(أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ) أى : وأَخِّرِ المفعولَ عن الفاعل أيضاً وجوباً إن وَقَعَ الفاعلُ ضميراً (غَيْرَ مُنْحَصِرْ) نحو : أَكْرَمْتُكَ ، وأَهَنْتُ زَيْداً .

(وَمَا بِإلاَّ أَوْ بِإنَّمَا انْحَصَرْ) من فاعل أو مفعول ، ظاهراً كان أو مضمرا (أَخِّرْ) عن غير المحصور منهما ؛ فالفاعل المحصور نحو « مَا ضَرَبَ عَمْراً إلاَّ زَيْدٌ » ،

أو « إلاَّ أنَا » ، و « إنَّمَا ضَرَبَ عَمْراً زَيْدٌ ، أوْ أنَا » والمفعول المحصور نحو « مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً » ، و « ما ضَرَبْتُ إلاَّ عَمْراً » ، وَ « إنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً » ، وَ « إنمَا ضَرَبْتُ عَمْراً » .

(وقد يَسْبِقُ) المحصورُ ، فاعلا كان أو مفعولا ، غَيْرَ المحصور (إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ) بأن كان الحصر بإلاَّ وتقدمت مع المحصور بها ، نحو « مَا ضَرَبَ إلاَّ زَيْدٌ عَمْراً » ، و « ما ضَرَبَ إلا عَمْراً زَيْدٌ » ، ومن الأول قوله :

٣٧١ ـ فَلَمْ يَدْرِ إلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا[1]

وقوله :

٣٧٢ ـ مَا عَابَ إلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ وَلاَ جَفَا قَطُّ إلاَّ جُبَّأٌ بَطَلا

ومن الثانى قوله :

٣٧٣ ـ تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إلاَّ ضِعْفَ مَا بِي كَلاَمُهَا

وقوله :

٣٧٤ ـ وَلَمَّا أبَى إلاَّ جِمَاحاً فُؤَادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلاَ أهْلِ

فإن لم يَظهر القصد ـــ بأن كان الحصر بإنما ، أو بإلاَّ ولم تتقدم مع المحصور ـــ امتنع تقديمه ؛ لانعكاس المعنى حينئذ ، وذلك واضح .

﴿ تنبيه ﴾ : الذى أجاز تقديمَ المحصور بإلاَّ مطلقا هو الكسائى ، محتجا بما سبق، وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقا ، واختاره الْجُزُولِيُّ والشلوبين ، حَمْلاً لإلاَّ على إنما ، وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الأنبارى إلى منع تقديم الفاعل المحصور ، وأجازوا تقديم المفعول المحصور ؛ لأنه فى نية التأخير .

---

(١) عشية : نصب على الظرفية منون ، وآناء : مرفوع على أنه فاعل هيجت وهو جمع نؤى بعد تقديم همزته على النون كبئر وآبار ورئم وآرام ورأى وآراء ، والواو فى « وشامها » حرف عطف ، والشام : جمع شامة وهى العلامة معطوف على آناء ، يقول : لايعلم غير الله ما أثارته فى وقت العشية مخلفات أحبائنا من النؤى والعلامات الدالة عليهم ، ولا تلتفت إلى غير ذلك مما قاله أرباب الحواشى .

(وَشَاعَ) فى لسان العرب تقديمُ المفعول الملتبسِ بضمير الفاعل عليه (نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ » وقوله :

٣٧٥ ـ جاءَ الخلافَةَ أو كانَتْ لهُ قَدَراً   كما أتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

لأن الضمير فيه و إن عاد على متأخر فى اللفظ ؛ إلا أنه متقدم فى الرتبة .

(وَشَذَّ) فى كلامهم تقديمُ الفاعلِ الملتبسِ بضمير المفعول عليه (نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ) ؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة . قال الناظم : والنحويون ـ إلا أبا الفتح ـ يحكمون بمنع هذا ، والصحيحُ جوازُه ؛ واستدلّ على ذلك بالسماع ، وأنشد على ذلك أبياتاً منها قوله :

٣٧٦ ـ وَلَوْ أنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً   مِنَ النَّاسِ أبقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

وقوله :

٣٧٧ ـ وَمَا نَفَعَتْ أعْمَالُهُ المَرْءَ رَاجِياً   جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأمْرُ

وقوله :

٣٧٨ ـ جَزَى بَنُوهُ أبَا الغِيلانِ عَنْ كِبَرٍ   وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

وقوله :

٣٧٩ ـ كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أثْوَابَ سُؤْدَدٍ   وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فى ذُرَا المَجْدِ

وقوله :

٣٨٠ ـ جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ   جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

وذكر لجوازه وجها من القياس ، وممن أجاز ذلك ـ قبله وقبل أبى الفتح ـ الأخفشُ من البصريين والطُّوَالُ من الكوفيين .

وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها .

وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر ، وهو الحق والإنصاف ؛ لأن ذلك إنما ورد فى الشعر

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل

بالمفعول المتأخر نحو « ضَرَبَ أَبُوهَا غُلَامَ هِنْد » امتنعت المسألة إجماعا ، كما امتنع « صَاحِبُهَا فى ٱلدَّار » وقيل : فيه خلاف .

واختلف فى نحو « ضَرَبَ أَبَاهَا غُلَامُ هِنْدٍ » فمنعه قوم ، وأجازه آخرون ، وهو الصحيح ؛ لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كَعَوْدِهِ على ما رتبته التقديم .

الثانى : كما يعود الضمير على متقدم رتبةً دون لفظٍ - ويسمى متقدما حكما - كذلك يعود على متقدم مَعْنًى دون لفظٍ ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو « أَدِّبْ وَلَدَكَ فى الصِّغَرِ يَنْفَعْهُ فى الـكِبَر » أى : التأديبُ ، ومنه : « اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » أى : العدل .

الثالث : يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة - سوى ما تقدم - فى ستة مواضع :

أحدها : الضمير المرفوع بِنِعْمَ و بئس ، نحو « نِعْمَ رَجُلاً زيد » و « بِئْسَ رَجُلاً عَمْرٌو » بناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف ، أو خبر لمبتدإ محذوف .

الثانى : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ؛ كقوله :

٣٨١ - جَفَوْنِى وَلَمْ أَجْفُ ٱلأخِلاَّءَ إِنَّنِى   لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

على ما سيأتى فى بابه .

الثالث : أن يـكون مُخْبَراً عنه فيفسره خبره ، نحو : « إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا »

الرابع : ضمير الشأن والقِصَّة ، نحو : « قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ » « فإذا هِيَ شَاخِصَة أبْصَارُ الّذِينَ كَفَرُوا »

الخامس : أن يُجر بِرُبَّ ، وحكْمُهُ حُـكْمُ ضمير نعم و بئس : فى وجوب كون مفسره تمييزاً ، وكونه مفرداً ، كقوله :

٣٨٢ - رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلى ما   يُورِثُ ٱلمَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا

ولكنه يلزم أيضاً التذكير ، فيقال : « رُبَّهُ امْرَأَةً » لا رُبَّها ، ويقال : « نِعْمَتِ امْرَأَةً هِنْدٌ » .

السادس : أن يكون مُبْدَلاً منه الظاهرُ المفسِّر له ، كَضَرَبْتُهُ زَيداً ، قال ابن عصفور : أجازه الأخفش ، ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بإجماع . انتهى .

(خاتمة) : قد يشتبه الفاعل بالمفعول ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تامًّا ، وطريقُ معرفةِ ذلك : أن تجعل فى موضع التام ، إن كان مرفوعاً ضميرَ المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميرَه المنصوبَ ، وتُبْدِلُ من الناقص اسماً بمعناه فى العقل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهى صحيحة قبله ، وإلا فهى فاسدة ؛ فلا يجوز « أعجبَ زَيْدٌ ما كَرِهَ عَمْرٌو » إن أوقعت « ما » على ما لا يعقل ؛ لأنه لا يجوز : أعجَبْتُ الثوبَ ، ويجوز نصب زيد ؛ لأنه يجوز : أَعْجَبَنِي الثوبُ ، فإن أوقعت « ما » على أنواع مَنْ يعقل جاز رفعه ؛ لأنه يجوز : أَعْجَبْتُ النساءَ ؛ وتقول « أمكن المسافرَ السفرُ » بنصب المسافر ؛ لأنك تقول : أمْكَنَنِي السَّفرُ ، ولا تقول : أمْكَنْتُ السَّفرَ ، والله أعلم .

النائب عن الفاعل

(يَنُوبُ مَفْعُولٌ به عَنْ فَاعِلِ) حُذِف لغرض: إما لفظى ؛ كالإيجاز ، وتصحيح النظم ؛ أو معنوىّ ؛ كالعِلْمِ به ، والجهل ، والإبهام ، والتعظيم ، والتحقير ، والخوف منه ، أو عليه ، وسيأتى أنه ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به ، لكن هو الأصل فى النيابة عنه (فِيما لهُ) من الأحكام ؛ كالرفع ، والعُمْدية ، ووجوب التأخير ، وغير ذلك (كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ) فخير : نائب عن الفاعل المحذوف؛ إذ الأصل نالَ زَيْدٌ خَيْرَ نائل ،

نعم النيابةُ مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلي إلى صيغة تؤذن بالنيابة (فأَوَّل الْفِعْل) الذى تبنيه للمفعول (اُضْمُمَنْ) مطلقاً (وَ) الحرف (الْمُتَّصِل بِالآخِرِ) منه (اكْسِرْ فى مُضِىّ كَوُصِل) ودُحْرِجَ (وَاجْعَلْهُ) أى المتصل بالآخر (مِنْ مُضَارِع مُنْفَتِحًا كَيَنْتَحِي المَقُولِ فيه) عند البناء للمفعول (يُنتحَى،وَ) الحرف (الثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوعَهْ) وشبهها من كل تاء مزيدة (كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بلا مُنَازَعَهْ) تقول : تُدُحْرِجَ الشَىْء ، وتُغُوفل عن الأمر ، بإتباع الثانى للأول فى الضم .

(وَثَالِثَ) الفعل (الذِي) بدىء (بِهَمْزِ الْوَصْل * كالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كاسْتُحْلِي) الشرابُ ، واسْتُخْرِجَ المالُ ، فتتبع الثالث أيضاً للاول فى الضم .

(وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَا) فعل (ثُلاَثِيّ أُعِلْ * عيْنًا) واويا كان أو يائياً ، فقد قرىء: « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ وَيَا سَماء أَقْلِعِي وَغِيضَ الماء » بهما، والإشمام هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد يسمى رَوْماً (وَضَمّ جا) فى بعض اللغات (كَبُوعَ) وحُوكَ (فَاحْتُمِل) كقوله :

٣٨٣ — لَيْتَ وَهَل يَنفَعُ شيئاً لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وكقوله :

٣٨٤ — حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ

﴿ تنبيه ﴾: أشار بقوله « فاحتمل » إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأوليين ، وتعزى لبنى فقعس و بنى دُبَيْر .

(وَإِنْ بِشَكْلٍ) من هذه الأشكال (خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ) ذلك الشكلُ ويُعدل إلى شكل آخر لا لَبْسَ فيه ؛ فإذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين — بعد بنائه للمفعول — إلى ضمير متكلم أو مخاطب؛ فإن كان يائياً كباعَ من البَيْع اجْتُنِبَ كسره وعُدل إلى الضم أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو : بِعْتُ الْعَبْدَ، فإنه بالكسر ليس إلاّ،

وإن كان واويا كَسَامَ من السَّوْم اجتنب ضمه وعدل إلى الكسر أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو سُمْتُ الْعَبْدَ ، فإنه بالضم ليس إلا .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الْمُلْبِسِ على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به فى شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقا ، ولم يلتفت للالباس ؛ لحصوله فى نحو مُخْتَار وتضَارّ ، نعم الاجتناب أَوْلىٰ وأَرْجَحُ .

(وَمَا لِبَاعَ) ونحوه من جواز الضم والكسر والإشمام (قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّْ) وَرَدَّ من كل فعل ثلاثى مضاعف مدغم ، لكن الأفصح هنا الضم ، حتى قال بعضهم : لايجوز غيره ، والصحيح الجواز ؛ فقد قرأ علقمة «رِدَّتْ إِلَيْنَا» «وَلَوْ رِدُّوا» .

(وَمَا لِفَاَبَاعَ) ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابتٌ (لِمَا الْعَيْنُ تَلِي * فِى) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل ، نحو (اخْتَارَ وانْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِى) ؛ فتقول : اخْتُورَ وانْقُودَ ، واختير وانقيد ، بضم التاء والقاف ، وكسرهما ، والإشمام ، وتُحَرَّكُ الهمزة بحركتهما.

(وَقَابِلٌ) للنيابة (مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ * أَوْ) مجرور (حَرْفِ جَرّ بِنِيَابَةٍ حَرِ) أى : حقيق ، ومالا فلا، فالقابلُ للنيابة من الظروف والمصادر هوالمتصرف المختص نحو صِيمَ رَمَضَانُ ، وجُلِسَ أمام الأمير ، «فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ» ؛ بخلاف اللازم منهما ، نحو عِنْدَ وإذا وسُبْحَان ومَعاذ ؛ لامتناع الرفع ، وأجاز الأخفش جُلِسَ عندك ، وبخلاف المبهم نحو صِيمَ زَمَانٌ ، وَجُلِسَ مكان ، وسِيرَ سَيْرٌ ؛ لعدم الفائدة ؛ ولامتناع سِيرَ على إضمار السير أحق ، خلافا لمن أجازه .

فأما قوله :

٣٨٥ـ وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ

فمعناه ويعتلل هو : أى الاعتلال المعهود ، أو اعتلال عليك ، فحذف « عليك » ؛

لدلالة عليك الأول عليه ، كما هو شأن الصفات المخصِّصة ، وبذلك يُوَجَّهُ « وَحِيلَ بَيْنَهُمْ » وقوله :

٣٨٦ — فيَالَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا
وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهْ

والقابلُ للنيابة من المجرورات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال، كمذ ومنذ ورُبَّ وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ، ولا دَلَّ على تعليل كاللام والباء ، وَمِنْ إذا جاءت للتعليل ، فأما قوله :

٣٨٧ — يُغْضِى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلاَ يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك ، على ما مر ، لا قوله « من مهابته » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر ابن إياز أن الباء الحالية فى نحو « خرج زيد بثيابه » لا تقوم مقام الفاعل ، كما أن الأصل الذى تنوب عنه كذلك ، وكذلك المميز إذا كان معه مِنْ ، كقولك : طِبْتَ مِنْ نَفْسٍ ؛ فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً ، وفى هذا الثانى نظر ؛ فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل مِنْ على المميز المنتصب عن تمام الكلام .

الثانى : ذهب ابن دُرُسْتُوَيْهِ والسُّهَيْلِىُّ وتلميذه الرُّنْدِىّ إلى أن النائب فى نحو « مُرَّ بِزَيْدٍ » ضمير المصدر ، لا المجرور ؛ لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، ولأنه يتقدم نحو « كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً » ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شىء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له فى نحو « مُرَّ بِهِنْدٍ » .

ولنا «سير بِزَيْدٍ سيراً » وأنه إنما يراعى محل يظهر فى الفصيح ، نحو لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلاَ قَاعِداً ، بالنصب ، بخلاف مررتُ بِزَيْدٍ الفاضلَ ، بالنصب ، ومُرَّ بِزَيْدٍ الفاضِلُ ، بالرفع ؛ لأنك تقول : لَسْتُ قَائِماً ، ولاتقول فى الفصيح : مررت زيداً ، ولا مُرَّ زَيْدٌ ؛

على أن ابن جنى أجاز أن يتبع على محله بالرفع ؛ والنائبُ فى الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان وهو المكلف ؛ وامتناع الابتداء لعدم التجرد ؛ وقد أجازوا النيابة فى نحو « لم يُضْرَبْ مِنْ أحَدٍ » مع امتناع مِنْ أحَدٍ لم يضرب ؛ وقالوا فى « كَفَى بِاللهِ شهيداً » : إن المجرور فاعل مع امتناع كَفَتْ بهند .

الثالث : مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور ، لا الحرف ، ولا المجموع ؛ فكلامُ الناظم على حذف مضاف ؛ لكنْ ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل أن النائب المجموع .

(وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِى) المذكورات ، أعنى الظرفَ والمصدر والمجرور (إنْ وُجِدْ * فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) بل يتعين إنابته ، هذا مذهب سيبويه ومَنْ تابعه ؛ وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقاً (وَقَدْ يَرِدْ) ذلك ، كقراءة أبى جعفر « لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » .

وقوله :

٣٨٨ — لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلا سَيِّدَا وَلاَ شَفَى ذَا الْغَيِّ إلاَّ ذُو هُدَى

وقوله :

٣٨٩ — وَإِنَّمَا يُرْضِى المنيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

ووافقهم الأخفش ، لكن بشرط تقدم النائب ، كما فى البيتين .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء ، قيل : ولا أولوية لواحد منها ؛ وقيل : المصدر أولى ؛ وقيل : المجرور ؛ وقال أبو حيان : ظرف المكان .

(وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ) المفعول (الثَّانِ مِنْ * بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ) نحو : كُسِيَ زَيْدًا جُبَّةٌ ، وَأُعْطِيَ عمْراً دِرْهَمٌ ، بخِلاَف مالم يؤمن التباسه ، نحو أَعْطَيْتُ

زَيْدًا عَمْرًا ؛ فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه : أُعْطِىَ زَيْدًا عَمْرٌو ، بل يتعين فيه إنابة الأول ؛ لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذاً .

﴿ تنبيه ﴾ : فيما ذكره من الاتفاق نظر ؛ فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة ؛ حكى ذلك عن الكوفيين ؛ وقيل بالمنع مطلقا ؛ وقوله « قد ينوب » الإشارة بقد إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول ، أو أنها للتحقيق . اهـ

(فِي بَابِ ظَنَّ وَ) باب (أَرَى الْمَنْعُ) من إقامة المفعول الثانى (اُشْتُهِرْ) عن النحاة ، وإنْ أُمِنَ اللبس ؛ فلا يجوز عندهم ظُنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَلاَ أُعْلِمَ زيداً فَرَسُكَ مُسْرَجًا (وَلاَ أَرَى مَنْعاً) من ذلك (إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ) كما فى المثالين ، وفاقا لابن طلحة وابن عصفور فى الأول ، ولقوم فى الثانى ، فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأول اتفاقا؛فيقال فى« ظننت زيداً عمراً ، وأعلمت بكراً خالداً منطلقاً» : ظُنَّ زَيْدٌ عَمْراً، وَأُعْلِمَ بَكْرٌ خَالِدًا مُنْطَلِقاً ؛ ولا يجوز : ظُنَّ زَيْدًا عَمْرٌو ، ولا أُعْلِمَ بَكْراً خَالِدٌ مُنْطَلِقاً ؛ لما سلف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول يشترط لإنابة المفعول الثانى — مع ما ذكره — ألاَّ يكون جملة ؛ فإن كل جملة امتنعت إنابته اتفاقا .

الثانى : أفهم كلامه أنه لا خلاف فى جواز إنابة المفعول الأول فى الأبواب الثلاثة ، وقد صرح به فى شرح الكافية ؛ وأما الثالث فى باب أرى فنقل ابن أبى الربيع وابن هشام الخَضْرَاوى وابن الناظم الاتفاقَ على منع إنابته ؛ والحق أن الخلاف موجود ؛ فقد أجازه بعضهم حيث لا لَبْسَ ، وهو مقتضى كلام التسهيل ، نحو أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ .

الثالث : احتج مَنْ منع إنابَةَ الثانى فى باب ظَنَّ مطلقا بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين ، وبعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إن كان الثانى نكرة ، نحو ظُنَّ قائمٌ زَيْدًا ؛ لأن الغالب كونه مشتقا .

واحتجَّ مَنْ منع إنابته مطلقاً فى باب أعلم — وهم قوم منهم الخضراوى والأبدى وابن عصفور — بأن الأول مفعول صريح ، والآخران مبتدأ وخبر شُبِّهَا بمفعولى أعطى ، و بأن السماع إنما جاء بإنابة الأول ، كقوله :

٣٩٠ـ وَنُبِّئْتُ عَبْدَاللهِ بِالجَوِّ أَصْبَحَتْ ... كِرَاماً مَوَالِيهَا لَئِيماً صَمِيمُهَا

الرابع : حكى ابن السراج أن قوما يجيزون إنابة خبر كان المفرد ، وهو فاسد ؛ لعدم الفائدة ، ولاستلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مُقَدر ؛ وأجاز الكسائى نيابة التمييز ، فأجاز فى «امتلأت الدار رجالاً» : أُمْتُلِئَ رِجالٌ ، وَإِلَى ذٰلِكَ أشار فى الكافية بقوله :

وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنُوبُ الْخَبَرُ ... بِبَابِ كَانَ مُفْرَداً لاَ يُنْصَرُ
وَنَابَ تَمْيِيزٌ لَدَى الْكِسَائِى ... لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَاسِ نَائِى اه

وأعلم أنه كما لا يَرْفَعُ رافع الفاعل إلا فاعلا واحداً كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائبا واحداً (وَمَا سِوَى) ذلك (النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا * بِالرَّافِعِ) له (النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا) إما لفظا إن لم يكن جارا ومجرورا ، أو محلا إن يَكُنْهُ .

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى الكافية :

وَرَفْعُ مَفْعُولٍ بِهِ لاَ يَلْتَبِسْ ... مَعْ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَوْا فَلاَ تَقِسْ

أى : قد حَمَلَهم ظهورُ المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ؛ كقولهم : خرق الثوبُ المسمارَ ، وقوله :

٣٩١ـ مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

ولا يقاس على ذلك ، انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : إذا قلتَ « زِيدَ فى رِزْقِ عمرٍو عشرون ديناراً » تَعَيَّنَ رفعُ « عشرين » على النيابة ؛ فإن قدّمت « عمراً » فقلت « عمرو زِيدَ فى رِزْقِهِ عشرُونَ » جاز رفع العشرين ونصبه ؛ وعلى الرفع فالفعلُ خَالٍ من الضمير ؛ فيجب

توحيده مع المثنى والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدإ ، وعلى النصب فالفعلُ مُتَحَمِّلٌ للضمير ؛ فيبرز في التثنية والجمع ، ولا يجب ذكر الجار والمجرور .

اشتغال العامل عن المعمول

(إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ   عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلّْ)

أى حقيقةُ باب الاشتغال : أن يَسْبِق اسمٌ عاملاً مشتغلاً عنه بضميره ، أو مُلاَبسه ، لو تفرَّغ له هو أو مناسبه لنَصَبَهُ لفظا أو محلا ؛ فيضمر للاسم السابق عند نصبه عاملٌ مناسب للعامل الظاهر مُفَسَّر به ، على ما سيأتى بيانه .

فالضمير فى « عنه » وفى « لفظه » للاسم السابق ، والباء فى « بنصب » بمعنى عن ، وهو بدل اشتمال من ضمير « عنه » بإعادة العامل ، والألف واللام فى « المحل » بدل من الضمير ؛ والتقدير : إن شَغَل مضمرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن نصب لفظ ذلك الاسم السابقِ : أى نحو زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، أو محله ، نحو هٰذَا ضَرَبْتُهُ .

(فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ) إما وجوبا ، وإما جوازاً : راجحاً ، أو مرجوحا ، أو مستويا ، إلا أن يَعْرِض ما يمنع النصب على ما سيأتى بيانه (بِفِعْلٍ أُضْمِرَا * حَتْماً) أى : إضماراً حتما : أى واجباً ، أو هو حال من الضمير فى « أضمر » : أى محتوما ، وذلك لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به ؛ فلا يجمع بينهما (مُوَافِقٍ) ذلك الفعل المضمر (لِمَا قَدْ أُظْهِرَا) إما لفظاً ومعنى ، كما فى نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » إذ تقديره : ضربت زيداً ضربته ، وإما معنى دون لفظ ، كما فى نحو « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » إذ تقديره : جاوَزْتُ زيداً مررت به .

﴿ تنبيه ﴾ : يشترط فى الفعل المفسِّر ألاَّ يُفْصَلَ بينه وبين الاسم السابق ؛ فلو قلت : « زَيْدًا أَنْتَ تضربه » لم يجز ؛ للفصل بأنت .

(والنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلاَ) أى : تبع الاسمُ (السَّابِقُ مَا) أى : شيئاً (يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ) وذلك كأدوات الشرط (كَإِنْ وَحَيْثُمَا) وأدوات التَّحْضيض ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة ؛ نحو إنْ زَيْدًا لَقِيتَهُ فأَكْرِمْهُ ، وحَيْثُمَا عَمْراً لَقِيتَهُ فأَهِنْهُ ، وهَلاَّ بَكْراً ضَرَبْتَهُ ، وأَيْنَ زَيْدًا وَجَدْتَهُ ؟

ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ ؛ لأنه لو رُفع والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل ؛ نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع للظاهر ، كقوله :

٣٩٢ — لاتَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ فإذَا هَلَكْتُ فَبَعْدَ ذَلِكِ فَاجْزَعِي

فى رواية « مُنْفِسٌ » بالرفع ؛ وقوله :

٣٩٣ — فإنْ أَنْتَ لمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ لعلك تَهْدِيكَ القُرُونُ الأَوائِلُ

التقدير : إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ أهلكته ، وإن لَمْ تَنْتَفِعْ بعلمك لم ينفعك عِلْمُكَ .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام ، إلا فى الشعر ، وأما فى الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعلِ ؛ إلا إذا كانت أداة الشرط « إذا » مطلقا ، أو « إنْ » والفعلُ ماضٍ ؛ فيقع فى الكلام ؛ فتسوية الناظم بين إنْ وحَيْثُمَا مردودة .

(وَإِنْ تَلاَ) الاسم (السَّابِقُ مَا بِالاِبْتِدَا * يَخْتَصُّ) كإذا الفجائية ولَيْتَمَا (فالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا) على الابتداء ، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدإ والخبر، نحو : خَرَجْتُ فإذَا زَيْدٌ يضرب به عمرو ، وَليتما بِشْرٌ زُرْتُهُ ؛ فلو نصبت زيداً و بشراً لم يجز ، لأن إذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل .

ومما يختص بالابتداء أيضا واو الحال فى نحو « خَرَجْتُ وزَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو » ؛ فلا يجوز « وزيداً يضربه عمرو » بنصب زيد .

و (كَذَا) التزم رفع الاسم السابق (إذَا الْفِعْلُ) المشتغل عنه (تَلاَ) أى : تبع (مَا) أى : شيئاً (لَمْ يَرِدْ * مَاقَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ) كأدوات الشرط ، والاستفهام ، والتحضيض ، ولامِ الابتداء ، وما النافيةِ ، وكم الخبرية ، والحروفِ الناسخةِ ، والموصولِ ، والموصوفِ ، تقول : زيد إنْ زُرْتَهُ يُكْرِمْكَ ، وَهَلْ رَأَيْتَهُ ؟ وهَلاَّ كَلَّمْتَهُ ، وهكذا إلى آخرها ، بالرفع ، ولا يجوز النصب ؛ لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يفسر عاملا فيه ؛ لأنه بدل من اللفظ به .

(وَاُخْتِيرَ نَصْبٌ) أى : رُجِّحَ على الرفع فى ثلاثة أحوال :

الأول : أن يقع اسم الاشتغال (قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ) ــ وهو : الأمر ، والنهى ، والدعاء ــ نحو : زَيْدًا اُضْرِبْهُ ، أوْ لِيَضْرِبْهُ عمرو ، أو لاتُهِنْهُ ، وَاللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ ، أوْ لا تُؤَاخِذْهُ ، و بَكْراً غَفَرَ اللهُ لَهُ

وإنما وجب الرفع فى نحو « زَيْدٌ أحْسِنْ بِهِ » لأن الضمير فى محل رفع ، وإنما اتفق السبعة عليه فى نحو « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى فَاجْلِدُوا » لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُتْلَى عليكم حُكْمُ الزَّانِيَةِ والزَّانِى ، ثم استؤنف الحكم ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ، ولذا قال فى قوله :

٣٩٤ ــ وقَائِلَةٍ خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ [وأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا]

إن التقدير : هٰذِهِ خولان ، وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجوابُ فى الشرط ، فكذلك ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا .

وقال ابن السِّيدِ وابنُ بابشاذ : يختار الرفع فى العموم كالآية ، والنصبُ فى الخصوص كزيدا اضربه .

(و) الثانى : أن يقع (بَعْدَ مَا إيلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ) أى : بعد ما الغالبُ عليه أن يليه فعلٌ ، فإيلاؤه : مصدر مضاف إلى المفعول الثانى ، والفعلَ : مفعول أول ؛ لأنه

الفاعل فى المعنى ، والذى يليه الفعل غالباً أشياء : منها همزة الاستفهام ، نحو « أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ » فإن فُصِلَتِ الهمزة فالمختار الرفع ، نحو أأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ ، إلا فى نحو أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْداً تَضْرِبُهُ ؛ لأن الفصل بالظرف كلا فصل. وقال ابن الطراوة : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع ، نحو أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرٌو ، وحَكَمَ بشذوذ النصب فى قوله :

٣٩٥ — أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحاً عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالْخِشَابَا

ومنها النفى بما أو لا أو إنْ ، نحو مَازَيْداً رَأَيْتُهُ ، ولا عَمْرا كَلَّمْتُهُ ، و إنْ بَكْراً ضَرَبْتُهُ ، وقيل : ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع ، وقال ابن الباذش وابن خروف : يستويان .

ومنها « حيث » المجردة من « مَا » نحو اجْلِسْ حَيْثُ زَيْداً ضَرَبْتُهُ .

(و) الثالث : أن يقع (بَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى * مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلا) سواء كان ذلك المعمول منصوبا ، نحو لَقِيتُ زَيْداً وعَمْراً كلمته ، أو مرفوعا ، نحو قَامَ زَيْدٌ وعَمْرًا أكرمته .

و إنما رجح النصب طلباً للمناسبة بين الجملتين ؛ لأن مَنْ نَصَب فقد عطف فعليةً عَلَى فعلية ، ومَنْ رفع فقدعطف اسمية عَلَى فعلية ، وتَنَاسُبُ المتعاطفين أحسن من تخالفهما .

واحترز بقوله « بلا فصل » من نحو قَامَ زَيْدٌ وأمَّا عمرٌو فأكْرَمْتُهُ ، فإن الرفع فيه أجود ؛ لأن الكلام بعد « أمَّا » مستأنف مقطوع عما قبله ؛ و بقوله « فعل مستقر أولا » من العطف عَلَى جملة ذات وجهين ، وستأتى .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تجوَّز الناظم فى قوله « عَلَى معمول فعل » ؛ إذ العطف حقيقة إنما هو عَلَى الجملة الفعلية ، كما عرفت .

الثانى : لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها ههنا .

أحدها : أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية ، نحو أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْداً أَكْرَمْتُهُ ، وَمَا قَامَ بَكْرٌ لَكِنْ عَمْراً ضَرَبْتُهُ ، فحتى ولكن حرفا ابتداء أشبها العاطفين ، فلو قلت : أَكْرَمْتُ خَالِداً حَتَّى زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ ، وقَامَ بَكْرٌ لَكِنْ عَمْرٌو ضَرَبْتُهُ ، تعين الرفع ؛ لعدم المشابهة ؛ إذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل و بعض ، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفي وشبهه .

ثانيها : أن يجاب به استفهام منصوب ، كَزَيْداً ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : أَيَّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ أو مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ومثل المنصوب المضاف إليه ، نحو غُلَامَ زَيْدٍ ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : غُلَامَ أَيِّهِمْ ضَرَبْتَ ؟

ثالثها : أن يكون رَفْعُهُ يوهم وصفا مُخِلًّا بالمقصود ، و يكون نصبه نَصًّا فى المقصود ، كما فى « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ » ؛ إذ النصب نصٌّ فى عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بِقَدَرٍ ، وهو المقصود ، وفى الرفع إيهامُ كون الفعل وصفاً مخصِّصاً ، و « بِقَدَرٍ » هو الخبر ، وليس المقصود ؛ لإيهامه وجودَ شيء لا بِقَدَر ؛ لكونه غير مخلوق ، ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجِّحاً للنصب ، وقال : النصب فى الآية مثلُه فى « زَيْداً ضَرَبْتُهُ » قال : وهو عربى كثير ، وقد قرىء بالرفع ، لكن على أن « خَلَقْنَاهُ » فى موضع الخبر للمبتدأ ، والجملة خبر إن ، و « بِقَدَرٍ » حال ، و إنما كان النصب نصا فى المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفاً ؛ لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه ؛ ومن ثَمَّ وجب الرفع فى قوله تعالى : « وكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فى الزُّبُرِ » .

(وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ) جملةً ذاتَ وجهين غَيْرَ تعجبية : بأن تلا (فِعْلاً مُخْبَراً * بِهِ) مع معموله (عَنِ اسْمٍ) غير ما التعجبية (فاعْطِفَنْ مُخَيَّرا) فى اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء ، بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الأول ، أو عطفت بالفاء ، نحو « زَيْدٌ قامَ وعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ فى داره » أو « فعمراً أكرمته » برفع عمرو

ونصبه : فالرفع مراعاة للكبرى ، والنصب مراعاة للصغرى ؛ ولا ترجيح ؛ لأن فى كل منهما مشاكلة ، بخلاف « ما أَحْسَنَ زيداً وعمرواً كرمته عنده » ؛ فإنه لا أثر للعطف فيه ، فإن لم يكن فى الثانية ضمير الاسم الأول ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافى يمنعان النصب ، والفارسى وجماعة — منهم الناظم — يجيزونه،وقال هشام : الواو كالفاء ، وهو ما يقتضيه كلام الناظم .

﴿ تنبيه ﴾ : شبه العاطف فى هذا أيضا كالعاطف ، وشبه الفعل كالفعل ؛ فالأول نحو « أَنَا ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَمْراً ضَرَبْتُهُ » ، والثانى نحو « هٰذَا ضَارِبٌ زَيْداً وعَمْراً يُكْرِمُهُ » برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما .

(والرفعُ فى غَيْرِ الَّذِى مَرَّ) أنه يجب معه النصب ، أو يمتنع ، أو يكون راجحا ، أو مساوياً (رَجَحْ) على النصب ؛ لسلامة الرفع من الإضمار الذى هو خلاف الأصل ، فرفع « زيد » بالابتداء فى قولك «زيد ضربته» أرجح من نصبه بإضمار فعل ، ونَصْبه عربى جيد ، خلافاً لمن منعه ، وأنشد ابن الشَّجَرِىِّ على جوازه قولَه :

٣٩٦ — فَارِساً ما غَادَرُوهُ مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ ولاَ نِـكْسٍ وَكِلْ

ومنه قراءة بعضهم « جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا » بنصب جنات .

ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فَمَا أُبِيحَ) لك فيما يرد عليك من الكلام أن تَرُدَّه إليه وتُخَرِّجه عليه (افْعَلْ، وَدَعْ مَالَمْ يُبَحْ) لك فيه ذلك .

(وفَصْلُ مَشْغُولٍ) من ضمير الاسم السابق (بِحَرْفِ جَرٍّ) مطلقاً (أَوْ بإضَافَةٍ) وإن تتابعت ، أو بهما معاً (كَوَصْلٍ يَجْرِى)فى جميع ما تقدم ؛ فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر ؛ فيجب النصب فى نحو « إنْ زَيْداً مَرَرْتَ بِهِ ، أو بغلامه ، أو حُبِسْتَ عليه ، أو على غلامه ، أو أكرمت أخاه ، أو غُلاَمَ أخيه ؛ أُكْرِمْكَ » كما يجب فى نحو « إنْ زَيْداً أَكْرَمته » ؛ ويمتنع النصب ويتعين الرفع فى نحو«خَرَجْتُ فإذَا زَيْدٌ مُرَّ بهِ، أو بغلامه ، أو حُبِسَ عليه ؛

أو على غلامه ، أو يضرب أخاه ، أو غُلاَمَ أخيه ؛ عَمْرٌو » ، كما وجب الرفع فى نحو « فإذَا زيد يضرب به عمرو » ؛ وقِسْ على ذلك بقية الأمثلة .

﴿ تنبيه ﴾ : النصبُ فى نحو « زَيْداً ضربته » أَحْسَنُ منه فى نحو « زيداً ضربت أخاه » وفى نحو « زيداً ضربت أخاه » أحسن منه فى نحو « زيداً مررت بأخيه » .

(وَسَوِّ فِى ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ) وهو اسمُ الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بِالْفِعْلِ) فى جواز تفسير ناصب الاسم السابق ، نحو « أَزَيْداً أنت ضاربه ، أو مُكْرِمٌ أخاه ، أو مَارٌّ بِهِ ، أو مَحْبُوسٌ عليه » تريد الحال أو الاستقبال ، كما تقول : أزيداً تضربُهُ ، أو تُكْرِمُ أخاه ، أو تَمُرُّ به ، أو تُحْبَسُ عليه .

وإنما امتنع « زيداً أنت تضربه » بخلاف « أنت ضاربه » لاحتياج الوصف إلى ما يَعْتَمِدُ عليه ؛ بخلاف الفعل .

فإن كان الوصف غَيْرَ عامل لم يَجُزْ أن يُفَسِّر عاملا ؛ فلا يجوز « أزيداً أنت ضَارِبُهُ ــ أو مَحْبُوسٌ عليه ــ أمْسِ » .

وإنما يكون الوصف العامل كالفعل فى التفسير (إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ) يمنعه من ذلك ؛ كوقوعه صلةً لأل ؛ لامتناع عمل الصلة فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملا ؛ ومن ثَمَّ امتنع تفسير الصفة المشبهة ؛ فلا يجوز « زيْدًا أنا الضَّارِبُه » ، ولا « وَجْهَ الأب زَيْدٌ حَسَنُهُ » .

﴿ تنبيه ﴾ : يتعين الرفع فى « زَيْدٌ عَلَيْكَه » ، و « زَيْدٌ ضَرْباً إيَّاهُ » ؛ لأنهما غيرُ صفةٍ ؛ نَعَمْ يجوز النصب عند مَنْ يُجَوِّز تقديم معمول اسم الفعل ، وهو الكسائى ، ومعمول المصدر الذى لا ينحلُّ بحرف مصدرىٍّ ، وهو المبرد والسيرافى .

(وَعُلْقَةٌ) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ) سَبَبِىٌّ له جارٍ

على متبوع أجنبي منه ، وهو الشاغل : نعتاً ، أو عطف نَسَقٍ بالواو ، أو عطف بيان (كَمُلْقَةٍ بِنَفسِ الِاسْمِ) السببيّ (الْوَاقِعِ) شاغلاً ؛ فكما تقول « زَيْدًا أكرمت أخاه » أو « مُحِبَّهُ » فتكون العلقةُ بين زيد وأكرمت عَمَلَهُ فى سببيه كذلك تقول « زَيْدًا أكرمت رَجُلاً يُحِبُّه » ، أو « أكرمت عَمْراً وأخَاهُ » أو « عَمْراً أخاه » ؛ فتكون العلقة عمله فى متبوع سببيه المذكور ؛ ويجوز أن يكون المراد بالمُلْقَة الضميرَ الراجع إلى الاسم السابق ؛ فتكون الباء بمعنى فى ، أى : إنَّ وجودَ الضمير فى تابع الشاغل كافٍ فى الرَّبْطِ كما يكفى وجوده فى نفس الشاغل ، وإن كان الأصل أن يكون متصلا بالعامل ، أو منفصلا عنه بحرف جر ، ونحوه .

﴿ تنبيه ﴾ : لو جعلت « أخَاهُ » من قولك « زَيْدًا أكْرَمْتُ عَمْراً أخَاهُ » بدلا امتنعت المسألة : نَصَبْتَ ، أو رفعت ؛ لأن البدل فى نية تكرير العامل ؛ فتخلو الأولى عن الرابط ؛ نعم يجوز ذلك إن قلنا : إن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ؛ وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو ؛ لإفادة الواو معنى الجمع، بخلاف غيرها من حروف العطف .

﴿ خاتمة ﴾ : إذا رَفَع فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابقٍ نحو « أزَيْدٌ قامَ » أو « غُضِبَ عليه » ، أو ملابساً لضميره نحو « أزَيْدٌ قامَ أبوه » ؛ فقد يكون ذلك الاسم السابق واجبَ الرفع بالابتداء ؛ كخرجْتُ فإذا زَيْدٌ قامَ ، وليتما عَمْرٌو قَعَدَ ؛ إذا قدرت « ما » كافَّة ، أو بالفاعلية ، نحو « وَإِنْ أحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ، وَهَلا زَيْدٌ قامَ ؛ وقد يكون راجحَ الابتدائية على الفاعلية ، نحو زَيْدٌ قامَ ؛ وذلك عند المبرد ومتابعيه ، وغيرُهم يوجب ابتدائيته ؛ لعدم تَقَدُّم طلب الفعل ، وقد يكون راجحَ الفاعلية على الابتدائية ، نحو زَيْدٌ لِيَقُمْ ، ونحو قامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قعد ، ونحو « أبَشَرٌ يَهْدُونَنَا » وَ « ءأنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » ؛ وقد يستويان ، نحو زَيْدٌ قامَ وَعَمْرٌو قَعَدَ عِنْدَه ؛ والله أعلم .

تَعَدِّى الفعل ولُزُومه

(عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى) إلى مفعولٍ به فأكثر ــ وَيُسَمَّى أيضاً وَاقِعاً ؛ لوقوعه على المفعول به ، ومُجَاوِزاً ؛ لمجاوزته الفاعلَ إلى المفعول به ــ أمران ؛ الأول : صحة (أنْ تَصِلَ * هَا)ضميرٍ راجع إلى (غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ) ، والثانى : أن يُصَاغ منه اسمُ مفعولٍ تام ، وذلك (نَحْوُ عَمِلْ) فإنك تقول منه : الْخَيْرُ عَمِلَهُ زَيْدٌ ؛ فهو معمول ، بخلاف نحو خَرَجَ ؛ فإنه لا يقال منه زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرٌو ، ولا هُوَ مَخْرُوجٌ ، بل مَخْرُوجٌ بِهِ ، أو إليه ؛ فلا يتم إلا بالحرف .

والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها تَتَّصِلُ باللازم والمتعدى ، نحو الخُرُوجُ خَرَجَهُ زَيْدٌ ، والضَّرْبُ ضَرَبَهُ عَمْرٌو .

﴿ تنبيه ﴾ : هذه الهاء تَتَّصِل بكان وأخواتها ؛ والمعروف أنها واسطة : أى لا متعدية ولا لازمة ، ولعله جعلها من المتعَدِّى نظراً إلى شبهها به ، وربما أطلق على خبرها المفعول .

(فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ) ذلك المفعولُ (عَنْ فَاعِلٍ ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ) فإن ناب عنه رَفَعْتَه به كما سلف .

(وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى) غيرُ المعدى : مبتدأ ، ولازم : خبره ، أى : ما سوى المعدَّى هو اللازم ؛ إذ لا واسطة ، ويسمى قاصِراً أيضا ؛ لقصوره على الفاعل ، وَغَيْرَ وَاقِعٍ ، وغير مُجَاوِز ؛ لذلك .

(وَحُتِمْ * لُزُومُ أفْعَالِ السَّجَايَا) وهى الطبائع ؛ والمراد بأفعال السجايا : ما دَلَّ على معنًى قائمٍ بالفاعل لازمٍ له (كَنَهِمْ) ــ بكسر الهاء ــ الرجلُ ؛ إذا كثر أكْلُه ، وَشَجُعَ ، وَجَبُنَ ، وَحَسُنَ ، وَقَبُحَ ، وَطَالَ ، وَقَصُرَ ، وَمَا أشبه ذلك .

و (كَذا) ما وازن (أُفْعَلَلّ) نحو : اُقْشَعَرَّ ، واشْمَأَزَّ ، واطْمَأَنَّ ، وما أُلحق به ، وهو افْوَعَلَّ ، نحو اكْوَهَدَّ الفرخُ ، إذا ارْتَعَدَ .

(و) كَذَا (الْمُضَاهِى) أى : المشابه فى الوزن : افْعَنْلَلَ ، نحو احْرَنْجَمَ ، يقال : احْرَنْجَمَتِ الإبلُ : أى اجتمعت ، وما أُلحق به ، وهو وزنان : اُفْعَنْلَلَ ـ بزيادة إحدى اللامين ـ نحو (اُقْعَنْسَسَا) يقال : اُقْعَنْسَسَ البعيرُ ؛ إذا امتنع من الانقياد ، وَاُفْعَنْلَى ، نحو : اُحْرَنْبَى الدِّيكُ ؛ إذا انتفش للقتال ، وَاُسْلَنْقَى الرجلُ ؛ إذا نام على ظهره ؛ وقد جاء منه المتعدى ، نحو : اُسْرَنْدَى ، وَاُغْرَنْدَى : أى علا وَرَكِبَ ، فى قول الراجز :

٣٩٧ ـ قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَسْرَنْدِينِى أَدْفَعُهُ عَنِّى وَيَغْرَنْدِينِى

﴿ تنبيه ﴾ : يجوز فى « اقْعَنْسَسَ » أن يكون مفعولاً للمضاهى ، والأوْلَى أن يكون فاعلاً له ، والمفعول محذوف : أى والمضاهيه اقْعَنْسَسَ ؛ لما عرفت أنه مُلْحَق باحرنجم .

(وَ) كذلك حُتِمَ أيضاً لزوم (ما اُقْتَضَى) من الأفعال (نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا) نحو : نَظُفَ ، وطَهُرَ ، وَوَضُؤَ ، ودَنِسَ ، ونَجِس ، وقَذِر (أَوْ عَرَضَاً) وهو : ما ليس حركةَ جسمٍ من معنى قائمٍ بالفاعل غير ثابت فيه ، كَمَرِضَ ، وكَسِلَ ، ونَشِطَ ، وفَرِحَ ، وحَزِنَ ، وَنَهِمَ ؛ إذا شبع (أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى * لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا) وَدَحْرَجْتُ الشىء فتَدَحْرَجَ : أمّا مطاوعُ المتعدِّى لأكثر من واحد فإنه متعد ؛ كما مرّ .

(وَعَدِّ لازِماً بِحَرفِ جَرٍّ) نحو ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، بمعنى أذهبته ، وعجِبْتُ مِنْهُ ، وَغَضِبْتُ عَلَيْهِ (وَإِنْ حُذِفَ) حرف الجر (فَالْنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ) وجوباً ، وشذ إبقاؤه على جره ، فى قوله :

٣٩٨ ـ [إِذَا قِيلَ: أَىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ] أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أى : إلى كليب .

وحيث حذف الجار فى غير أنَّ وأنْ فإنما يحذف (نَقْلاً) لا قياساً مُطّرداً ، وذلك على نوعين :

الأول : وارد فى السَّعَة ، نحو شَكَرْتُهُ ، وَنَصَحْتُهُ ، وَذَهَبْتُ الشَّامَ .

والثانى : مخصوص بالضرورة ؛ كقوله :

٣٩٩ — آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ * [وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فى الْقَرْيَةِ السُّوسُ]

وقوله :

٤٠٠ — [لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ * فيهِ] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

أى : على حَبِّ العراق ، وفى الطريق .

(وَ) حذفه (فِى أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدُ) قياساً (مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ ، كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا) « أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ » « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ » أى : مِنْ أن يَدُوا : أى يُعْطُوا الدِّيَةَ ، ومِنْ أن جاءكم ، و بأنه .

فإن خِيفَ اللَّبْسُ امتنع الحذف، كما فى «رَغِبْتُ فى أنْ تَفْعَلَ ، أو عَنْ أنْ تَفْعَلَ» لإشكال المراد بعد الحذف .

وأما قوله تعالى : « وتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت ، أو أن الحذفَ لأجل الإبهام ؛ ليرتدع من يرغب فيهنّ لجمالهنّ ، ومن يرغب عنهنّ لدمامتهنّ وفقرهنّ ؛ وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما اطَّرَدَ حذفُ حرف الجر مع أنَّ وأنْ لطولهما بالصلة .

الثانى : اختلفوا فى محلهما بعد الحذف ؛ فذهب الخليل والكسائى إلى أن محلهما جر ؛ تمسكاً بقوله :

٤٠١ — وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ ، وَلاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

بجر « دَيْنٍ » ، وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما فى موضع نصب ، وهو الأقيس .

ومثل أنْ وأنَّ فى حذف حرف الجر قياساً كى المصدرية نحو« جِئْتُكَ كَىْ تَقُومَ » أى لـكى تقوم .

(وَالأَصْلُ) فى ترتيب مفعولَىِ الفعلِ المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سَبْقُ فاعِلٍ) : أى أن يسبق الفاعل (مَعْنًى) منهما المفعولَ معنى (كَمَنْ * مِنْ) قولك : (أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ) فإن « مَنْ » هو اللابس ؛ فهو الفاعل فى المعنى ، و « نَسْجَ اليمن » هو الملبوس ؛ فهو المفعول فى المعنى .

و يجوز العدول عن هذا الأصل ؛ فيتقدم ما هو مفعول فى المعنى على ما هو فاعل فى المعنى ، فيقال : أَلْبِسَنْ نَسْجَ الْيَمَنِ مَنْ زَارَكُمْ .

(وَ) قد (يَلْزَمُ الأَصْلُ) المذكور (لِمُوجِبٍ عَرَا) أى : وُجِـد ، وذلك كخوف اللبس ، نحو « أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْراً » وكون الثانى محصوراً ، كما أَعْطَيْتُ زَيْدًا إلاَّ دِرْهَمًا ، أو ظاهراً والأول ضـمير متصـل ، نحو « إنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْـكَوْثَرَ » .

(وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ) لمانع وجد (حَتْماً قَدْ يُرَى) أى: قد يرى واجباً، وذلك كما إذا كان الفـــاعل فى المعنى محصوراً ، نحو : مَا أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ إلا زَيْداً ، أو ظاهراً والثانى ضميراً متصلا ، نحو الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُ زَيْداً ، أو مُلْتَبساً بضميرالثانى ، نحو أَسْـكَنْتُ الدارَ بَانِيَها ؛ فلو كان الثانى مُلْتَبِساً بضمير الأول كما فى نحو : أَعْطَيْت زَيْدًا مالَهُ ؛ جاز وجاز ؛ على ما عرف فى باب الفاعل .

﴿تنبيه﴾ : حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين كحـكم الفاعل فى المعنى مع المفعول فى المعنى فى هذه الأمور الثلاثة ؛ لجواز تقديمه فى نحو : ظَنَنْتُ زَيداً قائِمًا ، ووجوبه فى نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْراً ، وامتناعه فى نحو : ظَنَنْتُ فى الدارِ صَاحِبَهَا .

(وَحَذْفَ فَضْلَةٍ) وهى المفعول من غير باب ظَنَّ (أَجِزْ) : اختصاراً، أو اقتصاراً

(إنْ لَمْ يَضِرْ) حذفُها ، كما هو الأصل ، ويكون ذلك لغرض : إما لفظى ؛ كتناسُب الفواصل نحو « مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى » ، ونحو « إلاَّ تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى » ، وكالإيجاز فى نحو « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا » وإما معنوىّ ؛ كاحتقاره فى نحو « كَتَبَ اللهُ لَأَغْلِبَنَّ » أى: الكافرين ، أو اُستِهجانه؛ كقول عائشة رضى الله عنها : مَا رَأَيْتُ مِنْهُ ولا رَأَى مِنِّى ، أى : العَوْرَةَ .

فإن ضَرَّ الحذفُ امتنع ، وذلك (كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً) لسؤال سائل : كَضَرَبْتُ زَيداً ، لمن قال : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ (أَوْ حُصِرْ) نحو : ما ضَرَبْتُ إلاَّ زَيداً ، وَإِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيداً ، أو حذف عامله ، نحو : إِيَّاكَ وَالأَسَدَ .

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « يَضِرْ » هو بكسر الضاد مضارع ضَارَ يَضِيرُ ضَيْراً ، بمعنى : ضَرَّ يَضُرُّ ضُرًّا ، قال الله تعالى : « لاَ يَضِرْكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً » ، أى : لم يضركم .

(وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا) أى : ناصبُ الفضلة (إنْ عُلِما) بالقرينة ، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزاً ، نحو « قالوا خَيْراً » ، (وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا) كما فى باب الاشتغال ، والنداء ، والتحذير ، والإغراء ، بشرطه ، وما كان مَثلاً ، نحو « الْكِلاَبَ عَلَى الْبَقَرِ » أى أَرْسِلِ الكلاب ، أو أُجْرِىَ مُجْرَى المثل ، نحو « انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ » .

(خاتمة) : يصير المتعدى لازماً أو فى حكم اللازم بخمسة أشياء :

الأول: التضمين لمعنى لازم ؛ والتضمينُ: إشرابُ اللفظِ معنى لفظٍ آخرَ وإعطاؤه حُكْمَهُ ؛ لتصير الكلمة تؤدى مُؤَدَّى كلمتين ؛ نحو « فَلْيَحْذَرِ الذينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ » أى : يَخْرُجُون ، « وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ » أى : تَنْبُ « أَذَاعُوا به » أى: تحدَّثوا « وَأَصْلِحْ لِى فى ذُرِّيَّتِى » أى : بارِكْ لى .

ومنه قول الفرزدق :

٤٠٢ — كَيْفَ تَرَانِي قَالِباً مِجَنِّي قَدْ قَتَلَ اللهُ زِياداً عَنِّي

أى : صرَفَه بالقتل ؛ وقول الآخر :

٤٠٣ — * ضَمِنَتْ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا *

أى : تَكَفَّلَتْ ، وهو كثير جداً .

الثانى : التحويلُ إلى فَعُلَ — بالضم — لقصد المبالغة والتعجب ، نحو : ضَرُبَ الرجُلُ ، وفَهُم ، بمعنى ما أضْرَبَهُ وأفهمه .

الثالث : مطاوعته المتعدى لواحد ، كما مرّ .

الرابع : الضَّعْفُ عن العمل : إما بالتأخير ، نحو « إنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيا تَعْبُرونَ » « الَّذينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » ، أو بكونه فرْعاً فى العمل ، نحو : « مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ » « فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ » .

الخامس : الضرورة ، كقوله :

٤٠٤ — تبَلَتْ فُؤادَكَ فى المَنَامِ خَرِيدةٌ تَسْقِى الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

ويصير اللازم متعدياً بسبعة أشياء :

الأول : همزة النقل ، كما أسلفته .

الثانى : تَضْعيف العين ، نحو : فَرِحَ زيد ، وفَرَّحْتُ زَيداً .

وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لما بيْنَ يدَيْهِ وأنْزَلَ التَّوْرَاةَ والإنجيلَ » .

الثالث : المُفَاعلة ، تقول فى « جَلَسَ زيد ، ومشى ، وسار » : جَالَسْتُ زَيداً ، وماشيته ، وسايرته .

الرابع : اسْتَفْعَلَ للطلب أو النسبة للشيء ، كاسْتَخْرَجْت المال ، واسْتَحْسَنْتُ زَيداً ، واستقبحت الظلم ، وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو اسْتَكْتَبْتُهُ الْكِتَابَ ، وَاسْتَغْفَرْتُ اللهَ الذنْبَ ، ومنه قوله :

٤٠٥ — أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ أُحْصِيه * [رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ والْعَمَلُ]

وإنما جاز « استغفرتُ اللهَ منَ الذنب» لتضمنه معنى استتبت : أى طلبت التوبة.

الخامس : صَوْغ الفعل على فَعَلْتُ بالفتح أَفْعُلُ بالضم لإفادة الْغَلَبَة ، تقول : كَرَمْتُ زَيداً أَكْرُمُه : أى غلبته فى الكرم .

السادس : التضمين ، نحو : « وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ » أى : لا تنوُوا؛ لأن عَزَمَ لا يتعدى إلا بعَلَى ، تقول : عزَمْتُ عَلَى كذا ، لا عزمت كذا ، ومنه رَحُبَتْكُمُ الطَّاعَةُ ، وَطَلَعَ بِشْرٌ الْيَمَنَ ؛ أى : وسعتكم ، وبلغ اليمن .

السابع : إسقاط الجار توسُّعاً، نحو « أعَجِلْتُمْ أمْرَ رَبكم » أى : عن أمره «وَاقْعُدُوا لهُمْ كلَّ مَرْصَدٍ » أى : عليه ، وقوله :

* كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ *

أى فى الطريق .

وليس انتصابهما على الظرفية ، خلافاً للفارسىّ فى الأول وابن الطراوة فى الثانى ؛ لعدم الإبهام ، والله أعلم.

التنازع فى العمل

(إنْ عَامِلاَنِ) فأكثر (اقْتَضَيَا) أى : طَلَبَا (فى اسمٍ عَمَلْ) متَّفِقًا أو مختلفاً (قَبْلُ) أى : حال كونهما قَبْلَ ذلك الاسم (فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ) فيه اتفاقا .

والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو :

٤٠٦ — [فَأَيْنَ إلى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي] * أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَّحِقُونَ [احْبِسِ احْبِسِ]

إذ الثانى توكيد ، وإلا فَسَد اللفظ ؛ إذ حقُّه حينئذ أن يقول : أتاكَ أتوْكَ ، أو أتوْكَ أتاكَ ؛ ومن نحو :

٤٠٧ —[وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ] كفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فإن الثانى لم يطلب « قليل » ، وإلا فسد المعنى ؛ إذ المراد كفانى قليل من المـال ، ولم أطلب المُلْكَ .

وبكونهما قبل من نحو « زَيْدٌ قَامَ وقَعَدَ » لأن كل واحد منهما أَخَذَ مطلوبه ، أعنى ضمير الاسم السابق ؛ فلا تنازع .

هكذا مَثلَ الناظمُ وغيرُه وعَلَّلوا ؛ وفى كل من المثال والتعليل نظر : أما المثال فظاهر ، وأما التعليل فلقُصُور العـلَّة ؛ لأن ذلك يقتضى ألاَّ يمتنع تقديمُ مطلوبهما إذا طلبا نصباً .

و «عاملان» فى كلامه رُفِع بفعل مضمر يفسره «اقتضيا» ، و «عَمَلْ» مفعول به ، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مُرَاده بالعاملين فِعلاَن متصرفان ، أو اسمان يُشْبِهَانهما ، أو اسم وفعل كذلك ؛ فالأول نحو « آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً » والثانى كقوله :

٤٠٨ — عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ [فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاَ]

والثالث نحو « هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ » وقوله :

٤٠٩ — لَقَدْ عَلِمَتْ أولَى الْمُغِـــيرَةِ أَنَّنِى
لَقِيتُ وَلَمْ أَنْـكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعاَ

ولا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره ؛ وعن المبرد إجازته فى فعلى التعجب ، نحو مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْداً ، وَأَحْسِنْ بِهِ وَأَجْمِلْ بِعَمْرٍو ، واختاره فى التسهيل .

الثانى : قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين ، وقد يتعدد المتنازَعُ فيه ؛ من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « تُسَبِّحُونَ وتُحَمِّدُونَ وَتُـكَبِّرُونَ دُبُرَ كُـلِّ صَلاَةٍ ثَلاَثاً وَثَلاَثِينَ » ؛ وقول الشاعر :

٤١٠ ــ طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِى فَلَيْتَنِى
قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ

الثالث : اشترط فى التسهيل فى المتنازع فيه أن يكون غير سببى مرفوع ، فنحو «زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ أَخُوهُ» وقوله:

٤١١ ــ [قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ]
وَعَــزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

محمول على أن السببى مبتدأ ، والعاملان قَبْـلَه خَبَرَانِ عنه ، أو غير ذلك ممـا يمكن ، بخلاف السببى المنصوب ، كما مر ، ولم يذكر هذا الشرطَ أكثر النحويين ، وأجاز بعضهم فى البيت التنازع .

(وَالثَّانِ) من المتنازعين (أَوْلَى) بالعمل من الأول (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ) لقربه ، (وَاخْتَارَ عَـكْساً) من هذا ، وهو أن الأول أوْلىٰ لسبقه ، (غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ) أى : غيرُ البصريين ، وهم الـكوفيون ، مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما .

﴿ تنبيه ﴾ : سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها ؛ ومن إعمال الأول قوله :

٤١٢ ــ كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَـكْسِهِ فَاشْـكُرَنْ لَهُ
أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ

ومن إعمال الثالث قوله :

٤١٣ ــ جِئْ ثُمَّ حَالِفْ وَقِفْ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمُ
لِمَنْ أَجَارُوا ذَوُو عِـزٍّ بِلاَ هُونِ

(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ) منهما ، وهو الذى لم يتسلَّط على الاسمِ الظاهر مع توجُّهه إليه

فى المعنى (فِي ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ) فى ذلك (مَا الْتَزِمَا) من مطابقة الضميرِ الظاهرَ ، ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة ؛ وسواء فى ذلك كان الأول هو المهمل (كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا) أم الثانِي (وَ) ذلك نحو (قَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا) وهذا المثال الثانى متفق على جوازه ، والأول منعه الكوفيون ؛ لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب ؛ فذهب الكسائى ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول — والحالة هذه — للدلالة عليه ، تمسكا بظاهر قوله :

٤١٤ — تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

وقال الفراء : إن انفق العاملان فى طلب المرفوع فالعملُ لهما ، ولا إضمارَ ، نحو : يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا ؛ وإن اختلفا أضمرته مؤخرا ، نحو ضَرَبَنِي وضربت زيدا هو ، والمعتمد ما عليه البصريون ، وهو ما سَبَقَ ؛ لأن العمدة يمتنع حذفها ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء فى غير هذا الباب ، نحو رُبَّهُ رَجُلاً ، وَنِعْمَ رَجُلاً ، وقد سمع أيضا فى هذا الباب ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، ومنه قوله :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَّاءَ ؛ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

وقوله :

٤١٥ — هَوِينَنِي وَهَوِيتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى أَنْ شِبْتُ فَانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي

وقوله :

٤١٦ — وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا
جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

ولا حُجَّة فيما تمسك به المانع ؛ لاحتمال إفراد ضمير الجمع ؛ وقد أجاز ذلك البصريون فى الأحوال كلها ، تقول : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ ، كأنك قلت : ضَرَبَنِي مَنْ ، على مالا يخفى .

(وَلاَ تَجِيءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ * بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ) وهُو النصب لفظا أو محلا (اوهِلاَ) أى : جُعِلَ أَهْلاً (بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ) فى الأصل ؛ لأنه حينئذ فضلَةٌ ؛ فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر ، فتقول : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ ومَرَّ بِي عَمْرٌو ، ولا يجوز ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، ولا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بى عَمْرٌو ؛ وأما قوله :

٤١٧ — إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

[جِهَاراً فَكُنْ فى الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ]

فضرورة .

(وأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ) ؛ لأنه منصوبٌ فلا يضمر قبل الذكر ، وعمدةٌ فى الأصل فلا يحذف ، فتقول : كُنْتُ وكَانَ زَيْدٌ قَائِمًا إياه ، وظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا إيَّاه .

أما امتناع الإضمار مقدَّما فادَّعى الشارحُ الاتفاقَ عليه ، وفى دعواه نظر؛ فقدحكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب ؛ أحدها جوازه كالمرفوع ، وفى كلام والده فى الكافية وشرحها مَيْلٌ إلى جواز إضمار المنصوب مطلقا مقدما ، واحتج له ، وهو أيضا ظاهر كلام التسهيل.

وأما الحذف فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ؛ لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو أقوى المذاهب ؛ لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثانى المهمل ، نحو ضَرَبَنِي وضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّ بى ومَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ ؛ لدخوله تحت قوله : « وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فى ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ » ولم يخرجه ، ومنه قوله :

٤١٨ — إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ

وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله : « وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا » وهذا لم يلتزم ذكره ؛ لأنه فضله ، ومنه قوله :

٤١٩ — بِعُكاظ يُعْشِى النَّاظِرِيــنَ إذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعَهُ

وخَصَّ بعضُهم حذفَه بالضرورة كالبيت ؛ لأن فى حذفه تَهْيِئَةَ العامل للعمل وقطْعَه عنه لغير معارض .

الثانى : كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين : (الأول) جَزْمه بحذف الفضلة من الأول المهمل ، (والثانى) جَزْمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما فى التسهيل ، بل أجاز التقديم .

الثالث : يُشْتَرَط لحذف الفضلة من الأول المهمل أَمْنُ اللبس ؛ فإن خِيفَ اللبسُ وجب التأخير ، نحو اسْتَعَنْتُ واسْتَعَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ به ؛ لأنه مع الحذف لايعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه .

الرابع : قوله « غَيْرَ خَبَرْ » يوهم أن ضمير المتنازَع فيه إذا كان المفعولَ الأول فى باب ظَنَّ يجب حذفه ، وليس كذلك ، بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف ولزوم التأخير ، نحو ظَنَنْتُ مُنْطَلِقَةً وظَنَّتْنِي مُنْطَلِقاً هِنْدٌ إيَّاهَا ، فإيَّاها : مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه ، وفى حذفه ماسبق ؛ ولذلك قال الشارح : لَوْ قال بدله :

واحْذِفْهُ إنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حَسِبْ وَإنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخِّرْهُ تُصِبْ

لَتَخَلَّصَ من ذلك التوهم .

لكن قال المرادى : قوله « مفعولَ حسب » يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه و إن كان خبرا ، وليس كذلك ؛ لأن خبر كان لايحذف أيضاً ، بل يؤخَّرُ كمفعول حسب ، نحو : زَيْدٌ كانَ وكُنْتُ قَائِماً إيَّاهُ ، وهذا مُنْدَرِج تحت قول المصنف : « غَيْرَ خَبَرْ » ، ولو قال :

بَلْ حَذْفُهُ إنْ كانَ فَضْلَةً حُتِمْ وغَيْرُهَا تأخِيــرُهُ قَدِ الْتُزِمْ

لأجاد .

قلت : وعلى هذا أيضاً من المؤاخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أَمْنَ اللبس كما أسلفته ، فكان الأحسن أن يقول :

وَاحْذِفْهُ لا إنْ خِيفَ لَبْسٌ أَوْ يُرَى لِعُمْدَةٍ فَجِىء بِهِ مُؤَخَّـرَا

الخامس : قاس المازنى وجماعة المتعدِّىَ إلى ثلاثة على المتعدى إلى اثنين ، وعليه مشى فى التسهيل ؛ فتقول على هذا عند إعمال الأول : أَعْلَمَنِى وأَعْلَمْتُهُ إياه إيَّاهُ زَيْدٌ عَمْراً قائماً ، ويختار إعمال الثانى ، نحو أَعْلَمَنِى وأَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً قَائماً إيَّاهُ إيَّاهُ ، وأَعْلَمْتُ وأَعْلَمَنِى زَيْدٌ عَمْراً قَائماً إيَّاهُ إيَّاهُ

(وأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا) أى : فى الأصل (لِغَيْرِ ما يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا) أى : فى الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ لتعذر الحذف بكونه عمدة والإضمار بعدم المطابقة ، فتعين الإظهار ، وتخرج المسألة من هذا الباب (نَحْوُ أَظُنُّ ويَظُنَّانِى أَخَا * زَيْداً وعَمْراً أَخَوَيْنِ فى الرَّخَا) على إعمال الأول ، فزَيْداً وعمراً أخوين : مَفْعُولاَ أظنُّ ، وأخاً : ثانى مفعولى يَظُنَّانى ، وجىء به مظهراً لتعذر إضماره ؛ لأنه لو أضمر فإما أن يُضْمَر مفرداً مراعاة للمخبر عنه فى الأصل وهو الياء من يظنانى ؛ فيخالف مفسره — وهو أخوين — فى التثنية ، وإما أن يُثَنَّى مراعاةً للمفسر ؛ فيخالف المخبر عنه ، وكلاهما ممتنع عند البصريين ، وكذا الحكم لو أعملت الثانى ، نحو يَظُنَّانى وأَظُنُّ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ أخاً ، وأجاز الكوفيون الإضمار على وَفْق المخبر عنه ، نحو أَظُنُّ ويَظُنَّانى إيَّاهُ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنَ ، عند إعمال الأول وإهمال الثانى ، وأجازوا أيضاً الحذف ، نحو أَظُنُّ ويَظُنَّانى الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ

﴿ تنبيه ﴾ : وَجْه كون هذه المسألة من هذ الباب هو أن الأصل : أظن ويظننى الزيدين أخوين ؛ فتنازع العاملان « الزيدين » ؛ فالأول يطلبه مفعولا ، والثانى يطلبه فاعلا ، فأعملنا الأول ؛ فنصبنا به الاسمين ، واضمرنا فى الثانى ضمير الزيدين ، وهو الألف ، و بقى علينا المفعول الثانى يحتاج إلى إضماره ؛ فرأيناه متعذراً لما مرّ ، فعدلنا به

إلى الإظهار ، وقلنا « أخا » فوافق المخبر عنه ، ولم تضرّه مخالفته لأخوين ؛ لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره .

﴿ خاتمة ﴾ : لا يتأتى التنازع فى التمييز ، وكذا الحال ، خلافاً لابن مُعْطٍ ، وكذا نحو مَا قَامَ وَقَعَدَ إلاَّ زَيْدٌ ، وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول ، ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات ؛ والله تعالى أعلم .

المفعول المطلق

زاد فى شرح الكافية فى الترجمة « وهو المصدر » . وذلك تفسير للشىء بما هو أعَمُّ منه مطلقا ؛ كتفسير الإنسان بأنه الحيوان ؛ إذ المصدر أعَمُّ مطلقا من المفعول المطلق ؛ لأن المصدر يكون مفعولا مطلقاً ، وفاعلا ، ومفعولا به ، وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً ؛ نظراً إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خَلَفٌ عنه فى ذلك وأنه الأصل .

وأعلم أن المفاعيل خمسة : مفعول به، وقد تقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول معه .

وهذا أول الكلام على هذه الأربعة :

فالمفعول المطلق « مَالَيْسَ خَبَرَاً من مصدرٍ مفيدٍ توكيدَ عامله ، أو بيانَ نَوْعِهِ ، أو عَدَدَهُ » .

فـ « ماليس خبراً » مُخرِجٌ لنحو المصدر المبيِّن للنوع فى قولك : ضَرْبُكَ ضَرْبٌ أليمٌ .

و « من مصدر » مخرج لنحو الحال المؤكدة ، نحو « وَلَّى مُدْبِراً » .

و « مفيد توكيدَ عامله — إلى آخره » مُخْرِجٌ لنحو المصدر المؤكد فى قولك : أمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ ، ولِلْمَسُوق مع عامله لغير المعانى الثلاثة، نحو : عرَفْتُ قِيَامَكَ ، ومُدْخِل

لأنواع المفعول المطلق : ما كان منها منصوباً لكونه فضلة ، نحو ضَرَبْتُ ضَرْباً ، أو ضَرْباً شديداً ، أو ضَرْبَتَيْن ، أو مرفوعاً لكونه نائباً عن الفاعل ، نحو غَضِبَ غضَبٌ شديدٌ .

وإنما سمي مفعولا مطلقاً لأن حَمْلَ المفعول عليه لا يُحْوِج إلى صِلَةٍ ؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات ؛ فإنها ليست بمفعول الفاعل ، وتسمية كل منها مفعولا إنما هو باعتبار إلْصاَق الفعل به ، أو وقوعه لأجله ، أو فيه ، أو معه ؛ فلذلك احْتَاجَت فى حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر ، بخلافه ، وبهذا استحق أن يقدم عليها فى الوضع ، وتقديمُ المفعول به لم يكن على سبيل القَصْدِ ، بل على سبيل الاستطراد والتبعية .

ولما كان المفعولُ المطلقُ هو المصدَرَ مع ضميمة شى آخر كما عرفت بدَأ بتعريف المصدر ؛ لأن معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه ؛ فقال : (المَصْدَرُ : اسْمُ مَاسِوَى الزَّمَانِ مِنْ * مَدْلُولَىِ الْفِعْلِ) أى : اسم الحَدَث ؛ لأن الفعل يدلُّ على الحدث والزمان فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كأَمْنٍ مِنْ) مدلولى (أَمِنْ) وَضَرْبٍ من مدلولى ضَرَبَ .

(بِمِثْلِهِ) ولو معنًى دون لفظ (أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ) نحو « فإنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً » ويُعْجِبُنِي إيمانُكَ تَصْدِيقاً « وكَلَّمَ ٱللهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً » « والذَّارِيَاتِ ذَرْواً » .

(وكَوْنُهُ) أى المصدر (أَصْلاً) فى الاشتقاق (لِهَذَيْنِ) أى : للفعل والوصف (انْتُخِبْ) أى : اخْتِيرَ ، وهو مذهب البصريين ، وخالف بعضهم ؛ فجعل الوصف مشتقا من الفعل ؛ فهو فرع الفرع ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما ، وزعم ابن طَلْحة أن كلا من المصدر والفعل أصْلٌ برأسه ؛ ليس أحدهما مشتقا من الآخر . والصحيحُ مذهبُ البصريين ؛ لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة ،

والفعلُ والوصفُ مع المصــــدر بهذه المَثابة ؛ إذ المصدر إنما يدلّ على مجرد الحدث ، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة .

(تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبِين) المصدرُ المَسُوقُ مفعولاً مطلقا (أَوْ عَدَدْ) أى : لايخرج المفعول المطلق عن أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة ؛ فالمؤكد (كَسِرْتُ سَيْراً) ، ويسمى المبهم ، ومبين العدد ـ ويسمى المعدود ـ كَسِرْتُ (سَيْرَتَيْنِ) و « دُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً » ومبين النوع كسرت (سَيْرَ ذِي رَشَدْ) أو سَيْراً شديدا ، أو السَّيْرَ الَّذِى تَعْرِفُهُ ، ويسمى المختص ؛ هكذا فسره بعضهم ؛ والظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما فعَلَ فى التسهيل ؛ فالمفعول المطلق على قسمين : مبهم ، ومختص ، والمختص على قسمين : معدود ، وغير معدود .

(وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ) أى : عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق (مَاعَلَيْهِ) أى : ما على المصدر (دَلّْ) وذلك ستة عشر شيئا ؛ فينوب عن المصدر المبين [للنوع] ثلاثة عشر شيئا :

الأول : كُلِّيته (كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ) ومنه « فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ » وقوله :

٤٢٠ ـ [وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا] يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا

الثانى : بَعْضِيَّته ، نحو : ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْب .

الثالث : نوعه ، نحو : رَجَعَ الْقَهْقَرَى ، وَقَعَدَ الْقُرْفُصَاء .

الرابع : صفته ، نحو : سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ ، وأَىَّ سَيْرٍ .

الخامس : هَيْئَته ، نحو : يَمُوتُ الْكَافِرُ مِيتَةَ سُوء .

السادس : مُرَادِفه ، نحو قُمْتُ الْوُقُوفَ (وَافْرَحِ الْجَذَلْ) ومنه قوله :

٤٢١ ـ يُعْجِبُهُ السُّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالتَّمْرُ حُبًّا مَالَهُ مَزِيدُ

السابع : ضميره ، نحو عبدَ الله أظنه[1] جالسا ؛ ومنه « لاَ أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ » .

---

(١) هذا إذا جعلت « عبد الله » منصوبا على أنه مفعول أول لأظن ، والضمير فى « أظنه » عائدا على الظن المفهوم من الفعل ؛ و « جالسا » مفعولا ثانيا .

الثامن : المشار به إليه ، نحو ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ .

التاسع : وَقْتُه ، كقوله :

٤٢٢ ـ أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا [وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا]

أى : اغْتِمَاضَ لَيْلَةَ أرمدا ، وهو عكس « فَعَلْتُهُ طُلُوعَ الشَّمْسِ » ، إلاّ أنه قليـــل .

العاشر : « ما » الاستفهامية ، نحو مَا تَضْرِبُ زَيْداً .

الحادى عشر : « ما » الشرطية ، نحو : مَا شِئْتَ فَاجْلِسْ .

الثانى عشر : آلته ، نحو : ضَرَبْتُهُ سَوْطاً ، وهو يَطَّرِدُ فى آلة الفعل دون غيرها ، فلا يجوز : ضَرَبْتُهُ خَشَبَةً .

الثالث عشر : عَدَده ، نحو : « فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً » .

وزاد بعض المتأخرين اسمَ المصدر العَلَمَ ، نحو بَرَّ بَرَّةَ ، وَفَجَرَ فَجَارِ .

وفى شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا .

وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء :

الأول : مُرَادفه ، نحو : شَنِئْتُهُ بُغْضاً ، وأَحْبَبْتُهُ مِقَةً ، وفَرِحْتُ جَذَلاً .

الثانى : مُلاَقيه فى الاشتقاق ، نحو : « وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً » « وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً » ؛ والأصل إنباتا وَتَبَتُّلاً .

الثالث : اسم مصدر غـير علم ، نحو تَوَضَّأَ وُضُوءاً ، وَاغْتَسَلَ غُسْلاً ، وأَعْطَى عَطاء .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّـدْ أَبَدَا) ؛ لأنه بمنزلة تـكرير الفعل ، والفعل لا يُثَنَّى ولا يجمع (وَثَنِّ واجْمَعْ غَيْرَهُ) أى : غير المؤكدِ ، وهو المبيِّن (وَأَفْرِدَا) لصلاحيته لذلك ؛ أما العدديّ فباتفاق ، نحو ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً وَضَرْبَتَيْنِ ، وضَرَبَاتٍ . واختلف فى النوعِيّ ؛ فالمشهور الجَوَازُ نظرا إلى أنواعه

نحو : سِرْتُ سَيْرَىْ زيدٍ الحَسَنَ وَالْقَبِيحَ ؛ وظاهرُ مذهب سيبويه المنعُ ، واختاره الشلوبين .

(وَحَذْفُ عَامِلِ) المصدر (الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ) ؛ لأنه إنما جىء به لتقوية عامله وتقرير معناه ، والحذف ينافى ذلك ، ونازع فى ذلك الشارح (وَفِى) حذف عامل (سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ) عند الجميع ، كأن يقال : ما ضربت ؛ فتقول : بلَى ضَرْباً مُؤْلِمًا ، أو بلَى ضَرْبَتَيْنِ ، وكقولك لمن قدم من سفر : قُدُوماً مُبَارَكاً ، ولمن أراد الحج أو فرغ منه : حَجًّا مَبْرُوراً ؛ فحذفُ العامل فى هذه الأمثلة وما أشبهها جائز ؛ لدلالة القرينة عليه ، وليس بواجب .

(وَالْحَذْفُ حَتْمٌ) أى : واجب (مَعَ) مصدر (آتٍ بَدَلاً * مِنْ فِعْلِهِ) ؛ لأنه لا يجوز الجمعُ بين البدل والمبدل منه .

وهو على نوعين : واقع فى الطلب ، وواقع فى الخبر .

فالأول : هو الواقع أمرا أو نهيًا (كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ) فى قوله :

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً ، زُرَيْقُ ، المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

فنَدْلاً : بَدَلٌ من اللفظ بأُندل ، والأصل : أندل يا زريقُ المالَ : أى اختطفه ، يقال : نَدَلَ الشىء ؛ إذا اختطفه ، ومنه : « فَضَرْبَ الرِّقَابِ » أى : فاضربوا الرقاب ؛ وتقول « قِيَاماً لاَ قُعُوداً » أى قم ولا تقعد .

كذا أطلق الناظم ، وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ، كقوله :

٤٢٣ — فَصَبْراً فِى مَجَالِ المَوْتِ صَبْراً [فَمَا نَيْلُ الخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ]

أو دعاء نحو : سَقْيًا ورَعْيًا ، وجَدْعًا وكَيًّا ، أو مقرونا باستفهام توبيخ ، نحو أَتَوَانِيًا وقد جَدَّ قُرَنَاؤُكَ ؟ وقوله :

٤٢٤ — أَعَبْداً حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيباً أَلُؤْماً لاَ أَبَالَكَ وَاغْتِرَاباً

والثانى : ما دلّ على عامله قرينةٌ وكثر استعماله ، كقولهم عند تذكر النعمة : حَمْداً وشُكراً لاَ كُفْراً ، وعند تذكر الشدة : صَبْراً لاَ جَزَعاً ، وعند ظهور معجب : عَجَباً ، وعند الامتثال : سَمْعاً وَطَاعَةً ، وعند خطاب مرضى عنه : أفْعَلُ ذٰلِكَ وَكَرَامَةً ومَسَرَّةً ، وعند خطاب مغضوب عليه : لا أَفْعَلُ ذٰلِكَ ولا كَيْداً ولاَ هَمًّا ، ولا فَعَلْتُ ذٰلِكَ ورُغْماً وهَوَانا .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَفْصِيلٍ) أى : لتفصيل عاقبة ما قبله (كَإِمَّا مَنَّا) من قوله تعالى : « فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً » (عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا) أى حيث عَرَضَ ؛ لمـا ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله ، والتقدير فإما تمنون وإما تفادون .

(كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَد) كلٌّ منهما (نَائِبَ فِعْلٍ لِاُسْمِ عَيْنٍ اُسْتَنَدْ) نحو :أنْتَ سَيْراً سَيْراً ، وإنَّمَا أنتَ سَيْراً ، وما أنْتَ إلاَّ سَيْراً ؛ فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل ، والحَصْرُ ينوب مَنَابَ التكرير ، فلولم يكن مكرراً ولا محصورا جاز الإضمار والإظهار ، نحو أنْتَ سَيْراً ، وأنْتَ تَسِيرُ سَيْراً . والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى ، نحو : أمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ ، فيجب أن يرفع على الخبرية هنا ؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلافه بعد اسم العين ؛ لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية ؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازا ، كقوله :

٤٢٥ — [تَرْتَعُ مارَتَعَتْ حَتَّى إذَا ادَّكَرَتْ] فَإِنَّمَا هِيَ إقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

أى : ذاتُ إقْبَالٍ وَإِدْبَارٍ .

(وَمِنْهُ) أى : ومن الواجب حذفُ عامله (مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا) وهو إما مؤكد (لِنَفْسِهِ أوْ غَيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَا) من النوعين — وهو المؤكد لنفسه — هو الواقع بعد جملة هى نَصٌّ فى معناه ، وسمى بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة ؛ فكأنه نَفْسُهَا (نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ

أَلْفٌ عُرْفًا) أى : اعترافا ، ألا ترى أن « له على ألف » هو نفس الاعتراف (وَالثانِ) — وهو المؤكد لغيره — هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصًّا ، وسمى بذلك لأنه أثر فى الجملة ، فكأنه غيرها ؛ لأن المؤثر غير المؤثر فيه (كَابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا) فحقا : رفع ما احتمله « أنت ابنى » من إرادة المجاز .

و (كَذَاكَ) مما يلتزم إضمار ناصبه المصدرُ المشعرُ بالحدوث (ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كَلِي بُكاً بُكاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ) أى : بمنوعة من النكاح ، ولِزَيْدٍ ضَرْبٌ ضَرْبَ المُلُوكِ ، ولَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حمارٍ ؛ فالمنصوب فى هذه الأمثلة قد استوفى الشروط السبعة ، بخلاف ما فى نحو : لِزَيْدٍ يَدٌ يَدُ أَسَدٍ ؛ لعدم كونه مصدرا ، ونحو : لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْحُكَماءِ ؛ لعدم الإشعار بالحدوث ، ونحو : لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ حَسَنٌ ؛ لعدم التشبيه ، ونحو : صَوْتُ زَيْدٍ صَوْتُ حِمَارٍ ؛ لعدم تقدم جملة ، ونحو : لَهُ ضَرْبٌ صَوْتُ حمار ؛ لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ، ونحو : عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ ؛ لعدم احتوائها على صاحبه ؛ فيجب رفعه فى هذه الأمثلة ونحوها ؛ وقد ينتصب فى هذا الأخير ، لكن على الحال .

وبخلاف ما فى نحو : أَنَا أَبْكِي بُكاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ ، وزَيْدٌ يَضْرِبُ ضَرْبَ المُلُوكِ ، حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور فى الجملة قبله ، لا بمحذوف ؛ لصلاحية المذكور للعمل فيه .

وإنما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة — فى نحو : لِي بُكاً ، ولِزَيْدٍ ضَرْبٌ — للعمل ؛ لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلا من الفعل ، أو مقدّرا بالحرف المصدرى والفعل ، وهذا ليس واحدا منهما .

﴿ تنبيه ﴾ : مثل « لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حمارٍ » قولُهُ :

٤٢٦ — مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَيَّ الْمِحْمَلِ

لأن ما قبله بمنزلة « له طَيٌّ » ؛ قاله سيبويه .

﴿ خاتمة ﴾ : المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله على ضربين :

الأول : مالَهُ فِعْلٌ ، وهو ما مر .

والثانى : مالا فعل له أصلا ، كَبَلْهَ ؛ إذا استعمل مضافا ، كقوله :

٤٢٧ — تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا   بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

فى رواية خَفْض « الأكُفِّ » فَبَلْهَ حينئذ : منصوبٌ نَصْبَ « ضَرْبَ الرقاب » ، والعامل فيه فعل من معناه ، وهو اتْرُكْ ؛ لأن « بَلْهَ الشَّىْء » بمعنى تَرْكَ الشىء ؛ فهو على حد النصب فى نحو : شَنِئْتُهُ بُغْضاً ، وأحْبَبْتُهُ مِقَةً .

و يجوز أن ينصب ما بعد بَلْهَ ؛ فيكون اسمَ فعلٍ بمعنى اتْرُكْ ، وهى إحدى الروايتين فى البيت ، وسيأتى فى بابه .

ومثل « بَلْهَ » المضاف : وَيْلَه ، ووَيْحَه ، ووَيْسَه ، ووَيْبَه ، وهى كنايات عن الويل ، ووَيْل : كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثرت حتى صارت كالتعجب ، يقولها الإنسان لمن يُحِبُّ ولمن يُبْغِض ، ونصبه بتقدير : أَلْزَمَهُ الله ، وهو قليل ، ولذلك لم يتعرض له هنا .

المفعول له

و يسمى المفعول لاجله ، ومن أجله .

وقَدَّمه على المفعول فيه لأنه أدْخَلُ منه فى المفعولية ، واقرب إلى المفعول المطلق ، بكونه مصدراً ، كما أشار إلى ذلك بقوله : (يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المَصْدَرُ) أى : القلبىّ (إِنْ * أَبَانَ تَعْلِيلاً) أى : أفهم كونه عِلَّةً للحدث ، ويشترط كونُه من غير لفظ الفعل (كَجُدْ شُكْراً) أى : لأجل الشكر ؛ فلو كان من لفظ الفعل كَحِيلَ مَحِيلاً كان انتصابه على المصدرية (وَدِنْ) طَاعَةً (وَهْوَ) أى : المفعول له (بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ * وَقْتاً وَفَاعِلاً) الجملة حالية ، و « وقتا وفاعلا » نَصْبٌ بنزع الخافض ،

اى : يشترط لنصب المفعول له — مع كونه مصدرا قلبيا سيق للتعليل — أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى الفاعل .

فالشروط حينئذ خمسة : كونه مصدرا ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ ، قاله الجمهور ، وأجاز يونس « أما الْعَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ » بمعنى مَهْمَا يذكر شخصٌ لأجل عبيد فالمذكور ذو عبيد ، وأنكره سيبويه ؛ وكونه قَلْبِيًّا ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ قِرَاءَةً للعلم ، ولا قَتْلاً للكافر ، وأجاز الفارسىّ « جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ » أى لتضرب زيدا ؛ وكونه علة ؛ فلا يجوز : أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ إِحْسَاناً إِلَيْكَ ؛ لأن الشىء لا يعلل بنفسه ؛ وكونه متحداً مع المعلل به فى الوقت ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ أَمْسِ طَمَعاً غَداً فى معروفك ؛ ولا يشترط تعيين الوقت فى اللفظ ؛ بل يكفى عدم ظهور المنافاة ، وفى الفاعل ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّاىَ ؛ خلافاً لابن خروف .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يكون الاتحاد فى الفاعل تقديريا ، كقوله تعالى : « يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً » لأن معنى يريكم يجعلكم تَرَوْنَ اهـ .

(وَإِنْ شَرْطٌ) من الشروط المذكورة ، ما عدا قصد التعليل (فُقِدْ * فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ) الدال على التعليل ، وهو اللام أو ما يقوم مقامها ؛ وفى بعض النسخ « باللام » أى : أو مايقوم مقامها ؛ ففقد الأول — وهو كونه مصدرا — نحو « وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ » والثانى — وهو كونه قلبيا — نحو « وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ مِنْ إِمْلاَقٍ » بخلاف « خَشْيَةَ إِمْلاَقٍ » ، والثالث — وهو الاتحاد فى الوقت — نحو قوله :

٤٢٨ — فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا [لَدَى السِّتْرِ إِلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ]

والرابع — وهو الاتحاد فى الفاعل — نحو :

٤٢٩ — وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ [كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ]

وقد انتفى الاتحادان فى « أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ » ؛ (وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ) جرُّه باللام أو ما يقوم مقامها (مَعَ) وجود (الشُّرُوطِ) المذكورة (كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ) ؛

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا) أي : اللام (الْمُجَرَّدُ) من أل والإضافة ، كهذا المثال ، حتى قال الجُزُولي : إنه ممنوع ، والحق جوازه ؛ ومنه قوله :

٤٣٠ - مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ [وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ]

(وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ) وهو أن جَرَّهُ باللام كثيرٌ ونَصْبَه قليلٌ (وَأَنْشَدُوا) شاهداً لجوازه قولَ الراجز :

٤٣١ - (لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاء وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاء)

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء ، نحو جِئْتُكَ ابْتِغَاءَ الْخَيْرِ ، وَلِابْتِغَاءِ الْخَيْرِ .

الثاني : أفهم أيضاً جواز تقديم المفعول له على عامله ، منصوبا كان او مجروراً ، كزُهْداً ذَا قَنَعَ ، وَلِزُهْدٍ ذَا قَنَعْ .

﴿ خاتمة ﴾ إذا دخلت « أل » على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تَعَرَّفَ بال أو بالإضافة ، خلافاً للرياشيِّ والجَرْمِيِّ والمبرد في قولهم : إنه لا يكون إلا نكرة ، وإن أل فيه زائدة ، وإضافته غير مَحْضَة .

المفعول فيه

وهو المسمى ظرفاً

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق ؛ بكونه مستلزماً له في الواقع ؛ إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل يصل إليه بنفسه ، لا بواسطة حرف ملفوظ ، بخلافه .

(الظَّرْفُ) لغةً الوعاء ، واصطلاحاً (وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ) أي : اسم وقت أو اسم مكان (ضُمِّنَا) معنى (في) دون لفظها (بِاطِّرَادٍ ، كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا) فهنا : اسم مكان ، وأزمنا : اسم زمان ، وهما مُضَمَّنَان معنى « في » ؛ لأنهما مذكوران للواقع فيهما ، وهو الْمُكْثُ .

والاحتراز بقيـــد « ضُمِّنَا فى » من نحـو « يَخَافُونَ يَوْمًا » ، ونحو « اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ » ؛ فإنهما ليسا على معنى فى ، فانتصابهما على المفعول به ، وناصب « حَيْثُ » يَعْلَمُ محذوفاً ؛ لأن اسم التفضيل لاينصب للمفعول به إجماعاً .

و «بمعنى فى دون لفظها» من نحو : سِرْتُ فى يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وجَلَسْتُ فى مكانِك؛ فإنه لا يسمى ظرفاً فى الاصطلاح ، على الأرجح

و «باطراد» من نحو « دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وسَكَنْتُ الدارَ » مما انتصب بالواقع فيه، وهو اسم مكان مختص ؛ فإنه غير ظرف ؛ إذ لايطرد نصبه مع سائر الأفعال ، فلايقال: نمت البيتَ ، ولا قرأت الدارَ ؛ فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض ؛ هذا مذهب الفارسى والناظم ، ونسبه لسيبويه ، وقيل : منصوب على المفعول به حقيقة، و إن نحو دَخَلَ متعدٍ بنفسه ، وهو مذهب الأخفش ، وقيـل : على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم ، ونسبه الشلوبين إلى الجمهور ؛ وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد « باطراد » ؛ وعلى الأول يحتاج إليه ، خلافاً للشارح .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تضمُّنُ الاسم معنى الحـرف على نوعين : (الأول) : يقتضى البناء ، وهو أن يَخْلُفَ الاسمُ الحرفَ على معناه ويُطْرَحَ غير منظور إليه، كما سبق فى تضمُّن مَتَى معنى الهمزة و إن الشرطية ، (والثانى) لا يقتضى البناء ، وهو أن يكون الحرف منظوراً إليه ؛ لـكون الأصل فى الوضع ظهوره ، وهذا الباب من هذا الثانى .

الثانى : الألف فى « ضُمِّنَا » يجوز أن تكون للاطلاق ، وأن تكون ضمير التثنية بناء على أن « أو » على بابها ، وهو الأظهر ، أو بمعنى الواو ، وهو الأحسن ؛ لأن كل واحد منهما ظرف ، لا أحدهما . اه

(فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ) من فِعْل وشبهه (مُظْهَرًا * كانَ) الواقع فيه ، نحو :

جَلَسْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَمَامَكَ ، وأَنَا سَائِرٌ غَدًا خَلْفَ الرَّكْبِ (وَإِلاَّ) أى : وإن لم يكن ظاهراً ، بل كان محذوفاً من اللفظ : جوازاً ، أو وجوباً (فَانْوِهِ مُقَدَّراً) .

فالجواز نحو : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لمن قال : مَتَى قَدِمْتَ ؟ وفَرْسَخَيْنِ ، لمن قال : كَمْ سِرْتَ ؟

والوجوب فيما إذا وقع خبراً ، نحو : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، أو صلة ، نحو : رَأَيْتُ الذِى مَعَكَ ، أو حالا ، نحو : رَأَيْتُ الْهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ ، أو صفة ، نحو : رَأَيْتُ طَائِراً فَوْقَ غُصْنٍ ، أو مشتغلا عنه ، نحو : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرْتُ فيهِ ، أو مسموعًا بالحذف لاغير كقولهم : حِينَئِذٍ الآن ، أى : كان ذلك حينئذ واسمع الآن .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : العامل المقدَّرُ فى هذه المواضع ، سوى الصلة ، اسْتَقَرَّ أو مُسْتَقِرٌّ ، وأما الصلة فيتعين فيها تقدير اسْتَقَرَّ ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، كما عرفت .

الثانى : الضمير فى « فَانْصِبْهُ » للظرف ، وهو اسم الزمان أو المكان ، وفى « فيه » لمدلوله ، وهو نفس الزمان أو المكان ؛ وأراد بالواقع دليله من فِعْل وشبهه ؛ لأن الواقع هو نفس الحدث ، وليس هو الناصب ، والأصل فانصبه بدليل الواقع فى مَدْلوله ، فتوسَّع بحذف المضاف من الأول والثانى ؛ لوضوح المقام . انتهى .

(وَكُلُّ) اسم (وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ) النصبَ على الظرفية ، مُبْهَمًا كان أو مختصًّا .

والمراد بالمبهم ما دلَّ على زمن غير مقدر ، كحين ومُدَّةٍ ووقْتٍ ، تقول : سِرْتُ حينًا ، وَمُدَّةً ، ووقتًا .

وبالمختص ما دَلَّ على مُقَدَّرٍ : معلومًا كان ، وهو المعرَّفُ بالْعَلَمِية ، كصُمْتُ رَمَضَانَ ، وَاعْتَكَفْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أو بأل ، كَسِرْتُ الْيَوْمَ ، وأقَمْتُ العام ، أو بالإضافة ، كجِئْتُ زَمَانَ الشِّتَاء ، ويَوْمَ قُدُوم زَيْدٍ ؛ أو غير معلوم ؛ وهو النكرة ، نحو : سِرْتُ يَوْمًا ، أو يَوْمَيْنِ ، أو أسْبُوعًا ، أو وَقتًا طَوِيلاً .

(وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلاَّ) فى حالتين :

الأولى : أن يكون (مُبْهَمَا) لا مختصًا ؛ والمراد هنا بالمختص ماله صُورَة وحُدُود مَحْصورة ، نحو : الدار ، والمسجد ، والبلد ، وبالمبهم ماليس كذلك (نَحْوُ الجِهَاتِ) الستّ ، وهى : أمام ، ووَرَاء ، ويَمِين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما أشبهها فى الشياع ؛ كناحِيَة ، ومكان ، وجانب (وَ) نحو : (الْمَقَادِيرِ) كفَرْسَخ ، وَبَرِيد ، وغَلْوَة ، تقول : جَلَسْتُ أَمَامَكَ ، ونَاحِيَةَ المَسْجِدِ ، وسِرْتُ فَرْسَخًا

(و)الثانية: (مَا صِيغَ مِن) مادة(الْفِعْل) العامل فيه (كَمَرْمىً مِنْ) مادة (رَمَى) تقول : رَمَيْتُ مَرْمى زَيْدٍ ، وذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو ، وَقَعَدْتُ مَقعَدَ بَكْرٍ ، ومنه : « وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ »

(وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا) المَصُوغ من مادة الفعل (مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ * ظَرْفًا لِمَا فى أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ) أى : لما اجتمع معه فى أصل مادته ، كما مُثّلَ ، وأما قولهم : هُوَ مِنِّى مَزْجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطَ الثُّرَيَّا ، وعَمْرٌو مِنِّى مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ، ومَعْقِدَ الْإِزَارِ ، ونحوه ؛ فشاذّ ؛ إذ التقدير هو منى مستقر فى مَزْجَر الكلب ، فعامله الاستقرار ، وليس مما اجتمع معه فى أصله ، ولو أعمل فى المَزْجَر زَجَر ، وفى المناط نَاطَ ، وفى المقعد قَعَدَ ؛ لم يكن شاذاً .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول ؛ ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم ، وظاهر كلامه فى شرح الكافية أنه من المختص ، وهو ما نص عليه غيره ، وأما النوع الذى قبله فظاهر كلام الفارسى أنه من المبهم ، كما هو ظاهر كلام الناظم ، وصححه بعضهم ؛ وقال الشلوبين : ليس داخلا تحت المبهم ، وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم ، لا مبهم .

الثانى : إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية لمبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء

المكان لأن أصلَ العوامل الفعلُ ودلالته على الزمان أقوَى من دلالته على المكان ؛ لأنه يدلُّ على الزمان بصيغته وبالالتزام ، ويدلّ على المكان بالالتزام فقط ؛ فلم يتعدّ إلى كل أسمائه ؛ بل يتعدى إلى المبهم منها ؛ لأن فى الفعل دلالة عليه فى الجملة ، وإلى المختصّ الذى صيغ من مادة العامل ؛ لقوة الدلالة عليه حينئذ ا هـ .

(وَمَا يُرَى) من أسماء الزمان أو المكان (ظَرْفاً) تارةً (وَغَيْرَ ظَرْفٍ) أُخْرَى (فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فى الْعُرْفِ) النحوىّ ؛ كيوم ، ومكان ، تقول : سرتُ يَوْمَ الجمعة ، وجلست مكانَكَ ؛ فهما ظرفان ، وتقول : الْيَوْمُ مُبَارَكٌ ، وَمكانُكَ طَاهِرٌ ، وَأَعْجَبَنِي الْيَوْمُ وَمَكانُكَ ، وَشَهِدْتُ يَوْمَ الْجَمَلِ ، وَأَحْبَبْتُ مكانَ زَيْدٍ ؛ فهما فى ذلك غير ظرفين ؛ لوقوع كلٍ منهما فى الأول مبتدأ ، وفى الثانى فاعلا ، وفى الثالث مفعولا به ، وكذا ما أشبهها .

(وَغَيْرُ ذِى التَّصَرُّفِ) منهما هو (الذِى لَزِمْ * ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ) أى : غيرُ المتصرف — وهو الملازم للظرفية — على نوعين :

ما لا يخرج عنها أصلا ، كقَطُّ وَعَوْض ، تقول : ما فعلْتُهُ قَطُّ ، ولا أفعَلُهُ عَوْضُ .

وما يخرج عنها إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف ، نحو : قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدَ .

فيقضى عليهنّ بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ؛ إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها ؛ لأن الظرف والجار والمجرور سِيَّانِ فى التعلق بالاستقرار والوقوع خبراً وصلة وحالاً وصفة .

ثم الظرف المتصرف منه مُنْصَرِف ، نحو : يَوْم وشَهْر وحَوْل ، ومنه غير مُنْصَرِف وهو غُدْوة وبُكْرَة ، عَلَمَين لهذين الوقتين : قُصد بهما التعيين ، أو لم يقصد . قال فى شرح التسهيل : ولا ثالث لهما ، لكن زاد فى شرح الجمل لابن عصفور « ضَحْوَة » فقال : إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف .

والظرف غير المتصرف منه مُنْصَرِف وغير منصرف ؛ فالمنصرف نحو سَحَر ولَيْل ونَهَار وعِشَاء وعَتَمَة ومَسَاء وعَشِيَّة ، غير مقصود بها كلها التعيين ، وغير المنصرف نحو سَحَر مقصوداً به التعيينُ ؛ ومن العرب من لا يصرف عَشِيَّة فى التعيين .

(وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ) ظرف (مَكَانٍ مَصْدَرُ) فينتصب انتصابه ، نحو : جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ : أى مكان قربه ؛ ولا يقاس على ذلك ؛ لقلته ، فلا يقال : آتيكَ جُلُوسَ زَيْدٍ ، تريد مكان جلوسه . (وَذَاكَ فِى ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ) فيقاس عليه ؛ وشرطُه إفهامُ تعيينِ وقتٍ أو مقدار ، نحو : كانَ ذَلِكَ خُفُوقَ النَّجْمِ ، وَطُلوعَ الشَّمْسِ ، وَانْتَظَرْتُهُ نَحْرَ جَزُورٍ ، وَحَلْبَ نَاقَةٍ ؛ والأصل وَقْتَ خُفُوق النجم ، ووقت طلوع الشمس ، ومقـدار نحر جزور ، ومقدار حَلْب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يحذف أيضا المصدر الذى كان الزمان مضافا إليه ؛ فينوبُ ما كان هذا المصدر مضافا إليه : من اسم عين ، نحو لاَ أُكَلِّمُهُ الْقَارِظَيْنِ ، ولاَ آتيهِ الْفَرْقَدَيْنِ ، والأصل مُدَّةَ غَيْبَةِ القارظين ، ومُدَّة بقاء الفرقدين . اهـ

﴿ خاتمة ﴾ : مما ينوب عن الظرف أيضاً : صفتُه ، وعَدَدُه ، وكُلِّيته أو جزئيته ، نحو : جَلَسْتُ طَوِيلاً مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ مَكَانٍ ، وسِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا ثلاثِينَ بَرِيداً ، ومَشَيْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ جَمِيعَ الْبَرِيدِ ، أو كُلَّ اليوم كُلَّ البريد ، ونِصْفَ الْيَوْمِ نِصْفَ الْبَرِيدِ ، أو بَعْضَ اليومِ بَعْضَ البريدِ .

المفعول معه

(يُنْصَبُ) الاسمُ الفضلة (تَالِى الْوَاوِ) التى بمعنى مَعَ التالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيـه معنى الفعل وحروفه (مَفْعُولاً مَعَهُ) كما (فِى نَحْوِ سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ) وأنا سائرٌ وَالنِّيلَ ، وأعجبنى سَيْرُكَ وَالنِّيلَ ؛ فالطريق والنيـل : نصب بالمفعول معه .

وخرج بالاسم نحو: لا تَأْكلِ السمك وَتَشْرَبَ اللَّبَن، ونحو: سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ؛ فإن تالى الواو فى الأول فعل، وفى الثانى جملة.

وبالفَضْلَة نحو: اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو.

وبالواو نحو: جِئْتُ مَعَ عَمْرٍو.

وبكونها بمعنى «مع» نحو: جاء زَيْدٌ وَعَمْرٌو قبله، أو بعده.

وبكونها تاليةً لجملة نحو: كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ؛ فلا يجوز فيه النصب خلافاً لِلصَّيْمَرِىّ.

وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو: هٰذَا لَكَ وَأَبَاكَ؛ فلا يتكلم به، خلافاً لأبى علىّ.

وأما قولهم «مَا أَنْتَ وَزَيْدًا؟» وَ«كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ؟» وما أشبهه فسيأتى بيانه.

(بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ * ذَا النَّصْبُ) ذا النصب: رفع بالابتداء، خبره فى المجرور الأول، وهو بما، وَسَبَقَ: صلة ما، ومن الفعل: متعلق بسبق، أى: نَصْبُ المفعول معه إنما هو بما تقدم فى الجملة قبله من فعل وشبهه (لاَ بِالْوَاوِ فى الْقَوْلِ الْأَحَقّْ) خلافاً للجُرْجانى فى دعواه أن النصب بالواو؛ إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها؛ فكان يقال: جَلَسْتُ وَكَ، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إنَّكَ ولَكَ، وذلك ممتنع باتفاق، وأيضاً فهى حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء؛ فحقه ألا يعمل إلا الجر كحروف الجر، ولا بالخلاف خلافاً للكوفيين. وإنما قيل «غير منزل منزلة الجزء» للاحتراز من لام التعريف؛ فإنها اختصت بالاسم، ولم تعمل فيه؛ لكونها كالجزء منه؛ بدليل تَخَطِّى العاملِ لها؛ وَتَنَاوَلَ إطلاقُ الفعل الظاهِرَ كما مثل، والمقدَّرَ كقوله:

٤٣٢ — فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ

أى: ما تصنع والتلدُّدَ، ومن إعمال شبه الفعل قوله:

٤٣٣ – [إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ العَصَا] فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

وقوله :

٤٣٤ – فَقَدْنِى وَإِيَّاهُمْ فَإِنْ أَلْقَ بَعْضَهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ الْمُسَرْهَدِ

وقوله :

٤٣٥ – لَا تَحْبِسَنَّكَ أَثْوَابِى فَقَدْ جُمِعَتْ هٰذَا رِدَائِىَ مَطْوِيًّا وَسِرْبَالَا

فسِرْبَالاً : نصب على المفعول معه ، والعامل فيه مَطْوِيًّا ، لا هٰذا ، خلافاً لأبى علىّ فى تجويزه الأمرين .

﴿ تنبيه ﴾ : أفهم بقوله «سبق» أن المفعول معه لا يتقدم على عامله ، وهو اتفاق ؛ فلا يجوز : والطَّرِيقَ سِرْتُ ، وفى تقدمه على مصاحبه خلاف ، والصحيح المنع ، وأجاز ذلك ابنُ جنى ، تمسكاً بقوله :

٤٣٦ – جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

وقوله :

٤٣٧ – أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلَا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْأَةَ اللَّقَبَا

على رواية مَنْ نصب السوأة واللقب ، يعنى أن المراد فى الأول جمعت غيبة ونميمة مع فحش ، وفى الثانى ولا ألقبه اللقبَ مع السوأة ؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سَوْأَة .

ولا حجة له فيهما ؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قُدِّمَتْ هى ومعطوفها ، وذلك فى البيت الأول ظاهر ، وأما فى الثانى فعلى أن يكون أصْلُه : ولا ألقبه اللقبَ ولا أَسُوؤُه السوءة ، ثم حُذِفَ ناصِبُ السوءة .

(وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ) الاسمَ على المعية (بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ) وجوبا (بَعْضُ الْعَرَبْ) فقالوا : ما أنت وزيدا ، ومنه قوله :

٤٣٨ – مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِى مَتْلَفٍ [يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ]

وقالوا : كَيْفَ أنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ ، والأصل : ما تكون وزَيْداً ، وكيف تكون وقَصْعَةً ؛ فاسم كان مُسْتَكِنٌّ ، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام ، فلما حذف الفعلُ من اللفظ انفصل الضمير .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : من ذلك أيضا :

٤٣٩ — أزْمَانَ قَوْمِي والْجَمَاعَةَ كالذى لَزِمَ الرِّحَالَةَ أنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ

فالْجَمَاعَةَ : نصب على المعية بفعلِ كونٍ مضمرٍ ، والتقدير : أزمان كان قومى والجماعة كذا قدره سيبويه .

الثانى : فى قوله « بَعْضُ الْعَرَبْ » إشارة إلى أن الأرجح فى مثل ما ذكره الرفع بالعطف .

(والْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بلاَ ضَعْفٍ) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أحَقّْ) وَأرْجَحُ من النصب على المعية ، كما فى نحو : جاء زَيْدٌ وعَمْرٌو ، وجِئْتُ أنا وزَيْدٌ و« اسْكُنْ أنْتَ وزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » برفع ما بعد الواو على العطف ؛ لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف ، ويجوز النصب على المعية فى مثله (والنَّصْبُ) على المعية (مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ) : إما من جهة المعنى ، كما فى نحو قولهم : لَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وفَصِيلَهَا لَرَضَعَهَا ، فإن العطف فيه ممكن على تقدير : لو تركت الناقة تَرْأمُ فصيلها وتركت فصيلها يرضعها لَرَضَعَهَا ؛ لكن فيه تكلف وتكثير عبارة ؛ فهو ضعيف ؛ فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ؛ ونحو قوله :

٤٤٠ — إذا أعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أمْرَهُ واللَّيَالِيَا

وقوله :

٤٤١ — فَكُونُوا أنْتُمُ وَبَنِي أبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

لأن فى العطف تعسُّفا فى الأول وتَوْهِيناً للمعنى فى الثانى ، وفى النصب على المعية سلامة منهما ، فكان أولى .

وإمّا من جهة اللفظ ، كما فى نحو : جِئْتُ وزَيْداً ، واذْهَبْ وعَمْراً ؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفَصْل ، ولا فَصْلَ ؛ فالوجه النصب ؛ لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مَنْدُوحة .

(والنَّصْبُ) على المعية (إنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ) لمانع معنوى أو لفظى (يَجِبْ) فالمانع المعنوى كما فى « سِرْتُ والنِّيلَ ، ومَشَيْتُ والحَائِطَ ، ومَاتَ زَيْدٌ وطُلُوعَ الشَّمْسِ » مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها فى حكمه ، والمانعُ اللفظىُّ كما فى نحو « مَالَكَ وزَيْداً ، وما شأنُكَ وعَمْراً » لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور ؛ فيتعين النصب على المعية . هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت ، فأما إذا امتنع مع امتناع العطف ، وهو رابع الأقسام ، وذلك كما فى نحو قوله :

٤٤٢ — عَلَفْتُهَا تِبْنًا ومَاء بَارِدًا [حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا]

وقوله :

٤٤٣ — إذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ والْعُيُونَا

فإن العطف ممتنع ؛ لانتفاء المشاركة ، والنصب على المعية ممتنع ؛ لانتفاء المصاحبة فى الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها فى الثانى ؛ فأوِّلِ العاملَ المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما ، فأوِّلْ عَلَفْتُهَا بأَنَلْتُهَا ، وزَجَّجْنَ بزَيَّنَّ ، كما ذهب إليه الجرمى والمازنى والمبرد وأبو عبيدة والأصمعى واليزيدى . (أوِ اعْتَقِدْ إضْمَارَ عَامِلٍ) مُلاَئم لما بعد الواو ناصب له (نصب) أى : وسَقَيْتُهَا ماء ، وكَحَّلْنَ الْعُيُونَ ، وإلى هذا ذهب الفراء والفارسىُّ ومَنْ تبعهما .

﴿ تنبيه ﴾ : بقى من الأقسام قسمٌ خامس ، وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية ، نحو : كلُّ رَجُل وضَيْعَتُهُ ، واشْتَرَكَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، وجَاء زَيْدٌ وعَمْرٌو قَبْلَهُ ، أو بَعْدَهُ ، انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعيٌّ ، وذهب غيره إلى أنه مَقِيسٌ في كل اسم استكمل الشروطَ السابقةَ . وهو ما اقتضاه إيراد الناظم ، وهو الصحيح ، والله تعالى أعلم .

الاستثناء

الاستثناء هو : الإخراج بإلاَّ أو إحدى أخواتها لِمَا كان داخلا أو مُنَزَّلاً مَنزِلَةَ الداخل .

فالإخراج : جنس .

و بإلا إلى آخره : يُخرِجُ التخصيصَ ونحوه .

و « ما كان داخلا » يشمل الداخلَ حقيقةً والداخلَ تقديراً ؛ وهو المفرغ .

والقَيْدُ الأخير لإدخال المنقطع ، على ما ستراه .

(مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ مَعْ) كلام (تمامٍ) أي : غيرِ مُفرَّغ : مُوجَباً كان أو غير موجب (يَنْتَصِبْ) إلاَّ أنَّ الانتصاب مع الموجَب متحتم اتفاقاً : سواء كان المستثنى مُتَّصِلا ، وهو ما كان بعضاً من المستثنى منه ، أو منقطعاً وهو مالم يكن كذلك ، وسواء كان متقدما على المستثنى منه ، أو متأخراً عنه ؛ تقول : قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْداً ، وخَرَجَ الْقَوْمُ إلا بَعِيراً ، وقَامَ إلا زَيْداً الْقَوْمُ ، وخَرَجَ إلاَّ بَعِيراً الْقَوْمُ ، وهكذا تقول مع عامل النصب والجر .

﴿تنبيه﴾ : ناصبُ المستثنى هو إلا ، لا ماقبلها بواسطتها ولا مُسْتَقِلاً ، ولا «أستثنى» مضمراً ، خلافاً لزاعمي ذلك ، على ما أشعر به كلامه ، وصرح باختياره في غير هذا الكتاب ، وقال : إنه مذهب سيبويه والمبرد والجُرْجَاني ، ومشى عليه ولده ؛ لأنه حرف مختص بالأسماء غير مُنَزَّلٍ منها منزلة الجزء ، وما كان كذلك فهو عامل ؛ فيجب في « إلا » أن تكون عاملة ، مالم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ؛ فتلغى : وجوبا إن كان التفريغ محققا ، نحو مَا قامَ إلاَّ زَيْدٌ ، وجوازاً إن كان مقدراً ، نحو مَا قَامَ

أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ » ؛ فإنه فى تقدير ما قام إلا زيد ؛ لأن أحد مُبْدَل منه ، والمبدل منه فى حكم الطَّرْح ، وإنما لم تعمل الجر لأن عَمَلَ الجر بحروفٍ تُضِيفُ معانى الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها ؛ و « إلاَّ » ليست كذلك ؛ فإنها لاتنسب إلى الاسم الذى بعدها شيئاً ، بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها ، وإنما لم يجز اتصال الضمير بها لأن الانفصال مُلْتَزَمٌ فى التفريغ المحقق والمقدر ، فالتزم مع عدم التفريغ ليجرىَ البابُ على سَنَن واحد اه .

(وبَعْدَ نَفْيٍ) ولو معنى دون لفظ (أو كَنَفْيٍ) وهو النهىُ والاستفهامُ المؤوَّل بالنفى وهو الإنكارى (انْتُخِب) أى اختير (إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) لما قبل إلا فى إعرابه ؛ فمثاله بعد النفى لفظاً ومعنى « مَاقَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، ومَا رَأَيْتُ أَحَداً إلاَّ زَيْداً. ومَا مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلاَّ زَيْدٍ » ومثاله بعد النفى معنًى دونَ لفظٍ قوله :

٤٤٤ — وبالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْىُ والْوَتِدُ

فإنَّ « تَغَيَّرَ » بمعنى لم يَبْقَ على حاله . ومثالُ شبه النفى « لا يَقُمْ أَحَدٌ إلا زَيْدٌ ، وهَلْ قَامَ أحد إلا زيد » « وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاَّ اللهُ »

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول المستثنى عند البصريين — والحالة هٰذِهِ — بَدَلُ بعضٍ من المستثنى منه ، وعند الكوفيين عطفُ نَسَقٍ ، قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلاً وهو مُوجَبٌ ومتبوعه مَنْفِيٌّ ؟ وأجاب السيرافى بأنه بدلٌ منه فى عمل العامل فيه ، وتخالُفُهُمَا فى النفى والإيجاب لا يمنع البدلية ؛ لأن سبيلَ البدلِ أن يُجْعَلَ الأول كأنه لم يذكر والثانى فى موضعه ، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفياً وإثباتاً ، نحو « مَرَرْتُ برَجُلٍ لا كَرِيمٍ ولاَ لَبِيبٍ »

الثانى ، إذا تَعَذَّر البــدلُ على اللفظ أبدل على الموضع ، نحو « مَا جَاءنى مِنْ أَحَدٍ إلاَّ زَيْدٌ ، ولاَ أَحَدَ فيهَا إلاَّ زَيْدٌ ، ومَا زَيْدٌ شَيْئاً إلاَّ شَىْءٌ لا يُعْبأُ به » برفع ما بعد « إلاَّ » فيهن ، ونحو « لَيْسَ زَيْدٌ بِشَىْءٍ إلاَّ شَيْئاً » لأن مِنْ

والباء لا يُزَادَانِ في الإيجاب ، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده ، كما تقدم في موضعه .

الثالث : أفهم قوله «انْتُخِبْ» أن النصب جائز ، وقد قرىء في السبع «مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ» «ولاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ» بالنصب اه .

(وانْصِبْ) والحالة هذه ـ أعني وقوع المستثنى بعد نفي أو شبهه ـ (مَا انْقَطَعْ) تقول : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ حِمَاراً ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ حِمَاراً ؛ هذه لغة جميع العرب سوى تميم ، وعليها قراءة السبعة «مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ» (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ) كالمتّصل ؛ فيُجيزون : ما قام أحد إلا حِمارٌ ، وما مررتُ بأحدٍ إلاّ حِمارٍ ، ومنه قولُه :

٤٤٥ ـ وبَلْدَةٍ لَيْسَ بهَا أَنِيسُ إِلاَّ الْيَعَافِيرُ وإِلاَّ الْعِيسُ

وقوله :

٤٤٦ ـ عَشِيَّةَ لا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا ولا النَّبْلُ إِلاَّ الْمَشْرَفِيُّ الْمُصَمِّمُ

وقوله :

٤٤٧ ـ وَبِنْتِ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلاَّ السِّنَانُ وعَامِلُهْ

﴿ تنبيه ﴾ : شرط جواز الإبدال عندهم ـ والحالة هذه ـ أن يكون العامل يُمْكن تسلُّطه على المستثنى ، كما في الأمثلة والشواهد ، فإن لم يمكن تسلطه وجب النصبُ اتفاقا ، نحو «مَازَادَ هٰذَا الْمَالُ إِلاَّ مَانَقَصَ ، وما نفع زيدٌ إلاّ ما ضَرّ» ؛ إذ لا يقال : زاد النقص ، ولا نفع الضرر ؛ وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندهم النصب اه .

(وغَيْرُ نَصْبِ) مستثنًى (سَابِقٍ) على المستثنى منه (في النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي) على قلة : بأن يُفَرَّغ العاملُ له ويجعل المستثنى تابعا له ، كقوله :

٤٤٨ ـ لأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

قال سيبويه : وحدثنى يونُسُ أن قوماً يوثق بعربيتهم يقولون : مالى إلاَّ أبُوكَ نَاصِرٌ .

﴿ تنبيه ﴾ : المستثنى منه حينئذ بدلُ كلٍّ من المستثنى، وقد كان المستثنى بدل بعض منه ؛ ونظيره فى أن المتبوع أخر فصار تابعاً : ما مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ اهـ .

(وَلٰـكِنْ نَصْبَهُ) على الاستثناء (اخْتَرْ إنْ وَرَدْ) ؛ لأنه الفصيح الشائع ، ومنه قوله :

٤٤٩ — وَمَالِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

بنصب آل ومَذْهَب الأول .

واحترز بقوله « فى النفى » عن الإيجاب ؛ فإنه يتعين النصب ، كما تقدم .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان :

أحدهما : لا يكترث بالصفة ، بل يكون البدل مختاراً ، كما يكونُ إذا لم تذكر الصفة ، وذلك كما فى نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ إلاَّ أَبُوكَ صَالِحٌ » كأنك لم تذكر صالحاً ، وهذا رأى سيبويه .

والثانى : ألاَّ يُكْتَرَثَ بتقديم الموصوف ، بل يُقَدَّر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه ؛ فيكون نصبه راجحاً ، وهو اختيار المبرد والمازنى .

قال فى الكافية وشرحها : وعندى أن النصب والبدل مستويان ؛ لأن لكل مُرَجِّحًا فتكافَئَا اهـ .

(وَإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إلاَّ) مِنْ ذِكْرِ المستثنى منه (لِمَا * بَعْدُ) أى : لما بعد إلا ، وهو الاستثناء من غير التمام ، قَسِيمُ قوله أولا « مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ مَعْ تَمَامٍ » (يَكُنْ كما لَوِ الاَّ عُدِمَا) فَأَجْرِ ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من إعراب ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفى أو شبهه؛ فالنفى نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ » « وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إلاَّ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ » ، وشِبْهُ النفى نحو « وَلاَ تَقُولُوا عَلَى

اللهِ إلاَّ الحَقَّ » ، « وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » « فَهَلْ يُهْلَكُ إلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ » .

ولا يقع ذلك فى إيجاب ؛ فلا يجوز : قامَ إلاّ زَيْدٌ ، وأما « وَيَأْبَى اللهُ إلاّ أنْ يُتِمَّ نُورَهُ » فمحمول على المعنى : أى لا يُرِيدُ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الضمير فى « يكن » يجوز أن يكون عائداً على « سابق » : أى يكون السابق فى طلبه لما بعد إلاّ كما لو عُدِم إلاّ ، وأن يعود على « ما » من قوله « لما بعد » : أى يكون ما بعد إلا فى تسلط ما قبل إلاّ عليه كما لو عُدِمَ إلاّ .

الثانى : يصح التفريغ لجميع المعمولات ؛ إلا المصدر المؤكد ، فلا يجوز « ما ضَرَبْتُ إلاّ ضَرْبًا » وأما « إنْ نَظُنُّ إلاّ ظَنًّا » فمتأول .

الثالث : قوله « سابق » أحسن من قوله فى التسهيل « عامل » ؛ لأن السابق يكون عاملا وغير عامل ، كما فى الأمثلة اهـ .

(وَأَلْغِ إلاّ ذَاتَ تَوْكِيدِ) ــ وهى التى يصح طَرْحُهَا والاستغناء عنها ؛ لكون ما بعدها تابعا لما بعد إلا قبلها : بدلا منه ، وذلك إن توافقا فى المعنى ؛ ومعطوفاً عليه إن اختلفا فيه — فالأول (كَلاَ * تَمْرُرْ بِهِمْ إلاّ الْفَتَى إلاَّ الْعَلاَ) فالْعَلاَ : بدل كل من الْفَتَى ، و إلا الثانية زائدة لمجرد التأكيد ، والتقدير إلا الفتى العلا ، والثانى نحو « قامَ الْقَوْمُ إلاّ زَيْداً وَ إلاّ عَمْراً » فعمراً ، عطف على زيد ، و إلا الثانية لغو ؛ والتقدير : قام القوم إلا زيداً وعمراً .

ومن هذا قوله :

٥٠ ٤ــ وَمَا الدَّهْرُ إلاّ لَيْلَةٌ وَنَهارُهَا ... وَإلاّ طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

أى : وطُلوعُ الشمس .

وقد اجتمع البدل والعطف فى قوله :

٤٥١ — مَالكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ إلاَّ رَسِيمُهُ وَإلاَّ رَمَلُهْ

أى : إلا عَمَله رَسِيمُهُ وَرَمَله ، فرسيمه : بدل ، ورمله : معطوف ، وإلا المقرونة بكل منهما مؤكدة .

(وَإنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدٍ) بل لقصد استثناء بعد استثناء ؛ فلا يخلو : إما أن يكون ذلك مع تفريغ ، أولا

(فَمَعْ * تفرِيغ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ) المفرّغ (دَعْ) أى : اتركه باقياً (فى وَاحِدٍ مِمَّا بِإلاَّ اسْتُثْنِي * وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ) أى : سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل (مُغْنِى) فتقول « مَاقَامَ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً إلاَّ بَكْراً ، ومَا ضَرَبْتُ إلاَّ زَيْداً إلاَّ عَمْراً إلاَّ بَكْراً ، وما مررت إلا بزيد إلا عمراً إلا بكراً » ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه ، بل أيها أشغلته به جاز ، والأول أولى .

(وَدُونَ تفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ) على المستثنى منه (نَصْبُ الْجَمِيعِ) على الاستثناء (احْكُمْ بهِ وَالْتَزِمِ) نحو « قَامَ إلاَّ زَيْداً إلاَّ عَمْراً إلاَّ بكْراً الْقَوْمُ ، ومَا قَامَ إلا زَيْداً إلاَّ عَمْراً إلا بَكْراً أحدٌ » (وَانْصِبْ لِتَأخِيرِ) عنه ؛ أما فى الإيجاب فمطلقاً ، نحو « قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْداً إلاَّ عَمْراً إلاَّ بكرا » وأما فى غير الإيجاب فكذلك (وَ) لكن (جِئْ بِوَاحِدٍ * مِنْهَا) معرباً بما يقتضيه الحالُ (كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ) عليه ؛ ففى الاتصال تبدل واحداً على الراجح وتنصب ما سواه (كَلَمْ يَفُوا إلاَّ امْرُؤٌ إلاَّ على) إلا بَكْراً ، فعلىٌّ : بدل من الواو ؛ فإنه لا يتعين للابدال واحد ؛ لكن الأول أولى ، ويجوز أن يكون امرؤ هو البدل ، وعلى : منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ؛ وفى الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى ، نحو « مَا قَامَ أحدٌ إلاَّ حِمَاراً إلاَّ فَرَساً إلاَّ جَمَلاً » ويجوز الإبدال على لغة تميم .

(وَحُكْمُهَا) أى : حكم هذه المستثنيات سوى الأول (فى الْقَصْدِ حُكْمُ الأوَّلِ)

فإن كان مُخْرَجًا لوروده على مُوجَبٍ فهى مخرجة ، وإن كان مُدْخَلاً لوروده على غير مُوجَبٍ فهى أيضاً مدخلة .

﴿ تنبيه ﴾ : محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت ، أما إذا أمكن ذلك ـ كما فى نحو « لَهُ عَلَىَّ عَشَرَةٌ إلاَّ أرْبَعَةً إلاَّ اثنَيْنِ إلاَّ وَاحِداً » ـ فقيل : الحكم كذلك ، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد ، والصحيحُ أنَّ كل عدد مستثنى من مَتْلُوِّه ؛ فعلى الأول يكون مُقِرًّا بثلاثة ، وعلى الثانى بسبعة ، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة فى المراتب الوترية ، وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة فى المراتب الشَّفْعِية ، أو تسقط آخر الأعداد مما قبله ، ثم ما بقى مما قبله ، وهكذا ؛ فما بقى فهو المراد اﻫ .

(وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرِ مُعْرَبَا * بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإلاَّ نُسِبا) مجروراً : مفعول باستثن ، و بغير : متعلق باستثن ، ومعرباً : حال من غير ، و بما : متعلق بمعربا ، وما : موصول صلته نُسِب ، ولمستثنى : متعلق بنسب ، و بإلا : متعلق بمستثنى .

والمعنى أن غيرا يستثنى بها مجرورٌ بإضافتها إليه ، وتكون هى معربةً بما نسب للمستثنى بإلا من الإعراب فيما تقدم ؛ فيجب نصبها فى نحو « قامَ الْقَوْمُ غيرَ زَيْدٍ ، وَمَا نَفَعَ هذَا المالُ غَيْرَ الضَّرَرِ » عند الجميع ، وفى نحو « ما قامَ أحَدٌ غيرَ حِمَارٍ » عند غير تميم ، وفى نحو « ماقامَ غَيْرَ زَيْدٍ أحَدٌ » عند الأكثر ، ويترجَّح فى هذا المثال عند قوم ، وفى نحو « ماقامَ أحَدٌ غيرَ حِمَارٍ » عند تميم ، ويضعف فى نحو « ماقامَ أحَدٌ غيرُ زَيْدٍ » ويمتنع فى نحو « ما قامَ غَيْرُ زَيْدٍ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أصل غير أن يوصف بها إمَّا نكرةٌ نحو « صَالِحاً غيرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ » أو شبهها ، نحو « غيرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » فإن « الذِينَ » جنس ، لاقوم بأعيانهم ، وأيضاً فهى إذا وقعت بين ضدين ضَعُفَ إبهامها ؛ فلما ضُمِّنَت معنى إلا حُملت عليها فى الاستثناء ، وقد تحمل إلا عليها فيُوصَفُ بها ، بشرط أن يكون الموصوف

جمعاً أو شبهه ، وأن يكون نكرة أو شبهها ؛ فالجمع نحو « لَوْ كانَ فِيهمَا آلهَةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتَا » وَشِبْهُ الجمع كقوله :

٤٥٢ — لَوْ كانَ غيرِى سُلَيْمَى الدَّهرَ غَيَّرَهُ   وَقْعُ الحَوادِثِ إلا الصَّارِمُ الذَّكَرُ

فالصارِمُ : صفة لغيرى ، ومثالُ شِبْهِ النكرة قوله :

٤٥٣ — أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ   قَلِيلٌ بهَا الأَصْوَاتُ إلاّ بُغَامُهَا

فالأصوات : شبيه بالنكرة ؛ لأن تعريفه بأل الجنسية .

لكن تفارق « إلا » هذه غيرا من وجهين :

أحدهما : أنه لا يجوز حذفُ موصوفها ؛ فلا يقال : جاءنى إلاّ زَيْدٌ ، ويقال : جاءنى غيرُ زَيْدٍ ، ونظيرها فى ذلك الجُمَلُ والظروفُ ؛ فإنها تقع صفاتٍ ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها .

ثانيهما : أنه لايوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ؛ فيجوز : عِنْدِى دِرْهَمٌ إلاّ دَانِقٌ ؛ لأنه يجوز إلا دانقاً ، ويمتنع إلا جَيِّد ؛ لأنه يمتنع إلاجيداً ، ويجوز: عندى درهم غير جيد .

هكذا قال جماعات ، وقد يقال : إنه مخالف لقولهم فى « لَوْ كانَ فِيهِمَا آلهَة إلاّ اللهُ لَفَسَدَتَا » ومن أمثلة سيبويه : لَوْ كانَ مَعَنَا رَجُلٌ إلاّ زَيْدٌ لَغُلِبْنَا .

وشَرَطَ ابنُ الحاجب فى وقوع « إلا » صفةً تعذُّر الاستثناء ، وجعل من الشاذ قوله :

٤٥٤ — وَكلُّ أخٍ يُفَارِقُهُ أخُوهُ   لَعَمْرُ أبِيكَ إلاّ الفَرْقَدَانِ

الثانى : انتصاب « غير » فى الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحال عند الفارسى ، واختاره الناظم ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة ، واختاره ابن الباذش .

الثالث : يجوز فى تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وعَمْرٍو ، وعَمْراً ؛ فالجر على اللفظ ، والنصب على المعنى ؛ لان معنى « غَيْرَ زَيْدٍ » إلاَّ زَيْدًا ، وتقول : مَا قامَ أحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، بالجر وبالرفع ؛ لأنه على معنى إلا زَيْدٌ . وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل ، وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم .

(وَلِسِوًى) بالكسر و (سُوًى) بالضم مقصورتين و (سَوَاء) بالفتح والمد (اجْعَلاَ * عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ) من الأحكام فيما سبق ؛ لأنها مثلها ؛ لأمرين ؛ أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قَامُوا سِوَاكَ وقَامُوا غَيْرَكَ واحدٌ ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ؛ والثانى أن مَنْ حَكَمَ بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع فى كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك ؛ فمن وقوعها مجرورةً بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام : « دَعَوْتُ رَبِّى أَلاَّ يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِى عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فى سِوَاكُمْ إلاَّ كالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاء فى الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ » وقول الشاعر :

٤٥٥ — وَلاَ يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ
إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا

وقوله :

٤٥٦ — وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَوَاء الْحَقِّ مَكْذُوبُ

وبالإضافة قوله :

٤٥٧ — فَإِنَّنِى وَالَّذِى يَحُجُّ لَهُ الـنَّاسُ بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِقِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله :

٤٥٨ — وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِى

ومرفوعة بالناسخ قوله :

٤٥٩ – أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ ؟ ! إِنِّى إِذاً لَصَبُورُ

وبالفاعلية قوله :

٤٦٠ – وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

وحكى الفراء « أَتَانِى سِوَاكَ » . ومنصوبة بإنَّ قوله :

٤٦١ – لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

هذا تقريرُ ما ذهب إليه الناظم ، وحاصلُ ما استدل به فى شرح الكافية وغيره .

ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة ؛ لأنها يوصَل بها الموصولُ نحو « جَاءَ الَّذِى سِوَاكَ » قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا فى الشعر ، وقال الرمانى والعكبرى : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكغير قليلا ، وهذا أعدل . ولا ينهض ما استدلّ به الناظم حجةً ؛ لأن كثيراً من ذلك أو بَعْضَه لا يُخْرِجُ الظرفَ عن اللزوم ، وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل اهـ .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : حكى الفاسىُّ فى شرح الشاطبية فى سِوَى لغةً رابعة ، وهى المدُّمع الكسر .

الثانى : أفهم كلامه أنه يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى ، كما جاز فى غير ، ويساعده قولُه فى التسهيل : تساويها مطلقاً سِوًى ، بعد ذكره جوازاعتبارالمعنى فى العطف على مجرور غير .

الثالث : تفارق سوى غيراً فى أمرين :

أحدهما : أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فُهِمَ المعنى ، نحو « لَيْسَ غَيْرُ » بالضم ، وبالفتح ، وبالتنوين ، بخلاف سوى .

ثانيهما : أن سوى تقع صلة للوصول فى فصيح الكلام ، كما سلف ، بخلاف غير .

الرابع : تأتى سَوَاء بمعنى وَسَطٍ ، وبمعنى تام ، فتمد فيهما مع الفتح ، نحو « فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ » وَهٰذَا دِرْهَمٌ سَوَاء ، وتأتى بمعنى مُسْتَوٍ ؛ فتقصر مع الكسر ، نحو : « مَكَانًا سِوًى » وتمد مع الفتح ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ » ويخبر بها حينئذ عن الواحد فما فوقه ، نحو « لَيْسُوا سَوَاءً » لأنها فى الأصل مَصْدَر بمعنى الاستواء اهـ .

(وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا) للمستثنى (بِلَيْسَ وَخَلاَ * وَبِعَدَا وَ بِيَكُونُ بَعْدَ لاَ) النافيةِ ، نحو «قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا ، وَخَلاَ عَمْراً ، وَعَدَا بَكْراً ، وَلاَ يَكُونُ خَالِدًا » .

أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجبُ النصب ؛ لأنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعضِ المدلول عليه بكُلِّهِ السابق ، فتقدير قاموا ليس زيداً : ليس هو أى بَعْضُهُمْ ؛ فهو نظير « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً » بعد « يُوصِيكُمُ اللّٰهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ » وقيل : عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ليس هو : أى القائم ، وقيل : عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، والتقدير ليس هو : أى ليس فِعْلُهم فعلَ زيدٍ ، لحذفِ المضاف ، ويضعف هذين عدمُ الاطراد ؛ لأنه قد لا يكون هناك فعل ، كما فى نحو : الْقَوْمُ إِخْوَتُكَ لَيْسَ زَيْداً .

وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين ؛ لوقوعهما موقع إلاَّ ، وانتصابُ المستثنى بهما على المفعولية ، وفاعلهما ضمير مستتر ، وفى مَرْجِعِه الخلافُ المذكور .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول ، قيل : موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال ، وقيل : مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور .

الثانى : لا تستعمل « يكون » فى الاستثناء مع غير « لا » من أدوات النفى اهـ .

(وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ) وهما خَلاَ وَعَدَا (إِنْ تُرِدْ) الجرّ فإنه جائز وإن كان قليلا ، فمن الجر بخلا قوله :

٤٦٢ ـ خَلاَ اللّٰهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

ومن الجر بعدَا قوله :

٤٦٣ — أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً   عَدَا الشَّمْطَاء وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لم يحفظ سيبويه الجر بعدا ، قيل : ولا بخلا ، وليس كذلك . بل ذكر الجر بخلا .

الثانى : قيل يَتَعَلَّقَان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر ، وقيل : موضعهما نصب عن تمام الكلام ، وهو الصواب ؛ لعدم اطراد الأول ، ولأنهما لا يُعَدِّيَان الأفعالَ إلى الأسماء : أى لا يوصلان معناها إليها ، بل يزيلان معناها عنها ، فأشبها فى عدم التعدية الحروفَ الزائدةَ ، ولأنهما بمنزلة إلاّ ، وهى غير متعلقة اﻫ .

(وَبَعْدَمَا) المصدرية (انْصِبْ) حتما ؛ لأنهما تعَيَّنَا بها للفِعْلِيَّةِ ، كقوله :

* أَلاَ كُلُّ شَىْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ *

وقوله :

٤٦٤ — تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِى؛ فَإِنَّنِى   بِكُلِّ الَّذِى يَهْوَى نَدِيمِىَ مُولَعُ

وموضع الموصول وصلته نَصْبٌ بالاتفاق ، فقال السيرافى : على الحال ، وهذا مُشْكل ؛ لتصريحهم فى غــير هذا الموضع بأن المصدر المؤول لا يقع حالا ، كما يقع المصدر الصريح فى نحو : أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، وقيل : على الظرف ، و « ما » وَقْتِيَّةٌ نابت هى وصلتها عن الوقت ؛ فالمعنى على الأول : قاموا مُجَاوِزِين زيداً ، وعلى الثانى قاموا وَقْتَ مُجَاوَزَتِهِم زيداً ، وقال ابن خروف : على الاستثناء كانتصاب غــير فى « قاموا غير زيد » .

(وَانْجِرَارٌ) بهما حينئذ (قَدْ يَرِدُ) أجاز ذلك الجَرْمِىُّ وَالرَّبَعِىُّ والـكسائى والفارسى ، لـكن على تقدير « ما » زائدةً لا مصدرية ؛ فإن قالوه بالقياس ففاسد ؛ لأن

« ما » لا تزاد قبل الجار ، بل بعده ، نحو « عَمَّا قَلِيلٍ » « فَبِمَا رَحْمَةٍ » ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُحتَجُّ به .

(وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ) بالاتفاق (كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ) بالاتفاق ، وسواء فى الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها .

(وَكَخَلاَ) فى جواز جر المستثنى بها ونصبه (حَاشَا) تقول : قَامَ الْقَوْمُ حَاشا زَيْدٍ ، وَحَاشَا زَيْدًا ؛ فإذا جَرَّتْ كانت حرف جر ، وفيما تتعلق به ما سبق فى خلا ، وإذا نَصَبَتْ كانت فعلاً ، والخلافُ فى فاعلها وفى محل الجملة كما فى خلا .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : الجر بحاشا هو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ، ولم يجيزوا النصب ؛ لكن الصحيحُ جوازهُ ؛ فقد ثبت بنقل أبى زيد وأبى عمرو الشَّيْبَانى والأخفش وابن خروف ، وأجازه المازنى والمبرد والزجاج ، ومنه قوله :

٤٦٥ — حَاشَا قُرَيْشًا ؛ فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلاَمِ وَالدِّينِ

وقوله : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَغِ ؛ وقوله :

٤٦٦ — حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

قال المرزوقى : فى رواية الضبى « حاشا أبا ثوبان » بالنصب .

الثانى : الذى ذهب إليه الفراء أنها فعل ؛ لكن لا فاعل له ، والنصب بَعْدَهُ إنما هو بالحمل على إلاَّ ، ولم ينقل عنه ذلك فى خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اهـ .

(وَلاَ تَصْحَبُ مَا) فلا يجوز : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، وأما قوله :

٤٦٧ — رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالاَ

فشاذ . (وَقِيلَ) فى حاشا (حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا) وهل هاتان اللغتان فى حاشا

الاستثنائية أو التنزيهية ؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفى الـكافية وشرحها ، والثانى ظاهر كلامه فى التسهيل ، وهو الأقرب .

﴿ تنبيه ﴾ : حاشا على ثلاثة أوجه :

الأول : تكون استثنائية ، وقد تقدم الـكلام عليها .

والثانى : تكون تنزيهية ، نحو « حَاشَ لِلّٰهِ » وليست حرفا ؛ قال فى التسهيل : بلا خلاف ، بل هى عند المبرد وابن جنىّ والـكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ؛ وهذان الدليلان ينفيان الحرفيـة ولا يثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى فى الآية جَانَبَ يُوسُفُ الْمَعْصِيَةَ لِأَجْلِ اللّٰه ، ولا يتأتى مثل هذا التأويل فى « حَاشَ لِلّٰهِ مَا هٰذَا بَشَراً » والصحيحُ أنها اسم مُرادف للتنزيه منصوب انتصابَ المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ؛ بدليل قراءة ابن مسعود « حَاشَ اللّٰهِ » بالإضافة ، كمَعَاذَ اللّٰهِ ، وَسُبْحَانَ اللّٰهِ ، وقراءة أبى السمال « حَاشاً لِلّٰهِ » بالتنوين ، أى : تنزيهاً لله ، كما يقال : رَعْياً لِزَيْدٍ ، والوجه فى قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى .

الثالث : أنها تكون فعلا متعديا متصرفا ، تقول : حَاشَيْتُهُ ؛ بمعنى استثنيته ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَى فَاطِمَةَ » ما : نافية ، والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة ، وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشى الاستثنائية ، بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم ؛ فاستدلّ به على أنه قد يقال : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْداً ، ويرده أن فى معجم الطبرانى « ما حاشى فاطمة ولا غيرها » ودليل تصرفه قوله :

٤٦٨ — وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ... وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

وتوهَّمَ المبرد أن هذا مُضَارع حاشى الاستثنائية ، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف ، كما مر ، اه .

﴿ خاتمة ﴾ : جرت عادة النحويين أن يذكروا « لاَ سِيَّماَ » مع أدوات الاستثناء ؛ مع أن الذى بعدها مُنَبَّهٌ على أَوْلَوِيَّتِهِ بما نُسِبَ لما قبلها .

ويجوز فى الاسم الذى بعدها الجر والرفع مطلقاً ، والنصب — أيضا — إذا كان نكرة ، وقد روى بهنّ قوله :

٤٦٩ — [أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا]
وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

والجر أَرْجَحُهَا ، وهو على الإضافة ، و « ما » زائدة بينهما ، مثلها فى « أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ » والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف ، و « ما » موصولة ، أو نكرة موصوفة بالجملة ؛ والتقدير : ولا مِثْلَ الذى هو يَوْمٌ ؛ أو ولا مِثْلَ شَيْءٍ هو يوم ؛ ويضعفه فى نحو « ولا سيما زيد » حذفُ العائد المرفوع مع عدم الطُّولِ ؛ وإطلاق « ما » على مَنْ يعقل ؛ وعلى الوجهين ففتحة « سىّ » إعراب لأنه مضاف ؛ والنَّصْبُ على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو : « وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً » ، و « ما » كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء مثلها فى : لاَ رَجُلَ .

وأما انتصاب المعرفة نحو « ولا سيما زيدا » فمنعه الجمهور(١) .

وتشديد يائها ، ودخول « لا » عليها ، ودخول الواو على « لا » — واجبٌ . قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله « ولا سيما يوم » فهو مخطىء ؛ وذكر غيره أنها قد تخفف ؛ وقد تحذف الواو ؛ كقوله :

٤٧٠ — فِهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ لاَسِيَمَا عَقْدٍ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرَبِ(٢)

وهى عند الفارسى نَصْبٌ على الحال ؛ وعند غيره اسم للا التبرئة ، وهو المختار ؛ والله أعلم .

---

(١) ويجوز نصبه على التمييز ، عند الكوفيين الذين يجوزون مجىء التمييز معرفة .

(٢) فه : أمر من الوفاء ، ماضيه ومضارعه وفى يفى — مثل وعى يعى — ووفاء به : مبتدأ خبره الجار والمجرور وهو « من أعظم » ، وجملتهما صفة لعقد .

الحـــال

(الْحَالُ) يُذَكَّر ويؤنث ، ومن التأنيث قوله :

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِئٍ   فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

وسيأتى الاستعمالان فى النظم .

وهو فى اصطلاح النحاة :

(وَصْفٌ فَضْـلَةٌ مُنْتَصِبُ   مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْداً أَذْهَبُ)

فالوصف : جنس يشمل الحال وغيره ، ويخرج نحو الْقَهْقَرَى فى قولك : رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى ؛ فإنه ليس بوصف ؛ إذ المراد بالوصف : ما صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ لِيَدُلَّ عَلَى مُتَّصِفٍ ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعل التفضيل .

وفَضْلَةٌ : يخرج العمدةَ ، كالمبتدإ فى نحو : أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، والخبرِ فى نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ .

ومُنْتَصِب : يخرج النعت ؛ لأنه ليس بلازم النصب .

ومفهم فى حال كذا : يخرج التمييز فى نحو : لِلّهِ دَرُّهُ فَارِساً .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : المراد بالفضلة ما يُسْتَغْنَى عنه من حيث هو هو ، وقد يجب ذكره لعارض كَوْنِهِ سادًّا مَسَدَّ عمدةٍ : كضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئاً ، أو لتوقُّفِ المعنى عليه ، كقوله :

٤٧١ — إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً   كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

الثانى : الأَوْلَى أن يكون قوله « كَفَرْداً أَذْهَبُ » تتميما للتعريف ؛ لأن فيه خللين : الأول أن فى قوله « منتصب » تعريفا للشىء بحكمه ، والثانى أنه لم يقيد منتصب باللزوم ، وإن كان مرادَهُ ؛ ليخرج النعت المنصوب : كرأيت رجلاً راكباً ؛ فإنه يُفهِم

فى حال ركوبه ، وإن كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد ؛ فإن القصد إنمـا هو تقييد المنعوت .

(وَكَوْنُهُ) أى : الحال (مُنْتَقِلاً) عن صاحبه غير ملازم له (مُشْتَقًّا) من المصدر ليدل على متصف (يَغْلِبُ ، لٰـكِنْ لَيْسَ) ذلك (مُسْتَحِقًّا) له .

فقد جاء غيرَ منتقل ؛ كما فى الحال المؤكدة ، نحو : زَيْدٌ أبُوكَ عَطُوفاً ، « يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا » والمشعر عاملها بتجدُّد صاحبها ، نحو « وخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً » وقولهم : خَلقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا ، وقوله :

٤٧٢ ـ وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

وغيرهما ، نحو : دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعاً ، « قَائِمًا بِالْقِسْطِ » .

وجاء جامدا (وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي) الحال الدالَّة على (سِعْرٍ) أو مُفاعلة ، أوتشبيه ، أو ترتيب (وَفِي) كل (مُبْدِي تَأوُّلٍ بِلاَ تَـكَلُّفِ * كَبِعْهُ) البرَّ (مُدًّا بِكَذَا) أى : مُسَعَّراً ، و بعه (يَدًا بِيَدْ) أى مُقابضة (وكَرَّ زَيْدٌ أسَداً : أىْ كَأسَدْ) أى : مُشْبِهاً لأسدٍ ، وادخلوا رَجُلاً رَجُلاً : أى مترتبين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد ظهر أن قوله « وفى مبدى تأول بلا تـكلف » من عطف العام على الخاص ؛ إذ ما قبله من ذلك ، خلافا لمـا فى التوضيح .

الثانى : تقع الحال جامدةً غير مؤولة بالمشتق فى ست مسائل ؛ وهى :

أن تـكون موصوفة ، نحو « قُرْآنًا عَرَبِيًّا » « فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيًّا » وتسمى حالا مُوَطِّئَةً .

أو دَالَّةً على عدد ، نحو « فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أرْبَعِينَ لَيْلَةً » .

أو طَوْرٍ واقعٍ فيه تفضيلٌ ، نحو : هٰذَا بُسْراً أطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً .

أو تـكون نوعا لصاحبها ، نحو : هٰذَا مَالُكَ ذَهَباً .

أو فَرْعًا له ، نحو : هٰذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا ، « وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا » .

أو أصلاً له ، نحو : هٰذَا خَاتَمُكَ حَدِيداً ، و « أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً » .

وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتقّ ، وهو ظاهر كلام والده فى شرح الكافية ، وفيه تكلف ، اﻫ .

(وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى ، كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ)

وَكَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ ، وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، وَجَاءُوا الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ ؛ فَوَحْدَكَ وفَاهُ والعِرَاكَ والجمَّاءَ : أحوالٌ ؛ وهى معرفة لفظا ، لكنها مؤولة بنكرة . والتقدير : اجْتَهِدْ منفرداً ، وكلمته مشافهةً ، وأَرْسَلَهَا معترِكَةً ، وجاءوا جميعاً .

وإنما الْتُزِمَ تنكيره لئلا يُتَوَهَّم كونُه نعتاً ؛ لأن الغالب كونه مشتقاً وصاحبه معرفة .

وأجاز يونس والبغداديون تعريفَهُ مطلقاً بلا تأويل ؛ فأجازوا : جاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبَ .

وفصَّل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً ، نحو : عَبْدُ اللهِ الْمُحْسِنَ أَفْضَلُ مِنْهُ الْمُسِىءَ ؛ فالمحسن والمسىء : حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ؛ فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ؛ فلا يجوز : جاء زيدٌ الراكبَ ؛ إذ لا يصح جاء زيد إنْ ركب .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا قلت « رأَيْتُ زَيْدًا وَحْدَه » فذهب سيبويه أن « وَحْدَه » حال من الفاعل ، وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول ، وقال ابن طلحة : يتعين كونه حالا من المفعول ؛ لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيداً وحدى ، وصحة « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَحْدَهُ » — وبه مَثَّل سيبويه — تدلُّ على أنه حال من الفاعل ، وأيضاً فهو مصدر أو نائبُ المصدر ، والمصادر فى الغالب إنما تجىء أحوالاً من الفاعل .

وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية ؛ لقول بعض العرب : زَيْدٌ وَحْدَه ، والتقدير زيد مَوْضِعَ التَّفرُّدِ .

(وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)

وجاء زَيْدٌ رَكْضاً، وقَتَلْتُهُ صَبْراً ، وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف : أى بَاغِتاً وراكضاً ومَصْبُوراً : أى محبوساً .

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ، والتقدير : طلع زيدٌ يَبْغَتُ بَغْتَةً ، وجاء يَرْكُضُ رَكْضًا ، وقتلته يَصْبِرُ صَبْراً ؛ فالحال عندهما الجملةُ لا المصدر.

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذَهَبَا إليه ، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوُّلِهِ بفعل من لفظ المصدر ؛ فطلع زيد بغتة عندهم فى تأويل : بَغَتَ زَيْدٌ بَغْتَةً ، وجاء ركضا فى تأويل : رَكَضَ رَكْضًا . وقتلته صبراً فى تأويل : صَبَرْتُه صبْرًا .

وقيل : هى مصادر على حذف مصادرَ ، والتقدير : طلع زيد طُلُوعَ بغتةٍ ، وجاء مجيءَ رَكْضٍ ، وقتلته قَتْلَ صَبْرٍ .

وقيل : هى مصادر على حذف مضاف ، والتقدير : طلع ذا بَغْتَةٍ ، وجاء ذارَكْضٍ ، وقتلته ذَا صَبْرٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول مع كون المصدر منكر يقع حالا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع .

وقاسه المبرد ؛ فقيل : مطلقًا ، وقيل : فيما هو نَوْعٌ من عامله ، نحو : جاء زيد سُرْعةً ، وهو المشهور عنه .

وقاسه الناظم وابنه فى ثلاثة :

الأول : قولهم « أنتَ الرَّجُـلُ عِلماً » ؛ فيجوز : أنت الرجل أدَباً ونُبْلاً ، والمعنى الـكامل فى حالِ علمٍ وأدبٍ ونُبْلٍ ، وفى الارتشاف « يحتمل عندى أن يكون تمييزاً » .

الثانى : نحو « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً » ، قال فى الارتشـاف : « الأظهر أن يكون تمييزاً » .

الثالث : نحو « أما عِلْماً فعَالِم » ؛ تقول ذلك لمن وَصَف عندك شخصاً بعلم وغيرِهِ مُنْـكِراً عليه وصفَه بغير العلم ، والناصب لهذه الحال هو فعـل الشرط المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع به ، والتقدير : مهما يذْكَرْ إنْسَانٌ فى حالِ علمٍ فالمذكور عالم . ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصـاحبها الضمير المستكنُّ فيه ، وهى على هذا مؤكدة ، والتقدير : مهما يَكُنْ من شىء فالمذكور عالم فى حال علم .

فلو كان ما بعد الفاء لا يعمـل فيما قبلها ـ نحو : أمَّا عِلْماً فهو ذُو عِلمٍ ـ تعيَّنَ الوجه الأول .

فلو كان المصدر التالى لأمّا معرّفا بأل فهو عند سيبويه مفعول له .

وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كِلَيْهِماَ بعد أما مفعول مطلق .

وذهب الـكوفيون — على ما نقله ابن هشام — إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر ، والتقدير : مهما تَذْكُر علماً ـ أو العلم ـ فالذى وُصِفَ عالم .

قال فى شرح التسهيل : « وهـذا القول عندى أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب » .

الثانى : أشعر كلامه أن وقوعَ المصدر المعرف حالا قليلٌ ، وهو كذلك ، وذلك ضربان : عَلَم جِنْسٍ ، نحو قولهم : جاءَتِ الخيلُ بَدَادِ ، ومُعَرّفٌ بأل ، نحو : أرْسَـلَهاَ العِرَاكَ ، والصحيح أنه على التأويل بمتبدِّدة ومعتركة ، كما مر .

(وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الحَالِ) ؛ لأنه كالمبتدأ فى المعنى ؛ فحقه أن يكون معرفة .

(إنْ * لَمْ يَتأَخَّرْ) عن الحال ، فإنْ تأخرَ كان ذلك مُسَوِّغاً لمجيئه نكرة ، نحو : فيهَا قائمًا رَجُلٌ ، وقوله :

٤٧٣ — لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ * [يَلُوحُ كأنَّهُ خِلَلُ]

وقوله :

٤٧٤ — وَبِالجِسْمِ مِنِّى بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإنْ تَسْتَشْهِدِى العَيْنَ تَشْهَدِ

(أوْ يُخَصَّصْ) : إما بوصف ، كقراءة بعضهم : « وَلَمَّا جاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقًا » ، وقوله :

٤٧٥ — نَجَّيْتَ يَارَبِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فى فُلُكٍ مَاخِرٍ فى اليَمِّ مَشْحُونَا

و إما بإضافة ، نحو : « فى أرْبَعَةِ أيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ » ، و إما بمعمول ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ أخُوكَ شَديداً .

(أوْ يَبِنْ) أى : يظهر الحالُ (مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أوْ مُضَاهِيهِ) أى : مشابهه وهو النهى والاستفهام ؛ فالنفى نحو : « وَمَا أهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلا وَلَها كِتَابٌ مَعْلُومٌ) ، وقوله :

٤٧٦ — مَاحُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِيًا [وَلاَ تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا]

والنهى (كَلاَ * يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ) وقوله :

٤٧٧ — لاَ يَرْكَنَنْ أحَدٌ إلى الإحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

والاستفهام كقوله :

٤٧٨ — يَاصَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ العُذْرَ فى إبْعَادِهَا الأمَلاَ

واحترز بقوله « غالبًا » مما ورد فيه صاحبُ الحالِ نكرةً من غير مُسَوِّغ ، من ذلك قولهم : مَرَرْتُ بمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ ، وقولهم : عَلَيْهِ مائةٌ بيضا .

وَأجاز سيبويه : فيها رَجُلٌ قائمًا . وفى الحديث « وَصَلَّى وَرَاءهُ رِجَالٌ قِيامًا » وذلك قليل .

﴿ تنبيه ﴾ : زاد فى التسهيل من المسوّغات ثلاثةً :

أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، نحو « أَوْ كَالَّذِى مَرَّ على قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ على عُرُوشِها » ؛ لأن الواو ترفع تَوَهُّمَ النعتية .

ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل ، نحو : هذا خاتم حديداً .

ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة فى الحال ، نحو : هؤُلاَء ناسٌ وَعبدُ اللهِ مُنْطَلِقِينَ .

(وَسَبْقَ حَالِ ما بحَرْفِ جرٍّ قَدْ * أَبَوْا) سَبْقَ : مفعول مقدم لأبَوْا، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، والموصول فى موضع النصب على المفعولية .

أى : مَنَع أكثَرُ النحويين تقدُّمَ الحال على صاحبها المجرور بالحرف ؛ فلا يُجيزُون فى نحو مررت بهندٍ جالسةً : مررت جالسةً بهندٍ .

وعَلَّلُوا مَنْعَ ذلك بأنّ تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه ؛ فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطةٍ أن يتعدى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين ؛ فجعلوا عوضاً من الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير .

قال الناظم : (ولاَ أَمْنَعُهُ) أى : بل أجيزه ، وِفَاقًا لأبى على وابن كَيْسَانَ وابن بَرْهَانَ ؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به فى المعنى ؛ فلا يمتنع تقديم حاله عليه ، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به، وأيضاً (فَقَدْورد) السماع به؛ من ذلك قوله تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلاَّ كافَّةً لِلنَّاسِ) .

وقول الشاعر :

٤٧٩ — تَسَلَّيْتُ طُرًّا عنكم بَعْدَ بَيْنِكم ... بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِى

وقوله :

٤٨٠ – لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً إِلَيَّ حَبِيباً إِنَّهَا لَحَبِيبُ

وقوله :

٤٨١ – غَافِلاً تَعْرِضُ المَنِيَّةُ لِلْمَرْ ءِ فَيُــدْعَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ

وقوله :

٤٨٢ – فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ(١)

وقوله :

٤٨٣ – مَشْغُوفَةً بِكَ قَدْ شُغِفْتُ، وَإِنَّمَا حُمَّ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكِ سَبِيلُ

وقوله :

٤٨٤ – إِذَا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المُرُوءَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدُ

والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر ، وحمل الآية على أن « كافّة » حال من الكاف ، والتاء للمبالغة لا للتأنيث ؛ وقد ذكر ابن الأنبارى الإجماع على المنع .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فَصَّل الكوفيون فقالوا : إن كان المجرور ضميراً نحو : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بها ، أو كانت الحال فِعلاً ، نحو : تَضْحَكُ مَرَرْتُ بِهِنْدٍ – جاز ، وإلاّ امتنع .

الثانى: محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد ؛ فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقا ، نحو : ما جاء رَاكِبًا مِنْ رَجُلٍ .

الثالث : بقى من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران :

الأول : أن يكون مجروراً بالإضافة ، نحو : عَرَفْتُ قِيامَ زَيْدٍ مُسْرِعًا ، وأعجبنى وَجْهُ هندٍ مُسْفِرَةً ؛ فلا يجوز بإجماعٍ تقديمُ هذه الحال : واقعة بعد المضاف ؛ لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع

(١) فرغا – بفتح الفاء أو كسرها مع سكون الراء – أى باطلا هدرا لم يطلب به ، وحبال – بكسر الحاء ، بزنة كتاب – ابن أخى الشاعر ، والشاعر هو طليحة بن خويلد الأسدى لذى كان قد تنبأ .

الموصول ؛ فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف .

وهذا فى الإضافة المحضة ، كما رأيت . أما غير المحضة ـ نحو : هذا شاربُ السَّويق مَلْتُوتا الآن أو غداً ـ فيجوز ، قاله فى شرح التسهيل ؛ لكن فى كلام ولده ـ وتابعه عليه صاحب التوضيح ـ ما يقتضى التَّسويةَ فى المنع .

الأمر الثانى : أن تكون الحال محصورة ، نحو « وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ » .

الرابع : كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها ، كما رأيت ، كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه ، وذلك كما إذا كان محصوراً ، نحو : مَا جَاءَ رَاكِبًا إلاَّ زَيْدٌ .

(وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ) ؛ لوجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وذلك يأباه (إلاَّ إذا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ) أى : عَمَلَ الحالِ ، وهو نصبه ، نحو « إلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعا » ، وقوله :

٤٨٥ ـ تَقُولُ ٱبْنَتِى إنَّ انْطِلاَقَكَ وَاحِداً إلى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِى لا أَبَالِيَا

ونحو : هذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُوتاً ، وهذا اتفاق كما ذكره فى شرحى التسهيل والكافية .

(أوْ كَانَ) المضاف (جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا) نحو : « ونَزَعْنَا مَا فى صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إخْوَانًا » ، « أيُحِبُّ أحَدُكُمْ أنْ يأكُلَ لَحْمَ أخِيهِ مَيْتًا » .

(أوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيفَا) والمراد بمثل جزئه : ما يصح الاستغناء به عنه ، نحو « ثُمَّ أوْحَيْنَا إلَيْكَ أنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إبْرَاهِيمَ حَنِيفًا » .

وإنما جاز مجىء الحال من المضاف إليه فى هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور ؛ أما فى الأولى فواضح ، وأما فى الأخيرتين فلأن العامل فى الحال عامل

فى صاحبها حكما ؛ إذ المضاف — والحالة هذه — فى قوة الساقط ؛ لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال ، وهو المضاف إليه .

﴿ تنبيه ﴾ : ادَّعى المصنف فى شرح التسهيل الاتفاقَ على منع مجىء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة ، نحو : ضَرَبْتُ غُلاَمَ هِنْدٍ جَالِسَةً ، وتابعهُ على ذلك ولده فى شرحه ، وفيما ادعياه نظر ؛ فإن مذهب الفارسىِّ الجواز ، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشَّجَرِىِّ فى أماليه .

(والْحَالُ) مع عامله على ثلاثة أوجه : واجِبِ التقديم عليه ، وواجِبِ التأخير عنه ، وجائزهما ، كما هو كذلك مع صاحبه على مامر .

فالحال (إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا * أوْ صِفَةٍ أشْبَهَتِ) الفعلَ (الْمُصَرَّفَا) وهى : ما تضمَّن معنى الفعل وحروفه وقَبِلَ علامات الفرعية ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة (فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ) على ذلك الناصب له ، وهذا هو الأصل ، فالصفة (كَمُسْرِعاً * ذَا رَاحِلٌ) ومُجَرَّداً زَيْدٌ مَضْرُوبٌ ، و * هـٰـذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[(1)] * ؛ فتحملين فى موضع نصب على الحال ، وعاملها طليقُ ، وهو صفة مشبهة (وَ) الفعل نحو : (مُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا) و « خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ » وقولهم : شَتَّى تَؤُوبُ الْحَلَبَةُ[(2)] .

والاحتراز بقوله « صرفا » و « أشبهت المصرفا » مما كان العامل فيه فعلا جامدا ، نحو : ما أَحْسَنَهُ مُقْبِلاً ، أو صفة تشبه الجامد ، وهو : اسم التفضيل ، نحو : هُوَ أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيباً ، أو اسم فِعْل ، نحو : نَزَالِ مُسْرِعاً ، أو عاملا معنويا ، وهو : ماتضمَّن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله : (وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لاَ * حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ * كَتِلْكَ) و (لَيْتَ وَكَأَنَّ)

(١) انظر الشاهد رقم ١٠٤ فى باب الاسم الموصول .

(٢) المثل رقم ١٩١٤ فى مجمع الأمثال للميدانى .

والظرفِ والمجرورِ المخبر بهما ؛ تقول : تِلْكَ هِنْدٌ مُجَرَّدَةً ، ولَيْتَ زَيْداً أَمِيراً أَخُوكَ ، وكأَنَّ زَيْداً رَاكِباً أَسَدٌ ، وزَيْدٌ عِنْدَكَ ـ أوْ فى الدَّارِ ـ جالساً ، وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دونِ حروفه ، كحرف التنبيه والترجِّى والاستفهامِ المقصودِ به التعظيمُ ، نحو :

٤٨٦ — [بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ] يَاجَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ

و « أما » ، نحو أَمَّا عِلْماً فَعَالِمٌ ؛ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها فى شىء من ذلك . وهذا هو القسم الثانى .

(ونَدَرْ) تقديمها على عاملها الظرفِ والمجرورِ المخبَرِ بهما (نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا) عندك (أو فى هَجَرْ) فما ورد من ذلك مسموعاً يُحفظ ولا يقاس عليه .

هذا هو مذهب البصريين . وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقاً ، وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مُضْمر ، نحو: أَنْتَ قَائِماً فى الدَّارِ . وقيل : يجوز بقوة إن كان الحال ظرفا أو حرف جر ، ويَضْعُفُ إن كان غيرهما ، وهو مذهبه فى التسهيل .

واستدل المجيز بقراءة من قرأ « والسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ » « مَا فى بُطُونِ هٰذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا » بنصب مطوياتٍ وخالصة ، وبقوله :

٤٨٧ — رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ ، وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارِ

وقوله :

٤٨٨ — بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِى ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَاءً وَلَا نَصْرَا

وتأوَّل ذلك المانعُ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : محلُّ الخلاف فى جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسَّط كما رأيت ، فإن تقدّم على الجملة — نحو : قَائِماً زَيْدٌ فى الدَّارِ — امتنعت المسألة إجماعا ، قاله فى شرح الكافية ، لكن أجاز الأخفش فى قولهم : فِدَاءً لَكَ أبى وأمِّى ؛ أن يكون « فِدَاء » حالا ، والعامل فيه « لَكَ » وهو يقتضى

جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن بَرْهَان فيما إذا كانت الحال ظرفا ، نحو « هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقّ » فهنالك : ظرف فى موضع الحال ، والولاية : مبتدأ ، ولله : الخبر .

الثانى : أفهم كلامُهُ جوازَ نحو « فى الدّارِ قائماً زَيْدٌ » وهو اتفاق .

الثالث : قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ، ككونه مَصْدَراً مقدّراً بالحرف المصدرى ، نحو : سَرَّنِي ذَهَابُكَ غَازِياً ، أو فِعلاً مقروناً بلام ابتداء أو قسم ، نحو : لأَصْبِرُ مُحْتَسِباً ، ولأَقُومَنَّ طَائِعاً ، أو صلةً لأل أو لحرفٍ مصدرى ، نحو : أنْتَ الْمُصَلِّى فَذًّا ، ولكَ أَنْ تَتَنَفَّلَ قَاعِدا ، قال الناظم وولده : أو نعتاً ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُوراً سَرْجُها ، قال فى المغنى : وهو وهم منهما ؛ فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلا بين النعت ومنعوته ، فتقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَكْسُوراً سَرْجُها ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ .

الرابع : لم يتعرض هنا للقسم الثالث ، وهى الحال الواجبة التقديم ، وذلك نحو : كَيْفَ جاءَ زَيْدٌ ؟

(وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ * عَمْرٍو مُعَاناً) وَبَكْرٌ قَائِماً أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِداً — مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين مختلفى المعنى أو مُتّحديه مُفَضَّلٍ أحدُهما فى حالةٍ على الآخر فى أخرى — (مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ) على أنّ اسم التفضيل عاملٌ فى الحالين ؛ فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل فى الحال المتقدمة عليه ، وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل — وإن انحطّ درجةً عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علاماتِ الفرعية — فله مَزِيَّةٌ على العامل الجامد؛ لأن فيه ما فى الجامد من معنى الفعل ، ويَفُوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه ، فجعل موافقا للعامل الجامد فى امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين حالين ، نحو : هُوَ أَكْفَؤُهُم نَاصِرًا ، وجُعل موافقاً لاسم الفاعل فى جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين .

وأعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور ، وزعم السيرافى أنّ المنصوبين فى ذلك ونحوه خَبَرَانِ لكانَ مضمرةً مع إذْ فى المضىّ و إذا فى الاستقبال . وفيه تكلف إضمار ستة أشياء ، و بعْدَ تسليمه يلزم إعمال أفعل فى إذ و إذا فيكون واقعاً فى مثل ما فرّ منه .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول : زَيْدٌ قَائِماً قَاعِداً أحْسَنُ مِنْهُ ، ولا زَيْدٌ أحْسَنُ مِنهُ قَائِماً قَاعِداً .

(والحَالُ) لشبهها بالخبر والنعت (قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ * لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ) فالأولى نحو : جاءَ زَيْدٌ رَاكِباً ضَاحِكاً ، وقوله :

٤٨٩ ـ عَلَىَّ إذَا مَاجِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِياً

ومَنَع ابن عصفور هذا النوع مالم يكن العامل فيه أفعَلَ التفضيل ، نحو : هذا بُسْراً أطْيَبُ مِنهُ رُطَباً ، ونقل المنع عن الفارسى وجماعةٍ ؛ فالثانى عندهم نعت للأول ، أو من الضمير فيه .

والثانية قد يكون بجمع نحو «وسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ »ونحو «وسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ والشَّمْسَ والْقَمَرَ والنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ » . وقد يكون بتفريق ، نحو : لَقِيتُ هِنْدًا مُصْعِداً مُنْحَدِرَةً ، وقوله :

٤٩٠ ـ لَقِيَ ابْنِي أخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدَيْهِ فأصَابُوا مَغْنَمَا

فعند ظهور المعنى يُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى مايليق به ، كما فى المثال والبيت ، وعند عدم الظهور يُجْعل أولُ الحالين لثانى الاسمين ، وثانيهما للأول ، نحو: لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِداً مُنْحَدِراً؛ فمصعدا : حال من زيد ، ومنحدرا : حال من التاء .

﴿ تنبيه ﴾ : الظاهر أن قَدْ فى قوله « قد يجيء» للتحقيق ، لا للتقليل .

(وعَامِلُ الحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا) أى : الحال على ضربين :

مؤسِّسَة ، وتسمى مُبَيِّنة ، وهى التى لا يُسْتَفاد معناها بدونها ، كجاء زَيْدٌ رَا كِباً .

ومؤكدة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها ، وهى على ثلاثة أضرب :

مؤكدة لعاملها ، وهى : كلُّ وصفٍ وافَقَ عامله : إما معنى دون لفظ ، كما (فى نحْوِ لا تَعْثَ فى ٱلأَرْضِ مُفْسِدا) « ثُمَّ ولَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ » أو معنى ولفظاً ، نحو : « وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً » ، وقوله :

٤٩١ ـ أَصِخْ مُصِيخاً لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ وَالْزَمْ تَوَقِّىَ خَلْطِ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ

ومؤكدة لصاحبها ، نحو : « لآمَنَ مَنْ فى الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً » .

ومؤكدة لمضمون جملة ، وقد أشار إليها بقوله : (وإن تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ * عَامِلُها) أى : عامل الحال ، وجوبا (ولَفْظُهَا يُؤَخَّرُ) عن الجملة ، وجوبا أيضا ، ويشترط فى الجملة : أن تكون معقودة من اسمين ، معرفتين ، جامدين ، نحو : زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفاً ، وقوله :

٤٩٢ ـ أَنَا ٱبْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِى وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

والتقدير أَحُقُّه عطوفًا ، وأَحَقُّ معرُوفا .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط ؛ فتعريفُ جزأى الجملة من تسميتها مؤكدة ؛ لأنه لا يؤكد إلا ما قد عُرِف ، وجمودُهما من كون الحال مؤكدة للجملة ؛ لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقا أو فى حكمه كان عاملا فى الحال ؛ فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة ، ولذلك جعل فى شرح التسهيل قولهم : زيدٌ أَبُوكَ عطوفا ، وهُوَ الْحَقُّ بَيِّنًا ، من قبيل المؤكدة لعاملها ، وهى موافقة له معنى دون لفظ ؛ لأن الأب والحق صالحان للعمل ، ووجوبُ تأخير الحال من كونها تأكيدًا ، ووجوبُ إضمار عاملها من جزمه بالإضمار .

(ومَوْضِعَ الْحَالِ تَجِئُ جُمْلَهْ) ، كما تجىء موضع الخبر والنعت ، وإن كان الأصل فيها الإفراد ، ولذلك ثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون خبرية ، وغلط مَنْ قال فى قوله :

٤٩٣ — أُطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ [فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا]

إن « لا » ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل : «وَاعْبُدُوا اللهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا» .

الثانى : أن تكون غير مُصَدَّرة بِعَلَمِ استقبال ، وغلط من أعرب « سَيَهْدِينِ » من قوله تعالى : « إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّى سَيَهْدِينِ » حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتى (كَجَاء زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ) مثال لما استكملت الشروط .

(وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ * حَوَتْ ضَمِيرا) يربطها (وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ) وجوبا ؛ لشدة شبهه باسم الفاعل ، تقول : جاء زيد يضحك ، وقَدِمَ الأمير تُقَادُ الْجَنَائِبُ بَيْنَ يدَيْه ، ولا يجوز جاء ويضحك ، وقدم وتقاد

(وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوِ مُبْتَدَا * لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا)

أى : إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدَّرة بمضارع مُثْبَتٍ تلت الواو حمل على أن المضارع خبر مبتدإ محذوف ، من ذلك قولهم : قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَه ، أى : وأنا أصك ، وقوله :

٤٩٤ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكا

وقوله :

٤٩٥ — عُلِّقْتُها عَرَضًا وأَقْتُلُ قَوْمَها [زَعْمًا لَعَمْرُ أبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ]

أى : وأنا أرهنهم مالكا ، وأنا أقتل قومها . وقيل : الواو عاطفة ، لا حالية ، والفعل بعدها مُؤَوَّل بالماضى

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تمتنع الواو فى سبع مسائل :

الأولى : ما سبق

الثانية : الواقعة بعد عاطف ، نحو : « فَجَاءها بأسُنا بَيَاتاً أو هُمْ قَائِلُونَ »

الثالثة : المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : هو الحق لا شك فيه « ذَلِكَ الكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيه » .

الرابعة : الماضي التالى إلاّ ، نحو : ما تكلم زيد إلا قال خيرا ، ومنه « إلاّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ »

الخامسة : الماضي المتلو بأو ، نحو : لأضربنه ذهب أو مكث ، ومنه قوله :

٤٩٦ — كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرا جَارَ أوْ عَدَلا ۝ وَلاَ تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أوْ بَخِلاَ

السادسة : المضارع المنفى بلا ، نحو : « وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِالله » ، « مَا لِيَ لاَ أرَى الْهُدْهُدَ » ، وقوله :

٤٩٧ — وَلَوْ أنّ قَوْماً لِارْتِفَاعِ قَبِيلَةٍ ۝ دَخَلوا السَّمَاءَ دَخَلْتُها لا أُحْجَبُ

فإن ورد بالواو أوّل على إضمار مبتدإ ، على الأصح ، كقراءة ابن ذَكْوان « فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِ»(١) وقوله :

٤٩٨ — [أقَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِى] ۝ وَكُنْتُ وَلاَ يُنَهْنِهُنِى الْوَعِيدُ

وقوله :

٤٩٩ — أ كْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبِيضُ أبًا ۝ وَلَقَدْ كَانَ وَلاَ يُدْعَى لِأبْ

نصّ على ذلك فى التسهيل ، وفى كلام ولده خلافُهُ .

السابعة : المضارع المنفى بما ، كقوله :

٥٠٠ — عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وفيكَ شَبِيبَةٌ ۝ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمًا

الثانى : تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقد ، نحو : « وَقَدْ تَعْلَمُونَ أنِّى رَسُولُ اللهِ إلَيْكُمْ » ، ذكره فى التسهيل .

(١) هذه القراءة بتخفيف النون على أنها نون الرفع ؛ فلا : نافية لاناهية ، والتقدير : وأنتما لاتتبعان .

(وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا) يجوز رَبْطُهَا (بِوَاوٍ) وتسمى هذه الواو واو الحال، وواو الابتداء، وقدرها سيبويه والأقدمون بإذ، ولا يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرفُ الاسمَ، بل أنها وما بعدها قَيْدٌ للعامل السابق. (أَوْ بِمُضْمَرٍ) يرجع إلى صاحب الحال. (أَوْ بِهِمَا) معا؛ وسوى ما قدم هو: الجملة الاسمية، وجملة الماضى، مُثْبَتَتَيْنِ كانتا أو منفيتين، وجملة المضارع المنفى، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه، وهو: الاسمية الواقعة بعد عاطف، والمؤكدة، وجملة الماضى التالى إلاّ، والمتلوّ بأو، والمضارع المنفى بلا، أو بما، على ما مر، فلم يبق من أنواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم، أو لَمَّا، وأما المنفى بلن فلا يمكن هنا، وأمثلة ذلك مع الجملة الأسمية غير ما تقدم: جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ، ومنه: «لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ» جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ، ومنه: «قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ»: أىْ مُتَعَادِينَ، وقوله:

٥٠١ — ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ [يُلْحِفُونَ الْأَرْضَ هُدَّابَ الْأُزُرْ]

وقوله:

٥٠٢ — وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ.

وَجَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ، ومنه: «فَلاَ تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» وهكذا النفى. وأمثلته مع جملة الماضى غير ما تقدم: جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، ومنه قوله:

٥٠٣ — نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ [مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ]

جاء زيد قَدْ عَلَتْهُ سَكِينَةٌ، ومنه: «أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ»، «وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ قَالُوا» أى: قائلين، وقوله:

٥٠٤ — وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبِلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ

جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ عَلَتْهُ سَكِينَةٌ، ومنه: «وَمَا لَنَا أَنْ لاَ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَقَدْ

أَخْرِجْنَا » ، « الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا » .

وهكذا النفى . وأمثلته مع المضارع المنفىّ بلم أو لما : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ عَمْرٌو ، ومنه قوله :

٥٠٥ — وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ يَكُنْ
لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَىْ ضَمْضَمِ

جَاءَ زَيْدٌ لَمْ يَضْحَكْ ، ومنه قوله :

٥٠٦ — كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فى كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَضْحَكْ ، ومنه : «أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ» وقوله :

٥٠٧ — سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ [فَتَنَاوَلَتْهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ]

وهكذا النفى بلمّا ؛ ومنه : « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهب البصريين — إلا الأخفش — لزومُ « قد » مع الماضى المثبت مطلقا ظاهرة أو مقدرة ، والمختار — وفاقا للكوفيين والأخفش — لزومُها مع المرتبط بالواو فقط ، وجواز إثباتها وحذفها فى المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا ، تمسكا بظاهر ما سبق ؛ إذ الأصل عدمُ التقدير ، لا سيما مع الكثرة ، نعم فى ذلك أربع صور مرتبة فى الكثرة هى : جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ، ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه ، وجعل الشارح الثالثة أقلّ من الرابعة ، وهو خلاف ما فى التسهيل .

الثانى : تمتنع « قد » مع الماضى الممتنع ربطه بالواو ، وهو : تالى إلاّ ، والمتلو بأو ، وندر قوله :

٥٠٨ — مَتَى يَأْتِ هٰذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلْفِ حَاجَةً
لِنَفْسِىَ إِلاَّ قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا

الثالث : قد يُحْذَفُ الرابط لفظًا فَيُنْوَى ، نحو : مَرَرْتُ بِالْبُرِّ قَفِيزٌ بِدِرْهَمٍ : أى منه ، وقوله :

٥٠٩ — نَصَفَ النهارُ الْماءُ غامِرُهُ [وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِى]

أى : والماء غامره .

الرابع : الأكثر فى الاسمية الجائزِ فيها الأوجه الثلاثة الربطُ بالواو والضميرِ معا ، ثم الواوِ وحدها ، ثم الضمير وحده ، وليس انفراد الضمير ـ مع قلته ـ بنادر ، خلافا للفراء والزمخشرى ؛ لما تقدم ، ومثل هذه الاسمية فى ذلك ـ على مايظهر ـ جملةُ المضارع المنفىّ الجائزِ فيها الأوجُهُ الثلاثة .

الخامس : كما يقع الحال جملةً يقع أيضاً ظرفا ، نحو : رأيت الهلاَلَ بَيْنَ السَّحاب، وجارا ومجرورا ، نحو : « فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ » ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا . وأما « فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ » فليس « مستقرا » فيه هو المتعلق لأنه كون خاص ؛ إذ معناه عدم التحرك ، وذلك مطلق الوجود .

(وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ)

أى : مُنِـعَ .

يعنى أنه قد يحذف عامل الحال : جوازا ؛ لدليل حالىّ ، نحو : رَاشِداً ، للقاصد سفرا ، ومَأْجُوراً ، للقادم من حج ، أو مقالىّ ، نحو : « بَلَى قَادِرِينَ » ، « فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا » أى : تسافر ، ورَجَعْتَ ، ونجمعها ، وصَلوا .

ووجوبا : قياسا فى أربع صور ؛ نحو : ضَرْبِى زَيْداً قَائِماً ، ونحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً ، وقد مَضتَا ، والتى بُيِّن فيها ازدياد أو نقص بتدريج ، نحو : تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِداً ، وَاشْتَرِ بِدِينَار فَسَافِلاً ، وما ذكر لتوبيخ ، نحو : أَقَائِماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ، وَأَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى : أى أتوجد ، وأتتحول ، وسماعا فى غير ذلك ، نحو : هَنِيئاً لَكَ ، أى ثبت لك الخير هنيئا ، أو هنَأَكَ هنيئاً .

﴿ تنبيه ﴾ : قد تحذف الحال للقرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولا أغنى عنه المقول ، نحو « وَالْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ » أى : قائلينَ ذلك ، « وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا

تَقَبَّلْ مِنَّا » أي : قائلين ذلك .

﴿ خاتمة ﴾ تنقسم الحال باعتبارات :

الأول ، باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له ، إلى المنتقلة — وهو الغالب — والملازمة .

والثانى ، باعتبار قَصْدِهَا لذاتها وعدمه ، إلى المقصودة — وهو الغالب — والموطئة ، وهى الجامدة الموصوفة .

والثالث ، باعتبار التبيين والتوكيد ، إلى المُبَيِّنَة ـ وهوالغالب ، وتسمى المؤسِّسة ـ والمؤكدة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها . وقد تقدمت هذه الأقسام .

والرابع ، باعتبار جَرَيَانها على مَنْ هِيَ له وغيره ، إلى الحقيقية ـ وهو الغالب ـ والسببية ، نحو : مَرَرْت بالدار قائماً سكانُهَا .

والخامس ، باعتبار الزمان ، إلى مُقَارِنة لعاملها ـ وهو الغالب ـ ومُقَدَّرة ، وهى المستقبلة ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غداً ، أى : مقدرا ذلك ، ومنه : « ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ » « لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ » أى : ناوين ذلك ، قيل وماضِيَة ، ومثل لها فى المغنى بجاء زيدٌ أمْسِ رَاكِباً ، وسماها مَحْكِيَّة ، وفيه نظر .

التمييز

يقال : تمييز ومُمَيِّز ، وتبيين ومُبَيِّن ، وتفسير ومُفَسِّر .

وهو فى الاصطلاح (اسْمٌ ، بِمَعْنَى مِنْ ، مُبِينٌ ، نَكِرَهْ) .

فاسم : جنس ، و بمعنى من : مُخْرِجٌ لما ليس بمعنى من ؛ كالحال فإنه بمعنى فى ، ومُبِينٌ : مخرج لاسم « لا » التبرئة ، ونحو « ذَنْباً » من قوله :

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ [رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ]

ونكرة: مخرج لنحو الْحَسَنِ وَجْهَه.

ثم ما استكمل هذه القيودَ (يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ) من المبهَمَات.

والمبهَمُ المفتقر للتمييز نوعان: جملة، ومفردٌ دالٌّ على مِقْدَار.

فتمييز الجملة: رَفْعُ إبهام ما تضمنته من نسبة عامل — فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل — إلى معموله من فاعل أو مفعول، نحو: طَابَ زَيْدٌ نَفْساً، «وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً»، والتمييز فى مثله مُحَوَّل عن الفاعل، والأصل: طَابَتْ نَفسُ زَيْدٍ، وَاشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ، ونحو: غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَراً «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً» والتمييز فيه مُحَوَّل عن المفعول، والأصل: غَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ، وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ، وتقول: عَجِبْتُ مِنْ طِيبِ زَيْدٍ نَفْساً، وزَيْدٌ طَيِّبٌ نَفْساً، وسَرْعَانَ ذَا إِهَالَةً[1]

وناصب التمييز فى هذا النوع ـ عند سيبويه والمبرد والمازنى ومن وافقهم ـ هو العامل الذى تضمنته الجملة، لا نفس الجملة، وهو الذى يقتضيه كلام الناظم فى آخر الباب، ونصَّ عليه فى غير هذا الكتاب. وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة، واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين. ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين؛ فلا اعتراض؛ لأنه يصح أن يقال: إنه فَسَّر العامل؛ لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله، وإنه فسر الجملة؛ لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة.

وأما تمييز المفرد فإنه: رَفْعُ إبهام ما دلَّ عليه من مقدار مِسَاحِيٍّ أو كَيْلِيٍّ أو وَزْنِيٍّ.

(كَشِبْرٍ أَرْضاً وَقَفِيزٍ بُرّاً وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْراً)

وناصب التمييز فى هذا النوع مميزه بلا خلاف.

(١) انظر المثل رقم ١٧٩٨ فى مجمع الأمثال للميدانى (١ / ٣٣٦ بتحقيقنا).

(وَبَعْدَ ذِى) المقــدرَاتِ الثلاثِ (وَنَحْوِهَا) مما أجْرَتْهُ العرب مُجْرَاها فى الافتقار إلى مميز ، وهى الأوعية المراد بها المقدار : كَذَنُوب مَاء ، وحُبٍّ عسل ونِحْىٍ سَمْناً ، ورَاقُودٍ خَلاًّ ، وما حمل على ذلك من نحو : لَنَا مِثْلُهَا إبِلاً ، وَغَيْرُهَا شَاءً ، وما كان فرعا للتمييز ، نحو : خَاتَمٌ حَدِيداً ، وَبابٌ سَاجاً ، وجُبَّةٌ خَزًّا (أجْرُرْهُ إذَا * أضَفْتَهَا) إليه (كَمُدِّ حِنْطَةٍ غِذَا) وشبرُ أرْضٍ ، ومَنَوا تَمْرٍ ، وذَنُوبُ مَاء ، وحُبُّ عَسَلٍ ، وخَاتَم حَدِيدٍ ، وَبابُ سَاجٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : النصب فى نحو « ذَنُوب مَاء » و « حُب عَسَلاً » أولى من الجر ؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك .

الثانى : إنما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات ؛ لأن له بابا يذكره فيه ، ولانفراد تمييزها بأحكام : منها جواز الوجهين المذكورين ، وتمييزُ العدد إما واجب النصب كَعِشْرِينَ درهما ، أو واجب الجر بالإضافة كمائَتَىْ درهم ؛ ومنها جواز الجر بمن كما سيأتى ؛ ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزا له ، نحو : عشرين مُدًّا بُرًّا ، وثلاثين رِطْلاً عَسَلاً ، وأربعين شِبْراً أرْضاً .

(وَالنَّصْبُ) للتمييز (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) من هذه المقدرات لغير التمييز (وَجَبَا * إنْ كَانَ) المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه (مِثْلَ) « فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أحَدِهِمْ (مِلْءُ الأرْضِ ذَهَباً) » ما فى السماء قَدْرُ راحةٍ سَحَابا ؛ إذ لا يصح ملء ذهب ، ولا قدر سحاب ، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز ، وجاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه ، نحو : هو أشجع الناسِ رَجُلاً ، وهو أشجعُ رَجُلٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : محلُّ ما ذكروه من وجوب نصب هذا التمييز ، هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد ؛ وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثال . انتهى .

(وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ) على التمييز (بِأَفْعَلاَ * مُفَضِّلاً) له على غيره ، والفاعل فى المعنى هو السَّبَبِىُّ ، وعلامته : أن يصلح للفاعلية عند جعل أفْعَل فِعْلاً (كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ) وأكْثَرُ مَالاً ؛ إذ يصح أن يقال : أنت عَلاَ مَنْزِلُكَ وكَثُرَ مَالُكَ ، أما ما ليس فاعلا فى المعنى — وهو ما أفْعَلُ التفضيلِ بَعْضُهُ ، وعلامته : أن يصح أن يوضع مَوْضِعَ أفْعَلَ بعضٌ ، ويضاف إلى جَمْع قائم مقامه ، نحو : زَيْدٌ أفضَلُ فَقِيهٍ ؛ فإنه يصح فيه أن يقال : زَيْدٌ بَعْضُ الفقهاءِ — فهذا النوع يجب جره بالإضافة ، إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافا إلى غيره ؛ فينصب ، نحو : زَيْدٌ أكرمُ النَّاسِ رَجُلاً .

(وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّباَ * مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِى بَكْرٍ) رضى الله تعالى عنه (أبَا) وَمَا أكْرَمَهُ أبَاً ، وَلِلهِ دَرُّهُ فَارِساً ، وَحَسْبُكَ بِهِ كَافِلاً ، وَكَفَى بِاللهِ عَالِماً ، و :

[بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ] يَا جَارَتَا مَا أنْتِ جَارَهْ

(وَاجْرُرْ بِمِنْ) لفظا كلَّ تمييز صالح لمباشرتها ، (إنْ شِئْتَ) ؛ لأنها فيه مَعْنًى ؛ كما أن كُلَّ ظرف فيه معنى فى ، وبعضه صالح لمباشرتها ، وكلُّ تمييز فإنه صالح لمباشرة مِنْ (غَيْرَ ذِى الْعَدَدْ * وَالْفَاعِلِ) فى (الْمَعْنَى) المحوَّل عن الفاعل فى الصناعة : (كَطِبْ نَفْساً تُفَد) إذ أصله لتطِبْ نَفْسُكَ ؛ فهذان لا يصلحان لمباشرتها ، فلا يقال : عندى عشرون من عبْدٍ ، ولا طاب زَيْدٌ من نفس ، ومنه نحو : أنْتَ أعْلَى مَنْزِلاَ ؛ ويجوز فيما سواهما ، نحو : عِنْدِى قَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ ، وَشِبْرٌ مِنْ أرْض ، وَمَنَوَان مِنْ عَسَل ، وَمَا أحْسَنَهُ مِنْ رَجُل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : كان ينبغى أن يستثنى — مع ما استثناه — التميزَ المحوّل عن المفعول ، نحو : غَرَسْتُ الأرْضَ شَجَراً ، و « فَجَّرْنَا الأرْضَ عُيُوناً » ، وما أحْسَنَ زَيْداً أدَباً ؛ فإنه يمتنع فيه الجر بمن .

الثانى : تقييد الفاعل فى المعنى بكونه محوّلا عن الفاعل فى الصناعة لإخراج نحو : لِلّٰهِ دَرُّهُ فارساً ، و

٥١٠ — [تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدَّ الرَّحِيـــلُ أَبْرَحْتَ رَبًّا]وأَبْرَحْتَ جاراً

فإنهما و إن كانا فاعلين معْنًى — إذ المعنى عَظُمْتَ فَارِساً وعَظُمْتَ جاراً — إلا أنهما غير محوّلين ؛ فيجوز دخول مِنْ عليهما ، ومن ذلك : نِعْمَ رَجُلاً زيد ، يجوز فيه : نعم مِنْ رجل ، ومنه قوله :

٥١١ — [تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِـوَاهُ] فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

الثالث : أشار بقوله « إن شئت » إلى أن ذلك جائز ، لا واجب .

الرابع : اختلف فى معنى « مِنْ » هذه ؛ فقيل للتبعيض ؛ وقال الشلوبين : يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدةً عند سيبويه ، كما زيدت فى نحو « ما جاءنى من رجلٍ » قال : إلا أن المشهور من مذاهب النحاة — ما عدا الأخفش — أنها لا تزاد إلا فى غير الإيجاب ؛ قال فى الارتشاف : ويدل لذلك — يعنى الزيادة — العطفُ بالنصب على موضعها ؛ قال الحطيئة :

٥١٢ — طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةً يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبَا

بنصب « منتقبا » على محل « قوام » .

الخامس : إذا قلت « عندى عشرون من الرجال » لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن ، بل هو تركيب آخر ؛ لأن تمييز العدد شرطه الإفْرَادُ ، وأيضاً فهو مُعَرَّفٌ اه.

(وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا) : أى ولو فعلا متصرفا ، وفاقا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين ؛ لأن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونُهُ فاعلا فى الأصل وقد حُوِّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ؛ فلا يُغَير عما كان يستحقه من وجوب التأخير ؛ لما فيه من الإخلال بالأصل ، أما غير المتصرف فبالإجماع ، وأما قوله :

٥١٣ ـ ونَارُنَا لَمْ يُرَ نَاراً مِثْلُهَا [قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا]

فضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية ، ونارا : مفعول ثان .

(والْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا) هو مبنى للمفعول ، ونَزْراً : حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل ، أى : مجىء عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبوقا بالتمييز نزر : أى قليل ؛ من ذلك قوله :

٥١٤ ـ أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا

وقوله :

٥١٥ ـ [أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا] وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وقوله :

٥١٦ ـ ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الْأَمَلاَ وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلاَ

وأجاز الكسائى والمازنى والمبرد والجرمى القياسَ عليه ؛ محتجين بما ذكر ، وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مما استدل به الناظم على الجواز قوله :

٥١٧ ـ رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وقوله :

٥١٨ ـ إِذَا الْمَرْءُ عَيْناً قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيَا وَلَمْ يُعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

وهو سهو منه ؛ لأن « عِطْفَاهُ » و « الْمَرْءُ » مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف .

الثانى : أجمعوا على منع التقديم فى نحو « كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلاً » لأن كفى وإن كان فعلا متصرفا إلا أنه فى معنى غير المتصرف ، وهو فعل التعجب ؛ لأن معناه مَا أَكْفَاهُ رَجُلاً .

﴿ خاتمة ﴾ يتفق الحال والتمييز فى خمسة أمور ، ويفترقان فى سبعة أمور :

فأما أمور الاتفاق فإنهما : اسمان ، نكرتان ، فضلتانِ ، منصوبتان ، رافعتان للابهام

وأما أمور الافتراق فالأول : أن الحال تجىء جملة وظرفا مجرورا ، كما مر ، والتمييز لا يكون إلا اسما . الثانى : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ، كما عرفت فى أول باب الحال ، ولا كذلك التمييز . الثالث : أن الحال مبيِّنة للهيئآت والتمييز للذوات. الرابع : أن الحال تتعدَّد ، كما عرفت ، بخلاف التمييز . الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفاً يشبهه ، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح . السادس : أن حقّ الحال الاشتقاقُ وحقّ التمييز الجمودُ ، وقد يتعاكسان ؛ فتأتى الحال جامدة « هٰذا مَالُكَ ذَهَبًا » ، ويأتى التمييز مشتقا نحو « لله دره فارسا » ، وقد مر . السابع : الحال تأتى مؤكدة لعاملها ، بخلاف التمييز ، فأما قوله تعالى : « إنَّ عِدَّةَ الشُّهُور عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » فشهرا : مؤكد لما فهم من عدة الشهور ، وأما بالنسبة إلى عامله ــ وهو اثنا عشر ــ فمبين ، وأما إجازة المبرد ومن وافقه « نِعْمَ الرجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ » فمردودة.

وأما قوله :

٥١٩ ــ تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

فالصحيح أن « زَادًا » معمول لـ « تَزَوَّدْ » : إما مفعول مطلق إن أريدَ به التزوُّدُ ، أو مفعول به إن أريد به الشىء الذى يُتَزَوَّدُ به من أفعال البرِّ ، وعليهما فـ « مِثْلَ » نعتٌ له تقدم فصار حالا .

وأما قولُه :

٥٢٠ ــ نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاء

« فَفَتَاةً » حالٌ مُؤَكِّدَة ، والله أعلم

تم ــ بحمد الله تعالى وتوفيقه ــ الجزء الأول من شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، المسمى « منهج السالك، إلى ألفية ابن مالك » ويليه ــ إن شاء الله ــ الجزء الثانى ، مفتتحا بباب « حروف الجر » نسأله سبحانه المعونة والتسديد

فهرس الجزء الأول من شرح الأشمونى

الحال

التمييز

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ولا عدوان إلا على الظالمين .



على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك »

حققه

محمد محيي الدين عبد الحميد

الجزء الثاني

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى { صفر الخير ١٣٧٥ هـ
أكتوبر ١٩٥٥ م

حروف الجر

(هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ ، وَهْيَ) عشرون حرفاً (مِنْ) و (إلَى) و (حَتَّى) و (خَلاَ) و (حَاشَا) و (عَدَا) و (فِي) و (عَنْ) و (عَلَى) و (مُذْ) و (مُنْذُ) و (رُبَّ) و (اللاَّمُ) و (كَيْ) و (وَاوٌ وَتَا * وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى) كلها مشتركة فى جر الاسم على التفصيل الآتى :

وقد تقدم الكلامُ على خَلاَ وحَاشا وعَدَا فى الاستثناء .

وقَلَّ مَنْ ذكَرَ « كى » و « لعلَّ » و « مَتَى » فى حروف الجر ؛ لِغَرَابَةِ الجر بهنَّ .

أما كى فتجرُّ ثلاثةَ أشياء ؛ الأول « ما » الاستفهامية المستفهم بها عن عِلَّةِ الشىء ، نحو كَيْمَهْ ؟ بمعنى لِمَهْ ؟ والثانى « ما » المصدرية مع صِلَتِها ، كقوله :

٥٢١ — [إذَا أنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإنَّمَا]
يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أى للضُّرِّ والنفع ، قاله الأخفش ، وقيل : ما كافَّةٌ . الثالث « أن » المصدرية وصِلَتُهَا ، نحو « جِئْتُ كَيْ أُكْرِمَ زَيْدًا » إذا قدَّرْتَ « أنْ » بعدها ؛ فأنْ والفعلُ فى تأويل مصدر مجرور بها ، ويدل على أنَّ أنْ تُضْمَرُ بعدها ظُهُورُها فى الضرورة ، كقوله :

٥٢٢ — فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أصْبَحْتَ مَانِحاً
لِسَانَكَ كَيْمَا أنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا ؟

والأوْلَى أن تقدر « كى » مصدرية فتقدَّرَ اللامُ قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو « لِكَيْلاَ تَأْسَوْا » .

وَأما «لعلّ» فالجرُّ بها لغةُ عُقَيْل ثابتة الأول ومحذوفته مفتوحةَ الآخر ومكسورتَه، ومنه قولُه :

٥٢٣ — لعلّ اللهِ فضلكُمْ علينا بشئ أنّ أمّكمُ شريمُ

وقوله :

* لعلّ أبى المغوارِ منك قريبُ *

وأما « متى » فالجرُّ بها لغةُ هُذَيل ، وهى بمعنى مِن الابتدائية ، سُمع من كلامهم أخرجها متى كُمِّهِ ، أى من كُمه ، وقوله :

٥٢٤ — شرِبْنَ بماء البحرِ ثُمّ ترفّعتْ
متى لُججٍ خُضْرٍ لهُنّ نئيجُ

وأما الأربعةَ عشر الباقيةُ فسيأتى الكلامُ عليها .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما بُدِئَ بمن لأنها أقوى حروف الجر ؛ ولذلك دخلت على مالم يدخل عليه غيرها ، نحو « مِنْ عِندِكَ » .

الثانى : عدَّ بعضُهم من حروف الجر « ها » التنبيه ، وهمزة الاستفهام إذا جعلت عوضاً من حرف الجر فى القسم ، قال فى التسهيل : وليس الجر فى التعويض بالعوض ، خلافا للأخفش ومَنْ وافقه . وذهب الزجّاج والرُّمّانى إلى أن « أيْمُن » فى القسم حرفُ جر ، وشَذّا فى ذلك . وعَدَّ بعضهم منها الميم المثلثة فى القسم نحو « مُ اللهِ » وجعله فى التسهيل بقيةَ « أيْمُن » قال : وليست بدلاً من الواوِ ولا أصلُها « من » خلافا لمن زعم ذلك . وذكر الفراء أنَّ لات قد تجر الزمان ، وقرئ « وَلَاتَ حينَ مناصٍ » . وزعم الأخفش أن « بَلْهَ » حرف جر بمعنى مِنْ . والصحيحُ أنها اسمٌ ، وذهب سيبويه إلى أن « لولا » حرف جر إذا وَلِيَهَا ضميرٌ متصل ، نحو « لولاى ، ولولاك ، ولَوْلَاهُ » فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه . وزعم الأخفش أنها فى موضع رفع بالابتداء ، ووُضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ، ولا عمل للولا فيها ، كما لا تعمل

لولا فى الظاهر . وزعم المبرِّدُ أن هذا التركيب فاسد لم يَرِدْ من لسان العرب ، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله :

٥٢٥ – أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَن

وقوله :

٥٢٦ – وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَاىَ طِحْتَ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

انتهى

(بِالظاهِرِ اُخْصُصْ مُنْذُ) و (مُذْ وَحَتَّى * وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا) وكَىْ ولعَلَّ ومَتَى ، وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة ، وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر ، على ما سيأتى بيانه .

(وَاُخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً) وأما قولهم : ما رأيته مُنْذُ أَنَّ اللهَ خَلَقَه ، فتقديره : منذ زَمَنِ أن الله خلقه ، أى : منذ زمن خَلْقِ الله إياه .

﴿ تنبيه ﴾ : يشترط فى مجرورهما – مع كونه وقتا – أن يكون مُعَيَّنا ، لا مُبْهَما ، ماضياً أو حاضراً ، لا مستقبلا ، تقول : ما رأيته مذ يَوْمِ الجمعة ، أو مُذْ يَوْمِنَا ، ولا تقول : مذ يَوْمٍ ، ولا أراه مُذْ غَدٍ ، وكذا فى منذ . اه

(وَ) اخصص (بِرُبَّ * مُنكراً) نحو : ربَّ رَجُلٍ ، ولا يجوز رب الرجل (وَالتَّاء لِلّهِ وَرَبّْ) مضافا للكعبة أولياء المتكلم ، نحو : « وَتَاللّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » وتَرَبِّ الكَعْبَةِ ، وتَرَبِّى لأفعلَنَّ ، وندر : تالرَّحْمٰنِ ، وتَحَيَاتِكَ .

(وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى) وقوله :

٥٢٧ – [وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِهِ] وَرُبَّهُ عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ

(نَزْرٌ) أى : قليل

﴿ تنبيه ﴾ : يلزم هذا الضميرُ المجرورُ بها : الإفرادَ ، والتذكيرَ ، والتفسيرَ بتمييز بعده مطابق للمعنى ؛ فيقال : رُبَّهُ رَجُلاً ، ورُبَّهُ امرأةً . قال الشاعر :

رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا

وقد سبق التنبيه عليه فى آخر باب الفاعل .

(كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى) أى : قد جرَّت الكافُ ضميرَ الغيبة قليلاً ، كقوله :

٥٢٨ — وَأُمَّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا [ذَاتَ الْيَمِينِ غَيْرَ مَا أَنْ يَنْكُبَا]

وقوله :

٥٢٩ — وَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إِلاَّ حَاظِلاَ

وهذا مختص بالضرورة .

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « ونحوه » يحتمل ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما فى قوله كه ولا كهن ؛ الثانى : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقا ، وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب ، كقوله :

٥٣٠ — وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِيْ [حِينَ تَدْعُو الْكُمَاةُ فِيهَا نَزَالِ]

وكقول الحسن : أَنَا كَكَ وأنتَ كِيَ . وأما دخولها على ضمير الرفع ــ نحو : ما أنا كهو ، وما أنا كَأَنْتَ ، وما أنت كأنا ــ وعلى ضمير النصب ــ نحو ما أنا كإياكَ ، وما أنت كإيَّاى ــ فجعله فى التسهيل أقلَّ من دخولها على ضمير الغيبة المتصل . قال المرادى : وفيه نظر ، بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ . والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر ، أى : أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل ، كقوله :

٥٣١ — فَلاَ وَاللهِ لاَ يَلْقَى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَابْنَ أَبِى زِيَادِ

وقوله :

٥٣٢ - أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كلَّ فَجٍّ ... تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لا تَخِيبُ

انتهى

وهذا شروع فى ذكر معانى هذه الحروف :

(بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِيءْ فى الأَمْكِنَهْ بِمِنْ) أى : تأتى مِنْ لمعانٍ ، وجملتها عشرة ، اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى :

الأول : التبعيض ، نحو : « حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » وعلامتها : أن يصح أن تخلفها بعض ، ولهذا قرىء « بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ » .

الثانى : بيان الجنس ، نحو : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ » وعلامتها : أن يصح أن يخلفها اسم موصول .

الثالث : ابتداء الغاية فى الأمكنة باتفاق ، نحو : « مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى » . (وَقَدْ تَأْتِى لِبَدْءِ) الغاية فى (الأَزْمِنَهْ) أيضا ، خلافا لأكثر البصريين ، نحو : « لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ » وقوله :

٥٣٣ - تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إلى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

الرابع : التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه ، وهى الزائدة ، ولها شرطان : أن يسبقها نفى أو شبهه وهو النهى والاستفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله ، (وَزِيدَ فى نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرْ * نَكِرَةً) ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ (كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ) أو فاعلا ، نحو : لا يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ ، أو مفعولا به ، نحو : « هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ » ؟ والتى لتنصيص العموم هى التى مع نكرة لا تختص بالنفى ، والتى لتأكيده هى التى مع نكرة تختص به كأحَدٍ ودَيَّار . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفى وشبهه ، وجعلوها زائدة فى نحو قولهم : قَدْ كَانَ

مِنْ مَطرٍ . وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معا ؛ فأجاز زيادتها فى الإيجاب جارّةً لمعرفة ، وجعل من ذلك قوله تعالى : « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » .
الخامس : أن تكون بمعنى بَدَل ، نحو : « أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ » ؟ وقوله :

٥٣٤ — أَخَذوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلُبَّةً
ظُلْماً ، وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلاَ

السادس : الظرفية ، نحو : « مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ » « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » . السابع : التعليل ، نحو : « مِمَّا خَطَايَاهُمْ أُغْرِقُوا » وقوله :

يُغْضِى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ [فَلاَ يُكَلَّمُ إِلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ]

الثامن : موافقة عَنْ ، نحو : « يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هٰذَا » . التاسع : موافقة الباء ، نحو : « يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ » . العاشر : موافقة عَلَى ، نحو : « وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا » .

(لِلِانْتِهَا حَتَّى وَلاَمٌ وَإِلَى) أى : تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية فى الزمان والمكان ، و « إلى » أمكنُ فى ذلك من حَتَّى ؛ لأنك تقول : سِرْتُ البارحَةَ إلى نِصفِهاَ ، ولا يجوز حتى نصفها ؛ لأن مجرور « حتى » يلزم أن يكون آخراً أو متصلا بالآخر ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهاَ ، ونحو : « سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » ، واستعمالُ اللام للانتهاء قليل ، نحو : « كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى » . وسيأتى الكلام على بقية معانيها فى هذا الباب ، وعلى بقية أحكام « حتى » فى باب إعراب الفعل .

وأما « إلى » فلها ثمانية معان : الأول : انتهاء الغاية مطلقا ، كما تقدم ، الثانى : المصاحبة ، نحو : « وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » . الثالث : التبيين ، وهى المبيِّنَةُ لفاعليةِ مجرورها بعد ما يفيد حُبًّا أو بُغْضًا : من فعل تعجب ، أو اسم تفضيل ، نحو : « رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ » . الرابع : موافقة اللام ، نحو : « وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ »

وقيل : لانتهاء الغاية ، أى : مُنْتَهٍ إِلَيْكِ . الخامس : موافقة فى ، نحو : « لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقوله :

٥٣٥ — فَلاَ تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

السادس : موافقة مِنْ ، كقوله :

٥٣٦ — تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا
أَيُسْقَى فَلاَ يَرْوَى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَا

السابع : موافقة عِنْدَ ، كقوله :

٥٣٧ — أَمْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وذِكْرُهُ
أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

الثامن : التوكيد ، وهى الزائدة ، أثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم : «أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ » بفتح الواو ، وخُرِّجَتْ على تضمين تَهْوَى معنى تميل .

﴿ تنبيه ﴾ : إن دلَّتْ قرينةٌ على دخول ما بعد إلى وحتى ، نحو : قرأتُ القرآن مِنْ أوله إلى آخره ، ونحو قوله :

٥٣٨ — أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

أو على عدم دخوله ، نحو : « ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ » ونحو قوله :

٥٣٩ — سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ
لَهُمْ فَلاَ زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَجْدُودَا

عُمِل بها ، وإلا فالصحيح فى « حتى » الدخولُ ، وفى « إلى » عدمُه مطلقا حملا على الغالب فيهما عند القرينة ، وزعم الشيخ شهاب الدين القرافى أنه لا خلاف فى وجوب دخول ما بعد « حتى » ، وليس كما ذكر ، بل الخلاف مشهور ، وإنما الاتفاق فى « حتى » العاطفة لا الخافضة ، والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو . اهـ

(وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلاَ) أى : تأتى مِنْ والباء بمعنى بَدَل ؛ أما « مِن » فقد سبق بيان ذلك فيها . وأما الباء فسيأتى الكلام عليها قريبا ، إن شاء الله تعالى

(وَاللاَّمُ لِلمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيضاً وَتَعْلِيلٍ قُفِي

وَزِيدَ) أى : تأتى اللام الجارة لمعان جملنها أحــد وعشرون معنًى : الأول : انتهاء الغاية ، وقد مر . الثانى : الملك ، نحو : الْمَالُ لِزَيْدٍ . الثالث : شِبْهُ الملك ، نحو : الْجُلُّ لِلدَّابةِ ، ويعبَّر عنها بلام الاستحقاق أيضاً ، لـكنه غاير بينهما فى التسهيل وجعلها فى شرحه الواقعة بين معنًى وذاتٍ ، نحو : الحمدُ لِلهِ ، وَ « وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ » وقد يعبَّر عن الثلاث بلام الاختصاص . الرابع : التعدية ، ومثل له فى شرح الكافية بقوله تعالى : « فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا » لـكنه قال فى شرح التسهيل : إن هذه اللام لشبه التمليك ، قال فى المغنى : والأولى عندى أن يمثَّل للتعدية بما أَضْرَبَ زيداً لِعَمْرٍو ، وما أحَبَّهُ لبـكر . الخامس : التعليل ، نحو : « لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ » وقوله :

وإنِّى لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

السادس : الزائدة ، وهى إما لمجرد التوكيد كقوله :

٥٤٠ — وَمَلَـكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ
مُلْـكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

وإما لتقوية عاملٍ ضَعُفَ : بالتأخير ، أو بكونه فرعا عن غيره ، نحو : « لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » ونحو : « مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ » « فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ » هذا ما ذكره الناظم فى هذا الـكتاب . السابع : التمليك ، نحو : وَهَبْتُ لِزَيْدٍ دِيناراً . الثامن : شبه التمليك ، نحو : « جَعَلَ لَـكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً » . التاسع : النسب ، نحو : لِزَيْدٍ أبٌ ، ولِعَمْرٍو عَمٌّ . العاشر : القسم والتعجب معا ، كقوله :

٥٤١ — لِلهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ

ونحو : لِلهِ لاَ يُؤَخَّرُ الأَجَلُ ، وتختص باسم الله تعالى . الحادى عشر : التعجُّب المجرد عن القسم ، ويستعمل فى النداء كقولهم : يَا لَلْمَاءِ وَالْعُشْبِ ، إذا تعجبوا من كثرتهما ، وقوله :

٥٤٢ — فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وفى غيره ، كقولهم : لِلّٰهِ دَرُّهُ فَارِساً ، ولِلّٰهِ أَنْتَ ، وقوله :

٥٤٣ — شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ

فَلِلّٰهِ هٰـذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

الثانى عشر : الصيرورة ، نحو : « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً » وتسمى لام العاقبة ولام المآل . الثالث عشر : التبليغ ، وهى الجارة لاسم السامع ، نحو : قُلْتُ لَهُ كَذَا ، وجعله الشارح مثالا للامِ التعديةِ . الرابع عشر : التبيين ، على ما سبق فى إلى . الخامس عشر : موافقة على فى الاستعلاء الحقيقى ، نحو : « وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ » وقوله :

٥٤٤ —[ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسِّنَانِ قَمِيصَهُ] فَخَرَّ صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

والمجازىّ ، نحو : « وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا » واشْتَرِطِى لَهُمُ الْوَلَاءَ ، وأنكره النحاس . السادس عشر : موافقة بعد ، نحو : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ » . السابع عشر : موافقة عند ، نحو : كَتَبْتُهُ لِخَمْسٍ خَلَوْنَ ، وجَعَلَ منه ابنُ جِنِّى قراءةَ الجَحْدَرِىّ : « بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ » بكسر اللام وتخفيف الميم . الثامن عشر : موافقة فى ، نحو : « وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » ، « لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ » ، وقولهم : مَضَى لِسَبِيلِهِ ؛ التاسع عشر : موافقة مِنْ ، كقوله :

٥٤٥ — لَنَا الْفَضْلُ فِى الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ

وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

المتمم عشرين : موافقة عَنْ ، نحو : «قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هٰؤُلَاءِ أَضَلُّونَا» ، وقوله :

٥٤٦ — كَضَرَائِرِ الْحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَداً وَبُغْضاً : إِنَّهُ لَدَمِيمُ

الحادى والعشرون موافقة مَعَ ، كقوله :

٥٤٧ — فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّى وَمَالِكاً لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا

(... وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِي ، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا)
(بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ)

أي : تأتي كلُّ واحدةٍ من الباء وفي لمعان ، أما « في » فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين ؛ الأول : الظرفية حقيقةً ومجازاً ، نحو : زَيْدٌ فِي الْمَسْجِدِ ، ونحو « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » . الثاني : السببية ، نحو « لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ » وفي الحديث : دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا ، وتسمى التعليلية أيضاً . الثالث : المصاحبة ، نحو « قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ » . الرابع : الاستعلاء ، نحو « لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ » ، وقوله :

٥٤٨ — بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْءَمِ

الخامس : المقايسة ، نحو : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » . السادس : موافقة إلى ، نحو : « فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ » . السابع : موافقة مِنْ ، كقوله :

٥٤٩ — أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي
وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

أي : من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء ، كقوله :

٥٥٠ — وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ
بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى

التاسع : التعويض ، وهي الزائدة عِوَضاً من أخرى محذوفةٍ ، كقولك : ضَرَبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتَ ، تريد ضربت مَنْ رغبتَ فيه . أجاز ذلك الناظم قياسا على قوله :

٥٥١ — وَلَا يُوَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

أي : فانظر مَنْ تثق به . العاشر : التوكيد ، وهي الزائدة لغير تعويض ، أجاز ذلك الفارسي في الضرورة ، كقوله :

٥٥٢ – أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا ... يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

وأجازه بعضهم فى قوله تعالى : « وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللهِ » .

وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البَدَل ، نحو مَا يَسُرُّنِى بِهَا حُمُرُ النَّعَمِ ، وقوله :

٥٥٣ – فَلَيْتَ لِي بِهِمِ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا ... شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا

الثانى : الظرفية ، نحو « وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ » ، و « نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ » . الثالث : السببية ، نحو « فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ » . الرابع : التعليل ، نحو « فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ » . الخامس : الاستعانة ، نحو « كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ » . السادس : التعدية ، وتسمى باء النقل ، وهى المعاقبةُ للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تُعَدِّى الفعلَ القاصِرَ ، نحو « ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ » بمعنى أذهبته ، ومنه « ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ » وقرىء : «أَذْهَبَ اللهُ نُورَهُم» . السابع : التعويض ، نحو « بِعْتُ هٰذَا بِأَلْفٍ » وتسمى باء المقابلة أيضا . الثامن : الإلصاق حقيقةً ومجازاً ، نحو « أَمْسَكْتُ بِزَيْدٍ » ونحو : مَرَرْتُ بِهِ ، وهذا المعنى لا يفارقها ؛ ولهذا اقتصر عليه سيبويه . التاسع : المصاحَبَةُ ، نحو « اهْبِطْ بِسَلَامٍ » أى : مَعَه . العاشر : التبعيض ، نحو « عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ » وقوله :

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

الحادى عشر : المجاوزة كعَنْ ، نحو « فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً » بدليل « يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ » ، وإلى هذه الثلاثة الإشارةُ بقوله * وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ * هذا ما ذكره فى هذا الكتاب . الثانى عشر : موافقة على ، نحو « مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ » بدليل « هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ » . الثالث عشر : الْقَسَم ، وهى أصل حروفه ؛ ولذلك خُصَّتْ بذكر الفعل معها ، نحو : أُقْسِمُ بِاللهِ ، والدخولِ على الضمير ، نحو : بِكَ لَأَفْعَلَنَّ . الرابع عشر : موافقة إلى ،

نحو « وَقَدْ أَحْسَنَ بِى » أى : إلىّ ، وقيل : ضمّن أحسن معنى لطفَ . الخامس عشر: التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو « كَفَى بِاللهِ شَهِيداً » « وَلاَ تُلقُوا بِأَيْدِيكُمْ إلى التَّهْلُكَةِ » بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِم .

(عَلَى لِلِاسْتِعْلا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ) أى : تجىء عَلَى الحرفيةُ لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة: الأول : الاستعلاء وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقةً ومجازاً ، نحو « وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ » ونحو « فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » . والثانى : الظرفية كفى ، نحو « عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ » . الثالث : المجاوزة كعن ، كقوله :

٥٥٤ — إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

الرابع : التعليل كاللام ، نحو « وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ » ، وقوله :

عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

الخامس : المصاحبة كمع ، نحو : « وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ » « وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ » . السادس : موافقة من ، نحو « إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ » . السابع : موافقة الباء ، نحو « حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لاَ أَقُولَ » ، وقد قرأ أبىٌّ بالباء . الثامن : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٥٥ — إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْماً عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

أى : من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض ، وهو قليل ، كقوله :

٥٥٦ — أَبَى اللهُ إِلاَّ أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاهِ تَرُوقُ

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب ، كقوله :

٥٥٧ — بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ
عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وُدٍّ

(بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنْ . وَقَدْ تَجِى) عن (مَوْضِعَ بَعْدُ وَ) موضع (عَلَى * كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلاَ) كما رأيت .

وجملة معانى عن عشرة أيضاً ، اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة . الأول : المُجَاوزة ، وهى الأصل فيها ؛ ولم يذكر البصريون سواه ، نحو : سَافَرْتُ عَنِ الْبَلَدِ ، ورَغِبْتُ عَنْ كذَا . الثانى : الْبَعْدِية ــ وهو المشار إليه بقوله : وَقَدْ تجى مَوْضِعَ بَعْدُ ــ نحو : « عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ » « لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ » أى : حالا بعد حال الثالث : الاستعلاء كعلى ، نحو : « فَإِنَّمَا يَبْخَل عَنْ نَفْسِهِ » وقوله :

٥٥٨ ــ لاهِ ابْنُ عَمِّكَ لاأَفْضَلْتَ فى حَسَبٍ عَنِّى وَلاَ أَنْتَ دَيَّانى فَتَخزُونِى

الرابع : التعليل ، نحو : « وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِى آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ » « وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاه » الخامس : الظرفية ، كقوله :

٥٥٩ ــ وَآسِ سَرَاةَ الْحَىِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ وَلاَ تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وانِياً

السادس : موافقة مِنْ ، نحو : « وهُوَ الَّذِى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » « أُولَئِكَ الَّذِينَ يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَاعَمِلوا » . السابع : موافقة الباء ، نحو : « وَمَا يَنْطِقُ عنِ الْهَوَى » . والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن : الاستعانة ، قاله الناظم ، ومثل له بنحو : رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ ؛ لأنهم يقولون : رَمَيْتُ بِالْقَوْس ، وفيه ردٌّ على الحريرى فى إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هى المرمية . التاسع : البدل ، نحو : « واتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً » ، وفى الحديث : صُومى عَنْ أُمِّكِ . العاشر : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٦٠ ــ أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلاَّ الَّتِى عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

(شَبِّهْ بِكافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى ، وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ)

أى : تجى الكاف لمعانٍ ، وجملتها أربعة ، واقتصر منها فى النظم على ثلاثة : الأول :

التشبيه ، وهو الأصل فيها ، نحو : زَيْدٌ كالأسدِ . الثانى : التعليل ، نحو : « وَاذْكُرُوه كَمَا هَدَاكُمْ » أى : لهدايتكم ، وعبارته هنا وفى التسهيل تقتضى أن ذلك قليل ، ولـكنه قال فى شرح الـكافية : ودلالتها على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ » أى : ليس شىء مثله ، وقوله :

٥٦١ — [قُبٌّ مِنَ التَّعْدَاءِ حُقْبٌ فِى سَوَقْ] لَوَاحِقُ الأقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ

أى : فيها الْمَقَقُ ، أى : الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت ؟ قال : كخَيْرٍ ، أى : على خير ، وهو قليل ، أشار إلى ذلك فى التسهيل بقوله : وقد توافق على .

(وَاسْتُعمِلَ) الكاف (اسْمًا) بمعنى مثل ، كما فى قوله :

٥٦٢ — يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ [تَحْتَ عَرَانِينِ أُنُوفٍ شُمِّ]

أى : عَن مِثْلِ الْبَرَدِ ، وقوله :

٥٦٣ — بِكَاللَّقْوَةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُن لِأُولَعَ إلاَّ بِالْكَمِيِّ الْمُقَنَّعِ

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة ، وأجازه كثيرون — منهم الفارسى والناظم — فى الاختيار .

(وكَذَا عَنْ وَعَلَى) استعملا اسمين : الأول بمعنى جانب ، والثانى بمعنى فوق (مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلاَ) فى قوله :

٥٦٤ — وَلَقَدْ أَرَانِى لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِى تَارَةً وَأَمَامِى

وكقوله :

٥٦٥ — غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَاتَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

(وَمُذْ وَمُنْذُ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين : فهما (اسْمَانِ حَيْثُ رفَعَا) اسماً مفرداً ، (أَوْ أُولِيَا) جملةً ، كما إذا أوليا (الْفِعْلَ) مع فاعله ، وهو الغالب ، ولهذا اقتصر على ذكره ، أو المبتدأ مع خبره .

فالأول نحو : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ، أَوْ مُنْذُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر ، والتقدير : أَمَدُ انقطاعِ الرؤية يومان ، وأوَّلُ انقطاع الرؤية يوم الجمعة . وقد أشعر بذلك قوله « حَيْثُ رَفَعَا » وقيل بالعكس ، والمعنى بيني و بين الرؤية يومان ، وقيل : ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف ، أي : مذ كان ـ أو مُذ مضى ـ يومان ، و إليه ذهب أكثر الكوفيين ، واختاره السهيلي والناظم في التسهيل .

والثاني (كَجِئْتُ مُذْ دَعَا) ، وقوله :

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ [فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ]

وقوله :

٥٦٦ ـ وَمَازِلْتُ أَبْغِي الْخَيْرَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ [وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا]

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة ، وقيل : إلى زمان مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن ؛ فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر .

(وَ إِنْ يَجُرَّا) فهما حَرْفَا جَرٍّ ، ثم إن كان ذلك (في مُضِيٍّ فَكَمِنْ * هُمَا) في المعنى ، نحو : ما رأيته مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَمُنْذ يَوْمِ الجمعة ، أي : من يوم الجمعة (وَفي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ) بهما ، نحو ما رأيته مذ يَوْمِنَا ، أو منذ يَوْمِنا : أي في يومنا. هذا مع المعرفة كما رأيت ، فإن كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى مِنْ و إلى مَعاً كما في المعدود ، نحو :ما رأيته مذ ـ أو منذ ـ يومين ، وكونهما إذا جرَّا حرفَيْ جرّ هو ما ذهب إليه الأكثرون ، وقيل : هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح جر منذ الماضي على رفعه ، كقوله :

٥٦٧ — [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ]
وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

وعلى ترجيح رفع مذ الماضي على جره ؛ فمن القليل فيها قوله :

٥٦٨ — لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُذ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ

الثانى : أصل مذ منذ ؛ بدليل رجوعهم إلى ضم الذال من مُذْ عند ملاقاة الساكن نحو مُذُ الْيَوْمِ، ولولا أن الأصل الضم لكسروا ، ولأن بعضهم يقول : مُذُ زَمَنٍ طَوِيلٍ، فيضم مع عدم الساكن ؛ وقال ابن ملكون : هما أصلان ؛ لأنه لا يُتَصَرَّف فى الحرف وشبهه ، ويردُّه تخفيفهم أنَّ وكأنَّ ولكنَّ ورُبَّ ، وقال المالقى : إذا كانت مذ اسماً فأصلها منذ ، أو حرفا فهى أصل .

الثالث : بقى من الحروف رُبَّ ، وهى للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلا ؛ فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « يَارُبَّ كَاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : يا رُبَّ صائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وقائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ ، والثانى كقوله :

٥٦٩ — أَلاَ رُبَّ مَوْلودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

* * *

(وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءِ زِيدَ مَا فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا)

لعدم إزالتها الاختصاصَ، نحو : « مِمَّا خَطَايَاهُمْ أُغْرِقُوا » « عَمَّا قَلِيلٍ » « فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ » .

(وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالْكَافِ فَكَفّْ) عن الجر غالباً ، وحينئذ يدخلان على الجمل ، كقوله :

٥٧٠ — رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

وكقوله :

٥٧١ — [فَإِنَّ الْخَمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا] كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِى تَمِيمِ

(وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ) ، كقوله :

٥٧٢ — رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ   بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ

وكقوله :

٥٧٣ — وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ   كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

﴿ تنبيه ﴾ : الغالب على رُبَّ المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضٍ ، كقوله :

٥٧٤ — رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ   [تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ]

وقد تدخل على مضارع نُزِّلَ منزلته لتحقق وقوعه ، نحو : « رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا » وندر دخولها على الجملة الاسمية ، كقوله :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ   [وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ]

حتى قال الفارسي : يجب أن تقدر « ما » اسماً مجروراً بمعنى شيء ، والجامل : خبراً لضمير محذوف ، والجملة صفة ما ، أي : رب شيء هو الجامل المؤبل .

(وَحُذِفَتْ رُبَّ) لفظاً (فَجَرَّتْ) منوية (بَعْدَ بَلْ * وَالْفَا) ، لكن على قلة ، كقوله :

٥٧٥ — بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ   لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

وقوله :

٥٧٦ — * بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وَأَصْبَابْ *

وقوله :

٥٧٧ — فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ
[فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ]

وقوله :

٥٧٨ — فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ   [نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ]

(وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ) ، بكثرة ، كقوله :

٥٧٩ – وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ
[عَلَىَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي]

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف ، كقوله :

٥٨٠ – رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِى طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

وهو نادر . وقال فى التسهيل : تجر ربّ محذوفةً : بعد الفاء كثيراً ، و بعد الواو أكثر ، و بعد بل قليلا ، ومع التجرد أقلّ . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية ، أى : كثير بالنسبة إلى بل .

الثانى : قال فى التسهيل : وليس الجر بالفاء و بل ، باتفاق ، وحكى ابن عصفور أيضاً الاتفاق ، لكن فى الارتشاف : وزعم بعضُ النحويين أن الجر هو بالفاء و بل ؛ لنيابتهما مَنَابَ رُبَّ ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها ، والصحيح أن الجر برب المضمرة ، وهو مذهب البصريين .

(وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ) من الحروف (لَدَى * حَذْفٍ) وهذا بعضُه يُرَى غير مطرد يُقْتَصَر فيه على السماع ، وذلك كقول رؤبة ـ وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ ـ قال : خَيْرٍ عَافَاكَ اللهُ ، التقدير : على خَيْرٍ ، وقوله :

[إذا قيلَ أَىُّ النَّاسِ شَرُّ قبيلَةٍ ؟] أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

وقوله :

٥٨١ – [وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلِفْتُهُ] حَتَّى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الأَعْلاَمِ

أى : إلى كليب ، و إلى الأعلام .

(وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدًا) وذلك فى ثلاثة عشر موضعاً :

الأول : لفظ الجلالة فى القسم دون عوض ، نحو : أَللهِ لأَفْعَلَنَّ .

الثانى : بعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريت ، أى : من درهم ، خلافاً للزجاج فى تقديره الجر بالإضافة كما يأتى فى بابها .

الثالث : فى جواب ما تَضَمَّنَ مثلَ المحذوفِ ، نحو : زَيْدٍ ، فى جواب : بِمَنْ مَرَرْتَ .

الرابع : فى المعطوف على ماتضمن مثل المحذوف بحرف متصل ، نحو « وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » أى : وفى اختلاف الليل ، وقوله :

٥٨٢ — أَخْلِقْ بِذِي ٱلصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ
وَمُدْمِنِ ٱلْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

أى : و بمُدْمِنٍ .

الخامس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا ، كقوله :

٥٨٣ — مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يُهْجَرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا

السادس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلو ، كقوله :

٥٨٤ — مَتَى عُذْتُمْ بِنَا وَلَوْ فِئَةٍ مِنَّا كُفِيتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانًا وَلَا وَهْنَا

السابع : فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : أَزَيْدِ ابْنِ عَمْرٍو ؟ استفهاما لمن قال : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ .

الثامن : فى المقرون بهَلَّا بعده ، نحو هَلَّا دِينَارٍ ، لمن قال : جِئْتُ بِدِرْهَمٍ .

التاسع : فى المقرون بإنْ بعده ، نحو : أَمْرُرْ بِأَيِّهِمْ أَفْضَلُ إِنْ زَيْدٍ و إِنْ عَمْرٍو ، وجعل سيبو يه إضمار هذه الباء بعد إنْ أسهلَ من إضمار رُبَّ بعد الواو ، فعلم بذلك اطراده .

العاشر : فى المقرون بفاء الجزاء بعده ، حكى يونس : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٍ فَطَالِحٍ ، أى : إلَّا أَمْرُرْ بصالح فقد مررت بطالح ، والذى حكاه سيبو يه إلا صالِحًا فَطَالِحٌ ، و إِلَّا صَالِحًا فَطَالِحًا ، وقدّره : إلَّا يَكُنْ صالحا فهو طالح ، و إلَّا يَكُنْ صالحًا يكن طالحًا .

الحادى عشر : لام التعليل إذا جرت كَىْ وصلتها ، ولهذا تسمع النحويين يجيزون فى نحو : جِئْتُ كَىْ تُكْرِمَنِى ، أن تكون كى تعليلية وأنْ مضمرةً بعدها ، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها .

الثانى عشر : مع أنَّ وأنْ ، نحو عَجِبْتُ أنكَ قائم ، وأنْ قُمْتَ ، على ما ذهب إليه الخليل والكسائى ، وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه .

الثالث عشر : المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار ، أجاز سيبويه فى قوله :

٥٨٥ — بَدَالِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِيَا

الخفضَ فى « سابقٍ » على توهم وجود الباء فى « مُدْرِكَ » ولم يجزه جماعةٌ من النحاة ، ومنه قوله :

٥٨٦ — أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِداً وَلاَ هَابِطاً إلاَّ عَلَىَّ رَقِيبُ
وَلاَ سَالِكٍ وَحْدِى وَلاَ فِى جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إلاَّ قِيلَ أَنْتَ مُرِيبُ

وقوله :

٥٨٧ — مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

وقوله :

وَمَازُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إلَىَّ وَلا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

﴿ تنبيه ﴾ لايجوز الفصلُ بَيْنَ حرف الجر ومجروره فى الاختيار ، وقد يفصل بينهما فى الاضطرار : بظرف ، أو مجرور ، كقوله :

٥٨٨ — إنَّ عَمْراً لاخَيْرَ فِى الْيَوْمِ عَمْرٍو [إنَّ عَمْراً مُكَثِّرُ الأَحْزَانِ]

وقوله:

٥٨٩ — وَلَيْسَ إلى مِنْهَا النُّزُولِ سَبِيلُ

وندر الفصل بينهما فى النثر بالقسم ، نحو : اشْتَرَيْتُهُ بِوَاللهِ دِرْهَمٍ .

﴿ خاتمة ﴾ : يجب أن يكون للجار والظرف متعلَّق ، وهو : فعلٌ ، أو ما يشبهه ، أو مُؤَوَّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ، نحو : « أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » « وَهُوَ اللهُ فِى السَّمٰوَاتِ وَفِى الأَرْضِ » أى : وهو المسمّى بهـذا الاسم « مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ » أى : انتفى ذلك بنعمة ربك .

فإن لم يكن شىء من هذه الأربعة موجودا فى اللفظ قُدِّر الـكَوْنُ المطلق متعلَّقا ، كما تقدم فى الخبر والصلة .

ويستثنى من ذلك خمسة أحرف :

الأول : الزائد ، كالباء ومِنْ ، فى نحو « كَفَى بِاللهِ شَهِيداً » و « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ » .

الثانى : لَعَلَّ فى لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الزائد ، ألا ترى أن مجرورها فى موضع رفع بالابتداء ، بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية .

الثالث : لَوْلاَ فيمن قال : لَوْلاَىَ وَلَوْلاَكَ وَلَوْلاهُ ، على قول سيبويه إنّ «لولا» جارة ؛ فإنها أيضا بمنزلة لعل فى أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء .

الرابع : رُبَّ فى نحو : رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ ، أَوْ لقيتُهُ ؛ لأن مجرورها مفعول فى الأول ومبتدأ فى الثانى أو مفعول أيضا على حد : زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، وَيُقَدَّرُ الناصب بعد المجرور ، لا قبل الجار ؛ لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت فى المثالين لإفادة التكثير أو التقليل ، لا لتعدية عامل . هذا قول الرمانى وابن طاهر ، وقال الجمهور : هى فيهما حرف جر مُعَدّ ، فإن قالوا إنها عَدَّت الفعل المذكور فخطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى ، وإن قالوا عَدَّتْ محذوفا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير مالا حاجة إليه ، ولم يلفظ به فى وقت .

الخامس : حرف الاستثناء ، وهو خلا وعَدَا وَحَاشا ، إذا خَفَضْنَ ؛ لما سبق فى باب الاستثناء ، والله تعالى أعلم .

الإضافـــة

(نُونًا تَلِى ٱلْإِعْرَابَ) وَهِىَ نون المثنَّى والمجموع عَلَى حَدِّهِ وَمَا أُلْحِقَ بِهِمَا (أَوْ تَنْوِينًا) ظَاهِراً أو مُقَدَّراً (مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ) كـ« تَبَّتْ يَدَا أَبِى لَهَبٍ » ، و

٥٩٠ — [كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ ٱلتَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ] فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وكالْمُقِيمِى الصَّلَاةِ ، وَهٰذِهِ عِشْرو زَيْدٍ ، و (كَطُورِ سِينَا) « وَمَفَاتِحُ الْغَيْبِ » ، أما النون التى تليها علامة الإعراب فإنها لا تحذف ، نحو : بَسَاتِينُ زَيْدٍ ، و « شَيَاطِينَ الْإِنْسِ » .

﴿ تنبيه ﴾ : قد تحذف تاء التأنيث للاضافة عند أَمْنِ اللَّبْسِ ، كقوله :

٥٩١ — [إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا]
وَأَخْلَفُوكَ عِدَ ٱلْأَمْرِ ٱلَّذِى وَعَدُوا

أى : عِدَةَ الأمر ، وقراءة بعضهم : « لَأَعَدُّوا لَهُ عِدَهُ » أى : عِدَتَهُ ، وجعل الفراء منه : « وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ » « وَ إِقَامَ الصَّلَاةِ » بناء على أنه لا يقال دون إضافة فى الإقامة : إقام ، ولا فى الغلبة : غَلَب ، انتهى .

(وَالثَّانِيَ) من المتضايفين ـ وهو المضاف إليه ـ (أَجْرُرْ) بالمضافِ وفاقا لسيبويه ، لا بالحرف المنوىّ خلافاً للزجاج (وَانْوِ) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (فِى إِذَا * لَمْ يَصْلُحِ) ثَمَّ (إِلَّا ذَاكَ) المعنى ؛ فانو معنى « مِنْ » فيما إذا كان المضاف بَعْضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كثَوْب خَزٍّ ، وخَاتَم فِضةٍ ، التقدير : ثوبٌ من خز ، وخاتم من فضة . ألا ترى أن الثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال : هذا الثوب خز ، وهذا الخاتم فضة . وانو معنى « فى » إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف ، نحو « مَكْرُ اللَّيْلِ » أى : فى الليل (وَاللَّامَ خُذَا * لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ) ؛ إذ هى الأصل ، نحو : ثَوْب زَيْدٍ ، وحَصِيرِ الْمَسْجِدِ ، ويَوْم الخميسِ ، ويَد زَيْدٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نِيَّته . وذهب بعضهم إلى أن الإضـــافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تَعْدُو أن تكون بمعنى اللام أو مِنْ ، ومُوهِم الإضافة بمعنى « فى » محمولٌ على أنها فيه بمعنى اللام توسُّعا .

الثانىْ : اخْتُلف فى إضافة الأعداد إلى المعدودات؛ فمذهب الفارسىِّ أنها بمعنى اللام، ومذهب ابن السَّرَّاج أنها بمعنى مِنْ ، واختاره فى شرحى التسهيل والكافية ، فقال ــ بعد ذكر ما المضاف فيه بعضُ المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ــ : ومن هــذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدَّرات ، وقد اتفقا ــ فيما إذا أضيف عددٌ إلى عدد نحو ثلثمائة ــ على أنها بمعنى من . انتهى .

(وَاخْصُصْ أوَّلاً) من المتضايفين (أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلاَ) يعنى أن المضاف يتخصَّص بالثانى إن كان نكرةً ، نحو : غُلاَم رَجُــلٍ ، ويتعرَّفُ به إن كان معرفة ، نحو : غُلاَم زَيْدٍ .

(وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ) أى : الفعلَ المضارع ، بأن يكون (وَصْفًا) بمعنى الحال أو الاستقبال : اسمَ فاعل ، أو اسْمَ مفعول ، أو صفةً مشبهةً (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لاَ يُعْذَلُ) بالإضافة ؛ لأنه فى قوة المنفصل (كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمُ الأملِ * مُرَوَّعُ الْقَلْبِ قليلُ الْحِيَلِ) فراجى : اسم فاعل ، ومروَّع : اسم مفعول ، وعظيم وقليل : صفتان مشبهتان ، وكل منها مضاف إلى معرفة ، ومع ذلك فهو باقٍ على تنكيره؛ بدليل دخول رُبَّ ، ومثله قوله :

٥٩٢ ــ يَارُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُم وَحِــرْمَانَا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعتُ النكرة به، نحو : «هَدْياً بَالِغَ الْـكَعْبَةِ» وانتصابه على الحال ، نحو : « ثَانِىَ عِطْفِهِ » وقوله :

٥٩٣ ــ فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّناً سُهُداً إذا مَانَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك ضَارِبُ زَيْدٍ ضارِبٌ زَيْداً ؛ فالاختصاص موجود قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافةُ التخفيفَ أو رفعَ القبح : أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر كما فى «ضَارِبُ زَيْدٍ، وضَارِبُ عَمْرٍو، وحَسَنُ الْوَجْهِ» أو المقدر كما فى «ضَوَارِبُ زَيْدٍ ، وحَوَاجُّ بَيْتِ اللهِ» أو نونِ التثنية كما فى ضَارِبا زَيْدٍ، والجمع كما فى ضَارِبُو زيدٍ ، وأما رفعُ القبح فى حَسَن الوجه فإن فى رفع الوجه قُبْحَ خلو الصفة عن ضمير الموصوف، وفى نصبه قُبْحَ إجراء وصف القاصر مُجْرَى وَصْفِ المتعدى؛ وفى الجر تَخَلُّصٌ منهما ، ومن ثم امتنع الْحَسَنُ وجْهِهِ : أى بالجر ؛ لانتفاء قبح الرفع : أى على الفاعل ؛ لوجود الضمير ، ونحو : الْحَسَنُ وَجْهٍ : أى بالجر أيضا ؛ لانتفاء قبح النصب ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز .

(وَذِى الْإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ) ، وغيرُ مَحضَةٍ ، ومَجَازِيّةٌ ؛ لأن فائدتها راجعةٌ إلى اللفظ فقط : بتخفيف، أو تحسين ، وهى فى تقدير الانفصال (وَتِلْكَ) الإضافة الأولى اسمها (مَحْضَةٌ ، وَمَعْنَوِيَّهْ) وحقيقية ؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال ، وفائدتها راجعة إلى المعنى ، كما رأيت ، وذلك هو الغرض الأصلى من الإضافة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذهب ابن بَرْهَان وابن الطَّراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غَيْرُ مَحْضَةٍ ، والصحيح أنها محضة ؛ لورود السماع بنعته بالمعرفة ، كقوله :

٥٩٤— إنَّ وَجْدِى بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِى عاذِراً فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولا

وذهب ابن السراج والفارسىّ إلى أن إضافة أفعل التفضيل غيرُ مَحضَةٍ ، والصحيح أنها محضة ، نصّ عليه سيبويه ؛ لأنه يُنْعَتُ بالمعرفة .

الثانى : ظاهر كلامه انحصار الإضافة فى هذين النوعين ، وهو المعروف ، لكنه زاد فى التسهيل نوعا ثالثاً ، وهى المشَبَّهَةُ بالمحضة ، وحَصَر ذلك فى سبع إضافات :

الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة ، نحو : مَسْجِدُ الْجَامع ، ومذهب الفارسى أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة .

الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم ، نحو « شَهْرُ رَمَضان » .

الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو سَحْقُ عِمَامَةٍ .

الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، كقوله :

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقا رأسَ زَيْدِكم [بأبْيَضَ مَاضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِى]

أى : عَلاَ زيدٌ صاحبُنا رأسَ زيد صاحِبِكم ، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما فى الإضافة .

الخامسة : إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد ، وأكثر ما يكون ذلك فى أسماء الزمان، نحو : يَوْمَئِذ وحِينئِذ وعامَئِذ ، وقد يكون فى غيرها كقوله :

٥٩٥ ـ فقُلْتُ انْجُوَا عنْهانجا الْجِلْدِ إنَّهُ سَيُرْضيكما مِنْهَا سَنَامٌ وغارِبُهْ

السادسة : إضافة الْمُلْغَى إلى المعتبر ، كقوله :

٥٩٦ ـ إلى الْحَوْل ثمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكما [وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كامِلاً فقَدِ اعْتَذَرْ]

السابعة : إضافة المعتبر إلى الملغى ، نحو : اضْربْ أيَّهُمْ أساء ، وقوله :

٥٩٧ ـ أقامَ بِبَغْدَادَ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ لأهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَـــوْقٌ مبرِّحُ

الثالث : أهمل هنا مما لا يتعرف بالإضافة شيئين :

أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف ، نحو : رُبَّ رَجُل وَأخِيه ، وكم ناقة وفصيلها ، وفعَلَ ذلكَ جَهْدَهُ وطاقتَهُ ؛ لأن ربَّ وكم لا يجران المعارف ، والحال لا يكون معرفة .

ثانيهما : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمِثْلٍ وغيْرٍ وشِبْهٍ . قال فى شرح الكافية : إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة، كوقوع « غير » بين ضدَّيْن ، كقول القائل : رأيتُ الصَّعْبَ غيرَ الْهَيِّن ، ومَرَرْتُ

بالكريم غير البخيل، وكقوله تعالى: «صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غيرِ المَغْضوبِ عَلَيْهِمْ» وكقول أبى طالب :

٥٩٨ — يارَبِّ إمّا تُخْرِجَنْ طالِبى في مِقْنَبٍ مِنْ تِلْكُمُ المَقانِبِ
فَلْيَكُنِ المَغْلوبَ غيرَ الغالِبِ وَلْيَكُنِ المَسْلوبَ غيرَ السالِبِ

فبوقوع غير بين الضدين يرتفع إبهامه؛ لأن جهة المغايرة تتعين ، بخلاف خلوها من ذلك ، كقولك : مررت برجل غيرك ، وكذا «مثل» إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة ؛ فإن الإضافة لاتعرفه ولا تزيل إبهامه ، فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة تعرّف ، هذا كلامه .

وقال أيضا فى شرح التسهيل : وقد يُعْنَى بغير ومثل مُغايرة خاصة ومُماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك فى «غير» إذا وقع بين متضادَّيْن ، وهذا الذى قاله فى «غير» هو مذهب ابن السراج والسيرافى ، ويُشْكِل عليه نحو : « صالحًا غيرَ الَّذِى كنا نَعْمَلُ » فإنها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالإضافة لأنها وصف النكرة.اهـ

(وَوَصْلُ أَلْ بذا المُضاف) أى : المشابهِ يَفْعَل (مُغْتَفَر * إنْ وُصِلتْ بالثّانِ كالجَعْدِ الشَّعَرْ) وقوله :

٥٩٩ — [أَبَأْنَا بِهِمْ قَتْلَى ، وَمَا فى دِمَائِهِمْ شِفَاءٌ] وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحَوائمِ

(أَوْ بالذِى لهُ أُضيفَ الثَّانى كَزَيْدٌ الضاربُ رَأْسِ الجانى)

وقوله :

٦٠٠ — لقدْ ظَفِرَ الزُّوّارُ أَقْفِيَةِ العِدَى [بما جاوَزَ الآمالَ مِلأَسْرِ وَالْقَتْلِ]

أو بما أضيف إلى ضمير الثانى ، كقوله :

٦٠١ — الوُدُّ أَنْتِ المُسْتَحِقّةُ صَفْوِهِ [مِنِّى ، وَ إِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوالاَ]

ومنع المبرد هذه .

(وكونُهَا فى الوَصْفِ كافٍ إنْ وقعْ مُثَنًّى أو جَمْعا سَبيلَهُ اتَّبَعْ)

أى : وكون أل ، أى : وجودها ، فى الوصف المضافِ كافٍ فى اغتفاره وقوعُه مثنى أو جمعاً اتَّبَعَ سبيلَ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم ، كقوله :

٦٠٢ - إنْ يَغْنيَا عَنِّيَ ٱلْمُسْتَوْطِنَا عدَنٍ فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بغَنِي

وقوله :

٦٠٣ - الشَّاتِمِيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا [والناذِرَيْنِ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي]

وكقوله :

٦٠٤ - [الْعَارِفو ٱلْحَقِّ لِلْمُدِلِّ به] وَالْمُسْتقِلو كَثِيرَ مَا وَهَبُوا

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وَصْلُ أل بذا المضاف . وأجاز الفراء ذلك فيه مضافا إلى المعارف مطلقا ، نحو : الضارِب زَيْدٍ ، والضارِب هـذَا ، بخلاف : الضارِب رَجُلٍ . وقال المبرد والرُّمَّانىُّ فى « الضاربك » و « ضاربك » : موضع الضمير خفض ، وقال الأخفش وهشام : نصب ، وعند سيبويه الضمير كالظاهر ؛ فهو منصوب فى « الضاربك » مخفوض فى « ضاربك » ، ويجوز فى « الضارباك » و « الضاربوك » الوجهان ؛ لأنه يجوز : الضاربا زيداً ، والضاربو عمراً ، وتحذف النون فى النصب كما تحذف فى الإضافة ، ومنه قوله :

٦٠٥ - الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ

وقوله :

الْعَارِفُو ٱلْحَقَّ لِلْمُدِلِّ بهِ وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرَ مَا وَهَبُوا

فى رواية من نصب « الحق » و « كثير » . نعم ، الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة ؛ لأنه المعهود ، والنصب ليس بضعيف ؛ لأن الوصف صلة ؛ فهو فى قوة الفعل فَطُلب معه التخفيف ، واحترز بقوله « سَبِيلَهُ اتَّبَع » عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم .

﴿تنبيه﴾ : قوله « أن وقع » هو بفتح « أن » وموضعه رَفْعٌ على أنه فاعل كافٍ على ما تبين أولا ، وقال الشارح : هو مبتدأ ثان ، وكاف : خبره ، والجملة خبر الأول ، يعنى كونها . وقال المكودى : فى موضع نصب على إسقاط لام التعليل ، والتقدير : وجود أل فى الوصف كافٍ لوقوعه مثنى أو مجموعا على حده ، ويجوز فى همز « ان » الكسر ، وقد جاء كذلك فى بعض النسخ .

(ورُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ) من المتضايفين ، وهو المضاف إليه ، (أَوَّلاً) منهما وهو المضاف (تَأْنِيثاً) أو تذكيراً (أنْ كَانَ) الأول (لِحَذْفٍ مُوهَلاً) أى : صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثانى ؛ فمن الأول « يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ » . وقوله :

٦٠٦ — جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ [فتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ]

وقولهم : قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، وقراءة بعضهم : « تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ » . وقوله :

٦٠٧ — طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فى نَقْضِى [طَوَيْنَ طُولِى وَطَوَيْنَ عَرْضِى]

وقوله :

٦٠٨ — [وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِى قَدْ أَذَعْتَهُ] كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وقوله :

٦٠٩ — أَتَى الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمُ تَرْكُ الْجَمِيلِ جَمِيلُ

وقوله :

٦١٠ — مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِماحٌ تَسَفَّهَتْ
أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

ومن الثانى قوله :

٦١١ — إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى وَعَقْلُ عَاصِى الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرا

وقوله :

٦١٢ - رُؤْيَةُ ٱلفِكْرِ مَايَؤُولُ لَهُ ٱلأَمْـــــرُ مُعِينٌ عَلَى ٱجْتِنَابِ ٱلتَّوَانِي

ويحتمله « إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ » ولا يجوز : قَامَتْ غلامُ هندٍ ، ولا قَامَ امْرَأة زيدٍ ؛ لانتفاء الشرط المذكور .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النِّسْبِيُّ : أى قليل بالنسبة إلى ماليس كذلك ، لا أنه قليل فى نفسه ؛ فإنه كثير كما صرح به فى شرح الكافية نعم الثانى قليل

(وَلاَ يُضَافُ اسمٌ لِمَا بِهِ ٱتَّحَدْ * مَعْنًى) كالمرادِفِ مع مُرَادفه ، والموصوفِ مع صفته ؛ لأن المضاف يتخصَّص أو يتعرَّف بالمضاف إليه ؛ فلا بد أن يكون غيرَهُ فى المعنى ؛ فلا يقال : قَمحُ بُرٍّ ، ولا رَجُلُ فاضِلٍ ، ولا فاضِلُ رَجُلٍ (وَأَوِّلْ مُوهِما إذا وَرَدْ) أى : إذا جاء من كلام العرب ما يُوهِم جواز ذلك وجب تأويلُه ؛ فما أوهم إضافة الشىء إلى مرادفه قولُهم : جاءنى سَعِيدُ كُرْزٍ ، وتأويله أن يراد بالأول المسمَّى وبالثانى الاسم ، أى : جاءنى مُسَمَّي هذا الاسم ؛ ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم : حَبَّةُ الْحَمقَاء ، وصَلاَةُ الأولى ، ومَسْجِد الجامِعِ ، وتأويله أن يقدر موصوف ، أى : حَبَّةُ البقلةِ الحمقاء ، وصلاةُ الساعةِ الأولى ، ومسجدُ المكان الجامع ؛ ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم : جَرْدُ قَطِيفَةٍ ، وسَحْقُ عِمَامَةٍ ، وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً وإضافة الصفة إلى جنسها : أى شىء جَرْدٌ من جنس القطيفة ، وشىء سَحْقٌ من جنسِ العمامة .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز الفراء إضافة الشىء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ، ووافقه ابن الطراوة وغيرُه ، ونقله فى النهاية عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك نحو : « وَلَدَارُ ٱلآخِرَةِ » و « حَقُّ ٱلْيَقِينِ » و « حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ » و « حَبَّ ٱلْحَصِيدِ » وظاهر التسهيل وشرحه موافقته .

(وَبَعْضُ ٱلْأَسْمَاء) تمتنعُ إضافته : كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير « أىّ » من الموصولات ومن أسماء الشرط ومن أسماء الاستفهام ، و بعضها (يُضَافُ أَبَدًا) فلا يستعمل مفرداً بحال (وَبَعْضُ ذَا) الذى يضاف أبدا (قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا) أى : يأتى مفردا فى اللفظ فقط ، وهو مضاف فى المعنى ، نحو : كلٌّ ، و بعض ، وأىّ ، قال الله تعالى : « وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ » « فضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » « أَيًّامَا تَدْعُوا » .

﴿ تنبيه ﴾ : أشعر قوله « و بعض الأسماء » ، وقوله « و بعض ذا قد يأت لفظا مفردا » أن الأصل والغالب فى الأسماء أن تكون صالحةً للاضافة والإفراد ، وأن الأصل فى كل ملازم للاضافة أن لا ينقطع عنها فى اللفظ .

وأعلم أن اللازم للاضافة على نوعين : ما يختص بالإضافة إلى الجمل ، وسيأتى ، وما يختص بالمفردات ، وهو على ثلاثة أنواع : ما يضاف للظاهر والمضمر ، وذلك نحو كِلاَ ، وكِلتَا ، وعِنْدَ ، ولَدَى ، وسِوَى ، وقُصَارَى الشىء ، وحُمَاداه ، بمعنى غايته ، ومايختص بالظاهر ، وذلك نحو : أولى ، وأولات ، وذِى ، وذات ، ومايختص بالمضمر ، و إليه الإشارة بقوله ، (وَبَعْضُ مَا يضاف حَتْماً) أى وجو با (أُمْتَنَعْ * إيلاؤُهُ ٱسْمًا ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ) وهذا النوع على قسمين ، قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَحْدَ) نحو جئتُ وَحْدِى ، وجئتَ وَحْدَكَ ، وَجَاء وحْدَهُ ، وقسم يختص بضمير المخاطب ، نحو (لَبَّىْ ، وَدَوَالَىْ) و (سَعْدَىْ) وَحَنَانَىْ ، وهَذَاذَىْ ، تقول : لَبَّيْك ، بمعنى إقامةً على إجابتك بعد إقامة ، من أَلبَّ بالمكان إذا أقام به ، وَدَوَالَيْكَ ، بمعنى تداوُلا لك بعد تَدَاول ، وَسَعْدَيْك ، بمعنى إسعادا لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد لَبَّيْكَ ، وَحنَانَيك ، بمعنى تحنُّناً عليك بعد تحنن ، وهَذَاذَيْكَ ــ بذالين معجمتين ــ بمعنى إسراعاً لك بعد إسراع (وَشذَّ إيلاء يَدَىْ لِلَبَّىْ) فى قوله :

٦١٣ ــ دعَوْتُ لِمَا نَابَنِى مِسْوَراً فلَبَّى فلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ

كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب فى قوله :

٦١٤ — * لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونى *

﴿ تنبيه ﴾ : مذهبُ سيبويه أن لبيك وأخواته مصادرُ مثناةٌ لفظًا ومعناها التكثير، وأنها تُنْصَبُ على المصدرية بعواملَ محذوفةٍ من ألفاظها، إلا هَذَا ذَيْكَ وَلَبَّيْكَ فمن معناها وجوَّز سيبويه فى هَذَا ذَيْكَ فى قوله :

٦١٥ — ضَرْبًا هَذَاذَيْكَ وَطَعْنًا وَخْضًا [يُمْضِى إلَى عَاصِى الْعُرُوقِ النَّحْضَا]

وفى « دَوَالَيْكَ » فى قوله :

٦١٦ — إذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ
دَوَالَيْكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابِسِ

الحاليةَ بتقدير نَفْعَلُه مُدَاوِلين وهَاذِّين ، أى : مسرعين ، وهو ضعيف : للتعريف ، ولأن المصدر الموضوعَ للتكثير لم يثبتْ فيه غير كونِهِ مفعولا مطلقا . وجوز الأعلم فى هَذَا ذَيْكَ فى البيت الوصفيةَ ، وهو مردود بما ذكر ، ولأنه معرفة و« ضربا » نكرةٌ، وذهب يونس إلى أن لَبَّيْكَ اسمٌ مفرد مقصور أصله لَبَّىْ قُلبت ألفُه ياء للاضافة إلى الضمير كما فى عَلَىْ و إلىْ ولدَى ، وردَّ عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قُلبت مع الظاهر فى قوله :

* . . . . فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ *

وقول ابن الناظم إن خلاف يونس فى لبيك وأخواته وَهَم ، وزعم الأعلم أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها فى « ذلِكَ » . ورد عليه بقولهم : لَبَّيْهِ ، ولَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ ، و بحذفهم النونَ لأجلها ولم يحذفوها فى ذَانِكَ ، و بأنها لا تلحق الأسماء التى لاتشبه الحرف ، اهـ.

النوع الثانى من الملازم للاضافة — وهو ما يختص بالجمل — على قسمين : ما يختص بنوع من الجمل ، وسيأتى ، وما لا يختص ، وإليه الإشارة بقوله : (وَأَلْزَمُوا إضَافَةً إلى

الْجُمَلْ * حَيْثُ وَإِذْ) فشمل إطلاقه الجملَ الجملةَ الاسميةَ والفعليةَ ؛ فالاسمية نحو : جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ، « واذْكُرُوا إذْ أنـتُمْ قليلٌ » والفعلية نحو جلستُ حيث جلستَ ، وأجْلِسُ حيث أجْلِسُ ، « وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً » « وإذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا » ومعنى هذا المضارع المضى حينئذ ، وأما نحو قوله :

٦١٧ ـ أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً [نَجْماً يُضِيءُ كَالشِّهَابِ سَاطِعاً]

وقوله :

٦١٨ ـ [ونَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الْكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِبِيضِ الْمَوَاضِي] حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

فشاذ لا يقاس عليه ، خلافا للكسائى .

﴿ تنبيه ﴾ : قولهم « إذ ذاك » ليس من الإضافة إلى المفرد ، بل إلى الجملة الاسمية ، والتقدير : إذ ذاك كذلك ، أو إذ كان ذاك .

(وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إفْرَادُ إذْ) أى : وإن ينون إذْ يحتمل إفرادها لفظا ، وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها ، كما فى نحو : يَوْمَئِذٍ ، وحِينَئِذٍ ، ويكون التنوين عوضا من لفظ الجملة المضاف إليها ، كما تقدم بيانه فى أول الكتاب ، وأما نحو :

... ... وأنْتَ إذٍ صَحِيحُ

فنادر .

(وَمَا كَإذْ مَعْنًى) فى كونه ظرفاً مبهما ماضياً ، نحو : حين ، ووقت ، وزمان ، ويوم ، إذا أريد بها الماضى (كإذْ) فى الإضافة إلى ما تضاف إليه إذ ، لكن (أَضِفْ) هذه (جَوَازاً) لما سبق أن إذْ تضاف إليه وجوبا (نَحْوُ حِينَ جَانِبُذْ) وجاءَ زَيْدٌ يَوْمَ الْحَجَّاجُ أَمِيرٌ ، ونحو حين مجيئك نبذ ، وَجَاءَ زَيْدٌ يَوْمَ إِمْرَةِ الْحَجَّاجِ ، فتضاف للمفرد ، فإن كان الظرف المبهم مستقبَلَ المعنى لم يعامَلْ معاملة إذْ ، بل يعامل معاملة إذا ، فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل إلى الفعلية كما سيأتى ، وأما « يَوْمَهُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ » وقوله :

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَاذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

فما نزِّل المستقبلُ فيه منزلَةَ الماضى لتحقق وقوعه . هذا مذهب سيبويه ، وأجاز ذلك الناظم على قلة ؛ تمسكا بظاهر ما سبق . وأما غير المبهم ـ وهو المحدود ـ فلا يضاف إلى جملة ، وذلك نحو شَهْرٍ وحَوْلٍ ، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا .

(وَابْنِ أَوَ أَعْرِبْ ماكإِذْ قَدْ أُجْرِيَا) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازاً : أما الإعراب فعلى الأصل ، وأما البناء فحملا على إذْ (وَاُخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا) أى : أن الأرجح والمختار فيما تلاه فعلٌ مبنىٌّ البناء للتناسب كقوله :

٦١٩ ـ عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ المشِيبَ عَلَى الصِّبَا [فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ]

وقوله :

٦٢٠ ـ [لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا] عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كلَّ حَلِيمِ

(وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا * أَعْرِبْ) نحو : « هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ » .

وكقوله :

٦٢١ ـ أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهَ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الكِرَامُ قَلِيلُ

ولم يجز البصريون حينئذ غيرَ الإعراب ، وأجاز الكوفيون البناء ، وإليه مال الفارسى والناظم ، ولذلك قال: (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا) أى: لن يُغَلَّطَ ، واحتجوا لذلك بقراءة نافع : « هذَا يَوْمَ يَنفَعُ » بالفتح ، وقد روى بهما قوله :

... ... عَلَى حِينَ الكِرَامُ قَلِيلُ

وقوله :

٦٢٢ ـ تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ

(وَأَلْزَمُوا إِذَا) الظرفية (إِضَافَةً إِلَى * جُمَلِ الأَفْعَالِ) خاصة ، نظراً إلى ماتضمنته من معنى الشرط غالباً (كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى) « إذا جاء نَصْرُ الله » فإذا ظرفٌ فيه معنى

الشرط مضاف إلى الجملة بعده ، والعامل فيه جوابه على المشهور . وأما نحو : « إِذَا السماء انْشَقَّتْ » فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المشرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » وقوله :

٦٢٣ — إذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّـةٌ   لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ المُذَرَّعُ

فعلى إضمار كان الشانية كما أضمرت هى واسمها ضميرُ الشأن فى قوله :

٦٢٤ — [ونُبِّئْتُ لَيْلَى أرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ   إلَيَّ] فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

هذا مذهب سيبويه ، وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية ، تمسكا بظاهر ما سبق ، واختاره فى شرح التسهيل ، والاحترازُ بقولى « غالباً » عن نحو : « وَ إِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ » « وَالَّذِينَ إِذَ أَصَابَهُمُ البَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ » فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدإ بعدها ، ولا شرطية فيها ، و إلا لـكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

﴿ تنبيه ﴾ مثل إذا هذه لَمَّا الظرفية ؛ فلا تضاف إلى جملة اسمية ، وتلزم الإضافة إلى الفعلية ، نحو : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ » وأما قوله :

٦٢٥ — أَقُولُ لِعَبْدِ اللهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا   وَنَحْنُ بِوَادِى عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » لأن « وَهَا » فى البيت فعلٌ بمعنى سقط ، وشِم أمرٌ من قولك : شِمْتُه ، إذا نظَرْتَ إليه ، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شِمْهُ .

(لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ * تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلاَ) أى: مما يلزم الإضافة كلا وكلتا ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : أحدها التعريف ؛ فلا يجوز كلا رجُلَين ، ولا كلتا امرأتين ، خلافا للكوفيين فى إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو : كلاَ رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ قائمان ، وحكى كِلْتا جَارِيَتَيْنِ عِنْدَكَ مَقْطُوعَةٌ يَدُهَا : أى تاركة للغَزْل ، الثانى الدلالة على اثنين : إما بالنص ، نحو : كِلاَهُما، و « كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ» أو بالاشتراك ، كقوله :

٦٢٦ — كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ   [وَنَحْنُ إذا مُتْنَا أشَدُّ تغَانِيَا]

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما صح قوله :

٦٢٧ — إنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

لأن « ذا » مثناة فى المعنى مثلها فى قوله تعالى : « لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذلِكَ » أى : وكلا ما ذُكر ، وبَيْنَ ما ذُكر .

الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله « بلا تفرق » ؛ فلا يجوز كلا زيد وعمرو ، وأما قوله :

٦٢٨ — كِلاَ أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ

وقوله :

٦٢٩ — كِلاَ الضَّيْفَنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ
لَدَىَّ الْمُنَى وَالأَمْنَ فِى الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

فمن الضرورات النادرة .

(وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ * أَيًّا) المفردة ، مطلقاً ؛ لأنها بمعنى بعض (وَإِنْ كَرَّرْتَهَا) بالعطف (فَأَضِفِ) إليه ، كقوله :

٦٣٠ — فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

وقوله :

٦٣١ — أَلاَ تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمَا

لأن المعنى حينئذ أينا (أَوْ تَنْوِ) بالمفرد المعرَّف الجمعَ : بأن تنوى (الْأَجْزَا) نحو : أىُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ ؟ يعنى أىَّ أجزائه أَحْسَنُ (وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ * مَوْصُولَةً أَيًّا) أيًّا : مفعول باخصص ، وبالمعرفة : متعلق به ، وموصولة : حال من أى متقدم عليها ، أى : تختص أىٌّ الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه ، وهو المفرد، نحو : امْرُرْ بِأَىِّ الرجلَين هُوَ أَكْرَمُ ، وأىُّ الرِّجَال هُوَ أفضَلُ ، و « أَيُّهُمْ أَشَدُّ » ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور (وَبِالْعَكْسِ) من الموصولة (الصِّفَهْ) وهى

المنعوت بها ، والواقعة حالا ؛ فلا تضاف إلا إلى نكرة كمررت بفارسٍ أىِّ فارسٍ ، وبزيدٍ أىَّ فتًى ، ومنه قوله :

[فأَوْمَيْتُ إيماء خفيًّا لِحَبْتَرٍ] فَلِلّهِ عينَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فتَى

(وإنْ تكُنْ) أىٌّ (شَرْطاً أوِ اسْتِفْهاماً * فَمُطْلَقاً كَمِّلْ بِهَا الْكَلاَمَا) أى: تضاف إلى النكرة والمعرفة مطلقاً سوى ما سبق منعه ، وهو المفرد المعرفة ، نحو : أىّ رَجُلٍ يأتِيني فله درهم « أَيَّمَا الأجَلَيْنِ قَضَيْتَ » « أيكمْ يأتِيني بعرْشِهَا » « فبأىِّ حَدِيثٍ» فظهر أن لأىٍّ ثلاثة أحوال.

﴿ تنبيه ﴾ : إذا كانت أىّ نعتاً أو حالاً ـ وهى المراد بالصفة فى كلامه ـ فهى ملازمة الاضافة لفظاً ومعنى ، وإن كانت موصولة أو شرطاً أو استفهاما فهى ملازمة لها معنى لا لفظاً ، وهو ظاهر .

(وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرّ) ما بعده بالإضافة : لفظاً إن كان معرباً ، ومحلا إن كان مبنياً أو جملة ؛ فالأول نحو : « مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ » وقوله :

٦٣٢ ـ تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فى ظُهَيْرِى مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى الْعُصَيْرِ

والثانى نحو : « وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً » « لِيُنْذِرَ بأساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ » ، والثالث كقوله :

٦٣٣ ـ وَتَذْكُرُ نُعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يافِعٌ [إلى أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أبْيَضُ كالنَّسْرِ]

وقوله :

٦٣٤ ـ صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ ورُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتّى شابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

ولم يُضَفْ من ظروف المكان إلى الجملة إلاّ لَدُنْ وحَيْثُ ، وقال ابن برهان : حَيْثُ فقط ، هذا هو الأصل الشائع فى لسان العرب (وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ) كما فى قوله :

٦٣٥ ـ فَمَازَالَ مُهْرِى مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُ لَدُنْ غُدْوَةً حَتّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

فَلَدُن حينئذ منقطعةٌ عن الإضافة لفظاً ومعنى ، وغُدوةً بعدها نَصْبٌ على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول ؛ لشبه لَدُنْ باسم الفاعل فى ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى ، لـكن يضَعِّفه سماعُ النصب بها محذوفةَ النون ، أو خبراً لـكان محذوفة مع اسمها : أى لَدُنْ كانَتِ الساعةُ غُدْوَةً ، و يجوز جر غدوة بالإضافة على الأصل ؛ فلو عطفت على «غدوة» المنصوبة جاز جر المعطوف مراعاة للأصل ، وجاز نصبه مراعاة للفظ ، ذكر ذلك الأخفش ، واستبعد الناظمُ نصبَ المعطوف ، وقال : إنه بعيد عن القياس ، وحكى الـكوفيون رفع « غدوة » بعد لدن ؛ فقيل : هو بكان تامة محذوفة . والتقدير : لدن كانَتْ غدوةٌ ، وقيل : خبر لمبتدإ محذوف ، والتقدير : لدن وقتٍ هُوَ غُدْوَةٌ ، وقيل : على التشبيه بالفاعل ، قال سيبو يه : ولا ينتصب بعد لدن من الأسماء غير غدوة .

﴿ تنبيه ﴾ : لدن بمعنى عِنْدَ ، إلا أنها تختص بستة أمور :

أحدها : أنها ملازمة لمبدأ الغايات ، ومن ثَمَّ يتعاقبان فى نحو : جئت من عنده ، ومن لدنه ، وفى التنزيل : « آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » بخلاف: جلست عنده ؛ فلا يجوز : جلست لدنه ؛ لعدم معنى الابتداء هنا .

ثانيها : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن .

ثالثها : أنها مبنية ، إلا فى لغة قيس ، و بلغتهم قرىء « مِنْ لَدْنِهِ » .

رابعها : أنه يجوز إضافتها إلى الجمل ، كما سبق .

خامسها : جواز إفرادها قبل « غدوة » على ما مر .

سادسها : أنها لا تقع إلا فضلة ، تقول : السفر مِنْ عِنْدِ البصرة ، ولا تقول : من لدن البصرة .

وأما «لَدَى» فهى مثل عِنْدَ مطلقاً ، إلا أن جرَّها ممتنع ، بخلاف جر عِنْدَ ، وأيضا « عند » أمـكَنُ منها من وجهين ؛ الأول : أنها تكون ظرفا للأعيان والمعانى ، تقول: هذا القول عندى صواب ، وعند فلان عِلْمٌ به ، و يمتنع ذلك فى لَدَى ، قالَهُ ابن الشجرى

فى أماليه . الثانى : أنك تقول : عِنْدِى مالٌ ، وإن كان غائبا عنك ، ولا تقول : لدىَّ مال ، إلا إذا كان حاضرا ، قاله الحريرى وأبو هلال العسكرى وابن الشجرى . وزعم المعرى أنه لا فرق بين لَدَى وعِنْدَ ، وقولُ غيره أوْلَى .

(وَ) ألزموا إضافة أيضا (مَعَ) وهى اسم لمكان الاصطحاب ، أو وقته ، والمشهورُ فيها فتح العين ، وهو فتح إعراب ، و (مَعْ) بالبناء على السكون (فِيها قَلِيلٌ) كقوله :

٦٣٦ ـ فَرِيشِى مِنْكُمُ وَهَوَاىَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

وزعم سيبويه أنَّ تسكين العين ضرورة ، وليس كذلك ، بل هى لغة ربيعة وغنم ؛ فإنها مبنية عندهم على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حَرْفٌ ، وادَّعى النحاسُ الإجماع عليه ، وهو فاسد ، والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم . هذا حكمها إذا انصل بها متحرك (وَنُقِلْ) فيها (فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ) بها ، نحو : مَعَ الْقَوْمِ ؛ فالفتح طلبا للخفة ، والكسر على الأصل فى التقاء الساكنين .

﴿ تنبيه ﴾ : تفرد « مع » مردودةَ اللام ، فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعاً ، نحو : جاء الزَّيْدَانِ مَعاً ، وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنين ، كقوله :

٦٣٧ ـ وَأَفْنَى رِجَالِى فَبَادُوا مَعاً [فَغُودِرَ قَلْبِى بِهِمْ مُسْتَفَزَّا]

وقوله :

٦٣٨ ـ [يُذَكِّرْنَ ذَا الْبَثِّ الْحَزِينَ بِبَثِّهِ] إِذَا حَنَّتِ الأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا

وقد ترادف « عند » فتجرُّ بمن ، حكى سيبويه : ذَهَبْتُ مِنْ مَعِهِ ، ومنه قراءة بعضهم : « هٰذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِى » .

(وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْراً أَنْ عدمت مَا * لَهُ أُضِيفَ) لفظا (نَاوِياً مَا عُدِمَا) معنًى ، أى : من الكلمات الملازمة للإضافة غَيْرُ ، وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده ، وإذا وقع بعد « لَيْسَ » وعُلِم المضافُ إليه ـ كَقَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُهَا ـ جاز حذفه لفظا فيضم « غير » بغير تنوين ، ثم اختلف حينئذ : فقال المبرد ضمة بناء ؛

لأنها كقَبْل فى الإبهام ، فهى اسمٌ أو خَبَر ، وهذا ما اختاره الناظم ، على ما أفهمه كلامه . وقال الأخفش : إعراب ؛ لأنها اسم ككُلٍّ وبَعْض ، لا ظرف كقبل وبعد ؛ فهى اسم لا خبر ، وجوَّزهما ابنُ خروف ، ويجوز قليلا الفتحُ مع تنوينٍ ودونَه ؛ فهى خبر ، والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يجوز أيضا على قلة الفتحُ بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال فى التوضيح : فهى خبر ، والحركة إعراب باتفاق . وفيما قاله نظر ؛ لأن المضافة لفظا تُضَمُّ وتُفْتَح ، فإن ضُمَّت تعينت للاسمية ، وإن فتحت لا تتعين للخبرية ؛ لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبنى .

الثانى : قالت طائفة كثيرة : لا يجوز الحذف بعد غير « ليس » من ألفاظ الجَحْدِ ؛ فلا يقال قبضت عشرة لاَ غَيْرُ ، وهم محجوجون ، قال فى القاموس : وقولهم « لاَ غَيْرُ » لحن » غَيْرُ جيد ؛ لأن « لا غير » مسموعٌ فى قول الشاعر :

٦٣٩ — جَواباً بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لاَ غَيْرُ تُسأَلُ

وقد احتج ابن مالك فى باب القَسَم من شرح التسهيل بهذا البيت ، وكأن قولهم « لحن » مأخوذ من قول السيرافى : الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد « ليس » ، ولو كان مكان « ليس » غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ، ولا يُتَجَاوز بذلك موردُ السماع . اه كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس .

والفتحة فى « لا غَيْرَ » فتحة بناء ، كالفتحة فى لاَ رَجُلَ ، نقله فى شرح اللُّباب عن الكوفيين . وبناءً : مصدرٌ نَصْبٌ على الحال ، أى : بانيا ، وغَيْراً : مفعول باضْمُمْ .

(قَبلُ كَغَيْرُ) و (بَعْدُ) و (حَسْبُ) و (أَوَّلُ * وَدُونُ ، وَالْجِهَاتُ) السِّتُّ (أيضاً ، وَعَلُ) فى أنها ملازمةٌ للاضافة ، وتُقْطع عنها لفظاً دون معنى؛ فتبنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب : فى الاستغناء بها عما بعدها ، مع ما فيها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار ، نحو : « لِلهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » فى قراءة الجماعة ، ونحو :

قَبَضْتُ عَشَرَةً فحسبُ ، أى : فحسبي ذلك ، وحكى أبو على الفارسى : أَبْدَأ بِذَا مِنْ أَوَّلُ ، بالضم . ومنه قوله :

٦٤٠ ـ [لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَ إِنِّى لَأَوْجَلُ] عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ

وتقول : سِرْتُ مَعَ القَوْمِ وَدُونُ ، أى : ودونهم ، وجاء القَوْمُ وَزَيْدٌ خَلْفُ ـ أو أمَامُ ، أى : خلفهم أو أمامهم . ومنه قوله :

٦٤١ ـ لَعَنَ الإِلٰهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسَافِرٍ لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ

وقوله :

٦٤٢ ـ أَقَبَّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلِ [مُمَاوِدٍ كَرَّةَ أَدْبِرْ أَقْبِلِ]

أما إذا نُوِىَ ثبوتُ لفظ المضاف إليه فإنها تعرب من غير تنوين ، كما لو تُلُفِّظَ به ، كقوله :

٦٤٣ ـ وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً [فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ]

أى : ومن قبل ذلك ، وقرىء : « لِلّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ ومِنْ بَعْدِ » بالجر من غير تنوين ، أى : من قبل الغلب ومن بعده . وحكى أبو على : ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلِ ، بالجر من غير تنوين أيضاً .

فإن قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى ـ أى : لم يُنْوَ لفظ المضاف إليه ولا معناه ـ أُعربت منونةً ونُصبت ، مالم يدخل عليها جار ، كما أشار إليه بقوله :

(وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلاً ومَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا)

كقوله :

٦٤٤ ـ فَسَاغَ لِىَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

وكقوله :

٦٤٥ ـ [وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ شَنُوءَةٍ] فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا

وكقوله :

٦٤٦ - [مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً] كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

وكقراءة بعضهم : « مِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ » بالجر والتنوين ، وحكى أبو على : ابدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلَ ، بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اقتضى كلامُه أن « حَسْبُ » مع الإضافة ـ أى لفظا ، أو نوى معناها ، أو لفظها ـ معرفةٌ ، ونكرةٌ إذا قطعت عن الإضافة : أى لفظا ومعنى ؛ إذ هى بمعنى كافيك اسمَ فاعلٍ مراداً به الحالُ ؛ فتستعمل استعمالَ الصفات النكرة ؛ فتكون نعتاً لنكرة : كمَرَرْتُ برَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ ، وحالاً لمعرفة ، كهذا عبدُ اللهِ حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ . وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة ، نحو : « حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ » « فإنَّ حَسْبَكَ اللهُ » بحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، وهذا يردُّ على مَنْ زَعَمَ أنها اسمُ فعلٍ ؛ فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال . وتقطع عن الإضافة فيتجدَّد لها إشرابُها معنًى دالاً على النفى ، ويتجدَّد لها ملازمتُها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم ، تقول : رأيتُ رَجُلاً حَسْبُ ، ورأيت زَيْدًا حَسْبُ . قال الجوهرى : كأنك قلت حسبى أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون . اهـ . وتقول فى الابتداء : قَبَضْتُ عشرةً فحَسْبُ ، أى : فحسبى ذلك .

الثانى : اقتضى كلامُه أيضاً أن « عَلُ » تجوز إضافتها ، وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية . وتوافق « فَوْق » فى معناها ، وتخالفها فى أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن ، وأنها لا تستعمل مضافة ؛ فلا يقال : أخَذْتُه مِنْ عَلِ السَّطحِ ، كما يقال : من عُلْوِهِ ، ومن فَوْقِهِ . وقد وهم فى هذا جماعة منهم الجوهرىُّ وابنُ مالك . وأما قوله :

٦٤٧ - يَا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لاَ أُظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

فالهاء فيه للسكت ؛ بدليل أنه مبنى ، ولا وَجْهَ لبنائه لو كان مضافاً . انتهى .

الثالث : قال فى شرح الكافية : وقد ذهَبَ بعضُ العلماء إلى أن قبلا ــ فى قوله « وكُنْتُ قَبلاً » ــ معرفة بنية الإضافة ، إلا أنه أعرب لأنه جَعَلَ ما لحقه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه ؛ فعومل « قبل » مع التنوين ــ لكونه عوضًا من المضاف إليه ــ بما يُعامَلُ به مع المضاف إليه ، كما فعل بكلٍّ حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضاً ، وهذا القول عندى حسن .

(وَما يَلِى الُمضَافَ) وهو المضاف إليه (يَأْتِى خَلَفَا * عَنهُ فى اْلِإعْرَابِ) غالباً (إذَا مَا حُذِفَا) لقيام قرينة تدل عليه ، نحو « وَجَاء رَبُّكَ » أى : أمر ربك « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ » أى : أهلَ القرية .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : كما قام المضاف إليه مَقَامَ المضاف فى الإعراب يقوم مقامه فى التذكير كقوله :

٦٤٨ ــ يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمُ
بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

بَرَدَى : مؤنث ، فكان حقه أن يقول « تُصَفَّقُ » بالتاء، لكنه أراد ماء بَرَدَى

وفى التأنيث كقوله :

٦٤٩ ــ مَرَّتْ بِنَا فى نِسْوَةٍ خَوْلَةٌ وَالِمسْكُ مِنْ أرْدَانِهَا نَافِحَهْ

أى : رائحةُ المسك ؛ وفى حكمه ، نحو : « إنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِى » أى : استعمال هذين « وَتِلْكَ القُرَى أهْلَكْنَاهمْ » أى : أهل القرى ، وفى الحالية ، نحو « تفرَّقُوا أيَادِىَ سَبا » أى مثلَ أيادى سبا ؛ لأن الحال لا تكون معرفة .

الثانى : قد يكون الأول مضافًا إلى مضاف فيحذف الأول والثانى ، ويقام الثالث مقام الأول فى الإعراب ، نحو « وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ » أى:وتجعلون بدلَ شكر رزقكم تكذيبكم وَ « تَدُورُ أعْيُنُهُمْ كَالذِى يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ »

أى : كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت . ومنه قوله :

٦٥٠ ـ فَأَدْرَكَ إِرْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا ... وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعَا

أى : ذا مسافة أصبع .

(وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِى أَبْقَوْا) وهو المضاف إليه (كَمَا * قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا) وهو المضاف (لٰكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ * مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ) سواء اتصل العاطفُ بالمعطوف أو انفصل عنه بلا ، كقوله :

٦٥١ ـ أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْـــلِ نَارَا

أى : وكلَّ نار ، وقوله :

٦٥٢ ـ وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى ... وَلاَ الشَّرِّ يَأْتِيـــهِ امْرُؤٌ وَهْوَ طَائِعُ

أى : ولا مثل الشر ؛ لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين ؛ بأن تجعل قوله « نارٍ » بالجر معطوفا على « امرىء » والعاملُ فيه « كلَّ » و « ناراً » الثانى معطوفا على « امرأ » والعاملُ فيه « تحسَبِينَ » .

﴿ تنبيه ﴾ : الجرُّ والحالة هذه مَقِيسٌ ، وليس ذلك مشروطا بتقدم نفى أو استفهام كما ظن بعضهم ، والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاس عليه ، كالجر بدون عطف فى قوله : رأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ ، أى : أحدَ تيمِ عدى ، ومع العاطف المفصول بغير لا ، كقراءة ابن جماز « تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ » أى : عرَض الآخرة ، كذا قدره الناظم وجماعة . وقيل : التقدير ثوابَ الآخرة ، أو عمل الآخرة ، و به قدره ابن أبى الربيع فى شرحه للإيضاح ، وعلى هذا فالمحذوف ليس مماثلا لما عليه قد عطف ، بل مقابلا له . ا هـ

(وَيُحْذَفُ الثَّانِي) وهو المضاف إليه ويُنْوَى ثبوتُ لفظه (فَيَبْـقَى الأَوَّلُ) وهو المضاف (كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ) فلا يُنوَّن . ولا تُرَدُّ إليه النون إن كان مثنى

أو مجموعا ، لكن لا يكون ذلك فى الغالب إلا (بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ الَّذِى لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلا) ؛ لأن بذلك يصير المحذوف فى قوة المنطوق به ، وذلك كقولهم : قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا ، الأصل : قطع الله يدَ مَنْ قالها ورجلَ مَنْ قالها ؛ فحذف ما أضيف إليه «يد» وهو « مَنْ قالها » ؛ لدلالة ما أضيف إليه «رِجْل» عليه ، وكقوله :

٦٥٣ — يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَىْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

أى : بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد . وقوله :

٦٥٤ — سَقَى الأَرَضِينَ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا
[فَنِيطَتْ عُـــرَى الآمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ]

أى : سَهْلَهَا وحَزْنها ، وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور ، كما مر من نحو قوله :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَة

وقد قرىء شذوذاً « فَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ » أى فلا خوف شىء عليهم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد ، وذهب سيبويه إلى أن الأصل فى قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قالَهَا : قَطَعَ الله يَدَ مَنْ قَالها وَرِجْلَ مَنْ قالها ، فحذف ما أضيف إليه « رِجْلَ » فصار : قَطَعَ الله يَدَ مَنْ قالَهَا وَرِجْل ، ثم أقحم « رجل » بين المضاف الذى هو « يد » والمضاف إليه الذى هو « مَنْ قالها » . قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء الاسمان مضافان إلى « مَنْ قالها » ولا حَذْف فى الكلام .

الثانى : قد يُفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف ، وهو عكس الأول ، كقول أبى بَرْزَة الأسلمى رضى الله تعالى عنه : «غَزَوْنا مَعَ رسُول الله صلى الله عليه وسلم سَبْعَ غزَوَاتٍ وَثَمَانِيَ » ـ بفتح الياء دون تنوين ـ والأصل : [و] ثمانى غزوات ، هكذا ضبطه الحافظ فى صحيح البخارى .

(فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ * مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ) فَصلَ : مفعول بأجز مقدم ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله . وشِبْهِ فِعْلٍ : نعتٌ لمضافٍ ، وما نَصَبَ : موصولٌ وصلتُه ، فى موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول محذوف : أى نَصَبهُ ، ومفعولاً أو ظرفاً : حالان من « ما » أو من الضمير المحذوف ، وتقدير البيت : أَجِزْ أن يَفصِلَ المضافَ منصوبُهُ حالَ كونه مفعولا أو ظرفاً .

والإشارة بذلك إلى أن مِنَ الفصل بين المتضايفين ما هو جائز فى السعة ، خلافا للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا .

فالجائز فى السعة ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون المضاف مَصْدَراً والمضاف إليه فاعله ، والفاصل : إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر « قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ » ، وقول الشاعر :

٦٥٥ — [عتَوْا إذْ أَجَبْنَاهُمْ إلَى السِّلْمِ رَأْفَةً]
فَسُقْنَاهُمُ سَــوْقَ الْبُغَاثَ الْأَجَادِلِ

وقوله :

٦٥٦ — [وَحَــلَقَ الْمَاذِيِّ كَالْقَــوَانِسِ]
فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصِيدَ الدَّائِسِ

وقوله :

٦٥٧ — فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّــةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِى مَزَادَهْ

وإما ظَرْفُه ، كقول بعضهم : تَرْكُ يَوْماً نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْىٌ لَهَا فِى رَدَاهَا .

الثانية : أن يكون المضافُ وَصْفاً والمضاف إليه : إما مفعوله الأول والفاصلُ مفعوله الثانى ، كقراءة بعضهم : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ » وقول الشاعر :

٦٥٨ — [مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالْغِــنَى] وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ

أو ظرفه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِى صَاحِبِى » ، وقوله :

٦٥٩ ـــ [فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي] كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ

وقد شمل كلامُه فى البيت جميع ذلك .

الثالثة : أن يكون الفاصل القَسَم ، وقد أشار إليه بقوله : (وَلَمْ يُعَبْ فَصْلُ يَمِينٍ) نحو : هذا غُلَامُ واللهِ زَيْدٍ ، حكى ذلك الكسائى ، وحكى أبو عبيدة : إن الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللهِ رَبِّهَا .

﴿ تنبيه ﴾ زاد فى الكافية الفصلَ بإمَّا ، كقوله :

٦٦٠ ـــ هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْـــلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ . اهـ

وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله : (وَاضْطِرَاراً وُجِدَا) أى : الفصلُ ، والألف للاطلاق (بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا) أى : الأولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبى ، والمراد به معمول غير المضاف:فاعلا كان كقوله :

٦٦١ ـــ أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

أى : أنجبَ والداه به أيام إذ نجلاه ، أو مفعولا ، كقوله :

٦٦٢ ـــ تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى الْمِسْوَاكَ رِيقَتِهَا
[كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُـــزْنَةِ الرَّصَـــفُ]

أى : تسقى ندى ريقتها المسواكَ ، أو ظرفا ، كقوله :

٦٦٣ ـــ كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

الثانية : الفصل بنعت المضاف ، كقوله :

٦٦٤ ـــ وَلَئِنْ حَلَفْتَ عَلَى يَدَيْكَ لَأَحْلِفَنْ بِيَمِينِ أَصْـــدَقَ مِنْ يَمِينِكِ مُقْسِمِ

أى : بيمينِ مُقسمٍ أصدقَ من يمينك ، وقوله :

[نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَـــيْفَهُ] مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

أى : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

الثالثة : الفصل بالنداء ، كقوله :

٦٦٥ — كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ   زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

أى : كأن برذون زيدٍ يا أبا عصام . وقوله :

٦٦٦ — وِفَاقُ كَعبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ   تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِى سَقَرَا

أى : وفَاقُ بجيرٍ يا كعبُ .

﴿ تنبيه ﴾ : من المختص بالضرورة أيضاً الفصلُ بفاعل المضاف ، كقوله :

٦٦٧ — نَرَى أَسْهُمًا لِلْمَوْتِ تُصْمِى وَلاَ تُنْمِى
وَلاَ نَرْعَوِى عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمِ

وقوله :

٦٦٨ — مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبٍّ   وَلاَ عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبٍّ

والأمر فى هذا أسهل منه فى الفاعل الأجنبى ، كما فى قوله :

* أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ ... البيت *

ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفَصْلِ بالمفعول قولهُ :

٦٦٩ — [فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ]   فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامُ

بدليل أنه يروى أيضاً بنصب مطر ورفعه ، والتقدير : فإن نكاحَ مطر إيَّاها ، أو هى .

ومنه الفصلُ بالفعل المُلْغَى ، كقوله :

٦٧٠ — بِأَىِّ تَرَاهُمُ الأَرَضِينَ حَلُّوا   [أَأَلدَّبَرَانَ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا]

أى : بأى الأرضين ، زاده فى التسهيل ؛ وزاد غيرُه الفصلَ بالمفعول لأجله ، كقوله :

٦٧١ — مُعَاوِدُ جُرْأَةَ وَقْتِ الْهَوَادِى   أَشَمُّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسُ

أراد معاود وقتِ الْهَوَادِي جُرْأَةً . وحكى ابن الأنبارى : هذا غُلاَمُ إِنْ شَاءَ اللهُ أَخِيكَ ، ففصل بإن شاء الله . اهـ

﴿ خاتمة ﴾ قال فى شرح الكافية : المضاف إلى الشىء يتكمَّلُ بما أضيف إليه تكمُّلَ الموصولِ بصلتِهِ ، والصلةُ لا تعملُ فى الموصول ، ولا فيما قَبْله ، وكذا المضاف إليه لا يعملُ فى المضاف ، ولا فيما قبله ؛ فلا يجوز فى نحو « أَنَا مِثْلُ ضارِبٍ زَيْداً » أَنْ يتقدَّمَ « زَيداً » على « مثل » ، و إنْ كان المضاف غَيْراً وقصد بها النفى جاز أن يتقدم عليها معمولُ ما أضيفت إليه ، كما يتقدم معمول المنفىِّ بلا ، فأجازوا « أنا زيداً غَيْرُ ضَارِبٍ » كما يقال : أنا زَيْداً لا أَضْرِبُ ، ومنه قوله :

٦٧٢ — إنَّ امْرأً خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِى لَعِنْدِى غيْرُ مكْفُورِ

فقدم « عندى » وهو معمول « مكفور » مع إضافة « غير » إليه ؛ لأنها دالةٌ على نفى ، فكأنه قال : لَعِنْدِى لا يُكْفَر ، ومنه قوله تعالى : « عَلَى الْكَافِرِين غيْرُ يَسِيرٍ » فإن لم يُقْصَد بغير نفىٌ لم يتقدَّم عليها معمولُ ما أضيفت إليه ؛ فلا يجوز فى قولك « قَامُوا غيْرَ ضَارِبٍ زَيْداً » قاموا زيداً غيرَ ضارِبٍ ؛ لِعَدم قصد النفى بغير . هذا كلامه . والله أعلم .

المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفرده بالذكر لأن فيه أحكاما ليست فى الباب الذى قبله ، أشار إلى ذلك بقوله: (آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيا اكْسِرْ) أى : وجوباً (إذَا * لَمْ يَكُ مُعْتَلاً) : منقوصاً ، أو مَقْصوراً (كَرَامٍ وَقَذَي * أَوْ يَكُ) مثنًّى أو مجموعا على حدِّه (كابْنَيْنِ وزَيْدِينَ ؛ فَذِى) الأربعة (جَمِيعُهَا) آخرُها واجبُ السكون ، و (الْيَا بَعْدُ) أى: بعْدَهَا (فَتْحُهَا احْتُذِى) أى اتُّبع . (وَتُدْغَمُ الْيَا) من المنقوص والمثنى والمجموع على حدِّه فى حالتى جرها ونصبهما (فِيهِ) أى : فى الياء المذكورة ، يعنى ياء المتكلم (وَ) كذا (الْوَاوُ) من المجموع حال رفعه ؛ فتقول : هذا رامىَّ ، ورأيت رَامىَّ ، ومررت برَامِىَّ ، ورأيت ابْنَىَّ وزَيْدِىَّ

ومَرَرْتُ بابنَيَّ وزَيْدِيَّ ، وهؤُلاءِ زَيْدِيَّ ، والأصل فى المثنى والمجموع المنصو بين أو المجرورين ، ابنَيْن لى ، وزَيْدِينَ لى ، فحذفت النون واللام للاضافة ، ثم أدغمت الياء فى الياء . والأصل فى الجمع المرفوع : زَيْدُوىَ ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقُلِبَتْ الواو ياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « أوَ مُخرِجِيَّ هُمْ » وقول الشاعر :

٦٧٣ — أوْدَي بَنِيَّ وأعْقَبُونِى حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وعَبْرَةً لا تُقْلِعُ

هذا إذا كان ما قبل الواو مضموماً كما رأيت ، و إليه أشار بقوله : (وَ إنْ * ما قبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ) فإن لم ينضمَّ بل انفتح بقى على فتحه ، نحو مُصْطَفَوْنَ ؛ فتقول : جاء مُصْطَفَيَّ (وَألِفًا سلم) من الانقلاب ، سواء كانت للتثنية نحو يَدَاىَ ، أو للمحمول على التثنية نحو ثِنْتَاىَ ، بالاتفاق ، أو آخر المقصور نحو عصَاىَ ، على المشهور (وَفى المَقْصُورِ عَنْ * هُذَيْلٍ انْقِلاَبُها ياء حَسَنْ) نحو عَصَيَّ ، ومنه قوله :

٦٧٤ — سَبَقُوا هَوَيَّ وأعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وحكى هذه اللغة عيسى بنُ عُمر عن قريش ، وقرأ الحسن « يا بُشْرَيَّ » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يستثنى مما تقدم ألف لَدَى وعَلَى الاسمية ؛ فإن الجميع اتفقوا على قلبها ياء ، ولا يختص بياء المتكلم ، بل هو عام فى كل ضمير ، نحو لَدَيْهِ وعَلَيْهِ ، ولَدَيْنَا وعَلَيْنَا .

الثانى : يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضافِ الواجبِ كسرُ آخرِهِ ، وهو ماسوى الأربع المستثنيات ، وذلك أربعة أشياء : المفرد الصحيح ، نحو غُلامِي وفَرَسِي ، والمعل الجارى مجراه نحو ظَبْيِي ودَلْوِى ، وجمع التكسير نحو رِجَالى وهُنُودى ، وجمع السلامة لمؤنث نحو مُسْلِماتى . واختلف فى الأصل منهما ؛ فقيل : الإسكان ، وقيل : الفتح . وجُمِعَ بينهما بأن الإسكان أصل أوّلُ ؛ إذ هو الأصل فى كل مبنى ، والفتح أصل ثان ؛ إذ هو

الأصل فيما هو على حرف واحد . وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها ، وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفاً ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها ؛ فالأول كقوله :

٦٧٥ — خَلِيلِ أَمْلَكُ مِنِّي لِلَّذِي كَسَبَتْ   يَدِي،وَمَالِيَ فِيماَ يَقْتَنِي طَمَعُ

والثانى كقوله :

٦٧٦ — أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي   إلى أُمَّا وَيُرْوِينِي النَّقِيعُ

أراد إلى أمّى ، والثالث كقوله :

٦٧٧ — وَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي   بِلَهْفَ وَلا بِلَيْتَ وَلا لَوَ أنِّي

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح ، كما مر ، وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقُطْرب ، وبها قرأ حمزة « ما أنا بِمُصْرِخِكم ومَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ » . وكَسَرَ ياء «عَصَاي» الحسنُ وأبو عمرو فى شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

﴿ خاتمة ﴾ فى المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب :

أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة فى الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب الجمهور .

والثانى : أنه معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفى الجر بكسرة ظاهرة ، واختاره فى التسهيل .

والثالث : أنه مبنى ، وإليه ذهب الْجُرْجانى وابن الخشاب .

والرابع : أنه لا معرب ولا مبنى ، وإليه ذهب ابنُ جنى .

وكلا هذين المذهبين بَيِّنُ الضعف . والله أعلم .

إعمال المصدر

(بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فى الْعَمَلْ) تعدِّياً ولزوماً ؛ فإن كان فعله المشتقُّ منه لازماً

فهو لازم ، وإن كان متعديا فهو متعدٍ إلى ما يتعدّى إليه : بنفسه ، أو بحرف جر .

﴿ تنبيه ﴾ : يُخالف المصدرُ فعله فى أمرين؛ الأول : أنّ فى رفعِهِ النائبَ عن الفاعل خلافاً، ومذهبُ البصريين جوازُه ، وإليه ذهب فى التسهيل ؛ الثانى : أنّ فاعلَ المصدر يجوز حذفهُ بخلاف فاعل الفعل ، وإذا حُذف لا يتحمّل ضميرَه ، خلافا لبعضهم .

واعلم أنه لا فرْق فى إعمال المصدر عَمَلَ فعله بين كونه (مُضَافًا أَوْ مُجرّداً أَوْ مَعَ أَلْ) لكن إعمالُ الأول أكثر ، نحو « وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ » والثانى أقيسُ ، نحو « أَوْ إِطْعَامٌ فى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيماً » وقوله :

٦٧٨ — بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ
[أَزَلْنَـــا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيـــلِ]

وإعمالُ الثالث قليلٌ ، كقوله :

٦٧٩ — ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ [يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِى الأَجَلْ]

وقوله :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِـــيرَةِ أَنَّـنِى كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

وقوله :

٦٨٠ — فَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

وقد أشار إلى ذلك فى النظم بالترتيب .

﴿ تنبيه ﴾ : لا خلاف فى إعمال المضاف ، وفى كلام بعضهم ما يُشعر بالخلاف ، والثانى أجازه البصريون ومنعه الكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوعٌ أو منصوبٌ فهو عندهم بفعل مضمر . وأما الثالث فأجازه سيبويه ومَنْ وافقه ، ومنعه الكوفيون وبعضُ البصريين .

(إنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُـلْ * مَحَلَّهُ) أى : المصدرُ إنما يعملُ فى

موضعين ؛ الأول : أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله ، نحو « ضَرْبًا زَيْدًا » وقوله :

[عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ] فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

وقوله :

٦٨١ — يَا قَابِلَ التَّوْبِ غُفْرَانًا مَآثِمَ قَدْ أَسْلَفْتُهَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلُ

فزيداً والمـالَ ومآثِمَ : نصبٌ بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح . والثانى : أن يصحَّ تقديرُه بالفعل مع الحرف المصدرى : بأن يكون مُقَدَّراً بأنْ والفعل ، أو بما والفعلِ ، وهو المراد هنا ، فيقدَّر بأنْ إذا أريد المضىُّ أو الاستقبال ، نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْداً ـ أمسِ ، أو غدًا ، والتقدير : مِنْ أنْ ضَرَبْتَ زيداً أمس، أو من أنْ تَضربه غداً ، ويُقدَّر بما إذا أريدَ الحالُ ، نحو : عجبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْداً الآنَ ،أى مما تَضربه.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر فى التسهيل مع هذين الحرفين « أن » المخففة نحو : عَلِمْتُ ضَرْبَكَ زَيْدًا ، فالتقدير : علمت أنْ قدْ ضربت زيداً ، فأنْ مخففة لأنها واقعة بعد عِلْم ، والموضع غيرِ صالح للمصدرية .

الثانى : ظاهرُ قوله « إنْ كان » أنَّ ذلك شرطٌ لازم ، وقد جعله فى التسهيل غالباً . وقال فى شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطا فى عمـله ، ولـكن الغالب أن يكون كذلك ، ومِنْ وُقوعِهِ غيرَ مقدَّر بأحدها قولُ العرب : « سَمْعُ أذنى أَخَاكَ يَقُولُ ذلِكَ » .

الثالث : لإعمال المصدر شروط ذكرَها فى غير هذا الـكتاب ؛ أحدها : أن يكون مُظْهَرا ، فلو أضمر لم يعمل خلافا للـكوفيين ، وأجاز ابنُ جنى فى الخصائص والرُّمَّانى إعماله فى المجرور، وقياسه فى الظرف . ثانيها : أن يكون مُكـبَّراً ، فلو صُغِّر لم يعمل . ثالثها : أن يكون غيرَ محدودٍ ، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل ، أما قوله :

٦٨٢ــ يُحَابِي بِهِ الْجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ   بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ الْمَلَا نَفْسَ رَاكِبِ (١)

فشاذ . رابعها : أن يكون غَيْرَ منعوت قبلَ تمام عمله ، فلا يجوز أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ المبَرِّحُ زَيْدًا ؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يُفصَلُ بينهما ، فإن ورد ما يُوهِم ذلك قُدِّرَ فعلٌ بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر ، فلو نعت بعد تمامه لم يمنع ، والأَولى أن يُقَال « غير متبوع » بَدَلَ « غير منعوتٍ » ؛ لأن حُكْمَ سائر التوابع حُكْمُ النعتِ فى ذلك . خامسها : أن يكون مُفرَداً ، وأما قوله :

٦٨٣ــ قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ   أَبَا قُدَامَةَ إِلاَّ الْمَجْدَ وَالْفَنَعَا

فشاذ .

وليس من الشروط كونُه بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لأنه أصلُ الفعلِ ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع ، فاشتُرِط كونُه حالاً أو مستقبلا ؛ لأنهما مدلولا المضارع .

* * *

(وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ) واسمُ المصدر هو : ما سَاوَى المصدَرَ فى الدلالة على معناه وخَالَفَهُ بِخُلُوِّهِ ــ لفظاً وتقديراً دون عِوَضٍ ــ مِنْ بعض ما فى فعله ، كذا عَرَّفه فى التسهيل ؛ فخرج نحوُ « قِتَالٍ » فإنه خَلاَ من ألف قَاتَلَ لفظا لا تقديرا ، ولذلك نُطق بها فى بعض المواضع نحو : قاتل قِيتَالاً ، وضَارَبَ ضِيرَاباً ؛ لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، ونحوُ « عِدَةٍ » فإنه خلا من واو وَعَدَ لفظا وتقديراً ، ولكن عُوِّضَ منها التاء ؛ فهما مصدران لا اسما مصدر ، بخلاف الوُضُوء والكَلاَم من قولك تَوَضَّأَ وُضُوءا وتكلّمَ كلاماً فإنهما اسما مصدرٍ ، لا مصدران ؛ لخلوهما لفظا وتقديراً من بعض ما فى فعلهما ، وحقُّ المصدر أن يتضمَّنَ حروفَ فعله بمساواةٍ نحو تَوَضَّأَ تَوَضُّؤا أو بزيادةٍ نحو أَعْلَمَ إعْلاَماً .

(١) كذا ، وصواب الرواية « يحابى بها » والضمير يعود إلى داوية قفر ، أى صحراء واسعة موحشة ، والباء بمعنى فى ، ولا تلتفت إلى غير هذا مما قاله أرباب الحواشى .

ثم اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : عَلَمٍ ، نحو : يَسَارِ وفَجَارِ وَبَرَّةَ ، وهذا لايعمل اتفاقاً ، وذِي مِيمٍ مزيدةٍ لغير مُفاعلة كالمَضْرِبِ والمَحْمَدة ، وهذا كالمصدر اتفاقا ، ومنه قولُه :

٦٨٤ — أظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مُضَارَبة من قولك ضَارَبَ مُضَارَبَةً فإنها مصدر ، وغَيْرُ هذين — وهو مراد الناظم — فيه خلاف ، فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون والبغداديون ، ومنه قوله :

٦٨٥ — أكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّى وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا

وقوله :

٦٨٦ — بِعِشْرَتِكَ الكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ [فَلاَ تَرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ الْوَفَاءَ]

وقوله :

٦٨٧ — قَالُوا : كَلاَمُكَ هِنْداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ
يَشْفِيكَ ؟ قُلْتُ : صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

وقوله :

٦٨٨ — لِأَنَّ ثَوَابَ اللهِ كلَّ مُوَحِّدٍ جِنَاناً مِنَ الفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

وقول عائشة رضى الله عنها : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ الْوُضُوء » .

﴿ تنبيه ﴾ : إعمالُ اسم المصدر قليلٌ ، وقال الصيمرى : إعمالُه شاذ ، وقد أشار الناظم إلى قلته بتنكير « عَمَلْ » .

* * *

(وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِى أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ)

أعلم أن للمصدر المضاف خمسةَ أحوالٍ :

الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتى مفعوله ، نحو « وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ » .

الثانى : عكسه ، نحو أعْجَبَنِى شُرْبُ الْعَسَلِ زَيْدٌ .

ومنه قوله :

٦٨٩ — [أفنَى تِلادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ]
قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

وقوله :

٦٩٠ — [تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ] نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

وليس مخصوصا بالضرورة ، خلافا لبعضهم ، ففى الحديث « وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً » أى : وأن يَحُجَّ البيتَ المستطيعُ ؛ لكنه قليل .

الثالث : أن يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول ، نحو « وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ » « رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَائِى » .

الرابع : عكسه ، نحو « لاَ يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ »

الخامس : أن يُضَاف إلى الظرف فَيَرْفَعَ وَيَنْصِب كالمنوّن ، نحو : أعجبَنِي انتظارُ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمراً .

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « كمِّلْ بنصبٍ .. إلى آخره » يعنى : إن أردت ؛ لما عرفت من أنه غير لازم .

(وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرّ) مراعاة للفظه وهو الأحسن (وَمَنْ * رَاعَى فِي الِاتْبَاعِ الْمَحَلّ فَحَسَنْ) فالمضاف إليه المصدرُ إن كان فاعلا فحله رفع ، وإن كان مفعولا فحله نصب إن قدر بأنْ وفعلِ الفاعل ، ورفع إن قُدِّرَ بأنْ وفعلِ المفعول ؛ فتقول : عجبتُ من ضربِ زيدٍ الظريفِ ، بالجر ، وإن شئت قلت « الظريفُ » بالرفع ، ومنه قوله :

٦٩١ — حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

فرفع « المظلوم » على الإتباع لمحل المعقِّب .

وقوله :

٦٩٢ — السَّالِكُ الثُّغْرَةِ الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشْيَ الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضُلُ

الْفُضُلُ : اللابسةُ ثوبَ الخلوة ، وهو نعتٌ للهلوكِ على الموضع لأنها فاعل المَشْيِ ، وتقول : عَجِبْتُ من أكلِ الخبزِ واللَّحْمَ ، فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله :

٦٩٣ - قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا

ولو قلت « واللَّحْمُ » بالرفع جاز على معنى من أن أُكِلَ الخبزُ واللَّحْمُ

﴿ تنبيه ﴾ : ظاهر كلامه جوازُ الإتباعِ على المحل فى جميع التوابع ، وهو مذهب الكوفيين وطائفةٍ من البصريين ، وذهب سيبويه ومَنْ وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل ، وفَصَّل أبو عمرو فأجاز فى العطف والبدل ومَنَعَ فى التوكيد والنعت ، والظاهرُ الجواز ؛ لورود السماع ، والتأويلُ خلافُ الظاهر .

﴿ خاتمة ﴾ : قد تقدَّمت الإشارة إلى أن المصدر المقدّر بالحرف المصدرى والفعل مع معموله كالموصول مع صلته ؛ فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شىء من الصلة على الموصول ، ولا يُفصَل بينهما بأجنبى كما لا يفصل بين الموصول وصلته ، وأنه إن وَرَدَ ما يُوهِم ذلك أُوِّل ؛ فمما يوهم التقدمَ قوله :

٦٩٤ — وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذِّلَّةِ إِذْعَانُ

ليست اللام من قوله « للذلة » متعلِّقة بإذعان المذكور ، بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور ، والتقدير : و بعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان ، وهذا التقدير نظير ما فى نحو « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ، ومما يُوهم الفصل بأجنبى قولُه تعالى : « إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ » فليس « يوم » منصوبا برَجْعِهِ كما زعم الزمخشرى ، وإلا لَزِمَ الفَصْلُ بأجنبى بين المصدر ومعموله ، والإخبارُ عن الموصول قبل تمام صلته ، والوجه الجيد أن يُقدَّر ليوم ناصبٌ ، والتقدير يَرْجِعُه يوم تبلى السرائر ، ومنه أيضاً قوله :

٦٩٥ — الْمَنُّ لِلذَّمِّ دَاعٍ بِالْعَطَاءِ فَلَا تَمْنُنْ فَتُلْفَى بِلَا حَمْدٍ وَلَا مَالِ

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمنّ ليكون التقدير المنُّ بالعطاء داعٍ للذم – وإن كان المعنى عليه – لفساد الإعراب ؛ لأنه يستلزم المحذورين المذكورين ، فالمخلّص من ذلك تعلقُ الباء بمحذوف ، كأنه قيل : المنّ للذم داع المن بالعطاء ؛ فالمن الثانى بدل من المن الأول ، فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلا عليه .

أما المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله فالأصح أنه مُساوٍ لاسم الفاعل فى تحمُّل الضمير وجَوَاز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلّق به عليه ؛ لأنه ليس بمنزلة الموصول ولا معموله بمنزلة صلته ، والله أعلم .

إعمال اسم الفاعل

(كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ) واسمُ الفاعل هو : الصفةُ الدالّةُ على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى المـاضى ، كذا عرفه فى التسهيل .

فالصفة : جنس ، والدالّةُ على فاعل : لإخراج اسم المفعول وما بمعناه ، وجارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها : لإخراج الجارية على المـاضى نحو فَرِحٍ ، وغيرِ الجاريَةِ نحو كَرِيمٍ ، وفى التذكير والتأنيث : لإخراج نحو أهْيَف فإنه لا يجرى على المضارع إلا فى التذكير ، ولمعناه أو معنى المـاضى : لإخراج نحو ضَامِرِ الـكَشْحِ من الصفة المشبهة

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله فى التعدى واللزوم (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه إنمـا عَمِلَ حَمْلاً على المضارع ، وهو كذلك (وَوَلِيَ) مَا يُقَرِّبُهُ من الفعلية : بأن ولى (اسْتِفْهَاماً) ملفوظا به نحو : أضَارِبٌ زَيْدٌ عَمراً ؟ وقوله :

أَمُنْجِزٌ أَنْتُمُ وَعْداً وَثِقْتُ بِهِ [أَم اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً نَهْجَ عُرْقُوبِ]

أو مُقَدَّرا نحو : مُهِينٌ زَيْدٌ عَمْراً أمْ مُـكْرِمُه ؟ (أوْ حَرْفَ نِدَا) نحو : ياطَالِعاً جبلاً ، والصواب أن النداء ليس من ذلك ، والمسوِّغ إنمـا هو الاعتماد على الموصوف المقدر ، والتقدير : يا رَجُلاً طَالِعاً جبلاً (أوْ نَفياً) نحو : مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْراً (أوْ جَاصِفَةً) إما لمذكور نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِدٍ بَعِيراً ، ومنه الحال نحو : جَاء زَيْدٌ رَاكِباً فَرَساً ، أو محذوفٍ ، وسيأتى (أوْ مُسْنَدَا) لمبتدإ أو لمـا أصْلُه المبتدأ ، نحو : زَيْدٌ مُـكْرِمٌ عَمْراً ، وإنَّ زَيْداً مُـكْرِمٌ عَمْراً .

فإنْ تخلَّف شرط من هذين لم يعمل ، بأن كان بمعنى المـاضى خلافا للـكسائى ، ولا حُجَّة له فى « وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ » فإنه على حكاية الحال ، والمعنى يَبْسُطُ ذراعيه ، بدليل ماقبله وهو « وَنُقَلِّبهمْ » ، ولم يقل وقلَّبناهم ، أو لم يعتمد على شىء مما سَبَقَ خلافاً للـكوفيين والأخفش ؛ فلا يجوز : ضَارِبٌ زيداً أمْس .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : هذا الخلاف فى عمل الماضى دون أل بالنسبة إلى المفعول به ، وأما رَفْعُه الفاعلَ فذهب بعْضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر ، و به قال ابنُ جنِّى والشلو بينُ ، وذهب قوم إلى أنه يرفعه ، وهو ظاهر كلام سيبويه ،واختاره ابن عصفور ، وأما المضمر فحـكى ابنُ عصفور الاتفاقَ على أنه يرفعه ، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنعَ ، وهو بعيد .

الثانى : مِنْ شروط إعمال اسم الفاعل المجرَّد أيضاً : أن لا يكون مُصَغَّراً ، ولا موصوفاً ، خلافا للـكسائى فيهما ؛ لأنهما يختصان بالاسم فيُبْعِدان الوصفَ عن الفعلية ، ولا حجة له فى قول بعضهم : أظُنُّنِى مُرْتَحِلاً وَسُوَيِّراً فَرْسَخاً ؛ لأن فرسخاً ظرف يكتفى برائحة الفعل . وقال بعض المتأخرين : إن لم يُحفظ له مُـكَبَّر جاز كما فى قوله :

٦٩٦ — [فَمَا طَعْمُ رَاحٍ فِي الزُّجَاجِ مُدَامَـــةً]
تَرَقْرَقُ فِي الْأَيْدِى كُمَيْتٍ عَصِيرُهَا

حيث رُفع عصيرها بكُمَيْتٍ ، ولا حُجّة له أيضاً على إعمال الموصوف فى قوله :

٦٩٧ ـ إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُزَايِلِ

إذ « فَرْخَيْنِ » نصبٌ بفعل مضمر يفسره فاقد ، والتقدير : فَقَدَت فرخين ؛ لأن فاقد ليس جاريا على فعله فى التأنيث فلا يعمل ؛ إذ لا يقال : هٰذِهِ امرأة مُرْضِعٌ وَلَدَهَا لأنه بمعنى النسب ، قال فى شرح التسهيل : ووافق بعضُ أصحابنا الكسائىَّ فى إعمال الموصوف قبل الصفة ، لأن ضعفه يَحصلُ بعدها لا قَبلها ، ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائى وباقى الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً

(وَقَدْ يَكُونُ) اسمُ الفاعل (نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ) مع المنعوت الملفوظ به ، نحو « مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ » أى صنف مختلف ألوانه .

وقوله :

٦٩٨ ـ كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا [فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ]

أى كوَعِلٍ ناطحٍ ، ومنه « ياطالعا جبلا » ، أى يا رجُلاً طَالِعاً جَبَلاً .

﴿ تنبيه ﴾ : الاستفهام المقدَّر أيضاً كالملفوظ ، نحو : مُهِينٌ زَيْدٌ عَمْراً أَمْ مُكْرِمُهُ ؟ أى : أَمُهِينٌ .

(وَإِنْ يَكُنْ) اسم الفاعل (صِلَةَ أَلْ فَفِي الْمُضِى * وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِى)

قال فى شرح الكافية : بلا خلاف ، وتبعه ولده ، لكنه حكى الخلافَ فى التسهيل فقال : وليس نصبُ ما بعد المقرون بأل مخصوصاً بالمضىّ خلافا للمازنى ومَنْ وافقه ، ولا على التشبيه بالمفعول به خلافا للأخفش ، ولا بفعل مضمر خلافا لقوم ، على أن قوله « قد ارتضى » يشعر بذلك . والحاصل أربعةُ مذاهبَ ، المشهورُ أنه يعمل مطلقاً لوقوعه موقعاً يجب تأويله بالفعل .

* * *

(فَعَّالٌ أوْ مِفْعَالٌ أوْ فَعُولُ فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ)

أى : كثيراً ما يُحَوَّلُ اسمُ الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير (فَيَسْتَحِقُّ مَا) كان (لَهُ مِنْ عَمَلٍ) قبل التحويل ، بالشروط المذكورة كقوله :

٦٩٩ ـ أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلاَلَهَا [وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ]

وحكى سيبويه : « أَمَّا الْعَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ » وكقول بعض العرب : إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا ، حكاه أيضا سيبويه ، وكقوله :

٧٠٠ ـ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا
[إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ]

وكقوله :

٧٠١ ـ عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهُ وَحَجِيجُ
قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ؛ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

(وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ) كقوله :

٧٠٢ ـ فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلاَلاً، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا

وكقوله :

٧٠٣ ـ أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي [جِحَاشُ الْكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ]

وقوله :

٧٠٤ ـ حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيرُ، وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

أنشده سيبويه ، والْقَدْحُ فيه من وضع الحاسدين ، ومما اسْتَدَلَّ به سيبويه أيضاً على إعمال فَعِلٍ قولُ لبيد :

٧٠٥ ـ أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ
بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ

﴿ تنبيه ﴾ : أفْهَمَ قولُه « عن فاعل بديل » أن هذه الأمثلة لا تُبْنَى من غير الثلاثى ، وهو كذلك، إلا ما نَدَرَ ، وقال فى التسهيل : ورُبَّما بنى فَعَّال ومِفْعَالٌ و فَعِيلٌ وفَعُولٌ من أفْعَلَ ، يشير إلى قولهم دَرَّاك وسَآر من أدرك وأسأر إذا أبقى فى الكأس بقية ، ومِعْطَاء ومِهْوَان من أعطى وأهان ، وسَمِيع ونَذِير من أسْمَعَ وأنْذَر ، وزَهُوق من أزهق ، اه .

* * *

(وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ) وهو المثنى والمجموع (مِثْلَهُ جُعِلْ) أى جُعل مثلَ المفرد (فِى الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ) فمن إعمال المثنى قولُه :

والشَّاتِمَىْ عِرْضِى وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا   وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِى

ومن إعمال المجموع قولُه :

٧٠٦ – ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِى قَوْمِهِمْ   غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

وقولُه :

٧٠٧ – [وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتَ غَيْرِ الرُّيَّمِ]   أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى

وقولُه :

٧٠٨ – مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ   حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

ومنه « وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتٌ ضُرَّهُ » .

(وَانْصِبْ بِذِى الْإِعْمَالِ تِلْواً وَاخْفِضِ) بالإضافة ، وقد قرىء بالوجهين « إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ » (وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ) أى ما سوى التِّلوِ (مُقْتَضِى) نحو « وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً » على تقدير حكاية الحال « إِنِّى جَاعِلٌ فِى الْأَرْضِ خَلِيفَةً » وهذا مُعْطِى زَيْدٍ دِرْهَماً ، ومُعْلِمُ بَكْرٍ عَمْراً قائماً .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يتعيَّن فى تِلْوِ غير العامل الجرُّ بالإضافة ، كما أفهمه كلامه ، وأما غير التلو فلا بدَّ من نصبه مطلقاً ، نحو هٰذَا مُعْطِى زَيْدٍ أمسِ دِرْهَماً ، ومُعْلِمُ بكرٍ أمسِ خالداً قائماً ، والناصبُ لغير التلو فى هذين المثالين ونحوهما فعلٌ مضمرٌ . وأجاز السيرافى النصبَ باسم الفاعل؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شَبَهاً بمصحوب الألف واللام وبالمنون ، ويُقَوِّى ما ذهب إليه قولُهم : هو ظانُّ زيدٍ أمسِ قائما ، فقائما يتعين نصبه بظان ؛ لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثانى مفعولى ظانّ ، وذلك ممتنع ؛ إذ لا يجوز الاقتصارُ على أحد مفعولى ظن ، وأيضاً فهو مقتضٍ له فلا بد من عمله فيه قياساً على غيره من المقتضيات ، ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول مَنَعَت الإضافة إلى الثانى فتعين النصب للضرورة .

الثانى : ما ذكره من جواز الوجهين هو فى الظاهر ، أما المضمر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو : هذا مُكْرِمُكَ ، وذهب الأخفش وهشام إلى أنه فى محل نصب كالهاء من نحو « الدِّرْهَمُ زيدٌ مُعْطِيكَهُ » وقد سبق بيانه فى باب الإضافة .

الثالث: فُهِم من تقديمه النصبَ أنه أولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ لأنه الأصل ، وقال الكسائى : هما سواء ، وقيل : الإضافة أولى للخِفَّة .

* * *

(وَاجْرُرْ أوِ انْصِبْ تَابِـعَ الَّذِى انْخَفَضْ) بإضافة الوصف العامل إليه (كَمُبْتَغِى جَاهٍ وَمَالاً) ومالٍ (مَنْ نَهَضْ) فالجر مراعاة للفظ جَاهٍ ، والنصبُ مراعاة لمحلِّه ، ومنه قوله :

٧٠٩ ـ هَلْ أنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أوْ عَبْدَ رَبٍّ أخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

فعبدَ : نُصِبَ عَطْفاً على محل « دينار » وهو اسم رجل . قال الناظم : ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه ، وإن كان التقديرُ قولَ سيبويه ، وعلى قوله :

فهل يُقَدَّرُ فعلٌ لأنه الأصل في العمل أو وصفٌ مُنَوَّنٌ لأجل المطابقة ؟ قَوْلَانِ ، ولو جر « عبد رب » لجاز .

فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للمنصوب نحو «وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا» إذا لم يرد حكاية الحال ، أى وجعل الشمس والقمر حسباناً.

* * *

(وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاُسْمِ فَاعِلِ) من الشروط (يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولِ) وهو : مادل على الحدث ومفعوله (بِلاَ تَفَاضُلِ) فإن كان بأل عمل مطلقاً ، وإلاَّ اشْتُرِطَ الاعتمادُ ، وأن يكون للحال أو الاستقبال ، فإذا استوفى ذلك (فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِى * مَعْنَاهُ) وعمله : فإن كان مُتَعَدياً لواحد رفعه بالنيابة ، وإن كان متعديا لاثنين أو ثلاثة رفع واحدا بالنيابة ونَصَبَ ما سواه ؛ فالأول نحو : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَبُوهُ ، فزيد : مبتدأ ، ومضروب : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة . والثانى (كَالمعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِى) فالمعطى : مبتدأ ، وأل فيه موصول صلته مُعْطَى ، وفيه ضمير يعود إلى أل مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول الأول ، وكفافا : المفعول الثانى ، ويكتفى : خبر المبتدأ . والثالث نحو : زيدٌ مُعْلَمٌ أبُوهُ عَمْراً قَائِماً ، فزيد : مبتدأ ، ومعلَم : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة وهو المفعول الأول ، وعمرا : المفعول الثانى ، وقائما : الثالث .

(وَقَدْ يُضَافُ ذَا) أى اسمُ المفعول (إلى اسْمٍ مُرْتَفِعْ) به (مَعْنًى) بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (كَمَحْمُودُ المَقَاصِدِ الْوَرِعْ) أصله : الورعُ محمودةٌ مقاصدُهُ ، فمقاصده : رفع بمحمودة على النيابة ، فحول إلى « الورع محمود المقاصدَ » بالنصب على ما ذكر ، ثم حُــوِّل إلى « محمود المقاصدِ» بالجر .

﴿ تنبيه ﴾ : اقتضى كلامُه شيئين ؛ الأول : انفرادُ اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه ، كما أشار إليه بقوله « وقد يضاف ذا » ، وفى ذلك تفصيل ؛

وهو أنه إذا كان اسمُ الفاعل غيرَ متعدٍّ وقُصد ثبوتُ معناه عُومِلَ مُعَامَلَةَ الصفة المشبهة، وساغت إضافته إلى مرفوعه؛ فتقول: زَيْدٌ قائمُ الأبِ ـ برفع الأب ونصبه وجره ـ على حد حَسَن الْوَجْهِ ، وإن كان متعدِّيا لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أَمْنِ اللَّبسِ وفاقا للفارسى ، والجمهورُ على المنع ، وفَصَّل قوم فقالوا : إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلاَّ فَلاَ ؛ وهو اختيار ابن عصفور وابن أبى الربيع ، والسماعُ يوافقه ، كقوله :

٧٠٩ـ مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلاَّمًا وَإِنْ ظُلِمَا وَلاَ الْكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ حُرِمَا

وإن كان متعدِّيا لأكْثَرَ لم يجز إلحاقه بالصفة المشابهة . قال بعضهم : بلا خلاف .

الثانى : اختصاصُ ذلك باسم المفعول القاصر ، وهو المَصُوغُ من المتعدى لواحد . كما أشار إليه تمثيله وصَرَّحَ به فى غير هذا الكتاب ، وفى المتعدِّى ما سبق فى اسم الفاعل المتعدى .

﴿ خاتمة ﴾ : إنما يجوز إلحاقُ اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأصْلِيِّ ، وهو أن يكون من الثلاثى على وزن مَفْعُول ، ومن غيره على وزن المضارع المبنى للمفعول ، فإن حُوِّلَ عن ذلك إلى فَعِيلٍ ونحوه مما سيأتى بيانه لم يَجُزْ ؛ فلا يقال : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَحِيلِ عَيْنِهِ ، ولا قتيلِ أَبِيهِ ، وقد أجازه ابنُ عصفور ، ويحتاج إلى السماع . والله أعلم .

أبنية المصادر

(فَعْلٌ) بفتح الفاء وإسكان العين (قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى * مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ) سواء كان مفتوحَ العين (كَرَدَّ رَدًّا) وأَكَلَ أَكْلاً وَضَرَبَ ضَرْبًا ، أو مكسورَها كفَهِمَ فَهْمًا وأَمِنَ أَمْنًا وَشَرِبَ شَرْبًا وَلَقِمَ لَقْمًا . والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد

شىء ولم يُعلم كيف تكلَّموا بمصدره فإنك تَقيسُه على هذا ، لا أنَّك تقيسُ مع وُجُود السَّماع ، قال ذلك سيبويه والأخفش .

﴿ تنبيه ﴾ : اشتَرَطَ فى التسهيل لكون فَعْلٍ قياسا فى مصدر فَعِلَ المكسورِ العين أن يُفْهِمَ عَمَلاً بالفم كالمثالين الأخيرين ، ولم يشترط ذلك سيبويه والأخفش ، بل أطلقا كما هنا .

(وَفَعِلَ) المكسورُ العين (اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ) بفتح الفاء والعين ـ قياسًا ، سواء كان صحيحا أو مُعْتَلاً أو مضاعفا (كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ) مصادر فرِحَ زيدٌ ، وَجَوِىَ عَمْرٌو ، وشَلَّتْ يدُه والأصل شَلِلَتْ .

ويستثنى من ذلك ما دلَّ على لَوْن فإن الغالب على مصدره الْفُعْلَة ، نحو سَمِرَ سُمْرَةً ، وَشَهِبَ شُهْبَةً ، وَكَهِبَ كُهْبَةً ، والكهبة : لونٌ بين الزرقة والحمرة .

واستثنى فى التوضيح ما دلَّ على حِرْفَة أو وِلاية ، قال : فقياسُه الْفِعَالة ، ومَثَّل للثانى فقال كَوَلِىَ عليهم وِلاَيَةً ، ولم يمثل للأول ، وفيما قاله نظر ؛ فإن ذلك إنما هو معروف فى فَعَلَ المفتوح العين ، وأمّا وَلِىَ عليهم وِلاَيةً فنادرٌ .

(وَفَعَلَ) المفتوح العين (اللاَّزِمُ مِثْلَ قَعَدَا * لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ) معتلا كان (كَغَدَا) غُدُوًّا ، وسما سُمُوًّا ، أو صحيحًا كقَعَدَ قُعُوداً وجَلَسَ جُلوسًا (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالاَ) بكسر الفاء (أَوْ فَعَلاَنًا) بفتح الفاء والعين (فَادْرِ أَوْ فُعَالاَ) بضم الفاء ، أو فَعِيلا .

(فَأَوَّلٌ) من هذه الأربعة ـ وهو فِعال بكسر الفاء ـ (لِذِى امْتِنَاعٍ) أى مَقيسٌ فيما دلَّ على امتناع (كَأَبَى) إباءً ، وَنَفَرَ نِفَاراً ، وَجَمَحَ جِمَاحًا ، وشَرَدَ شِرَادًا ، وأبَقَ إبَاقًا .

(والثَّانِ) منها ـ وهو فَعَلاَنٌ ، بتحريك العين ـ (لِلَّذِى اقْتَضَى تَقَلُّبَا) نحو جَالَ جَوَلاَنًا ، وَطَافَ طَوَفَانًا ، وَغَلَتِ الْقِدْرُ غَلَيَانًا .

(لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ) أى : يطَّرد الثالث ــ وهو فُعَال ، بضم الفاء ــ فى نوعين ؛ الأول : ما دلَّ عَلَى داء أى مرض ، نحو سَعَلَ سُعَالاً ، وزُكِمَ زُكاماً ، ومَشَى بَطْنُه مُشَاء ، والثانى : ما دلَّ عَلَى صوت ، نحو صَرَخَ صُراخاً ، ونَبَحَ نُباحاً ، وعوَى عُوَاء .

(وَشَمِلْ * سَيْراً وَصَوْتاً) الوزنُ الرابعُ وهو (الْفَعِيل كَصَهَلْ) صَهِيلاً ، ونَهَقَ نَهِيقاً ، وَرَحَلَ رَحِيلاً ، وَذَمَلَ ذَمِيلاً .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد يجتمع فَعِيلٌ وفُعال ، نحو نَعَبَ الغُرَابُ نَعِيباً ونُعَابا ، ونَعَقَ الراعِى نَعِيقاً ونُعاقاً ، وأزَّتِ القِدْرُ أزِيزاً وأُزَازاً . وقد ينفرد فَعِيلٌ ، نحو صَهَلَ الفرسُ صَهِيلاً وصَخَدَ الصُّرد صَخِيداً . وقد ينفرد فُعَال ، نحو بَغَمَ الظَّبْيُ بُغَاما ، وضَبَحَ الثعلبُ ضُبَاحاً ، كما انفرد الأول فى السير والثانى فى الداء .

الثانى : يُسْتثنى أيضاً منه ما دلَّ على حِرْفة أو وِلاية فإن الغالب فى مصدره فِعَالة ، نحو تَجَرَ تِجَارَةً ، وَخَاطَ خِيَاطَةً ، وسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً ، وأَمَرَ إمَارَةً . وذكر ابنُ عصفور أنه مقيس فى الولايات والصنائع .

(فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا) بضم العين قياساً (كَسَهُلَ الْأَمْرُ) سُهُولَةً ، وعَذُبَ الشىء عُذُوبَةً ، وَمَلُحَ مُلُوحَةً (وَزَيْدٌ جَزُلَا) جَزَالَةً ، وفَصُحَ فَصَاحَةً ، وَظَرُفَ ظَرَافَةً .

(وَمَا أَتَى) من أبنية مصادر الثلاثى (مُخَالِفاً لِمَا مَضَى * فَبَابه النَّقْلُ) لاالقياس (كَسُخْطٍ وَرِضًى) بضم السين وكسر الراء ، وحُزْنٍ وَبُخْلٍ ــ بضم أولهما ــ مما قياسُه فَعَلٌ بفتحتين ، وكجُحُودٍ وَشُكُور وركوب ــ بضمتين ــ مما قياسُه فَعْل بفتح الفاء وسكون العين ، وكَمَوْتٍ وفَوْزٍ وَمشْي ــ بفتح الفاء وسكون العين ــ مما قياسُه فُعُول بضمتين ، وكعِظَمٍ وكِبَرٍ مما قياسه فُعُولة ، وكحُسْن وقُبْح مما قياسه فَعَالة .

﴿ تنبيـــه ﴾ : ذكر الزَّجَّاج وابنُ عصفور أن الفُعْل كالْحسْنِ قياسٌ

فى مصدر فَعُلَ بضم العين كحَسُن ، وهو خلاف ما قاله سيبويه .

(وَغَيْرُ ذِى ثَلاَثَةٍ مَقِيسُ * مَصْدَرِهِ) أى : لا بدَّ لكل فعلٍ غير ثلاثى من مصدرٍ مَقِيسٍ ؛ فقياسُ فَعَّلَ بالتشديد إذا كان صحيح اللام التَّفْعِيلُ (كَقُدِّسَ التَّقْدِيس) وتُحذف ياؤه ويُعوَّض عنها التاء فيصير وزنه تَفْعِلَة : قليلاً فى نحو جَرَّبَ تَجْرِبَةً ، وغالباً فى ما لامه همزة نحو جزَّأ تَجْزِئَةً ، ووَطَّأ تَوْطِئَةً ، ونَبَّأ تَنْبِئَةً ، وجاء أيضاً على الأصل ، ووجوباً فى المعتل نحو غَطِّهِ تَغْطِيَةً (وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً) وهى تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيَةً . وأما قوله :

٧١١ — * بَاتَتْ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا *

[كما تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا]

فضرورة . وأشار بقوله :

(وَأَجْمِلاَ إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاَ تَجَمَّلاَ)

(وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ثم أَقِمْ إقَامَةً ، وَغَالِباً ذَا التا لَزِمْ)

(وَمَا يَلِى الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا)

(بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى)

إلى أن قياس أَفْعَلَ إذا كان صحيح العين الإفعالُ ، نحو أَجْمَلَ إجمالاً ، وأَكْرَمَ إِكْرَاماً ، وأَحْسَنَ إحساناً ، وإن كان معتلَّها فكذلك ، ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفاً ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء ، كما فى أقام إقَامَةً وأعان إعَانَةً وأبان إبانَةً ، والغالبُ لزومُ هذه التاء كما أشار إليه بقوله « وغالبا ذا التا لزم » وقد تحذف نحو « وَإِقَامِ الصَّلاَةِ » ، ومنه ماحكاه الأخفش من قولهم : أَرَاهُ إِرَاء ، وأَجَابَ إجاباً .

وقياسُ ما أوَّله همزةُ وصلٍ أن يُكسر تِلو ثانيه : أى ثالثه ، وأن يُمَدَّ مفتوحا

ما يليهِ الأخرُ : أى ما قبل آخره ، كما أشار إليه بقوله « وما يلى الآخر ـ إلخ » أى:وما يليه الآخرُ ، نحو اصْطَفَى اصْطِفَاء ، وانطَلَقَ انطِلاقا ، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا .

فإن كان اسْتَفْعَلَ معتل العينِ فُعِل به ما فعل بمصدر أفْعَل المعتل العينِ ، نحو اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً ، وَاسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً .

و يُستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفَاعَل أو تَفَعَّل، نحو اطَّايرَ وَاطَّيَّرَ أصلهما تَطَايرَ وتَطَيَّرَ فإن مصدرَهما لا يُكسر ثالثُه ولا يزاد قبل آخره ألف .

وقياسُ ما كان على تفعَّل التَّفَعُّل ، نحو : تجمَّل تجمُّلاً ، وتعلَّمَ تعلُّماً ، وتَكَرَّمَ تَكَرُّمًا (وضُمَّ مَا * يَرْبَعُ) أى : يقع رابعًا (فى أمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا) صحيح اللام مما فى أوله تاء المطاوعة وشبهها ، سواء كان من باب تَفَعَّل كما مر ، أو من باب تفَاعَل نحو تقَاتل تقَاتُلاً وتخاصما تخاصُماً ، أو من باب تفعلل نحو تَلَمْلَمَ تلملُمًا وتدحرجَ تدحرُجًا ، أو مُلحقا به نحو تَبَيْطَرَ تَبَيْطُراً وَتجَلْبَبَ تجلببًا . فإن لم يكن صحيحَ اللام وجب إبدالُ الضمة كسرة إذا كانت اللام ياء نحو تدَلَّى تَدَلِّيا وَتَدَانى تدَانِيًا وتَسَلْقَى تَسَلْقِيًا .

(فِعْلاَلٌ أوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلا)وما ألحق به نحو دَحْرَجَ دِحْرَاجًا وَدَحْرَجَةً ، وَحَوْقل حِيقَالا وَحَوْقَلَة ، ومعنى حَوْقَلَ : كبر وضعُف عن الجماع (واجْعَل مَقِيسا) من فِعْلاَلِ وفَعْلَلَة (ثانِيًا لاَ أوَّلاَ) وكلاهما عند بعضهم مَقِيسٌ وهو ظاهر كلام التسهيل .

﴿ تنبيه ﴾ : يجوز فى المضاعَف من فِعْلاَل نحو الزِّلْزال والْقِلْقَال فتحُ أوله وكسرُه وليس فى العربية فَعْلاَل بالفتح إلاَّ فى المضاعَفِ ، والكسرُ هو الأصل ، و إنما فتح تشبيها بالتَّفْعَالِ كما جاء فى التِّفْعَالِ التِّبْيَانُ والتِّلْقَاء بالكسر . والتَّفْعَال كله بالفتح إلا هذين، على أنهما عند سيبويه اسمانِ وُضِع كلٌّ منهما موضعَ المصدر . وذهب الكسائى والفراء وصاحب الكشاف إلى أن الزَّلْزَالَ بالكسر المصدرُ و بالفتح الاسم ، و كذلك الْقَمْقَاع

بالفتح الذى يتقعقع وبالكسر المصدر ، والوَسْوَاسُ بالفتح اسم لما وَسْوَسَ به الشيطان وبالكسر المصدر ، وأجاز قوم أن يكونا مصدرين .

(لِفَاعَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَهْ) نحو خاصَمَ خِصاماً ومُخاصَمَةً ، وعاقَبَ عِقَاباً ومُعاقَبَةً ، لكن يمتنع الفِعَالُ ويتعين المُفَاعَلة فيما فاؤه ياء ، نحو ياسَرَ مُيَاسَرَةً ويامَنَ مُيامنة ،وشذ ياوَمَهُ يِوَاماً ،لامُيَاوَمَةً .

(وَغَيْرُ مامَرَّ السَّمَاعُ عادَلَهْ) أى كان له عَدِيلاً ؛ فلا يُقْدَم عليه إلا بسماع ، نحو كذَّبَ كِذَّاباً ، وهِىَ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا ، وَأَجَابَ إجابًا ، وَتَحَمَّلَ تِحِمَّالاً ، واطْمَأَنَّ طُمَأْنِينَة ، وَتَرَامَوْا رِمِّيًّا ، وقَهْقَرَ قَهْقَرَى ، وقَرْفَصَ قُرْفُصَاء ، وقَاتَلَ قِيتَالاً .

﴿ تنبيه ﴾ : يجىء المصدرُ على زنة اسم المفعول : فى الثلاثى قليلا ، نحو جَلَدَ جَلْداً وَمَجْلُوداً . وقوله :

٧١٢ [حَتَّى إذَا] لَمْ يَتْرُكُوا لِعِظَامِهِ لَحْمًا وَلاَ لِفُؤَادِهِ مَعْقُولاَ

وفى غيره كثيراً . ومنه قوله :

٧١٣ — [وَقَدْ ذُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ]
* وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ *

أى عند التَّجْرِبَةِ ، وقوله :

٧١٤ ــ أُقَاتِلُ حَتَّى لا أَرَى لِى مُقَاتَلاَ [وأَنْجُو إذا غُمَّ الجَبَانُ مِنَ الكَرْبِ]

أى قِتَالاً . وقوله :

أَظُلُومُ إنْ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

أى إصابتكم ، وربما جاء فى الثلاثى بلفظ اسم الفاعل نحو فَلَجَ فَالِجًا .

وقوله :

٧١٥ ــ كَفَى بِالنَّأْىِ مِنْ أَسْمَاء كَافِ [وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إذْ طَالَ شَافِ]

أى كفاية ، ونحو « فأُهلِكُوا بالطَّاغِيَةِ » أى بالطغيان « فَهَلْ تَرَى لهمْ مِنْ بَاقِيَةٍ » أى بقاء .

(وَفَعْلَةٌ) بالفتح (لمرة كَجَلْسَه) ومَشْيَة وضَرْبة (وَفِعْلَةٌ) بالكسر (لِهيئَةٍ كَجِلْسَهْ) ومِشْيَةٍ وضِرْبَةٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : محلُّ ما ذُكر إذا لم يكن المصدرُ العام على فَعْلَة بالفتح نحو رَحْمَة ، أو فِعْلَة بالكسر نحو ذِرْبَة ، فإن كان كذلك فلا يَدُلُّ على المرة أو الهيئة إلا بقرينة أو بوصف ، نحو رَحْمَة واحدة وذِرْبَة عظيمة .

(فِى غَيْرِ ذِى الثَّلَاثِ بِالتَّا المَرَّهْ) نحو انْطَلَقَ انطِلاَقَةً ، واستخرج استخراجة . فإن كان بناء مصدره العام على التاء دُلَّ على المرة منه بالوصف كإقامة واحدة ، واستقامة واحدة (وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَة كالْخِمْرَهْ) من اخْتَمَر ، والعِمَّة من تَعَمَّم ، والنِّقْبَة من انتَقَبَ .

﴿ خاتمة ﴾ : يُصَاغ من الثلاثى مَفْعل ؛ فتفتح عينه مُرَاداً به المصدرُ أو الزمان أو المكان : إن اعتلَّت لامه مطلقا نحو مَرْمًى ومَغْزًى ومَوْقًى ، أو صحت ولم تُكسر عينُ مُضارعه نحو مَقْتَل ومَذْهَب ، فإن كسرت فتحت فى المرادِ به المصدرُ نحو مَضْرَب ، وكُسِرَت فى المرادِ به الزمانُ أو المكانُ نحو مَضْرِب ، وتكسر مطلقا عند غير طيِّئٍ فيما صحت لامه وفاؤه واوٌ نحو مَوْرِد ومَوْقِف ومَوْئِل ، وشذَّ من جميع ذلك ألفاظٌ معروفة ذكرها فى التسهيل .

ويُعَامل غير الثلاثى مُعَامَلَةَ الثلاثى فى ذلك ؛ فَمَنْ أراد ذلك بَنَى منه اسمَ مفعولٍ وجعله بإزاء ما يقصده من المصدر كما مر أو الزمان أو المكان ، ومنه « بِسْمِ اللهِ مُجْرَاها وَمُرْسَاهَا » « وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ » .

وقوله :

٧١٦ ــ الْحَمْدُ لِلهِ مُمْسَانَا وَمُصْبَحَنَا [بِالْخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّى وَمَسَّانَا]

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

(كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ) لازماً (كَغَذَا) الوادى — بمعجمتين مفتوحَ العين — بمعنى سَالَ ؛ فيقال : غذا الماء فهو غاذٍ ، وذهَبَ زيدٌ فهو ذاهبٌ ، وسَلِمَ فهو سالم ، وفَرُهَ الفرسُ فهو فَارِهٌ ، أو متعدِّيا نحو ضَرَبَ فهو ضاربٌ ، وركِبَ فهو راكِبٌ .

(وَهْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ) بضم العين كطَهُرَ فهو طاهِر ، وَنَعُمَ فهو ناعِم ، وفَرُهَ فهو فارِه (وَ) فى (فَعِلْ) بكسرها (غَيْرَ مُعَدًّى) نحو سَلِمَ فهو سالِم (بَلْ قِيَاسُهُ) أى قياسُ فَعِلَ اللازم المكسورِ العينِ (فَعِلْ) بفتح الفاء وكسر العين فى الأعراض (وأفْعَلُ) فى الألوان والخِلَق ، و(فَعْلَانُ) فيما دلَّ على الامتلاء وحَرارة الباطن ، (نَحْوُ أَشِرٍ) وبَطِرٍ وفَرِحٍ (وَنَحْوُ صَدْيَانَ) ورَيَّانَ وعَطْشَانَ (وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ) والأحْمَر ، ومما شذ فيه مريضٌ وكَهْلٌ .

(وفَعْلٌ) بفتح الفاء وسكون العين (أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ) مضمومَ العينِ (كالضَّخْمِ) والشَّهْمِ (وَالْجَمِيلِ) والظريف (وَالْفِعْلُ) لهذه ضَخُمَ وَشَهُمَ و(جَمُلْ) وظَرُفَ (وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ) بفتحتين ، وَفَعَالٌ بالفتح ، وفُعَالٌ بالضم ، وَفُعُلٌ بضمتين ، وفِعْلٌ بكسر الفاء أو ضمها ، وفُعَّالٌ ، وفَعُول ، وفِعِل بكسرتين : كحَرُشَ فهو أحرَش ، وخَطُبَ فهو أخْطَبُ إذا[1] احْمَرَّ إلى الكُدْرة ، ونحو بَطُلَ فهو بَطَل وحَسُن فهو حَسَن ، ونحو جَبُن فهو جَبَانٌ ، وشَجُع فهو شُجَاعٌ ، ونحو جَنُبَ فهو جُنُبٌ ، ونحو عَفُرَ فهو عِفْرٌ أى شُجَاع ماكر ، ونحو غَمُرَ فهو غُمْر : أى لم يُجَرِّب الأمور ، ونحو وَضُؤ فهو وُضَّاء أى وَضِيء ، ونحو حَصُرَت فهى حَصُور : أى ضاق مَجْرَى لبنها ، ونحو خَشُن فهو خَشِنٌ .

﴿ تنبيه ﴾ : جميعُ هذه الصفات صفاتٌ مشبهة ، إلا فاعلا كضارب وقائم فإنه اسم

---

(١) ضبط فى كتب النحو بالحاء والظاء المعجمتين ، ولم أجده فى كتب اللغة أصلا والموجود فى كتب اللغة « خطب خطبة فهو أخطب » إذا كان أحمر إلى الكدرة ، ولكن فعله كفرح .

فاعل إلا إذا أُضيفَ إلى مرفوعه ، وذلك فيما إذا دل على الثبوت كطاهر القلب ، وشاحط الدار أى بعيدها ، فهو صفة مُشَبَّهَة أيضاً .

(وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ) أى وقد يُسْتَغْنَى عن وزن فاعل من فَعَلَ بالفتح بغيره : كشَيْخ وأشْيَب وطَيِّب وعَفِيف .

* * *

(وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِى الثَّلاَثِ كَالْمُوَاصِلِ)
(مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقَا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا)

أى : يأتى اسمُ الفاعل من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الأخير مطلقاً : أى سواء كان مكسورا فى المضارع كمنطلِق ومستخرِج ، أو مفتوحا كمتعلِّم ومُتَدَحْرِج .

* * *

(وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ) أى من هذا (مَا كَانَ انْكَسَرْ) وهو ما قبل الأخير (صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ) والمستَخْرَج .

(وَفِى اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاَثِىِّ اطَّرَدْ زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ)

يقصِد ، فإنه مقصود ، وآتٍ من ضرب مَضْرُوب ، ومن مَرَّ مَمْرُورٌ به ، ومنه مَبِيعٌ ومَقُول ومَرْمىّ ، إلا أنها غيرت .

﴿ تنبيه ﴾ : مراده بالثلاثىّ المتصرفُ .

(وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ) أى عن مفعول (ذُو فَعِيلِ) مستوياً فيه المذكرُ والمؤنثُ (نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ) أو جَرِيح أو قَتِيل .

﴿ تنبيه ﴾ : مرادُه أنه ينوب عنه فى الدلالة على معناه فقط . قال فى التسهيل : وينوبُ فى الدلالة لا العمل عن مَفْعول بقلة : فِعْلٌ كَذِبْحٍ ، وفَعَلٌ كقَنَصٍ ، وفُعْلة كغرفة[1] ، وبكثرة فَعِيلٌ . انتهى

(١) ومنه (إلا من اغترف غرفة بيده) قرأ عثمان بضم الغين ، وقرأ غيره بفتحها ؛ ومثل الغرفة : الحسوة ، والأكلة ، والمضغة .

﴿ خاتمة ﴾ : قال الشارحُ : ومجيء فَعِيلٍ بمعنى مفعول كثيرٌ فى لسان العرب ، وعلى كثرته لم يُقَس عليه بإجماع ، وفى التسهيل : ليس مَقيساً خلافا لبعضهم ، فنصٌّ على الخلاف . وفى شرحه : وجَعَله بعضُهم مَقيساً فيما ليس له فَعِيل بمعنى فاعل ، نحو قَدَر ورَحِم ؛ لقولهم : قَدِير ، ورَحِيم . والله أعلم .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

(صِفَةٌ اُسْتُحْسِنَ جَــرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا اَلْمُشْبِهَةُ اُسْمَ الْفَاعِلِ)

أى : تتميز الصفةُ المشبَّهة عن اسم الفاعل باستحسان جَرِّ فاعلها بإضافتها إليه ؛ فإن اسم الفاعل لايحسن فيه ذلك ؛ لأنه إن كان لازما وقُصد ثبوت معناه صار منها ، وانطلق عليه اسمها ، وإن كان متعديا فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه ، فلا استحسان .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنمــا قَيَّد الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ، فلم يبق فاعلا إلا من جهة المعنى .

الثانى : وجهُ الشبه بينها و بين اسم الفاعل : أنها تدل على حَدَثٍ وَمَنْ قَامَ به ، وأنها تُؤَنَّث وتثنى وتجمع ، ولذلك حُمِلت عليه فى العمل .

وعاب الشارحُ التعريفَ المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعــل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها ؛ لأن العِلْم به موقوفٌ على العلم بكونها صفةً مشبَّهة ، وعرفها بقوله « مَا صِيغَ لغير تفضيل من فِعْلٍ لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث » .

وقد يقال : إن العلم باستحسان الإضافة موقوفٌ على المعنى ، لا على العــلم بكونها صفة مشبهة ؛ فلا دَوْرَ ، أو أن قوله «المشبهة اسم الفاعل» مبتدأ وقوله « صفة استحسن إلى آخره » خبر ، وقوله (وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ) إلى آخره : عَطْفٌ عليه لتمام التعريف : أى وممــا تتميز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياساً إلا من فِعْلٍ لازم كطاهِرٍ من طَهُرَ ، وجَمِيل من جَمُل ، وحَسَنٍ من حَسُنَ ، وأما رَحِيم وعَلِيم ونحوُهما فمقصورٌ على السماع ، بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائم ، ومن المتعدِّى

كضارب ، وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل ، بخلافه كما عرفت ، وأنها لا تلزم الجَرْىَ عَلَى المضارع ، بخلافه ، بل قد تكون جارية عليه (كَطَاهِرِ الْقَلْبِ) وضَامِرِ الْبَطْن ، ومُسْتَقِيم الحال ، ومُعْتَدِل القامة ، وقد لا تكون ، وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى ، كَحَسَن الْوَجْه ، و (جَمِيل الظَّاهِرِ) وسَبْط العظام ، وأسْوَد الشعر .

(وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى) لواحد (لَهَا) أى ثابتٌ لها (عَلَى الحَدِّ الَّذِى قَدْ حُدَّا) له فى بابه : من وجوب الاعتماد على ما ذكر .

﴿ تنبيه ﴾ : ليس كونها بمعنى الحال شرطاً فى عملها ؛ لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وُضِعت للدلالة على الثبوت ، والثبوتُ من ضرورته الحال ، فعبارته هنا أجود من قوله فى الكافية :

وَالِاعْتِمَادُ وَاقْتِضَاءُ الحَالِ شَرْطَانِ فِى تَصْحِيحِ ذَا الْإِعْمَالِ . اهـ

(وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ) بخلاف اسم الفاعل أيضا ، ومن ثَمَّ صَحَّ النصبُ فى نحو « زيد أنا ضاربه » ، وامتنع فى نحو « وجه الأب زيدٌ حَسَنُه » (وكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ) أى : ويجب فى معمولها أن يكون سببيا ، أى مُتَّصلا بضمير الموصوف : لفظا نحو «حَسَن وَجْهه » ، أو معنى نحو « حَسَن الْوَجْه » أى منه . وقيل : أل خَلَفٌ عن المضاف إليه ، ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل كما عرفت .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قولُ الشارح إن جواز نحو « زَيْدٌ بِكَ فَرِحٌ » مُبْطِلٌ لعموم قوله « إن المعمول لا يكون إلا سببيا مؤخَّرا » مردودٌ ؛ لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه ، وعملُها فى الظرف ونحوه إنما هو لما فيها من معنى الفعل .

الثانى : ذَكَرَ فى التسهيل أن معمولَ الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزاً متصلا كقوله :

٧١٧ ـ حَسَنُ الْوَجْهِ طَلْقُهُ أَنْتَ فِى السِّلْــمِ وَفِى الْحَرْبِ كَالِحٌ مُكْفَهِرّ

فعُلم أن مراده بالسببى ما عدا الأجنبى ؛ فإنها لا تعمل فيه .

الثالث : يتنوَّع السببى إلى اثنى عشر نوعا ؛ فيكون موصولا ، كقوله :

٧١٨ – أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا
وَثِيرَاتُ مَا الْتَفَّتْ عَلَيْهِ الْمَآزِرُ

وموصوفاً يُشبهه ، كقوله :

٧١٩ – أَزُورُ امْرَأً جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِياً أَزْمَةَ الدَّهْرِ

والشاهد فى « جَمًّا نَوَالٌ » ، ومُضَافاً إلى أحدهما ، كقوله :

٧٢٠ – فَعُجْتُهَا قِبَلَ الْأَخْيَارِ مَنْزِلَةً وَالطَّيِّبِى كُلِّ مَا الْتَاثَتْ بِهِ الْأُزُرُ

ونحو « رَأَيْتُ رَجُلاً دَقِيقاً سِنَانُ رُمْحٍ يَطْعَنُ بِهِ » ، ومقرونا بأل نحو « حَسَنَ الْوَجْهُ » ومجردا نحو « حَسَن وَجْهٌ » ، ومضافا إلى أحدهما نحو « حَسَن وَجْهُ الأب » ، و « حَسَن وَجْهُ أبٍ » ، ومضافا إلى ضمير الموصوف نحو « حسَن وَجْهُه » ، ومضافا إلى مضاف إلى ضميره نحو « حَسَن وَجْهُ أبيه » ، ومضافا إلى ضمير مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضمير الموصوف ، نحو « مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَسَن وَجْهُ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةٍ أَنْفُه » ذكره فى التسهيل ، ومضافا إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْنَةُ جَمِيلٍ خَالُهَا » ذكره فى شرح التسهيل ، وجَعَل منه قوله :

٧٢١ – سَبَتْنِى الْفَتَاةُ الْبَضَّةُ الْمُتَجَرَّدُ الـ ـلَطِيفَةُ كَشْحُهُ ، وَمَاخِلْتُ أَنْ أُسْبَى

* * *

(فَارْفَعْ بِهَا) أى : بالصفة المشبهة (وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ بِهَا) أى : بالصفة المشبهة (مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً وَلَا تَجْرُرْ بِهَا مَعَ أَلْ سُماً) أى : اسماً (مِنْ أَلْ خَلَا ، وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ، وَمَا لَمْ يَخُلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا) أى لمعمول هذه الصفة ثلاثُ حالَاتٍ : الرفعُ على الفاعلية ، قال الفارسى : أو على الإبدال من ضمير مستتر فى الصفة ، والنصبُ : على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، والخفضُ بالإضافة ، والصفة

مع كل من الثلاثة إما نكرة ، أو معرفة ، وهذه الستة فى أحوال السببى المذكورة فى التنبيه الثالث ، فتلك اثنتان وسبعون صورةً :

الممتنعُ منها ما لزم منه إضافَةُ ما فيه أل إلى الخالى منها ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح بهذا فى التسهيل ، وذلك تسعُ صور وهى : الحسنُ وَجْهِهِ ، الحسنُ وجهِ أبٍ ، الحسنُ وجهِهِ ، الحسنُ وجهِ أبيهِ ، الحسنُ ما تحت نِقَابِهِ ، الحسنُ كلٍّ ما تحت نقابه ، الحسنُ نوالِ أعَدَّه ، الحسنُ سنانِ رمحٍ يطعن به ، الحسن وَجْهِ جاريتها الجميلُ أنفِهِ . وليس منه « الحسنُ الوجنةِ الجميلُ خَالِهَا » بجرّ خالها لإضافته إلى ضمير ما فيه أل وهو الوجنة . نعم هو ضعيف ؛ لأن المبرد يمنعه كما عرفت فى باب الإضافة .

وما سوى ذلك فَجَائِزٌ ، كما أشار إليه بقوله : « وَمَا لَمْ يَخَلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا » : أى علم ، لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قبيحٍ ، وضعيفٍ ، وحَسَنٍ .

فالقبيح : رفعُ الصفةِ — مجرَّدة كانت أو مع أل — المجردَ من الضمير والمضاف إلى المجرد منه ، وذلك ثمان صور هى : الْحَسَنُ وَجْهٌ ، الحسنُ وَجْهُ أبٍ ، حَسَنٌ وَجْهٌ ، حَسَنٌ وَجهُ أبٍ ، الحسَنُ الْوَجْهُ ، الحَسَنُ وَجْهُ الْأبِ ، حَسَنٌ الْوَجْهُ ، حَسَنٌ وَجْهُ الْأَبِ ، وَالْأَرْبَعُ الأولى أقبحُ من الثانية لما يرى من أن أل خَلَفٌ عن الضمير ، وإنما جاز ذلك ـ على قبحه ـ لقيام السببية فى المعنى مَقَامَ وُجودها فى اللفظ ؛ لأن معنى « حَسَنٌ وجهٌ » حَسَنٌ وَجْهٌ لَهُ أو منه ، ودليلُ الْجَوازِ قولُه :

٧٢٢ — بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ مُنَجِّذٍ لَاذِى كَهَامٍ يَنْبُو

فهو نظير حَسَنٌ وَجْهٌ ، والمجوِّز لهذه الصورة مُجوِّزٌ لنظائرها ؛ إذ لا فرق .

والضعيفُ : نصبُ الصفة المنكَّرَة المعارفَ مطلقاً ، وجرُّها إياها سوى المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها ، وجرُّ المقرونة بأل المضافَ إلى ضمير المقرون بها ، وذلك خَمسَ عَشْرَةَ صورةً ، هى : حَسَنٌ الْوَجْهَ ، حَسَنٌ وجهَ الأبِ ، حَسَنٌ وَجْهَهُ ،

حَسَنٌ وَجْهَ أبيهِ ، حَسَنٌ ما تَحتَ نِقَابِهِ ، حسن كلَّ ما تحت نقابه ، حسن وَجْه جاريتها جميلة أنْفَه ، حَسَن الوجنة جميل خَالَهَا ، وحَسَنُ وجْهِهِ ، حَسنُ وَجْهِ أبيهِ ، حَسَنُ ما تحت نقابِهِ ، حَسَنُ كلِّ ما تحت نقابه ، حسن وجه جاريتها جميلة أنفِهِ ، حسن الوجنة جميل خالِهاَ ، والحسن الوجنة الجميل خالِهاَ . ويدلُّ للجواز فى الأول والثانى قولُه :

٧٢٣ — ونَأخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أجَبَّ الظهرَ ليس له سنَامُ

فى رواية نصب « الظهر » . وفى بقية المنصوبات قولُه :

٧٢٤ — أنعتُهَا إنِّىَ مِنْ نُعَّاتِهاَ كُومَ الذُّرَا وَادِقَةَ سُرَّاتِهاَ

إذ لا فَرْقَ ، وفى المجرورات سوى الأخير قولُه :

٧٢٥ -أقامتْ عَلَى رَبعَيْهِمَا جارَتَا صَفاً كُمَيْتَا الأعَالِى جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا

والجرُّ عند سيبويه فى هذا النوع من الضَّرورات ، ومَنَعَه المبرد مطلقاً ؛ لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه ، وأجازه الكوفيون فى السَّعة ، وهو الصحيح ، ففى حديث أم زرع « صِفْر وشاحِها » وفى حديث الدجال « أعْوَر عَيْنِه الْيُمْنَى » وفى صفة النبى صلى الله عليه وسلم « شثْن أصَابِعِهِ » ويَدُلُّ للأخير قوله :

* سَبَتْنِى الْفَتَاةُ الْبَضَّةُ . . . البيتَ *

فى رواية جر « كشحه » :

وأما الْحَسَنُ فهو ما عدا ذلك . وجملته أربعون صورة ، وهى تنقسم إلى حسن وأحسن ؛ فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران .

وقد وضعت لذلك جَدْوَلا تتعرَّفُ منه أمثِلَتَهُ وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة ، مشيرا إلى ما لبعضها من دليل بإشارة هندية ، وإن كان كثيرا أشرت إلى كثرته بكاف عربية ، جامعاً فى ذلك بين كل متناسبين بإشارة واحدة ، وهو هذا :

الصفة	السببى	الرفع	النصب	الجر	الصفة	السببى	الرفع	النصب	الجر
زيد الحسن	الوجه	قبيح	أحسن (٨)	أحسن كا	حسن	الوجه	قبيح	ضعيف (٢)	أحسن (١) كا
زيد الحسن	وجه الأب				حسن	وجه الأب			
زيد الحسن	وجها	قبيح	(٩)		حسن	وجها	قبيح (٣)	أحسن (٤)	
زيد الحسن	وجه أب				حسن	وجه أب			
زيد الحسن	وجهه			قبيح	حسن	وجهه		ضعيف	ضعيف
زيد الحسن	وجه أبيه				حسن	وجه أبيه	أحسن (٥) كا		
زيد الحسن	ما تحت نقابه		حسن		حسن	ما تحت نقابه			
زيد الحسن	كل ما تحت نقابه				حسن	كل ما تحت نقابه			
زيد الحسن	نوال أعده	أحسن (١٠)			حسن	نوال أعدّه	أحسن (٦) كا	حسن	حسن
زيد الحسن	سنان رمح يطعن به				حسن	سنان رمح يطعن به			
الحسن وجه جاريته الجميلة	أنفه				حسن وجه جاريته جميلة	أنفه	أحسن كا	ضعيف	ضعيف
زيد الحسن الوجه الجميل	خالها			ضعيف (٧)	حسن الوجه جميل	خالها			

(١) لَاحِقِ بَطْنٍ بِقَراً سَمِينِ لَا خَطِلِ الرَّجْعِ وَلَا قَرُونِ

(٢) * أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ *

(٣) هَيْفَاء مُقْبِلَةً عَجْزَاء مُدْبِرَةً مَمْخُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاء أَنْيَابَا

(٤) * بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ *

(٥) تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عِدَادُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِن الكِرَامَ قَلِيلُ

(٦) * أزور أمرأً جمًّا نوالٌ أعدّهُ *

(٧) سَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَضَّةُ المتجرد اللَّطِيفة كشحهِ ، وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبَى

(٨) فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

(٩) * الحَزْنُ بَاباً وَالْعَقُورُ كَلْباً *

(١٠) * ذَا قصد يزيد العزيز مَنْ قَصَدَهْ *

* * *

وطريقةُ معرفةِ هذا الجدول : أن تضع الورقة التى هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبياتُ الصفة المعرّفة بأل مما يليك ، ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة ، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات الصفة المعرفة بأل ، وقد جُعل فى رأس أبيات النوعين خمسُ بيوت مكتوب فى أول بيت منها الجر ، وفى الثانى النصب ، وفى الثالث الرفع ، وفى الرابع السببى ، وفى الخامس الصفة ، ووُصِل كلُّ بيتٍ من هذه الأبيات باثنى عشر مربعاً ؛ فالمربعات الموصولة بالأخيرين منها الصفة ومعمولها السببى المنقسم إلى اثنى عشر قسما كما تقدم ، والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السببى الذى فى مُرَبَّعَاته كلها ، وكذلك فى بيت النصب و بيت الرفع ، فما قابله منها « ممتنع » فهو ممتنع ، وما قابله « حسن » فهو حسن ، وهكذا . ثم ما يحرس هذه الأحكام إشارة هندية ، فانظر فى الشواهد المكتوبة حول الجدول ،

فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم . وقوله « جامعاً بين كل متناسبين » إلخ : أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصورة ستة فى الجر ، وخمسة فى النصب ، وأربعة فى الرفع .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تقدّم أن معمول الصفة يكون ضميرا ، وعملها فيه جرٌّ بالإضافة إن باشَرَتْهُ وخَلَت من أل ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ جَمِيلِهِ » ، ونصبٌ إن فُصِلت أو قُرِنَتْ بأل ؛ فالأول نحو « هُمْ أَحْسَنُ وُجُوهًا وَأَنْضَرُهُمُوهَا » ، والثانى نحو « الحَسَنُ الْوَجْهِ الجَميله » .

الثانى : إنما تأتى مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت ، فإن كانت الصفةُ مُثَنَّاةً أو مجموعةً على حَدِّ المثنى جازت إضافتها مطلقاً كما سبق فى باب الإضافة، اه.

﴿ خاتمة ﴾ : قال فى الكافية :

وَضُمِّنَ الْجَامِدُ مَعْنَى الْوَصْفِ   وَاسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَهُ بِضَعْفِ
كَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ ، وَكَذَا   فَرَاشَةُ الْحِلْمِ ، فَرَاعِ الْمَأْخَذَا

أى : مِنْ تَضْمِين الجامد معنى المشتق وإعطائه حكم الصِّفَةِ المشبَّهة قوله :

٧٢٦ — فَرَاشَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ ، وَإِنْ
تَطْلُبْ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبُ

وقوله :

٧٢٧ — فَلَوْلاَ اللهُ وَالْمُهْرُ الْمُفَدَّى   لَأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ

ضمِّن « فراشة الحلم » معنى طائش ، و « فرعون » معنى أليم ، و « غربال » معنى مُثَقَّب ، فأجريت مجراها فى الإضافة إلى ما هو فاعل فى المعنى ، ولو رفع بها أو نصب جاز ، والله أعلم .

التعجب

(بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا   أَوْ جِيءْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا)

أى : يُدَل على التعجب ـ وهو : استعظامُ فعلِ فاعلٍ ظاهِرِ المزية ـ بألفاظ كثيرة نحو « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ » « سُبْحَانَ اللهِ الْمُؤْمِنُ لاَ يَنْجُسُ » لِلهِ دَرُّهُ فَارِساً ! لِلهِ أَنْتَ ! .

[بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ]   يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ

وقوله :

٧٢٨ ــ وَاهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهَا * [هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا]

والمبوَّبُ له فى كتب العربية صيغتان : مَا أَفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ بِهِ ؛ لاطِّرادهما فيه .

فأما الصيغة الأولى فـ « ما » فيها اسم إجماعا ؛ لأن فى أَفْعَلَ ضميراً يعود عليهـا ، وأجمعوا على أنها مبتدأ ؛ لأنها مجرَّدة للاسناد إليها ، ثم اختلفوا ؛ فقال سيبويه : هى نكرة تامة بمعنى شىء ، وأُبْتُدِىء بها لتضمُّنها معنى التعجب ، وما بعدها خبر فموضعه رفع ، وقال الفراء وابن دُرُسْتُوَيْه : هى استفهامية ، ونقله فى شرح التسهيل عن الـكوفيين ، وقال الأخفش : هى معرفة ناقصة بمعنى الذى ، وما بعدها صلة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة ، وما بعدها صفة فمحله رفع ، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوباً : أى شىء عظيمٌ . واختلفوا فى « أَفْعَلَ » فقال البصريون والـكسائى : فِعْلٌ للزومه مع ياء المتكلم نونَ الوقاية ، نحو ما أَفْقَرَنِي إلى رحمة الله ، ففتحتهُ بناء كالفتحة فى زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْراً ، وما بعده مفعول به ، وقال بقية الـكوفيين : اسمٌ لمجيئه مصغرا فى قوله :

٧٢٩ ــ يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَناً شَدَنَّ لَنَا   [مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ]

ففتحتُه إعراب ، كالفتحة فى زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وذلك لأن مخالَفَةَ الخبر للمبتدأ تقتضى

عندهم نَصْبَه ، وأَحْسَنَ إنما هو فى المعنى وصفٌ لزيد لا لضمير ما ، و«زيدًا» عندهم مُشَبَّه بالمفعول به .

وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فِعْلِيَّة «أَفْعِلْ» ، ثم اختلفوا ؛ فقال البصريون : لفظه لفظُ الأمر ومعناه الخبرُ ، وهو فى الأصل ماضٍ على صيغة أَفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا كأَغَدَّ البعيرُ إذا صار ذا غُدَّةٍ ، ثم غيرت الصيغة ، فقَبُحَ إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزيدت البـاء فى الفاعل؛ ليصير على صورة المفعول به كامْرُرْ بِزَيْدٍ ، ولذلك الْتُزِمت ، بخلافها فى نحو « كفى بالله شهيدا » فيجوز تركها كقوله :

٧٣٠ — [عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا] كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

وإنما تُحْذف مع أَنْ وأَنَّ كقوله :

٧٣١— [وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا] وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

لاطِّراد حذفِ الجـار معهما كما عُرِف ، وقال الفرّاء والزّجاج والزمخشرى وابنا كَيْسَانَ وخروف : لفظه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، والباء للتعدية ، ثم قال ابن كيسان : الضميرُ للحُسْن ، وقال غيره : للمُخَاطب ، وإنمـا التزم إفراده لأنه كلامٌ جَرَى مَجْرَى المثل .

(وَتِلْوُ أَفْعَـلَ انْصِبَنَّهُ) أى : حَـتْماً لما عرفت (كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا) .

﴿ تنبيه ﴾ : شرط المنصوبِ بعد « أَفْعَـلَ » والمجرور بعد « أَفْعِـلْ » أن يكون مختصا لتحصُل به الفائدة كما أرشد إليـه تمثيله ؛ فلا يجوز « مَا أَحْسَنَ رَجُلاً » ولا « أَحْسِنْ بِرَجُلٍ » . اهـ .

(وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِـحْ) منصوباً كان أو مجروراً (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِـحْ) أى : يَتَّضِح ؛ فالأول كقوله :

٧٣٢— جَزَى اللهُ عَنَّا وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةَ خَيْرًا ، مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا

أي : ما أعفَّهم وأكْرَمَهُمْ ، والثاني — وشرطُه أن يكون أفْعِل معطوفاً على آخَرَ مذكورٍ معه مثلُ ذلك المحذوف ، ذكره في شرح الكافية — نحوُ « أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ » أي بهم . وأما قوله :

٧٣٣ — فَذلِكَ إنْ يَلْقَ الْمَنِيَّــةَ يَلْقَهَا
حَمِيداً ، وَإنْ يَسْتَغْنِ يَوْماً فَأَجْدِرِ

أي به — فشاذ .

﴿ تنبيه ﴾ : إنما جاز حذفُ المجرور بعد أفْعِل — مع كونه فاعلا — لأن لزومه للجر كَسَاه صورةَ الفَضْلة ؛ فجاز فيه ما يجوز فيها .

وذهب قوم — منهم الفارسي — إلى أنه لم يحذف ، وأنه اسْتَتَرَ في الفعل حين حذفت الباء .

ورُدَّ بوجهين ؛ أحدهما : لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع ، والآخر : أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من « أَكْرِمْ بِنَا » .

* * *

(وَفي كِلاَ الْفِعْلَيْنِ) المذكورين (قِدْماً لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا) ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدلَّ على ما يراد به ؛ فالأول في الماضي كتَبارَكَ وَعَسى والثاني في الأمر كتَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ . وقيل : إن علة جمودهما تضمُّنُهُما معنى الحرف الذي كان حقه أن يُوضَع للتعجب فلم يوضع .

* * *

(وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا)
(وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ وَغَيْرِ سَالِكٍ سَــبِيلَ فُعِلاَ)

أى : لا يُبنى هذان الفعلان إلا ممَّا استكمل ثمانية شروط :

الأول : أن يكون فعلا ؛ فلا يُبنيَان من الجِلْفِ والحمار ؛ فلا يقال : ما أجْلَفَه وما أحْمَرَهُ ، وشذ « ما أذْرَعَهَا » أى : ما أخفَّ يَدَها فى الغَزْل ، بنَوْهُ من قولهم : امرأة ذَرَاع . نعم ادعى ابنُ القطّاع أنه سُمِع « ذَرِعَتِ المرأةُ » خفت يدُها فى الغزْلِ ، وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول .

الثانى: أن يكون ثلاثياً؛ فلا يُبنيَان من دَحْرَجَ وضَارَبَ واسْتَخرَجَ ، إلا أفْعَلَ فقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو: ما أَظْلَمَ هذا اللَّيل، وما أقفَرَ هذا المكانَ، وشَذَّ على هذين القولين : ما أعْطاهُ للدَّراهم، وما أوْلاهُ لِلمَعْرُوف ، وعلى الثلاثة : ما أتقاهُ ، وما أمْلأه لِلقِرْبَةِ ؛ لأنهما من اتَّقى وامْتلأت ، وما أخْصَرَه ؛ لأنه من اخْتُصِرَ ، وفيه شذوذ آخر سيأتى .

الثالث : أن يكون مُتَصرِّفا ؛ فلا يُبنيَان من نِعْم وبِئْس ، وشذَّ ما أعْسَاهُ ، وأعْسِ بِهِ .

الرابع : أن يكون معناهُ قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبنيَان من فَنِيَ ومَاتَ .

الخامس : أن يكون تامًّا ؛ فلا يُبنيَان من نحو كانَ وظَل وبَاتَ وصَارَ وكادَ ، وأما قولهم « ما أصبَحَ أبْرَدَها » ، و « ما أمسى أدْفَأها » فإن التعجب فيه داخل على أبرد وأدفأ ، وأصبح وأمسى زائدتان .

السادس : أن يكون مُثْبَتاً ؛ فلا يُبنيان من مَنْفى ، سواء أكان ملازماً للنفى نحو « ما عَاجَ بالدواء » أى ما انتفع به ، أم غيرَ ملازم كما قام .

السابع : أن لا يكون اسمُ فاعلهِ على أفْعَل فَعْلاء ؛ فلا يُبنيَان من عرِجَ وشهل وخَضِر الزرعُ .

الثامن: أن لا يكون مبنياً للمفعول ؛ فلا يُبنيان من نحو ضُرِب، وشذ« ما أخْصَرَه »

من وجهين ، و بعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة فُعِلَ نحو عُنيتُ بحاجتك وزُهِيَ عَلَيْنَا ؛ فيجيز « ما أعْنَاه بحَاجَتِكَ » و « ما أزْهَاهُ علينا » . قال فى التسهيل : وقد يُبْنَيَانِ من فعل المفعول إن أمِنَ اللَّبسُ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : بقى شرطٌ تاسعٌ لم يَذْكره هنا ، وهو : أن لا يُسْتَغْنى عنه بالمَصُوغ من غيره ، نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقْيَـلَهُ ، استغناء بما أكثر قائلته . قال فى التسهيل : وقد يُغْنِى فى التعجب فعل عن فعل مستوفٍ للشروط ، كما يُغنى فى غيره ، أى نحو تَرَكَ فإنه أغنى عن وَدَعَ ، وعَدَّ فى شرحه من ذلك « سكر » و « قَعَدَ » و « جَلَسَ » ضِدَّىْ قام ، و «قالَ» من القائلة، وزاد غيرُه « قامَ » و«غضِبَ» و « نامَ» وممن ذكر السبعةَ ابنُ عصفورٍ ، وعدُّ « نام » فيها غيرُ صحيح ؛ لأن سيبويه حكى ما أنومه .

الثانى : عَدَّ بعضهم من الشروط أن يكون على فَعُل بالضم أصلا أو تحويلاً ، أى يُقَدَّر رده إلى ذلك لأنه فعل غريزةٍ فيصير لازما ثم تلحقه همزةُ النقل ، و بعضهم أن يكون واقعاً ، و بعضهم أن يكون دائماً ، والصحيحُ عدمُ اشتراط ذلك .

* * *

(وَأَشْدِدِ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوط عدِمَا)

من الأفعال (ومَصْدَرَ) الفعل (العَادِمِ) بعضَ الشروطِ صريحاً كان أو مُؤَوّلاً (بَعْدُ) أى : بعد ما أفعل (يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ أفْعِـلْ جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ) فتقول فى التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على أفعل : مَا أشَدَّ أوْ أعظَمَ دَحْرَجَتَهُ أو انْطِلاَقَهُ أو حُمْرَتَهُ ، أو أشْدِدْ أوْ أعْظِمْ بها ، وكذا المنفىُّ والمبنىُّ للمفعول ، إلا أن مصدرَهما يكون مُؤَوّلاً لا صريحاً ، نحو : مَا أكْثَرَ أنْ لاَ يَقُومَ ، وما أعْظَمَ مَا ضُرِبَ ، وأشْدِدْ بِهِمَا .

وأما الفعل الناقصُ فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول ، و إلا فمن الثانى ، تقول: ما أشدَّ كَوْنَهُ جميلاً ، أوْ مَا أكْثَرَ مَا كانَ مُحْسِناً ، أوْ أشْدِدْ أوْ أكْثِرْ بذلك . وأما الجامدُ والذى لا يتفاوت معناه فلا يُتعَجَّب منهما البتة .

(وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْهُ أُثِرْ)

أى : حَقُّ ما جاء عن العرب من فِعْلى التعجب مبنيًّا مما لم يستكمل الشروط أن يُحفظ ولا يُقَاس عليه لندوره : من ذلك قولهم « مَا أخْصَرَهُ » من اخْتُصِرَ ، وهو خماسى مبنى للمفعول ، وقولهم « مَا أهْوَجَه » و « ما أحْمَقَه » و « مَا أرْعَنَه » ، وهى من فَعِل فهو أفْعَل ، كأنهم حملوها على « مَا أجْهَلَه » ، وقولهم « مَا أعْسَاه » و « أعْسِ بِهِ » ، وقولهم « أقْمِنْ به » أى أحْقِقْ به ، بنَوه من قولهم « هو قَمِنٌ بكذا » أى حَقِيق به ، ولا فعل له . وقالوا « ما أجَنَّه » و « ما أوْلَعَه » ، من جُنَّ ووُلِعَ ، وهما مبنيان للمفعول، وغير ذلك .

* * *

(وَفِعْلُ هذَا البَابِ لَنْ يُقَدَّمَا * مَعْمُولُهُ) عليه (وَوَصْلَه بِهِ الْزَمَا، وَفَصْلُهُ) منه (بِظَرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَرْ) متعلقين بفعل التعجب (مُسْتَعْمَلٌ، وَالخلْفُ فى ذَاكَ اسْتَقَرْ) فلا تقول « ما زَيْدًا أحْسَنَ » ، ولا « بِزَيْدٍ أحْسِنْ » وإن قيل إن « بزيد» مفعول به ، وكذلكِ لا تقول : ما أحْسَنَ يَا عَبْدَ اللهِ زَيْدًا ، ولا أحْسِنْ لَوْلاَ بُخْلُهُ بِزَيْدٍ ، واختلفوا فى الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل ، والصحيحُ الجوازُ ؛ كقولهم : ما أحْسَنَ بالرَّجُل أنْ يَصْدُقَ ، وما أقْبَحَ بهِ أنْ يكْذِبَ، وقوله:

٧٣٤ – خَلِيلَىَّ مَا أحْرَى بذِي اللُّبِّ أنْ يُرَى
صَبُوراً ، وَلٰكِنْ لاَ سَبِيلَ إلى الصَّبْرِ

وقوله :

٧٣٥ – [أَقِيمُ بِدَارِ الحزْمِ ما دَامَ حَـزْمُهَا]   وَأَحْرِ إذَا حَالَتْ بأَنْ أَتحوَّلاَ

فإن كان الظرفُ والمجرور غيرَ متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصلُ بهما . قال فى شرح التسهيل : بلا خلاف ؛ فلا يجوز « ما أحْسَنَ بمعروفٍ آمِراً » ولا « ما أحْسَنَ عِنْدَكَ جَالِسًا » ولا « أحْسِنْ فى الدّار عِنْدَكَ بجالسٍ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال فى شرح الكافية : لا خِلاَفَ فى منع تقديم المتعجَّب منه على فعل التعجُّب ، ولا فى مَنْع الفَصْلِ بينهما بغير ظرف وجار ومجرور ، وتبعَهُ الشارح فى نفى أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور ، قال : كالحال والمنَادَى ، لكن قد أجاز الجرْمىُّ من البصريين وهشامٌ من الكوفيين الفصلَ بالحال ، نحو : « ما أحْسَنَ مجرّدَةً هِنْدًا » وقد وَرَدَ فى الكلام الفصيح ما يدلُّ على جواز الفصل بالنداء ، وذلك كقول على كرم الله وجهه : « أعْزِزْ علىَّ أبَا اليَقْظان أنْ أرَاكَ صَرِيعاً مُجدَّلاً » . قال فى شرح التسهيل : وهذا مصحِّح للفصل بالنداء ، وأجاز الجرمىُّ الفصل بالمصدر ، نحو « ما أحْسَنَ إحْسَاناً زَيْدًا » ومنعه الجمهور ؛ لمنعهم أن يكون له مصدر ، وأجاز ابنُ كَيْسَان الفصل بلولا ومَصْحوبها ، نحو « ما أحْسَنَ لَوْلاَ بُخْـله زَيْدًا » ، ولا حُجَّة له على ذلك .

الثانى : قد سبق فى باب كان أنها تزاد كثيراً بين «ما» وفعل التعجب نحو «ما كانَ أحْسَنَ زَيْدًا » ومنه قوله(١) :

٧٣٦ – مَا كانَ أسْعَدَ مَنْ أجابَكَ آخِذاً
بِهُدَاكَ مجتَنِباً هَوًى وَعِنَـادَا

ونظيرُه فى الكثرة وقوعُ « ما كان » بعد فعل التعجب ، نحو : « ما أحْسَنَ مَا كَانَ زَيْد » ، فما : مصدرية ، وكان : تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية ، فإن قُصِدَ الاستقبالُ جىء بيكون .

(١) ومثله قول الآخر :

لله در أنو شروان من رجل   ما كان أعرفه بالدون والسفل

الثالث : يُجَرُّ ما تعلَّق بفعلى التعجب ، من غيرِ ما ذُكر ، بإلى إن كان فاعلا ، نحو « ما أحَبَّ زَيْداً إلى عَمْرٍو » وإلا فبالباء إن كانا من مُفْهِمِ عِلْماً أو جَهْلا نحو « ما أعْرَفَ زَيْداً بِعَمْرٍو » ، و « ما أجْهَلَ خَالِداً بِبَكْرٍ » ، وباللام إن كانا من متعَدٍّ غيره ، نحو « ما أضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو » وإن كانا من متعد بحرف جر فبما كان يتعدّى به ، نحو « ما أغْضَبَنِي عَلَى زَيْدٍ » ويقال فى التعجب من كَسَا زَيْدٌ الفقراء الثيابَ ، وظَنَّ عَمْرٌو بشراً صديقاً : « مَا أكْسَى زَيْداً لِلْفُقَرَاءِ الثِّيَابَ » ، وَ « مَا أظَنَّ عَمْراً لِبِشْرٍ صَدِيقاً » . وانتصابُ الآخر بمدلولٍ عليه بأفْعَلَ ، لا به ، خلافا للكوفيين .

﴿ خاتمة ﴾ : همزة أفْعَلَ فى التعجب لتعدية ما عَدِم التعدى : فى الأصْلِ ، نحو « ما أظْرَفَ زَيْداً » أو الحالِ نحو « ما أضْرَبَ زَيْداً » ، وهمزةُ أفْعِلْ للصيرورة ، ويجب تصحيحُ عينهما إن كانا مُعْتَلَّيْهِمَا ، نحو « ما أطْوَلَ زَيْداً ، وأطْوِلْ بِهِ » ، ويجب فكُّ أفْعِلِ المضعَّف ، نحو « أشْدِدْ بِحُمْرَةِ زَيْدٍ » ، وشذ تصغيرُ أفْعَلَ مقصوراً على السماع ، كقوله :

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

وطَرَده ابنُ كيسان ، وقَاسَ عليه أفْعِلْ نحو « أُحَيْسِنْ بِزَيْدٍ » . والله أعلم .

نعم وبئس وما جرى مجراهما

(فِعْلان غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنَ * نِعمَ وَبِئْسَ) عند البصريين والكسائى ؛ بدليل « فَبِهاَ وَنِعمَتْ » ، واسمانِ عند الكوفيين ؛ بدليل « ما هِيَ بِنِعْمَ الْوَلَدُ » و « نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ الْعَيْرُ » ، وقولِهِ :

٧٣٧ — صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بَاكِرِ بِنِعْمَ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرِ

وقال الأَوَّلُونَ : هو مثلُ قوله :

٧٣٨ — عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ [وَلاَ مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ]

وسَبَبُ عدم تصرُّفهما لزومُهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، وأصلُهما فَعِلَ ، وقد يَرِدَانِ كذلك ، أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها ، أو بكسرهما . وكذلك كل ذى عَيْنٍ حَلْقِيَّة من فَعِلَ ، فِعلاً كان كشَهِدَ ، أو اسما كفَخِذٍ ، وقد يقال فى بئس بِيسَ (رَافِعَانِ اسْمَيْنِ) على الفاعلية (مُقَارِنَىْ أَلْ) نحو « نِعْمَ الْعَبْدُ » وَ « بِئْسَ الشَّرَابُ » (أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا * قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا) « وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ » « فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ » أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله :

٧٣٩ — فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ
زُهَيْرٌ حُسَاماً مُفْرَداً مِنْ حَمَائِلِ

و إنما لم يُنَبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثانى ، وقد نَبَّهَ عليه التسهيل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اشتراطُ كون الظاهر معرفاً بأل ، أو مضافاً إلى المعرَّف بها ، أو إلى المضاف إلى المعرَّف بها ـ هو الغالبُ ، وأجاز بعضُهم أن يكون مضافاً إلى ضمير مافيه أل كقوله :

٧٤٠ — فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا وَنِعْمَ شِبَابُهَا

والصحيحُ أنه لا يُقَاس عليه لقلَّته . وأجاز الفراء أن يكون مضافاً إلى نكرة ، كقوله :

٧٤١ — فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لاَ سِلاَحَ لَهُمْ
وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا

ونَقَل إجَازَتَه عن الكوفيين وابن السراج ، وخصَّه عامة الناسِ بالضرورة ،

وزعم صاحبُ البسيط أنه لم يَرِدْ نكرةً غيرَ مضافةٍ، وليس كذلك، بل ورد لكنه أقلُّ من المضاف نحو « نِعْمَ غُلَامٌ أَنْتَ » و[قوله]:

٧٤٢ — [نِيَافُ الْقُرْطِ غَرَّاءُ الثَّنَايَا وَرِيدٌ لِلنِّسَاءِ] وَنِعْمَ نِيمُ

وقد جاء ما ظاهِرُه أن الفاعل عَلَم أو مُضافٌ إلى عَلَم، كقول بعض العَبَادلة: بِئْسَ عَبْدُ اللهِ أَنَا إِنْ كَانَ كَذَا، وقوله عليه الصلاة والسلام « نِعْمَ عَبْدُ اللهِ هَذَا » وقوله:

٧٤٣ — بِئْسَ قَوْمُ اللهِ قَوْمٌ طُرِقُوا فَقَرَوْا جَارَهُمُ لَحْماً وَحِرْ

وكأنّ الذى سَهَّل ذلك كونُه مضافاً فى اللفظ إلى ما فيه أل، وإن لم تكن مُعَرِّفة، وأجاز المبردُ والفارسيُّ إسنادَ « نعم » و « بئس » إلى الذى، نحو « نِعْمَ الَّذِى آمَنَ زَيْدٌ »، كما يُسندانِ إلى ما فيه أل الجنسية. وَمَنَعَ ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس؛ لأن كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسِّرا للضمير المستتر فيهما إذا نُزِعَتْ منه، و « الذى » ليس كذلك. قال فى شرح التسهيل: ولا ينبغى أن يُمْنَعَ؛ لأن « الذى » جعل بمنزلة الفاعل، ولذلك اطَّرد الوصف به.

الثانى: ذهب الأكثرون إلى أن « أل » فى فاعل نعم وبئس جِنْسِيَّة، ثم اختلفوا فقيل: حقيقة؛ فإذا قلت « نعم الرجل زيد » فالجنس كلُّه ممدوح، وزيد مُنْدَرِج تحت الجنس لأنه فَرْدٌ من أفراده، ولهؤلاء فى تقريره قولان؛ أحدهما: أنه لما كان الغَرَض المبالغةَ فى إثبات المدح للممدوح جُعِل المدح للجنس الذى هو منهم؛ إذ الأبلغ فى إثبات الشىء جَعْلُه للجنس حتى لا يُتَوَهَّمَ كونُه طارئا على المخصوص، والثانى: أنه لما قَصدوا المبالغة عَدَّوُا المدحَ إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غَيْرَ مدح زيد، فكأنه قيل ممدوحٌ جنسُه لأجله. وقيل: مجازا؛ فإذا قلت « نعم الرجل زيد » جعلت زيداً جميعَ الجنسِ مبالغة، ولم تقصد غير مدح زيدٍ، وذهب قومٌ إلى أنها

عَهْدِية ، ثم اختلفوا فقيل : المعهود ذهنى كما إذا قيل « اشْتَرِ اللَّحْمَ » ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدَّم ، وأراد بذلك أن يقع إبهامٌ ثم يأتى التفسيرُ بعده تفخيما للأمر . وقيل : المعهودُ هو الشخص الممدوح ؛ فإذا قلت « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » فكأنك قلت : زيد نعم هو ، واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ، ولو كان عبارةً عن الجنس لم يَسُغ فيه ذلك ، وقد أجيب عن ذلك — على القول بأنها للاستغراق — بأن المعنى أن هذا المخصوص يَفْضُل أفراد هذا الجنس إذا مُيِّزُوا رَجُلَين رَجُلَيْنِ أو رجَالاً رجَالاً ، وعلى القول بأنها للجنس مجازاً بأن كلَّ واحدٍ من الشخصين كأنه على حِدَتِهِ جنس ؛ فاجتمع جنسان فثنيا .

الثالث : لا يجوز إتباعُ فاعل نعم و بئس بتوكيد معنوى . قال فى شرح التسهيل : باتفاق ، وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع ، وأما النعت فمنعه الجمهور ، وأجازه أبو الفتح فى قوله :

٧٤٤ — لَعَمْرِى وما عَمْرِى عَلَيَّ بِهَيِّنٍ لَبِئْسَ الْفَتَى الْمَدْعُوُّ بِاللَّيْلِ حَاتِمُ

قال فى شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغى أن يُمْنَعَ على الإطلاق ، بل يُمْنَعُ إذا قُصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مُقَام الجنس ؛ لأن تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك القصد . وأما إذا تُؤُوِّل بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نَعْتِه حينئذ ؛ لإمكان أن يُرَاد بالنعت ما أريد بالمنعوت ، وعلى هذا يُحْمل قولُ الشاعر :

٧٤٥ — نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّىُّ أَنْتَ إِذَا هُمُ
[حَضَرُوا لَدَى الْحُجُرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ] .

وَحَمَل أبو على وابنُ السَّرَّاجِ مثل هذا على البدل ، وأبَيَا النعت، ولا حجة لهما اه .

وأما البَدَل والعطفُ فظاهر سكوته فى شرح التسهيل عنهماجوازُهما ، و ينبغى أن لا يجوز منهما إلا ما تُباشره نعم .

* * *

(وَيَرْفَعَانِ) أيضا على الفاعلية (مُضْمَراً) مبهما (يُفَسِّرُهُ * مُمَيِّز كَنِعْمَ قوْمًا مَعْشَرُهْ) وقولِهِ :

٧٤٦- نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

وقوله :

٧٤٧- لَنِعْمَ مَوْئِلاً الْمَوْلَى إذَا حُذِرَتْ بَأسَاءُ ذِى الْبَغْيِ وَاسْتِيلاَءُ ذِى الإحَنِ

وقوله :

٧٤٨- نِعْمَ امْرَأَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبُ كِلاَهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ

ونحو « بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً » وقوله :

٧٤٩- تَقُولُ عِرْسِى وَهْىَ لِى فى عَوْمَرَهْ بِئْسَ امْرَأً وَإِنَّنِى بِئْسَ الْمَرَهْ

فنى كل من « نعم » و « بئس » ضميرٌ هو الفاعل .

ولهذا الضمير أحكام :

الأول : أنه لا يبرز فى تثنية ولا جمع ، استغناء بتثنية تمييزه وجمعه ، وأجاز ذلك قومٌ من الكوفيين ، وحكاه الكسائى عن العرب ، ومنه قول بعضهم : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ نِعِمُوا قوْماً ، وهذا نادر .

الثانى : أنه لا يُتْبَع ، وأما نحو « نِعْمَ هُمْ قَوْمًا أنتم » فشاذ .

الثالث : أنه إذا فسِّر بمؤنَّثٍ لحقته تاء التأنيث ، نحو « نِعْمَتِ امْرَأةً هِنْدٌ » ، هكذا مَثله فى شرح التسهيل . وقال ابن أبى الربيع : لا تلحق ، وإنما يقال «نعم امرأةً هند » استغناء بتأنيث المفسِّر ، ونَصَّ خطاب على جواز الأمرين ، ويؤيد الأول قوله : « فَبِهَا ونِعْمَتْ » .

الرابع : ذهب القائلون بأن فاعلَ « نعم » الظاهرَ يُرَاد به الشخصُ إلى أن المضمر كذلك ؛ وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنسُ فذهب أكثرهم إلى أن

المُضْمَرَ كذلك ، وذهب بعضهم إلى أن المضمر للشَّخْص ، قال : لأن المضمر على التفسير لا يكون فى كلام العرب إلا شَخْصاً .

ولمفسِّر هذا الضمير شروط :

الأول : أن يكون مؤخرا عنه ؛ فلا يجوز تقديمُه على نعم و بئس .

الثانى : أن يتقدم على المخصوص ؛ فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين ، وأما قولهم « نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلاً » فنادر .

الثالث : أن يكون مطابقاً للمخصوص فى الإفراد وضِدَّيْه ، والتذكير وضده .

الرابع : أن يكون قابلا لأل ؛ فلا يفسَّر بمثل وغير وأىّ وأفعل التفضيل ؛ لأنه خَلَفٌ من فاعل مقرون بأل فاشْتُرِط صَلاَحيته لها .

الخامس : أن يكون نكرة عامة ؛ فلو قلت « نِعْمَ شَمْساً هذه الشمسُ » لم يجز ؛ لأن الشمس مُفْرَدٌ فى الوجود ؛ فلو قلت « نِعْمَ شَمْساً شمسُ هٰذَا الْيَوْمِ » لجاز ، ذكره ابن عصفور ، وفيه نظر .

السادس : لزومُ ذكره كما نصَّ عليه سيبويه ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه و إن فُهِمَ المعنى ، ونصَّ بعضُ المغاربة على شذوذ « فَبِهَا وَنِعِمَتْ » ، وقال فى التسهيل : لازم غالبا ؛ استظهارا على نحو « فَبِهَا وَنِعِمَتْ » ، وممن أجاز حَذْفَه ابنُ عصفور .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذكر من أن فاعل « نعم » يكون ضميراً مستترا فيها هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائى إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم ، والنكرة عنده منصوبة على الحال ، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال : « نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلاً » وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائى ، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا ، والأصل فى قولك « نعم رَجُلاً زيدٌ » نعم الرَّجلُ زيدٌ ، ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح فقيل « نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ » ، ويقبح عنده تأخيره لأنه

وقع مَوْقِعَ الرجل المرفوع وأفاد إفادَتَه . والصحيحُ ما ذهب إليه الجمهورُ؛ لوجهين : أحدهما : قولهم « نِعْمَ رَجُلاً أَنْتَ » ، و« بِئْسَ رَجُلاً هُوَ » ؛ فلو كان فاعلا لاتّصل بالفعل . الثانى : قولهم « نِعْمَ رَجُلاً كَانَ زَيْدٌ » فأعملوا فيه الناسخ .

***

(وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ * فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ) أى عن النحاة (قَدِ اشْتَهَرْ) فأجازه المبرّد وابن السّراج والفارسِىُّ والناظم وولدُه ، وهو الصحيح لوروده نظما ونثرا ، فمن النظم قوله :

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ   رَدَّ التَّحِيَّـةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاء

وقوله :

٧٥٠ ــ والتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ   فَحْلاً ، وَأُمُّهُمُ زَلَّاء مِنْطِيقُ

وقوله :

[تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا]   فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

ومن النثر ما حكى من كلامهم : نِعْمَ الْقَتِيلُ قَتِيلاً أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وَتَغْلِبَ ، وقد جاء التمييزُ حيث لاَ إبهَامَ يرفعه لمجرد التوكيد كقوله :

٧٥١ ــ وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ   مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا

ومنعه سيبويه والسيرافى مطلقا ، وتأوّلا ما سمع ، وقيل : إن أفاد معنًى زائداً جاز ، وإلاّ فلا ، كقوله :

[تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ]   فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِى

وقوله :

٧٥٢ ــ وَقَائِلَةٍ نِعْمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتًى   [إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيمُهَا]

أى من مُتَفَتِّ : أى كريم ، وفى الأثر « نِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا

وَلَمْ يَفْتِشْ لنَا كَنَفاً مُنْذُ أَتَانَا » . وصحّحه ابنُ عُصْفور .

***

(وَمَا) فى موضع نصب (مُميّزٌ ، وَقِيلَ فَاعِلُ) فهى فى موضع رفع ، وقيل : إنها المخصوصُ ، وقيل : كافة (فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) « بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ » .

فأما القائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها ، والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش والزجاجى والفارسى فى أحد قوليه والزمخشرى وكثير من المتأخرين .

والثانى : أنها نكرة غير موصوفة ، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف : أى شىء .

والثالث : أنها تمييز ، والمخصوص « ما » أخرى موصولة محذوفة ، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ، ونُقِل عن الكسائى .

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال :

الأول : أنها اسمٌ معرفة تام أى غير مفتقِر إلى صلة ، والفعل صفة لمخصوص محذوف ، والتقدير : نعم الشىء شىء فعَلْتَ ، وقال به قوم منهم ابن خروف ، ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائى .

والثانى : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، ونُقِل عن الفارسى .

والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، وهي فاعل يكتَفَى بها وبصلتها عن المخصوص ، ونقله فى شرح التسهيل عن الفراء والكسائى .

والرابع : أنها مَصْدرية ولاحَذْف ، والتقدير : نعم فِعْلُكَ ، وإن كان لايحسن فى الكلام نِعْمَ فِعْلُكَ حتى يقال : نِعْمَ الْفِعْلُ فِعْلُك ، كاتقول : أظن أن تقومَ ، ولاتقول أظن قيامك .

والخامس : أنها نكرة موصوفة فى موضع رفع ، والمخصوص محذوف .

وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا : إنها موصولة ، والفاعل مستتر ، و«ما» أخرى محذوفة هى التميز ، والأصل : نعم مَا مَاصَنَعْتَ ، والتقدير : نعم شَيْئاً الذى صَنَعْتَه ، هذا قول الفراء .

وأما القائلون بأنها كافة فقالوا : إنها كفَّتْ نعم كما كَفَّتْ قَلَّ وطَال فتصير تدخل على الجملة الفعلية .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول فى « ما » إذا وَلِيها اسمٌ — نحو « فَنِعِمَّا هِىَ » — ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أنها نكرة تامة فى موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص .

وثانيها : أنها معرفة تامة وهى الفاعل ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسى ، وهو قول الفراء .

وثالثها : أن « ما » مركبة مع الفعل ، ولاموضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل ، وقال به قوم ، وأجازه الفراء .

الثانى : الظاهر أنه إنما أراد الأولَ من الثلاثة ، والأولَ من الخمسة ؛ لاقتصاره عليهما فى شرح الكافية .

الثالث : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذى بدأ به ، وهو أن « ما » مميز ، وكذا عبارته فى الكافية ، وذهب فى التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعلُ . ونقله عن سيبويه والكسائى .

***

(وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ) بالمدح أو الذم (بَعْدُ) أى : بعدَ فاعل نعم و بئس ، نحو نِعْمَ الرَّجُلُ أبو بَكْرٍ ، و بِئْسَ الرَّجُلُ أبو لَهَبٍ ، وفى إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه : أنْ يكون (مُبْتَدَا) والجملة قبله خبر (أوْ) يكون (خَبَرَ اسْمٍ) مبتدإ محذوف (لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا . والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه . قال ابن الباذش : لا يُجيز سيبويه أن يكون المختصُّ بالمدح أو الذم إلا مبتدأ ، وأجاز

الثانىَ جماعةٌ منهم السيرافى وأبو على والصَّيمرى ، وذكر فى شرح التسهيل أن سيبويه أجازه ، وأجاز الثالثَ قومٌ منهم ابن عصفور . قال فى شرح التسهيل : وهو غير صحيح ؛ لأن هذا الحذف لازم ، ولم نجد خبراً يلزم حذفُه إلا ومحلّه مشغول بشىء يَسُد مَسَدَّه . وذهب ابن كَيْسَان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ، ورد بأنه لازم ، وليس البدل بلازم ، ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم .

(وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ) أى بالمخصوص (كَفَى) عن ذكره (كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى) فالعلم : مبتدأ قولاً واحدا ، والجملة بعده خبره ، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو « إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ » . وقوله :

٧٥٣ — إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللهِ نِعْـــمَ أَخُو النَّدَى وَابْنُ الْعَشِيرَهْ

وقوله :

٧٥٤ — إِذَا أَرْسَلُونِى عِنْدَ تَعْذِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمُمَارِسُ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تُوهِم عبارته هنا وفى الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وأن المتقدم ليس هو المخصوص ، بل مُشْعِر به ، وهو خلاف ما صَرَّح به فى التسهيل .

الثانى : حَقُّ المخصوص أمْرَانِ : أن يكون مختصًّا ، وأن يَصْلُح للإخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس ، فإن بايَنَه أُوِّلَ نحو « بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا » أى : مثل الذين كذبوا . اهـ .

* * *

(وَاجْعَلْ كَبِئْسَ) معنًى وحكما (سَاءَ) تقول : ساء الرجلُ أبو جهلٍ ، وساء حَطَبُ النار أبو لهب ، وفى التنزيل « وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً » و « سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ » (وَاجْعَلْ فَعُلاَ) بضم العين (مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ) و بئس (مُسْجَلاَ) أى : مطلقا ، يقال : أسجلت الشىء ، إذا أمكنت من الانتفاع به مطلقا ، أى يكون له ما لهما : من عدم التَّصَرُّف ، و إفادة المدح أو الذم ، واقتضاء فاعل كفاعلهما ، فيكون ظاهراً

مُصَاحِبا لأل ، أو مضافاً إلى مصاحبها ، أو ضميراً مفسَّراً بتمييز ، وسواء فى ذلك ما هو على فَعُلَ أصالةً نحو ظَرُفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وخَبُثَ غُلَامُ القَوْمِ عَمْرٌو ، وما حُوِّلَ إليه نحو ضَرُبَ رَجُلاً زَيْدٌ ، وفَهُمَ رَجُلاً خَالِدٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مِنْ هَذَا النوع « سَاءَ » فإن أصله سَوَأَ بالفتح فحول إلى فَعُلَ بالضم فصار قاصرا ، ثم ضُمِّنَ معنى بئس ؛ فصار جامدا قاصراً محكوما له بما ذكرناه، وإنما أفْرَدَه بالذكر لخفاء التحويل فيه .

الثانى : إنما يُصَاغ فَعُلَ من الثلاثى لقصد المدح أو الذمِّ بشرط أن يكون صالحاً للتعجب منه مُضمَّنًا معناه ، نَصَّ على ذلك ابنُ عصفور ، وحكاه عن الأخفش .

الثالث : يجوز فى فاعِلِ فَعُلَ المذكورِ الجرُّ بالباء ، والاستغناء عن أل ، وإضماره على وَفْقِ ما قبله ، نحو :

٧٥٥ــ حُبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِى لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامْ

وفَهُم زَيْدٌ ، والزَّيْدُونَ كَرُمُوا رِجَالاً ، نظراً لما فيه من معنى التعجب .

الرابع : مَثل فى شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده فى شرحه بعَلُمَ الرَّجُلُ ، وذكر ابنُ عصفور أن العرب شَذَّتْ فى ثلاثة ألفاظ فلم تحوِّلها إلى فَعُلَ ، بل استعملتها استعمالَ نعم و بئس من غير تحويل ، وهى : عَلِمَ ، وجَهِل ، وسَمِع . انتهى .

* * *

(وَمِثْلُ نِعْمَ) فى المعنى حَبَّ من (حَبَّذَا) وتزيد عليها بأنها تُشْعر بأنَّ الممدوح محبوب وقريبٌ من النفس . قال فى شرح التسهيل : والصحيح أن حَبَّ فعلٌ يُقْصَد به المحبة والمدح ، وجُعِل فاعله « ذا » ليدل على الحضور فى القلب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله (الْفَاعِلُ ذَا) أى : فاعلُ حَبَّ هو لفظ « ذا » على المختارِ وظاهرِ مذهب سيبويه . قال ابن خروف — بعدأن مثل بحَبَّذَا زَيْدٌ — : حبَّ فِعلٌ وذَا فاعلها ، وزيد مبتدأ وخبره حبذا ، هذا قول سيبويه ، وأخطأ عليه مَنْ زَعَم غيرَ ذلك .

﴿ تنبيه ﴾ : فى قوله : « الفاعل ذا » تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ، ولهم فيه مذهبان : قيل : غُلِّبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل : غُلبت الاسميةُ لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر ، وهو مذهب المبرد وابن السراج ، ووافقهما ابنُ عصفور ونسبه إلى سيبويه ، وأجاز بعضهم كونَ « حبذا » خبرا مقدما .

(وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لاَ حَبَّذَا) زَيْدٌ ؛ فهى بمعنى بئس . ومنه قوله :

٧٥٦ — أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلاَ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَىٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا

(وَأَوْلِ ذَا الْمَخْصُوصَ) أى : اجْعَلِ المخصوصَ بالمدح أو الذم تابعا لذا لا يتقدّم بحال . قال فى شرح التسهيل : أغفلَ كثيرٌ من النحويين التنبيهَ على امتناع تقديم المخصوص فى هذا الباب ، قال ابن بابشاذ : وسببُ ذلك توهُّمُ كونِ المراد من « زيد حَبَّذَا » زيد حب هذا ، قال فى شرح التسهيل : وتوهُّمُ هذا بعيدٌ ؛ فلا ينبغى أن يكون المنعُ من أجله ، بل المنع من أجل إجراء «حبذا» مجرى المثل .

ويجب فى « ذا » أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير (أَيًّا كَانَ) المخصوصُ : أى أىَّ شىء كان ، مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا (لاَ تَعْدِلْ بِذَا) عن الإفراد والتذكير (فَهْوَ يُضَاهِى الْمَثَلاَ) والأمثالُ لا تُغير ؛ فتقول : حَبَّذَا زَيْدٌ ، وحَبَّذَا الزَّيْدَانِ ، وحَبَّذَا الزَّيْدُونَ ، وحَبَّذَا هِنْدٌ ، وحَبَّذَا الْهِنْدَانِ ، وحَبَّذَا الْهِنْدَاتُ ، ولا يجوز «حَبَّ ذانِ الزيدان ، ولا حَبَّ هؤلاء الزيدون ، ولا حَبَّ ذِى هندٌ ، ولاحَبَّ تانِ الهندان ، ولاحب أولاء الهندات» . قال ابن كيسان : إنما لم يختلف « ذا » لأنه إشارة أبداً إلى مُذَكَّرٍ محذوف ، والتقدير فى حبذا هند : حبذا حُسْنُ هندٍ ، وكذا باقى الأمثلة ، ورد بأنه دعوى بلا بينة .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : إنما يُحْتَاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول مَنْ جعل « ذا » فاعلا ، وأما على القول بالتركيب فلا

الثانى : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد « حبذا » ، وأجاز فى التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر مبتدإ واجبِ الحذف ، وإنما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين فى مخصوص نعم ، هذا على القول بأن « ذا » فاعل، وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه .

الثالث : يُحذَف المخصوص فى هذا الباب للعلم به كما فى باب نعم ، كقوله :

٧٥٧ — أَلاَ حَبّذَا لَوْلاَ الْحَيَاء ، وَرُبَّمَا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ

أى : ألا حبذا ذِكْرُ هذه النساء لولا الحياء ، وسأذكر ما يفارق فيه مخصوصُ حبذا مخصوصَ نعم آخراً ، اه .

(وَمَا سِوَى ذا ارْفَعْ بِحَبَّ أو فجُرّْ * بِالْبَا) نحو حَبَّ زَيْدٌ رَجُلاً ، وحَبَّ بِهِ رَجُلاً (وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَا) من حبّ بالنَّقل من حركةِ العين (كَثُرْ) ويُنْشَدُ بالوجهين قولُه :

٧٥٨ — [فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا] وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

أما مع « ذا » فيجب فتح الحاء .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى شرح الكافية : وهذا التحويل مُطَّرِد فى كل فِعْلٍ مقصودٍ به المدحُ . وقال فى التسهيل : وكذا فى كل فعل حَلْقى الفاء مراداً به مدحٌ أو تعجب .

الثانى : قوله « كثر » لا يدلّ على أنه أكثر من الفتح . قال الشارح : وأكثر ما تجىء « حَبّ » مع غير « ذا » مضمومةَ الحاء ، وقد لا تضم حاؤها ، كقوله :

٧٥٩ — [بِاسْمِ الْإِلٰهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا]
* فَحَبذَا رَبًّا وَحَبَّ دِيناَ *

انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : يُفَارِقُ مخصوصُ حبذا مخصوصَ نعم من أوجه :

الأول : أن مخصوص حَبّذَا لا يتقدّم ، بخلاف مخصوص نعم ، وقد سبق بيانه .

الثانى : أنه لا تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص نعم .

الثالث : أن إعرابه خَبَرَ مبتدإ محذوفٍ أَسْهَلُ منه فى باب « نعم » ؛ لأن ضعفه هناك نَشَأَ من دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهى لا تدخل عليه هنا ، قاله فى شرح التسهيل .

الرابع : أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده ، نحو : حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ ، وَحَبَّذَا زَيْدٌ رَجُلا ، قال فى شرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير ، واستعماله كثير ، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر ، وذلك بخلاف المخصوص بنعم ؛ فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق. والله أعلم .

أفعل التفضيل

وهو اسم ؛ لدخول علامات الأسماء عليه ، وهو ممتنع من الصَّرْف ؛ للزوم الوصفية ووزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغة أَفْعَلَ ، إلا أن الهمزة حذفت فى الأكثر من « خَيْر » و« شَرّ » لكثرة الاستعمال ، وقد يُعامل معَامَلَتهُمَا فى ذلك « أحَبّ » كقوله :

٧٦٠ — [وَزَادَنِي كَلَفاً بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعَت]
وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

وقد يستعمل خير وشرّ على الأصل كقراءة بعضهم « مَنِ الكَذَّابُ الأَشَرُّ » . ونحو :

٧٦١ — * بِلاَلُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ *

(صُغْ مِنْ) كلِّ (مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ) اسماً مُوازناً (أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ) قياساً مُطرداً ، نحو « هو أضربُ ، وأعْلَمُ ، وَأَفْضَلُ » ، كما يقال : ما أضربه

وأعلمه وأفضله . (وَأَبَ) هنا (الآذَأبِى) هناك ؛ لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمّة .

وشذّ بناؤه من وَصْف لا فِعل له ، كهو أَقْمَنُ به : أى أحَقّ ، وألَصّ من شِظاظ . هكذا قال الناظم وابن السراج ، لكن حكى ابن القَطّاع لَصَصَ بالفتح إذا استتر ، ومنه ألِصّ ، بتثليث اللام ، وحكى غيره لَصَصَه إذا أخذه بخفية ، ومما زاد على ثلاثة : كهذا الكلامُ أخصرُ من غيره ، وفى أفعَلَ المذاهبُ الثلاثة ، وسمع هو أعطاهم للدّراهم وأولاهم للمعروف ، وهذا المكان أقفرُ من غيره ، ومن فعل المفعول كهو أزهى من ديكٍ ، وأشغَلُ من ذات النِّحْيَيْنِ ، وأعْنَى بحاجتك ، وفيه ما تقدّم عن التسهيل فى فعلى التعجب .

(وَمَا بِهِ إلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ * لِمَانِعٍ) من أشَدّ وما جرى مجراه (بِهِ إلى التَّفْضيل صِلْ) عند مانِع صَوْغه من الفعل ، لكن « أشَدّ » ونحوه فى التعجب فِعلٌ ، وهنا اسمٌ ، ويُنْصَب هنا مصدرُ الفعل المتوصَّل إليه تمييزاً ، فتقول : زيدٌ أشدُّ استِخْراجاً منْ عمْرو ، وأقْوَى بياضاً ، وأفْجَعُ مَوْتاً .

(وَأفْعَلَ التَّفْضيلِ صِلْهُ أبَدَا تَقْدِيراً أوْ لَفْظاً بِمِنْ إنْ جُرِّدَا)

من « أل » والإضافة ، جارة للمفضول ، وقد اجتمعا فى « أنَا أكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأعَزُّ نَفَرا » أى منك ، أما المضافُ والمقرونُ بأل فيمتنع وصلُهما بمن .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اخْتُلف فى معنى «مِن» هذه ؛ فذهب المبرد ومَنْ وافقه إلى أنها لابتداء الغاية ، وإليه ذهب سيبويه ، لكن أشار إلى أنها تُفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال فى « هو أفضل من زيد » : فضله على بعض ولم يَعُمّ ، وذهب فى شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة ، وكأن القائل : « زيد أفضل من عمرو » قال : جاوزَ زيد عمراً فى الفَضلِ ، قال : ولو كان الابتداء مقصوداً لجاز أن يقع بعدها « إلى » . قال : ويُبْطِل

كونهاَ للتبعيض أمران؛ أحدهما : عدمُ صلاحية بَعْضٍ موضعَهاَ ، والآخر : كونُ المجرور بها عاماً ، نحو « الله أعظم من كل عظيم » .

والظاهر ـ كما قال المرادى ـ ما ذهب إليه المبرد ، وما ردَّ به الناظم ليس بلازم؛لأن الانتهاء قد يُترْكُ الإخبار به ؛ لـكونه لا يعلم ، أو لـكونه لا يُقْصد الإخبار به، ويكون ذلك أبلغ فى التفضيل ؛ إذ لا يقف السامع على محلِّ الانتهاء .

الثانى: أكثر ما تحذف «من» ومجرورها إذا كان « أفْعَل » خبراً كالآية ، و يقلُّ إذا كان حالا ، كقوله :

٧٦٢ ــ * دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كالْبَدْرِ أجْمَلاَ *

[فَظَلَّ فُؤَادِى فى هَوَاكِ مُضَلَّلاَ]

أى دنوتِ أجْمَلَ من البدر .

أو صفة ، كقوله :

٧٦٣ ــ تَرَوَّحِى أجْدَرَ أنْ تَقِيلِى غَداً بِجَنْبَىْ بَارِدٍ ظَلِيـلِ

أى : تروَّحى وَأْتِى مكاناً أجدَرَ من غيره بأن تقيلى فيه .

الثالث : قوله : « صِلَه » يقتضى أنه لا يُفْصَل بين أفْعَلَ و بين مِنْ ، وليس على إطلاقه ، بل يجوز الفَصْلُ بينهما بمعمول أفعل ؛ وقد فُصِل بينهما بِلَوْ وما اتصل بها ، كقوله :

٧٦٤ ــ ولَفُوكِ أطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْـرِ

ولا يجوز بغير ذلك .

الرابع : إذا بُنى أفْعَلُ التفضيلِ مما يتعدَّى بمن جاز الجمع بينها و بين «من» الداخلة على المفضول : مُقَدَّمَةً أو مؤخَّرَةً ، نحو « زيد أقربُ من عمرو من كل خير ؛ وأقربُ من كل خير من عمرو ».

الخامس : قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة ، فأما قوله :

٧٦٥ — نَحْنُ بغَرْسِ الْوَدِىِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فى السَّدَفِ

وقوله :

٧٦٦ - وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى [وإنما العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ]

فمؤولان .

(وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ) أفعلُ التفضيل (أَوْ جُرِّدَا) من أل والإضافة (أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا) فتقول : زيد أفضلُ رَجلٍ ، وأفضلُ من عمرو ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ ، وأفضلَ من دَعْدٍ ، والزيدان أفضلُ رَجُلَين ، وأفضلُ من بكر ، والزيدُونَ أفضلُ رِجَالٍ ، وأفضلُ من خالدٍ ، والهندانِ أفضلُ امْرَأَتَيْنِ ، وأفضلُ من دَعْدٍ ، والهنداتُ أفضلُ نِسْوَةٍ ، وأفضلُ من دَعْدٍ ، ولا تجوز المطابقة ، ومن ثَمَّ قيل فى أُخَر: إنه معدول عن آخِر ، وفى قول بن هانى :

٧٦٧ — كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا
[حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ منَ الذَّهَبِ]

إنه لَحْنٌ .

﴿ تنبيه ﴾ : يجب فى هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف ، كما رأيت ، وأما « وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كافرٍ به » فتقديره : أَوَّلَ فريقٍ كافرٍ به .

(وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ) لما قبله من مبتدإ أو موصوف ، نحو « زيدٌ الأفضَلُ ، وهند الفُضْلَى، والزيدَانِ الأفضلاَنِ، والزيدُونَ الأفضَلُونَ، والهندَانِ الفُضْلَيَانِ، والهندَات الفُضْلَيَاتُ ، أو الفُضَّلُ » وكذلك «مررت بزيد الأفضَلِ ، وبهندٍ الفضْلَى» إلى آخره. ولا يؤتى مَعَه بمن كما سبق .

(وما لِمَعْرِفَهْ * أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ) منقولين (عَنْ ذِى مَعْرِفَهْ) هما المطابقة وعدَمُها (هذَا إذَا نَوَيْتَ) بأفعلَ (مَعْنَى مِنْ) أى التفضيلَ عَلَى ما أضيف إليه وحده فتقول على المطابقة «الزيدانِ أفضلا القوْمِ ، والزيدُونَ أفضلُو القَوْمِ ، وَأفاضِلُ القَوْمِ ، وَهِندٌ فُضْلَى النساء ، والهندانِ فُضْلَيَا النساء ، والهنداتُ فُضَّلُ النساء وفُضْلَيَاتُ النِّسَاءِ» . ومنه : «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا» وعلى عدم المطابقة: «الزيدانِ أفضلُ القومِ ، والزيدون أفضلُ القوم» وهكذا إلى آخره. ومنه: «وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ» وهذا هو الغالب ، وابنُ السَّرَّاج يوجبه ، فإن قدر « أكابر » مفعولا ثانياً ، و «مجرميها» مفعولا أول لزمه المطابقة فى المجرد ، وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم : « ألاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إلَىَّ وَأقْرَبِكم مِنِّى مَنَازِلَ يَوْمَ القِيَامَةِ ؟ أحَاسِنُكُمْ أخْلاَقاً » .

(وَإنْ * لَمْ تَنْوِ) بأفعلَ معنى مِنْ ، بأن لم تنوِ به المُفَاضَلَةَ أصلاً ، أو تنويها لا على المضاف إليه وَحْدَه ، بل عليه وعلى كل ما سواه (فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ) وَجْهاً واحداً ، كقولهم : « النَاقِصُ والأشَجُّ أعْدَلاَ بَنِى مَرْوَانَ » أى : عادلاهم ، ونحو « محمد صلى الله عليه وسلم أفضَلُ قُرَيْش » أى : أفضل الناس من بين قريش .

وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ، ولذلك جازت إضافة أفعلَ فيهما إلى ما ليس هو بعضه ، بخلاف المنوىّ فيه معنى مِنْ ؛ فإنه لا يكون إلا بعضَ ما أضيف إليه؛ فلذلك يجوز «يوسُفُ أحْسَنُ إخوتِهِ» إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسَنَهم، ويمتنع إن قصد أحسن منهم

﴿ تنبيه ﴾ يَرِدُ أفعلُ التفضيلِ عارياً عن معنى التفضيل ، نحو « رَبُّكُمْ أعْلَمُ بِكُمْ » ، « وهو أهْوَنُ عليه » وقوله :

و إن مُدَّت الأيْدى إلى الزادلم أكُن   بأعْجَلِهِمْ ؛ إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ

وقوله :

٧٦٨ — إنَّ الَّذِى سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنَا   بَيْتاً دعَائِمُهُ أعَزُّ وَأَطْوَلُ

وقوله :

٧٦٩ — [أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفْءٍ؟]   فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ

وقاسه المبرد ، وقال فى التسهيل : والأصح قَصْرُهُ على السماع ، وحكى ابن الأنبارىُّ عن أبى عُبَيْدَةَ القولَ بورود أفعل التفضيل مؤوَّلاً بما لا تفضيل فيه ، قال : ولم يُسَلِّم له النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل ، وتأولوا ما استدل به .

قال فى شرح التسهيل : والذى سُمع منه ، فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير ، وقد يُجْمَع إذا كان ماهو له جمعا ، كقوله :

٧٧٠ — إذا غابَ عنكمْ أسودُ العين كنتمُ
كراماً ، وأنتمْ ما أقامَ ألائمُ

قال : و إذا صحَّ جمْعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث ؛ فيكون قول ابن هانئ : * كأن صغرى وكبرى من فقاقعها * صحيحاً ، اه .

(وَإنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ) الجارّة (مُسْتَفْهِماً * فَلَهُمَا) أى : لِمنْ ومجرورها المستفْهَمِ به (كُنْ أبَدًا مُقَدِّما) على أفعل التفضيل ، لا على جملة الكلام كما فعل المصنف ؛ إذ يلزم على تمثيله الفصلُ بين العامل ومعموله بأجنبى ، ولا قائلَ به (كمِثْلِ : مِمَّنْ أنْتَ خَيْرٌ ؟) وَمِنْ أيِّهِمْ أنْتَ أفْضَلُ ؟ ومِنْ كَمْ دَراهِمُكَ أكْثَرُ ؟ وَمِن غُلامِ أيِّهِمْ أنْتَ أفْضَلُ ؟ لأن الاستفهام له الصَّدْرُ .

(وَلَدَى * إخْبارٍ) أى : وعند عدم الاستفهام (التَّقْديمُ نَزْراً وُجِدَا) كقوله :

٧٧١ – فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلاً وَسَهْلاً ، وزَوَّدَتْ
جَنَى النَّحْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وقوله :

٧٧٢ ـ وَلاَ عَيْبَ فِيها غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ ، وَأَنْ لاَ شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وقوله :

٧٧٣ – إذا سايَرَتْ أَسْماء يَوْماً ظَعِينَةً فَأَسْماء مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

(ورَفْعُهُ الظاهِرَ نَزْرٌ) أى : أفعَلُ التفضيلِ يرفع الضمير المستتر فى كل لغة ، ولا يرفع اسماً ظاهراً ولا ضميراً بارزاً إلا قليلا ، حكى سيبويه : مررْتُ برجل أكْرَمَ منه أبوه ، وذلك لأنه ضعيفُ الشَّبَهِ باسم الفاعل ، من قِبَلِ أنه فى حال تجريده لا يؤنث ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ، وهذا إذا لم يُعَاقِبْ فعلاً ، أى : لم يَحْسُن أن يقع موقِعَه فعلٌ بمعناه (ومَتَى * عاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً) رَفْعُه الظاهرَ (ثَبَتَا) وذلك إذا سبقه نفىٌ ، وكان مرفوعه أجنبياً ، مُفَضّلا على نفسه باعتبارين ، نحو : ما رأيتُ رجلاً أحْسَنَ فى عَيْنِه الكُحْلُ منه فى عينِ زيدٍ ؛ فإنه يجوز أن يقال : ما رأيت رجلا يَحْسُنُ فى عينه الكحلُ كحسنه فى عين زيد ؛ لأن أفعل التفضيل إنما قَصُرَ عن رَفْعِ الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه ، وفى هـذا المثال يصحُّ أن يقع موقعَهُ فعلٌ بمعناه ، كما رأيت ، وأيضاً فلو لم يُجْعَل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ ؛ فيلزم الفصلُ بين أفعل ومِنْ بأجنبى .

والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين : أولهما للموصوف ، وثانيهما للظاهر ، كما رأيت ، وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل مِنْ : إما على الاسم الظاهر ، أو على محله ، أو على ذى المحل ؛ فتقول : مِنْ كُحْلِ عينِ زيدٍ ، أو من عينِ زيدٍ ، أو مِنْ زيدٍ ، فتحذف مضافاً أو مضافين ، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشىء ، نحو : ما رأيتُ كَعَيْنِ زيدٍ أحْسَنَ فيها الكحلُ ، وقالوا : ما أحدٌ أحْسَن به الجميلُ من زيدٍ ،

والأصل ما أحد أحسن به الجميلُ من حسن الجميل بزيد ، ثم أضيف الجميل إلى زيد لملابسته إياه ، ثم حذف المضاف الأول ، ثم الثانى ، ومثله قولُه عليه الصلاة والسلام : « مَامِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ » والأصل : من محبة الصوم فى أيام العَشْر ، ثم من محبة صوم أيام العَشر ، ثم من صوم أيام العشر ، ثم من أيام العشر ، وقولُ الناظم :

(كَلَنْ تَرَى فى النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

والأصل . مِنْ ولاية الفَضْلِ بالصِّديق ، ففُعِلَ به ما ذكر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما امتنع نحو « رأيت رجلاً أحسنَ فى عينه الكحلُ منه فى عين زيد » ، ونحو « ما رأيت رجلاً أحسنَ منه أبوه» ، وإن كان أفعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتبَرَ فى اطّراد رفع أفعل التفضيل الظاهرَ جوازُ أن يَقَعَ موقعه الفعلُ الذى بُنِى منه مُفيداً فائدتَهُ ، وهو فى هذين المثالين ليس كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : « رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد » ، أو « يحسن فى عينه الكحل كحلا فى عين زيد » بمعنى يفوقه فى الحسن ، فاتَتِ الدلالةُ على التفضيل فى الأول وعلى الغريزة فى الثانى ، وكذا القول فى « ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنه » إذا أتيت فى موضع أحسن بمضارع حَسُنَ حيث تفوت الدلالة على التفضيل ، أو قلت : « ما رأيت رجلا يحسنه أبوه » ، فأتيت موضع أحسن بمضارع حَسَنَه إذا فاقه فى الحسن حيث تغير الفعل الذى بنى منه أحسن ، ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ، ولو رُمْتَ أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع .

الثانى : قال فى شرح التسهيل : لم يَرِدْ هذا الكلامُ المتضمنُ ارتفاعَ الظاهر بأفعلَ إلا بعد نفى ، ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى ، كقوله :

لا يَكن غَيرُكَ أحَبَّ إليه الخيرُ منه إليك ، وهل فى الناس رَجُلٌ أحَقُّ به الحمدُ منه بمحسن لا يَمُنُّ .

الثالث : قال فى شرح الكافية : أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن وُجد مايُوهم جوازَ ذلك جُعل نصبُهُ بفعل مقدر يُفَسِّره أفعل ، نحو « اللهُ أعْلَمُ حَيثُ يَجْعَلُ رِسَالاَتِهِ » فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه ، وهو فى موضع نصب بفعل مُقَدَّرٍ يدل عليه أعلم ، ومنه قوله :

٧٧٤ – [أَكَرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمُ]
وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

وأجاز بعضُهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل ، انتهى .

خاتمة فى تَعدِيَة أفعل التفضيل بحروف الجر

قال فى شرح الكافية : وجملةُ القولِ فى ذلك أن أفعل التفضيل إذا كان مِنْ متعدّ بنفسه دالٍّ على حُبٍّ أو بُغْضٍ عُدِّى باللام إلى ماهو مفعول فى المعنى ، و بإلى إلى ما هو فاعل فى المعنى ، نحو « المؤمنُ أحبُّ لله من نفسه ، وهو أحب إلى الله من غيره » ، وإن كان من مُتَعَدٍّ بنفسه دالٍّ على عِلْمٍ عُدِّىَ بالباء ، نحو « زَيْدٌ أعْرَفُ بى » و « أنا أدْرَى بِهِ » وإن كان من متعدٍّ بنفسه غيرما تقدم عُدِّىَ باللام ، نحو « هو أطْلَبُ للثأر ، وأنفع للجار » ، وإن كان من متعدٍّ بحرف جر عُدِّى به ، لا بغيره ، نحو « هو أزهد فى الدنيا ، وأسرع إلى الخير ، وأبعد من الإثم ، وأحرص على الحمد ، وأجْدَرُ بالحلم ، وأحْيَدُعن الخَنَا » .

ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل ، نحو « ما أحَبَّ المؤمن لله ، وما أحبه إلى الله ، وما أعرفه بنفسه ، وأقطعه للعوائق ، وأغضَّه لطَرْفه ، وأزهَدَه فى الدنيا ، وأسرعَه إلى الخير ، وأحْرَصَه عليه ، وأجْدَرَه به » اه .

وقد سبق بعضُ ذلك فى بابه ، والله تعالى أعلم .

النعت

(يَتْبَعُ فى الإعْرَابِ الأَسْمَاءِ الْأُوَلْ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ)

وتسمى لأجل ذلك التوابع .

فالتابع هو : المشارك لما قبله فى إعرابه الحاصلِ والمتجدد غيرَ خبرٍ .

فخرج بالحاصل والمتجدد خبرُ المبتدأ ، والمفعولُ الثانى ، وحالُ المنصوب ، و بغير خبر « حامض » من قولك : « هٰذَا حُلْوٌ حَامِضٌ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : سيأتى أن التوكيدَ والبدلَ وعطفَ النَّسَقِ تتبعُ غيرَ الاسم ، ، وإنما خص الأسماء بالذكر لكونها الأصلَ فى ذلك .

الثانى : فى قوله « الأول » إشارة إلى منع تقـــديم التابع على متبوعه ، وأجاز صاحبُ البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعةٍ ، وقد تقدم أحدُ الموصوفين ؛ فتقول : قام زيدٌ العاقلانِ وعَمْرٌو ؛ ومنه قوله :

٧٧٥ — وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجَالِ ظُلَامَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّى الْأَكْرَمَانِ وخَالِيَا

وأجاز الكوفيون تقديمَ المعطوف بشروطٍ تُذْكر فى موضعها .

الثالث : اختُلِف فى العامل فى التابع ؛ فذهب الجمهورُ إلى أن العامل فيه هو العامل فى المتبوع ، واختاره الناظم ، وهو ظاهر مذهب سيبويه .

الرابع : لم يتعرض هنا لبيان رُتْبة التابع ، قال فى التسهيل : ويُبْدَأ ـ عند اجتماع التوابع ـ بالنعت ، ثم بعطف البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالنَّسَق ، أى فيقال : جاء الرجل الفاضلُ أبو بكر نفسُه أخوك وزَيْدٌ .

الخامس : قَدَّمَ فى التسهيل باب التوكيد على باب النعت ، وكذا فَعَلَ ابن السَّرَّاج وأبو على والزمخشرى ، وهو حسن ؛ لأن التوكيد بمعنى الأول ، والنعت على خلاف معناه ؛ لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالا من أحواله ، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول

فقط ، وقدمَ فى الكافية النعت كما هنا ، وكذا فعل أبو الفَتْح والزَّجَّاجِىُّ والجُزُولى ، نظراً لما سبق فى التنبيه الرابع .

(فالنَّعْتُ) فى عُرْفِ النحاة (تَابعٌ مُتِمٌّ ما سَبَقْ) أى مُكَمِّلُ المتبوع (بِوَسْمِهِ) أى : بوَسْم المتبوع : أى علامته (أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ) .

فالتابع : جنس يشمل جميع التوابع المذكورة .

ومُتِمٌّ ما سبق : مخرجٌ للبدل والنسق .

و بوَسْمه أو وسم ما به اعتلق : مخرجٌ لعطف البيان والتوكيد ؛ لأنهما شاركا النعت فى إتمام ما سبق ؛ لأن الثلاثة تُكَمِّلُ دلالته وترفع اشتراكه واحتماله ، إلا أن النعت يُوَصِّلُ إلى ذلك بدلالته على معنًى فى المنعوت أو فى متعلقه ، والتوكيد والبيان ليسا كذلك

والمراد بالمتم المفيدُ ما يطلبه المتبوعُ بحسب المقام : من توضيحٍ نحو « جاءنى زيد التاجر » أو « التاجر أبوهُ » ، أو تخصيصٍ نحو «جاءنى رجل تاجر» أو « تاجر أبوه » أو تعميم ، نحو « يَرْزقُ الله عباده الطائعين والعاصين الساعيـةَ أقدامُهم والساكنةَ أجسامُهم » ، أو مدحٍ نحو « الحمدُ لله ربِّ العالمين الجزيلِ عطاؤه » ، أو ذمٍّ نحو «أعوذ بالله من الشيطانِ الرجيم» (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هٰذِهِ القَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) أوترحُّمٍ نحو « اللهم أنا عبدُكَ المسكينُ المنكسرُ قلبُه» ، أو توكيدٍ نحو « أمسِ الدابرُ المنقضى أمدُهُ لا يعود » أو إبهامٍ نحو « تصدقْتُ بصدقةٍ كثيرةٍ » أو « قليلةٍ نافعٍ ثوابُها أو شائعٍ احْتِسَابُها » أو تفصيلٍ نحو « مررت برجلين عربى وعجمىٍّ كريمٍ أبَوَاهُمَا لئيمٍ أحدهما» .

و يسمى الأوَّل من هذه الأمثلة نعتاً حقيقياً ، والثانى سَبَبِياً .

(وَلْيُعْطَ) النعت مطلقاً (فى التَّعْرِيف والتَّنْكِيرِ مَا) أى : الذى (لِمَا تَلَا)

وهو المنعوتُ (كامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا) و بقومٍ كرماء آباؤهم ، و بالقوم الـكرماء ، و بالقوم الـكرماء آباؤهم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من وجوب التبعية فى التعريف والتنـكير هو مذهب الجمهور ، وأجاز الأخفشُ نعتَ النـكرة إذا خُصِّصت بالمعرفة ، وجعل «الأوْلَيَانِ» صفة لآخران فى قوله تعالى : (فآخَرَانِ يقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأوْلَيَانِ) وأجاز بعضُهم وَصْفَ المعرفةِ بالنـكرة ، وأجازه ابن الطَّرَاوة بشرط كونِ الوصفِ خاصًّا بذلك الموصوف ، كقوله :

٧٧٦ — أَبِيتُ كأنى سَاوَرَتْنِى ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فى أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

والصحيح مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافَ ذلك مؤولٌ .

الثانى : استثنى الشارحُ من المعارف المعرفَ بلام الجنس ، قال: فإنه لقرب مسافته من النـكرة يجوز نعتُه بالنـكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون فى قوله :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لا يَعْنِينِى

إن «يسبنى» صفة لا حَالٌ ؛ لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ، ومنه قوله تعالى : (وآيَةٌ لَهمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) وقولهم : « ما ينبغى للرجل مثلك — أو خَيْرٍ منك — أن يفعل كذا » .

الثالث : لا يمتنع النعت فى النـكرات بالأخص نحو : رَجُلٌ فصيح ، وغلامٌ يافعٌ وأما فى المعارف فلا يكون النعت أخَصَّ عند البصريين ، بل مساوياً ، أو أعم . وقال الشلوبين والفراء : ينعت الأعم بالأخص ، قال المصنف : وهو الصحيح . وقال بعض المتأخرين : توصف كلُّ معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة ، اهـ .

(وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ والتَّذْكِيرِ أو * سِوَاهما) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كالفِعْلِ فاقْفُ مَا قَفَوْا) : أى يجرى النعتُ فى مُطابقة المنعوت وعدمها مَجْرَى الفعل

الواقع موقعه ؛ فإن كان جاريا على الذى هو له رَفَع ضميرَ المنعوت وطابقَه فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، تقول : مررت برجُلَين حَسَنَيْنِ ، وامرأةٍ حسنةٍ ، كما تقول : مررت برجلين حَسُنَا وامرأة حَسُنَت . وإن كان جاريا على ما هو لشىء من سَبَبِيِّهِ فإن لم يرفع السببىَّ فهو كالجارى على ما هو له فى مطابقته للمنعوت ؛ لأنه مثله فى رَفْعه ضميرَ المنعوت ، نحو : مررت بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ أو حسنةٍ وجْهاً ، وبرجلين كريمَىِ الأبِ ، أو كريمَيْنِ أباً ، وبرجالٍ حسانِ الوجوهِ أو حسانٍ وجوهاً ، وإن رفع السببىَّ كان بحَسَبه فى التذكير والتأنيث كما هو فى الفعل ؛ فيقال : مررت برجالٍ حسنةٍ وجوهُهم ، وبامرأةٍ حسنٍ وجْهُها ، كما يقال : حَسُنَتْ وجوههم ، وحَسُنَ وَجْهُهَا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يجوز فى الوصف المسند إلى السببىِّ المجموعِ الإفرادُ والتكسير ، فيقال : مررت برجل كريمٍ آباؤُه ، وكرامٍ آباؤه .

الثانى : قد يُعامَلُ الوصفُ الرافع ضميرَ المنعوتِ معامَلَةَ رافع السببى ، إذا كان معناه له ؛ فيقال : مررتُ برجلٍ حسنةِ العينِ ، كما يقال : حَسُنَت عينُه ، حكى ذلك الفراء ، وهو ضعيف ، وذهب كثير منهم الجَرْمى إلى منعه .

الثالث : أفهم قوله « كالفعل » جواز تثنية الوصف الرافع للسببى وجمعه الجمع للمذكر السالم على لغة « أكلونى البراغيث » ؛ فيقال : مررت برجلٍ كريمَيْنِ أبَوَاهُ ، وجاءنى رجلٌ حَسَنُونَ غلمانُه .

الرابع : ما ذكره من مُطابقة النعت للمنعوت مشروط بأن لا يمنع منها مانع ، كما فى صَبُور وجَرِيح وأفْعَل من ، اهـ .

(وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ) والمرادُ به : ما دلَّ عَلَى حَدَث وصاحِبه ، وذلك اسمُ الفاعل كضارب وقائم ، واسمُ المفعول كمضروب ومُهَانٍ ، والصفة المشبهة (كَصَعْبٍ وَذَرِبْ) وأفعل

التفضيل كأقوى وأكْرَمَ ، ولا يَرِد اسم الزمان والمكان والآلة ؛ لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور ، وهو اصطلاح .

(وشِبْهِهِ) أى شبه المشتق ، والمراد به : ما أُقيم مُقَام المشتق فى المعنى من الجوامد (كذا) وفروعِهِ من أسماء الإشارة غير المكانية (وذِى) بمعنى صاحب ، والموصولة ، وفروعهما (والمُنْتَسِبْ) تقول : مررت بزيدٍ هذا ، وذى المال ، وذُو قَامَ ، والقُرَيْشِيِّ؛ فمعناها : الحاضر ، وصاحب المال ، والقائم ، والمنسوب إلى قريش.

(وَنعتُوا بِجُمْلَةٍ) بثلاثة شروط : شرطٍ فى المنعوت ، وهو أن يكون (مُنَكَّرًا) إما لفظاً ومعنى نحو « واتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعون فيهِ إلى اللهِ » أو مَعْنًى لا لفظا ، وهو المعرَّفُ بأل الجنسية ، كقوله :

* ولقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئيم يَسُبُّنِي *

وشرطان فى الجملة ؛ أحدهما : أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف : إما ملفوظٍ كما تقدم ، أو مقدرٍ كقوله تعالى « واتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شيئاً» أى : لا تجزى فيه ، أو بدل منه ، كقوله :

٧٧٧ ـ كأنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِها عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفُ

أى : أخطأ غارَها ، فألْ بدَلٌ من الضمير ، وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله : (فأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرَاً) .

والثانى : أن تكون خبرية ، أى محتملة للصدقِ والكذب ، وإليه الإشارة بقوله: (وَامْنَعْ هُنَا إيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) فلا يجوز : مَرَرْتُ برجُلٍ اضْرِبْهُ ، أو لاتُهِنْهُ ، ولا بعَبْدٍ بعتُكَهُ ، قاصداً إنشاء البيع .

(وَإنْ أَتَتْ) الجملة الطلبية فى كلامهم (فالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ) كقوله :

٧٧٨ ـ [حتى إذَا جَنَّ الظَّلاَمُ وَاخْتَلَطْ] * جَاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

أى جاءوا بلبنٍ مخلوطٍ بالماء مَقُولٍ فيه عند رؤيته هذا الكلام .

﴿تنبيهان﴾: الأول: ذَكَرَ فى البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الأسمية.

الثانى: فهم من قوله «فأعطيت ما أعطيته خبرا» أنها لا تقترن بالواو، بخلاف الحالية؛ فلذلك لم يقل ما أعطيته حالا.

(ونَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كثيراً) وكان حقُّه أن لاينعت به؛ لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة، أو توسُّعاً بحذف مضاف (فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا) تنبيهاً على ذلك؛ فقالوا: رجلٌ عَدْلٌ، ورِضاً، وزَوْرٌ، وامرأة عَدْلٌ وَرِضاً وَزَوْرٌ، ورَجُلَانِ عَدْلٌ وَرِضاً وَزَوْرٌ، وكذا فى الجمع: أى هو نفس العدل، أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق: أى عادل ومَرْضِيّ وزائر.

﴿تنبيهان﴾ الأول: وقوع المصدر نعتا ـ وإن كان كثيراً ـ لا يَطَّرِد، كما لايطرد وقوعه حالا، وإن كان أكثر من وقوعه نعتا.

الثانى: أطلق المصدَرَ، وهو مُقَيد بأن لا يكون فى أوله ميم زائدة كمَزار ومَسِير؛ فإنه لايُنْعَت به، لا باطّراد ولا بغيره.

(ونَعْتُ غَيْرِ وَاحدٍ إذَا اخْتَلَفْ فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ، لاَ إذَا ائْتَلَفْ)

مثالُ المختلف: «مررت برجلين كريم وبخيل» ومثال المؤتلف: «مررت برجلين كريمَيْنِ» أو «بخيلين».

ويستثنى من الأول اسمُ الإشارة؛ فلا يجوز تفريق نعته؛ فلا يقال: «مررت بهذين الطويل والقصير»، نَصَّ على ذلك سيبويه وغيره: كالزِّيادى والزَّجّاج والمبرد، قال الزيادى: وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان.

﴿تنبيهات﴾: الأول: قيل: يندرج فى غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى، كقوله:

٧٧٩ ـ فَوَافَيْنَاهُمُ مِنَّا بِجَمْعٍ كَأُسْدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشِيبِ

وفيه نظر .

الثانى : قال فى الارتشاف : والاختيارُ فى «مررت برجلين كريم وبخيلٍ» القطعُ .

الثالث : قال فى التسهيل : يُغَلَّبُ التذكير والعقل عند الشمول وجوبا ، وعند التفصيل اختيارا .

(ونَعْتَ مَعْمُولَىْ) عاملين (وَحِيدَىْ مَعْنَى * وعَمَلٍ أَتْبِعْ بغَيْرِ اسْتِثْنَا) أى : أتبع مطلقا ، نحو «جاء زيدٌ وأتى عمرو العاقلان» ، و «هذا زيد وذاك خالد الكريمان» و « رأيت زيداً وأبصرت عمراً الظريفين » . وخَصَّصَ بعضُهم جوازَ الإتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين أو خبرى مبتدأين ، فإن اختلف العاملان فى المعنى والعمل ، أو فى أحدهما ــ وجبَ القطعُ بالرفع على إضمار مبتدإ ، أو بالنصب على إضمار فعل ، نحو : « جاء زيدٌ ورأيت عمراً الفاضلان » أو « الفاضلين » ، ونحو « جاء زيد ومضَى بكر الكريمان » أو « الكريمين » ، ونحو « هذا مؤلم زيدٍ ومُوجعٌ عمراً الظريفان » أو « الظريفين » ، ولا يجوز الإتباع فى ذلك ؛ لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقلّ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إذا كان عاملُ المعمولين واحداً ففيه ثلاث صور : الأولى : أن يتحد العمل والنسبة نحو « قام زيد وعمرو العاقلان » ، وهذه يجوز فيها الإتباع والقطع فى أماكنه من غير إشكال . الثانية : أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين من جهة المعنى ، نحو « ضرب زيدٌ عمراً الكريمان » ، ويجب فى هذه القطعُ قطعا . الثالثة : أن يختلف العمل وتتّحد النسبة من جهة المعنى ، نحو « خاصم زيدٌ عمراً الكريمان » ؛ فالقطع فى هذه واجب عند البصريين ، وأجاز الفراء وابن سَعْدان الإتباعَ ، والنصُّ عن الفراء أنه إذا أتبع غُلِّبَ المرفوعُ ؛ فتقول : « خاصَمَ زيد عمراً الكريمان » ، ونص ابن سَعْدان على جواز إتباع أىٍّ شئت ؛ لأن كلا منهما مخاصِمٌ ومُخاصَمٌ ، والصحيحُ مذهبُ البصريين ، قيل : بدليل أنه لا يجوز « ضارب زيد

هنداً العاقلة » برفع العاقلة نعتا لهند ، لكن ذكر الناظم فى باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو « ضَارَبَ زيدٌ عمراً » ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ، قال : ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ، ومنه قول الراجز :

٧٨٠ — قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

فنصب « الأفعوان » وهو بدل من «الحيات» وهو مرفوع لفظا ؛ لأن كل شيئين تَسَالما فهما فاعلان مفعولان ، وهذا التوجيه أسهلُ من أن يكون التقدير قد سالم الحياتُ منه القدمَ وسالمت القدمُ الأفعوانَ .

الثانى : قوله « أتبع » يوهم وجوبَ الإتباع ، وليس كذلك ؛ لأن القطع فى ذلك منصوصٌ على جوازه .

(وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ) أى : تبعتْ منعوتاً (مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ) بأن كان لا يُعْرف إلا بذكر جميعها (أَتْبِعَتْ) كلها؛ لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشىء الواحد ، وذلك كقولك : «مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب» إذا كان هذا الموصوف يشاركه فى اسمه ثلاثةٌ : أحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب .

(وَاقْطَعْ) الجميعَ (أَوْ أَتْبِعْ) الجميعَ ، أو اقطَع البعضَ وأتبِع البعضَ (إِنْ يَكُنْ) المنعوت (مُعَيَّناً بدونها) كلها كما فى قول خِرْنِقَ :

٧٨١ — لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزُرِ

فيجوز رفع « النازلين» و «الطيبين» على الإتباع لقومى، أو على القطع بإضمار هُمْ، ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثانى على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما .

(أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا) :أى إذا كان المنعوت مفتقرا إلى بعض النعوت دون بعض وجب إتباع المفتقَر إليه ، وجاز فيما سواه القطع والإتباع ، هكذا فى شرح الكافية .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إذا قطع بعضُ النعوت دون بعض قُدِّمَ الْمُتبَعُ على المقطوع ولا يعكس ، وفيه خلاف . قال ابن أبى الرَّبيع : الصحيح المنع . وقال صاحب البسيط : الصحيح الجواز . ولو فرق بين الحالةِ الثانيةِ ــ وهى الاستغناء عن الجميع ــ فيجوز، والحالةِ الثالثةِ ــ وهى الافتقار إلى البعض دون البعض ــ فلا يجوز؛ لـكان مذهباً.

الثانى : إذا كان المنعوت نكرة تعين فى الأول من نعوته الإتباعُ ، وجاز فى الباقى القَطْع ، كقوله :

٧٨٢ ــ وَيَأْوِى إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِى

الثالث : يستثنى من إطلاقه النعتُ المؤكدُ نحو « إلَهَيْنِ اثْنَيْنِ » والملتزَمُ نحو : « الشِّعْرَى العَبُور » ، والجارى على مُشَارٍ به نحو «هذا العالم» فلا يجوز القطع فى هذه

(وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ) النعتَ عن التبعية (مُضْمِرَا * مُبْتَدَأً أو نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا) أى لا يجوز إظهارهما .

وهذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم ، نحو « الحمدُ للهِ الحميدُ » بالرفع بإضمار هو، ونحو « وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ » بالنصب بإضمار أذمُّ، أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارهما ؛ فتقول : مررت بزيدٍ التاجرَ بالأوجه الثلاثة ، ولك أن تقول : هو التاجر ، وأعنى التاجر .

(وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ) أى علم (يجوز حَذْفُهُ) ، ويكثر ذلك فى المنعوت (وَفِى النَّعْتِ يَقِلّ) فالأول شرطه إما كونُ النعتِ صالحا لمباشرة العامل ، نحو « أنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ » أى دُروعا سابغاتٍ ، أو كونُ المنعوتِ بعضَ اسمٍ مخفوضٍ بِمِنْ أوفى ، كقولهم : مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أقَامَ ، أى منا فريقٌ ظعن ومنا فريقٌ أقام، وكقوله:

٧٨٣ ــ لَوْ قُلْتَ مَا فِى قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ يَفْضُلُهَا فِى حَسَبٍ وَمِيسَمِ

أصله : لو قلت ما فى قومها أحدٌ يفضلها لم تأثم ؛ فحذف الموصوف وهو أحد ، وكسر حرف المضارعة من تأثم ، وأبدل الهمزة ياء ، وقدَّم جواب «لو» فاصلا بين الخبر المقدم — وهو الجار والمجرور — والمبتدأ المؤخر ، وهو « أحد » المحذوف .

فإن لم يَصْلُح ، ولم يكن المنعوت بعضَ ما قبله مِنْ مجرورٍ بِمِنْ أو فِى ؛ امْتَنَعَ ذلك : أى إقامةُ الجملة وشِبْهِهَا مُقامه ، إلا فى الضرورة كقوله :

٧٨٤ — [لَكُمْ مَسْجِدَا اللهِ الْمَزُورَانِ والْحَصَى]
لَكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا

وقوله :

٧٨٥ — [مَالَكَ عِنْدِى غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الْوَتَرْ]
تَرْمِى بِكَفَّىْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ

وقوله :

٧٨٦ — كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِى أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ

والثانى : كقوله تعالى : « يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً » أى كلَّ سفينةٍ صالحة .

وقوله :

٧٨٧ — [وَقَدْ كُنْتُ فى الْحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ] فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً ولَمْ أُمْنَعِ

أى : شيئاً طائلا

وقوله :

٧٨٨ — وَرُبَّ أَسِيلَةِ الْخَدَّيْنِ بِكْرٍ مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدُ

أى : فرعٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد يَلِى النعتَ « لا » أو « إما » فيجب تكررها مقرُونَيْنِ بالواو ، نحو : «مررت برجل لا كريمٍ ولا شُجَاعٍ» ، ونحو : « ائْتِنِى برَجُلٍ إمَّا كريمٍ وإما شُجاعٍ » .

الثانى : يجوز عطفُ بعضِ النُّعُوتِ المختلفة المعانى على بعض ، نحو « مررت بزيد العالم والشجاع والكريم » .

الثالث : إذا صَلَحَ النعتُ لمباشَرَةِ العامل جاز تقديمه مُبْدَلاً منه المنعوتُ ، نحو « إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللهِ » .

الرابع : إذا نُعِتَ بمفرد وظَرْف وجُمْلة قُدم المفرد ، وأخرت الجملة ، غالباً ، نحو « وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ » وقد تُقَدَّمُ الجملة ، نحو « وهٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ » « فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُم وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ — الآية » .

﴿ خاتمة ﴾ : من الأسماء ما يُنْعَتُ ويُنْعَتُ به كاسم الإشارة ، نحو : « مررت بزيد هذا » « وبهذا العالم » ونَعْتُه مصحوبُ أل خاصَّةً ؛ فإن كان جامداً مَحْضاً — نحو : « بهذا الرجل » — فهو عطفُ بيانٍ على الأصح ، ومنها ما لا يُنْعَتُ ولا ينعت به ، كالمضمر مطلقاً ، خلافاً للكسائى فى نعت ذِى الغيبة تمسكا بما سُمِع من نحو « صلى الله عليهِ الرءوفِ الرحيمِ » وغيرُه يجعله بَدَلاً ، ومنها ما يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، كالعَلَم ، ومنها ما ينعت به ولا ينعت ، كأَىٍّ ، نحو « مَرَرْتُ بِفَارِسٍ أَىِّ فَارِسٍ » ، ولا يقال : جاءنى أىُّ فارس ، والله أعلم .

التوكيد

هو فى الأصل مصدر ، ويُسَمَّى به التابع المخصوص ، ويقال : أَكَّدَ تأكيداً ، وَوَكَّدَ تَوْكِيداً ، وهو بالواو أكثر .

وهو على نوعين : لفظى وسيأتى ، وَمَعْنَوِى ، وهو : التابعُ الرافعُ احتمالَ إرادة غير الظاهر ؛ وله ألفاظ أشار إليها بقوله :

(بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا)

أى : فى الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ فتقول : « جاء زيد نفسه ، أوعينه ، أونفسه عينه » فتجمع بينهما ، والمراد حقيقته ، وتقول : « جاءت هند نفسها، أوعينها»وهكذا ، ويجوز جرهما بباء زائدة ؛ فتقول : جاء زيد بنفسه وهند بعينها.

(واجمعهما) أى النفس والعين (بأَفْعُلٍ إنْ تَبِعاَ * ما لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعاَ) فتقول : « قامَ الزَّيْدَانِ أوِ الهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وقامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَوْ أَعْيُنُهُمْ ، والْهِندَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَوْ أَعْيُنُهُنَّ » ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نُفُوس و عُيُونٍ ، ولا على أعْيَانٍ ؛ فعبارتُه هنا أحسن من قوله فى التسهيل : «جمع قلة » فإن عَيْناً تجمع جمع قلة على أعيان ، ولا يؤكد به .

﴿ تنبيه ﴾ : ما أفهمَه كلامُه من منع مجيء النفس والعين مؤكَّداً بهما غيرُ الواحد — وهو المثنى والمجموع — غيرَ مجموعين على أفْعُلٍ هو كذلك فى المجموع .

وأما المثنى فقال الشارح — بعد ذكره أنّ الجمعَ فيه هو المختار — : ويجوز فيه أيضاً الإفراد ، والتثنية .

قال أبو حيان : وَوَهِمَ فى ذلك ؛ إذ لم يقل أحد من النحويين به .

وفيما قاله أبو حيان نظر ؛ فقد قال ابن إياز فى شرح الفصول : ولو قلت : « نَفْسَاهُما » لجاز ؛ فصرح بجواز التثنية .

وقد صرَّحَ النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع ، والإفراد ، والتثنية ، والمختار الجمع ، نحو : « فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُماَ » ويترجّح الإفراد على التثنية عند الناظم ، وعند غيره بالعكس ، وكلاهما مسموع كقوله :

٧٨٩ — حَمَامَةَ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي
[سَقَاكِ مِنَ الغُرِّ الغَوادِى مَطِيرُهاَ]

وكقوله:

٧٩٠ — ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

(وَكُلاًّ أذْكُرْ فى) التوكيد المَسُوق لقصد (الشُّمُولِ) والإحاطة بأبعاض المتبوع ، (وكِلاَ) و (كِلْتَا) و (جميعاً) ؛ فلا يؤكد بهن إلا ماله أجزاء يصحُّ وقوعُ بعضها موقعه ؛ لرَفْع احتمال تقديرِ بعضٍ مضافٍ إلى متبوعهن ، نحو « جاء الجَيْشُ كلُّهُ ، أوْ جَمِيعُهُ ، والقَبِيلةُ كلُّها ، أوْ جَمِيعُهَا ، والرِّجالُ كلُّهُـمْ ، أوْ جَمِيعُهُمْ ، والهِندات كُلُّهُنَّ ، أوْ جَمِيعُهُنَّ ، والزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا ، والهِندانِ كِلْتاهُما » ؛ لجواز أن يكون الأصل : جاء بعضُ الجيشِ ، أو القبيلةِ ، أو الرجال ، أو الهندات ، أو أحَدُ الزيدينِ ، أو إحْدَى الهندَيْنِ .

ولا يجوز « جاءنى زَيْدٌ كُلُّهُ » وَلا « جَمِيعُهُ » ، وكذا لا يجوز « اخْتَصَمْ الزَّيْدَانِ كِلاَهُما » ولا « الهِندانِ كِلْتاهُما » ؛ لامتناع التقدير المذكور .

وأشار بقوله : (بالضَّمِيرِ مُوصَـلاَ) إلى أنه لا بدَّ من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ؛ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت ، ولا يجوز حذفُ الضمير استغناء بنية الإضافة ، خـلافاً للفراء والزمخشرى ، ولا حُجَّة فى « خَلَقَ لَـكُمْ مَا فى الأرْضِ جَمِيعاً » ولا قراءة بعضهم : « إنَّا كُـلاًّ فِيهَا » على أن المعنى جميعه وكلنا ، بل « جميعاً » حالٌ « وكُـلاًّ » بدل من اسم « إن » أو حال من الضمير المرفوع فى « فيها » .

وذكر فى التسهيل أنه قد يُسْتَغْنَى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل ، وجَعَل منه قول كُثَيِّر :

٧٩١ — [كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمِ] يا أشْبَهَ النَّاسِ كلَّ النَّاسِ بالقَمَرِ

(وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلّ) فى الدّلالة عَلَى الشُّمول اسماً موازناً (فَاعِلَهْ مِنْ عَمّ فِي التَّوْكِيدِ) فقالوا : « جَاءَ الْجَيْشُ عَامَّتُهُ ، وَالقَبِيلَةُ عَامَّتُهَا ، وَالزَّيْدُونَ عَامَّتُهُمْ ، وَالهِنْدَاتُ عَامَّتُهُنَّ » ، وعُدَّ هذا اللفظ (مِثْلَ النَّافِلَهْ) أى : الزائد على ما ذكره النحويون فى هذا الباب ؛ فإن أكثرهم أغفله ، لكن ذكره سيبويه ، وهو من أجلّهم ؛ فلا يكون حينئذ نافِلَةً على ما ذكروه ؛ فلعله إنما أراد أنّ التاء فيه مثلُها فى « النافلة » أى تَصْلُح مع المؤنث والمذكر ؛ فتقول : « اشْتَرَيْتُ العَبْدَ عَامَّتَهُ » كما قال تعالى : « وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً » .

﴿ تنبيه ﴾ : خالف فى « عامّة » المبردُ ، وقال : إنما هى بمعنى أكثرهم .

* * *

(وَبَعْدَ كُلّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمّ جُمَعَا)

فقالوا : « جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ ، والقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاء ، والزَّيْدُونَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، والهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ »

(وَدُونَ كُلّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمّ جُمَعُ)

المذكورات ، نحو « لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ » « لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ » وهو قليل بالنسبة لما سبق .

وقد يتبع أجمع وأخواته ، بأكْتَعَ وكَتْعَاء وأكْتَعِينَ وكُتَعَ ، وقد يُتبع أكْتَعُ وأخواته بأَبْصَعَ وبَصْعَاء وأبْصَعِينَ و بُصَعَ ؛ فيقال : « جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أكتعُ أبْصَعُ ، والقبيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ كَتْعَاءُ بَصْعَاءُ ، والقَوْمُ كُلُّهم أجْمَعُونَ أكْتَعُونَ أبْصَعُونَ ، والهِنْدَاتُ كلُّهُنَّ جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ » .

وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبْتَع و بَتْعَاء وأبْتَعِينَ و بُتَعَ .

قال الشارح : ولا يجوز أن يُتَعَدَّى هذا الترتيبُ ، وشذ قولُ بعضهم « أجْمَعَ

أبْصَعَ » ، وأشذ منه قول الآخر « جُمَع بُتَع » ، وربما أُكّد بأكتع وأكتعين غيرَ مسبوقين بأجمعَ وأجمعين ، ومنه قول الراجز :

٧٩٢ — يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا إِذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

وفى هذا الرجز أمور : إفراد أكتع عن أجمع ، وتوكيد النكرة المحدودة ، والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل ، والفَصْلُ بين المؤكد والمؤكد ، ومثله فى التنزيل : « وَلاَ يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ » .

﴿تنبيهات﴾ : الأول: زعم الفراء أن« أجمعين» تفيد اتحادَ الوقت ، والصحيحُ أنها ككل فى إفادة العموم مطلقاً ؛ بدليل قوله تعالى : « لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ » .

الثانى : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهى للمتبوع ، وليس الثانى تأكيداً للتأكيد .

الثالث : لا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطعُ إلى الرفع ، ولا إلى النصب .

الرابع : لا يجوز عطفُ بعضها على بعض ؛ فلا يقال : « قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ » ، ولا « جَاءَ القَوْمُ كُلُّهمْ وأَجْمَعُونَ » ، وأجازه بعضهم ، وهو قول ابن الطَّراوة .

الخامس : قال فى التسهيل : وأُجْرِيَ فى التوكيد مُجْرَى كلٍّ ما أفاد معناه من الضَّرْع والزَّرْعِ ، والسَّهْل والجبل ، واليد والرِّجل ، والبطن والظهر ، يُشِير إلى قولهم: مُطِرْنا الضَّرْعَ والزَّرْعَ ، ومُطرنا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ ، وضَرَبْتُ زيداً الْيَدَ والرِّجْلَ ، وضَرَبْتهُ البَطْنَ والظَّهرَ .

السادس : ألفاظ التوكيد معارف ، أما ما أُضيف إلى الضمير فظاهر ، وأما أجمع

وتوابعه ففي تعريفه قولان ؛ أحدهما : أنه بنية الإضافة ، ونُسب لسيبويه ، والآخر بالعلمية عُلّق على معنى الإحاطة .

(وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ) بواسطة كونه محدوداً ، وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة (قُبِلْ) وفاقاً للكوفيين والأخفش ؛ تقول « اعْتَكَفْتُ شَهْرًا كُلَّهُ » ، ومنه قوله :

٧٩٣ — [لٰكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ]
يَا لَيْتَ عِـدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

وقوله :

* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا *

وقوله :

٧٩٤ — [إِنَّا إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا] * قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا

(وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ) أى عَمَّ المفيدَ وغير المفيدِ ، ولايجوز « صُمْتُ زَمَنًا كلهُ » ولا « شهرًا نفسَهُ » .

(وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ * عَنْ) تثنية (وَزْنِ فَعْلاَء وَوَزْنِ أَفْعَلاَ) كما استغنى بتثنية « سِيٍّ » عن تثنية سَـواء ؛ فلا يجوز « جاء الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ » ولا « الهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ » ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياساً معترفين بعدم السماع .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : المشهور أن « كِلاَ » للمذكر « وَكِلْتَا » للمؤنث ، قال في التسهيل : وقد يُسْتَغْنَى بكليهما عن كلتيهما ، أشار بذلك إلى قوله :

٧٩٥ — يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا
[إِلَيْكَ ، وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ]

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة ؛ كأنه قال : بِقُرْبَى الشخصين .

الثانى : ذكر فى التسهيل أيضاً أنه قد يُسْتَغْنَى عن كليهما وكلتيهما بكلهما ؛ فيقال على هذا : « جَاءَ الزَّيْدَانِ كُلُّهُمَا » « والهِنْدَانِ كلّهُمَا » .

(وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ) مستتراً كان أو بارزاً (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ) الضمير (الْمُنْفَصِلْ) حتما (عَنَيْتُ) المتصلَ (ذَا الرَّفْعِ) نحو : « قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ ، أو عَيْنُكَ ، وَقُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ ، أو أَعْيُنُكُمْ » ؛ فلا يجوز : قمْ نَفْسُكَ ، ولا قوموا أعينكمْ ، بخلاف « قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ » فيمتنع الضمير ، وبخلاف « ضربتهم أَنْفُسَهُمْ ، ومَرَرْتُ بهم أَعْيُنِهم » فالضمير جائز ، لا واجب .

﴿ تنبيه ﴾ : ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صَرَّح به فى شرح الكافية ، ونَصَّ عليه غيرُه ، وعبارة التسهيل تقتضى عدم الوجوب . ا هـ .

(وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا) أى بما سوى النفس والعين (وَالْقَيْدُ) المذكور (لَنْ يُلْتَزَمَا) فقالوا : « قوموا كلكم ، وجاءوا كلهم » من غير فَصْل بالضمير المنفصل ، ولو قلت : « قوموا أنتم كلكم ، وجاءوا هم كلُّهم » لكان حسناً

(وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي * مُكَرَّراً) ما : مبتدأ موصول ، ولفظى : خبر مبتدأ محذوف هو العائد ، والمبتدأ مع خبره صلة « ما » ، وجاز حَذْف صَدْر الصلة — وهو العائد — للطول بالجار والمجرور ، وهو متعلق باستقرار على أنه حال من الضمير المستتر فى الخبر ؛ إذ هو فى تأويل المشتق ، و « مكرراً » : حال من فاعل « يَجِى » المستتر ، وجملة « يجى » خبر الموصول : أى النوعُ الثانى من نوعى التوكيد ، وهو التوكيد اللفظى ، هو : إعادةُ اللفظِ أو تقويتُه بِمُوَافِقِهِ مَعْنًى ، كذا عَرَّفَه فى التسهيل ،

فالأول يكون فى الاسم ، والفعل ، والحرف ، والمركب غير الجملة ، والجملة ، نحو : « جاء زيد زيد » ، و « نـكاحها باطلٌ باطلٌ باطل » ، وقوله :

٧٩٦ — فإيَّاكَ إيَّاكَ المِراء ؛ فإنَّهُ إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جَالِبُ

ونحو : « قام قام زيد » ، ونحو : « نَعَمْ نَعَمْ » ، وكقوله :

٧٩٧ — [فَتِلكَ وُلاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ] فَحَتَّامَ حَتَّامَ العَنَاءُ المُطَوَّلُ

والجملة (كَقَوْلِكَ أُدْرُجِي أُدْرُجِي) وقوله :

٧٩٨ — [لَكَ اللهُ عَلَى ذاكَ] لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ

والثانى كقوله :

٧٩٩ — أنتَ بِالخَيرِ حَقِيقٌ قَمِنُ

وقوله :

٨٠٠ — وَقُلْنَ عَلَى الفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ
أَجَلْ جَيْرِ إنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

وقوله :

٨٠١ — [فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرانَهَا] صَمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

﴿تنبيه﴾ : الأكثرُ فى التوكيد اللفظى أن يكون فى الجمل ، وكثيراً ما يقترن بعاطف نحو : « كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلاَّ سَيَعْلَمُون » الآية ، ونحو : « أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى » ونحو : « وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ، ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ » الآية ، ويأتى بدونه ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام « وَاللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشاً » ثَلاَثَ مَرَّاتٍ ، ويجب الترك عند إيهام التعدد ، نحو : ضَرَبْتُ زَيْداً ، ضَرَبْتُ زَيْداً ، ولو قيل : « ثم ضَرَبْتُ زَيْداً » لتُوُهِّمَ أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى ، والفرضُ أنه لم يَقَعْ منك إلا مرة واحدة اهـ .

* * *

(وَلا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وُصِلْ)

فتقول : قُمْتُ قُمْتُ ، وعَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ ؛ لأن إعادته مجرّداً تخرجه عن الاتصال .

(كَذَا الحُرُوفُ غَيرَ مَا تَحَصَّلاَ بِهِ جَــوَابٌ كَنَعَمْ وكَبَلَى)

وأَجَلْ ، وَجَيْرِ ، وإى ، ولا ؛ لـكونها كالجزء من مصحوبها .

فيُعاد مع المؤكدِ ما اتصل بالمؤكَّدِ إن كان مضمراً ، نحو : « أيَعِدُكُمْ أنَّكُمْ إذا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ » ويُعاد هو أو ضميره إن كان ظاهراً ، نحو : « إنَّ زَيْدًا إنَّ زَيْدًا فاضِلٌ » أو « إنَّ زَيْدًا إنَّهُ فاضِلٌ » وهو الأَوْلَى ، ولا بُدّ من الفصل بين الحرفين كما رأيت .

وشذ اتّصالُهما ، كقوله :

٨٠٢ — إنَّ إنَّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيَنْ مَنْ أجَارَهُ قَدْ ضِيمَا

وأسْهَلُ منه قولُه :

٨٠٣ — حَتَّى تَرَاهَا وَكأَنَّ وَكأَنْ أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ

وقوله :

٨٠٤ — لَيْتَ شِعْرِى هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ
[أَمْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ الحِمَامُ]

وقوله :

٨٠٥ — لاَيُنْسِكَ الأَسَى تَأَسِّيًا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أحَدٌ مُسْتَعْصِمَا

للفصل فى الأوَّلَيْنِ بالعاطف ، وفى الثالث بالوقف .

وأشذّ منه قولُه :

٨٠٦ — فَلاَ وَاللهِ لاَ يُلْفَى لِمَـا بِى وَلاَ لِلِمَـا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

لكون الحرف المؤكد ، وهو اللام ، موضوعاً على حرف واحد .

وأسْهَلُ من هذا قوله :

٨٠٧ ـــ فأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ
[أَصَـــعَّدَ فى عُلْوِ الهَوَى أمْ تَصَوَّبَا ؟]

لأن المؤكد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكَّدَ بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء ؛ لأنها لصحة الاستغناء بها عن ذكر المُجَاب به هى كالمستقلّ بالدلالة على معناه ؛ فتقول : نَعَمْ نَعَمْ ، وبَلَى بَلَى ، ولاَ لاَ ، ومنه قوله :

٨٠٨ ـــ لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ ؛ إنّهَا أَخَذَتْ عَلَىَّ مَوَاثِقًا وعُهُودَا

***

(ومُضْمَرُ الرَّفْعِ الّذِى قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كلَّ ضَمِيرٍ اتّصَلْ)

نحو : قُمْ أنتَ ، ورأيتُكَ أنت ، ومرَرْتُ بك أنت ، وزيدٌ جاء هو ، ورأيتنى أنا .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب ، نحو : «رأيتكَ إيّاكَ» فذهب البصريين أنه بَدَل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد ، قال المصنف: وقولهم عندى أصحُّ ؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو : « فعَلْتَ أنْتَ » والمرفوعُ تأكيدٌ بإجماع .

﴿ خاتمة ﴾ : فى مسائل منثورة ؛ الأولى : لا يُحذف المؤكَّد ويُقام المؤكِّد مقامه ، على الأصح ، وأجاز الخليلُ نحو : « مررت بزيد وأتانى أخُوهُ أنفُسُهُماَ » وقدّره : هما صاحباى أنفسهما .

الثانية : لا يُفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد بإمّا ، على الأصح ، وأجاز الفراء : « مررت بالقوم إمَّا أجمعين وإما بَعْضِهِمْ » .

الثالثة : لا يَلِي العاملَ شيء من ألفاظ التوكيد ، وهو على حاله فى التوكيد ، إلا « جميعاً وعامّةً » مطلقاً ؛ فتقول : القَوْمُ قامَ جميعُهُمْ ، وعامَّتُهمْ ، ورأيت جميعَهُمْ وعامَّتَهمْ ، ومررت بجميعِهِمْ وعامَّتِهِمْ ، وإلا « كُلاًّ ، وكِلا ، وكِلْتَا » : مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلة ؛ فالأول نحو : « القومُ كلُّهم قائم ، والرجلان كلاهما قائم ، والمرأتان كلْتَاهما قائمة » ، والثانى كقوله :

٨٠٩ — يَمِيدُ إذَا وَالَتْ عَلَيْهِ دِلاؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهوَ نَاهِلُ

وقولهم : كِلَيْهِمَا وتمراً ، أى أعطِنِى كليهما ، وأما قوله :

٨١٠ — فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الهُدَى كان كُلُّنَا عَلَى طاعَةِ الرَّحْمٰنِ والحَقِّ والتُّقى

فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا .

الرابعة : يلزم تابعية « كل » بمعنى كامل ، وإضافته إلى مثل مَتْبُوعِه مطلقاً نعتاً لا توكيداً ، نحو : « رَأَيْتُ الرجُلَ كلَّ الرجُلِ ، وأكلت شاة كلَّ شاة » .

الخامسة : يلزم اعتبارُ المعنى فى خبر « كل » مضافاً إلى نكرة ، نحو : « كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ » ، « كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ » ولا يلزم مضافاً إلى معرفة ؛ فتقول « كلهُمْ ذَاهِبٌ ، وذاهبون » والله أعلم .

العطف

(الْعَطْفُ إمَّا ذُو بيَانٍ أَوْ نَسَقْ وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ ما سَبَقْ)

وهو عطف البيان .

(فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ)

فتابع : جنس يشمل جميع التوابع ، وشبه الصفة : مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد ، وحقيقة القصد إلى آخره : لإخراج النعت ، أى أنه فارَقَ النَّعْتَ من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنًى فى المتبوع ولا فى سببِيِّه (فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأوَّلِ)

وهو المتبوع (ما مِنْ وفاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِى) وذلك أربعة من عشرة : أَوْجُهِ الإعراب الثلاثة ، والإفراد ، والتذكير ، والتنكير ، وفروعهن . وأما قول الزمخشرى : إن « مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ » عطفُ بيـانٍ على « آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ » فمخالفٌ لإجماعهم . وقوله وقول الجرجانى : يشترط كونه أوضحَ من متبوعه فمخالف لقول سيبويه فى « يا هذا ذا الجُمَّةِ » : إن ذا الجُمَّةِ عطفُ بيانٍ ، مع أن الإشارة أوضحُ من المضاف إلى ذى الأداة .

وإذا كان له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته (فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ ، كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ) ؛ لأن النكرة تَقْبَلُ التخصيصَ بالجامد ، كما تقبل المعرفة التوضيحَ به ، نحو : لَبِسْتُ ثَوْباً جُبَّةً .

هذا مذهب الكوفيين والفارسى وابن جنى والزمخشرى وابن عصفور ، وجوّزوا أن يكون منه : « أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ » فيمن نوَّنَ كفارة ، ونحو : « مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ » .

وذهب غيرُ هؤلاء إلى المنع ، وأوجبوا فيما سَبَقَ البدلِيَّةَ ، ويخصون عطف البيان بالمعارف .

قال ابن عصفور : وإليه ذهب أكثر النحويين ، وزعم الشَّلَوْبين أنه مذهب البصريين .

قال الناظم : ولم أجد هذا النقل من غير جهته .

وقال الشارح : ليس قولُ مَنْ مَنَعَ بشىء .

وقيل : يختص عطفُ البيان بالعَلَم اسماً أو كنية أو لقباً .

(وَصَالِحاً لِبَدَلِيَة يُرَى * فِى غَيْرِ) ما يمتنع فيه إحلالُه محلَّ الأول ، كما فى نحو : (يا غُلَامُ يَعْمُراً) وقوله:

٨١١– أَيَا أَخَـــوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاَ
[أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا]

(ونحو بِشْرٍ تَابِعِ الْبَـكْرِيِّ) فى قوله :

٨١٢– أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

فبشرٍ : عطف بيان من البكرىِّ (وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَل) منه (بِالْمَرْضِيِّ) ؛ لامتناع « أنا الضاربُ زيدٍ » نعم الفراء يجيزه ، فيُجيزُ الإبدال .

﴿ تنبيه ﴾ : يتعين أيضاً العطفُ ، ويمتنع الإبدال فى نحو : « هِنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا أَخَاهَا » و « زَيْدٌ جَاءَ الرَّجُلُ أَخُوهُ » ؛ لأن البدل فى التقدير من جملة أخرى فيفوت الرَّبْطُ من الأولى ، بخلاف العطف .

﴿ خاتمة ﴾ : يفارقُ عطفُ البيانِ البَدَلَ فى ثمان مسائل :

الأولى : أن العطف لا يكون مُضْمَرًا ولا تابعاً لمضمر ؛ لأنه فى الجوامد نظيرُ النعتِ فى المشتق ، وأما قول الزمخشرى : إن « أَنِ اعْبُدُوا اللهَ » بيـانٌ للهاء فى « إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ » فمردود .

الثانيــة : أن البيان لا يخالف متبوعَه فى تعريفه وتنكيره ، كما مرّ .

الثالثــة : أنه لا يكون جملة ، بخلاف البدل ؛ فإنه يجوز فيه ذلك كما سيأتى .

الرابعــة : أنه لا يكون تابعاً لجملة ، بخلاف البدل .

الخامسة : أنه لا يكون فعلا تابعاً لفعل ، بخلاف البدل .

السادسة : أنه لا يكون بلفظ الأول ، بخلاف البدل ؛ فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه ، هكذا قال الناظم وابنه ، وفيه نظر .

السابعة : أنه ليس فى نية إحلاله محلّ الأول ، بخلاف البدل .

الثـامنة : أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى ، بخلاف البدل .

وقد مرَّ قريباً ما يَنْبَنِي على هاتين ، وسيأتى بيان ما يختص بالبدل فى بابه إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

عطف النسق

(تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ) فتَالٍ ـ أى تابع ـ جنسٌ يشمل جميع التوابع، و « بحرف » يُخرِج ما عدا عطف النسق منها ، و « مُتْبِع » يخرج نحو : « مَرَرْتُ بِغَضَنْفَرٍ أى أسدٍ » ، فإن أسداً تابع بحرف ، وليس معطوفاً عطف نَسَق ، بل بيان ؛ لأن أى ليست بحرف مُتْبِع ، على الصحيح ، بل حرف تفسير ، وخلصَ التعريفُ للعطف بالحروف الآتى ذكرها (كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاء مَنْ صَدَقْ) فثناء : تابع لود بالواو ، وهى حرف مُتْبِع .

(فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ) و (ثُمَّ) و (فا) و (حتَّى) و (أَمْ) و (أَوْ) فهذه الستة تُشَرِّك بين التابع والمتبوع لفظاً ومعنى ، وهذا معنى قوله : مطلقاً (كَفِيكَ صِدْقٌ ووَفا) وهذا ظاهر فى الأربعة الأول،وأما أم وأو فقال المصنف : أكثر النحويين على أنهما يشركان فى اللفظ ، لا فى المعنى ، والصحيح أنهما يشركان لفظاً ومعنى ، مالم يقتضيا إضرابا ؛ لأن القائل « أَزَيْدٌ فى الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو » عالم بأن الذى فى الدار أحد المذكورين ، وغير عالم بتعيينه ، فالذى بعد « أم » مُسَاوٍ للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه ، وحصولُ المساواةِ إنما هو بأم ، وكذلك « أو » مُشَرِّكة لما قبلها وما بعدها فيما يُجاء بها لأجله ، من شك أو غيره ، أما إذا اقتضيا إضراباً فإنهما يشرِّكان فى اللفظ فقط ، وإنما لم ينبه عليه لأنه قليل.

(وأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ) أى فقط ـ بقية حروفِ العطفِ ، وهى : (بل، ولا) و (لَكِنْ ، كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ) و « قام زيد لا عمرو » و « ما جاء زيد بل عمرو » والطلا : الولد من ذوات الظِّلْفِ .

﴿ تنبيه ﴾ اختلف فى ثلاثة أحرف مما ذكره هنا ، وهى : حتى ، وأم ، ولكن .

أما « حتى » فذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف ، و إنما يعربون ما بعدها بإضمار .

وأما « أم » فذكر النحاس فيها خلافاً ، وأن أبا عُبَيْدَةَ ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة ؛ فإذا قلت : « أقائم زيد أم عمرو » فالمعنى : أعمرو قائم ؟ فتصير على مذهبه استفهامية .

وأما « لكن » فذهب أكثرُ النحويين إلى أنها من حروف العطف ، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ، وهو مذهب الفارسى وأكثرِ النحويين، والثانى : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو ، والواوُ مع ذلك زائدة ، وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه ينبغى أن يحمل مذهبُ سيبويه والأخفش ؛ لأنهما قالا : إنها عاطفة ، ولما مَثَّلاَ للعطف بها مَثَّلاه بالواو ، والثالث : أن العطف بها ، وأنت مخير فى الإتيان بالواو ، وهو مذهب ابن كَيْسَانَ .

وذهب يونس إلى أنها حرفُ استدراك ، وليست بعاطفة ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عَطْفَ مفردٍ على مفردٍ .

ووافق الناظم هنا الأكثرين ، ووافق فى التسهيل يونس ؛ فقال فيه : وليس منها لكن به وِفاقاً ليونس اهـ .

(فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لاحِقاً أَوْ سَابِقاً فِى الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوافِقاً)

فالأول نحو : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ » والثانى نحو : « كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ » والثالث نحو : « فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ » وهذا معنى قولهم : الواو لمطلق الجمع .

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتِّبُ ، وَحُكِىَ عن قُطْرُبٍ وثعلب والرَّبَعِىِّ ،

و بذلك يُعلم أن ما ذكره السيرافى والسهيلى من إجماع النحاة بَصْرِيِّهِمْ وَكُوفِيِّهِمْ على أن الواو لا تُرَتِّبُ غيرُ صحيح .

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى التسهيل : وَتنفرد الواو بكون مُتْبَعها فى الحكم محتملا للمعية برُجْحان ، وَللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة .

(وَاُخْصُصْ بِها) أى بالواو (عَطْفَ الَّذِى لا يُغْنِى * مَتْبُوعُهُ) أى لا يكتفى الـكلامُ به (كَاصْطَفَّ هذَا وَابْنِى) وَ « تخاصمَ زيدٌ وعمرٌو ، وَ « جَلَسْتُ بيْنَ زيد وَعمرٍو » ، وَلا يجوز فيها غير الواو . وَأما قوله :

٨١٣ – [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسَقْطِ اللِّوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فالتقدير بين أماكن الدخول فأماكن حَوْمل ؛ فهو بمثابة : « اختصم الزيدون فالعمرون » .

(وَالْفَاء لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ) أى بلا مُهلة ، وهو المعبر عنه بالتعقيب ، نحو : « أَمَاتَه فأَقْبَرَهُ » وكثيراً ما تقتضى أيضاً التسبُّبَ إن كان المعطوفُ جملةً ، نحو : « فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ » .

وَأما نحو : « أَهْلَـكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا » وَنحو : « تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » الحديث ؛ فالمعنى : أردنا إهلاكها ، وأراد الوضوء .

وَأما نحو : « فَجَعَلَهُ غُثَاءً » أى جافًّا هشيماً « أَحْوَى » أى أسودَ ؛ فالتقدير : فمضت مدة فجعله غثاء ، أو أن الفاء نابت عن ثم ، كما جاء عكسه ، وسيأتى .

(وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ) أى بمُهْلَةٍ وتَرَاخٍ ، نحو : « فأَقْبَرَهُ ثمَّ إذا شَاءَ أَنْشَرَهُ » وَقد توضع موضعَ الفاء كقوله :

٨١٤ – كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فى الأَنَابِيبِ ثمَّ اضْطَرَبْ

وأما نحو: «هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا»، «ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا». وقوله:

٨١٥ — إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فقيل: ثم فيه لترتيب الإخبار، لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: بلغنى ما صَنَعْتَ اليوم، ثم ما صنعت أمسِ أَعْجَبُ، أى: ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعْجَبُ، وقيل: إن ثم بمعنى الواو، وقيل غير ذلك، وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السُّؤدد من قِبَلِ الأب، والأب من قِبَلِ الابن.

﴿ تنبيه ﴾: زعم الأخفش والكوفيون أن «ثم» تقع زائدة؛ فلا تكون عاطفة البتّة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: «حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ، وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ، وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ، ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا». جعلوا: «تَابَ عَلَيْهِمْ» هو الجواب، وثم زائدة، وقول زُهير:

٨١٦ — أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوًى
فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا

وخُرِّجَتِ الآية على تقدير الجواب، والبيت على زيادة الفاء.

* * *

(وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ) صالحاً لجعله (صِلَهْ) لِخُلُوِّهِ من العائد (عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ) نحو: «اللذان يقومان فيَغْضَبُ زَيْدٌ أخواك» وعكسه، نحو «الَّذِي يَقُومُ أَخَوَاكَ فَيَغْضَبُ هُوَ زَيْدٌ»؛ فكان الأولى أن يقول كما فى التسهيل: وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين، من صلة أو صفة أوخبر؛ ليشمل مسألتى الصلة المذكورتين، والصفة نحو: «مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ تَضْحَكُ فَيَبْكِى

زَيْدٌ » « وَبِامْرَأَةٍ يَضْحَكُ زَيْدٌ فَتَبْكِي » ، والخبر نحو : « زَيْدٌ يَقُومُ فَتَقْعُدُ هِنْدٌ » « وَزَيْدٌ تَقْعُدُ هِنْدٌ فَيَقُومُ » ، ومن هذا قوله :

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً ... فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

ويشمل أيضاً مسألتي الحال ولم يذكره ، نحو : جاء زيد يضحك فتبكي هند ، وجاء زيد تبكي هند فيضحك ؛ فهذه ثمانُ مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها ، وذلك لما فيها من معنى السببية .

(بَعْضاً بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ ، وَلاَ ... يَكُونُ إِلاَّ غَايَةَ الَّذِي تَلاَ)

أي : العطف بحتى شرطان :

الأول : أن يكون المعطوفُ بعضاً من المعطوف عليه ، أو كبعضه ، كما قاله في التسهيل ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا ، وأَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثُهَا . ولا يجوز « حتى وَلَدُها » وأما قوله .

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فعلى تأويل أَلْقَى ما يُثْقِلُه حتى نعلَهُ .

والثاني : أن يكون غايةً في زيادةٍ أو نقصٍ ، نحو : مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ ، وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمُشَاةُ ، وقد اجتمعا في قوله :

٨١٧ - قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمُ ... تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

﴿تنبيهات﴾ : الأول : بقي شرطان آخرانِ ؛ أحدُهما : أن يكون المعطوف ظاهراً ، لا مضمراً ، كما هو شرطٌ في مجرورها إذا كانت جارة ؛ فلا يجوز « قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا » ، ذكره ابنُ هشامٍ الخضراوي ، قال في المغني : ولم أقف عليه لغيره .

ثانيهما : أن يكون مفرداً ، لا جملة ، وهذا يؤخذ من كلامه ؛ لأنه لا بُدَّ أن يكون جُزْءاً مما قبلها أو كجزء منه ، كما تقدم ، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات ، هذا هو الصحيح ، وزعم ابنُ السِّيدِ في قول امرئ القيس :

٨١٨ — سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ
وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رفع « تكلُّ » : إن جملة « تكلُّ مطيُّهم » معطوفةٌ بحتى على « سَرَيْتُ بهم » .

الثانى : حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشرى ، قال الشاعر :

٨١٩ — رِجَالِيَ حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَالَأُوا
عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَا

الثالث : إذا عُطِفَ بحتى على مجرور ، قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ؛ ليقع الفَرْقُ بين العاطفة والجارة ، وقال ابن الخباز : تلزم إعادته للفرق ، وقيده الناظم بأن لا يتعين كونُها للعطف ، نحو : اعتَكَفْتُ فى الشَّهْرِ حتى فى آخِرِهِ ، فإن تعين العطفُ لم تلزم الإعادة ، نحو : عَجِبْتُ مِنَ الْقَوْمِ حتى بَنِيهِمْ ، وقوله :

٨٢٠ — جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى
بَائِسٍ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينَا

الرابع : حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن ، إلا فى باب « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حتى زَيْداً ضَرَبْتُهُ » فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و « ضربته » توكيد ، أو ابتدائية وضربته تفسير . وقد روى بهما قوله :

* حَتَّى نَعْلِه أَلْقَاهَا *

وبالرفع أيضاً على أن حتى ابتدائية و « نعله » مبتدأ و « ألقاها » خبره ، اه .

(وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ) وهى الهمزة الداخلة على جملة فى محل المصدر

وتكون هى والمعطوفة عليها فعليتين ، وهو الأكثر نحو : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ» الآيَةَ ، واسميتين كقوله:

٨٢١ — وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكاً
أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ ؟

ومختلفتين نحو: «سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ» الآية . و إذا عادلَتْ بين جملتين فى التسوية فقيل : لا يجوز أن يُذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز « سواء علىَّ أزَيْدٌ قائمٌ أمْ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » فهذا لا يقوله العرب ، وأجازه الأخفشُ قياساً على الفعلية ، وقد عادلَتْ بين مفرد وجملة فى قوله :

٨٢٢ — سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أمْ بِتَّ لَيْلَةً
بِأَهْلِ الْقِبَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرِ

(أو) بعد (هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أيٍّ مُغْنِيَهْ) وهى الهمزة التى يُطلَب بها و بأم التعيين، وتقع بين مفردين غالباً ، و يتوسط بينهما ما لا يُسْأل عنه ، نحو : « أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّماء بَنَاهَا ؟) أو يتأخر عنهما ، نحو : « وَ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ » و بين فعليتين ، كقوله :

٨٢٣ — [وَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فَأَرَّقَنِي]
فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ ؟

إذ الأرجح أن «هى» فاعلٌ بفعل محذوف ، واسميتين ، كقوله :

٨٢٤ — لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً
شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ ، أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ ؟

الأصل : أشعيثٌ ، فحذفت الهمزةُ والتنوين منهما

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تسمى « أم » فى هذين الحالين مُتَّصلة ؛ لأن ما قبلها

وما بعدها لا يُستَغنَى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً مُعادلة ؛ لمعادلتها للهمزة فى إفادة التسوية فى النوع الأول ، والاستفهام فى النوع الثانى .

ويفترق النوعان من أربعة أوجه ؛ أولها وثانيها : أنّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابلٌ للتصديق والتكذيب ؛ لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته . والثالث والرابع : أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تَقَعُ إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلاّ فى تأويل المفردين .

الثانى : قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعةً بعد لفظة سواء ، بل كما تقع بعدها تقع بعد : ما أبالى ، وما أدرى ، وليت شعرى ، ونحوهن .

(ورُبّما حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ) المذكورة (إنْ * كانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ) كقراءة ابن مُحَيْصِنٍ « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ » وكما مرّ من قوله :

* شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ *

وهو فى الشعر كثير ، ومال فى شرح الكافية إلى كونه مطرداً .

(وَبِانْقِطاعٍ وبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ) أى : تأتى أم منقطعة بمعنى بل (إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ) وهو : أن تكون مسبوقة بإحْدَى الهمزتين لفظاً أو تقديراً (خَلَتْ) ولا يفارقها حينئذ معنى الإضراب ، وكثيراً ما تقتضى مع ذلك استفهاماً : إما حقيقيًّا ، نحو : « إنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ » أى : بل أهى شاء ؟ وإنما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفاً لكونها لا تدخل على المفرد ، أو إنكاريًّا ، نحو : « أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ » أى: بل أَلَهُ البنات ، وقد لا تقتضيه ألبتة ، نحو : « أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ؟ » أى : بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام ، ونحو : « لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ؟ » ، وقوله :

٨٢٥ ـ فَلَيْتَ سُلَيْمَى فى الْمَنَامِ ضَجِيعَتِى هُنَالِكَ أَمْ فى جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

﴿ تنبيه ﴾ حَصْرُ « أم » فى المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة . وقال فى قوله تعالى : « أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ » : إن التقدير : « أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَنَا خَيْرٌ » والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة بن جُؤَيَّة :

٨٢٦ — يَا لَيْتَ شِعْرِى وَلا مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ
أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

(خَيِّرْ) و (أَبِحْ) و (قَسِّمْ بِأَوْ وأَبْهِمِ * وَاشْكُكْ) ؛ فالتخيير والإباحة يكونان بعد الطلب ملفوظاً أو مقدراً ، وما سواهما فبعد الخبر ؛ فالتخييرُ نحو : تزوَّجْ زينبَ أو أختها ؛ والإباحة نحو : جالِسِ العلماء أو الزُّهَّادَ ، والفرق بينهما امتناعُ الجمع فى التخيير ، وجوازه فى الإباحة ؛ والتقسيمُ نحو : الكلمةُ اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ ؛ والإبهام نحو : « أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً » وجعل منه نحو : « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِى ضَلَالٍ مُبِينٍ » والشك نحو : « لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ » (وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِى) أى : نسب إلى العرب فى قول الكوفيين وأبى علىّ وابن بَرْهان وابن جنى مطلقاً ، تمسكا بقوله :

٨٢٧ — كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلادِى

وقراءة أبى السَّمال « أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً » بسكون الواو ، ونسبه ابن عصفور لسيبويه ، لكن بشرطين : تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل ، نحو : ما قامَ زيدٌ أو ما قام عمرٌو ، ولا يقُمْ زيدٌ أو لا يقم عمرٌو ، ويؤيده أنه قال فى : « وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً » : ولو قلت « أو لا تطع كفوراً » انقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضراباً عن النهى الأول ، ونهياً عن الثانى فقط .

(وَرُبَّما عاقَبَتِ) أو (الْوَاوَ) أى : جاءت بمعناها (إذا * لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا) أى : إذا أمن اللبس ، كقوله :

٨٢٨ — قَوْمٌ إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ما بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أوْ سَافِعِ

وقوله :

٨٢٩ — فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أوْ قَدِيرٍ مُعجَّلِ

وقول الراجز :

٨٣٠ — إنَّ بِهَا أَكْتَلَ أوْ رِزَامَا خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا

وقوله :

٨٣١ — وَقَالُوا لَنا ثِنْتَانِ لابُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِماحٍ أُشْرِعَتْ أوْ سَلاسِلُ

وجعل منه « وَأَرْسَلْنَاهُ إلى مِائَةِ أَلْفٍ أوْ يَزِيدُونَ » أى : ويزيدون ، هذا مذهب الأخفش والجرمى وجماعةٍ من الكوفيين .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أفهَمَ قولُه « وربما » أن ذلك قليل مطلقاً ، وذكر فى التسهيل أن أو تعاقبُ الواوَ فى الإباحة كثيراً ، وفى عطف المصاحبة والمؤكد قليلا ؛ فالإباحة كما تقدم ، والمصاحب نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « فإنَّما عَلَيْكَ نَبِيٌّ أوْ صِدِّيقٌ أوْ شَهِيدٌ » والمؤكد نحو : « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أوْ إثْماً » .

الثانى : التحقيقُ أنَّ أو موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذى يقوله المتقدمون ، وقد تخْرُجُ إلى معنى بل والواو ، وأما بقية المعانى فمستفادة من غيرها .

الثالث : زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو فى ثلاثة مواضع :

أحدها : فى التقسيم ، كقولك : الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ، وقوله :

[وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا ونَعْلَمُ أنَّهُ] كمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجارِمُ

وممَّن ذكر ذلك النَّاظم فى التحفة وشرح الكافية . قال فى المغنى : والصَّواب أنَّها فى ذلك على معناها الأصلى ؛ إذ الأنواع مجتَمِعَة فى الدخول تحتَ الجنس .

ثانيها : الإباحة ، قاله الزمخشرى ، وزَعم أنَّه يقال « جَالِسِ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ » أى أحدهما ، وأنه لهذا قيل « تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ » بعد ذكر ثلاثة وسبعة ؛ لئلاَّ يتوهم

إرادةُ الاباحة ، قال فى المغنى أيضاً : والمعروف مِنْ كلام النحويين أن هٰذا أمر بمجالَسَة كل منهما ، وجعلوا ذلكَ فَرْقاً بين العطف بالواو والعطف بأو .

ثالثها : التخيير ، قاله بعضهُم فى قوله :

٨٣٢ — وَقَالُوا : نأَتْ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبُكَى
فَقُلْتُ : الْبُكَى أَشْفَى إذًا لِغَلِيــــــلِى

أى : أو البكى ؛ إذ لا يجمع بين الصبر والبكى ، ويحتمل أن يكون الأصل « من الصبر والبكى » أى أحدهما ، ثم حذف من ، كما فى قوله تعالى « وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ » ويؤيدهُ أن أبا على الفارسى رواه بمن ، اهـ .

* * *

(وَمِثْلُ أَوْ فى القَصْدِ إمَّا الثَّانِيَهْ * فى نَحْوِ) تزوج (إمَّا ذِى وَإمَّا النَّائِيَهْ) و« جاءنى إمَّا زَيْدٌ وَإمَّا عَمْرٌو » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ظاهرُ كلامِهِ أنها تأتى للمعانى السبعة المذكورة فى أو ، وليس كذلك ؛ فإنها لا تأتى بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل ، والعُذْرُ له أن ورود « أو » لهذين المعنيين قليل ومختلَفٌ فيه ؛ فالإحالة إنما هى على المعانى المتَّفق عليها ، ولم يذكر الإباحة فى التسهيل ، لكنها بمقتضى القياس جائزة .

الثانى : ظاهره أيضاً أنها مثل « أو » فى العطف والمعنى ، وهو ما ذَهَبَ إليه أكْثَرُ النحويين ، وقال أبو على وابنا كَيْسَان وبَرهان : هى مثلُهَا فى المعنى فقط ، ووافقهم الناظمُ ، وهو الصحيح ، ويؤيده قولُهم : إنها مُجَامعة للواو لزوماً ، والعاطِفُ لا يدخل عَلَى العاطف ، وأما قوله :

٨٣٣ — يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا أَيْمَا إلَى جَنَّةٍ أَيْمَا إلَى نَارِ

فشاذ . وكذلك فتحُ همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء ، وفتح همزتها لغة تميم ، وبها روى البيت المذكور .

وقد يقال : إن قوله « فى القصد » إشارة إلى ذلك : أى أنها مثلُهَا فى القَصد : أى المعنى ، لا مطلقا ، سيما أنه لم يَعُدَّهَا فى الحروف أولَ الباب .

وقد نقل ابنُ عصفور اتفاقَ النحويين عَلَى أنها ليست عاطفة ، وإنما أوردوها فى حروف العطف لمصاحبتها لها .

الثالث : مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها ، وذلك غالب ، لا لازم ؛ فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغنى عنها ، نحو « إمَّا أنْ تتَكَلَّمَ بِخَيْرٍ وَإلاَّ فَاسْكُتْ » وقراءة أُبِىّ « وَ إنَّا أَوْ إيَّاكُمْ لإمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فى ضَلاَلٍ مُبِينٍ » وقوله :

٨٣٤ — فإمَّا أنْ تَكُونَ أخِى بِصِدْقٍ فأعْرِفَ مِنْكَ غَثِّى مِنْ سَمِينِى
وَإلاَّ فَاطَّرِحْنِى وَاتَّخِذْنِى عَدُوًّا أتَّقِيكَ وتَتَّقِينِى

وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله :

٨٣٥ — تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإمَّا بأموَاتٍ ألَمَّ خَيَالُهَا

أى إما بدار ، والفراء يقيس هذا ؛ فيجيز « زيد يقوم وإما يقعد » كما يجوز « أو يقعد » .

الرابع : ليس من أقسام إمَّا التى فى قوله « فَإمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أحَداً » بل هذه « إن » الشرطية و « ما » الزائدة .

(وَأوْلِ لَكِنْ نَفْياً أوْ نَهْياً) نحو « ما قام زيدٌ لكن عمرٌو ، ولا تَضْرِبْ زيدا لكن عمرا »

﴿ تنبيه ﴾ : يشترط لكونها عاطفةً — مع ذلك — أن يكون معطوفُها مفرداً ، وأن لا تقترن بالواو كما مثل ، وقد سبق ما فى هذا الثانى .

وهى حرف ابتداء إن سُبقت بإيجاب ، نحو « قام زيد لكن عمرو لم يقم » ، ولا يجوز « لكن عمرو(١) » خلافا للكوفيين ، أو تلتها جملةٌ كقوله :

(١) إنما يمتنع هذا المثال إذا جعل « عمرو » معطوفا بلكن ، فأما إذا جعل مبتدأ خبره محذوف فإنه يجوز .

٨٣٦ — إنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لاَ تُخْشَى بَوَادِرُهُ لٰكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

أو تَلَتْ واوا ، نحو « وَلٰكِنْ رَسُولَ اللهِ » أى ولكن كان رسول الله ، وليس المنصوب معطوفا بالواو ؛ لأن متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب

(وَلاَ نِدَاء أو أمْراً أوِ اثْبَاتَاً تَلاَ) « لا » مبتدأ خبره « تَلاَ » ، ونداء وما بعده : مفعول بتلا ، وفى « تلا » ضمير هو فاعله يرجع إلى « لا » ، والتقدير : لا تلا نداء أو أمرا أو إثباتا .

أى للعطف بلا شرطان ؛ أحدهما : إفراد معطوفها ، والثانى أن تُسْبَقَ بأمر أو إثبات اتفاقا ، نحو « اضْرِبْ زيداً لا عمراً ، وجاءنى زيد لا عمرو » ، أو بنداء خلافا لابن سَعْدَان نحو « يا ابن أخى لا ابْنَ عمى » ، قال السهَيْلِيُّ : وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر ؛ فلا يجوز « جاءنى زيد لا رجل » وعكسه ، ويجوز « جاءنى رجل لا امرأة » . وقال الزجاجى : وأن لا يكون المعطوف عليه معمولَ فعلٍ ماضٍ ؛ فلا يجوز « جاءنى زيد لا عمرو » ، ويرده قوله :

٨٣٧ — كأنَّ دِثَاراً حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ عُقَابُ تَنُوفَى لاَ عُقَابُ القَوَاعِلِ

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فى معنى الأمر الدعاء والتحضيضُ .

الثانى : أجاز الفراء العطفَ بها على اسم « لعلَّ » كما يعطف بها على اسم « إنَّ » نحو « لعل زيداً لا عمرا قائم » .

الثالث : فائدة العطف بها قَصْرُ الحكم على ما قبلها ، إما قَصْرَ إفرادٍ كقولك : زيدٌ كاتب لا شاعر ، ردا على مَنْ يعتقد أنه كاتب وشاعر ، وإما قَصْرَ قَلْبٍ كقولك : زيد عالم لا جاهل ، ردا على من يعتقد أنه جاهل .

الرابع : أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا ، نحو « أعْطَيْتُكَ لا لتظلم » أى لتعدل لا لتظلم .

(وَبَلْ كَلَكِنْ) فى تقرير حكم ما قبلها وجَعْل ضِدِّهِ لما بعدها (بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا) أى مصحوبَىْ لكن ، وهما النَّفْىُ والنهى (كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا) المربع : منزل الربيع ، والتيهاء : الأرض التى لا يهتدى بها ، ونحو « لا تَضْرِبْ زيداً بل عمرا » (وانْقُلْ بهـا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ) فيصير كالمسكوت عنه (فى الخَبَرِ المُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِي) كقام زيد بل عمرو ، ولِيَقُمْ زيد بل عمرو ، وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفى والنهى ؛ فتكون ناقلة لمعناهما إلى ما بعدها ، وعلى ذلك فيصح « ما زيد قائماً بل قاعدا ، وبل قاعد » ويختلف المعنى . قال الناظم : وما جوَّزاه مخالف لاستعمال العرب ، ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفى وشبهه ، ومَنْعُهم ذلك مع سَعَة روايتهم دليلٌ على قلته ، ولا بد لكونها عاطفة من إفراد معطوفها كما رأيت ، فإن تلاها جملة كانَتْ حرفَ ابتداء لا عاطفة ، على الصحيح ، وتفيد حينئذ إضرابا عما قبلها : إما على جهة الإبطال نحو « وَقَالُوا اتَّخَذَ الرحمنُ ولداً ، سبحانه ! بل عباد مُكْرَمُونَ » أى بل هم عباد ، ونحو « أم يَقُولُونَ به جِنَّة ، بل جاءهم بالحق » وإما على جهة الانتقال من غَرَضٍ إلى آخر ، نحو « قد أفلحَ مَنْ تَزَكَّى وذَكَرَ اسْمَ ربه فَصَلَّى ، بل تُؤْثِرُونَ الحياةَ الدنيا » « ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يُظْلَمُونَ ، بل قلوبهم فى غَمْرَةٍ من هذا » وادعى الناظم فى شرح الكافية أنها لا تكون فى القرآن إلا على هذا الوجه ، والصوابُ ما تقدم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لا يُعْطَفُ ببل بعد الاستفهام ؛ فلا يقال : أَضَرَبْتَ زيدا بل عمرا ، ولا نحوه .

الثانى : تزاد قبلها « لا » لتوكيد الإضراب عن جَعْل الحكم للأول بعد الإيجاب ، كقوله :

٨٣٨ ـ وَجْهُكَ البَدْرُ، لاَ بَلِ الشَّمْسُ، لَوْلَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى ، ومنع ابن دُرُسْتُوَيْهِ زيادتها بعد النفى ، وليس بشىء ، كقوله :

٨٣٩ — وَمَا هَجَرْتُكِ ، لا بل زَادَنِي شَغَفاً
هَجْرٌ وبُعدٌ تَرَاخَ لاَ إلى أجَلِ

* * *

(وَإنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ) مستتراً كان أو بارزاً (عَطَفْتَ فَافْصِلْ بالضمير المنفصل) نحو : « لقد كنتم أنتم وآباؤكم » (أوْ فَاصِلٍ مَّا) إما بين العاطف والمعطوف عليه ، و إما بين العاطف والمعطوف ، كالمفعول به فى نحو « يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَح » و « لا » فى نحو « ما أشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنا » ، وقد اجتمع الفَصْلاَنِ فى « مَا لَمْ تَعْلَمُوا أنْتُمْ وَلاَ آباؤكم » (وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ * فى النظم فاشياً وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ) من ذلك قوله :

٨٤٠ — وَرَجَا الأخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ
مَا لَمْ يَكُنْ وَأبٌ لَهُ لِيَنَالاَ

وقوله :

٨٤١ — قُلْتُ إذْ أقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى
كَنِعَاجِ الْفَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

وهو على ضعفه جائز فى السعة ، نص عليه الناظم ؛ لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ » برفع « العدم » عطفاً على الضمير المستتر فى « سواء » لأنه مؤول بمشتق : أى مُسْتَوٍ هو والعدمُ ، وليس بينهما فصل .

* * *

(وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِماً قَدْ جُعِلاَ)

فى غير الضرورة ، وعليه جمهورُ البصريين ، نحو « فقال لها وللأرضِ » « وعليها وعلى الفُلْكِ » « قالوا نعبد إلٰهكَ وإلٰهَ آبائِكَ » قال الناظم : (وَلَيْسَ) عَوْدُ الخافض (عندى لازما) وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين (إذْ قَدْ أتَى * فى النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا) ؛ فمن النظم قوله :

٨٤٢ — [فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا]
فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

وقوله :

٨٤٣ - [تُعَلَّقُ فِى مِثْلِ السَّوَارِى سُيُوفُنَا]
وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

وهو كثير فى الشعر ، ومن النثر قراءةُ ابنِ عباس والحسن وغيرهما « تَسَاءلُونَ به والأرحَامِ » وحكاية قطرب « ما فيها غيرُهُ وفرَسِهِ » قيل : ومنه « وَصَدٌّ عن سبيل الله وكُفْرٌ بهِ والمسجدِ الحَرَامِ » ؛ إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : فى المسألة مذهب ثالث ، وهو أنه إذا أُكِّدَ الضميرُ جاز نحو « مَرَرْتُ بكَ أنتَ وزيدٍ » ، وهو مذهب الجرمى والزيادى ، وحاصل كلام الفراء ؛ فإنه أجاز « مررت به نفسِه وزيدٍ ، ومررت بهم كلِّهم وزيدٍ » .

الثانى : أفهم كلامه جوازَ العطف على الضمير المنفصل مطلقاً ، وعلى المتصل المنصوب بلا شرط ، نحو « أنَا وزَيْدٌ قائمان ، وإيَّاكَ والأَسَدَ » ونحو « جمعناكم والأوَّلين » .

***

(وَالْفَاء قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ * وَالْوَاوُ ؛ إِذْ لا لَبْسَ) هو قيد فيهما : أى تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ، مثاله فى الفاء « أنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الحجَرَ فانفجَرَت » أى فضَرَبَ فانفجرت ، وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلناه ومثالُه فى الواو قولُه :

٨٤٤ — فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِماً
أَبُو حُجُرٍ إلاَّ لَيَالٍ قَلاَئِلُ

أى بين الخير وبينى ، وقولهم « راكبُ الناقةِ طليحانِ » أى والناقةُ ، ومنه « سَرَابيلَ تَقِيكُمُ الحرَّ » أى والبرد .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول « أم » تشاركهما فى ذلك كما ذكره فى التسهيل ، ومنه قوله:

٨٤٥ – [دَعَانِى إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّى لأَمْرِهِ
سَمِيعٌ] فَمَا أَدْرِى أَرُشْدٌ طِلَابُهَا

أى أم غىٌّ . وإنما لم يذكرها هنا لقلته فيها .

الثانى : قد يحذف العاطف وحده ، ومنه قوله :

٨٤٦ – كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا
يَغْرِسُ الوُدَّ فِى فُؤَادِ الكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت . وفى الحديث « تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بُرِّه من صاع تمره » وحكى أبو عثمان عن أبى زيد أنه سمع « أكلتُ خبزا لحما تمراً » أراد خبزاً ولحماً وتمرا ، ولا يكون ذلك إلا فى الواو وأو .

(وَهْىَ) أى الواو (انفَرَدَتْ) من بين حروف العطف (بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَال) أى محذوف (قَدْ بَقِى * مَعْمُولُه) مرفوعا كان نحو « اسكن أنت وزوجُكَ الجنة » أى وليسكن زوجك ، أو منصوبا نحو « الذين تبوَّؤُا الدارَ والإيمانَ » أى وَأَلِفُوا الإيمان ، أو مجرورا نحو « مَا كُلُّ بيضاء شَحْمَةً ، ولا سوداء تَمْرَةً » أى ولا كل سوداء ؛ وإنما لم يجعل العطفُ فيهن على الموجود (دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِى) أى حُذِر ، وهو أنه يلزم فى الأول رفعُ فعلِ الأمر للاسم الظاهر ، وفى الثانى كون الإيمان مُتَبَوَّأً ، وإنما يتبوأ المنزل ، وفى الثالث العطفُ على معمولَىْ عاملين ، ولا يجوز فى الثانى أن يكون الإيمان مفعولا معه ؛ لعدم الفائدة فى تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو أمر معلوم .

* * *

(وحَذْفَ مَتْبُوعٍ) أى معطوف عليه (بَدَا) أى ظهر (هُنَا) أى فى هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء ؛ لأن الكلام فيهما (اسْتَبِحْ) كقول بعضهم : « وَ بِكَ وَأَهْلاً وَسَهْلاً » جوابا لمن قال له : مرحبا بك ، والتقدير : ومرحبا بك وأهلا ، ونحو « أفنضرب عنكم الذكر صفحا » أى أنهملكم فنضرب ، ونحو « أفلم يَرَوْا إلى ما بَيْنَ أيديهم » أى أعَمُوا فلم يروا ، وأما حذفه مع أوفى قوله :

٨٤٧— فَهَلْ لَكَ أوْمِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا [يُوَشِّمُ أوْلاَدَ الْعِشَارِ وَيَفْصِلُ]

أى : فهل لك مِنْ أخٍ أو من والدٍ ، فنادر .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى التسهيل : ويُغْنِى عن المعطوف عليه المعطوفُ بالواو كثيرا وبالفاء قليلا .

الثانى : قال فيه أيضا : وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة ، وقال فى الكافية :

وَمُتْبَعٍ بِالْوَاوِ قَدْ يُقَدَّمُ مُوَسَّطاً إنْ يُلْتَزَمْ مَا يَلْزَمُ

وظاهره جوازه فى الاختيار على قلة ، قال فى شرحها : قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يُخْرِجْهُ التقديمُ إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ، ولذا قلت « مُوَسَّطا إن يلتزم ما يلزم » فلا يجوز « وعمرو زيد قائمان » لتصدر المعطوف وفوات توسُّطِهِ ، ولا « ما أحْسَنَ وعَمْراً زَيْدًا » ولا « ما وعمرا أحسن زيدا » لعدم تصرف العامل ، ومثالُ التقديم الجائز قولُ ذى الرمة :

٨٤٨— كَأنَّا عَلَى أوْلادِ أحْقَبَ لاَحَهَا وَرَمْىُ السَّفَا أنْفَاسَهَا بِسِهَامِ
جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ رَبَّابِ السَّفِيرِ خِيَامُ

أراد لاحها جَنُوبٌ ورَمْىُ السَّفَا ، ومنه قول الآخر :

٨٤٩ — وَأنتَ غَرِيمٌ لاَ أظُنُّ قَضَاءَهُ وَلاَ الْعَنَزِيُّ الْقَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيَا

أراد لا أظنَ قضاءه جائيا هو ولا العنزى .

* * *

(وعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّْ) بشرط اتحاد زمانيهما ، سواء اتحد نوعهما نحو « لنحيي به بلدةً مَيْتاً ونسقيه »، « وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم » أم اختلفا ، نحو قوله تعالى : « يَقْدُمُ قَوْمَهُ يوم القيامة فأَوْرَدَهُمُ النَّارَ » « تبارك الذى إن شاء جَعَلَ لك خيراً من ذلك جنَّاتٍ تجرى » الآية .

(واعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاَ) ، نحو « صافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ » ، « فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ » لاتحاد جنس المتعاطفين فى التأويل ؛ إذ المعطوف فى المثال الأول فى تأويل المعطوف عليه ، وفى الثانى بالعكس (وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاَ) كقوله :

٨٥٠ – [ياربَّ بيضاء من العَوَاهِجِ] أُمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ

وقوله :

٨٥١ – [بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ] يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ

وجعل منه الناظم « يُخْرِجُ الحيَّ من الميتِ ومخرج الميت من الحى » وقدر الزمخشرى عطف مخرج على «فالق» ، وجعل ابن الناظم تبعا لأصله المعطوفَ فى البيتين فى تأويل المعطوف عليه ، والذى يظهر عكسه ؛ لأن المعطوف عليه وقع نعتا ، والأصل فيه أن يكون اسما .

﴿ خاتمة ﴾ فى مسائل متفرقة ؛ الأولى : يشترط لصحة العطف صلاحيةُ المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ؛ فالأول نحو قام زيد وعمرو ، والثانى نحو قام زيد وأنا ، فإنه لا يصلح قام أنا ، ولكن يصلح قمت ، والتاء بمعنى أنا ، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجُعِل من عطف الجمل ، وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون أو تاء المخاطب ، أو بفعل الأمر ، نحو « أقوم أنا وزيد ، ونقوم نحن وزيد ، وتقوم أنت وزيد » « واسكن أنت

وزوجُكَ الجنة » أى : وليسكن زوجك ، وكذلك باقيها ، وكذلك المضارع المفتَتَحُ بتاء التأنيث ، نحو « لا تُضَار والدةٌ بوَلَدِهَا ولا مَوْلُودٌ له بولده » قال ذلك الناظم ، قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تَضَافرت عليه نصوصُ النحويين والمعربين من أن (زوجُكَ) معطوف على الضمير المستكن فى (أُسكن) المؤكد بأنت .

الثانية : لا يشترط فى صحة العطف صحةُ وقوعِ المعطوف موقع المعطوف عليه ؛ لصحة قام زيدٌ وأنا ، وامتناع قام أنا وزيد .

الثالثة : لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف ؛ لصحة اختصم زيد وعمرو ، وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو .

الرابعة : فى عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف ، منعه البيانيون والناظم فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل ، وابن عصفور فى شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين ، وأجازه الصَّفَّارُ تلميذُ ابن عصفورٍ وجماعَةٌ ، مستدلين بنحو « وبشر الذين آمنوا » فى سورة البقرة « وبشر المؤمنين » فى سورة الصف ، قال أبو حيان : وأجاز سيبويه « جاءنى زيد ومَنْ عَمْرٌو العاقلان » على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوفٍ ، ويؤيده قوله :

٨٥٢— وَإِنَّ شِفَائِى عَـبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ ؟

وقوله :

٨٥٣— تُنَاغِى غَزَالاً عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحِّلْ أَمَاقِيكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدِ

الخامسة : فى عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال ؛ أحدها الجواز مطلقا ، وهو المفهوم من قول النحويين فى نحو « قام زيد وعمرو أكرمته » : إن نصب عمرو أرجح ؛ لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما ، والثانى المنعُ مطلقا ، والثالث لأبى على يجوز فى الواو فقط .

السادسة : فى العطف على مَعْمُولى عاملين، أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد ، نحو إنَّ زيدا ذاهب وعمرا جالس ، وعلى معمولات عامل واحد ، نحو أعْلَمَ زيدٌ عمراً بكراً جالساً ، وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا ، وعَلَى مَنْع العطف عَلَى معمول أكثر من عاملين ، نحو إن زيدا ضارب أبوه لعمرو، وأخاك غلامُه بكرٍ ، وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جارا فقال الناظم : هو ممتنع إجماعاً ، نحو كان آكلا طعامَكَ عمرٌو وتَمْرَكَ بكرٌ ، وليس كذلك ، بل نقل الفارسى الجوازَ مطلقاً عن جماعة ، قيل : منهم الأخفش ، وإن كان أحدهما جارا ، فإن كان مؤخراً نحو زيد فى الدار والحجرةِ عمرو ، أو وعمرٌو الحجرةِ ، فنقَلَ المهدوى أنه ممتنع إجماعاً ، وليس كذلك ، بل هو جائز عند مَنْ ذكرنا ، وإن كان الجار مقدما نحو فى الدار زيد والحجرةِ عمرو ، أو وعمرٌو الحجرة؛ فالمشهور عن سيبويه المنع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش الإجازة ، وبه قال الكسائى والفرّاء والزجاج ، وفَصَّل قوم منهم الأعلم فقالوا : إن ولى المخفوضَ العاطف جاز ، وإلا امتنع . والله أعلم .

البـــدل

(التابعُ المَقْصُودُ بالحُكْمِ بلا وَاسِطَـــةٍ هو المسمى) فى اصطلاح البصريين (بَدَلا) ، وأما الكوفيون فقال الأخفش : يسمونه بالترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير .

فالتابع : جنس ، والمقصود بالحكم : يخرج النعتَ ، والتوكيدَ ، وعطفَ البيانِ ، وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات ، وبلا واسطة : يخرج المعطوف بهما بعده .

(مُطَابِقاً أوْ بَعْضًا أوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى أوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ)

أى يجىء البدل عَلَى أربعة أنواع :

الأول : بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء مما يطابق معناه ، نحو «اهْدِنا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الذين» وسماه الناظم البدل المطابق ؛ لوقوعه فى اسم الله تعالى ، نحو «إلى صِرَاطِ العَزِيزِ الحميدِ اللهِ» فى قراءة الجر ، وإنما يطلق «كل» على ذى أجزاء ، وذلك ممتنع هنا.

والثانى : بدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلا كان ذلك الجزء أو مُسَاويا أو أكثر ، نحو «أكَلْتُ الرغيفَ ثلثَه أو نصفَه أو ثلثَيْهِ» ، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة ، وكقوله تعالى «ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم» أو مقدر نحو «ولله عَلَى الناسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إليه سَبِيلاً» أى منهم .

والثالث : بدلُ الاشتمال ، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال ، كأعجبنى زيدٌ علمُه ، أو حُسْنُه ، أو كَلاَمُه ، وسُرِق زيد ثوبُه ، أو فَرَسُه ، وأمره فى الضمير كأمر بدل البعض ؛ فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة ، ومثله قولُه تعالى «يسألونك عن الشَّهْرِ الحرامِ قِتَالٍ فيهِ» ، ومثالُ المقدر قولُه تعالى «قُتِلَ أصْحَابُ الأخدودِ النارِ» أى النار فيه ، وقيل : الأصل ناره ، ثم نابت أل عن الضمير.

والرابع : البدل المُبَايِن ، وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله :

(وَذَا لِلإضْرَابِ اعْزُ إنْ قَصْداً صَحِبْ
وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ)

أى تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون المبدل منه قُصِدَ أولا ؛ لأن البدل لا بد أن يكون مقصودا كما عرفت فى حَدِّ البدل ؛ فالمبدلُ منه إن لم يكن مقصودا البتة وإنما سَبَقَ اللسانُ إليه فهو بدل الغلط ، أى بدل سببُهُ الغلطُ ؛ لأنه بدل عن اللفظ الذى هو غلط ، لا أنه نفسه غلط ، وإن كان مقصودا؛ فإن تبين بعد ذكره فسادُ قصده فبدلُ

نسيانٍ ، أى بدل شىء ذكر نسيانا ، وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان ، والنسيان متعلق بالجنَان ، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما ؛ فَسَمَّوْا النوعين بدل غلط ، وإن كان قَصْدُ كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الإضراب، ويسمى أيضاً بدل البَدَاء .

ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله :

(كَزُرْهُ خالداً ، وقَبِّلْه اليَدَا   واعْرِفْهُ حقّه ، وخُذْ نَبْلاً مُدَى)

فخالدا : بدل كل من كل ، واليد : بدل بعض ، وحقه : بدل اشتمالٍ ، ومُدَى : يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة ، وذلك باختلاف التقادير ؛ فإن النَّبْلَ اسمُ جمعٍ للسهم ، والمدَى : جمع مُدْية وهى السكين ؛ فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدَى فسبق لسانُه إلى النبل فبدل غلط ، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بَانَ له فسادُ تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدَى فبدل نسيان ، وإن كان أراد الأول ثم أضْرَبَ عنه إلى الأمر بأخذ المدَى وجَعَلَ الأول فى حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبَدَاء ، والأحْسَنُ أن يؤتى فيهن ببل

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زاد بعضُهم بدل كل من بعض، كقوله[1] :

٨٥٤ — كأنى غَدَاةَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا   لَدَى سَمُرَاتِ الحىِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ

ونفاه الجمهور ، وتأولوا البيت[2] .

---

(١) مثله قول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها   بسجستان طلحة الطلحات

(٢) من وجوه التأويل التى تأولوا بها البيت أن اليوم ليس اسماً للوقت الممتد من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، ولكنه اسم للوقت مطلقا طال أو قصر ، نظير قولهم « إنما ادخرتك لهذا اليوم » يريدون لهذا الوقت ، وعلى هذا يكون إبدال « يوم » من « غداة البين » من نوع بدل الكل من الكل ، فافهم هذا

الثانى : رد السهيلى رحمه الله تعالى بدل البعضِ وبدلَ الاشتمالِ إلى بدل الكل ، فقال : العربُ تتكلم بالعام وتريد الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ، فإذا قلت : « أكلت الرغيفَ ثلثَه » إنما تريد أكلت بعضَ الرغيف ، ثم بينت ذلك البعضَ ، وبدل المصدر من الاسم إنما هو فى الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم .

الثالث : اختلف فى المشتمِلِ فى بدل الاشتمال ؛ فقيل : هو الأول ، وقيل : الثانى ، وقيل : العامل ، وكلامُه هنا يحتمل الأولين ، وذهب فى التسهيل إلى الأول .

الرابع : ردَّ المبرد وغيره بدلَ الغلط ، وقال : لا يوجد فى كلام العرب نظما ولا نثرا ، وزعم قوم منهم ابن السِّيدِ أنه وُجد فى كلام العرب كقول ذى الرمة :

٨٥٥ — لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ [وَفِي اللِّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ]

فاللَّعَس : بدل غلط ؛ لأن الْحُـوَّةَ السوادُ ، واللَّعَسُ : سواد يَشُوبه حمرة ، وذكر بيتين آخرين ، ولا حجة له فيما ذكره ؛ لإمكان تأويله .

الخامس : قد فهم من كون البدل تابعا أنه يُوَافق متبوعه فى الإعراب ، وأما موافقته إياه فى الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا ، وفيـه تفصيل؛ أما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما ، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو « إلى صِرَاطِ العزيزِ الحميدِ اللهِ » فى قراءة الجر ، والنكرة من النكرة نحو « إن للمتقينَ مَفَازاً حَدَائِقَ وأعنابا » والمعرفة من النكرة نحو « وإنَّكَ لَتَهْدِي إلى صراطٍ مستقيم صراطِ الله » والنكرة من المعرفة نحو « لَنَسْفَعاً بالناصيةِ ناصيةٍ كاذبة » وأما الإفراد والتذكير وأضدادها فإن كان بدلَ كلٍّ وافقَ متبوعَه فيها مالم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرا نحو « مَفَازاً حَدَائِقَ » أو قصد التفصيل كقوله :

٨٥٦ — وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ
وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

و إن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها .

* * *

(وَمِنْ ضَمِيرِ الحاضر) متكلما كان أو مخاطبا (الظَّاهِرَ لاَ * تُبْدِلْهُ) أى يجوز إبدالُ الظاهر من الظاهر ، ومن ضمير الغائب كما ذكره فى أمثلته ، ولا يجوز أن يُبْدَلَ الظاهرُ من ضمير المتكلم أو المخاطب (إلاَّ مَا إحَاطَةً جَلاَ) أى إلا إذا كان البدلُ بدلَ كل فيه معنى الإحاطة نحو « تَكُونُ لَنَا عِيداً لأولنا وآخِرِنَا » وقوله :

٨٥٧— فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلاَثَتِنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فمذاهب ؛ أحدها : المنعُ ، وهو مذهب جمهور البصريين ، والثانى : الجواز ، وهو قول الأخفش والكوفيين ، والثالث : أنه يجوز فى الاستثناء ، نحو ما ضربتكم إلا زيدا ، وهو قول قُطْرُب (أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا) أى كان بدلَ بعضٍ ، نحو « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليومَ الآخر » وقوله :

٨٥٨ — أَوْعَدَنِي بالسِّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ

(أَوِ) اقتضى (اشْتِمَالاَ) أى كان بدلَ اشتمالٍ (كَأَنَّكَ ابتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ)

وقوله :

٨٥٩ — بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا وَإنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى التسهيل : ولا يُبْدَل مضمر من مضمر ، ولا من ظاهر ، وما أوهم ذلك جعل توكيدا إن لم يفد إضرابا ، اه .

* * *

(وَ بَدَلُ) المبدل منه (الْمُضَمَّن) معنى (الهَمْز) المستفهم به (يَلِي هَمْزاً) مستفهما

به وجوبا (كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي) وكم مالُكَ أعشرون أم ثلاثون ؟ وما صنعت أخيرا أم شرا ؟ وكيف جئتَ أراكباً أم ماشيا ؟

﴿ تنبيه ﴾ : نظيرُ هذه المسألة بدلُ اسم الشرط ، نحو مَنْ يَقُمْ إن زَيْدٌ وإن عَمرو أقُمْ معه ، وما تَصْنَعْ إن خيراً أو شرا تُجْزَ به ، ومَتَى تُسَافِرْ إن لَيْلاً أوْ نهاراً أسَافِرْ مَعَكَ .

***

(ويُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ) بدلَ كلٍّ من كل ، قال فى البسيط : باتفاق ، كقوله :

٨٦٠ – مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

وبدلَ اشتمالٍ على الصحيح (كَمَنْ يَصِلْ إلينا يَسْتَعِنْ بنا يُعَنْ) ومنه «ومَنْ يفعل ذلك يَلْقَ أثاما يُضَاعَفْ له العذابُ » وقوله :

٨٦١ – إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا

ولا يبدل بدلَ بعضٍ ، وأما بدلُ الغلطِ فقال فى البسيط : جوَّزه سيبويه وجماعة من النحويين ، والقياس يقتضيه .

﴿ تنبيه ﴾ : تبدل الجملة من الجملة نحو « أَمَدَّكُمْ بما تعلمون أَمَدَّكم بأنعام وبنين » وقوله :

٨٦٢ – أقولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا
[وَإلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا]

وأجاز ابن جنى والزمخشرى والناظم إبدالها من المفرد ، كقوله :

٨٦٣ – إلى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل «كيف يلتقيان» من حاجة وأخرى ، أى إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تَعَذُّرَ التقائهما . وجعل منه الناظم نحو « عرفت زيداً أبُو مَنْ هو » .

﴿ خاتمة ﴾ فى مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه ؛ الأولى : قد يتحد البدلُ والمبدلُ منه لفظاً إذا كان مع الثانى زيادةُ بيانٍ ، كقراءة يعقوب « وتَرَى كلَّ أمة جاثية كلَّ أمةٍ تُدْعى إلى كتابها » بنصب كل الثانية فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو .

الثانية : الكثير كونُ البدل معتَمَداً عليه ، وقد يكون فى حكم المُلغَى، كقوله :

٨٦٤ - إنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّها وَرَوَاحَهَا   تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأعْضَبِ

الثالثة : قد يستغنى فى الصِّلَة بالبدل عن لفظ المبدل منه ، نحو «أحْسِنْ إلى الذى صَحِبْتَ زيداً(1) » أى صحبته زيداً.

الرابعة : ما فُصِّلَ به مذكورٌ وكان وافياً به يجوز فيه البدلُ والقطع ، نحو مررت برجالٍ قصيرٍ وطويلٍ ورَبْعَةٍ ، وإن كان غيرَ وافٍ تعين قَطْعه إن لم يُنْوَ معطوف محذوف ، نحو مررت برجالٍ طويلٍ وقصيرٍ ، فإن نُوِىَ معطوفٌ محذوف فمن الأول نحو «اجْتَنِبُوا الموبقاتِ الشركَ باللهِ والسِّحْرَ» بالنصب ، التقدير : وأخواتهما ؛ لثبوتها فى حديث آخر . والله تعالى أعلم .

النِّـــداء

فيه ثلاث لغات ، أشهرها كسر النون مع المد ، ثم مع القَصْر ، ثم ضمها مع المد واشتقاقه من نَدَى الصوت وهو بُعْده ، يقال : فلان أنْدَى صَوْتاً(2) من فلان ، إذا كان أبْعَدَ صَوْتاً منه

---

(1) يجوز فى « زيد » الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والنصب على أنه بدل من الضمير المقدر ، والجر على أنه بدل من « الذى » .

(2) ومنه قول الشاعر:

فقلت ادعى وأدعو ؛ إن أندى   لصوت أن ينادى داعيان

(ولِلْمُنَادَى النَّاء) أى البعيد (أوْ) من هو (كالنّاء) لنوم أو سَهْو أو ارتفاع محل أو انخفاضه ، كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يا * وأىْ) بالسكون ، وقد تمد همزتها (وَآ ، كذا أيَا ثم هيَا) وأعمها يا ؛ فإنها تدخل فى كل نداء ، وتتعين فى الله تعالى (والْهمْزُ) المقصور (لِلدَّانِي) أى القريب ، نحو أزَيْدُ أقبِلْ (وَ وَا لمن نُدِبْ) وهو المتفجَّعُ عليه أو المتوجَّع منه ، نحو واوَلَدَاه ، وارأساه (أو يا) نحو يا ولداه يا رأساه (وغَيْرُ وَا) وهو يا (لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ) أى لا تستعمل يا فى الندبة إلا عند أمن اللبس كقوله :

٨٦٥ — حُمِّلْتَ أمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ
وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يا عُمَرَا

فإن خيف اللبس تعيَّنت وا

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : من حروف نداء البعيد آىْ بمد الهمزة وسكون الياء ، وقد عدَّها فى التسهيل ؛ فجملةُ الحروف حينئذٍ ثمانيةٌ .

الثانى : ذهب المبرد إلى أن أيا وهَيَا للبعيد ، وأىْ والهمز للقريب ، ويا لهما . وذهب ابن بَرْهَان إلى أن أيا وهيا للبعيد ، والهمزة للقريب ، وأىْ للمتوسط ، ويا للجميع . وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا ، وعلى منع العكس .

(وَغَيْر مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّىٰ) من حروف النداء لفظاً (فاعْلَمَا) ، نحو « يوسُفُ أعْرِضْ عَنْ هٰذَا » «سَنَفْرُغُ لكم أيُّهَا الثَّقَلاَنِ» « أن أدُّوا إلى عِبَادَ اللهِ » ونحو خَيْراً مِنْ زَيْدٍ أقبِلْ ، ونحو مَنْ لاَ يَزَالُ مُحْسِناً أحْسِنْ إلىَّ .

أما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها ؛ لأن الأولين يُطْلَبُ فيهما مدُّ الصوتِ والحذف يُنافيه ، ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول عدَّ فى التسهيل من هذا النوع لَفْظَ الجلالة ، والمتعجَّبَ منه ، ولفظه : ولا يلزم الحرفُ إلا مع الله ، والمضمر ، والمستغاث ، والمتعجب منه ، والمندوب ، وعد فى التوضيح المنادى البعيدَ ، وهو ظاهر .

الثانى : أفهم كلامُه جوازَ نداء المضمر ، والصحيحُ منعه مطلقا ، وشذ نحو يا إياك قد كُفيتُكَ ، وقوله :

٨٦٦ — يا أَبْجَرُ ابْنَ أَبْجَرٍ يا أَنْتَا [أَنْتَ الَّذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا]

(وذاك) أى التَّعَرِّى من الحروف (فى اسْمِ الجنس والمشار له قَلّ ومن يَمْنَعْهُ) فيهما أصلا ورأسا (فانْصُرْ عاذِلَهْ) بالذال المعجمة أى لائمَهُ على ذلك ، فقد سُمع فى كل منهما مالا يمكن ردُّ جميعه ؛ فن ذلك فى اسم الجنس قولهم : أَطْرِقْ كَرَا ، وافْتَدِ مَخْنُوقُ ، وأَصْبِحْ لَيْلُ ، وفى الحديث « ثَوْبِى حَجَرُ » وفى اسم الإشارة قولُه :

٨٦٧ — إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِى لَهَا قَالَ صَاحِبِى :
بِمِثْلِكَ ، هَــــذَا ، لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

وقوله :

٨٦٨ — إِنَّ الأُولَى وُصِفُوا قَوْمِى لَهُمْ فَبِهِمْ
هَـذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاً[1]

م وقوله :

٨٦٩ — ذَا ارْعِوَاءً فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الــرَّأْسِ شَيْباً إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

---

(١) الأولى : اسم إن ، وخبرها قوله قومى ، ولهم : يتعلق بوصفوا ، وهذا : منادى بحرف نداء محذوف ، وهو محل الاستشهاد ، وبهم يتعلق باعتصم .

وجعل منه قوله تعالى « ثم أنتم هؤلاء تَقْتُلُون أنفسكم » وكلاهما عند الكوفيين مَقيس مطرد ، ومذهب البصريين المنعُ فيهما ، وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ، ولحنوا المتنبى فى قوله :

٨٧٠ — هٰذِى بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيساً
[ثُمَّ انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيساً]

والإنصافُ القياسُ على اسم الجنس ؛ لكثرته نظما ونثرا ، وقَصْرُ اسم الإشارة على السماع ؛ إذ لم يرد إلا فى الشعر ، وقد صَرَّح فى شرح الكافية بموافقة الكوفيين فى اسم الجنس ؛ فقال : وقولُهم فى هذا أصح .

﴿ تنبيه ﴾ : أطلق هنا اسمَ الجنس ، وقيده فى التسهيل بالمبنى للنداء ؛ إذ هو محل الخلاف ، فأما اسمُ الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى «يا رَجُلاً خذ بيدى» فنصَّ فى شرح الكافية على أن الحرف يلزمه .

فالحاصل أن الحرف يلزم فى سبعة مواضع : المندوب ، والمستغاث ، والمتعجَّب منه ، والمنادى البعيد ، والمضمر ، ولفظ الجلالة ، واسم الجنس غير المعين ، وفى اسم الإشارة واسم الجنس المعين ما عرَفْتَ .

(وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمنادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِى فِى رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا)

أى إذا اجتمع فى المُنَادى هذان الأمران التعريفُ والإفرادُ فإنه يُبْنَى على ما يرفع به لو كان معربا ، سواء كان ذلك التعريفُ سابقا على النداء نحو يا زيد ، أو عارضاً فيه بسبب القصْد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو يارجُلُ أقْبِلْ ، تريد رجُلاً معينا ، والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافا ولا شبيها به كما فى باب لا ؛ فيدخل فى ذلك المركَّبُ المَزْجى والمثنى والمجموع ، نحو يا مَعْدِى كَرِبُ ، ويازَيْدَان ، ويا زَيْدُونَ ، وياهندان ، ويارَجُلاَنِ ، ويامسلمون ، وفى نحو ياموسى وياقاضى ضمةٌ مقدرة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول قال فى التسهيل : ويجوز نصبُ ما وصف من معرف بقصد وإقبال ، وحكاه فى شرحه عن الفراء ، وأيَّدَهُ بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم فى سجوده « يا عَظيماً يُرْجَى لكل عظيم » وجعل منه قوله :

٨٧١ – أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً
[فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ]

الثانى : ما أطلقه هنا قَيَّدَهُ فى التسهيل بقوله : غير مجرور باللام ؛ للاحتراز من نحو يا لزيد لعمرو ، ونحو يا لَلْمَاء والعُشْبِ ؛ فإن كلا منهما مفرد معرف وهو معرب .

الثالث : إذا ناديت اثْنَىْ عَشَرَ واثنتى عشرة قلت : يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف ، وإنما بنى على الألف لأنه مفرد فى هذا الباب كما عرفت . وقال الكوفيون : يا اثنى عشر ويا اثنتى عشرة ، بالياء ، إجراء لهما مجرى المضاف .

(وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا) كسيبويهِ وحَذَامِ فى لغة الحجاز ، وخمسةَ عشر (وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِى بناء جُدِّدَا) ويظهر أثر ذلك فى تابعه ؛ فتقول : ياسيبويهِ العالمُ ، برفع العالم ونصبه ، كما تفعل فى تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيدُ الفاضلُ ، والمحكى كالمبنى ، تقول : يا تأبَّطَ شرًّا المقدامُ والمقدامَ .

(والمُفْرَدَ المَنْكُورَ والمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِماً خِلاَفَا)

أى يجب نصبُ المنادى حتما فى ثلاثة أحوال ؛ الأول : النكرة غير المقصودة كقول الواعظ : يا غافلاً والموتُ يطلبه ، وقول الأعمى : يا رَجُلاً خذ بيدى ، وقوله :

٨٧٢ – أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ [نَدَامَاىَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا]

وعن المازنى أنه أحال وجود هذا النوع .

الثانى : المضاف ، سواء كانت الإضافة مَحْضَة نحو « ربَّنَا اغْفِرْ لنا » أو غير مَحْضة نحو يا حَسَنَ الوَجْهِ ، وعن ثعلب إجازة الضم فى غير المحضة .

الثالث : الشبيه بالمضاف ، وهو : ما اتَّصَلَ به شىء من تمام معناه ، نحو يا حَسَناً وَجْهُه ، ويا طالعاً جبلاً ، ويا رفيقاً بالعباد ، ويا ثلاثة وثلاثين ، فيمن سميته بذلك . ويمتنع فى هذا إدخال يا على ثلاثين ، خلافاً لبعضهم ، وإن ناديْتَ جماعةً هذه عِدَّتها فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضاً ، وإن كانت معينة ضممتَ الأول وعرفت الثانى بأل ونصبته أو رفعته ، إلا إن أعدْتَ معه يا فيجب ضمه وتجريده من أل . ومنع ابن خروف إعادة يا ، وتخييره فى إلحاق أل مردود .

﴿ تنبيه ﴾ : انتصابُ المنادى لفظاً أو محلا عند سيبويه على أنه مفعول به ، وناصِبُه الفعلُ المقدر ، فأصل « يا زيدُ » عنده أدْعُو زيداً ؛ فحذف الفعل حذفا لازماً ، لكثرة الاستعمال ، ولدلالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته . وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسدَّ الفعل ؛ فعلى المذهبين «يا زيد» جملةٌ ، وليس المنادى أحدَ جزأيها ؛ فعند سيبويه جزآها أى الفعل والفاعل مقدران ، وعند المبرد حرفُ النداء سدَّ مسدَّ أحد جزأى الجملة أى الفعل ، والفاعل مقدر ، والمفعول ههنا على المذهبين واجبُ الذكرِ لفظا أو تقديراً ؛ إذ لا نداء بدون المنادى .

(وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ   نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لاَ تَهِنْ)

أى إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم ، نحو : يا زيدُ بْنَ سعيدٍ ، جاز فيه الضم والفتح ، والمختارُ عند البصريين غير المبرد الفتحُ ، ومنه قوله :

٨٧٣ — يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودْ
سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ

﴿ تنبيه ﴾ : شرط جواز الأمرين كونُ الابن صفةً كما هو الظاهر ؛ فلو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر تعين الضم ، وكلامه لا يوفى بذلك ، وإن كان مراده .

(وَالضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا أوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا)

الضم : مبتدأ خبره قد حتما ، و إن لم يل : شرط جوابه محذوف ، والتقدير: فالضم متحتم أى واجب ، ويجوز أن يكون قد حتم جوابه ، والشرط وجوابه خبر المبتدأ ، واستغنى بالضمير الذى فى حتم رابطاً ؛ لأن جملة الشرط والجواب يُسْتَغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة ، وعلى هذا فلا حذف .

ومعنى البيت أن الضمَّ متحتم أى واجب إذا فُقِدَ شرطٌ من الشروط المذكورة ، كما فى نحو يا رجُلُ ابْنَ عمرو ، و يا زيدُ الفاضلُ ابن عمرو ، و يا زيد الفاضل ؛ لانتفاء علميةِ المنادى فى الأولى ، واتصالِ الابن به فى الثانية ، والوصفِ به فى الثالثة . ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله :

٨٧٤ — فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أرْوَى
بِأجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا

بفتح عُمَرَ ، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدرُ البيتِ . ونحو «يا زيد ابن أخينا» لعدم إضافة ابن إلى عَلَم ، وهو مراد عجز البيت .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا إشكال أن فتحة « ابن » فتحة إعراب إذا ضم موصوفه ، وأما إذا فُتح فكذلك عند الجمهور ، وقال عبد القاهر : هى حركة بناء ؛ لأنك ركّبْته معه .

الثانى : حكم «ابنة» فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحو يا «هند بنةَ زيدٍ» خلافاً لبعضهم ، ولا أثر للوصف ببنت هنا ؛ فنحو «يا هند بنت عمرو» واجب الضم .

الثالث : يلتحق بالعَلَم « يا فلانُ بْنَ فلان ، ويا ضُلُّ بْنَ ضُلٍّ ، ويا سيدُ بْنَ سيد » ذكره فى التسهيل ، وهو مذهب الكوفيين ، ومذهبُ البصريين فى مثله مما ليس بعلم التزامُ الضم .

الرابع : قال فى التسهيل : وربما ضم الابن إتباعاً ، يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من « يا زيدُ بْنُ عمرو » بالضم إتباعا لضمة الدال .

الخامس : قال فيه أيضا : ويجوز فتحُ ذى الضمة فى النداء يوجب فى غيره حذف تنوينِهِ لفظا ، وألف « ابن » فى الحالتين خطا ، وإن نون فللضرورة .

السادس: اشترط فى التسهيل لذلك كونَ المنادى ذا ضمة ظاهرة ، وعبارته : ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة إتباعًا ، وكلامه هنا يحتمله ، فنحو « يا عيسى ابْن مريم » يتعيَّن فيه تقديرُ الضم ؛ إذ لا فائدة فى تقدير الفتح ، وفيه خلاف، اهـ .

(وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا)

فقد ورد السماعُ بهما ، فمن الضم قولُهُ :

٨٧٥ — سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا [وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ]

وقوله :

٨٧٦ — لَيْتَ التَّحِيَّةَ كانَتْ لِى فَأَشْكُرَهَا
مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

ومن النصب قوله :

أَعَبْداً حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيبا [أَلُؤْما لاَ أَبَالَكَ وَاغْتِرَابَا]

وقوله :

٨٧٧ — ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَىَّ وَقَالَتْ :
يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِى

واختار الخليلُ وسيبويه الضمَّ ، وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمى والمبرد النصبَ ، ووافق الناظم والأعلم الأولين فى العلم والآخرين فى اسم الجنس .

(وبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يا وأل) فى نحو قوله :

٨٧٨ – عَبّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَّجُ وَالَّذِى
عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْعُــلاَ عَدْنَانُ

وقوله :

٨٧٩ – فَيَا الْغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرَّا

ولا يجوز ذلك فى الاختيار ، خلافاً للبغداديين فى ذلك (إلا مع الله) فيجوز إجماعاً؛ للزوم أل له حتى صارت كالجزء منه ، فتقول : يا أَللهُ ، بإثبات الألفين ، ويا الله ، بحذفهما، ويا الله ، بحذف الثانية فقط (و) إلا مع (مَحْكِيِّ الْجُمَلِ) نحو «يا الْمُنْطَلِقُ زيد» فيمن سمى بذلك ، نص على ذلك سيبويه ، وزاد عليه المبرد ما سمى به من موصول مبدوء بأل نحو الذى والتى ، وصوّبه الناظم . وزاد فى التسهيل اسمَ الجنس المشبه به ، نحو « يا الأَسَدُ شِدَّةً أقبِلْ » وهو مذهب ابن سَعْدان . قال فى شرح التسهيل : وهو قياس صحيح ؛ لأن تقديره يا مِثْلَ الأسد أقبِلْ ، ومذهب الجمهور المنع .

(والأَكْثَرُ) فى نداء اسم الله تعالى أن يُحْذَفَ حرفُ النداء ويقال (اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيض) أى بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وَشَذَّ يا اللَّهُمَّ فى قَرِيضِ) أى شذ الجمعُ بين يا والميم فى الشعر ، كقوله :

٨٨٠ – إِنِّى إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهبُ الكوفيين أن الميم فى « اللهم » بقية جُمْلة محذوفة وهى « أُمَّنَا بِخَيْرٍ » ، وليست عوضاً عن حرف النداء ؛ ولذلك أجازوا الجمعَ بينهما فى الاختيار .

الثانى : قد تحذف أل من اللّهم ، كقوله :

٨٨١ – لاَهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ
[فَلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ]

وهو كثير فى الشعر .

الثالث : قال فى النهاية : تستعمل «اللهم» على ثلاثة أنحاء ؛ أحدها : النداء المحض نحو اللّهُمّ أثِبْنَا . ثانيها : أن يذكرها المجيبُ تمكيناً للجواب فى نفس السامع كأن يقول لك القائل : أزيدٌ قائم ؟ فتقول له : اللهمّ نعم ، أو اللهم لا . ثالثها : أن تستعمل دليلا على النُّدْرَة وقلة وقوع المذكور ، نحو قولك : أنا أزُورُكَ اللهم إذا لم تَدْعُنِى ، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقروناً بعدم الدعاء قليل .

فصل

(تَابِعَ) المنادى (ذِى الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَلْ * أَلْزِمْهُ نَصْباً) مراعاة لمحل المنادى نعتاً كان (كأزَيْدُ ذا الحِيَل) أو بياناً نحو يا زَيْدُ عائدَ الكَلْبِ ، أو توكيداً نحو يا زيد نَفْسَهُ ، ويا تميمُ كلَّهم أو كلَّكم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أجاز الكسائى والفراء وابن الأنبارى الرفْعَ فى نحو « يا زيدُ صَاحِبُنَا » ، والصحيح المنع ؛ لأن إضافته مَحْضَة ، وأجازه الفراء فى نحو « يا تميمُ كلهم» وقد سمع ، وهو محمول عند الجمهور على القطع ، أى كلُّهم يُدْعَى .

الثانى : شمل قوله « ذى الضم » العَلَمَ ، والنكرة المقصودة ، والمبنى قبل النداء ؛ لأنه يقدر ضمُّه كما مر .

(وَمَا سِوَاهُ) أى ماسوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين ــ وهما الإضافة والخلو من أل ــ وذلك شيئان : المضاف المقرون بأل ، والمفرد (ارْفَعْ أوِ انْصِبْ) تقول « يا زَيْدُ الحَسَنُ الوَجْهِ والحَسَنَ الوَجْهِ ، ويا زيد الحَسَنُ والحسنَ ، ويا غلام بِشْرٌ وبِشْراً ، ويا تميم أجمعون وأجمعين » ؛ فالنصب إتباعاً للمحل ، والرفع إتباعاً للفظ ؛ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروضُ الحركة .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : شمل كلامه أولاً وثانياً التوابعَ الخمسة ، ومرادُه النعت والتوكيد وعطف البيان ، وسيأتى الكلامُ على البدل وعطف النسق .

الثانى : ظاهرُ كلامِهِ أن الوجهين على السَّوَاء .

(وَاجْعَلاَ * كَمُسْتَقِلٍّ) بالنداء (نَسَقاً) خالياً عن أل (وَبَدَلاَ) تقول « يا زَيدُ بِشْرُ » بالضم ، وكذلك « يازَيدُ و بِشْرُ » ، وتقول : « يا زيد أبا عبد الله » وكذلك « يا زيد وأبا عبد الله » وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب ؛ لأن البدل فى نية تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز المازنىُّ والكوفيون « يا زيدُ وعمراً ، ويا عبدَ الله وبكرا » .

(وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا * فَفِيهِ وَجْهَانِ) الرفعُ والنصبُ (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى) أى يُختار ، وفاقاً للخليل وسيبويه والمازنى ؛ لما فيه من مُشاكلة الحركة ، ولحكاية سيبويه أنه أكثر . وأما قراءة السبعة « يَا جِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرَ » بالنصب فللعطف على « فَضْلاً » من « وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً » واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجَرْمىُّ النصبَ ؛ لأن ما فيه أل لم يَلِ حرفَ النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكا بظاهر الآية ؛ إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب ، وقال المبرد : إن كانت أل مُعَرِّفة فالنصب ، وإلا فالرفع ؛ لأن المعرف يشبه المضاف .

﴿ تنبيه ﴾ : هذا الاختلاف إنما هو فى الاختيار ، والوجهان مُجْمَع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو « يَا رَجُلُ وَالْغُلَامَ » فلا يجوز فيه عند الأخفش ومَنْ تبعه إلا الرفع .

(وأيها مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ * يلزم بالرفع لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ)

يجوز فى ضبط هذا البيت أن يكون « مَصْحُوبَ » منصوباً ، فأيها : مبتدأ ، ويلزم : خبره ، ومصحوبَ : مفعول مقدم بيلزم ، وصفة : نصب على الحال.

من مصحوب أل ، وبالرفع فى موضع الحال من مصحوب أل ، وبعد : فى موضع الحال ، مبنى على الضم لحذف المضاف إليه ، وهو ضمير يعود إلى أى ، والتقدير : وأيها يلزم مصحوبَ أل حالَ كونِهِ صفةً لها مرفوعةً واقعةً أو واقعاً بعدها ، ويجوز أن يكون « مصحوب » مرفوعاً على أنه مبتدأ ، ويكون خبره « يلزم » والجملة خبر أيها ، والعائدُ على المبتدأ محذوف : أى يلزمها ، ويجوز أن يكون « صفة » هو الخبر.

والمرادُ إذا نُودِيَتْ أىٌّ فهى مقصودة مبنية على الضم ، وتلزمها ها التنبيه مفتوحة ، وقد تضم لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة ، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو « يا أيها الإنْسَانُ » « يا أيَّتُهَا النَّفْسُ » ويلزم تابعها الرفع . وأجاز المازنى نصبه قياساً على صفة غيره من المناديَاتِ المضمومة . قال الزجاج : لم يجز هذا المذهبَ أحدٌ قبله ، ولا تابعه أحد بعده ، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأىٌّ وُصْلَةٌ إلى ندائه ، وقد اضطرب كلام الناظم فى النقل عن الزجاج ؛ فنقل فى شرح التسهيل عنه هذا الكلام ، ونَسَبَ إليه فى شرح الكافية موافقة المازنى ، وتبعه ولده ، وإلى التعريض بمذهب المازنى الإشارة بقوله « لَدَى ذى المعرفة » ، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقا ، وقد قيل : عطف بيان ، قال ابن السِّيدِ : وهو الظاهر . وقيل : إن كان مشتقا فهو نعت ، وإن كان جامداً فهو عطف بيان ، وهذا أحسن .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يشترط أن تكون أل فى تابع أىّ جنسية كما ذكره فى التسهيل ؛ فإذا قلت « يا أيها الرجل » فأل جنسية ، وصارت بعدُ للحضور ، كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة ، وأجاز الفراء والجرْمى إتباع أىّ بمصحوب أل التى لَلْمح الصفة نحو « يا أيها الحارث » ، والمنع مذهب الجمهور ، ويتعين أن يكون ذلك عطفَ بيانٍ عند من أجازه.

الثانى : ذهب الأخفشُ فى أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد أىّ خبرٌ لمبتدإ

محذوف ، وأى موصولة بالجملة ، وردَّ بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى، ولجاز وَصْلُها بالفعلية والظرف .

الثالث : ذهب الكوفيون وابن كَيْسَان إلى أنْ « ها » دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة ؛ فإذا قلت « يا أيها الرجل » تريد يا أيهذا الرجل ، ثم حذف «ذا» اكتفاء بها .

الرابع : يجوز أن تُوصَفَ صفة أيّ ، ولا تكون إلا مرفوعة ، مفردة كانت أو مضافة ، كقوله :

٨٨٢ — يا أيَهَا الجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّى لاَ تُوعِدَنِّى حَيَّةً بالنَّكْز

(وأيُّهذَا أيُّهَا الَّذِى وَرَدْ) أيهذا : مبتدأ ، وأيها الذى : عطف عليه ، وسقط العاطف للضرورة ، وورد : جملة خبر ، ووَحَّد الفاعلَ إما لكون الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : لفظ أيهذا وأيها الذى ورد ، أو هو من باب .

٨٨٣ — نَحْنُ بِمَا عِنْـــدَنَا وَأنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ رَاضٍ [وَالرَّأىُ مُخْتَلِفُ]

أى : ورد أيضاً وَصْفُ أىّ فى النداء باسم الإشارة وبموصول فيه أل ، كقوله :

٨٨٤ — ألاَ أيُّهَذَا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ
لِشَىْءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ المَقَادِرُ

ونحو « يا أيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ» (وَوَصْفُ أيّ بِسِوَى هذَا) الذى ذكر (يُرَدّ) فلا يقال : يا أيها زيد ، ولا يا أيها صاحب عمرو .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يشترط لوصف « أى » باسم الإشارة خُلُوُّه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه ، وفاقا للسيرافى ، وخلافا لابن كَيْسَان ؛ فإنه أجاز « يا أيها ذَاكَ الرَّجُلُ » .

الثـانى : لا يشترط فى اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتا بذى ألْ ، وفاقا لابن عصفور والناظم ، كقوله:

٨٨٥ – أَيُّهذَانِ كُلاَ زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَاغِلاً فِيمَنْ وَغَلْ

واشترط ذلك غيرُهما .

• (وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي الصِّفَهْ) فى لزومها ، ولزوم رفعها ، ولزوم كونها بأل ، على ما مرّ ، نحو « يا ذا الرَّجُلُ » و « يا ذَا الَّذِي قَامَ » هذا (إِن كَانَ تَرْكُهَا) أى : تركُ الصفةِ (يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ) : أى بأن تكون هى مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها لمجرد الوُصْلَة إلى ندائها ، كقولك لقائمٍ بين قومٍ جُلُوسٍ : يا هـذا القَائِمُ ، أما إذا كان اسمُ الإشارة هو المقصودَ بالنـداء بأن قدرت الوقوف عليه ؛ فلا يلزم شىء من ذلك ، ويجوز فى صفته حينئذٍ ما يجوز فى صفة غيره من المناديَاتِ المبنية على الضم .

(فِي نَحْوِ) يا (سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ[1]) وقوله :

٨٨٦ – يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَالَكُمُ [لاَ يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ]

وقوله :

٨٨٧ – يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ [تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ]

(يَنْتَصِبُ * ثَانٍ) حتما (وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ) فإن ضَمَمْتَه فلأنه منادًى مفرد معرفة ، وانتصابُ الثانى حينئذٍ ؛ لأنه منادًى مضاف أو توكيدٌ أو عطفُ بيانٍ أو بدل أو بإضمار أعنى ، وأجاز السيرافى أن يكون نعتا ، وتأول فيه الاشتقاقَ ، وإن

---

(١) وردت هذه العبارة فى بيت قد قيل فى سعد بن معاذ وسعد بن عبادة الأنصاريين ، وهو :

أيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصرا ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف

فتحته فثلاثة مذاهب : أحدها ـ وهو مذهب سيبويه ـ أنه منادًى مضافٌ إلى ما بعد الثانى ، والثانى مُقْحَم بين المضاف والمضاف إليه ، وعلى هذا قال بعضهم : يكون نصب الثانى على التوكيد ، وثانيها ـ وهو مذهب المبرد ـ أنه مضافٌ إلى محذوفٍ دل عليه الآخر ، والثانى مضافٌ إلى الآخر ، ونصبه على الأوجه الخمسة ، وثالثها : أن الاسمين رُكِّبا تركيبَ خمسةَ عشَرَ ؛ ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ، ومجموعُهما منادًى مضاف ، وهذا مذهب الأعلَم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : صرح فى الكافية بأن الضم أمْثَلُ الوجهين .

الثانى : مذهب البصريين أنه لا يشترط فى الاسم المكرر أن يكون علماً ، بل اسمُ الجنسِ نحو « يا رَجُلُ رَجُلَ قَوْمٍ » ، والوصفُ نحو « يا صَاحِبُ صَاحِبَ زَيْدٍ » كالعلم فيما تقدم ، وخالفَ الكوفيون فى اسمِ الجنس ؛ فمنعوا نَصْبَه ، وفى الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منونا ، نحو « يا صَاحِباً صَاحِبَ زيد » .

الثالث : إذا كان الثانى غيرَ مضاف نحو « يا زيد زيد » جاز ضَمُّه بدلا ، ورَفْعُه ونَصْبُه عطفَ بيانٍ على اللفظ أو المحل .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

(وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ) آخرُهُ (إنْ يُضَفْ لِيَا) ء المتكلم (كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا) والأفصحُ والأكثرُ من هذه الأمثلة الأول وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو « يَا عِبَادِ فَاتقون » ثم الثانى وهو ثبوتها ساكنة نحو « يَا عِبَادِي لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ » والخامس وهو ثبوتها مفتوحة نحو « يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا » وهذا هو الأصل ، ثم الرابع وهو قلبُ الكسرة فتحةً والياء ألفا نحو « يَا حَسْرَتَا »

وأما المثال الثالث ـ وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة ـ فأجازه الأخفش والمازنى والفارسى ، كقوله :

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّى   بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَ أَنِّى

أصله بقولى : يا لَهْفَا ، ونقل عن الأكثرين المنع . قال فى شرح الكافية : وذكروا أيضاً وجها سادسا ، وهو الاكتفاء عن الإضافة بنيتها ، وجَعْلُ الاسم مضموما كالمنادى المفرد ، ومنه قراءة بعض القراء « رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ » وحكى يونس عن بعض العرب « يَا أُمُّ لا تَفْعَلِي » و بعض العرب يقولون : « يَا رَبُّ اغْفِرْ لِي » ، و « يَا قَوْمُ لاَ تَفْعَلُوا »

أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهى ثبوت يائه مفتوحة نحو « يَا فَتَاىَ ، وَيَا قَاضِيَّ »

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما سبق من الأوْجُه هو فيما إضافته للتخصيص ، كما أشعر به تمثيلُه ، أما الوَصْفُ المشبه للفعل فإن ياءه ثابتة لا غير ، وهى إما مفتوحة أو ساكنة نحو « يَا مُكْرِمِى ، ويَا ضَارِبِى » .

الثانى : قال فى شرح الكافية : إذا كان آخرُ المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كبُنَيَّ قيل : يا بُنَيِّ أو يا بُنَيَّ لا غير ؛ فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالى الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين ، وليس بعد اختيار الشىء إلا لزومه ، والفتح على وجهين ؛ أحدهما: أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفُها لأنها بدل مستثقل ، الثانى : أن ثانية ياءى بُنَيَّ حذفت ثم أدغمت أولاهما فى ياء المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فتحت فى يَدَيَّ ونحوه ، اه . وقد تقدمت بقية الأحكام فى باب المضاف إلى ياء المتكلم .

(وفَتْحٌ أو كَسْرٌ وحَذْفُ اليَا) والألِفِ تخفيفا لكثرة الاستعمال (اسْتَمَرّْ * فِى) قولهم (يَا ابْنَ أُمَّ) ويا ابنة أم ، و (يَا ابْنَ عم) ويا ابنة عم (لا مَفَرّْ) أما الفتح ففيه قولان ؛ أحدهما : أن الأصل أمَّا وعمَّا بقلب الياء ألفا ؛ فحذفت الألف و بقيت

الفتحة دليلا عليها ، والثانى أنهما جعلا اسماً واحداً مركبا و بنى على الفتح ، والأول قول الـكسائى والفراء وأبى عُبَيدة وحكى عن الأخفش ، والثانى قيل : هو مذهب سيبويه والبصريين ، وأما الـكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجْتُزِىء فيه بالـكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب ، قال فى الارتشاف : وأصحابُنَا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكَمَتْ لها العربُ بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحَدَ عَشَرَ إذا أضافوه إليها ، وأما إثبات الياء والألف فى قوله :

٨٨٨ — يَا ابْنَ أُمِّى وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِى [أَنْتَ خَلَّفْتَنِى لِدَهْرٍ شَدِيد]

وقوله :

٨٨٩ — يَا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِى وَاهْجَعِى

فضرورة . أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو « يا ابْنَ أخِى » و « يا ابن خالى » فالياء فيه ثابتة لاغير ، ولهذا قال « فى يا ابن أمّ يا ابن عمّ » ، ولم يقل فى نحو ما ابن أم يا ابن عم .

﴿ تنبيه ﴾ : نص بعضهم على أن الـكسر أجْوَدُ من الفتح ، وقد قرىء « قال يا ابْنَ أمّ » بالوجهين .

(وَفِى النِّدَا) قولهم يا (أَبَتِ) ويا (أُمَّتِ) بالتاء (عَرَض) والأصل يا أبى ويا أمى (وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَض)ومِنْ ثم لايكادان يجتمعان ، ويجوز فتح التاء وهو الأقيس ، وكسرها وهو الأكثر ، وبالفتح قرأ ابن عامر ، وبالـكسر قرأ غيره من السبعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فهم من كلامه فوائد ؛ الأولى : أن تعويض التاء من ياء المتكلم فى أب وأم لا يكون إلا فى النداء ، الثانية أن ذلك مختص بالأب والأم ، الثالثة أن التعويض فيهما ليس بلازم ؛ فيجوز فيهما ماجاز فى غيرهما من الأوجه السابقة ، فُهِمَ ذلك من قوله « عرض » ، الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها ، و بين التاء والألف ؛ لأن الألف بدل من الياء ، وأما قوله :

٨٩٠ — يَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَـــلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

فضرورة ، وكذا قوله :

[تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كَا] يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا(١)

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء ؛ لذهاب صورة المعوض عنه ، وقال فى شرح الكافية: الألف فيه هى الألف التى يُوصَلُ بها آخِرُ المنادى إذا كان بعيداً أو مستغاثاً به أو مندوباً ، وليست بدلا من ياء المتكلم ، وجوز الشارحُ الأمرين .

الثانى: اختلف فى جواز ضم التاء فى يا أبت و يا أمت ، فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس، ومنعه الزجاج، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب مَنْ يقول : يا أبتُ و يا أمّتُ ، بالضم ، وعلى هذا فيكون فى ندائهما عشرُ لغاتٍ : الست السابقة فى نحو يا عبْد ، وهذه الأربعة ، أعنى تثليث التاء ، والجمع بينها و بين الألف فى نحو « ياأبتا » على ما مر .

الثالث: يجوز إبدال هذه التاء هاء، وهو يدل على أنها تاء التأنيث ، قال فى التسهيل: وجعلها هاء فى الخط والوقف جائز ، وقد قرىء بالوجهين فى السبع ، ورسمت فى المصحف بالتاء .

أسماء لازمتِ النداء

(وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا) أى لايستعمل فى غير النداء ، و يقال للمؤنثة : يا فُلة واختلف فيهما ؛ فمذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرتين؛ ففُلُ كناية عن رجل ، و فُـلَةُ كناية عن امرأة ، ومَذْهَبُ الـكوفيين أن أصلها فلان وفلانة فرخما، وردهُ الناظم بأنه لو كان مرخماً لقيل فيه « فُلَا » ولما قيل فى التأنيث فُـلَة ، وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن العَلَم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده ، قال الناظم فى شرح التسهيل وغيره : إن يافُلُ

(١) ومثله قول الراجز الآخر (الشاهد رقم ٣٢) :

يا أبتا أرقنى القذان فالنوم لا تطعمه العينان

بمعنى يا فلان و يا فُلَة بمعنى يا فلانة ، قال : وهما الأصل ؛ فلا يستعملان مَنْقُوصَيْن فى غير نداء إلا فى ضرورة ، فقد وافق الكوفيين فى أنهما كناية عن العَلَم ، وأن أصلها فلان وفلانة ، وخالفهم فى الترخيم ، ورده بالوجهين السابقين ، و (لُؤْمَانُ) بالهمز وضم اللام ، ومَلْأَم ومَلْأَمَان بمعنى عظيم اللؤم ، و (نَوْمَانُ) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كَذَا) أى مما يختص بالنداء .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : الأكثر فى بناء مَفْعَلَان نحو مَلْأَمان أن يأتى فى الذم، وقد جاء فى المدح نحو يا مَكْرمان ، حكاه سيبويه والأخفش،و يا مَطْيَبَان ، وزعم ابن السِّيد أنه يختص بالذم ، وأن مَكْرَمَان تصحيف مَكْذَبان ، وليس بشىء .

الثانى : قال فى شرح الكافية : إن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع ، وتبعه ولده ، وهو صحيح فى غير مَفْعَلَان ؛ فإن فيه خلافا أجاز بعضهم القياس عليه ، فتقول : يا مَخْبَثَان ، وفى الأنثى يا مَخْبَثَانة .

(وَاطَّرَدَا فى سَبِّ الْأُنثى وَزْنُ) يا فَعَالِ نحو (يَا خَبَاثِ) يا لَكَاعِ يا فَسَاقِ ، وأما قوله :

٨٩١ - أُطَوِّفُ مَا أُطوفُ ثُمَّ آوِى إلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

فضرورة (وَالأَمْرُ هكَذَا) أى : واسم فعل الأمر مُطَّرد (مِنَ الثلاثى) عند سيبويه نحو نَزَالِ وتَرَاكِ من نزل وترك .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أهمل الناظمُ من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط ؛ الأول : أن يكون مجرداً ، فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سُمع نحو دَرَاكِ من أدرك ، الثانى أن يكون تاما ، فلا يبنى من ناقص ، الثالث أن يكون متصرفا ، الرابع أن يكون كاملَ التصرفِ فلا يبنى من يَدَعُ و يَذر.

الثانى : ادعى سيبويه سماعَه من غير الثلاثى شذوذاً كقَرْقَارِ من «قَرْقَرَ» فى قوله :

٨٩٢ — [حَتَّى إِذَا كَانَ عَلَى مُطَارِ ... يُمْنَاهُ وَالْيُسْرَى عَلَى الثَّرْثَارِ]

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ *

وعَرْعَارِ من « عَرْعَرَ » فى قوله :

٨٩٣ — [مُتَكَنِّفِى جَنْبَىْ عُكَاظَ كِلَيْهِمَا] ... يَدْعُو وَلِيدُهُمْ بِهَا عَرْعَارِ

وقاس عليه الأخفشُ ، ورد المبرد على سيبويه سماعَ اسم الفعل من الرباعى ، وذهب إلى أن قَرْقَارِ وعَرْعَارِ حكايةُ صوتٍ ، وحكاه عن المازنى ، وحكى المازنى عن الأصمعى عن أبى عمرو مثله ، والصحيحُ ما قاله سيبويه ؛ لأنه لو كان حكايةَ صوتٍ لكان الصوت الثانى مثل الأول نحو غاق غاق ، فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الأول لفظَ الثانى عُلم أنه محمول على عرعر وقرقر .

(وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ) يا (فُعَلُ) نحو قولهم يا فُسَقُ يا لُكَعُ يا غُدَرُ يا خُبَثُ (ولا تَقِسْ) عليه، بل طريقه السماع ، واختار ابن عصفور كونه قياسا ، ونسب لسيبويه .

(وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ) قال الراجز :

٨٩٤ — [تَدَافُعَ الشيبِ وَلَمْ تقتل] ... فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عَنْ فُلِ

والصواب أن أصل هذا فلان ، وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

٨٩٥ — دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ ... [فتقادَمَتْ بالحَبْسِ والسُّوبَانِ]

أى دَرَسَ المنازلُ ، وليس هو فل المختص بالنداء ؛ إذ معناهما مختلف على الصحيح ، كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس ، وفلان كناية عن علم ، ومادتهما مختلفة ؛ فالمختص مادته ف ل ى فلو صغرته قلت فُلَيٌّ ، وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت فُلَيْنٌ ، وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف .

﴿ خاتمة ﴾ يقال فى نداء المجهول والمجهولة : يا هَنُ ويا هَنَةُ ، وفى التثنية والجمع يا هَنَان ويا هَنَتَانِ ، ويا هَنُونَ ويا هَنَات ، وقد يلى أواخرهن ما يلى آخر المندوب نحو يا هناهُ ويا هنتاهُ ، بضم الهاء وكسرها ، وفى التثنية والجمع يا هَنَانِيه ، ويا هَنَتَانيه ويا هَنُوناه ، ويا هَنَاتُوه ، والله أعلم .

الاستغاثة

(إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى) أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (خُفِضَا) غالبا (بِاللَّامِ مَفْتُوحاً) حال من اللام (كَيَا لَلْمُرْتَضَى) وقول عمر رضى الله عنه : يا للهِ ، فخفضه للتنصيص على الاستغاثة ، وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى ، وليحصل بذلك فرق بينه و بين المستغاث من أجله ، و إنما أعرب — مع كونه منادى مفردا معرفة — لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبها بالمضاف .

وقد فهم من النظم فوائد ؛ الأولى : أن «استغاث» متعدّ بنفسه لقوله «إذا استغيث اسم» والنحويون يقولون مستغاث به ، قال الله تعالى : « إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ » وقد صرح فى شرح الكافية بالاستعمالين ، الثانية : أن المستغاث معرب مطلقا ، الثالثة : أنه يجوز اقترانه بأل ، و إن كان منادى ؛ لأن حرف النداء لم يباشرها ، فُهِمَ ذلك من تمثيله ، وهو مجمع عليه.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يختص المستغاث من حروف النداء بيا ، يرشد إلى ذلك تمثيله وقوله بعدُ « إن كررت يا » .

الثانى : ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم ، فأما معها فتكسر نحو « يَا لِى » وقد أجاز أبو الفتح(١) فى قوله :

٨٩٦ — فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى ، وَيَا لِى مِنَ النَّوَى
وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى ، وَيَاقَلْبُ مَا أَصْبَى

---

(١) أبو الفتح هو ابن جنى ، والبيت لأبى الطيب المتنبي . وابن جنى ممن شرح ديوان المتنبي وتوفر عليه .

أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه ، والصحيح وفاقا لابن عصفور أن « يالى » حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف ؛ بناء على ما سيأتى من أن العامل فى المستغاث فعل النداء المضمر ؛ فيصير التقدير يا أدعولى ، وذلك غير جائز فى غير « ظننت » وما حمل عليها .

الثالث : اختلف فى اللام الداخلة على المستغاث ؛ فقيل : هى بقية آل ، والأصل يا آل زيد ، فزيد : مخفوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين ، وذهب الجمهور إلى أنها لامُ الجر ، ثم اختلفوا ؛ فقيل : زائدة لا تتعلق بشىء ، وهو اختيار ابن خروف ، وقيل : ليست بزائدة فتتعلق ، وفيما تتعلق به قولان ؛ أحدهما : بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور ، والثانى : تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى .

الرابع : إذا وَصَفْتَ المستغاث جَرَرْتَ صفته نحو « يالَزَيْدٍ الشُّجَاعِ لِلمظلوم » ، وفى النهاية : لايبعد نصبُ الصفة حملا على الموضع .

(وَافْتَحْ) اللام (مَعَ) المستغاث (الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا) كقوله :

٨٩٧ - يَا لَقَوْمِى وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِى لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فِى ازْدِيَادِ

(وَفِى سِوَى ذَلِكَ) التكرار (بِالْكَسْرِ ائْتِيَا) على الأصل لأمن اللَّبْس نحو :

٨٩٨ - [يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ]
يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يجوز مع المعطوف المذكور إثباتُ اللام وحَذْفُها ، وقد اجتمعا فى قوله :

٨٩٩ - يَا لَعَطَّافِنَا وَيَا لَرِيَاحٍ وَأَبِى الْحَشْرَجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

الثانى : علم مما ذكر أنَّ كسر اللام مع المستغاث من أجله واجبٌ على الأصل ، وهو ظاهر فى الأسماء الظاهرة ، وأما المضمر فتفتح معه إلا مع الياء نحو « يالَزَيْدٍ لك » وإذا قلت « يالَكَ » احتمل الأمرين ، وقد قيل فى قوله :

فَيالَكَ مِنْ لَيْلٍ [كأنَّ نُجُومَــهُ بِــكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ]

إن اللام فيه للاستغاثة .

الثالث : فيما تتعلق به لامُ المستغاث من أجله خلاف ؛ فقيل : بحرف النداء ، وقيل : بفعل محذوف ، أى أدعوك لزيد ، وقيل : بحال محذوفة أى مَدْعُوًّا لزيد.

الرابع : قد يُجَرُّ المستغاثُ من أجله بمن كقوله :

٩٠٠ — يالَلرِّجَالِ ذَوِى الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ
لاَ يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمرْدِى لَهُمْ دِينَا

(وَلاَمُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ) فكما تقول « يا لَزَيْدٍ » تقول أيضاً : يَا زَيْدَا ، ومنه قوله :

٩٠١ — يَا يَزِيدَا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ

ولا يجوز الجمعُ بينهما ؛ فلا تقول يا لَزَيْدَا ، وقد يخلو منهما كقوله :

٩٠٢ — ألا ياقَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ [وَلِلْغَفَلاَتِ تَعْرِضُ للأرِيبِ]

(ومثله) فى ذلك (اسْمٌ ذُو تَعَجُّب أَلِف) بلا فرق ، كقولهم : يا لَلماء ، و يالَلدَّوَاهِى إذا تعجبوا من كثرتهما ، و يقال : يا لَلْعَجَب ، و يا عَجَباً لزيد ، و يا عَجَبَ له .

﴿ تنبيه ﴾ : جاء عن العرب فى نحو « يا للعجب » فتح اللام باعتبار استغاثته ، وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله ، و كون المستغاث محذوفا .

﴿ خاتمة ﴾ فى مسائل متفرقة ؛ الأولى : إذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه حالةَ إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت .

الثانية:قد يُحْذف المستغاث فيلى «يا» المستغاث من أجله ؛ لـكونه غيرصالح لأن يكون مستغاثا، كقوله :

٩٠٣ – يَا لَأُنَاسٍ أَبَوْا إلاَّ مُثَابَرَةً عَلَى التَّوَغُّلِ فى بَغْىٍ وَعُدْوَانِ

أى يا لقومى لأناس

الثالثة : قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله ، نحو « يَا لَزَيْدٍ لزيد » أى أدعوك لتنصف من نفسك ، والله أعلم .

***

الندبة

(مَا لِمُنَادِى) من الأحكام (اُجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ) وهو المتفجَّعُ عليه لفقده حقيقة كقوله :

وَقُمْتَ فِيهِ بأمْرِ اللهِ يَاعُمَرَا

أو لتنزيله منزِلَةَ المفقود ، كقول عمر وقد أخبر بجَدْبٍ أصاب بعضَ العرب «واعُمَرَاه واعُمَرَاه » أو المتوجع له نحو :

٩٠٤ – فَوَا كَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لا يُحِبُّنِى [وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَالَهُنَّ فَنَاءُ]

والمتوجع منه نحو « وامصيبتاه » فيضم فى نحو « وازيد » وينصب فى نحو « وأمير المؤمنين » ، و « واضاربًا عمراً » وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمُّه ونصبه كقوله :

٩٠٥ – وَافَقْعَسَا وَأَيْنَ مِنِّى فَقْعَسُ [أَإِبِلِى يَأْخُذُهَا كَرَوَّسُ]

ولا يندب إلا العَلَم ونحوه ، كالمضاف إضافة توضح المندوب كما يوضح الاسمُ العلم مُسَمَّاه (وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ) فلا يقال « وارَجُلاَهْ » خلافا للرياشى فى إجازته ندبة اسم الجنس المفرد ، وندر « واجبلاه » (وَلاَ) يندب (مَا أُبْهِمَا) وذلك اسمُ الإشارة والموصول بما لا يعيِّنُه ؛ فلايقال « واهٰذَاه » ولا « وامن ذَهَبَاه » ؛ لأن غَرَضَ الندبةِ –وهو الإعلام بعظمة المُصَاب– مفقودٌ فى هذه الثلاثه (وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِى اشْتَهَرْ)

اشتهاراً يعينه ويرفع عنه الإبهام (كَبِئْرِ زَمْزَمٍ يَلِي وَامَنْ حَفَرْ) فى قولهم « وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه » فإنه بمنزلة واعَبْدَ المطلباه .

(وَمُنْتَهى المندوب) مطلقا (صِلْهُ) جوازاً لا وجوباً (بالألِفْ) المسماة ألف الندبة ؛ فتقول فى المفرد وَازَيْدَا ، ومنه قوله :

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَاعُمَرَا

وفى المضاف « وا غلام زَيْدَا ، واعبد الملكا » ، وفى المشبه به « واثلاثة وثلاثينا » وفى الصلة « وامَنْ حَفَرَ بئرزمزما » ، وفى المركب « وامَعْدِى كربا » وفى المحكى « واقَامَ زَيْدَا » فيمن اسمه قام زيد، وأجاز يونس وَصْلَ ألف الندبة بآخر الصفة نحو : « وازَيْدُ الظَّرِيفَا » ، ويعضده قولُ بعض العرب « واجُمْجُمَتَىَّ الشَّامِيَّتَيْنَا » وهذه الألف (مَتْلُوُّهَا) وهو منتهى المندوب (إنْ كانَ) ألفا (مِثْلَهَا حُذِفْ) لأجلها ، نحو « وامُوسَاَ » ، وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياسا فقالوا وامُوسَيَاَ (كَذَاكَ) يحذف لأجل الف الندبة (تَنْوِينُ الَّذِى بِهِ كَمل) المندوب (مِنْ صِلَةٍ أوْ غَيْرِهَا) مما مر كما رأيت (نِلْتَ الأمَل) لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت ، والتنوين لا حَظَّ له فى الحركة ، هذا مذهب سيبويه والبصريين . وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحه فتقول « واغلامَ زَيْدَنَاه » وكسره مع قلب الألف ياء فتقول « واغلامَ زَيْدَنيه » قال المصنف : وما رأوْهُ حسن لو عَضَّده سماع ، لكن السماع فيه لم يثبت . وقال ابن عصفور : أهلُ الكوفة يحركون التنوين فيقولون : « واغلامَ زَيْدَنَاه » ، وزعموا أنه سُمِع ، انتهى . وأجاز الفراء وجها ثالثا ، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقَلْب الألف ياء ؛ فتقول : واغلامَ زَيْدِيه .

(والشَّكْل حَتْماً أوْلِهِ) حرفا (مُجَانِسَا) فأوْلِ الكسر ياء ، والضم واوا (إنْ يَكُنِ الفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا) دفعا للبس ؛ فتقول فى نُدْبة غلام مضافا إلى ضمير المخاطبة :

وَاغلاَ مَكِيهِ . وفى ندبته مضافا إلى ضمير الغائب : وَاغُلاَمَهُوه ؛ إذ لو قلت «واغُلاَمَكاه» لالتبس بالمذكر ، ولو قلت « وَاغُلاَمَهَاه » لالتبس بالغائبة . قال فى شرح الكافية: وهذا الإتباع – يعنى والحالة هذه – متفق على التزامه ، فإن كان الفتح لا يلبس عدل بغيره إليه ، و بقيت ألف الندبة بحالها ، فتقول فى رَقَاشِ : وَارَقَاشَاه ، وفى عبد الملك : واعَبْدَ الْمَلِكَاه ، وفيمن اسمه قام الرجل : وَاقَامَ الرَّجُلاَه ، وهذا مذهب أكثر البصريين ، وأجاز الكوفيون الإتباع نحو : وَارَقَاشِيه ، وَاعَبْدَ الْمَلِكِيهِ ، وَاقَامَ الرَّجُلُوه .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز الكوفيون أيضاً الإتباعَ فى المثنى ، نحو وَازَيْدَانيه ، واختاره فى التسهيل .

(وَوَاقِفاً زِدْ) فى آخر المندوب (هَاء سَكْتٍ) بعد المد (إنْ تُرِدْ * وَإنْ تَشَا) عدم الزيادة (فالمدَّ ، وَالْهَالاَ تَزِدْ) بل اجعله كالمنادى الخالى عن الندبة ، وقد مر بيانُ الأوجه الثلاثة . وأفهم قوله « وواقفا » أن هذه الهاء لا تثبت وَصْلا ، وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة ، وأجاز الفراء إثباتها فى الوصل بالوجهين ، ومنه قوله :

٩٠٦ — ألاَ يا عَمْرُو عَمْــرَاهُ وَعَمْرُو بْنَ الزُّبَـيْرَاهُ

(وَقَائِلٌ) فى ندبة المضاف للياء (وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا*مَنْ فى النِّدَا الْيَاذَا سُكُونٍ أبْدَى) فقال : يَاعَبْدِى ، وأمامن قال « يَا عَبْدِ » بالكسر ، أو «يَا عَبْدَ» بالفتح،أو «يَاعَبْدُ» بالضم ، أو «يَا عَبْدَا» بالألف[فقد] اقتصر على الثانى . ومن قال «ياعَبْدِيَ» بإثبات الياء مفتوحة اقتصر على الأول .

﴿ تنبيه ﴾ : فتحُ الياء فى ذى الوجهين المذكورَيْنِ مذهبُ سيبويه ، وحذفها مذهب المبرد .

﴿ خاتمة ﴾ : إذا نُدِبَ مضافٌ إلى مضاف إلى الياء لَزِمت الياء ؛ لأن المضاف إليها غيرُ مندوبٍ ، نحو وَاوَلَدَ عَبْدِيَا . والله أعلم .

الترخيم

(تَرْخِيماً احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى) الترخيم فى اللغة : تَرْقِيقُ الصوت وتَلْيِينه ، يقال : صوت رَخِيم ، أى سَهْل لين . ومنه قوله :

٩٠٧ – لمَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقٌ
رَخِيمُ الْحَوَاشِي ، لاَ هُرَاءٌ ولاَ نَزْرُ

أى رقيق الحواشى ، وأما فى الاصطلاح فهو : حَذْفُ بعضِ الكلمة على وَجْه مخصوص .

وهو على نوعين : ترخيم التصغير ، كقولهم فى أسود : سُوَيْد ، وسيأتى فى بابه ، وترخيم النداء ، وهو مقصود الباب ، وهو حذف آخر المنادى (كَيَاسُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا) وإنما توسع فى ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء ، والترخيم تغيير ، والتغيير يأنسُ بالتغيير؛ فهو ترقيق .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز الشارحُ فى نصب ترخيما ثلاثةَ أوجهٍ : أن يكون مفعولا له ، أو مصدرا فى موضع الحال ، أو ظرفا على حذف مضاف ، وأجاز المرادى وجها رابعاً ، وهو أن يكون مفعولا مطلقاً ، وناصبُه احْذِفْ لأنه يُلاَقيه فى المعنى . وأجاز المكودى وجها خامساً ، وهو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف ، أى رَخِّمْ تَرْخِيماً .

(وَجَوِّزَنْهُ) أى جوز الترخيم (مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا * أُنِّثَ بِالْهَا) أى سواء كان علَما أو غير علم ، ثلاثياً أو زائدا على الثلاثى ، كقوله :

٩٠٨ – أَفَاطِمُ مَهْلاً بعضَ هَـــذَا التَّدَلُّلِ
[وإنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فأَجْمِلِي]

وكقوله :

٩٠٩ — جارِىَ لا تَسْتَنكِرى عَذِيرى [سَيْرِى وَإشْفَاقِى عَلَى بَعِيرى]

ونحو « يَاشَا أُدْجُنِى » أى أقيمى بالمكان ، يقال : دَجَنَ بالمكان يَدْجُنُ دُجُونا ، أى أقام به .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قيد فى التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبنى ، لإخراج النكرة غير المقصودة والمضاف ؛ فلا يجوز الترخيم فى نحو قول الأعمى « يا جارِيَةُ خُذِى بيدى » لغير معينة ، ولا فى نحو « يا طلْحَةَ الْخَيْرِ » وأما قوله :

٩١٠ — * يَا عَلْقَمَ الْخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إقَامَتُنا *

فنادر .

الثانى : شرطَ المبردُ فى ترخيم المؤنث بالهاء العلميةَ ؛ فمنع ترخيم النكرة المقصودة ، والصحيح جوازه كما تقدم .

الثالث : منع ابن عصفور ترخيم « صلعمة بن قلعمة » لأنه كناية عن المجهول الذى لا يعرف ، وإطلاق النحاة بخلافه ، وليس كونه كناية عن المجهول بمانع ؛ لأنه علم جنس .

الرابع : إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ؛ فتقول فى المرخم « يا طَلْحَهْ » ؛ فقيل : هى هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل : هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة ، وإليه ذهب المصنف . قال فى التسهيل : ولا يستغنى غالبا فى الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألفٍ منها ، وأشار بالتعويض إلى قوله :

٩١١ — قِفِى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَاضُبَاعَا

[وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا]

فجعل ألف الإطلاق عوضا عن الهاء ، ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز

إلا فى الضرورة ، وأشار بقوله « غالبـــا » إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض ، حكى سيبويه « يا حَرْمَل » بالوقف ، بغير هاء ، قال أبو حيان : أطلقوا فى لحاق هـذه الهاء ، ونقول : إن كان الترخيم على لغة مَنْ لا ينتظر لم تلحق ، هذا كلامه ، وهو واضح .

الخامس : اختلف النحاة فى قوله :

٩١٢ — كِلِينِى لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ [وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِىءِ الكَوَاكِبِ]

بفتح أميمة من غير تنوين ؛ فقال قوم : ليس بمرخم ، ثم اختلفوا ؛ فقيل : هو معرب نُصِبَ على أصل المنادى ، ولم ينون لأنه غير منصرف ، وقيل : بنى على الفتح لأن منهم مَنْ يَبْنِي المنادى المفردَ على الفتح لأنها حركة تُشَاكل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظيرُ « لا رَجُلَ فى الدار » وأنشد هذا القائلُ :

٩١٣ — * يَارِيحَ مَنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِّى *

بالفتح ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار فى التقدير يا أُمَيْمُ ثم أقحم التاء غير معتد بها ، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح ، وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل : فتحت إتباعا لحركة ما قبلها ، وهو اختيار المصنف .

(وَالَّذِى قَدْ رُخِّمَا بِحَذْفِهَا) أى بحذف الهاء (وَفِّرْهُ بَعْدُ) أى لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء ، ولو كان لينا ساكنا زائداً مكملا أربعةً فصاعدا ؛ فتقول فى عَقَنْبَاةَ « يا عَقَنْبَا » بالألف ، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيا على لغة مَنْ لا يراعى المحذوف ، ومنه قوله :

٩١٤ — أَحَارُ بْنَ بَدْرٍ قَدْ وَلِيتَ وِلاَيَةً
[فَكُنْ جُرَذاً فِيهَـــا تَخُونُ وَتَسْرِقُ]

يريد أحارِثة ، وقوله :

٩١٥ — يا أَرْطُ إنَّكَ فَاعِــلٌ مَا قُلْتَهُ
[وَالْمَرْءُ يَسْتَحْيِي إذَ لَمْ يَصْدُقِ]

أراديا أرطاة :

(وَاحْظُلاَ) أى امنع (تَرْخِيمَ مَا مِنْ هٰذِهِ الها قَدْ خَلاَ إلاَّ الرُّبَاعِىَّ فمَا فَوْقَ) أى فأكثر (الْعَلَمْ * دُونَ إضَافَةٍ و) دون (إسْنَادٍ متم) فهذه أربعة شروط :

الأول : أن يكون رباعياً فصاعدا ؛ فلا يجوز ترخيم الثلاثى سواء سكَنَ وسَطُه نحو زيد أو تحرك نحو حَكَمَ ، هذا مذهب الجمهور ، وأجاز الفراء والأخفشُ ترخيم المحرك الوسط ، وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور : لا يجوز ترخيمه قولا واحداً ، وقال فى الكافية : ولم يرخَّمْ نحوَ بَكْرٍ أحدٌ ، والصحيح ثبوت الخلاف فيه ؛ حكى عن الأخفش و بعض الكوفيين إجازة ترخيمه ، وممن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبرى وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام [الخضراوى]

الثانى : أن يكون علماً ، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غَضَنْفَ فى غَضَنْفَرٍ قياساً على قولهم : أَطْرِقْ كَرَا ، وَيَا صَاحِ .

الثالث : أن لا يكون ذا إضافة ، خلافا للكوفيين فى إجازتهم ترخيم المضاف إليه ، كقوله :

٩١٦ — خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا
[أَوَاصِرَنَا ، وَالرِّحْمُ بِالغَيْبِ تُذْكَرُ]

وهو عند البصريين نادر ، وأَنْدَرُ منه حذفُ المضاف إليه بأسْرِهِ كقوله :

٩١٧ — يَا عَبْدَ هَــلْ تَذْكُرُنِى سَاعَةً
[فِى مَوْكِبٍ أَوْ رَائِداً لِلْقَنِيصْ]

يريد يا عَبْدَ هندٍ ، يخاطب عبد هند اللَّخْمِىَّ ، وذلك علَم له ، وتقدم أن ترخيم

المضاف نادر أيضاً ، كما فى نحو « يا علقم الخير » .

الرابع : أن لا يكون ذا إسناد ؛ فلا يجوز ترخيم « بَرَقَ نَحْرُهُ ، وتأبّطَ شراً » وسيأتى الـكلام عليه .

﴿ تنبيه ﴾ : أهمل المصنفُ من شروط الترخيم مطلقاً ثلاثة ؛ الأول : أن لا يكون مختصاً بالنداء ، فلا يرخم نحو فلُ وفلة . الثانى : أن لا يكون مندوبا . الثالث : أن لا يكون مستغاثا ، وأما قوله :

٩١٨ — كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمُ يَا لَتَيْمِ اللهِ قُلْنَا يَا لَمَالِ

فضرورة أوشاذ ، وأجاز ابنُ خروف ترخيمَ المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله :

٩١٩ — أَعَامِ لَكَ بْنَ صَعْصَعَةَ بْنِ سَعْدِ

[تمَنَّـــــانِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيــطُ]

والصحيحُ مامر .

(وَمَعَ) حذف الحرف (الآخِرِ) فى الترخيم (احْذِفِ) الحرفَ (الذى تلا) أى الذى تلاه الآخر ، وهو ما قبل الآخر ، ولـكن بشروط أربعة ؛ الأول وإليه أشار بقوله (إنْ زِيدَ) أى : إن كان ما قبل الآخر زائداً ، فإن كان أصليًا لم يحذف ، نحو « مُختَار ومُنْقَاد » علمين لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الـكلمة ؛ فتقول : يا مُختَا ويَا مُنْقَا . الثانى : أن يكون (لينًا) أى حَرْف لين ، وهو الألف والواو والياء ، فإن كان صحيحا لم يحذف سواء كان متحركا نحو سَفَرْجَل أو ساكنًا نحو قِمَطْر ؛ فتقول ياسَفَرْجَ ، ويا قِمَطْ ، خلافاً للفراء فى قمطر فإنه يجيز ياقِمَ بحذف حرفين . الثالث : أن يكون (سَاكِنًا) فإن كان متحركا لم يحذف ، نحو هَبَيَّخ وقَنَوَّر ؛ فتقول : ياهَبَيَّ ويا قَنَوَّ . والرابع : أن يكون (مكملاً أرْبعَةً فصَاعِدًا) فإن كان ثالثا لم يحذف ، خلافا للفراء ، كما فى نحو ثمُود وعِمَاد وسَعِيد ؛ فتقول : يا ثمُو ويا عِمَا ويا سَعِى .

فالمستكمل الشروط نحو أسماء ومَرْوَان ومَنصُور وشِمْلَال وقِنْدِيل علما ؛ فتقول فيها : يا أسْمَ ويامَرْوَ ، ويا مَنص ، ويا شِمْلَ ، ويا قِنْدِ ، ومنه قوله :

٩٢٠ — يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ
[إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقِىٌّ وَمُنْتَظَرُ]

وقوله :

٩٢١ — يَا مَرْوُ إِنَّ مَطِيَّتِى مَحْبُوسَةٌ [تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ]

(وَالْخُلْفُ فِى * وَاوٍ وَيَاء) استكملا الشروطَ المتقدمةَ لكن (بِهِمَا فَتْحٌ قُفِى) نحو « فِرْعَوْن وغُرْنَيْق » علما ؛ فذهب الجَرْمِىُّ والفراء إلى أنه يحذف مع الآخر كالذى قبله حركة مجانسة ، فيقال : يا فِرْعَ ويا غُرْنَ ، قال فى شرح الكافية : وغيرُهما لا يجيز ذلك ، بل يقول يا غُرْنَىْ ويا فِرْعَوْ .

﴿ تنبيه ﴾ : يقال فى ترخيم « مُصْطَفَوْنَ ومُصْطَفَيْنَ » علمين : يا مُصْطف ، قولا واحدا ، كما نبه عليه فى شرح الكافية ؛ لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة لأن أصلَه مُصْطَفَيُونَ ومُصْطَفَيِينَ ، وإليه أشار فى التسهيل بقوله : مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة .

(وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ) تركيبَ مَزْج نحو بَعْلَبَكّ وسِيبَوَيْهِ ؛ فتقول : يا بَعْلَ ، ويا سِيبَ ، وكذا تفعل فى المركب العددى ؛ فتقول فى خمسة عشر علما : يا خَمْسَةَ ، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمى به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره وَيْهِ ، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء ؛ فتقول : يا سِيبَوَىْ وقال ابن كيسان : لا يجوز حذف الجزء الثانى من المركب ، بل إن حذفت الحرفَ أو الحرفين فقلت «يا بَعْلَبَ ، ويا حَضْرَمَ » لم أَرَ بهِ بأساً ، والمنقول أن العَرب لم ترخم المركب ، وإنما أجازه النحويون قياسا .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا رخمت « اثْنَا عشر ، واثنتا عشرة » علمين حذفت العجز مع الألف قبله ، فتقول « يا اثْنَ ، ويَا اثنَتَ » كما تفعل فى ترخيمهما لو لم يركبا ، نص على ذلك سيبويه ، وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ، ولذلك أعربا .

(وَقَلَّ تَرْخِيمُ) علمٍ مركب تركيبَ إسناد وهو المنقول من (جُمْلَة) نحو « تأبَّطَ شرًّا وبَرَقَ نحره » (وَذَا عَمْرٌو) وهو سيبويه (نَقَلْ) أى نقل ذلك عن العرب ، قال المصنف : أكثرُ النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادا كتأبَّطَ شرًّا ، وهو جائز ؛ لأن سيبويه ذكر ذلك فى أبواب النسب ، فقال : تقول فى النسب إلى تأبط شرا تأبَّطِيٌّ لأن من العرب من يقول يا تأبَّطَ ، ومنع ترخيمه فى باب الترخيم ، فعُلِمَ بذلك أن منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل ، وقال الشارح : فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة .

﴿ تنبيه ﴾ : عمرو اسمُ سيبويه ، وسيبويه لقبه ، وكنيته أبو بِشْرٍ .

(وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ) ما : مفعول نويت ، أى إذا نويت ثبوتَ المحذوف بعد حذفه للترخيم (فَالْبَاقِيَ) من المرخم (اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ) قبل الحذف ، وتسمى هذه لغة مَنْ يَنْوِى ، ولغة مَنْ يَنْتَظِرُ ، فتقول : يا حَارِ بالكسر ، ويا جَعْفَ بالفتح ، ويا مَنْصُ بالضم ، ويا قِمَطْ بالسكون ، فى ترخيم حارثٍ وجَعْفَرٍ ومَنْصُور وقِمَطْرٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : منع الكوفيون ترخيمَ نحو قمطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة ، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير ، وقد تقدم مذهب الفراء فيه .

الثانى : يستثنى من قوله « بما فيه ألف » مسألتان ذكرهما فى غير هذا الكتاب ؛ الأولى : ما كان مُدْغما فى المحذوف وهو بعد ألف ، فإنه إن كان له حركة فى الأصل حركته بها نحو مُضَارٍّ ومُحَاجٍّ ؛ فتقول فيهما : يا مُضَارِ ويا مُحَاجِ ، بالكسر إن كانا اسمى فاعل ، وبالفتح إن كانا اسمى مفعول ، ونحو تَحَاجٌّ تقول فيه : يا تَحَاجُ بالضم ، لأن أصله تحاجُجٌ ، وإن كان أصليٌّ السكون حركته بالفتح ، نحو أسْحَارٌّ اسمَ بَقْلَةٍ[1] ، فإن وزنه أفعال بمثلين أولهما ساكن لاحظ له فى الحركة ، فإذا سمى به ورخم على هذه اللغة قيل : يا أسْحَارَ ، بالفتح ، فتحركه بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء ، وظاهر كلام

(١) الأسحار والإسحار — بفتح الهمزة أو كسرها ، وتشديد الراء فيهما — بقل تسمن عليه الإبل وغيرها ، واحدته بهاء ، وبعضهم يقول « سحار » بكسر السين وتخفيف الراء .

الناظم فى التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة، واختلف النقل عن سيبويه؛ فقال السيرافى : يحتم الفتح ، وقال الشلوبين : يختاره ويجيز الكسر ، ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين ، وهو مذهب الزجاج ، ونقل بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كلّ ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهى إلى متحرك ؛ فعلى هذا يقال : يا أسْحَ . الثانية : ما حذف لأجل واو الجمع ، كما إذا سُمِّىَ بنحو قَاضُونَ ومُصْطَفَوْنَ من جموع معتل اللام ؛ فإنه يقال فى ترخيمه : يا قاضى ويا مُصْطَفَى ، بردّ الياء فى الأول والألف فى الثانى ؛ لزوال سبب الحذف ، هذا مذهب الأكثرين ، وعليه مشى فى الكافية وشرحها ، لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد .

(وَاجْعَلْهُ) أى اجعل الباقى من المرخم (إِنْ لَمْ يُنْوَ مَحْذُوفٌ كَمَا * لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعاً تمِّمَا) أى كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة ؛ فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخرا فى الوضع ؛ فتقول : يا حَارُ ، ويا جَعْفُ ، ويا مَنْصُ ، ويا قِمَطُ ، بالضم فى الجميع ، كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شىء .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة ، فتقول فى ناجية «يَانَاجِى» بالإسكان وهو علامة تقدير الضم ، ولو كان مضموما قدرت ضما غير ضمه الأول نحو تَحَاجُ ومَنْصُ .

الثانى : يجوز فى نحو يا حارُ بْنَ زَيْدٍ على هذه اللغة ضمُّ الراء وفتحُها كما جاز ذلك فى نحو يا بَكْرُ بْنَ زيدٍ .

(فَقُلْ عَلَى) الوجه (الأَوَّلِ) وهو مذهب مَنْ ينتظر (فِى) ترخيم (ثَمُودَ يَا * ثَمُو) بإبقاء الواو ؛ لأنها محكوم لها بحكم الحَشْو ، فلم يلزم مخالفة النظير (وَ) قل (يَا ثَمِى عَلَى) الوجه (الثَّانِى بِيَا) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة ، كما تقول فى

جمع جَرْوٍ ودَلْو : الأجْرِى والأدْلِي، وإلاَّ لزمَ عدمُ النظيرِ ؛ إذ ليس فى العربية اسمٌ معربٌ آخره واو لازمة قبلها ضمة ؛ فخرج بالاسم الفعلُ نحو يَدْعُو، و بالمعرب المبنى نحو هُوَ وذو الطائية ، و بذكر الضم نحو دَلْو وغَزْو ، و باللزوم نحو هذا أبوك . وقل فى ترخيم نحو صَمَيَان و كرَوَان على الأول : يا صمىَ و يا كَرَوَ ، بفتح الياء والواو لما سبق ، وعلى الثانى: يا صَمَا وَ يا كَرَا ، بقلبهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه كما فعل برَمَي ودَعَا . وقل فى ترخيم سِقَاية وعِلاَوَة على الأول : يا سِقَاىَ و ياعِلاَوَ ، بفتح الياء والواو ، وعلى الثانى : يا سِقَاء و يا عِلاَء ، بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة ، كما فعل برِشَاء وكِسَاء . وقل فى ترخيم لاَتَ مُسَمًّى به على الأول : يالاَ ، وعلى الثانى : يالاء ، بتضعيف الألف ؛ لأنه لا يُعْلَمُ له ثالث يرد إليه . وقل فى ترخيم ذات على الأولى : يَاذَا ، وعلى الثانى : يا ذوا ، برد المحذوف . وقل فى ترخيم سُفَيْرِج تصغيرَ سفرجل على الأول : يا سُفَيْرِ ، وعلى الثانى : يا سُفَيْرُ ، عند الأكثرين ، وقال الأخفش : يا سُفَيْرِلُ ، برد اللام المحذوفة لأجل التصغير ، وفروعُ هـذا الباب كثيرة جدا ، وفيما ذكرناه كفاية .

(والْتزِم الأوَّلَ فِى) موضعين ؛ الأول : ما يُوهم تقـديرُ تمامه تذكيرَ مؤنث (كمُسْلِمَـة) وحَارِثة وحَفْصَة ، فتقول فيه : يا مُسْلِمَ و يا حَارِثَ و يا حَفْصَ ، بالفتح ؛ لئلا يلتبس بنداء مذكر لاترخيم فيه ، والثانى: مايلزم بتقدير تمامه عدمُ النظير كطَيْلِسَان فى لغة من كسر اللام مسمى به ؛ فتقول فيـه : يا طَيْلِسَ بالفتح على نية المحذوف ، ولا يجوز الضم ؛ لأنه ليس فى الـكلام فَيْعِلٌ صحيح العين إلا ما ندر من نحو صَيْقِل اسمَ امرأة وعذاب بَيْئِسٍ فى قراءة بعضهم ، ولا فَيْعِل معتلها ، بل التزم فى الصحيح الفتحُ كضَيْغَم وفى المعتل الـكسر كَسَيِّد وصَيِّب وهَيِّن ، وكحُبْلَيات وحبلوى وحمراوى ؛ فتقول فيها : يا حُبْلَىَ و ياحُبْلَوَ و يا حَمْرَاوَ بفتح الياء والواو، على نية المحذوف ، ولا يجوز القلب على نية الاستقلال ؛ لما يلزم عليه من عدم النظير وهو كونُ ألف فُعْلَى وهمزة فَعْلاَء مبدلتين وهما لا يكونان إلا للتأنيث .

﴿ تنبيه ﴾ : ذكر الناظمُ هذا السببَ الثانى فى الكافية والتسهيل ، ولم يذكره هنا لعله لأجل أنه مختلف فيه ؛ فاعتبره الأخفش والمازنى والمبرد ، وذهب السيرافى وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام .

(وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِى) ماهو (كَمَسْلَمَة) بفتح الأول اسم رجل؛لعدم المحذورين المذكورين ؛ فتقول : يا مَسْلَمَ بفتح الميم وضمها .

﴿ تنبيه ﴾ : الأكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجهُ الأول ، وهو أن يُنْوَى المحذوف كما نص عليه فى التسهيل ، وعبارته : تقديرُ ثبوتِ المحذوف للترخيم أعْرَفُ من تقدير التمام بدونه .

* * *

(وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أحمدَا)

أى : ويجوز الترخيمُ فى غير النداء بشروط ثلاثة ؛ الأول : الاضطرار إليه ؛ فلا يجوز ذلك فى السعة . الثانى : أن يصلح الاسم للنداء نحو أحمد ؛ فلا يجوز فى نحو الغُلَام ، ومن ثَمَّ خطىء مَنْ جعل من ترخيم الضرورة قوله :

* أوَالِفاً مَكَّة مِنْ وُرْقِ الْحَمِى *

كما ذكره ابن جنى فى المحتسب ، والأصل الحَمَام ،فحذف الألف والميم الأخيرة لا على وجه الترخيم لما ذكرناه ، ثم كسر الميم الأولى لأجل القافية .

الثالث : أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بتاء التأنيث ، ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينا ، كما أفهمه كلامه ونص عليه فى التسهيل ، ومنه قوله :

٩٢٢ — * لَيْسَ حَىٌّ عَلَى الْمَنُونِ بِخَالِ *[1]

أى بخالد

---

(١) المحفوظ فى هذا، وهو الموجود فى شعر عبيد بن الأبرص ، رواية هذا البيت :

ليس رسم على الدفين ببال فلوى ذروة فجنبى ذيال ولاشاهد فيه

﴿ تنبيه ﴾ : اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين ، وهو على لغة التمام إجماع ، كقوله :

٩٢٣ — لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْـلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرْ

أراد ابن مالك ؛ فحذف الكاف وجعل ما بقى من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، ولهذا نونه .

وأما على لغة مَنْ ينتظر فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ، ويدل للجواز قوله :

٩٢٤ — أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَـــا
وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَـــةً أُمَامَا

هكذا رواه سيبويه ، ورواه المبرد :

* وَمَا عَهْدِى كَعَهْدِكِ يا أُمَامَا *

قال فى شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقرير الروايتين ، ولا تدفع إحداهما بالأخرى ، واستشهد سيبويه أيضاً بقوله :

٩٢٥ — إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ
أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

﴿ خاتمة ﴾ : قال فى التسهيل : ولا يُرَخَّم فى غيرها — يعنى فى غير الضرورة — منادًى عارٍ من الشروط إلا ماشذمن «يا صَاحِ» ، وأطرق كَرَا» على الأشهر ؛ إذ الأصل صاحب وكَرَوَان ، فرخما مع عدم العلمية شذوذا ، وأشار بالأشهر الى خلاف المبرد فإنه زعم أنه ليس مرخما ، وأن ذَكَرَ الكروان يقال له كَرًا . والله أعلم .

الاختصاص

(الاخْتِصَاصُ) : قَصْرُ الحكم على بعض أفراد المذكور، وهو خبر (كَنِدَاء) أى جاء على صورة النداء لفظا توسُّعاً ، كما جاء الخبر على صورة الأمر ، والأمر على صورة الخبر ، والخبر على صورة الاستفهام ، والاستفهام على صورة الخبر ، ولكنه يفارق النداء فى ثمانية أحكام :

الأول : أنه يكون (دُونَ يَا) وأخواتها لفظا ونية .

الثانى : أنه لا يَقَعُ فى أوّل الكلام ، بل فى أثنائه ، وقد أشار إليه بقوله :(كأَيُّهَا الْفَتَى بإثر ارْجُونِيَا) .

والثالث : أنه يشترط أن يكون المقدمُ عليه اسما بمعناه .

والرابع والخامس : أنه يقل كونه علما ، وأنه ينصب مع كونه مفردا .

والسادس : أنه يكون بأل قياسا ، كما سيأتى أمثلة ذلك .

السابع : أن أيًّا توصف فى النداء باسم الإشارة ، وهنا لا توصف به .

الثامن : أن المازنى أجاز نصبَ تابع أىّ فى النداء ، ولم يحكوا هنا خلافا فى وجوب رفعه ، وفى الارتشاف : لا خلاف فى تابعها أنه مرفوع .

واعلم أن المخصوص ـ وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه ـ على أربعة أنواع :

الأول: أن يكون أيها وأيتها؛ فلهما حكمهما فى النداء وهو الضم، ويلزمهما الوصف باسم محلى بأل لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، واللهم اغْفِرْ لَنَا أَيتها الْعِصَابَةُ .

والثانى : أن يكون معرفا بأل ، وإليه الإشارة بقوله :

(وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيٍّ تِلْوَ أَلْ   كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ)

بالذال المعجمة ، أى أعطى .

والثالث : أن يكون مُعَرفا بالإضافة كقوله صلى الله عليه وسلم « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياء لا نُورَثُ » وقوله :

٩٢٦ — نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلْ
[نَنْعِي ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلْ]

قال سيبويه : وأكثر الأسماء دخولا فى هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافا وأهل البيت وآل فلان .

والرابع : أن يكون عَلَمًا ، وهو قليل، ومنه قوله :

٩٢٧ — بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ

ولا يدخل فى هذا الباب نكرة ، ولا اسم إشارة .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يقع المختصُّ مبنياً على الضم إلا بلفظ أيهاوأيتها ، وأما غيرهمافنصوب وناصبُه فعلٌ واجبُ الحذف ، تقديره أخُصُّ ، واختلف فى موضع أيها وأيتها ؛ فذهب الجمهور أنهما فى موضع نصب بأخص أيضاً ، وذهب الأخفش إلى أنه منادًى، ولا ينكر أن ينادى الإنسانُ نفسَه ، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه : كُلُّ الناس أفقه منك يا عمر ، وذهب السيرافى إلى أن أيًّا فى الاختصاص مُعْرَبة ، وزعم أنها تحتمل وجهين : أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أنا أفعل كذا ، هو أيها الرجل ، أى المخصوص به ، وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : أيها الرجل المخصوص أنا المذكور .

﴿ خاتمة ﴾ : الأكثر فى المختص أن يلى ضميرَ متكلمٍ كما رأيت ، وقد يلى ضمير مخاطب كقولهم : بكَ اللهَ نَرْجُو الْفَضْلَ ، وسُبْحَانَكَ اللهَ الْعَظِيمَ، ولا يكون بعد ضمير غائب .

التحذير وَالإغراء

التحذير : تنبيه المخاطَبِ على أمر مكروه ليجتنبه .

والإغراء : تنبيهُهُ على أمر محمود ليفعله .

وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم فى التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز إظهاره كالمنادى ، على تفصيل يأتى .

اعلم أن التحذير على نوعين ، الأول : أن يكون بإياك ونحوه ، الثانى : بدونه .

فالأول يجب سترُ عامله مطلقا ، كما أشار إليه بقوله (إيَّاكَ وَالشَّرَّ ونَحْوَهُ) أى نحو إياك ، كإياكِ ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن (نَصَبْ * مُحَــذِّرٌ بِمَا) أى بعامل (اسْتِتَارُهُ وَجَبْ) لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، والأصل احذر تلاقىَ نفسِكَ والشر ، ثم حذف الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثانى فانتصب ، ثم الثانى وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل (وَدُونَ عَطْفٍ ذَا) الحكم أى النصب بعامل مستتر وجوبا (لإيَّا انْسُبْ) سواء وجد تكرار كقوله :

فإيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ ؛ فإنَّه   إلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

أم لم يوجد نحو إياك من الأسد ، والأصلُ : باعِدْ نفسَكَ من الأسد ، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف ، وقيل : التقدير أحذرُكَ من الأسد ، فنحو « إياك الأسد » ممتنع على التقدير الأول وهو قول الجمهور ، وجائز على الثانى وهو رأى الشارح[1] ، وظاهر كلام التسهيل ويعضده البيت ، ولا خلاف فى جواز « إياك أن تفعل » لصلاحيته لتقدير مِنْ ، قال فى التسهيل : ولا يحذَفُ يعنى العاطف بعد إيا إلاّ والمحذورُ منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بمن ، وتقديرها مع أنْ تفعَلَ كافٍ .

---

(١) جاز على الثانى لأن تقديرَ العامل « أحذر » وهو ينصب المفعول الثانى بنفسه تارة وبواسطة « من » تارة أخرى ، بخلاف « باعد » فإنه لا ينصب الثانى إلا بواسطة « من » أو بالتضمين

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما قدمته من التقدير فى « إياك والشر » هو ما اختاره فى شرح التسهيل ، وقال : إنه أقلُّ تكلفا ، وقيل : الأصل أتَّقِ نفسَك أن تدنو من الشر والشر أنْ يدنو منك ، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير ، وهذا مذهبُ كثير من النحويين منهم السيرافى واختاره ابن عصفور ، وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثانى منصوب بفعل آخر مضمر ؛ فهو عندهما من قبيل عطف الجمل .

الثانى : حكم الضمير فى هذا الباب مؤكدا أو معطوفا عليه حكمه فى غيره ، نحو « إياك نفسك أن تفعل، و إياك أنت نفسك أنْ تَفْعَلَ ، و إياك وزيداً أن تفعل ، و إياك أنت وزيد أن تفعل » .

(وَمَا سِوَاهُ) أى ما سوى ما بإيا وهو النوع الثانى من نوعى التحذير (سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا * إلاَّ مَعَ الْعَطْفِ) سواء ذكر المحذر نحو « مَازِ رَأْسَكَ والسيف » ، أى يا مازنُ قِ رأسكَ واحذر السيفَ ، أم لم يذكر نحو « نَاقَةَ الله وسُقْيَاها » (أوِ التَّكْرَارِ) كذلك (كالضَّيْغَم الضَّيْغَمَ) أى الأسد الأسدَ (يَاذَا السَّارِى) ونحو « رَأسكَ رأسَكَ » جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز سَتْرُ العامل و إظهاره ، تقول « نَفْسَكَ الشَّرَّ » أى جَنِّبْ نفسك الشر ، و إن شئت أظهرت ، وتقول « الأَسَدَ » أى احذر الأسد ، و إن شئت أظهرت ، ومنه قوله :

٩٢٨ — خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ [وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضطرك القدرُ]

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر ، وقال الْجُزُولى : يقبح ولا يمتنع .

الثانى : شمل قوله « إلا مع العطف أو التكرار » الصُّوَرَ الأربع المتقدمة ، وكلامُه فى الكافية يشعر بأن الأخيرة منها وهى « رأسك رأسَكَ » يجوز فيها إظهار العامل ، فإنه قال :

وَنَحْوُ رَأْسَكَ كَإِيَّاكَ جُعِلْ   إِذَا الَّذِي يُحْذَرُ مَعْطُوفًا وُصِلْ

وقد صرح وَلَدُه بما تقدم .

الثالث : العطفُ فى هـذا الباب لا يكون إلا بالواو ، وكونُ ما بعدها مفعولا معه جائز ؛ فإذا قلت « إياكَ وزَيْدًا أن تفعلَ كذا » صح أن تكون الواو واو مع .

(وشَذَّ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو « إياى » فى قول عمر رضى الله عنه : « لِتُذَكِّ لكُمُ الأَسَلُ والرِّمَاحُ والسِّهَامُ ، وإيَّاىَ وأنْ يَحْذِفَ أحدُكُمُ الأرْنَبَ » والأَصْلُ : إياى باعِدُوا عن حذف الأرنب ، وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الأرنب . ثم حذف من الأول المحذور ، ومن الثانى المحذر ، ومثل إياى إيانا (وَإيَّاهُ) وما أشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة (أشَذّ) من إياى ، كما فى قول بعضهم « إذَا بَلَغَ الرجُلُ الستين فإيَّاهُ وَإيَّا الشَّوَابِّ » والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب ، وفيه شذوذان : مجىء التحذير فيه للغائب ، وإضافة إيا إلى ظاهر وهو الشَّوَابُّ ، ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله (وَعَنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ) أى من قاس على إيَّاىَ وإيَّاهُ وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب، اه .

﴿ تنبيه ﴾ : ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياسُ على « إياى، وإيانا » فإنه قال : ينصب محذر إياى وإيانا معطوفا عليه المحذور ، فلم يصرح بشذوذ ، وهو خلاف ما هنا

* * *

(وكَمُحَذَّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلاَ   مُغْرًى بِهِ فِى كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ)

من الأحكام ؛ فلا يلزم سَتْرُ عامله إلا مع العطف كقوله « المروءةَ والنَّجْدَةَ » بتقدير الزم ، أو التكرار كقوله :

٩٢٩ — أَخَاكَ أَخَاكَ ؛ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ
كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ
وَإِنَّ ابْنَ عَمِّ المَرْءِ فَاعْلَمْ جَنَاحُهُ   وَهَلْ يَنْهَضُ البَازِى بِغَيْرِ جَنَاحِ؟

أى ألزم أخاك ، ويجوز إظهار العامل فى نحو « الصَّلاةَ جَامِعَةً » ؛ إذ الصلاةَ نصبٌ على الإغراء بتقدير احْضُرُوا ، وجامعةً : حال ؛ فلو صرحت باحضروا جاز .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يرفع المكرر فى الإغراء والتحذير ، كقوله :

٩٣٠– إنَّ قَوْماً مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا ... هُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمُ السَّفَّاحُ
لَجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إذَا قَا ... لَ أَخُو النَّجْدَةِ السِّلاَحُ السِّلاَحُ

وقال الفراء فى قوله تعالى : « نَاقَةَ اللهِ وسُقْيَاهَا » نصب الناقة على التحذير ، وكل تحذير فهو نصب ، ولو رفع على إضمار هذه لجاز ؛ فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير ، اهـ .

﴿ خاتمة ﴾ : قال فى التسهيل : أُلْحِقَ بالتحذير والإغراء فى التزام إضمار الناصب مَثَلٌ وشبهه نحو « كِلَيْهِمَا وتَمْراً » ، و « امْرَأً ونَفْسَه » ، و « الْكِلاَبَ على البقر » و « أَحَشَفاً وسُوءَ كِيلَةٍ » ، و « مَنْ أَنْتَ زَيْداً » ، و « كُلَّ شَيْءٍ ولا هٰذَا » ، أو « ولا شتيمة حر » ، و « هٰذَا ولا زَعَمَاتِكَ » ، و « إن تأت فأَهْلَ الليل وأَهْلَ النهار » و « مَرْحَباً وأَهْلاً وسَهْلاً » ، و « عَذِيرَكَ » و « ديار الأحباب » ، بإضمار : أعطِنِى ، ودَعْ ، وأرْسِلْ ، وأتَبِيعُ ، وتَذْكُر ، واصْنَعْ ، ولا ترتكب ، ولا أتوهم ، وتجد ، وأصَبْتَ ، وأتيت ، ووطئت ، وأحْضِرْ ، واُذْكُرْ .

ثم قال : وربما قيل « كلاهما وتمرا ، وكلُّ شيء ولا شتيمةَ حر ، ومن أنت زيدٌ » ، أى كلاهما لى وزدنى ، وكل شيء أَمَمٌ[1] ولا ترتكب ، ومن أنتَ كلامُك زيد أو ذِكْرُك[2] . والله أعلم .

(١) أمم — بفتح الهمزة والميم كبطل — أى هين سهل يسير

(٢) ذكرك : هو من إطلاق المصدر مرادا به اسم المفعول : أى الذى تذكره وتتحدث عنه وتتكلم فيه هو زيد

أسماء الأفعال والأصوات

(مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ) فى العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فَضْلة (كَشَتَّانَ وصَهْ * هُوَ اسْمُ فِعْلٍ ، وكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ)

فما نابَ عن فعل : جنس يشمل اسمَ الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل ، والقيد الأول ــ وهو ولم يتأثر بالعوامل ــ فَصْلٌ يخرج المصدَرَ الواقعَ بدلا من اللفظ بالفعل واسمَ الفاعل ونحوهما ، والقيد الثانى ــ وهو ولم يكن فضلة ــ لإخراج الحروف ؛ فقد بَانَ لك أن قوله كشتان تتميم للحد ، فشَتَّان : ينوب عن افترق ، وصَهْ : ينوب عن اسكت ، وأَوَّهْ : عن أتوجع ، ومَهْ : عن انكفف . وكلها لا تتأثر بالعوامل ، وليست فضلات لاستقلالها .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : كونُ هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذى عليه جمهور البصريين ، وقال بعض البصريين : إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة ، وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان ، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه ، وقيل : إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل ، لكن بالوضع لا بأصل الصيغة ، وقيل : مدلولها المصادر ، وقيل : ما سبق استعماله فى ظرف أو مصدر باقٍ على اسميته كرُوَيْدَ زَيْداً ، ودُونَكَ زَيْداً ، وما عداه فِعْل كنَزَالِ وصَهْ ، وقيل : هى قسم برأسه يسمى خَالِفَةَ الفعلِ .

الثانى : ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب المصنف ، ونسبه بعضُهم إلى الجمهور ، وذهب المازنى ومَنْ وافقه إلى أنها فى موضع نصب بمضمر ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسى القولان ،

وذهب بعضُ النحاة إلى أنها فى موضع رفع بالابتداء ، وأغناها مرفوعُها عن الخبر كما أغنى فى نحو « أقائم الزيدان » .

(وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِينَ كَثُرْ) ما : موصول مبتدأ ، وما بعده صلته ، وكثر : خبره ، أى ورودُ اسمِ الفعلِ بمعنى الأمر كثيرٌ ، من ذلك « آمِينَ » بمعنى استجب ، و « صه » بمعنى اسكت ، و « مه » بمعنى انكفف ، و « تَيْدَ وتيدخ » بمعنى أَمْهِلْ ، و « هيت ، وهيا » بمعنى أسرع ، و « وَيْهاً » بمعنى أغر ، و « إيه » بمعنى امض فى حديثك ، و « حَيَّهَلْ » بمعنى ائْتِ أو أقبِلْ أو عَجِّلْ ، ومنه باب « نَزَالِ » وقد مر أنه مَقِيس من الثلاثى ، وأن « قَرْقَار » بمعنى قرقر ، و « عَرْعَارِ » بمعنى عرعر شاذ .

﴿ تنبيه ﴾ : فى آمين لغتان : أَمِينَ بالقصر على وزن فَعِيل ، وآمِينَ بالمد على وزن فاعيل ، كلتاهما مسموعة ؛ فمن الأولى قوله :

٩٣١ — تَبَاعَدَ مِنِّى فَطْحَلٌ وَابْنُ أُمِّهِ ... أَمِينَ فَزَادَ اللهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدَا

ومن الثانية قوله :

٩٣٢ — [يَا رَبِّ لَاتَسْلُبَنِّى حُبَّهَا أَبَداً] ... وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْداً قَالَ آمِينَا

وعلى هذه اللغة فقيل : إنه عجمى مُعَرَّب؛لأنه ليس فى كلام العرب فاعيل ، وقيل : أصله أَمِينَ بالقصر فأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الألف كما فى قوله :

٩٣٣ — أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ ... [يَا نَاقَتِى مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالِ]

قال ابن إياز : وهذا أولى .

(وَغَيْرُهُ كَوَىْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ) أى غَيْرُ ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر قَلَّ ، وذلك ما هو بمعنى الماضى كَشَتَّان بمعنى افترق ، وهيهَاتَ بمعنى بعد ، وما هو بمعنى المضارع كأَوَّهْ بمعنى أتوجع ،وأُفٍّ بمعنى أتضجر ،ووَىْ ووَا ووَاهاً بمعنى أعجب ، كقوله تعالى : « وَىْ كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الكافرون » أى أعجب لعدم فلاح الكافرين ، وقول الشاعر :

٩٣٤ — وَا، بِأَبِي أَنتِ وفُوكِ الأَشْنَبُ
[كأنَّما ذُرَّ عليهِ الزَّرْنَبُ]

وقول الآخر :

* وَاهًا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهًا *

(تنبيهان) : الأول تلحق وَىْ كافُ الخطاب كقوله :

٩٣٥ — وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِى وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا
قِيلُ الفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

قيل : والآية المذكورة وقوله تعالى « وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبْسُط الرزقَ لمن يشاء » من ذلك ، وذهب أبو عمرو بنُ العَلاَء إلى أن الأصْلَ ويلك ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وفتح أنَّ بفعل مضمر كأنه قال : ويك اعلم أنَّ ، وقال قطرب : قبلها لام مضمر، والتقدير ويك لأن، والصحيحُ الأول .

قال سيبويه : سألتُ الخليلَ عن الآيتين فزعم أنها وَىْ مفصولة من كأن ، ويدل على ما قاله قولُ الشاعر :

٩٣٦ — وَىْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لهُ نَشَبٌ يُحْ
بَبْ ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

الثانى : ما ذكره فى هيهات هو المشهور ، وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد ، وأنها فى موضع رفع فى قوله تعالى « هَيْهَاتَ هيهات لما توعدون » وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن ، وبنى لإبهامه وتأويله عنده «فى البعد»[1] ويفتح الحجازيون تاء هيهاتَ ، ويقفون بالهاء ، ويكسرها تميم ، ويقفون بالتاء ، وبعضهم يضمها ، وإذا ضمت فمذهب أبى على أنها تكتب بالتاء ، ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء ، وحكى الصغانى فيها ستاً وثلاثين لغة : هيهاه ، وأيهاه ، وهيهات ، وأيهات ، وهيهان ، وأيهان ،

(١) يعنى أن معنى هيهات عند المبرد : فى البعد . وهيهات — على هذا — خبر مقدم، واللام زائدة ، وما : مبتدأ مؤخر ، والتقدير : ماتوعدون مستقر فى البعد

وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته ، وكل واحدة منونة وغير منونة ؛ فتلك ست وثلاثون . وحكى غيره هيهاك وأيهاك وأيهاء وأيهاه[1] وهيهاء وهيهاة ، اهـ .

(وَالْفِعْلُ مِنْ أسمائه عَلَيْكَا * وَهٰكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا) الفعلُ : مبتدأ ، ومن أسمائه عليك : جملة اسمية فى موضع الخبر ، ودونك أيضاً : مبتدأ ، خبره هكذا ، يعنى أن اسم الفعل على ضربين ؛ أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك كشتَّان وصَهْ ، والثانى : ما نُقِل عن غيره ، وهو نوعان ؛ الأول منقول عن ظرف أو جار ومجرور ، نحو عَلَيْكَ بمعنى الزم ، ومنه « عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُم » أى الزموا شأن أنفسكم ، ودونك زيداً : بمعنى خُذْه ، ومَكانَكَ : بمعنى اُثْبُتْ ، وأمَامَكَ : بمعنى تقدم ، ووراءك : بمعنى تأخر ، وإليك : بمعنى تنَحَّ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول قال فى شرح الكافية : ولا يُقاس على هذه الظروف غيرُها إلا عند الكسائى ، أى فإنه لا يقتصر فيها على السماع ، بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع .

الثانى : قال فيه أيضاً : لا يُسْتَعمل هذا النوع أيضاً إلا متصلا بضمير المخاطب ، وشذ قولهم : عَلَيْهِ رَجُلاً [لَيْسَنِى] بمعنى ليلزم ، وعلىَّ الشىء : بمعنى أَوْلِنيه ، وإلىَّ : بمعنى أتنحى ، وكلامه فى التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ .

الثالث : قال فيه أيضاً : اختلف فى الضمير المتصل بهذه الكلمات ؛ فموضعه رفع عند الفراء ، ونَصْبٌ عند الكسائى ، وجر عند البصريين وهو الصحيح؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء « عَلَى عبدِ الله زَيْدًا » بجر عبد الله ، فتبين أن الضمير مجرور الموضع ، لا مرفوعه ولا منصوبه ، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ؛ فلك فى التوكيد أن تقول « عليكم كُلُّكُمْ

(١) أى بهاء سكت ساكنة فى آخره ؛ ففارقت « أيهاه » المذكورة فى اللغات التى حكاها الصغانى من وجهين ؛ لأن هاء تلك منقلبة عن تاء التأنيث ، ولأنها متحركة .

زيداً » بالجر توكيداً للموجود المجرور وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع .

والنوع الثانى : منقول من مصدر ، وهو على قسمين : مصدر استعمل فعله ، ومصدر أهمل فعله . وإلى هذا النوع بقسميه الإشارة بقوله (كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ ناصِبَيْنِ) أى ناصبين ما بعدهما ، نحو « رُوَيْدَ زَيْداً ، وبَلْهَ عَمْراً » فأما رويد زيداً فأصله أَرْوِدْ زيداً إرْوَاداً ، بمعنى أمهله إمهالا ، ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مُقام فعله ، واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا « رُوَيْدَ زيدٍ » وتارة منونًا ناصبا للمفعول ، فقالوا « رُوَيْدًا زيدا » ثم إنهم نَقَلُوهُ وسموا به فعله ، فقالوا « رُوَيْدَ زَيْدًا » ومنه قوله :

٩٣٧ — رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَدْىُ أُمِّهِمْ إِلَيْنَا ، ولٰكِنْ وُدُّهُمْ مُتَمَايِنُ (١)

أنشده سيبويه . والدليلُ على أن هذا اسمُ فعلٍ كونُه مبنياً ، والدليلُ على بنائه عدمُ تنوينه . وأما بَلْهَ فهو فى الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لدَعْ واتْرُكْ ، فقيل فيه « بَلْهَ زَيْدٍ » بالإضافة إلى مفعوله ، كما يقال تَرْكَ زيدٍ ، ثم قيل « بَلْه زَيْدًا » بنصب المفعول و بناء بله على أنه اسم فعل ، ومنه قوله :

* بَلْهَ الأَكُفَّ كأَنَّها لَمْ تُخْلَقِ *

بنصب الأكف ، وأشار إلى استعمالهما الأصلى بقوله : (وَيَعْمَلَانِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ) أى معربين بالنصب دَالَّيْنِ على الطلب أيضاً ، لكن لا على أنهما اسما فعل ، بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو رُوَيْدَ زَيْدٍ و بَلْهَ عَمْرٍو ، أى إمْهَالَ زيدٍ وتَرْكَ عمرٍو ، وقد روى قوله « بَلْهَ الأَكُفِّ » بالجر على الإضافة ؛ فرويد : تضاف إلى المفعول كما مر ، و إلى الفاعل نحو رُوَيْدَ زيدٍ عمراً ، وأما « بله » فإضافتها إلى المفعول كما مر ، وقال أبو على : إلى الفاعل ، و يجوز فيها حينئذٍ القلبُ ، نحو بَهْلَ زَيْدٍ ، رواه أبو زيد ، ويجوز فيهما حينئذٍ التنوين ونصب ما بعدهما بهما ،

(٢) رواه ابن كيسان « ولكن بعضهم متيامن » وفسره أنه ذاهب إلى اليمن ، ووقع فى نسخ الشرح « بعضهم متباين » وأعتقد أنه تصحيف لما رواه ابن كيسان .

وهو الأصل فى المصدر المضاف ، نحو رُوَيْداً زَيْداً وَبَلْهَ عمراً . ومنع المبرد النصب برويد ؛ لكونه مصغراً .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الضمير فى « يعملان » عائد على رُوَيْد وَبَلْه فى اللفظ لا فى المعنى ؛ فإن رويد و بله إذا كانا اسمى فعل غير رويد و بله المصدرين فى المعنى .

الثانى : إذا قلت « رويدك و بله الفتى » احتمل أن يكونا اسمى فعل ؛ ففتحتهما فتحة بناء والكاف من « رويدك » حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب مثلها فى « ذلك » ، وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب ، وحينئذ فالكاف فى « رويدك » تحتمل الوجهين : أن تكون فاعلا ، وأن تكون مفعولا .

الثالث : تخرج رويد و بله عن الطلب ؛ فأما بله فتكون اسماً بمعنى كيف ؛ فيكون ما بعدها مرفوعاً ، وقد روى « بَلْهَ الأكُفُّ » بالرفع أيضاً ، وممن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن ، وأنكر أبو على الرفع بعدها ، وفى الحديث « يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وتعالى أعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصالحين ما لا عَيْنٌ رأَتْ ولا أُذنٌ سمِعَتْ ولا خطر على قلب بشر ذُخْراً من بَلْهِ ما أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ » فوقعت معربة مجرورة بمن ، وخارجة عن المعانى المذكورة ، وفسرها بعضهم بغير ، وهو ظاهر ، و بهذا يتقوَّى مَنْ يَعُدُّها من ألفاظ الاستثناء ، وهو مذهب لبعض الكوفيين . وأما رُوَيْدَ فتكون حالا نحو « سَارُوا رُوَيْدًا » فقيل : هو حال من الفاعل أى مُرْوِدِينَ ، وقيل : من ضمير المصدر المحذوف أى سَارُوهُ أى السَّيْرَ رُوَيْدًا ، وتكون نعتاً لمصدر إما مذكور نحو سارُوا سَيْراً رُوَيْدًا ، أو محذوف نحو سارُوا رُوَيْدًا ، أى سَيْراً رُوَيداً .

(وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ * لَهَا) ما : مبتدأ موصول صلته لما ، وما من لما : موصول أيضاً صلته تَنُوب ، وعنه ومن عمل : متعلقان بتنوب ، ولها : خبر المبتدأ ،

والعائد على ما الأولى ضميرٌ مستتر فى الاستقرار الذى هو متعلق اللام من لما ، والعائد على ما الثانية الهاء من عنه .

يعنى أن العَمَلَ الذى استقرَّ للأفعال التى نابت عنها هذه الأسماء مستقرٌ لها ، أى لهذه الأسماء ؛ فترفع الفاعل ظاهراً فى نحو « هَيْهَاتَ نَجْدٌ وشتَّانَ زَيْدٌ وعمرو » ، لأنك تقول : بَعُدَتْ نجد ، وافترق زيد وعمرو ،ومضمراً فى نحو نَزَالِ . وينْصِبُ منها المفعولَ ما ناب عن متعد ، نحو « دَرَاكِ زيداً » لأنك تقول : أَدْرِكْ زيداً ، ويتعدّى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنىما يتعدى بذلك الحرف ، ومن ثَمَّ عدى حَيَّهَلْ بنفسه لَمَّا ناب عن ائت فى نحو « حَيَّهَلِ الثَّرِيدَ » وبالباء لما ناب عن عَجِّلْ فى نحو « إذا ذُكِرَ الصالحون فحيهلاً بِعُمَرَ » أى فعجِّلوا بذكر عمر ، وبعلى لما ناب عن أقبل فى نحو « حَيَّهَلْ عَلَى كذا » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال فى التسهيل : وحُكْمُها – يعنى أسماء الأفعال – غالباً فى التعدى واللزوم حكم الأفعال ،واحترز بقوله « غالباً » عن آمين؛ فإنها نابت عن متعد ولم يحفظ لهامفعول .

الثانى : مذهبُ الناظم جوازُ إعمال اسم الفعل مضمراً ، قال فى شرح الكافية : إن إضمار اسم الفعل مقدماً لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه .

الثالث : قال فى التسهيل : ولا علامة للمضمر المرتفع بها ، يعنى بأسماء الأفعال. ثم قال : وبروزه مع شبهها فى عدم التصرف دليلٌ على[1] فعليته ، يعنى كَافى هَاتِ وتَعَالَ ، فإن بعض النحويين غَلِطَ فعدَّهما من أسماء الأفعال ، وليسا منها ، بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما ، كقولك للأنثى « هَاتِي وتَعَالَىْ » ، وللاثنين والاثنتين « هَاتِيَا وتعَالَيَا » ، وللجماعتين « هَاتُوا وتعَالَوْا ، وهَاتِينَ وتعَالَيْنَ » ، وهكذا حكم هَلُمَّ عند بنى تميم ، فإنهم يقولون : هلم ، وهلُمِّى ، وهلُمَّا ،

(١) يريد أنك تقول فى اسم الفعل « صه » بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع ، ولا تبرز معه ضميرا ، فإذا برز الضمير مع كلمة تشبه اسم الفعل فى عدم التصرف فليست هذه الكلمة اسم فعل ، بل هى فعل مثل هات وتعال .

وهلُمُّوا ، وهلْمُمْنَ » فهى عندهم فعل لا اسم فعل، ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلُمَّنَّ .

قال سيبويه : وقد تدخل الخفيفة والثقيلة، يعنى على هلم ، قال : لأنها عندهم بمنزلة رُدَّ ، ورُدَّا ، ورُدِّى ، ورُدُّوا ، وأرْدُدْنَ . وقد استعمل لها مضارعا من قيل له : هلُمَّ ، فقال : لا أهلُمُّ ، وأما أهل الحجاز فيقولون « هلُمَّ » فى الأحوال كلها ، كغيرها من أسماء الأفعال ، وقال الله تعالى « قُلْ هلُمَّ شُهَدَاءكم » «والقائلين لإخوانهم هلُمَّ إلينا» وهىَ عند الحجازيين بمعنى احضر ، وتأتى عندهم بمعنى أقبل .

(وأخِّرْ مَا لذِى) الأسماء (فِيهِ العَمَلْ) وجوباً؛ فلا يجوز«زَيْدًا دَرَاكِ »خلافاً للكسائى ، قال الناظم : ولا حجة له فى قول الراجز :

٩٣٨ — يا أيُّهَا المَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا
إنى رَأيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

لصحة تقدير « دَلْوِى » مبتدأ أو مفعولا بدُونَكَ مضمراً ، ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه ، ويأتى هذا التأويلُ الثانى فى قوله تعالى « كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ادعى الناظمُ وولده أنه لم يخالف فى هذه المسألة سوى الكسائى ، ونقل بعضُهم ذلك عن الكوفيين .

الثانى : توهم المكودى أن « لذى » اسمٌ موصول فقال : والظاهر أن ما فى قوله « ما لذى فيه العمل » زائدة ، ولا يجوز أن تكون موصولة ؛ لأن لذى بعدها موصولة، وليس كذلك ، بل ما موصولة ، ولذى : جار ومجرور فى موضع رفع خبر مقدم، والعمل: مبتدأ مؤخر ، والجملة صلة ما .

الثالث : ليس فى قوله «العمل» مع قوله «عمل» إيطاء ؛لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة ، وقد وقع ذلك للناظم فى مواضع من هذا الكتاب .

(وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ * مِنْهَا) أى من أسماء الأفعال (وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ) أى سوى المنون (بَيِّنُ) قال الناظم فى شرح الكافية : لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير ؛ فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونا . ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازمه التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارات ، وما يلازم التنكير كأحَدٍ وعَرِيب ودَيَّار، وما يُعَرَّف وقتا وينكر وقتا كرجل وفرس، جعلوا هذه الأسماء كذلك ، فألزموا بعضا التعريف كنزال و بله وآمين ، وألزموا بعضا التنكير كَواهاً ووَيْهاً ، واستعملوا بعضا بوجهين فنون مقصودا تنكيره وجرد مقصودا تعريفه، كصَهْ وَصَهٍ وأفْ وأفٍّ، انتهى .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذكره الناظم هو المشهور ، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ـ مانون منها ومالم ينون ـ تعريف علم الجنس .

* * *

(وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَالاَ يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ)
(* كَذَا الَّذِي أجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ *)

أى : أسماء الأصوات: ما وضع لخطاب مالا يعقل ، أو ماهو فى حكم مالا يعقل من صغار الآدميين ، أو لحكاية الأصوات، كذا فى شرح الكافية ؛ فالنوع الأول إما زجر كهلاً للخيل ، ومنه قوله :

٩٣٩ — [أعَيَّرْتَنِي دَاء بِأُمِّكَ مِثْلُهُ] وَأيُّ جَوَادٍ لاَ يُقَالُ لَهُ هَلاَ

وعَدَسْ للبغل ، ومنه قوله :

* عَدَسْ مَالِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمَارَةٌ *

وكَخْ للطفل ، وفى الحديث « كِخْ كِخْ فإنها من الصَّدَقَةِ » وهَيْدِ، وهَادِ ، وَدَهْ ، وَجَهْ ، وعَاهِ ، وعيهِ ، للابل . وعَاجِ ، وهَيْجِ ، وحَلْ، للناقة . و إسٌّ، وهِسٌّ، وهَجْ ، وَقَاعِ، للغنم، وهَجَا وهَجِ للكلب ، وسَعْ للضأن . وَوَحْ للبقرة ، وَعَزْ وَعَيْزَ لِلْعَنزِ ،

وحَرٍّ للحمار ، وجاهِ للسَّبُع ، و إما دعاء كَـأْوْ للفرس ، وَدَوْهِ للربع ، وَعَوْهِ للجحش ، وبُسْ لِلغَنَم . وجَوْتَ وَجِىءْ للابل المُورَدَة ، وتُوْ ، وَتَأْ للتيس المنزى ، وَنَخْ مخففا ومشدَّدا للبعير المناخْ ، وهِدَعْ لصغار الإبل المسكّنة ، وسأْ وَتشُؤْ للحمار المورد ، ودَجْ للدجاج ، وقُوس للـكلب . والنوع الثانى كَغَاقِ للغُرَابِ . وماء ـ بالإمالة ـ للظّبْية . وَشِيْبِ لشرب الإبل ، وَعِيطِ للمتلاعبين ، وطِيْخِ للضاحك ، وطَاقِ للضرب ، وطَقْ لوقع الحجارة ، وقَبْ لوقع السيف ، وَخـَاقِ بَاقِ للنـكاح ، وقَاشِ مَاشْ للقماش

﴿ تنبيه ﴾ قوله « من مشبه اسم الفعل » كذا عبر به أيضا فى الـكافية ، ولم يذكر فى شرحها ما احترز به عنه . قال ابن هشام فى التوضيح : وهو احتراز من نحو قوله :

٩٤٠ – يا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاء فالسَّنَدِ [أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَمَدِ]

وقوله :

٩٤١ – أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انْجَلِى
[بِصُبْحٍ ، وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ]

انتهى .

(وَأَلْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْن فَهْوَ قَدْ وَجَبْ) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال والأصوات ، وهو ما صرح به فى شرح الـكافية ، ويحتمل أن يريد نوعى الأصوات ، وهو أولى ؛ لأنه قد تقدم الـكلام على أسماء الأفعال فى أول الـكتاب.

وعلة بناء الأصوات مشابهتُها الحروفَ المهملةَ فى أنها لا عاملة ولا معمولة ؛ فهى أحق بالبناء من أسماء الأفعال .

﴿ تنبيه ﴾ : هذه الأصوات لا ضمير فيها ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فهى من قبيل المفردات ، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات .

﴿ خاتمة ﴾ : قد يعرب بعضُ الأصوات لوقوعه موقع متمكن ، كقوله :

٩٤٢ – قَدْ أَقْبَلَتْ عَزَّةُ مِنْ عِرَاقِهَا مُلْصِقَةَ السَّرْجِ بِخَاقِ بَاقِهَا

أىْ بِفَرْجِها ، وقوله :

٩٤٣ – [وَلَوْ تَرَى إِذْ جُبَّتِي مِنْ طَاقِ] وَلِمَّتِي مِثْـــلُ جَنَاحِ غَاقِ

أى غُرَابٍ ، ومنه قولُ ذى الرمة :

٩٤٤ – تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشِّيبِ فِي مُتَثَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَامِ

وقوله أيضاً :

٩٤٥ – لاَ يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلاَّ مَا يُخَوِّنُهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومُ(١)

فالشِّيب : صوتُ شربِ الإبل ، والماء : صوت الظبية كما مر ، ا هـ . والله أعلم .

نونا التوكيد

(لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا) الثقيلة والخفيفة (كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا) وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا » وقد تقدم أول الكتاب أن قوله :

* أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا * ضرورة

﴿ تنبيه ﴾ : ذهب البصريون إلى أن كلا منهما أصْلٌ ؛ لتخالُفِ بعض أحكامهما ، وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة ، وقيل : بالعكس ، وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة .

(يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ) أى فعلَ الأمر مطلقا ، نحو : اضْرِبَنَّ زَيْداً ، ومثله الدعاء كقوله :

---

(١) ينعش : يرفع ، وبابه نفع . ويخونه : يتعهده ويتفقده . وداع : مناد ، ومبغوم : ذو بغام . وهو صوت لا يفصح به .

٩٤٦ـــ [فَثَبِّتِ الأَقْدامَ إنْ لاَقَيْنَا]   وَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا

(وَيَفْعَل) أى المضارعَ بالشرط الآتى ذكره ، ولا يؤكدان الماضىَ مطلقا ، وأما قوله :

٩٤٧ـــ دَامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا   [لَوْلاَكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا]

فضرورةٌ شاذة سَهَّلها كونه بمعنى الاستقبال ، وإنما يؤكِّدُ بهما المضارعُ حالَ كونه (آتياً * ذَا طَلَبِ) بأَنْ يأتى أمراً ، نحوُ لِيَقُومَنَّ زَيْدٌ ، أو نَهْيا ، نحو « وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً » أو عَرْضاً ، نحو « أَلاَ تَنْزِلَنَّ عِنْدَنَا » أو تحضيضا ، كقوله :

٩٤٨ ـــ هَلاَّ تَمُنِّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ   كَمَا عَهِدْتُكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ

أو تمنيا ، كقوله :

٩٤٩ـــ فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيِنَّنِي   لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ

أو استفهاما ، كقوله :

٩٥٠ ـــ وَهَلْ يَمْنَعَنِّي ارْتِيَادِي الْبِلاَ   دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ

وقوله :

٩٥١ ـــ [قَالَتْ فُطَيْمَةُ : حَلِّ شِعْرَكَ مَدْحَهُ]
أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيــــلاَ

وقوله :

٩٥٢ ـــ فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ
مَسَاعِيَنَا حَـــتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْعَلاَ

أو دعاء ، كقوله :

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ   سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ   وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

(أو) آتيا (شَرْطاً أمَّا تَالِياً) إمَّا : فى موضع النصب مفعول به لتاليا ، أى شرطا تا ما إنِ الشرطية المؤكَّدة بما ، نحو « وإمَّا تَخافَنَّ » « فَإمَّا نَذْهَبَنَّ » « فإمَّا تَرَيِنَّ » واحترز من الواقع شرطا بغير إما فإن توكيده قليل كما سيأتى .

(أو) آتيا (مُثْبَتاً فِي) جواب (قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاً) غير مفصول من لامِهِ بفاصل ، نحو « وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أصنامَكُمْ » وقوله :

٩٥٣ — فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأعْرَاضِ قَوْمِهِ
فَإنِّى وَرَبِّ الرَّاقِصَــــاتِ لأَثْأَرَا

ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيا نحو « تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ » إذ التقدير لا تفتؤ ، وأما قوله :

٩٥٤ — تَاللهِ لا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَنِباً فِعْلَ الْكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الْوَرَى حَسَبَا

فشاذ أو ضرورة ، أو كان حالا كقراءة ابن كثير « لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقوله :

٩٥٥ — يَمِيناً لأُبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ يُزَخْرِفُ قَوْلاً وَلاَ يَفْعَلُ

وقوله :

٩٥٦ — لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ
لَيَعْــــلَمُ رَبِّى أَنَّ بَيْتِيَ وَاسِــعُ

أو كان مفصولاً من اللام ، مثل « وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ » ونحو « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى »

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : التوكيد فى هذا النوع واجب بالشروط المذكورة ، كما نص عليه فى التسهيل ، وهو مذهب البصريين ، فلا بدَّ عندهم من اللام والنون ، فإن خلا منهما قُدِّر قبل حرف النفى ، فإذا قلت « والله يقوم زيد » كان المعنى نفى القيام عنه ، وأجاز الكوفيون تعاقبهما ، وقد ورد فى الشعر ، وحكى سيبويه والله لأَضْرِبُهُ . وأما

التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقا . واختلفوا فيه بعد إمَّا فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحْسَنُ ، ولهذا لم يقع فى القرآن إلا كذلك ، وإليه ذهب الفارسى وأكثر المتأخرين ، وهو الصحيح ، وقد كثر فى الشعر مجيئه غير مؤكد ، من ذلك قولُه :

٩٥٧ - يَاصَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ
فَمَا التَّخَلِّى عَنِ الْخِلَّانِ مِنْ شِيَمِى

وقوله :

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقوله :

٩٥٨ - فَإِمَّا تَرَيْنِي كَابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِياً عَلَى رِقَّةٍ أَحْفَى وَلاَ أَتَنَعَّلُ

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد إمَّا ، وزعما أن حذفها ضرورة .

الثانى : منع البصريون نحو « والله لَيَفْعَلُ زيد الآن » استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدَّرة بالمؤكد كقولك « والله إنَّ زيداً لَيَفْعَلُ الآنَ » وأجازه الكوفيون ، ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير « لَأُقْسِمُ » والبيتين ، اهـ .

(وَقَلَّ) التوكيد (بَعْدَمَا) الزائدة التى لم تسبق بإنْ ، من ذلك قولهم « بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ ، وبِجُهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ ، وحَيْثُمَا تَكُونَنَّ آتِك ، ومَتَى مَا تقعُدَنَّ أَقْعُدْ » وقوله :

٩٥٩ - إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سُرِقَ ابْنُهُ
وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

وقوله :

٩٦٠ - قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ [إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَماً]

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مراد الناظم أن التوكيد بعد « ما » المذكورة قليلٌ بالنسبة إلى ما تقدم ، لا قليل مطلقا ؛ فإنه كثير كما صرح به فى غير هذا الكتاب ، بل ظاهر كلامه اطّراده ، وإنما كان كثيرا من قِبَلِ أنّ « ما » لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم ، فعاملوا الفعل بعد ما معاملته بعد اللام ، نص على ذلك سيبويه ، كما حكاه فى شرح الكافية .

الثانى : كلامه يشمل « ما » الواقعةَ بعد رُبَّ ، وصرح فى الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضى المعنى ، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة ، وظاهرُ كلامِهِ فى التسهيل أنه لا يختص بالضرورة ، وهو ما يشعر به كلام سيبويه ، فإنه حكى « رُبَّمَا يَقُولَنَّ ذَلِكَ » ومنه قوله :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِى عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمَالَاتُ

انتهى .

(وَلَمْ) أى وقلّ التوكيد بعد لم ، كقوله :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَا ... شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

﴿ تنبيه ﴾ : نص سيبويه على أنه ضرورة ، لأن الفعل بعدها ماضى المعنى كالواقع بعد ربما . قال فى شرح الكافية : وهو بعد رُبَّمَا أحْسَنُ .

(وَبَعْدَ لَا) أى وقلّ التوكيد بعد « لا » النافية . قال فى شرح الكافية : وقد يؤكد بإحدى النونين المضارعُ المنفى بلا تشبيها بالنهى كقوله تعالى : « واتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً » وقد زعم قوم أن هذا نهى ، وليس بصحيح ومثله قول الشاعر :

٩٦١ — فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا لَهَا تَلْحَيَنَّهَا ... ولا الضَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ

إلا أن توكيد « تصيبن » أحسن ؛ لاتصاله بلا ؛ فهو بذلك أشبه بالنهى كقوله تعالى

« لاَ يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ » بخلاف قول الشاعر فإنه غير متصل بلا، فبُعْدَ شبهه بالنهى ومع ذلك فقد سوغت «لا» توكيده ، و إن كانت منفصلة ؛ فتوكيد « تصيبن »لاتصاله أحق وأولى ، هذا كلامه بحروفه .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جنى ، والجمهور على المنع. ولهم فى الآية تأويلات ؛ فقيل : لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة « فتنة » فتكون نظير :

* جَاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ *

وقيل : لا ناهية ، وتم الكلام عند قوله « فتنة » ، ثم ابتدأ نَهْىَ الظَّلَمَةِ عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة ، فأخرج النهى عن إسناده للفتنة ؛ فهو نهى محوّل ، كما قالوا : لا أرَيَنَّكَ هٰهُنَا ، وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء ، وقال الأخفش الصغير: « لا تصيبن » هو على معنى الدعاء ، وقيل : جواب قسم ، والجملة موجبة ، والأصل لَتُصِيبَنَّ كقراءة ابن مسعود وغيره ، ثم أشبعت اللام ، وهو ضعيف ؛ لأن الإشباع بابُهُ الشعر ، وقيل : جواب قسم ، ولا : نافية ، ودخلت النون تشبيها بالموجب كمادخلت فى قوله :

* تَاللهِ لاَ يُحْمَدَنَّ المرء مُجْتَنِباً فِعْلَ الْكِرَام *

وقال الفراء : الجملة جواب الأمر ، نحو قولك : انزِلْ عن الدابة لاتَطْرَحَنْكَ ، ولا نافية ، ومَنْ منع النون بعد لا النافية منع« انزل عن الدابة لاتطرحنك» .

الثانى : إذا قلنا بما رآه الناظم ، فهل يطرد التوكيد بعد لا ؟ كلامه يشعر بالاطراد مطلقا ، لكن نص غيره على أنه بعد المفصولة ضرورة .

(وَغَيْرِ إِمَّا من طَوَالِبِ الْجَزَا) أى وقَلَّ بعد غير« إما» الشرطية من طوالب الجزاء ، وذلك يشمل « إن » المجردة عن « ما » وغيرها ، و يشمل الشرط والجزاء ؛ فمن توكيد الشرط بعد غير إمّا قوله :

٩٦٢ — مَنْ نَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ [أبداً ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِى]

ومن توكيد الجزاء قوله :

٩٦٣ — فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

وقوله :

٩٦٤ — نَبَتُّمْ نَبَاتَ الْخَيْزُرَانِيِّ فِى الْوَغَى حَدِيثاً ، مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا(١)

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مقتضى كلامه أن ذلك جائز فى الاختيار ، و به صرح فى التسهيل ، فقال : وقد تلحق جواب الشرط اختيارا ، وذهب غيره إلى أن دخولها فى غير شرط إمّا وجواب الشرط مطلقا ضرورة .

الثانى : جاء توكيد المضارع فى غير ما ذكر ، وهو فى غاية الندرة ، ولذلك لم يتعرض له ، ومنه قوله :

٩٦٥ — لَيْتَ شِعْرِى وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ

وأشذ من هذا توكيد أفعل فى التعجب ، كقوله :

٩٦٦ - وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً
فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا(٢)

---

(١) هكذا وقع البيت فى عامة أصول هذا الكتاب ، وصواب إنشاده « نبتم نبات الخيزرانى فى الثرى » يريد أنهم حديثو عهد بثروة .

(٢) يقع لفظ « عضى » بالعين المهملة أوله فى كثير من كتب النحو ، ولكن صوابه « غضبى » بالغين المعجمة كما نص عليه جميع أهل اللغة ؛ واختلف هؤلاء فى آخره فمنهم من جعله بياء موحدة ومنهم من جعله بياء مثناة ؛ ومعناه عند الجميع المائة من الإبل ؛ والصريمة : تصغير صرمة ــ بالكسر ــ وهى الطائفة من الإبل نحو الثلاثين .

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلفا معنى ، وأشذ من هذا قوله :

* أقَائِلُنَّ أحْضِرُوا الشُّهُودَا

(وَآخِرَ المُؤَكَّدِ افْتَحْ) لما عرفت أولَ الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر ، ولا فرق بين أن يكون صحيحا (كَابْرُزَا) إذ أصله ابْرُزَنْ بالنون الخفيفة ، فأبدلت ألفا فى الوقف كما سيأتى ، واضْرِبَنَّ ، أو معتلا نحو اخْشَيَنَّ وارْمِيَنَّ واغْزُوَنَّ ، أمرا كما مثل أو مضارعا نحو هل تَبْرُزَنَّ وهل تَرْمِيَنَّ . هذه لغة جميع العرب سوى فَزَارة ؛ فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلى كسرة نحو تَرْمِى فتقول هَلْ تَرْمِنَّ يا زَيْدُ ، ومنه قوله :

٩٦٧ — [لا تُتْبِعِنْ لَوْعَةً إثْرِى وَلاَ هَلَعاً]
وَلاَ تُقَاسِنَّ بَعْدِى الهَمَّ وَالجَزَعَا[1]

هذا إذا كان الفعل مسندا لغير الألف والواو والياء ، فإن كان مسندا إليهن فحكمه ما أشار إليه بقوله : (وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا * جَانَسَ) أى بما جانس ذلك المضمر (مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا) فيجانس الألف الفتح ، والواو الضم ، والياء الكسر (وَالمُضْمَرَ) المسند إليه الفعلُ (احْذِفَنَّهُ) لأجل التقاء الساكنين مُبْقِياً حركته دالة عليه (إلاَّ الألِفْ) أبْقِهَا لخفتها ، تقول : يا قوم هل تَضْرِبُنَّ بضم الباء ، ويا هندُ هل تَضْرِبِنَّ بكسرها ، فأصلُ ياقوم هل تضربن : هل تضربُونَنَّ ، فحذفت نونُ الرفع لكثرة الأمثال فصار تضربُونّ ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين . وأصل يا هند هل تَضْرِبِنَّ : هل تضربِينَنَّ فُعل به ما ذكر . وتقول : يا زَيْدَانِ هل تضرَبانِّ ، فأصلُ تَضْرَبانِّ : تضربانِنَّ ، فحذفت نون ارفع لما ذكر ، ولم تحذف الألف لخفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ، ولم تحرك لأنها لا تقبل الحركة ، وكسرت نونُ التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية فى زيادتها آخرا بعد ألف .

---

(١) الاستشهاد بهذا البيت غير مستقيم ؛ لأن « تقاسن » مسند إلى ياء المخاطبة ، وهى محذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، كما حذفت فى « هل ترمن ياهند » والغرض الاستشهاد لحذف الياء التى لام الكلمة لأجل نون التوكيد ، على لغة فزارة .

هذا كله إذا كان الفعل صحيحا ، فإن كان معتلا نَظَرْتَ : إن كان بالواو والياء فـكالصحيح ، تقول : يا قوم هل تَغْزُنَّ ، وهل تَرْمُنَّ ، بضم ما قبل النون ، و ياهند هل تَغْزِنَّ وهل تَرْمِنَّ ، بكسره ، فتحذف مع نون الرفع الواوَ والياء ، وتقول هل تَغْزُوانِّ وتَرْمِيَانِّ ، فتبقى الألف .

فإن قلت : هذا ليس كالصحيح ؛ لأنه حذف آخره ، وجعلت الحركة المجانسة على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح .

قلت : حَذْفُ آخره إنمـا هو لإسناده إلى الواو والياء ، لا لتوكيده ، فهو مساوٍ للصحيح فى التغيير الناشىء عن التوكيد ، ولذلك لم يتعرض له الناظم .

وإن كان بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر ، بل له حكم آخر أشار إليه بقوله (وَإِنْ يَـكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ فَاجْعَلْهُ) أى الألف (مِنْهُ) أى من الفعل (رَافِعاً) حال من الفعل : أى حال كون الفعل رافعا (غَيْرَ الْيَا * وَالْوَاوِ) أى بأن رفع الألف أو النون أو ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (ياء) مفعول ثان لاجعل ، أى اجعل الألفَ حينئذ ياء ، نحو هل تَخْشَيَانِّ وتَرْضَيَانِّ يا زيدان ، وهَل تَخْشَيْنَانِّ وتَرْضَيْنَانِّ يانسوة . ويازيد هل تَخْشَيَنَّ وتَرْضَيَنَّ وهل يَخْشَيَنَّ ويَرْضَيَنَّ زيد ، والأمر فى ذلك كالمضارع (كاسْعَيَنَّ سَعْيا) يا زيدُ ، وكذا بقية الأمثلة .

﴿ تنبيه ﴾ : إنما وجب جعل الألف ياء لأن كلامه فى الفعل المؤكد بالنون ، وهو المضارع والأمر ، ولا تـكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء : غير مبدلة كيسْعَى ، أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيَرْضَى ؛ لأنها من الرضوان .

(وَاحْذِفْهُ) أى الألف (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) أى اليـاء والواو ، وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليه (وَفِي * وَاوٍ وَيَاشَـكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِى) أى تبع ، يعنى أن الواو بعد حذف الألف تضم والياء تـكسر ، وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يحذفا لأن قبلهما حركة

غير مجانسة ، أعنى فتحة الألف المحذوفة ، فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما (نَحْوُ اخْشَيِنَّ يَاهِنْدُ) وهل تَرْضَيِنَّ يَاهِنْدُ (بالكسر ، ويا * قَوْمُ اخْشَوُنَّ) وهَلْ تَرْضَوُنَّ (وَاضْمُمْ) الواو (وَقِسْ) على ذلك (مُسَوِّيَا) .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أجاز الكوفيون حذفَ الياء المفتوح ما قبلها ، نحو اخْشَيِنَّ يا هند ، فتقول اخْشِنَّ ، وحكى الفراء أنها لغة طيء .

الثانى : فرضَ المصنف الكلامَ على الضمير ، وحُكْمُ الألف والواو اللذين هما علامة ــ أى بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث ــ كحكم الضمير ، وهذا واضح .

(وَلَمْ تَقَعْ) أى النون (خَفِيفَةً بَعْدَ الأَلِفْ) أى سواء كانت الألف اسما ، بأن كان الفعل مسنَداً إليها ، أو حرفا بأن كان الفعلُ مسندا إلى ظاهر على لغة أكلونى البراغيث ، أو كانت التاليةَ لنون جماعة النساء ، وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس ، وخلافا ليونس والكوفيين ؛ لأن فيه التقاء الساكنين على غير حَدِّهِ (لَكِنْ) تقع (شَدِيدَةً ، وكَسْرُها) لالتقاء الساكنين (أُلِفْ) لأنه على حَدِّه ، إذ الأول حرف لين والثانى مدغم . ويعضد ما ذهب إليه يونسُ والكوفيون قراءة بعضهم « فَدَمِّرَانِهِمْ تدميرا » حكاه ابن جنى ، ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان « وَلاَ تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الذى لا يعلمون » .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ذكر الناظم أن مَنْ أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها ، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين ، وظاهر كلام سيبويه ــ وبه صرح الفارسى فى الحجة ــ أن يونس يبقى النون ساكنة ، ونظر ذلك بقراءة نافع « مَحْيَاىْ » .

الثانى : هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو « اضْرِبَانْ نعمان » ؟ قال الشيخ أبو حيان : نصَّ بعضُهم على المنع ، ويمكن أن يقال : يجوز ، وقد صرح سيبويه بمنع ذلك .

(وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا) أى زِدْ قبل نون التوكيد (مُؤَكِّدَا * فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا) لئلا تتوالى الأمثال ؛ فتقول : هل تَضْرِبْنَانِّ يا نِسْوَةُ ، بنون مشددة مكسورة ، وفى جواز الخفيفة الخلافُ السابق كما تقدم ، ولا يجوز تركُ الألف ؛ فلا تقول هل تَضْرِبْنَنَّ يا نسوة .

(وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ) أى تحـذف النون الخفيفة وهى مرادة لأمرين :

الأول : أن يليها ساكن نحو « اضْرِبَ الرَّجُلَ » تريد اضْرِبَنْ ، ومنه قوله :

٩٦٨ — لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

لأنها لما لم تصلح للحركة عُوملت معاملَةَ حرفِ المد ؛ فحذفت لالتقاء الساكنين ، وإذا وليها ساكنٌ وهى بعد ألف على مذهب المجيز فقال يونس : إنها تبدل همزة وتفتح ، فتقول اضْرِبَاءَ الغلام ، واضربْنَاءَ الغلام ، قال سيبويه : وهذا لم تَقُلْهُ العرب ، والقياسُ اضْرِبَ الْغُلَامَ ، واضْرِبْنَ الغلام ، يعنى بحذف الألف والنون .

والثانى : أن يوقف عليها تاليةً ضمة أو كسرة ، وإلى ذلك أشار بقوله (وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ) فتقول : يَا هؤُلَاءِ اخْرُجُوا ، ويا هـٰذِهِ اخْرُجِى ، تريد اُخْرُجُنْ واخْرُجِنْ ، أما إذا وقعت بعد فتحة فسيأتى .

(وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا) أى الذى (مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا) فتقول فى « اضرِبُنْ يا قوم ، واضْرِبِنْ يا هند » إذا وقفت عليهما : اضْرِبُوا ، واضْرِبِى ، بِرَدِّ واو الضمير ويائه كما مر ، وتقول فى « هل تَضْرِبُنْ ، وهل تَضْرِبِن » إذا وقفت عليهما : هل تضربُونْ وهل تضربِينْ ، برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف .

(وأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا * وَقْفاً) أى واقفا ، ويحتمل أن يكون مفعولا له ، أى لأجل الوقف ، وذلك لشبهها بالتنوين (كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا) ومنه « لَنَسْفَعَا » « وليَكُونَا » وقوله :

٩٦٩ — [فَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لا تقْرَبَنَّهَا]
وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُـــدَا

وقوله :

٩٧٠ — فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ
فَإِنِّى وربِّ الرَّاقِصَـــاتِ لَأَثْأَرَا

وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف ، كقوله :

٩٧١ — اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا [ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفرسِ]

وقوله :

٩٧٢ — [خِـــلاَفاً لِقَوْلِي مِنْ فَيَالَةِ رَأْيِهِ]
كَمَا قِيـــلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالِفْ تُذْكَرَا

وحمل على ذلك قراءة من قرأ « أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ »(١)

﴿ خاتمة ﴾ : أجاز يونسُ للواقف إبدالَ الخفيفة ياء أو واوا فى نحو اخْشَيِنْ وَاخْشَوُنْ ، فتقول : اخْشَيِي واخْشَوُوا ، وغيره يقول : اخْشَى واخْشوا ، وقد نقل عنه إبدالها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا ، وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك فى المعتل ، فإنه قال : وأما يونس فيقول : اخْشَوُوا واخْشَيِي ، يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة ، وهو ما نقله الناظم فى التسهيل ، وإذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفا ، نص على ذلك سيبويه ومَنْ وافقه . ثم قيل : يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما ، وقيل : بل ينبغى أن تُحْذَف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون ، وحذف الأولى .

(١) وهذا أقرب من قول بعض النحاة : إن نصب « نشرح » بلم ، كما جزم بلن ، وإنه من باب تعارض الحروف ، وقيام بعضها فى العمل مقام بعض .

وفى الغرة : إذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زِدْتَ ألفا عوض النون ، فاجتمع ألفان ؛ فهمزت الثانية فقلت اضْرِبَاءْ اهـ . وقياسُه فى اضْرِبْنَان اضربْنَاءْ . والله أعلم .

مالا ينصرف

قد مر فى أول الكتاب أن الأصل فى الاسم أن يكون معربامنصرفا ، وإنما يخرجه عن أصله شَبَهُه بالفعل أو بالحرف ، فإن شَابَهَ الحرف بلا معانِدٍ بُنِىَ ، وإن شَابَهَ الفعل بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية مُنِعَ الصرفَ .

ولما أراد بيانَ ما يمنع الصرفَ بدأ بتعريف الصرف ، فقال :

(الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أتى مُبَيِّنَــا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أمْكَنَا)

فقوله « تنوين » جنس يشمل أنواع التنوين ، وقد تقدمت أولَ الكتاب ، وقوله « أتى مبينا ــ إلخ » مُخرِجٌ لما سوى المعبر عنه بالصرف ، والمراد بالمعنى الذى يكون به الاسم أمكن ــ أى زائدا فى التمكن ــ بقاؤه على أصله ، أى أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين ، وقيل : الصرف هو الجر والتنوين معا

الثانى : تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور ، وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير والعِوَض والمُقَابلة .

الثالث : يستثنى من كلامه نحوُ « مُسْلِمات » فإنه منصرف مع أنه فاقدٌ للتنوين المذكور ؛ إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب .

الرابع : اختلف فى اشتقاق المنصرف ، فقيل : من الصَّرِيف ، وهو الصوت ؛ لأن فى آخره التنوين وهو صوت ، قال النابغة :

٩٧٣ — [مَقْذُوفَةٌ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا]
لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بِالْمَسَدِ

أى صوتٌ صوت البكرة بالحبل ، وقيل : من الانصراف فى جهاتِ الحركات ، وقيل : من الانصراف وهو الرجوع ؛ فكأنه انصرف عن شبه الفعل ، وقال فى شرح الكافية : سمى منصرفا لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين ، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره ، اهـ .

واعلم أن المعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان مرجعُ إحداهما اللفظ ومرجعُ الأخرى المعنى ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين، وذلك لأن فى الفعل فرعية على الاسم فى اللفظ ، وهى اشتقاقه من المصدر ، وفرعية فى المعنى وهى احتياجه إليه؛ لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لايكون إلا اسما ، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يُحمل عليه فى الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كالى الفعل ، ومن ثَمَّ صُرف من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة كرَجُل وفَرَس لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين ، وأُلحق به ما فرعيةُ اللفظِ والمعنى فيه من جهة واحدة كدُرَيهم وما تعددت فرعِيَّتُه من جهة اللفظ كأجْيَالٍ ، أو من جهة المعنى كحائض وطامِثٍ ؛ لأنه لم يَصِرْ بتلك الفرعية كاملَ الشبه بالفعل ، ولم يصرف نحو أحمدَ لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجعُ إحداهما اللفظ وهى وزن الفعل ، ومرجعُ الأخرى المعنى وهو التعريف ، فلما كمل شبهه بالفعل ثَقُلَ ثِقَلَ الفعلِ فلم يدخله التنوين ، وكان فى موضع الجر مفتوحا

والعللُ المانعة من الصرف تسعٌ يجمعها قولُهُ :

عَدْل ووَصْف وَتأنيث وَمَعْرِفة ... وعُجْمَة ثم جَمْعٌ ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ... ووَزْنُ فعلٍ، وهذا القولُ تقريب

المعنوية منها العلمية والوصفية ، وباقيها لفظى ؛ فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء : العدل كَمَثْنَى وثُلَاث ، ووزنُ الفعل كَأحْمَرَ ، وزيادة الألف والنون كسَكْرَان . ويمنع

مع العلمية هـذه الثلاثة كعُمَرَ ويَزِيدَ ومَرْوَان ، وأربعة أخرى ، وهى : العُجْمَة كإبراهيم ، والتأنيثُ كطَلْحَةَ وزَيْنَب ، والتركيبُ كمَعْدِي كَرِبَ ،وألفُ الإلحاق كأَرْطَى ، وسترى ذلك كله مفصلا .

وجميعُ مالا ينصرف اثنا عشر نوعا : خمسة لا تنصرفُ فى تعريفٍ ولا تنـكيرٍ ، وسبعة لا تنصرف فى التعريف وتنصرف فى التنكير .

ولما شرع فى بيان الموانع بدأ بما يمنع فى الحالتين؛لأنه أمْـكَنُ فى المنع، فقال :

(فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعْ صَرْفَ الَّذِى حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ)

أى ألف التأنيث مقصورةً كانت أو ممدودة ـ وهو المراد بقوله « مطلقا » ـ تمنع صَرْفَ ماهى فيه كيفما وقع ، أى سواء وقع نكرة كذِكْرَى وصَحْرَاء ، أم معرفة كرَضْوَى وزكرياء ، مفرداً كامر ، أو جمعا كجَرْحَى وأَصْدِقَاء ، اسما كامر ، أم صفة كحُبْلَى وحَمْراء .

وإنما استقلَّتْ بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين ، وذلك لأنها لازمة لما هى فيه ، بخلاف التاء فإنها فى الغالب مُقَدَّرة الانفصال ؛ ففى المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث ، وفرعية من جهة لزوم علامته ، بخلاف المؤنث بالتاء . وإنما قلت « فى الغالب » لأن من المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالا ، ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير ، كهُمَزَة ؛ فإن التاء ملازمة له استعمالا ، ولو قدر انفكاكه عنها لـكان هُمَز كحُطَم ، لـكن حُطَم مستعمل وهُمَز غير مستعمل . ومن المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحِذْرِيَة وَعَرْقُوَة ، فلو قدر سقوط تاء حِذْرِيَة وتاء عَرْقُوَة لزم وجدان مالا نظير له ؛ إذ ليس فى كلام العرب فِعْلِيٌ ولا فَعْلُوٌ ، إلا أن وجود التاء هكذا قليل ، فلا اعتداد به ، بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا ، ولذلك عوملت خامسةً فى التصغير معاملَةَ خامسٍ أصلى ، فقيل فى قَرْقَرَى : قُرَيْقِر ،

كما قيل في سَفَرْجَل : سُفَيْرِج ، وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلهاتغير التصغير كما لا ينال عجز المركب ، فقيل في زُجَاجة : زُجَيِّجَة .

﴿ فرعان ﴾ الأول : إذا سميت بكلتا من قولك « قامت كلتا جاريتيك » منعت الصرف لأن ألفها للتأنيث ، وإن سميت بها من قولك « رأيت كلتيهما ، أو كلتى المرأتين » في لغة كنانة صرفت؛ لأن ألفها حينئذ منقلبة فليست للتأنيث

الثاني : إذا رخمت حُبْلوِىّ على لغة الاستقلال عند من أجازه فقلت يا حُبْلَى[1] ثم سميت به صرفت لما ذكرت في كلتا .

* * *

(وزائدا فَعْلاَنَ) رفع بالعطف على الضمير في مَنَع ، أي ومَنَع صرفَ الاسم أيضاً زائدا فعْلان ، وهما الألف والنون (فِي وَصْفٍ سَلِمْ * مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاء تأنيثٍ خُتِمْ) إما لأن مؤنثه فَعْلَى كسَكْرَان ، وغَضْبَان ، ونَدْمَان من الندم ، وهذا متفق على منع صرفه ، وإما لأنه لا مؤنث له ، نحو لَحْيَان لكبير اللحية ؛ وهذا فيه خلاف ، والصحيحُ منعُ صرفه أيضاً ؛ لأنه وإن لم يكن له فَعْلَى وجودا فله فَعْلَى تقديرا ؛ لأنا لو فرضنا له مؤنثا لكان فَعْلَى أولى به من فَعْلَانة ؛ لأن باب فعلان فَعْلَى أوسعُ من باب فعلان فعلانة ، والتقدير في حكم الوجود ، بدليل الإجماع على منع صرف أكْمَرَ وآدَرَ مع أنه لا مؤنث له ، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحمر ، لكن حمله على أحمر أولى لكثرة نظائره .

واحترز من فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَانة فإنه مصروف ، نحو نَدْمَان من المُنَادمة ونَدْمَانةٍ وسَيْفَان وسَيْفَانة ، وقد جمع المصنفُ ما جاء على فَعْلَان ومؤنثه فَعْلَانة في قوله :

أَجِزْ فَعْلَى لفَعْلاَنَا إِذَا اسْتَثْنَيْتَ حَبْلاَنَا

(١) حذفت ياء النسب المشددة للترخيم ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وإنما صرفت لأن الألف ليست للتأنيث . بل هي منقلبة عن الواو كما عرفت

وَدَخْنَانًا وسَخْنَــانَا وسَيْفَانًا وصَحْــيَانا
وَصَوْجَانًا وعَــلاّنَا وقَشْوَانًا ومَصّــانَا(١)
وَمَوْتَانًا ونَدْمَــانَا وَأَتْبِعْهُنَّ نَصْرَانَــا

واستدرك عليه لفظان ، وهما خَمْصَان لغة فى خُمْصَان، وأَلْيَان فى « كبش أَلْيَان » أى كبير الألية ، فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله :

وَزِدْ فِيهِنَّ خَمْصَانَا عَلَى لُغَــةٍ وَأَلْيَانَا

فالَحبْلان : الكبير البطن ، وقيل : الممتلىء غيظا ، والدَّخْنَان : اليوم المظلم ، والسَّخْنَان : اليوم الحار ، والسَّيْفَان : الرجل الطويل ، والصَّحْيَان : اليوم الذى لا غَيْمَ فيه ، والصَّوْجَان(١) : البعير اليابس الظهر ، والعَلاَّن : الكثير النسيان ، وقيل : الرجل الحقير ، والقَشْوَان : الدَّقيق الساقين ، والمَصَّان : اللئيم ، والمَوْتَان : البليد الميت القلب ، والنَّدْمَان : المُنادم ، أما ندمان من الندم فغير مصروف ؛ إذ مؤنثه ندمى وقد مر ، والنَّصْرَان : واحد النصارى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما منع نحو سَكْرَان من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه : أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود ؛ لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه ، والجامد لا يحتاج إلى ذلك . وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارِعَتَيْن لألفَىِ التأنيث فى نحو حَمْرَاء فى أنهما فى بناء يخص المذكر ، كما أن ألفى حَمْرَاء فى بناء يخص المؤنث ، وأنهما لا تلحقهما التاء ؛ فلا يقال : سَكْرَانة ، كما لا يقال : حمراءة ، مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف ، والثانى حرف يعبر به عن المتكلم فى أفعل ونَفْعَل ، فلما اجتمع فى نحو سَكْرَان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف ، وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة - مع أن فى الصفة فرعية فى المعنى كما سبق ، وفرعية فى اللفظ وهى الاشتقاق من

(١) الصوجان : فاؤه صاد مهملة أو ضاد معجمة ، ولامه جيم على الحالين

المصدر - لضعف فرعية اللفظ فى الصفة ؛ لأنها كالمصدر فى البقاء على الاسمية والتنكير ، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف ، والمصدر بالجملة صالح لذلك كما فى «رَجُل عَدْل ، ودِرْهم ضَرْبُ الأميرِ » . فلم يكن اشتقاقها من المصدر مُبْعِدا لها عن معناه ، فكان كالمفقود ، فلم يؤثر . ومن ثم كان نحو « عالم ، وشريف » مصروفا مع تحقق ذلك فيه ، وكذا إنما صرف نحو « نَدْمَان » مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر ، وتلحقه التاء فى المؤنث نحو «نَدْمَانة» فأشبهت الزيادةُ فيه بعضَ الأصول فى لزومها فى حالتى التذكير والتأنيث وقبول علامته ، فلم يعتد بها ، ويشهد لذلك أن قوما من العرب - وهم بنو أسد - يصرفون كل صفة على فَعْلاَن ؛ لأنهم يؤنثونه بالتاء ، ويستغنون فيه بفَعْلاَنة عن فَعْلَى ؛ فيقولون : سكرانة ، وغضبانة ، وعَطْشَانة ؛ فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حَمْرَاء ، فلم تمنع من الصرف .

الثانى : فهم من قوله «زائدا فَعْلاَن» أنهما لا يمنعان فى غيرة من الأوزان ، كفُعْلاَن بضم الفاء نحو خُمْصَان ؛ لعدم شبههما فى غيره بألفى التأنيث .

الثالث : ماتقدم - من أن المنع بزائِدَىْ فَعْلاَن لشبههما بألفى التأنيث فى نحو حَمْرَاء - هو مذهب سيبويه ، وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مُبْدَلة من ألف التأنيث . ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء ، لا للتشبيه بألفى التأنيث .

***

(وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنُ أفعَلاَ * ممنوعَ) بالنصب على الحال من وزن أفعلا ، أى حال كونه ممنوع (تَأْنِيثٍ بِتاَ كَأَشْهَلاَ) أى ويمنع الصرفَ أيضا اجتماعُ الوصفِ الأصلى ووزن أَفعل ، بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتاء ، إما لأن مؤنثه فَعْلاَء كأَشْهَل ،

أو فُعْلَى كأفْضَل ، أو لأنه لا مؤنث له كأكْمَرَ وآدَرَ ؛ فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلى ووزن أفعل ؛ فإن وزن الفعل به أوْلَى ؛ لأن فى أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل ، دون الاسم ، فكان ذلك أصلا فى الفعل ؛ لأن ما زيادته لمعنى أصلٌ لما زيادتُه لغير معنى ، فإن أنث بالتاء انصَرَفَ ، نحو أرْمَل ، بمعنى فقير ، فإن مؤنثه أرملة ؛ لضعف شبهه بلفظ المضارع ؛ لأن تاء التأنيث لا تلحقه ، وأجاز الأخفش منعه لجريِهِ مجرى أحْمَر ؛ لأنه صفة وعلى وزنه . نعم قولهم « عامٌ أرْمَل » غيرُ مصروفٍ ؛ لأن يعقوب حكى فيه «سَنَةٌ رَمْلاء» واحترز بالأصلى عن العارض ؛ فإنه لا يعتد به كما سيأتى .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : مَثَّلَ الشارحُ لما تلحقه التاء بأرْمَل ، وأُبَاتر وهو القاطع لرحمه ، وأدابر وهو الذى لا يقبل نصحا ، فإن مؤنثها أرملة وأباترة وأدابرة . أما أرمل فواضح ، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما ؛ إذ لم يدخلا فى كلام الناظم ؛ فإنه علق المنع على وزن أَفْعَلَ ، وإنما ذكرهما فى شرح الكافية لأنه عَلَّق المنع على وزن أصلى فى الفعل، أى الفعلُ به أولى ، ولم يخصه بأفْعَلَ ، ولفظُه فيها :

وَوَصْفٌ أَصْلِي وَوَزْنٌ أُصِّلاَ فِي الْفِعْلِ تَا أُنْثَى بِهِ لَنْ تُوصَلاَ

ولهذا احترز أيضاً من يَعْمَلٍ ومؤنثة يَعْمَلَة ، وهو الجَمَلُ السريع

الثانى : الأولىٰ تعليقُ الحكم على وزن الفعل الذى هو به أولى ، لا على وزن أفعل ، ولا الفعل مجردا ؛ ليشمل نحو أُحَيْمِر وأُفَيْضِل من المصغر ؛ فإنه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور ، نحو أُبَيْطِرُ . ولا يردُ نحو بَطَل وجَدِل ونَدُس ، فإن كل واحد منها وإن كان أصلا فى الوصفية ، وعلى وزن فعل ، لكنه وزنٌ مشترك فيه ليس الفعلُ أولىٰ به من الاسم ؛ فلا اعتداد به ، اهـ

(وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ * كَأَرْبَعٍ) فى نحو « مررت بنسوةٍ أرْبَعٍ » فإنه

اسمٌ من أسماء العدد ، لكن العرب وصفتْ به ، فهو منصرف نظرا للأصل ، ولا نظر لما عرض له من الوصفية . وأيضاً فهو يقبل التاء ، فهو أحق بالصرف من أرْمَلٍ ؛ لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية ، وكذلك أرْنَبٌ من قولهم «رَجُلٌ أرْنَبٌ» أى ذليل ؛ فانه منصرف لعروض الوصفية ، إذ أصله الأرنب المعروف (وَعارِضَ الاسمية) أى وَألغِ عارضَ الاسمية على الوصف؛ فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الأصلى ، ولا ينظر إلى ماعرض لها من الاسمية

(فَالْأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ * فِى الْأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ)

نظرا إلى الأصل ، وطَرْحا لما عرض من الاسمية .

﴿تنبيه﴾ : مثل أدْهَم فى ذلك أسْوَد للحيَّة العظيمة ، وأرْقَم لحية فيها نُقَط كالرقم، نظرا إلى الأصل وطَرْحا لما عرض من الاسمية

(وَأجْدَل) للصقر (وَأخْيَل) لطائر ذى نُقَط كالخِيلاَن يقال له الشِّقِرّاقُ (وَأفْعَى) للحية (مَصْرُوفَة) لأنها أسماء مجردة عن الوصفية فى أصل الوضع ، ولا أثر لما يُلمَح فى أجْدَل من الجَدْلِ وهو الشدة ، ولا فى أخْيَل من الخُيُول وهو كثرة الخِيلاَنِ ، ولا فى أفْعَى من الإيذاء ؛ لعروضه عليهن (وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا) من الصرف ؛ لذلك ، وهو فى أفْعَى أبعدُ منه فى أجْدَل وأخْيَل ؛ لأنهما من الجَدْلِ ومن الخُيُولِ كما مر . وأما أفعى فلا مادة لها فى الاشتقاق ، لكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة .

ومما استعمل فيه أجْدَل وأخْيَل غير مصروفين قولُه :

٩٧٤ ـ كَأنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ
فِرَاخُ الْقَطَا لاقَيْنَ أجْدَلَ بَازِيَا

وقول الآخر :

٩٧٥ – ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشِيمَتِي
فَمَا طَائِرِي يَوْماً عَلَيْكَ بِأَخْيَلاَ

وكما شذ الاعتدادُ بعروض الوصفية فى أَجْدَل وأخْيَل وأَفْعَى كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية فى أَبْطَح وأجْرَع وأبْرَق؛ فصرَفها بعضُ العرب ، واللغة المشهورة مَنْعُها من الصرف ؛ لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات ، فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أرْنَبٍ وأَكْلَبٍ[1] حين أجريا مُجْرَى الصفات ، إلا أن الصرف لكونه الأصلَ ربما رُجِعَ إليه بسبب ضعيف ، بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل ، فلا يصار إليه إلا بسبب قوى .

* * *

(وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فِى لَفْظِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرْ) منعُ : مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو عَدْل ، والمفعول محذوف وهو « الصرف » ، ومعتبر : خبره ، وفى لفظ : متعلق به .

أى مما يمنع الصرفَ اجتماعُ العَدْل والوصف ، وذلك فى موضعين ؛ أحدهما : المعدول فى العَدَدِ إلى مَفْعَل نحو مَثْنَى ،أوفُعَال نحوثُلاَث. والثانى :فى أُخَرَ المقابل لآخرِين

أما المعدول فى العدد فالمانعُ له عند سيبويه والجمهور العدلُ والوصفُ ، فأُحَادومَوْحَد معدولان عن وَاحِدٍ واحِدٍ ، وثُنَاء ومَثْنَى :معدولان عن اثنين اثنين ، وكذلك سائرها .

وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما نَعْتاً نحو « أُولِى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وثُلاَثَ ورُبَاعَ » وإما حالاً نحو قوله تعالى « فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وثُلاَثَ ورُبَاعَ » وإما خبراً نحو « صَلاَةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » وإنما كرر لقصد التأكيد ، لا لإفادة التكرير ، ولا تدخلها أل ، قال فى الارتشاف : وإضافتها قليلة

(١) ظاهر صنيع الشارح أن « أكلب » مثلِ أرنب فى كونه اسم جنس فى الأصل ، ثم وصف به، والمشهور أن أكلب وصف من الكلب — بالتحريك — فلا يكون كأرنب، ولعل الكلمة مصحفة عن أجدل مثلا

وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدلُ فى اللفظ وفى المعنى ، أما فى اللفظ فظاهر ، وأما فى المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها فى الأصل إلى إفادة معنى التضعيف .

ورُدَّ بأنه لو كان المانعُ من صرف « أُحَادَ » مثلا عَدْلَهُ عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للزمَ أحدُ أمرين : إما منعُ صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع ، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر ، واللازم منتف باتفاق ، وأيضاً كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية فى اللفظ وفرعية فى المعنى ، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ؛ ليكمل بذلك الشَّبَهُ بالفعل ، ولا يتأتى ذلك فى « أُحَاد » إلا أن تكون فرعيته فى اللفظ بعَدْله عن واحد المضمن معنى التكرار ، وفى المعنى بلزومه الوصفية ، وكذا القول فى أخَوَاته .

وأما أُخَرُ فهو جمع أُخْرَى أنثى آخَر بفتح الخاء بمعنى مُغَاير ، فالمانع له أيضاً العدْلُ والوصف ، أما الوصف فظاهر ، وأما العدل فقال أكثر النحويين : إنه معدول عن الألف واللام ؛ لأنه من باب أفعل التفضيل ، فحقه أن لا يُجْمَعَ إلا مقرونا بأل ، والتحقيقُ أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ مَّا للواحد المذكر بدون تغير معناه ، وذلك أن آخَرَ من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة ، فعُدل فى تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى ؛ فقيل : عِنْدِى رَجلان آخَرَانِ ، ورجال آخَرُونَ ، وامرأة أُخْرَى ، ونساء أُخَرُ ؛ فكل من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخَرَ ، إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا فى « أُخَرَ » لأنه معرب بالحركات ، بخلاف « آخَران وآخرون » وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما ، بخلاف « أخرى » فإن فيها أيضا ألف التأنيث ؛ فلذلك خُصَّ « أُخَرُ » بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه ، وإحالة منع الصرف عليه ؛ فظهر أن المانع من صرف « أُخَرَ » كونه صفة معدولة عن آخَرَ مراداً به جمعُ المؤنث ؛ لأن حقه أن يُسْتَغْنَى فيه بأفعل

عن فُعَل ؛ لتجرده من أل ، كما يستغنى بأكْبَرَ عن كُبَرَ فى قولهم « رأيتُهَا مع نساء أكْبَرَ منها » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد يكون « أُخَر » جمع أخرى بمعنى آخِرة فيصرف ؛ لانتفاء العدل ؛ لأن مذكرها آخِر بالكسر ، بدليل « وأنَّ عَلَيْهِ النَّشْأةَ الأُخْرَى » « ثم الله يُنْشِىءُ النشأة الآخِرَةَ » فليست من باب أفعل التفضيل . والفرق بين أُخْرَى أنثى آخَرَ وأخرى بمعنى آخِرَة أن تلك لا تدلُّ على الانتهاء ، ويعطف عليها مثلها من جنسها ، نحو جاءت « امرأة أخرى وأخْرَى » وأما أخرى بمعنى آخِرة فتدل على الانتهاء ولا يُعْطَف عليها مثلُها من جنس واحد ، وهى المقابلة لأولى فى قوله تعالى « قَالَتْ أُولاهُمْ لأُخْرَاهُمْ » إذا عرفت ذلك فكان ينبغى أن يحترز عن هذه كما فعل فى الكافية فقال :

ومَنَعَ الوَصْفُ وعَدْلٌ أُخَرَا مُقَابِلاً لِآخَرِينَ فاحْصُرَا

الثانى : إذا سمى بشىء من هذه الأنواع الثلاثة ــ وهى : ذو الزيادتين ، وذو الوزن ، وذو العدل ــ بقى على منع الصرف ؛ لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية .

(وَوَزْنُ مَثْنَى وثُلاَثَ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا)

يعنى ما وازَنَ مَثْنَى وثُلاَثَ من ألفاظ العدد المعدول من واحد إلى أربع ؛ فهو مثلهما فى امتناع الصرف للعدل والوصف ، تقول « مررت بقوم مَوْحَدَ وأحاد ، ومثنى وثُنَاء ومَثْلَث وثلاث ، ومَرْبَع ورُبَاع » وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها ، ولهذا اقتصر عليها . قال فى شرح الكافية : وروى عن بعض العرب « مَخْمَس وعُشَار ومَعْشَرَ » ولم يرد غير ذلك ، وظاهر كلامه فى التسهيل أنه سمع فيها خُمَاس أيضا . واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنه يُقَاس على ما سمع ، وهو مذهب الكوفيين والزجاج ، ووافقهم الناظم فى بعض نسخ التسهيل ، وخالفهم فى بعضها ، الثانى : لا يقاس ، بل يقتصر على المسموع ، وهو مذهب جمهور البصريين ، الثالث : أنه يقاس على فُعَال لكثرته ، لا على مَفْعَل .

قال الشيخ أبو حيان : والصحيحُ أن البناءين مسموعان من واحدٍ إلى عشرة ، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أُحَاد إلى عُشَار ، ومَنْ حَفِظَ حجة على من لم يحفظ .

﴿ تنبيه ﴾ : قال في التسهيل : ولا يجوز صرفها ، يعني آخَرَ مقابل آخَرِينَ ، وفُعَال ومَفْعَل في العدد مذهوبا بها مذهبَ الأسماء ، خلافا للفراء ، ولا مسمى بها ، خلافا لأبي علي وابن بَرْهَان ، ولا منكرة بعد التسمية بها ، خلافا لبعضهم ، اهـ .

أما المسألة الأولى فالمعنى أن الفراء أجاز « ادْخُلُوا ثُلَاثَ ثُلَاثَ ، وثُلَاثًا ثُلَاثًا » ، وخالفه غيرُه وهو الصحيح ، وأما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها .

***

(وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ   أَوِ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ)

كافِلاً : خبر كن ، و بمنع : متعلق بكافلا وكذا لجمع ، ومفاعل : مفعول بمُشْبِهٍ

يعني أن مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مَفَاعِل أو مَفَاعِيل ، أى في كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسرٌ غيرُ عارضٍ ملفوظٌ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوى به و بما بعده الانفصالِ ؛ فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية ، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية ؛ فاستحق منع الصرف ، ووجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجد مفردا ثالثُه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعُذَافِر أو ألفه عوض من إحدى ياءى النسب، إما تحقيقا كيمَانٍ وشَآمٍ ؛ فإن أصلهما يَمَنِيٌّ وشَامِيٌّ ، فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف ، أو تقديرا ، نحو تَهَامٍ وثَمَانٍ ؛ فإن ألفهما موجودة قبلُ ، وكأنهم نسبوا إلى فَعَلٍ أو فَعْلٍ ، ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا عنها الألف ، أو ما يلي الألف غير مكسور بالأصالة ، بل إما مفتوح كبَرَاكَاء ،

أو مضموم كتَدَارُك ، أو عارض الكسر لأجل الاعتلال كتَدَانٍ وتَوَانٍ ، ومن ثَمَّ صرف نحو عبَالّ جمع عَبَالّة ؛ لأن الساكن الذى يلى الألف فيه لاحظ له فى الحركة ، والعبالّة : الثقل ، يقال ألقى عبالّته ، أى ثقله ، أو يكون ثانى الثلاثة متحرك الوسط كطَوَاعِيَة وكَرَاهِيَة ، ومن ثم صرف نحو مَلَائِكة وصَيَارِفة ، أو هو والثالث عارضان للنسب منوىٌّ بهما الانفصالُ ، وضابطه : أن لا يسبقا الألف فى الوجود ، سواء كانا مسبوقين بها كرَبَاحِىّ وظَفَارِىّ ، أو غير منفكين كحَوَارِىّ وهو الناصر ، وحَوَالى وهو المحتال ، بخلاف نحو قَمَارِىّ و بَخَاتِىّ ؛ فإنه بمنزلة مصابيح .

وقد ظهر من هذا أن زنة مَفَاعِل ومَفَاعِيل ليست إلا لجمع أو منقول من جمع كما سيأتى .

وقد دخل بذكر التقدير نحو دَوَابّ فإنه غير منصرف ؛ لأن أصله دَوَابِبُ ، فهو على وزن مفاعل تقديرا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا فرق فى منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميما نحو مَسَاجِد ومَصَابِيح ، أو لم يكن نحو دَرَاهِم ودَنَانِير .

الثانى : اشتراطُ كسر ما بعد الألف مذهبُ سيبويه والجمهور ، قال فى الارتشاف : وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك ، فأجاز فى تكسير هَبَىّ[1] أن يقال هَبَاىّ بالإدغام ، أى ممنوعا من الصرف ، قال : وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتها .

الثالث : اتفقوا على أن إحدى العلتين هي الجمع ، واختلفوا فى العلة الثانية ؛ فقال أبو على : هي خروجه عن صيغ الآحاد ، وهذا الرأى هو الراجح ، وهو معنى قولهم : إن هذه الجمعية قائمة مقام علتين .

وقال قوم : العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا ؛ فالتحقيق نحو أَكَالِب

(١) الهبى — بفتح الهاء والباء جميعا وتشديد آخره — الصبى الصغير ، والأنثى هبية

وأرَاهِط ؛ إذ هما جمع أكْلُب وأرْهُط ، والتقدير نحو مَسَاجدومَنَابر ؛فإنه وإن كان جمعا من أول وَهْلَة لـكنه بزنة ذلك المـكرر ، أعنى أكالب وأراهط ، فـكأنه أيضا جمعُ جمعٍ ، وهذا اختيار ابن الحاجب .

واستضعف تعليل أبى على بأن أفْعَالاً وأفعُلاً نحو أفْرَاسٍ وأفْلُسٍ جمعان ، ولا نظير لهما فى الآحاد ، وهما مصروفان .

والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه :

الأول : أن أفْعَالاً وأفعُلاً يجمعان نحوِ أكالِب وأنَاعم فى أكْلُب وأنْعام ، وأما مَفَاعل ومفاعيل فلا يجمعان ؛ فقدجرى أفْعَالٌ وأفْعُلٌ مجرى الآحاد فى جواز الجمع ، وقد نص الزمخشرى على أنه مَقِيس فيهما .

الثانى : أنهما يُصَغَّران على لفظهما كالآحاد ، نحو أكَيْلِب وأنَيْعَام ، وأما مَفَاعل ومفاعيل فإنهما إذا صغرا رُدَّا إلى الواحد ، أو إلى جمع القلة ، ثم بعد ذلك يصغران .

الثالث : أن كلا من أفْعَال وأفعُل له نظير من الآحاد يوازنه فى الهيئة وعدة الحروف ، فأفعال نظيره فى فتح أوله وزيادة الألف رابعةً تَفْعَال نحو تَجْوَال وتَطْوَاف وفَاعَال نحو سَابَاط وخَاتَام وفَعْلَال نحو صَلْصَال وخَزْعَال ، وأفْعُل نظيره فى فتح أوله وضم ثالثه تَفْعُل نحو تَنْفُل وتَبْنُضُب ، ومَفْعُل نحو مَـكْرُم ومَهْلُك .

على أن ابن الحاجب لو سُئل عن ملائـكة لما أمكنه أن يعلل صرفه إلا بأن له فى الآحادنظيرا نحو طَوَاعِية وكَرَاهِية .

* * *

(وَذَا اُعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِى رَفْعاً وَجَرًّا أجْرِهِ كَسَارِى)

يعنى ما كان من الجمع المُوَازن مَفَاعل معتلا فله حالتان : إحداهما : أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جَوَارٍ وغَوَاشٍ ، والأخرى أن تقلب ياؤه ألفانحو عَذَارَى ومَدَارَى ؛ فالأول يجرى فى رفعه وجره مجرى قاضٍ وسارٍ فى حذف يائه وثبوت تنوينه ، نحو « وَمِنْ

فوقهم غَوَاشٍ » « والفَجْرِ ولَيَالٍ عَشْرٍ » وفى النصب مجرى دراهم فى سلامة آخره وظهور فتحته نحو « سِيرُوا فيها لَيَالِيَ » .

والثانى يقدر إعرابه ولا ينون بحال، ولا خلاف فى ذلك ، وهذا خرج من كلامه بقوله « كالجوارى » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف فى تنوين جَوَارٍ ونحوه ؛ فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة ، لا تنوين صرف ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صَرْفٍ ؛ لأن الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مَفَاعل ، وبقى اللفظ كجَنَاح فانصرف ، والصحيحُ مذهبُ سيبويه ، وأما جَعْلُه عوضا عن الحركة فضعيف ؛ لأنه لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف فى نحو مُوسَى وعِيسَى أولى ؛ لأن حاجَةَ المتعذر إلى التعويض أشدُّ من حاجة المتعسر ، ولَلَحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم ، واللازم منتفٍ فيهما ، فكذا الملزوم ، وأما كونه للصرف فضعيف أيضا ؛ إذ المحذوف فى قوة الموجود ، وإلا لكان آخر ما بقى حرف إعراب ، واللازم كما لا يخفى منتفٍ .

فإن قلت : إذا جعل عوضا عن الياء ، فما سبب حذفها أولا ؟

قلت : قال فى شرح الكافية : لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التى قبلها ، وكان المنقوص الذى لا ينصرف أثقل ؛ التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا فى الأدْنَى ثقلاً ؛ ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر ؛ إذ ليس بعد الجواز إلا اللزوم ، انتهى .

واعلم أن ما تقدم عن المبرد — من أن التنوين عوض عن الحركة — هو المشهور عنه ، كما نقل الناظم فى شرح الكافية ، وقال الشارح : ذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا ، بدليل الرجوع إليه فى الشعر ، وحكموا له فى جَوَارٍ ونحوه بحكم الموجود ، وحذفوا لأجله الياء فى الرفع والجر لتوهُّمِ التقاء الساكنين ،

ثم عَوّضُوا عما حُذِفَ التنوينَ ، وهو بعيد ؛ لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ، ولا يحسن ارتكاب مثله .

الثانى : ما ذكر من تنوين جَوَارٍ ونحوه فى الرفع والجر متفق عليه، نص على ذلك الناظم وغيره . وما ذكره أبو على ـ من أن يونس ومَنْ وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون ، ولا تحذف ياؤه ، وأنه يجر بفتحة ظاهرة ـ وَهَمٌ ، وإنما قالوا ذلك فى العَلَم وسيأتى بيانه .

الثالث : إذا قلت « مررتُ بجَوَارٍ » فعلامةُ جره فتحة مقدرة على الياء ؛ لأنه غير منصرف ، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة ، فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل ، وقد ظهر أن قوله « كسار » إنما هو فى اللفظ فقط ، دون التقدير ؛ لأن « سارٍ » جَرُّه بكسرة مقدرة ، وتنوينُه تنوينُ التمكينِ لا العِوَض ؛ لأنه منصرف ، وقد تقدم أول الكتاب .

* * *

(وَلِسَرَاوِيلَ بِهٰذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ)

اعلم أن سَرَاويل اسمٌ مفرد أعجمى جاء على وزن مَفَاعيل ، فمنع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة ؛ لما عرفتَ أن بناء مَفَاعل ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع ؛ فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما ، وذلك بأن لا تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءى النسب ، ولا كسرةُ ما يلى ألفه عارضةً ، ولا بعد ألفه ياء مشدّدة عارضة ، ولم يوجد ذلك فى مفرد عربى كما مر ، ولما وجد فى مفرد أعجمى ـ وهو سَرَاويلُ ـ لم يمكن إلا منعه من الصرف وجهاً واحداً ، خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه ، وإلى التنبيه على ذلك أشار بقوله « شبه اقتضى عموم المنع » أى عموم منع الصرف فى جميع الاستعمال ، خلافا لمن زعم غير ذلك .

ومن النحويين من زعم أن سراويل عربى ، وأنه فى التقدير جمع سِرْوَالة سمى به المفرد . ورُدّ بأن سروالة لم يُسْمَعْ ، وأما قولُه :

٩٧٦ — عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالة [فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ]

فمصنوع لاحجة فيه . وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة ، ويرد هذا القول أمران ؛ أحدهما : أن سروالة لغة فى سراويل ، لأنها بمعناه ، فليس جمعاً لها ، كما ذكرهُ فى شرح الكافية ، والآخر أن النقل لم يثبت فى أسماء الأجناس ، وإنما ثبت فى الأعلام .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى شرح الكافية : وينبغى أن يعلم أن سراويل اسمٌ مؤنث ؛ فلو سمى به مذكر ثم صغر لقيل فيه سُرَيِّيلُ غير مصروف للتأنيث والتعريف ، ولولا التأنيث لصُرِف كما يصرف شَرَاحِيل إذا صغر فقيل « شُرَيْحِيل » لزوال صيغة منتهى التكسير .

الثانى : شذ منعُ صرفِ ثَمَانٍ تشبيهاً له بجَوَارٍ ، نظراً لما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض فى الحقيقة ، قال فى شرح الكافية : ولقد شَبَّهَ ثمانيا بجوارِ مَنْ قال :

٩٧٧ — يَحْدُو ثَمَانِيَ مُولَعاً بِلقَاحِهَا
حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الإِرْتَاجِ

والمعروف فيه الصرف لما تقدمَ ، وقيل : هما لغتان .

* * *

(وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ * بِهِ فَالِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ) يعنى أن ما سمى به من مثال مَفَاعل أو مَفَاعيل فحقُّه منعُ الصرفِ ، سواء كان منقولا عن جمع محقق كمَساجد اسمَ رجل ، أو مما لحق به من لفظ أعجمى مثل سَرَاوِيل وشَرَاحيل ، أو لفظ ارتجل

للعلمية مثل هَوَازِن . قال الشارح : والعلة فى منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها ، فلو طرأ تنكيرُهُ انصرف على مقتضى التعليل الثانى ، دون الأول ، ا هـ .

قال المرادى : قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ، ومذهبُ المبرد صَرْفُه لذهاب الجمعية ، وعن الأخفش القولان ، والصحيحُ قولُ سيبويه ؛ لأنهم منعوا سَرَاوِيلَ من الصرف ، وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح ، ا هـ.

* * *

(وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّباً * تركيبَ مَزْجٍ نحو مَعْدِى كَرِبَا) قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين ؛ أحدهما : ما لا ينصرف فى تعريف ولا تنكير ، والثانى : ما لا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير ، وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول . وهذا شروع فى الثانى ، وهو سبعة أقسام كما مر .

الأول : المركب تركيب المزج نحو بَعْلَبَكَّ وحَضْرَمَوْتَ ومَعْدِى كَرِبَ ؛ لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب ، والمراد بتركيب المزج : أن يُجْعَلَ الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ولا بإسناد ، بل ينزل عَجُزُه من الصَّدْر منزلة تاء التأنيث ، ولذلك التزم فيه فتحُ آخر الصَّدْر ، إلا إذا كان معتلا فإنه يسكن نحو مَعْدِى كَرِبَ ؛ لأن ثقل التركيب أشدُّ من ثقل التأنيث ، فجعلوا لمزيدِ الثقلِ مزيدَ تخفيفٍ بأن سكنوا ياء معدى كرب ونحوه ، وإن كان مثلُها قبل تاء التأنيث يُفتح نحو رَامِيَةٍ وعَادِيَةٍ ، وقد يضاف أول جزأى المركب إلى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معدى كرب ونحوه تشبيهاً بياء دَرْدَبِيس ، فيقال : رأيت مَعْدِى كربٍ . ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء فى النصب مع الإفراد تشبيهاً بالألف ؛ فالتزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزاً

فى الإفراد، ويعامل الجزء الثانى معامَلَته لو كان منفرداً ؛ فإن كان فيه مع التعريف سببٌ مؤثر أُمتنع صرفه كهُرْمُز من رَامَ هُرْمُز ؛ لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة ، فيجر بالفتحة ، ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل ، نحو جاء رامُ هُرْمُزَ ، ورأيت رامَ هُرْمُزَ ، ومررت برامَ هُرْمُزَ . ويقال فى حضرموت : هذه حَضْرُ مَوْتٍ ، ورأيتُ حَضْرَ مَوْتٍ ومررت بحَضْرِ مَوْتٍ ؛ لأن موتا ليس فيه مع التعريف سبب ثان ، وكذلك كرب فى اللغة المشهورة ، وبعض العرب لا يصرفه حينئذ ، فيقول فى الإضافة : هذا مَعْدِى كَرِبَ ، فيجعله مؤنثاً ، وقد يبنيان معاً على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيهاً بخمسة عشر ، وأنكر بعضهم هذه اللغة ، وقد نقلها الأثبات ، وقد سبق الكلام على ذلك فى باب العلم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أخرج بقوله « معدى كربا » ماختم بوَيْهِ ؛ لأنه مبنى على الأشهر ، ويجوز أن يكون لمجرد التمثيل ، وكلامُه على عمومه ليدخل على لغة مَنْ يعربه ، ولا يرد على لغة مَنْ بناه ؛ لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات ، وقد تقدم ذكره فى باب العلم .

الثانى : احترز بقوله « تركيبَ مَزْج » عن تركيبى الإضافة والإسناد ، وقد تقدم حكمهما فى باب العلم .

وأما تركيب العدد نحو خَمْسَةَ عَشَرَ فمتحتم البناء عند البصريين ؛ وأجاز فيه الكوفيون إضافةَ صدرِه إلى عجزه ، وسيأتى فى بابه ، فإن سمى به ففيه ثلاثةأوجه : أن يُقَر على حاله ، وأن يعرب إعراب مالا ينصرف ، وأن يُضَاف صَدْرُه إلى عَجُزِه .

وأما تركيب الأحوال والظروف نحو « شَغَرَ بَغَرَ ، وبَيْتَ بَيْتَ ، وصَبَاحَ مَسَاء » إذا سمى به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب . هذا رأى سيبويه . وقيل : يجوز فيه التركيب والبناء .

***

(كَذَاكَ حَاوِى زَائِدَىْ فَعْلَانَا   كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا)

يعنى أن زائدَىْ فَعْلَان يمنعان مع العلمية فى وزن فَعْلَان وفى غيره نحو حَمْدَان وعُثْمَان وعِمْرَان وغَطَفَان وأَصْبَهَان ، وقد نبه على التعميم بالتمثيل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : علامةُ زيادة الألف والنون سقوطُهما فى بعض التصاريف كسقوطهما فى رَدِّ «نِسْيَان وكُفْرَان» إلى نسى وكفر، فإن كانا فيما لا يتصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثرُ من حرفين أصولا ، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مُضَعَّف فلك اعتباران : إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان ، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية ، مثال ذلك حَسَّان : إن جُعِل من الحِسِّ فوزنه فَعْلَان ، وحكمه أن لا ينصرف ، وهو الأكثر فيه ، ومن شعره :

٩٧٨ — مَا هَاجَ حَسَّانَ رُسُومُ المُدَامِ
وَمَظْعَنُ الْحَىِّ وَمَبْنَى الخِيَامِ

وإن جعل من الحُسْنِ فوزنه فَعَّال ، وحكمه أن ينصرف ، وشَيْطَان : إن جعل من شَاطَ يَشِيطُ إذا احترق امتنع صَرْفُه ، وإن جعل من شَطَنَ انصرف ، ولو سميت بِرُمَّان فذهب سيبويه والخليل إلى المنع ؛ لكثرة زيادة النون فى نحو ذلك ، وذهب الأخفش إلى صرفه ؛ لأن فُعَّالا فى النبات أكثرُ ، ويؤيده قول بعضهم : أرض مَرْمَنَة[1]

الثانى : إذا أبدل من النون الزائدة لامٌ منع الصرف، إعطاء للبدل حكم المبدل ، مثال ذلك أُصَيْلَالٌ فإن أصله أُصَيْلان ؛ فلو سمى به منع ، ولو أبدل من حرف أصلى نونٌ صُرِفَ ، بعكس أُصَيْلال ، ومثال ذلك حِنَّان فى حِنَّاء ، أبدلت همزته نونا .

---

(١) مرمنة : أى كثيرة الرمان ، ومثله مذْأبة ومسبعة ومبطخة ؛ ووزنها مفعلة ؛ فمجىء هذه الصيغة من هذه الكلمة دليل على أن النون فيها أصلية .

الثالث : ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية ، تشبيها لها بالزائدة ، نحو سِنَان و بَيَان ، والصحيحُ صَرْفُ ذلك .

***

(كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَـاءٍ مُطْلَقَا وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى)
(فَوْقَ الثَّلاَثِ ، أَوْ كَجُورَ ، أَوْ سَقَرْ أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ)
(وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ وَعُجْمَةً كَهِنْدَ ، وَالْمَنْعُ أَحَقّْ)

مما يمنع الصرفَ اجتماعُ العلميةِ والتأنيثِ بالتاء لفظا أو تقـديرا ، أما لفظا فنحو فاطمة ، و إنما لم يصرفوه لوجود العلمية فى معناه ، ولزوم علامة التأنيث فى لفظه ، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العَلاَمة ، فالتاء فيه بمنزلة الألف فى حُبْلى وصَحْرَاء ، فأثرت فى منع الصرف ، بخلافها فى الصفة ، وأما تقديرا ففى المؤنث المسمى فى الحال ، كسُعَاد وزَيْنَب ، أو فى الأصل كعَنَاق اسمَ رجل ، أقاموا فى ذلك كله تقديرَ التاء مقامَ ظهورها .

إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا ، أى سواء كان مؤنثا فى المعنى أم لا ، زائدا على ثلاثة أحرف أم لا ، ساكِنَ الوسَطِ أم لا ، إلى غير ذلك مما سيأتى ، نحو عائشة وطَلْحة وهِبَة ، وأما المؤنث المعنوى فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، نحو زَيْنَب وسُعَاد ؛ لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث ، أو محرَّكَ الوسط كسَقَر ولَظَى ؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع ، خلافا لابن الأنبارى ، فإنه جعلَهُ ذا وجهين . وما ذكره فى البسيط من أن سَقَرَ ممنوعُ الصرف باتفاق ليس كذلك ، أو يكون أعجميا كجُورَ ومَاهَ اسْمَيْ بلدين ؛ لأن العُجْمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثى لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف و إنما أثَّرَتْ تحتمَ المنع ؛ وحكى بعضهم فيه خلافا ؛ فقيل : إنه كهِنْد فى جواز الوجهين ، أو منقولا من مذكر نحو « زيد » إذا سمى به امرأة ؛ لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عَادَلَ خفة اللفظ ، هذا مذهب سيبويه والجمهور .

وذهب عيسى بن عُمَر والجرمى والمبرد إلى أنه ذو وجهين ، واختلف النقل عن يونس .

وأشار بقوله « وجهان فى العادم تذكيرا ـ إلى آخر البيت » إلى أن الثلاثى الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولا من مذكر كهِنْد ودَعْد يجوز فيه الصرف ومنعه ، والمنعُ أحقّ ؛ فمن صَرَفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاوَمَتْ أحد السببين ، ومن منع نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة ، وقد جمع بينهما الشاعرُ فى قوله :

٩٧٩ ـ لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فى الْعُلَبِ

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من أن المنع أحَقُّ هو مذهب الجمهور ، وقال أبو على : الصرف أفْصَحُ ، قال ابن هشام : وهو غلط جَلِىٌّ ، وذهب الزجاج ـ قيل والأخفش ـ إلى أنه متحتم المنع . قال الزجاج : لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماعُ علتين يمنعان الصرف ، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسمَ بلدةٍ لا يجوز صرفه ، نحو « فَيْدَ » لأنهم لا يرددون[1] اسم البلدة على غيرها ؛ فلم يكثر فى الكلام ، بخلاف هند .

الثانى : لا فرق بين ما سُكُونُه أصْلِى كهِنْدَ ، أو عارض بعد التسمية كفَخْذ ، أو الإعلالِ كدَار .

الثالث : قال فى شرح الكافية : وإذا سميت امرأة بِيَدٍ ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز فى هِنْد ، ذكر ذلك سيبويه ، هذا لفظه ، وظاهره جواز الوجهين وأن الأجود المنع ، وبه صرح فى التسهيل ؛ فقول صاحب البسيط فى يَدٍ « صرفت بلا خلاف » ليس بصحيح .

الرابع : إذا صغر نحو هِنْدَ ويَدٍ تحتم منعه ؛ لظهور التاء ، نحو هُنَيْدَة ويُدَيَّة ،

---

(١) مراده بقوله « لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها » أن الاشتراك اللفظى فى أسماء البلدان قليل ؛ فهم لا يطلقون اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادرا ، بخلاف الأناسى ، فإن الاشتراك فى أسمائهم كثير .

فإن صغر بغير تاء نحو حُرَيْب ــ وهى ألفاظ مسموعة ــ انصرف .

الخامس : إذا سمى مذكر بمؤنثٍ مجردٍ من التاء ، فإن كان ثلاثيا صُرِف مطلقا ، خلافا للفراء وثعلب ؛ إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فَخِذ أم سكن نحو حَرْب ، ولابن خروف فى المتحرك الوسط ــ وإن كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سُعَاد ، أو تقديرا كاللفظ نحو جَيَل مخفف جَيْأَل اسم للضبع بالنقل ــ منع من الصرف .

السادس : إذا سمى رجل ببِنتٍ أو أُخت صُرِف عند سيبويه وأكثر النحويين ؛ لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء جِبْتٍ وسُحْت ، قال ابن السراج : ومِنْ أصحابنا مَنْ قال إن تاء بِنتٍ وأُختٍ للتأنيث وإن كان الاسم مبنيا عليها فيمنعونهما الصرف فى المعرفة ، ونقله بعضهم عن الفراء . قلت : وقياسُ قولِ سيبويه أنه إذا سمى بهما مؤنث أن يكون على الوجهين فى هند .

السابع : كان الأولى أن يقول « بتاء » بدل قوله « بهاء » ؛ فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء ، والهاء بدل عندهم عنها فى الوقف ، وقد عبر بالتاء فى باب التأنيث فقال « عَلاَمَةُ التأنيثِ تَاء أو ألف » ، وكأنه إنما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت ، وكذا فعل فى التسهيل .

الثامن : مُرَاده بالعار فى قوله « وشرط منع العار » العارى من التاء لفظا ، وإلا فما من مؤنث بغير الألف إلا وفيه التاء إما ملفوظة أو مقدرة .

***

(وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ)

أى مما لاينصرف ما فيه فَرْعِيَّةُ المعنى بالعلمية وفَرْعِيَّةُ اللفظِ بكونه من الأوضاع العجمية ، لكن بشرطين : أى يكون عجمىَّ التعريف ، أى يكون علما فى لغتهم ، وأن

يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ، فإن كان الاسمُ عجميٌّ الوضع غير عجمى التعريف انصَرَفَ كَلِجَام إذا سمى به رجل ؛ لأنه قد تُصُرِّفَ فيه بنقله عما وضعته العجم له ، فألحق بالأمثلة العربية ، وذهب قوم منهم الشلوبين وابنُ عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداء كَبُنْدَار ، وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسمُ علما فى لغة العجم ، وكذا ينصرف العلم فى العجمة إذا لم يزد على الثلاثة ، بأن يكون على ثلاثة أحرف ؛ لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما تُبْنَى عليه الآحاد العربية ، ولا فرق فى ذلك بين الساكن الوسط نحو نُوحٍ ولُوطٍ ، والمتحرك نحو شَتَرٍ ولَمَكٍ .

قال فى شرح الكافية : قولا واحدا فى لغة جميع العرب ، ولا التفات إلى مَنْ جعله ذا وجهين مع السكون ، ومتحتم المنع مع الحركة ؛ لأن العجمة سبب ضعيف ، فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة ، قال : وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثى مطلقا السيرافى وابن بَرْهَان وابن خروف ، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ، ولو كان منع صرف العجمى الثلاثى جائزا لوجد فى بعض الشَّوَاذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة ، اه .

قلت : الذى جَعَلَ ساكن الوسط على الوجهين هو عيسى بنُ عمر ، وتبعه ابن قتيبة والجرجانى .

ويتحصل فى الثلاثى ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقا ، وهو الصحيح ، الثانى : أن ما تحرك وَسَطُه لا ينصرف ، وفيما سكن وسطه وجهان ، الثالث : أن ما تحرك وسطه لا ينصرف ، وما سكن وسطه ينصرف ، وبه جزم ابن الحاجب .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قوله « زَيْدٍ » هو مصدر زَادَ يَزِيدُ زَيْداً وَزِيادَةً وزَيَدَاناً .

الثانى : المراد بالعجمى ما نُقِلَ من لسان غير العرب ، ولا يختص بلغة الفُرْس .

الثالث : إذا كان الأعجمى رُبَاعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء .

الرابع : تُعْرَف عُجْمَة الاسم بوجوه ؛ أحدها : نقل الأئمة ، ثانيها : خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم ، ثالثها : عُرُوُّه من حروف الذَّلاقة وهو خماسى أو رباعى ، فإن كان فى الرباعى السين فقد يكون عربيا نحو عَسْجَد ، وهو قليل . وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك « مربنفل » . رابعها : أن يجتمع فيه من الحروف مالا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قَجْ وجَقْ ، والصاد والجيم نحو صَوْلَجَان ، والكاف والجيم نحو اسكرجة ، وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو نَرْجِس ، والزاى بعد الدَّال نحو مُهَنْدِز .

***

(كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى)

أى مما يمنع الصرفَ مع العلمية وزنُ الفعل ، بشرط أن يكونَ مختصا به أو غالبا فيه .

والمراد بالمختص : ما لا يوجَدُ فى غير فِعْلٍ إلا فى نادر أو عَلَمٍ أو أعْجَمِيّ ، كصيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوَعة كتعَلَّمَ ، أو بهمزة وَصْل كانطَلَق ، وما سوى أفعلُ و نَفْعَلُ و تَفعل ويَفْعَل من أوزان المضارع ، وما سلمت صيغته من مَصُوغ لما لم يُسَمَّ فاعله و بناء فَعَّل وما صيغ للأمر من غير فَاعَلَ والثلاثى ، نحو انطَلِقْ ودَحْرِجْ ، فإذا سمى بهما مجردَيْنِ عن الضمير قيل هذا إنْطَلِقُ ودَحْرِجُ ، ورأيت إنْطَلِقَ ودَحْرِجَ ، ومررت بإنْطَلِقَ ودَحْرِجَ ، وهكذا كل وزن من الأوزان المبنية على أنها تختصُّ بالفعل ، والاحتراز بالنادر من نحو دُئِلٍ لدُوَيْبَّة ، ويَنْجَلِبٍ لِخَرَزَةٍ وتُبَشِّرٍ لطائر ، و بالعلم

منْ نحو خَضَّم بالمعجمتين لرجل ، وشَمَّر لفرس ، و بالأعجمي من بَقَّم و إستبرق ، فلاَ يمنع وجْدَانُ هذه الأسماء اختصاصَ أوزانها بالفعل ؛ لأن النادِرَ والعجمى لاحكم لهما ، ولأن العلم منقول من فعل ، فالاختصاص باقٍ .

والمراد بالغالب : ما كان الفعلُ بهِ أولى ، إما لـكثرتهِ فيه كإثْمِدٍ و إصْبَعٍ وأُبلُم فإن أوزانها تقلُّ فى الاسم وتكثر فى الأمر من الثلاثى ، و إما لأن أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دونَ الاسم كأَفْكَلٍ وأَكْلُبٍ ؛ فإن نظائرهما تكثر فى الأسماء والأفعال ، لـكن الهمزة من أَفْعَل وأَفْعُل تدل على معنى فى الفعـل نحو أَذْهَبُ وأَكْتُبُ ، ولا تدل على معنى فى الاسم ، فـكأن المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلا للمفتتح بأحدهما من الأسماء .

وقد يجتمع الأمران نحو يَرْمَعٍ وتَنْضُبُ ؛ فإنهما كإثمد فى كونه على وزن يكثر فى الأفعال و يقل فى الأسماء ، وكأفـكلٍ فى كونه مفتتحا بما يدل على معنًى فى الفعل دون الاسم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال : «أو ما أصله الفعل» كما فعل فى الـكافية « أو ما هو به أولى » كما فى شرحها والتسهيل أَجْوَدُ من التعبير عنه بالغالب .

الثانى : قد فهم من قوله « يخص الفعل أو غالب » أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف ، نحو ضَرَبَ ودَحْرَجَ ، خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه ، تمسكا بقوله :

٩٨٠ — أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطلاَّعِ الثَّنَايَا [مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِى]

ولا حجة فيه ؛ لأنه محمول على إرادة « أنا ابن رَجُلٍ جَلاَ الأمور وجَرَّبَهَا » فـ«جَلاَ» جملة من فعل وفاعل ؛ فهو محكى لا ممنوع من الصرف ، كقوله :

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ [ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ]

والذى يدل على ذلك إجماعُ العربِ على صرف كَعْسَبٍ اسمَ رجل مع أنه منقول من « كَعْسَبَ » إذا أسرع . وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يُحْكى مُسَمًّى به و إن كان غير مسندٍ إلى ضمير ، متمسكا بهذا البيت .

ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى ، قال : الأمثلة التى تكون للأسماء والأفعال إن غَلَبَت للأفعال فلا تُجْرِهِ فى المعرفة نحو رجل اسمه « ضَرَبَ » فإن هذا اللفظ و إن كان اسما للعسل الأبيض هو أشْهَرُ فى الفعل ، و إن غلب فى الاسم فأجْرِهِ فى المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحَجَرٍ لأنه يكون فِعْلاً تقول « حَجَرَ عليه القاضى» ولكنه أشهرُ فى الاسم .

الثالث : يشترط فى الوزن المانع للصرف شرطان ؛ أحدهما : أن يكون لازما ، الثانى : أن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم ؛ فخرج بالأول نحو امرىء فإنه لو سمى به انصرف و إن كان فى النصب شبيها بالأمر من عَلِمَ ، وفى الجر شبيها بالأمر من ضرب ، وفى الرفع شبيها بالأمر من خَرَجَ ؛ لأنه خالف الأفعال بكون عينِهِ لاتلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة . وخرج بالثانى نحو «رُدَّ ، وقيل» فإن أصلهمارُدِدَ وقُوِلَ ، ولكن الإدغام والإعلال أخرجاها إلى مشابهة بُرْدٍ وفيلٍ ، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلى ، ولو سميت رجلا بألْبُب بالضم جمع لُبٍّ لم تصرفه ؛ لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل ، وحكى أبو عثمان عن أبى الحسن صرفه لأنه بايَنَ الفعل بالفك . وشمل قولنا « إلى مثالٍ هو للاسم » قسمين ؛ أحدهما : ماخرج إلى مثال غير نادر ، ولا إشكال فى صرفه نحو «رُدَّ ، وقِيلَ» والآخر ماخرج إلى مثال نادر ، نحو « انْطَلْقَ » إذا سكنت لامه ، فإنه خرج إلى مثالِ إنْقَحْلٍ[1] ، وهو نادر ، وهذا فيه خلاف ، وجوز فيه ابن خروف

(١) الإنقحل — بوزن جردحل — الرجل الذى يبس جلده على عظمه ، وتقول: قحل الرجل — على وزان فرح — فهو قحل مثل شهم وقحل مثل فرح

الصرفَ والمنعَ ، وقد فُهِم من ذلك أن مادخله الإعلال ولم يخرجه إلى وزن الاسم نحو يَزِيد امتنع صرفه .

الرابع : اختلف فى سكون التخفيف العارض بعدالتسمية نحو ضُرْبَ بسكون العين مخففامن ضُرِبَ المجهول ؛ فذهب سيبويه [إلى] أنه كالسكون اللازم فينصرف ، وهواختيار المصنف ، وذهب المازنى والمبرد ومَنْ وافقهما إلى أنه ممتنع الصرف ، فلو خفف قَبْلَ التسمية انصرف قولا واحداً .

* * *

(وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِى أَلِفْ زِيدَتْ لإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ)

أى ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرفَ مع العلمية؛لشبهها بألف التأنيث من وجهين؛ الأول : أنها زائدة ليست مُبْدَلَة من شىء ، بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء ، والثانى أنها تقع فى مثال صالح لألف التأنيث نحو أرْطًى فإنه على مثال سَكْرَى ، وعِزْهًى فهو على مثال ذِكْرَى ، بخلاف الممدودة نحو عِلْبَاء ، وشبه الشىء بالشىء كثيرا ما يُلْحِقُه به كحَامِيم اسمَ رجلٍ فإنه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهَابِيلَ فى الوزن والامتناع من الألف واللام ، وكحَمْدُونَ عند أبى على ، حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة . يَرَى أن حَمْدُون وشبهه من الأعلام المزيد فى آخرها واوٌ بعد ضمة ونونٌ لغير جَمْعية لا يوجد فى استعمال عربى مجبول على العربية ، بل فى أستعمال عجمى حقيقة أو حكما ، فألحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : كان ينبغى أن يقيد الألفَ بالمقصورة صريحا أو بالمثال أو بهما كما فعل فى الكافية فقال :

وأَلِفُ الإِلْحَاقِ مَقْصُوراً مَنَعْ كَعَلْقَى أَنْ ذَا عَلَمِيَّةٍ وَقَعْ

الثانى : حكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق فى أنها تمنع مع العلمية نحو قَبَعْثَرَى ، ذكره بعضهم .

***

(وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أوْ كَثُعَلاَ)

(وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إذا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ)

أى يمنع من الصرف اجتماعُ التعريف والعدل فى ثلاثة أشياء :

أحدها : فُعَلُ فى التوكيد ، وهو جُمَعُ وكُتَعُ وبُصَعُ وبُتَعُ ؛ فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية . هذا ما مشى عليه فى شرح الكافية ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره ابن عصفور. وقيل : بالعلمية ، وهو ظاهر كلامه هنا ، وردّه فى شرح الكافية وأبطله ، وقال فى التسهيل : بشبه العلمية أو الوصفية .

قال أبو حيان: وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة فى باب جُمَعَ لا أعرف له فيه سَلَفا. ومعدولة عن فَعْلاَوات فإن مفرداتها جَمْعَاء وكَتْعَاء وبَصْعَاء وبَتْعَاء ، وإنما قياسُ فَعْلاَء إذا كان اسما أن يجمع على فَعْلاَوات كصَحْرَاء وصَحْرَاوات ؛ لأن مذكره جمع بالواو والنون ، فحق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء ، وهذا اختيار الناظم . وقيل : معدولة عن فُعْل لأن قياس أفعَلَ فَعْلاَء ، أن يُجْمَع مذكره ومؤنثه على فُعْل نحو حُمْر فى أحْمَرَ وحَمْرَاء وهو قول الأخفش والسيرافى ، واختاره ابن عصفور . وقيل : إنه معدول عن فَعَالِىّ كصَحْرَاء وصَحَارِىّ ، والصحيح الأول:لأن فَعْلاَء لا يجمع على فُعْلٍ إلا إذا كان مؤنثا لأفعَلَ صفةً كحَمْرَاء وصَفْرَاء ، ولا على فَعَالِىّ إلا إذا كان اسماً محضاً لا مذكر له كصَحْرَاء ، وجَمْعَاءُ ليس كذلك .

الثانى : عَلَمَ المذكر المعدول إلى فُعَلٍ ، نحو عُمَر وزُفَرَ وزُحَل ومُضَرَ وثُعَل وهُبَل

وجُشَم وقُثَم وجُمَح وقُزَح ودُلَف ؛ فعُمَر : معدول عن عامر ، وزُفَر : معدول عن زافِر وكذا باقيها . قيل : وبعضها عن أفعَل وهو ثُعَل . وطريقُ العلم بعَدْل هذا النوع سماعُه غيرَ مصروف عاريا من سائر الموانع ، وإنما جُعل هذا النوعُ معدولا لأمرين ؛ أحدهما : أنه لو لم يقدر عَدْله لزم ترتيب المنع على علة واحدة ؛ إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية ، والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل ؛ فجعل عُمَر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا ، وكذا باقيها ، وذكر بعضهم لعدله فائدتين ؛ إحداهما لفظية وهي التخفيف ، والأخرى معنوية وهى تمحيض العلمية ؛ إذ لو قيل « عامر » لتوهم أنه صفة .

فإن وَرَد فُعَل مصروفا وهو عَلَم علمنا أنه ليس بمعدول ، وذلك نحو أُدَدٍ ، وهو عند سيبويه من الودّ فهمزته عن واو ، وعند غيره من الأد وهو العظيم فهمزته أصلية .

فإن وجد فى فُعَلَ مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طُوًى فإن منعه للتأنيث والعلمية ونحو تُتَل اسم أعجمى فالمانع له العجمة والعلمية عند مَنْ يرى منع الثلاثى للعجمة ؛ إذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره .

ويلتحق بهذا النوع ما جُعِلَ علما من المعدول إلى فُعَل فى النداء كغُدَر وفُسَق ، فحكمه حكم عُمَر .

قال المصنف : هو أحق من عُمَر بمنع الصرف ؛ لأن عَدْلَه محقق ، وعدل عُمَر مقدر ، اه . وهو مذهب سيبويه . وذهب الأخفش وتَبِعه ابن السِّيدِ إلى صرفه .

الثالث : سَحَر إذا أريد به سَحَرُ يوم بعينه ؛ فالأصل أن يعرف بأل أو بالإضافة فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرفٌ لا يتصرف ولا ينصرف ، نحو جئتُ يوم الجمعةِ سَحَرَ ، والمانع له من الصرف العدلُ والتعريفُ ، أما العدل فعن اللفظ بأل فإنه كان الأصل أن يعرف بها ، وأما التعريف فقيل : بالعلمية ؛ لأنه جعل علما لهذا الوقت

وهذا ما صرح به فى التسهيل . وقيل : بشبه العلمية ؛لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعَلَم وهو اختيار ابن عصفور ، وقوله هنا « والتعريف » يومئ إليه ؛ إذ لم يقل والعلمية ، وذهب صدر الأفاضل ـ وهو أبو الفتح ناصر بن أبى المكارم المطرزى ـ إلى أنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف .

قال فى شرح الكافية : وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن ما ادَّعاه ممكن وما ادَّعيناه ممكن ، لكن ما ادَّعيناه أولى ؛ لأنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه ، لأن الممنوع الصرف باقٍ على الإعراب ، بخلاف ما ادَّعاه ؛ فإنه خروج عن الأصل بكل وجه .

الثانى : أنه لو كان مبنيا لكان غيرُ الفتح أولى به ؛ لأنه فى موضع نصب ، فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب ، كما اجتنبت فى قَبْلُ و بعدُ والمنادى المبنى

الثالث : أنه لو كان مبنيا لكان جائزَ الإعراب جواز إعراب حين فى قوله :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا [فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ]

لتساويهما فى ضعف سبب البناء بكونه عارضا ، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه فى بعض المواضع ، وفى عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرابية ، وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف .

فلو نكر سَحَرُ وجب التصرف والانصراف ، كقوله تعالى « نجيناهُمْ بِسَحَرٍ نعمة من عندنا » اهـ .

وذهب السهيلى إلى أنه معرب ، و إنما حذف تنوينه لنية الإضافة ، وذهب الشلو بين الصغير إلى أنه معرب ، و إنما حذف تنوينه لنية أل ، وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف . والصحيح ما ذهب إليه الجمهور .

﴿ تنبيه ﴾ نظير سَحَرَ فى امتناعه من الصرف أمسِ عند بنى تميم ؛ فإن منهم من يُعْرِبه فى الرفع غير منصرف ، و يبنيه على الكسر فى النصب والجر ، ومنهم من يُعْرِبه إعرابَ ما لا ينصرف فى الأحوال الثلاث ، خلافا لمن أنكر ذلك ،وغير بنى تميم يبنونه

على الكسر . وحكى ابن أبي الربيع أن بنى تميم يُعْرِبونه إعرابَ مالاينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط . وزعم الزجاجُ أن من العرب مَنْ يبنيه على الفتح ، واستشهد بقول الراجز :

٩٨١ – إنّى رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا [عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا]

قال في شرح التسهيل : ومُدَّعاهُ غيرُ صحيح ؛ لامتناع الفتح فى موضع الرفع ، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في « أمْسَا » فتحُ إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقد غلط فيما ذهب إليه ، واستحق أن لايُعَوَّل عليه . اه ، ويدل للاعراب قوله :

٩٨٢ – اعْتَصِمْ بِالرَّجَاء إنْ عَنَّ بأسٌ وَتَنَاسَ الذِى تَضَمَّنَ أمْسُ

وأجاز الخليلُ فى « لقيتُهُ أمْسِ » أن يكون التقدير بالأمسِ ، فحذف الباء وأل فتكون الكسرة كسرة إعراب . قال فى شرح الكافية : ولا خلاف فى إعراب أمس إذا أضيف ، أو لُفِظَ معه بالألف واللام ، أو نكر ، أو صُغِّرَ ، أو كُسِّرَ .

(وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ عَلَماً * مُؤَنَّثاً) أى مطلقا فى لغة الحجازيين ؛ لشبهه بنَزَالِ وَزْناً وتعريفا وتأنيثاً وعَدْلا . وقيل : لتضمنه معنى هاء التأنيث ، قاله الربعى . وقيل : لتوالى العِلَل ، وليس بعد منع الصرف إلا البناء ، قاله المبرد ، والأول هو المشهور ، تقول : هذه حَذَامِ وَوَبَارِ ، ورأيت حَذَامِ وَوَبَارِ ، ومررت بحَذَامِ وَوَبَارِ . ومنه قوله :

٩٨٣ – إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فإنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

(وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا) وعُمَرَ وزُفَرَ (عِنْدَ تَمِيمٍ) أى ممنوع الصرف للعَلَمية والعَدْل عن فاعلة ، وهذا رأى سيبويه .

وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب ، وهو أقوى على مالا يخفى .

وهذا فيما ليس آخره راء ، فأما نحو وَبَارِ وظَفَارِ وسَفَارِ فأكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز ؛ لأن لغتهم الإمالة ، فإذا كسروا توصَّلوا إليها ، ولو منعوه الصرفَ لامتنعت .

وقد جمع الأعشى بين اللغتين فى قوله :

٩٨٤ — وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أفهم قوله « مؤنثا » أن حَذَامِ وبابه لو سمى به مذكر لم يُبْنَ ، وهو كذلك ، بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره ، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه ، فلما زال العَدْلُ زال التأنيث بزواله .

الثانى : فَعَالِ يكون معدولا وغير معدول ؛ فالمعدول إما عَلَم مؤنث كحَذَام وتقدم حكمه ، وإما أمر نحو نَزَالِ ، وإما مصدر نحو حَمَادِ ، وإما حال نحو :

٩٨٥ — [وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ المُحَلَّقِ شَرْبَةً]
وَالْخَيْلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادِ

وإما صفة جارية مجرى الأعلام ، نحو حَلَاقِ للمنية ، وإما صفة ملازمة للنداء ، نحو فَسَاقِ ؛ فهذه خمسة أنواع كُلُّها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث ، فإن سمى ببعضها مذكر فهو كعَنَاقِ ، وقد يجعل كصَبَاحٍ(١) ، وإن سمى به مؤنث فهو كحَذَام ، ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ ، وغيرُ المعدول يكون اسما كجَنَاح ، ومصدراً

(١) قوله كعناق يريد أنه معرب ممنوع من الصرف ، وقوله كصباح يريد أنه معرب مصروف ، وقوله فيما بعد كحذام يريد أنه مبنى على الكسر عند أهل الحجاز ومعرب غير منصرف عند بنى تميم ، كما تقدم بيانه .

نحو ذَهَاب ، وصفة نحـو جَوَاد ، وجنسا نحـو سَحَاب ، فلو سمى بشىء من هذه مذ كرٍ انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثا كعَنَاق .

***

(وَٱصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أثَّرَا)

وذلك الأنواع السبعة المتأخرة ، وهى : ما امتنع للعَلَمِيَة والتركيب، أو الألف والنون الزائدتين ، أو التأنيث بغير الألف ، أو العُجْمة ، أو وزن الفعل ، أو ألف الإلحاق ، أو العَدْل . تقول : ربَّ مَعْدِى كَرِبٍ وعِمْرَانٍ وفاطِمَةٍ وزينبٍ وإبراهيمٍ وأحمد وأرْطًى وعُمَرٍ لقيتُهم ؛ لذهاب أحد السببين وهو العلمية .

وأما الخمسة المتقدمة ــ وهى ما امتنع لألف التأنيث ، أو للوصف والزيادتين ، أو للوصف ووزن الفعل ، أو للوصف والعَدْل ، أو للجمع المشبه مَفَاعِلَ أو مفاعيل ــ فإنها لا تُصْرف نكرةً ؛ فلو سمى بشىء منها لم ينصرف أيضاً ، أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية فى منع الصرف ، ووَهِمَ من قال فى « حَوَّاء » امتنع للتأنيث والعَلَمية ، وأما ما فيه الوصف مع زيادتى فَعْلاَن ، أو وزن أفعل فلأن العلمية تخلُفُ الوصفَ فيصير منعه للعلمية والزيادتين ، أو للعلمية ووزن أفعل ، وأما ما فيه الوصف والعدل ــ وذلك أُخَرُ وفُعَالُ ومَفْعَلُ نحو أُحَادَ ومَوْحَدَ ــ فمذهبُ سيبويه أنها إذا سمى بها امتنعت من الصرف للعَلَمية والعدل .

قال فى شرح الكافية : وكلُّ معدولٍ سمى به فعدلُه باقٍ ، إلا سَحَر وأمْسِ فى لغة بنى تميم ، فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان ، بخلاف غيرهما من المعدولات ؛ فإن عدله بالتسمية باقٍ ؛ فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عـددا كان أو غيره ، هذا هو مذهب سيبويه ، ومن عزَا إليه غيرَ ذلك فقد أخطأ وقوَّلَهُ ما لم يَقُلْ ، وإلى هذا أشرتُ بقولى :

وَعَدْلُ غَيْرِ سحَرٍ وَأَمْسِ فِى تَسْمِيَةٍ تَعرِضُ غَيْرُ مُنْتَفِى

وذهب الأخفش وأبو على وابن بَرْهَان إلى صرف العدد المعدول مسمى به ، وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى . هذا كلامه بلفظه . وأما الجمع المشبه مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ فقد تقدم الكلامُ على التسمية به .

وإذا نكر شىء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضاً ، أما ذو ألف التأنيث فللألف . وأما ذو الوصف مع زيادتى فَعْلَان أو مع وزن أَفْعَلَ أو مع العدل إلى فُعَالَ أو مَفْعَلَ فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرفَ لشبه الوصف مع هذه العلل . هذا مذهب سيبويه ، وخالف الأخفش في باب سَكْرَان فصرفه

وأما باب أَحْمَرَ ففيه أربعة مذاهب؛ الأول : منع الصرف، وهو الصحيح، والثانى : الصرف ، وهو مذهب المبرد والأخفش فى أحد قوليه ، ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط ، قال فى شرح الكافية: وأكثر المصنفين لايذكرون إلا مخالفته، وذِكْرُ موافقته أولى لأنها آخِرُ قوليه . والثالث : إن سمى بأحمر رجل أَحْمَرُ لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمى به أسود أو نحوه انصرف ، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري . والرابع : أنه يجوز صرفه وترك صرفه ، قاله الفارسىُّ فى بعض كتبه .

وأما المعدول إلى فُعَالَ أو مَفْعَلَ فمن صرف أَحْمَرَ بعد التسمية صرفه ، وقد تقدم الخلاف فى الجمع إذا نكر بعد التسمية .

﴿تنبيه﴾ : إذا سمى بأفعل التفضيل مجردا من « مِنْ » ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع ، كما قاله فى شرح الكافية . قال : لأنه لايعود إلى مثل الحال التى كان عليها إذا كان صفة ، فإن وصفيَّته مشروطة بمصاحبة « مِنْ » لفظاً أو تقديراً ، اهـ . فإذا سمى به مع « مِنْ » ثم نكر امتنع صرفه قولا واحدا ، وكلام الكافية وشرحها يقتضى إجراء الخلاف فى نحو أحمر فيه .

(وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصا فَفِى إعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِى)

يعنى أن ما كان منقوصا من الأسماء التى لاتنصرف سواء كان من الأنواع السبعة

التى إحدَى عِلتيها العلمية، أو من الأنواع الخمسة التى قبلها ـ فإنه يُجْرَى مُجْرَى جَوَارٍ وغَوَاش ، وقد تقدم أن نحو جَوَار يلحقه التنوين رفعا وجرا ؛ فلا وجه لما حَمَلَ عليه المرادى كلامَ الناظم من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة ؛ لأن حكم المنقوص فيهما واحد ؛ فمثاله فى غير التعريف أُعَيْمٍ تصغير أعمى ، فإنه غير منصرف للوصف والوزن ، ويلحقه التنوين رفعاً وجراً ، نحو « هذا أُعَيْمٍ ، وَمَرَرْتُ بأعَيْمٍ ، ورأيتُ أُعَيْمِيَ » والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما فى نحو جَوَار ، وهذا لاخلاف فيه . ومثاله فى التعريف « قَاضٍ » اسمَ امرأة ؛ فإنه غيرُ منصرفٍ للتأنيث والعلمية ، و « يُعَيْلٍ » تصغير يَعْلَى « وَيَرْمٍ » مسمى به ؛ فإنه غيرُ منصرفٍ للوزن والعلمية . والتنوين فيهما فى الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة ، وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائى إلى أن نحو « قاض » اسمَ امرأة و « يُعَيلٍ ، وَيَرْمٍ » يجرى مجرى الصحيح فى ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة ؛ فيقولون « هذا يُعَيْلِى ، وَيَرْمِى ، وقَاضِى ، ورأيتُ يُعَيْلِيَ ، وَيَرْمِيَ ، وقَاضِيَ ، ومررتُ بِيُعَيْلِيَ وَيَرْمِيَ وقَاضِيَ » واحتجوا بقوله .

٩٨٦ ــ قَدْ عَجِبَتْ مِنِّى ومِنْ يُعَيْلِيَا لما رَأَتْنِى خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمولٌ على الضرورة كقوله :

٩٨٧ [فَلَوْ كانَ عَبْدُاللهِ مَوْلًى هجوتُهُ] ولكنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

***

(وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ * ذُو الْمَنْعِ) .

بلا خلاف، مثالُ الضرورة قولُه :

٩٨٨ ــ وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ
فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِى

وقوله :

٩٨٩ ــ وَأَتَاهَا أُحَيْمِرٌ كَأَخِى السَّهْمِ بِعَضْبٍ فَقَالَ : كُونِى عَقِيراً

وقوله :

٩٩٠ – تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ
[تَحَمَّلْنَ بِالْعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ[1] جُرْثُم]

وهو كثير ، نعم اختلف فى نوعين ؛ أحدهما : ما فيه ألف التأنيث المقصورة ، فمنع بعضهم صرفه للضرورة ، قال : لأنه لا فائدة فيه ؛ إذ يزيد بقدر ما ينقص ، ورد بقوله :

٩٩١ – إنِّ مُقَسِّمٌ مَا مَلَكْتُ فَجَاعِلٌ
جُزْءاً لِآخِرَتِي وَدُنْياً تَنْفَعُ

أنشده ابن الأعرابى بتنوين دُنياً . وثانيهما : « أفْعَلُ مِن » منع الكوفيون صرفه للضرورة، قالوا : لأن حذف تنوينه لأجل «من» فلا يجمع بينهما ، ومذهب البصريين جوازه ؛ لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كأحْمَرَ لا « من » بدليل صرف « خَيْرٍ منه ، وشر منه » لزوال الوزن .

ومثالُ الصرف للتناسب قراءةُ نافع والكسائى « سَلاَسِلاً وأغلالاً وسعيراً » « قواريراً قواريراً » وقراءة الأعمش بن مهران « ولا يَغُوثاً ويَعُوقاً ونَسْراً » .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز قوم صرفَ الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد اختياراً ، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقًا لغة ، قال الأخفش : وكأن هذه لغة الشعراء ؛ لأنهم اضطروا إليه فى الشعر ، فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام .

(وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ) أى للضرورة ،أجاز ذلك الكوفيون والأخفش

---

(١) هذا البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى ، وقد وقع الشاهد صدر بيت لامرىء القيس ، وعجزه :

* سوالك نقب بين حزمى شعبعب *

كما وقع صدر بيت لسحيم بن وثيل عبد بنى الحسحاس ، وصدره :

* تحملن من جنبى شرورى غواديا *

والفارسى ، وأباه سائر البصريين ، والصحيحُ الجواز ، واختاره الناظمُ لثبوت سماعه ، من ذلك قولُه :

٩٩٢ــ وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فى مَجْمَعِ

وقوله :

٩٩٣ ــ وَقَائِلَة : مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ؟

وقوله :

٩٩٤ ــ طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ
بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُــــــوسِ غَدُورُ

وأبيات أخر .

﴿ تنبيه ﴾ : فَصَل بعضُ المتأخرين بين ما فيــه عَلَمية فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين ، و بين ماليس كذلك فصَرَفه ، ويؤيده أن ذلك لم يُسْمَع إلا فى العَلَم ، وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى[١] منع صرف المنصرف اختيارا .

﴿ خاتمة ﴾ : قال فى شرح الكافية : ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام : ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا ، وما لا ينصرف مكبرا و ينصرف مصغرا ، ومالا ينصرف مصغرا و ينصرف مكبرا ، وما يجوز فيه الوجهان مكبرا و يتحتَّمُ منعه مصغرا .

فالأول نحو بَعلبَكّ وطَلْحة وزَيْنَب وحَمْراء وسَكْرَان و إسْحَاق وأَحْمر و يَزِيد، مما لا يعدم سبب المنع فى تكبير ولا تصغير .

والثانى نحو عُمَر وشَمَّر وسِرْحَان وعَلْقَى وجَنَادل أعلاما ممـا يزول بتصغيره سبب المنع ؛ فإن تصغيرها عُمَيْر وشُمَيْمِر[٢] وسُرَيْحِين وعُلَيْقِى وجُنَيْدِل بزوال مثال العَدْل ووزن

(١) كذا ، وأحمد بن يحيى هو ثعلب نفسه (٢) وقع فى عامة نسخ الكتب « شمير ».

الفعل وألفى سرحان وعلقى وصيغة منتهى التكسير .

والثالث نحو تِحْلِئ وتَوَسُّطٍ وتُرْتُبٍ وتَهَبُّط أعلاما مما يتكمل فيه بالتصغير سببُ المنع ، فإن تصغيرَهاَ تُحَيْلِئُ وتُوَيْسِطُ وتُرَيْتِبُ وتُهَيْبِطُ على وزن مضارع بَيْطَرَ ، فالتصغير كَمَّلَ لهـا سببَ المنع فمنعت من الصرف فيه ، دون التكبير ؛ فلو جىء فى التصغير بياء مُعَوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل .

والرابع نحو هِنْد وهُنَيْدَة ، فلك فيه مكبرا وجهان ، وليس لك فيه مصغرا إلا منع الصرف ، والله أعلم .

قد تم ـ بحول الله تعالى ومعونته ـ الجزء الثانى من شرح أبى الحسن الأشمونى

على ألفية ابن مالك ، ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ الجزء الثالث

مفتتحا بباب « إعراب الفعل » نسأله جلت قدرته أن

يعين على إتمامـــه بمنه وفضله



على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك »

حققه

محمد محيي الدين عبد الحميد

الجزء الثالث

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى { صفر الخير ١٣٧٥هـ
أكتوبر ١٩٥٥م

إعراب الفعـــل

(اْرْفَعْ مُضَارِعاً إذَا يُجَرَّدُ   مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ)

يعنى أنه يجب رفعُ المضارعِ حينئذٍ ، والرافع له التّجَرُّدُ المذكورُ ، كما ذهب إليه حُذّاقُ الـكوفيين منهم الفراء ، لا وقوعُه موقعَ الاسمِ كما قال البصريون ، ولا نفسُ المضارعة كما قال ثعلب ، ولا حروفُ المضارعة كما نُسِبَ للـكسائى ، واختار المصنفُ الأول، قال فى شرح الـكافية : لسلامته من النّقْضِ ، بخلاف الثانى ؛ فإنه ينتقض بنحو هَلاَّ تفعَلُ ، وجعلت أفعَلُ ، ومالكَ لا تفعَلُ ، ورأيت الذى تفعلُ ؛ فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوعٌ مع أن الاسم لا يقع فيها(١) ، فلو لم يكن للفعل رافع غيرُ وقوعِهِ موقع الاسم لـكان فى هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع ، فبطَلَ القولُ بأن رافِعَه وقوعُه موقعَ الاسم ، وصح القولُ بأن رافعه التجرُّدُ . اهـ .

ورد الأولُ بأن التجرُّدَ عدَمىّ والرفع وجودى ، والعدَمىُّ لا يكون علّةً للوجودى .

وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن التجرُّدَ من الناصب والجازم عدمى ؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أوّل أحواله مُخلّصاً عن لفظ يقتضى تغييره ، واستعمالُ الشىء والمجىء به على صفة مّا ليس بعدمى .

﴿ تنبيه ﴾ : إنما لم يقيد المضارعَ هنا بالذى لم تُبَاشره نونُ توكيدٍ ولا نونُ إناثٍ اكتفاء بتقدم ذلك فى باب الإعراب .

(وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَىْ) أى : الأدواتُ التى تنصب المضارعَ أربعٌ ، وهى : لن ، وكى ، وأنْ ، وإذَنْ ، وسيأتى الـكلام على الأخيرتين .

فأما «لَنْ» فحرفُ نَفْىٍ تختصُّ بالمضارع ، وتُخلّصُه للاستقبال، وتنصبه كما تنصب

---

(١) أما المثال الأول فلأن حروف التحضيض لا يقع بعدها إلا الفعل ، وأما المثال الثانى فلأن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا فعلا مضارعا ، وأما المثال الثالث فلأن السماع لم يرد بوقوع الاسم بعد « مالك » وأما المثال الرابع فلأن الصلة لا تـكون إلا جملة .

«لا» الاسمَ، نحو « لَنْ أَضْرِبَ ، ولَنْ أَقُومَ » فتنفى ما أثبت بحرف التنفيس ، ولا تُفِيدُ تأبيدَ النفيِ ولا تأكيده خلافاً للزمخشرى الأول فى أُنموذَجِه والثانى فى كَشَّافه ، وليس أصلها «لا» فأبدلت الألفُ نوناً خلافا للفراء ، ولا « لاَ أَنْ » فحذفت الهمزة تخفيفا ، والألفُ للساكنين ، خلافا للخليل والكسائى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الجمهورُ على جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو « زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ » و به استدلَّ سيبويه على بَسَاطتها(١) ، ومنع ذلك الأخفش الصغير.

الثانى : تأتى «لن» للدعاء كما أتت «لا» كذلك ، وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور ، من ذلك قولُه :

٩٩٥ — لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لاَ زِلْـ
تُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الْجِبَالِ

وأما « فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ » فقيل : ليس منه ؛ لأن فعلَ الدعاء لا يُسْنَد إلى المتكلم ، بل إلى المخاطب أو الغائب ، ويردُّه قوله « ثم لا زِلْتُ لَكم » .

الثالث : زعَمَ بعضُهم أنها قد تجزم كقوله :

٩٩٦ — [أَيَادِى سَبَا يا عَزَّ ما كُنْتُ بَعْدَكُمْ]
فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ(٢)

وقوله :

٩٩٧ — لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ
حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْقَهْ

والأولُ محتملٌ للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة .

* * *

وأما « كَيْ » فعلى ثلاثة أوجه :

(١) لأنها لو كانت مركبة من « لا » و« أن » المصدرية لبقى لها حكم « أن » المصدرية، و « أن » المصدرية لا يتقدم معمول معمولها عليها خلافا للفراء .

(٢) أيادى سبا : متفرقا متبددا ، و « ما » مصدرية ظرفية ، ويروى « فلم يحل » .

أحدها : أن تكون اسمًا مختصراً من « كَيفَ » كقوله :

٩٩٨ — كَيْ تَجنَحُونَ إلَى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ
قَتْلاَكُمُ وَلَظَى الْهَيْجَاء تَضْطَرِمُ

والثانى : أن تكون بمنزلة لام التعليل مَعْنًى وعملا ، وهى الداخلة على « ما » الاستفهامية فى قولهم فى السؤال عن العلة : كَيْمَهْ ؟ بمعنى لِمَهْ ، وعلى ما المصدرية كما فى قوله :

إذَا أنْتَ لَمْ تَنفَعْ فَضُرَّ ؛ فَإنَّمَا يُرَجَّى الْفَتَى كيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

وقيل : ما كافَّةٌ ، وعلى « أن » المصدرية مُضْمَرة نحو « جئت كى تكرمَنِى » إذا قدرت النصب بأنْ ، ولا يجوز إظهار « أنْ » بعدها ، وأما قوله :

[فَقَالَتْ : أكُلُّ النَّاسِ أصْبَحْتَ مَانِحًا
لِسَانَكَ] كيما أنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

فضرورة .

الثالث : أن تكون بمنزلة « أن » المصدرية معنى وعملا وهو مُرَاد الناظمِ ، ويتعين ذلك فى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أنْ كما فى نحو « لِكَيْلاَ تَأسَوْا » ولا يجوز أن تكون حرفَ جر لدخول حرف الجر عليها ، فإن وقع بعدها « أن » كقوله :

٩٩٩ — أرَدْتَ لِكَيْمَا أنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي
[فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاء بَلْقَعِ]

احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأنْ ،وأن تكون تعليلية مؤكدة للام،ويترجح هذا الثانى بأمور ؛ الأول : أنَّ أنْ أم الباب ، فلو جعلت مؤكدة لكى لكانت كى هى الناصبة ؛ فيلزم تقديمُ الفرع على الأصل ، الثانى : أنّ ما كان أصلا فى بابه لا يكون مؤكداً لغيرِه ، الثالث : أن أن لاصقت الفعلَ فترجَّحَ أن تكون هي العاملة ، ويجوز

الأمران فى نحو جِئْتُ كَىْ تَفْعَلَ « كَىْ لاَ يَكُون دُولَةً » فإن جعلت جارة كانت « أن » مقدرة بعدها ، و إن جعلت ناصبةً كانت اللامُ مقدرة قبلها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما سبق من أن « كى » تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعــل دائما ، وتأولوا « كَيْمَهْ » على تقدير كى تفعل ماذا ، و يلزمهم كثرةُ الحذفِ ، و إخراجُ ما الاستفهامية عن الصَّدْر ، وحَذفُ ألفها فى غير الجر ، وحذفُ الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، ومما يرد قولهم قولُه :

١٠٠٠ — فأَوقَدْتُ نارى كىْ ليبصرَ ضوءها
[وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهوَ فى الْبَيْتِ دَاخِـلُهْ]

وقوله :

١٠٠١ — كَىْ لِتَقْضِيِنِي رُقَيَّةُ مَا وَعَدَتْنِي غَيْرَ مُخْتَلَسِ

لأن لامَ الجر لا تَفْصِل بين الفعل وناصبه ، وذهب قوم إلى أنها حرفُ جر دائماً ، ونقل عن الأخفش .

الثانى : أجاز الـكسائى تقديمَ معمول معمولها عليها ، نحو « جِئْتُ النَّحْوَ كَىْ أَتَعَلَّمَ » ومنعه الجمهور .

الثالث : إذا فُصِلَ بين « كى » والفعلِ لم يبطل عملُها ، خلافا للـكسائى ، نحو «جئتُ كَىْ فِيكَ أَرْغَبَ» والـكسائى يجيزه بالرفع لا بالنصب . قيل : والصحيح أن الفصل بينها و بين الفعل لا يجوز فى الاختيار .

الرابع : زعم الفارسى أن أصل « كما » فى قوله :

١٠٠٢ — وَطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنَا فَاحْبِسَــنَّهُ
كَمَا يَحْسِبُوا أن الهَوَى حَيْثُ تَنْظرُ

« كيما » فحذفت الياء ونصب بها ، وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفّت بما ، ودخلها معنى التعليل فَنَصَبَتْ ، وذلك قليل ، وقد جاء الفعل بعدها مرفوعاً فى قوله :

١٠٠٣ — لاَ تَشْتِمِ النَّاسَ كَمَا لاَ تُشْتَمُ

الخامس : إذا قيل « جئتُ لِتُكْرِمَنِي » فالنصب بأن مضمرة ، وجوز أبو سعيد كونَ المضمرِ كى ، والأول أولى ؛ لأن أن أمكنُ فى عمل النصب من غيرها ؛ فهى أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة .

* * *

و (كَذَا بِأَن) أى من نواصب المضارع «أن» المصدرية ، نحو « وَأَن تَصُومُوا » « والذى أطمَعُ أن يَغفِرَ لِى خَطِيئَتِى » (لاَ بَعْدَ عِلْمٍ) أى ونحوهِ من أفعال لليقين ؛ فإنها لا تنصبه ؛ لأنها حينئذٍ المخففةُ من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، نحو « عَلِمَ أن سَيَكُونُ » « أفلاَ يَرَوْن أن لاَ يَرجِعُ » أى أنهُ سيكون ، وأنه لا يرجع ، وأما قراءة بعضهم « أن لاَ يَرجِعَ » بالنصب ، وقوله :

١٠٠٤ — نَرْضَى عَنِ اللهِ إِنَّ النَّاسَ قَد عَلِمُوا
أن لاَ يُدَانِيَنَا مِن خَلْقِهِ بَشَرُ

فما شذ ، نعم إذا أول العلمُ بغيره جاز وقوعُ الناصبة بعده ، ولذلك أجاز سيبويه « ما عَلِمتُ إلاَّ أن تقُومَ » بالنصب ، قال : لأنه كلامٌ خرج مخرج الإشارة فجرَى مجرَى قولك « أشِيرُ عليك أن تقوم » قيل : يجوز بلا تأويل ، ذهب إليه الفراء وابنُ الأنبارى ، والجمهور على المنع .

(وَالَّتِى مِن بَعدِ ظَنّ) ، ونحوه من أفعال الرُّجحان (فَانصِب بِهَا) المضارعَ ان شئت ، بناء على أنها الناصبة له (وَالرَّفعَ صَحِّح وَاعتَقِدْ) حينئذ (تَخفِيفَهَا مِن أنّ) الثقيلة (فَهْوَ مُطَّرِد) وقد قرىء بالوجهين « وَحَسِبُوا أن لاَ تكون فِتنَةٌ » قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى برفع « تكون » والباقون بنصبه . نعم النصب هو الأرجحُ عند عدم الفَصل بينها و بين الفعل ، ولهذا اتفقوا عليه فى قوله تعالى « أحسِبَ النَّاسُ أن يُترَكُوا »

﴿ تنبيهات﴾ : الأول : أجرى سيبويه والأخفشُ « أنْ » بعد الخوف مُجرَاها بعد العلم ، لِتيَقن المَخُوفِ ، نحو « خِفْتُ أنْ لاَ تفعلُ » ، « خَشِيتُ أنْ تقومُ » ومنه قوله :

١٠٠٥ - [وَلاَتَدْفِنَنِّى فِى الْفَلاَةِ فإنَّنِى] أَخَافُ إِذَا مَا مُتُّ أنْ لاَ أذُوقُهَا

ومنع ذلك الفراء .

الثانى : أجاز الفراء تقديمَ معمولِ معمولها عليها ، مستشهدا بقوله :

١٠٠٦ - رَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا تَمَعْدَدَا كانَ جَزَائِى بِالْعَصَا أنْ أُجْلَدَا

قال فى التسهيل : ولا حُجَّة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمر .

الثالث : أجاز بعضُهم الفصلَ بينها و بين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا ، نحو « أريدُ أنْ عِنْدَكَ أقعُدَ » ، وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرارا ، كقوله :

١٠٠٧ - لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً

أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَـــاء(١)

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبى يزيد .

الرابع : أجاز بعضُ الكوفيين الجزمَ بها ، ونقَله اللِّحْيَانى عن بعض بنى صباح من ضبة ، وأنشدوا :

١٠٠٨ - إذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أهْلِنَا :

تَعَالَوْا إلَى أنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

وقوله :

١٠٠٩ - أُحَاذِرُ أَن تَعْلَمْ بِهَا فتَرُدَّهَا فَتَتْرُكَهَا ثِقْلاً عَلَىَّ كمَا هِيَا

---

(١) أصل الكلام فى هذا البيت : لن أدع القتال مارأيت أبا يزيد مقاتلا ، ففصل بين « لن » ومنصوبها ــ وهو « أدع » ــ بقوله « ما رأيت أبا يزيد مقاتلا » ثم أدغم نون « لن » فى ميم « ما » المصدرية الظرفية .

وفى هذا نظر ؛ لأن عطفَ المنصوب — وهو « فتتركها » — عليه يدل على أنه سُكن للضرورة ، لا مجزوم .

الخامس : تأتى « أن » مُفَسرة ، وزائدة ، فلا تنصب المضارع .

فالمُفَسِّرَة هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، نحو « فَأَوْحَيْنا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ » ، « وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا » .

والزائدة هى التالية للمّا ، نحو « فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ » ، والواقعة بين الكاف ومجرورها ، كقوله :

[وَ يَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ] كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

فى رواية الجر ، و بين القَسَمِ « ولو » كقوله :

١٠١٠ — فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

وأجاز الأخفش إعمالَ الزائدة ، واستدل بالسماع كقوله تعالى « وَمَالَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ » و بالقياس على حرف الجر الزائد ، ولا حجة فى ذلك ؛ لأنها فى الآية مصدرية ؛ فقيل : دخلت بعد « ما لَنَا » لتأوله بما مَنَعَنا ، وفيه نظر ؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور فى المفعول ، ولأن الأصل أن لا تكون لا زائدة ، والصوابُ قول بعضهم : إن الأصل وما لنا فِى أن لا نُقاتل .

والفرق بينها و بين حرف الجر أن اختصاصه باقٍ مع الزيادة ، بخلافها ؛ فإنها قد وليها الاسمُ فى البيت الأول والحرفُ فى الثانى .

(وَ بَعْضُهُمْ) أى بعضُ العرب (أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى * ما أُخْتِهَا) أى المصدرية (حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلا) أى واجباً ، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن ، كقراءة ابن مُحَيْصن « لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ » وقوله :

١٠١١ — أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاء وَيْحَكُمَا
مِنِّى السَّلامَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا

هذا مذهب البصريين . وأما الكوفيون فهى عندهم مخففة من الثقيلة .

﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مَقِيس .

* * *

(وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلاَ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ

أَوْ قَبلَهُ الْيَمِينُ) أى شروطُ النصب بإذَنْ ثلاثة :

الأول : أن يكون الفعلُ مستقبلا ؛ فيجب الرفع فى « إذاً تَصْدُقُ » جوابا لمن قال : أنا أحبك .

الثانى : أن تكون مُصَدَّرة ؛ فإن تأخرت نحو « أُكْرِمُكَ إذا » أهملت ، وكذا إن وقعت حَشوًا كقوله :

١٠١٢ — لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذاً لاَ أُقِيلُهَا

فأما قوله :

١٠١٣ — لاَ تَتْرُكَنِّى فِيهِمُ شَطِيراً إِنِّى إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

فضرورة ، أو الخبر محذوف ، أى إنى لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف إذن أَهْلِكَ ، فإن كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتى .

الثالث : أن لا يفصل بينها و بين الفعل بغير القسم ؛ فيجب الرفعُ فى نحو « إذن أنا أكرمك » و يغتفر الفصلُ بالقسم كقوله :

١٠١٤ — إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

وأجاز ابن بابشاذ الفصلَ بالنداء والدعاء ، وابنُ عصفور الفصلَ بالظرف ، والصحيحُ المنع ؛ إذ لم يُسْمَعْ شىء من ذلك .

وأجاز الكسائى وهشامٌ الفصلَ بمعمول الفعل ، والاختيار حينئذ عند الكسائى النصبُ وعند هشام الرفعُ .

(وَانْصِبْ وَارْفَعَا * إذَا إذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ) بالواو والفاء (وَقَعَا) وقد قرىء شاذا «وَإذاً لا يَلْبثُوا خَلْفَكَ» «فإذاً لا يؤْتُوا الناسَ نقيرا» على الإعمال. نعم الغالبُ الرفعُ على الإهمال، و به قرأ السبعة.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أطلق العطف ، والتحقيق أنه إذا كان العطف على ماله محلٌّ ألغيتْ ، فإذا قيل «إن تَزُرْنى أزُرْكَ وَإذَنْ أُحْسِنُ إليك» فإن قدرت العطفَ على الجواب جزمْتَ وأهملت إذن لوقوعها حشْوا ، أو على الجملتين مما جاز الرفعُ والنصبُ وقيل : يتعين النصب ؛ لأن ما بعدها مستأنَفٌ ، أو لأن المعطوف على الأول أول ، ومثل ذلك « زيد يقوم وإذَنْ أُحْسِنُ إليه » إن عطفْتَ على الفعلية رفعت ، أو على الاسمية فالمذهبان .

الثانى : الصحيحُ الذى عليه الجمهور أن « إذن » حَرْف . وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ، والأصل فى « إذن أكرمك » إذا جئتنى أكرمك ، ثم حذفت الجملة ، وعوض عنها التنوين ، وأضمرت أنْ ، وعلى الأول فالصحيحُ أنها بسيطَةٌ ، لا مركبة من « إذ » و «أن» ، وعلى البساطة فالصحيحُ أنها الناصبة ، لا أنْ مضمرة بعدها كما أفهمه كلامه .

الثالث : معناها عند سيبويه الجوابُ والجزاء ، فقال الشلوبين : فى كل موضع ، وقال الفارسى : فى الأكثر ، وقد تتمحض للجواب ؛ بدليل أنه يقال « أحبك » فتقول « إذن أظنك صادقاً » إذ لا مُجَازاة هنا .

الرابع : اختلف فى لفظها عند الوقف عليها ، والصحيح أن نونَهـا تبدل ألفا ، تشبيها لها بتنوين المنصوب . وقيل : يوقف بالنون ؛ لأنها كنون لَنْ ، وأنْ ، روى ذلك عن المازنى والمبرد ، وينبنى على هذا الخلافِ خلافٌ فى كتابتها ، والجمهورُ يكتبونها بالألف ، وكذا رسمت فى المصاحف ، والمازنى والمبرد بالنون ، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف ، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذًا ، وتبعه ابن خروف .

الخامس: حكى سيبويه وعيسى بن عُمَر أنَّ من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط، وهى لغة نادرة، ولكنها القياس؛ لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملا على ظَنَّ، لأنها مثلها فى جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأيها، كما حملت «ما» على ليس، لأنها مثلها فى نفى الحال، اهـ.

***

(وَبَيْنَ لاَ وَلاَمِ جَرٍّ الْتُزِمْ * إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً) نحو «لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عليكم حجة» «لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ» لا فى الآية الأولى نافية، وفى الثانية مؤكدة زائدة (وَإِنْ عُدِمْ لاَ فَأَنْ أَعْمِلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا) لا: فى موضع الرفع بعُدِم، وأن: فى موضع النصب بأعْمِلْ، ومظهرا ومضمرا: نصب على الحال، إما من أنْ إنْ كانا اسْمَىْ مفعول، أو منَ فاعل أعْمِلْ المستتر إن كانا اسمى فاعل.

أى يجوز إظهار أن وإضمارها بعد اللام إذا لم يسبقها كونٌ ناقص ماضٍ منفى، ولم يقترن الفعل بلا؛ فالإضمار نحو «وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العالمين»، والإظهار نحو «وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أول المسلمينَ» فإن سَبَقها كونٌ ناقص ماض منفى وجب إضمار أن بعدها، وهذا أشار إليه بقوله: (وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا) أى نحو «وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ»، «لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ»، وتسمى هذه اللام لامَ الجحود، وسماها النحَّاسُ لام النفى، وهو الصواب، والتى قبلها لام كى؛ لأنها للسبب كما أن كى للسبب.

وحاصلُ كلامه أن لأن بعد لام الجر ثلاثة أحوال: وجوب إظهارها مع المقرون بلا، ووجوب إضمارها بعد نَفْيِ كان، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك. ولا يجب الإضمار بعد كان التامة؛ لأن اللام بعدها ليست لامَ الجحود، وإنما لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند إطلاق «كان» لشهرتها وكثرتها فى أبواب النحو. ودخل فى قوله «نفى كان» نحو «لم يكن» أى المضارعُ المنفى بلم كما رأيت؛ لأن لم تنفى المضارع،

وقد فهم من النظم قَصْرُ ذلك على كان ، خلافا لمن أجازه في أخواتها قياسا ، ولمن أجازه في ظننت .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : ما ذكره ـ من أن اللام التي يُنْصَبُ الفعلُ بعدها هي لام الجر ، وَالنصب بأن مضمرة ـ هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن اللامَ ناصبة بنفسها ، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أنْ ، والخلاف في اللامين ، أعني لام الجحود ، ولام كي .

الثاني : اُختلف في الفعل الواقع بعد اللام ؛ فذهب الكوفيون إلى أنه خبر « كان » واللام للتوكيد . وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف ، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وقدروهُ « ما كان زيد مُرِيداً ليفعل » ، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم ، وما بعدها في تأويل مصدر ، وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر ، إلا أن الناصب عنده أن مضمرة ؛ فهو قول ثالث . قال الشيخ أبو حيان : ليس بقول بَصْرى ولا كوفي ، ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة ، وبه صرح الشارح ، لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل : سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها ، لا لأنها زائدة ؛ إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أوهامّا أو مستعدا لأن يفعل .

الثالث : قد تحذف « كان » قبل لام الجحود كقوله :

١٠١٥ — فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِى
مُقَاوَمَةً وَلاَ فَرْدٌ لِفَرْدِ

أى فما كان جَمْع ، ومنه قول أبي الدرداء في الركعتين بعد العصر « ما أنا لأدَعَهُمَا »

الرابع : أطلق النافي ، ومراده ما ينفي الماضي ، وذلك ما ولم دون « لن » لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك « لا » لأن نفي غير المستقبل بها قليل ، وأما لمّا فإنها وإن

كانت تنفى الماضى لـكن تدل على اتصال نفيه بالحال ، وأما إنْ فهى بمعنى « ما » وإطلاقه يشملها ، وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى « وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الجِبَالُ » فى قراءة غير الـكسائى أنها لامُ الجحود ، لـكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق ، والذى يظهر أنها لام كى وأنّ إنْ شرطية ، أى وعند الله جزَاء مكرهم ، وهو مكر أعظم منه وإنْ كانَ مكرُهم لشدته معدا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة فى عظمها بالجبال ، كما يقال : أنا أشجعُ من فلان ، وإن كانَ مُعَدًّا للنوازل .

الخامس : أجاز بعض النحويين حذفَ لام الجحود ، وإظهار « أنْ » مستدلا بقوله تعالى « وَمَا كَانَ هَذَا القُرآنُ أن يُفتَرَى » والصحيحُ المنعُ ، ولا حجة فى الآية ؛ لأن « أن يُفتَرَى » فى تأويل مصدر هو الخبر .

* * *

(كَذَاكَ بَعدَ أَو إذَا يَصلحُ فِى مَوضِعِهـا حَتّى أو اَلاّ أن خفى)

« أن » مبتدأ ، وخفى : خبره ، وكذاك وبعد : متعلقان بخفى ، وحتى : فاعل يصلح ، وإلاّ : عطف عليه .

أى : كذا يجب إضمار أن بعد أو إذا صَلَح فى موضعها حَتى نحو « لألزمنك أو تقضيَنِى حَقى » وقوله :

١٠١٦ — لأَستَسهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى
فَمَا انْقَـــــــادَتِ الآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ

أو إلاّ كقولك « لأقتلَنَّ الـكافرَ أو يُسْلِم » ، وقوله :

١٠١٧ — وكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ
كَسَرْتُ كعُوبَهــــــا أَوْ تَسْتَقِيمَا

ويحتمل الوجهين قوله :

١٠١٨ — فَقُلْتُ لَهُ لاَ تَبْكِ عَيْنُكَ ، إِنَّمَا
نُحَاوِلُ مُلْـكاً أَو نَمُوتَ فَنُعْـــذَرَا

واحترز بقوله « إذا يصلح فى موضعها حتى أو إلا » من التى لا يصلح فى موضعها أحد الحرفين ؛ فإن المُضَارع إذا ورد بعدها منصوبا جاز إظهار أنْ ، كقوله :

١٠٢٠ - وَلَوْلاَ رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلُ سَبِيعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال فى شرح الكافية : وتقديرُ إلاّ وحتَّى فى موضع «أو» تقديرٌ لحظَ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابى المرتّب على اللفظ أن يقدر قبل « أو » مصدر ، و بعدها « أن » ناصبة للفعل ، وهما فى تأويل مصدر معطوف بأو على المُقَدّر قبلها ، فتقدير « لأنتظرنه أو يقدم » لَيَكُونَنَّ انتظارٌ أو قدومٌ ، وتقدير « لأقتلن الكافر أو يسلم » ليكونن قتله أو إسلامه ، وكذا العمل فى غيرهما .

الثانى : ذهب الكسائى إلى أن « أو » المذكورة ناصبةٌ بنفسها ، وذهب الفراء ومَنْ وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة ، والصحيحُ أن النصب بأنْ مضمرةً بعدها ؛ لأن « أو » حرف عطف فلا عمل لها ، ولكنها عطفت مَصْدَرا مقدرا على مصدر متوهم ، ومن ثم لزم إضمار أنْ بعدها .

الثالث : قوله « إذا يصلح فى موضعها حتى أو إلا » أحسن من قوله فى التسهيل: بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن ؛ لأن لحتى معنيين كلاهما يصح هنا ؛ الأول : الغاية مثل إلى ، والثانى التعليل مثل كى ، فيشمل كلامه هنا نحو « لأُرْضِيَنَّ الله أو يَغْفِرَ لى » بخلاف كلام التسهيل ؛ لأن المعنى حتى يغفر لى ، بمعنى كى يغفر لى . وقد بان لك أن قول الشارح « يريد حتى بمعنى إلى ، لا التى بمعنى كى » لا وَجْهَ له ، وكلتا العبارتين خير من قول الشارح « بعد أو بمعنى إلى أو إلاّ » فإنه يُوهِم أن «أو» تُرَادِفُ الحرفين ، وليس كذلك ، بل هى أو العاطفة كما مر .

* * *

(وَبَعْدَ حَتَّى هـكَذَا إِضْمَارُ أَنْ * حَتْمٌ) أى واجب ، والغالب فى حتى حينئذ أن

تكون للغاية نحو « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إلينا مُوسَى » وعلامتها أن يصلح فى موضعها إلى ، وقد تكون للتعليل (كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذاحَزَنْ) وعلامتُها أن يصلح فى موضعها كى ، وزاد فى التسهيل أنها تكون بمعنى إلاّ أنْ كقوله :

١٠٢١ — لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً
حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

وهذا المعنى على غرَابته ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم « والله لا أفعل إلا أنْ تفعل » : المعنى حتى أن تفعل . وصرح به ابنُ هشام الخضراوى، ونقلهُ أبو البقاء عن بعضهم فى « وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ » والظاهر فى هذه الآية خلافه ، وأن المراد معنى الغاية . نعم هو ظاهر فى قوله:

١٠٢٢ — وَاللهِ لاَ يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلاَ حَتَّى أُبِيرَ مَالِكاً وَكَاهِلاَ

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مُسَبّبا عنه .

﴿ تنبيه ﴾ : ذهب الكوفيون إلى أنّ حتى ناصبة بنفسها ، وأجازوا إظهار أنْ بعدها توكيدا ، كما أجازوا ذلك بعد لام الجحُودِ .

* * *

(وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أوْمُؤَوَّلاً * بِهِ) أى بالحال (ارْفَعَنّ) حتما (وَانْصِبِ المُسْتَقْبَلاَ) أى لا يُنْصَبُ الفعلُ بعدحتى إلا إذا كان مستقبلا ، ثم إن كان استقباله حقيقيا ـ بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم ـ فالنصبُ واجب ، نحو « لأسِيرَن حَتَّى أدخُلَ المدينة » وكالآية السابقة، وإن كان غير حقيقى ـ بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة ـ فالنصبُ جائز ، لا واجب ، نحو « وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقولَ الرسول » فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن قَصِّ ذلك علينا ، فالرفع ـ وبه قرأ نافع ـ على تأويله بالحال ، والنصب ـ وبه قرأ غيره ـ على تأويله بالمستقبل ؛ فالأول يقدر

اتصافَ المخبَرِ عنه ـ وهو الرسول والذين آمنوا معه ـ بالدخول فى القول ، فهو حالٌ بالنسبة إلى تلك الحال ، والثانى يقدَّرُ اتصافه بالعَزْم عليه ، فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال .

ولا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون حالا ، إما حقيقة نحو « سرتُ حتى أدْخُلُهَا » إذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول ، والرفع حينئذ واجب ، أو تأويلا نحو « حَتَّى يقول الرسولُ » فى قراءة نافع ، والرفع حينئذ جائز كما مر .

الثانى: أن يكون مسبباً عما قبلها؛ فيمتنع الرفع فى نحو «لأسيرَنَّ حتى تطلع الشمس، وما سرت حتى أدخلها ، وأسِرْتَ حتى تدخلها ؟ » لانتفاء السببية ؛ أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ، وأما الثانى فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق ، و يجوز الرفع فى « أيُّهُمْ سار حتى يدخلها ؟ ومتى سرت حتى تدخلها؟ » لأن السير محقق ، و إنما الشك فى عين الفاعل أو فى عين الزمان . وأجاز الأخفش الرفع بعد النفى ، على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ، ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسْرِهِ ، لا على ما قبل حتى خاصة ، ولو عُرِضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها، و إنما مَنَعَه إذا كان النفى مُسَلَّطاً على السبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك .

الثالث : أن يكون فَضْـلَة ؛ فيجب النصب فى نحو « سَيْرِى حتى أدْخُلَهَا » وكذا فى « كانَ سَيْرِى أمْسِ حتى أدخلها » إن قدرت كان ناقصة ، ولم تقدر الظرف خبراً اهـ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول: تجىء حتى فى الكلام على ثلاثة أضرب : جارة، وعاطفة،

وقد مرّتا ، وابتدائية ، أى حرف تُبْتَدأ بعده الجملُ ، أى تستأنف ، فتدخل على الجمل الأسمية كقوله :

١٠٢٣ – فمَا زَالَتِ القَتلَى تَمُجُّ دِماءَهَا
بِدِجْلَةَ حَتّى مَاء دِجلةَ أشْكَلُ

وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقوله :

١٠٢٤ – يُغشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلابُهُمْ
[لاَ يَسْألُونَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ]

وقراءة نافع « حَتّى يَقُولُ الرسول » وعلى الفعلية التى فعلها ماضٍ ، نحو « حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا » وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ، ونُوزِع فى ذلك.

الثانى : إذا كان الفعلُ حالاً أو مؤولا به فحتى ابتدائية ، وإذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهى الجارة وأنْ مُضْمَرة بعدها كما تقدم .

الثالث : علامةُ كونه حالاً أو مؤولا به صلاحيةُ جعل الفاء فى موضع حتى ، ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فَضْلة مُسَبباً عما قبلها ، انتهى .

* * *

(وَبعْدَ فَاجَوَابِ نَفْىٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أنْ ، وسَتْرُهَا حَتْمٌ ، نَصَبْ)

أن : مبتدأ ، ونَصَب : خبرها ، وسَتْرُها حتم : مبتدأ وخبر ، فى موضع الحال من فاعل نَصَب ، وبعد : متعلق بنصب .

يعنى أنّ أنْ تنصبُ الفعلَ مضمرةً بعد فاء جواب نفى ، نحو « لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا » أو جواب طلب ، وهو إما أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عَرْض أو تحضيض أو تَمَنّ ؛ فالأمر نحو قوله :

١٠٢٥ – يَا نَاقُ سِيرِى عَنَقاً فَسِيحَا إلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

والنهى نحو « لاَ تفتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ » وقوله :

١٠٢٦ – لاَ يَخْدَعَنَّكَ مَأثُورٌ وَإنْ قَدُمَتْ
تِرَاتُهُ فَيَحِقَّ الْحُزْنُ والنَّدَمُ(١)

والدعاء نحو « رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلوبهم فَلاَ يُؤْمِنُوا حتى يَرَوُا العَذَابَ الأليم » وقوله :

١٠٢٧ – رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

وقوله :

١٠٢٨ – فَيَارَبِّ عَجِّلْ مَا أُؤَمِّلُ مِنْهُمُ
فَيَدْفأَ مَقْرُورٌ، وَيَشْبَعَ مُرْمِلُ

والاستفهام نحو « فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاء فَيَشْفَعُوا لَنَا » وقوله :

١٠٢٩ – هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأرْجُوَ أنْ
تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلجَسَدِ

والعَرْضُ نحوُ قوله :

١٠٣٠ – يَا ابْنَ الكِرَامِ ألاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا
قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

والتَّحْضِيضُ نحوُ « لَوْلاَ أخَّرْتَنِي إلى أجَلٍ قَرِيبٍ فأصَّدَّقَ وَأكُونَ مِن الصالحين » وقوله :

---

(١) الترات فى قوله « قدمت تراته » بتاءين إحداهما فى أوله والثانية فى آخره ، وهو جمع ترة – بوزن عدة وصفة وزنة – وهى الحقد ، والإحنة والعداوة والثأر ، والمأثور : الذى قد آثرت نفسك عليه ، وربما كان تصحيف موتور

١٠٣١ — لَوْلاَ تَعُوجِينَ يَا سَلْمَى عَلَى دَنِفٍ
فَتُخْمِدِى نَارَ وَجْدٍ كَادَ يُفْنِيـــهِ

والتمنى نحو « يا ليتنى كُنْتُ مَعَهُمْ فأفوزَ فَوْزاً عظيما » . وقوله :

١٠٣٢ — يَا لَيْتَ أُمَّ خُلَيْدٍ وَاعَدَتْ فَوَفَتْ
وَدَامَ لِى وَلَهَا عُمْرٌ فَنَصْـــطَحِبَا

واحترز بقاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف نحو « ما تأتينا فتحدثنا » بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا ؛ فيكون الفعلان مقصوداً نفيهما ، و بمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا ، على إضمار مبتدأ ؛ فيكون المقصود نفى الأول و إثبات الثانى ، و إذا قُصِد الجوابُ لم يكن الفعل إلا منصوباً على معنى ما تأتينا محدثاً ؛ فيكون المقصود نفى اجتماعهما ، أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا ؛ فيكون المقصود نفى الثانى لانتفاء الأول .

واحترز بمَحْضَيْنِ عن النفى الذى ليس بمَحْض ، وهو المنتقض بإلاَّ والمتلوُّ بنفى ، نحو « ما أنت تأتينا إلاَّ فتحدثنا » ونحو « ما تَزَال تأتينا فتحدثنا » .ومن الطلب الذى ليس بمحض ، وهو الطلب باسم الفعـــل ، أو بالمصدر[1] ، أو بما لفظه خبر نحو « صَهْ فأُكْرِمُكَ » و « حَسْبُكَ الحديثُ فينامُ الناس» ، ونحو« سكُوتاً فينامُ الناس» ونحو « رزقنى الله مالاً فأنفقهُ فى الخير » فلا يكون لشىء من ذلك جواب منصوب، وسيأتى التنبيهُ على خلافٍ فى بعض ذلك .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مما مَثَّلَ به فى شرح الكافية لجواب النفى المنتقض «مَاقَامَ فيأْكُلُ إلا طَعَامَهُ » . قال : ومنه قول الشاعر :

١٠٣٣ — وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِى نَدِيِّنَا فَيَنْطِقُ إلاَّ بِالَّتِى هِىَ أَعْرَفُ[2]

---

(١) قال ابن هشام : الحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب مابعده .
(٢) الندى — بوزن غنى وعلى — مجلس القوم ومكان حديثهم

وتبعه الشارح فى التمثيل بذلك ، واعترضهما المرادى ، وقال : إن النفى إذا انتقض بإلاّ بعد الفاء جاز النصبُ ، نص على ذلك سيبويه ، وعلى النصب أنشد :

* فَيَنْطِقَ إلاَّ بِالَّتى هِيَ أعْرَفُ *

الثانى : قد تضمر «أن» بعد الفاء الواقعة بين مجزومَىْ أداةِ شرطٍ ، أو بعدهما ، أو بعد حَصْر بإنما اختياراً ، نحو « إنْ تَأْتِنِي فَتُحْسِنَ إلىَّ أُكَافِئْكَ » ونحو « مَتَى زُرْتَنِي أُحْسِنْ إليك فَأُكرِمَكَ » ونحو « إذا قَضَى أمْراً فإنَّمَا يَقُولُ لهُ كُنْ فَيَكُونَ » فى قراءة من نصب ، وبعد الحصر بإلا والخبر المثبت الخالى من الشرط اضطراراً ، نحو « ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا » ، ونحو قوله :

١٠٣٤ — سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ
وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

الثالث: يلْحَق بالنفى التشبيهُ الواقعُ موقعه ، نحو « كأنّكَ وَالٍ عَلَيْنَا فَتَشْتُمَنا» ، أى ما أنت والٍ علينا ، ذكره فى التسهيل ، وقال فى شرح الكافية : إن غيْرا قد تفيد نفياً فيكون لها جواب منصوب كالنفى الصريح؛ فيقال « غير قائم الزيدان فتكرِمَهما » أشار إلى ذلك ابنُ السراج . ثم قال : ولا يجوز هذا عندى ، قلت : وهو عندى جائز ، والله أعلم . هذا كلامه بحروفه .

الرابع : ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوبٌ بالمخالفة ، وبعضهم إلى أن الفاء هى الناصبة كما تقدم فى أو ، والصحيحُ مذهبُ البصريين ؛ لأنّ الفاء عاطفة فلا عمل لها ، لكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهَّم ، والتقدير فى نحو « ما تأتينا فتحدثنا » ما يكون منك إتيان فتحديث ، وكذا يُقدَّر فى جميع المواضع .

الخامس : شَرَطَ فى التسهيل فى نصب جواب الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو « لِمَ ضَرَبْتَ زيدا فيجازيك » لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سَبْكُ مصدرٍ مستقبل منه ، وهو مذهب أبى على ، ولم يشترط ذلك المغاربة . وحكى ابن كَيْسَان « أينَ ذهَبَ زيد فنتبعَهُ ؟ » بالنصب ، مع أن الفعل فى ذلك محقق الوقوع ، وإذا لم يمكن سَبْكُ مصدر مستقبل من الجملة سَبَكْناه من لازمها ؛ فالتقدير: ليكن منك إعلام بذَهاب زيد فاتباع منَّا .

* * *

(وَالْوَاوُ كَالْفَا) فى جميع ما تقدم (إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ) أى يقصد بها المصاحبة (كَلاَ تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ) أى لا تجمع بين هذين ، وقد سمع النصب مع الواو فى خمسة مما سمع مع الفاء .

الأول : النفى ، نحو « وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ »

الثانى : الأمر ، نحو قوله :

١٠٣٥ — فَقُلْتُ ادْعِى وأَدْعُوَ ؛ إنَّ أنْدَى
لِصَوْتٍ أن يُنَادِىَ دَاعِيَانِ

الثالث : النهى ، نحو قوله :

١٠٣٦ — لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ
عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

الرابع : الاستفهام ، نحو قوله :

١٠٣٧ — أتبِيتُ رَيَّانَ الْجُفونِ مِنَ الْكَرَى
وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ

وقوله :

١٠٣٨ — أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي
وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

الخامس : التمنى نحو « يَالَيْتَنَا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بآيات ربنا وَنَكُونَ من المؤمنين » فى قراءة حمزة وحفص ، وقِسْ الباقى .

قال ابن السراج : الواو ينصب ما بعدها فى غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ، وإنما يكون كذلك إذا لم تُرِدْ الاشتراكَ بين الفعل والفعل، وأردتَ عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها كما كان فى الفاء وأضمرت أن ، وتكون الواو فى هذا بمعنى مَعَ فقط .

ولا بد مع هذا الذى ذكره من رعاية أن لا يكون الفعلُ بعد الواو مبنيًّا على مبتدأ محذوف ؛ لأنه متى كان كذلك وجب رَفْعه ، ومن ثَمَّ جاز فيما بعد الواو من نحو «لا تأكل السمَكَ وتَشْرَبَ اللبن » ثلاثة أوْجُه : الجزمُ على التشريك بين الفعلين فى النهى ، والنصبُ على النهى عن الجمع ، والرَّفعُ على ذلك المعنى . ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن .

﴿ تنبيه ﴾ الخلافُ فى الواو كالخلاف فى الفاء ، وقد تقدم .

* * *

(وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ) جزما: مفعول به مقدم، أى اعتمد الجزم (إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاء قَدْ قُصِدْ) أى انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها ، بشرط أن يُقْصَد الجزاء ، وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ [بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخول فحومل]

وكذا بقية الأمثلة ، أما النفى فلا بجزم جوابه ؛ لأنه يقتضى تحقق عدم الوقوع كما

يقتضى الإيجابُ تحقق الوقوع ؛ فلا يجزم بعده كما لايُجْزم بعد الإيجاب ، ولذلك قال «و بعد غير النفى» واحترز بقوله «والْجزَاء قَدْ قُصِدْ» عما إذالم يُقْصَدِ الجزاء فإنهلا يُجْزَمُ بل يرفع : إما مقصوداً به الوصْفُ نحو «لَيْتَ لى مالا أنفق منه» أو الحال، أو الاستئناف ويحتملهما قولُه تعالى «فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فى البحر يَبَساً لا تَخَافُ دَرَكاً» وقوله :

١٠٣٩ — كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونهمَا
كما تَكُرُّ إلى أَوْطَانِهَا البَقَرُ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى شرح الكافية : الجزمُ عند التعرِّى من الفاء جائز بإجماع .

الثانى : اختلف فى جازم الفعل حينئذ ؛ فقيل : إن لفظ الطلب ضُمِّنَ معنى حرف الشرط فجزم ، و إليه ذهب ابن خروف ، واختاره المصنف ، ونسبه إلى الخليل وسيبويه . وقيل : إن الأمر والنهى وباقيها نابت عن الشرط ، أى حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه فى العمل مَنَابهَا فجزمت ، وهو مذهب الفارسى والسيرافى وابن عصفور . وقيل : الجزمُ بشرط مُقَدر دلّ عليه الطلبُ ، و إليه ذهب أكثر المتأخرين، وقيل : الجزمُ بلام مقدرة ؛ فإذا قيل «ألا تنزل تُصِبْ خيراً» فمعناه لِتُصِبْ خيراً ، وهو ضعيف ، ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف ، والمختار القول الثالث ، لا ما ذهب إليه المصنف ؛ لأن الشرط لا بُدّ له من فعل ، ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ، ولا مضمنا له مع معنى حرف الشرط ؛ لما فيه من زيادة مخالفة الأصل ، ولا مقدرا بعده ، لامتناع إظهاره بدون حرف الشرط ، بخلاف إظهاره معه ؛ ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة ، وذلك لا يوجد له نظير ، انتهى .

* * *

(وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ) فيما مر أنْ يصحّ (أنْ تَضَعْ * إنْ) الشرطية

(قَبْلَ لاَ) النافية (دُونَ تَخَالُفٍ) فى المعنى (يَقَعْ) ومن ثم جاز « لا تَدْنُ من الأَسَدِ تسلم » ، وامتنع « لا تَدْنُ من الأسد يأ كُلْكَ » بالجزم ، خلافا للكسائى .

أما قولُ الصحابى « يا رسولَ الله لاتُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هذهِ الشجرةِ فَلاَ يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا بريح الثوم » فجزمه على الإبدال من فعل النهى ، لا على الجواب ، على أن الرواية المشهورة فى الثانى « يؤذينا » بثبوت الياء

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى شرح الكافية : لم يخالف فى الشرط المذكور غير الكسائى ، وقال المرادى : وقد نسب ذلك إلى الكوفيين .

الثانى : شَرْطُ الجزم بعد الأمر صحة وضع إنْ تَفْعَلْ ، كما أن شرطه بعد النهى صحة وضع إنْ لاتَفْعَلْ ، فيمتنع الجزم فى نحو « أَحْسِنْ إلىَّ لاأحسن إليكَ » فإنه لا يجوز «إنْ تُحْسِنْ إلى لا أحسن إليك » لكونه غيرَ مناسب ، وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائى فيه ، انتهى .

(وَالأَمْرُ إنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ) بأن كان بلفظ الخبر ، أو باسم فِعْل، أو باسم غيرهِ (فَلاَ * تَنْصِبْ جَوَابَهُ) مع الفاء كما تقدم (وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ) عند حذفها ، قال فى شرح الكافية : بإجماع ، وذلك نحو قوله تعالى « تُؤْمِنُونَ بللهِ وَرَسُولِهِ وتجاهِدُونَ فى سبيل الله بأَمْوَالِكم وأنفسكم ذلكم خَيْرٌ لكم إن كنتم تعلمون ، يغفر لكم ذنوبكم و يدخلكم» وقوله : اتقَى اللهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عَلَيْهِ ، وقوله

١٠٤٠ — [وَقَوْلِى كلَّما جشأَتْ وجاشَتْ]
مَكَانَكِ تُحْمَدِى أو تَسْتَرِيحِى

وقولهم : حَسْبُكَ الحديثُ ينم الناس ؛ فإن المعنى آمنُوا وليتق وأثْبُتِى وا كْفُفْ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أجاز الكسائى النصبَ بعد الفاء المجاب بها اسمُ فعل أمر

نحو صَهْ ، أو خبر بمعنى الأمر نحو حَسْبُك ، وذكر فى شرح الكافية أن الكسائى انفرَدَ بجواز ذلك ، ولكن أجازه ابن عصفور فى جواب نَزَالِ ونحوه من اسم الفعل المُشْتَق ، وحكاهُ ابن هشام عن ابن جنى ، فالذى انفرد به الكسائى ماسوى ذلك .

الثانى: أجاز الكسائى أيضاً نصبَ جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر ،نحو غَفَرَ اللهُ لزيد فَيُدْخِلَهُ الجنة .

* * *

(وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاء فى الرَّجَا نصب كَنَصْبِ مَا إلى التَّمَنِّى يَنْتَسِبْ)

وفاقا للفراء ؛ لثبوت ذلك سماعا كقراءة حَفْص عن عاصم « لعلى أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السموات فأطَّلِعَ » وكذلك « لعله يزكى أو يذكر فتَنفَعَهُ الذكرى» ، وقول الراجز أنشده الفراء :

١٠٤١ — عَلَّ صُرُوف الدَّهْرِ أَوْ دُولاتِها

تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها

* فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ من زَفْرَاتِها *

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب ، وتأولوا ذلك بما فيه بُعْد ، وقول أبى موسى : وقد أُشْرِبَهَا معنى ليت مَنْ قرأ « فأطَّلِعَ » نصبا يقتضى تفصيلا[1] .

(تنبيه) : القياسُ جوازُ جزم جواب الترجى إذا سقطت الفاء عند مَنْ أجاز النصْب ، وذكر فى الارتشاف أنه قد سُمِع الجزمَ بعدالترجى ، وهو يدل على صحةما ذهب إليه الفراء اهـ .

* * *

(وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعلٌ عُطِفْ يَنْصِبُهُ أنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفْ)

فعل : رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده ، و يَنْصِبه: جواب الشرط ، وأنْ ـ

(١) يريد بالتفصيل أن الرجاء إذا أشرب معنى التمنى نصب الفعل التالى للفاء فى جوابه ، وإن لم يشرب معنى التمنى لم ينصب .

بالفتح: فاعلٌ ينصبه ، وثابتا : حال من أنْ ، ومنحذف : عَطْفٌ عليه ، وقف عليه بالسكون للضرورة .

أى يُنْصَبُ الفعلُ بأن مضمرةً جـوازا فى مواضع ، وهى خمسة ، كما ينصب بها مضمرةً وجوباً فى خمسة مواضع وقـد مرت ؛ فالأول من مواضع الجواز : بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفى ولم يقترن الفعل بلا ، وقد سَبَقَ فى قوله « و إن عُدِمْ لا فأنَ أعمل مظهرا أو مضمرا » والأربعة الباقية هى المرادة بهذا البيت ، وهى أنْ تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هـذه الحروف الأربعة : الواو ، وأو ، والفاء ، وثم ، نحو قوله :

١٠٤٢ — وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

ونحو « أوْ يُرْسِلَ رَسُولا » فى قراءة غـير نافع بالنصب عطفا على وَحْياً ، ونحو قوله :

١٠٤٣ — لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبِ[1]

وكقوله :

١٠٤٤ — إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ
كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ

والاحتراز بالخالص من الاسم الذى فى تأويل الفعل ، نحو « الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زيد الذباب » فيغضب : واجب الرفع ؛ لأن الطائر فى تأويل الذى يطير ، ومن العطف على المصدر المتوهم ؛ فإنه يجب فيه إضمار أنْ كما مر .

---

(١) إترابا : أراد غنى وميسرة ، وترب — بفتح التاء والراء جميعا — مصدر « ترب الرجل » بوزن فرح — أى لصقت يده بالتراب من الفقر ؟ ولا تلتفت إلى غير ذلك من التفسير ، والمعنى لولا أننى أتوقع أن يقصدنى ويتوجه نحوى من يتعرض لسؤال الناس من غير أن ينطق وأننى أحب أن أرضيه ما كنت أوثر الغنى على الفقر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما قال « على اسم » ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غيرَ المصدر ؛ فإن ذلك لا يختص به ؛ فتقول « لولا زيدٌ ويُحْسِن إلىَّ لهلكْتُ » .

الثانى : تجوَّز فى قوله « فعل عطف » فإن المعطوف فى الحقيقة إنما هو المصدر .
الثالث : أطلق العاطفَ ، ومراده الأحرف الأربعة ؛ إذ لم يُسمع فى غيرها .

***

(وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِى سِوَى مَا مَرَّ ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى)

أى حَذْفُ « أنْ » مع النصب فى غير المواضع العشرة المذكورة شاذٌّ . لا يقبل منه إلا ما نقله العدول ، كقولهم : خُذِ اللصَّ قَبْلَ يَأخُذَكَ ، ومُرْهُ يَحْفِرَهَا ، وقول بعضهم : تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِىِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه ، وقراءة بعضهم : « بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَه » وقراءة الحسن « قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأمُرُونِى أعبد » ومنه قوله :

[فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ]
وَنَهْنَهْتُ نَفْسِى بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ(١)

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أفهم كلامُهُ أن ذلك مقصور على السماع ، لا يجوز القياسُ عليه ، وبه صرَّح فى شرح الكافية ، وقال فى التسهيل : وفى القياس عليه خلافٌ .

الثانى : أجاز ذلك الكوفيون ومَنْ وافقهم .

الثالث : كلامُهُ يُشعر بأن حذف أنْ مع رفع الفعل ليس بشاذ ، وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل ؛ فإنه جعل منه قوله تعالى : « وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُم البرقَ

(١) قدمر هذا البيت فى باب أفعال المقاربة (ش ٢٣٧) .

خوْفاً وطَمَعاً » قال : فيريكم صلة لأن حذفت و بقى يريكم مرفوعا ، وهذا هو القياس ؛ لأن الحرف عامل ضعيف ، فإذا حذف بطل عمله ، هذا كلامه ، وهذا الذى قاله مذهبُ أبى الحسن ، أجاز حذفَ أنْ ورَفْعَ الفعل دون نصبه ، وجعل منه قوله تعالى : « قلْ أفغَيْرَ الله تأمرونّى أعْبُدُ » ، وذهب قوم إلى أن حذف أنْ مقصور على السماع مطلقا ، فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع ، وإليه ذهب متأخرو المغاربة ، قيل : وهو الصحيح .

الرابع : ما ذكره من أن حذف أنْ والنصب فى غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما ستعرفه فى قوله فى باب الجوازم « والفعل من بعد الجزا إن يقترن إلخ » اهـ .

عوامل الجزم

(بِلاَ وَلاَمٍ طَالِباً ضَعْ جَزْماً * فِى الْفِعْلِ) طالبا : حال من فاعل ضَعْ المستتر ، وجزما : مفعولٌ به .

أى تجزم لا واللامُ الطلبيتان الفعلَ المضارع ، أما « لا » فتكون للنهى ، نحو « لا تُشْرِكْ باللهِ » وللدعاء نحو « لاَ تُؤاخِذْنا » وأما اللام فتكون للأمر نحو « لِيُنْفِقْ » وللدعاء نحو « لِيَقْضِ علَيْنَا رَبُّكَ » وقد دخل تحت الطلب الأمرُ والنهىُ والدعاء ، والاحتراز به عن غير الطلبيتين ، مثل لا النافيةِ والزائدة ، واللام التى ينتصب بعدها المضارع ، وقد أشعر كلامه أنهما لا يجزمان فعلى المتكلم ، وهو كذلك فى لا ، ونَدَرَ قولُه :

١٠٤٥ — لاَ أعْرِفَنْ رَبْرَباً حُــوراً مَدامِعُهاَ
مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أعْقَابِ أكْوَارِ

وقوله :

١٠٤٦ — إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلاَ نَعُدْ
لَهَا أَبداً مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ

نعم إنْ كان للمفعول جاز بكثرة نحو «لاأُخْرَجْ» و لا تُخْرَجْ» لأن المنهى غير المتكلم، وأما اللام فجزمها لفعلى المتكلم مبنيين للفاعل جائز فى السَّعة ، لكنه قليل ، ومنه : « قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ » « وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ » وأقلُّ منه جزمُها فعلَ الفاعل المخاطَب كقراءة أُبَىٍّ وأنس « فبذلك فَلْتفرَحُوا » وقوله عليه السلام : « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ » والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زعم بعضهم أن أصلَ « لا » الطلبية لامُ الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت ، وزعم بعضهم أنها لا النافية ، والجزمُ بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها ، وحذفت كَرَاهة اجتماع لامين فى اللفظ، وهما ضعيفان .

الثانى : لا يُفْصَلُ بين لا ومجزومها ، وأما قوله :

١٠٤٧ — وَقَالُوا أَخَانَا لاَ تَخَشَّعْ لِظَالِمٍ
عَزِيزٍ ، وَلاَ ذَا حَقَّ قَوْمِكَ تَظْلِمِ (١)

فضرورة ، وأجاز بعضهم فى قليل من الكلام نحو « لا الْيَوْمَ تَضْرِبْ » .

الثالث : حركةُ اللام الطلبية الكسرُ ، وفتحها لغة ، ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم ، وتسكينُها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها ، وليس بضعيف بعد ثم ، ولا قليل ، ولا ضرورة ، خلافا لمن زعم ذلك.

الرابع : تحذف لام الأمر ويَبْقَى عملها ، وذلك على ثلاثة أضرب : كثير مُطَّرد ، وهو حذفها بعد أمر بقول نحو « قُلْ لِعِبَادِىَ الذين آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ » وقليل جائز فى الاختيار ، وهو حذفها بعد قول غير أمر ، كقوله :

(١) لا : ناهية ، وتظلم : مجزوم بها ، و « حق قومك » مركب إضافى مفعول به لتظلم تقدم عليه ، و « ذا » اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل الكلام : ولا تظلم حق قومك يا هذا ولا تأبه بغير هذا التحقيق

١٠٤٨ – قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا :
تِئْذَنْ فَإِنِّى حَمْـــوُهَا وَجَارُهَا

قال المصنف : وليس مضطرا ؛ لتمكنه من أن يقول ائذن ، قال : وليس لقائل أن يقول : هـذا من تسكين المتحرك ، على أن يكون الفعل مستحقا للرفع ، فسكن اضطرارا ؛ لأن الراجز لو قَصَد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء ، فكان يقول « تأذَن إنِّى » . وقليل مخصوص بالاضطرار ، وهو الحذفُ دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه ، كقوله :

١٠٤٩ – مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ

وقوله :

١٠٥٠ – فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّى بَقَائِى وَمُدَّتِى
وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

انتهى .

***

و (هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا) أى لم ولما يجزمان المضارع مثل لا واللام الطلبيتين ، نحو « لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ » ونحو « وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ » « وَلَمَّا يأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ » ويشتركان فى الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفى ، والجزم ، وقلب معنى الفعل للمضى ، وتنفرد لم بمصاحبةِ الشرط نحو « وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ » وجوازِ انقطاع نفى منفيها عن الحال ، بخلاف لما فإنه يجب اتصالُ نفى منفيها بحال النطق ، كقوله :

١٠٥١ – فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
وَإِلاَّ فَأَدْرِكْنِى وَلَمَّا أُمَزَّقِ

ومن ثم جاز « لم يكن ثم كان » وامتنع « لما يكن ثم كان » ، والفصلِ بينها وبين مجزومها اضطرارا ، كقوله :

١٠٥٢ – فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا
تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكْكَ الْمِرَاءُ

وقوله :

١٠٥٣ – فَأَضْحَتْ مَغَانِيهَا قِفَاراً رُسُومُهَا
كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلِ

وأنها قد تُلْغَى فلا يجزم بها . قال فى التسهيل : حملاً على لا، وفى شرح الكافية: حملا على ما ، وهو أحْسَنُ ؛ لأن ماتنفى الماضى كثيرا ، بخلاف لا،وأنشد الأخفشُ على إهمالها قولَه :

١٠٥٤ – لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأُسْرَتُهُمْ
يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

وصرح فى أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم، وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها والوقفِ عليها فى الاختيار كقوله :

١٠٥٥ – فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْأً وَلَمَّا
فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ

أى ولما أكن بدأ قبل ذلك ، أى سيدا ، وتقول : قاربتُ المدينةَ ولما ، أى ولما أدخلها ، وهو أحسن ماخرج عليه قراءة من قرأ « وَإِنَّ كلاًّ لَمَّا(١) »ولا يجوز ذلك فى لم ، وأما قولَه :

١٠٥٦ – أَحْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا
يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ

(١) قال ابن الحاجب : لما هذه جازمة حذف مجزومها ، والتقدير : وإن كلا لما يهملوا ، وقال ابن هشام : الأولى أن يكون التقدير : وإن كلا لما يوفوا أعمالهم ، أى أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها .

فضررة ، وبكون منفيها يكون قريبا من الحال ، ولا يُشترط ذلك فى منفى «لم» تقول : لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما ، ولا يجوز « لما يكن » .

وقال المصنف : كونُ منفى لما يكون قريباً من الحال غالبٌ لا لازم

و بكون منفيها يتوقع ثبوته بخلاف منفى لَمْ ، ألا ترى أن معنى « بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ » أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذَوْقهم له متوقع . قال الزمخشرى فى « وَلَمَّا يَدْخُلِ الإيمانُ فِى قُلُوبِكُم » : ما فى لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد ، انتهى .

وهذا بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضى فهما سِيّانِ فى التوقع وعدمه ، مثالُ التوقع « مالى قمتُ ولم تقُمْ » أو « ولمّا تقم » . ومثالُ عدم التوقع أن تقول ابتداء : لم يقم ، أو لما يقم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال فى التسهيل : ومنها لَمْ ، ولما أختها ، يعنى من الجوازم، فقيد لمّا بقوله « أختها » احترازاً من لمّا بمعنى إلاَّ ، ومن لما التى هى حرف وُجُودِ لوجود وكذلك فعل الشارح ، فقال : احترزت بقولى أختها من لما الحِينية ، ومن لما بمعنى إلاَّ ، هذا كلامه . و إنما لم يقيدها هنا بذلك ، وكذلك فعل فى الكافية ، لأن هاتين لا يليهما المضارع ؛ لأن التى بمعنى إلا لاتدخل إلا على جملة اسمية نحو « إنْ كلُّ نَفْسٍ لمّا عَلَيْهَا حَافِظٌ » فى قراءة من شَدَّد الميم ، أو على الماضى لفظاً لامعنى نحو : « أنْشُدُكَ اللهَ لمّا فعلت » أى إلاَّ فعلت ، والمعنى ما أسألك إلا فِعْلَكَ ، والتى هى حرف وجود لوجودٍ لا يليها إلا ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو « وَلمّا جاء أمْرُنا نَجَّيْنَا هُوداً» وأما قوله :

أقولُ لِعَبْدِ اللهِ : لمّا سِقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِى عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

فقد تقدم الكلام عليه فى باب الإضافة، وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب ابن السراج وتبعه الفارسى ، وتبعهما ابن جنى، وتبعهم جماعة، أى أنها ظرف بمعنى حين،

وقال المصنف : بمعنى إذ ، وهو أحسن؛ لأنها مختصة بالماضى، و بالإضافة إلى الجملة ، وعند ابن خروف أنها حرف .

الثانى : حكى اللَّحْيَانى عن بعض العرب أنه ينصب بلَمْ ، وقال فى شرح الكافية : زعم بعض الناس أن النصب بلَمْ لغة ، اغترارا بقراءة بعض السلف « ألم نَشْرَحَ لك صَدْرَك » بفتح الحاء ، و بقول الراجز :

١٠٥٧ – فِي أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرْ
أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُــــدِرْ

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت ، هذا كلامه . وفيه شذوذان : توكيد المنفى بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين .

الثالث : الجمهور على أن لمـا مركبة من لم وما ، وقيل : بسيطة .

الرابع : تدخل همزة الاستفهام على لم ولما فيصيران ألَمْ وألمّـا باقيتين على عملهما ، نحو « ألَمْ نشرَحْ » ، « ألَمْ يَجِدْكَ يَتِيما » ونحو قوله :

[عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا]
وَقلت : أَلَمَّـا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ؟(١)

* * *

ولمـا فرغ مما يجزم فعلا واحداً انتقل إلى ما يجزم فعلين فقال : (وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا * أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا وَحَيْثُمَا أَنَّى) فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين ، نحو « وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ » ، « وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاستعذ بالله » ونحو « مَنْ يَعْمَلْ سُوأً يُجْزَ بِهِ » ونحو « وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ » .

---

(١) مضى فى باب الإضافة رقم ٦١٩

وقوله :

١٠٥٨ — أَرَى الْعُمْرَ كَنْزاً نَاقِصًا كلَّ لَيْلَةٍ
وَمَا تَنْقُصِ الأيَّامُ وَالدَّهْـرُ يَنْفَدِ

ونحو « وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ »

وقوله :

١٠٥٩ — وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ
وَإِنْ خالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

ونحو « أيّاماً تَدْعُوا فله الأسْمَاء الْحُسْنَى » ، وقوله :

١٠٦٠ — [لمَّا تمكَّنَ دُنياهُمْ أطَاعَهمُ]
فِي أَيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِلِ

وقوله :

١٠٦١ — مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَـيْرُ مُوقِدِ

وقوله :

١٠٦٢ — مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ
رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْـتَطَارَا

ونحو قوله :

١٠٦٣ — أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا ، وَإِذَا
لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

وقوله :

١٠٦٤ - [إِذَا النَّعْجَةُ الأَدْمَاء كَانَتْ بِقفرة]
فأيّانَ مَا تعدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ

ونحو قوله :

١٠٦٥ - أَيْنَ تَصْرِفْ بِنَا الْعُدَاة تَجِدْنَا
نَصْرِفُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلاقِي

ونحو قوله تعالى : « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُم الْمَوْتُ » وقوله :

١٠٦٦ - صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ
أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

ونحو قوله

١٠٦٧ - وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ
بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

ونحو قوله :

١٠٦٨ - حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللـه نجاحاً فى غَابِرِ الأَزْمَانِ

ونحو قوله :

١٠٦٩ - خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا
أَخاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكمَا لاَ يُحَاوِلُ

(وَحَرْفٌ إِذْ مَا) أى إذ ما حرف (كإنْ) معنى وفاقاً لسيبويه ، لا ظرف زمان زيدَ عليها ما كما ذهب إليه المبرد فى أحد قوليه ، وابن السراج والفارسى (وَبَاقِى الأدَوَاتِ أسما) ، أما مَنْ ومَا ومَتَى وأىّ وأيّان وأين وأنى وحيثما فباتفاق ، وأما مهما فعلى الأصح

وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف وغير ظرف : فغير الظرف مَنْ وَمَا وَمَهْمَا ، فَمَنْ لتعميم أولى العلم ، وما لتعميم ما تدل عليه وهى موصولة[1] ، وكلتاهما مُبْهمة فى أزمان الربط ، ومَهْمَا بمعنى ما ولا تخرج عن الأسمية ، خلافاً لمن زعم أنها تكون حرفا ، ولا عن الشرطية خلافاً لمن زعم أنها تكون استفهاماً ، ولا تجر بإضافة ولا بحرف جر ، بخلاف مَنْ وما ، وذكر فى الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يَرِدَان ظرفَىْ زمانٍ . وقال فى شرح الكافية : جميعُ النحويين يجعلون ما ومهما مثلَ مَنْ فى لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت فى أشعار الفصحاء من العرب ، وأنشد أبياتاً ؛ منها فى ما قولُ الفرزدق :

١٠٧٠ — وَمَا تَحْىَ لاَ أَرْهَبْ وَإِنْ كُنْتُ جَارِماً
وَلَوْ عَدَّ أَعْدَائِى عَلَىَّ لَهُمْ ذَحْلاَ[2]

وقول ابن الزبير :

١٠٧١ — فَمَا تَحْىَ لاَ نَسْأَمْ حَيَاةً ، وَإِنْ تَمُتْ
فَلاَ خَيْرَ فِى الدُّنْيَا وَلاَ الْعَيْشِ أَجْمَعَا

وفى مهما قول حاتم :

١٠٧٢ — وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَه
وَفَرْجَكَ نَالاَ مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا

وقول طُفَيْل الغَنَوِى :

١٠٧٣ — نُبِّئْتُ أَنَّ أَبَا شُتَيْمٍ يَدَّعِى
مَهْمَا يَعِشْ يَسْمَعْ بِمَا لَمْ يُسْمَعِ

---

(١) هذه الجملة حال من الضمير المستتر فى « تدل » أى هى لتعميم مدلولها فى حال موصوليتها.

(٢) الذحل — بفتح الذال المعجمة وسكون الحاء المهملة — الثأر ، وخطأ ضبط هذه الكلمة بدال مهملة وخاء معجمة وتفسيره بالغدر والخديعة .

قال ابنه : ولا أرى فى هذه الأبيات حُجَّة ؛ لأنه يصح تقديرها بالمصدر ، اه .

وأصل مهما « ما ما » الأولى شرطية ، والثانية زائدة ، فثقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى هاء . هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أصلها « مَهْ » بمعنى اكفف زيدت عليها ما ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن ، وأجازه سيبويه وقيل : إنها بسيطة

وأما أىّ فهى عامة فى ذوى العلم وغيرهم ، وهى بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى ظرف مكان فهى ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهى ظرف زمان ، وإن أضيفت إلى غيرهما فهى غير ظرف .

وأما الظرف فينقسم إلى زمانى ومكانى ؛ فالزمانى : مَتَى ، وأيان ، وهما لتعميم الأزمنة ، وكسر همزة أيان لغة سُلَيم ، وقرىء بها شاذا ، والمكانى : أين وأنّى ، وحيثما ، وهى لتعميم الأمكنة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذه الأدوات فى لحاق « ما » على ثلاثة أضْرُبٍ ، ضرب لا يجزم إلا مقترنا بها ، وهو حيث وإذ ، كما اقتضاه صنيعه ، وأجاز الفراء الجزم بهما بدون ها . وضرب لا يلحقه ما ، وهو مَنْ وَمَا وَمَهْمَا وأنّى ، وأجازه الكوفيون فى مَنْ وأنّى . وضرب يجوز فيه الأمران ، وهو إنْ وأىٌّ وَمَتَى وأيْنَ وأيان ، ومنع بعضهم فى أيان ، والصحيح الجواز .

الثانى : ذكر فى الكافية والتسهيل أنّ « إنْ » قد تهمل حملا على لَوْ ، كقراءة طلحة « فإمّا تَرَيْنَ » بياء ساكنة ونون مفتوحة ، وأن متى قد تهمل حملا على إذا ، ومَثَّلَ بالحديث « إنّ أبا بكر رَجُلٌ أسِيفٌ ، وإنه مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لا يُسْمِعِ النّاسَ » وفى الارتشاف : ولا تهمل حملا على إذا ، خلافا لمن زعم ذلك ، يعنى متى .

الثالث : لم يذكر هنا من الجوازم إذَا وكَيْفَ ولَوْ .

أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا فى الشعر لا فى قليل من الكلام ولا فى الكلام إذا زيد بعدها ما ، خلافا لزاعم ذلك ، وقد صرح بذلك فى الكافية فقال :

وَشَاعَ جَزْمٌ بِإِذَا حَمْلاً عَلَى   مَتَى ، وَذَا فى النَّثْرِ لَنْ يُسْتَعْمَلاَ

وقال فى شرحها : وشاع فى الشعر الجزمُ بإذا حملا على متى ؛ فمن ذلك إنشاد سيبويه :

١٠٧٤ — تَرْفَعُ لى خِنْدِفٌ وَاللهُ يَرْفَعُ لِى
نَاراً إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ

وكإنشاد الفراء:

١٠٧٥ — اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى
وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ

لكن ظاهر كلامه فى التسهيل جواز ذلك فى النثر على قلة ، وهو ما صَرَّح به فى التوضيح فقال : هو فى النثر نادر ، وفى الشعر كثير ، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلى وفاطمة رضى الله عنهما « إذا أخذْتُمَا مَضَاجِعَكما تُكَبِّرَا أربعاً وثلاثينَ » الحديثَ

وأما كيفَ فيجازى بها معنى لا عملا ، خلافا للكوفيين ، فإنهم أجازوا الجزم بها قياساً مطلقاً ، ووافقهم قُطربُ . وقيل : يجوز بشرط اقترانها بما .

وأما لو فذهب قوم منهم ابن الشجرى إلى أنها يجزم بها فى الشعر ، وعليه مشى المصنف فى التوضيح ، وورد ذلك فى الكافية فقال :

وجوَّزَ الْجَزْمَ بِهَا فى الشِّعْرِ   ذُو حُجَّةٍ ضَعَّفَهَا مَنْ يَدْرِى

وتأول فى شرحها قوله :

١٠٧٦ - لَو يَشَأْ طَارَ بِها ذُو مَيْعَةٍ [لاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَل]

وقوله :

١٠٧٧ - تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ
إِحْدَى نِسَاء بَنِى ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

ووقع له فى التسهيل كلامان ، أحدهما يقتضى المنع مطلقا ، والثانى ظاهره موافقة ابن الشجرى .

(فِعْلَيْن يَقْتَضِينَ) أى تطلبُ هذه الأدوات فعلين (شَرْطٌ قُدِّمَا * يَتْلُو الجَزَاء) أى يتبعه الجزاء (وَجَوابًا وُسِمَا) أى علم ، يعنى سمى الجزاء جوابًا أيضاً . وإنما قال «فعلين» ولم يقل جملتين للتنبيه على أن حَقَّ الشرط والجزاء أن يكونا فعلين ، وإن كان ذلك لا يلزم فى الجزاء ، وأفهم قوله «يتلو الجزاء» أنه لا يتقدّم ، وإن تقدم على أداة الشرط شبيهٌ بالجواب فهو دليل عليه ، وليس إياه . هذا مذهب جمهور البصريين . وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه ، والصحيح الأول ، وأفهم قوله « يقتضين » أن أداة الشرط هى الجازمة للشرط والجزاء معاً لاقتضائها لهما ، أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له ، وأما الجزاء ففيه أقوال ، قيل : هى الجازمة له أيضا كما اقتضاه كلامه ، قيل : وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاهُ السيرافى إلى سيبويه ، وقيل : الجزم بفعل الشرط ، وهو مذهب الأخفش ، واختاره فى التسهيل ، وقيل : بالأداة والفعل معا ، ونسب إلى سيبويه والخليل ، وقيل : بالجِوَار ، وهو مذهب الكوفيين .

(وَمَاضِيَيْنِ أوْ مُضَارِعَيْنِ * تُلْفِيهِمَا) أى تجدهما (أو مُتَخَالِفَيْنِ) هذا ماضٍ وهذا مضارع ؛ فمثال كونهما مضارعين - وهو الأصل - نحو « وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ » وماضيين نحو « وَإِنْ عُدْتُم عُدْنَا » وماضيا فمضارعا

نحو « مَنْ كان يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ » وعكسه قليل ، وخَصَّه الجمهورُ بالضرورة ، ومذهبُ الفراء والمصنف جوازُه فى الاختيار ، وهو الصحيح ؛ لما رواه البخارى من قوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَاناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ » ومن قول عائشة رضى الله عنها : إنّ أبا بكر رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقّ ، ومنه « إنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عليهم من السماء آية فَظَلَّتْ » ؛ لأن تابع الجواب جواب ، وقوله :

١٠٧٨ - مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتَ مِنْهُ
كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وقوله :

١٠٧٩ - إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ ، وَإِنْ تَصِلُوا
مَلأْتُمُ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَابَا

وقوله :

١٠٨٠ - إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً
مِنِّى ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وأورد له الناظم فى توضيحه عشرة شواهد شعرية .

(وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ) كقوله :

١٠٨١ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ
يَقُولُ : لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

وقوله :

١٠٨٢ - وَلاَ بِالَّذِي إِنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ
يَقُولُ - وَيُخْفِي الصَّبْرَ - إِنِّي لَجَازِعُ

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا ، وذهب الكوفيون

والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء ، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ، ولا على حذف الفاء ، بل لما لم يَظْهر لأداة الشرط تأثيرٌ فى فعل الشرط لكونه ماضيا ضُعُفَتْ عن العمل فى الجواب .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مثلُ الماضى فى ذلك المضارعُ المنفى بلم ، تقول : « إنْ لَمْ تَقُمْ أَقُومُ » وقد يشمله كلامه .

الثانى : ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحْسَنُ من الجزم ، والصوابُ عكسه ، كما أشعر به كلامه . وقال فى شرح الكافية : الجزمُ مختار ، والرفع جائز كثير .

(وَرَفْعُهُ) أى رفعُ الجزاء (بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ) أى ضَعُف ، من ذلك قولُه :

١٠٨٣ — يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

وقولُه :

١٠٨٤ — فَقُلْتُ : تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ ؛ إنَّهَا
مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لاَ يَضِيرُهَا

وقراءة طلحة بن سليمان « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ » وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة ، وهو مقتضى كلامه أيضا فى شرح الكافية ، وفى بعض نسخ التسهيل ، وصرح فى بعضها بأنه ضرورة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ فإنه قال : وقد جاء فى الشعر ، وقد عرفت أن قوله « بعد مضارع » ليس على إطلاقه ، بل محله فى غير المنفى بلم كما سبق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف فى تخريج الرفع بعد المضارع ؛ فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقا ، وفَصَّلَ سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه

نحو « إنك » فى البيت فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير ، و بين أن لا يكون فالأولى أن يكون على حذف الفاء ، وجوز العكس . وقيل : إن كانت الأداة اسمَ شرطٍ فعلى إضمار الفاء ، و إلاّ فعلى التقديم والتأخير

الثانى : قال ابن الأنبارى : يحسنُ الرفعُ هنا إذا تقدم مايطلب الجزاء قبل « إنْ » كقولهم : « طعامَكَ إنْ تَزُرْنَا نأكل » تقديره : طعامُكَ نأكل إن تزرنا .

الثالث : ظاهرُ كلامه موافقةُ المبرد ؛ لتسميته المرفوع جزاء ، ويحتمل أن يكون سمّاه جزاء باعتبار الأصل وهو الجزم ، و إن لم يكن جزاء إذا رفع .

(وَاْقرُنْ بِفَا حَتْماً) أى وجوباً (جَوَاباً لَوْ جُعِلْ * شَرْطاً لإِنْ أَوْ غَيْرِهَا) من أدوات الشرط (لَمْ يَنْجَعِلْ) وذلك الجملة الاسمية نحو « وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » والطلبية نحو « إنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُم اللهُ » ونحو « وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلاَ يَخَفْ ظلماً ولا هضماً » فى رواية ابن كثير ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الذى يَنْصُرُكم مِنْ بَعْدِهِ » والتى فعلها جامد نحو « إنْ تَرَنِى أنا أقلَّ مِنكَ مالاً وَوَلَداً فعسَى رَبِّى » أو مقرون بقد نحو « إنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ » أو تنفيس نحو « وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ » أو لن نحو « وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ » أو ما نحو « فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ » وقد تحذف للضرورة كقوله :

١٠٨٥ — مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا

[لاَ يَذْهَبُ الْعُرْفُ عِنْدَ اللهِ وَالنَّاسِ]

وقوله :

١٠٨٦ — وَمَنْ لاَ يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالصِّبَا
سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلاَمَةِ نَادِمَا

قال الشارح : أونُدور ، ومَثَّل للندور بما أخرجه البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم لأبىِّ بن كعب « فَإِنْ جاء صاحِبُهَا وإلا اسْتَمْتِعْ بِهَا » وعن المبرد إجازة حذفها فى الاختيار ، وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ فى قوله :

١٠٨٧ - [بنى ثُعَل لا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شُرْبَهَا]
بَنِى ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمُ[1]

وإنما وجب قَرْنُ الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطاً ليعلم الارتباط ؛ فإن مالا يصلح للارتباط مع الاتصال أحَقُّ بأن لا يصلح مع الانفصال ؛ فإذا قرن بالفاء علم الارتباط .

أما إذا كان الجواب صالحا لجعله شرطاً كما هو الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها ، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وغيرها ، أو مضارعا مجرداً أو منفياً بلا أو لم .

قال الشارح : ويجوز اقترانُه بها ، فإن كان مضارعاً رفع ، وذلك نحو قوله تعالى : « إِنْ كان قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ » وقوله : « وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ » ، وقوله « فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْسًا ولا رَهَقًا » هذا كلامه

وهو معترض من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن قوله « ويجوز اقترانه بها » يقتضى

(١) نبكع — من باب فتح — أى منع ، وتفسيره بجهدها لايلتئم مع صدر البيت .

ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء ، والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدإ محذوفٍ ، والجوابُ جملة اسمية ، قال في شرح الكافية : فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل ، وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدإ ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل إن كان مضارعاً ؛ لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها ، فعلم أنها غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدإ مقدر كما تدخل على مبتدإ مصرح به . الثاني : ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقا ، وليس كذلك ، بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب ، ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يُقصَدْ به وعد أو وعيد ، نحو « إنْ قام زَيْدٌ قام عمرو » ، وضرب يجب اقترانه بالفاء ، وهو ما كان ماضياً لفظا ومعنى ، نحو « إن كان قَميصُهُ قُدَّ من قُبُلٍ فصدقت » وقَدْ معه مقدرة ، وضرب يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلا معنى وقُصِدَ به وعد أو وعيد ، نحو « وَمَنْ جاء بالسيئة فكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النار » . قال في شرح الكافية : لأنه إذا كان وعدا أو وعيدا حَسُنَ أن يقدر ماضي المعنى ؛ فعومل معاملة الماضي حقيقة ، وقد نص على هذا التفصيل في شرح الكافية . الثالث : أنه مَثّلَ ما يجوز اقترانُه بالفاء بقوله تعالى : « فَصَدَقَتْ » وليس كذلك ، بل هو مثال الواجب كما مر .

﴿ تنبيه ﴾ : هذه الفاء فاء السبب الكائنة في نحو « يَقُومُ زَيْدٌ فيَقُومُ عمرو » ، وتعينت هنا للربط لا للتشريك ، وزعم بعضُهم أنها عاطفةٌ جملةً على جملة ؛ فلم تخرج عن العطف ، وهو بعيد .

(وتَخْلُفُ الْفَاءَ إذا المُفَاجَأَهْ) في الربط ، إذا كان الجوابُ جملةً اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفي ولم يدخل عليها إنَّ (كإنْ تَجُدْ إذاً لنا مكافأه) « وَإنْ تُصِبْهُمْ سيئةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إذا هُمْ يَقْنَطُونَ » لأنها مثلها في عدم الابتداء بها ،

فوجودُها يحصل ماتحصل الفاء من بيان الارتباط ، فأما نحو « إنْ عَصَى زَيْدٌ فَوَيْلٌ له » ونحو « إنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا عَمْرو قائم » ونحو « إنْ قَامَ زَيْدٌ فَإِنَّ عمراً قائم » فيتعين فيها الفاء .

وقد أفهم كلامه أن الربط بإذا نفسها ، لا بالفاء مقدرة قبلها ، خلافا لمن زعمه ، وأنها ليست أصلا فى ذلك ، بل واقعة موقع الفاء ، وأنه لا يجوز الجمع بينهما فى الجواب

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أعطى القيودَ المشروطة فى الجملة بالمثال ، لكنه لا يعطى اشتراطها ؛ فكان ينبغى أن يبينه .

الثانى : ظاهر كلامه أن « إذا » يُرْبَطُ بها بعد « إنْ » وغيرها من أدوات الشرط وفى بعض نسخ التسهيل «وقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء » فخصه بإنْ ، وهو مايؤذن به تمثيله ، قال أبو حيان : ومَوْرِدُ السماع إنْ ، وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو « فَإِذَا أصابَ بهِ مَنْ يَشَاء مِنْ عِبَادِهِ إذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ » .

(وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجزَا) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (إنْ يَقْتَرِنْ * بالْفَا أوِ الْوَاو بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ) أى حَقيق ؛ فالجزمُ بالعطف ، والرفع على الاستئناف ، والنصب بأن مضمرة وجوبا وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عامر « يُحَاسِبْكم بِهِ اللهُ فيَغْفِر » بالرفع ، و باقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب ، وقرىء بهن « مَن يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِىَ لهُ ويَذَرُهُمْ فِى طُغيَانِهِمْ » « وَإنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفقرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لكُمْ وَنُكَفِّر » وقد روى بهن « نأخذ » من قوله :

١٠٨٨ — فَإِنْ يَهْلِكْ أبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ
رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

وَتَأْخُــذَ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ
أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ له سَنَامُ

وإنما جاز النصبُ بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه ، فأشبه الواقعُ بعده الواقعَ بعد الاستفهام . أما إذا كان اقترانُ الفعل بعد الجزاء بثم فإنه يمتنع النصب ، ويجوز الجزم والرفع

فإن توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوَجْه جزمه ، ويجوز النصب ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

(وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَفَا * أَوْ وَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا) .

فالجزم نحو « إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فإن الله لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ » وهو الأشهر ، ومن شواهد النصب قوله :

١٠٨٩ — وَمَنْ يَقْـتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ
[ولا يَخْشَ ظُلْماً ما أقامَ وَلاَ هَضْماً]

ولا يجوز الرفع ، لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء ، وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو ، فأجازوا النصب بعدها ، واستدلُّوا بقراءة الحسن « وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثم يُدْرِكَهُ الموت » وزاد بعضهم أو

(وَالشَّرْطُ يُغْنِى عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ) أى بقرينة نحو « فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فى الأَرْضِ » الآية ، أى فافعل وهذا كثير ، ويجب ذلك إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى ، نحو « وأنتمُ الأَعْلَوْنَ إن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ » أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتى (وَالْعَكْسُ) وهو أن يغنى الجواب عن الشرط (قَدْ يَأْتِى) قليلا (إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ) أى دل الدليل على المحذوف ، كقوله :

١٠٩٠ — فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

أى و إلاّ تطلقها يَعْلُ . وقوله :

١٠٩١ – مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْراً بِظِنَّـةِ عَامِرٍ
وَلاَ يَنْجُ إلاَّ فِى الصِّفَادِ يَزِيدُ

أراد متى تُثْقَفُوا تُؤْخَذُوا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أشار بقد إلى أن حذف الشرط أقلُّ من حذف الجواب كما نص عليه فى شرح الكافية ، لكنه فى بعض نسخ التسهيل سَوَّى فى الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفى بلا تالية إنْ كما فى البيت الأول ، وهو واضح ، فليكن مراده هنا أنه أقل منه فى الجملة .

الثانى : قال فى التسهيل : ويُحْذَفَان بعد إنْ فى الضرورة ، يعنى الشرط والجزاء ، كقوله :

١٠٩٢ – قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَ إِنْ
كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وَإِنْ

التقدير : و إن كان فقيرا معدما رضيته ؟ وكلامه فى شرح الكافية يؤذن بجوازه فى الاختيار على قلة ، وكذا كلام الشارح ، ولا يجوز ذلك — أعنى حذف الجزءين معا — مع غير إنْ .

الثالث : إنما يكون حَذْف الشرط قليلا إذا حذف وحده كله ، فإن حذف مع الأداة فهو كثير ، من ذلك قوله تعالى : « فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ » تقديره : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم ، وقوله تعالى : «فَاللهُ هُوَ الْوَلِى» تقديره : إن أرادوا وليا بحق فالله هو الولى بالحق لا ولى سواه ، وقوله تعالى : « يا عبادى الذين آمنوا إنَّ أرْضِى وَاسِعةٌ فإيَّاىَ فَاعْبُدُونِ » أصله : فإن لم يتأتَّ أن تُخْلِصُوا العبادة لى فى أرض

فإياى فى غيرها فاعبدون ، وكذا إن حُذِفَ بعضُ الشرطِ ، نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المشركين استجارك » ونحو « إنْ خَيْراً فخير » .

(وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ) غير امتناعى (وَقَسَمْ * جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ)
أى منهما ؛ استغناء بجواب المتقدم (فَهْوَ) أى الحذفُ (مُلْتَزَمْ) فجوابُ القسم يكون مؤكدا باللام أو إنّ أو منفيا ، وجوابُ الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم ؛ فمثال تقدم الشرط « إنْ قَامَ زَيْدٌ وَاللهِ أُكْرِمْهُ ، وَإِنْ يَقُمْ وَاللهِ فَلَنْ أَقُومَ » ، ومثالُ تقدم القسم «وَاللهِ إنْ قَامَ زَيْدٌ لأَقُومَنّ ، وَاللهِ إنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ إنّ عَمْراً لَيَقُومُ ، أو يقوم، وَاللهِ إنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ مَا يَقُومُ عَمْرو » وأما الشرط الامتناعى نحو لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه ، تقدمَ القسمُ أو تأخر ، كقوله :

١٠٩٣ — فَأُقْسِمُ لَوْ أَنْدَى النَّدِيَّ سَوَادَهُ
لَمَا مَسَحَتْ تِلْكَ الْمُسَالاتِ عَامِرُ (١)

وكقوله :

١٠٩٤ — وَاللهِ لَوْلاَ اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا
[وَلاَ تَصَدَّقْنَا وَلاَ صَلَّيْنَا]

نص على ذلك فى الكافية والتسهيل ، وهو الصحيح ، وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب فى ذلك للقسم ؛ لتقدمه ، ولزوم كونه ماضيا ، لأنه مُغْنٍ عن جواب لو ولولا ، وجوابهما لا يكون إلا ماضيا ، وقوله فى باب القسم فى التسهيل : « وتُصَدَّر — يعنى جملةَ الجواب — فى الشرط الامتناعى بلو أو لولا » يقتضى أن لو ولولا وما دخلتا عليه جوابُ القسم ، وكلامه فى الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا ، والعذر له فى عدم التنبيه هنا على لو ولولا

(١) أندى : أى أحضر ، والندى : أصلها مجلس القوم ، وسواد الرجل : شخصه ، والمسالات : جوانب اللحية ، يعنى لو حضر الممدوح لما جرأت عامر على مسح لحاهم .

أن البابَ موضوعٌ للشرط غير الامتناعىّ ، والمغار بهُ لا يسمُّونَ « لولا » شرطا ولا لو إلا إذا كانت بمعنى إنْ .

وهذا الذى ذكره إذا لم يتقدم على الشرط غيرِ الامتناعى والقسمِ ذو خَـبَرٍ ، فإن تقدم جُعل الجواب للشرط مطلقاً ، وحُذِف جوابُ القسم ، تقـدم أو تأخر ، كما أشار إلى ذلك بقوله :

(وَإنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذو خَبَرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلاَ حَذَرْ)

وذلك نحو « زَيْدٌ إنْ يَقُمْ وَاللهِ يُكْرِمْكَ ، وزَيدٌ وَاللهِ إنْ يَقُمْ يُكْرِمْكَ ، وإنَّ زَيْداً إنْ يَقُمْ وَاللهِ يُكْرِمْكَ ، وَإنَّ زَيداً وَاللهِ إنْ يَقُمْ يُكْرِمْكَ » ، وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لأن سقوطه مخلّ بمعنى الجملة التى هو منها ، بخلاف القَسَم ؛ فإنه مَسُوق لمجرد التوكيد .

والمراد بذى الخبر ما يطلب خبراً من مبتدإ أو اسم كان ونحوه .

وأفهم قوله « رَجِّحْ » أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم ؛ فتقول « زَيدٌ وَاللهِ إنْ قَامَ ـ أو إنْ لَمْ يَقُمْ ـ لأُكْرِمَنَّهُ » وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره ، لكن نص فى الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم ، وليس فى كلام سيبويه ما يدل على التحتم .

***

(وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلاَ ذِى خَبَرٍ مُقَدَّمِ)

كما ذهب إليه الفراء ؛ تمسكاً بقوله :

١٠٩٥ ـ لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ

لاَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

وقوله :

١٠٩٦ — لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتِهِ الْيَوْمَ صَادِقًا
أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا

ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضىَ اللفظِ ، أو مضارعا مجزوما بلم ، نحو « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ » ونحو « لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لأَرْجُمَنَّكَ » ولا يجوز أنت ظالم إن تفعل ، ولا والله إن تقم لأقومَنَّ ، وأما قوله :

١٠٩٧ — [يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ]
وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدْكَ مَزِيدُ

وقوله :

١٠٩٨ — لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ
لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِيَ وَاسِعُ

فضرورة ، وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء .

الثانى : إذا تأخر القسم وقُرِن بالفاء وجب جعل الجواب له ، والجملة القسمية حينئذ هى الجواب ، وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها ؛ فأجاز « إن تقم بعلم الله لأزورَنَّكَ » على تقدير فبعلم الله ، ولم يذكر شاهداً ، وينبغى أن لا يجوز ذلك ؛ لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا فى الضرورة .

الثالث : لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين ، فنذكره مختصراً .

إذا توالى شرطان دون عطف ؛ فالجواب لأولهما ، والثانى مُقَيِّد للأول كتقييده بحالٍ واقعةٍ موقِعَهُ ، كقوله :

١٠٩٩– إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا
مِنَّا مَعَاقِلَ عِــــزٍّ زَانَهَا كَرَمُ

وإن توالَيَا بعطفٍ فالجوابُ لهما معا ، كذا قاله المصنف فى شرح الكافية ، ومَثَّل له بقوله تعالى : « وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ » الآية . وقال غيره : إن توالى الشرطان بعَطْفٍ بالواو فالجواب لهما نحو « إِنْ تَأْتِنِي وَإِنْ تُحْسِنْ إلىَّ أُحْسِنْ إلَيْكَ » أو بأو فالجوابُ لأحدهما نحو « إنْ جَاءَ زَيْدٌ أو إنْ جَاءَتْ هِنْدٌ فأَكْرِمْه ، أَوْ فَأَكْرِمْهَا » أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثانى ، والثانى وجوابه جواب الأول ، وعلى هذا فإطلاقُ المصنفِ محمول على العطف بالواو .

فصل لَوْ

اعلم أن « لو » تأتى على خمسة أقسام :

الأول : أن تكون للعَرْضِ نحو « لَوْ تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْراً » ذكره فى التسهيل .

الثانى : أن تكون للتقليل نحو « تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ » ذكره ابن هشام اللَّخْمى وغيره .

الثالث : أن تكون للتمنى ، نحو « لَوْ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا » قيل : ومنه « لَوْ أَنَّ لنا كَرَّةً » ولهذا نصب « فنكون » فى جوابها ، واختلف فى لو هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام الخَضْرَاوى : هى قسم برأسها ، لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ،

ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب لَيْتَ ، وقال بعضهم : هى لو الشرطية أشرِبَتْ معنى التمنى ؛ بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين جوابٍ منصوب بعد الفاء وجوابٍ باللام ، كقوله :

١١٠٠ — فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ
فَيُخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَىُّ زِيرِ
بِيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً
وَكَيْفَ لِقَاهُ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ ؟ !

وقال المصنف : هى لو المصدرية أغْنَتْ عن فعل التمنى ، وذلك أنه أورد قولَ الزمخشرى : وقد تجىء لو فى معنى التمنى نحو لو تأتينى فتحدثنى ، فقال : إن أراد أن الأصل وددت لو يأتينى فيحدثنى ، فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت فى الإشعارَ بمعنى التمنى ، فكان لها جوابٌ كجوابها ؛ فصحيح ، أو أنها حرف وضع للتمنى كليت فممنوع ؛ لاستلزامه منع الجمع بينها و بين فعل التمنى ، كما لا يجمع بينه و بين ليت . وقال فى التسهيل بعد ذكره المصدرية : وتغني عن التمنى ، فينصب بعدها الفعلُ مقرونا بالفاء ، وقال فى شرحه : أشرت إلى نحو قول الشاعر :

١١٠١ — سَرَيْنَا إلَيْهِمْ فِي جُمُوعٍ كَأَنَّهَا
جِبَالُ شَرَوْرَى لَوْ تعان فَتَنْهَدَا

قال : فلك فى « تنهدا » أن تقول : نصب لأنه جواب تمنٍّ إنشائى كجواب ليت ؛ لأن الأصل وددنا لوتعان ، فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى دون لفظه ، فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندى هو المختار ، ولك أن تقول : ليس هذا من باب الجواب بالفاء ، بل من باب العطف على المصدر ؛ لأن لو والفعل فى تأويل مصدر ، هذا كلامه ، ونص على أن لو

فى قوله تعالى : « لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً » مصدرية ، واعتذر عن الجمع بينها و بين أن المصدرية بوجهين ؛ أحدهما : أن التقـدير لو ثَبَتَ أنَّ ، والآخر أن تـكون من باب التوكيد .

الرابع : أن تـكون مصدرية بمنزلة أنْ إلا أنها لا تَنْصِبُ ، وأكثر وقوع هذه بعد وَدَّ أو يَوَدُّ نحو « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ » « يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ » ومن وقوعها بدونهما قولُ قُتَيْلة :

١١٠٢ — مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ ، ورُبَّمَا
مَنَّ الفَـــــتَى وَهُوَ المَغِيظ المُحْنَقُ

وقول الأعشى :

١١٠٣ — وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُـلُّ أَمْرِهِمُ
مِنَ التأنى وَكَانَ الحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية ، وممن ذكرها الفراء وأبو على ، ومن المتأخرين التبريزى وأبو البقاء ، وتبعهم المصنف ، وعلامتها أن يصلح فى موضعها أنْ ، ويشهد للمُثْبِتِين قراءةُ بعضهم « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا » بحذف النون ، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تُدْهِنَ ، ويُشْـكل عليهم دخولها على أنْ فى نحو « وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً » وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدَّر بعدها تقديره تودُّ لو ثبت أنَّ بينهـا و بينه ، كما أجاب به المصنف فى « لو أن لنا كَرَّةً » على رأيه كما سبق . وأما جوابه الثانى ـ وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد « فِجَاجاً سُبُلاً » ـ ففيه نظر ؛ لأن توكيد المصدر قبل مجىء صلته شاذ ، كقراءة زيد بن على « والذين مَنْ قَبْلَهم » بفتح الميم .

الخامس : أن تكون شرطية ، وهى المرادة بهذا الفصل ، وهى على قسمين ؛ امتناعية ، وهى للتعليق فى الماضى ، وبمعنى إنْ وهى للتعليق فى المستقبل ، فأشار للقسم الأول بقوله : (لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيّ) يعنى أن لو حرفٌ يدلّ على تعليق فعلٍ بفعلٍ فيما مضى ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصولُ جوابها ، ويلزم كونُ شرطها محكوما بامتناعه ؛ إذ لو قُدِّر حصولُه لكان الجواب كذلك ، ولم تكن للتعليق فى المضى ، بل للايجاب ، فتخرج عن معناها ، وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير ؛ لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط ، نعم الأكثر كونه ممتنعا .

وحاصله أنها تقتضى امتناعَ شرطها دائما ، ثم إنْ لم يكن لجوابها سببٌ غيره لزم امتناعه نحو « وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا » وكقولك : لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا ، وإلا لم يلزم ، نحو : لو كانت الشمسُ طالعةً لكان الضوء موجودا ومنه : نعم المرء صُهَيْبٌ لو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِه .

فقد بانَ لك أن قولهم « لو حرف امتناع لامتناع » فاسدٌ ؛ لاقتضائه كونَ الجواب ممتنعا فى كل موضع ؛ وليس كذلك ، ولهذا قال فى شرح الكافية : العبارة الجيدة فى لو أن يقال : حرف يدل على امتناع تالٍ يلزم لثبوته ثبوتُ تاليه ؛ فقيام زيد من قولك « لو قام زيد لقام عمرو » محكومٌ بانتفائه فيما مضى ، وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو ، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له ؟ لا يتعرض لذلك ، بل الأكثر كون الأول والثانى غير واقعين ، اه . وعبارة سيبويه : حرف لما كان سيقَعُ لوقوع غيره ، وهى إنما تدل على الامتناع الناشىء عن فَقْدِ السبب ، لا على مطلق الامتناع ، على أنه مراد العبارة الأولى ، أى أن جواب لو ممتنع لامتناع سببه ، وقد يكون ثابتا لثبوت سببٍ غيره .

وأشار إلى القسم الثانى بقوله : (وَيَقِلُّ * إيلاؤُهَا مُسْتَقْبَلاً لَكِنْ قُبِلْ)
أى يقل إيلاء لو فعلاً مستقبَلَ المعنى ، وما كان من حقها أن يليهـا ، لـكن ورد السماعُ به ؛ فوجب قبوله ، وهى حينئذ بمعنى إنْ كما تقدم ، إلا أنها لا تجزم ، من ذلك قوله :

١١٠٤ — وَلَوْ تَلْتَقِى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا
وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِى وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً
لِصَوْتِ صَدَى لَيْـلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

وقوله :

١١٠٥ — لاَ يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إلاَّ مُظْهِراً
خُلُقَ الْـكِرَامِ وَلَوْ تَـكُونُ عَدِيمَا

وإذا وليها حينئذٍ ماضٍ أول بالمستقبل ، نحو « وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تركوا » الآيةَ ، وقوله :

١١٠٦ — وَلَوْ أَنَّ لَيْـلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ
عَلَيَّ وَدُونِى جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ

وإن تلاها مضارع تخلَّصَ للاستقبال ، كما أنَّ إنِ الشرطية كذلك ، وأنكر ابن الحاجّ فى نَقْده على الْمُقرب مجىء لو للتعليق فى المستقبل ، وكذلك أنكره الشارح ، وتأوّل ما احتجوا به من نحـو « وَلْيَخْشَ الذين لو تركوا » الآيةَ ، وقوله : * ولو أن لَيْـلَى الأَخْيَلِيَّةَ سلمت * وقال : لا حجة فيه ؛ لصحة حَمْلِهِ على المضى ، وما قاله لا يمكن فى جميع المواضع المحتجِّ بها ؛ فمما لا يمكن ذلك فيه — وصرح كثير من النحويين بأن لو فيه بمعنى إنْ — قولُه تعالى : « وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ

لنا وَلَوْ كنا صَادِقِينَ » ، « ليظهره على الدين كله وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ » « قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث » « ولو أعجبتكم » « ولو أعجبكم » « ولو أعجبك حُسْنُهُنَّ » ، ونحو « أعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ جَاء عَلَى فَرَسٍ » ، وقوله :

١١٠٧ — قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ
دُونَ النِّسَاء وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ

(وَهِىَ فِى الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كإنْ) أى : لو مثلُ إنِ الشرطية فى أنها لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم ، كقول عمر رضى الله عنه : لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يا أَبا عُبَيْدَةَ ، وقال ابن عصفور : لا يليها فعل مضمر ، إلا فى ضرورة، كقوله :

١١٠٨ — أَخِلاَّىَ لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ
عَتَبْتُ ، ولٰكِنْ ما عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ

أو نادر كلام كقول حاتم : لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي ، والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر ، بل يكون فى فصيح الكلام ، كقوله تعالى « لو أنتم تملكون خَزَائِنَ رَحْمَةِ ربى » حذف الفعل فانفصل الضمير ، وأما قوله :

١١٠٩ — لَوْ بِغَيْرِ الماء حَلْقِي شَرِقٌ
كُنْتُ كَالغَصَّانِ بالماء اعْتِصَارِى

فقيل : عَلَى ظاهره ، وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً ، وقال ابن خروف : هو على إضمار « كان » الشانِيَّةِ ، وقال الفارسى : هو من الأول ، والأصل لو شرق حلقى هو شَرِقٌ ، فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخراً .

ثم نبه على ما تفارق فيه لو إن الشرطية فقال (لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ) أى تختص لو بمباشرة أنَّ نحو «ولو أنَّهُمْ آمَنُوا» «ولو أنهم صَبَرُوا» «ولو أنَّا كتبنا عليهم» «ولو أنَّهُمْ فَعَلُوا ما يوعظون به» وقوله :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ
[كفانى ، ولم أطلب ، قليلٌ من المالِ]

وهو كثير ، وموضعها عند الجميع رَفْع ؛ فقال سيبويه وجمهور البصريين: بالابتداء، ولا تحتاج إلى خبر ؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، وقيل : الخبر محذوف ، وقيل : يقدّر مقدما ، أى ولو ثابت إيمانُهم ، على حَدّ « وآيةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا » ، وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، ويشهد له أنه يأتى مؤخراً بعد أما ، كقوله :

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ
يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي

وذلك لأن لعل لاتقع هنا ؛ فلا تشتبه أنَّ المؤكدة إذا قدمت بالتى بمعنى لعل ، فالأولى حينئذ أن يُقدَّر الخبر مؤخرا على الأصل ، أى ولو إيمانُهُمْ ثابت ، وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى : فاعل ثَبَتَ مقدر كما قال الجميع فى ما وصلتها فى « لا أكلمه ما أنَّ فى السماء نجماً » ، ومن ثم قال الزمخشرى : يجب أن يكون خبر أنَّ فعلا ، ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف ، وردَّه ابنُ الحاجب وغيره بقوله تعالى « وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأرضِ من شجرة أَقْلَامٌ » وقالوا : إنما ذلك فى الخبر المشتق لا الجامد كالذى فى الآية ، وفى قوله :

١١١٧ — مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرٌ
تَنْبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهْوَ مَلْمُومُ

وقوله :

١١١١ – وَلَوْ أنهَا عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتَهَا
مُسَوَّمَةً تَدْعُو عُبَيْداً وأَزْنَمَا

وردَّ المصنفُ قولَ هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا كقوله :

١١١٢ – لَوْ أنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الْفَلَاحِ
أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

وقوله :

١١١٣ – وَلَوْ أنَّ مَا أَبْقَيْتِ مِنِّى مُعَلَّقٌ
بِعُودِ ثُمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُودُهَا

وقوله :

١١١٤ – وَلَوْ أنَّ حَيًّا فَائِتُ الْمَوْتِ فَاتَهُ
أَخُو الْحَرْبِ فَوْقَ الْقَارِحِ الْعَدَوَانِ

* * *

(وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِىِّ نَحْوُ لَوْ يَفِى كَفَى)

أى لَوْ وَفَى كفى ، ومنه قوله :

١١١٥ – لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ حَدِيثَهَا
خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وَسُجُودا

وهذا فى الامتناعية ، وأما التى بمعنى إنْ فقد تقدم أنها تصرف الماضى إلى المستقبل ، وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لغلبة دخول لو على الماضى لم تجزم ، ولو أريد بها معنى إنِ

الشرطية ، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة فى الشعر منهم ابن الشجرى كقوله :

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ [لَاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ]

وقوله :

تَامَتْ فؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ
إحْدَى نِسَاء بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

وخرج على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفا ، كقراءة أبى عمرو « وينصركم » و « يشعركم » و « يأمركم » والأول على لغة من يقول شَايَشَاَ بالألف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم .

الثانى : جوابُ لو إما ماضٍ معنًى نحو « لَوْ لَمْ يَخَفِ الله لَمْ يَعْصِهِ » أو وضعا وهو إما مثبت فاقترانه باللام نحو « لَوْ نَشَاء لجعلنَاهُ حُطَامًا » أكثر من تركها نحو « لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاه أجَاجًا » وإما منفى بما فالأمر بالعكس ، نحو « وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ » ونحو قوله :

١١١٦ — وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا
وَلَكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي

وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخارى « لَوْ كان لِي مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا ما يَسُرُّنِى أن لا يمرّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وعنْدِى مِنْهُ شَيْء » فهو على حذف « كان » أى ما كان يسرنى، قيل :وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو « وَلَوْ أَنهُمْ آمَنوا واتّقوا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ الله خَيْرٌ » وقيل : الجملة مستأنفة، أو جواب لقسم مقدر ، و « لو » فى الوجهين للتمَنِّى فلا جواب لها.

أما، ولولا ، ولوما

(أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شيء) أى أمّا — بالفتح والتشديد — حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد .

أما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها ، نحو « فأَمَّا الذينَ آمَنُوا فيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وأَمَّا الذينَ كَفَرُوا فيَقُولونَ » الآية ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (وَفَا ، لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً أُلِفَا) فا : مبتدأ خبره أُلِفَ ، ولتلو :متعلق بألف ، ومعنى تلو تال، ووجوبا : حال من الضمير فى ألف .

وأشار بقوله :

(وَحَذْفُ ذِى الفَا قَلَّ فِى نَثْرٍ إذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا)

أى طُرِحَ ، إلى أنه لا تُحْذَفُ هذه الفاء إلا إذا دخلت على قولٍ قد طرح استغناء عنه بالمقول ، فيجب حذفها معه نحو « فأَمَّا الذينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتم » أى : فيقال لهم أكفرتم ، ولا تحذف فى غير ذلك إلا فى ضرورة ، كقوله :

فَأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ
وَلَكِنَّ سَيْراً فِى عِرَاضِ المَوَاكِبِ

أو نُدُورٍ ، نحو ما خرّج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم . « أما بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ » ، وقول عائشة : أما الذين جَمَعُوا بين الحج والعمرة طَافُوا طَوَافاً وَاحِداً .

وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم فى آية البقرة ، ومنه : « أَمَّا السَّفِينَةُ فكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِى البَحْرِ » « وأما الغلام » « وأما الجِدَارُ » الآيات ، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام يُذكر بعدها

فى موضع ذلك القسم ؛ فالأول نحو : « يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جاءكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ ، وأنزلنا إليكُمْ نُوراً مُبِينًا ، فأمَّا الذينَ آمَنُوا باللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ » أى وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا . والثانى نحو : « هُوَ الذى أنزل عليك الكِتَابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أمُّ الكِتَابِ ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فأمَّا الذين فى قلوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ ما تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ » أى وأما غيرهم فيؤمنون به ويَكِلون معناه إلى ربهم . ويدل على ذلك قوله تعالى : « وَالرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمنَّا بِهِ كلٌّ من عندر بنا » أى كلٌّ من المتشابه والمُحْكَم من عند الله ، والإيمان بهما واجب ، فكأنه قيل: وأما الراسخون فى العلم فيقولون ، وعلى هذا فالوقفُ على « إلا الله » وهذا المعنى هو المشار إليه فى آية البقرة السابقة فتأملها .

وقد تأتى لغير تفصيل نحو « أما زيد فمنطلق » .

وأما التوكيد فقلَّ مَنْ ذكره ، وقد أحكم الزمخشرى شرحه فإنه قال : فائدة أما فى الكلام أن تعطيه فضلَ توكيدٍ ، تقول « زيدذاهب » ، فإذا قصدتَ توكيدَ ذلك ، وأنه لا محالةَ ذاهب ، وأنه بصدَد الذهاب ، وأنه منه عَزِيمة قلت « أما زيد فذاهب » ، ولذلك قال سيبويه فى تفسيره : مهما يكن من شىء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنه فى معنى الشرط ، انتهى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من قوله « أما كمهما يك » لا يريد به أن معنى أما كمعنى مهما وشرطها ؛ لأن أما حرف ، فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل ؟ وإنما المراد أن موضعها صالح لهما ، وهى قائمة مقامهما ؛ لتضمنها معنى الشرط .

الثانى : يؤخذ من قوله « لتلو تلوها » أنه لا يجوز أن يتقدَّمَ الفاء أكثر من اسم واحد ؛ فلو قلت « أما زيد طعامه فلا تأكل » لم يجز ، كما نص عليه غيره .

الثالث : لا يُفْصَلُ بين «أما» والفاء بجملة تامة ، إلا إن كانت دعاء ، بشرط أن يتقدم الجملةَ فاصل ، نحو « أما اليوم رَحِمَكَ الله فالأمر كذا » .

الرابع : يُفصَلُ بين أما والفاء بواحد من أمور ستة ؛ أحدها : المبتدأ كالآيات السابقة ، ثانيها : الخبر ، نحو « أما فى الدار فزيد » . ثالثها : جملة الشرط ، نحو « فأما إنْ كَانَ من المُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَان » الآيات . رابعها : اسم منصوب لفظاً أو محلا بالجواب ، نحو « فأمَّا اليَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ » الآيات . خامسها : اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو « أما زَيْدًا فاضْرِبْهُ » وقراءة بعضهم «وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُم» بالنصب ، و يجب تقدير العامل بعد الفاء ، وقبل ما دخلت عليه ؛ لأن أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل ، والفعل لايلى الفعل . سادسها : ظرفٌ معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه أو للفعل المحذوف ، نحو « أمَّا اليَوْمَ فإنى ذاهِبٌ ، وأمَّا فى الدار فإنَّ زَيْداً جَالِس » ولا يكون العامل ما بعد إنَّ ؛ لأن خبر إن لايتقدم عليها فكذلك معموله . هذا قول سيبويه والمازنى والجمهور ، وخالفهم المبرد وابن دُرُسْتُوَيْه والفراء والمصنف .

الخامس : سُمِعَ «أما العبيدَ فَذُو عَبِيدٍ» ، بالنصب ، «وأما قُرَيْشًا فأنا أفْضَلُهَا» وفيه دليل على أنه لايلزم أن يُقَدَّرَ مهما يكن من شىء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل ؛ إذ التقدير هنا مهما ذَكَرْتَ ، وعلى ذلك فيخرج « أما العِلْمَ فعَالم ، وأما علما فعالم » ، فهو أحسن مما قيل : إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان مُعَرفا وحال إن كان منكراً ، وفيه دليل أيضاً على أن أمَّا ليست العاملة ؛ إذ لا يعمل الحرفُ فى المفعول به .

السادس : ليس من أقسام أما التى فى قوله تعالى « أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُون » ، ولا التى فى قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ [فإنّ قومىَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ]

بل هى فيهما كلمتان ، والتى فى الآية « أم » المنقطعة وما الاستفهامية أدغمت الميم فى الميم ، والتى فى البيت هى « أنْ » المصدرية وما المزيدة ، وقد سبق الكلام عليها فى باب كان .

السابع : قد تبدل ميم أما الأولى ياء؛ استثقالا للتضعيف ، كقوله :

١١١٧ — رَأَتْ رَجُلاً أَيْمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
فَيَضْحَى ، وَأَيْمَا بِالْعَشِىِّ فَيَخْصَرُ

***

(لَوْلاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا)

أى : للولا ولوما استعمالان ؛ أحدهما : أن يدلاّ على امتناع شىء لوجود غيره ، وهذا ما أراده بقوله « إذا امتناعا بوجود عقدا » أى إذا رَبطَا امتناع شىء بوجود غيره ولازَما بينهما ، ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملتزماً فيه حذفُ خبره غالبا ، وقد مر بيان ذلك فى باب المبتدأ ، وجوابا كجواب لو مُصَدَّرا بماضٍ أو مضارع مجزوم بلم ، فإن كان الماضى مُثْبَتاً قرن باللام غالبا ، نحو «لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكنا مُؤْمِنين» ونحو قوله :

١١١٨ — لَوْلاَ الإصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِى
مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِى الرِّضَاء رَجَاءُ

وإنْ كان منفيا تجرَّدَ منها غالبا ، نحو « ولولا فَضْلُ الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحدٍ أبدا » وقوله :

والله لَوْلاَ اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا [وَلاَ تَصَدَّقْنَا وَلاَ صَلَّيْنَا]

وقوله :

١١١٩ — * لَوْلاَ ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضِيمَ صَاحِبُهُ *

وقد يقترن بها المنفى كقوله :

١١٢٠ — لَوْلاَ رَجَاء لِقَاء الظَّاعِنِينَ لَمَا
أَبْقَتْ نَوَاهُمْ لَنَا رُوحاً وَلاَ جَسَدَا

وقد يخلو منها المثبتُ كقوله :

١١٢١ — لَوْلاَ زُهَيْرٌ جَفَانِى كُنْتُ مُنْتَصِراً
[ولَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلسِّلْمِ إِنْ جَنَحُوا]

وقوله :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَىَ طِحْتَ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّـةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

و إذا دلَّ على الجواب دليلٌ جاز حذفه ، نحو « ولولا فَضْلُ الله عليكم ورحمَتُه وأن الله تواب حكيم » .

والاستعمالُ الثانى أن يَدُلاَّ على التحضيض ؛ فيختصان بالجملِ الفعلية ، و يشاركهما فى ذلك هلاَّ وألاَّ الموازنة لها وألاَ بالتخفيف ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ ، وَهَلاَّ ألاَّ ، ألاَ ، وَأَوْلِيَنْهَا الفِعْـلاَ)

أى : المضارعَ أو ما فى تأويله ، نحو « لولا تستغفرون الله » ونحو « لَوْلاَ أُنزل علينا الملائكة » ونحو « لَوْمَا تأتينا بالملائكة » ونحو قوله : هلا تُسْلِم — أو ألا تسْلِم ، أو ألاَ تُسْلِم — فتدخل الجنة ، ونحو « ألاَ تُقَاتِلون قَوْمًا نكثُوا أَيمانَهُمْ » ؛

والعَرْض كالتحضيض ، إلا أن العرضَ طلب بلين ، والتحضيض طلب بحث

(وَقَدْ يَلِيهَا) أى قد يلى هذه الأدوات (اسْمٌ بفعـل مُضْمَرِ * عُلِّقَ أوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ) .

فالأول نحو قولك : هلاّ زيداً تضربه ، فزيداً : علق بفعل مضمر ، بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر . والثانى نحو قولك : هلا زيداً تَضْرِبُ ، فزيداً : علق بالفعل الظاهر الذى بعده ؛ لأنه مُفَرَّغ له.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ترد هذه الأدوات للتوبيخ والتنديم ؛ فتختص بالماضى أو ما فى تأويله ظاهراً أو مضمراً ، نحو « لَوْلاَ جَاؤا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء » ، « فَلَوْلا نَصَرَهُم الذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ قُرْباناً آلِهَةً » ، ونحو قوله :

١١٢٢ — تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِى ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْـكَمِىَّ الْمُقَنَّعَا

أى لولا تعدون الـكمى ، بمعنى لولا عَدَدْتم ؛ لأن المراد توبيخهم على ترك عَدّه فى الماضى ، وإنما قال تعُدُّون على حكاية الحال ، ونحو قوله :

١١٢٣ — أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللهِ فِى القِــدِّ مُوثَقاً
فَهَلاَّ سَعِيــداً ذَا الْخِيَانَةِ والْغَــدْرِ

أى فهلاَّ أسَرْتَ سعيداً .

الثانى : قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر ؛ فيقدر المضمر « كان » الشانية كقوله

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَىَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْـلَى شَفِيعُهَا

أى : فهلا كان الشان نفس ليلى شفيعها .

الثالث : المشهور أن حروف التحضيض أربعة ، وهى : لولا ، ولوما ، وهلاّ ، وألاَّ

بالتشديد ، ولهذا لم يذكر فى التسهيل والكافية سواهن ، وأما « ألا » بالتخفيف فهى حرف عَرْض ، فذكْرُهُ لها مع حروف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتى للتحضيض ، ويحتمل أن يكون ذكرها معهن لمشاركتها لهن فى الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهن ، ويؤيده قوله فى شرح الكافية : وألحق بحروف التحضيض فى الاختصاص بالفعل « ألاَ » المقصود بها العَرْضُ ، نحو : ألا تزورنا .

خاتمة — أصْلُ لولا ولوما لو ركبتْ مع لا وما ، وهلا مركبة من هَلْ ولا ، وألاّ يجوز أن تكون هلا فأبدل من الهاء همزة ، وقد يلى الفعلَ لولا غيرُ مفهمةٍ تحضيضا كقوله :

١١٢٤ — أَنْتَ المُبَارَكَ وَالْمَيْمُونُ سِيرَتُهُ
لَوْلاَ تُقَوِّمُ دَرْءَ الْقَوْمِ لاَخْتَلَفُوا

فتؤول بلو لم ، أى لو لم تقوم ، أو تجعل المختصة بالأسماء ، والفعلُ صلةٌ لأنْ مقدرة على حد « تَسْمَعُ بالمعيدى » والله تعالى أعلم .

الإخبار بالذى والألف واللام

الباء فى قوله « بالذى » للسببية ، لا للتعدية ؛ لدخولها على المخبر عنه ؛ لأن « الذى » يجعل فى هذا الباب مبتدأ ، لا خبرا ، كما ستقف عليه ؛ فهو فى الحقيقة مخبر عنه ، فإذا قيل : أخبِرْ عن زيد من « قام زيد » فالمعنى أخبر عن مسمّى زيدٍ بواسطة تعبيرك عنه بالذى .

وهذا الباب وضَعه النحويون للتدريب فى الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائلَ التمرين فى القواعد التصريفية ، وبعضُهم يسمى هذا البابَ « باب السَّبْك »

قال الشارح : وكثيرا ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص ، أو تقوِّى الحكم ، أو تشويق السامع ، أو إجابة الممتحن ، انتهى .

والكلام فى هذا الباب فى أمرين ؛ الأول فى حقيقة ما يُخْبر عنه ، والثانى فى شروطه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

(مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِى خَبَرْ عَنِ الَّذِى مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرّْ)

ما : موصولة مبتدأ ، و « خبر » خبرُها ، و « مبتدأ » حالٌ من الذى الثانى ، و « الذى » الأولُ والثانى فى البيت لا يحتاجان إلى صِلة ؛ لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما ، لا أنهما موصولان ، والتقدير : ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ ــ أعنى الذى ــ هو خبر عن لفظ الذى حال كونه مبتدأ استقر أولا .

(وَمَا سِوَاهُمَا) أى ما سوى الذى وخبره (فَوَسِّطْهُ صِلَهْ * عَائِدُهَا) وهو ضمير الموصول (خَلَفُ مُعْطِى التَّكْمِلَهْ) وهو الخبر فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرهما .

* * *

(نَحْوُ الَّذِى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، فَذَا ضَرَبْتُ زَيْداً كَانَ فَادْرِ الْمَأْخَذَا)

أى إذا قيل لك : أخبر عن زيد من « ضربت زيدا » قلت « الذى ضربته زيد » ؛ فتصدِّرُ الجملةَ بالذى مبتدأ ، وتؤخر زيدا — وهو المخبر عنه — فتجعله خبرا عن الذى ، وبجعل ما بينهما صلة الذى ، وتجعل فى موضع زيد الذى أخرته ضميرا عائدا على الموصول .

ولو قيل لك : أخبر عن التاء من هذا المثال ، قلت « الذى ضَرَبَ زيدا أنا » ؛ ففعلت به ما ذكر ، إلا أن التاء ضميرٌ متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال .

وإن قيل : أخبر عن زيد من قولك « زيد أبوك » قلت «الذى هو أبوك زيد» أو عن أبوك قلت « الذى هو زيد أبوك » .

* * *

(وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّتى أخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ الْمُثْبَتِ)

وهو ما قيل لك : أخبر عنه ، فى التثنية والجمع والتأنيث ، كما تراعى وفاقه فى الإفراد والتذكير .

فإذا قيل لك : أخبر عن الزيدَيْنِ من نحو « بَلَّغَ الزيدانِ العَمْرِينَ رسالةً » قلت : « اللذانِ بلغَ العَمْرِينَ رسالةً الزيدانِ » .

أو عن العمرين قلت « الّذِينَ بَلَّغَهُمُ الزيدانِ رسالةً العمرون » .

أو عن الرسالة قلت « التى بَلَّغَهَا الزيدانِ العمرينَ رسالةٌ » .

فتقدم الضمير ، وتَصِلُه ؛ لأنه إذا أمكن الوَصْلُ لم يجز العدولُ إلى الفَصْلِ ، وحينئذٍ يجوز حذفه ؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

ثم أشار إلى الثانى — وهو ما فى شروط المخبر عنه — بقوله :

(قَبُولُ تَأخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْـهُ هٰهُنَا قَدْ حُتِمَا)

(كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَو بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا)

اعلم أن الإخبار إن كان بالذى ، أو أحدِ فروعه ؛ اشترط للمخبر عنه تسعة أمور :

الأول : قبولُه التأخير ؛ فلا يخبر عن « أيُّهم » من قولك « أيُّهُمْ فى الدار » لأنك تقول حينئذٍ « الذى هو فى الدار أيُّهم » فيخرج الاستفهام عما له من وجوب الصدرية ، وكذا القول فى جميع أسماء الاستفهام والشرط و « كم » الخبرية و « ما » التعجبية وضمير الشأن ؛ فلا يخبر عن شىء منها ؛ لما ذكرته .

وفى التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسمُ أو خَلَفُه التأخيرَ ، وذلك لأن الضميرَ المتصلَ يخبر عنه مع أنه لا يتأخر ، ولكن يتأخر خَلَفُه وهو الضمير المنفصل كما مر .

الثانى : قبوله التعريف ؛ فلا يخبر عن الحال والتميز ؛ لأنهما ملازمان للتنكير ، فلا يصح جعل المضمر مكانهما ؛ لأنه ملازمٌ للتعريف ، وهذا القيد لم يذكره فى التسهيل .

الثالث : قبول الاستغناء عنه بأجنبى ؛ فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبى ، ضميراً كان أو ظاهراً ، فالضمير كالهاء من نحو « زيد ضربته » لأنه لا يستغنى عنه بأجنبى كعمرو و بكر ، فلو أخبرت عنها لقلت : الذى زيد ضربته هو ، فالضمير المنفصل هو الذى كان متصلا بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خَلَفٌ عن ذلك الضمير الذى كان متصلا ، ففصلته وأخرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذى هو زيد بقى الموصول بلا عائد ، وانخرمَتْ قاعدةُ الباب ، وإن قدَّرته عائدا على الموصول بقى الخبر بلا رابط ، والظاهر كاسم الإشارة فى نحو « ولباسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ » ، وغيرِه مما حصل به الربط ؛ فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق ، وكالأسماء الواقعة فى الأمثال نحو « الكلاب » فى قولهم : « الكِلَابَ عَلَى الْبَقَرِ » ؛ فلا يجوز أن تقول « التى هى على البقر الكلابُ » ؛ لأن الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبى ؛ لأن الأمثال لا تُغَيَّر .

الرابع : قبوله الاستغناء عنه بالضمير ؛ فلا يخبر عن الاسم المجرور بحتى أو بمذ أو بمنذ ، لأنهن لا يَجْرُرْنَ إلا الظاهر ، والإخبار يستدعى إقامةَ ضميرٍ مُقامَ المخبرِ عنه كما تقدم ؛ ففى نحو قولك : « سَرَّ أبا زيدٍ قُرْبٌ من عمرٍو الكريم » يجوز الإخبار عن زيد ، ويمتنع عن الباقى ؛ لأن الضمير لا يخلفهن : أما الأب

فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القُرْبُ فلأنّ الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره ، وأما « عمرو » و « الكريم » فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ، نعم إنْ أخبرتَ عن المضاف والمضاف إليه معا ، أو عن العامل والمعمول معا ، أو عن الموصوف وصفته معا ؛ جاز لصحة الاستغناء حينئذٍ بالضمير عن المخبر عنه .

فتقول فى الإخبار عن المضاف مع المضاف إليه : « الذى سَرَّه قُرْبٌ من عمرٍو الكريمِ أبُو زيدٍ » .

وعن العامل مع المعمول « الذى سَرَّ أبا زَيْدٍ قُرْبٌ من عمرٍو الكريمِ » .

وعن الموصوف مع صفته « الذى سَرَّ أبا زيدٍ قُرْبٌ منه عمرٌو الكريمُ » .

الخامس : جواز استعماله مرفوعا ؛ فلا يخبر عن لازم النصب كسُبْحَان وعِنْدَ .

السادس : جواز وُروده فى الإثبات ؛ فلا يخبر عن أَحَدٍ ودَيَّار وعَرِيب ؛ لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال فى النفى .

السابع : أن يكون فى جملة خبرية ؛ فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية ؛ لأن الجملة بعد الإخبار تُجْعَل صلةً ، والطلبية لا تكون صلة .

الثامن : أن لا يكون فى إحدى جملتين مستقلتين ، نحو زيد من قولك : « قام زيد وقعد عمرٌو » ، وإلا يلزم بعدَ الإخبار عطفُ ما ليس صلة على الذى اسْتَقَرَّ أنه الصلة بغير الفاء ، فإن كانتا غير مستقلتين — بأن كانتا فى حكم الجملة الواحدة كجملتى الشرط والجزاء ، وكما لو كان العطفُ بالفاء ، أو كان فى الأخرى ضميرُ الاسمِ المخبر عنه — جاز الإخبار ؛ لانتفاء المحذور المذكور ؛ ففى نحو « إنْ قامَ زيدٌ قام عمرٌو » تقول فى الإخبار عن زيد « الذى إن قام قام عمرٌو زيدٌ » وعن عمرو « الذى إن قام زيدٌ قام عمرٌو » .

وفى نحو « قام زيد فقعد عمرو » تقول فى الإخبار عن زيد : « الذى قام فقعد عمرو زَيْدٌ » ، وعن عمرو : « الذى قام زيد فقعد عمرٌو » لأن ما فى الفاء من معنى السببية نَزَّلَ الجملتين منزلة الشرط والجزاء .

وفى نحو « قام زيد وقعد عنده عمرو » تقول فى الإخبار عن زيد : « الذى قام وقعد عنده عمرو زيدٌ » ، وعن عمرو : « الذى قام زيد وقعد عنده عمرو » .

وفى نحو « ضربنى وضربت زيداً » ونحو « أكرمنى وأكرمته عمرو » تقولُ فى الإخبار عن زيد : « الذى ضربنى وضربته زَيْدٌ » ، وعن عمرو : « الذى أكرمَنِي وأكرمتُه عمرٌو » .

التاسع : إمْكَانُ الاستفادة ؛ فلا يُخْبَرعن اسم ليس تحته معنى ، كثوانى الأعلام نحو بكر من أبى بكر ؛ إذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شيء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الشرط الرابعُ فى كلامه مُغْنٍ عن اشتراط الثانى ؛ لأن مالا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار ، وقد نبه فى شرح الكافية على أنه ذكره زيادة فى البيان .

الثانى : أو فى قوله « أو بمضمر » بمعنى الواو ؛ لما بَانَ لك أن الشروط المذكورة فى النظم أربعة ، وأن الثالث والرابع لايغنى أحدُهما عن الآخر ، وقد عطف فى الكافية ثلاثة شروط بأو فقال :

وَشَرْطُ الاسْمِ مُخْبَراً عَنْهُ هُنَا
جَوَازُ تأخِيرٍ وَرَفْعٍ وَغِنَى
عَنْهُ بأجْنَبِيٍّ أوْ بِمُضْمَرِ
أوْ مُثْبَتٍ أوْ عَادِمِ التَّنَكُّرِ

مع عَدِّه كلا منها فى الشرح شرطاً مستقلا .

الثالث : سكت فى الكافية أيضاً عن الثلاثة الأخيرة ، وقد ذكرها فى التسهيل .

(وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ) أى الموصولة (عَنْ بَعْضِ مَا * يكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا) أى يشترط لجواز الإخبار عن أل ثلاثةُ شروطٍ زيادةً على ما سبق فى الذى وفروعه .

الأول : أن يكون المخبرُ عنه من جملة تقدم فيها الفعل ، وهى الفعلية ، وإلى هذا الإشارة بقوله « فيه الفعل قد تقدما » .

الثانى : أن يكون ذلك الفعل متصرفا .

الثالث : أن يكون مُثْبَتاً .

فلا يخبر عن زيد من قولك « زيد أخوك » ، ولا من قولك « عسى زيد أن يقوم » ، ولا من قولك « ماقام زيد » .

وإلى هذين الشرطين الإشارةُ بقوله: (إنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِألْ) إذ لا يصح صوغ صلةٍ لأل من الجامد ، ولا من المنفى .

ثم مَثَّلَ لما يصح ذلك منه بقوله : (كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللهُ البَطَل) فإن أخبرت عن الفاعل قلت « الواقى البَطَلَ اللهُ » ، أو عن المفعول قلت « الواقِيهِ اللهُ البَطَلُ » ، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء ؛ لأن عائد الألف واللام لا يحذف ، إلا فى الضرورة كقوله :

مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ
[وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ]

(وَإِنْ يَكُنْ مَارَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ * ضَمِيرَ غَيْرِهَا) أى غير أل (أُبِينَ وَانفصَلْ)، وإن رفعتْ ضميرَ أل وجب استتاره.

ففى نحو قولك : « بلّغتُ من أخويك إلى الزيدين رسالة » إن أخبرتَ عن التاء فقلت « المبلغُ من أخَوَيْكَ إلى الزيدين رسالةً أنا » كان فى المبلغ ضمير مستتر ؛ لأنه فى المعنى لأل ، لأنه خَلَفٌ من ضمير المتكلم ، وأل للمتكلم ، لأن خبرها ضميرُ المتكلم ، والمبتدأ نفسُ الخبر ، وإن أخبرت عن شىء من بقية أسماء المثال وجبَ إبرازُ الضميرِ وانفصاله ؛ لجريان رافعه على غير ما هو له ، تقول فى الإخبار عن الأخَوين : « المبلغ أنا منهما إلى الزيدِينَ رسالةً أخَوَاك » ، وعن الزيدين : « المبلغُ أنا من أخويك إليهم رسالةً الزيدون » وعن الرسالة « المبلغها أنا من أخَوَيْكَ إلى الزيْدِينَ رسالةٌ » ؛ فالمبلغُ خالٍ من الضمير فى هذه الأمثلة؛ لأنه فعلُ المتكلم ، و«أل» فيهن لغير المتكلم ؛ لأنها نفسُ الخبرِ الذى أخرته ، فأنا : فاعل المبلغ ، وضمير الغيبة هو العائد ، وكذا تفعل مع ضمير الغيبة ؛ فتقول فى الإخبار عن ضمير الغائب الفاعل من نحو « زيدٌ ضربَ جاريتَه » : « زيدٌ الضاربُ جاريتَه هو » ، ففى الضارب ضمير أل مستتر لجريانه على ما هو له ، فإن أخبرت عن الجارية قلت « زيدٌ الضاربُها هو جاريتُه » ؛ فلا ضمير فى الضارب ، بل فاعله الضمير المنفصل لجريانه على غير ما هو له .

﴿ خاتمة ﴾ : يجوز الإخبار عن اسم كان بأل وغيرها ؛ فتقول فى نحو « كان زيدٌ أخاك » : « الكائن — أو الذى كان — أخاكَ زيدٌ » ، وأما الخبر ففيه خلاف ، والصحيح الجواز ، نحو الكائنُهُ — أو الذى كانَهُ زيدٌ — أخوك » ، وإن شئتَ جعلته منفصلا ، فقلت « الكائنُ — أو الذى كان زيد إياه — أخُوك » ، وعن الظرف المتصرف ؛ فيجاء مع الضمير الذى يخلفه بفى ؛ كقولك مخبراً عن

يوم الجمعة من « صُمْتُ يومَ الجمعة » : « الذى صمتُ فيه يومُ الجمعة » ، فإن توسعت فى الظرف وجعلته مفعولا به على المجاز جئت بخلفه مجرداً من فى ، فتقول « الذى صمتُه يومُ الجمعة » .

واعلم أن باب الإخبار طويلُ الذَّيْلِ ، فليُكْتَفَ بما تقدم ، والله أعلم .

العـــدد

(ثَلَاثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ * فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ * فِي الضِّدِّ) وهو ما آحاده مؤنثة ولو مجازاً (جَرِّدْ) من التاء ، نحو « سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ » هذا إذا ذكر المعدود ، فإن قُصد ولم يذكر فى اللفظ فالفصيح أن يكون كما لو ذكر ؛ فتقول : « صُمْت خمسة » تريد أياما ، و « سِرْتُ خَمْساً » تريد ليالى ، ويجوز أن تحذف التاء فى المذكر ، ومنه : « وأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ » أما إذا لم يُقْصَد معدود ، وإنما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء ، نحو : « ثَلَاثَةٌ نصفُ ستةٍ » ولا تنصرف ؛ لأنها أعلام ، خلافاً لبعضهم ، وأما إدخال أل عليها فى قولهم « الثلاثة نصف الستة » فكدخولها على بعض الأعلام كقولهم إلاهَة ، وهو اسم من أسماء الشمس حين قالوا : الإلَاهة ، وكذلك قولهم : شَعُوب ، والشَّعوب ، للمنية ، وهذه لم يشملها كلامه ، وشمل الأولين .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فُهم من قوله « ما آحاده » أن المعتبر تذكيرُ الواحد وتأنيثه ، لا تذكير الجمع وتأنيثه ؛ فيقال « ثلاثةُ حَمَّاماتٍ » خلافا للبغداديين ، فإنهم يقولون : « ثلاثُ حَمَّامات » فيعتبرون لفظ الجمع . وقال الكسائى : تقول مررت بثلاث حَمَّامات ، ورأيت ثلاث سِجِلَّاتٍ ، بغير هاء ، وإن كان الواحد مذكرا ، وقاس عليه ما كان مثله ، ولم يقل به الفراء .

الثانى : اعتبار التأنيث فى واحدِ المعدود إن كان اسماً فبلفظه ، تقول « ثلاثة أشْخُصٍ » قاصدَ نسوةٍ ، و « ثَلاَث أعْيُنٍ » قاصدَ رجال ؛ لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث . هذا ما لم يتصل بالكلام ما يُقوِّى المعنى ، أو يكثر فيه قصد المعنى، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى .

فالأول كقوله :

١١٢٥ — [فَكَانَ مِجَنِّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أتَّقِى]
ثَلاَثُ شُخُوصٍ كاعِبَانِ ومُعْصِرُ

وقوله :

١١٢٦ — وَإنَّ كِلاَباً هَـــذِهِ عَشْرُ أبْطُنٍ
وَأنْتَ بَرِىءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا العَشْرِ

وجعل منه فى شرح الكافية « وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَىْ عَشْرَةَ أسْبَاطاً أُمَماً » قال : فبذكر أمم ترجّح حكم التأنيث، لكنه جعل أسباطا فى شرح التسهيل بدلا من اثنتى عشرة ، وهو الوَجْهُ كما سيأتى .

والثانى كقوله :

١١٢٧ — ثَلاَثَةُ أنفُسٍ وَثَلاَثُ ذَوْدٍ
[لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِى]

فإن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان .

وإن كان صفةً فبموصوفها المنوىِّ ، لا بها ، نحو : « فَلَهُ عَشْرُ أمْثَالِهَا » أى عشر حسنات ، وتقول : « ثَلاَثَةُ رَبْعَاتٍ » إذا قصدتَ رجالا ، وكذا تقول : « ثلاثة دَوَابٍّ » إذا قصدت ذكوراً ؛ لأن الدابة صفة فى الأصل .

الثالث : إنما تكون العِبرة فى التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع ، أما مع اسمى الجنس والجمع فالعبرة بحالهما ؛ فيعطى العددُ عكسَ ما يستحقه ضميرهما ؛ فتقول : «ثلاثة من القوم ، وأربعة من الغنم» بالتاء ؛ لأنك تقول : قوم كثيرون ، وغنم كثير ؛ بالتذكير ، و« ثلاث من البط » بترك التاء ؛ لأنك تقول : بط كثيرة ، بالتأنيث ؛ و « ثلاثة من البقر » أو « ثلاث » لأن فى البقر لغتين : التذكير ، والتأنيث ، قال تعالى « إنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا » وقرىء « تَشَابَهَتْ » . هذا ما لم يفصل بينه و بين العدد صفة دالة على المعنى ، و إلاَّ فالمراعَى هو المعنى ، أو يكن نائباً عن جمع مذكر ؛ فالأول نحو « ثلاث إناث من الغنم » و « ثلاثة ذكور من البط » ولا أثر للوصف المتأخر كقولك : « ثلاثة من الغنم إناث ، وثلاث من البط ذكور » . والثانى نحو « ثَلَاثَةُ رَجْلَة » ، فرَجْلة : اسم جمع مؤنث ، إلا أنه جاء نائباً عن تكسير راجِلٍ على أرْجَالٍ ، فذكر عدده كما كان يفعل بالمَنُوب عنه .

الرابع : لايعتبر أيضاً لفظ المفرد إذا كان علما ؛ فتقول : « ثَلَاثَةُ الطلحات ، وخَمْسُ الهندات » .

الخامس : إذا كان فى المعدود لغتان التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والإثبات تقول : « ثلاثُ أحوالٍ ، وثلاثةُ أحوال »اه .

(والمميزَ اجْرُرِ * جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ) أى مميز الثلاثة وأخواتها لايكون إلا مجروراً ؛ فإن كان اسْمَ جنس أو اسمَ جمع جر بمن ، نحو « فَخُذْ أَرْبَعَةً من الطير » و « مررتُ بثلاثةٍ من الرَّهْطِ » . وقد يجر بإضافة العدد ، نحو « وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ » وفى الحديث « لَيْسَ فيما دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ » وقوله :

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ [لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِى]

والصحيحُ قَصْرُه على السماع ، وإن كان غيرَهما فبإضافة العدد إليه ، وحقُّه حينئذ أن يكون جمعاً مكسراً من أبنية القلة نحو « ثَلاثَةُ أَعْبُدٍ ، وثَلاثُ آمٍ » وقد يتخلفُ كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد ، وذلك إن كان مائة نحو ثَلاثمائة ، وسَبْعُمائة ، وشَذَّ فى الضرورة قوله :

١١٢٨ — ثَلاثُ مِئِينٍ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا
[رِدَائِى ، وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ]

ويضاف لجمع التصحيح فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن يُهْمل تكسيرُ الكلمة نحو «سَبْعِ سَمَاوَاتٍ» و«خَمْسُ صَلَوَاتٍ» و«سَبْعَ بقَرَاتٍ» .

والثانية : أن يجاور ما أهمل تكسيره نحو « سُنْبُلاَت » . فإنه فى التنزيل مجاور لسبع بقرات .

والثالثة : أن يقلّ استعمالُ غيره نحو « ثلاثُ سُعَادات » ؛ فيجوز لقلة سَعَائد ، ويجوز ثلاث سَعَائد أيضاً ، بل المختار فى هاتين الأخيرتين التصحيحُ ، ويتعين فى الأولى ، لإهمال غيره .

فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيرُه لم يضف إليه إلا قليلا ، نحو « ثَلاَثَةَ أَحْمَدِينَ ، وثلاث زَيْنَبَات » ، والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة نحو « ثلاَثَةُ صالِحينَ » ؛ فالأحسن الإتباع على النعت ، ثم النصب على الحال .

ويضاف لبناء الكثرة فى مسألتين :

إحداها : أن يُهْمل بناء القلة نحو « ثلاثُ جَوَارٍ ، وأَرْبَعَةُ رجال ، وخَمْسَةُ دَرَاهم » .

والثانية : أن يكون له بناء قلة ولـكنه شذ قياساً أو سماعا ؛ فينزل لذلك منزلة المعدوم فالأول نحو « ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » فإن جمع قَرْء بالفتح على أقراء شاذ ، والثـانى نحو « ثلاثة شُسُوع » فإن أشْسَاعا قليلُ الاستعمال .

(وَمِائَةً وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ) نحو « عندى مائةُ درهمٍ ، ومائتـا ثوبٍ ، وثلثمائةِ دينارٍ ، وألفُ عبدٍ ، وألفَا أمَةٍ ، وثلاثة آلافِ فَرَسٍ » (وَمِائَةٌ بالجمع نَزْراً قَدْ رُدِفْ)فى قراءة حمزة والـكسائى « ثلثمائةِ سِنِينَ » .

﴿ تنبيه ﴾ : شذ تمييز المائة بمفرد منصوب ، كقوله :

١١٢٩ — إذَا عَاشَ الفتى مِائَتين عَاماً
[فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاء]

فلا يقاس عليه ، وأجاز ابنُ كَيْسَان المائة درهما والألف دينارا .

(وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ) مجرداً من التاء (مُرَكِّبا) لهما (قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ) نحو « أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً » وهمزة أَحَدٍ مُبْدَلة من واو ، وقد قيل « وَحَدَ عَشَرَ » على الأصل ، وهو قليل . وقد يقال « وَاحِدَ عَشَرَ » على أصل العدد (وَقُل لَدَى التَّأْنيثِ « إحْدَى عَشْرَهْ ») امرأة» بإثبات التاء . وقد يقال «وَاحِدَةَ عَشْرَةَ» (وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ) أى مع المؤنث ؛ فيقولون «إحْدَى عَشِرَةَ ،واثنتَا عَشِرَةَ» بكسر الشين ، و بعضهم يفتحها وهو الأصل ، إلا أن الأفصح التسكين ، وهو لغة الحجاز ، وأما فى التذكير فالشين مفتوحة ، وقد تسكن عين عشر فيقال « أَحَدَ عْشَرَ » ، وكذلك أخواته ؛ لتوالى الحركات ، و بها قرأ أبو جعفر ، وقرأ هبيرة صاحب حفص « اثنَا عْشَرَ شَهْرًا » وفيها جمع بين سا كنين (وَ) أما (مَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وإِحْدَى * مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ) فى العشرة : من التجريد من التاء مع المذكر ، و إثباتها مع المؤنث (فَافْعَلْ قَصْدَا) .

والحاصلُ أن للعشرة فى التركيب عكسُ ما لها قبلهُ ، فتحذف التـاء فى التذكير وتثبت فى التأنيث .

***

(وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا)

أى فى الإفراد ، وهو ثبوتُ التاء مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث.

***

(وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَىْ ، وَعَشَرَا اثْنَىْ ، إذا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا)

فتقول « جاءتنى اثْنَتَا عَشْرَةَ امرأة ، واثنا عَشَرَ رَجُلا » .

(وَالْيَـا لِغَيْرِ الرَّفْعِ) وهو النصبُ والجرُّ (وَارْفَعْ بِالأَلِفْ) كما رأيت ، وأما الجزء الثانى فإنه مبنى على الفتح مطلقاً (وَالْفَتْحُ فِى جُزْأَىْ سِوَاهُمَا) أى سوى اثنتى عشرة واثنى عشر (أُلِفْ) أما العَجُزُ فعلّةُ بنـائه تضمنُه معنى حرفِ العطف ، وأما الصَّدْر فعلّةُ بنائه وقوعُ العجز منه موقع تاء التأنيث فى لزوم الفتح ، ولذلك أعرب صَدْر اثنى عشر واثنتى عشرة ؛ لوقوع العجز منهما موقع النون . وما قبل النون محلُّ إعراب ، لامحل بناء ، ولوقوع العجز منهما موقعَ النون لم يضافا ، بخلاف غيرهما ، فيقال « أَحَدَ عَشَرَكَ » ولا يقال أثنا عشرك .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه ، بل يتعين العطف ؛ فتقول « خَمْسَة وعِشْرُون » ولا يجوز « خَمْسَة عشرين » ولعله للإلباس فى نحو « رأيتُ خمسةَ عشرين رجلا » فإنه يحتمل خمسةلعشرين رجلا ، وقيل غير ذلك .

الثانى : أجاز الـكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقولون : « هذه خمسةُ عشرٍ » ، واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو « خَمْسَة عَشْرِكَ » .

(وَمَيِّزِ العِشْرِينَ) وبابه (لِلتِّسْعِينَا * بِوَاحِدٍ) منكرٍ منصوبٍ (كأَرْبَعِينَ حِينَا)، وخمسين شهراً. ويُقدَّم النيف بحالتيه، أى بثبوت التاء فى التذكير وسقوطها فى التأنيث، ثم يذكر العقْدُ معطوفاً على النيف، فيقال فى المذكر «ثَلاَثَةٌ وَعِشْرُونَ رَجُلا» وفى المؤنث «تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً».

(وَمَيَّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا * مُيِّزَ عِشْرُون) وبابه، أى بمفرد منكر منصوب (فَسَوِّيَنْهُمَا) نحو «أَحَدَ عَشَرَ كوكبا» و«اثْنَتَىْ عَشَرَةَ عَيْناً» وأما «وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَىْ عَشَرَةَ أَسْبَاطاً» فأسباطاً: بدلٌ من اثنتى عشرة، والتمييز محذوف، أى اثنتى عشرة فرقة، ولو كان أسباطا تمييزاً لذكر العددان وأفرد التمييز؛ لأن السِّبْطَ مذكر، وزعم الناظم أنه تمييز، وأن ذكر «أُمَماً» رجَّحَ حكم التأنيث.

﴿تنبيهات﴾: الأول: يجوز فى نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو «عِنْدِى أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً ظَاهِرِيًّا، وَعِشْرُونَ دِينَاراً نَاصِرِيًّا». ومراعاة المعنى؛ فتقول: «ظاهرية وناصرية»، ومنه قوله:

١١٣٠ — فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً
سُوداً كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ

الثانى: قد يضاف العددُ إلى مستحقٍّ المعدود، فيستغنى عن التمييز، نحو «هذه عِشْرُو زَيْدٍ»، ويفعل ذلك بجميع الأعداد المركبة إلا اثنى عشر، فيقال «أَحَدَ عَشَرَكَ، وثَلاَثَةَ عَشَرَكَ» ولا يقال «اثْنَىْ عَشَرَكَ» لأن عشر من اثنى عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر؛ فلا تجامع الإضافة، ولا يقال «اثناك» لئلا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب.

الثالث: حكم العدد المميز بشيئين فى التركيب لمذكرهما مطلقاً إن وُجد العقل، نحو «عندى خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْداً وجَارِيَةً، وخَمْسَةَ عَشَرَ جارية وعبداً»، وإن فقد

فللسابق بشرط الاتصال ، نحو « عندى خَمْسَةَ عَشَرَ جَمَلاً وَنَاقَةً ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ نَاقَةً وجَمَلاً » ، وللمؤنث إن فُصلا ، نحو « عندى سِتَّ عَشْرَةَ ما بين ناقة وجمل ، أو ما بين جمل وناقة » وفى الإضافة لسابقهما مطلقا ، نحو « عندى ثمانيةُ أعْبُدٍ وآمٍ ، وثمانُ آمٍ وأعْبُدٍ » .

ولا يضاف عددٌ أقلُّ من ستة إلى مميزين مذكر ومؤنث ؛ لأن كلا من المميزين جمع ، وأقل الجمع ثلاثة .

الرابع : لا يجوز فَصْل هذا التمييز ، وأما قوله

١١٣١ – عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى
ثَلاَثُونَ لِلهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاَ

فضرورة .

(وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ * يَبْقَى الْبِنَا) فى الجزءين على حاله ، نحو « أَحَدَ عَشَرَكَ مع أَحَدَ عَشَرَ زيد » بفتح الجزءين ، هذا هو الأكثر ؛ لأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع ، فكذا مع الإضافة ، والثانى أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ، نحو « أَحَدَ عَشَرُكَ مَعَ أَحَدَ عَشَرِ زَيْدٍ » ، وإليه أشار بقوله : (وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ) واستحسنه الأخفش ، واختاره ابن عصفور ، وزعم أنه الأفصح ، ووَجَّه ذلك بأن الإضافة تَرُدُّ الأشياء إلى أصلها فى الإعراب ، ومنع فى التسهيل القياسَ عليه ، وقال فى شرحه : لا وَجْه لاستحسانه ؛ لأن المبنى قد يضاف نحو « كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ » ، و « مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ » وفيه مذهب ثالث ، وهو : أن يضاف صدره إلى عجزه مُزَالا بناؤهما ، حكى الفراء أنه سمع من أبى فَقْعَس الأسدى وأبى الهيثم العقيلى « مافعلت خَمْسَةُ عَشَرِكَ » وذكر فى التسهيل أنه لا يُقَاس عليه ، خلافا للفراء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال فى التسهيل : ولا يجوز بإجماع « ثمانِى عشرةٍ » إلا فى الشعر ، يعنى بإضافة الأول إلى الثانى ، دون إضافة المجموع ، كقوله :

١١٣٢ — كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ
بِنْتَ ثَمانِى عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

أى من عامه ذلك ، وفى دعواه الإجماعَ نظر ؛ فإن الكوفيين يجيزون إضافة صَدْر المركب إلى عجزه مطلقا كما سبق التنبيه عليه .

الثانى : فى « ثمانى » إذا ركب أربع لغات : فَتْحُ الياء ، وسكونُها ، وحذفها مع كسر النون وفتحها ، ومنه قولُه :

١١٣٣ — وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِياً وَثَمَانِياً
وَثَمَانَ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعَا

وقد تحذف ياؤها أيضا فى الإفراد ، ويجعل إعرابها على النون ، كقوله :

١١٣٤ — لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَـانُ
وَأَرْبَعٌ فَثَغْـــرُهَا ثَمَانُ

وهو مثل قراءة بعض القراء « وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنْشَـآتُ » بضم الراء .

الثالث : قال فى شرح الكافية : لِبِضْعَة وبِضْع حُكْمُ تسعة وتسع فى الإفراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه ، نحو « ابثتُ بِضْعَةَ أَعْوَامٍ ، وبِضْعَ سِنِينَ » ، و « عندى بِضْعَةَ عَشَرَ غلاما ، وبِضْعَ عَشْرَةَ أمةً ، وبِضْعَةٌ وعشرون كتابا ، وبِضْعٌ وعشرون صَحِيفة » . ويراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة ، وببضع من ثلاث إلى تسع ، انتهى .

(وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ) أى فما فوقهما (إِلَى * عَشَرَةٍ) وصفاً (كفَاعِلٍ) أى على وزن فاعل (مِنْ فَعَلاَ) كضرب ، نحو ثانٍ وثالث ورابع ، إلى عاشر ،

وأما واحد فليس بوصف ، بل اسم وضع على ذلك من أول الأمر (وَاُخْتِمْهُ فِي التَّأنيثِ بِالتَّا وَمَتَى * ذَكَّرْتَ) أى صفته لمذكر (فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا) فتقول فى التأنيث: ثانية ، إلى عاشرة ، وفى التذكير : ثان ، إلى عاشر ، كما تفعل باسم الفاعل من نحو ضارب وضاربة ، وإنما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذى صيغ منه .

(وَإنْ تُرِدْ) بالوصف المذكور (بَعْضَ) العدد (الَّذِي مِنْهُ بُنِي * تُضِفْ إلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ) أى كما يضاف البعض إلى كله ، نحو « إذْ أخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ » « لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ » وتقول : ثانيةُ اثنتين ، وثالثة ثلاث ، إلى عاشر عشرة ، وعاشرة عشر ، وإنما لم يُنْصَبْ حينئذٍ لأنه ليس فى معنى ما يعمل ، ولا مفرعا عن فعل ، فالتزمت إضافته ؛ لأن المراد أحدُ اثنين ، وإحدى اثنتين ، وأحد عشرةٍ ، وإحدى عشرٍ ، فتضيفه ، كما تقول : بعض هذه العِدَّةِ ، بالإضافة ، هذا مذهب الجمهور . وذهب الأخفش وقُطْرُب والكسائى وثعلب إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثانى ، ونصبه إياه ، كما يجوز فى «ضارب زيد» فيقولون ثانٍ اثنين ، وثالثٌ ثلاثةً ، وفَصَّل بعضهم فقال : يعمل ثان ، ولا يعمل ثالث وما بعده ، وإلى هذا ذهب فى التسهيل ، قال : لأن العرب تقول «ثَنَيْتُ الرجلين» إذا كنت الثانىَ منهما ، فمن قال ثانٍ اثنين بهذا المعنى عُذِر ؛ لأن له فعلا ، ومن قال ثالث ثلاثةً لم يُعذر ، لأنه لا فعل له ، فهذه ثلاثة أقوال .

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى الكافية :

وَثَعْلَبٌ أَجَازَ نَحْوَ « رَابِعٌ أَرْبَعَةً » وَمَا لَهُ مُتَابِعُ

وقال فى شرحها : ولا يجوز تنوينه والنصبُ به ، وأجاز ذلك ثعلب وَحْدَهُ ، ولا حجة له فى ذلك ، هذا كلامه ، فعمَّم المنع ، وقد فَصَّل فى التسهيل ، وخص الجواز بثعلب ، وقد نقله فيه عن الأخفش ، ونقله غيرُه عن الكسائى وقطرب كما تقدم اهـ .

(وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الْأَقَلِّ مِثْلَ مَا * فَوْقُ) أى إذا أردتَ بالوصف المَصُوغ من العدد أنه يَجعل ما هو تحتَ ما اشتقَّ منه مساويا له (فَحُكْمَ جَاعِلٍ له احْكُمَا) فإن كان بمعنى المضيِّ وجبت إضافته ، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت إضافتُه وجاز تنوينه وإعماله ؛ فتقول «هٰذَا رابعُ ثَلَاثَةٍ ، ورَابِعٌ ثَلَاثَةً» أى هذا مُصَيِّرُ الثلاثةِ أربعةً ، وتؤنث الوصف مع المؤنث كما سبق ، فالوصف المذكور حينئذٍ اسمُ فاعلٍ حقيقة ؛ لأنك تقول «ثَلَثْتُ الرَّجُلَيْنِ» إذا انضممتَ إليهما فصيرتَهُمْ ثلاثةً ، وكذلك «ربَعْتُ الثلاثةَ» إلى «عَشَرْتُ التِّسْعَة» ففاعل هنا بمعنى جاعل ، وجارٍ مجراه ؛ لمساواته له فى المعنى والتفرع على فعل ، بخلاف فاعل الذى يراد به معنى أحَدِ ما يضاف إليه ؛ فإن الذى هو فى معناه لا عَمَلَ له ولا تفرع له على فعل ، فالتزمت إضافته كما سبق .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : الوصفُ حينئذٍ ليس مَصُوغا من ألفاظ العدد ، وإنما هو من الثَّلْثِ والرَّبْع والعَشْر على وزن الضَّرْب ، مصادر ثَلَثَ وربَع وعَشَر على وزن ضَرَبَ ، ومضارعُها على وزن يَضْرِبُ ، إلا ما كان لامه عينا وهو رَبَعَ وسَبَعَ وتَسَعَ ؛ فإنه على وزن شَفَعَ يَشْفَع

الثانى : لا يُستعمل هذا الاستعمالَ ثانٍ ؛ فلا يقال «ثانِى واحدٍ» ولا «ثانٍ واحداً» وأجازهُ بعضُهم ، وحكاه عن العرب .

الثالث : أفهم كلامُه جواز صَوْغِ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين ، فيقال : «هذا ثالثُ ثلاثةٍ وعشرين» بالإضافة ، و«هذه رابعةٌ ثلاثاً وثلاثين» بالإعمال ، و«رابعةُ ثلاثٍ وثلاثين» بالإضافة ، اهـ .

* * *

(وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فَجِىءْ بِتَرْكِيبَيْنِ)

أى إذا أردتَ صَوْغَ الوصفِ المذكور من العدد المركب ، بمعنى بعض

أصله ، كثانى اثنين ، فجىء بتركيبين صَدْرُ أولهما فاعل فى التذكير وفاعلة فى التأنيث ، وصَدْرُ ثانيهما الاسم المشتق منه ، وعَجُزُهُما عشر فى التذكير وعشرة فى التأنيث ؛ فتقـول فى التذكير : « ثَانِى عَشَرَ اثْنَىْ عَشَرَ » ، إلىَ « تاسِعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ » ، وفى التأنيث : « ثَانِيَةَ عَشْرَةَ اثْنَتَىْ عَشْرَةَ » إلى « تاسِعَةَ عَشْرَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ » ، بأربع كلمات مبنية ، وأولُ التركيبين مضافٌ إلى ثانيهما إضافة ثانى إلى اثنين ، وهذا الاستعمالُ هو الأصل .

ووراءه استعمالان آخران :

الأول منهما : أن يُقْتَصَر على صدر الأول ؛ فيعرب لعـدم التركيب ، ويضاف إلى المركب باقياً بناؤه ، وإلى هذا أشار بقوله : (أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ) يعنى التذكير والتأنيث (أَضِفِ * إلىٰ مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِى يَفِى) يفى : جوابُ أضِفْ ؛ فهو مجزوم أُشبعت كسرته ، والمعنى أنك إذا فعلت ذلك وَفَى الـكلامُ بالمعنى الأول الذى نويته ؛ فتقول فى التذكير : « ثَانِى اثْنَىْ عَشَرَ » إلى « تَاسِعِ تِسْعَةَ عَشَرَ » ، وفى التأنيث : « ثانية اثْنَتَىْ عَشْرَةَ » إلى « تَاسِعَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ » .

والثانى منهما : أن يُقْتَصر على صورة التركيب الأول ، بأن يحذف العقد من الأول والنيف من الثانى ، وإليه أشار بقوله : (وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا بِحَادِى عَشَرَا * وَنَحْوِهِ) أى « ثانى عشر » إلى « تاسع عشر » ، وفى التأنيث : « حادية عشرة » إلى « تاسعة عشرة » فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث ، وفيه حينئذٍ وجهان ؛ الأول : أن يعرب الأول ويبنى الثانى ، حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائى ، ووَجْهُه أنه حذف عجز الأول فأعرب لزوال التركيب ، ونوى صَدْر الثانى فبناه ، ولا يقاس على هذا الوجه لقلته ، وزعم بعضُهم

أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محلّ المحذوف من صاحبه ، وهذا مردود ، بأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين مُنتزَعانِ من تركيبين ، بخـــلاف ما إذا أعرب الأول . والثانى : أن تعربهمــا معا مُدَّراً حــذفَ عجزِ الأول وصَدْرِ الثانى ؛ لزوال مقتضى البناء فيهما حينئـذ ؛ فيُجْرَى الأول على حسب العوامل ويُجَرُّ الثانى بالإضافة ، أما إذا اقتصرت على التركيب الأول — بأن اسـتعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبته العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شَرَحَ الشــــارح — فإنه يتعين بَقَاء الجزءين على البنـاء .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما مَثَّل بحادى عشر دون غيره ليتضمن التمثيلُ فائدةَ التنبيهِ على ما التزموه حين صاغوا أحداً وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام ، فقالوا « حادى عشر ، وحادية عشرة » والأصلُ واحد وواحدة ، فصار حادِو وحادِوة ، فقلبت الواو ياء لانـكسار ما قبلها ، فوزْنُهما عالف وعالفة ، وأما ما حكاه الـكسائى من قول بعضهم « وَاحِدَ عَشَرَ » فشاذنُبِّه به على الأصل المرفوض ، قال فى شرح الـكافية : ولا يستعمل هذا القلبُ فى واحد إلا فى تنييف ، أى مع عشرة أو مع عشرين وأخواته .

الثانى: لم يذكر هنا صَوْغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل ؛ لـكونه لم يسمع ، إلا أن سيبويه وجماعةً من المتقدمين أجازوه قياسا، وذهب الـكوفيون وأكثر البصريين إلى المَنْع ، وعلى الجواز فتقول : « هذا رابِعَ عَشَرَ ثَلاَثَةَ عَشَرَ » ، أو « رَابِعُ ثَلاَثَةَ عَشَرَ » ، ولا يجوز أن تحذف النيف من الثانى مع حذف العقد من الأول للالباس ، ويتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض ، قال فى أوضح المسالك : بالإجماع ، لـكن قال المرادى : أجاز بعض النحويين « هذا ثانِىَ

أحَدَ عشرَ ، وثالثُ اثنَىْ عشرَ » بالتنوين ، وهو مصادم لحكاية الإجماع .

(وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ بِحَالَتَيْهِ) من التذكير والتأنيث (قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ) يعنى أن العشرين وبابه إلى التسعين يُعْطَف على اسم الفاعل بحالتيه ؛ فتقول : « الحادى والعشرون » إلى « التاسع والتسعين » ، و « الحادية والعشرون » إلى « التاسعة والتسعين » . ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول : « حادى عشرين » كما تقول : « حادى عشر » إلحاقا لكل فرع بأصله ، فإنه يجوز « أحد عشر » بالتركيب ، ولا يجوز « أحد عشرين » بالتركيب كما مر .

﴿تنبيه﴾ : لم يذكروا فى العشرين وبابه اسماً مشتقاً، وقال بعض أهل اللغة «عَشْرَنَ وثَلْثَنَ » إذا صار له عشرون أو ثلاثون ، وكذلك إلى التسعين ، واسم الفاعل من هذا مُعَشْرِنٌ وَمُتَسْعِنٌ ، اهـ .

﴿ خاتمة ﴾ : يؤرخ بالليالى لِسَبْقها ؛ فحق المؤرخ أن يقول فى أول الشهر « كُتِبَ لأول ليلةٍ منه ، أو لغرته ، أو مُهَلِّه ، أو مُسْتهله » ثم يقول « كُتِبَ لليلةٍ خَلَتْ ، ثم لليلتين خلتا ، ثم لثلاثٍ خَلَوْنَ ، إلى عَشر » ، ثم « لإحْدَى عشرة خَلَتْ إلى النصف من كذا ، أو منتصفه ، أو انتصافه » ، وهو أجْوَد من لخمسَ عَشرةَ خَلَتْ ، أو بقيت ، ثم « لأرْبعَ عَشْرَةَ بَقِيَتْ ، إلى تِسْعَ عَشْرَةَ » ، ثم « لعشر بَقِينَ ، أو ثمان بقين ، إلى ليلة بقيت » ، ثم « لآخر ليلة منه ، أو سِرَارِهِ ، أو سَرَرِهِ » ثم «لآخر يوم منه ، أو سَلْخه ، أو انسلاخه» وقد تخلف النونُ التاء ، وبالعكس ، والله أعلم .

كم، وكأين، وكذا

هذه ألفاظ يُكْنَى بها عن العَدَد، ولهذا أُرْدِفَ بها بابَ العدد .

أما كم فاسمٌ لعددٍ مُبْهَم الجنسِ والمقدار، وهى على قسمين : استفهامية بمعنى أىّ عدد ، وخبرية بمعنى عَدَد كثير ، وكلٌّ منهما يفتقر إلى تمييز ؛ أما الأولى فمميزها كمميز عشرين وأخواته فى الإفراد والنصب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(مَيِّزْ فِى الاِسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا
مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا)

أما الإفراد فلازم مطلقاً ، خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون جَمْعَه مطلقاً ، وفَصَّل بعضهم فقال : إن كان السؤال عن الجماعات نحو « كم غلمانا لك » إذا أردت أصنافا من الغلمان — جاز ، وإلاّ فلا ، وهو مذهب الأخفش .

وأما النصب ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنه لازم مطلقاً ، والثانى : ليس بلازم ، بل يجوز جره مطلقاً حملا على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافى ، وعليه حَمَلَ أكثرُهم .

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ
[فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَىَّ عِشَارِى]

والثالث : أنه لازم إن لم يدخل على كم حرفُ جر ، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جر ، وهذا هو المشهور ، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل عليها حرف جر ، وإلى هذا الإشارة بقوله :

(وَأَجِزْ أَنْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا   إنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا)

فيجوز فى « بكم درهم اشتريت » النصبُ وهو الأرجح ، والجرُّ أيضاً ، وفيه قولان ؛ أحدهما : أنه بمن مضمرة كما ذكر ، وهو مذهبُ الخليل وسيبويه والفراء وجماعة ، والثانى : أنه بالإضافة ، وهو مذهب الزجاج .

وأما الثانية — وهى الخبرية — فمميزها يستعمل تارة كمميز عشرة فيكون جمعاً ، مجروراً ، وتارة كمميز مائة فيكون مفرداً مجروراً ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْمَرَهْ)

ومن الأول قوله :

١١٣٥ — كَمْ مُـــلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمُ
[وَنَعِيمٍ سُـــوقَةٍ بَادَا]

ومن الثانى قوله :

١١٣٦ — وَكَمْ لَيْلَةٍ قَدْ بِتُّهَا غَيْرَ آثِمٍ
[بِسَاجِيَةِ الحِجْلَيْنِ رَيَّانَةِ القُلْبِ]

وقوله :

كَمْ عَمَّـــةٍ لكَ يا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَىَّ عِشَارِى

ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضاً ؛ أما النصب فقيل : إن لغة تميم نَصْبُ تمييز الخبرية إذا كان مفرداً ، وقيل : على تقديرها استفهامية استفهامَ تهكم ، أى أخبرنى بعدد عماتك وخالاتك اللاتى كُنَّ يخدمننى فقد نسيتُه ، وعليهما فكم مبتدأ خبره « قد حَلَبَتْ » ، وأفرد الضمير حَمْلاً على لفظ كم ، وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن كان نكرة لأنها قد وصفت بلك و بفدعاء محذوفة مدلولا عليها بالمذكورة كما حذفت لك من صفة خالة مدلولا عليها بلك الأولى ، والخبر « قد حَلَبَتْ » ، ولا بد من تقدير « قد حلبت »

أخرى ؛ لأن المخبر عنه حينئذٍ متعددٌ لفظاً ومعنى ، نظير « زينب وهند قامت » وكم على هذا الوجه ظرفٌ أو مصدرٌ ، والتمييز محذوف ، أى كم وَقْت أو حَلْبة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إفراد تمييز الخبرية أكْثَرُ وأفْصَحُ من جمعه ، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم .

الثانى : الجرُّ هنا بإضافة كم على الصحيح ؛ إذ لا مانع منها . وقال الفراء : إنه بمن مقدرة ، ونقل عن الكوفيين .

الثالث : شَرْط جر تمييز كم الخبرية الاتصالُ ، فإن فُصل نصب ، حملاً على الاستفهامية ؛ فإن ذلك جائز فيها فى السعة ، وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو مجرور ، كقوله :

١١٣٧ — كَمْ دُونَ مَيَّةَ مَوْمَاةٍ يُهَالُ لَهَا
إذَا تَيَمَّمَهَا الخِرِّيتُ ذُو الجَلَدِ

وقوله :

١١٣٨ — كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلاَ
وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

وقوله :

١١٣٩ — كَمْ فِى بَنِى بَكْرِ بن سَعْدٍ سَيِّدٍ
ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ

والصحيحُ اختصاصه بالشعر ، ومثله فَصْلُ تمييز العدد المركب وشبهه ، وقد مر ، وذهب الكوفيون إلى جوازه فى الاختيار . وقيل : إن كان الفصلُ بناقص نحو « كم اليَوْمَ جَائِعٍ أتانى » و « كم بك مأخوذٍ جاءنى » جاز ، وإن كان بتام لا يجوز ،

وهو مذهب يونس ، فإن كان الفصل بجملة كقوله :

١١٤٠ — كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ
[إذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ]

أو بظرف وجار ومجرور معا كقوله :

١١٤١ — تَؤُمُّ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِباً غَارُهَا

تعين النصب ، قاله المصنف ، وهو مذهب سيبويه .

الرابع : الاستفهامية والخبرية يتفقان فى سبعة أمور ، ويفترقان فى ثمانية أمور :

فيتفقان فى أنهما اسمان ودليله واضح ، وأنهما مَبْنِيان ، وأن بناءهما على السكون ، وقد سبق ذلك فى أول الكتاب ، وأنهما يفتقران إلى مميز لإبهامهما ، وأنهما يجوز حذف مميزهما إذا دل عليه دليل ، خلافا لمن منع حذف تميز الخبرية ، وأنهما يَلْزَمان الصَّدْر فلا يعمل فيهما ماقبلهما إلا المضـ[illegible] وحرف الجر ، وأنهما على حد واحد فى وجوه الإعراب ، فكم بقسميها إنْ تقدَّم عليها حرفُ جر أو مضاف فهى مجرورة ، وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظر[illegible] منصوبة على المصدر أو على الظرف ، وإلا فإن لم يَلِهَا فعلٌ أو وليها وهو لاز[illegible] ضميرها أو سببيها فهى مبتدأ ، وإن وليها فعلٌ متعدٍّ ولم يأخذ مفعولَهُ فهى [illegible] [illegible]تدأ إلا أن يكون ضميرا يعود عليها ففيها الابتداء والنصب [illegible] .

ويفترقان فى [illegible] [illegible]يز الاستفهامية أصله [illegible] [illegible] أصله الجرُّ ، وفى أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا ، وفى أن [illegible] بين الاستفهامية وبين مميزها جائز فى السَّعَة ، ولا يُفصَل بين الخبرية ومميزها إلا فى الضرورة على ما مر ، وفى أن الاستفهامية لا تدلُّ على تكثير والخبرية للتكثير ، خلافاً لابن طاهر وتلميذه ابن خروف ، وفى أن الخبرية تختص بالماضى كرُبَّ ؛ فلا يجوز «كم غلمان لى سأملكهم» كما لا يجوز «رُبَّ غلمانٍ سأملكهم» ويجوز «كم عَبْداً سأشتريه» ، وفى أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية ، وفى أن الكلام معَ

الخبرية لا يستدعى جوابا بخلافه مع الاستفهامية ، وفى أن الاسم المُبْدَلَ من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية ؛ فيُقَال فى الخبرية «كم عَبيدٍ لى، خمسون بل ستون» ، وفى الاستفهامية «كم مالُكَ أعشرون أم ثلاثون» اه .

(كَـكَمْ) يعنى هذه ، أى الخبرية فى الدلالة عَلَى تكثير عَـدَدٍ مُبْهَم الجنس والمقدار (كَـأين وكذا ، وَيَنْتَصِبْ * تمييز ذَيْنِ ، أوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ) بخلاف تمييز كم الخبرية ؛ فتقول « كأيِّنْ رَجُلاً رأيت » ، ومنه قوله :

١١٤٢ — وَكَائِنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْـكُمْ وَمِنَّـةً
قَدِيمًا ، وَلاَ تَدْرُونَ مَا مَنَّ مُنْعِمُ

وقوله :

١١٤٣ — اطْرُدِ الْيَـأْسَ بالرَّجَاء ، فَـكَائِنْ
آلِمًـــا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وتقول : « كأيِّنْ مِنْ رَجُل لَقِيت » ، ومنه « وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَــهُ رِبِّيُّونَ كَـثِيرٌ » ، « وكأين من آية فى السَّموَاتِ والأرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا » وتقول : « رَأَيْتُ كَـذَا رَجُلاً » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : تُوَافق كلٌّ واحـــدة من كأين وكذا كَمْ فى أمور ، وتخالفها فى أمور :

أما كأين فإنها توافق كم فى خمسة أمور ، وتخالفها فى خمسة ؛ فتوافقها فى الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التـكثير تارة — وهو الغالب — والاستفهام أخرى ، وهو نادر ، ولم يثبته إلا ابنُ قُتَيبة وابن عصفور والمصنف ، واستدل له بقول أبىّ بن كعب لابن مسعود « كأيِّنْ تقرأ سورةَ الأحزابِ آيةً » فقال : ثلاثًا وسبعين .

وتخالفها فى أنها مركبة وكم بسيطة على الصحيح ، وتركيبها من كاف التشبيه وأىّ المنونة ، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون ؛ لأن التنوين لما دخل فى التركيب أشبه النون الأصلية ، ولهذا رُسِمَ فى المصحف نوناً ، ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه فى الأصل وهو الحذف فى الوقف ، وفى أن مميزها مجرور بمن غالباً ، حتى زعم ابنُ عصفور لزوم ذلك ، و يردُّه ما سبق ، وفى أنها لاتقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى ، وفى أنها لا تقع مجرورة خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور أجاز «بكأين تبيع هذا الثوب» وفى أن مميزها لايقع إلا مفرداً .

وأما كذا فتوافق كم فى أربعة أمور ، وتخالفها فى أربعة ؛ فتوافقها فى البناء ، والإبهام ، والافتقار إلى المميز ، و إفادة التكثير . وتخالفها فى أنها مركبة وتركيبها من كاف التشبيه وذا الإشارية ، وأنها لاتلزم التصدير ؛ فتقول « قبضت كذا وكذا درهما » ، وأنها لاتستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله :

١١٤٤ — عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِراً
كَذَا وَكَذَا لُطْفاً بِهِ نُسِيَ الْجَهْدُ

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا « كذا درهما » ولا « كذا كذا درهما » بدون عطف ، وذكر الناظم أن ذلك مسموع ، ولكنه قليل ، وعبارة التسهيل: وقلَّ وُرُودُ كذا مفردا ومكررا بلا واو ، وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جرُّه بمن اتفاقا ، ولا بالإضافة خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال « كذا ثوبٍ » و « كذا أثواب» قياسا على العدد الصريح ، ولهذا قال فقهاؤهم: إنه يلزمه بقوله «عندى كذا دِرْهَم» مائةٌ ، و بقوله « كذا دراهم » ثلاثةٌ ، و بقوله « كذا كذا درهما » أحدَ عشرَ ، و بقوله « كذا درهما » عشرون ، و بقوله « كذا وكذا درهما » أحدٌ وعشرون ، حملا على المحقّق من نظائرهن من العدد الصريح ، ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسألتى الإضافة المبردُ والأخفشُ وابنُ كيسان والسيرافى وابن عصفور ، ووهم ابن السيد ؛ فنقل اتفاقَ النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومَنْ ذكر معه . وعبارة التسهيل : وكنى بعضهم بالمفرد المميز

بجمع عن ثلاثة و بابه ، و بالمفرد المميز بمفردعن مائة و بابه ، وبالمكرر دونعطف عن أحد عشر و بابه ، و بالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين و بابه .

الثانى : قد بان لك أن قوله « أو به صل من تصب » راجعٌ إلى تميز « كأيِّن » دون « كذا » ؛ فلو قال :

كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا ، وَنَصَبَا   وَقِيلَ كَائِنْ بَعْدَهُ مِنْ وَجَبَا

لكان أحسن من أوْجُه ؛ أحدها : التنصيص على الخلف السابق ،ثانيها : التنبيه على اختصاص كأين بمن دون كذا ، ثالثها : إفهام أن وجود من بعد كأين أكْثَرُ من عدمها ؛ لجريان خلاف فى وجوبها ، رابعها : إفادة أن كائن لغة فى كأين ، وفيها خمس لغات ، أفْصَحُها كأيِّنْ ، و بها قرأ السبعة إلا ابن كثير ، ويليها « كائن» على وزن كاعن ، و بها قرأ ابن كثير ، وهى أ كثر فى الشعر من الأولى و إن كانت الأولى هى الأصل ، ومنه البيتان السابقان ، وقوله :

١١٤٥ — وَكَائِنْ بالأَبَاطِحِ مِن صَدِيقٍ
يَرَانِى لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

والثالثة : كَأْيِنْ مثل كَعْيِن ، وبها قرأ الأعمش وابن محيصن ، والرابعة كَيَئِنْ بوزن كَيَعِن ، والخامسة كأنْ على وزن كَعَنْ ، وسبب تلعُّبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال .

الثالث : تأتى كذا هذه —أعنى المركبة — كناية عن غير العدد ، وهو الحديث ، مفردةً ومعطوفة ، ويكنى بها عن المعرفة والنكرة ، ومنه الحديث « يقال للعَبْد يومَ القيامة أتذكرُ يوْمَ كذا وكذا » وتكون كذا أيضا كلمتين على أصلهما — وهما كاف التشبيه وذا الإشارية — نحو « رأيت زيدا فاضلا وعمرا كذا » ومنه قوله :

١١٤٦ — وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا فَلَا طَرَبٌ وَلَا أُنْسُ

وتدخل عليها ها التنبيه نحو «أَهَكَذَا عَرْشُكِ» .

﴿خاتمة﴾ : يكنى عن الحديث أيضا بكَيْتَ وكَيْتَ ، وذَيْتَ وذَيْتَ ، بفتح التاء وكسرها ، والفتحُ أشهرُ ، وهما مخففتان من كَيَّةَ وذَيَّةَ ، وقالوا على الأصل : كان من الأمر كَيَّةَ وكَيَّةَ وذَيَّةَ وذَيَّةَ ، وليس فيهما حينئذ إلا البناء على الفتح ، ولا يقال كان من الأمر كيت ، بل لابد من تكررها ، وكذلك ذيت ؛ لأنها كناية عن الحديث ، والتكريرُ مشعرٌ بالطول :

الحكاية

هذا الباب للحكاية بأىّ ، وبِمَنْ ، والعَلَم بعد مَنْ .

(احْكِ بِأَيٍّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ)

أى يحكى بأىّ وصلا ووقفاً ما لمنكور مذكور مسئول عنه بها ، من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما ؛ فيقال لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنَاتٍ : أيًّا ، وأيَّةً ، وأيَّيْنِ ، وأيَّتَيْنِ ، وأيِّينَ ، وأيَّاتٍ ، هذا فى الوقف ، وكذا فى الوصل ؛ فيقال : أيًّا ياهذا ، وأيَّةً ياهذا ، إلى آخرها .

واعلم أنه لايحكى بها جمعُ تصحيح إلا إذا كان موجودا فى المسؤل عنه أو صالحا لأن يوصف به نحو رجال ؛ فإنه يوصف بجمع التصحيح ، فيقال : رجالٌ مُسْلِمُونَ ، هذه اللغة الفصحى .

وفى لغة أخرى يحكى بها ماله من إعراب وتذكير وتأنيث فقط، ولا يثنى ولا يجمع، فيقال «أيًّا» أو «أيًّا ياهذا» لمن قال : رأيت رجلا أو رجلين أو رجالا ، و «أيَّةً» أو «أية ياهذا» لمن قال : رأيت امرأة أو امرأتين أو نساء .

(وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً وَأَشْبِعَنْ)

فتقول لمن قال قام رَجل : مَنُو ، ولمن قال رأيت رجلا : مَنَا ، ولمن قال مررت برجل : مَنِي ، هذا فى المفرد المذكر (وَقُلْ) فى المثنى المذكر (مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعْدَ) قول القائل (لِي * إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ) وضرب حُرَّانِ عَبْدَيْنِ ، فَمَنَانِ : لحكاية المرفوع ، ومَنَيْنِ : لحكاية المجرور والمنصوب . (وَسَكِّنْ) آخرهما (تَعْدِلِ) ، و إنما حرك فى النظم للضرورة (وَقُلْ) فى المفرد المؤنث (لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ : مَنَهْ) بفتح النون وقلب التاء هاء ، وقد يقال « مَنْتْ » بإسكان النون وسلامة التاء ، وقل فى المثنى المؤنث لمن قال لى زوجتان مع أَمَتَيْنِ ، أو ضَرَبَتْ حُرَّتان رقيقتين : مَنْتَانْ ومَنْتَيْنْ ، فمنتان : لحكاية المرفوع ، ومنتين : لحكاية المجرور والمنصوب . (وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ * وَالْفَتْحُ) فيها (نَزْرٌ) أى قليل ، و إنما كان الفتح أشهر فى المفرد ، والإسكان أشهر فى التثنية ؛ لأن التاء فى « مَنَتْ » متطرفة ، وهى ساكنة للوقف ، فحرك ما قبلها لئلا يلتقى ساكنان ، ولا كذلك مَنْتَانْ ، (وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ * بِمَنْ) فى حكاية جمع المؤنث السالم ؛ فقل (بِإِثْرِ) قول القائل (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ) : مَنَاتْ ، بإسكان التاء (وَقُلْ) فى حكاية جمع المذكر السالم (مَنُونَ وَمَنِينَ مُسْكِنَا) آخرهما (إِنْ قِيلَ : جَاقَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا) أو ضربَ قومٌ قوما ، فمَنُون : للمرفوع ، ومَنِين : للمجرور والمنصوب .

﴿تنبيه﴾ : فى الحكاية بِمَنْ لغتان ؛ إحداهما — وهى الفُصْحَى — أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب و إفراد وتذكير وفروعهما على ما تقدم ، ولم يذكر المصنف غيرها . والأخرى : أن يُحْكَى بها إعرابُ المسئول عنه فقط ، فيقال لمن قال : قام رجلٌ أو رجلانِ أو رجال ، أو امرأة أو امرأتان أو نساء : مَنُو ، وفى النصب : مَنَا ، وفى الجر : مَنِي .

(وَإنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ) فتقول : « مَنْ يا فتى ؟ » فى الأحوال كلها ، هـذا هو الصحيح ، وأجاز يونس إثبات الزوائد وَصْـلاً ؛ فتقول : « مَنُو يا فتى » وتشير إلى الحركة فى « منت » ولا تنون ، وتكسر نونَ المثنى ، وتفتح نونَ الجمع ، وتنون منات ضما وكسراً ، وهو مذهب حكاه يونس عن بعض العرب ، وحَمَل عليه قولَ الشاعرِ :

١١٤٧— أَتَوْا نَارِى ، فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ ؟

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين ؛ أحدهما : إثباتُ العلامة وَصْلاً ، والآخرُ : تحريكُ النون ، وقال ابن المصنف : والآخر أنه حَكَى مقدراً غير مذكور ، وقد أشار المصنف إلى البيت المذكور بقوله : (وَنَادِرٌ مَنُونَ فِى نَظْمٍ عُرِفْ) وهو لتأبط شرا ، ويقال : لشمر الغسّانى ، وتمامه :

فَقَالُوا : الجِنُّ ، قلت : عِمُوا ظَلاَمَا !

ويروى « عموا صباحا » ويغلط المنشد على إحدى الروايتين بالرواية الأخرى ، وكذلك فعل الزجاجىُّ فغلط من أنشد «صباحا» ، وليس الأمر كما يظن ، بل كلٌّ واحدةٍ من الروايتين صحيحة ؛ فهو على رواية « عموا ظلاما » من أبياتٍ رواها ابنُ دُرَيْد عن أبى حاتم السِّخْتِيَانى عن أبى زيد الأنصارى أولها :

وَنَارٍ قَدْ حَضَأْتُ بُعَيْدَ وَهْنٍ بِدَارٍ مَا أُرِيدُ بِهَا مُقَامَا

وهى مشهورة ، وعلى رواية « عموا صباحا » من أبياتٍ مَعْزُوة إلى خديج بن سنان الغسانى أولها :

أَتَوْا نَارِى ، فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا : الجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا صَبَاحَا
نَزَلْتُ بِشِعْبِ وادِى الجِنِّ لَمَّا رَأَيْتُ اللَّيْلَ قَدْ نَشَرَ الجَنَاحَا

قيل : وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب .

* * *

(وَالْعَلَمَ أَحْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ ... إنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ)

فتقول لمن قال جاء زيد : مَنْ زَيْدٌ؟ ورأيت زيداً : مَنْ زَيْداً؟ ومررت بزيد : مَنْ زَيْدٍ؟ وهذه لغة الحجازيين . وأما غيرهم فلا يحكون ، بل يجيئون بالعَلَم المسئول عنه بعد مَنْ مرفوعا مطلقا؛ لأنه مبتدأ خبرُه مَنْ ، أو خبر مبتدؤه مَنْ ، فإن اقترنت بعاطف نحو « ومَنْ زَيْدٌ » تعين الرفعُ عند جميع العرب .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يشترط لحكاية العَلَم بمَنْ أن لا يكون عدم الاشتراك فيه متيقنا؛ فلا يقال «مَنِ الفرزدقِ» بالجر ، لمن قال : سمعت شعر الفرزدق؛ لأن هذا الاسم تُيُقِّنَ انتفاء الاشتراك فيه .

الثانى : شمل كلامُه العَلَمَ المعطوفَ على غيره والمعطوفَ عليه غيرُه ، وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره ، واستحسنه سيبويه ، فيقال لمن قال « رأيت زيداً وأباه » : مَنْ زَيْداً وأبَاهُ؟ ومن قال « رأيتُ أخَا زيدٍ وعمراً » : مَنْ أخا زيدٍ وعَمْرا؟ .

الثالث : أجاز يونسُ حكايةَ سائر المعارف قياسا على العَلَم ، والصحيح المنع .

الرابع : لا يحكى العلم موصوفا بغير ابن مضاف إلى علم؛ فلا يقال مَنْ زيداً العاقلَ ، ولا مَنْ زيداً ابن الأمير ، لمن قال : رأيت زيدا العاقِلَ ، أو رأيت زيدا ابْنَ الأمير ، ويقال «مَنْ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو» لمن قال : رأيت زيدبن عمرو .

الخامس : فُهِم من قوله « أحكينه » أن حركاته حركاتُ حكايةٍ ، وأن إعرابه مُقَدَّر ، وقد صرح به فى غير هذا الكتاب ، والجمهورُ على أن مَنْ مبتدأ ، والعَلَمَ بعدها خبر ، سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة ، وحركة إعرابه مقدرة؛ لاشتغال آخره بحركة الحكاية .

السادس : قد بان لك أن مَنْ تخالف أيًّا فى باب الحكاية فى خمسة أشياء؛ أحدها:

أن مَنْ تختص بحكاية العاقل ، وأىٌّ عامة فى العاقل وغيره . ثانيها : أن مَنْ تختص بالوقف ، وأىّ عامة فى الوقف وفى الوصل . ثالثها : أن مَنْ يجب فيها الإشباع فيقال : مَنُو ، ومَنَا ، ومَنِى ، بخلاف أىّ . رابعها : أن مَنْ يحكى بها النكرة ويحكى بعدها العَلَم ، وأى تختص بالنكرة . خامسها : أن ما قبل تاء التأنيث فى أى واجب الفتح ، تقول أية وأيتان ، وفى مَنْ يجوز الفتح والإسكان على ما سبق .

﴿ خاتمة ﴾ : الحكاية على نوعين : حكاية جملة ، وحكاية مفرد .

فأما حكاية الجملة فضربان : حكاية ملفوظ ، وحكاية مكتوب ؛ فالملفوظ نحو قوله تعالى : « وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ » وقوله :

١١٤٨ — سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً
فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ : انْتَجِعِى بِلاَلاَ

والمكتوبُ نحو قوله : قرأتُ على فَصِّه محمدٌ رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وهى مطردة ، ويجوز حكايتها على المعنى ؛ فتقول فى حكاية زيد قائم : قال قائل قائم زيد ، فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح .

وأما حكاية المفرد فضربان ؛ ضربٌ بأداة الاستفهام ويسمى الاستثبات بأىّ أو بمَنْ ، وهو ما تقدم ، وضربٌ بغير أداة ، وهو شاذ ، كقول بعض العرب — وقد قيل له : هاتان تمرتان — : « دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ » ، قال سيبويه : وسمعت أعرابيا وسأله رجل فقال : إنهما قرشيان ، فقال : « ليسا بقرشيان » قال : وسمعت عربياً يقول لرجل سأله : أليس قرشيا ؟ قال : « ليس بقرشيا » والله أعلم .

التأنيث

(عَلاَمَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ) فالتـاء على قسمين : متحركة ، وتختص بالأسماء كقائمة ، وسـاكنة ، وتختص بالأفعـال كقامَتْ ، والألف كذلك : مفردةٌ — وهى المقصورة — كَحُبْلَى ، وألِفٌ قبلها ألفٌ فتقلب هى همزةً — وهى الممدودة - كَحَمْرَاء *

واعلم أن التاء أكثر وأظهَر دلالةً من الألف ؛ لأنها لا تلتبس بغـيرها ، بخلاف الألفْ ؛ فإنها تلتبس بغيرها ، فيحتاج إلى تمييزها بما يأتى ذكره ، ولهذا قدَّمها فى الذكر على الألف ، وإنما قال « تاء » ولم يقل هاء ليشمل الساكنة ، ولأن مذهب البصريين أن التاء هى الأصل والهاء المبدلة فى الوقف فرْعُهَا ، وعكَس الكوفيون ، وإنما لم يوضع للتذكير علامة لأنه الأصل فلم يحتج لذلك .

(وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ) واليد والعين ، ومأخَذُه السماعُ (وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ) العائدِ على الاسم (وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ) كيُدَيَّةٍ إلى ما هى فيه حسا ، والإشارة إليه بذى وما فى معناها ، ووجودِها فى فعله ، وسقوطِها من عَدَده ، وتأنيثِ خبره أو نعته أو حاله ، والأمثلة واضحة .

* * *

(وَلاَ تَلِي فَارِقَةً فَعُولاَ أَصْلاً ، وَلاَ الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلاَ)

أى لا تلى التاء هذه الأوزانَ فارقةً بين المذكر والمؤنث ؛ فيقال : هذا رجل صَبُورٌ ومِهْذَارٌ ومِعْطِيرٌ ، وهذه امرأة صَبُور ومِهْذَار ومِعْطِير .

وفُهِم من قوله « ولا تلى فارقة » أنها قد تلى غيرَ فارقةٍ ، كقولهم «مَلُولَة وفَرُوقة» فإن التاء فيهما للمبالغة ، ولذلك تلحق المؤنث والمذكر .

واحترز بقوله : « أصْلاً » عن فَعُول بمعنى مفعول ، فإنه قد تلحقه التاء نحو « أكولة » بمعنى ما كولة ، و « رَكُوبة » بمعنى مركوبة ، و « حَلُوبة » بمعنى محلوبة وإنما كان فعول بمعنى فاعل أصلا لأن بِنْيَةَ الفاعلِ أصل ، وقال الشارح : لأنه أكثر من فَعُول بمعنى مفعول ؛ فهو أصل له .

(كَـذَاكَ مِفْعَلُ) أى لاتليه التاء فارقة ؛ فيقال « رجـل مِغْشَمٌ ، وامرأة مِغْشَمٌ » .

(وَمَا تَلِيهِ * تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِى) الأوْزَانِ الأربعةِ (فَشُذُوذٌ فِيهِ) نحو : « عدوّ وعدوّة ، ومِيقَان ومِيقَانة ، ومِسْكِين ومسكينة » ، وسُمع « امرأة مسكين » على القياس ، حكاه سيبويه .

(ومِنْ فَعِيلٍ) بمعنى مفعول (كَقَتِيل) بمعنى مقتول ، وجَريح بمعنىَ مجروح (إنْ تَبِـعْ * مَوْصُوفَهُ غَالِباً التا تَمْتَنِـعْ) فيقال : « رجُلٌ قتيل وجَريح ، وامرأة قتيل وجريح » .

والاحترازُ بقوله « كقتيل » من فعيل بمعنى فاعِلٍ نحو « رَحِيم وظَرِيف » فإنه تلحقه التاء ؛ فتقولُ « امرأة رحيمة وظريفة » .

وبقوله : « إن تبع موصوفه » من أن يستعمل استعمالَ الأسماء غيرَ جارٍ على موصوف ظاهرٍ ولا مَنْوِى لدليل ؛ فإنه تلحقه التاء ، نحو « رأيت قتيلا وقتيلة » فراراً من اللبس ، ولو قال :

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إنْ عُرِفْ   مَوْصُوفُه غَالِباً التَّاءُتَنْحَـذِفْ

لـكان أجوَد ؛ ليدخل فى كلامه نحو : « رأيتُ قتيلا من النساء » فإنه مما يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه ؛ ولهذا قال فى شرح الـكافية : فإن قصدت الوصفية وعُلم الموصوف جرد من التاء .

وأشار بقوله : « غالباً » إلى أنه قد تلحقه تاء الفرقِ حملا على الذى بمعنى فاعل ، كقول العرب : صفة ذَميمة ، وخَصْلة حميدة ، كما حُمل الذى بمعنى فاعل عليه فى التجرد نحو « إنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ » ، « قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ » .

﴿ تنبيه ﴾ : الأصل فى لحاق التاء الأسماء إنما هو تمييزُ المؤنث من المذكر ، وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات ، نحو « مسلم ومسلمة ، وظريف وظريفة » وهو فى الأسماء قليل ، نحو « رَجُل ورَجُلة ، وامرىء وامرأة ، وإنسان وإنسانة ، وغُلَام وغلامة ، وفتى وفتاة » .

وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس فى المخلوقات ، نحو « تمر وتمرة ، ونَخْل ونخلة ، وشَجَر وشَجَرة » .

وقد تزاد لتمييز الجنس من الواحد نحو « جَبْأة وجَبْء ، وكَمْأة وكمء » ولتمييز الواحد من الجنس فى المصنوعات ، نحو « جَرٌّ وجَرَّةٍ ، ولَبِنٍ ولَبِنة ، وقَلَنْسُو[1] وقَلَنْسُوة ، وسَفِين وسَفِينة » .

وقد يجاء بها للمبالغة كراوية لكثير الرواية .

ولتأكيد المبالغة كعَلَّامَة ونَسَّابة .

وقد تجىء مُعَاقِبَةً لياء مفاعيل كزَنَادِقَة وجَحَاجِحَة ؛ فإذا جىء بالياء لم يُجَأْ بها ، بل يقال : زناديق ، وجحاجيح ، فالياء والهاء متعاقبان .

وقد يُجَاء بها دالةً على النسب ، كقولهم : أَشْعَثِيٌّ وأشاعِثة ، وأزرقىّ وأزارقة ، ومُهَلَّبِيٌّ ومَهالبة .

وقد يجاء بها دالةً على تعريب الأسماء المعجمة ، نحو كَيْلَجَة وكَيَالِجة ، ومَوزج ومَوَازِجَة ، والكيلجة : مقدارٌ من الكَيْل معروف ، والموزج : الخف .

---

(١) هذا أصل هذه الكلمة ، ولكنها لاتستعمل هكذا ، بل يجب قلب ضم السين كسرة ، ويتبعه قلب الواو ياء ، فيقال قلنس ، وإعرابه كقاض وغاز .

وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة كما هى فى نحو قَرْيَة وبَلْدة وغُرْفة وسِقاية .

وتجىء عِوَضاً من فاء نحو عِدَةٍ ، أو من عَيْنٍ نحو إقامة ، أو من لامٍ نحو سَنَة

وقد عوضت من مدّة تَفعِيل فى نحو تَزْكية وتَنْمِية وتَنزِية .

وقد تكون التاء لازمةً فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كَرَبْعَة للمعتدل القامة من الرجال والنساء ، وقد تلازم ما يخصُّ المذكرَ كرجل بُهْمَة وهو الشُّجاع .

وقد تجىء فى لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنَعْجَة ونَاقَة، ومنه نحو حِجارة وصُقُورة ، وخُؤُولة وعُمُومة ، فإنها لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع .

* * *

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدٍّ ، نَحْوُ أُنْثَى الغُرِّ)

أى غرّاء ، والمقصورة هى الأصل ؛ فلهذا قدمها

(وَالِاشْتِهَارُ فِى مَبَانِى الأُولَى) أى المقصورة (يُبْدِيهِ) أى يظهره أوزانٌ .

الأول : (وَزْنُ) فُعَلَى — بضم الأول وفتح الثانى — نحو (أُرَبَى) للداهية ، وأُدَمَى وشُعَبَى لموضعين، وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها، ويرد عليه أُرَنَى — بالنون — حَبٌّ يُعقَد به اللَّبَن ، وجُنَفَى لموضع ، وجُعَبى لعظام النمل (١) .

﴿ تنبيه ﴾ : جعل فى التسهيل هذا الوزنَ من المشترك بين المقصورة والممدودة ، وهو الصواب ، ومنه مع الممدودة : اسماً خُشَشَاء للعظم الذى خَلْفَ الأذن ، وصفةً ناقة عُشَرَاء ، وامرأة نُفَسَاء ، وهو فى الجمع كثير نحو كُرَمَاء وفُضَلاء وخُلَفاء .

---

(١) أى : الكباره

الثانى : فُعْلَى — بضم الأول وسكون الثانى — ومنه اسما بُهْمَى لنبت ، وصفة نحو حُبْلَى (والطُّولَى) ، ومصدراً نحو رُجْعَى و بُشْرَى .

الثالث : فَعَلَى — بفتحتين — ومنه اسما بَرَدَى لنهر بدمشق ، وأَجَلَى لموضع ، ومصدرا بَشَكَى وجَمَزَى (ومَرَطَى) ، يقال : بَشَكَتِ الناقة ، وجَمَزَت ومرطت : أى أسرعت ، وصفةً كحَيَدَى .

﴿ تنبيه ﴾ : عدّ فى التسهيل هذا الوزنَ من المشترك ، ومنه مع الممدودة قَرَمَاء وجَنَفَاء لموضعين ، وابن دَأْثَاء وهى الأمة ، ولا يحفظ غيرها .

الرابع فَعْلَى — بفتح الأول وسكون الثانى — وقد أشار إليه بقوله : (وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعًا) نحو جَرْحَى (أو مصدراً) نحو نَجْوَى (أو صفة) لأنثى فَعْلَان (كشَبْعَى) فإن كان فَعْلَى اسماً لم يتعين كونُ ألفه للتأنيث ولا قَصْرُها ، بل قد تكون مقصورةً كسَلْمَى ورَضْوَى ، وتكون ممدودة كالعَوَّاء ، وهى منزلة من منازل القمر ، وفيها القصر والمد ، وتكون للتأنيث كما مر ، وللالحاق ، ومما فيه الوجهان أَرْطَى ، وعَلْقَى ، و تَتْرَى .

الخامس : فُعَالَى — بضم أوله — ويكون اسماً كسُمَانَى ، (وكحُبَارَى) لطائر ، وجمعا كسُكَارَى ، وزعم الزبيدى أنه جاء صفة مفردا ، وحكى قولهم جمل عُلَادَى .

السادس : فُعَّلَى — بضم الأول وتشديد الثانى مفتوحا — نحو (سُمَّهَى) للباطل .

السابع : فِعَلَّى — بكسر الأول وفتح الثانى وتسكين الثالث — نحو (سِبَطْرَى) ودِفَقَّى ، لضربين من المَشْى .

الثامن : فِعْلَى — بكسر الأول وسكون الثانى — مصدراً نحو (ذِكْرَى) وجمعا نحو حِجْلَى وظِرْبَى ، جمع حَجَلَة وظَرِبَان على وزن قَطِرَان ، وهى دويبة تشبه الهرة مُنْتِنة

الفَسْو ، ولا ثالث لهما فى الجموع . فإن كان فِعْلَى غير مصدر أو جمع لم يتعين كونُ ألِفِه للتأنيث ، بل إن لم ينون فى التنكير فهى للتأنيث ، نحو ضِئْزَى بالهمزة ، وهى القسمة الجائرة ، والشِّيزَى وهو خشب يصنع منه الجفَان ، والدِفْلَى وهو شجر ، وإن نون فألفه للالحاق ، نحو رجل كِيصَى وهوالمولَع بالأكل وحده ، وعِزْهَى وهو الذى لا يلهو ، وإن كان ينون فى لغة ولا ينون فى أخرى ففى ألفه وجهان ، نحو ذِفْرَى ، وهو الموضع الذى يعرق خَلْفَ أذن البعير ، والأكثر فيه منع الصرف ، ومنهم أيضا من نون دِفْلى وعلى هذا فتكون ألفه للالحاق .

التاسع : فِعِّيلَى — بكسر الأول والثانى مشدد — نحو هِجِّيرَى للعادة (وحِثِّيثَى) مصدر حَثَّ ، ولم يجىء الا مصدراً .

﴿تنبيه﴾ : عد هذا الوزن فى التسهيل من المشترك ، وقد سمع منه مع الممدودة قولهم : هو عالم بدِخِّيلائه أى بأمره الباطن ، وخِصِّيصاء للاختصاص ، وفِخِّيراء للفخر ، ومِكِّيناء للتمكن . وهذه الكلمات تُمَدُّ وتُقْصر . وجعل الكسائى هذا الوزنَ مَقِيسا ، والصحيح قَصْرُه على السماع .

العاشر : فُعُلَّى — بضم الأول والثانى وتشديد الثالث — نحو حُذُرَّى وبُذُرَّى ، من الحَذَر والتبذير (مع الكُفُرَّى) وهو وعاء الطلع ، وهو بفتح الثانى أيضا مع تثليث الكاف .

﴿تنبيه﴾ : حكى فى التسهيل سُلَحْفَاء[1] بالمد ، وحكاه ابن القطاع ، فعلى هذا يكون من الأوزان المشتركة ، وحكى الفراء سُلَحْفَاة ، وظاهره أن ألف السلحفاء ليست للتأنيث إلا أن يجعل شاذا مثل بُهْمَاة .

الحادى عشر : فُعَّيْلَى — بضم الأول وفتح الثانى مشددا — نحو قُبَّيْطَى للناطف[2] ، (كذاك خُلَّيطَى) للاختلاط ، ولُغَّيْزَى للغز .

﴿ تنبيه ﴾ : سمع منه مع الممدود هو عالم بدُخَّيلائه ، ولم يسمع غيره .

(١) المشهور أن اللام فى سلحفاء مفتوحة ، وصنيعه يفيد ضمها

(٢) الناطف : نوع من الحلواء .

الثانى عشر : فُعَّالى ــ بضم الأول وتشديد الثانى ــ نحو خُبَّازى (مع الشُّقَّارَى) لنبتين ، وخُضَّارى لطائر .

(وَاعْزُ) أى انسُبْ (لِغَيْرِ هٰذِهِ) الأوزان فى مبانى المقصورة (اسْتِنْدَارا) فما ندر فَيْعَلَى كخَيْسَرَى للخسارة ، وفَعْلَوَى كهَرْنَوَى لنبتٍ ، وفَعْوَلَى كقَعْوَلَى لضرب من مَشْى الشيخ ، وفَيْعُولى كفَيْضُوضَى ، وفَوْعُولَى كفَوْضُوضَى المفاوضة ، وفُعْلَايَا كبُرَحَايَا للعجب ، وأَفْعُلَاوَى كأَرْبُعَاوَى لضرب من مشى الأرنب ، وفَعَلُوتَى كرَهَبُوتَى للرَّهْبة ، وفَعْلَلُولَى كحَنْدَقُوقَى لنبت ، وفَعَيَّلَى كهَبَيَّخَى لمشية بتبختر ، ويَفْعَلَّى كيَهْيَرَّى للباطل ، وإفْعَلَّى كإِيجَلَّى لموضع ، ومَفْعَلَّى كمَكْوَرَّى لعظيم الأرنبة من الدواب ، ومِفْعِلَّى كمِرْقِدَّى لكثير الرُّقاد ، وفَوْعَلَّى كدَوْدَرَّى لعظيم الخصيتين ، وفِعْلِلَّى كشِفْصِلَّى لحمل نبت ، وفَعَلِيَّا كمَرَحَيَّا للمرح ، وفَعْلَلَايَا كبَرْدَرَايَا ، وفَوْعَالَى كحَوْلَايَا ، وهذان لموضعين ، وفى كون هذه كلها نادرة نظر .

* * *

(لِمَدِّهَا) أى لألف التأنيث الممدودة أوزانٌ مشهورة ، وأوزانٌ نادرة ، وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزنا :

الأول : (فَعْلَاء) كيف أتى ، اسما كصَحْرَاء ، أو مصدراً كرَغْبَاء ، أو جمعا فى المعنى كطَرْفَاء ، أو صفة لأنثى أفعَلَ كحَمْرَاء ، أو لغيره كدِيمَةٍ هَطْلَاء[1] .

والثانى والثالث والرابع : (أَفْعِلَاء مُثَلَّثَ الْعَيْنِ) كأربَعاء وأربِعاء وأربُعاء ــ بفتح الباء وكسرها وضمها ــ للرابع من أيام الأسبوع ، نعم هو بفتح العين من المشترك ، ذكره فى التسهيل ، ومن المقصورة قولهم : أَجْفَلَى لدعوة الجماعة .

---

(١) وردت هذه الكلمة لامرىء القيس بن حجر الكندى ، فى قوله :

ديمةٌ هَطْلَاءُ فيها وَطَفٌ   طَبَقُ الأَرْضِ تَحَرَّى وتَدِرُّ

والخامس : (فَعْلَلَاء) كعَقْرَبَاء لمكان ، وهو من المشترك ، ومن المقصورة فَرْتَنَى اسم امرأة .

(ثم) السادس : (فِعَالَا) كقِصَاصاء للقصاص ، كما حكاه ابن دُرَيد ، ولا يحفظ غيره .

والسابع : (فُعْلُلَا) — بضم الأول — كقُرْفُصَاء ولم يجىء إلا اسما ، وحكى ابن القطّاع أنه يقال : قَعَدَ القُرْفُصَى ، بالقصر ؛ فعلى هذا يكون مشتركا ، ويجوز فى ثالثه الفتح والضم .

والثامن : (فَاعُولَا) كعَاشُورَاء ، وهو من المشترك ، ومن المقصورة بَادُولى اسم موضع .

والتاسع : (فَاعِلَاء) كقَاصِعَاء لأحد بابَىْ جحرة اليربوع .

والعاشر : (فِعْلِيَا) ـ بكسر الأول وسكون الثانى ـ ككِبْرِياء .

والحادى عشر : (مَفْعُولَا) كمَشْيُوخَاء لجماعة الشيوخ .

والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر : فَعَالَاء وفَعِيلَاء وفَعُولَاء ، وإليه أشار بقوله : (وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالَا) والفاء مفتوحة فيهن ؛ ففَعَالَاء نحو بَرَاسَاء ، يقال : ما أدرى أىُّ البَرَاسَاء هو ، أى أىُّ الناسِ هو ، وبَرَاكَاء القِتال : شدتُه ، وقد أثبت ابن القطاع فَعَالَى مقصورا فى ألفاظ : منها خَزَازَى اسم جبل ؛ فعلى هذا يكون مشتركا ، وفَعِيلَاء نحو بَرِيسَاء بمعنى بَرَاسَاء ، وتمر قَرِيثَاء وكَرِيثَاء لنوع منه ، وعدّه فى التسهيل من المشترك ، ومن المقصورة كَثِيرَى ، وفَعُولَاء نحو دَبُوقَاء للعذرة ، وحَرُورَاء لموضع تنسب إليه الحَرُورِيّة[1] .

﴿ تنبيه ﴾ : عدَّ فى التسهيل هذا الوزنَ فى المختص بالممدودة ، وأثبت ابنُ القطاع

(١) الحرورية : جماعة من الخوارج .

فَعُولَى بالقصر ، من ذلك حَضُورَى لموضع ، وَدَبُوقى لغة فى دَبُوقاء بالمدّ ، ودَفُوقَى لقرية بالبحرين ، وقَطُورَى قبيلة فى جُرْهُم ، وفى شعر امرىء القيس « عُقَابُ تَنُوفَى »[١] ، وعلى هذا فهو مشترك ، وهو الصحيح .

والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر : فُعَلَاء — مثلث الفاء ، والعين مفتوحة فيها — وإليها أشار بقوله : (وَكَذَا * مُطْلَقَ فَاءِ فُعَلَاءِ أُخِذَا) فالفتح نحو جَنَفَاء اسم موضع ، وقد تقدم أن هذا الوزن من المشترك ، والكسر نحو سِيَرَاء وهو ثوب مُخَطَّط يُعمل من القز ، والضم نحو عُشَرَاء ونُفَسَاء ، وقد تقدم أنه من المشترك .

﴿ تنبيه ﴾ : كلامُه يوهم حصر أوزان الممدودة المشهورة فيما ذكره ، وقد بقى منها أوزان ذكرها فى غير هذا الكتاب ، منها فِيَعْلَاء نحو دِيَكْسَاء لقطعة من الغنم ، ويَفَاعِلَاء نحو يَنَابِعَاء لمكان ، وتَفْعُلَاء كتَرْكُضَاء لمشية المتبختر ، وفَعْنَالَاءُ نحو بَرْنَاسَاءُ بمعنى بَرَاسَاء وهم الناس ، وفَعْنَلَاء نحو بَرْنَسَاء بمعناه أيضا ، وفِعْلِلَاءُ نحو طِرْمِسَاء لليلة المظلمة ، وفُنْعُلَاءُ نحو خُنْفُسَاء وعُنْصُلَاء وهو بَصَلُ البَرِّ ، وفَعْلُولَاءُ نحو مَعْكُوكَاء وبَعْكُوكَاء للشر والجَلَبة ، وفَعُولَاء نحو عَشُوراء لغة فى عَاشُوراء ، ومَفْعِلَاءُ نحو مَشْيِخَاءُ[٢] للاختلاط ، وفُعَيْلِيَاءُ نحو مُزَيْقِيَاء لعمرو بن عامر ملك اليمن .

---

(١) ذلك فى قوله :

كأنَّ دِثَاراً حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ   عُقَابُ تَنُوفَى لاَ عُقَابُ القَوَاعِلِ

وقد سبق الاستشهاد بهذا البيت فى عطف النسق .

(٢) ويعل بنقل كسرة الياء إلى الشين الساكنة قبلها .

﴿خاتمة﴾ : الأوزانُ المشتركة بينهما فَعَلاَ بفتحتين ، وفُعَلاَ بضم ثم فتح ، وفَعْلَلاَ بفتح الأول والثالث وسكون الثانى ، وفَعِيلاَ بفتح الأول وكسر الثانى ، وفِعِّيلا بكسر الأول والثانى مشدّدا ، وفُعَّيْلاَ بضم الأول وفتح الثانى مشدّداً ، وفاعُولاَ ، وقد تقدّم التنبيه عليها .

ومنها أيضاً : إفعيلاَ نحو إهْجِيرَى وإهْجِيرَاء وهى العادة ، وفَوْعَلاَ نحو خَوْزَلَىَ لضرب من المشى ، وحَوْصَلِيَ للحوصلة ، وفَيْعَلاَ نحو خَيْزَلَىَ بمعنى خَوْزَلى ، ودِيْكَسَاَء بمعنى دِيَكْسَاء ، وفِعِلاًّ بكسر الأول والثانى وتشديد الثالث نحو زِمِكَّى وَزِمِكَّاء لمنبتِ ذنب الطّائر ، وفُعَنْلاَ بضم الأول وفتح الثانى وسكون الثالث نحو جُلَنْدَى وجُلَنْدَاء ، وفُعَالِلاَ نحو جُخَادِبَى وجُخَادِباء لضرب من الجَرَاد .

وأما فِعْلاَء كعِلْبَاء وهو عِرْقٌ فى العنق ، وحِرْبَاء وهو دويبة ، وسِيسَاء وهو حَدُّ فِقَار الظهر ، والشِّيشَاء وهو الشِّيصُ ، وفُعْلاَء كحُوَّاء وهو نبت واحده حُوَّاءة ، ومُزَّاء وهو ضرب من الخمر ، وقُوبَاء وهو الحزاز ، وخُشَّاء وهو العظم الناتىء خلف الأذن ؛ فكل هذه ألفُها للالحاق بقِرْطَاس وقُرْنَاس لأنها منونة .

المقصور والممدود

المقصور : هو الذى حرفُ إعرابِه ألفٌ لازمة ، والممدود : هو الذى حرفُ إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ، وكلاهما قياسى وهو وظيفة النحوى ، وسماعى وهو وظيفة اللغوى ، وقد أشار إلى المقصور القياسى بقوله :

(إِذَا اسْمٌ) صحيح (اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ * فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ)

من المعتل (كالأَسَفْ) مثال للصحيح (فَلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ * ثبُوتُ قَصْرٍ بقِيَاسٍ ظَاهِرِ) نحو جَوِىَ جوًى ، وعَمِىَ عَمًى ، وهَوِى هَوًى ؛ فهــذه وما أشبهها مقصورة ؛ لأن نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو أَسِفَ أَسَفًا ، وفَرِحَ فَرَحًا ، وأَشِرَ أَشَراً ؛ لما علمت فى باب أبنية المصادر أن فَعِلَ المكسورَ العين اللازمَ بابُه فَعَلٌ بفتح العين ، وأما قوله :

١١٤٩ — إِذَا قُلْتُ مَهْلاً غَارَتِ العَيْنُ بِالبُـكَا
غِــــرَاء ، وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نُهَّلُ

فغِرَاء : مصدرُ « غارَيْتُ بين الشيئين غِرَاء » إذا واليت كما قاله أبو عبيدة ، لا مصدر « غَرِيتُ بالشىء أغْرَى به » إذا تماديتَ فيه فى غضبك (كَفِعَلٍ) بكسر الفاء (وفُعَلٍ) بضمها ، والعين مفتوحة فيهما (فِى جَمْعِ مَا * كَفِعْلَةٍ) بكسر الفاء (وفُعْلَةٍ) بضمها ، والعين ساكنة فيهما ، الأول للأول والثانى للثانى ؛ فالأول نحو فِرْيَةٍ و فِرًى ، ومِرْيَةٍ ومِرًى ، والثانى (نحوُ) الدُّمْيَة و (الدُّمَى) ، ومُدْيَة ومُدًى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح قِرْبَة و قِرَب بكسر القاف ، وقُرْبَة وقُرَب بضمها ، وهو مستوجب فتح ما قبل آخره ، وكذا اسمُ مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف نحو مُعْطًى ومُقْتَنًى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مُكْرَم ومُحْتَرم ، وهو مستوجب ذلك ، وكذلك أفْعَل صفةً لتفضيل كان كالأَقْصَى ، أو لغير تفضيل كأعْمَى وأعْشَى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح الأبْعَدُ والأعْمَش ، وكذلك ما كان جمعا لفُعْلَى أنثى الأفْعَل كالقُصْوَى والقُصَى ، والدُّنْيا والدُّنَى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح الكُبْرَى والكُبَر ، والأخرى والأُخَر ، وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على وزن فَعَلٍ بفتحتين ، وعلى الوَحْدَة بمصاحبة التاء كحَصَاة وحَصًى ، وقَطَاة وقَطًا ؛ فإن نظيرهما من الصحيح شَجَرَة وشَجَر ، ومَدَرَة ومَدَر . وكذلك المَفْعَل مدلولا به على مصدرٍ أو زمان أو مكان

نحو مَلْهى وَمَسْعًى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مَذْهَب ومَسْرَح ، وكذلك المِفعل مدلولا به على آلة نحو مِرْمًى ومِهْدًى وهو وعاء الهدية ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مِخْصَف ومِغْزَل .

ثم أشار إلى الممدود القياسى بقوله : (وَمَا اسْتَحَقّ) أى من الصحيح (قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ * فَالْمَدُّ فِى نَظِيرِهِ) من المعتل (حَتْماً عُرِفْ) وذلك (كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِى قَدْ بُدِئَا * بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى) ارعواء (وَكَارْتَأَى) ارتياء ، وكاستقصى استقصاء ؛ فإن نظيرهما من الصحيح انْطَلَقَ إنْطِلاقًا ، واقْتَدَرَ اقتدارا ، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا ؛ وكمصدر أفعلَ نحو أعطى إعطاء ؛ فإن نظيره من الصحيح أكرَمَ إكرامًا وكمصدر فَعَلَ دالا على صوت أو مرض كالرُّغاء والثُّغاء والمُشَاء ؛ فإن نظيرهامن الصحيح البُغَام والدُّوَار ، وكفِعَالٍ مصدر فاعَلَ نحو وَالَى ولاء ، وعادَى عِداء ؛ فإن نظيرهما من الصحيح ضَارَبَ ضِرابًا ، وقاتل قِتَالا ، وكمفرد أفعلة نحو كِساء وأكْسِيَة ، ورِدَاء وأرْدِية ؛ فإن نظيره من الصحيح حِرَار وأحِرَّة(١) وسِلاح وأسْلِحة ، ومن ثم قال الأخفش : أرْحِيَة وأقْفية من كلام المولدين ؛ لأن رَحًى وقَفًا مقصوران ، وأما قوله :

١١٥٠ — فِى لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ
لاَ يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا

والمفرد نَدًى — بالقصر — فضرورة ، وقيل : جُمِعَ نَدًى على نِداء كجَمَل وجمال ، ثم جمع نِداء على أندِيَة ، ويبعده أنه لم يسمع نِداء جمعا ، وكذا ما صيغ من المصادر على

---

(١) قال الصبان : قال شيخنا : كذا فى النسخ ، والذى بخط الشارح فى التوضيح حمار وأحمرة ، وسلاح وأسلحة ، اهـ

تَفْعَال ، ومن الصفات على فَعَّال أو مِفْعَال لقصد المبالغة ، كالتَّعْدَاء والعَدَّاء والمِعْطاء ؛ لأن نظيرهما من الصحيح التَّذكار والخبَّاز والمِهْذَار .

* * *

(وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذا قَصْرٍ وَذا مَدٍّ بنَقْـلٍ ، كالْحِجَا وَكالْحِذا)

العادم : مبتدأ ، و بنقل : خبره ، وذا قصر وذا مد : حالان من الضمير المستتر فى الخبر ، وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوى ، وفيـــه ماعرف فى موضعه .

والمعنى أن ما ليس له نظير اطّرد فتحُ ماقبل آخره فقَصْرُه سماعى ، وما ليس له نظير اطّرد ز يادةُ ألف قبل آخره فمده سماعى .

فمن المقصور سماعا : الفَتَى واحد الفِتْيان ، والسَّنا الضوء ، والثَّرَى التراب ، والحِجا العقل .

ومن الممدود سماعا : الفَتَاء حَدَاثة السن ، والسَّنَاء الشرف ، والثَّراء كثرة المال ، والحِذاء النعل .

(وَقَصْرُ ذِى المدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ عَلَيْهِ) ؛ لأنه رجوعٌ إلى الأصل ؛ إذ الأصل القصر ، ومنه قوله :

١١٥١ — لاَ بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طالَ السَّفَرْ
[وَلَوْ تَحَـــنَّى كلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ]

وقوله :

١١٥٢ — فَهُمْ مَثَلُ النَّاسِ الذِى يَعْرِفُونَهُ
وَأَهْـــلُ الْوَفا مِنْ حَادِثٍ وقَدِيم

﴿ تنبيه ﴾ : منع الفراء قَصْرَ ماله قياس يوجبُ مدَّه نحو فَعْلاَء أفْعَلَ ؛ فقول المصنف « وقصرُ ذى المد اضطراراً مجمع عليه » يعنى فى الجملة ، ويَرُدُّ مذهبَ الفراء قولهُ :

١١٥٣ — وأنتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولةً
صَفْرَا كلَوْنِ الفرسِ الأشْقَرِ

وقولهُ :

١١٥٤ — وَالقَارِحُ العَدَّا وَكلُّ طِمِرَّةٍ
مَا إنْ ينَالُ يدَا الطَّوِيل قَذَالهَا

(وَالعَكْسُ) وهو مدُّ المقصور اضطراراً (بِخُلْفٍ يَقعُ) فمنعه جمهور البصريين مطلقاً ، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً ، وفَصَّل الفراء فأجاز مدَّ مالايخرجه المدُّ إلى ما ليس فى أبنيتهم ، فيجيز مد مِقْلَى بكسر الميم فيقول مِقْلاء لوجود مِفْتَاح ، ويمنع مد مَوْلى لعدم مَفْعَال بفتح الميم ، وكذا يمد لِحىً بكسر اللام فيقول لِحَاء لوجود جبال، ويمنعه فى لُحىً بضم اللام ؛ لأنه ليس فى أبنية الجموع إلا نادراً ، والظاهرُ جوازه مطلقاً ؛ لوروده ، من ذلك قوله :

١١٥٥ — وَالمَرْءُ يُبْلِيهِ بِلاَءَ السِّرْبَالْ
تعاقُبُ الإهْلاَلِ بَعْدَ الإهْلاَلْ

وقولُه :

١١٥٦ — سَيُغْنِينِى الذِى أغْنَاكَ عَنِّى
فَلاَ فَقرٌ يدُومُ وَلا غِنَاءُ

وليس هو من « غَانَيْتُه » إذا فاخرته بالغِنَى ، ولا من الغَنَاء بالفتح بمعنى النفع كما قيل ؛ لاقترانه بالفقر ، وقوله :

١١٥٧ – يَالكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاء
يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابنُ ولاّد وابنُ خروف ، وزعما أن سيبويه استدلّ على جوازه فى الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا مَنَابير ، قال ابن ولاد : فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء .

﴿ تنبيه ﴾ : الكلامُ فى هذه المسألة هو الكلام فى صَرْف مالا ينصرف للضرورة وعكسه .

***

كيفية تثنية المقصور والممدود ، وجَمْعهما تصحيحا

إنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه .

(آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّى اجْعَلْهُ يَا إنْ كَانَ عَنْ ثلاثةٍ مُرْتَقِيَا)

ياء كان أصله أو واواً ، رابعاً كان نحو حُبْلَى ومُعْطَى ، أو خامساً نحو مُصْطَفى وحُبَارى ، أو سادساً نحو مُسْتَدْعَى وقَبَعْثَرَى ، تقول : حُبْلَيَانِ ، ومُعْطَيَان ، ومُصْطَفَيَانِ ، وحُبَارَيَانِ ، ومُسْتَدْعَيَانِ ، وقبعثريَانِ ، وشذ من الرباعى قولهم لطرفى الألية : مِذرَوَان ، والأصل مِذْرَيَان ؛ لأنه تثنية مِذْرَى فى التقدير ، ومن الخماسى قولهم : قَهْقَرَانِ وخَوْزَلانِ ، بالحذف ، فى تثنية قَهْقَرَى وخَوْزَلَى .

(كذا الذى اليا أصله) أى أصلُ ألفه (نحو الفَتَى) قال تعالى : « وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَان » وشذ قولهم فى حِمَى « حِمَوَان » بالواو .

(وَالْجَامِدُ الَّذِى أُمِيلَ كَمَتَى) وبَلَى إذا سمى بهما ؛ فإنك تقول فى تثنيتهما : مَتَيَانِ ، وبَلَيَانِ .

و (فِي غَيْرِ ذَا) المذكور أنه تقلب ألفه ياء (تُقْلَبُ وَاواً الأَلِفْ) وذلك شيئان :

الأول : أن تكون ألفه ثالثةً بدلا من واو ، نحو عَصًا وقَفًا ومَنًا لغة فى المنّ الذى يوزَنُ به ؛ فتقول : عَصَوَانِ ، وقَفَوَانِ ، ومَنَوَانِ ، قال :

١١٥٨ — وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْعُذَّالِ عِنْدِى
عَصًا فِي رَأْسِـــــهَا مَنَوَا حَدِيدِ

وشذ قولهم فى رِضاً « رِضَيَانِ » بالياء مع أنه من الرضوان .

والثانى : أن تكون غير مبدلة ولم تُمَلْ ، نحو ألاَ الاستفتاحية وإذا ، تقول إذا سميت بهما : أَلَوَانِ ، وإذَوَانِ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : فى الألف التى ليست مُبْدَلَة وهى الأصلية ، والمراد بها ما كانت فى حرف أو شبهه والمجهولة الأصل ثلاثةُ مذاهبَ ؛ الأول — وهو المشهور — : أن يعتبر حالهُما بالإمالة ، فإن أميلا ثُنِّيا بالياء ، وإن لم يمالا فبالواو ، وهذا مذهب سيبويه ، وبه جزم هنا . والثانى : إن أميلا أو قلبا ياء فى موضعٍ مّا ثنيا بالياء ، وإلا فبالواو ، وهذا اختيار ابن عصفور ، وبه جزم فى الكافية ؛ فعلى هذا يثنى عَلَى وإلى ولَدَى بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير ، وعلى الأول يثنين بالواو ، والقولان عن الأخفش . والثالث : الألف الأصلية والمجهولة يُقْلَبان ياء مطلقا .

الثانى : قد يكون للألف أصلان باعتبار لغتين ؛ فيجوز فيها وجهان كرَحًى

فإنها يائية فى لغة مَنْ قال رَحَيْتُ ، وواوية فى لغة من قال رَحَوْت ، فلمن ثناها أن يقول : رَحَيَانِ ورَحَوَانِ ، والياء أكثر[1] .

(وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ) أى أَوْلِ الواوَ المنقلبة إليها الألِفُ ما أُلف فى غير هذا من علامة التثنية المذكورة فى باب الإعراب .

(وَمَا كَصَحْرَاء) مما همزتُه بدل من ألف التأنيث (بِوَاوٍ ثُنِّيَا) نحو صَحْرَاوان وحَمْرَاوان ، بقلب الهمزة واوا ، وزعم السيرافى أنه إذا كان قبل ألفه واوٌ يجب تصحيحُ الهمزة ؛ لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف ، فتقول فى عَشْوَاء : عَشْوَاءان ، بالهمز ، ولا يجوز عَشْوَاوان ، ويُجَوِّز الكوفيون فى ذلك الوجهين ، وشذ حَمْرَايَانِ بقلب الهمزة ياء ، وحَمْراءان بالتصحيح ، كما شذ قَاصِعان وعَاشُوران فى قاصعاء وعاشوراء ، بحذف الهمزة والألف معا ، والجيد الجارى على القياس : قاصِعَاوَانِ وعَاشُورَاوَان .

(وَنَحْوِ عِلْبَاء) وقُوباء مما همزته بدلٌ من حرف الإلحاق — والعِلْباء : عصبة العنق — وهما عِلْبَاوان بينهما منبت العرف ، والقُوباء : داء معروف ينتشر ويَتَّسع ويعالج بالريق ، وأصلُهما عِلْبَاى وقُوبَاى بياء زائدة لتلحقهما بقِرْطَاس وقُرْناس ، ونحو (كِسَاء) مما همزته بدل من أصل هو واو ؛ إذ أصله كِسَاو (و) نحو (حيا) مما همزته بدل من أصلٍ هو ياء ؛ إذ أصله حَيَاى ، يُثَنَّى (بِوَاوٍ أو هَمْزٍ) فتقول : عِلبَاوان وكِسَاوان وحَيَاوان ، وعِلْبَاءان وكِسَاءان وحَيَاءان ، نعم الأَرْجَحُ فى الأول الإعلالُ ، وفى الأخرين التصحيح ، هكذا ذكره المصنف وفاقا لبعضهم ،

---

(١) وعليه جاء قول الشاعر :

كأنَّا غُدْوَةً وَبَنِي أَبِينَا ... بِجَنْبِ عُنَيْزَةٍ رَحَيَا مُدِيرِ

ونص سيبويه والأخفشُ — وتبعهما الجُزُولى — على أن التصحيح مطلقا أحْسَنُ ، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب فى التى للالحاق أكثر منه فى المنقلبة عن أصل ، مع اشتراكهما فى القلة ، وشذ كِسَايان بقلب الهمزة ياء ، كما شذ ثِنَايَان اطرفَى العقالِ ، قالوا : عَقَل بعيره بِثِنَايَيْنِ ، والقياس بثناوين أو بثناءين ؛ لأنه تثنية ثناء على وزن كساء تقديرا .

(وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ) من المهموز ، وهو ما همزته أصلية ، أى غير مبدلة من شىء ، نحو قُرّاء ووُضّاء (صَحِّحْ) فى التثنية ؛ فتقول : قُرّاءان ووُضّاءان ، والقُرّاء : الناسك ، والوُضّاء : الوَضِىء ، وشذ قُرّاوَانِ بقلب الهمزة الأصلية واوا .

(وَمَا شَذّ) فى تثنية المقصور والممدود مما تقدم التنبيهُ عليه فى مواضعه (عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ) فلا يقاس عليه .

﴿ تنبيه ﴾ : جملة ما شذ من المقصور ثلاثةُ أشياء :

الأول : قولهم مِذْرَوَانِ والقياس مِذْرَيَان كما تقدم ، وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثنى ، فلما لزمته التثنية صارت الواو كأنها من حشو الكلمة ، ومثله فى الممدود ثِنَايَانِ ، قال فى التسهيل : وصححوا مِذْرَوَيْن وثِنَايَيْنِ تصحيحَ شقاوة وسقاية للزوم علمَى التثنية والتأنيث ، يعنى أنه لم ينطق بمِذْروين وثِنايين إلا مثنى ، ولم ينطق بشقَاوة وسِقَاية إلا بتاء التأنيث ، فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حَشْوا وبَعُدا عن التطرف فلم يُعَلاَّ ، لكن حكى أبو عبيد عن أبى عمرو مِذْرًى مفردا ، وحكى عن أبى عبيدة مِذْرًى ومذريان على القياس .

الثانى : خَوْزَلاَن وقَهْقَرَان ، وقاس عليه الكوفيون .

الثالث : رِضَيَانِ ، وقاس عليه الكسائى ، فأجاز تثنية رِضًى وعُلاً من ذوات الواو المكسور الأول والمضمومه بالياء .

والذى شذ من الممدود خمسة أشياء :

الأول : حَمْرَاءان بالتصحيح ، حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه .

والثانى : حمرايان بالياء ، وحكى بعضهم أنها لغة فَزَارة .

والثالث : نحو قاصعان بحذف الهمزة والألف ، وقاس عليه الكوفيون .

والرابع : كِسَايان ، وقاس عليه الكسائى ، ونقله أبو زيد عن لغة فَزَارة .

والخامس : قُرَّاوَانِ بقلب الأصلية واوا ، وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع .

* * *

(وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِى جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلاَ)

يعنى إذا جمعتَ المقصورَ الجمعَ الذى على حد المثنى — وهو جمع المذكر السالم — حذفت ما تَكَمَّلَ به — وهو الألف — لالتقاء الساكنين ، (وَالْفَتْحَ) أى الذى قبل الألف المحذوفة (أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ) وهو الألف نحو « وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ » « وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أفهم إطلاقهُ أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفُه زائدة وما ألفه غير زائدة ، وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا ، ونقله المصنف عنهم فى ذى الألف الزائدة نحو حُبْلَى مسمى به ، قال فى شرح التسهيل : فإن كان أعجميا نحو عِيسَى أجازوا فيه الوجهين ؛ لاحتمال الزيادة وعدمها .

الثانى : إنما لم يذكر حكم الممدود إذا جمع هذا الجمع إحالة على ما علم فى التثنية ؛ فإن الحكم فيهما فيه على السواء ، فتقول فى وُضَّاء وُضَّاؤُن بالتصحيح ، وفى حَمْرَاء علما لمذكر حَمْرَاوُونَ بالواو ، ويجوز الوجهان فى نحو عِلْبَاء وكِسَاء علمى مذكر .

الثالث : كان ينبغى أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف فى هذا الجمع وكَسْرِها[1]، فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو جاء القاضُونَ ورأيت القاضِينَ .

(وَإِنْ جَمَعْتَهُ) أى المقصورَ (بِتَاء وَأَلِفْ * فَالأَلِفَ أُقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ) الألف : مفعول به لأقلب مقدما ، وقَلْبَهَا : نصب على المصدرية ، يعنى أن المقصور إذا جُمع بالألف والتاء قلبت ألفُه مثلَ قلبها إذا ثنى ؛ فتقول : حُبْلَيَات ، ومُصْطَفَيَات ، ومُسْتَدْعَيَات ، وفتَيَات ، ومَتَيَات ، فى جمع مَتَى مسمى بها أنثى بالياء ، وتقول : فى جمع عَصاً وألاَ وإذا مسمى بهن إناث : عَصَوَات وأَلَوَات وإِذَوَات بالواو ؛ لما عرفت فى المثنى .

﴿ تنبيه ﴾ : حكم الممدودِ والمنقوص إذا جُمع هذا الجمعَ كحكمهما إذا ثنيا أيضا ، فلم يذكرهما إحالةً على ذلك ، وإنما ذكر المقصورَ وإن كان كذلك لاختلاف حكمه فى جمعى التصحيح كما عرفت .

(وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ) تاء : مفعول أول بألزِمَنَّ ، وتنحية : مفعول ثان ، أى ما آخرُه تاء من المقصور وغيرِه تحذف تاؤه عند جمعه هذا الجمع ، لئلا يُجْمَعَ بين علامتى تأنيث ، ويعامل الاسمُ بعد حذفها معاملة العارى منها ؛ فتقول فى مُسْلمة : مُسْلمات ، وإذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها فى التثنية ، فتقول فى فتَاة : فتَيَات ، وفى قنَاة : قنَوَات ، وفى مُعْطَاة : مُعْطَيات ، وإذا كان قبلها همزة تلى ألفا زائدة صححت إن كانت أصلية ، نحو قُرَّاءة وقُرَّاءات ، وجاز فيها القلبُ والتصحيح إن كانت بدلا من أصل ، نحو نَبَاءة فيقال : نبَاءات ونبَاوَات كما فى التثنية .

* * *

---

(١) وكسرها : يجوز أن يقرأ بالضم عطفا على الضمير المستتر فى « تحذف » وبالنصب على أنه مفعول معه ، وبالجر عطفا على المصدر المنسبك من أن ومعموليها ، وعلى كل حال فالعبارة غير مستقيمة ؛ لأن المكسور هو ماقبل الياء ، لا الياء نفسها .

(وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاثِي اسْمًا أَنِلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ)

(إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا) يعنى أن ما جمع بالألف والتاء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاءه فى الحركة مطلقا.

والشروطُ المذكورة خمسة:

الأول: أن يكون سالم العين، واحترز به عن شيئين؛ أحدهما: المشددة نحو جَنَّة وجِنَّة وجُنَّة؛ فليس فيه إلا التسكين، والآخرُ: ما عينه حرف علة، وهو ضربان: ضربٌ قبل حرف العلة فيه حركة مُجَانِسة، نحو تارة ودُولة ودِيمة؛ فهذا يبقى على حاله، وضربٌ قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جَوْزَة وبَيْضَة، وهذا فيه لغتان: لغةُ هذيل فيه الإتباعُ، ولغة غيرهم الإسكان، وسيأتى ذكره.

الثانى. أن يكون ثلاثياً، واحترز به من الرباعى، نحو جَعْفَر وخِرْنِق وقُسْتُق أعلاماً لإناث؛ فإنه يبقى على حاله.

الثالث: أن يكون اسماً، واحترز به من الصفة، نحو ضَخْمَة وجِلْفَة وحُلْوَة؛ فليس فيه إلا التسكين.

الرابع: أن يكون ساكن العين، واحترز به من متحركها، نحو شَجَرة ونَبِقَة وسَمُرة؛ فإنه لا يغير، نعم يجوز الإسكان فى نحو نَبِقَات وسَمُرَات كما كان جائزاً فى المفرد لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع.

الخامس. أن يكون مؤنثاً، واحترز به من المذكر، نحو بَكْر؛ فإنه لا يجمع هذا الجمع، فلا يكون فيه الإتباع المذكور.

ولا يشترط للاتباع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث كما أشار إلى ذلك بقوله: (مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا) فمثالُ المستكمل للشروط المذكورة مختتما بالتاء جَفْنة وسِدْرَة

وغُرْفة ، ومثاله مجرداً منها دَعْد وهِنْد وجُمْل ، فتقول فى جمعها الجمع المذكور : جَفَنات، وسِدِرَات ، وغُرُفات ، ودَعَدَات ، وهِنِدَات ، وجُمُلات .

* * *

(وَسَكِّنِ التَّالِيَ غيرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ ؛ فَكُلّاً قَدْ رَوَوْا)

أى يجوز فى العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الإتباع ، وهما الإسكان والفتح ؛ ففى نحو سِدْرة وهِنْد من مكسور الفاء وغُرْفة وجُمْل من مضمومها ثلاث لغات : الإتباع ، والإسكان ، والفتح .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أشار بقوله : « فكلا قد رووا » إلى أن هذه اللغات منقولة عن العرب ، خلافاً لمن زعم أن الفتح فى نحو غُرَفات إنما هو على أنه جمع غُرَف ، ورُدَّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهلُ من ادعاء جمع الجمع ، وردَّه السيرافى بقولهم : ثلاث غُرَفات[1] بالفتح .

الثانى : أفهم كلامُه أن نحو دَعْد وجَفْنة لا يجوز تسكينُه مطلقا ، واستثنى من ذلك فى التسهيل معتلَّ اللام كظَبْيات ، وشبه الصفة ، نحو أَهْل وَأَهْلات ؛ فجوز فيهما التسكين اختيارا .

(وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ) الكسرة فيما لامه واو ، وإتباع الضمة فيما لامه ياء ، كما فى (نَحْوِ ذِرْوَه * وزُبْيَةٍ) لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ، ولا خلاف فى ذلك (وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ) فيما حكاه يونس من قولهم : جِرِوَات بكسر الراء ، وهو فى غاية الشذوذ ؛ لما فيه من الكسرة قبل الواو .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد ظهر أن لإتباع الكسرة والضمة شرطاً آخر غير الشروط السابقة .

---

(١) وجه رد السيرافى أنه لو كان « غرفات » جمع الجمع لكان أقل مايصدق عليه تسعة أفراد ، فلا يصح قوله «ثلاث غرفات» .

الثانى: فُهِم من كلامه جواز الإسكان والفتح فى نحو (ذِرْوَة وزُبْيَة) إذ لم يتعرض لمنع غير الإتباع ، و به صرح فى شرح الكافية .

الثالث : فُهِم منه أيضاً جوازُ اللغات الثلاث فى نحو خُطْوة ولِحْية ، ومنع بعضُ البصريين الإتباعَ فى نحو لحية ؛ لأن فيه توالى كسرتين قبل الياء ، وعليه مشى فى التسهيل ، ومنع الفراء إتباعَ الكسرة مطلقاً فيما لم يُسْمع ، والصحيحُ الجواز مطلقا . قال ابن عصفور : كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو ، كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء .

* * *

(وَنَادِرٌ أو ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أوْ لأناسٍ انْتَمَى)

أى ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو إما نادر ، و إما ضرورة ، و إما لغة قوم من العرب .

فمن النادر قول بعضهم : كَهَلَات بالفتح ، حكاه أبو حاتم ، وقياسه الإسكان ؛ لأنه صفة ، ولا يقاس عليه ، خلافا لقطرب ، ولا حجة فى قولهم : لَجَبَات ورَبَعات فى جمع لَجْبة ورَبْعة ؛ لأن من العرب من يقول لَجَبة ورَبَعة ، فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن .

ومن النادر أيضا قولُ جميع العرب «عِيَرات» بكسر العين وفتح الياء جمع عِير ، وهى الإبل التى تحمل المِيرة ، والعِيرُ مؤنثة ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عَيَرات بفتح العين، قال المبرد : جمع عَيْر وهو الحمار ، وقال الزجاج : جمع عَيْر الذى فى الكتف أو القدم[1] وهو مؤنث ، ومنه أيضا جِرَوَات كما تقدم .

ومن الضرورة قولُه :

---

(١) هو العظم الناتىء فى وسط الكتف أو وسط القدم .

١١٥٩ — وَحُمِّلْتُ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا
وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

وقول الراجز :

* فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا *

وقياسه الفتح .

ومن المنتمى إلى قوم من العرب الإتباع فى نحو بَيْضَة وجَوْزَة من المعتل العين ؛ فإنها لغة هذيل ، ومنه قولُ شاعرهم :

١١٦٠ — أَخُو بَيَضَات رَائِح متـأوِّب
[رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنْـكِبَيْنِ سَبُوحُ]

وبلغتهم قرىء « ثَلاثُ عَوَرَاتٍ لَـكُمْ » ومن المنتمى إلى قوم أيضا نحو ظَبْيَات وأهْلاَت بإسكان العين كما تقدم .

﴿ خاتمة ﴾ : يتم فى التثنية والجمع بالألف والتاء من المحذوف اللام ما يتم فى الإضافة ، وذلك نحو قَاضٍ وشَجٍ وأبٍ وأخٍ وحَمٍ وهَنٍ من الأسمـاء الستة ، تقول : قَاضِيَانِ ، وشَجِيَانِ ، وأبَوَانِ ، وأخَوَانِ ، وحَمَوَانِ ، وهَنَوَانِ ، كما تقول : هذا قَاضِيك وشَجِيك وأبُوكَ وأخُوكَ وحَمُوك وهَنُوك ، وشذ أبَانِ وأخَانِ ، ومالا يتم فى الإضافة لا يتم فى التثنية ، وذلك نحو اسْمٍ وابنٍ ويَدٍ ودَمٍ وحِرٍ وغَدٍ وفَمٍ ، فتقول : اسْمَانِ ، وابْنَانِ ، ويَدَانِ ، ودَمَانِ ، وحِرَانِ ، وغَدَانِ ، وفَمَانِ ، كما تقول : اسْمُكَ وابنُـكَ ويَدُكَ ودَمُكَ وحِرُكَ وغَدُكَ وفَمُكَ ، وشذ فَمَوَانِ وفَمَيَانِ ، وأما قولُه :

١١٦١ — يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَـلِّمٍ
[قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَام وتُضْهَدَا]

وقوله :

١١٦٢ — [فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا]
جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

فضرورة .

جمع التكسير

جمع التكسير : هو الاسمُ الدالُّ على أكثَرَ من اثنين بصُورة تغيير لصيغةٍ واحده لفظا أو تقديرا .

وقَسَّم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام ؛ لأنه إما بزيادة كصِنْوٍ وصِنْوَانٍ ، أو بنقص كتُخَمَة وتُخَم ، أو تبديل شكل كأَسَد وأُسْد ، أو بزيادة وتبديل شكل كرَجُل ورِجَال ، أو بنقص وتبديل شكل كقَضِيب وقُضُب ، أو بهنّ كغُلاَم وغِلْمَان .

وإنما قلت « بصورة تغيير » لأن صيغة الواحد لا تتغيرَ حقيقة ؛ لأن الحركات التى فى الجمع غيرُ الحركات التى فى المفرد .

والتغيير المقدّر فى نحو فُلْك ودِلاَص وهِجَان وشِمَال للخِلْقة . قيل : ولم يرد غير هذه الأربعة ، وذكر فى شرح الكافية من ذلك عِفِتَّان وهو القوىّ الجافى ؛ فهذه الألفاظ الخمسة[1] على صيغةٍ واحدةٍ فى المفرد والمجموع ، ومذهَبُ سيبويه أنها جموعُ تكسير ، فيقدر زوالُ حركات المفرد وتبدُّلها بحركات مُشْعِرة بالجمع ، فَفُلْك إذا كان مفردا كَقُفْل ، وإذا كان جمعا كبُدْن ، وعِفِتَّان إذا كان مفردا كسِرْحَان ، وإذا كان جمعا كغِلْمَان ، وكذا باقيها ، ودعاه إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا : فُلْكَانِ

(١) زاد بعضهم على هذه الخمسة لفظ «كناز» فى قولهم : ناقة كناز بزنة كتاب ، ونوق كناز بزنة جبال ، وزاد قوم لفظ « إمام » فى قولهم : هذا إمام ، وهؤلاء إمام .

ودِلاَصَانِ ؛ فعلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جُنُب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا : هذا جُنُب ، وهذانِ جُنُب ، وهؤلاء جُنُب ؛ فالفارقُ عنده بين ما يقدر تغييره ومالا يقدر تغييره وجودُ التثنية وعدمها ، وعلى هذا مشى المصنف فى شرح الكافية ، وخالفه فى التسهيل فقال : والأصحُّ كونُه — يعنى باب فُلْك — اسمَ جمع مستغنيا عن تقدير التغيير .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يَرِد على التعريفَ المذكور نحو جَفَنَات ومُصْطَفَيْن ؛ فإن التغيير فيهما لا دَخْلَ له فى الدلالة على الجمعية ؛ فإن تقدير عدمه لا يخلُّ بالجمعية .

واعلم أن جمع التكسير على نوعين : جمع قلة ، وجمع كثرة ؛ فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة ، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى مالا نهاية له ، ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازا كما سيأتى ، وللأول أربعة أبنيةٍ ، وللثانى ثلاثة وعشرون بناء ، وقد بدأ بالأول فقال :

(أَفْعِـلَةٌ أَفْعُـلُ ثُمَّ فِعْلَهْ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ)

أى كأَسْلِحَة وأَفْلُسٍ وفِتْيَة وأَفْرَاسٍ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذهب الفراء إلى أن من جموع القلة فُعَل نحو ظُلَم ، وفِعَل نحو نِعَم ، وفِعَـلَة نحو قِرَدَة ، وذهب بعضهم إلى أن منها فَعَلَة نحو بَرَرَة ، نقله ابن الدهان ، وذهب أبو زيد الأنصارى إلى أن منها أَفعِلاَء نحو أَصْدِقَاء ، نَقَله عنه أبو زكريا التبريزى ، والصحيحُ أن هذه كلها من جموع الكثرة .

الثـانى : ذهب ابن السراج إلى أن فِعْـلَة اسم جمع ، لا جمع تكسير ، وشُبْهته أنه لم يطرد .

الثالث : يشارك هذه الأبنية فى الدلالة على القلة جمعا التصحيح .

الرابع : إذا قُرِنَ جمع القلة بأل التى للاستغراق ، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرفَ بذلك إلى الكثرة ، نحو « إنَّ المسلمين والمسلمات » وقد جَمع الأمرين قولُ حسان :

١١٦٣ — لنَا الْجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى
وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

(وَبَعْضُ ذِى بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِى) أى بعضُ هذه الأبنية يأتى فى كلام العرب للكثرة (كأَرْجُل) فى جمع رِجْلٍ ، فإنهم لم يجمعوه على مثال كثرة ، ونظيره عُنُق وأعْنَاق ، وفُؤَاد وأفئدة (وَالْعَكْسُ) من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جَاء) وضعا (كالصُّفِى) جمع صَفَاة وهى الصخرة المَلْساء ، وكرَجُل ورِجَال ، وقَلْب وقُلُوب ، وصُرَدٍ وصِرْدان .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : كما يغنى أحدُهما عن الآخر وَضْعا كذلك يغنى عنه أيضا استعمالا لقرينة مجازا نحو « ثَلاثَةَ قُرُوء » .

الثانى : ليس الصُّفِىُّ مما أغنى فيه جمعُ الكثرة عن جمع القلة ؛ لورود جمع القلة ، حكى الجوهرى وغيره صَفَاة وأصْفَاء .

واعلم أن اصطلاح النحويين فى الجموع أن يذكروا المفرد ثم يقولون : يجمع على كذا وكذا ، وعَكَسَ المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول : هذا الوزن يطرد فى كذا وكذا ، ولكل وجه ، وقد شرع فى ذلك على طريقته المذكورة فقال :

(لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ وَلِلرُّبَاعِىِّ اسْماً أَيْضاً يُجْعَلُ)

يعنى أن أفْعُلاً أحدَ جموع القلة يطرد فى نوعين من المفردات :

الأول : ما كان على فَعْل بشرطين : أن يكون اسما ، وأن يكون صحيحَ العين ، فشمل نحو فَلْس وكَفّ ودَلْو وظَبْى ووَجْه ، فتقول فى هذه : أفْلُسٌ ، وأكُفٌّ ، وأدْلٍ ،

وأظْبٍ ، وأوْجُهٌ ، واحترز بقوله « اسما » من الصفة نحو ضَخْم ؛ فلا يجمع على أفعُل ، وأما عَبْد وأعْبُد فلغلبة الاسمية ، وبقوله « صح عينا » عن معتل العين نحو بَابٍ وبَيْتٍ وثَوْب ؛ فلا يجمع على أفعُلٍ ، وشذ قياسا قولهم أعْيُنٌ ، وقياسا وسماعا قوله :

١١٦٤ — لكل دهر قد لبست أثوُبَا
[رَيْاطَةً وَالْيَمْنَةَ الْمُعَصَّبا]
*[حتى اُكْتَسَى الرأسُ قِناعاً أشْيَبَا] *

وقوله :

١١٦٥ — كأنهُمْ أسيُفٌ بيضٌ يمانية
[عَضْبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الأُثُرُ]

والثانى : ما كان رباعيا ، بأربعة شروط : أن يكون اسماً ، وأن يكون قبل آخره مَدَّة ، وأن يكون مؤنثاً ، وأن يكون بلا علامة ، وقد أشار إلى بقية هذه الشروط بقوله (إنْ كَانَ) أى الاسمُ الرباعى (كَالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ فِى مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ) فشمل ذلك نحو عَنَاق وذِراع وعُقاب ويَمِين ؛ فيقال فيها : أعْنُق ، وأذْرُع ، وأعقُب ، وأيْمُن ، فإن كان الرباعى صفةً نحو شُجَاع ، أو بلا مَدَّة نحو خِنْصَر ، أو مذكرا نحو حِمَار ، أو بعلامة التأنيث نحو سَحَابة ، لم يجمع على أفعُل . ونَدَر من المذكر طِحَالٌ وأطحُل ، وغُرَاب وأغْرُب ، وعتَاد وأعتُد ، وجَنِين وأجْنُن ، وأنبوب وأنْبُبٌ[1] ونحوها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه ؛ ففهم من تمثيله بالعنَاق والذِّراع أن حركة الأول لا يشترط أن تكون فتحة ولا غيرها ؛ لتمثيله بالمفتوح

(١) الكلام فى الرباعى ، وحروف هذه الكلمة خمسة أحرف .

والمكسور ، وفهم من إطلاق قوله « فى مد » أن الألف وغيرها من أحرف المد فى ذلك سواء ، وفهم الشرط الرابع — وهو التَّعَرِّى من العلامة — من قوله «وعَدَّ الأحرف» ؛ إذ لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة ؛ لأنه صرح أولا بالرباعى .

الثانى : مما حُفظ فيه أفعُل من الأسماء فَعَلٌ نحو جَبَل وأجبُل ، وفَعُلٌ نحو ضَبُع وأضبُع ، وُفعْل نحو قُفْل وأقفُل ، وفُعُل نحو قُرُط وأقرُط[1] ، وفِعَل نحو ضِلَع وأضلُع ، وفَعَلة نحو أكَمَة وآكُم ، وفِعْلة نحو نِعْمة وأنعُم ، وفى فِعْل مطلقا أى اسما وصفة نحو ذِئْب وأذؤُب ، وجِلْف وأجْلُف ؛ فلا يقاس عليهما . ولم يسمع فى فِعِل بكسر الفاء والعين ، ولا فى فُعَل بضم الفاء وفتح العين إلا قولهم رُبَع وأربُع .

الثالث : ليس التأنيث مصحِّحا لاطراد أفعُل فى فَعِل نحو قَدَم ، خلافا ليونس ، ولا فى فِعْل نحو قِدْر ، ولا فى فِعَل نحو ضِلَع ، ولا ما قبله نحو قَدَم وضَبُع وغُول وعُنُق خلافا للفراء .

***

(وَغيرُ مَا أفعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ مِنَ الثلاثِى اسْمًا بِأفْعَالٍ يَرِدْ)

يعنى أن أفعالا يطرد فى جمع اسم ثلاثى لم يطرد فيه أفعُل ، وهو فَعْل الصحيح العين ، فاندرج فى ذلك فَعْل المعتل نحو باب وثوب وسيف ؛ وغير فَعْل من أوزان الثلاثى ، وهى فِعْل نحو حِزْب وأحزاب ، وفُعْل نحو صُلْبٌ وأصلابٌ ، وفَعَلٌ نحو جَمَل وأجمال ، وفَعِل نحو وَعِل وأوعال ، وفَعُل نحو عَضُد وأعضاد ، وفُعُل نحو عُنُق وأعناق ، وفُعَلٌ نحو رُطَب وأرطاب ، وفِعِل نحو إبِل وآبال ، وفِعَل

(١) الصواب التمثيل بعنق وأعنق ؛ لأن القرط ساكن الوسط كالقفل .

نحو ضِلَع وأضلاع ، واحترز بقوله «اسما» من الوصف ؛ فإنه لا يجمع على أفعال إلا ماشذ مما سيأتى التنبيه عليه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : جعل فى التسهيل أفعالا قليلا فى فَعْل المعتل العين نحو باب ومال . ونادرا فى فُعَلٍ نحو رُطَب ورُبَع ، ولازما فى فِعِل نحو إبِل ، وغالبا فى الباقى .

الثانى : لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فَعْل الصحيح العين على أفعال ، وقد سُمع منه قولُه :

١١٦٦ — مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخٍ بِذِى مَرَخٍ
زُغْبِ الْحَوَاصِلِ لَامَاء وَلَا شَجَرُ

وقوله :

١١٦٧ — وُجِدْتَ إِذَا أَصْلَحُوا خَيْرَهُمْ
وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا

فجمع فَرْخ على أفراخ وزَنْد على أزناد . ومذهب الجمهور أنه لاينقاس ، وعليه مشى فى التسهيل . وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو ألْف أوْ وَاوٌ نحو وَهْم . وظاهر كلامه فى شرح الكافية موافقته على الثانى ؛ فإنه قال : إن أفعالا أكثرُ من أفْعُلٍ فى فَعْل الذى فاؤه واو كوَقْت وأوقات ، ووَصْف وأوصاف ، ووَقْف وأوقاف ، ووَكْر وأوكار ، ووَعْر وأوعار ، وَوَغْد وأوغاد ، ووَهْم وأوهام ، فاستثقلوا ضم عين أفْعُل بعد الواو فعدلوا إلى أفعال ، كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة ، وكما شذ فى المعتل أعْيُن وَأنْوُب كذلك شذ فيما فاؤه واو أوْجُهٌ ، هذا لفظه بحروفه . ثم قال : إن المضاعف من فَعْل كالذى فاؤه واو فى أن أفعالا فى جمعه أكثر من أفْعُل كَعَمّ وأعمام ، وَحَدّ

وأجداد ، ورَبّ وأرباب ، وَبرّ وأبرار ، وشَتّ وأشْتَات ، وفنّ وأفنان ، وفذّ وأفذاذ، هذا أيضاً لفظه .

الثالث : مما حفظ فيه أفعال فَعيل بمعنى فاعل ، نحو شَهيد وأشهاد ، وفاعل نحو جاهل وأجْهَال ، وفَعَال نحو جَبَان وأجْبَان ، وفَعُول نحو عَدُوّ وأعداء ، وفَعَلَة نحو هَضبة وأهْضاب ، وفِعْـلَة نحو نِضْوَة وأنضاء ، وفُعْلة نحو بُرْكَة وأبراك ، والبركة: طائر من طير الماء ، وفَعِلة نحو نَمِرة وأنمار[1] . وقالوا : جِلْف وأجلاف ، وحُرّ وأحْرَار ، وقِمَاط وأقماط ، وغُثَاء وأغثاء ، وأغْيَد وأغْيَاد ، وخَرِيدة وأخْرَاد ، ووَاد وأوْدَاء ، وذُوطَة وأذواط[2] ، لضرب من العناكب تلسع . وقالوا أيضاً : أموات لجمع مَيِّت ومَيِّتة ، وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه .

* * *

(وَغَالِباً أغْنَاهُمُ فِعْـــلاَنُ فِي فُعَلٍ ، كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ)

أى أن الغالب فى فُعَل — بضم الفاء وفتح العين — أن يجمع على فِعْلان بكسر الفاء — كقولهم فى صُرَد : صِرْدَان ، وفى جُرَذ : جِرْذان ، وفى نُغَر : نِغْرَان ، وأشار بقوله : «غالبا» إلى ما شذ من ذلك نحو رُطَب وأرْطَاب .

﴿ تنبيه ﴾ : نص فى غير هذا الكتاب على أن فِعْلاَن مطرد فى فُعَلٍ ، وكلامه هنا غير مُوفٍ بذلك .

* * *

(فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ ثَالِثٍ أفْعِلَةٌ عَنْهُمُ اطّرَدْ)

---

(١) النمرة — بفتح فكسر — ضرب من البسط .

(٢) ضبط الدماميني الذوطة بضم الذال وسكون الواو ، والذى يؤخذ من القاموس أنه بفتح الذال .

أفعلة : مبتدأ ، وَاطرد : خبره ، وَفى اسم وعنهم : يتعلقان باطرد ، و بعد : فى موضع جر صفة لاسم ، وَثالث : صفة لمد .

يعنى أن أفعِـلة يطرد فى جمع اسم مذكر رباعى بعد قبل آخره : نحو طَعَام وَأطعِمَة ، وَرَغيف وَأرْغفة ، وَعَمُود وَأعْمِدَة ، وَاحترز بالاسم من الصفة ، وَبالمذكر من المؤنث ، وَبالرباعى من الثلاثى ، و بالمد الثالث من العارى عنه ؛ فلا يجمع شىء من ذلك على أفعِـلَة ، إلا ما شذ من قولهم شَحِيح وَأشِحَّة وَهو صفة ، وَعُقاب وَأعقِبة وَهو مؤنث ، وَقَدَح وَأقْدِحَة وَهو ثلاثى ، وَجَائِز وَأجْوِزَة وَليس مَدُّه ثالثا ، والجـائز : الخشبة الممتدّة فى أعلى السقف ، وَما شذ من ذلك مما لم يستكمل الشروط فيحفظ وَلا يقاس عليه قولهم : نَجْدٌ وَأنجِدَة ، وَصُلْب وَأصْلِبَة ، وَبابٌ وَأبْوِبَة ، وَرَمَضان وَأرْمِضَة ، وَعَيِّل وَأعْوِلة ، وَجِزّة وَأجِزّة ، وَنَضيضة وَأنِضّة ، وَقِنٌّ وَأقِنّة ، وَخال وَأخْوِلة ، وَقَفًا وَأقْفِية ، وَالجزة : صوف شاة مجزوزة ، وَالنضيضة : المطرة القليلة .

(وَالزَمْهُ) أى الجمعَ على أفعِلَة (فى فعَالٍ) بالفتح (أوفِعَالٍ) بالكسر (مُصَاحِبَىْ تَضْعِيفٍ أو إعلال) فلأول نحو بَتَاتٍ وَأبِتّة ، وَزِمَام وَأزِمّة ، وَالثانى نحو « قَبَاء وَأقْبِيَة ، وَ إناء وَآنية . وَشـذ من الأول عِنَان وَعُنُن ، وَحَجَاجٌ وَحُجُجٌ ، وَمن الثانى قولهم فى جمع سماء بمعنى المطر سُمِىٌّ ، وَسمع أيضـا أسْمِية على القياس ، وَسيأتى تقييدُ كلامه هنا بما ذكرتُه فى قوله « مالم يضاعف فى الأعم ذو الألف » .

* * *

(فُعْلٌ) بضم الفاء وسكون العين ـ جمع كثرة ، وهو على قسمين : قياسى ، وسماعى فالقياسى ما كان جمعا (لِنَحْوِ أحْمَر وحَمْرَا) وصفين متقابلين ؛ فتقول فيهما حُمْر ؛ أولاً فَعَلَ وَفَعْلَاء

وصفين منفردين لمانع في الخلقة ، نحو أَكْمَر للعظيم الكَمَرة ، وَآدَرَ ، ورَتْقَاء ، وعَفْلاء : فتقول فيها : كُمْرٌ وأُدْرٌ ورُتْقٌ وعُفْل ، فإن كانا منفردين لمانع في الاستعمال خاصة نحو رَجُل آلى ، وامرأة عَجْزَاء ، إذ لم يقولوا : رَجُل أعجز ولا امرأة أَلْيَاء ، في أشهر اللغات : ففي اطراد فُعْل حينئذ خلاف ، نص في شرح الكافية على اطراده ، وتبعه الشارح ، ونص في التسهيل على أن فُعْلاً فيه محفوظ ، و إطلاقه هنا يوافق الأول .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : يجب كَسْرُ فاء هذا الجمع فيما عينُه ياء نحو بِيض ؛ لما سيذكر في التصريف .

الثانى : يجوز في الشعر ضمُّ عينه بثلاثة شروط : صحة عينه ، وصحة لامه ، وعدم التضعيف ، كقوله :

١١٦٨ ـ [طَوَى الجَدِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أنْشُرُهُ]
وَأَنْكَرَتْنِي ذَوَاتُ الأَعْيُنِ النُّجُلِ

وهو كثير ؛ فإن اعتلت عينُه نحو بيض وسُود ، أو لامُه نحو عُمْى وعُشْوٌ ، أو كان مضاعفاً نحو غُرّ جمع أغَرّ ؛ لم يجز الضم .

الثالث : من قسم السماعى من هذا الجمع قولهم بَدَنَة و بُدْن ، وأَسَدوأُسْد ، وسَقْف وسُقْف ، و ثِنْى و ثُنْى ، وعَفْوٌ وعُفْو ، و نَمُوم ونُمٌّ ، وعَمِيمة وعُمٌّ ، وبَازِل و بُزْل ، وعائذٌ وعُوذ ، وحاجٌّ وحُجّ ، وأَظَلّ وظُلٌّ ، ونَفُوقٌ ونُقّ ، والنقوق : الضِّفْدَعة الصَّيّاحة والنموم : النمام ، والعميمة : النخلة الطويلة ، والأظل : باطن القدم ، والعائذ : الناقة القريبة العهد بالنتاج .

* * *

(و فِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى) فِعْلَة : مبتدأ خبره يُدْرَى ، وجمعاً : مفعول ثان بيدرى .

أى من جموع القلة فِعْـلَة كما عرفت ، ولم يطَّرد فى شىء من الأبنية ، بل محفوظ فى ستة أوزان : فَعِيل نحو صَبِىّ وصِبْيَة ، وفَعَل نحو فَتًى وفِتْيَة ، وفَعْل نحوشَيْخ وشِيخَة وثَوْر وثِيرَة ، وفُعَال نحو غُلَام وغِلْمة ، وفَعَال نحو غَزَال وغِزْلة ، وفِعْل نحو ثِنى وثِنْيَة ، والثِّنْى : هو الثانى فى السيادة ، ومرجع ذلك كله النقل لا القياس ، كما أشار إليه بقوله « بنقل يُدْرَى » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : فائدة قوله «جمعاً» التعريضُ بقول ابن السراج المُنَبَّه عليه أولَ الباب ، ولذلك لم يقل مثل هذا فى غيره من جموع القلة ؛ إذ لاخلاف فيها .

الثانى : لو قدَّم قوله « وفعلة جمعاً بنقل يدرى » على قوله « فُعْل لنحو أحمر وحمرا » لـكان أنسب لتوالى جموع القلة .

* **

(وَفُعُـلٌ لاِسْمٍ رُبَاعِىٍّ بِمَدْ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لامٍ اعْـلالاً فَقَدْ)

(مَا لَمْ يُضَاعَفْ فى الأعم ذو الألف) أى من أمثلة جمع الـكثرة فُعُل ـ بضمتين ـ وهو يطرد فى اسم رباعى بمد قبل لامه صحيح اللام ، وهو المراد بقوله « إعلالا فقد » فإعلالا : مفعول مقدم ، فإن كانت مَدَّته ياء أو واوا لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة نحو قَضِيب وقُضُب ، وعَمُود وعُمُد ، وإن كانت ألفاً اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفاً نحو قَذَال وقُذُل ، وحِمَار وحُمُر ، واحترز بالاسم عن الصفة فإنها لا تجمع على فُعُل ، وشذ فى وصف على فَعَال نحو صَنَاع وصُنُع ، وفِعَال نحو ناقة كِنَاز ونُوق كُنُز . وحكى ابن سيده أن من العرب من يقول : نوق كِنَاز ، بلفظ الإفراد ؛ فيكون من باب دِلَاص ، وقد سبق الـكلام عليه أول البـــاب ، وعلى فَعِيل نحو نَذِير ونُذُر ، ويرد عليه فَعُول لا بمعنى مفعول نحو صَبُور وغَفُور ، فإنه يطرد فيه فُعُل نحو صُبُر وغُفُر وسيأتى التنبيه عليه ، واحترز بالرباعى من غيره نحو نَار وفِيل وسُور ، ونحوقِنطَار وقِطَمْر

وعُصْفُور ، فإنه لايجمع على فُعُل شيء منها ، واحترز بالمدّ عن الخالى منه ، فإنه لايجمع على فُعُل ، وشذ نَمِرَة ونُمُر ، وبكونه قبل اللام من نحو دانق وعيسى وموسى ؛ فلايجمع على فُعُل ، وبصحة اللام عن معتلها نحو سِقَاء وكِسَاء ، فإنه لا يجمع على فُعُل ، وبعدم التضعيف فى ذى الألف عن نحو بَتَات وزِمَام فإن قياسه أَفْعِلَة كما مر ، وشذ عِنَان وعُنُن ، وحَجَاج وحُجُج ، وَوَطَاط[1] ووُطُط ، كما أشار إليه بقوله « فى الأعم » وفهم من تخصيص ذلك بذى الألف أن المضاعف من ذى الياء نحو سَرِير ، وذى الواو نحو ذَلول ، يجمع على فُعُل نحو سُرُر وذُلُل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لافرق فى الاسم الرباعى الجامع للشروط بين أن يكون مذكراً كما مثل ، أو مؤنثاً مثل أتان وأُتُن ، وقَلوص وقُلُص ، وكلاهما يطرد فيه فُعُل .

الثانى : مامدته ألف على ثلاثة أقسام : مفتوح الأول ، ومكسوره ، ومضمومه ؛ أما الأول والثانى ففُعُل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما ، وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطرادُ فُعُل فيه ، وبه صرح فى شرح الكافية ، فإنه مثل بقُرَاد وقُرُد ، وكُرَاع وكُرُع فى المطرد ، وتبعه الشارح ، وذكر فى التسهيل أن فُعُلاً نادرٌ فى فُعَال وهو الصحيح ؛ فلا يقال فى غُرَاب غُرُب ولا فى عُقَاب عُقُب ، وإذا قلنا باطراده فيشترط ألا يكون مضاعفاً كما شرط ذلك فى أخويه .

الثالث : يجب فى غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واوا نحو سِوَار وسُور ، ومن ضمها فى الضرورة قوله :

١١٦٩ — أَغَــرُّ الثَّنَايَا أَحَمُّ اللِّثَاتِ
يُحَسِّنُهَا سُــوُكُ الْإِسْحِلِ

ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واوا ، نحو قُذْل وحُمْر ، وإن كانت ياء

---

(١) الوطاط ـ بزنة سحاب ـ الضعيف .

كسرت الفاء عند التسكين ، فتقول فى سِيَال سُيْل وسِيل ، فإن كان مضاعفا لم يجز تسكينه ؛ لما يؤدى إليه من الإدغام ، وندر قولهم : ذُبَاب وذُبٌّ ، والأصل ذُ بُب .

الرابع : فُعُلٌ يطرد فى نوعين ؛ أحدهما المتقدم ، والآخر وَصْفٌ على فَعُول لا بمعنى مفعول ، نحو صَبُور وَصُبُر ، فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع على فُعُل ، نحو رَكُوب، ولم يذكره هنا ؛ فأوهم أنه غيرُ مَقِيسٍ ، وليس كذلك .

(وفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْـلَةٍ عُرِفَ ونحو كُبْرَى) أى من أمثلة جمع الكثرة فُعَل ــ بضم ثم فتح ــ ويطرد فى نوعين :

الأول : فُعْلَة ــ بضم الفاء ــ اسما ، نحو غُرْفَة وغُرَف . فإن كان صفة نحو ضُحْكَة لم يجمع على فُعَل ، وشذ قولهم رَجُلٌ بُهْمَةٌ ورجال بُهَم .

الثانى : الفُعْلَى أنثى الأفعل ، نحو الكُبْرَى والكُبَر ، فإن لم يكن أنثى الأفعل ، نحو بُهْمَى وَرُجْعَى لم يجمع على فُعَل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أخلَّ باشتراط الاسمية فى فُعْلَة ، وهو شرط كما عرفت ، وأما اشتراطُ كون فعلى أنثى الأفعل فأعطاه بالمثال .

الثانى : اقتصر هنا وفى الكافية على هذين النوعين ، وقال فى شرحها بعد ذكرها : وشذ فيما سوى ذلك ، يعنى فُعَلاً ، وزاد فى التسهيل نوعاً ثالثا وهو فُعُلَةٌ اسما نحو جُمُعة وجُمَع ، فإن كان صفة نحو امرأة شُلُلة ــ وهي السريعة ــ لم يجمع على فُعَل ، واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضمَّ عين فُعُلٍ فى المضاعف ، وجعلوا مكانها فتحة ، فقالوا جُدَد وذُلَل بدلَ جُدُد وذُلُل ؛ فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فُعَل .

الثالث : اختلف فى ثلاثة أنواع أخر ؛ أولها فُعْلَى مصدرا ، نحو رُجْعَى ، وثانيها فَعْـلَة فيها ثانية واو ساكنة نحو جَوْزَة ، فقاسه الفراء فى هذين النوعين ؛ فتقول فى

جمعهما: رُجَع وجُوَزٌ ، كما قالوا فى رؤيا ونَوْبة: رُؤًى ونُوَب ، وغيره يجعل رُؤًى ونُوَب مما يحفظ ولا يقاس عليه ، وثالثها فُعْلٌ مؤنثا بغير تاء نحو جُمْل ، فهذا يجمع على فُعَل قياسا عند المبرد ، وغيرُه يقصره على السماع ، وكلامُه فى الكافية وشرحها يقتضى موافقة المبرد ؛ فإنه قال فيها :

وَهِنْدُ مِثْلُ كِسْرَةٍ فِي فِعَلِ   وَجُمْلُ مثل بُرْمَةٍ فى فُعَلِ

وقال فى شرحها : ويلحق فِعْل وفُعْل مؤنثين بِفِعْلة وفُعْلة فيقال : هِنْدٌ وَهِنَدٌ ، وجُمْل وَجُمَل .

الرابع : مما حفظ فيه فُعَل قولهم : تُخَمَة وتُخَم ، وقَرْية وقُرًى ، وعَدُوّ وعُدًى ، ونَقُوق ونُقَق ، وحكى ابن سيده فى جمع نُفَساء نُفَسًا بالتخفيف ، ونُفَّسًا بالتشديد ، وعلامة جمعية فُعَل الذى له واحد على فُعَلة أن لا يستعمل إلا مؤنثا ، نص على ذلك سيبويه ؛ فرُطَب عنده اسم جنس ؛ لقولهم : هذا رُطَبٌ ، وأكلت رُطَبًا طَيِّبًا ، وتخم عنده جمع ؛ لأنه مؤنث اه .

(وَلِفِعْلَة فِعَلٌ) أى من أمثلة جمع الكسرة فِعَلٌ — بكسر أوله وفتح ثانيه — وهو مطرد فى فِعْلة اسما تاما ، كما قيده فى التسهيل بذلك ، نحو كِسْرة وكِسَر ، وحِجَّة وحِجَج ، ومِرْيَة ومِرًى ، والاحتراز «بالاسم» عن الصفة نحو صِغْرَة وكِبْرَة وعِجْزة فى ألفاظ ذكرت فى المخصص ، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع ، وشذ رجل صِمَّةٌ ورجال صِمَم ، وامرأة ذِرْبة ونساء ذِرَبٌ ، والصمة : الشجاع ، والذِّرْبة : الحديدة اللسان . و« بالتام » عن نحو رِقَة فإن أصله ورق ، ولكن حذفت فاؤه ، فإنه لا يجمع على فِعَل . وإنما لم يقيد فِعْلة هنا بهذين القيدين لقلة مجيئها صفة ، حتى ادعى بعضهم أنها لم تجىء صفة ، وإن كان الأصح خلافه كما عرفت ، ولأن نحو رِقَة لم يبق على وزن فِعْلَة فلا حاجة للاحتراز عنه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قاس الفراء فِعَلاً فى فِعْلَى اسما نحو ذِكْرَى وذِكَر ، وفى فَعْلة يائىّ العين نحو ضَيْعة وضِيَع ، كما قاس فُعَلا فى نحو رُؤْيا ونَوْبة ، وقاسه المبرد فى نحو هِنْد كما قاس فُعَلا نحو جُمْل ، وقد تقدم ، ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه .

الثانى : قال فى التسهيل : ويحفظ — يعنى فِعَلاً — باتفاق فى فِعْلَة واحد فِعَل أى نحو سِدْرَة وسِدَر ، والمعوض من لامه تاء ، أى نحو إِئَة وإِئىً ، وفى نحو مَعِدَة وَقَشْع وهَضْبة وَقَامَة وَهِدْم وصُورة وذِرْبة وعَدُوّ وحِدَأة ، والقَشْع : الجلد البالى ، والهِدْم : الثوب الخَلَق .

الثالث : لا يكون فِعَلٌ ولا فِعَال لما فاؤه ياء ، إلا ما ندر كيعارَ ، قاله فى التسهيل ، واليِعَار : جمع يَعْر ويَعْرة ، واليَعْر : الجَدْى يُرْبَط فى الزُّبْيَة للأسد .

(وقد يجىء جَمْعه) أى فِعْلة بالكسر (على فُعَل) بالضم ، قال فى شرح الكافية : وقد ينوب فُعَل عن فِعَل ، وفِعَلٌ عن فُعَلٍ ، فالأول كحِلْية وحُلًى ، ولِحْية ولِحًى ، والثانى كصُورَة وصِوَر وقُوَّة وَقِوًى .

(فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ) فُعَلَهْ : مبتدأ خبره : ذو اطراد .

أى من أمثلة جمع الكثرة فُعَلَة — بضم الفاء — وهو مطرد فى فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام ، نحو رَامٍ ورُمَاة ، وقَاضٍ وقُضَاة ، وغَازٍ وغُزَاة ، وقد أشار إلى ذلك بالتمثيل ؛ فخرج نحو مُشْتَرٍ ووَادٍ ورَامِية وضَارٍ — وصف أسد — وضَارِب ، فلا يجمع شىء من ذلك على فُعَلة ، وشذ كَمِىٌّ وكُمَاة ، وبَازٍ وبُزَاة ، وهَادِر وهُدَرَة — وهو الرجل الذى لا يعتدُّ به — كما ندر غَوِىٌّ وغُوَاة ، وعُرْيَان وعُرَاة ، وعَدُوّ وعُدَاة ، ورَذِىٌّ ورُذَاة[1] .

(وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وكَمَلَهْ) أى من أمثلة جمع الكثرة فَعَلَة ـ بفتح الفاء ـ

---

(١) الرذى – على فعيل ـ البعير المنقطع من الإعياء .

وهو مطرد فى فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام ، نحو كامل وكَمَلة ، وبَارّ وبَرَرَة ، وقد أشار أيضا بالمثال إلى الشروط ، فخرج نحو حَذِر ووادٍ وحائض وسابق — وصف فرس — ورامٍ ؛ فلا يجمع شىء منها على فَعَلَة ، وشذ سَيِّد وسَادَة ، وخَبِيث وخَبَثَة ، وبَرّ وبَرَرَة ، ونَاعِق ونَعَقَة ، وهى الغربان .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا ، فكان الأحسن أن يقول : « كذاك نحو كامل وكمله » .

* * *

(فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ وَهَالِكٍ ، وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فَعْلَى ، وهو مطرد فى وصف على فَعِيل بمعنى مفعول دال على هلك أو تَوَجُّع أو تشتت ، نحو قَتِيل وقَتْلَى ، وجَرِيح وجَرْحَى ، وأسِير وأسْرَى ، ويُحمل عليه ما أشبهه فى المعنى من فَعِلٍ كزَمِنٍ وزَمْنَى ، وفاعل كهالِك وهَلْكَى ، وفَيْعِل كمَيِّت ومَوْتَى ، وفَعِيل لا بمعنى مفعول كمَرِيض ومَرْضَى ، وأفْعَل كأحْمَق وحَمْقَى ، وفَعْلَان كسَكْرَان وسَكْرَى ، وبه قرأ حمزة والكسائى « وتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى » وما سوى ذلك محفوظ ، كقولهم : كَيِّس وكَيْسَى ؛ فإنه ليس فيه ذلك المعنى ، وسِنَان ذَرِب وأسِنَّة ذَرْبَى ، ومنه قوله :

١١٧٠ — إنِّى امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ سَعْدِيَّةٍ
ذَرْبَى الْأَسِنَّةِ كُلَّ يَوْمِ تَلَاقِ

* * *

(لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَامًا فِعَلَهْ
وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فِعَلَة ، وهو لاسم صحيح اللام على فُعْل كثيرا ،

نحو دُرْج ودِرَجَة ، وكوز وكِوَزَة ، ودُبّ ودِبَبة ، وعلى فَعْلٍ وفِعْلٍ قليلا فالأول نحو غَرْد وغِرَدَة ، وزَوْج وزِوَجَة ، والثانى نحو قِرْدٍ وقِرَدَة ، وحِسْل وحِسَلة — والحِسْلُ الضب — وهو محفوظ فى هذين كما يحفظ فى غير ذلك ، كقولهم لضد الأنثى : ذَكَر وذِكَرَة ، وقولهم : هادِر وهِدَرَة .

واحترز بالاسم من الصفة ، وندر فى عِلْج عِلَجَةٌ ، و بالصحيح اللام من نحو عُضْو وظَبْى ونِحْىٍ ، فلا يجمع شىء من ذلك على فِعَلَة .

***

(وفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فُعَّل ، وهو مطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة ، نحو عَاذِل وعُذَّل وعاذِلة وعُذَّل .

واحترز بوصفين من الاسمين ، نحو حاجب العين ، وجائزة البيت ؛ فلا يجمعان على فُعَّل .

(وَمِثْلُهُ) أى مثل فُعَّلٍ (الفُعَّال فِيمَا ذُكِّرَا) أى فى المذكر خاصة ؛ فيطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل نحو عَاذِلٍ وعذَّال ، وندر فى المؤنث كقوله :

١١٧١ — أَبْصَارُهُنَّ إلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ
وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّى غَيْرَ صُدَّادِ

وتأوّله بعضهم على أن «صُدَّاد» فى البيت جمع صَادّ ، وجعل الضمير للأبصار ؛ لأنه يقال : بصَر صادّ ، كما يقال : بصَر حادّ .

(وَذَانِ) أى فُعَّلُ وفُعَّالُ (فِى الْمُعَلِّ لامًا نَدَرَا) نحو غَازٍ وغُزًّى وغُزَّاء ، وندر أيضا فى سَخْلٍ سُخَّل وسُخَّال ، وفى نُفَساء نُفَّسٌ ونُفَّاس ، وندر فُعَّل أيضا فى نحو أعزَل وعُزَّل ، وسَرُوَ وسُرًّى وخَرِيدَة وخُرَّد .

﴿ تنبيه ﴾ : سمى فى التسهيل المعتلّ اللامِ منهما قليلاً ، وما بعده نادرا .

(فَعْلٌ وَفَعْـلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا) باطراد ، اسمين كانا أو وصفين ، نحو كَعْب وَكِعَاب، وصَعْب وصِعَاب ، وقَصْعَة وقِصَاع ، وخَدْلَةٍ وخِدَال (وَقَلَّ فيما عينه اليا منهما) أى نحو ضَيْف وضِيَاف ، وضَيْعَة وضِيَاع .

﴿ تنبيه ﴾ : قل أيضا فيما فاؤه الياء منهما ، ومن القليل قولهم فى جمع يَعْر ويَعْرة يِعَار كما قدمته ، وقد ذكره فى التسهيل وشرح الكافية .

* * *

(وَفَعَلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالُ مَالَمْ يَكُنْ فِي لاَمِهِ اعْتِلاَلُ)

أى يطرد فِعَالٌ أيضاً فى فَعَل ، نحو جَبَل وجِبَال ، وجَمَل وجِمَال

وإنما يطرد فِعَال فى فَعَل بشروط ثلاثة ؛ الأول : أن يكون صحيح اللام ؛ فلا يطرد فى نحو فَتًى ، وإلى ذلك أشار بعجز البيت ، والثانى : أن لا يكون مضعفا ، فلا يطرد فى نحو طَلَل ، والثالث : أن يكون اسما لا صفة ، نحو بَطَل ، وإلى الثانى الإشارة بقوله (أو يَكُ مُضْعفاً) ، وأما الثالث فذكره فى التسهيل .

(وَمِثْلُ فَعَلٍ * ذُو التَّا) منه نحو فَعَلَة ، فيجمع على فِعَال باطراد ، نحو رَقَبَة ورِقَاب، ويشترط فيها مايشترط فى فَعَل (وفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ) أى يطرد فيهما أيضا فِعَال (فَاقْبَلِ) نحو قِدْح وقِدَاح ، ورُمْح ورِمَاح ، ويشترط لاطراده فيهما أن يكونا اسمين كما مثل ، احترازا من نحو جِلْف وحُلْو ، ويشترط فى ثانيهما أن لا يكون واوىّ العين كحُوت ، ولا يائى اللام كمُدْى (وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِـلٍ وَرَدْ) أيضا فِعَالٌ (كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ) أى أنثى فعيل ، يعنى فعيلة (أَيْضاً اطَّرَدْ) بشرط صحة لامهما ، نحو ظَرِيف وظِرَاف ، وظَرِيفة وظِرَاف ، واحترز عن فعيل وصف مفعول وأنثاه ، نحو جَرِيح وجريحة ؛ فلا يقال فيهما جِرَاح ، والاحتراز بصحة اللام

عن نحو قَوِىّ وقَوِيَّة؛ فلا يقال فيهما قِوَاى . (وشاع) : أى كثر فِعَالٌ (فى وَصْفٍ عَلَى فَعْـلاَنَا) بفتح الفاء (وأنثيبه) : أى أنثى فَعْلاَن ، وهما فَعْلَى وفَعْـلاَنة ، نحو غَضْبَان وغِضَاب وغَضْـبَى وغِضَاب ونَدْمَانة ونِدَام (أوْ) وصف (عَلَى فُعْـلاَنَا) بضم الفاء (وَمِثْلُه) أنثاه (فُعْلاَنَة) ، نحو خُمْصَان وخِمَاص ، وخُمْصَانَة وخِمَاص .

﴿ تنبيه ﴾ : أفهم بقوله « وشاع » أنه لا يطرد فيها ، وهو ما صرح به فى شرح الـكافية ، وكلامه فى التسهيل يقتضى الاطراد .

(وَالزَمْهُ) أى فِعَالاً (فِى نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيـلَةٍ تَفِى) والمراد بنحوهما ما كان عينه واوا ولامه صحيحة من فَعِيلٌ بمعنى فاعل ، وفَعِيلة أنثاه ؛ فتقول فيهما : طِوَال ، ومعنى اللزوم أنه لايجاوز فى نحو طَويل وطَويلة ، إلا إلى التصـــحيح نحو طَوِيلِينَ وطَوِيلات .

﴿ تنبيه ﴾ : قد اتضح مما تقدم أن فِعَالاً مطردٌ فى ثمانية أوزان : فَعْل كَصَعْب ، وفَعْلة كقَصْعة ، وفَعَل كجَبَل ، وفَعَلَة كرَقَبة ، وفِعْـل كذِئب ، وفُعْل كرُمْح ، وفَعِيل وفَعِيلة . وشائعٌ فى خمسة أوزان : فَعْلاَن كغَضْبَان ، وفَعْلَى كغَضْبَى ، وفَعْلاَنة كنَدْمَانة ، وفُعْلاَن كخُمْصَان ، وفُعْلاَنة كخُمْصَانة ، ومما يحفظ فيه فَعُول كخَرُوف وخِرَاف ، وفِعْلة كلِقْحة ولِقَاح ، وفَعِل كنَمِر ونِمَار ، وفَعِلة كنَمِرَة ونِمَار ، وفَعَالة كعَبَاءة وعِبَاء . وفى وصف على فاعل كصائم وصِيَام ، أو فاعلة كصائمة وصِيام ، أو فُعْلَى كرُبَّى ورِبَاب ، أو فَعَال كجَوَاد وجِيَاد ، أو فِعَال كهِجَان للمفرد والجمع ، أو فَعِيل كخَيِّر وخِيَار ، أو أفعَلَ كأعْجَفَ وعِجَاف ، أو فَعْلاَء كعَجْفَاء وعِجَاف ، أو فَعِيل بمعنى مفعول كرَبِيط ورِبَاط . وفى اسم على فُعْلَة كبُرْمَة وبِرَام ، أو فُعَل كرُبَع ورِبَاع ، أو فُعُل كجُمُد وجِمَاد ، أو فِعْلاَن كسِرْحان وسِرَاح ، أو فعيل كفَصِيل وفِصَال ، أو فَعُل كرَجُل ورجال .

(وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ * يُخَصُّ غَالِباً) أى من أمثلة جمع الكثرة فُعول ، وهو مطرد فى اسم على فَعِل نحو كَبِد وَكُبُود ، وَنَمِرٍ وَنُمُور ، وأشار بقوله « يخص » إلى أنه لا يجاوز فُعُولاً إلى غيره من جموع الكثرة غالبا . وأشار بقوله «غالبا» إلى أنه قد يجمع على غير فُعُول نادرا نحو نَمِر ونُمُر ونِمار أيضا كما مر (كَذَاكَ يَطَّرِدْ * فى فَعْل اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا) أى يطرد أيضاً فُعُول فى اسم على فَعْل أو فِعْل أو فُعْل ، وهو معنى قوله « مُطْلَق الفا » نحو كَعْب وكعُوب ، وحِمْل وحُمُول ، وجُنْد وجُنُود . واحترز بالاسم عن الوصف نحو صَعْب وجِلْف وحُلْو؛ فلا يجمع على فُعُول ، إلا ما شذ من ضَيْف وضُيُوف .

﴿ تنبيه ﴾ : اطراد فُعُول فى فَعْل مشروطٌ بأن لا تكون عينُه واواً ، كحَوْض ، وشذ فُوُوج فى فَوْج ، ومشروط فى فُعْل بأن لا تكون عينه واواً أيضا كحُوتٍ ، ولا لامه ياء كمُدْى ، وأن لا يكون مضاعفاً نحو خُفّ ، وشذ نُئِيٌّ فى نُؤْى ، ومنه قالت :

١١٧٢ — خَلَتْ إلاَّ أَيَاصِرَ أَوْ نُئِيًّا
[مَحَافِرُهَا كَأَسْرِبَةِ الإضِينِ][1]

والنُّؤْى : حفيرة حولَ الخباء لئلا يدخله ماء المطر ، وشذ حُصّ وحُصُوص ، والحُصّ — بالمهملتين — وهو الوَرْس .

(وفَعَلٌ لهُ) فعل : مبتدأ ، وله : خبره ، والضمير لفُعُول ، أى فَعَلٌ من أفراد فُعُول نحو أَسَدٍ وأُسُود ، وَشَجَن وَشُجُون ، وَنَدَب ونُدُوب ، وَذَكر وَذُكور .

---

(١) الأياصر : جمع أيصر ، وهو حبل قصير يشد إلى وتد ، والإضين : جمع أضاة ، وهى الغدير .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول تردّد كلام المصنف فى أن فعُولاً مَقيس فى فَعَل أو محفوظ ؛ فمشى فى التسهيل على الأول ، وفى شرح الكافية على الثانى ، وبه جزم الشارح . وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل ؛ فإنه لم يذكر فى هذا النظم غالباً إلا المطرد ، ولما[(1)] يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالبا بقد أو نحو قَلّ أو نَدَر ، وأما قول الشارح « ويحفظ فعُول فى فَعَل ولذلك قال — يعنى المصنف — وفَعَلٌ له ، يعنى له فعُول ، ولم يقيده باطراد ، فعلم أنه محفوظ » ففيه نظر ؛ لأن مثل هذه العبارة إنما يستعملها المصنف فى الغالب فى المطرد على ما هو بَيِّن من صنيعه .

الثانى : إذا قلنا إن فُعُولا مقيس فى فَعَل فذلك بشرطين : أن يكون اسماً ، وأن لا يكون مضاعفا ؛ فلا يقال فى نَصَف نُصُوف ، ولا فى لَبَب لُبُوب ، وشذ فى طلل طُلول .

الثالث : جعل المصنف فُعُولا فى التسهيل على ثلاث مراتب : مقيساً فى الأوزان الأربعة المذكورة فى النظم بشروطها المذكورة ، ومسموعاً فى فاعل وصفا غير مضاعف كرَادّ ولامعتل العين كقائم ، نحو شَاهِدٍ وشُهُودٍ ، وفى نحو فَسْل وفَوْج وسَاق وبَدْرَة وشُعْبة وَقِنْة ، وشاذا فى نحو ظريف وَأَنسَة وحص وَأسِينَة[(2)]

(وللفُعَال فِعْلاَنٌ حَصَلْ) أى من أمثلة جمع الكثرة فِعْلاَن — بكسر الفاء — وهو مطرد فى اسم على فُعَال نحو غُرَاب وغِرْبَان ، وغلاَم وغلمَان ، وقد تقدم عند قوله : « وغالبا أغناهم فِعْلاَن فى فُعل » التنبيهُ على اطراده فى فُعَل نحو صُرَد وصِرْدَان (وَشَاعَ) أى كثر فِعْلاَن (فِى حُوتٍ وقَاعٍ مَعَ مَا * ضَاهَاهُمَا) من كل اسم على فُعْل أو على فَعَل واوى العين ؛ فالأول نحو حُوتٍ وحِيتَان ، ونُونٍ ونينَان ، وكُوز وكيزَان ، والثانى نحو قَاع وقيعَان ، وتَاج وَتِيجان ، وجارٍ وجِيران .

---

(1) هذا تعبير عامى فاسد فى العربية .

(2) الأسينة : السير يضفر ليتخذ عنانا .

﴿ تنبيه ﴾ : هو مطرد فى الأول من هذين ، كما صرح به فى شرح الكافية واقتضاه كلام التسهيل

(وَقَلَّ فِى غَيْرِهِمَا) أى مجىء فِعْلَان فى غير ما ذكر قليل ، يحفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك فى الأسماء قِنْوٌ وقِنْوان ، وصِوَار وصِيرَان — والصِّوَار : قَطيعُ بقر الوحش ، — وغزَال وغِزْلَان ، وخَرُوف وخِرْفَان ، وظَلِيم وظِلْمان ، والظليم : ذكر النعام ، وحَائِط وحِيطَان ، ونِسْوة ونِسْوَان ، وعِيد وعِيدَان ، وبُرْكَة وبِرْكَان ، والبركة — بالضم — اسم لبعض طَيْر الماء — وقِضَة وقِضْفان ، والقَضَفة — بالفتح — الأكمة ، وفى الأوصاف : شَيْخ وشِيخَان ، وشُجَاع وشِجْعَان .

﴿ تنبيه ﴾ : مقتضى كلامه هنا وفى شرح الكافية — وعليه مشى الشارح — أن فِعْلَانًا لا يطرد فى فَعَل صحيح العين كخَرَب وخِرْبَان ، وأخ وإخْوَان . ومقتضى كلامه فى التسهيل اطراده فيه ، والخَرَبُ : ذكر الحُبَارَى .

***

(وَفَعْلاً اسْمًا وَفَعِيلاً وَفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمِلْ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فُعْلَان — بضم الفاء — وهو مَقيسٌ فى اسم على فَعْل نحو بَطْن وبُطْنَان وظَهْر وظُهْران ، أو فَعيل نحو قَضيب وقُضْبَان ورَغيف ورُغْفَان ، أو فَعَل صحيح العين نحو ذَكَر وذُكْرَان وجَمَل وجُمْلان . وخرج بقوله «اسما» نحو ضَخْم وجَمِيل وبَطَل ، وبقوله « غير معل العين » نحو قَوْد فلا يجمع شىء منها على فُعْلَان .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر المصنف فى شرح الكافية وتبعه الشارح فى أمثلة

فعَلٍ نحو جذَع وجُذْعَان ، وذكر فى التسهيل أن فُعلاَن يحفظ فى جذَع ولا يقاس عليه لأنه صفة .

الثانى: اقتضى كلامه أن نحو ذِئْب وذُؤْبان غيرُ مقيس،وصرّح فى شرح الكافية بأنه قليل ، لكنه فى التسهيل عدّهُ مِن المَقِيس .

الثالث:اقتضى كلامه أيضاً أن فُعلاَناً مَقِيسٌ فى نحو سَيْف وقَوْس وَقَاع وعويل؛ لأنه لم يشترط صحة العين إلا فى الأخير وهو فَعَل بفتحتين .

الرابع : مما يحفظ فيه فُعلاَن فاعل كحَاجِز وحُجْزَان ، وأفعَلُ فعلاَء كأسْوَدَ وسُودَان وَأعْمى وعُميَان ، وفُعَال كحُوَار وحُورَان وزُقَاق وزُقَّان ، ذكرها سيبويه . وفَعَلَةٌ كقَضَفَةٍ وقُضفَان ، وفَعُول كقَعُود وقُعْدَان .

* * *

(وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلاَ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فُعَلاَء ، وهو مَقِيس فى فَعِيل وصفاً لمذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام ؛ فشمل الذى بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل نحو كَرِيم وبَخِيل وظَرِيف ، وما كان بمعنى مُفْعِل نحو سَمِيع بمعنى مُسْمِع ، وما كان بمعنى مُفَاعل نحو خَلِيط بمعنى مُخَالِط ، فكلها تجمع على فُعَلاَء ، فيقال : كُرَمَاء ، وَبُخَلاَء ، وظُرَفاء ، وسُمَعاء ، وخُلَطَاء ، وخرج بالوصف الاسمُ نحو قَضِيب ونَصِيب ، فلا يقال قُضَباء ولا نُصَباء ، وبالمذكر المؤنثُ نحو رَمِيم وشَرِيفة؛ فلا يقال عظام رُمَمَاء ، ولا نساء شُرَفاء ، وأما خُلَفَاء فى جمع خَلِيفة ونساء سُفَهاء فبطريق الحمل على المذكر ، وبالعاقل غيرُ العاقلِ نحو مكان فَسِيح فلا

يقال فى جمعه فُسَحَاء ، و بكونه بمعنى فاعل ، نحوُ قَتِيل وجَرِيح ؛ فلا يقال قُتَلاَء ولا جُرَحَاء ، وشذ دَفِين ودُفَنَاء ، وسَجِين وسُجَناء ، وجَلِيب وجُلَباء ، وسَتِير وسُتَرَاء ، حكاهن اللّحْيَانى ، وندر أَسِير وأُسَرَاء ، و بكونه غير مضاعف نحوُ شَدِيد ولَبِيب ؛ فلا يقال شُدَداء ولا لُبَبَاء ، و بكونه غير معتل اللام نحوُ غنىّ وولىّ ؛ فلا يجمع على فعلاء ، وندر تَقِىّ وتُقَوَاء ، وسَخِىّ وسُخَوَاء ، وسَرِىّ وسُرَوَاء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أشار بذكر المثالين إلى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط فى الجمع على فُعَلاَء .

الثانى : قوله « كذا لما ضاهاهما » أى شابههما يشمل ثلاثة أمور : المشابهة فى اللفظ والمعنى نحو ظَرِيف وشرِيف وخبِيث ولئيم ، والمشابهة فى اللفظ دون المعنى نحو قَتِيل وجَرِيح ، وهــذا غير صحيح لما عرفت ، والمشابهة فى المعنى دون اللفظ نحو صَالِح وشُجَاعٍ وفَاسِقٍ وَخُفَافٍ بمعنى خفيف من كل وصف دلّ على سَجِيَّة مدح أو ذم ، وهذا صحيح أيضا ، وعليه حمل الشارحُ معنى كلام الناظم لــكنه يوهم أن كل وصف دلّ على سجيةِ مَدْح أو ذم يجمع على فُعلاَء ، وأن ذلك مُطرد فيه ، وليس كذلك فيهما : أما الأول فَوَاضح البطلان ، وأما الثانى فإن المصنف ذكر فى التسهيل أنه لا يقاس منه إلا ما كان على فاعِل أو فَعَال كما مثلت وذكر فيه وفى شرح الــكافية أن نحو جبَان وسَمْح وخِلْمٍ ــ وهو الصّدِيق ــ مما ندر جَمْعُه على فعلاء ، وكذلك قولهم فى جمع رسول رُسَلاَء ، وفى جمع وَدُود وُدَدَاء ، فــكل هذا مقصور على السماع .

الثالث: ماذكرته من أن كل وصف دل على سجية مدح أوذم وهو على فاعِل أو فَعَال حكمه حكم فعيل المذكور فى الجمع عَلَى فُعَلاَء هومافى التسهيل كما تقدم ،واقتصر فى شرح الــكافية وتبعه الشارح عَلَى فاعِل وعلى معنى المدح ، بل ذكر فى الــكافية أن فعَالا مما يقتصر فيه على السماع ، انتهى .

(وَنَابَ عَنْهُ) أى عن فُعَلاَء (أفعِلاَء فِي المُعَلْ * لاَماً وَمُضْعَف) من فَعِيل المتقدم ذِكْرُه ؛ فالمعتلّ نحو غَنِيّ وأغنِيَاء ، وولىّ وأولياء ، والمضعف نحو شَدِيد وأشِدَّاء ، وخَلِيل وأخِلاَّء ، وهذا لازم إلا ما ندر ، وتقدم أنه ندر تقىّ وتُقوَاء ، وسَخِىّ وسُخَوَاء ، وسَرِىّ وسُرَوَاء ، وأشار بقوله : (وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ) إلى أن وُرُودَ أفعِلاَء فى غير المضعف والمعتل قليل ، نحو صَدِيق وأصْدِقاء ، وظَنِين وأظِنَّاء ، ونَصِيب وأنصِبَاء ، وَهَيِّن وأهْوِنَاء ؛ فلا يقاس عليه ، بخلاف الأول .

* * *

(فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعَلِ وَفَاعِلاَء مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ)

(وَحَائِض وَصَاهِل وَفَاعِلَهْ) أى من أمثلة جمع الكثرة فَوَاعِل ، وهو مطرد فى هذه الأنواع السبعة : أولها فَوْعَل نحو جَوْهَر وجَوَاهر ، وثانيها فَاعَل — بفتح العين — نحو طَابَع وطَوَابع ، وثالثها فَاعِلاَء نحو قَاصِعاء وقوَاصع ، ورابعها فَاعِل اسما علما أو غير علم نحو جَابِر وجَوَابر وكَاهِل وكَوَاهل ، وإلى هذا التنويع الإشارة بلفظ نحو ، وخامسها فَاعِلٌ صفة مؤنث عاقل ، نحو حَائِض وحَوَائض ، وسادسها فاعِلٌ صفة مذكر غير عاقل نحو صَاهِل وصَوَاهل ، وسابعها فَاعِلة مطلقا نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم ونَاصِية ونَوَاصٍ ، وزاد فى الكافية ثامنا وهو فَوْعَلة نحو صَوْمَعَة وصَوَامع ، وذكر فى التسهيل ضابطا لهذه الأنواع ؛ فقال : فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكرٌ عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسى ، واحترز بقوله : « غير ملحقة بخماسى » من نحو خَوَرْنَق ؛ فإنك تقول فى جمعه : خَرَانق بحذف الواو ، ولا خلاف فى اطراد فَوَاعل فى هذه الأنواع ، إلا السادس ؛ فقال جماعة من المتأخرين :

إنه شاذ ، ونسبهم فى شرح الكافية إلى الغلط فى ذلك ، وقال : نص سيبويه على اطِّراد فواعل فى فاعل صفة لمذكر غير عاقل ، قال : وإنما الشاذ فى نحو فارس وفوارس ، يعنى فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل ، وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ) وذلك قولهم فى فارِسٍ وناكس وهالِك وغَائبٍ وشاهدٍ : فَوَارس، ونَوَاكس ، وهَوَالك ، وغَوَائب ، وشواهد ، وكلها صفات للمذكر العاقل ، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف ؛ فيكون على القياس ؛ فيقدر فى قولهم : هالك فى الهَوَالِك فى الطَّوَائِف الهوالك ، قيل : وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك .

﴿ تنبيه ﴾ : شذ أيضا فَوَاعل فى غير ما ذكر ، نحو حَاجَة وحَوَائج ، ودُخَان ودَوَاخن ، وعُثَان وعَوَاثن .

* * *

(وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فَعَائِل ، وهو لكل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره ، مختوما بالتاء أو مجردا منها ؛ فتلك عشرة أوزان : خمسة بالتاء ، وخمسة بلا تاء ، فالتى بالتاء فَعَالَةُ نحو سَحَابة وسَحَائب ، وَفِعَالة نحو رِسالة ورسائل ، وفُعَالَة نحو ذُؤَابَة وذَوَائِب ، وفَعُولة نحو حَمُولة وحَمَائل ، وفَعِيلَةُ نحو صَحِيفة وصَحَائِف ، والتى بلا تاء فِعَال نحو شِمَال وشَمَائل ، وفَعَال نحو شَمَال وشمائل ، وفُعَال نحو عُقَاب وعقائب ، وفَعُول نحو عَجُوز وعجائز ، وفَعيل نحو سَعيد ـ علم امرأة ـ يقال فى جمعه : سعائِد . قال فى شرح الكافية : وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم ، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسَعَائِد جمع سعيد اسم امرأة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : شَرْطُ هذه المُثُلِ المجردة من التاء أن تكون مؤنثة ؛ فلو كانت مذكرة لم تجمع على فَعَائل إلا نادرا ، كقولهم : جَزُورٌ وجزَائر ، وسَمَاء بمعنى المطر وسَمَائى ، وَوَصِيد ووَصائِد .

الثانى : شَرْطُ ذوات التاء من هـذه المثل سوى فعيلة الاسميةُ كما فى المثل المذكورة ، كذا فى التسهيل ، ولعله للاحتراز عن امرأة جَبَانة وفَرُوقة ونَاقة جُلاَلة — بضم الجيم — أى عظيمة ؛ فلا تجمع هذه الأوصاف على فَعَائل ، وشَرْطُ فعيلة أن لا تكون بمعنى مفعولة احترازا من نحو جريحة وقَتِيلَة ؛ فلا يقال جرائح ولا قَتَائِل ، وشذَّ قولُهم ذبيحة وذبائح .

الثالث : ظاهر كلامه هنا وفى الكافية اطرادُ فَعَائل فى هـذه الأوزان العشرة ، وذكر فى التسهيل أن المجردات من التاء سوى فعيل يحفظ فيها فَعَائل ، وأن أحقهن به فَعُول ، وأما فَعِيل فلم يذكره فى التسهيل ؛ لأنه لم يُحفَظ فيه فعائل كما تقدم ، وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد فى الأوزان المجردة ، وتبعه فى الارتشاف .

الرابع : ذكر فى التسهيل أن فَعَائل أيضا لنحو جُرَائِض ، وقَرِيثَاء ، وبَرَاكَاء ، وجَلُولاَء ، وحُبَارَى ، وحَزَابِية إنْ حُذف ما زيد بعد لامَيْهما[1] ، ولنحو ضَرَّة ، وطَنَّة[2] ، وحُرَّة ، وظاهره الاطراد فيما وازن هذه الألفاظ ، وإنما قيد حُبَارى وحَزَابية بحذف ثانى زائديهما للاحتراز عن حذف أول الزائدين ، فتقول عند حذفهما : حَبَائر وحَزَائب ، وإن حذفت الأول فقط قلت حَبَارىّ وحَزَابىّ اهـ .

***

(١) لام حبارى وهى الراء ولام حزابية وهى الباء .

(٢) الطنة ـ بفتح الطاء المهملة ـ ضرب من الرطب .

(وَبِالفَعَالِي وَالفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالعَذْرَاءُ ، وَالقَيْسَ اتْبَعَا)

أى من أمثلة جمع الكثرة الفَعَالِى بالكسر ، والفَعَالَى بالفتح ، ولهما اشتراك وانفراد .

فيشتركان فى أنواع : الأول فَعْلاَء اسما ، نحو صَحراء وصَحَارٍ وصَحَارَى ، والثانى فَعْلَى اسما ، نحو عَلْقى وعَلاَقٍ وعَلاَقَى ، والثالث فِعْلَى اسما ، نحو ذِفْرَى وذَفَارٍ وذَفَارَى ، والرابع فُعْلَى وصفا لا لأنثى أفعل ، نحو حبْلَى وحَبَالٍ وحَبَالَى ، والخامس فَعْلاَء وصفا لأنثى ، نحو عَذْرَاء وعَذَارٍ وعَذَارَى ، وهذه كلها مقيسة كما أشار إليه بقوله : « والقَيْسَ اتبعَا » إلا فَعْلاَء وصفا لأنثى نحو عَذْرَاء فإن الفعَالَى والفعَالِى غيرُ مقيسَيْنِ فيه ، بل محفوظان كما نص عليه فى التسهيل ، بخلاف ما اقتضاه كلامُه هنا وفى شرح الكافية ، ويشتركان أيضا فى جمع مَهْرِىّ ، قالوا : مَهَارٍ ومَهَارَى ، ولا يقاس عليهما .

وينفرد الفعَالِى بالكسر فى نحو حِذْرِيَةٍ ، وسِعْلاة ، وعِرْقُوة ، والمَأْقى ، وفيما حُذِف أولُ زائديه من نحو حَبَنْطَى ، وعَفَرْنَى ، وعَدَوْلَى ، وقَهْوَبَاةٍ ، وبُلَهْنِيَة ، وقَلَنْسُوة ، وحُبَارَى ، وندر فى أهلٍ ، وعشرين ، ولَيلةٍ ، وكيكة ، وهى البيضة .

وينفرد فعَالَى بالفتح فى وصف على فَعْلاَن نحو سَكْرَان وغَضْبَان ، وعلى فَعْلَى نحو سَكْرَى وغضبَى ، ويحفظ فى نحو حَبط ، ويَتِيم ، وأيم ، وطاهر ، وشاة ، ورئيس ، وهى التى أصيبَ رأسُها .

واعلم أن فُعَالَى — بضم الفاء — فى جمع نحو سَكْرَان وسَكْرَى راجح على فَعَالَى بفتحها ، وفى غير يتيم من نحو قَدِيم وأسير مُسْتَغْنًى به عنه ، وفى غير ذلك مستغنى عنه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما لم يذكر هنا ما ينفرد به فَعَالِى من نحو حذرية وما بعدها لأنه مستفاد من قوله بعد « و بفعالل وشبهه انطقا » وسيأتى بيانه ، ولكنه أخلّ بفُعَالى بضم الفاء فلم يذكره .

الثانى : قالوا فى جمع صَحْراء وعَذْرَاء أيضاً صَحَارِىُّ وَعَذَارِىُّ بالتشديد ، وسيأتى .

الثالث : فَعالىُّ — بالتشديد — هو الأصل فى جمع صَحْرَاء ونحوها ، و إن كان محفوظاً لا يقاس عليه ؛ لأن وزن صَحْرَاء فَعْلال ، فجمعه على فَعَاليل بقلب الألف التى بين اللامين ياءً لانكسار ما قبلها ، و بقلب ألف التأنيث — وهى الثانية فى نحو صَحْرَاءَ — ياءً ، وتدغم الأولى فيها . ثم إنهم آثَرُوا التخفيف ، فحذفوا إحدى الياءين ، فمن حَذَف الثانية قال الصَّحَارِى بالكسر ، وهذا هو الغالب ، ومن حذف الأولى قال الصَّحَارَى بالفتح ، و إنما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من الحذف عند التنوين .

* * *

(وَاجْعَلْ فعَالِىَّ لِغَيْرِ ذِى نَسَبْ جُدِّدَ كالْكُرْسِىِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ)

أى من أمثلة جمع الكسرة فَعَالِىّ ، وهو لثلاثى ساكن العين مَزِيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب ، نحو كُرْسِىّ وكَرَاسِىّ ، وكُرْكِىّ وكَرَاكِىّ .

واحترز بقوله « لغير ذى نسب جدد » من نحو تُرْكى ؛ فلا يقال فيه تراكى وأما « أَنَاسِىُّ » فجمع إنسان لا إنسى ، وأصله أَنَاسِين ، فأبدلوا النون ياء كما قالوا ظَربان وظَرَابِىّ ، وعلامة النسب المتجدد : جواز سقوط الياء ، و بقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد تكون الياء فى الأصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير النسب مَنْسيا أو كالمَنْسى ؛ فيُعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا ، كقولهم : فى مَهْرِىّ مَهارِىُّ ، وأصله البعير المنسوب إلى مَهْرَةَ قبيلة باليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل .

الثانى : ذكر فى التسهيل أن هذا الجمع أيضاً لنحو عِلْباء وقُوبَاء وحَوْلايا ، وأنه يحفظ فى نحو صَحْرَاءَ وعَذْرَاءَ و إنسان وظَرِبان .

الثالث : هذا آخر ما ذكره فى النظم من أمثلة تكسير الثلاثى المجرد والمَزِيدِ فيه غير المُلْحِق والشَّبِيهِ بهِ . وجملة الأبنية الموضوعة للكثرة منها أحَدٌ وعشرون بِنَاء .

وَزَادَ فى الكافية أربعة أبنية : فُعَالَى ، وفَعِيل ، وفُعَال ، وفِعْلَى .

أما فُعَالَى فنحو سُكارَى ، وهو لوصف على فَعْلَان وفَعْلَى ، وقد تقدّم ذكره ، وأنه يرجح على فَعَالَى بالفتح فى هذين الوصفين .

وأما فَعِيل وفُعَال بضم الفاء نحو عَبِيد جمع عَبْدٍ ، وظُؤار جمع ظِئْر ؛ ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنهما اسما جمع على الصحيح ، وقال فى التسهيل : الأصح أنهما مثالا تكسير ، لا اسما جمع ؛ فإن ذكر فعيل فهو اسم جمع لا جمع كما سيأتى بيانه .

وأما فِعْلَى فلم يسمع جمعا ، إلا فى حِجْلَى جمع حَجَل ، وظِرْبَى جمع ظَرِبان ، ومذهب ابن السراج أنه اسمُ جمع لا جمع ، وقال الأصمعى : الحِجْلَى لغة فى الحَجَل .

وذهب الأخفشُ إلى أن نحو رَكْبٍ وصَحْبٍ جمع تكسير ، ومذهب سيبويه

أنه اسم جمع ، وهو الصحيح ، لأنه يصغر على لفظه ، وذهب الفراء إلى أن كلّ ماله واحد موافق فى أصل اللفظ نحو تَمْرٍ وَتِمار جمع تكسير ، وليس بصحيح .

***

(وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا فِى جَمْعِ مَافَوْقَ الثّلاثَةِ ارْتَقى)

اى من أمثلة جمع الكسرة فَعَالِلُ وشِبْهُهُ ، والمراد بشبهه ما يماثله فى العِدَّة والهيئة ، وإن خالفه فى الوزن ، نحو مَفَاعِل وَفَيَاعِل ، أما فَعَالِلُ فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة ، وأما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثىّ مَزيد إلا ما أخرجه بقوله : (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى) أى وهو باب كُبْرَى وسَكْرَى ، وأَحْمَر وحَمْراء ، ورَامٍ وكامل . ونحوها مما استقر تكسيره على غير هذا البناء .

وشمل قوله « ما فوق الثلاثة » الرُّبَاعِىّ وما زاد عليه : أما الرباعى فإن كان مجردا جمع على فَعَالِل نحو جَعْفَر وجَعَافر ، وزِبْرِج وزَبَارج ، وبُرْثُن وبَرَاثِن ، وسِبَطْر وسَبَاطر ، وجُخْدَب وَجَخَادب . وإن كان بزيادة جمع على شبه فَعَالل ، سواء كانت زيادتُه للالحاق نحو جَوْهَر وجَوَاهِر ، وصَيْرَف وَصيارِف ، وعَلْقَى وعَلاقٍ ، أم لغيره نحو أُصْبَع وأَصَابع ، ومَسْجد ومَسَاجِدَ ، وسُلَّم وَسَلالِم ، مالم يكن مما تقدم استثناؤه . وأما الخماسى فهو أيضاً إما مجرد وإما بزيادة ، فإن كان مجرداً فقد أشار إليه بقوله :

(وَمِنْ خُمَاسِى * جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ) الآخِرَ : مفعول مقدم لانْفِ ، ومن خماسى : متعلق بانْفِ ، وكذلك بالقياس ، أى أنف الآخر — أى احذفه — من الخماسى المجرد عند جمعه قياساً لتتوصل بذلك إلى بناء

فعَالِلَ ؛ فتقول فى سَفَرجل : سَفَارِج ، وفى فَرَزْدَق : فرازد ، وفى خَوَرْنَقٍ : خوَارِن .

ثم إن كان رابعُ الخماسى شبيهاً بالزائد لفظاً أو مَخرَجا جاز حذفه و إبقاء الخامس ، و إلى ذلك الإشارة بقوله :

(وَالرَّابعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَابِهِ تَمَّ الْعَدَدْ)

أى دون الخامس ، مثالُ ما رابعه شبيهٌ بالزائد لفظا خَوَرْنَق ؛ فإن النون من حروف الزيادة ، ومثالُ ما رابعه شبيه بالزائد مَخرَجا فرزدق ، فإن الدال من مخرج التاء وهى من حروف الزيادة ، فلك أن تقول فيهما : خَوَارِق وفَرَازِق ، لكن خوارن وفرازد أجود ، وهذا مذهب سيبويه . وقال المبرد : لايحذف فى مثل هذا إلا الخامس وخوارق وفرازق غلط . وأجاز الكوفيون والأخفش حذفَ الثالث ، كأنهم رأوه أسْهَلَ لأن ألف الجمع تحلُّ محلَّه ، فيقولون : خوانق وفرادق .

وأما الخماسىُ بزيادة فإنه يحذف زائده ، آخراً كان أو غير آخر ، نحو سِبَطْرَى وسَبَاطر[1] ، وفَدَوْكَس وفَدَاكس[2] ، ومُدَحْرِج ودَحَارج ، كما أشار إليه بقوله :

(وَزَائِدَ العَادِى الرُّبَاعِى احْذِفْهُ) أى أحذف زائدَ مجاوز الرباعى (مَا لَمْ يَكُ لَيِنًا إثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا) اللذ : لغةٌ فى الذى ، وهو مبتدأ ، وصلته خَتَمَا ، و إثره: ظرف هو الخبر.

(١) السبطرى : مشية فيها تبختر ، وتقول «اسبطر فلان» إذا اضطج ، و « اسبطرت الإبل « أى أسرعت .

(٢) الفدوكس - على مثال سفرجل - الأسد ، والرجل الشديد .

أى إنما يحذف زائدُ الخماسى إذا لم يكن حرفَ لينٍ قبل الآخر كما رأيت ، فإن كان كذلك لم يحذف ، بل يجمع على فَعَالِيلَ ونحوه ، نحو عُصْفُور وعَصَافِير ، وقِرْطَاس وقَرَاطيس ، وقِنْدِيل وقَنَادِيل .

وشمل قوله « وزائد العادى الرباعى » نحو قَبَعْثَرَى مما أصوله خمسة ، فهذا ونحوه إذا جُمع حُذف منه حرفان الزائدُ وخامسُ الأصولِ ؛ فتقول فيه : قَبَاعِث .

وشمل قوله « ليناً » ما قبله حركة مجانسة كما مثل ، وما قبله حركة غير مجانسة نحو غُرْنَيق ، وفِرْدَوْس ؛ فتقول فيهما : غَرَانيق وفَرَاديس ، وخرج عن ذلك ما تحرك فيه حرف العلة نحو كَنَهْوَر وهَبَيَّخ ؛ فإن حرف العلة فيه لاينقلب ياء ، بل يحذف ، فتقول : كَنَاهِر وهَبَائِخ ؛ لأن حرف العلة حينئذ ليس حرف لين .

وخرج أيضاً نحو مُختَار ومُنْقاد ؛ فإنه لايقال فيهما مخاتير ومناقيد بقلب الألف ياء ، لأنها ليست زائدة ، بل منقلبة عن أصل ؛ فيقال : مَخَاتِر ومَنَاقِد ، لما سبق .

* * *

(وَالسِّينُ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ إِذْ بِبِنَا الجمعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ)

يعنى أنه إذا كان فى الاسم من الزوائد ما يُخِلُّ بقاؤه بمثالى الجمع — وهما فعالل وفعاليل — تُوُصِّل إليهما بحذفه ، فإن تأتَّى أحد المثالين بحذف بعض و إبقاء بعض أبقى ماله مزية فى المعنى أو اللفظ ، فتقول فى مُسْتَدْعٍ : مَدَاعٍ ، بحذف السين والتاء معاً ؛ لأن بقاءهما يخلُّ ببنية الجمع ، وأبقيت الميم لأن لها مزية فى المعنى عليهما ؛ لكون زيادتها لمعنى مختص بالأسماء ، بخلافهما ، فإنهما يزادان فى الأسماء والأفعال ، وكذلك تقول فى استخراج : تخاريج ، فتؤثر تاء استخراج بالبقاء على سينه ؛ لأن التاء لها مزية فى اللفظ على السين ؛ لأن بقاءها لايخرج إلى عدم النظير ؛ لأن تفاعيل موجود فى الكلام كتماثيل

بخلاف السين ؛ فإنها لا تزاد وحدها ، فلو أفردت بالبقاء لقيل سخاريج ، ولا نظير له ، لأنه ليس فى الكلام سَفَاعيل .

ومن المزية اللفظية أيضاً قولك فى جمع مَرْمَرِيس : مَرَارِيس ، بحذف الميم وإبقاء الراء ؛ لأن ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثياً فى الأصل ، ولو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت مراميس لأوهم كونَ الاسم رباعياً فى الأصل ، وأنه فعاليل لا فعافيل .

(والمِيمُ أَوْلَىٰ مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا) لما له من المزية على غيره من أحرف الزيادة ، وهذا لا خلاف فيه إذا كان ثانى الزائدين غيرَ ملحق كنون مُنْطَلِق ، فتقول فى جمعه : مَطَالق ، بحذف النون وإبقاء الميم ، أما إذا كان ثانى الزائدين ملحِقاً كسين مُقْعَنْسِس فكذلك عند سيبويه ، فيقال : مَقَاعِس ، وخالف المبرد ، فحذف الميم وأبقى الملحِقَ وهو السين ، لأنه يُضَاهِى الأصل فيقال : قَعَاسِس ، ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدرة وهى لمعنى يخص الاسم ، فكانت أولى بالبقاء .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يعنى بالأولوية هنا رجحان أَحَدِ الأمرين مع جوازهما ؛ لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين ، لكونه أولا فلا يعدل عنه .

(وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ) أى مثل الميم فى كونهما أولى بالبقاء (إِنْ سَبَقَا) أى تصدَّرا كما فى أَلَنْدَد ويَلَنْدَد ؛ فتقول فى جمعهما : أَلَادّ ويَلَادّ ، بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ، لتصدرهما ولأنهما فى موضع يَقَعان فيه دالّـيْنِ على معنى ، بخلاف النون ، فإنها فى موضع لا تدل فيه على معنى أصلا

(تنبيه) إبقاء الميم والياء والهمزة فى المُثُل المذكورة من المزية المعنوية .

(وَالْيَاءَ لاَ الْوَاوَ احْذِفْ إِنْ جَمَعْتَ مَا * كَحَيْزَبُونٍ) وعَيْطَمُوس (فَهْوَ حُكْم حُتِمَا) فتقول : حَزَابين ، وعَطَاميس ، بحذف الياء وإبقاء الواو ؛ فتقلب ياء لانكسار

ما قبلها ، وإنما أوثرت الواو بالبقاء فى ذلك لأن الياء إذا حُذفت أغنى حذفها عن حذف الواو ، لبقائها رابعة قبل الآخر ؛ فيفعل بها ما فعل بواو عصفور ، ولو حُذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن حذف الياء ؛ لأنها ليست فى موضع يؤمنها من الحذف .

(وَخَيَّرُوا فِى زَائِدَىْ سَرَنْدَى) وهما النون والألف (وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ) أى شابهه فى تضمن زيادتين لإلحاق الثلاثى بالخماسى (كَالْعَلَنْدَى) والحَبَنْطَى والعفرنى ، فلك أن تحذف ما قبل الألف وتبقى الألف فتقلب ياء ، فتقول : سَرَادٍ وعَلَادٍ وحَبَاطٍ وعَفَارٍ ، ولك عكسه ، فتقول : سَرَانِد وعَلَانِد وحَبَانِط وعَفَارن . وإنما خيروا فى هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما ؛ لأنهما زيدا معاً لإلحاق الثلاثى بالخماسى ، فلا مزية لأحدهما على الآخر .

(خاتمة) تتضمن مسائل :

الأولى : يجوز تعويضُ ياء قبل الطرف مما حذف ، أصلا كان أو زائداً ، فتقول فى سَفَرْجَل ومنطلق : سَفَارِيج ومطاليق ، وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتى .

الثانية : أجاز الكوفيون زيادة الياء فى مُمَاثِل مَفَاعِل وحذفَهَا من مماثل مفاعيل ؛ فيجيزون فى جعافر جعافير ، وفى عصافير عَصَافِر ، وهذا عندهم جائز فى الكلام ، وجعلوا من الأول « وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ » ومن الثانى « وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ » ووافقهم فى التسهيل على جواز الأمرين ، واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذاً كقوله:

١١٧١ — [عَلَيْهَا أُسُودٌ ضَارِيَاتٌ لَبُوسُهُمْ]
سَوَابِيغُ بِيضٌ لَا يُخَرِّقُهَا النَّبْلُ

ومذهب البصريين أن زيادة الياء فى مثل مَفَاعِل وحَذْفَهَا فى مثل مَفَاعِيل لا يجوز إلا للضرورة .

الثالثة : قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته ، فكما يقال فى جماعتين من الجمال «جِمَالاَن» كذلك يقال فى جماعات «جِمَالاَت» وإذا قُصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد فيكسر بمثل تكسيره ، كقولهم فى أَعْبُدٍ أعَابِد ، وفى أَسْلِحَة أَسَالِح ، وفى أقوال أقَاوِيل ، شبهوها بأَسْوَد وأَسَاوِد ، وأَجْرِدَة وأَجَارِد ، وإعْصَار وأَعَاصِير ، وقالوا فى مُصْرَان مَصَارِين ، وفى غِرْبان غَرَابِين ، تشبيها بسَلاَطين ومَرَاحين .

وما كان من الجموع على زنة مَفَاعل أو مَفَاعيل لم يجز تكسيره ؛ لأنه لا نظير له فى الآحاد فيحمل عليه ، ولكنه قد يجمع بالواو والنون ؛ كقولهم فى نَوَاكس : نواكسون ، وفى أيامن : أيامنون ، أو بالألف والتاء كقولهم فى حَدَائد : حَدَائِدَات ، وفى صواحب : صواحبات ؛ ومنه الحديث « إنَّكُنَّ لأنتُنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ » .

الرابعة : إذا قصد جمع ماصَدْرُه ذو أو ابن من أسماء مالا يعقل قيل فيه : ذَوَاتُ كذا ، و بَنَات كذا ؛ فيقال فى جمع ذى القعدة : ذَوَاتُ القعدة ، وفى جمع ابن عُرْس : بنات عرس ، ولا فرق فى ذلك بين اسم الجنس غير العَلَم كابْن لَبُون و بين العَلَم كابْنِ آوَى. والفرق بينهما أن ثانى الجزءين من علم الجنس لا يقبل أل بخلاف اسم الجنس .

و إذا قصد جمعُ علم منقول من جملة كبَرَقَ نحرُه توصَّل إلى ذلك بأن يضاف إليه ذو مجموعا ، فيقال: هم ذَوُو بَرَقَ نحره ، وفى التثنية : هما ذَوَا بَرَقَ نحره . و يساوى الجملةَ فى هذا المركبُ دون إضافة على الصحيح ، فيقال : هذان ذَوَا سيبويه ، وهؤلاء ذَوُو سيبويه ، وهما ذَوَا مَعْدِى كرب ، وهُمْ ذَوُو معدى كرب .

وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالمثنى والمجموع على حَدِّهِ إذا ثنيا أو جمعا ؛ فيقال فى تثنية زيدَيْنِ مسمى به : هذان ذَوَا زَيْدَيْنِ ، كما يقال فى تثنية كلبتى الحداد : هاتان ذَوَاتَا كلبتين ، ويقال فى الجمع : ذَوُو زَيْدَيْنِ ، وذَوَاتُ كَلْبَتَيْنِ ، وعلى هذا فقس .

الخامسة : الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعىّ من وجهين : معنوى ، ولفظى :

أما المعنوى فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف ، و إما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه ، و إما أن يكون موضوعا للحقيقة مُلْغًى فيه اعتبارُ الفَرْدِية ؛ فالأول هو الجمع ، وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال وأسود ، أم لم يكن كأبابيل ، والثانى هو اسم الجمع ، سواء كان له واحد من لفظه كرَكْب وصَحْب أم لم يكن كقَوْم ورَهْط ، والثالث هو اسم الجنس الجمعى ، ويفرق بينه و بين واحده بالتاء غالباً نحو تمر وتمرة وجَوْز وجَوْزة وكلِم وكلمة ، و ربما عكس نحو الكَمْء والجَبْء للواحد والكَمْأة والجَبْأة للجنس ، و بعضهم يقول للواحد : كمأة ، وللجنس : كمء ، على القياس ، وقد يفرق بينه و بين واحده بياء النسب نحو رُوم وروميّ وزَنْج وزنجى .

أما اسم الجنس الإفرادى نحو لَبَن وماء وضَرْب ، فإنه ليس دالا على أكثر من اثنين ؛ فإنه صالح للقليل والكثير . و إذا قيل ضَرْبَة فالتاء للتنصيص على الوَحْدَة .

وأما اللفظى فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أو لا ؛ فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو أبابيل وعباديد ، أو غالب فيه نحو أعْراب فهو جمع واحد مقدر ، و إلا فهو اسم جمع نحو رَهْط و إبل ، و إنما قلنا إن أعراباً على وزن غالب لأن أفعالا نادر فى المفردات كقولهم بُرْمَة أعْشَار . هذا مذهب بعض النحويين ، وأكثرهم يرى أن أفعالا وزنٌ خاص بالجمع ، ويجعل قولهم بُرْمَة أعْشَار من وصف المفرد بالجمع ، ولذلك لم يذكر فى الكافية غير الخاص بالجمع . وليس الأعراب جمع عَرَب ؛ لأن العَرَب يعم الحاضرين والبَادِينَ ، والأعراب يخص البادين ، خلافا لمن زعم أنه جمعه . و إن كان له واحد من لفظه فإما أن يميز من واحده بياء النسب نحو رُوم ، أو بتاء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر ، أو لا ؛ فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمعى ، و إن التزم تأنيثه فهو جمع نحو تُخَم وتُهَم ، حكم سيبويه بجمعيتهما لأن العرب التزمت تأنيثهما ،

والغالبُ على اسم الجنس المتاز واحدُه بالتاء التذكير، وإن لم يكن كذلك فإما أن يوافق أو زان الجموع الماضية أولا ، فإن وافقها فهو جمع، مالم يساو الواحدَ فى التذكير والنسب إليه فيكون اسم جمع ؛ فلذلك حكم على غَزِىّ بأنه اسم جمع لغاز ؛ لأنه يساوى الواحد فى التذكير ، وحكم أيضا على رِكاب بأنه اسم جمع لرَكوبة ؛ لأنهم نسبو إليه فقالو : رِكَابى ، والجموع لا يُنسَب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدُها كما سيأتى فى بابه ، وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع ، نحو صَحْب ورَكْب ؛ لأن فَعْلا ليس من أبنية الجمع ، خلافا لأبى الحسن ، والله أعلم .

التصـــغير

إنما ذكر هذا البابَ إثر باب التكسير لأنهما — كما قال سيبويه — من وادٍ واحد ؛ لاشتراكهما فى مسائل كثيرة يأتى ذكرها .

(فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاَثِىَّ إذَا * صَغَّرْتَهُ نَحْوُ) فُلَيْس فى تصغير فَلْس ، ونحو (قُذَىٍّ فِى) تصغير (قَذَى) و (فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلِ لِمَا * فَاقَ) الثلاثىَّ (كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِماً) وجَعْل دِينار دُنَيْنِيراً .

والحاصل أن كل اسم متمكن قُصد تصغيره فلا بد من ضَمِّ أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده ؛ فإن كان ثلاثيا لم يُغير بأكثر من ذلك ، وإن كان رباعيا فصاعدا كُسِر ما بعد الياء ؛ فالأمثلة ثلاثة : فُعَيْل نحو فُلَيْس ، وفُعَيْعِل نحو دُرَيْهِم ، وفُعَيْعِيل نحو دُنَيْنِير .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : للمصغر شروط : أن يكون اسما ؛ فلا يصغر الفعل ولا الحرف ؛ لأن التصغير وَصْف فى المعنى ، وشذ تصغير فعل التعجب ، وأن يكون متمكنا ؛ فلا تصغر المضمرات ولا مَنْ وكَيْفَ ونحوهما ، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات كما سيأتى ، وأن يكون قابلا للتصغير ؛

فلا يصغر نحو كُبِير وجَسِيم ولا الأسماء المُعظَّمة ، وأن يكون خاليــا من صيغ التصغير وشبهها ؛ فلا يصغر نحو الـكُمَيْت من الخيل ، والـكُعَيْت وهو البلبل ، ولا نحو مُبَيْطر ومُهَيْمن .

الثانى : وزن المصغر بهــذه الأمثلة الثلاثة اصطلاحٌ خاص بهذا البــاب اعتُبِر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الأبنية ، وليس جاريا على اصطلاح التصريف ، ألا ترى أن وزن أُحَيْمِر ومُـكَيْرِم وسُفَيْرِج فى التصغير فُعَيْعِل ، ووزنها التصريفى أفيعل ومفيعل وفعيلل .

الثالث : فوائد التصغيرعنـد البصريين أربع : تصغير ما يتوهم أنه كبير ، نحو جُبَيْل ، وتحقـير ما يتوهم أنه عظيم نحو سُبَيْع ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو دُرَيْهِمات ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زَمَنا أو محلا أو قَدْراً نحو قُبَيْـل العصر ، وبُعَيْد المغرب ، وفُوَيْق هـذا ، ودُوَيْن ذاك ، وأُصَيْغِر منك ، وزاد الـكوفيون معنى خامسا وهو التعظيم ، كقول عمر رضى الله عنه فى ابن مسعود : « كُنَيْفٌ(١) مُلِىء عِلما » وقول بعض العرب : أنا جُذَيْلُها المُحَـكَّكُ ، وعُذَيْقُها المُرَجَّبُ ، وقوله :

١١٧٤ — وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دُوَيْهِيَةٌ تَصْــفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

وقوله :

١١٧٥ — فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ يَكُنْ
لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَـكِلَّ وَتَعْمَــلاَ

---

(١) تصغير كنف بكسر الـكاف وسكون النون تليها فاء ، وهو — كما فى القاموس — وعاء أداة الراعى ، أو وعاء أسقاط التاجر ، شبه ابن مسعود به بجامع حفظ كل لما فيه ، اه صبان

وردّ البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه .

(وَمَا بِهِ) من الحذف (لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ) فيما زاد على أربعة أحرف (بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ) وللحاذف هنا ــ من ترجيح وتخيير ــ ما له هناك ، فتقول فى تصغير فرزدق : فُرَيْزِد بحذف الخامس ، أو فُرَيْزِق بحذف الرابع ؛ لما سبق فى قوله : « والرابع الشبيه بالمزيد إلخ » ، وتقول فى سِبَطْرَى : سُبَيْطِر ، وفى فَدَوْكَس : فُدَيْكِس ، وفى مُدَحْرِج : دُحَيْرِج ، وتقول فى عُصْفور وقِرْطاس وقِنْدِيل وفِرْدَوْس وغُرْنَيْق : عُصَيْفِير ، وقُرَيْطِيس ، وقُنَيْدِيل ، وفُرَيْدِيس ، وغُرَيْنِيق ، وتقول فى قَبَعْثَرَى : قُبَيْعِث ؛ لما سبق فى قوله « وزائد العادى الرباعى احذفه إلخ » وتقول فى مُسْتَدع : مُدَيْع ، وفى استخراج : تُخَيْرِيج ؛ لما سبق فى قوله « والسين والتامن كمستدع أزل إلخ » وتقول فى مُنْطَلق ومُقْعَنْسس : مُطَيْلِق ومُقَيْعس ، وفى أَلَنْدَد ويَلَنْدَد : أُلَيْدّ ويُلَيْدّ ، بالإدغام ؛ لما سبق فى قوله « والميم أولى من سواه بالبقا إلخ » وتقول فى حَيْزَبُون وعَيْطَمُوس : حُزَيْبين وعُطَيْميس ، بحذف الياء وإبقاء الواو مقلوبة ياء ؛ لما مر ، وتقول فى سَرَنْدَى وعَلَنْدَى : سُرَيْند وعُلَيْند ، أو سُرَيْد وعُلَيْد ؛ لعدم المزية بين الزائدين كما سبق .

﴿ تنبيه ﴾ : يستثنى من ذلك هاء التأنيث ، وألفُه الممدودة ، وياء النسب ، والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا ؛ فإنهن لا يُحْذَفن فى التصغير ، ولا يعتدُّ بهن كما سيأتى .

(وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ) عن المحذوف (إِنْ كَانَ بَعْضُ الاِسْمِ فِيهِمَا) أى فى الجمع والتصغير (انْحَذَفْ) وسواء فى ذلك ما حذف منه أصل نحو سَفَرْجَل فتقول فى جمعه : سَفَارِج ، وإن عوّضْت قلت : سَفَارِيج ، وفى تصغيره : سُفَيْرِج ، وإن عوضت قلت : سُفَيْرِيج ، وما حذف منه زائد نحو مُنْطَلق ، فتقول فى جمعه : مَطَالِق ومَطَالِيق ، وفى تصغيره : مُطَيْلِق ومُطَيْلِيق ، على الوجهين ، وعلم من قوله « وجائز » أن التعويض غير لازم .

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى التسهيل : وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر، مالم يستحقها لغير تعويض، واحترز بقوله « لغير تعويض » من نحو لَغَاغيز فى جمع لُغَيْزَى ؛ فإنه حذفت ألفه ولم يحتج إلى تعويض ؛ لثبوت يائه التى كانت فى المفرد .

(وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا ＊ خَالَفَ فِى الْبَابَيْنِ) أى باب التكسير وباب التصغير (حُكْماً رُسِمَا) مما جاء مسموعا ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه .

فمما جاء حائداً عن القياس فى باب التصغير قولهم فى المغرب : مُغَيْرِبان ، وفى العشاء : عُشَيَّان ، وفى عَشِية : عُشَيْشِية ، وفى إنسان : أُنَيْسِيَان ، وفى بَنُونَ: أُبَيْنُونَ[1] ، وفى ليلة : لُيَيْلِيَة ، وفى رَجُل : رُوَيْجِل ، وفى صِبية : أُصَيْبِية ، وفى غِلْمَة : أُغَيْلِمَة ؛ فهذه الألفاظ مما استغنى فيها بتصغير مُهْمَل عن تصغير مستعمل .

ومما جاء حائدا عن القياس فى التكسير فجاء على غير لفظ واحده قولهم : رَهْطَ وأَرَاهِط[2] ، وبَاطِل وأَبَاطِيل ، وحَدِيث وأَحَادِيث ، وكُرَاع وأَكَارِع ، وعَرُوض وأَعَارِيض ، وقَطِيع وأَقَاطِيع ؛ فهذه جموعٌ لواحدٍ مهمل استغنى به عن جمع المستعمل ، هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب بعضُ النحويِّينَ إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس ، وذهب ابن جنى إلى أن اللفظ يُغير إلى هيئة أخرى، ثم يجمع ، فيرى فى أباطيل أن الاسم غُير إلى إبطيل أو أبطُول ثم جمع .

---

(١) ورد هذا التصغير فى قول الشاعر :

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِى إِمَّا أَمُتْ ＊ يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِى

(٢) ورد هذا الجمع فى قول الشاعر :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِى ＊ وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

(لِتِلْوِيا التصْغيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ * تَأْنيثٍ أوْ مَدَّتِهِ) أى مدة التأنيث (الْفَتْحُ انْحَتَمْ) يعنى أن الحرف الذى بعد ياء التصغير إن يكن حرفَ إعرابٍ فإنه يجب فتحُه قبل علامة التأنيث ، وهى التاء وألف التأنيث المقصورة ، نحو قَصْعَة وقُصَيْعَة ، ودرجة ودُرَيْجَة ، وحُبْلَى وحُبَيْلَى ، وسَلْمى وسُلَيْمى ، وكذا ما قبل مدة التأنيث ، وهى الألف الممدودة التى قبل الهمزة ، نحو صَحْرَاء وصُـــحَيْرَاء ، وحَمْرَاء وحُمَيْرَاء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أفهم كلامه أن الألف الممدودة فى نحو حَمْرَاء ليست علامةَ التأنيث ، وهو كذلك عند جمهور البصريين ، وإنما العلامة عندهم الألف التى انقلبت همزة ، وقد تقدَّم بيانُ ذلك فى بابه ، ولذلك قال فى التسهيل : أو ألف التأنيث أو الألف قبلها . وأما قوله فى شرح الكافية « فإن اتصل بما ولى الياء علامةُ تأنيثٍ فتح ، كتُمَيْرَة وحُبَيْلَى وحُمَـــيْرَاء » حيث يقتضى أن المدة فى نحو حمــراء مندرجة فى قوله « علامة تأنيث » فإنه قد تجوَّز فيه ، والتحقيق ما تقدم .

الثانى : المراد بقوله « من قبل عَلَمِ تأنيث » ما كان متصلا كما مثل ، فلو انفصل كُسِر على الأصل نحو دُحَيْرِجة .

الثالث : عجز المركب مُنَزَّل منزلة تاء التأنيث كما قاله فى التسهيل ، فحكمه حكمها ، فتقول : بُعَيْلَبَكّ ، بفتح اللام .

* * *

(كَذَاكَ مَامَدَّةَ أفْعَالٍ سَـــبَقْ أو مَدَّ سَـكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ)

أى يجب أيضاً فتحُ الحرفِ الذى بعد ياء التصغير، إذا كان قبل مدة أفْعَال ، أو مد سَـكْرَان وما به التحق مما فى آخره ألف ونون زائدتان لم يُعْلَم جَمْعُ ماهما فيه على فَعَالين دون شذوذ ؛ فتقول فى تصغير أجمال : أُجَيْمَال ، وفى تصغير سَـكْرَان :

سُكَيْران : لأنهم لم يقولوا فى جمعه : سَكَارِين ، وكذلك ما كان مثله ، نحو غَضْبَان وعَطْشان .

فإن جُمِع على فعَالين دون شذوذ صُغِّر على فُعَيْلين ، نحو سِرْحَان وسُرَيْحِين ، وسُلطَان وسُلَيْطِين ؛ فإنهما يجمعان على سَرَاحِينَ وسَلَاطين .

وإن كان جمعه على فعَالين شاذا لم يُلتفت إليه ، بل يصغر على فُعَيْلَان ، مثاله غَرْثَان وإنْسَان ؛ فإنهم قالوا فى جمعهما : غَرَاثين وأناسِين على جهة الشذوذ ، فإذا صغرا قيل فيهما : غُرَيْثَان وأُنَيْسَان .

فإن ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يُعرَف: هل تقلب العرب ألفه ياء أولا ؟ حُمِلَ على باب سكران ؛ لأنه الأكثر .

﴿ تنبيه ﴾ : أطلقَ الناظم أفعالا ، ولم يقيده بأن يكون جمعاً ، فشمل المفردَ ، وفى بعض نسخ التسهيل « أو ألف أفعال جمعا أو مفردا » ؛ فمثال الجمع ما ذكر ، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين ، إلا ما سمى به من الجمع ؛ لأن أفعالا عندهم لم يثبت فى المفردات . قال سيبويه : فإذا حَقَّرْتَ أفعالا اسمَ رجل قلت أُفَيْعَال ، كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، فتحقير أفعال كتحقير عَطْشَان ، فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحداً ، ولا يكون أفعال إلا جمعاً ، هذا كلامه . وقد أثبت بعض النحويين أفعالا فى المفردات ، وجعل منه قولهم : بُرْمَة أعْشَار ، وثوب أخْلَاقٌ وأسْمَال ، وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم ، فإن فرعنا على مذهب مَنْ أثبته فى المفردات ؛ فمقتضى إطلاق الناظمْ هنا وقوله فى التسهيل « جمعا أو مفردا » أنه يصغر على أُفَيْعَال ، ومقتضى قول من قال من النحويين « أو ألف أفعال جمعا » كأبى موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أُفَيْعِيل بالكسر . وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب: قيد بقوله «جمعا» احترازا عما ليس بجمع، نحو أعْشَار فإن تصغيره أُعَيْشِير وقال الشارح « أو ألف أفعال جمعا ، وعلى هذا نبه بقوله سبق » هذا لفظه ، فقيد ، وحمل كلام

الناظم على التقييد ، وكأنه جعل « سبق » قيدا لأفعال : أى ألف أفعال السابق فى باب التكسير ، وهو الجمع ؛ أما تقييده فتبع فيه أبا موسى ومَنْ وافقه . وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبى موسى : هذا خطأ ؛ لأن سيبويه قال : إذا حقرت أفعالا اسمَ رجل قلت فيه أُفَيْعَال كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم ؛ لأن قوله «سبق» ليس حالا من أفعال فيكون مقيداً به ، بل هو صلة ما ، ومدة : مفعول لسبق تقدم عليه ، والتقدير : كذاك ما سبق مدة أفعال ، وأيضاً فإن الناظم أطلق فى غير هذا الكتاب ، بل صرح بالتعميم فى بعض نسخ التسهيل ؛ فعلى هذا يحمل كلامه .

* * *

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا وَتَاؤُه مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا)

(كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ)

(وَهٰكَذَا زِيَادَتَا فَعْلاَنَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا)

(وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلاَ)

يعنى لايعتدُّ فى التصغير بهذه الأشياء الثمانية ، بل تعدُّ منفصلة ، أى تُنَزَّل منزلة كلمة مستقلة ، فيصغر ما قبلها كما يصغر غيرَ مُتَمَّم بها .

الأول : ألف التأنيث الممدودة ، نحو حَمْرَاء .

الثانى : تاء التأنيث ، نحو حَنْظَلَة .

الثالث : ياء النسب ، نحو عَبْقَرِىّ .

الرابع : عجز المضاف ، نحو عَبْد شَمْس .

الخامس : عجز المركب تركيبَ مَزْجٍ ، نحو بَعْلَبَكّ .

السادس : الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا ، نحو زَعْفَرَان

وعَبَوْثَرَان واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة ، نحو سَكْرَان وسِرْحَان ، وقد تقدم ذكرهما .

السابع : علامة التثنية ، نحو مُسْلِمَيْنِ

الثامن : علامة جمع التصحيح ، نحو مُسْلِمِينَ ومسلمات .

فجميع هذه لا يعتد بها ، ويقدر تمام بِنْيَة التصغير قبلها ؛ فتقول فى تصغيرها : حُمَيْرَاء ، وحُنَيْظِلة ، وعُبَيْقرىّ ، وعُبَيْد شمس ، وبُعَيْلَبَك ، وزُعَيْفِران ، وعُبَيْثِرَان ، ومُسَيْلِمان ، ومُسَيْلِمِينَ ، ومُسَيْلِمات .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأوّل هذا تقييدٌ لإطلاق قوله « وما به لمنتهى الجمع وُصِل » وقد تقدم التنبيه عليه .

الثانى : ليست الألف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث فى عدم الاعتداد بها من كل وجه ؛ لأن مذهبه فى نحو جَلُولاَء وبَرَاكاء وقَرِيثَاء — مما ثالثُه حرفُ مدّ — حَذْفُ الواو والألف والياء ؛ فيقول فى تصغيرها : جُلَيْلاء ، وبُرَيكَاء ، وقُرَيْثَاء ، بالتخفيف ، بخلاف فَرُوقة فإنه يقول فى تصغيرها فُرَيِّقة بالتشديد ، ولا يحذف ، فقد ظهر أن الألف يعتدُّ بها من هذا الوجه ، بخلاف التاء . ومذهب المبرد إبقاء الواو والألف والياء فى جَلُولاَء وأخَوَيْه ؛ فيقول فى تصغيرها : جُلَيِّلاء ، وبُرَيِّكَا ، وقُرَيِّثَاء ، بالإدغام سويًّا بين ألف التأنيث وتائه ؛ لأن ألف التأنيث الممدودة محكوم لما هى فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث . وحجة سيبويه أن لألف التأنيث الممدودة شَبَهاً بهاء التأنيث وشَبَهاً بالألف المقصورة ، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما ، وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الألف الممدودة لها فى عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما ، فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة فى عدم ثبوت الواو فى جَلُولاَء ونحوها ؛ فإنها كألف حُبَارى الأولى، وسقوطها فى التصغير متعين عند بقاء الثانية ، فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها فى التصغير .

واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تقتضي موافقة للمبرد ، ولـكنه صحّح فى غير هذا النظم مذهب سيبويه .

الثالث : اختلف أيضا فى نحو « ثلاثين » علما أو غير علم ، وفى نحو « جِدَارَيْنِ ، وظَرِيفِين ، وظريفات » أعلاما ، ممـا فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرفُ مدّ ، فمذهبُ سيبويه الحذفُ ؛ فتقول : ثُلَيْثُون ، وجُدَيْرَان ، وظُرَيْفُون ، وظُرَيْفَات ؛ لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد ؛ فعومل معاملة جَلُولاَء ، ومذهب المبرد إبقاء حرف المدّ فى ذلك والإدغامُ كما يفعل فى جَلُولاَء ، واتفقا فى نحو «ظَرِيفَيْنِ ، وظَرِيفِينَ، وظَرِيفَاتٍ » إذا لم يجعلن أعلاما على التشديد ، ولم يذكر هنا هذا التفصيل .

***

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَـــةٍ لَنْ يَثْبُتَا)

أى إذا كانت ألفُ التأنيث خامسةً فصاعدا حُذفت ؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل ؛ لأنها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم المنفصل ؛ فتقول فى نحو قَرْقَرَى ولُغَّيْزَى و بَرْدَرَايَا : قُرَيْقِر ، ولُغَيْغِز ، و بُرَيْدِر .

فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة و إبقاء ألف التأنيث ، وجاز عكسه ، و إلى هذا أشار بقوله :

(وَعِنْدَ تَصْـــغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ بَيْنَ الْحُبَـيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَـيِّرِ)

ومثله قَرِيثا تقول فيه : قُرَيْثَا ، أو قُرَيِّث ، أى إن حذفت المدة قلت : الْحُبَيْرَى وقُرَيْثَا ، و إن حذفت ألفَ التأنيث قلت : الْحُبَيِّر وقُرَيِّث ، بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها .

***

(وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لِيناً قُلِبْ فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ)

ثانياً : مفعول لاردد ، ولينا : نعت لثانياً ، وقلب : فى موضع النعت ثانياً أيضا .

يعنى أن ثانى الاسم المصغر يردُّ إلى أصله إذا كان ليناً منقلباً عن غيره ؛ فشمل ذلك ستة أشياء :

الأول : ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قِيمَة ، فتقول فيه : قُوَيْمَة .

الثانى : ما أصله واو فانقلبت ألفاً نحو باب ، فتقول فيه : بُوَيْب .

الثالث : ما أصله ياء فانقلبت واواً نحو مُوقن ، فتقول فيه : مُيَيْقِن .

الرابع : ما أصله ياء فانقلبت ألفاً نحو ناب ، فتقول فيه: نُيَيْب.

الخامس : ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذِيب ، فتقول فيه : ذُؤَيْب بالهمزة .

السادس : ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دِينَار وقِيرَاط ؛ فإن أصلهما دِنّار وقِرّاط[1] ، والياء فيهما بدل من أول المثلين ؛ فتقول فيهما : دُنَيْنِير وقُرَيْرِيط .

وخرج عن ذلك ما ليس بلين فإنه لا يرد إلى أصله ؛ فتقول فى مُتَّعِدْ : مُتَيْعِدْ ، بإبقاء التاء، خلافاً للزجاج فإنه يرده إلى أصله؛ فيقول: مُوَيعد ، والأول مذهب سيبويه، وهو الصحيح ؛ لأنه إذا قيل فيه مُوَيْعِد أوْهَم أن مكبره مُوعِد ، أو مُوعَد، أو مَوْعِد ، ومُتَيْعِد لا إيهام فيه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مرادُه بالقلب مطلق الإبدال ، كما عبر به فى التسهيل ؛ لأن القلب فى اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح ، ولا عكسه ، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر .

ويستثنى من كلامه ما كان ليناً مُبْدَلا من همزة تلى همزة ، كما استثناه فى التسهيل

(١) بدليل جمعهما على دنانير وقراريط .

كألف آدم وياء أيمّة ؛ فإنهما لا يُرَدَّانِ إلى أصلهما ، أما آدم فتقلب ألفه واوا ، وأما أيِمّة فيصغر على لفظه .

وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله فى شرح الكافية «وهو — يعنى الرد — مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين » غيرُ محرَّرٍ ، بل ينبغى أن يقول « مبدلا من غير همزة تلى همزة » كما فى التسهيل .

الثانى : أجاز الكوفيون فى نحو ناب مما ألفه ياء نُوَيْب بالواو ، وأجازوا أيضا إبدال الياء فى نحو شَيْخ واوا ، ووافقهم فى التسهيل على جوازه جوازاً مرجوحاً ، ويؤيده أنه سمع فى بَيْضَة بُوَيضَة ، وهو عند البصريين شاذ .

الثالث : إذا صُغِّر اسمٌ مقلوب صغر على لفظه ، لا أصله ، نحو جاه ؛ لأنه من الوَجَاهة فقلب ، فإذا صغر قيل : جُوَيْه ، دون رجوع إلى الأصل ؛ لعدم الحاجة إلى ذلك .

(وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ) حيث صغروه على لفظه ، ولم يردوه إلى أصله ، وقياسه عُوَيد ؛ لأنه من عَادَ يَعُود ، فلم يردوا الياء لئلا يلتبس بتصغير عُودٍ بضم العين ، كما قالوا فى جمعه أعْيَاد ، ولم يقولوا « أعواد » لما ذكرنا .

(وَحُتِمْ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ) يعنى أنه يجب لجمع التكسير من ردّ الثانى إلى أصله ما وجب للتصغير ؛ فيقال فى ناب و باب وميزان : أنيَاب ، وأبْوَاب ، ومَوَازين ، إلا ماشذ كأعْيَاد ، وقوله :

١١٧٦ — حِمًى لا يُحَلُّ الدَّهْرَ إلاَّ بِإذْنِنَا
وَلاَ نَسْأَلُ الأقْوَامَ عَقْدَ المَيَاثِقِ

يريد المَوَاثق .

﴿ تنبيه ﴾ : هذا الحكم فى التكسير الذى يتغير فيه الأول ، أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ماهو عليه نحو قِيمَة وقِيَم ، ودِيمَة ودِيَم .

(وَالأَلِفُ الثَّانِى الْمَزِيد يُجْعَلُ * وَاواً) نحو ضارب وضُوَيْرِب ، وماشٍ ومُوَيْش (كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ) كألف صاب وعاج ؛ فتقول فيهما : صُوَيْب وعُوَيْج .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول: مما يجعل واواً أيضاً الألفُ الثانى المبدَلُ من همزة تلى همزة كآدم ، تقول فيه « أُوَيْدِم » كما تقدم التنبيه عليه .

الثانى : حكم التكسير فى إبدال الألف الثانى كحكم التصغير ؛ فتقول : ضَوَارب ، وأَوَادِم .

(وَكَمِّلِ المَنْقُوصَ) وهو ما حُذِف منه أصل بأن تَرُدَّ إليه ما حذف منه (فِى التَّصْغِيرِ) لتتأتى بنية فُعَيْل . ومحلُّ هذا (مَا * لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاء ثَالِثاً كما) أصله مَوَه؛ فتقول فيه « مُوَيه » برد اللام ، وكذا تفعل فى « خُذْ ، وكُلْ ، ومُذْ » أعلاما ، و « مَه ، ويَد ، وحِر » ؛ فتقول فيها : أُخَيْذ ، وأُكَيْل — برد الفاء — ومُنَيْذ ، وسُتَيْه — برد العين — ويُدَيَّة ، وحُرَيح — برد اللام .

وإن كان على ثلاثة والثالثُ تاء التأنيثِ لم يعتدّ بها ، ويكمل أيضاً كما يكمل الثنائى ، نحو عِدَة وسَنَة ؛ فتقول فيهما : وُعَيْدَة وسُنَيَّة ، برد فاء الأول ولام الثانى .

وإن كان للمنقوص ثالث غير الياء لم يُرَدَّ إليه ما حذف ؛ لعدم الحاجة إليه ، لأن بِنيَة فُعَيل تتأتى بدونه ؛ فتقول فى هارٍ وشاكٍ ومَيْت : هُوَيْر ، وشُوَيك ، ومُيَيْت ، وشذ هُوَيِّر ، برد المحذوف .

وأشار بقوله « كما » إلى أن الثنائى وَضْعا يكمل أيضاً فى التصغير كما يكمل المنقوص توصُّلاً إلى بناء فُعَيل ، إلا أن هذا النوع لا يُعلم له ثالث يرد إليه ، بخلاف المنقوص ، وأجاز فى الكافية والتسهيل فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكمل بحرف علة ؛ فتقول فى

عَنْ وَهَلْ مُسَمًّى بهما : عُنَىٌّ وهُلَىٌّ ، والآخر أن يجعل من قبيل المضاعف ، فتقول فيهما : عُنَيْنٌ وهُلَيل ، وصرح فى التسهيل بأن الأول أولى ، وبه جزم بعضهم ، لـكنه لا يظهر لهذين الوجهين أثر فى ما الاسمية أو الحرفية إذا سمى بها ؛ فإنك تقول على التقديرين : مُوَىٌّ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما قال : « غير التاء » ، ولم يقل غير الهـاء ليشمل تاء بِنْت وأُخْت ؛ فإنها لا يعتدُّ بها أيضاً ، بل يقال : بُنَيَّة ، وأُخَيَّة ، برد المحذوف .

الثانى : يعنى بقوله « ثالثاً » ما زاد على حرفين ، ولو كان أولا أو وسطاً ؛ فالأول كقولك فى تصغير يَرَى مسمًّى به : يُرَىّ ، من غير رد ، اعتداداً بحرف المضارعة ، وأجاز أبو عمرو والمازنى الردَّ ؛ فيقولان : يُرَىْء ، ويونس يردّ ولا ينون على أصل مذهبه فى يُعَيْل تصغير يَعْلَىٰ ونحوه ، وتقدم مثال الوسط .

الثالث : لا يعتدُّ أيضاً بهمزة الوصل ، بل يردُّ المحذوف مما هى فيه ، وإنما لم يذكر ذلك لأن ما هى فيه إذا صغر حذفت منه ؛ فيبقى على حرفين لا ثالث لهما ، نحو اُسْم وابْن ، تقول فى تصغيرهما : سُمَىٌّ ، وبُنَىّ ، بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول .

الرابع : قوله « كما » إن أراد به اسمَ الماء المشروب فهو تمثيل صحيح ، وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه ، وإن أراد بما الـكلمةَ التى تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير ، لا تمثيل ؛ لأن ما — اسميةً كانت أو حرفية — من الثنائى وَضْعاً ، لا من قبيل المنقوص ، فيـكون مراده أن نحو « ما » يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوص .

وتمام القول فى هذا أنه إذا سمى بما وُضع ثنائيا ، فإن كان ثانيه صحيحا نحو هَلْ

و بل لم يُزَدْ عليه شيء حتى يصغر؛ فيجب أن يضعف أو يزاد عليه ياء فيقال :هُلَيْل ، أو هُلَيٌّ ، فإن كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير ؛ فيقال فى لو وكى وما أعلاما : لَوّ وكَيّ بالتشديد ، وماء بالمد ، وذلك لأنك زدتَ على الألف ألفا فالتقى ألفان فأبدلَتِ الثانية همزة ، فإذا صغرن أعطين حكم دَوّ وحَيّ وماء ؛ فيقال لُوَيٌّ كما يقال دُوَيّ ، وأصلهما لُوَيْوٌ ودُوَيْو ، و يقال : كُيَيّ بثلاث يا آت كما يقال حُيَيّ ، و يقال : مُوَيّ كما يقال فى تصغير الماء المشروب مُوَيْه ، إلا أن هذا لامه هاء فردت إليه كما تقدم .

الخامس : قال فى شرح الكافية : وقد يكون المحذوف حرفا فى لغة وحرفا آخر فى لغة ، فيصغر تارة برد هذا وتارة برد هذا ، كقولك فى تصغير سَنَة : سُنَيَّة وسُنَيْهة ، وفى تصغير عِضَة: عُضَيَّة وعُضَيْهة ، اهـ.

***

(وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بالأصْلِ كالعُطَيْفِ يَعْنِى المِعْطَفَا)

أى من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم ، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد ، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فُعَيْل ، وإن كانت أربعة فعلى فُعَيْعِل ، فتقول فى مِعْطَف : عُطَيْف ، وفى أزهر : زُهَيْر ، وفى حامد وحَمْدان وحَمّاد ومحمود وأحمد : حُمَيْد ، وتقول فى قِرْطَاس وعصفور : قُرَيْطِس وعُصَيْفِر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثىّ الأصول ومسماهُ مؤنث لحقته التاء ؛ فتقول فى سَوْدَاء وحُبْلى وسُعَاد وغلاَّب : سُوَيْدَة ، وحُبَيْلة ، وسُعَيْدَة ، وغُلَيْبَة .

الثانى : إذا صغرت نحو حائض وطالق من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت : حُيَيْض ، وطُلَيق ؛ لأنها فى الأصل صفة لمذكر .

الثالث : حكى سيبويه فى تصغير إبراهيم وإسماعيل : بُرَيْها وسُمَيعا ، وهو شاذ لا يقاس عليه ؛ لأن فيه حذف أصلين وزائدين ؛ لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول ، أما الميم واللام فباتفاق ، وأما الهمزة ففيها خلاف : مذهب المبرد أنها أصلية ، ومذهب سيبويه أنها زائدة ؛ وينبنى عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم ، فقال المبرد : أبيريه وأسيميع ، وقال سيبويه : بُرَيْهِيم وسُمَيْعيل ، وهو الصحيح الذى سمعه أبو زيد وغيره من العرب ، وعلى هذا ينبنى جمعهما ؛ فقال الخليل وسيبويه : بَرَاهيم وسَمَاعيل ، وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع ، وحكى الكوفيون بَرَاهِم وسَمَاعِل بغير ياء ، وبَرَاهمة وسماعلة ، والهاء بدل من الياء . وقال بعضهم : أبارِه وأسامِع ، وأجاز ثعلب بَرَاهِ كما يقال فى تصغيره بُرَيْه ، والوجه أن يجمعا جمع سلامة ؛ فيقال : إبراهيمون وإسماعيلون .

الرابع : لا يختصُّ تصغير الترخيم بالأعلام ، خلافا للفراء وثعلب ، وقيل : وللكوفيين ، بدليل قول العرب : « يَجْرِى بُلَيْق ويُذم » مصغر أبلق ، ومن كلامهم « جاء بأم الرُّبَيْق على أُرَيق » قال الأصمعى : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغولَ على جمل أوْرَقَ ، فقلبت الواو فى التصغير همزة .

الخامس : لا فرق بين الزوائد التى للالحاق وغيرها ؛ فتقول فى خَفَنْدَد ومُقْعَنْسِس وضفندد : خُفيْد ، وقُعَيْس ، وضُفَيْد ، بحذف الزوائد للالحاق ، والخَفَنْدد : الظليم السريع ، والضفندد : الضخم الأحمق .

(وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ * مُؤَنَّثٍ عَارٍ) من التاء (ثُلَاثِيّ) فى الحال (كَسِنّ) ودار ؛ فتقول فى تصغيرهما : سُنَيْنة ، ودُوَيْرة ، أو فى الأصل كيَدٍ ، فتقول فى تصغيره : يُدَيّة ، أو فى المآل ، وهذا نوعان ؛ أحدهما : ما كان رباعياً بمدَّةٍ قبل لام معتلة ؛ فإنه إذا صغرَ تلحقه التاء نحو سَماء وسُمَيَّة ، وذلك لأن الأصل فيه سُمَيِّيٌ بثلاث ياءات ؛ الأولى ياء التصغير ، والثانية بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكلمة

فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب ، فبقى الأسمُ ثلاثياً ، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثى المجرد ، والآخر ما صُغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة ، نحو حُبْلَى ، وقد تقدم بيانه .

ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء ، أشار إلى الأول منهما بقوله : (مَا لم يكُنْ بالتّا يُرَى ذَا لَبْسٍ * كَشَجَرٍ وبَقَرٍ) فى لغة من أنثهما (وَخَمْس) أى فإنه يقال فيها : شُجَيْر ، وبُقَيْر ، وخُمَيْس ، بغير تاء ، ولا يقال شجيرة و بقيرة وخميسة بالتاء ؛ لأنه يلتبس بتصغير شجرة و بقرة وخمسة ، ومثل خَمْس بِضْعٌ وَعَشْرٌ ، فيقال فيهما : بضَيْعٌ وعُشَيْرٌ ، ولا يقال بضيعة وعُشَيْرة ؛ لأنه يلتبس بعَدَدِ المذكر ، وأشار إلى الثانى بقوله : (وَشَذَّ تَرْكٌ دونَ لَبْسٍ) أى شذ ترك التاء دون لبس ، فى ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها ، وهى ذَوْدٌ وشَوْلٌ ونَابٌ للمُسِن من الإبل ، وحَرْبٌ وفَرَسٌ وقَوْسٌ ودِرعٌ للحديد وعِرْسٌ وضُحًى ونَعْل وَعَربٌ ونَصَفٌ وَهى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر ، و بعضُ العربِ يُذَكِّر الدرع والحرب ؛ فلا يكونان من هذا القبيل ، و بعضهم ألحق التاء فى عِرْس وقَوْس ؛ فقال : عُرَيْسة وقُوَيْسة .

(تنبيهات) : الأول : لم يتعرض فى الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الأول نحو شَجَر وخَمْس .

الثانى : لا اعتبار فى العَلَمِ بما نقل عنه من تذكير وتأنيث ، بل تقول فى رُمْح علم امرأة : رُمَيْحَة ، وفى عين عَلَم رَجُل : عُيَيْن ، خلافا لابن الأنبارى فى اعتبار الأصل ؛ فتقول فى الأول: رُمَيْح ، وفى الثانى عُيَيْنة ، و يونس يُجيزه ، واحتجَّ لذلك بقول العرب : نُوَيْرَة ، وعُيَيْنَة ، وأُذَيْنة ، وفُهَيْرة ، وهى أسماء رجال ، وليس ذلك بحجة ؛ لإمكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير .

الثالث : إذا سميت مؤنثاً ببنت وأخت حذفتَ هذه التاء ثم صغرت وألحقت

تاء التأنيث ؛ فتقول : بُنَيَّة وأُخَيَّة ، وإذا سميت بهما مذكراً لم تلحق التاء ؛ فتقول : بُنَىٌّ وأخَىٌّ (ونَدَر * لَحَاقُ تَا فِيما ثُلاَثِيًّا كَثَرْ) ثلاثياً : مفعول بكَثَر ، وهو بفتح الثاء بمعنى فَاقَ ، أى ندر لحاقُ التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة ، وذلك قولهم فى وراء وأمام وقُدَّام : وُرَيْئَة بالهمزة ، وأُمَيْمَة ، وقُدَيْدِيمة .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير حُبَارى ولُغَيْزَى : حُبَيْرَة ولُغَيْغيزة ، فيجاء بتاء عوضاً من الألف المحذوفة ، وظاهرُ التسهيلِ موافقته ؛ فإنه قال : ولا تلحق التاء دون شذوذٍ غيرَ ما ذكر ، إلا ما حذفت منه ألفُ التأنيثِ خامسةً أو سادسةً ، ومرادُه المقصورة ؛ لقوله بعد ذلك : ولا تحذف الممدودة فيعوض منها خلافا لابن الأنبارى ، أى فإنه يجيز فى نحو بَاقِلاَء و بَرْنَسَاء : بُوَيْقِلة ، و بُرَيْنِسَة ، والصحيح بُوَيقِلاء و بُرَيْنِساء .

***

(وَصَـــغَّرُوا شُـذوذاً الذِى الّتِى ‍ ‍ وَذَا ، مَعَ الْفُرُوعِ ، مِنْهَا تَا وَتِى)

يعنى لما كان التصغيرُ بعضَ تصاريف الأسماء المتمكنة ناسبَ ذلك أن لا يلحق اسماً غيرَ متمكنٍ ، ولما كان فى ذا والذى وفروعهما شَبَهٌ بالأسماء المتمكنة بكونها تُوصَف ويُوصَف بها استُبيحَ تصغيرُها ، لـكن على وجهٍ خولف به تصغيرُ المتمكن ، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير ، وعوض من ضَمّه ألفٌ مَزيدة فى الآخر ، ووافقت المتمكنَ فى زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة ، فقيل فى الذى والتى : اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا . وفى تثنيتهما : اللَّذَيَّانِ واللَّتَيَّانِ ، وأما الجمع فقال سيبويه فى جمع الذى اللَّذَيُّون رفعاً واللَّذَيِّينَ جراً ونصبا بالضم قبل الواو والـكسر قبل الياء ، وقال الأخفش : اللَّذَيَّوْنَ واللَّذَيَّيْنَ بالفتح كالمقصور . ومنشأ الخلاف من التثنية ، فسيبويه يقول : حذفت ألف اللَّذَيَّا فى التثنية ، تخفيفاً وفرقاً بين المتمكن وغيره ، والأخفش يقول : حذفت لالتقاء

الساكنين . وقالوا فى جمع التى: اللَّتَيَّات، وهو جمع اللَّتَيَّا تصغير التى ، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التى صغرت غير اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا وتثنيتهما وجمعهما . وقال فى التسهيل : واللَّتَيَّات واللَّوَيتا فى اللاتى ، واللَّوَيَّا واللَّوَيُّون فى اللائى واللائين ، فزاد تصغير اللاتى واللائى واللائين . وظاهرُ كلامه أن اللَّتَيَّات واللَّوَيْتَا كلاهما تصغير اللاتى ، أما اللويتا فصحيح ، ذكره الأخفش ، وأما اللتيات فإنما هو جمع اللَّتَيَّا كما سبق ، فتَجَوَّزَ فى جعله تصغيرَ اللاتى ، ومذهب سيبويه أن اللاتى لا يُصَغر استغناء بجمع اللَّتَيَّا ، وأجاز الأخفش أيضاً اللَّوَيَّا فى اللاى غير مهموز .

وصغروا من أسماء الإشارة ذَاوتَا ، فقالوا : ذَيَّا وَتَيَّا ، وفى التثنية : ذَيَّان وتَيَّان . وقالوا فى أولى بالقصر : أُولَيَّا ، وفى أولاء بالمد : أُولَيَّاء ، ولم يصغروا منها غير ذلك .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لأسماء الإشارة فى التصغير من التثنية والخطاب ما لها فى التكسير ، قاله فى التسهيل .

الثانى:قال فى شرح الكافية : أصل ذَيَّا وتيَّا ذَيَيَّا وتَيَيَّا، بثلاث ياآت ، الأولى عينُ الكلمة ، والثالثة لامُها ، والوُسْطى ياء التصغير ، فاستثقل تَوَالِى ثلاث ياآت ؛ فقصد التخفيف بحذف واحدة ، فلم يَجُزْ حذفُ ياء التصغير لدلالتها على معنى ، ولا حذفُ الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها ، فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير وهى لا تحرَّكُ لشبهها بألف التكسير ، فتعين حذفُ الأولى ، مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانيةً ، واغْتُفِر لكونه عاضِداً لما قُصد من مخالفة تصغير ما لا تمكن له لتصغير ما هو متمكن .

الثالث : قول الناظم « وصغروا شذوذا — البيت » معترَضٌ من ثلاثة أوجه ؛ أولها : أنه لم يبين كيفية تصغيرها ، بل ظاهره يُوهِمُ أن تصغيرها كتصغير المتمكن . ثانيها : أن قوله « مع الفروع » ليس على عمومه ؛ لأنهم لم يصغروا جميعَ الفروع كما عرفت . ثالثها : أن قوله « منها تاوتى » يوهمُ أن تى صُغر كما صغرتا ، وقد نَصُّوا على

أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا ، وهو المفهوم من التسهيل ، فإنه قال : لا يصغ من غـير المتمكن إلا ذا والذى وفروعهما الآتى ذكرها ، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا .

الرابع : لم يصغر من غير المتمكن إلا أربعة : اسم الإشارة ، واسم الموصول كما تقدم ، وأفعل فى التعجب ، والمركب المَزْجِىّ كبعلبك وسيبويه فى لغة مَنْ بناهما ، فأما من أعربهما فلا إشكال ، وتصغيرهما تصغيرُ المتمكن نحو : ما أُحَيْسِــنَه وبُعَيْلبك ، وسُيَيْبِوَيْهِ .

خاتمة : يصغر اسمُ الجمع لشبهه بالواحد ؛ فيقال فى رَكْب : رُكَيْب ، وفى سَرَاة : سُرَيّة ، وكذلك الجمعُ الذى على أحد أمثلة القلة ، كقولك فى أجمال : أُجَيْمَال ، وفى أفلُس : أُفَيْلِس ، وفى فِتْيَة : فُتَيَّة ، وفى أَنْجِدَة : أُنَيْجِدَة . ولا يصغر جمع على مثالٍ من أمثلة الـكثرة ؛ لأن بِنْيَته تدل على الـكثرة وتصغيره يدل على القلة ، فتنافيا ، وأجاز الـكوفيون تصغيرَ ماله نظيرٌ من أمثلة الآحاد ؛ فأجازوا أن يقال فى رُغْفَان : رُغَيْفَان ، كما يقال فى عُثْمَان : عُثَيْمَان ، وجعلوا من ذلك « أُصَيْلَانًا » زعموا أنه تصغير أُصْلَان وأُصْلَان جمع أصِيل . وما زعموه مردود من وجهين ؛ أحدهما : أن معنى أصيلان هو معنى أصِيل ؛ فلا يصح كونُه تصغير جمع ؛ لأن تصغير الجمع جمع فى المعنى . الثانى : أنه لو كان تصغير أُصْلَان لقيل : أُصَيلِين ؛ لأن فُعْلَان وفِعْلان إذا كسرا قيل فيهما فَعَالين كمُصْرَان ومَصَارِين ، وخشمان وخَشَامِين ، وعِقْبَان وعَقَابِين ، وغِرْبَان وغَرَابِين . وكل ما كسر على فَعَالين يصغر على فُعَيْلِين ، فبطل كون أُصَيْلَان تصغيرَ أُصْلَان جمع أصيل ، وإنما أصيلان من المصغرات التى جىء بها على غير بناء مُكَبرها ونظيرُه قولهم فى إنسان : أُنَيْسِيَان ، وفى مَغرب مُغَيْرِبان ، ولا استبعاد فى ورود المصغر على بنيةٍ مخالفةٍ لبنية مكبرهِ ، كما وردت جمـــوعٌ مخالفة أبنيتها لأبنية آحادها .

والحاصل أن مَنْ قَصَد تصغير جمع من جموع الـكثرة ردّه إلى واحده وصغره ثم
-معه بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل ، كقولك فى غِلْمَان : غُلَيِّمُون ، وبالألف والتاء
ن كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل ، كقولك فى جَوَارٍ ودَرَاهم : جُوَيْرِيَات ودُرَيْهِمَات ،
، إن كان لما قُصِد تصغيرُه جمعُ قلةٍ جاز أن يُرَدَّ إليه مصغراً كقولك فى فتيان فُتَيَّة،
و يقال فى تصغير سِنِين على لغة من أعربها بالواو والياء : سُنَيَّات ، ولا يقال سُنَيُّون لأن
.عرابها بالواو والياء إنما كان عوضاً من اللام ، و إذا صغرت ردت اللام ؛ فلو بقى
إعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماعُ العوضِ والمعوضِ منه ، وكذا الأَرَضُونَ
لا يقال فى تصغيره إلا أُرَيْضَات ؛ لأن إعراب جمع أرض بالواو والياء إنما كان تعو يضاً
من التاء ، فإن حق المؤنث الثلاثى أن يكون بعلامة ، ومعلومٌ أن تصغير الثلاثى المؤنث
يَرُدُّه ذا علامة ؛ فلو أعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذورُ المذكور ، ومن جعل إعراب
سنين على النون ..قال فى تصغيره سُنَيِّن ، و يجوز سُنَيْن على مذهب من يرى أن أصله
سنى بياءين ، أولاهما زائدة ، والثانية بدل من واو هى لام الـكلمة ، ثم أبدلت نوناً ،
فـكما أنه لو صغر سنياً لحذف الياء الزائدة وأبقى الـكائنة موضع اللام كذا إذا
صغر سنينا معتقداً كون النون بدلا من الياء الأخيرة ، فعامَلَ الـكلمة بما كان
يعاملها لو لم تـكن بدلا ، وإن جعل سِنُونَ علماً وصغر فلا يقال إلا سُنَيُّون
رفعاً وسُنَيِّينَ جراً ونصباً ، برد اللام ، ومن جعـل لامها هاء قال سُنَيْهُونَ ،
والله أعلم .

النســــب

هذا هو الأعْرَفُ فى ترجمة هذا الباب ، و يسمى أيضا باب الإضافة ،وقدسماه سيبو يه
بالتسميتين .

و يحدث بالنسب ثلاث تغييرات ؛ الأول لفظى ، وهو ثلاثة أشياء : إلحاق ياء

مشددة آخرَ المنسوب ، وكسر ماقبلها ، ونَقْلُ إعرابه إليها ، والثانى معنوى ، وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له . والثالث حكمى ، وهو مُعَاملته معاملةَ الصفةِ المشبهة فى رفعه المضمرَ والظاهرَ باطرادٍ ، وقد أشار إلى التغيير للفظى بقوله :

(يَاءً كَيَا الْكُرْسِىِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ   وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ)

يعنى إذا قصدوا نسبةَ شىء إلى أبٍ أو قبيلةٍ أو بلدٍ أو نحو ذلك جعلوا حرفَ إعرابه ياء مشددة مكسوراً ما قبلها ، كقولك فى النسب إلى زَيْدٍ : زَيْدِىٌّ .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « كيا الكرسى » أمرين ؛ أحدهما : التغيير اللفظى المذكور ، والآخر أن ياء الكرسىِّ ليست للنسب ؛ لأن المشبهُ به غير المشبه ، وقد ينضمُّ إلى هذه التغييرات فى بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر ؛ فمن ذلك ما أشار إليه بقوله :

(وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ ، وَتَا   تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لاَ تُثْبِتَا)

يعنى أنه يحذف لياء النسب كلُّ ياء تماثلها فى كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا ، وتجعل ياء النسب مكانها ، كقولك فى النسب إلى الشافعى : شَافِعِىٌّ ، وإلى المَرْمِىِّ : مَرْمِىٌّ ، يُقدَّر حذفُ الأولى وجعلُ ياء النسب فى موضعها ؛ لئلا يجتمع أربعُ ياءاتٍ . ويظهر أثر هذا التقدير فى نحو بَخَاتِىَّ فى جمع بُخْتِىٍّ إذا سمى به ثم نسب إليه ؛ فإنك تقول : هذا بَخَاتِىٌّ ، مصروفا ، وكان قبل النسب غيرَ مصروفٍ .

ويحذف لياء النسب أيضاً تاء التأنيث ؛ فيقال فى النسب إلى فاطمة : فَاطِمِىٌّ وإلى مكة : مَكِّىٌّ ؛ لئلا تجتمع علامتا تأنيث فى نسبة امرأةٍ إلى مكة . وأما قول

المتكلمين فى ذات : ذَاتِىّ ، وقول العامة فى الخليفة : خليفتى ، فلَحْنٌ ، وصوابهما ذَوَوِىّ وخَلَفِىٌّ .

ويحذف لها أيضاً مدة التأنيث ، والمراد بها ألف التأنيث المقصورة ، وهى إما رابعة أو خامسة فصاعدا، فإن كانت خامسة فصاعدا حُذِفَتْ وجها واحداً ، كقولك فى حُبَارَى: حُبَارِىّ ، وفى قَبَعْثَرَى: قَبَعْثَرِى، كما سيأتى . وإن كانت رابعةً فى اسم ثانيه متحركٌ حذفت كالخامسة ، كقولك فى جَمَزَى : جَمَزِىّ . وإن كان ثانيه ساكناً فوجهان : قَلْبُها واواً وحَذْفها ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ) أى تُصَيِّره ذا أربعةٍ (ذَا ثَانٍ سَكَنْ * فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ) ومثال ذلك حُبْلَى ، تقول فيها على الأول : حُبْلَوِىٌّ ، وعلى الثانى : حُبْلِىٌّ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يجوز مع القلب أن يُفصَل بينها و بين اللام بألفٍ زائدة تشبيها بالممدودة ، فتقول : حُبْلَاوِى .

الثانى : ليس فى كلام الناظم ترجيحُ أحدِ الوجهين على الآخر ، وليسا على حد سواء ، بل الحذفُ هو المختار ، وقد صرح به فى غير هذا النظم . وكان الأحسن أن يقول: « تُحْذَفُ إِذَنْ وقَلْبُهَا واواً حَسَنْ » .

(لِشِبْهِهَا المُلْحَقِ وَالأَصْلِيِّ مَا * لهَا) يعنى أن الألفَ الرابعةَ إذا كانت للالحاق ، نحو ذِفْرَى ، أو منقلبةً عن الأصل ، نحو مَرْمَى؛ فلها ما لألف التأنيث فى نحو حُبْلَى من القلب والحذف ، فتقول : ذِفْرِىّ وذِفْرَوِىّ ، ومَرْمِىّ ومَرْمَوِىّ . إلا أن القلب فى الأصلى أحسن من الحذف ، فَمَرْمَوِى أفصحُ من مَرْمِىّ . وإليه أشار بقوله (وللأَصْلِيّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) أى يُختار . يقال : اعتماه يَعْتَميه ؛ إذا اختاره ، واعْتَامه يعتامه أيضاً . قال طرفة :

١١٧٧ — أَرَى المَوْتَ يَعْتَامُ الكِرَامَ وَيَصْطَفِى
عَقِيــلَةَ مَالِ الفَاحِشِ المُتَشَدِّدِ

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أراد بالأصلى المنقلب عن أصل واو أو ياء ؛ لأن الألف لا تكون أصلا غير منقلبة إلا فى حرف وشبهه .

الثانى : تخصيصه الأصلىَّ بترجيح القلب يُوهِمُ أن ألِفَ الإلحاق ليست كذلك بل تكون كألف التأنيث فى ترجيح الحذف ؛ لأنه مقتضى قوله « ماَلَهَا » ، وقد صرح فى الكافيه وشرحها بأن القلب فى ألف الإلحاق الرابعة أجْوَدُ من الحذف كالأصلية ، لكن ذكر أن الحذف فى ألف الإلحاق أشبه من الحذف فى الأصلية ؛ لأن ألف الإلحاق شبيهةٌ بألف حُبْلَى فى الزيادة .

الثالث : لم يذكر سيبويه فى ألف الإلحاق والمنقلبةِ عن أصلٍ غيرَ الوجهين المذكورين . وزاد أبو زيدٍ فى ألف الإلحاق ثالثاً ، وهو الفَصْلُ بالألف كما فى حُبْلاَوِىّ ، وحكى أرْطَاوِى ، وأجازه السيرافى فى الأصلية ، فتقول : مَرْمَاوِىّ .

(وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبعاً أَزِلْ) أى : إذا كانت ألفُ المقصور خامسةً فصاعدا حُذِفت مطلقاً . سواء كانت أصليةً ، نحو مُصْطَفَى ومُسْتَدْعَى ، أو التأنيث ، نحو حُبَارى وخُلَيْطَى ، أو للالحاق أو التكثير ، بحو حَبَرْكَى وقَبَعْثَرَى ؛ فتقول فيها : مُصْطَفِىّ ، ومُسْتَدْعِىٌّ ، وحُبَارِىّ ، وخُلَيْطِىّ ، وحَبَرْكِىّ ، وقَبَعْثَرِىّ .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا كانت الألف المنقلبة عن أصلٍ خامسةً بعد حرف مُشَدَّد ، نحو مُعَلًّى ، فمذهبُ سيبويه والجمهور الحذفُ ، وهو المفهوم من إطلاق النظم ، وذهب يونسُ إلى جعله كَمَلْهَيٍ ؛ فيجوزُ فيه القلبَ ، وهو ضعيف ، وشُبْهته أن كونها خامسةً لم يكن إلا بتضعيف اللام والمضعف بإدغام فى حكم حرفٍ واحد. فكأنها رابعة ، وسيأتى بيان حكم الألف إذا كانت ثالثة .

(كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ) أى إذا كانت ياء المنقوص خامسةً فصاعداً وجب حذفها عند النسب إليه ؛ فتقول فى مُعْتَدٍ ومُسْتَعْلٍ : مُعْتَدِىّ ومُسْتَعْلِىّ .

« تنبيه » : إذا نسبت إلى مُحَيٍّ اسمَ فاعلٍ حَيَّا يُحَيِّي ؛ قلت : مُحَوِيّ ، بحذف الياء الأولى لاجتماع ثلاث ياآت ، وكانت أَوْلَى بالحذف لأنها ساكنةٌ تُشْبِه ياءزائدة ، فتَلِى الفتحةَ الياءُ التى كانت الياءُ المحذوفةُ مدغمةً فيها ، فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وبعد ذلك الياء التى هى لام الكلمة ساكنةٌ فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين ، وتنقلب الألف واوا فيصير مُحَوِيًّا ، قال الجرمى : وهـذا أجود كما تقول : أُمَوِيّ ، وفيه وَجْه آخر ، وهو مُحَيٌّ كما تقول : أُمَيٌّ . قال المبرد : وهو أجود؛ لأنا نحذف الياء الأخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير إلى مُحَيٍّ كأُمَيّ ، ثم تضيف ياء النسبة فتقول : مُحَيِّيٌّ فيجتمع أربع ياآت لسكون الأولى والثالثة .

(وَالحَذْفُ فِي الْيَا) من المنقوص حالَ كون الياء (رَابِعًا أحقُّ مِنْ قَلْبٍ) فقولك فى النسب إلى قاضٍ قَاضِيٌّ أَجْوَدُ من قاضَوِيّ ، ومن القلب قوله :

١١٧٨ — فَكَيْفَ لَنَا بالشُّرْبِ إنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا
دَرَاهِمُ عِنْـــدَ الحَانَوِيِّ وَلاَ نَقْدُ

جعل اسم الموضع حَانِيَةَ ، ونسب إليه . قال السيرافى : والمعروف فى الموضع الذى يباع فيه الخمر حَانَة بلا ياء .

« تنبيه » : ظاهر كلام المصنف أن القلبَ فى هذا ونحوه مُطرِد ، وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب . قيل : ولم يسمع إلا فى هذا البيت .

(وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ) سواء كان ياء منقوص أو ألفَ مقصور نحو عَمٍ وفَتى فتقول فيهما : عَمَوِيٌّ وفتَوِيّ ، وإنما قلبت الألف فى فَتًى واوا وأصلها الياء كراهةَ اجتماع الكسرة والياآت .

(وَأَوْلِ ذَا القَلْبَ انفِتَاحَا) أى أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فُتِحَ ما قبلها ، والتحقيقُ أن الفتح سابقٌ للقلب ، وذلك أنه إذا أريد النسبُ إلى نحو شَجٍ فتحت عينه كما تفتح عين نَمِر ، وسيأتى ، فإذا فتحت انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح

ما قبلها ؛ فيصير شَجَى مثل فَتَى ، ثم تقلب ألفه واوا كما تقلب فى فتى .

(وفَعِل * وفِعِل عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفُعِلْ) يعنى أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسورَ العينِ وجبَ فتحُ عينه ، سواء كان مفتوحَ الفاء كنَمِر ، أو مكسورها كإبِل ، أو مضمومها كدُئِل ؛ فتقول فيها : نَمَرِىٌّ ، وإبَلِىٌّ ، ودُؤَلِىٌّ ، كراهَةَ اجتماع الكسرة مع الياء ، وشذ قولهم فى النسب إلى الصَّعِق : صِعِقِىّ ؛ بكسر الفاء والعين ، وذلك أنهم كسروا الفاء إتباعا للعين ، ثم استصحبوا ذلك بعدَ النسب شذوذا .

﴿ تنبيه ﴾ : فهم من اقتصاره على الثلاثى أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسْرةٌ لا يغير ؛ فاندرج فى ذلك صُوَر : الأولى ما كان على خمسة أحرف نحو جَحْمَرِش ، والثانية ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جَنَدِل ، والثالثة ما كان على أربعة وثانيه ساكن نحو تَغْلِب ؛ فالأولانِ لا يغيران ، وأما الثالث ففيه وجهان أعرَفُهما أنه لا يغير ، والآخر أنه يفتح ، وقد سمع الفتحُ مع الكسرة فى تَغْلَبِى ، ويَحْصَبِى ، ويَثْرَبِى ، وفى القياس عليه خلاف ، ذهب المبرد وابن السراج والرمانى ومَنْ وافقهم إلى اطِّراده ، وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع ، وقد ظهر بهذا أن قول الشارح « وإن كانت الكسرة مَسْبُوقَةً بأكثر من حرف جاز الوجهان » ليس بجيد ؛ لشموله الصور الثلاث ، وإنما الوجهان فى نحو تَغْلِب .

* * *

(وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِىّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِىّ)

هذه المسألة تقدمت فى قوله « ومثلَهُ مما حواه احذف » لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العرب مَنْ يفرق بين ما ياءاه زائدتان كالشافعىّ ، وما إحدى ياءيه أصلية كمَرْمِىّ ؛ فيوافق فى الأول على الحذف ؛ فيقول فى النسب إلى الشافعى :

شافِعِيّ ، وأما الثانى فلا يحذف ياءيه ، بل يحذف الزائدة منها ويقلب الأصلية واوا ؛ فيقول فى النسب إلى مَرْمِيّ : مَرْمَوِى ، وهى لغة قليلة ، المختارُ خلافُها ، قال فى الارتشاف : وشذ فى مرمى مَرْمَوِى .

﴿ تنبيه ﴾ هذا البيت متعلق بقوله « ومثله مما حواه احذف » فكان المناسبُ تقديمه إليه كما فعل فى الكافية ، ولعل سبب تأخيره ارتباط الأبيات المتقدمة بعضها ببعض ؛ فلم يمكن إدخاله بينها ، بخلاف الكافية .

(وَنَحْوُ حَيّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ) أى إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة ؛ فإما أن تكون مسبوقة بحرف ، أو بحرفين ، أو بثلاثة فأكثر ؛ فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شىء عند النسب ، ولكن يُفتَح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثى ؛ فإن كان ثانيه ياء فى الأصل لم تزد على ذلك ، كقولك فى حَيّ : حَيَوِيّ ، فتحت ثانيه فقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت واوا لأجل ياء النسب ، وإن كان ثانيه فى الأصل واوا رددته إلى أصله ؛ فتقول فى طَيّ : طَوَوِيّ ؛ لأنه من طَوَيْتُ ، وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَارْدُدْهُ وَاواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ) وإن كانت مسبوقَةً بحرفين فسيأتى حكمها ، وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها .

* * *

(وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِى جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ)

فتقول فِى النسب إلى مُسْلِمَيْنِ ومُسْلِمِينَ ومُسْلِمَاتِ : مُسْلِمِيٌّ ، وفى النسب إلى تَمَرَات تَمْرِيٌّ بالإسكان ، وحكم ما سمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك ، وعلى هذا يقال فى النسب إلى نَصِيبِينَ : نَصِيبِيّ ، وإلى عَرَفَات : عَرَفِيٌّ ، وأما من أجرى المثنى مجرى حَمْدَان ، والجمعَ المذكرَ مجرى غِسْلِين ؛ فإنه

لا يحذف ، بل يقول فى النسب إلى من اسمه مُسْلمان : مُسْلِمَانِىّ ، وفى النسب إلى نصيبين : نَصِيبِينِىّ ، ومَنْ أجرى الجمعَ المذكر مجرى هارون ، أو مجرى عَربُون ، أو ألزمه الواوَ وفتحَ النون ، قال فيمن اسمه مُسْلمون : مُسْلِمُونِىٌّ ، ومن منع صرفَ الجمع المؤنث نزل تاءه منزلة تاء مكة وألفه منزلة ألف جَمَزَى فحذفهما ؛ فيقول فيمن اسمه تَمَرَات : تَمَرِىّ بالفتح ، وأما نحو ضَخْمَات ؛ ففى ألفه القلبُ والحذفُ ؛ لأنها كألف حُبْلى ، وليس فى ألف نحو مُسْلِمَات وسُرَادِقات إلا الحذف .

وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما ؛ فتقول فى النسب إلى اثْنَيْنِ : اثْنِىّ وثَنَوِى ، وإلى عشرين عِشْرِىّ ، وإلى أولات أولىّ .

(وَثَاَلِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ) أى إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلُها حذفت المكسورة ؛ فتقول فى طَيِّب : طَيْبِى ، وفى مَيِّت : مَيْتِى ، كراهة اجتماع الياءات والكسرة (وَشَذَّ) فى النسب إلى طَيِّء (طَائِىٌّ مَقُولاً بالألِفْ) إذ قياسُه طَيْئِى بسكون الياء كطَيْبِى ، فقلبُوها ألِفاً على غير قياسٍ لأنها ساكنة ، ولا تقلب ألفا إلا المتحركة ؛ فإن كانت الياء مفردة نحو مُغَيْل ، أو مُشَدَّدة مفتوحة نحو هَبَيَّخ ، أو فُصل بينها وبين المكسور نحو مُهَيِّيم — تصغير مِهْيَام مِفْعَال من هَامَ — لم تحذف ، بل يقال فى النسب إلى هذه مُغَيْلى ، وهَبَيَّخِى ، وَمُهَيِّمِىٌّ ، لنقص الثقل بعدم الإدغام و بالفتح و بالفصل بالمد .

﴿ تنبيه ﴾ : دخَلَ فى إطلاق الناظم نحو غُزَيِّل — تصغير غَزَال — فتقول فيه : غُزَيْلِىٌّ ، وقد نص على ذلك جماعة ، و إن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر ، ودخل فيه أيضا أَيِّم ؛ فيقال فيه : أَيْمِىٌّ ، وهو مقتضى إطلاق سيبويه والنحاة ، وقال أبو سعيد فى كتابه المستوفى : وتقول فى أَيِّم : أَيِّمِىّ ؛ لأنك لو حذفت الياء

المتحركة لم يبق ما يدل عليها ، قيل : وليس بتعليل واضح ، ولو علّل بالألتباس بالنسب إلى أَيْم لـكان حسنا .

(وفَعَـلِىٌّ فِي فَعِيلَةَ الْـتُزِمْ) أى التزم فى النسبة إلى فَعِيلَة حَذْفُ التاء والياء وفتح العين ، كقولهم فى النسبة إلى حَنِيفَةَ : حَنَفِىّ ، وإلى بَجِيلَةَ : بَجَـلِىّ ، وإلى صَحِيفَةَ : صَحَفِىٌّ ، حذفوا تاء التأنيث أولا ، ثم حذفوا الياء ، ثم قلبوا الـكسر فتحا ، وأما قولهم : فى سَلِيمة : سَلِيمِىٌّ ، وفى عَمِيرة كلب : عَمِيرى ، وفى السَّلِيقة : سَلِيقِىّ ، والسليقى : الذى يتكلم بأصل طبيعته مُعْرِبا ، قال الشاعر :

١١٧٩ – وَلَسْتُ بِنَحْوِىٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ
وَلَـكِنْ سَلِيقِىٌّ أَقُولُ فَأُعْـــرِبُ

فإن هذه الـكلمات جاءت شاذةً للتنبيه على الأصل المرفوض ، وأشذُّ منه قولهم عُبَدِىٌّ وجُذَمِىٌّ بالضم فى بنى عُبَيْدَةَ وجُذَيْمة .

﴿ تنبيه ﴾ : ألحق سيبويه فَعُولَةَ بفَعِيلة ، صحيحَ اللام كان أو معتلها ؛ فتقول فى النسب إلى فَرُوقة وعَدُوَّة : فَرَقىٌّ وعَدَوِىّ ، وحجته فى ذلك قولُ العرب فى النسب إلى شَنُوءَة : شَنَئِىٌّ ، وهذا عند المبرد من الشاذ ؛ فلا يقاس عليه ، بل يقول فى كل ما سواه من فعُولة فعُولِىٌّ ، كما يقول الجميعُ فى فعول صحيحا كان كسَلُول أو معتلا كعَدُو ؛ إذ لا يقال فيهما باتفاق إلا سَلُولى وعَدُوِّىّ ، وإنما قاس سيبويه على شَنَئِى ولم يسمع فى ذلك غيرَهُ لأنه لم يرد ما يخالفه .

(وفُعَلِىٌّ فِي فُعَيْـلَةَ حُتِمْ) أى حتم فى النسبة إلى فُعَيْـلَةَ حذف الياء والتاء أيضا ، كقولهم فى النسب إلى جُهينة : جُهَنِىّ ، وإلى قُرَيْظَةَ : قُرَظِىّ ، وإلى مُزَيْنَـةَ : مُزَنى ، حذفوا تاء التأنيث ، ثم حذفوا الياء ، وشذ من ذلك قولهم فى رُدَيْنَةَ : رُدَيْنِىٌّ ، وفى خُزَينة : خُزَيْنِىٌّ ، وخزينة من أسماء البصرة .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لو سُمِّيَ باسم شذت العربُ فى النسب إليه لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس .

الثانى : ما تقدم من أنه يقال فى فَعِيلة فَعَلِىٌّ ، وفى فُعَيْـلة فُعَلِىّ له شرطان : عدم التضعيف ، وعدم اعتلال العين واللام صحيحة ، وسيأتى التنبيه على هذين الشرطين ، وهما معتبران أيضاً فى فَعُولة على رأى سيبويه .

(وأَلْحَقُوا مُعَلّ لامٍ عَرِيَا) من التاء (منَ المِثَالَيْنِ) أى فَعِيلة وفُعَيْلة (بمَا التَا أُولِيَا) منهما فى حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسوراً ؛ فقالوا فى النسب إلى عَدِىّ وقُصَىّ : عَدَوِىٌّ وقُصَوِىّ ، كما قالوا فى النسب إلى غَنِيَّة وأُمَيَّة : غَنَوِىّ وأُمَوِىّ ، وظاهر كلامه أن هذا الإلحاق واجب ، وقد صرح بذلك فى الكافية ، وصرح به أيضاً ولده ، وذكر بعضهم فيهما وجهين : الحذف كما مثل ، والإثبات نحو قُصَيِّىّ وعَدِيِّىّ وهو أثقل ؛ لكسرة الدال . وتناول كلامُه نحو كُسَىّ تصغيرَ كِساء ، وفيه وجهان ، قال بعضهم : يجب فيه الإثبات ، فيقال فيه : كُسَيِّىٌّ بياءين مشددتين ، وأجاز بعضهم كُسَوِىّ .

فإن كانا صحيحى اللام اطَّرد فيهما عدمُ الحذفِ ، كقولهم فى عَقِيل وعُقَيْل : عَقِيلى وعُقَيْلى ، هذا مذهب سيبويه ، وهو مفهوم قوله «معل لام» وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما ؛ فالوجهان عنده مُطَّردان قياساً على ما سمع من ذلك ، ومن المسموع بالحذف قولُهم فى ثَقِيف : ثقَفى ، وقولهم فى سُلَيْم : سُلَمِىٌّ ، وفى قُوَيم قُوَمىٌّ ، وفى قُرَيْش قُرَشى ، وفى هُذَيل : هُذَلى ، وفى فُقَيْم كنانة : فقمِى ، ليفرقوا بينه و بين فقيمىٌّ فى فقيم تميم ، وفى مُلَيح خزاعة مُلَحِىّ ؛ ليفرقوا بينه و بين مُلَيْحِى فى مليح بنى عمرو بن ربيعة ، ومليح بن الهون بن خزيمة . ووافق السيرافى المبرد ، وقال : الحذفُ فى هذا خارجٌ عن الشذوذ ، وهو كثير جداً فى لغة أهل الحجاز ، قيل : وتسوية المبرد بين فَعِيل و فُعَيل ليست بجيدة ،

إذ سمع الحذف فى فُعَيْل كثيراً ، ولم يسمع فى فَعِيل إلا فى ثقيف ، فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر .

(وتَمَّمُوا) أى لم يحذفوا (مَا كانَ) مِن فعيلة معتلّ العين صحيح اللام (كالطَّوِيلَهْ) أى مما هو صحيح اللام ،فقالوا : طَوِيلىٌّ ؛ لأنهم لو حذفوا الياء وقالوا طَوَلىٌّ لزم قلب الواو ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها ، وألحق بفَعِيلةَ فى ذلك فُعَيْلَةُ بالضم من نحو لُوَيْزَة ونُوَيْرَة ، فقالوا : لُوَيْزِى ونُوَيْرِى ، ولم يقولوا لُوَزِى ونُوَرِى لِتَنَبْت . والطويلة : حى ، والاحتراز بصحيح اللام من نحو طُوَيَّة وحَيِيَّة فإنه يقال فيهما : طُوَوِى وحَيَوِىّ (وَهكذَا) تمموا (مَا كانَ) من فَعِيلة وفُعَيْلَة مضاعفا (كالجليلَهْ) والقُلَيْلة ، فقالوا : جَلِيلى وقُلَيْلِي ، ولم يقولوا جَلَلى وقُللى ، كراهة اجتماع المثلين .

﴿ تنبيه ﴾ : ومثل فَعِيلة فيما ذكر فَعُولة نحو قَوُولة وصَرُورة ؛ فيقال فيهما : قَوُولى وصَرُورى ، لا قَوَلى وصَرَرِى ؛ لما ذكر.

* * *

(وَهَمْز ذِى مَدٍّ يُنَالُ فِى النَّسَبْ مَا كانَ فِى تَثْنِيَةٍ لهُ انْتَسَبْ)

أى حكم همزة الممدود فى النسب كحكمها فى التثنية القياسية ؛ فإن كانت بدلا من ألف التأنيث قلبت واواً كقولك فى صَحْرَاء : صَحْرَاوِى ، وإن كانت أصليه سَلِمَتْ ، تقول فى قُرّاء : قرّائى ، وإن كانت بَدَلاً من أصل أو للالحاق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب واواً ؛ فتقول فى كِساء وعِلْباء : كِسَائى وعِلْبائى ، وإن شئت قلت : كِسَاوِى وعِلْبَاوى ، وفى الأحسن منهما ما سبق .

وإنما قيدت التثنية بالقياسية احترازاً من التثنية الشاذة نحو كِسايين ؛ فإنه لا يقاس على ذلك فى النسب كما صرح به فى شرح الكافية ، فلا يقال : كِسَايِىٌّ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مقتضى كلامه هنا وفى شرح الكافية أن الأصلية تتعين سلامتها ، وصرح بذلك الشارح ، فقال : وإن كانت أصلا غير بدل وجب أن تسلم ، وذكر فى التسهيل فيها الوجهين ، وقال : أجودهما التصحيح .

الثانى : إذا لم تكن الهمزة للتأنيث ، ولكن الاسمُ مؤنث نحو السماء وحِرَاء وقُبَاء ، إذا أردت البُقْعَة ، ففيه وجهان : القلبُ ، والإبقاء ، وهو الأجود ؛ للفرق بينه وبين صَحْرَاء ، وإن جعلت حِرَاءً وقُبَاءً مذكرين كانا كرداء وكساء .

الثالث : إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموعُ قلبُ الهمزة واواً ، نحو مَاوِىّ وشَاوِىّ ، ومنه قوله :

١١٨٠ – لاَ يَنْفَعُ الشَّاوِىَّ فِيهَا شَاتُهُ
وَلاَ حِمَارُهُ وَلاَ أَدَاتُهُ

فلو سمى بماء أو شاء لجرى فى النسب إليه على القياس فقيل : مَائِىّ ومَاوِىٌّ وشَائِىّ وشَاوِىّ .

(وَانْسُبْ لِصَدْرِ) ما سمى به من (جُمْلَةٍ) وهو المركب الإسنادى ، نحو بَرَقَ نَحْرُه ، وتأبَّطَ شرًّا ؛ فتقول : بَرَقِىّ ، وتأبَّطِىّ ، وأجاز الجَرْمِىُّ النسب إلى العجز ؛ فيقول : نَحْرِىّ وشَرِّىّ ، وشذ قولهم فى الشيخ الكبير : كُنْتِىٌّ ، نسبة إلى كُنْتُ ، ومنه قوله :

١١٨١ – فأصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأصْبَحْتُ عَاجِنًا
[وشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ]

والقياس كَوْنِىٌّ (وَ) انسب إلى (صَدْرِ مَا * رُكِّبَ مزجاً) ، نحو بَعْلَبَكّ وحَضْرَمَوْت ، فتقول : بَعْلِى وحَضْرِى . وهذا الوجه مقيس اتفاقا ، ووراءه أربعة أوجه :

الأول : أن ينسب إلى عجزه ، نحو : بَكِّيٌّ ، أجازه الجرمى وحده ، ولا يجيزه غيره .

الثانى : أن ينسب إليهما معاً مُزَالا تركيبُهُمَا معا ، نحو : بَعْلِيٌّ بَكِّيٌّ ، أجازه قوم منهم أبو حاتم قياسا على قوله :

١١٨٢ — تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً
[بِفَضْلَةِ مَا أَعْطَى الأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ]

الثالث : أن ينسب إلى مجموع المركب ، نحو بَعْلَبَكِّى .

الرابع : أن يبنى من جزأى المركب اسمٌ عَلَى فَعْلَلٍ ، وينسب ، نحو حَضْرَمِىٌّ ، وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حكم لَوْلاَ وَحَيْثَا مُسَمًّى بهماَ حكم المركب الإسنادىّ فى النسب إليهما ، فتقول : لَوِىّ بالتخفيف وحَيْثِى ، وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المَزْجِى ، فتقول : خَمْسِى .

الثانى : قوله « وانسب لصدر جملة » أجود من قوله فى التسهيل : « ويحذف لها — يعنى ياء النسب — عجز المركب » لأنه لا يُقْتَصَر فى الحذف عَلَى العجز ، بل يحذف ما زاد على الصَّدْر ؛ فلو سميت بخَرَجَ اليومَ زيد ، قلت : خَرَجِىٌّ ، (وَانْسُبْ لِثَانٍ تَمَّمَا) (إِضَافَةً مَبْدُوءَة بِابْنٍ أَوَ اَبْ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِى وَجَبْ) .

هذا الأخير من عطف العام على الخاص ، أى يجب أن يكون النسبُ إلى الجزء الثانى منْ المركب الإضافى فى ثلاثة مواضع ذكر منها فى هـذا البيت موضعين ، وسيذكر الثالث .

الأول : أن تكون الإضافة كُنْية كأبى بكر وأم كلثوم .

والثانى : أن يكون الأول علما بالغَلَبة كابن عباس وابن الزُّبير .

فتقول : بَكْرِىٌّ ، وكُلْثُومِىٌّ ، وعَبَّاسِىٌّ ، وزُبَيْرِىٌّ .

﴿ تنبيه ﴾ : كان الأحسن أن يقول :

إضـافة من الـكُنَى أوِ اشْتَهَرْ
مُضَافُهَا غَلَبَـةً كَابْنِ عُمَـــرْ

لأن عبارته توهم أن ماله التعريف بالثانى قِسْمٌ برأسِه ؛ فَشمِل نحو غلام زيد ، وليس كذلك .

قال فى شرح الـكافية : وإذا كان الذى ينسب إليه مضافا وكان مُعَرَّفا صَدْرُه بِعَجُزه ، أو كان كُنْيَة ، حذف صدره ونسب إلى عجزه ، كقولك فى ابن الزبير : زُبَيْرِى ، وفى أبى بكر : بَكْرِى ، هذا كلامه ، وكذا قال الشارح ، إلا أنه زاد فى المثَلِ غلام زيد ، وعلى هـذا فقول الناظم : « أو ماله التعريف بالثانى » من عطف العام على الخاص ؛ لاندراج المصدّر بابْنٍ فيـه ، وهو تمثيل فاسد ؛ لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما أو غالبا ، لا مثل غلام زيد ؛ فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليـه ، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ، ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف ، وإن أراد غلام زيد مجعولا علما فليس من قبيل ما تعرَّفَ فيه الأول بالثانى ، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره مالم يُخَفْ لَبْس .

(فِيمَا سوَى هَذَا) المذكور أنه ينسب فيه إلى الجزء الثانى من المركب الإضافى (انْسُبَنْ لِلأوَّلِ) منهما ، نحو عَبْد القَيْس وامرىء القيس ، وهما قبيلتان ، تقول : امْرِئِىّ ، وعَبْدِىّ ، وإن شئت قلت : مَرَئِى ، قال ذو الرمة :

١١٨٣ – وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا المَرَئِىّ لَغْواً
كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحُوَارَا(١)

وهذا (مَالَمْ يُخَفْ) بالنسب إلى الأول (لَبْسٌ) فإن خيف لبس نسب إلى الثانى (كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ) وعبد مَنَاف ، حيث قالوا فيهما : أَشْهَلى ، ومَنَافى ، ولم يقولوا عَبْدِى .

﴿ تنبيه ﴾ : شذ بناء فَعْلَلِ من جزءى الإضافى منسوبا إليه ، كما شذ ذلك فى المركب المَزْجى ، والمحفوظ من ذلك تَيْمَلِىٌّ ، وعَبْدَرِىٌّ ، ومَرْقَسِىٌّ ، وعَبْقَسِىٌّ ، وعَبْشَمِىٌّ ، فى تَيم اللات ، وعَبْد الدار ، وامرىء القيس بن حُجْر الكِنْدى ، وعبد القيس ، وعبد شمس ، وإنما فعلوا ذلك فرارا من اللَّبس ، وقالوا : تَعَبْشَمَ ، وتَعَبْقَسَ ، وأما عبشمس ابن زيد مناة ، فقال أبو عمرو بن العلاء : أصله عب شمس أى حب ، والعين مبدلة من الحاء ، وحب الشمس : ضوؤها ، وقال ابن الأعرابى : أصله عِبْء شَمس ، والعبء والعِدْل واحد ، أى هو نظير شمس .

***

(وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللامِ مَا) اللَّامُ (مِنْهُ حُذِفْ * جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ)

---

(١) هذا بيت لذى الرمة من أبيات يهجو فيها قبيلة من تميم اسمها امرؤ القيس ، وقبله :

يعدُّ النَّاسِبُون إِلَى مَعَدٍّ ... بُيُوتَ المَجْد أَرْبَعَـة كِبَارَا

يعدون الرباب وآل سعد ... وعمرا ثم حنظلة الخيارَا

وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا المَرَئِىّ لَغْواً ... كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحُوَارَا

والحوار – بزنة الغراب أو الكتاب – ولد الناقة ساعة يولد ، وهو لا يؤخذ فى الدية عن القتيل ، وقد التبست قراءة البيت على العلامة الصبان ، فذكر مالا محصل له ، والله يغفر له ويرضى عنه .

أى اللَّام (أَلِفْ * فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ * وَحَقُّ مَجْبُورٍ) برد لامه إليه (بِهٰذِي) المواضع الثلاثة ، أى فيها (تَوْفِيَهْ) بردها إليه فى النسب إليه ، ويحتمل أن يكون « هذى » إشارة إلى اللام ، أى حق المجبور بهذى اللام أى بردها إليه فى المواضع المذكورة التوفية بردها إليه فى النسب .

اعلم أنه إذا نُسِب إلى الثلاثى المحذوفِ منه شىء فلا يخلو إما أن يكون المحذوف الفاء أو العين أو اللام ؛ فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى ، وإن كان محذوفَ اللام ؛ فإما أن يُجْبَر فى تثنية أو جمعِ تصحيح أولا : فإن جُبر كما فى أبٍ وأخٍ ـ فإنهما يُجْبَرَان فى التثنية ، وكعِضَة وسَنَة ؛ فإنهما يجبران فى الجمع بالألف والتاء ـ وجب جَبْرُه فى النسب ؛ فتقول : أبَوِىّ ، وأخَوِىّ ، وعِضَوِىٌّ ، وسَنَوِىٌّ ، أو عِضَهِىّ ، وسَنَهِىّ ، على الخلاف فى المحذوف ؛ لأنك تقول : أبَوَانِ وأخَوَانِ ، وعِضَوَات وسَنَوَات ، أو عِضَهَات وسَنَهَات ، على الوجهين ، وإن لم يُجْبر لم يجب جبره فى النسب ، بل يجوز فيه الأمران ، نحو حِرٍ ، وغَدٍ ، وشفَة ، وثُبَة ؛ فتقول فيها : حِرِىّ ، وَغَدِىٌّ ، وشَفِىّ ، وثُبِىٌّ ، بالحذف ، وحِرَحِىّ وغَدَوِىّ وشَفَهِىٌّ وثُبَوِىّ ، بالجبر برد المحذوف ، وهو من حِرٍ الحاء ، ومن غَدٍ الواوُ ، ومن شفة الهاء ، ومن ثُبَة الياء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا تظهر فائدةٌ لذكر جمع التصحيح المذكر ، وقد اقتصر فى التسهيل وشرح الكافية على التثنية والجمع بالألف والتاء .

الثانى : أطلق قوله : « جوازا أن لم يك رده ألف » وهو مُقَيد بأن لا تكون العين مُعْتَلة ؛ فإن كانت عينه مُعْتَلّةً وجب جبره كما ذكره فى الكافية والتسهيل ، وإن لم يجبر فى التثنية وجمع التصحيح ؛ احترازا من نحو شاة ، وذى بمعنى صاحب ؛ فتقول فى شاة : شاهى ، وعلى أصل الأخفش الآتى بيانه شَوْهِىٌّ ، وفى ذى : ذَوَوِى اتفاقا ؛ لأن وزنه عند الأخفش فَعَل بالفتح .

الثالث : إذا نُسِب إلى يَدٍ ودَمٍ جاز الوجهان عند من يقول : يَدَانِ ودَمَانِ ، ووجب الرد عند من يقول : يَدَيَانِ ودَمَيَانِ .

الرابع : إذا نُسب إلى ما حُذِفَتْ لَامُهُ وعُوِّضَ منها همزة الوصل جاز أن يُجْبَر وتحذف الهمزة ، وأن لا يجبر وتستصحب ، فتقول فى ابْنٍ واسْمٍ واسْتٍ : بَنَوِى ، وسَمَوِى ، وسَتَهِى ، على الأول ، وابْنِىٌّ وَاسْمِىٌّ وَاسْتِىٌّ ، على الثانى.

الخامس : مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتحُ عينُه وإن كان أصلُه السكون ، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصْلُه السكون ؛ فتقول فى يَدٍ ودَمٍ وغَدٍ وحِرٍ على مذهب الجمهور : يَدَوِى ، ودَمَوِى ، وغدَوِى ، وحِرَحِى بالفتح ، وعلى مذهب الأخفش : يَدْيِىّ ، ودَمْيِىّ ، وغَدْوِىّ ، وحِرْحِىّ ، بالسكون ؛ لأنه أصل العين فى هذه الكلمات . والصحيحُ مذهب سيبويه ، وبه ورد السماعُ ، قالوا فى غد : غَدَوِى ، وحكى بعضُهم عن الأخفش أنه رَجَع إلى مذهب سيبويه ، اه .

***

(وَبِأَخٍ أُخْتًا وَبِابْنٍ بِنْتًا أَلْحِقْ وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا)

أى اختلف فى النسب إلى بِنْتٍ وأُخْت ، فقال سيبويه : كالنسب إلى أخ وابن ، بحذف التاء وردِّ المحذوف ؛ فتقول : أَخَوِىٌّ وبَنَوِىٌّ ، كما يقال فى المذكر ، وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء ؛ فتقول : أُخْتِىّ وبِنْتِىّ ، وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنت ومَنْت بإثبات التاء ، وهولا يقول به ، وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم ، بخلاف بنت وأخت ؛ لأن التاء فى هنت فى الوصل خاصة ، وفى مَنْت فى الوقف خاصة ، وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما وهى : ثِنْتَان ، وكِلْتَا ، وذَيْتَ ، وكَيْتَ ؛ فالنسبُ إليها عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتها : فتقول : ثِنَوِى ، وكِلَوِى ، وذَيَوِىّ ، وكَيَوِىّ ، وعند يونس تقول : ثِنْتِىّ ،

وكِلْتِيّ أو كِلْتَوِيّ ، وذَيْتِيّ ، وكَيْتِيّ ، وذكر بعضهم فى النسب إلى كلتا على مذهب يونس كِلْتِي وكِلْتَوِي وكِلْتَاوِي ، كالنسب إلى حُبْلَى بالأوجه الثلاثة ، وذهب الأخفش فى أُخْتٍ وبنت ونظائرهما إلى مذهب ثالث ، وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ؛ فتقول : أُخْوِي وبِنْوِي وكِلْوِي وثِنْوِي ، وقياس مذهبه فى كَيْتَ وذَيْتَ — إذا رد المحذوف — أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حيّ ؛ فتقول : كَيَوِي وذَيَوِي .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد اتَّضح مما سبق أن أختاً وبنتاً حذفت لامُهما ؛ لأن النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه ؛ فالتاء إذَنْ فيهما عوضٌ من اللام المحذوفة ، وإنما حذفت فى النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث وإن لم تكن مُتَمَحِّضة للتأنيث ، وظاهر مذهب سيبويه أن تاء كِلْتَا كتاء بِنْتٍ وأُخْتٍ ، وأن الألف للتأنيث ، وعلى هذا ينبنى ما سبق ، وذهب الجرمى إلى أن التاء زائدة ، والألفَ لامُ الكلمة ، ووزنه فِعْتَل ، وهو ضعيف ؛ لأن التاء لا تزاد وَسَطا ؛ فإذا نسب إليه على مذهبه قيل : كِلْتَوِي ، والمشهور فى النقل عن جمهور البصريين ، ونَقَله ابنُ الحاجب فى شرح المفصل عن سيبويه ، أن التاء فى كِلْتَا بدلٌ من الواو التى هى لام الكلمة ، ووزنها فِعْلَى أبدلت الواو تاء إشعارا بالتأنيث ، وإذا كان هذا مذهب الجمهور فالذى ينبغى أن يقال فى النسب إليه : كِلْتِي ، وأيضا لا ينبغى على هذا القول أن يُعَدّ فيما حذفت لامه ؛ لأن ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام فى الاصطلاح ، وإلا لزم أن يقال فى « ماء » محذوف اللام ، والذى يظهر من مذهب سيبويه ومَنْ وافقه أن لام كِلْتَا محذوفة كلام أُخْتٍ وبِنْتٍ ، والتاء فى الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمْتُه أولا ، ولا يمتنع أن يقال : هى بَدَل من الواو ، إذا قصد هذا المعنى ، كما قال بعض النحويين فى تاء بنت وأخت : إنها بدل من لام الكلمة ، وأما إن أريد البدل الاصطلاحى فلا ؛ لأن بين الإبدال والتعويض فَرْقًا يذكر فى موضعه .

الثانى : النسبُ إلى ابنة ابنِىّ و بنَوِى كالنسب إلى ابن اتفاقا ؛ إذ التاء فيها ليست عوضاً كتاء بنت ، انتهى .

* * *

(وَضَاعِفِ الثَّانِىَ مِنْ ثُنَائِى ثَانِيهِ ذو لِينٍ كَلاَ ولاَئِى)

إذا نسب إلى الثنائى وَضعاً ، فإن كان ثانيه حرفا صحيحاً جاز فيه التضعيفُ وعدَمُه ، فتقول فى كَمْ : كَمِىّ وكَمِّىٌّ ، وإن كان ثانيه حرفَ لين ضُعِّف بمثله إن كان ياء أو واواً ، فتقول فى كَىْ ولَوْ : كَيَوِى ولَوَوِى ؛ لأن كَىْ لما ضعف صار مثل حَىّ ، ولَوْ لما ضعف صار مثل دَوّ ، وإن كان ألفاً ضوعفت وأبدل ضعفها همزةً ، فتقول فيمن اسمه لا : لائِىّ ، وإن شئت أبدلت الهمزة واواً فقلت : لاَوِىّ .

(وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ) مُعتل اللام (مَا الْفَا عَدِمْ * فَجَبْرُهُ) بردّ فائه إليه (وفَتْحُ عَيْنِهِ الْتزِمْ) عند سيبويه ؛ فتقول على مذهبه فى شِيَة ودِيَة : وِشَوِىّ ووِدَوِىّ ؛ لأنه لا يرد العينَ إلى أصلها من السكون ، بل يفتح العين مطلقا ، ويعامل اللام معاملة المقصور ، والأخفش يرد العين إلى سكونها إن كان أصلها السكون فتقول على مذهبه : وِشْيِىٌّ ، ووِدْيِىٌّ ؛ فإن كان المحذوفُ الفاء صحيحَ اللام لم يجبَرْ ، فتقول فى النسب إلى عِدَة : عِدِىٌّ ، وإلى صِفَة : صِفِىٌّ .

﴿ تنبيه ﴾ : بقى من المحذوف قسمٌ ثالث لم يبين حكمه ، وهو محذوف العين ، وحكمه أنه إن كانت لامُه صحيحةً لم يجبَرْ، كقولك فى سَهٍ ومُذْ مسمَّى بهما : سَهِىٌّ ومُذِىٌّ ، وأصلهما سته ومنذ ، كذا أطلق كثير من النحويين ، وليس كذلك ، بل هو مقيد بأن لا يكون من المضاعف ، نحو رُبَ المخففة بحذف الباء الأولى إذا سمى بها ونسب إليها ، فإنه يقال : رُبِّىٌّ برد المحذوف ، نص عليه سيبويه .

ولا يعرف فيه خلاف . وإن كانت لامه معتلة نحو المُرِى وبَرَى مسمًّى بهما جُبِر ، فتقول فيهما : المُرْئِىّ والبَرْئِىّ ، برد المحذوف ، وفى فتح العين وسكونها المذهبان .

(وَالوَاحِدَ اُذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ * إنْ لَمْ يُشَابِهِ) الجمع (وَاحِداً بِالْوَضْعِ)

الواحدَ : مفعول باُذكر ، وناسباً : حال من الضمير المستتر فى اذكر .

يعنى أنك إذا نسبت إلى جمع له واحدٌ قياسى — وهو معنى قوله : « إن لم يشابه واحداً بالوضع » — جِئْ بواحده وانْسُبْ إليه ؛ فتقول فى النسب إلى فرائض ، وكُتُب ، وقلانس : فَرَضِى ، وكِتَابِىّ ، وقَلَنْسِىّ . وقول الناس « فرائضى ، وكتبى ، وقلانسى » خطأ .

فإن شابه الجمعُ واحداً بالوضع نسب إلى لفظه ، وشمل ذلك أربعة أقسام :

الأول : ما لا واحد له كعَبَادِيد ؛ فتقول فيه عَبَادِيدِىّ ؛ لأن عباديد بسبب إهمال واحده شابَهَ نحو قَوْم ورَهْط مما لا واحد له .

والثانى : ما له واحد شاذ كمَلاَمح فإن واحده لَمْحة ، وفى هذا القسم خلاف ؛ ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول ينسب إلى لفظه ، فتقول : مَلاَمِحِى ، وحكى أن العرب قالت فى المحاسن : مَحَاسِنِىّ ، وغيره ينسب إلى واحده وإن كان شاذاً فيقول فى النسب إلى مَلاَمح : لَمْحِىّ ، وعلى ذلك مشى الناظم فى بقية كتبه ، وعبارته فى التسهيل : وذو الواحد الشاذ كذى الواحد القياسى لا كالمُهْمَلِ الواحد ، خلافاً لأبى زيد ، وقد يحتمله كلامه هنا .

والثالث : ما سمى به من الجموع نحو كِلاَب وأنمار ومَدَائن ومَعَافر ؛ فتقول فيه : كِلاَبِىّ ، وأنمَارِى ، ومَدَائِنِى ، ومَعَافِرِى . وقد يردُّ الجمعُ المسمى به إلى الواحد إذا أمِنَ اللبسُ ، ومثال ذلك الفَرَاهيد علم على بطن من أسْد ، قالوا فيه :

الفَرَاهِيدى ، بالنسب إلى لفظه ، والفُرْهُودِى ، بالنسب إلى واحده لأمن اللبس ؛ لأنه ليس لنا قبيلة تسمى(١) بالفُرْهُود ، وإنما قالوا فى النسب إلى الرِّبَاب : رُبِّىٌّ؛ لأن الرِّباب ليس باسمٍ لواحد ، وإنما الرِّباب ضَبَّة وعُكْل وتَيم وثَوْر وعَدِى ، والرِّبَة الفِرْقَة ، فلما اجتمعوا وصاروا يداً واحدة قيل لهم : الرِّبَابُ .

والرابع : ما غَلَبَ فجَرَى مجرى الاسم العَلَم ، كقولهم فى الأنصار: أنْصَارِى ، وفى الأنبَار — وهم قبائل من بنى سعد بن عبد مَنَاة بن تميم — أنْبَارِىّ .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا نسب إلى تَمَرَات وأرَضِين وسِنِين باقيةً على جمعيتها قيل : تَمرِىٌّ ، وأرْضِىٌّ ، وسَنَهِىّ أو سَنَوِىّ ،على الخلاف فى لامه ، وإذا نسب إليها أعلاما التزم فتح العَيْن فى الأولين ، وكسر الفاء فى الثالث .

***

(وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ فى نَسَبٍ أغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ)

أى يُستَغْنَى عن ياء النسب غالبا بصَوْغ فاعل مقصوداً به صاحب الشىء ، كقوله :

١١٨٤ — وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أنـــكَ لَابِنٌ فِى الصَّيْفِ تَامِرْ

قال سيبويه : أى صاحب لبن وتمر . وقالوا : فلان طَاعِم كاسٍ ، أى ذو طَعَام وكُسْوَة، ومنه قوله :

١١٨٥ — [دَعِ المَكَارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها]
وَاقْعُدْ فإنكَ أنتَ الطَّاعِم الكَاسى

---

(١) قيل إن فرهودا كعصفور بطن من نجد وحى من الأزد ،فلم يتم لهم ادعاء عدم اللبس فى هذه الكلمة .

وقوله :

كِلِينى لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ
[وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِىءِ الكَوَاكِبِ]

أى ذى نَصَب ، و بصَوْغ فَعَّال مقصوداً به الاحترافُ ، كقولهم : بَزَّاز، وعَطَّار . وقديقوم أحدُهما مقام الآخر ؛ فمن قيام فاعل مقام فعّالقولهم : حائك فى معنى حَوَّاك، لأنه من الحِرَف ، ومن العكس قوله :

١١٨٦ — وَلَيْسَ بِذِى رُمْحٍ فَيَطْعُنَنِي بِهِ
وَلَيْسَ بِذِى سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّال

أى وليس بذى نَبْل .

قال المصنف : وعلى هذا حل المحققون قوله تعالى : « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ » اى بذى ظُلْم .

وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك ، قالوا لبياع العِطْر ولبياع البُتُوت وهى الأكسية : عَطّار وعِطْرِى ، وبَتَّات وبَتِّى .

و بصَوْغ فَعِل مقصوداً به صاحبُ كذا ، كقولهم : رَجُل طَعِمٌ ولَبِسٌ وعَمِلٌ ، بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل . أنشد سيبويه :

١١٨٧ — * لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهِرْ *
[لاَ أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ
مَتَى أَرَ الصُّبْحَ فإِنِّى أَنْتَشِرْ]

أراد ولكنى نهارى ، أى عامل بالنهار .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد يستغنى عن ياء النسب أيضاً بمفعال كقولهم : امرأة

مِعطَار ، أى ذاتُ عِطر ، ومِفْعِيل كقولهم : ناقة مِحْضِير ، أى ذات حُضْرٍ ، وهو الجرى .

الثانى : هذه الأبنية غير مَقِيسة ، وإن كان بعضها كثيراً ، هذا مذهب سيبويه . قال : لا يقال لصاحب الدقيق دَقَّاق ، ولا لصاحب الفاكهة فَكَّاه ، ولا لصاحب البُرِّ بَرَّار ، ولا لصاحب الشعير شَعَّار ، والمبرد يقيس هذا ، انتهى .

* * *

(وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّراً عَلَى الذِى يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا)

يعنى أن ماجاء من النسب مخالفاً لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وبَعْضُهُ أشَذ من بعض ، فمن ذلك قولهم فى النسب إلى البَصْرَة : بِصْرِى ، بكسر الباء ، وإلى الدَّهْر : دُهْرِى ، بضم الدال ، وإلى مَرْوَ : مَرْوَزِىّ ، وإلى الرىّ : رَازِىّ ، وإلى خُرَاسان : خرسى وخراسى ، وإلى جَلُولاَء وحَرُورَاء — موضعين — جَلُولِىٌّ وحَرُورِىٌّ ، وإلى البحرين : بَحْرَانى ، وإلى أمية : أَمَوِىّ ، بفتح الهمزة ، وإلى السَّهْلَ : سُهْلِىّ ، بضم السين ، وإلى بنى الْحُبْلَى — وهم حىّ من الأنصار منهم عبد الله بن أبى ابن سَلُولَ المنافقُ وسمى أبوهم الْحُبْلَى لعظم بطنه — حُبَلِىٌّ ، بضم الحاء وفتح الباء ، ومنه قولهم : رَقَبَانِىّ ، وَشَعْرَانى ، وجُمَّانِىّ ، ولَحْيَانِىّ ، لعظيم الرقبة والشعر والجُمَّة واللحية ، وقولهم فى النسب إلى الشام واليمن وتِهَامة : رَجُل شَآمٍ ، ويَمَانٍ ، وتَهَامٍ ، وكلها مفتوحة الأوّل ، وقد تقدم من ذلك ألفاظ فى أثناء الباب .

﴿ خاتمة ﴾ : ألحقوا آخرَ الاسم ياءً كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه ؛ فقالوا : زَنْج وزَنْجِىّ ، وتُرْك وتُرْكى ، بمنزلة تمر وتمرة ونخل ونخلة ، وللمبالغة فقالوا

فى أَحْمَرَ وأَشْقَرَ : أَحْمَرِىّ وأَشْقَرِىّ ، كما قالوا : رَاوِيَة ونَسَّابة ، وزائدة زيادة لازمة ، نحو كُرْسِىّ وبَرْنِىٌّ ، وهو ضرب من أجود التمر ، ونحو بَرْدِىّ بالفتح وهو نبت ، وهذا كإدخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث كغُرْفَة وظُلْمَة ، وزائدة زيادة عارضة ، كقوله :

١١٨٨ – أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِىٌّ
وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِىٌّ

أى دَوَّار ، ومنه قول الصَّلَتَان :

١١٨٩ — أَنَا الصَّلَتَانِىُّ الَّذِى قَدْ عَلِمْتُمُ
إِذَا مَا تَحَكَّمْ فَهْوَ بِالْحُكْمِ صَادِعُ

والله أعلم .

* * *

الوقف

(تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفًا ، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا)

الوقف : قَطْعُ النطق عند آخر الكلمة ، والمراد هنا الاختيارى ، وهو غير الذى يكون استثباتا وإنكارا وتذكرا وترنما ، وغالبُه يلزمه تغييرات ، وترجع إلى سبعة أشياء : السكون ، والرَّوْم ، والإشمام ، والإبدال ، والزيادة ، والحذف ، والنقل ، وهذه الأوجه مختلفة فى الحسن والمحل ، وستأتى مفصلة .

واعلم أن فى الوقف على المُنَوَّن ثلاثَ لغاتٍ ؛ الأولى — وهى الفصحى — أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفا إن كان بعد فتحة ، وبحذفه إن كان بعد ضمة وكسرة بلا بدل ، تقول : رأيت زَيْدَا ، وهذا زَيْدْ ، ومررت بزَيْدْ ، والثانية : أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ، ونسبها المصنف إلى ربيعة ، والثالثة : أن

يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة، وواوا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، ونسبها المصنف إلى الأزْد .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : شمل قوله « إثر فتح » فتحة الإعراب ، نحو : رأيت زيدا ، وفتحةَ البناء نحو : أَيْهاً وَوَيْهاً ، فكلا النوعين يُبْدَل تنوينُه ألفا على المشهور .

الثانى : يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء نحو قائمة ؛ فإن تنوينه لا يبدل ، بل يحذف ، وهذا فى لغة مَنْ يقف بالهاء وهى الشهيرة ، وأما مَنْ يقف بالتاء فبعضهم يُجْرِيها مُجْرَى المحذوف ؛ فيبدل التنوين ألفا ؛ فيقول : رأيت قائمتا ، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير .

الثالث : المقصور المُنَوَّن يوقف عليه بالألف ، نحو رأيْتُ فَتىً ، وفى هذه الألف ثلاثة مذاهب ؛ الأول : أنها بدل من التنوين فى الأحوال الثلاث ، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا ، وهو مذهب أبى الحسن والفراء والمازنى ، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا ؛ لأنه تنوين بعد فتحة ، والثانى : أنها الألف المنقلبة فى الأحوال الثلاث ، وأن التنوين حُذِف ؛ فلما حذف عادت الألف ، وهو مَرْوِيّ عن أبى عمرو والكسائى والكوفيين ، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافى ، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل ، وإليه ذهب المصنف فى الكافية ، قال فى شرحها : وَيُقَوِّى هذا المذهبَ ثبوتُ الرواية بإمالة الألف وقفا والاعتداد بها رَوِيًّا ، وبدل التنوين غير صالح لذلك ، ثم قال : ولا خلاف فى المقصور غير المنون أن لفظه فى الوقف كلفظه فى الوصل، وأن ألفه لاتحذف إلا فى ضرورة ، كقول الراجز :

١١٩٠ — [وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ]
رَهْطُ ابْنِ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلْ

أراد ابن المعلَّى ، انتهى ؛ ومثال الاعتداد بها رويا قولُ الراجز :

١١٩١ – إِنَّكَ يَا بْنَ جَعْفَرٍ نِعْمَ الْفَتَى
[وَنِعْمَ مَأْوَى طَارِقٍ إِذَا أَتَى]

إلى قوله :

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى
[صَادَفَ زَاداً وَحَدِيثاً مَا اشْتَهَى]

والثالث اعتباره بالصحيح ؛ فالألف فى النصب بدل من التنوين ، وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة ، وهذا مذهب سيبويه فيما نقله أكثرهم ، قيل : وهو مذهب معظم النحويين ، وإليه ذهبَ أبو على فى غير التذكرة ، وذهب فى التذكرة إلى موافقة المازنى .

* * *

(وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ)

يعنى إذا وقف على هاء الضمير ؛ فإن كانت مضمومةً أو مكسورة حُذِفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة ، تقول : لَهْ وبِهْ ، بحذف الواو والياء ، وإن كانت مفتوحة نحو رأيتُهَا وقف على الألف ولم تحذف ، واحترز بقوله « فى سوى اضطرار » من وقوع ذلك فى الشعر ، وإنما يكون ذلك آخرَ الأبياتِ ، وذكر فى التسهيل أنه قد يحذفِ ألف ضمير الغائبة منقولا فتحُه إلى ما قبله ، اختيارا كقول بعض طى : « وَالْكَرَامَةُ ذَاتِ أَكْرَمَكُمُ اللهُ بَهْ » يريد بِهَا ، واستشكل قوله « اختيارا » فإنه يقتضى جواز القياس عليه ، وهو قليل .

* * *

(وَأَشْبَهَتْ إِذًا مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ)

اختلف فى الوقف على إذاً ؛ فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنصوب ، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أنْ ،

ونقل عن المازنى والمبرد ، واختلف فى رسمها على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنها تكتب بالألف ، قيل : وهو الأكثر ، وكذلك رسمت فى المصحف ، والثانى : أنها تكتب بالنون ، قيل : وإليه ذهب المبرد والأكثرون ، وصححه ابن عصفور ، وعن المبرد : أشتهى أن أكْوِىَ يَدَ مَنْ يكتب إذن بالألف؛ لأنها مثل أنْ ولَنْ ، ولايدخل التنوين فى الحروف ، والثالث : التفصيل فإن أُلْغِيَتْ كتبت بالألف لضعفها ، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها ، قاله الفراء ، وينبغى أن يكون هذا الخلاف مُفَرَّعاً على قول من يقف بالألف ، وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون .

***

(وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِى التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبَ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا)

أى إذا وقف على المنقوص المنون ؛ فإن كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف ، نحو رأيت قَاضِيا ، وإن كان غيرَ منصوبٍ فالمختارُ الوقف عليه بالحذف ؛ فيقال : هذا قَاضْ ، ومَرَرْتُ بقَاضْ ، ويجوز الوقْفُ عليه بردِّ الياء ، كقراءة ابن كثير : « وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِى » و « مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِى » و « مَا عِنْدَ اللهِ بَاقِى » ومحل ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوفَ العين ؛ فإن كان تعيَّنَ الرد كما سيأتى فى قوله « وفى نحو مر لزوم رد اليا اقتفى » .

وأما غير المنون فقد أشار إليه بقوله : (وَغَيْرُ ذِى التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ) أى المنقوص غير المنون بالعكس من المنون ؛ فإثباتُ الياء فيه أوْلَى من حذفها ، وليس الحذف مخصوصا بالضرورة ، خلافا لبعضهم ، وقد دخَلَ تحت قوله : « غير ذى التنوين » أربعة اشياء :

الأول : المَقْرُون بأل ، وهو إن كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رأيت القَاضِىَ ؛ فيوقف عليه بإثبات الياء وجها واحدا ، وإن كان مرفوعا أو مجرورا فكما ذكر ؛ فالمختار « جاء القاضِى ، ومررت بالقاضِى » بالإثبات ، ويجوز « القَاضْ » بالحذف .

والثانى : ما سقط تنوينه للنداء نحو « يا قاض » فالخليلُ يختار فيه الإثبات ، ويونس يختار فيه الحذف ، ورجَّح سيبويه مذهَبَ يونس ؛ لأن النداء محل حَذْفٍ ، ولذلك دخل فيه الترخيم ، ورجَّح غيرُه مذهبَ الخليل ؛ لأن الحذف مُجاز ، ولم يكثر فيرجح بالكثرة .

والثالث : ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو « رأيت جَوَارِى » نصباً ؛ فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم فى المنصوب .

والرابع : ما سقط تنوينه للاضافة نحو « قاضى مكة » فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان فى المنون ، قالوا : لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين ، فجاز فيه ما جاز فى المنون .

فقد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجهين ؛ أحدهما : أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة، وليس حكمها واحداً، والآخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات كما ذكر ذلك فى الكافية .

(وَفِى نَحْوِ مُرٍ لزُومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِى) يعنى إذا كان المنقوصُ محذوفَ العين نحو مُرٍ اسمَ فاعل من أرأى[1] يرئى أصله مُرْئى على وزن مُفْعِل، فأُعِلَّ إعلالَ قاضٍ وحذفت عينه وهى الهمزة بعد نقل حركتها ، فإنه إذا وُقف عليه لزمَ ردُّ الياء ، وإلا لزم بقاء الاسمِ على أصل واحد وهو الراء ، وذلك إجحاف بالكلمة ، ومثله فى ذلك محذوفُ الفاء كَيَفِ عَلَمًا فتقول : هذا مُرِى ويَفِى ، ومررتُ بمُرِى ويَفِى .

***

(وَغَيْرَهَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكٍ سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ)

فى الوقف على المتحرك خمسة أوجه : الإسكان ، والرَّوْمُ ، والإشمام ، والتضعيف ، والنَّقلُ ، ولكل منها حَدٌّ وعلامة .

---

(١) هذا هو الأصل غير المستعمل فى هذا الفعل والمستعمل هو أرى يرى بضم ياء المضارعة

فالإسكان : عدمُ الحركة ، وعلامته خ فوق الحرف ، وهى الخاء من خف أو خفيف

والإشمام : ضمُّ الشفتين بعد الإسكان فى المرفوع والمضموم ، للاشارة للحركة من غير صوت ، والغرَضُ به الفرقُ بين الساكن والمسكن فى الوقف ، وعلامته نقطة قدّامَ الحرف هكذا .

والرَّوْم : وهو أن تأتى بالحركة مع إضعاف صوتها ، والغرضُ به هو الغرض بالإشمام ، إلا أنه أتم فى البيان من الإشمام ؛ فإنه يدركه الأعمى والبصير ، والإشمام لا يدركه إلا البصير ؛ ولذلك جعلت علامته فى الخط أتم ، وهو خط قدام الحرف هكذا —

والتضعيفُ : تشديدُ الحرفِ الذى يوقَفُ عليه ، والغرض به الإعلام بأن هذا الحرفَ متحرك فى الأصل ، والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذى قبله وهو المدغم ، وعلامته شين فوق الحرف ، وهو الشين من شديد .

والنقل : تحويلُ الحركة إلى الساكن قبلها ، والغرض إما بيان حركة الإعراب ، أو الفِرَار من التقاء الساكنين ، وعلامته عدمُ العلامة ، وسيأتى تفصيل ذلك .

فإن كان المتحركُ هاء التأنيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان ، وليس لها نصيب فى غيره ، ولذلك قَدَّم استثناءها ، وإن كان غيرَها جاز أن يوقَفَ عليه بالإسكان وهو الأصل ، وبالرَّوْم مطلقا ، أعنى فى الحركات الثلاث ، ويحتاج فى الفتحة إلى رياضةٍ لخفة الفتحة ، ولذلك لم يُجِزْه أكثر القراء فى المفتوح ، ووافقهم أبو حاتم . ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل ، لكن بالشروط الآتية ، وقد أشار إلى الإشمام بقوله : (أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ) أى إعرابيةً كانت أو بنائية، وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا إشمام فيهما ، وأما ما ورد من الإشمام فى الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم ؛

لأن بعض الكوفيين يسمى الروم إشماماً ، ولا مُشاحّةَ فى الاصطلاح ، ثم أشار إلى التضعيف بقوله (أوْقِفْ مُضعِفاً — مَا لَيْسَ هَمزاً أوْ عَلِيلاً إنْ قَفَا): أى تبع (مُحرَّ كاً) كقولك فى جَعْفَر : جَعْفَرّ ، وفى وَعِل : وَعِلّ ، وفى ضارِب : ضارِبّ .واحترز بالشرط الأول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعيفه ؛ لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عينا ، و بالشرط الثانى من نحو سَرُوَ و بَقِيَ والقَاضِي والفَتَى؛ فلا يجوز تضعيفه ، و بالثالث مِن نحو بَكْر؛ فلا يجوز تضعيفه . ثم أشار إلى النقل بقوله:

(وَحَـــرَكاتٍ انْقُلاَ   لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ)

أى يجوز نقلُ حركة الحرف الموقوفِ عليه إلى ما قبله بشرطين : أحدهما أن يكون ساكناً ، والآخر أن يكون تحريكه لن يحْظَل ، أى لن يُمْنَع ، فتقول فى نحو بكْر: هذا بكُرْ، ومررت بِبَكِرْ، ومنه قوله :

١١٩٢ — عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كثِيرٌ عَجَبُهْ

مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِى لَمْ أضْرِبُهْ

أراد لم أضْرِبْهُ ، فنقل ضمة الهاء إلى الباء ، فإن لم يكن المنقولُ إليه ساكناً أو كان ولكن غيرَ قابل للتحريك : إما لكون تحريكه متعذراً كما فى نحو نَاب و بَاب أو متعسراً كما فى نحو قِنْدِيل وعُصْفُور وزَيْد وثَوْب لثقل الحركة على الياء والواو ، أو مستلزماً لفك إدغام ممتنع الفك فى غير الضرورة كما فى نحو جَدّ وعَمّ — امتنع النقل .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يجوز فى لغة لَخْم الوقفُ بنقل الحركة إلى المتحرك كقوله :

١١٩٣ — مَنْ يَأْتَمِرْ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدُهْ

تُحْمَدْ مَسَاعِيه وَيُعْلَمْ رَشَدُهْ

ومن لغتهم الوَقْفُ على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها ، كقوله كنت فى لخم أَخَافَهْ ، أراد أخافها ففعل ما ذكر

الثانى : أطلق الحركات ، وهو شامل للاعرابية والبِنَائية ، والذى عليه الجماعة اختصاصه بحركة الإعراب ؛ فلا يقال : من قَبُلْ ، ولا من بَعُدْ ، ولا مضى أَمِسْ ؛ لأن حِرْصَهم على معرفة حركة الإعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء ، وقال بعض المتأخرين : بل الحرص على حركة البناء آكَدُ ؛ لأن حركة الإعراب لها ما يدلّ عليها وهو العامل ، اه .

وقد بقى للنقل شرط مختلف فيه أشار إليه بقوله :

(وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لاَ يَرَاهُ بَصْرِيٌّ ، وَكوفٍ نَقَلاَ)

يعنى أن البصريين منعوا نقلَ الفتحة إذا كان المنقولُ عنه غيرَ همزة ؛ فلا يجوز عندهم : رأيتُ بَكَرْ ، ولا ضربْتُ الضَّرَبْ ؛ لما يلزم على النقل حينئذ فى المنون من حذف ألِف التنوين ، وحُمِل غير المنون عليه . وأجاز ذلك الكوفيون ، ونقل عن الجَرْمِيِّ أنه أجازه ، وعن الأخفش أنه أجازه فى المنون على لغة من قال : رأيْتُ بَكْرْ ، وأشار بقوله « من سوى المهموز » إلى أن المهموز يجوز نقل حركته وإن كانت فتحة ، فيقال : رأيْتُ الْخَبَأْ والرِّدَأْ والبُطَأْ ، فى رأيت الخبْء والرِّدْء والبُطْء ، وإنما اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها ، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب .

(وَالنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ) فلا تنقل ضمة إلى مسبوق بكسرة ، ولا كسرة إلى مسبوق بضمة ؛ فلا يجوز النقل فى نحو « هذا بِشُر » بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فِعُلٍ ، ولا فى نحو « انتفعت بقُفِل » خلافاً للأخفش ؛ لما يلزم عليه من بناء فُعِلٍ ، وهو مهمل فى الأسماء أو نادر . هذا فى غير المهموز ، وأما المهموز فيجوز فيه ذلك

كما أشار إليه بقوله : (وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِـعْ) ؛ فتقول « هٰذَا رِدُءْ ، ومررت بكُفِـءْ » لما مر التنبيه عليه من ثقل الهمزة ، وهذه لغة كثير من العرب ، منهم تميم وأسد ، و بعض تميم يَفِرُّون من هذا النقل الموقع فى عدم النظير إلى إتباع العين للفاء ؛ فيقولون : هذا رِدِئْ مع كُفُـؤْ ، و بعضهم يتبع و يبدل الهمزة بعد الإتباع ، فيقولون : هذَا رِدِى مع كُفُو .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لجواز النقـل شرطٌ رابع ، وهو أن يكون المنقول منه صحيحاً ؛ فلا ينقل من نحو ظَبْى ودَلْو .

الثانى : إذا نقلت حركة الهمزة حذَفَها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدأً بها ؛ فيقولون « هذا الخَبْ » بالإسكان والروم والإشمام وغير ذلك بشروطه ، وأما غير الحجاز بين فلا يحذفها ، بل منهم : مَنْ يُثْبتها ساكنة ، نحو « هذا البُطُؤْ ، ورأيت البُطَأْ ، ومررت بالبُطِىءْ » ومنهم من يبدلها بمُجَانس الحركة المنقولة ؛ فيقول : « هذا البُطُو ، ورأيت البُطَا ، ومررت بالبُطِى » ، وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعـد سكون باقٍ ، نحو هذا البطو ، ومررت بالبطى ، وأما فى الفتح فيلزم فتح ما قبلها ، وقد يبدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة ؛ فيقولون : « هذا الـكَلَوْ ، ومررتُ بِالْـكَلَىْ » وأهل الحجاز يقولون : « الـكَلَاَ » فى الأحوال كلها ؛ لأنهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة إلا بمجانسها ، ولذلك يقولون فى أَكْمُؤ : أَكْمُو ، وفى مُمْتَلِىء : مُمْتَـلِى .

***

(فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاِسْمِ هَا جُعِلْ
إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَـحَّ وُصِلْ)

نحو فاطمة ، وحمزة ، وقائمة .

واحترز بالتأنيث من تاء لغيره ؛ فإنها لا تغير ، وشذ قولُ بعضهم : قعدنا على

الفُرَاهْ ، وبالاسم من تاء الفعل نحو قامَتْ فإنها لا تغير ، و بعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بِنْتٍ وأُخْتٍ ونحوهما فإنها لا تغير .

وشمل كلامُه ما قبله متحرك كما مثل ، وما قبله ساكن غير صحيح ، ولا يكون إلا ألفا — نحو الحَيَاة والفَتَاة — والأعْرَفُ فى هذين النوعين إبدال التاء هاء فى الوقف ، وإنما جعل حكم الألف حُكْمَ المتحرك ؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك .

(وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا * ضَاهَى) أى قَلَّ جعلُ التاء هاء فى جمع تصحيح المؤنث نحو مُسْلِمَات ، وما ضاهاه — أى شابهه — وأراد بذلك هَيْهَات وأُولَات كما صرح به فى شرح الكافية ؛ فالأعْرَفُ فى هذا سلامةُ التاء ، وقد سُمِع إبدالها هاء فى قول بعضهم : دَفْنُ الْبَنَاهْ مِنَ الْمَكْرُمَاهْ ، يريد البنات من المكرمات ، و « كيف بالْإِخْوَةِ والأَخَوَاه » وسمع هَيْهَاه وأُولَاه ، ونقل بعضهم أنها لغة طيىء ، وقال فى الإفصاح : شاذ لا يقاس عليه .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا سمى رجل بهَيْهَات على لغة مَنْ أبْدَلَ فهى كطَلْحَة تُمنع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وإذا سمى به على لغة مَنْ لم يبدل فهى كعَرَفَات يجرى فيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمى به

(وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى) الإشارة إلى جمع التصحيح ومُضَاهيه . يعنى أن غيرهما يقلُّ فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كمَسْلمة ، أو جمع تكسير كغِلْمَة ، ومن إقرارها تاء قولُ بعضهم : يا أهْلَ سورة البَقَرَتْ ، فقال مجيبٌ : ما أحفظ منها ولا آيَتْ ، وقولُه :

١١٩٤ — اللهُ أنْجَاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ

مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِمَتْ

كَادَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ
وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

وأكثر مَنْ وقف بالتاء يُسَكنها ولو كانت منونة منصوبة ، وعلى هذه اللغة بها كتب فى المصحف « إنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ » و « امْرَأَت نوح وامرأت لوط » ، وأشباه ذلك ، فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة ، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائى ، ووقف الكسائى على « لاَتَ » بالهاء ، ووقف الباقون بالتاء ، قال فى شرح الكافية : ويجوز عندى أن يوقف بالهاء على رُبَّتَ وثُمَّتَ ، قياسا على قولهم فى لاتَ : لاَهْ .

***

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّْ
بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ)

يعنى أن هاء السكت من خواصِّ الوقف ، وأكثرُ ما تزاد بعد شيئين :

أحدهما : الفعل المعتل المحذوف الآخر جزْما نحو « لم يُعْطِهْ » أو وقفا نحو « أعْطِهْ » .

والثانى : « ما » الاستفهامية إذا جُرَّتْ بحرفٍ نحو « عَلَى مَهْ ، ولِمَهْ » أو باسم و « اقْتِضَاءَ مَهْ » .

ولحاقُهَا لكل من هذين النوعين واجبٌ وجائز ؛ أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله :

(وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَيَعِ مَجْزُوماً فَرَاعِ مَا رَعَوْا) .

يعنى أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعَلِّ بحذف الآخر ليس واجبا فى غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد ؛ فالأول نحو « عِهْ » أمر من وَعَى يَعِى ، ونحو « رَهْ » أمر من رأى يَرَى ، والثانى « لم يَعِهْ ، ولم يَرَهْ »

لأن حرف المضارعة زائد ؛ فزيادة هاء السكت فى ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد ، كذا قاله الناظم ، قال فى التوضيح : وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على « لم أكُ ، ومَنْ تَقِ » بترك الهاء .

﴿ تنبيه ﴾ : مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب فى المحذوف الفاء ، وإنما أراد بالتمثيل التنبيهَ على ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق ؛ فمحذوفُ العينِ كذلك كما سبق فى التمثيل بنحو « رَهْ ولم يَرَهْ » وفهم منه أن لحاقها لما بقى منه أكثر من ذلك نحو « أعْطِهْ ، ولم يُعْطِهْ » جائز ، لا لازم .

(وَمَا فِى الاِسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا) وجوبا ، سواء جرت بحرف أو اسم ، وأما قولُه :

١١٩٥ — عَلَى مَا قَامَ يَشْـــتِمُنِى لَئِيمٌ
[كَخِـنْزِيرٍ تَمَـرَّغَ فِى رَمَادِ]

فضرورة .

واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو « مَرَرْتُ بِمَا مَرَرْتَ به ، وبما تَفْرَحْ أفرَحْ ، وعجبْتُ مما تضرب » فلا يحذف ألف شىء من ذلك ، وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة ، ونقله أبو زيد أيضا ، قال أبو الحسن فى الأوسط : وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون : « سَلْ عَمَّ شِئْتَ » كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه .

وفهم من قوله « إن جُرَّتْ » أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها ، وهو كذلك ، وأما قوله :

١١٩٦ — أَلاَمَ تَقُولُ النَّاعِيَاتُ أَلاَمَهْ
أَلاَ فَانْدُبَا أَهْلَ النَّدَى وَالْكَرَامَهْ[1]

فضرورة .

---

(١) «ألا» فى أول هذا البيت وفى «ألامه» استفتاحية ، والميم هى «ما» الاستفهامية ، وهى منصوبة بتقول ، وحذفت ألفها ضرورة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أهمل المصنفُ من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع ذا ؛ فإن ركبت معه لم تحذف الألف ، نحو « على ماذا تَلُومونَنى » وقد أشار إليه فى التسهيل ، نقله المرادى .

الثانى : سببُ هذا الحذف إرادة التفرقة بينها و بين الموصولة والشرطية ، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها ، بخلاف الشرطية ؛ فإنها متعلقة بما بعدها ، و بخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد .

الثالث : قد ورد تسكين ميمها فى الضرورة مجرورة بحرف ، كقوله :

١١٩٧ — يَا أَسَدِيًّا لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ ؟

[لَوْ خَافَكَ اللهُ عَلَيْهِ حَرَّمَهْ]

(وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ) أى جوازا إن جُرَّتْ بحرف نحو « عَمَّهْ » ووجو با إن جرت باسم نحو « اقْتِضَاءَ مَهْ » ولهذا قال :

(وَلَيْسَ حَتْماً فِى سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ ، كَقَوْلِكَ « اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى »)

أى وليس إيلاؤها الهاء واجبا فى سوى المجرورة بالاسم ، وقد مَثَّله ، وعلَّةُ ذلك أن الجار الحرفىّ كالجزء ؛ لاتصاله بها لفظا وخطا ، بخلاف الاسم ؛ فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد .

﴿ تنبيه ﴾ : اتصالُ الهاء بالمجرورة بالحرف — و إن لم يكن واجبا — أَجْوَدُ فى قياس العربية ، وأكثر ، و إنما وقف أكثر القراء بغير هاء اتِّباعا للرسم .

***

(وَوَصْلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ ، فِى الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا)

يعنى أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها ؛ فلذلك لا تلحق اسم « لا » ولا المنادى المضموم ، ولا ما بنى لقَطْعه عن الإضافة كقَبْلُ وبَعْدُ ، ولا العدد المركب نحو خَمْسَةَ عَشَرَ ؛ لأن حركات هـذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب ، وأما قولُه :

١١٩٨ — يارُبَّ يَوْمٍ لِيَ لاَ أُظَلَّلُهْ
أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأُضْحَى مِنْ عَـلُهْ

فشاذ ؛ لأن حركة « عَلُ » حركة بناء عارضة لقطعه عن الإضافة ؛ فهى كقَبْلُ وبَعْدُ . وإلى هذا أشار بقوله : « وَوَصْلَهَا بغير تحريك بنا أديم شذ » فحركة عَلُ غير حركة بناء مُدَامٍ ، بل حركة بناء غير مُدَام ، وأشار بقوله : « فى المُدَام استُحْسِنَا» إلى أن وصل هاء السكت بحركة البناء المُدَام ـ أى الملتزم ـ جائز مستحسن ، وذلك كفتحة هُوَ وهِيَ وكَيْفَ وثَمَّ ؛ فيقال فى الوقف : « هُوَهْ ، وهِيَهْ ، وكَيْفَهْ ، وثَمَّهْ »

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : اقتضى قوله : « ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ » أنَّ وصلها بحركة الإعراب قد شذ أيضاً ؛ لأن كلامه يشمل نوعين : أحدهما تحريك البناء غير المُدَام ، والآخر تحريك الإعراب ، وليس ذلك إلا فى الأول .

الثانى : قوله « فى المُدَام استحسنا » يقتضى جواز اتصالها بحركة الماضى ؛ لأنها من التحريك المُدَام ، وفى ذلك ثلاثة أقوال ؛ الأول : المَنْعُ مطلقاً ، والثانى : الجواز مطلقاً ، والثالث : الجواز إن أُمِنَ اللبسُ نحو « قَعَدَهْ » والمنع إن خِيفَ اللبسُ نحو « ضَرَبَهْ »[1] والصحيحُ الأول ، وهو مذهب سيبويه والجمهور، واختاره المصنفُ؛ لأن حركته وإن كانت لازمة فهى شبيهة بحركة الإعراب ؛ لأن الماضى إنما بنى على حركة لشبهه بالمضارع المعرب فى وجوه تقدمت فى موضعها ؛ فكان من حق المصنف أن يستثنيه كما فعل فى الكافية فقال فيها :

وَوَصْلَ ذِى الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا
حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
* مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِعْلاً مَاضِياً *

* * *

(١) اللبس فى « ضربه » لأن الهاء محتملة لأن تكون هاء السكت ولأن تكون ضميرا منصوب المحل ، لأن الفعل متعد ، بخلاف « قعد » فإنه فعل لازم .

(وَرُبَّمَا أُعْطِىَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا   لِلْوَقْفِ نَثْراً ، وَفَشَا مُنْتَظِمَا)

أى قد يُحْكم للوصل بحكم الوقف، وذلك فى النثر قليل كما أشار إليه بقوله «ور بما» ومنه قراءة غير حمزة والكسائى « لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظرْ » ، « فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ » ومنه أيضاً « مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَانِيَهْ خُذُوهُ » ، « مَاهِيَهْ نَارٌ حَامِيَهْ » ، ومنه قول بعض طيء « هذهِ حُبْلَوْ يا فتى » لأنه إنما تُبْدَل هذه الألف واواً فى الوقف ، فأجرى الوصل مجراه ، وهو فى النظم كثير ، من ذلك قوله :

١١٩٩ — * مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا[1] *

فشدَّد الباء مع وَصْلها بحرف الإطلاق ، وقوله :

أَتَوْا نَارِى ، فَقُلْتُ : مَنُــون أَنْتُمْ ؟
[فَقَالُوا : الجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلاَمَا]

وقد تقدم فى الحكاية .

﴿ خاتمة ﴾ : وقف قومٌ بتسكين الرَّوِىِّ الموصول بمدَّة ، كقوله :

أَقِــلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَــاب
[وَقُولِى إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَاب]

وأثبتها الحجازيون مطلقاً ، فيقولون العتابا ، و إن ترنَّم التميميون فكذلك ، و إلاَّ عَوَّضوا منها التنوين مطلقاً ، كقوله :

---

(١) صواب إنشاده « أو كالحريق » وهو من أرجوزة تنسب لرؤبة ، وتنسب إلى ربيعة بن صبيع ، وقبله قوله :

إن الدبى فوق المتون دبا   وهبت الريح بمورهبا
تترك ما أبقى الدبا سبسبا   كأنه السيل إذا اسلحبا

١٢٠٠ – [مَتَى كانَ الخِيَامُ بِذِى طَلوحٍ]
سُقِيتِ الغَيْثَ أيتُهَا الخِيَامُنْ

وكقوله:

١٢٠١ – يَا صَاحِ مَا هَاجَ العُيُونَ الذُّرَّفَنْ
[مِنْ طَلَلٍ أمْسَى يُحَاكِى المُصْحَفَنْ].

وكقوله :

* لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكأنْ قَدِنْ *

والله أعلم .

الإمالَة

وتسمى الكَسْر ، والبَطْح ، والاضطجاع .

وقدّمها فى التسهيل والكافية على الوقف ، وما هنا أنسبُ ؛ لأن أحكامه أهم .

والنظرُ فى حقيقتها ، وفائدتها ، وحكمها ، ومحلها ، وأصحابها ، وأسبابها .

أما حقيقتها فأن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة ؛ فتميل الألف إن كان بعدها ألف نحوَ الياء .

وأما فائدتها فاعلم أن الغرض الأصليّ منها هو التناسب ، وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره كما سيأتى .

وأما حكمها فالجواز .

وأسبابها الآتية مُجوِّزة لها ، لا موجبة ، وتعبير أبى على ومَنْ تبعه عنها بالموجبات تَسَمُّح ، فكل مُمَالٍ يجوز فتحه .

وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال ، هذا هو الغالب ، وسيأتى التنبيه على ما أمِيلَ من غير ذلك .

وأما أصحابها فتميم ومَنْ جاورهم من سائر أهل نجد كأسَدٍ وقَيْس ، وأما أهل الحجاز فَيُفَخِّمُون بالفتح ، وهو الأصل ، ولا يُمِيلُونَ إلا فى مواضع قليلة .

وأما أسبابها فقسمان : لفظى ، ومعنوى ، فاللفظى : الياءُ والكسرة ، والمعنوى : الدلالة على ياء أو كسرة .

وجملة أسباب إمالة الألف ـ على ما ذكره المصنف ـ ستة ؛ الأول انقلابها عن الياء ، الثانى : مآلُها إلى الياء ، الثالث : كونُها بدلَ عينِ ما يقال فيه فِلْتُ ، الرابع : ياء قبلها أو بعدها ، الخامس : كسرة قبلها أو بعدها ، السادس : التناسب . وهذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة . واختلف فى أيهما أقوى ؛ فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء وأدْعَى إلى الإمالة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ فإنه قال فى الياء : لأنها بمنزلة الكسرة ؛ فجعل الكسرة أصلا ، وذهَبَ ابن السرّاج إلى أن الياء أقوى من الكسرة ، والأول أظهر لوجهين ؛ أحدهما : أن اللسان يتسفَّلُ بها أكثر من تسفُّلِهِ بالياء ، والثانى أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يُمِيلونَ الألف للكسرة ، وذكر فى الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يميلون للياء ، فدلّ هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى .

وقد أشار المصنف إلى السبب الأول بقوله : (الألِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ * أمِلْ) أى سواء فى ذلك طرفُ الاسمِ نحو مَرْمَى ، والفعل نحو رَمَى . واحترز بقوله « فى طرف » من الكائنة عينا ، وسيأتى حكمها .

وأشار إلى السبب الثانى بقوله : (كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ * دُونَ مَزِيدٍ

أَوْ شُذُوذِ) أى تمَال الألف إذا كانت صائرةً إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ ، وذلك ألف نحو « مَغزَى ومَلْهَى » من كل ذى ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ، ونحو « حُبْلَى وسَكْرَى » من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فإنها تُمَال لأنها تؤل إلى الياء فى التثنية والجمع ، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء .

واحترز بقوله « دون مزيد » من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم فى تصغير قَفَا قُفَىّ ، وفى تكسيره قُفِىّ ؛ فلا يمال قفا لذلك .

واحترز بقوله : « أو شذوذ » من قلب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم فى لغة هُذَيل ؛ فإنهم يقولون فى عصًا وقفاً : عَصَىّ وقَفَىّ ، ومن قلب الألف ياء فى الوقف عند بعض طيىء نحو عَصَىْ وقَفَىْ ؛ فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك .

و« خَلَفْ » فى كلامه حالٌ من الياء ، ووقف عليه بالسكون لأجل النظم، ويجوز فى الاختيار على لغة ربيعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذا السبب الثانى هو أيضاً فى الألف الواقع طرفاً كالأول .

الثانى : قد علم مما تقدم أن نحو قفاً وعصاً من الاسم الثلاثى لا يُمَال ؛ لأن ألفه عن واو ولا يَؤُل إلى الياء إلا فى شُذوذ أو بزيادة ، وقد سمعت إمالة العَشَا مصدر الأعشى وهو الذى لا يبصر ليلا ويبصر نهاراً ، والمَكَا بالفتح وهو جُحْر الثعلب والأرنب ، والكِبَا بالكسر الكناسة ، وهذه من ذوات الواو ؛ لقولهم « ناقة عَشْوَاء » وقولهم « المَكْو والمَكْوَة » بمعنى المَكَا ، وقولهم « كَبَوْتُ البيتَ » إذا كنسته ، والألفاظ الثلاثة مقصورة ، وهذا شاذ .

لا يقال لعل إمالة « الكِبا » لأجل الكسرة ، فلا تكون شاذة ؛ لأن الكسرة لا تؤثر فى المنقلبة عن واو ، وأما « الرِّبَا » فإمالتهم له — وهو من

رَبَا يَرْبُو — لأجل الكسرة فى الراء ، وهو مسموع مشهور ، وقد قرأ به الكسائى وحمزة .

الثالث : يجوز إمالة الألف فى نحو « دَعَا وغَزَا » من الفعل الثلاثى وإن كانت عن واو ؛ لأنها تؤول إلى الياء فى نحو « دُعِىَ وغُزِىَ » من المبنى للمفعول ، وهو عند سيبويه مُطَّرِد ، وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثى والفعل الثلاثى إذا كانت ألفهما عن واو . وقال أبو العباس وجماعة من النحاة : إمالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا قبيحة ، وقد تجوز على بعد ، انتهى .

وأشار بقوله : (ولمَا * تَليهِ هَا التَّأْنيثِ مَا الْهَا عَدِمَا) إلى أن للألف التى قبل هاء التأنيث فى نحو «مَرْمَاة وفتَاة» — من الإمالة ؛ لكونها منقلبةً عن الياء — ما للألف المتطرفة ؛ لأن هاء التأنيث غير معتدٍّ بها ، فالألف قبلها متطرفة تقديراً .

وأشار إلى السبب الثالث بقوله : (وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إنْ * يَؤُلْ إلَى فِلْتُ) أى تُمَال الألف أيضاً إذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير ، سَوَاء كانت تلك الألف منقلبة عن واو مكسورة (كماضِى خَفْ) وكَدْ وهو خَافَ وكادَ ، أم عن ياء نحو ماضى بِعْ (وَدِنْ) وهو باع ودَانَ ؛ فإنك تقول فيها خِفْتُ ، كِدْتُ و بِعْتُ ودِنْتُ ، فيصيران فى اللفظ على وزن فِلْتُ ، والأصل فَعِلْتُ ، فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها . وهذا واضح فى الأولين ، وأما الأخيران فقيل : يُقدَّر تحويله إلى فَعِلَ بكسر العين ، ثم تنقل الحركة ، هذا مذهب كثير من النحويين ، وقيل : لما حذفت العين حُرِّكت الفاء بكسرة مُجْتَلَبة للدلالة على أن العين ياء ، ولبيان ذلك موضعٌ غيرُ هذا .

واحترز بقوله « إن يَؤُلْ إلى فِلْتُ » من نحو « طال وقال » فإنه لا يؤول إلى فِلْتُ بالكسر ، وإنما يؤول إلى فُلْتُ بالضم نحو طُلْتُ وقُلْتُ .

والحاصل أن الألف التى هى عين الفعل تمال إن كانت عن ياء مفتوحة نحو دَانَ ، أو مكسورة نحو هَابَ ، أو عن واو مكسورة نحو خَافَ ، فإن كانت عن واو مضمومة نحو طَالَ أو مفتوحة نحو قَالَ لم تُمَلْ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف فى سبب إمالة نحو خَافَ وطَابَ ، فقال السيرافى وغيره : إنها للكسرة العارضة فى فاء الكلمة ، ولهذا جعل السيرافى من أسباب الإمالة كسرةً تعرِضُ فى بعض الأحوال ، وهو ظاهر كلام الفارسى ، قال : وأمالُوا « خاف وطاب » مع المستعلى طلباً للكسر فى خِفْتُ ، وقال ابن هشام الخضراوى : الأولى أن الإمالة فى « طاب » لأن الألف فيه منقلبة عن ياء ، وفى «خاف» لأن العين مكسورة ، أرادوا الدلالة على الياء والكسرة .

الثانى : نُقِلَ عن بعض الحجاز بين إمالة نحو « خاف ، وطاب » وفاقاً لبنى تميم ، وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو « خاف » فلا يميلون ، و بين ذوات الياء نحو «طاب» فيميلون

الثالث : أفهم قوله « بدل عين الفعـــل » أن بدل عين الاسم لا تمال مطلقاً ، وفَصَّلَ صاحبُ المفصل بين ما هى عن ياء نحو « نَابٍ وعَابٍ » بمعنى العَيْب فيجوز ، و بين ما هى عن واو نحو « بَابٍ ودَارٍ » فلا يجوز ، لـكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة « عَابٍ » ، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينا فى اسم ثلاثى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وصرح ابن إياز فى شرح فصول ابن مُعْطٍ بجواز إمالة المنقلبة عن الواو المكسورة ، كقولهم « رَجُل مَالٌ » أى كثير المال ، و « نَالٌ » أى عظيم العطية ، والأصل مَوِلٌ ونَوِلٌ ، وهما من الواوىّ ؛ لقولهم : أَمْوَال ، وتموّل ، والنَّوَال[1] ، وانكسار الواو لأنهما صفتان مبنيتان المبالغة ، والغالب على ذلك كَسْرُ العينِ .

(١) فى نسخة صحيحة « والنول » وكلاهما صحيح

وأشار إلى السبب الرابع بقوله : (كَذَاكَ تَالِى الْيَاء ، وَالْفَصْلُ اغْتُفِر * بِحَرْفٍ أَوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ) .

أى تمال الألف التى تتلو ياء أى تتبعها : متصلةً بها نحو « سَـيَال » بفتحتين لضرب من شجر العضاه ، أو منفصلة بحرف نحو « شَيْبَان » أو بحرفين ثانيهما هاء نحو « جَيْبَهَا أَدِرْ » فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء ، أو بأكثر من حرفين ؛ امتنعت الإمالة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما اغتفر الفصلُ بالهاء لخفائها فلم تُعَدَّ حاجزا .

الثانى : قال فى التسهيل « أو حرفين ثانيهما هاء » وقال هنا « أو مع ها » فلم يقيد بكون الهاء ثانية ، وكذا فعل فى الكافية ، والظاهر جواز إمالة « هاتان شُوَيْهَتَاكَ » لما سيأتى من أن فَصْلَ الهاء كلا فَصْل ، و إذا كانت الهاء ساقطة من الأعتبار فشويهتاك مُسَاوٍ لنحو شَيْبَان .

الثالث : أطلَقَ قوله « أو مع ها » وقيده غيره بأن لا يكون قبل الهاء ضمة نحو « هذا جَيْبُهَا » ؛ فإنه لا يجوز فيه الإمالة .

الرابع : الإمالة للياء المشدَّدة فى نحو « بَيَّاع » أقوى منها فى نحو سَيَال ، والإمالة للياء الساكنة فى نحو « شَيْبَان » أقوى منها فى نحو « حَيَوَان » .

الخامس : قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف أو بعدها ، ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها ، وذكرها فى الكافية والتسهيل ، وشرطُهَا إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو « بَايَعْتُهُ ، وسَايَرْتُهُ » ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها ، وذكرها ابن الدهَّان وغيره .

وأشار إلى السبب الخامس بقوله : (كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِى * تَالِىَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ) أى أو يلى تالى سكون (قَدْ وَلِى كَسْراً ، وَفَصْلُ الْهَا كلاَ فَصْلٍ يُعَدْ * فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ) أى كذا تمال الألف إذا وليها كسرة نحو « عالِم

ومَساجد » . أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو « كِتاب » ، أو بعد حرفين وَلِيَا كسرة أولهما ساكن نحو « شِمْلاَل » ، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو « يُرِيدُ أنْ يَضرِبَهَا » ، أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء نحو « هٰذَانِ دِرْهَمَاكَ » ، وهذا والذى قبله مأخوذان من قوله : « وفصل الها كلا فصل يعد » فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى « أن يَضْربها » نحوَ « كتاب » و « دِرهماك » نحوَ « شِمْلاَل » . وفهم من كلامه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة .

﴿ تنبيه ﴾ : أطلق فى قوله « وفصل الها كلا فَصْلٍ » ، وقَيَّده غيرُه بأن لا ينضم ما قبلها ، احترازاً من نحو « هُوَ يَضرِبُها » ؛ فإنه لا يمال ، وقد تقدم مثله فى الياء .

* * *

ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع فى ذكر موانعها فقال : (وَحَرْفُ الاسْتِعْلاَ يكُفُّ مُظْهَرَا) أى يمنع تأثيرَ سببِ الإمالة الظاهر (مِنْ كَسْرٍ أوْ يَا ، وَكذَا تكُفُّ رَا) يعنى أن موانع الإمالة ثمانية أحرف ، منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء ، وهى ما فى أوائل هذه الكلمات : قَدْ صَاد ضِرَار غُلاَمُ خالى طَلْحَةَ ظَلْيا ، والثامن الراء غير المكسورة ؛ فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف ، وتكف تأثير سببها اذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى .

وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعلى إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلبا للمجانسة ، وأما الراء فشبهت بالمستعلية ؛ لأنها مكررة .

وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المنوى فإنها لا تمنعه ؛ فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف فى نحو « هذا قاضٍ » فى الوقف ، ولا « هذا ماصّ » أصله ماصص ، ولا إمالة باب « خَاف وطَاب » كما سبق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قوله « أو يا » تصريحٌ بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة ، وقد صرح بذلك فى التسهيل والكافية ، لكنه قال فى التسهيل : الكسرة والياء الموجودتين ، وفى شرح الكافية : الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ، ولم يمثل لذلك ، وما قاله فى الياء غير معروف فى كلامهم ، بل الظاهر جواز إمالة نحو طغيان وصياد وعريان وريان ؛ وقد قال أبو حيان : لم نجد ذلك ، يعنى كف حرف الاستعلاء والراء فى الياء ، وإنما يمنع مع الكسرة فقط .

الثانى : إنما يكف المستعلى إمالة الاسم خاصة . قال الجُزُولى : ويمنع المستعلى إمالة الألف فى الاسم ، ولا يمنع فى الفعل ، من ذلك نحو طابَ وبَغى ، وعلته أن الإمالة فى الفعل تقوى مالا تقوى فى الاسم ، ولذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء أو من الواو ، بل أميل مطلقا .

الثالث : إنما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد « وكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَراً يَنْكَفُّ ، بِكَسْرِ رَا » .

وأشار بقوله : (إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ * أوْ بَعْدَ حَرْفٍ أوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ) إلى أنه إذا كان المانع المشار إليه — وهو حرف الاستعلاء أو الراء — متأخرا عن الألف ؛ فشرطه أن يكون متصلا نحو « فَاقِد ، ونَاصِح ، وبَاطِل ، وبَاخِل » ونحو « هٰذا عِذَارُكَ ، ورأيْتُ عِذَارَكَ » أو منفصلا بحرف نحو « مُنَافِقْ ، ونَافِخ ، ونَاشِط » ونحو « هذا عَاذِرُكَ ، ورأيت عاذِرَكَ » . أو بحرفين نحو « مَوَاثِيق ، ومَنَافِيخ ، ومَوَاعِيظ » ونحو « هٰذه دَنَانِيرُكَ ، ورأيت دَنَانِيرَكَ » . وأما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه : لا يميلهما أحد إلا مَنْ لا يؤخذ بلغته . وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب لتراخى المانع ، قال سيبويه : وهى لغة قليلة ، وجزم المبرد بالمنع فى ذلك ، وهو محجوج بنقل سيبويه .

وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فُصِلَ بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة ، وفى بعض نسخ التسهيل الموثوق بها « وربما غلب المتأخر رابعا » ومثال ذلك « يريدُ أن يَضْرِبَهاَ بِسَوْطٍ » فبعضُ العرب يغلب فى ذلك حرف الاستعلاء وإنْ بَعُدَ .

وأشار بقوله : (كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَالَمْ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَسْكُنِ أَثْرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ) إلى أن المانع المذكورَ إذا كان متقدما على الألف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا ، ولا ساكنا بعد كسرة ؛ فلا تجوز الإمالة فى نحو « طالِب ، وصالح ، وغالب ، وظالم ، وقاتل ، وراشد » بخلاف نحو « طِلاَب ، وغِلاَب ، وقِتَال ، ورجال » ونحو « إصْلاَح ، ومِقْدَام ، ومِطْوَاع ، وإرْشَاد » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : من أصحاب الإمالة مَنْ يمنع الإمالة فى هذا النوع ، وهو الساكن إثر الكسر ؛ لأجل حرف الاستعلاء ، ذكره سيبويه ، ومقتضى كلامه فى التسهيل والكافية أن الإمالة فيه وتركها على السواء ، وعبارة الكافية :

كذَا إذَا قُدِّمَ مَالَمْ يَنْكَسِرْ وَخَيِّرِ أَنْ سُكِّنَ بَعْدَ مُنْكَسِرْ

وقال فى شرحها : وإن سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع ، نحو إصْلاَح ، وهو يخالف ما هنا .

الثانى : ظاهر قوله « كذا إذا قدم » أنه يمنع ولو فصل عن الألف ، والذى ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تَلِيهِ نحو قاعد وصالح .

* * *

(وَكَفَّ مُسْتَعْلٍ وَرَاً يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَاً كَغَارِماً لاَ أَجْفُو)

يعنى أنه إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفّتْ مانعَ الإمالة ، سواء

كان حرفَ استعلاء ، أو راء غير مكسورة ؛ فيُمَال نحو « عَلَى أَبْصَارِهِمْ » ، و « غارم ، وضارب ، وطارق » ونحو « دَار الْقَرَار » ، ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ، ولا للراء غير المكسورة ؛ لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكفَّتْه عن المنع ؛ فلم يبق له أثر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : من هنا علم أنَّ شَرْطَ كونِ الراء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة ؛ لأن المكسورة مانعة للمانع ؛ فلا تكون مانعة .

الثانى : فُهِم من كلامه جواز إمالة نحو « إلى حِمَارِكَ » بطريق الأَوْلَىٰ ؛ لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة — وهو حرف الاستعلاء ، أو الراء التى ليست مكسورة — فإمالتها مع عدم المقتضى لتركها أَوْلَىٰ .

الثالث : قال فى التسهيل : وربما أَثَّرَتْ — يعنى الراء — منفصلةً تأثيرَهَا متصلة ، وأشار بذلك إلى أن الراء إذا تباعدت عن الألف لم تؤثر إمالة فى نحو « بقَادِرٍ » أى لا تكف مانعها وهو القاف ، ولا تفخيما فى نحو « هذا كافر » ومن العرب من لا يعتدُّ بهذا التباعد ؛ فيميل الأول ويُفَخِّم الثانى ، ومن إمالة الأول قولُهُ :

١٢٠٢ — عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ
[بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ]

قال سيبويه : والذين يميلون « كافر » أكثر من الذين يميلون « بقادر » .

(وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ) بأن يكون منفصلا ، أى من كلمة أخرى ؛ فلا تمال ألف « سَابُور » للياء قبلها فى قولك : « رأَيْتُ يَدَىْ سَابُورٍ » ولا ألف « مال » للكسرة قبلها فى قولك « لِهَذَا الرَّجُلِ مَال » وكذلك لو قلت :

١٢٠٣ – هَا إنَّ ذِى عذْرَةٌ [إنْ لاَ تـكُنْ نَفَعَتْ
فإنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِى الْبَـلَدِ]

لم تُمِلْ ألف « ها » لـكسرة إنَّ ؛ لأنها من كلمة أخرى .

والحاصل أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الـكلمة التى فيها الألف .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يستثنى من ذلك ألف « ها » التى هى ضمير المؤنثة فى نحو « لمْ يَضْرِبْهَا ، وأدِرْ جَيْبَهَا » ؛ فإنها قد أميلت ، وسببها منفصل ، أى من كلمة أخرى .

الثانى : ذكر غيرُ المصنفِ أن الـكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها ، وإن كانت أضعف من الـكسرة التى معها فى الـكلمة . قال سيبويه : وسمعناهم يقولون « لزيد مال » فأمالوا للـكسرة ؛ فشبهوه بالـكلمة الواحدة ؛ فقد بَانَ لك أن كلام المصنف ليس على عمومه ؛ فـكان اللائق أن يقول : « وغيرها ليا انفصال لا تمل » وإنما كان ذلك دون الـكسرة لمـا سبق من أن الـكسرة أقوى من الياء .

(وَالْـكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ) من الموانع ، كما فى نحو «يريد أن يضربها قبل» فلا تمال الألف لأن القاف بعدها ، وهى مانعة من الإمالة ، وإنما أثر المانع منفصلا ، ولم يؤثر السبب منفصلا لأن الفتح ـ أعنى ترك الإمالة ـ هو الأصل ؛ فيصار إليه لأدنى سبب ، ولا يخرج عنه إلا لسبب مُحقَّق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فُهم من قوله « قد يوجبه » أن ذلك ليس عنـد كل العرب ؛ فإن من العرب من لا يعتدُّ بحرف الاستعلاء إذا وَلِىَ الألف من كلمة أخرى فيميل ، إلا أن الإمالة عنده فى نحو « مررت بمال ملق » أقْوَى منها فى نحو « بمالِ قاسم » .

الثانى : قال فى شرح الكافية : إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا ، وإن سبب المنع قد يؤثر منفصلا ؛ فيقال « أتى أحمد » بالإمالة ، و « أتى قاسم » بترك الإمالة ، وتبعه الشارح فى هذه العبارة ، وفى التمثيل بأتى قاسم نظر ؛ فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء ، وليس كذلك ؛ فلعلّ التمثيل بأَيَا التى هى حرف نداء ؛ فصحّفها الكتّابُ بأتى التى هى فعل .

الثالث : فى إطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين ، قال ابن عصفور فى مقربه : وإذا كان حرفُ الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الإمالة ، إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو « بمال قاسم » أو فيما أميل من الألفات التى هى صِلاَتُ الضمائر ، نحو « أراد أن يعرفها قَبْلُ » اهـ ، ولولا ما فى شرح الكافية لحملت قوله فى النظم « والكفُّ قد يوجبه إلخ » على هاتين الصورتين ؛ لإشعار قَدْ بالتقليل .

***

(وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ   دَاعٍ سِوَاه كَعِمَاداً وَتَلاَ)

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة ، وهو التناسب ، وتسمى الإمالة للامالة ، والإمالة لمجاورة المُمَال ، وإنما أخّرَه لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة .

ولإمالة الألف لأجل التناسب صورتان ؛ إحداهما : أن تمَال لمجاورة ألف مُمَالة كإمالة الألف الثانية في « رأيْتُ عِمَادا » فإنها لمناسبة الألف الأولى ؛ فإنها ممالة لأجل الكسرة ، والأخرى : أن تمال لكونها آخِرَ مجاورِ ما أميل آخره ، كإمالة ألفِ « تَلاَ » من قوله تعالى : « وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاَهَا » ؛ فإنها إنما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء ، أعنى « جَلاَّهَا » و « يَغْشَاهَا » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ليس بخافٍ أن تمثيله بتلا إنما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة ، أما سيبويه فقد تقدم أنه يطّرد عنده إمالة نحو غزا ودعا من الثلاثى وإن كانت ألفه عن واو ؛ لرجوعها إلى الياء عند البناء للمفعول ؛ فإمالته عنده لذلك لا للتّناسب . وقد مثل فى شرح الكافية لذلك بإمالة ألفَىْ « والضُّحَى واللَّيْلِ إذا سَجَى » فأما سجى فهو مثل تلاَ ؛ ففيه ما تقدم ، وأما الضحى فقد قال غيره أيضاً : إن إمالة ألفه للتناسب ، وكذا « وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا » ، والأحسن أن يقال : إنما أميل من أجل أنّ مِنَ العربِ من يثنى ما كان من ذوات الواو إذا كان مضموم الأول أو مكسورهُ بالياء ، نحو الضُّحَى والرِّبَا ؛ فيقولون : ضُحَيَانِ ورِبيَانِ ، فأميلت الألفُ لأنها قد صارت ياء فى التثنية ، وإنما فعلوا ذلك استثقالا للواو مع الضمة والكسرة ؛ فكان الأحسن أن يمثل بقوله تعالى : « شَدِيد الْقُوَى » .

الثانى: ظاهر كلام سيبويه أنه يقاسُ على إمالة الألف الثانية فى نحو « رأيت عمادا » لمناسبة الأولى ؛ فإنه قال : وقالوا مغزانا فى قول من قال « عِمَادا » فأمالها جميعاً ، وذا قياس .

***

(وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وغَيْرَنا)

أى الإمالة من خواصّ الأفعال والأسماء المتمكنة ؛ فلذلك لا تطّرد إمالة غير المتمكن ، نحو إذا وما ، إلا هاونا ، نحو « مَرّ بها ونَظَر إليها ، ومَرّ بنا ونظر إلينا » ، فهذان تطرد إمالتهما ؛ لكثرة استعمالهما .

وأشار بقوله « دون سماع » إلى ماسمعت إمالته من الاسم غير المتمكن ، وهو «ذا» الإشارية و «متى» و «أنّى» ، وقد أميل من الحروف : بلى ، ويا فى النداء ، ولا فى

قولهم « إمَّالاَ » ؛ لأن هذه الأحرف نابت عن الجمل ، فصار لها بذلك مزِيّة على غيرها، وحكى قطرُب إمالة «لا» لكونها مستقلة ، وعن سيبويه ومَنْ وافقه إمالة حَتّى ، وحكيت إمالتها عن حمزة والكسائى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو « يا فَتَى » و « يا حُبلَى » لأن الأصل فيه الإعراب .

الثانى : لاَ إشْكاَلَ فى جواز إمالة الفعل الماضى وإن كان مبنياً ، خلاف ماأوهمه كلامه ، قال المبرد : وإمالة عَسَى جيدة .

الثالث : إنما لم تُمَل الحروفُ لأن ألفها لا تكون عن ياء ، ولا تجاور كسرة ، فإن سُمِّى بها أميلت ، وعلى هذا أميلت الراء من ألمر ، وألر ، والهاء والطاء والحاء فى فواتح السور ؛ لأنها أسماء ما يُلفَظُ به من الأصوات المتقطعة فى مخارج الحروف ، كما أن «غاقِ» اسمٌ لصوت الغراب ، و « طيخ » اسم لصوت الضاحك ، فلما كانت أسماء لهذه الأصوات ، ولم تكن كما وَلاَ أرَادُوا بالإمالةِ فيها الإشعارَ بأنها قد صارت من حيز الأسماء التى لا تمتنع فيها الإمالة . وقال الزجاج والكوفيون : أميلت الفواتح لأنها مقصورة ، والمقصــــور يغلب عليه الإمالة ، وقد رُدَّ هذا بأن كثيراً من المقصور لا تجوز إمالته ، وقال الفراء : أميلت لأنها إذا ثُنِّيت رُدَّت إلى الياء ؛ فيقال : طيان وحيان . وكذلك إمالة حروف المعجم نحو با وتا وثا ، اهـ .

(والفَتْحَ قَبلَ كَسْر رَاء فى طَرَفْ * أمِلْ) كما تمال الألف ؛ لأن الغرض الذى لأجله تُمَال الألف — وهو مُشاَكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض — موجودٌ فى الحركة ، كما أنه موجود فى الحرف ، وللإمالة الفتحة سببان ؛ الأول : أن تكون قبل راء مكسورة متطرفة (كللأيْسَرِ

مِلْ تُكفَ الكلَف) . « تَرْمِى بِشَرَرٍ » ، « غَيْرَ أولِى الضَّرَرِ » ، والثانى سيأتى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فُهِم من قوله « والفتح » أن المُمَالَ فى ذلك الفتح ، لا المفتوح ، وقولُ سيبويه « أمَالُوا المفتوح » فيه تجوز .

الثانى : لا فَرْقَ بين أن تكون الفتحة فى حرف استعلاء نحو مِنَ الْبَقَر ، أو فى راء نحو بِشَرَرٍ ، أو فى غيرهما نحو من الكبر .

الثالث : فُهِم من قوله « قبل كسر راء » أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رِمَم ، وقد نص غيره على ذلك .

الرابع : ظاهرُ صنيعِه أن الفتحة لا تُمَال إلا إذا كانت متصلة بالراء ؛ فلو فصل بينهما لم تُمَلْ ، وليس ذلك على إطلاقه ، بل فيه تفصيل ، وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسوراً أو ساكناً غير ياء فهو مغتفر ، وإن كان غيرَ ذلك منع الإمالة ؛ فتمالُ الفتحة فى نحو « أشِر » ، وفى نحو « عَمْرو » ، لاَ فى نحو بحيرٍ ، نَص على ذلك سيبويه ، ونبه عليه المصنف فى بعض نسخ التسهيل .

الخامس : اشتراطُ كونِ الراء فى الطرف هو بالنظر إلى الغالب ، وليس ذلك باللازم ؛ فقد ذكر سيبويه إمالة فتح الطاء فى قولهم : « رأيت خبط رياح » . وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين فى نحو « العرد » والراء فى ذلك ليست بلام .

السادس : أطلق فى قوله « أمل » فعلم أن الإمالة فى ذلك وصلا ووقفا ، بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتى ؛ فإنها خاصة بالوقف ، وقد صرح به فى شرح الكافية .

السابع : هذه الإمالة مُطّردة كما ذكره فى شرح الـكافية .

الثامن : بقى لإمالة الفتحة لـكسرة الراء شرطان غير ما ذكر ؛ أحدهما : أن لا تـكون على ياء ؛ فلا تمال فتحة الياء فى نحو « من الغير » نص على ذلك سيبويه ، وذكره فى بعض نسخ التسهيل . والآخر : أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو « من الشرق » فإنه مانع من الإمالة ، نص عليه سيبويه أيضاً ، فإن تقدَّمَ حرفُ الاستعلاء على الراء لم يمنع ؛ لأن الراء المـكسورة تغلب المستعلى إذا وقع قبلها ؛ فلهذا أميل نحو « من الضرر » .

التاسع : منع سيبويه إمالةَ الألف فى نحو « من المحاذر » إذا أميلت فتحة الذال . قال : ولا تقوى على إمالة الألف ، أى : ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها ، وزعم ابن خروف أن مَنْ أمال ألفَ « عمادا » لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف « المحاذر » لأجل إمالة فتحة الذال ، وضعف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة ؛ فينبغى أن لا ينقاس شىء منها إلا فى المسموع ، وهو إمالة الألف لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها .

* * *

(كَذَا) الفتح (الذِى يَلِيهِ هَا التَّأْنِيث فى
وَقْف إذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلف)

هذا هو السبب الثانى من سَبَبَىْ إمالة الفتحة ؛ فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث ، إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف ، وبذلك قرأ الـكسائى فى إحدى الروايتين عنه . والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحدُ خمسةَ عشرَ حرفا ، يجمعها قولك : فَجِئْتْ زَيْنَبُ لِذَوْدِ شَمْسٍ ، وفصل فى أربعة يجمعها قولك : أكهر ، فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف فى كتب القراآت ، وشمل قوله

« ها التأنيث » هاء المبالغة نحو عَلاّمة ، وإمالتها جائزة ، وخرج بها التأنيث هاء السكت نحو « كِتَابِيَهْ » ؛ فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح ، واحترز بقوله « إذا ما كان غير ألف » عما إذا كان قبل الهاء ألف ؛ فإنها لا تمال نحو « الصلاة ، والحياة » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الضميرُ فى قوله « يليه » راجع إلى الفتح ؛ لأنه الذى يمال لا الحرف الذى تليه هاء التأنيث ، وإذا كان كذلك فلا وَجْهَ لاستثنائه الألف بقوله « إذا ما كان غير ألف » ؛ إذ لم يَنْدَرِج الألف فى الفتحْ ، وهو إنما فعله لدفع توهم أن هاء التأنيث تُسَوِّغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة ؛ فكان حق العبارة أن يقول عاطفاً على ما تقدم :

وقبل ها التأنيث أيضاً إن تَقِف ولا تُمِلْ لهــذه الهاء الألِف

الثانى : إنما قال « ها التأنيث » ولم يقل تا التأنيث لتخرج التاء التى لم تقلب هاء ، فإن الفتحة لا تمال قبلها .

الثالث : ذكَرَ سيبويه أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبه الهاء بالألف ، فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف ، ولم يبين سيبويه بأىِّ ألف شبهت ، والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث .

﴿ خاتمة ﴾ : ذكَرَ بعضُهم لإمالة الألف سببين غير ما سبق ؛ أحدهما : الفرق بين الاسم والحرف ، وذلك فى « را » وما أشبهها من فواتح السور . قال سيبويه : وقالوا را و يا وتا ، يعنى بالإمالة ؛ لأنها أسماء ما يلفظ به ، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون ، وحروف التهجى التى فى أوائل السور إن كان فى آخره ألف فمنهم مَنْ يفتح ومنهم من يميل ، وإن كان فى وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف فى الفتح ، والآخر : كثرة الاستعمال ، وذلك إمالتهم «الحجاج» علماً فى الرفع

والنصب ، وكذلك « العجاج » فى الرفع والنصب ، ذكره بعض النحويين ، و إمالة «الناس» فى الرفع والنصب .

قال ابن برهان فى آخر شرح اللمع : روى عبد الله بن داود عن أبى عمرو بن العلاء إمالة « الناس » فى جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجروراً ، قاله فى شرح الكافية ، قال : وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلوانى عن أبى عمر الدورى عن الكسائى ، ورواية نصر وقتيبة عن الكسائى ، انتهى .

واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها ، بل يقتصر فى ذلك على ما سمع ، والله أعلم .

التصريف

اعلم أن التصريف فى اللغة التغيير ، ومنه « تصريف الرياح » أى تغييرها ، وأما فى الاصطلاح فيطلق على شيئين ؛ الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعانى كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جَرَتْ عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم ، وهو فى الحقيقة من التصريف ، والآخر : تغيير الكلمة لغير معنًى طارٍ عليها ، ولكن لِغرض آخر ، و ينحصر فى الزيادة ، والحذف ، والإبدال ، والقلب ، والنقل ، والإدغام ، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف ، وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله : تصريفُ الكلمة هو تغيير بِنْيَتِهَا بحسب ما يعرض لها من المعنى ، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول ، ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال ، ومعرفةُ تلك الأحكام وما يتعلق بها تُسَمَّى علم التصريف ؛ فالتصريف إذن : هو العلم بأحكام بِنْيَة الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك ، اه .

ولايتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ، وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها ، كما أشار إلى ذلك بقوله :

(حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِى وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِى)

أى حقيق ، والمراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة ، وذلك عَسَى وليس ونحوهما ؛ فإنها تشبه الحرف فى الجمود .

وأما لحوق التصغير ذا والذى ، والحذف سَوْفَ و إنَّ ، والحذف والإبدال لعلَّ ؛ فشاذ يوقف عند ما سمع منه

﴿تنبيه﴾ : التصريف و إن كان يدخل الأسماء والأفعال ، إلا أنه للأفعال بطريق الأصالة ؛ لكثرة تغيرها ، ولظهور الاشتقاق فيها .

***

(وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا)

يعنى أن ما كان على حرف واحدٍ أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف ، إلا أن يكون ثلاثيا فى الأصل وقد غير بالحذف ؛ فإن ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف .

وقد فهم من ذلك أمران ؛ أحدهما : أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان فى أصل الوضع عن ثلاثة أحرف ؛ لأنهما يقبلان التصريف ، وما يقبل التصريف لا يكون فى أصل الوضع على حرف واحد ، ولا على حرفين ، والآخر : أن الاسم والفعل قد يَنقُصَانِ عن الثلاثة بالحذف ، أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين، بحذف لامه نحو يَد ، أو عينه نحو سَهٍ ، أو فائه نحو عِدَة ، وقد يرد على حرف واحدٍ نحو « مُ الله » عند مَنْ يجعله محذوفا من « أيمن الله » ، وكقول بعض العرب : شربت مَاً ، وذلك قليل ، وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قُلْ و بِعْ وسَلْ ، وقد يرد على حرف واحد نحو « عِ كلامى ، وقِ نَفْسَك » وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه فيحذفان فى الأمر .

***

(وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا)

أى ينقسم الاسم إلى مجرد وهو الأصل ، وإلى مزيدٍ فيه وهو فَرْعُه ؛ فغاية ما يصل إليه المجردُ خمسة أحرف نحو سفَرْجَل ، وغاية ما يصل إليه المزيدُ فيه بالزيادة سبعة أحرف ؛ فالثلاثى الأصول نحو اشْهِيباب مصدر اشهابّ ، والرباعى الأصول نحو احْرِنْجَام مصدر احْرَنْجَمَتِ الإبلُ ، أى اجتمعت ، وأما الخماسى الأصول فإنه لا يزاد فيه غير حرف مدّ قبل الآخِرِ أو بعده مجردا أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو عضْرَفُوط وهو العَظَاءة الذكر ، وقَبَعْثَرَى وهو البعير الذى كثر شعره وعظم خَلْقُه ، والمشفوع نحو قَبَعْثَرَاة ، وندر قَرَعْبَلَانة ؛ لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون ، قيل : إنه لم يسمع إلا من كتاب العين ؛ فلا يلتفت إليه ، والقَرَعْبَلَانَة : دُوَيْبّة عريضة عظيمة البطن محبنطية ، وقالوا فى تصغيرها : قُرَيْعِبَة ، وذكر بعضهم أنه زيد فى الخماسى حرفا مدّ قبل الآخر نحو مِغْنَاطِيس ، فإن صح ذلك وكان عربيًّا جُعل نادرا ، وقد حكاه ابن القَطَّاع ، أعنى مغناطيس .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما لم يستثن هنا هاء التأنيث وزيادتى التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل فى التسهيل — فقال : والمزيد فيه إن كان اسما لم يجاوز سبعة إلا بهاء التأنيث أو زيادتى التثنية أو جمع التصحيح — لما علم من أن هذه الزوائد غير مُعْتَدّ بها لكونها مقدرة الانفصال .

الثانى : إنما قال خمس وسبعا ، ولم يقل خمسة وسبعة ؛ لأن حروف الهجاء تذكر وتؤنث ؛ فباعتبار تذكيرها تثبت الهاء فى عددها ، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها .

* * *

(وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِى افْتَحْ وَضُمّْ ... وَاكْسِرْ ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ)

تقدم أن المجرد ثلاثى ورباعى وخماسى ؛ فالثلاثى تقتضى القسمة العقلية

أن تكون أبنيته اثـنَىْ عشَرَ بناء ؛ لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ، ولايقبل السكون ؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن ، وثانيه يقبل الحركات الثلاث ، ويقبل السكون أيضا ، والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنا عشَرَ ؛ فهذه جملة أوزان الثلاثى المجرد كما أشار إلى ذلك بقوله « تعم » .

(وَفِعُـلٌ) بكسر الفاء وضم العين (أُهمِلَ) من هذه الأوزان ؛ لاستثقالهم الانتقالَ من كسر إلى ضم ، وأما قراءة بعضهم « وَالسَّمَاء ذَاتِ الحِبُكِ » بكسر الحاء وضم الباء ؛ فوجِّهَتْ على تقدير صحتها بوجهين ؛ أحدهما : أن ذلك من تداخُلِ اللغتين فى جزأى الـكلمة ؛ لأنه يقال حُبُك بضم الحاء والباء ، وحِبِك بكسرهما . فركَّبَ القارىء منهما هذه القراءة ، قال ابن جنى : أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء ؛ فبعد نُطْقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة ؛ فنطق بالبـاء مضمومة ، قال فى شرح الـكافية : وهذا التوجيه لو اعترف به مَنْ عُزِيت هذه القراءة له لدلَّ على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، ومَنْ هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه ؛ لإمكان عروض ذلك له ، والآخر : أن يكون كسر الحاء إتباعا لـكسر تاء ذاتِ ، ولم يعتدَّ باللام الساكنة ؛ لأن الساكن حاجزٌ غيرُ حصينٍ ، قيل : وهذا أحسن (وَالْعَـكْسُ) وهو فُعِلٌ بضم الفاء وكسر العين (يَقِلّ) فى لسان العرب (لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ) فيما لمْ يُسَمّ فاعلُه نحو ضُرِبَ وقُتِلَ ، والذى جاء منه دُئِل اسم دُوَيْبة سميت بها قبيلة من كِنانة ، وهى التى ينسب إليها أبو الأسود الدؤلى ، وأنشد الأخفش لـكَعب بن مالك الأنصارى :

١٢٠٤ — جاءوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ
مَا كَانَ إلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ

والرُّئِم اسمٌ للاست ، والوُعِل لغة فى الوَعِلِ ، حكاه الخليل ؛ فثبت بهذه الألفاظ أن هذا البناء ليس بمُهْمَل ، خلافا لمن زعم ذلك ، نعم هو قليل كما ذكر .

﴿ تنبيه ﴾ : قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيراً ، أى ليس بمهمل ولا نادر ، وهى عشرة أوزان :

أولها : فَعْل ، ويكون اسماً نحو فَلْس ، وصفة نحو سَهْل .

وثانيها : فَعَل ، ويكون اسماً نحو فَرَس ، وصفة نحو بَطَل .

وثالثها : فَعِلٌ ، ويكون اسماً نحو كَبِد ، وصفة نحو حَذِر .

ورابعها : فَعُلٌ ، ويكون اسماً نحو عَضُد ، وصفة نحو يَقُظ .

وخامسها : فِعْلٌ ، ويكون اسماً نحو عِدْل ، وصفة نحو نِكْس .

وسادسها : فِعَلٌ ، ويكون اسما نحو عِنَب ، قال سيبويه : ولا نعلمه جاء صفة إلا فى حرف معتلّ يُوصَف به الجمع وهو قولهم : عِدًى ، وقال غيره : لم يأت من الصفات على فِعَل إلا زِيَمٌ بمعنى متفرق ، وعِدًى اسم جمع . وقال السيرافى : استدرك على سيبويه قِيَماً فى قراءة من قرأ « دِيناً قِيَماً » ولعله يقول : إنه مصدر بمعنى القيام ، اهـ . واستدرك بعضُ النحاة على سيبويه ألفاظاً أُخَرَ ، وهى سِوًى فى قوله تعالى : « مَكَاناً سِوًى » ورجل رِضًى ، وماء رِوًى ، وماء صِرًى ، وسِبًى طِيَبَة ومنهم من تأولها .

وسابعها : فِعِلٌ ، ويكون اسماً نحو إبِل ، ولم يذكر سيبويه من فعل إلا إبِلاً ، وقال : لا نعلم فى الأسماء والصفات غيره . وقد استدرك عليه ألفاظ ؛ فمن الأسماء إطِلٌ — وهى الخاصرة — ذكره المبرد ، وروى قول امرىء القيس :

١٢٠٥ — لَهُ إطِلاَ ظَبْيٍ [وَسَاقَا نَعَامَةٍ
وَإرْخَاءُ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيبُ تَتْفُلِ]

بالكسر . وقيل : كسر الطاء إتباع ، وَوِتد ، ومِشِط ، وَدِبِس ، لغة فى الإطل

والوَتِد والمُشْط والدِّبْس، وقالوا : بأسنانه حِبِرَة أى قَلَح ، وقالوا للعبة الصبيان : حِلِج بِلِجْ . وحِلِن بِلِنْ ، وقالوا حِبِك لغة فى الحُبُك كما تقدم ، وعِيِل اسم بلد ، ومن الصفات قولهم : أتان إبِدٌ وأمة إبِدٌ أى وَلُود ، وامرأة بِلِزٌ أى ضخمة ، قال ثعلب : ولم يأت من الصفات على فِعِل إلا حرفان : امرأة بِلِزٌ ، وأتان إبِدٌ ، وأما قوله :

١٢٠٦ — عَلَّمَهَا إخْوَانُنَا بَنُو عِجِلْ
شُرْبَ النَّبِيذِ وَاصْطِفَاقًا بالرِّجِلْ

فهو من النقل للوقف ، أو من الإتباع ؛ فليس بأصل .

وثامنها : فُعْلٌ ، ويكونُ اسْمًا نَحْوَ قُفْل ، وصفة نحو حُلْو .

وتاسعها : فُعَلٌ ، ويكون اسما نحو صُرَد ، وصفة نحو حُطَم .

وعاشرها : فُعُلٌ ، ويكون اسما نحو عُنُق ، وصفة وهو قليل، والمحفوظ منه جُنُب وشُلُل ، وناقة سُرُحٌ ، أى سريعة .

(وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِىَ مِنْ * فِعْلٍ ثُلاثِىٍّ) أى للفعل الثلاثى المجرد ثلاثة أبنية ؛ لأنه لا يكون إلا مفتوحَ الأول ، وثانيه يكون مفتوحا ومكسوراً ومضموما ، ولا يكون ساكنا ؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع :

الأول : فَعَلَ ، ويكون متعديا نحو ضَرَب ، ولازما نحو ذَهَبَ ، ويرد لمعان كثيرة ، ويختص بباب المُغالبة ، وقد يجىء فَعَلَ مطاوعا لفَعَلَ ، بالفتح فيهما ، ومنه قوله :

١٢٠٧ — * قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإلَهُ فَجَبَرْ *

والثانى : فَعِلَ ، ويكون متعديًا نحو شَرِبَ ، ولازما نحو فَرِحَ ، ولزومُه أكثرُ من تعدِّيه ؛ ولذلك غلب وَضْعُه للنعوت اللازمة والأعراض والألوان وكبر الأعضاء ، نحو شَنِبَ وفَلِجَ ، ونحو بَرِئ ومَرِض ، ونحو سَوِدَ وشَهِبَ ، ونحو أَذِنَ وعَيِنَ . وقد يطاوع فَعَلَ بالفتح ، نحو خَدَعَه فخَدِع .

والثالث: فَعُلَ نحو ظَرُفَ ، ولا يكون متعديا إلا بتضمين أو تحويل ؛ فالتضمين نحو « رحُبَتْكُمُ الدار » ، وقول على : « إن بشراً قد طَلُعَ اليَمَنَ » ، ضمن الأول معنى وَسِع ، والثانى معنى بَلَغ . وقيل : الأصل رَحُبَتْ بكم ، فحذف الخافض توسُّعا. والتحويلُ نحو سُدْتُه ؛ فإن أصله سَوَدْتُه بفتح العين ثم حُوِّل إلى فَعُلَ بضم العين ، ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين ، وفائدة التحويل الإعلامُ بأنه واوىُّ العين؛ إذ لو لم يحول إلى فَعُلَ وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفًا لالْتَبَسَ الواوى باليائى . هذا مذهب قوم منهم الكسائى ، وإليه ذهب فى التسهيل ، وقال ابن الحاجب : وأما باب سُدْتُه فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو ، لا للنقل .

ولا يرد فَعُلَ إلا لمعنًى مطبوع عليه مَنْ هو قائم به ، نحو كَرُمَ ولَؤُمَ ، أو كمطبوع نحو فَقُهَ وخَطُبَ ، أو شبهه نحو جَنُبَ ، شبه بنَجُسَ ، ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل .

ولا يرد يائىّ العين إلا هَيُؤ ، ولا متصرفا يائى اللام إلا نَهُوَ لأنه من النُّهْيَة وهو العقل ، ولا مضاعفا إلا قليلا مشروكا نحو لَبُبَ وشَرُرَ ، وقالوا : لَبِبَ وشَرِرَ بكسر العين أيضا ، ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل لغتين كما فى كُدْتَ تَكاد ، والماضى من لغة مضارعِه تَكُود حكاه ابن خَالَوَيْه ، والمضارع ماضيه كِدْتَ بالكسر فأخذ الماضى من لغة والمضارع من أخرى .

وأشار بقوله : (وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ) إلى أن من أبنية الثلاثى المجرد الأصلية فعلُ مالم يُسَمَّ فاعله نحو ضُمِنَ ؛ فعلى هذا تكون أبنية الثلاثى المجرد أربعة ، وإلى كون صيغة مالم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى ، وذهب البصريون إلى أنها فرعٌ مُغَيَّرة عن صيغة الفاعل ، ونقله غير المصنف عن سيبويه ، وهو أظهر القولين ، وذهب إليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية وشرحها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فُهِمَ أنها غير مختلفة ، وأنها فتحة ؛ لأن الفتح أخف من الضم والكسر ؛ فاعتباره أقرب .

الثانى : ما جاء من الأفعال مكسورَ الأول أو ساكن الثانى فليس بأصل ، بل هو مغير عن الأصل ، نحو شَهِدَ وشِهِدَ وشْهْدَ .

الثالث : مذهب البصريين أن فعل الأمر أصلٌ برأسه ، وأن قسمة الفعل ثلاثية ، وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مُقْتَطَع من المضارع ؛ فالقسمة عندهم ثنائية ؛ فعلى الأول الصحيح كان من حق المصنف إذ ذكر فعلَ مالم يسم فاعله أن يذكر فعل الأمر ، أو يتركهما معاً كما فعل فى الكافية . قال فى شرحها : جَرَتْ عادة النحويين أن لايذكروا فى أبنية الفعل المجرد فعلَ الأمر ، ولا فعل مالم يسم فاعله ، مع أن فعل الأمر أصل فى نفسه اشْتُقَّ من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه . ومذهب سيبويه والمازنى أن فعل مالم يسم فاعله أصل أيضا ، فكان ينبغى على هذا إذا عُدَّتْ صيغ الفعل المجرَّد من الزيادة أن يذكر للرباعى ثلاث صيغ : صيغة للماضى المَصُوغ للفاعل كدَحْرَجَ ، وصيغة له مَصُوغا للمفعول كدُحْرِجَ ، وصيغة للأمر كدَحْرِجْ ، إلا أنهم اسْتَغْنَوْا بالماضى الرباعى المَصُوغ للفاعل عن الآخرين لجريانها على سَنَن مطرد ، ولا يلزم من ذلك

انتفاء أصالتهما كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المُطَّردة بأفعالها انتفاء أصالتها ، هذا كلامه .

(وَمُنْتَهَاهُ) أى الفعلِ (أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا) وله حينئذ بناء واحد ، وهو فَعْلَل ، ويكون متعدياً نحو دَحْرَجَ ، ولازماً نحو عَرْبَدَ . وقال الشارح : له ثلاثة أبنية ، واحد الماضي المبنى للفاعل ، نحو دَحْرَجَ ، وواحد للماضى المبنى للمفعول ، نحو دُحْرِجَ ، وواحد للأمر نحو دَحْرِجْ ، وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضى المبنى للفاعل كما سبق .

(وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا) أى جاوز ؛ لأن التصرف فيه أكثر من الاسم ، فلم يحتمل من عِدَّة الحروف ما احتمله الاسم ؛ فالثلاثى يبلغ بالزيادة أربعةً نحو أَكْرَمَ ، وخمسة نحو اقْتَدَرَ ، وستة نحو اسْتَخْرَجَ ، والرباعى يبلغ بالزيادة خمسةً نحو تَدَحْرَجَ ، وستة نحو احْرَنْجَمَ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى التسهيل : وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التأكيد ، وسكت هنا عن هذا الاستثناء ، وهو أحسن؛ لأن هذه فى تقدير الانفصال .

الثانى : لم يتعرض الناظمُ لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال ؛ لكثرتها ، ولأنه سيذكر مابه يعرف الزائد .

أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة ـ فى قول سيبويه ـ ثلثمائة بناء وثمانية أبنية ، وزاد الزبيدى عليه نَيِّفًا على الثمانين ، إلا أن منها ما يصحُّ ، ومنها ما لا يصح .

وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة ، وفى بعضها خلاف ، وهى : أَفْعَلَ نحو أَكْرَمَ ، وفَعَّل نحو فَرَّح ، وتَفَعَّل نحو تَعَلَّمَ ، وفاعَلَ نحو ضَارَبَ ، وتَفَاعَل نحو تَضَارب ، وافْتَعَلَ نحو اشْتَمَلَ ، وانْفَعَلَ نحو انْكَسَرَ ،

واسْتَفْعَلَ نحو اسْتَغْفَرَ ، وافْعَلّ نحو احْمَرّ ، وافْعَالّ نحو اشْهَابّ الفرسُ ، وافْعَوْعَلَ نحو اغْدَوْدَنَ الشَّعْرُ ، وافْعَوَّلَ نحو اعْلَوَّطَ فرسه إذا اعروراه ، وافْعَوْلَلَ نحو اخْشَوْشَنَ ، وافْعِيلّ نحو اهْبِيَخّ ، وفَوْعَلَ نحو حَوْقَلَ إذا أدبر عن النساء ، وفَعْوَلَ نحو هَرْوَلَ ، وفَعْلَلَ نحو شَمْلَلَ إذا أسرع ، وفَيْعَلَ نحو بَيْطَرَ ، وفَعْيَلَ نحو طَشْيَأَ رأيه ، ورَهْيَأَ إذا غلط ، وفَعْلَى نحو سَلْقَاه إذا ألقاه على قفاه ، وافْعَنْلَى نحو اسْلَنْقَى ، وافْعَنْلأَ نحو احْبَنْطأَ لغةٌ فى احْبَنْطَى إذا نام على بطنه ، وافْعَنْلَلَ نحو اخْرَنْطَمَ إذا غضب ، وفَنْعَلَ نحو سَنْبَلَ الزرعُ ، وتَمَفْعَلَ نحو تَمَنْدَلَ إذا مسح يده بالمنديل ، والكثير تَنَدَّلَ .

ويجىء كل واحد من هذه الأوزان لمعانٍ متعددة لا يحتمل الحال إيرادها هنا .

وللمزيد من رباعيها ثلاثةُ أبنية : تَفَعْلَلَ نحو تَدَحْرَجَ ، وافْعَنْلَلَ نحو احْرَنْجَمَ ، وافْعَلَلّ نحو اقْشَعَرّ ، وهى لازمة ، واختلف فى هذا الثالث ؛ فقيل : هو بناء مُقْتَضَب ، وقيل : هو ملحق باحْرَنْجَمَ ، زادوا فيه الهمزة ، وأدغموا الأخير فوَزْنُه الآن افعلل ، ويدل على إلحاقه باحْرَنْجَمَ مجىء مصدره كمصدره .

* * *

(لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ)

(وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ) أى للرباعى المجرد ستة أبنية :

الأول : فَعْلَلٌ بفتح الأول والثالث ، ويكون اسما نحو جَعْفَر وهو النهر الصغير ، وصفة ومثّلوه بسَلْهَب وشَجْعَم ، والسَّلْهب : الطويل ، والشَّجْعَم : الجرىء ، وقيل : إن الهاء فى سلهب والميم فى شجعم زائدتان ، وجاء بالتاء عجوز شَهْرَبَة وشَهْبَرَة للكبيرة ، وبَهْكَنَةٌ للضخمة الحسنة .

الثانى : فِعْلِلٌ بكسر الأول والثالث ، ويكون اسما نحو زِبْرِج وهو السحاب

الرقيق ، وقيل : السحاب الأحمر ، وهو من أسماء الذهب أيضا ، وصفة نحو خِرْمِل ، قال الجرمى : الخِرْمِل المرأة الحمقاء مثل الخِذْعِل ، ونحو ناقة دِلْقِم ، قال الجوهرى : هى التى أكلت أسنانها من الكبر .

الثالث : فِعْلَل بكسر الأول وفتح الثالث ، ويكون اسما نحو دِرْهَم ، وصفة نحو هِبْلَع للأكول .

الرابع : فُعْلُل بضم الأول والثالث ، ويكون اسما نحو بُرْثُن ، وهو واحد بَرَاثِن السباع ، وهو كالمِخْلَب من الطير ، وصفة نحو جُرْشُع للعظيم من الجمال ، ويقال الطويل .

الخامس : فِعَلٌّ بكسر الأول وفتح الثانى ، ويكون اسما نحو قِمَطْر وهو وعاء الكتب ، وفِطَحْل وهو الزمان الذى كان قبل خَلْق الناس ، قال أبو عبيدة : والأعراب تقول : هو زمن كانت الحجارة فيه رَطْبة ، قال العجاج :

١٢٠٨ — وَقَدْ أَتَاهُ زَمَنَ الْفِطَحْلِ
وَالصَّخْرُ مُبْتَلٌّ كَطِينِ الْوَحْلِ

وقال آخر :

١٢٠٩ — * زَمَنَ الْفِطَحْلِ إِذِ السِّلَامُ رِطَابُ *

وصفةً نحو سِبَطْر وهو الطويل الممتد ، وجمل قِمَطْر أى صُلْب ، ويوم قِمَطْر ، أى شديد .

السادس : فُعْلَل بضم الأول وفتح الثالث ، ويكون اسما نحو جُخْدَب لذكر الجَرَاد ، وصفة نحو جُرْشَع بمعنى جُرْشُع بالضم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلى ، بل هو فَرْع على فُعْلُل بالضم ، فتح تخفيفا ؛ لأن جميع ما سُمِع

فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جُخْدُب وطُحْلُب وبُرْقُع فى الأسماء ، وجُرْشُع فى الصفات ، وقالوا للمخلب جُرْثُن ، ولشجر البادية عُرْفُط ، ولكساء مخطط بُرْجُد ، ولم يسمع فيها فُعْلَل بالفتح ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلى ، واستدلوا لذلك بأمرين ؛ أحدهما : أن الأخفش حكى جُؤْذَراً ولم يحك فيه الضم ؛ فدل على أنه غير مخفف ، وهو مردود ؛ فإن الضم فيه منقول أيضا ، وزعم الفراء أن الفتح فى جؤْذَر أكثر ، وقال الزبيدى : إن الضم فى جميع ما ورد منه أفصح . والآخر : أنهم قد ألحقوا به ؛ فقالوا : عُنْدَد ، يقال : مالى عن ذلك عُنْدَد ، أى بُدٌّ ، وقالوا : عاطت الناقة عُوطَطا إذا اشتهت الفحل ، وقالوا : سُودَد ؛ فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة ، وليست من الأمثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق ؛ فوجب أن يكون للالحاق ، وأجاب الشارح بأنا لا نسلم أن فَكَّ الإدغام للالحاق بنحو جُخْدَب ، وإنما هو لأن فُعْلَلا من الأبنية المختصة بالأسماء فقياسه الفك كما فى جُدُد وظُلَل وحُلَل ، وإن سلمنا أنه للالحاق فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول ؛ فإنه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا : اقْعَنْسَسَ فألحقوه باحْرَنْجَمَ ؛ فكما ألحق بالفرع بالزيادة ؛ فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف .

الثانى : ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة فُعْلَل ، وقال فى التسهيل : وتفريع فُعْلَل على فُعْلُل أظهر من أصالته .

الثالث : زاد قوم من النحويين فى أبنية الرباعى ثلاثة أوزان : وهى فِعْلُلٌ بكسر الأول وضم الثالث ، حكى ابن جنى أنه يقال لجوز القُطْن الفاسد : خِرْفُعٌ ، ويقال أيضا لزئبر الثوب : زِئْبُر ، وللضئبل وهو من أسماء الداهية : ضِئْبُل ، وفُعَلٌّ بضم الأول وفتح الثانى نحو خُبَعْث ودُلَمْز ، وفَعْلِلٌ بفتح الأول وكسر الثالث نحو طَحْرِبة ، ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان ، وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة فى الكافية فقال : وربما استعمل أيضا فِعْلُلٌ ، والمشهور فى الزِّئْبر والضِّئْبل كسر الأول والثالث .

الرابع : قد علم بالاستقراء أن الرباعى لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه ، ولا يتوالى أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ فى كلمة ، ومن ثَمَّ لم يثبت فُعَلِل ، وأمَّا عُلَبِط للضَّخْم من الرجال ، وناقة عُلَبِطَةٌ أى عظيمة ؛ فذلك محذوف من فُعَالِل ، وكذلك دُوَدِمٌ ، وهو شىء يشبه الدم يخرج من شجر السَّمُر ، ويقال حينئذ : حاضت السَّمُرَةُ ، وكذلك لبن عُثلطٌ وعُجَلِط وعُكَلِط : أى ثخين خاثر ، ولا فَعَلُلٌ ، وأما عَرَتُنٌ لنبتٍ يُدْبَغ به فأصْله عَرَنْتُنٌ مثل قَرَنْفُلٍ ، ثم حذفت منه النون كما حذفت الألف من عُلَابِط ، واستعملوا الأصل والفرعَ ، وكذلك عَرَقُصَان أصله عَرَنْقُصَانٌ ، حذفوا النون وبقى على حاله وهو نبت ، ولا فَعَلِلٌ وأمَّا جَنَدِلٌ فإنه محذوف من جَنَادِل ، والجَنَدِل : الموضع فيه حجارة ، وجعله الفراء وأبو على فرعا على فَعَالِيل ، وأصله جَنَادِيل ، واختاره الناظم ؛ لأن جَنَدِلاً مُفْرَدٌ فتفريعُهُ عَلَى المفرد أولى ، وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة ، وليس بصحيح لما سبق

(وَإِنْ عَلاَ) الاسمُ المجرد عن أربعة ، وهو الخماسى (فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاً كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌ) .

فالأول من هذه الأبنية : فَعَلَّلٌ ، وهو بفتح الأول والثانى والرابع ، ويكون اسما نحو سَفَرْجَل ، وصفة نحو شَمَرْدَل للطويل .

والثانى ، وهو بفتح الأول والثالث وكسر الرابع ، قالوا : لم يجىء إلا صفة نحو جَحْمَرِش للعظيمة من الأفاعى ، وقال السيرافى : هى العجوز المسنّة ، وقَهْبَلِس المرأة العظيمة ، وقيل : لحشفة الذكر ، وقيل : لعظيم الكمرة فيكون اسما .

والثالث ، وهو بضم الأول وفتح الثانى وكسر الرابع ، يكون اسما نحو خُزَعْبِلٌ للباطل وللأحاديث المُسْتَطْرفة ، وقُذَعْمِل ، يقال : ما أعطانى قُذَعْمِلاً ، أى شيئا ،

وصفة يقال : جمل قُذَعْمِل للضخم ، والقُذَعْمِلة من النساء القصيرة ، وجمل خُبَعْثِنٌ وهو الضخم أيضا ، وقيل : الشديد الخلق العظيم ، و به سمى الأسد .

والرابع ، وهو بكسر الأول وفتح الثالث ، يكون اسما نحو قِرْطَعْب وهو الشىء الحقير ، وصفة نحو جِرْدَحْل ، وهو الضخم من الإبل ، وحِنْزَقْر وهو القصير .

﴿ تنبيه ﴾ : زاد ابن السَّرَّاج فى أوزان الخماسى فُعْلَلِل نحو هُنْدَلِع اسم بقلة ، ولم يثبته سيبويه ، والصحيح أن نونه زائدة ، وإلاّ لزم عدم النظير ، وأيضا قد حَكَى كُرَاعٌ فى الهُنْدَلِع كسر الهاء ؛ فلو كانت النون أصلية لزم كون الخماسى على ستة أوزان ؛ فيفوت تفضيل الرباعى عليه ، وهو مطلوب ، ولأنه يلزم على قوله أصالة نون كَنَهْبُلٍ ؛ لأن زيادتها لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها مُوقِعٌ فى عدم النظير ، مع أن نون هُنْدَلِع ساكنة ثانية ؛ فأشبهت نون عَنْبَر وحَنْظَل ونحوهما ، ولا يكاد يوجد نظير كنهبل فى زيادة نون ثانية متحركة ؛ فالحكم على نون هُنْدَلع بالزيادة أولى ، وزاد غيرُه للخماسى أوزانا أُخَرَ ، لم يثبتها الأكثرون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بذكرها .

(وَمَا * غَايَرَ) من الأسماء المتمكنة ما سبق من الأمثلة (لِلزَّيْدِ أوِ النَّقْصِ انْتَمَى) نحو يَدٍ وجَنَدِل واسْتِخْرَاج ، وكان ينبغى أن يقول : أو النُدُور ؛ لأن نحو طَحْرِبة مغاير للأوزان المذكورة ، ولم يَنْتَم إلى الزيادة ولا النقص ، ولكنه نادر كما سبق ، ولهذا قال فى التسهيل : وما خرج عن هذه المُثُل فشاذ ، أو مزيد فيه ، أو محذوف منه ، أو شبه الحرف ، أو مركب ، أو أعجمى .

(وَالْحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ) الكلمةَ فى جميع تصاريفها (فَأصْلٌ وَالَّذِى * لاَ يَلْزَمُ) بل يحذف فى بعض التصاريف فهو (الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِى) لأنك تقول : حَذَا

حَذْوَهُ ؛ فتعلم بسقوط التاء أنها زائده فى احْتَذَى ، يقال : احْتَذَى به أى اقتدى به ، و يقال أيضا « احْتَذَى » أى انتَعَل ، قال :

١٢١٠ — * كُلُّ الْحِذَاء يَحْتَذِى الْحَافِى الْوَقِعْ *

والحذاء : النَّعل ، وأما الساقط لعلة من الأصول كواو يَعِدُ ؛ فإنه مقدر الوجود ، كما أن الزائد اللازم كنون قَرَنْفُل وواو كَوْكَب فى تقدير السقوط ، ولذا يقال : الزائد ما هو ساقط فى أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا .

واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء : للدلالة على معنى كحَرْف المضارعة وألف المفاعلة ، وللإلحاق كواو كَوْثَر وجَدْوَل ، و ياء صَيْرَف وعِثْيَر ، وألف أرْطَى ومِعْزَى ، ونون جَحَنْفَل ورَعْشَن ، وللمد كألف رِسالة ، و ياء صَحِيفة ، وواو حَلُوبة ، وللعِوَض كتاء زَنَادِقة و إقامة ، وسين يَسْطِيع ، وميم اللَّهُمَّ ، وللتكثير كميم سُتْهُمْ وزُرْقُم وابْنُم ، زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره ، ومن هـذا المعنى ألف قَبَعْثَرَى وكَمَّثْرَى ، وللامكان كألف الوصل ؛ لأنه لا يمكن أن يبتدأ بساكن ، وهاء السكت فى نحو عِهْ وقِهْ ؛ لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف و يوقف عليه ، وللبيان كهاء السكت فى نحو مَالِيَهْ ويا زَيْدَاه ، زيدت لبيان الحركة ، و بيان الألف .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : الزائد نوعان :

أحدهما : أن يكون تكريرَ أصلٍ لإلحاق أو لغيره ؛ فلا يختص بأحرف الزيادة ، وشرطه أن يكون تكريرَ عَيْنٍ إما مع الاتصال نحو قَتَّل ، أو مع الانفصال بزائد نحو عَقَنْقَل ، أو تكريرَ لامٍ كذلك نحو جَلْبَبَ وجِلْبَاب ، أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو مَرْمَرِيس وهو قليل ، أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صَمَحْمَحٍ .

أما مكرر الفاء وَحْدَها كقَرْقَف وسُنْدُس ، أو العين المفصولة بأصلى كحَدْرد فأصلى .

والآخر : أن لا يكون تكريرَ أصلٍ ، وهذا لا يكون إلا أحد الأحْرُفِ العشرة مجموعة فى « أمان وتسهيل » ، وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة ، وليس المراد أنها تكون زائدة أبداً ؛ لأنها قد تكون أصولا ، وذلك واضح . وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء ، وسيأتى الرد عليه .

الثانى : أدلة زيادة الحرف عشرة :

أولها : سقوُطه من أصل ، كسقوط ألف ضارب فى أصله أعنى المصدر

ثانيها : سقوطه من فرع ، كسقوط ألف كِتاب فى جَمْعه على كُتُب .

ثالثها : سقوطه من نظيره كسقوط ياء أيْطَل فى إطْلٍ ، والأيْطَل : الخاصِرة .

وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة ، فإن كان سقوطه لعلة كسقوط واو وَعَدَ فى يَعِدُ أو فى عِدَة لم يكن دليلا على الزيادة .

رابعها : كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق ، وذلك كالنون إذا وقعت ثالثةً ساكنةً غير مدغمة وبعدها حرفان نحو وَرَنْتَلٍ وهو الشر ، وشَرَنْبث وهو الغليظ الكفين والرجلين ، وعَصَنْصَر وهو جبل ؛ فالنون فى هذه ونحوها زائدة ؛ لأنها فى موضعٍ لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة ، نحو جَحَنْفَل من الجحفلة ، وهى لِذِى الحافر كالشَّفة للانسان ، والجَحَنْفَل : العظيمُ الشفة ، وهو أيضاً الجيش العظيم .

خامسها : كونه مع عدم الاشتقاق فى موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق ، كالهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف ، فإنها يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم الاشتقاق ؛ فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه ، وذلك نحو أرْنَب وإفْكِل ، يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحْمَر ، والإفْكِل: الرِّعْدَة

سادسها : اختصاصُه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون من كِنْتَأْوٍ ونحو حِنْطَأْوٍ وَسِنْدَأْوٍ وقِنْدَأْوٍ، فالكنتأو : الوافرُ اللحيةِ، والحنطأو : العظيم البطن ، والسندأو والقندأو : الرجلُ الخفيف .

سابعها : لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة فى تلك الكلمة ، نحو تَتْفُل بفتح التاء الأولى وضم الفاء ، وهو ولد الثعلب ، فإن تاءه زائدة ؛ لأنها لو جعلت أصلا لكان وزنه فَعْلُل وهو مفقود .

ثامنها : لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة فى نظير الكلمة التى ذلك الحرف منها نحو تُتْفُل على لغة مَنْ ضم التاء والفاء ، فإن تاءه أيضاً زائدة على هذه اللغة و إن لم يلزم من تقدير أصالتها عدمُ النظير ؛ فإنها لو جعلت أصلا كان وزنه فُعْلُل وهو موجود نحو بُرْثُن ، لكن يلزم عدمُ النظير فى نظيرها أعنى لغةَ الفتحِ ، فلما ثبتت زيادة التاء فى لغة الفتح حكم بزيادتها فى لغة الضم أيضاً ؛ إذ الأصل اتحاد المادة .

تاسعها : دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل .

عاشرها : الدخول فى أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير ، وذلك فى كَنَهْبُل، فإن وزنه على تقدير أصالة النون فَعَلّل كسَفَرْجُل بضم الجيم وهو مفقود ، وعلى تقدير زيادتها فَعَنْلُل وهو مفقود أيضاً ، ولكن أبنية المزيد فيه أكثر ، ومن أصولهم المصير إلى الكثير . ذكر هذا ابن إياز وغيره ، وقال المرادى : هو مندرج فى السابع ، اهـ .

(بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ فِي * وَزْنٍ) يعنى إذا أردتَ أن تزنَ كلمةً لتعلم الأصل منها والزائد فقابِلْ أصولها بأحْرُفِ فعل : الأول بالفاء ، والثانى بالعين ، والثالث باللام ، مسوياً بين الميزان والموزون فى الحركة والسكون ؛ فتقول فى فَلْس فَعْل ، وفى

ضَرَبَ فَعَلَ بفتح الفاء والعين ، وكذلك فى قام وشدّ لأن أصلهما قَوَمَ وشَدَدَ ، وفى عَلِمَ فَعِلَ ، وكذلك فى هَابَ ومَلّ ، وفى ظَرُف فَعُلَ ، وكذلك فى طَالَ وحَبّ (وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِى) عن تضعيف أصله من الميزان ؛ فتقول فى أَكْرَمَ وبَيْطَر وجَوْهَر وانقطع واجتمع واستخرج وانقطاع واجتماع واستخراج : أفعلَ وفَيْعَل وفَوْعَل وانفعل وافتعل واستفعل وانفعال وافتعال واستفعال .

واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما :

أحدهما : المُبْدَل من تاء الافتعال ؛ فإنه يعبر عنه بالتاء التى هى أصله ؛ فيقال فى وزن اصْطَبَرَ : افْتَعَل ، وذلك لأن المقتضى للابدال مفقود فى الميزان .

والآخر المُكَرَّر لإلحاقٍ أو غيره ؛ فإنه يقابل بما يقابل به الأصل كما يأتى بيانه .

(وَضَاعِفِ اللامَ) من الميزان (إِذَا أَصْلٌ بَقِى) من الموزون ، بأن يكون رباعياً أو خماسياً (كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقٍ) ، وجيم ولام سَفَرْجَل ، وميم ولام قُذَعْمِل ؛ فتقول فى وزن الأول فَعْلَلٌ ، وفى الثانى فُعْلُل ، والثالث فَعَلَّل ، والرابع فُعَلِّلٌ .

(وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ * فَاجْعَلْ لَهُ فِى الْوَزْنِ) من أحرف الميزان (مَا لِلأَصْلِ) الذى هو ضعفه منها ؛ فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء ، وإن كان ضعف العين قوبل بالعين ، وإن كان ضعف اللام قوبل باللام ؛ فتقول فى حِلِتِيت فِعْلِيل ، وفى سُحْنُون فُعْلُول ، وفى مَرْمَرِيس فَعْفَعِيل ، وفى اغْدَوْدَنَ افْعَوْعَل ، وفى جَلْبَبَ فَعْلَل . وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله ؛ فتقول فى حِلِتِيت فِعْلِيت ،

وفى سُحْنُون فُعْلُون ، وفى مَرْمَرِيس فعمريل ، وفى اغْدَوْدَنَ افعَوْدَل ، وفى جَلْبَب فَعْلَبَ . ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان؛ أحدهما : تكثير الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد فى نحو صَبَّر وَقتّر وكَتّر ، فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فَعَّلَ ، ووزنها على القول المرغوب عنه فَعْبَلَ ، وفَعْتَلَ ، وفَعْثَل ، وكذا إلى آخر الحروف وكفى بهذا الاستثقال منفرا . والآخر : التباسُ ما يشاكل مصدرهُ تفعيلا بما يشاكل مصدره فعللة ، وذلك أن الثلاثى المعتل العين قد تُضَعَّف عينُه للإلحاق ولغير الإلحاق ، ويتَّحد اللفظ به كبَيَّنَ مقصوداً به الإلحاق ومقصـوداً به التعدية ؛ فعلى القصد الأول مصدره تبينة مشاكل دَحْرَجَة ، وعلى القصد الثانى مصدره تَبْيِين ، ولا يعلم امتياز المصدرين إلا بعد العلم باختلاف وزنى الفعلين ، واختلاف وزنى الفعلين فيما نحن بصدده ليس إلا على المذهب المشهور .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إذا لم يكن الزائد من حروف « أمان وتسهيل » فهو ضعف أصل كالباء من جَلْبَبَ ، وإن كان منها فقد يكون ضعفاً نحو سَأْل ، وقد يكون غير ضعف بل صورتُهُ صورة الضعف ولكن دلَّ الدليل على أنه لم يقصد به تضعيف ؛ فيقابل فى الوزن بلفظه نحو سَمْنَان — وهو ماء لبنى ربيعة — فوزنه فَعْلَان لا فَعْلَال ؛ لأن فَعْلَالا بناء نادر لم يأتِ منه غير المكرر نحو الزَّلْزَال إلا خَزْعَال وهو ناقة بها ظلع ، وقَهْقَار للحجر . وأما بَهْرَام وشَهْرَام فعجميان .

الثانى : المعتبر فى الوزن ما استحقّه الموزونُ من الشكل قبل التغيير ؛ فيقال فى وزن رَدَّ ومَرَدّ فَعَلَ ومَفْعَل ؛ لأن أصلهما رَدَدَ ومَرْدَد .

الثالث : إذا وقع فى الموزون قلبٌ قُلِبَ الزنة ؛ لأن الغرض من الوزن التنبيهُ

على الأصول والزوائد على ترتيبها ؛ فتقول فى وزن آدُرٍ أعْفُل ؛لأن أصله أدْوُر ،قدمت العين على الفاء ، وتقول فى نَآء فَلَع ، لأنه من النأى ، وفى الحادى عالف ، لأنه من الوحدة ، وكذلك إذا كان فى الموزون حذفٌ وُزِنَ باعتبار ما صار إليه بعد الحذف ؛ فتقول فى وزن قَاضٍ فَاعٍ ، وفى بِـعْ فِلْ ، وفى يَعِدُ يَعِلُ، وفى عِدَة عِـلَة ، وفى عِهْ أمر من الوَعْى عِهْ ، إلا إذا أريد بيانُ الأصل فى المقلوب والمحذوف ؛ فيقال : أصْله كذا ثم أُعِلّ ، اهـ .

(وَاحْـكُمْ بِتَأْصِيلِ) أصول (حُرُوف) الرباعى التى تـكررت فاؤه وعينُه ، وليس أحد المـكررين فيه صالحاً للسقوط ، كحروف (سِمْسِمٍ * وَنَحْوِهِ) لأن أصـالة أحد المـكررين فيه واجبة تـكميلا لأقلّ الأصول ، وليس أصالة أحدهما أولىٰ من أصالة الآخر ، فحـكم بأصالتهما معا (وَاخْلُف فِي) الرباعى المذكور الذى أحَدُ المـكررين فيه صالح للسقوط (كَلَمْـلِمِ) أمر من لَمْلَمَ وكَفْـكِف أمر من كفْـكف ؛ فاللام الثانية والـكاف الثانية صالحان للسقوط ، بدليل صحة كف ولُمّ ، فقيل : إنه كالنوع الأول حروفهُ كلها محكوم بأصالتها ، وإن مادة لمل وكفـكف غير مادة لم وكف ؛ فوزن هذا النوع فَعْلَل كالنوع الأول ، وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج ، وقيل : إن الصالح للسقوط زائد ؛ فوزن كفْـكف على هذا فَعْـكلَ ، وهذا مذهب الزجاج ، وقيل : إن الصالح للسقوط بَدَلٌ من تضعيف العين ، فأصل لمل لمم ، فاستثقل توالى ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء ، وهذا مذهب الـكوفيين ، واختاره الشارح ، ويردُّه أنهم قالوا فى مصدره : فَعْلَلة ، ولو كان مضاعفا فى الأصـل لجاء على التفعيل .

فإن تـكرر فى الـكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلى كَصَمَحْمح وسَمَعْمع حكم فيه بزيادة الضعفين الأخيرين ؛ لأن أقلّ الأصول محفوظ بالأولين ، والسابق ، كذا قاله

فى شرح الكافية . وقال فى التسهيل : فإن كان فى الكلمة أصلٌ غير الأربعة حكم بزيادة ثانى المتماثلات وثالثها فى نحو صَمَحْمَح ، وثالثها ورابعها فى نحو مَرْمَرِيس ، انتهى ؛ فاتفق كلامه فى نحو مرمريس ، واختلف فى نحو صمحمح ؛ فوزنه فى كلامه الأول على طريقة مَنْ يقابل الزائد بلفظه فَعَلْمَح ، وفى كلامه الثانى فَعَحْمَل . واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى فى نحو صَمَحْمَح والميم الثانية فى نحو مَرْمَرِيس بحذفهما فى التصغير ، حيث قالوا : صُمَيْمِح ، ومُرَيْرِيس ، ونقل عن الكوفيين فى صمحمح أن وزنه فَعَلَّل ، وأصله صَمَحَّح أبدلوا الوسطى ميما .

ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الأصل شرع فى بيان ما تَطَّرِدُ زيادته من الحروف العشرة ، فقال :

(فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ)

ألفٌ : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، وزائد : خبره ، والمين : الكذب .

أى إذا صحبت الألفُ أكثرَ من أصلين حكم بزيادتها ؛ لأن أكثر ما وقعت الألف فيه كذلك دلَّ الاشتقاقُ على زيادتها فيه ، فيحمل عليه ما سواه ، فإن صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة ، بل بدلا من أصل ياء أو واو ، نحو رَمَى ودَعَا ورَحاً وعَصاً وبَاعَ وقَالَ وناب وباب ، وما ذكره إنما هو فى الأسماء المتمكنة والأفعال ، أما المبنيات والحروف فلا وَجْهَ للحكم بزيادتها فيها ؛ لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق ، وهو مفقود ، وكذلك الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسحاق .

واعلم أن الألف لا تزاد أولا ؛ لامتناع الابتداء بها ، وتزاد فى الاسم ثانية نحو ضَارِب ، وثالثة نحو كِتَاب ، ورابعة نحو حُبْلَى وسِرْدَاح ، وخامسة نحو انْطِلَاق

وحِلِبْلاب ، وسادسة نحو قبَعْثَرى ، وسابعة نحو أَرْبُعاوَى ، وتزاد فى الفعل ثانية نحو قاتَلَ ، وثالثة نحو تغافَلَ ، ورابعة نحو سَلْقَى ، وخامسة نحو أجْأَوَى ، وسادسة نحو اغرَنْدَى .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يستثنى من كلامه نحو عاعَى وضَوْضَى من مضاعف الرباعى ، فإن الألف فيه بدل من أصل ، وليست زائدة .

الثانى : إذا كانت الألف مصاحبة لأصلين ولِثالثٍ يحتمل الأصالة والزيادة ، فإن قدرت أصالته فالألف زائدة ، وإن قُدِّرت زيادته فالألف غير زائدة ، لكن إن كان المحتمِلُ همزةً أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة فى خماسى كان الأرجحُ الحكم عليه بالزيادة وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل ، نحو أفعًى ومُوسَى وعَقَنْقَى إن وجد فى كلامهم ، ما لم يدلّ على أصالة هذه الأحرف وزيادة الألف كما فى أرْطَى عند من يقول أديم مَأرُوط أى مَدْبُوغ بالأرْطَى ، وكما فى مِعْزَى لقولهم معز ومعز ، وإن كان المحتمِلُ غيرَ هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف ، انتهى .

(وَاليَا كَذَا وَالوَاوُ) أى مثل الألف فى أن كلا منهما إذا صحب أكثرَ من أصلين حكم بزيادته (إنْ لَمْ يَقَعَا) مكررين (كَمَا هُمَا فِى يُؤْيُؤٍ) اسم طائر ذى مخلب يشبه الباشق (وَوَعْوَعَا) إذا صوّت ؛ فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها ، كما حكم بأصالة حروف سمسم .

والتقسيم السابق فى الألف يأتى هنا أيضاً ؛ فتقول : كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال : فإن صحب أصلين فقط فهو أصل كبَيْت وسَوْط ، وإن صحب ثلاثةً فصاعدا مقطوعاً بأصالتها فهو زائد إلا فى الثنائى المكرر كما تقدم فى المتن ، وإن صحب أصلين وثالثاً محتمِلاً ، فإن كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة حكم بزيادة المصدّر منهما

وأصالة الياء والواو ، نحو أَيْدَع ومِزْوَد ، إلا أن يدل دليل على أصالة المصدَّر وزيادتهما كما فى أَوْلَق عند من يقول« أُلِقَ فهو مألوق » أى جُنَّ فهو مجنون ، وكما فى أَيْطَل لما تقدَّم من قولهم فيه إطِل ، أو أصالة الجميع كما فى مَرْيَم ومَدْيَن ؛ فإن وزنهما فَعْلَل، لا فَعْيَل ؛ لأنه ليس فى الكلام ، ولا مَفْعَل و إلاَّ وَجَب الإعلال ، و إن كان المحتمِلُ غيرَهما حكم بأصالته وزيادة الياء والواو ، مالم يدل دليل على خلاف ذلك كما فى نحو يَهْيَرّ وهو الحجر الصلب ، وقال ابن السراج : اليهير اسم من أسماء الباطل ، قال : وربما زادوه ألفا فقالوا يَهْيَرَّى ، وقيل : هو السراب ، يقال : أكذب من اليَهْيَرّ أى من السَّرَاب ؛ فإنه قضى فيه بزيادة الياء الأولى دون الثانية ؛ لأنه ليس فى الكلام فَعْيَلّ ، ولا خفاء فى زيادتها فى نحو يَحمرّ ، وكما فى عِزْوِيت وهو اسم موضع ، وقيل : هو القصير أيضا ؛ فإنه قضى فيه بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء ؛ لأنه لا يمكن أن يكون وزنه فِعْويلا ؛ لأنه ليس فى الكلام ، ولا فِعْلِيلا لأن الواو لا تكون أصلا فى بنات الأربعة ، ولا فِعْوِيتا لأن الكلمة تصير بغير لام ؛ فتعين أن يكون وزنه فِعْلِيتا مثل عِفْرِيت .

واعلم أن الياء تزاد فى الاسم أولىٰ نحو يَلْمَع ، وثانية نحو ضَيْغَم ، وثالثة نحو قَضِيب ، ورابعة نحو حِذْرِيَة ، وخامسة نحو سُلَحْفِيَة ، قيل : وسادسة نحو مِغْنَاطِيس ، وسابعة نحو خُنْزُوَانِية ، وتزاد فى الفعل أولىٰ نحو يَضْرِب ، وثانية نحو بَيْطَرَ ، وثالثة عند من أثبت فَعْيَلَ فى أبنية الأفعال نحو رَهْيَأ ، ورابعة نحو قَلْسَيْتُ ، وخامسة نحو تَقَلْسَيْتُ ، وسادسة نحو اسْلَنْقَيْتُ .

والواو تزاد فى الاسم ثانية نحو كَوْثَر ، وثالثة نحو عَجُوز ، ورابعة نحو عَرْقُوَة ، وخامسة نحو قَلَنْسُوة ، وسادسة نحو أُرْبُعَاوَى ، وتزاد فى الفعل ثانية نحو حَوْقَلَ ، وثالثة نحو جَهْوَرَ ، ورابعة نحو اغْدَوْدَنَ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مذهبُ الجمهور أن الواو لا تزاد أولا ، قيل : لثقلها ،

وقيل : لأنها إن زيدت مضمومة اطّرد همزها ، أو مكسورة فكذلك ، و إن كان همزُ المكسورة أقلّ ، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمزُ ؛ لأن الاسم يضم أوله فى التصغير ، والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول ؛ فلما كانت زيادتها أولاً تؤدى إلى قلبها همزة رفضوه ؛ لأن قلبها همزة قد يوقع فى اللبس ، وزعم قوم أن واو وَرَنْتَل زائدة على سبيل الندور ؛ لأن الواو لا تكون أصلا فى بنات الأربعة ، وهو ضعيف ؛ لأنه يؤدى إلى بناء وَفَنْعَل وهو مفقود ، والصحيح أن الواو أصلية ، وأن اللام زائدة مثلها فى فَحْجَل بمعنى فحج ، وهِدَمِل بمعنى هدم ؛ فإن لزيادة اللام آخرا نظائر ، بخلاف زيادة الواو أولا .

الثانى : إذا تصدّرت الياء و بعدها ثلاثة أصول فهى زائدة كما سبق فى يَلْمَع ، و إذا تصدّرت و بعدها أربعة أصول فى غير المضارع فهى أصل كالياء فى يَسْتَعُور ، وهو اسم مكان بالحجاز ، وهو أيضا اسم شجر يُسْتاك به ؛ لأن الاشتقاق لم يدلّ على الزيادة فى مثله إلا فى المضارع ، اهـ .

***

(وَهَـكَذَا هَمزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلاَثَةً تَأصِيلُهَا تَحَقَّقَا)

أى الهمزة والميم متساويتان فى أن كلا منهما إذا تصدّر و بعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فهو زائد ، نحو أَحْمَد ومَسْجِد ؛ لدلالة الاشتقاق فى أكثر الصور على الزيادة ؛ فحمل عليه ما سواه .

فخرج بقيد التصدُّر الواقع منهما حَشْواً أو آخرا ؛ فإنه لا يقضى بزيادته إلا بدليل كما سيأتى بيانه .

و بقيد الثلاثة نحو أَكَلَ ومَهَد ونحو إصْطَبْل ومَرْزَجُوش .

و بقيد الأصالة نحو أمان ومِعْزَى .

و بقيد التحقق نحو أرْطًى ؛ فإنه سُمع فى المدبوغ به مَأْرُوط ، ومَرْطِىٌّ ؛ فمن قال مأروط جعل الهمزة أصلية والألف زائدة ، ومن قال مَرْطِىٌّ جعل الهمزةزائدة والألف بدلا من ياء أصلية ؛ فوزنه على الأول فَعْلَى وألفه زائدة للالحاق ؛ فلو سمى به لم ينصرف للعلمية وشبه التأنيث ، ووزنه على الثانى أفْعَلُ ؛ فلو سمى به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، والقول الأول أظهر ؛ لأن تصاريفه أكثر ؛ فإنهم قالوا « أَرَطتُ الأديمَ » إذا دَبَغتَه بالأرْطَى ، و « أرطت الإبلُ » إذا أكلته ، و « آرطت الأرض » إذا أنبتته . وقيل أيضا « أرطت الأرض » إذا أنبتت الأرْطَى ، وكذا الأوْلَقُ ؛ لأنه قيل : هو من أَلِقَ فهو مألوق إذا جُنَّ ، فالهمزة أصل والواو زائدة ، وقيل : هو من « وَلَق » إذا أسْرَعَ ؛ فالهمزة زائدة والواو أصل ، ووزنه أفعل ، والأول أرجح . وكذا الأوتكى لنوع من التمر ردىء دائر بين أن يكون وزنه أفْعَلَى كأجْفَلَى ، وفَوْعَلَى كخَوْزَلَى . ويخرج به أيضا نحو مُوسَى فإن ميمه محتملة الأصالة والزيادة ، ولكن الأرجح الزيادة كما مر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : محلُّ الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين مالم يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق ونحوه ، فإن عارضه دليلٌ على الأصالة عُمِل بمقتضى الدليل ، كما فى ميم مِرْجَل ومُغفور ومِرْعِزَّى ، حكم بأصالتها على أن بعدها ثلاثة أصول .

أما مِرْجَل فمذهب سيبويه وأكثر النحويين أن ميمه أصل ؛ لقولهم « مَرْجَلَ الحائكُ الثوبَ » إذا نسجه مُوَشًّى بوَشْىٍ يقال له المراجل ، قال ابن خروف : أُمَرْجَل ثوبٌ يعمل بدارات كالمراجل وهى قدور النحاس ، وقد ذهب أبو العلاء المعرى إلى زيادة ميم مِرْجَل اعتمادا على الأصل المذكور ، وجعل ثبوتها فى التصريف كثبوت ميم تَمَسْكَنَ من المسكنة ، وتَمَنْدَلَ من المنديل ، وتَمَدْرَعَ إذا لبس المِدْرَعة ، والميم فيها زائدة ، ولا حجة له فى ذلك ؛ لأن الأكثر فى هذا تَسَكَّنَ ، وتَنَدَّلَ ، وتَدَرَّعَ ، قال أبو عثمان : هو الأكثر فى كلام العرب .

وأما مُغْفُور فعن سيبويه فيه قولان : أحدهما أن الميم زائدة ، والآخر أنها أصل ، لقولهم « ذَهَبُوا يَتَمَغْفَرُونَ » أى يجمعون المغفور ، وهو ضرب من الكَمْأة .

وأما مِرْعِزّى فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة ، وذهب قوم منهم الناظم إلى أنها أصل ؛ لقولهم كساء مُمَرْعَزٌ ، دون مُرَعَّزٌ .

وكما فى همزة « إمّعة » وهو الذى يكون تَبَعًا لغيره لضعف رأيه ، والذى يجعل دِينَهُ تبعا لِدِينِ غيره ويقلده من غير برهان ، حكم بأصالة همزته على أن بعدها ثلاثة أصول ؛ فوزنه فِعَّلَة لا إفْعَلَة لأنه صفة ، وليس فى الصفات إفعلة ، وإمّرة مثل إمّعة وزنا ومعنى وحكما ، وهو الذى يأتمر لكلِّ مَنْ يأمره لضعف رأيه ، ويقال أيضا : إمَّعٌ ، وإمَّر .

الثانى : أفهم قوله « سبقا » أنهما لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين إلا بدليل .

ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد ألف وقبلهــا أكثر من أصلين ، كما سيأتى فى كلامه .

فمثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهى غير مصدرة شَمْأل ، واحْبَنْطأ .

ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهى غير مُصَدرة دُلاَمِص وزُرْقُم ، وبابه .

أما الشمأل فالدليلُ على زيادة همزتها سقوطُها فى بعض لغاتها ، وفيها عشرُ لغاتٍ : شَمْأل ، وشَأمل ، بتقديم الهمزة على الميم ، وشَمَال على وزن قَذَال ، وشَمُول بفتح الشين ، وشَمَل بفتح الميم ، وشَمْل بإسكان الميم ، وشَيْمَل على وزن صَيْقل ، وشِمَال على وزن كِتاب ، وشَمِيل على وزن طَوِيل ، وشَمْألّ بتشديد اللام ، واستدلّ ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمأل بقولهم « شملت الريح » إذا هَبّت شمالا ، واعترض بأنه يحتمل أن يكون أصله شمألت فنقل ؛ فلا يصح الاستدلال به .

وأما احْبَنْطأ فالدليل على زيادة همزته سقوطُها فى الحَبَط ، يقال « حَبِطَ بطنه » إذا انتفخ .

وأما دُلاَمِص ويقال فيه دُمَالِص وَدُمَلِصٌ ودُمَيلِص ، وهو البَرَّاق — فلقولهم « دِرْع دِلاَصٌ ، وَدَلِيصٌ ، ودلصته أنا » وذهب أبو عثمان إلى أن الميم فى دُلاَمص أصل وإن وافق دِلاَصاً فى المعنى ؛ فهو عنده من باب سَبِط وسِبَطْر

وأما زُرْقُم وبابه — نحو سُتْهُم ، ودُلْقُم ، وضُرْزُم ، وفُسْحُم ، ودُرْدُم — فلأنها من الزرقة والسته والاندلاق وهو الخروج ، والضرز وهو البخيل — يقال ناقة ضرزة أى قليلةُ اللبنِ — والانفساح ، والدَّرَد وهو عدم الأسنان ، والوصف منه أدْرَد ، ودَرِد .

الثالث : أفهم قوله « تأصيلها تحققا » أنهما إذا سَبَقَا ثلاثةً لم يتحقق تأصيل جميعها ، بل كان فى أحدها احتمال ، أنه لا يُقْدَمُ على الحكم بزيادتهما إلا بدليل ، وهو خلاف ما جزم به فى التسهيل — وهو المعروف — من أن الهمزة والميم إذا سَبَقَا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الأصالة والزيادة ؛ أنه يحكم بزيادة الهمزة والميم وأصالة ذلك المحتمل ، إلا أن يقوم دليل بخلاف ذلك ، ولذلك حكم بزيادة همزة أفْعَى وأيْدع ، وميم مُوسَى ومِزْوَد ، وجاء فى ميم مِجَنّ عن سيبويه قولان أصحُّهما أنها زائدة ؛ فإن دل الدليل على أصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه ، كما حكم بأصالة همزة أرْطًى فيمن قال : أديم مَأْرُوط ، وهمزة أوْلَق فيمن قال : أُلِقَ فهو مألوق كما سبق ، وبأصالة ميم مَهْدَد وَمَأْجَج ، وزيادة أحد المثلين ؛ إذ لو كانت ميمه زائدة لكان مَفْعَلا فكان يجب إدغامه ، وأجاز السيرافى فى مَهْدَد ومَأْجَج أن تكون الميم زائدة ، ويكون فكهما شاذا كما فكَّ الأجَلّ فى قوله :

١٢١١ — الْحَمْدُ لِلّهِ الْعَلِيِّ الأجْلَلِ

[الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجْزِلِ]

الرابع : تزاد الهمزة فى الاسم أولىٰ كأحْمَر ، وثانية كشَأمَل ، وثالثة كشَمْأل ، ورابعة كحُطَائط وهو القصير ، وخامسة كحَمْرَاء ، وسادسة كعقْرَباء وهى بَلَد ، وسابعة كبَرْنَاسَاء ، والبرناساء : الناسُ .

والميم تزاد أولىٰ كمَرْحَب ، وثانية كدُمَلص ، وثالثة كدُلَمِص ، ورابعة كزُرْقُم ، وخامسة كضُبَارِم ؛ لأنه من الضَّبْر وهو شدة الخلق ، وذهب ابن عصفور إلى أنها فى ضُبَارم أصلية ، قال فى الصحاح : الضُّبَارِم بالضم الشديدُ الخَلْق من الأسْد ، اهـ .

* * *

(كذَاكَ هَمْزٌ آخِر بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ)

أى يُحْكَمَ بزيادة الهمزة أيضا باضطراد إذا وقعت آخرا بعد ألف ، قبل تلك الألف أكثرُ من حرفين ، نحو حَمْرَاء وعِلْبَاء وقُرْفُصَاء ؛ فخرج بقيد الآخر الهمزة الواقعةُ فى الحشو ، وبقيد قبلها ألف الواقعةُ آخرا وليست بعد ألف ؛ فإنه لا يُقْضَى بزيادة هاتين ، إلا بدليل كما سبق فى حُطَائِط واحْبَنْطَأ ، وبقيد أكثر من حرفين نحوُ ماء وشاء وكِسَاء ورِدَاء ؛ فالهمزة فى ذلك ونحوه أصْلٌ أو بدلٌ من أصلٍ ، لا زائدة .

﴿ تنبيه ﴾ : مقتضى قوله « أكثر من حرفين » أن الهمزة يحكم بزيادتها فى ذلك ، سواء قطع بأصالة الحروف التى قبل الألف كلها أم قطع بأصالة الحرفين واحتمل الثالث ، وليس كذلك ؛ لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سُلاَّء وحَوَّاء ، أو حرفان أحدهما لين نحو زِيزَاء وقُوبَاء ؛ فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين ، أو اللين ، وللعكس ؛ فإن جعلت الهمزة أصليةً كان سُلاَّء فُعَّالا وحَوَّاء فَعَّالا من الحواية ، وإن جعلت زائدة كان سُلاَّء فُعْلاَء وحَوَّاء فَعْلاَء من الحُوَّة ؛ فإن تأيَّدَ أحدُ الاحتمالين بدليل حكم به وألغى الآخر ، ولذلك حكم على

حَوَّاء بأن همزته زائدة إذا لم يصرف ، وبأنها أصل إذا صُرِف نحو حَوَّاء للذى يُعَانى الحَيَّات ، والأولىٰ فى سُلَّاء أن تكون همزته أصلا ؛ لأن فُعَّالا فى النبات أكثر من فُعْلَاء ؛ فلو قال الناظم « أكثر من أصلين » لكان أجود ، اه .

(وَالنُّونُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ) أى فيقضى بزيادتها بالشرطين المذكورين فى الهمزة ، وهما : أن يسبقها ألف ، وأن يسبق تلك الألفَ أكثرُ من أصلين ، نحو عُثْمَان وغَضْبَان ، بخلاف نحو أَمَان وزَمَان ومَكَان .

ويشترط لزيادة النون — مع ما ذكر — أن تكون زيادة ما قبل الألف على حرفين ليست بتضعيفِ أصلٍ ؛ فالنون فى نحو جِنْجَان أصلٌ لا زائدة ، وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقا « واحكم بتأصيل حروف سمسم » وقد اقتضى إطلاقُهُ أنه يُقْضَى بزيادة النون عينـا فيما يتوسط فيه بين الألف والفاء حرف مشدد نحو حَسَّان ورُمَّان ، أو حرف لين نحو عِقْيَان وعُنْوَان ، وهذا الإطلاق على وَفْق ما ذهب إليه الجمهورُ ؛ فإنهم يحكمون بزيادة النون فى مثل حَسَّان وعقْيَان إلا أن يدلَّ دليلٌ على أصالتها ، بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه فى قول الشاعر :

١٢١٢ — أَلاَ مَنْ مُبْلغٌ حَسَّــانَ عَنِّى
مُغَلْغَـلَةً تَدِبُّ إلىٰ عُـكَاظِ

لكنه ذهب فى التسهيل والكافية إلى أن النون فى ذلك كالهمزة فى تَسَاوِى الاحتمالين ؛ فلا يُلْغَى أحدُهما إلا بدليل ؛ فكان ينبغى له أن يقيد إطلاقه بذلك ، وهذا مذهب لبعض المتقدمين .

وزاد بعضهم لزيادتها آخرا شرطا آخرَ ، وهو أن لا تكون فى اسم مضموم الأول مضعف الثانى اسما لنبات نحو رُمَّان ؛ فجعلها فى ذلك أصلا ؛ لأن فُعَّالاً فى أسماء النبات أكثر من فُعْلَان . وإلى هذا ذهب فى الكافية حيث قال :

فَلْ عَنِ الْفُعْلَانِ وَالْفُعْلَاءِ فِي النَّبْتِ لِلْفُعَّالِ كَالسُّلَّاءِ

ورُدَّ بأن زيادة الألف والنون آخرا أكثر من مجيء النبات على فُعَّال . ومذهبُ الخليل وسيبويه أن نون رُمَّان زائدة ، قال سيبويه : وسألته — يعني الخليلَ — عن الرُّمَّان إذا سمى به ، فقال : لا أصرفه فى المعرفة ، وأحمله على الأكثر ، إذ لم يكن له معنى يعرف به . وقال الأخفش : نونه أصلية مثل قُرَّاص وحُمَّاض ؛ لأن فُعَّالا أكثر من فُعْلَان ، يعنى فى النبات ؛ والصحيح ماذهب إليه، لالما ذكره بل لثبوتها فى الاشتقاق . قالوا : أرض مَرْمَنَة لـكثيرة الرمان ، ولو كانت النون زائدة لقالوا مَرَمَّة .

(وَ) النون (فِي نَحْوِ غَضَنْفَرِ) وعَقَنْقَلٍ، وقَرَنْفُلٍ، وحَبَنْطاً ، ووَرَنْتَل — مما هو فيه متوسط ، وتوسطه بين أربعة أحرف بالسوية ، وهو ساكن ، وغيرمدغم —(أَصَالَةً كُفِي) كفى : مجهول ، فيه ضمير النون هو المفعول الأول ناب عن الفاعل ، وأصالةً : نصب بالمفعول الثانى ، أى اطّردت زيادة النون فيما تضمن القيودَ المذكورة لثلاثةأمور: أولها أن النون فى ذلك واقعة موقع ماتيقنت زيادته كياء سَمَيْدَع [١] وواو فَدَوْكَس ، وألف عُذَافِر ، وجُخَادب . ثانيها : أنها تعاقب حرفَ اللين غالبا ، كقولهم للغليظ الـكفين : شَرَنْبَث وشُرَابث ، وللضخم جَرَنْفَش وجُرَافش ، ولنبت عَرَنْقُصَان وعُرَيْقِصَان . ثالثها : أن كل ماعُرف له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فيحمل غيرُه عليه ، وقد خرج بالقيد الأول النونُ الواقعة أولا فإنها أصل ، نحو نَهْشَل ، إلا أن يَقْضِيَ بزيادتها دليلٌ كما فى نحو نَرْجِسٍ ؛ لأنها لو كانت أصلا لـكان وزنه فَعْلِل

(١) السميدع بالدال المهملة كما فى القاموس ومثله فى صحاح الجوهرى ، ويقال : بالذال المعجمة ، وهو الـكريم الموطأ الأكناف ، والخفيف فى حوائجه ، والسيف ، والذئب . والفدوكس – بزنة سفرجل – الأسد ، والرجل الشجاع . والعذافر – بضم العين بعدها ذال معجمة وبعد ألفه فاء فراء – العظيم الشديد من الإبل ، والأسد أيضا . والجخادب – بجيم مضمومة فخاء معجمة – هو العظيم الخلق .

وهو مفقود . وبالقيد الثانى نحوُ قِنطار وقِنديل وعُنقود وخَندَريس وعَندَليب ، فإنها اصل إلا أن يقضى دليلٌ بالزيادة كما فى نحو عَنبَس — لأنه من العبُوس — وحَنظَل لقولهم: حَظِلَتِ الإبلُ ، وعَنسَل لأنه من العَسَلان ،وعَرنَد لأنه من قولهم: شىء عَرِدٌ أى صُلب ، وكَنَهبُل لقولهم فيه : كَهبَل ، ولعدم النظير على تقدير الأصالة . وبالقيد الثالث نحوُ غِرنَيق وهو السيد الرفيع ، وخُرنُوب ، وكنأبيل ، فالنون أصلية ؛ إذ ليس فى الـلام فُعنَيل ولا فُعنُول ولا فُنعَليل . وبالرابع نحوُ عَجَنَّس فإنه تعارضت فيه زيادةُ النون مع زيادة التضعيف؛ فغلب التضعيف لأنه الأكثر ، وجعل وزنه فَعَلَّل كعَدَبَّس قال أبو حيان : والذى أذهبُ إليه أن النونين زائدتان ووزنه فَعَنَّل . والدليلُ على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عُرِف له اشتقاق نحو ضَفَنَّط وزَوَنَّك ، ألا ترى أنه من الضَّفَاطة والزَّوك ؛ فيُحمَل مالا يعرف له اشتقاقٌ على ذلك .

(تنبيهات) : الأول : بقى مما تزاد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع: المضارع كنَضرِب، والانفعال وفروعه كالانطِلاق ، والافعِنلال كالاِخرِنجام ، وإنما سكت عنها لوضوحها

الثانى : إنما لم يذكر التنوين ، ونون التثنية والجمع ، وعلامة الرفع فى الأمثلة الخمسة، ونون الوقاية ، ونون التوكيد ؛ لأن هذه زيادة متميزة ، ومقصود الباب تمييزُ الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الـكلمة حتى صارت جزأ منها .

الثالث : اعلم أن النون تزاد أولىً نحو نَضرِب ، وثانيةً نحو حَنظَل ، وثالثةً نحو غَضَنفَر ، ورابعةً نحو رَعشَن ، وخامسةً نحو عُثمان ، وسادسة نحو زَعفَران ، وسابعةً نحو عَبَوثَران .

(وَالتاء) تُزاد فى أربعة مواضع : (فى التَّأنيثِ) كضَرَبَتْ ، وضارِبَة ،وضَربَة وأنتِ وفروعه على المشهور[1] ، (وَ) فى (المُضارَعَة) كتَضرِبُ ، (وَ) فى (نَحوِ

(١) هذا المشهور هو أن الضمير من « أنت » هو أن ، والتاء حرف دال على تأنيث المخاطب المفرد أو المثنى أو الجمع ، ويقابله قولان آخران ، أولهما أن الضمير هو التاء وأن حرف عماد كما قيل فى « إياك» ونحوه ، وثانيهما أن الضمير هو مجموع أن والتاء .

الاِسْتِفْعَالِ) من المصادر ، وذلك الافْتِعَال كالاستخراج والاقتدار ، وفروعهما ، والتَّفْعِيل والتَّفْعَال كالتَّرْدِيد والتَّرْدَاد ، دون فروعهما ، (وَ) فى نحو (الْمُطَاوَعَهْ) كتَعَلَّمْ تَعَلُّماً ، وتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً ، وتَغَافَلَ تَغَافُلاً ، ولا يقضى بزيادتها فى غير ما ذكر إلا بدليل .

واعلم أنه قد زيدت التاء أولا وآخرا وحَشْوا ؛ فأما زيادتها أولا فمنه مُطَّرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كزيادتها فى تَنْضُب ، وتَتْفُل ، وتُدْرَأ ، وتِحْلِىء ، وأما زيادتها آخرا فكذلك منه مطرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كالتاء فى نحو رَغَبُوت ورَحَمُوت ومَلَكُوت وجَبَرُوت ، وفى تَرَنَمُوت وهو صوتُ القوسِ عند الرَّمْيِ ؛ لأنه من الترنم ، ووزنه تَفَعَلُوت ، وفى عَنْكَبُوت ، ومذهبُ سيبويه أن نون عنكبوت أصلٌ ؛ لقولهم فى معناه العَنْكَب ؛ فهو عنده رباعى ، وذهب بعضُ النحاة إلى أنه ثلاثى ونونه زائدة ، وأما زيادتها حَشْواً فلا تَطَّرد إلا فى الاستفعال والافتعال وفروعهما ، وقد زيدت حَشْواً فى ألفاظ قليلة ، ولقلة زيادتها حشوا ذهب الأكثر إلى أصالتها فى يَسْتَعُور ، وإلى كونها بدلا من الواو فى كِلْتَا .

(وَالْهاء وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ) أى الهاء من حروف الزيادة كما سبق ، إلا أن زيادتها قليلةٌ فى غير الوقف ، ولم تَطَّرد إلا فى الوقف على ما الاستفهامية مجرورةً نحو « لِمَهْ » ، وعلى الفعل المحذوف اللام جزما أو وقفا ، وعلى كل مبنى على حركة لازمة إلا ما تقدم استثناؤه فى باب الوقف ، وهى واجبة فى بعض ذلك ، وجائزة فى بعضه ، على ما تقدم فى بابه ، وأنكر المبرد زيادتها ، وقال : إنها إنما تلحق فى الوقف بعد تمام الكلمة للبيان ، كما فى نحو « مَالِيَهْ » ، و« يا زَيْدَاه » وللإمكان ، كما فى نحو « عِهْ ، وقِهْ » كما قدمته ؛ فهى كالتنوين وباء الجر ، والصحيحُ أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة ، والدليلُ على ذلك قولهم فى أمَّات : أمَّهَات ،

وَوزنه فُعْلَهَات ؛ لأنه جمع أمّ ، وقد قالوا : أمّات ، والهاء فى الغالب فيمن يَعْقِل ، وإسقاطها فيما لا يعقل ، وقالوا فى أمّ : أمَّهَةٌ ، ووزنها فُعْلَهَة ، وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية ، وتكون فُعَّلَة مثل قُبَّرَة وأُبَّهَة ، ويقوى قولَه ما حكاه صاحبُ كتاب العَيْن من قولهم : تأمَّهْتُ أمًّا ، بمعنى اتخذْتُ ، ثم حذفت الهاء ، فبقى أمّ ، ووزنه فُعٌّ ؛ فإن ثبت هذا فأمٌّ وأمَّهَة أصلان مختلفان ، كسَبِط وسِبَطْر ، ودَمِث ودِمَثْر ؛ فتكون أمّهات على هذا جمع أمَّهَة ، وأمّات جمع أمّ ، وما ذهب إليه ابن السراج ضعيف ؛ لأنه خلاف الظاهر ، وأما حكاية صاحب العين فلا يحتج بها ؛ لما فيه من الخطأ والاضطراب ، قال أبو الفتح: ذاكرتُ بكتاب العين يوماً شيخنا أبا على ؛ فأعرض عنه ، ولم يَرْضَه ؛ لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد .

وزيدت الهاء فى قولهم : « أهْرَقْتُ الماء ؛ فأنا أهَرِيقُهُ إهْرَاقَةً » والأصل أرَاق يُرِيق إرَاقَةً ، وألفُ أرَاقَ منقلبة عن الياء ، وأصل يُرِيق يُؤَرْيِقُ ، ثم أبدلوا من الهمزة هاء ، وإنما قالوا : يُهَرِيقُه ، وهم لا يقولون : أُأَرِيقُهُ ؛ لاستثقالهم الهمزتين ، وقالوا أيضا : أهْرَقَ الماء يُهْرِقُه إهْرَاقاً ، ولا جواب للمبرد عن زيادتها فى أهرَاق إلا دعوى الغَلَط من قائله ؛ لأنه لما أبدل الهمزة هاء توهَّم أنها فاء الكلمة ؛ فأدخل الهمزة عليها وأسكنها ، وادَّعَى الخليلُ زيادة الهاء فى هِرْكَوْلَة وأنها هِفْعَوْلَة ، وهى العظيمة الوركين ؛ لأنها تَرْكُلُ فى مشيها ، والأكثرون على أصالتها ، وأنها فِعْلَوْلَة .

وقال أبو الحسن : إنها زائدة فى هِبْلَع وهو الأكول ، وهِجْرَع وهو الطويل ، فهما عنده هِفْعَل ؛ لأن الأول من البَلْع ، والثانى من الجَرَع وهو المكان السهل ، وحُجَّة الجماعة أن العرب تقول فى الهِجْرَعَيْن : هذا أهْجَرُ من هذا ، أى أطول ، وكذلك تقول فى هِلْقَامة وهو الأسد والضَّخْم الطويل أيضا ، ويجوز أن تكون زائدة

فى سهلب[١] وهو الطويل لأن السَّلِب أيضا الطويلُ ، يقال : قَرْنٌ سَهْلب[١] وسَلِب أى طويل ، ويجوز أن يكون من باب سِبَطْرٍ وسَبِط .

﴿ تنبيه ﴾ : التحقيقُ أن لا تُذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم .

(وَاللَّامُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ) أى من حروف الزيادة اللامُ ، والقياس يقتضى أن لا تزاد لبعدها من حروف المدّ ؛ فلهذا كانت أقل الحروف زيادة ، ولم تطرد زيادتها إلا فى الإشارة ، نحو ذَلِكَ وتِلْكَ وهُنَالِكَ وأُولَالِكَ ، وما سواها فبابُه السماعُ ، وقد سمع من كلامهم قولهم فى عَبْد : عَبْدَل ، وفى الأفْحَج — وهو المتباعد الفخذين — : فَحْجَل ، وفى الهَيْق — وهو الظليم — : هَيْقَل ، وفى الفَيْشَة — وهى الكمرة — : فَيْشَلَة ، وفى الطَّيْس — وهو الكثير — : طَيْسَل ، ونقل عن أبى الحسن أن لام عَبْدَل أصلٌ ، وهو مركب من عبد الله كما قالوا : عَبْشَمِىّ ، ويبعده قولهُم فى زيد : زَيْدَل ، على أنه قال فى الأوسط : اللام تزاد فى عَبْدَل وحده ، وجمعه عبادلة ؛ فيكون له قولان ، نعم البواقى يحتمل أن تكون من مادتين كسَبِطٍ وسِبَطْر .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : حقُّ لام الإشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة ؛ لما قلناه فى هاء السكت من أنها كلمة برأسها .

الثانى : ذكر فى النظم من أحرف الزيادة تسعة ، وسكت عن السين ، وهى تزاد باطِّراد مع التاء فى الاستفعال وفروعه ، قيل : وبعدَ كافِ المؤنثة وَقفاً نحو أكْرَمْتُكِسْ وهى الكسكسة ، ويلزم هذا القائلَ أن يعدّ شين الكَشْكَشَة نحو أكْرَمْتُكِشْ ،

---

(١) هكذا فى هذين الموضعين بتقديم الهاء على اللام ، والذى فى القاموس وهو ما تقدم ذكره فى مواضع من الباب تقديم اللام على الهاء .

والغرضُ من الإتيان بهما بيانُ كسرة الكاف ؛ فحكمهما حكم هاء السكت فى الاستقلال ، ولا تطرد زيادتها فى غير ذلك ، بل تحفظ كسين قُدْمُوسٍ بمعنى قديم ، وأسْطَاعَ يُسْطِيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع ، فإن أصله عند سيبويه أطَاعَ يُطِيع ، وزيدت السينُ عوضاً عن حركة عَيْنِ الفعل ؛ لأن أصلَ أطَاعَ أطْوَعَ . والعذرُ للناظم أن السين لا تطرد زيادتها إلا فى موضع واحد ، وقد مثل به فى زيادة التاء ؛ إذ قال « ونحو الاستفعال » فكأنه اكتفى بذلك ، ولهذا قال فى الكافية فى ذكره زيادة التاء :

وَمَعَ سِينٍ زِيدَ فِى اسْتِفْعَالِ وفَرْعِهِ كاسْتَقْصِ ذَا اسْتِكْمَالِ ، اهـ

* * *

(وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ) أى متى وقع شىء من هذه الحروف العشرة خالياً عما قيدت به زيادته فهو أصل (إنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ) على زيادته (كَحَظِلَتْ) الإبلُ ، إذا تأذت من أكل الحَنْظَل ؛ فسقوط النون فى الفعل حجة على زيادتها فى الحَنْظَل ، مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخراً بعد ألف مسبوق بأكثر من أصلين أو واقعة كما هى فى نحو غَضَنْفَر كما سبق بيانُه . وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة ، فليراجع .

فصل
فى زيادة همزة الوصل

هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة ، وإنما أفرده لاختصاصه بأحكام ، وقد أشار إلى تعريف همزة الوصل بقوله :

(لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ إلاَّ إذَا ابْتُدِى بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا)

أى همزُ الوصل كلُّ همزٍ ثبت فى الابتداء وسقط فى الدَّرْج ، وما يثبت فيهما فهو همز قطع ، وقد اشتمل كلامه على فوائد ؛ الأولى : أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله « للوصل همز » وهذا هو الصحيح ، وقيل : يحتمل أن يكون أصلها الألف ، ألا ترى إلى ثبوتها ألفاً فى نحو « آلرَّجل ؟ » فى الاستفهام لمـا لم يضطر إلى الحركة . الثانية : أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة ؛ لأنه إنما جىء بها وُصْلَة إلى الابتداء بالساكن ، إذ الابتداء به متعذر . الثالثة : أنها لا تختص بقبيل ، بل تدخل على الاسم والفعل والحرف ، أخذ ذلك من إطلاقه ، والمثال لا يخصص . الرابعة : امتناع إثباتها فى الدَّرْج إلا لضرورة كقوله :

١٢١٣ — أَلاَ لاَ أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً
عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّى وَمِنْ جُمْلِ

واختلف فى سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط فى الوصل ، فقيل : اتِّساعا ، وقيل : لأنها تسقُطُ فيتصل ما قبلها بما بعدها ، وهذا قول الكوفيين ، وقيل : لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن ، وهذا قول البصريين . وكان الخليلُ يسميها سُلَّم اللسان .

ثم أشار إلى مواضعها مبتدئاً بالفعل لأنه الأصل فى استحقاقها لمـا سأذكره بعدُ ، فقال : (وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى * أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ) إمابها (نَحْوُ انْجَلَى) وانْطَلَقَ ، أو سواها نحو اسْتَخْرَجَ (وَالأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ) أى من المحتوى على أكثر من أربعة نحو انْجَلِ انْجِلاَءً ، وانْطَلِقِ انْطِلاَقاً ، واسْتَخْرِجِ اسْتِخْرَاجاً . (وَكَذَا * أَمْرُ الثلاَثِى) الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا ، سواء فى ذلك مفتوحُ العين ومكسورُها ومضمومُها (كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا) فإن تحرك ثانى مضارعه لم يحتج إلى

همزة الوَصْل ولو سكن تقديراً ، كقولك فى الأمر من يَقُوم : قُمْ ، ومن يَعِد : عِدْ ، ومن يَرُدُّ : رُدَّ ، و يستثنى خُـذْ وكُلْ ومُرْ ؛ فإنها يسكن ثانى مضارعها لفظا ، والأكثر فى الأمر منها حَذْفُ الفاء والاستغناء عن همزة الوصل .

* * *

(وَفِي اسْـمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنُمٍ سُمِـعْ وَاثْنَيْنِ وامْرِىءٍ وَتَأْنِيث تَبِـع ،وَأَيْمُنُ)

فهذه عشرة أسماء ؛ لأن قوله « وتأنيث تبع » عنى به ابنة ، واثنتين ، وامرأة . وَنَبَّه بقوله « سمع » على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمز الوصل غيرُ مَقِيس ، و إنما طريقُه السماع ، وذلك أن الفعل لأصالته فى التصريف استأثر بأمور : منها بِناه أوائل بعض أمثلته على السكون ؛ فإذا اتفق الابتداء بها صُدِّرت بهمزة الوصل للامكان ، ثم حملت مصادر تلك الأفعال عليها فى إسكان أوائلها واجتلاب الهمز ، وهذه الأسماء العشرةُ ليست من ذلك ؛ فـكان مقتضى القياس أن تُبْنَى أوائلها على الحركة ، و يستغنى عن همزة الوصل ، و إنما شذت عن القياس لما سأذكره .

أما « اسمٌ » فأصله عند سيبويه سِمْوٌ كقِنْوٍ ، وقيل : سُمْوٌ كقُفْلٍ ، فحذفت لامه تخفيفاً ، وسكن أوله . وقيل : نقل سكون الميم إلى السين، وأتى بالهمزة توصُّلاً وتعويضاً، ولهذا لم يجمعوا بينهما ، بل أثبتوا أحَدَهما فقالوا فى النسبة إليه : اسْمِيّ ، أو سِمَوِى ، كما عرف فى موضعه ، واشتقاقه عند البصريين من السُّمُوِّ ، وعند الـكوفيين من الوَسْم ، ولـكنه قُلِب ، فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام ، وجاءت تصاريفه على ذلك . والخلاف فى هذه المسألة شهيرٌ فلا نطيل بذكره .

وأما « اسْتٌ » فأصله سَتَهٌ ؛ لقولهم : سُتَيْهَة، وأستاه، و « زيد أسْتَهُ من عمرو » حذفت اللام — وهى الهاء — تشبيها بحروف العلة ، وسكن أوله ، وجىء بالهمزة لما ذكر ، وفيه لغتان أخرَيَانِ : سَهٌ بحذف العين فوزنه فَلٌ ، وسَتٌ بحذف اللام فوزنه فَعٌ .

والدليل على كون الأصل سَتَه بفتح الفاء فَتْحُها فى هاتين اللغتين. والدليلُ على التحريك والفتح فى العين ما يُذكر فى ابْنٍ.

وأما « ابْنٌ » فأصله بَنَوٌ كقَلَمٍ، فُعِل به ما سبق فى اسم واست. ودليلُ فتح فائه قولهم فى جمعه بَنُون، وفى النسب بَنَوِىّ بفتحها. ودليل تحريك العين قولهم فى جمعه: أَبْنَاء، وأفعَال إنما هو جمعُ فَعَلٍ بتحريك العين. ودليلُ كونها فتحةً كونُ أفعال فى مفتوح العين أكثر منه فى مضمومها كعَضُد وأعْضَاد، ومكسورها ككَبِد وأكباد، والحمل على الأكثر ودليلُ كون لامه واواً لا ياء ثلاثة أمور؛ أحدها: أن الغالب على ما حُذِف لامُه الواو لا الياء. والثانى: أنهم قالوا فى مؤنثه بِنْتٌ فأبدلوا التاء من اللام، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء كما ستعرفه فى موضعه. والثالث: قولهم: البُنُوَّة، ونقل ابن الشجرى فى أماليه أن بعضَهم ذهب إلى أن المحذوف ياء، واشتقَّه من: « بَنَى بامرأته يَبْنِى بها »، ولا دليلَ فى البنوة؛ لأنها كالفُتُوَّة وهى من الياء، واو بَنَيْتَ من حيث فعُولَةً لقلت: حُمُوَّة، وأجاز الزجاج الوجهين.

وأما « ابْنُمٌ » فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة، كما زيدت فى زُرْقُمٍ. قال الشاعر:

١٢١٤ — وَهَلْ لِىَ أُمٌّ غَيْرُهَا إِنْ ذَكَرْتُهَا؟
أَبَى اللهُ إِلاَّ أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنَمَا

وليست عوضاً من المحذوف، وإلاَّ لكان المحذوف فى حكم الثابت ولم يحتج لهمزة الوصل.

وأما « اثنَانِ » فأصله ثَنَيَان بفتح الفاء والعين؛ لأنه من ثَنَيْتُ، ولقولهم فى النسبة إليه ثَنَوِىّ، فحذفت لامه، وسكن أوله، وجىء بالهمز.

وأما « امرُؤ » فأصله مَرْء ؛ فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة ، وعوض عنها همزةُ الوصل ، ثم ثبتت عند عَوْد الهمزة لأن تخفيفها سائغ أبدا ؛ فجعل المتوقع كالواقع .

وأما تأنيث ابْن واثْنَيْن وامرىء ؛ فالكلامُ عليها كالكلام على مُذَكَّراتها ، والتاء فى ابنة واثنتين للتأنيث كالتاء فى امرأة كما أفهمه كلامه ، بخلاف التاء فى بِنْت وثِنْتَين فإنها فيهما بدلٌ من لام الكلمة ؛ إذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها ، ويؤيد ذلك قولُ سيبويه : لو سميت بهما رجلا لصرفتهما ، يعنى بنتا وأختا ، وإفهامُ التأنيثِ مستفاد من أصل الصيغة ، لا من التاء .

وأما « أيْمُن » المخصوص بالقَسَم فألفُه للوصل عند البصريين ، والقطع عند الكوفيين ؛ لأنه عندهم جمع يَمِين ، وعند سيبويه اسم مفرد من اليُمْنِ وهو البركة ؛ فلما حذفت نونه فقيل : « أيم الله » أعاضوه الهمزة فى أوله ، ولم يحذفوها لما أعادوا النون ؛ لأنها بصَدَد الحذف كما قلنا فى امرىء ، وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناظم فى هذين البيتين :

هَمْزَ أيْمُ وَأيْمُن فَافْتَحْ وَاكْسِرَ أوْ إمُ قل
أوْ قُلْ مُ أوْ مُنُ بالتثليث قَدْ شُكلاَ
وَأيْمُنُ اخْتِمْ بِهِ ، وَالله كُلا أضِفْ
إلَيْهِ فِي قَسَمٍ تَسْتَوْفِ مَا نُقِلاَ

ثم أشار إلى ما بقى مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله : (هَمْزُ ألْ كَذَا) أى همز وصل ، مُعَرِّفَةً كانت أو موصولة أو زائدة ، ومذهبُ الخليل أن همزة أل قطع وصلت لكثرة الاستعمال ، واختاره الناظم فى غير هذا الكتاب ، ومثل أل أمْ فى لغة أهل اليمن .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون فى مضارع مطلقا ، ولا فى حرفٍ غيرِ أل ، ولا فى ماضٍ ثلاثى ولا رباعى ، ولا فى اسم إلا مصدر الخماسى والسداسى والأسماء العشرة المذكورة .

الثانى : كان ينبغى أن يزيد « أيم » لغة فى أيمن ؛ فتكون الأسماء غير المصادر اثنَىْ عشَرَ ؛ فإن قيل : هى أيمن حذفت اللام ، يقال : وأبنم هو ابن وزيدت الميم ، انتهى .

(وَيُبْدَلُ) همزُ الوصل المفتوح (مَدًّا فِى الِاسْتِفْهَامِ) وهو الأرجح (أو يُسَهَّلُ) بين الهمزة والألف مع القصر ، ولا يحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك : اضْطُرَّ الرَّجُلُ ، وكما يحذف المكسور فى نحو « اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا » « أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ » لئلا يلتبسَ الاستفهامُ بالخبر ، ولا يحقق ؛ لأن همز الوصل لا يثبت فى الدَّرْج إلا لضرورة كما مر ، فتقول : آلحسن عندك ، وآيْمُنُ الله يمينك ، بالمد راجحا ، وبالتسهيل مرجوحا ، ومنه قوله :

١٢١٥ — أَأَلْحَقَّ إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ
أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

وقد قرىء بالوجهين فى مواضع من القرآن ، نحو « آلذَّكَرَيْنِ » « آلآن » .

﴿ خاتمة ﴾ : فى مسائل ؛ الأولى : اعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات : وجوب الفتح ، وذلك فى المبدوء بها أل . ووجوب الضم ، وذلك فى نحو انْطُلِقَ واسْتُخْرِجَ مبنيين للمفعول ، وفى أمر الثلاثى المضموم العين فى الأصل نحو اقْتُلْ واكْتُبْ ، بخلاف امْشُوا وامْضُوا . ورُجْحَان الضم على الكسر ، وذلك فيما عرض جعلُ ضمة عينه كسرةً نحو اغْزِى ، قاله ابن الناظم ، وفى تكملة أبى على أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة ،

وفى التسهيل أن همزة الوصل تُشَم قبل الضم المشم . ورجحان الفتح على الكسر، وذلك فى أَيْمُن وأَيْمُ . ورجحان الكسر على الضم، وذلك فى كلمة أسم . وجواز الضم والكسر والإشمام، وذلك فى نحو اختَارَ وانقَاد مبنيين للمفعول . ووجوب الكسر، وذلك فيما بقى، وهو الأصل .

الثانية : قد علم أن همزة الوصل إنما جىء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن ؛ فإذا تحرك ذلك الساكنُ استغنى عنها، نحو اسْتَتَر، إذا قصد إدغام تاء الأفتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقيل : سَتَّرَ[1]، إلا لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها فى نحو الأحْمَر فالأرجحُ إثباتُ الهمزة، فتقول : « أَلَحْمَرُ قائم » ويضعف « لَحْمَرُ قائم » والفرق أن النقل للإدغام أكْثَرُ من النقل لغير الإدغام .

الثالثة : إذا اتصل بالمضمومة ساكنٌ صحيحٌ أو جارٍ مجراه جاز كسره وضمه، نحو « أنِ اقتُلُوا » « أوِ انقُصْ » .

الرابعة : مذهبُ البصريين أن أصل همزة الوصل الكسرُ، وإنما فتحت فى بعض المواضع تخفيفا، وضمت فى بعضها إتباعا، وذهب الكوفيون إلى أن كَسْرَها فى « اضْرِب » وضمها فى « اسْكُن » إتباعا للثالث، وأورد عدمُ الفتح فى « اعْلَمْ » وأجيب بأنها لو فتحت فى مثله لالتبس الأمر بالخبر، والله أعلم .

---

(١) يلتبس هذا الماضى بعد النقل وحذف همزة الوصل بقولك « ستر » مضعف العين، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن هذا الماضى المحذوف همزة وصله وزنه افتعل، والآخر وزنه فعل ــ بتشديد العين ــ والثانى : أن مضارع هذا الماضى يستر بفتح ياء المضارعة كيستتر الذى هو أصله، ومضارع الآخر يستر بضم ياء المضارعة كيقتل بتشديد التاء مكسورة، والثالث : أن مصدر هذا الماضى المحذوف همزة الوصل ستارا ومصدر المضعف العين تستير مثل تقتيل، وسينص الشارح على هذه الفروق فى مباحث الإدغام

الإِبْدَال

الغرضُ من هذا الباب بيانُ الحروف التى تُبْدَلُ من غيرها إبدالا شائعا لغير إدغام ؛ فإن إبدال الإدغام لا يُنْظَر إليه فى هذا الباب ؛ لأنه يكون فى جميع حروف المعجم إلا الألف ، كما أن الزائد للتضعيف لا ينظر إليه فى حروف الزيادة لذلك ، وأراد بالإبدال ما يشمل القلبَ ؛ إذ كل منهما تَغْيير فى الموضع ، إلا أن الإبدال إزالة ، والقلب إحالة ، ومن ثَمَّ اختص بحروف العلة والهمزة ؛ لأنها تُقَارِبُ حروفَ العلة بكثرة التغيير ، وذلك كما فى قَامَ أصله قَوَمَ ؛ فألفه منقلبة عن واو فى الأصل ، ومُوسَى ألفه عن الياء ، ورَاس ألفه عن الهمزة ، وإنما لُيِّنَتْ لثبوتها ؛ فاستحالت ألفا ، والبدل لا يختص كما ستراه .

ويخالفهما التعويض ؛ فإن العِوَضَ يكون فى غير موضع المعوَّض منه كتاء عِدَةٍ ، وهمزة ابْنٍ ، وياء سُفَيْرِيج ، ويكون عن حرف كما ذكر ، وعن حركة كسين أسْطَاع كما تقدم .

وقد ضَمَّن الناظم هذا البابَ أربعةَ أحكامٍ من التصريف : الإبدال ، والقلب ، والنقل ، والحذف .

وأشار إلى حَصْر حروف البدل الشائع فى التصريف بقوله : (أحْرُفُ الإِبْدَالِ هَدَأْتُ مُوطِيَا) وخرج بالشائع البدلُ الشاذ ، نحو إبدال اللام من نون « أُصَيْلاَن » تصغير أُصيل على غير قياس كما فى مَغْرِب ومُغَيْرِبَان فى قوله :

١٢١٦ — وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا
أَعْيَتْ جَوَاباً ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

ومن ضاد اضْطَجَعَ فى قوله :

١٢١٧ — [يَا رُبَّ أَبَّازٍ مِنَ العُفْرِ صَدَعْ
تَقَبَّضَ الذِّئْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعْ]
[لَمَّا رَأَى أَنْ لاَ دَعَهْ وَلاَ شِبَعْ]
مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

والقليل نحو إبدال الجيم من الياء المشددة فى الوقف ، كقوله :

١٢١٨ — خَالِى عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍّ
الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِّ
وَبِالْغَدَاةِ كُتَلَ الْبَرْنِجِّ
يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصِّيصِجِّ

وربما أبدلت دون وَقْفٍ ، كقولهم فى الأيل : أجِّل ، ودون تشديد ، كقوله :

١٢١٩ — لاَهُمَّ إِنْ كُنتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ
فَلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ
* أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّى وَفْرَتِجْ *

وتسمى هذه عَجْعَجَة قُضَاعة .

ومعنى « هدأت » سكنت ، و « موطيا » من أوطأته جَعَلْتُه وَطِيئا ؛ فالياء فيه بدل من الهمزة ، وذكره الهاء زيادة على ما فى التسهيل ؛ إذ جمعها فيه فى « طَوَيْتُ دائما » ثم إنه لم يتكلم عليها هنا مع عَدِّه إياها ، ووَجْهُه أن إبدالها من التاء إنما يطرد فى الوقف على نحو « رَحْمَة ونِعْمَة » وذلك مذكور فى باب الوقف ، وأما إبدالها من غير التاء فمسموع كقولهم « هِيَّاكَ » ، و « لهِنَّكَ قَائِم » ، و « هرقت الماء ، وهَرَدْتُ الشىء ، وهَرَحْتُ الدَّابَّة » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر فى التسهيل أن حروف البدل الشائع — يعنى فى كلام العرب — اثنان وعشرون حرفا ، وهذه التسعة المذكورة هنا حروف

الإبدال الضرورى فى التصريف ؛ فقال : يجمع حروف البدل الشائع فى غير إدغام قولك : لِجَدٍّ صُرِفَ شَكِسٌ آمِنٌ طَيٌّ ثَوْبِ عِزَّتِهِ ، والضرورى فى التصريف هِجَاء طَوَيْتُ دَائِمًا ، هذا كلامه . فأفهم أن باقى حروف المعجم — وهى الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف — قد تبدل على وجه الشذوذ ، وقد قال ابن جنى فى قراءة الأعمش « فَشَرِّذْ بهم » بالذال المعجمة : إن الذال بدل من الدال ، كما قالوا : لحم خَرَاذِل وخَرَادِل . والمعنى الجامع لهما أنهما مَجْهُورَانِ ومتقاربان ، وخَرَّجها الزمخشرى على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم : « شَذَرَ مَذَرَ » . وأفهم أيضاً أن من الشائع ما تقدم من إبدال اللام من النون ومن الضاد ، ومن إبدال الجيم من الياء ، وكذا إبدال النون من اللام ، كقولهم فى « الرِّفَلّ » وهو الفرس الذَّيَّال : رِفَنّ ، ومن الميم كقولهم فى « أمْغَرَتِ الشاة » إذا خرج لبنها أحمر كالمغرة : أنغَرَتْ ، وينبغى أن لا يسمى ذلك شائعا ، بل الشائع فى ذلك ما اطرد أو كثر فى بعض اللغات كالعَجْعَجَة فى لغة قُضَاعة ، والعَنْعَنَة كقولهم : « ظَنَنْتُ عَنَّكَ ذَاهِبٌ » ، أى أنك ، والكَشْكَشَة فى لغة تميم ، كقولهم فى خطاب المؤنث « ما الذى جَاء بِشِ » يريدون بِكِ ، وقراءة بعضهم « قَدْ جَعَلَ رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيًّا » والكَسْكَسَة فى لغة بكر ، كقولهم فى خطاب المؤنث « أَبُوسِ ، وأُمُّسِ » يريدون أبوكِ وأمكِ .

قال فى شرح الكافية : وهذا النوع من الإبدال جديرٌ بأن يذكر فى كتب اللغة ، لا فى كتب التصريف ، وإلا لزم أن تذكر العين ؛ لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مُطّرد فى لغة بنى تميم ، ويسمى ذلك عَنْعَنَة ، وكان يلزم أيضاً أن يذكر الكاف لأن إبدالها من تاء الضمير مطرد ، كقول الراجز :

١٢٢٠ – يا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا
وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا

أراد عَصَيْتَ ، وأمثالُ هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة . وإنما ينبغى أن يُعَدَّ فى الإبدال التصريفى ما لو لم يُبدل أوْقَعَ فى الخطأ أو مخالفة الأكثر ؛ فالموقعُ فى الخطأ كقولك فى مال مَوَل ، والموقع فى مخالفة الأكثر كقولك فى سَقَّاءَة : سَقَّايَة . هذا كلامه .

الثانى : عَدَّ كثيرٌ من أهل التصريف حروفَ الإبدال اثنَىْ عَشَرَ حرفا ، وجمعوها فى تراكيب كثيرة : منها طَالَ يَوْمُ أَنْجَدْتَه ، وأسقط بعضُهم اللامَ ، وعدَّها أحَدَ عَشَرَ ، وجمعها فى قوله : أَجِدْ طويت منها ، وزاد بعضهم الصاد والزاى ، وعدَّها أربعة عشر ، وجمعها فى قوله : أَنْصَتَ يَوْمَ زَلَّ طَاهٍ جَدٌّ ، وعدَّها الزمخشرى ثلاثة عشر ، وجمعها فى « اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ » قال ابن الحاجب : هو وهم ؛ لأنه أسقط الصاد والزاى وهما من حروف الإبدال ، كقولهم : زِرَاط وزَقْر ، فى صراط وصَقْر ، وزاد السين وليست من حروف الإبدال ، فإن أورد «اسَّمَع» وَرد « اذَّكَر واظَّلَمَ » ؛ لأنه من باب الإدغام ، لا من باب الإبدال المجرد ، هذا كلامه ، قلت : قد أجاز النحاة فى « اسْتَخَذ » أن يكون أصله اتَّخَذ ، فأبدلوا من التاء الأولى السين ، كما أبدلوا التاء من السين فى « سِتّ » إذ أصله سِدْس ، فلعله نظر إلى ذلك . والذى ذكره سيبويه أحَدَ عشر حرفا : ثمانية من حروف الزيادة ، وهى ما سوى اللام والسين ، وثلاثة من غيرها ، وهى الدال والطاء والجيم .

الثالث : يعرف الإبدال بالرجوع فى بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوما أو غَلَبة ؛ فالأول نحو جَدَف ، فإن فاءه بدل من ثاء جَدَث ؛ لأنهم قالوا فى الجمع : أجْدَاث ،

بالثاء فقط، والثانى نحو «أفْلَطَ» أى أفلتَ، فإن طاءهُ بدل من التاء ؛ لأن التاء أغلبُ فيه فى الاستعمال ، وكذا قولهم فى لِصّ : لِصْت ، التاء بدل من الصاد ؛ لأن جمعه على لُصُوص أكثر من لُصُوت .

فإن لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين فهو من أصلين ، نحو أرّخَ وورّخَ ، ووَكّد وأكّد ؛ لأن جميع التصاريف جاءت بهما ، فليس أحدهما بدلا من الآخر .

وقال ابن الحاجب : يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كتُرَاث؛ فإن أمثلة اشتقاقه وَرِثَ ووارِث ومَوْرُوث ، و بقلة استعماله كقولهم « الثّعالِى » فى الثعالب ، و « الأرانى » فى الأرانب ، وأنشد سيبويه :

١٢٢١ - لهاَ أشَــارِيرُ مِنْ لَحَمٍ تُتَمّرُهُ
مِنَ الثّعَـالِى وَوَخْزٌ منْ أرَانِيهاَ

قال ابن جنى : ويحتمل أن يكون الثعالى جمع ثُعَالة ثم قلب ؛ فيكون كقولهم « شَرَاعى » فى شرائع ، والذى قاله سيبويه أولى ؛ ليكون كأرانيها ، وأيضاً فإن ثُعَالة اسمُ جنس ، وجمع أسماء الأجناس ضعيف ، يعنى بقوله اسم جنس عَلَمَ جنسٍ .

و بكونه فَرْعاً والحرفُ زائد كضُوَيْرِب تصغير ضارب ؛ لأنه لما عُلِمَ الأصلُ عُلِم أن هذه الواو مبدلة من الألف .

و بكونه فَرْعاً وهو أصل كمُوَيْه ؛ فإنه تصغير ماء ، فلما صغر على مُوَيه علم أن الهمزة مبدلةٌ من هاء .

و بلزوم بناء مجهول نحو « هَرَاق » يُحْكم بأن أصله أراق؛ لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هَفعَلَ وهو بناء مجهول .

(فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا آخِرًا أَثْرَ أَلِفٍ زِيدَ) أى تبدل الهمزة من الواو والياء وجوباً فى أربع مسائل :

الأولى : هذه ، وهى : إذا تطرفت إحداهما بعد ألف زائدة ، نحو : كِسَاء وسَمَاء ودُعَاء ، ونحو بِنَاء وظِبَاء وقَضَاء ، بخلاف نحو قَاوَلَ و بَايَعَ ، وتعاوَنَ وتبايَنَ ، لعدم التطرف ، ونحو غَزْوَ وظَبْى لعدم الألف ، ونحو «وَاوٍ ، وآى » لعدم زيادة الألف؛ لأنها أصلية فيهما فلا إبدال ، و إلاّ لتوالىٰ إعلالان ، وهو ممنوع .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : تُشَاركهما فى ذلك الألف فى نحو « حَمْرَاء » فإن أصلها حَمْرَى كسَكْرَى ، فزيدت الألف قبل الآخر للمد كألف كِتَاب وغُلاَم ، فأبدلت الثانية همزةً ، فكان الأحسنُ أن يقول كما قال فى الكافية :

مِنْ حَرْفِ لِينٍ آخِرٍ بَعْدَ أَلِفْ
مَزِيدٍ أَبْدِلْ هَمْزَةً وَذَا أُلِفْ

الثانى : هذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو «بَنَّاء و بَنَّاءة » فإن كانت هاء التأنيث غيرَ عارضةٍ امتنع الإبدال نحو : « هِدَايَةٍ ، وسِقَايَةٍ ، وإِدَاوَة ، وعَدَاوة » ؛ لأن الكلمة بُنِيت على التاء ، أى أنها لم تُبْنَ على مذكر . قال فى التسهيل : وربما صح مع العارضة وأبدل مع اللازمة ؛ فالأول كقولهم فى المثل « أَسْقِ رَقَاشِ فإنّها سَقَّايَةٌ » ؛ لأنه لما كان مَثَلاً — والأمثالُ لا تغير — أشْبَهَ ما بنى على هاء التأنيثِ ، ومنهم من يقول « فإنها سَقَّاءة » بالهمز كحالِهِ فى غير المثل . والثانى كقولهم « صَلاَءة » فى صَلاَية .

وحكم زيادتى التثنية حكم هاء التأنيث فى استصحاب هذا الإبدال ، نحو « كِسَاءَين ورداءين » فإن بنيت الكلمة على التثنية امتنع الإبدال ، وذلك كقولهم « عَقَلْتُه بِثِنَايَيْنِ » وهما طَرَفَا العقال .

الثالث : قد أورد على الضابط المذكور مثل « غاوِى » فى النسب[1] إذا رخّمته على لغة من لا ينوِى؛ فإنك تقول « يا غاوُ » بضم الواو من غير إبدال ، مع اندراجه فى الضابط المذكور ، و إنما لم يبدل لأنه قد أُعِلّ بحذف لامه؛ فلم يجمع فيه بين إعلالين، فلو أتى موضعَ قوله آخراً بلاما فقال « لاما بإثرِ ألف زيد » لاستقام .

الرابع : اختلف فى كيفية هذا الإبدال؛ فقيل: أبدلت الياء والواو همزة ، وهوظاهر كلام المصنف ، وقال حُذّاقُ أهل التصريف: أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة ، وذلك أنه لما قيل ِكساوٌ وَرِدَايٌ تحركت الواو والياء بعد فتحة ، ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها ، وانضم إلى ذلك أنهما فى محل التغيير وهو الطّرَف ، فقلبا ألفا — حَمْلاً على باب عصًا ورَحًا — فالتقى سا كنان ، فقلبت الألف الثانية همزة ؛ لأنها من مخرج الألف ، انتهى .

ثم أشار إلى الثانية بقوله (وَفِى * فَاعِلِ مَا أُعِلّ عَيْناً ذَا اقْتُفِى) أى اتبع ، ذا : إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة .

أى يجب إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقعت عينا لاسم فاعل أُعِلّت عينُ فعله ، نحو « قائل، و بائع » الأصل قاوِل و بايع ، حملا على الفعل فى الإعلال ،بخلاف نحو عَوِرَ فهو عاوِر وعَيِنَ فهو عايِن .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذا الإبدال جارٍ فيما كان على فاعل وفاعلة ، ولم يكن اسمَ فاعل ، كقولهم « جائز » وهو البستان ، قال :

---

(١) ظاهره أن قوله « فى النسب » قيد فى الكلام ، وليس الأمر على هذا الظاهر ؛ فإن « غاويا » إذا نودى بعد صيرورته علما ورخم قيل فيه ذلك على لغة من ينتظر ، على أن الواو فى « ياغاو » ليست متطرفة ، بل هى حشو ؛ وذلك لأن الحذف عارض ، والمحذوف مراعى .

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي جَائِزٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ(١)

وكقولهم « جائزة » وهى خشبة تجعل فى وسط السقف ، وكلام الناظم هنا وفى الكافية لا يشمل ذلك ، وقد نبه عليه فى التسهيل .

الثانى : اختلف فى هذا الإبدال أيضاً ؛ فقيل : أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف ، وقال الأكثرون : بل قلبتا ألفا ، ثم أبدلت الألف همزة كما تقدم فى كِساء ورِداء ، وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين ، وقال المبرد : أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة فى قَالَ و بَاعَ وأشباههما ، فالتقى ألفان وهما ساكنان ، فحركت العين لأن أصلها الحركة ، والألف إذا تحركت صارت همزة .

الثالث : يكتب نحو « قائل ، وبائع » بالياء على حكم التخفيف ؛ لأن قياس الهمزة فى ذلك أن تُسَهَّل بين الهمزة والياء ، فلذلك كتبتْ ياء ، وأما إبدال الهمزة فى ذلك ياء محضة فنصُّوا على أنه لحن ، وكذلك تصحيح الياء فى « بائع » . ولو جاز تصحيح الياء فى بائع لجاز تصحيح الواو فى « قائل » ، ومن ثم امتنع نَقْطُ الياء من « قائل ، وبائع » . قال المطرزى : نَقطُ الياء من قائل وبائع عامى . قال : ومرَّ بى فى بعض تصانيف أبى الفتح ابن جنى أن أبا على الفارسى دخل على واحد من المتَّسِمِين بالعلم ، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه « قائل » بنقطتين من تحتُ ، فقال أبو على لذلك الشيخ : هذا خط مَنْ ؟ فقال : خطى ، فالتفتَ إلى صاحبه ، وقال : قد أضَعْنا خطواتنا فى زيارة مثله ، وخرج من ساعته ، اهـ .

ثم أشار إلى الثالثة بقوله : (وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي الْوَاحِدِ * هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ

(١) المذكور فى نسخ هذا الكتاب هنا « جائز » بالجيم فى أوله والزاى فى آخره ، وهو الذى ضبطه الشيخ خالد فى التصريح ، والمعروف فى رواية هذا البيت « حائر » بحاء مهملة أوله ، وراء مهملة آخره ، وقد سبق إنشاد هذا البيت فى باب جوازم المضارع .

كالْقَلَائِدِ) أى يجب إبدالُ حرف المد الزائد الثالث همزةً ، إذا جمع على مثال مَفَاعل ، نحو «رَعُوفة ورَعَائِف ، وقِلَادَة وقَلَائد ، وصَحِيفة وصحائف ، وعَجُوز وعَجَائز ، وسَلِيق وسَلَائق ، وشِمَال وشَمَائل » ، بخلاف نحو « قَسْوَرَة وقَسَاوِر » لعدم المد ، و بخلاف نحو « مَفَازَة ومَفَاوِز ، ومَعِيشَة ومَعَايِش ، ومَثُوبة ومَثَاوِب » لعدم الزيادة ، وشذ « مَصَائِب ، ومَنَائِر » والأصل مصاوب ومناور ، وقد نطق فيهما بهذا الأصل ، و بخلاف نحو« صَيْرَف وعَوْسَج وحَائِط ومِفْتَاح وقِنْدِيل ومكوك » لعدم كونه ثالثا .

ثم أشار إلى الرابعة بقوله : (كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا) نيفا : نصبٌ على المفعول به بالمصدر المنون وهو جَمْع ، وأضافه فى الكافية للفاعل فقال « كجَمْعِ شَخْصٍ نَيِّفَا » .

أى يجب أيضاً إبدال كل من الواو والياء همزةً إذا وقع ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان الليِّنان ياءين كنيَائِف جمع نَيِّف ، أو واوين كأوَائِل جمع أوَّل ، أو مختلفين كسيَائد جمع سَيِّد وأصله سَيْوِد ، وصَوَائد جمع صائد ، والأصل سَيَاوِد وصوَايد .

واعلم أن ما اقتضاه إطلاقُ الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومَنْ وافقهما ، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة فى الواوين فقط ، ولا يهمز فى الياءين ، ولا فى الواو مع الياء ، فيقول : نيَايف وسيَاوِد وصوَايد ، على الأصل ، وشُبْهته أن الإبدال فى الواوين إنما كان لثقلهما ، ولأن لذلك نظيرا، وهو اجتماع الواوين أول كلمة، وأما إذا اجتمعت اليا آن أو الياء والواو فلا إبدال ؛ لأنه إذا التقت اليا آن أو الياء والواو أولَ كلمة فلا همز نحو « يَيَن ويَوِم » اسم موضع[1] .

---

(١) اسم موضع : هذا راجع إلى « يين » بفتح كل من الياءين ، وهو اسم قرية باليمن ، واسم واد بين ضاحك وضويحك ، وأما «يوم» فهو ــ بفتح الياء وكسر الواو ــ وصف من لفظ اليوم ، يقولون : يوم أيوم ، ويوم ــ بزنة فرح ــ كما يقولون : ليل أليل وشعر شاعر ، وما أشبه ذلك .

واحتج أيضاً بقول العرب فى جمع ضَيْوَن ـ وهو ذكر السنانير ـ ضَيَاوِنُ من غير همز ، والصحيحُ ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع ؛ أما القياس فلأن الإبدال فى نحو «أوائل» إنما هو بالحَمْل على كساء ورداء ؛ لشبهه به من جهة قُرْبه من الطرف ، وهو فى « كساء ، ورداء » لا فرق بين الياء والواو ، فكذلك هنا . وأما السماع فحكى أبو زيد فى سَيِّقَة سَيَائق ، بالهمزة ، وهو فَعِيلَة[(1)] من سَاقَ يَسُوق وحكى الجوهرى فى تاج اللغة جَيِّد وجَيَائِد ، وهو من جاد ، وحكى أبو عثمان عن الأصمعى فى جمع عَيِّل عَيَائِل . وأما ضَيَاوِن فشاذ مع أنه لما صحّ فى واحده صح فى الجمع فقالوا : ضَيَاوِن كما قالوا: ضَيْوَن ، وكان قياسُه ضَيَّن ، والصحيحُ أنه لا يقاس عليه.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فُهم من قوله « مد مفاعل » اشتراط اتصال المد بالطرف، فلو فُصِل بمدة شائعة ظاهرة أو مقدرة فلا إبدال ؛ فالأولى نحو طَوَاوِيس ، والثانية نحو قوله :

١٢٢٢ ـ [غَرَّكِ أَنْ تَبَاعَدَتْ أَبَاعِرِى
وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْــرَ ذَا الدَّوَائِرِ]
[حَنَى عِظَــامِى وَأَرَاهُ ثَاغِرِى]
وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَــوَاوِرِ

أراد بالعواوير ؛ لأنه جمع عُوَّار ، وهو الرَّمد ، فحذفت الياء ضرورة ؛ فهى فى تقدير الموجودة . أما الفَصْلُ بمدّة غيرِ شائعة فلا أثر له ، ويجب الإبدال كقوله :

١٢٢٣ ـ [فِى أَشْبِ الْغِيطَانِ مُلْتَفِّ الْحُظُرْ]
فِيهَا عَيَائِيــلُ أُسُودٌ وَنُمُرْ

---

(١) كذا ، والصواب أنه على وزن فيعلة بفتح فسكون .

الأصلُ عيَائِل ، لـكنه أشبع الهمزة اضطرارا فنشأت الياء ، كقوله :

[تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ * نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ] تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

لأنه جمع عَيِّل واحد العِيال . قال الصغانى : واحد العِيَال عَيِّل ، والجمع عيائل مثل جَيِّد وجيائد .

الثانى : لا يختص هذا الإبدال بتالى ألفِ الجمع ، كما أوهمه كلامه ، بل لو بنيت من القَوْل مثل عُوَارض قلت « قُوَائل » بالهمز ، هـذا مذهب سيبويه والجمهور ، وعليه مشى فى التسهيل ، وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى مَنْع الإبدال فى المفرد لخفته .

الثالث : حكم هذه الهمزة فى كتابتها ياء ومَنْع النَّقْطِ كما سبق فى قائل وبائع .

ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه من الحـكم فى الهمز المبدل مما بعـد ألف مفاعل فى النوعين المذكورين — أعنى ما استحقّ الهمز لـكونه مَدًّا مزيدا فى الواحد ، وما استحق الهمز لـكونه ثانىَ لينين اكتنفا مدَّ مفاعل — بقوله (وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّْ * لاَمًا) فالألف واللام فى الهمز للعهد ، أى يجب فى هذين النوعين إذا اعتلت لامُهما أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة، ثم بإبدالها ياء فيما لامُه همزة أو ياء أو واو ولم تسلم فى الواحد.

فالنوع الأول مثالُ مالامُه همزة منه خَطِيئة وخَطَايا ، ومثال مالامُه ياء منه هَدِيَّة وهَدَايا ، ومثالُ مالامُه واو منه لم تَسْلم فى الواحد مَطِيَّة ومَطَايا .

فأصل خطايا خَطَايِىء بياء مكسورة وهى ياء خطيئة وهمزة بعدها هى لامها ، ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال فى صَحَائف فصار خَطَائِىء بهمزتين ، ثم أبدلت الثانية ياء ؛ لما سيأتى من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعـد مكسورة ، فما ظنك بها بعد المـكسورة ؟ ثم فتحت الأولى تخفيفا ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فصار خَطَاءا بألفين بينهما همزة ، والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شِبْهُ ثلاث ألفات ، فأبدلت الهمزة ياء فصار خَطَايا ، بعد خمسة أعمال .

وأصلُ هَدَايا هَدَايِيُ بياءين الأولى ياء فعيلة والثانيــة لامُ هَدِيَّة ، ثم أبدلت الأولى همزة كما فى صحائف ، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفا ، ثم قلبت الهمزة ياء فصار هَدَايا ، بعد أربعة أعمال .

وأصل مَطَايَا مَطَايِوُ ـ لأن أصل مفرده وهومطية مَطِيوَة فَعيلة من المَطَا وهو الظَّهْر ، أبدلت الواو ياء ، وأدغمت الياء فيها على حد مافعل بسَيِّد ومَيِّت ـ فقلبت الواو ياء لتطرفها بعــد كسرة كما فى الغَازِى والدَّاعِى ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما فى صحائف ، ثم أبدلت الــكسرة فتحة ، ثم الياء ألفا ، ثم الهمزة ياء ، فصار مَطَايا ، بعد خمسة أعمال .

و إن كانت الهمزة أصليةً سلمت نحو المِرْآة والمَرَائى ؛ فإن الهمزة موجودة فى المفرد ؛ فإن المرآة مِفْعَلَة من الرؤية ، فلا تغير فى الجمع ، وشذ مَرَايا كهَدَايا سُلوكا بالأصلى مَسْلَكَ العارض ، كما شذ عكسُه وهو السلوك بالعارض مسلك الأصلى فى قوله :

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَــكَانِنَا ثَلاَثَتِنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا

وقول بعض العرب : اللهم اغفر لى خطائِئِى ، بهمزتين .

والنوع الثانى مثاله زاوية وزَوَاها ، أصله زَوَائى ، بإبدال الواو همزة لــكونها ثانى لينين اكتنفا مدَّ مفاعل ، ثم خُفِّف بالفتح فصار زواءى ؛ ثم قلبت الياء ألفا فصار زَوَاءا ، ثم قلبت الهمزة ياء ، على نحو ماتقدم فى هدَايا .

﴿ تنبيه ﴾ : أدرج الناظمُ هنا الهمزة فى حروف العلة ، حسبما حمل الشارح كلامه على ذلك ، ولــكنه غايَرَ بينهما فى التسهيل . وفى الهمزة ثلاثة أقوال : أحدها حرف صحيح ، والثانى حرف علة ، وإليــه ذهب الفارسى ، والثالث أنها شبيهة بحرف العلة ، انتهى .

وأشار بقوله : (وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلَ واواً) إلى أن المجموع على مثال مَفَاعل

إذا كانت لامُه واوا لم تُعَلّ فى الواحد ، بل سلمت فيه كهراوة ، جعل موضعَ الهمزة فى جمعه واو ، فيقال : هَرَاوَى ، والأصل هَرَائِوُ ، بقلب ألف هِرَاوة همزة ، ثم هَرَائى ، بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ، ثم خففت بالفتح فصار هراءَىَ ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا ، فكرهوا ألفين بينهما همزة لما سبق ، فأبدلوا الهمزة واوا ؛ طلبا للتشاكل ؛ لأن الواو ظهرت فى واحده رابعةً بعد ألف ، فقصد تشاكل الجمع لواحده فصار هَرَاوَى ، بعد خمسة أعمال .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما تردُّ الهمزة ياء فيما أعل لاما من الجمع المذكور إذا كانت عارضةً كما رأيت ، فإن كانت أصليةً سلمت .

الثانى : شذَّ جَعْلُ الهمزة واوا فيما لامُه ياء ، وذلك قولهم فى هدايا : هَدَاوَى ، وفيما لامه واو أعلت فى الواحد ، وذلك قولهم فى مَطَايا : مَطَاوَى ، وقاس الأخفش على هَدَاوَى ، وهو ضعيف ؛ إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة .

الثالث : مذهب الكوفيين أن هذه الجموعَ كلها على وزن فَعَالَى صحت الواو فى هَرَاوَى كما صحت فى المفرد ، وأعلت فى مَطَايا كما أعلت فى المفرد ، وهَدَايا على وزن الأصل ، وأما خَطَايا فجاء على خطية بالإبدال والإدغام على وزن هَدِيَّة . وذهب البصريون إلى أنها فَعَائِل ، حَمْلاً للمعتل على الصحيح ، ويدل على صحة مذهب البصريين قوله * حَتَّى أزِيرُوا المَنَائِيَا * وأما ما نقل عن الخليل من أن خَطَايَا وزنها فَعَالىُ فليس كقول الكوفيين ؛ لأن الألف عنده للتأنيث ، وعنده بدل من المدة المؤخرة ، وذلك لأنه يقول : إن مدة الواحدِ لا تبدل فى هذا همزة ؛ لئلا يلزمَ اجتماعُ همزتين ، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء ، فيصير خطائى ، ثم يعل كما تقدم ، انتهى .

(وهَمْزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّ فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِيَ الأَشُدّ)

أى هذه مسألة خامسة اختصت بها الواو ، يعنى أن كل كلمة اجتمع فى أولها واوان فإنّ أولاهما يجب إبدالها همزة ، بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية .

فخرج أربع صور :

الأولى : أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فَاعَلَ نحو « وُوفِيَ الأشد » ، و « وُورِىَ عَنْهُمَا » .

والثانية : أن تكون مدة بدلا من همزة ، كالوُولَى مخففَ الوُؤْلى بواو مضمومة فهمزة ، وهى أنثى الأوْأل ، أفعل تفضيل من وَأَلَ إذا لجأ .

والثالثة : أن تكون عارضة ، كأن تبنى من الوَعْد مثال فَوْعَلَ ثم ترده إلى مالم يُسَمَّ فاعله .

والرابعة : أن تكون زائدة ، كأن تبنى من الوعد مثال طُومَار ، فتقول : وُوعَاد ؛ فهذه الصور الأربع لا يجب فيها الإبدال ، بل يجوز .

وخالف قوم فى الرابعة فأوجبوا الإبدال؛ لاجتماع واوين ، وكون الثانية غير مبدلة من زائد ؛ فإن الضمة التى قبلها غير عارضة ، وإلى هذا ذهب ابن عصفور ، واختار المصنف القولَ بجواز الوجهين ؛ لأن الثانية وإن كان مَدُّها غيرَ متجدد ، لكنها مدة زائدة ؛ فلم تَخْلُ عن الشبه بالألف المنقلبة .

ودخل صورتان يجب فيهما الإبدال :

الأولى : أن تكون الثانية غيرَ مدة ، نحو قولك فى جمع الأولى أنثى الأوّل : أُوَل والأصل وُوَل ، وقولك فى جمع وَاصِلة وَوَاقية : أَوَاصِل وأَوَاقٍ ، والأصل وَوَاصِل ووَوَاق ، بواوين : أولاهما فاء الكلمة ، والثانية بدل من ألف فاعلة ، كما تبدل فى التصغير نحو أُوَيْصِل وأُوَيْقٍ ، وكذا لو بنيت من الوَعْد مثال كَوْكَب قلت : أَوْعَد ، والأصل وَوْعَد .

والثانية : أن تكون مدةً أصلية ، نحو الأولى أنثى الأول ، أصلها وُولَى ، بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة .

وإنما وجب الإبدال حينئذ كراهَةَ مالا يكون فى أول الكلمة من التضعيف إلا نادرا كدَدَن .

وخرج بتقييده بالبدء نحو هَوَوِىّ ونَوَوِىّ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ظهر أن فى كلام المصنف أمورا ؛ أحدها : أنه يوهم قَصْرَ المستثنى على نحو « وُوفِىَ » مما مدته زائدة بدل من ألف فاعَلَ ، وأن ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الإبدال ، وليس كذلك كما عرفت . ثانيها : أنه يوهم أيضا أن المستثنى ممتنعُ الإبدالِ ، وليس كذلك ؛ لما عرفت أن الصور الأربع المُخْرَجَة يجوز فيها الإبدال . ثالثها : أن كلامه ليس صريحا فى وجوب الإبدال فيما يجب فيه مما سبق ، فلو قال :

وَاوًا وَهَمْزًا بَدْءِ وَاوَىْ مَبْدَا حَتْمًا سِوَى مَا الثَّانِ طَارِ مَدَّا

لخلص من ذلك كله ؛ لما عرفت .

الثانى : زاد فى التسهيل لوجوب الإبدال شرطا آخر ، وهو أن لا يكون اتصالُ الواوين عارضا بحذف همزة فاصلة ، مثالُ ذلك أن تبنى افْعَوْعَلَ من الوأى ؛ فتقول : إياوْأى ، والأصل أُوْأوْأَىَ ، فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة ، وقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء الساكنة قبلها حُذفت همزةُ الوصل للاستغناء عنها ، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو لزوال مُوجِب قلبها ؛ فتصير الكلمة إلى وَوْأى ، فقد اجتمع واوان أولَ الكلمة ، ولا يجب الإبدال ، ولكن يجوز الوجهان ، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت « وَوَا » جاز الوجهان وفاقا للفارسى . قيل : وذهب غيره إلى وجوب الإبدال فى ذلك ، سواء نقلت الثانية أم لا .

الثالث : بقى مما تُبدَل منه الهمزه خمسة أشياء :

أحدها : الواو المضمومة ضمةً لازمة غير مُشَدَّدة ، ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق

ثانيها : الياء المكسورة بين ألف و ياء مشددة .

ثالثها : الواو المكسورة المُصَدَّرة .

رابعها وخامسها : الهاء والعين .

وقد ذكرهُنَّ فى التسهيل[1] ، وإنما لم يذكر هذه الخمسة هنا لأن إبدال الهمزة منها جائز لا واجب ، وإنما تعرض هنا للواجب ، وإن تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد .

فأما إبدالُهَا من الواو المضمومة المذكورة فحسنٌ مطَّرد نحو أُجُوه جمع وَجْه ، وأدْؤُر جمع دار ، وأنؤُر جمع نار ، الأصلُ : وُجُوه ، وأدْوُر ، وأنْوُر ، ونحو سُؤُوق جمع سَاقٍ ، وغُؤُور مصدر غَارَ الماء يغور غَوْراً وغُؤُوراً ، وليس القلبُ فى هذا لاجتماع الواوين ؛ لأن الثانية مدة زائدة .

والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة ، وسيأتى الكلامُ عليهما .

وبكون الضمة لازمةً من ضمة الإعراب نحو هذه دَلْوٌ ، وضمة التقاء الساكنين نحو « اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ » ، و « لاَ تَنسَوُا الْفَضْلَ » .

والاحتراز بغير مشددة من نحو التعوُّذ والتحوُّل ؛ فإنه لا يبدل فيه .

والاحتراز بالقيد الأخير من نحو أوَاصِل وأوَاقٍ ؛ فإن ذلك واجبٌ كما مر .

وأما إبدالها من الياء المذكورة فنحو « رَائِىّ وغَائِىّ » فى النسب إلى راية وغاية ، الأصل رَايِىّ وغَايِىٌّ ، بثلاث ياءات ؛ فخفف بقلب الأولى همزة .

وأما إبدالها من الواو المكسورة المُصَدَّرة ؛ فنحو إشَاح و إفادة وإسادة

(١) فى نسخة « وقد ذكرتين فى التسهيل » وما أثبتناه أدق ؛ لأنه قد ذكر الجميع فى التسهيل .

فى وِشاح ووِفادة ووِسادة ، وقرأ أبى وابن جبير والثقفى « مِنْ إعاء أخيه » ورأى أبو عثمان ذلك مطردا مقيسا ، وقصره غيرُه على السماع ، والاحتراز بالمصدّرة عن نحو واو « طَوِيل » فلا تقلب ؛ لأن المكسورة أخف من المضمومة ؛ فلم تقلب فى كل موضع ، والوسط أبعد من التغيير ، وأما الواوُ المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة ، لا ما شذ من قولهم « امرأة أنَاة » والأصل وَنَاة ؛ لأنه من الوَنْيَة وهو البطء . قال ابن السراج : و « أسماء » اسم امرأة ؛ لأنه فى الأصل وَسْمَاء من الوَسَامة وهو الحسن ، و « أحد » المستعمل فى العَدَد أصله وَحَد من الوَحْدَة ، بخلاف أحد فى « ما جاءنى أحد » فقيل : همزته أصلية ؛ لأنه ليس بمعنى الوَحْدة .

وأما إبدال الهمزة من الهاء والعين فقليل ؛ فمن إبدالها من الهاء قولهم : « ماء » والأصلُ ماه ، وأصل ماه مَوَه ، بدليل : أمْوَاه ، ومُوَيْه ؛ فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وإعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ، ومن ذلك أيضا قولُهم « أل فعلت ؟ وألاَّ فعلت » بمعنى هَلْ فعلت وهَلاَّ فعلت ، ومن إبدالها من العين قولُه :

١٣٢٤ — وَمَاجَ سَاعَاتٍ مَلاَ الوَدِيقِ
أبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ هَرُوقِ (١)

فأصل أبَاب عُبَاب . وقال بعضهم : ليست الهمزة فيه بدلا من العين ، وإنما هو فُعَال من أبَّ إذا تهيأ ؛ لأن البحر يتهيأ للارتجاج ؛ فالهمزة على هذا أصل ، ومما شذ إبدالها من الألف فى قولهم « دَأبَّة ، وشَأَبَّة ، وابيَأضَّ » وما روى عن العجاج من همز « العألم ، والخأتم » وإبدالها من الياء فى قولهم : قَطَعَ الله أدْيَهُ ، أى يَدَيْهُ ، يريد يدَه ؛ فردت اللام وأبدلت الياء همزة ، وقالوا : « فى أسنانه ألَل » أى يَلَل ، والليل : قصر الأسنان ، وقيل : انعطافها إلى داخل

(١) المعروف فى رواية هذا البيت « هزوق » بالزاى فى مكان الراء المهملة .

الفم ، يقال « رجل أيلُّ ، وامرأة يَـ ـء » وهمز بعضهم الشِّيمَة ، وهى الخلقة ، وكذلك رِئبال ، وهو الأسد ، اهـ .

* * *

(وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ   كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وَائْتَمِنْ)

أى إذا اجتمع همزتان فى كلمة كان لهما ثلاثة أحوال : أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية ، وعكسه ، وأن يتحركا معا ، وأما الرابع ـ وهو أن يسكنا معا ـ فمتعذر .

فإن تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب فى غير ندور إبدالُ الثانية حرفَ مَدٍّ يجانس حركةَ ما قبلها ، نحو « آثَرْتُ أُوثِرُ إيثاراً » والأصل أَأْثَرْتُ أُؤْثِرِ إِئْثارا ، ومن الإبدال ألفا بعد الفتحة قولُ عائشة رضى الله عنها « وَكَانَ يَأْمُرُنِى أَنْ آتَزِرَ » بهمزة فألف ، وعَوَامُّ المحدثين يحرفونه ؛ فيقرؤنه بألف وتاء مشدَّدة ، وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ، ولا وجه لواحد منهما ، وإنما وجب الإبدال لعُسْر النطق بهما ، وخُصَّ بالثانية لأن إفراط الثقل حصل بها ، وشذت قراءة بعضهم « إِئْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ » بتحقيق الهمزتين ، والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو « أَأْتَمَنَ(١) زيد أم لا ؟ وأأنتَ فعلت هذا ؟ وأأتمر بكر أم لا ؟ » فإنه لا يجب فيه الإبدال ، بل يجوز التحقيق كما رأيت والإبدال ؛ فتقول : أوتمن(١) زيد أم لا ؟ وآنتَ فعلْتَ ، وايتَمَرَ بكر أم لا ؟ لأن همزة الاستفهام كلمة ، والهمزة التى بعدها أول كلمة أخرى ، وأما قول القُرَّاء فى همزة الاستفهام وما يليها « همزتان فى كلمة » فتقريبٌ على المتعلمين .

---

(١) إذا كانت الهمزة الأولى فى « أأتمن زيد ، أم لا » للاستفهام كما هو الظاهر فالأولى كتابة صورة القلب هكذا « آتمن زيد » لأن همزة الاستفهام مفتوحة فتقلب الهمزة التى تليها إلى الألف ، ومثل هذا يقال فى قوله « أأتمر بكر أم لا » .

وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية ؛ فإن كانتا فى موضع العين أُدْغِمَتِ الأولى فى الثانية ، نحو سأّال ولأّال ورأّاس ، ولم يذكر هذا القسم لأنه لا إبدال فيه ، وإن كانتا فى موضع اللام فسيأتى الكلامُ عليهما عند قوله : « مالَمْ يَكُنْ لَفظًا أتمّْ » .

وإن تحركتا معًا فإما أن يكون ثانيهما فى موضع اللام ، أوْ لا ؛ فهذان ضربان ، فأما الأول فسيأتى بيانُه ، وأما الثانى فله تسعة أنواع ؛ لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، وعلى كل حالٍ من هذه الثلاثة فالأولى أيضا إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ؛ فثلاثة فى ثلاثة بتسعة ، وقد أخذ فى بيان ذلك بقوله :

(إنْ يُفْتَحْ) أى ثانى الهمزتين (أثْرَ ضَمّ أوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاوًا) فهذان اثنان من التسعة ، الأولى : نحوُ « أُوَيْدِم » تصغير آدم ، والثانى : نحو « أَوَادم » جمعه ، والأصل أُؤَيْدم وأآدم ، بهمزتين ؛ فالواو بدل من الهمزة ، وليست بدلا من ألِفِه ، كما فى ضارب وضُوَيْرب وضَوَارب ؛ لأن المقتضى لإبدال همزته ألفا زال فى التصغير والجمع . وذهب المازنى إلى إبدال المفتوحة إثر فتح ياء ؛ فيقول فى أفعل التفضيل من « أنّ » : زَيْدٌ أيَنُّ من عمرو ، ويقول : الواو فى « أوادم » بدل من الألف المُبْدَلة من الهمزة ؛ لأنه صار مثل خاتم ، والجمهور يقولون : هُوَ أوَنُّ من عمرو .

(وَيَاءً أثْرَ كَسْرٍ يَنقلِبْ) ثانى الهمزتين المفتوح ، وثانيهما (ذُو الكَسْرِ مُطْلقًا كَذَا) أى ينقلب ياء ، سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم ؛ فهذه أربعة أنواع ، مثالُ الأول أن تبنى من « أمّ » مثل إصْبَع — بكسر الهمزة وفتح الباء — فتقول : إئْمَمٌ — بهمزتين مكسورة فساكنة — ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها لتتمكن من إدغامها فى الميم الثانية فيصير إئَمّ ، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير

الكلمة « إيَمّ » . ومثال الثانى والثالث والرابع أن تبنى من أم مثل أَصْبِع بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيهن مكسورة ، وتفعل ما سبق ؛ فتصير الكلمة أَيَمّ وأَيِمّ وأُيِمّ ، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين « أَئِمَّة » بالتحقيق فما يوقف عنده ولا يتجاوز .

(وما يضم) من ثانى الهمزين المذكورين (وَاواً أَصِرْ) سواء كان الأول مفتوحا أو مكسوراً أو مضموماً ؛ فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة . أمثلة ذلك : أُوُبّ جمع أَبّ وهو المرعى ، وأن تبنى من أمّ مثل إِصْبُع بكسر الهمزة وضم الباء ، أو مثل أُبْلُم فتقول : « إِوُمّ » بهمزة مكسورة وواو مضمومة ، و « أُوُمّ » بهمزة وواو مضمومتين . وأصل الأول أَأْبُبٌ على وزن أَفْلُس ، وأصل الثانى والثالث إِئْمُم وأُؤْمُم ، فنقلوا فيهن ، ثم أبدلوا الهمزة واواً ، وأدغموا أحد المثلين فى الآخر .

﴿ تنبيه ﴾ : خالف الأخفشُ فى نوعين من هذه التسعة ، وهما المكسورة بعد ضم فأبدلها واواً ، والمضمومة بعد كسر فأبدلها ياء ، والصحيح ما تقدم ، ا هـ .

ثم أشار إلى الضرب الأول من ضربى اجتماع الهمزتين المتحركتين — وهو أن يكون ثانيهما فى موضع اللام — بقوله : (مَالَمْ يَكُنْ) أى ثانى الهمزتين (لَفْظاً أَتَمّْ) أَتَمّ : فعل ماض ، ولفظاً : إما مفعول به مقدم ، والجملة خبر يكن ، أو خبر يكن ومفعول أتمّ : محذوف ، أى أتم الكلمة ، أى كان آخرها والجملة نعت للفظا (فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا) أى سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم أو سكون . أمثلة ذلك أن تبنى من قَرَأَ مثل جَعْفَر وزِبْرِج و بُرْثُن وقِمَطْر ؛ فتقول فى الأول قَرْأَى على وزن سَلْمَى ، والأصل قَرْأَأ ، فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وتقول

فى الثانى «قِرْءٍ» على وزن هِنْد ، والأصل قِرْئِىٌ، أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ، ثم أعلّ إعلالَ قاضٍ وتقول فى الثالث «قُرْءٍ» على وزن جُمْل، والأصل قرْؤُوٌ ، أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ، ثم أعِلّ إعلاَل أيْدٍ ، أى سَكَنَتِ الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة ؛ فهذا والذى قبله منقصوصان ، كلٌّ منهما على هذا الوزن رَفعاً وجراً ، وتعودُ له الياءفى النصب ؛ فيقال : رأيت قِرْئياً وقُرْئياً . وتقول فى الرابع « قِرَأْيٌ » والأصل قِرأأ بهمزتين ساكنة فتحركة ، أبدلت المتحركة ياء ، وسلمت ؛ لسكون ما قبلها ، وإنما أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ولم تبدل واواً ، قال فى شرح الكافية : لأن الواو الأخيرة لو كانت أصليةً ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا ، وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة ، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واواً فيما نحن بصَدَده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء .

(وَأؤُمّ * وَنَحْوُهُ) مما أولى همزتيه المضارعة (وَجْهَيْنِ فِى ثَانِيهِ أمّ) أى اقصِدْ ، وهما الإبدال والتحقيق ؛ فتقول فى مضارع أمّ وأنّ : أوُمُّ وأِينُّ بالإبدال ، وأؤُمُّ وأئِنُّ بالتحقيق ، تشبيهاً لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام ، نحو « أأنْذَرْتَهُمْ » لمعاقبتها النون والتاء والياء .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أولى همزتيه لغير المضارعة واجبٌ فى غير ندور كما سبق .

الثانى : لو توالى أكثر من همزتين حُققت الأولى والثالثة والخامسة ، وأبدلت الثانية والرابعة ، مثاله لو بنيت من الهمزة مثل أُتْرُجّة قلت : أُوأُوأة ، والأصل أأأأأة .

الثالث : لا تأثير لاجتماع همزتين بفَصْل نحو « ءاء » و «ءاءة[1]» اه

---

(١) الآء : ضرب من الشجر والآءة : واحدة الآء .

(وَيَاء اقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلاَ * أَوْ يَاء تَصْغِيرِ) أَلفاً : مفعول أول باقلب ، وياء : مفعول ثانٍ قُدِّم ، وكسراً : مفعول بتلا ، وياء تصغير : عطف عليه ، وتلا ومعموله فى موضع نصب نعت لألف ، والتقدير : اقلب ألفاً تلا كسراً أو تلا ياء تصغير ياء .

أى يجب قلب الألف ياء فى موضعين :

الأول : أن يَعْرِض كسرُ ما قبلها ، كقولك فى جمع مِصْبَاح ودِينَار : مَصَابِيح ودَنَانير ، وفى تصغيرهما : مُصَيْبِيح ودُنَيْنِير .

والثانى : أن يقع قبلها ياء التصغير ، كقولك فى تصغير غَزَال : غُزَيِّل .

(بِوَاوٍ ذَا) القلب (أَفْعَلاَ فى آخِرِ) أى تفعل بالواو الواقعة آخراً ما تفعل بالألف من قلبها ياء إذا عَرَض قبلها كسرة أو ياء التصغير ؛ فالأول نحو رَضِيَ وغُزِيَ وقَوِى وغَازٍ ، أصلهن رَضِوَ وغُزِوَ وقَوِوَ وغَازِو ؛ لأنهن من الرضوان والغَزْو والقُوَّة ، فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها ، وكونها آخرا ؛ لأنها بالتأخير تتعرَّضُ لسكون الوقف ، وإذا سكنت تعذَّرَتْ سلامتها ، فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصُّلا إلى الخفة وتناسب اللفظ ، ومن ثَمَّ لم تتأثر الواوُ بالكسرةِ وهى غير متطرفة كعِوَض وعِوَج ، إلا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها كحِيَاض وسِيَاط كما سيأتى بيانه ، والثانى كقولك فى تصغير جَرْوٍ : جُرَيٌّ ، والأصل جُرَيْوٌ ، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون وفقد المانع من الإعلال فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء .

﴿ تنبيه ﴾ : هذا الثانى ليس بمقصود من قوله « بواو ذا افعلا فى آخر » إنما المقصود التنبيه على الأول ؛ لأن قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ، ولا بما سبقها ياء التصغير ، على ما سيأتى بيانه فى

موضعه ، ولذلك قال فى التسهيل : تُبْدَلُ الألف ياء لوقوعها إثْرَ كسرة أو ياء تصغير ، وكذلك الواو الواقعة إثْرَ كسرة متطرفة ، فاقتصر فى الواو على ذكر الكسرة ، فلو قال :

« بإثرِ يا التَّصْغيرِ أوْ كَسْرٍ ألِفْ
تُقْلَبُ يَا ، وَالْوَاوُ إنْ كَسْراً رَدِفْ

فى آخر » لطابق كلامَه فى التسهيل ، اهـ .

(أوْ قَبْلَ تَا التَّأنيثِ أوْ زِيَادَتَىْ فَعْلاَن) أى نحو شَجِيَة ، وأكسِيَة ، وغَازِيَة ، وعُرَيقِيَة تصغير عَرْقُوَة ، الأصل شَجِوَة وأكسِوَة وغَازِوَة وعُرَيقِوَة ، ونحو غَزِيَان وشَجِيَان من الغزو والشجو ، والأصل غَزِوَان وشَجِوَان ، فعلّةُ القلب ياء هو تطرفُ الواو بعد كسرة ؛ لأن كلا من تاء التأنيث وزيادتى فعلان كلمةٌ تامة ؛ فالواقع قبلها آخرٌ فى التقدير ، فعومل معاملة الآخرِ حقيقة . وشذ تصحيحًا من الأول مَقَاتِوَة بمعنى خُدّام ، وسَوَاسِوَة جمع سَوَاء . ومن الثانى إعلالا قولهم : رجل عَلْيَان مثل عَطْشَان من عَلَوْتُ ، وناقة عَلْيَان وقولهم صُبْيَان بضم الصاد ، وأما صِبْيَة وصِبْيَان بكسر الصاد فسهَّلَ أمرَه وجودُ الكسرة والفاصلُ بينه وبين الواو ساكنٌ وهو حاجز غير حصين .

ثم أشار إلى موضع ثان تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَذَا) أى الإعلال المذكور فى الواو بعد الكسرة (أيْضًا رَأوْا فِى مَصْدَرِ) الفعل (المُعْتَلِّ عَيْنًا) إذا كان بعدها ألف كصِيَام وقِيَام ، وانقِيَاد واعْتِيَاد ، بخلاف سِوَاك وسِوَار لانتفاء المصدرية . ونحو لاَوَذَ لِوَاذًا وجَاوَرَ جِوَارًا ؛ لصحة عين الفعل ، وحال حِوَلاً وعاد المريضَ عِوَداً ؛ لعدم الألف ، والأصل صِوَام وقِوَام وانقِوَاد واعْتِوَاد ، لكن لما أُعلّت عينُه فى الفعل استثقل بقاؤها فى المصدر ، فأعلّوها فى المصدر بعد كسرة وقبل حرف

يشبه الياء ، فأعلت بقلبها ياء حَمْلاً للمصدر على فعْله ، فقلبها ياء ليجرى العمل فى اللفظ من وجه واحد ، وشذ تصحيحًا مع استيفاء الشروط قولُهم : « نار نِوَاراً » أى نَفَر ، ولا نظير له ، وكان الأحسن أن يقول « المُعَلّ عينا » ؛ لأن لاوَذَ يطلق عليه معتل العين ؛ إذ كل ما عينُه حرف علة فهو معتل و إن لم يعل .

وقد أشار إلى الشرط الأخير بقوله : (والفِعَلْ * مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الحِوَلْ) يعنى أن كل ما كان على فِعَلٍ من مصدر الفعل المعلّ العينِ فالغالبُ فيه التصحيح ، نحو الحِوَل والعِوَد ، قال فى شرح الكافية : ونبه بتصحيح ما وزنه فِعَل على أن إعلال المصدر المذكور مشروطٌ بوجود الألف فيه حتى يكون على فِعَالٍ ، انتهى . وفى تخصيصه بفِعَال نظر ؛ فإن الإعلال المذكور لا يختص به ؛ لما عرفت من مجيئه فى الانفعال والافتعال كما سبق . واحترز بقوله « منه » أى من المصدر عن فِعَل من الجمع ؛ فإن الغالب فيه الإعلال كما سيأتى ، لكن قال فى التسهيل : وقد يصحح ماحقه الإعلال من فِعَل مصدراً أو جمعاً وفِعَال مصدراً ، فسوّى بين هذه الثلاثة فى أن حقها الإعلال ، وهو يخالف ما هنا من أن الغالب على فِعَل مصدراً التصحيحُ .

ثم أشار إلى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَجَمْعِ ذِي عَيْنٍ أُعِلّ أو سَكَنْ * فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ) أى المذكور ، وهو القلبُ ياء لكسر ما قبلها (فِيهِ حَيْثُ عَنّ) أى إذا وقعت الواو عيناً لجمع صحيح اللام ، وقبلها كسرة — وهى فى الواحد إما مُعَلّة ، و إما شبيهة بالمعل وهى الساكنة — وجب قلبُها ياء ؛ فالأولى نحو دَار ودِيار ، وحِيلة وحِيَل ، وقِيمَة وقِيَم ، الأصل دِوَار وحِوَل وقِوَم ؛ لأنه لما انكسر ماقبل الواو فى الجمع فى نحو دِيَار وكانت فى الأفراد معلة بقلبها ألفًا ضَعُفَت ، فسُلطت الكسرة عليها ، وقَوّى تسلطَها وجودُ الألفِ ، و إعلال

الباقى لإعلال واحده ، ولوقوع الكسرة قبل الواو ، وشذّ من ذلك حَاجَة وحِوَج .

والثانية وشرطها أن يكون بعدها فى الجمع ألف ، نحو سَوْط وسِيَاط ، وحَوْض وحِيَاض ، ورَوْض ورِيَاض ، الأصل سِوَاط وحِوَاض ورِوَاض ؛ لأنه لما انكسر ما قبلها فى الجمع وكانت فى الأفراد شبيهةً بالمعلّ لسكونها ضَعُفَت ، فسلطت الكسرة عليها ، وقَوَّى تسلطَهَا وجودُ الألف لقربها من الياء ، وصحة اللام ؛ لأنه إذا صحت اللامُ قَوِىَ إعلال العين .

فتلخص أن لقلب الواو ياء فى هذا ونحوه خمسة شروط : أن يكون جمعا ، وأن تكون الواو فى واحدِه مَيتة بالسكون ، وأن يكون قبلها فى الجمع كَسْرَة ، وأن يكون بعدها فيه ألف ، وأن يكون صحيح اللام ؛ فالثلاثة الأوَلُ مأخوذة من البيت ، والرابع يأتى فى البيت بعده ، والخامس لم يذكره هنا وذكره فى التسهيل ؛ فخرج بالأول المفرد ؛ فإنه لا يُعلّ نحو خِوَان وسِوَار ، إلا المصدر وقد تقدم ، وشذ قولهم فى الصُّوَّان والصُّوَّار : صِيَان وصِيَار ، وبالثانى نحو طَوِيل وطِوَال ، وشذ قولُه :

١٢٢٥ — تَبَيَّنَ لِى أَنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ
وَأَنَّ أعِـزَّاءَ الرِّجَـالِ طِيَالُهَا

قيل : ومنه « الصافِنَات الجِيَاد » . وقيل : إنه جمع جَيِّد ، لا جَوَاد ، وبالثالثة نحو أسْوَاط وأحْوَاض ، وبالرابع ما أشار إليه بقوله : (وَصَحَّحُوا فِعَلَةً) أى جمعا ؛ لعدم الألف ، فقالوا : كُوز وكِوَزة ، وعَوْد وعِوَدَة ، وشذ الإعلال فى قولهم : ثَوْر وثِيَرَة . قال المبرد : أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذى هو الحيوان والثور الذى هو القِطْعَة من الأقِطِ ، فقالوا فى الحيوان : ثِيَرَة ، وفى الأقط : ثِوَرَة . وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم أن ثِيَرَة مقصور من فِعَالَة ،

وأصله ثِيَارَة كحِجَارة ، حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها . وقيل : جمعوه على فِعْلَة بسكون العين ؛ فقلبت الواو ياء لسكونها ، ثم حركت وبقيت الياء . وقيل : حملا على « ثِيرَان » ليجرى الجمع على سَنَن واحد . وبالخامس نحو رِوَاء فى جمع رَيَّان ، وأصله رَوْيَان ؛ لأنه لما أُعِلَّتِ اللامُ فى الجمع سلمتِ العينُ لئلا يجتمع إعلالان ، ومثله جِوَاء جمع جَوّ بالتشديد ، أصله جِوَاوٌ ؛ فلما اعتلتِ اللام سلمت العين .

(وَفِى فِعَلْ) جمعا (وَجْهَانِ) الإعلالُ والتصحيح (وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ) جمع حيلة ، والقِيَم جمع قِيمَة ، والدِّيَم جمع دِيمَة ، وجاء التصحيحُ أيضا نحو حَاجَة وحِوَج .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : اقتضى تعبيرُه بأَوْلَى أن التصحيح مطرد ، وليس كذلك ، بل هو شاذ كما تقدم ؛ فكان اللائق أن يقول :

وَصَحَّحُوا فِعَــــلَةً ، وَفِى فِعَلْ   قَدْ شَذَّ تَصْحِيحٌ فَحَتْمٌ أَنْ يُعَلّ

وقد تقدم نقل كلامه فى التسهيل .

الثانى : إنما خالف فِعَلٌ فِعَلَةً لأن فعلة لما عدمت الألف وخَفَّ النطقُ بالواو بعد الكسرة لقلة عمل اللسان انضمَّ إلى ذلك تحصينُ الواو ببعدها عن الطَّرَف بسبب هاء التأنيث فوجب تصحيحها بخلاف فِعَل .

ثم أشار إلى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ * كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ) أى إذا وقعت الواوُ طرفًا رابعةً فصاعدا بعد فتح قلبت ياء وجوبا ؛ لأن ما هى فيه حينئذٍ لا يعدم نظيرا يستحقُّ الإعلال ؛ فيحمل هو عليه ، وذلك نحو « أَعْطَيْتُ » أصله أَعْطَوْتُ ؛ لأنه من عَطَا يَعْطُو بمعنى أخذ ؛ فلما دخلت همزةُ النقل صارت الواو رابعة ؛ فقلبت ياء حملا للماضى على مضارعه ، وقد أفهم بالتمثيل أن هذا الحكم ثابت لها سواء كانت فى اسم كقولك

المُعْطَيَانِ ، وأصله المُعْطَوَانِ ؛ فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل ، أم فى فعل كقولك يُرْضَيَان أصله يُرْضَوَان لأنه من الرِّضْوَان ؛ فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل ، وأما يَرْضَيَان المبنى للفاعل من الثلاثى المجرد ؛ فلقولك فى ماضيه رَضِيَ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يُسْتَصْحَب هذا الإعلال مع هاء التأنيث نحو « المُعْطَاة » ومع تاء التفاعل نحو « تَغَازَيْنَا وتداعَيْنَا » مع أن المضارع لا كسر قبل آخره . قال سيبويه : سألت الخليل عن ذلك ؛ فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجىء التاء فى أوله ، وهو غَازَيْنَا وداعَيْنَا ، حملا على نُغَازِى ونُدَاعِى ، ثم استصحب معها .

الثانى : شذ قولهم فى مضارع شَأَوَا بمعنى سَبَقَ يَشْأَيَانِ ، والقياس يَشْأَوَان ؛ لأنه من الشَّأْو ، ولا كسرة قبل الواو فتقلب لأجلها ياء ، ولم تقلب فى الماضى فيحملَ مضارعُه عليه ، نعم إن دخلت عليه همزة النقل قلتَ : يُشْأَيَان حملا على المبنى للفاعلِ .

وأشار بقوله : (ووَجَبْ ، إبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ ألف * وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَالَهَا اعْتَرِفْ) إلى إبدال الواو من أختيها الألفِ والياء .

أما إبدالها من الألف ففى مسألة واحدة ، وهى أن ينضم ما قبلها نحو « بُويِعَ ، وضُورِبَ » وفى التنزيل « مَا وُورِيَ عَنْهُمَا » .

وأما إبدالها من الياء لضم ما قبلها ففى أربع مسائل :

الأولى : أن تكون ساكنة مُفْرَدة أى غير مكررة فى غير جَمْع ، نحو « مُوقِن ومُوسِر » أصلهما مُيْقِن ومُيْسِر ؛ لأنهما من أيْقَنَ وأيْسَرَ ؛ فقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها .

وخرجَ بالساكنة للتحركة نحو « هُيَام » فإنها تحصَّنت بحركتها ؛ فلا تقلب إلا فيما سيأتى بيانه .

وبالمفردة المدغمة نحو « حُيَّض » فإنها لا تقلب لتحصنها بالإدغام .

وبغير الجمع من أن تكون فى جمع ؛ فإنها لا تقلب واوا ، بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا)

أو هَيْمَاء ؛ فأصل هِيم هُيْم بضم الهاء ؛ لأنه نظير حُمْر جمع أَحْمَر أوحَمْرَاء ، فخفف بإبدال ضمة فائِهِ كسرة لتصح الياء ، وإنما لم تبدل ياؤه واوا كما فعل فى المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد ، والواو أثقل من الياء ؛ فكان يجتمع ثقلان ، ومثل هِيم بِيضٌ جمعَ أبيض أو بيضاء .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : سمع فى جمع عَائط عُوط ، بإقرار الضمة وقلب الياء واوا ، وهو شاذ ، وسمع عِيط على القياس .

الثانى : سيأتى فى كلامه أن فُعْلَى وصفا كالكُوسَى أنثى الأكْيَس يجوز فيها الوجهان عنده ؛ فكان ينبغى أن يضمها إلى ما تقدم فى الاستثناء من الأصل المذكور .

الثالث : حاصلُ ما ذكره أن الياء الساكنَةَ المفردة المضمومَ ما قبلها إذا كانت فى اسم مفرد غير فُعْلَى الوصف تقلب واوا ، وتحت ذلك نوعان ؛ أحدهما : ما الياء فيه فاء الكلمة نحو مُوقِن ، وقد مر . والآخر : ما الياء فيه عين الكلمة كما إذا بنيت من البَيَاض مثل بُرْد ؛ فتقول : بُيْض ، وفى هذا خلاف ؛ فمذهب سيبويه والخليل إبدالُ الضمة فيه كسرةً كما فُعِل فى الجمع ، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلبُ الياء واوا ، وظاهر كلام المصنف موافقته ؛ فتقول على مذهبهما : بِيض ، وعلى مذهبه : بُوض ، ولذلك كان « دِيك » عندهما محتملا لأن يكون فُعْلاً وأن يكون فِعْلاً ، ويتعين عنده أن يكون فِعْلاً بالكسر ، وإذا بنيت مَفْعُلَة من العيش قلت على مذهبهما : مَعِيشَة ، وعلى مذهبه : مَعُوشَة ، ولذلك كانت مَعِيشة عندهما محتملة أن تكون مَفْعُلة وأن تكون مَفْعِلة ، ويتعين عنده أن تكون مَفْعِلة بالكسر .

واستدل لهما بأوجه؛ أحدها : قولُ العرب أعْيَسُ بَيِّنُ العِيسَة ، ولم يقولوا العُوسَة، وهو على حد أحْمَر بَيِّن الحُمْرَة . ثانيها : قولُهم مَبِيع ، والأصل مَبْيُوع ، نقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الياء ، وسيأتى بيانه . ثالثها : أن العين حُكِم لها بحكم اللام، فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام .

واستدل الأخفش بأوجه ؛ أحدها : قول العرب مَضُوفَة لما يُحْذَر منه ، وهى من ضَافَ يضيف ؛ إذا أشفق وحذر . قال الشاعر :

١٢٢٦ — وَكُنْتُ إِذَا جَارِى دَعَا لِمَضُوفَةٍ
أُشَمِّرُ حَتَّى يَبْلُغَ السَّاقَ مِئْزَرِى

ثانيها : أن المفرد لا يقاس على الجمع ؛ لأنا وجدنا الجمعَ يقلب فيه مالا يقلب فى المفرد ، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يُقْلَبان ياءين فى الجمع ، نحو « عِتِيّ » جمع عاتٍ. ولا يقلبان فى المفرد نحو عُتُوّ مصدر عتَا . ثالثها : أن الجمع أثقل من المفرد ، فهو أدعى إلى التخفيف .

وصحح أكثرُهم مذهبَ الخليل وسيبويه ، وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش بوجهين ؛ أحدهما : أن مَضُوفَة شاذ فلا تُبْنَى عليه القواعد . والآخر أن أبا بكر الزبيدى ذكره فى مختصر العين من ذوات الواو ، وذكر أضاف إذا أشْفَقَ رباعيًّا ، ومَنْ روى ضاف يضيف فهو قليل . وعن الثانى والثالث بأنهما قياسٌ معارِضٌ للنص ؛ فلا يلتفت إليه ، اهـ

ثم أشار إلى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة ، تبدل فيها الياء واواً لانضمام ما قبلها ، بقوله :

(وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ اليَــا مَتَى
أُلْفِىَ لاَمَ فِعْـلٍ أَوْ مِنْ قَبْـلِ تَا)

(كَبِنَاء بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ
كَذَا إذَا كَسَبُعَانٍ صَيَّرَهْ)

فالأولى من هذه الثلاثة : أن تكون الياء لامَ فِعْلٍ ، نحو : « قَضُوَ الرجُلُ ، ورَمُوَ » . وهذا مختص بفعل التعجب ؛ فالمعنى ما أقضاه ، وما أرماه . ولم يجيء مثلُ هذا فى فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم: « نَهُوَ الرَّجُلُ فهو نَهِيٌّ » ؛ إذا كان كامل النُّهْيَة ، وهو العقل .

والثانية : أن تكون لامَ اسم مختوم بتاء بُنِيَتِ الكلمة عليها ، كأن تبنى من الرَّمْيِ مثلَ مَقْدُرَة ؛ فإنك تقول : مَرْمُوَة ، بخلاف نحو تَوَانَى تَوَانِيَةً ؛ فإن أصله قبل دخول التاء توانُيًا بالضم كتَكَاسَل تَكَاسُلاً ، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب ؛ لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخرُه واوٌ قبلها ضمة لازمة ، ثم طرأت التاء لإفادة الوَحْدَة ، وبقى الإعلال بحاله ؛ لأنها عارضة لااعتدادَ بها .

والثالثة : أن تكون لامَ اسم مختوم بالألف والنون ، كأن تبنى من الرمى مثل سَبُعَان اسم الموضع الذى يقول فيه ابنُ أحْمَرَ :

١٢٢٧ — ألاَ يَا دِيَارَ الحَيِّ بِالسَّبُعَانِ
أمَلَّ عَلَيْهَا بِالبِلَى المَلَوَانِ

فإنك تقول : رَمُوَان ، والأصل رَمُيَان ، فقلبت الياء واواً وسلمت الضمة ؛ لأن الألف والنون لا يكونان أضعَفَ حالاً من التاء اللازمة فى التحصين من الطرف .

(وَإنْ يَكُن) الياء الواقعة إثر الضم (عَيْنًا لِفُعْلَى وَصْفًا * فَذَاكَ بِالوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ) أى عن العرب (يُلْفَى) أى يوجد ، كقولهم فى أنثى الأكْيَس والأضْيَق : الكِيسَى والضِّيقَى ، والكُوسَى والضُّوقَى ، بترديد بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى .

واحترز بقوله : « وصفا » عما إذا كانت عينا لفُعْلَى اسما كطُوبى مصدراً لطاب ، أو اسمًا لشجرة فى الجنة تظلها ، فإنه يتعين قلبها واواً . وأما قراءة « طِيبَى لهم » فشاذ .

﴿ تنبيه ﴾ : فُعْلَى الواقعة صفة على ضربين ؛ أحدهما : الصفة المحضة ، وهذه يتعين فيها قلبُ الضمة كسرة لسلامة الياء ، ولم يسمع منها إلا « قِسْمَة ضِيزَى » أى جائرة ، يقال : ضازه حقَّه يَضِيزه ، إذا بخسه وجار عليه ، و « مِشْيَة حِيكَى » أى يتحرك فيها المنكبان ، يقال : حاكَ فى مَشْيه يَحِيك ، إذا حرك منكبيه ، والآخر غير المحضة ، وهى الجارية مجرى الأسماء ، وهى فُعْلَى أفعَلَ ، كالطُّوبَى والكُوسَى والضُّوقى والخُورَى ، مؤنثات الأطيب والأكيس والأضيق والأخْيَر . وهذا الضرب هو مراد المصنف ، وهو فيما ذكره فيه مخالفٌ لما عليه سيبويه والنحويون ؛ فإنهم ذكروا هذا الضرب فى باب الأسماء فحكموا له بحكم الأسماء ، أعنى من إقرار الضمة ، وقلب الياء واواً ، كما فى « طُوبَى » مصدرا ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه غيرُ ذلك ، والذى يدل على أن هذا الضرب من الصفات جارٍ مجرى الأسماء ، أن أفعَلَ التفضيل يجمع على أفاعل فيقال : أفضل وأفاضل ، وأكبر وأكابر ، كما يقال فى جمع أفكل — وهى الرعدة — : أفاكل ، والمصنفُ ذكره فى باب الصفات ، وأجاز فيه الوجهين ، ونص على أنهما مسموعان من العرب ؛ فكان التعبيرُ السالم من الإيهام الملاق لغرضه أن يقول :

وَإِنْ يَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى أَفْعَلاَ
فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُجْتَلَى

فصل

(مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْمًا أتى الْوَاوُ بَدَلْ
يَاء كتَقْوَى ، غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ)

أى إذا أُعْتَلّت لام فَعْلَى بفتح الفاء ، فتارة تكون لامُها واواً، وتارة تكون ياء فإن كانت واواً سلمت فى الاسم ، نحو دَعْوَى ، وفى الصفة ، نحو نَشْوَى . ولم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصفة ، وإن كانت ياء سلمت فى الصفة ، نحو خَزْيا وصَدْيا مؤنثا خَزْيان وصَدْيَان ، وقلبت واواً فى الاسم ، نحو « تَقْوَى ، وشَرْوَى ، وفَتْوَى » ؛ فرقا بين الاسم والصفة ، وأوثر الاسمُ بهذا الإعلال لأنه أخفُّ ، فكان أحْمَلَ للثقل ، وإنما قال « غالبا » للاحتراز من الرَّيَّا للرائحة ، وطَغْيَا لولد البقرة الوَحْشية ، وسَعْيَا لموضع ، كما صرح بذلك فى شرح الكافية ، وفى الاحتراز عن هذه نظر ؛ أما رَيّا فالذى ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسمية ، والأصْلُ رائحة رَيّا: أى مملوءة طيبا . وأما طَغْيَا فالأكثر فيه ضم الطاء ، ولعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف . وأما سَعْيَا فعلَم ؛ فيحتمل أنه منقول من صفة كَخَزْيا وصَدْيا .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذكره الناظم هنا وفى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين ، أعنى فى كون إبدال الياء واواً فى فَعْلَى الاسم مطردا ، وإقرار الياء فيها شاذ ، وعَكَس فى التسهيل فقال : وشذ إبدالُ الواو من الياء لفَعْلَى اسما ، وقال أيضا فى بعض تصانيفه : من شواذ الإعلال إبدالُ الواو من الياء فى فَعْلَى اسما ، كالنَّشْوَى ، والتَّقْوَى ، والعَنْوَى ، والفَتْوَى . والأصل فيهن الياء . ثم قال : وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردا ، فألحقوا بالأربعة المذكورة الشَّرْوَى ، والطَّغْوَى ، والَّلقْوَى ، والدَّعْوَى ، زاعمين أن أصلها الياء ، والأولَى عندى جعل هذه الأواخر من الواو ،

ـذا لباب التكثير من الشذوذ ، ثم قال : ومما يبين أن إبدال يائها واوا شاذ تصحيحُ (رَيًّا ، وهى الرائحة ، والطَّغيا ، وهى ولد البقرة الوحشية ، تفتح طاؤها وتضم ، وسَعْيَا سم موضع ؛ فهذه الثلاثة الجائية على الأصل ، والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها، هذا كلامه ، وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة ، وهذه المسألة خامسةُ مسألةٍ تبدل بها الياءُ واواً .

ثم أشار إلى موضع خامس تقلب فيه الواوُ ياء بقوله :

(بِالعَكْسِ جَاء لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لاَ يَخْفَى)

أى إذا اعتلت لامُ فُعلَى بضم الفاء ، فتارة تكون لامُهَا ياء ، وتارة تكون واوا ؛ فإن كانت ياءً سلمت فى الاسم ، نحو الفُتْيَا ، وفى الصفة ، نحو القُصْيَا تأنيث الأقصى ؛ فلم يفرقوا فى فُعلَى من ذوات الياء بين الاسم والصفة ، كما لم يفرقوا فى فَعلَى بالفتح من ذوات الواو كما سبق ، وإن كانت واوا سلمت فى الاسم ، نحو حُزْوَى اسم موضع ، قال الشاعر :

أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلعَيْنِ عَبْرَةً
فَمَاء الْهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ[(١)]

وقلبت ياء فى الصفة نحو « إنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا » ونحو قولك : للمتقين الدرجة العُليَا . وأما قولُ الحجازيين « القُصْوَى » فشاذ قياسا فصيحٌ استعمالا نُبِّهَ به على الأصل . وتميمٌ يقولون « القُصْيَا » على القياس ، وشذ أيضا « الحُلْوَى » عند الجميع .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذهب إليه الناظم مخالفٌ لما عليه أهلُ التصريف ؛ فإنهم يقولون : إن فُعلَى إذا كانت لامُهَا واوا تقلب فى الاسم دون الصفة ، ويجعلون حُزْوَى

(١) سبق فى باب النداء .

شاذا . قال الناظم فى بعض كتبه : النحويون يقولون : هذا مخصوص بالاسم ، ثم لا يمثلون إلا بصفة مَحضة أو بالدُّنيا ، والاسمية فيها عارضة ، ويزعمون أن تصحيح حُزْوَى شاذ كتصحيح حَيْوَةَ ، وهذا قول لا دليل على صحته ، وما قلته مؤيدٌ بالدليل ، وموافق لأئمة اللغة ، حكى الأزهرى عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا : ما كان من النُّعوت مثل الدُّنيا والعُليا فإنه بالياء ، فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله ، وليس فيه اختلاف ، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواوَ فى القُصْوَى ، وبنو تميم قالوا : القُصْيَا ، انتهى . وأما قولُ ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغُزْوَى يعنى تأنيث الأغزى ، فقال ابن المصنف : هو تمثيل من عنده ، وليس معه نَقْل ، والقياسُ أن يقال : الغُزْيَا كما يقال العُليا ، انتهى .

فصل

(إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا)

(فَيَاءَ الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا) أى هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء ، وهو أن تلتقى هى والياء فى كلمة أو ما هو فى حكم الكلمة كمُسْلِمِىَّ ، والسابق منهما ساكن متأصِّل ذاتاً وسكونا ، ويجب حينئذ إدغام الياء فى الياء مثالُ ذلك فيما تقدمت فيه الياء سَيِّدٌ ومَيِّتٌ ، أصلهما سَيْوِد ومَيْوِت ومثالُه فيما تقدمت فيه الواو طَىٌّ ولَىٌّ ، مصدرا طَوَيْتُ ولَوَيْتُ ، وأصلهما طَوْىٌ ولَوْىٌ .

ويجب التصحيح إن لم يلتقيا كزَيْتُون ، وكذا إن كانا من كلمتين نحو يَدْعُو يَاسِر ، ويَرْمِى وَاعِد ، أو كان السابق منهما متحركا نحو طَوِيل وغَيُور ، أو عارض الذاتِ نحو رُوْيَة مخفف رُؤْيَة ، ودِيوَان إذ أصله دِوَّان وبُويِع إذ واوُه بدلٌ من ألف بَايَعَ ، أو عارضَ السكونِ نحو قَوْىَ فإن أصله الكسر ثم سكن للتخفيف كما يقال فى عَلِمَ : عَلْمَ .

﴿ تنبيه ﴾ : لوجوب الإبدال المذكور شرطٌ آخر لم يُنَبِّه عليه هنا ، وهو أن لا يكون فى تصغير ما يكسر على مفاعل ، فنحو جَدْوَل وأَسْوَد للحيَّة يجوز فى مصغره الإعلالُ ، نحو جُدَيِّل وأُسَيِّد وهو القياس ، والتصحيحُ نحو جُدَيْوِل وأُسَيْوِد حملاً للتصغير على التكسير ، أما أَسْوَدُ صفة فتقول فيه « أُسَيِّد » لا غير ؛ لأنه لم يجمع على أساود .

(وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا) وذلك ثلاثة أضرب : ضرب أُعِلَّ ولم يستوفِ الشروطَ ، كقراءة بعضهم « إنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ » بالإبدال ، وحكى بعضهم اطِّراده على لغة ، وضربٌ صحح مع استيفائها نحو ضَيْوَن وهو السِّنَّوْر الذكر ، ويَوْمٌ أَيْوَمُ ، وعَوَى الكلبُ عَوْيَة ، ورجاء بن حَيْوَة ، وضربٌ أبدلت فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها ، نحو عَوَى الكلب عَوَّة ، وهو نَهُوٌّ عن المنكر .

ثم أشار إلى إبدال الألف من أختيها بقوله :

(مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ أَلِفًا أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ)

أى يجب إبدال الواو والياء ألفًا بشروط أَحَدَ عَشَرَ :

الأول : أن يتحركا ؛ فلذلك صَحَّتا فى القَوْل والبَيْع لسكونهما .

والثانى : أن تكون حركتهما أصلية ؛ ولذلك صَحَّتا فى جَيَل وتَوَم مخففى جَيْئَلٍ وتَوْأَمٍ ، وفى « اشْتَرَوُا الضلالة ، ولَتُبْلَوُنَّ فى أموالكم وأنفسكم ، ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بينكم » .

والثالث : أن ينفتح ما قبلهما ؛ ولذلك صَحَّتا فى العِوَضِ والحِيَلِ والسُّوَر .

والرابع : أن تكون الفتحة متصلة ، أى فى كلمتيهما ، ولذلك صَحَّتا فى « إنَّ عُمَرَ وَجَدَ يَزِيدَ » .

والخامس: أن يكون اتصالها أصلياً؛ فلو بنيت مثل عُلَبِطٍ من الغَزْوِ والرَّمْيِ قلت فيه : غُزَوٍ ورُمَيٍ ، منقوصاً ، ولا تقلب الواو والياء ألفاً ؛ لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف ، إذ الأصل غُزَاوِىٌ ورُمَايِىٌ ؛ لأن عُلَبِطاً أصله عُلابِطٌ .

والسادس : أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين ، وإلى هذا أشار بقوله : (إنْ حُرِّكَ التَّالِى) أى التابع (وَإنْ سُكِّنْ كَفّ * إعْلاَلَ غَيْرِ اللاَّمِ ، وَهْىَ لاَ يُكَفّ) (إعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غيرَ أَلِفْ * أوْ ياءٍ التَّشْدِيدُ فيهــــا قد أُلِفْ) ولذلك صحت العين فى نحو بَيَان وطَوِيل وغَيُور وخَوَرْنَق ، واللام فى نحو رَمَيَا وغَزَوَا ، وفَتَيَانِ وَعَصَوانِ ، وعَلَوِىّ وَفَتَوِىّ ، وأعلت العين فى قامَ وباعَ ونابٍ وبابٍ ؛ لتحرك ما بعدها ، واللامُ فى غَزَا ودَعَا ورَمَى وتَلاَ ؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة ، وكذلك يَخْشَوْنَ ويَمْحَوْنَ[1] ، وأصلهما يَخْشَيُون ويَمْحَوُون ، فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفتا للساكنين ، وكذلك تقول فى جمع عصا مسمى به : قام عَصَوْنَ ، والأصل عَصَوُونَ ، ففعل به ما ذكر ، وعلى هذا لو بنيت من الرَّمى والغزو مثل عَنْكَبُوت قلت: رَمَيُوتٌ وغَزَوُوتٌ ،

(١) الأشهر فى هذه الكلمة محاه يمحوه محوا مثل دعاه يدعوه ، وليس فى هذه اللغة قلب الواو ألفا فى المضارع المسند لواو الجماعة؛ لأن الحاء حينئذ مضمومة، وفيه ثلاث لغة أخر: إحداها محاه يمحيه محيا مثل رماه يرميه رميا ، وهذه كالأولى فى أنه ليس فى مضارعها المسند لواو الجماعة قلب لامها ألفا؛ لأن ماقبل اللام مكسور ، وتزيد هذه بأن لامها ياء فلا يتفق مع قول الشارح « أصله يمحوون » واللغة الثالثة محاه يمحاه محيا ، والكلام ليس فى هذه اللغة لأنه لايتفق مع قول الشارح « يمحوون » وإن كانت اللام قد قلبت فى المضارع المسند لواو الجماعة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، لكن أصله « يمحيون » بفتح الحاء وضم الياء ، وإنما الذى يتفق مع كلام الشارح لغة رابعة هى محاه يمحاه محوا ؛ فهذه لامها واو ، وتقلب الواو ألفا فى مضارعه المسند لواو الجماعة .

والأصل رَمَيْيُوت وغَزْوَوُوت ، ثم قلبا وحذفا لملاقاة الساكن ، وسَهَّل ذلك أَمْنُ اللبس ؛ إذ ليس فى الكلام فَعْلَوْت . وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا ؛ لكون ما هو فيه واحداً .

وإنما صححوا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان ساكنان ، فتحذف إحداهما ، فيحصل اللبس فى نحو رَمَيَا؛ لأنه يصير رَمَى ولا يُدْرَى المثنى هو أم المفرد ، وحمل ما لا لَبْسَ فيه على ما فيه لبس ؛ لأنه من بابه .

وأما نحو عَلَوِىّ فلأن واوه فى موضع تُبْدَل فيه الألف واوا .

والسابع : أن لاتكون إحداهما عيناً لفَعِلَ الذى الوصفُ منه على أَفْعَلَ .

والثامن : أن لاتكون عينا لمصدر هذا الفِعْل .

وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله : (وَصَحّ عَيْنُ فَعَلٍ) أى نحو الغَيَدِ والحَوَلِ (وَفَعِلا) أى نحو غَيِدَ وحَوِلَ (ذَا أَفْعَلٍ) أى صاحب وصف على أفعل (كأَغْيَدٍ وأَحْوَلاَ) وإنما التزم تصحيح الفعل فى هذا الباب حملا على أَفْعَلَّ ، نحو احْوَلَّ واعْوَرَّ لأنه بمعناه ، وحمل مصدر الفعل عليه فى التصحيح .

واحترز بقوله « ذا أَفْعَلٍ » من نحو خافَ فإنه فَعِلَ بكسر العين بدليل أَمِنَ[1] ، واعتل لأن الوصف منه على فاعل كخائف لا على أفعل .

---

(١) لما كان « أمن » ضد خاف ، وكان من عادتهم أن يحملوا الشىء على ضده كما يحملونه على نظيره، ولذلك أمثلة فى أبواب كثيرة ، لما كان الأمر جاريا عندهم على ذلك صح أن يكون الضد دليلا على ضده فى بابه .

والتاسع — وهو مختص بالواو — أن لا تكون عيناً لافْتَعَلَ الدالِّ على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية ، و إلى هذا أشار بقوله (وَإِنْ يَبِنْ) أى يظهر (تَفَاعُلٌ مِنَ افْتَعَلْ * وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّْ) أى إذا كان افْتَعَلَ واوىَّ العين بمعنى تفاعَلَ صُحِّح ، حملا على تفاعَلَ ؛ لكونه بمعناه ، نحو اجْتَوَرُوا وازْدَوَجُوا ، بمعنى تجاوروا وتزاوجوا .

واحترز بقوله « و إنْ يَبِنْ تفاعل » من أن يكون افْتَعَل لا بمعنى تفاعَلَ ؛ فإنه يجب إعلاله مطلقاً ، نحو اخْتَانَ بمعنى خَانَ ، واجْتَازَ بمعنى جاز .

و بقوله « والعين واو » من أن تكون عينُه ياء ؛ فإنه يجب إعلاله ، ولو كان دالا على التفاعل ، نحو امْتَازُوا وابْتَاعُوا واسْتَافُوا ، أىْ تضاربوا بالسيوف ، بمعنى تمَايَزُوا وتبَايَعُوا ، وتَسَايَفُوا ؛ لأن الياء أشبهُ بالألف من الواو ، فكانت أحَقَّ بالإعلال منها .

والعاشر : أن لا تكون إحداهما مَتْلُوَّة بحرف يستحق هذا الاعتلال ، و إلى هذا أشار بقوله : (وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإعلال اسْتُحِقْ * صُحِّحَ أَوَّلٌ) أى إذا اجتمع فى الكلمة حرفا علةٍ : واوان أو ياآن أو واو وياء ، وكل منهما يستحق أن يُقْلَب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ، فلا بد من تصحيح إحداهما ، لئلا يجتمع إعلالان فى كلة ، والآخِرُ أحقُّ بالإعلال ؛ لأن الطرفَ محلُّ التغيير ، فاجتماع الواوين نحو الْحَوَى مصدر حَوِىَ إذا اسودّ ، ويدل على أن ألف الحَوَى منقلبة عن واو قولهم فى مثناهُ : حَوَوَان ، وفى جمع أحْوَى : حُوٌّ ، وفى مؤنثه : حَوَّاء ، واجتماع الياءين نحو الحَيَا للغيث ، وأصله حَيَىٌ ؛ لأن تثنيته : حَيَيَان ؛ فأعلت الياء الثانية لما تقدم ، واجتماع الواو والياء نحو الهوَى ، وأصله هَوَىٌ ، فأعلت الياء ، ولذلك صحح فى نحو حَيَوَان ؛ لأن المستحق للاعلال هو الواو ، و إعلاله ممتنع لأنه لام وليها ألف .

وأشار بقوله : (وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ) إلى أنه ربما أعل فيما تقدم الأولُ وصحح الثانى ، كما فى نحو غَايَة ، أصلها غَيَيَة ، أعلت الياء الأولى وصحت الثانية ، وسَهَّل ذلك كونُ الثانية لم تقع طرفا . ومثلُ غاية فى ذلك ثَايَة ، وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه فيَثْوِى عندها ، وطَايَة ، وهى السطح والدكان أيضا ، وكذلك آية عند الخليل ، أصلها أَيَيَة ، فأعلت العين شذوذا ؛ إذ القياس إعلال الثانية ، وهذا أسهل الوجوه كما قال فى التسهيل . أما مَنْ قال أصلها أَيْيَة بسكون الياء الأولى فيلزمه إعلال الياء الساكنة ، ومن قال أصلها آيِيَة على وزن فَاعِلة ، فيلزمه حذف العين لغير موجِب ، ومن قال أصلها أَيِيَة كنَبِقة فيلزمه تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروفُ العكس ، بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفا .

والحادى عشر : أن لا تكون عينا لما آخِرُهُ زيادة تختص بالأسماء ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا
يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا)

يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونُهما عينًا لما فى آخره زيادة تخص الأسماء ؛ لأنه بتلك الزيادة بَعُدَ شَبَهُه بما هو الأصل فى الإعلال وهو الفعل ، وذلك نحو : جَوَلَان وسَيَلَان ، وما جاء من هذا النوع مُعَلًّا عُدَّ شاذاً ، نحو : دَارَان ومَاهَان ، وقياسهما دَوَرَان ومَوَهَان . وخالف المبرد ، فزعم أن الإعلال هو القياسُ ، والصحيحُ الأول ، وهو مذهب سيبويه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زيادة تاء التأنيث غيرُ معتبرة فى التصحيح ؛ لأنها لا تخرجه عن صورة فعل؛ لأنها تلحق الماضى ؛ فلا يثبت بلحاقها مباينة فى نحو : قَالَةٍ و بَاعَةٍ ، وأما تصحيحُ حَوَكَة وخَوَنَة فشاذ بالاتفاق .

الثانى : اختلف فى ألف التأنيث المقصورة فى نحو صَوَرَى وهو اسم ماء ، فذهب المازنى إلى أنها مانعة من الإعلال ؛ لاختصاصها بالاسم ،وذهب الأخفش إلى أنها لاتمنع الإعلال ؛ لأنها لا تخرجه عن شَبَه الفعل ؛ لكونها فى اللفظ بمنزلة فَعَلاَ ، فتصحيحُ صَورَى عند المازنى مَقِيس ، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه ؛ فلو بنى مثلها من القول لقيل على رأى المازنى : قَوَلَى ، وعلى رأى الأخفش : قَالاَ . وقد اضطرب اختيارُ الناظم فى هذه المسألة ، فاختار فى التسهيل مذهبَ الأخفش ، وفى بعض كتبه مذهب المازنى ، و به جزم الشارح ، واعلم أن ماذهب إليه المازنى هو مذهب سيبو يه .

الثالث : بقى شرطان آخران ؛ أحدهما — وذكره فى التسهيل وشرح الكافية — أن لا تكون العين بَدلاً من حرف لا يُعَلّ ، واحترز به عن قولهم فى شجَرة : شَيَرة ، فلم يعلوا لأن الياء بدل من الجيم ، قال الشاعر :

١٢٢٨ — إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيكُنَّ ظِلٌّ وَلاَ جَنًى
فَأَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ شَيَرَاتِ

والآخر أن لا تكون فى محل حرف لايعل وإن لم تكن بدلا . والاحترازُ بذلك عن نحو أَيِسَ بمعنى يَئِس ، فإن ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعل لأنها فى موضع الهمزة ، والهمزة لو كانت فى موضعها لم تبدل ، فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها ، هكذا قال فى شرح الكافية . قال : و يجوز أن يكون تصحيحُ ياء أيس انتفاء علتها ، فإنها كانت قبل الهمزة ثم أخرت ، فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران : تغيير النقل ، وتغيير الإبدال ، هذا كلامه ، وذكر بعضهم أن أَيِسَ إنما لم يُعَلّ لعروض اتصال الفتحة به ؛ لأن الياء فاء الكلمة فهى فى نية التقديم والهمزة قبلها فى نية التأخير ، وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة .

الرابع : ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطاً آخر ، وهو أن لا يكون التصحيحُ للتنبيه على الأصل المرفوض . واحترز بذلك عن القَوَدِ والصَّيَدِ والجَيَدِ وهو طول العنق وحسْنه ، والحَيَدَى ، يقال : حمار حَيَدَى ، إذا كان يَحِيدُ عن ظله لنشاطه ، والحَوَكة والخوَنَة ، وهذا غير محتاج إليه ؛ لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط . ومثل ذلك فى الشذوذ قولهم رَوَح وغَيَب جمع رائح وغائب ، وعَفَوَة جمع عِفْو وهو الجحش ، وهَيَوَة وأُوَوٌ جمع أُوَّة وهو الداهية من الرجال ، وقروة جمع قُرْو وهى مِيلَغَة الكلب ، اهـ

(وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيماً النُّونَ إذَا * كانَ مُسَكَّناً) أى تبدل النون الساكنة قبل الباء ميما ، وذلك لما فى النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر ؛ لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغُنَّتها لشدة الباء ، و إنما اختصت الميم بذلك لأنها من مخرج الباء ومثل النون فى الغنة ، ولا فرق فى ذلك بين المنفصلة والمتصلة ، وقد جمعهما فى قوله : (كَمَنْ بَتَّ انبِذَا) أى من قطعك فألقِهِ عن بالك واطرحه . وألف «انبِذَا» بدل من نون التوكيد الخفيفة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : كثيراً ما يعبرون عن إبدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم ، والأولى أن يعبر بالإبدال ؛ لما عرفت أول الباب .

الثانى : قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون باء ، وذلك شاذ ، فالساكنة كقولهم فى حَنْظَل : حَمْظَلِ ، والمتحركة كقولهم فى بنان : بنَام ، ومنه قوله :

١٢٢٩ — يا هَالَ ذَاتَ المَنْطِقِ التَّمْتَام
وَكَفِّكِ المُخَضَّبِ البَنَام

وجاء عكس ذلك فى قولهم : أسْوَدُ قَاتِن ، وأصله قاتم .

الثالث : أبدلت الميم أيضاً من الواو فى فَمٍ ؛ إذ أصله فوه ، بدليل أفْوَاه ، فحذفوا

الهاء تخفيفاً ، ثم أبدلوا الميم من الواو ، فإن أضيف رُجع به إلى الأصل فقيل : فُوكَ ، وربما بقى الإبدال نحو : « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ » .

فصـــل

(لِسَــاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ
ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْــلٍ كَأَبِنْ)

أى : إذا كان عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقلُ حركة العين إليه ؛ لاستثقالها على حرف العلة ، نحو يَقُومُ ويَبِينُ ، الأصل يَقْوُمُ ويَبْيِنُ، بضم الواو وكسر الياء ، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما ، وهو قاف يَقُوم وباء يَبِين ، فسكنت الواو والياء .

ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ؛ فتارة تكون العينُ مجانسة للحركة المنقولة ، وتارة تكون غيرَ مجانسة .

فإن كانت مجانسة لها لم تُغير بأكثر من تسكينها بعد النقل ، وذلك مثل ماتقدم .

وإن كانت غير مجانسة لها أُبدِلَتْ حرفاً يجانس الحركة ، كما فى نحوأ قامَ وأبانَ ، أصلُهما أقْوَمَ وأبْيَنَ ، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها ، فقلبت ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ماقبلها ، ونحو يُقِيمُ أصله يُقْوِمُ ، فلما نقلت الكسرة إلى الساكن بقيت العينُ غيرَ مجانسة لها فقلبت ياء ؛ لسكونها وانكسار ماقبلها .

ولهذا النقل شروط :

الأول: أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحا ، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه، نحو : قَاوَلَ وبَايَعَ وعَوَّقَ وبَيَّنَ ، وكذا الهمزة لا ينقل إليها نحو يَأْيَسُ مضارع

أَيِسَ ؛ لأنها معرضة للاعلال بقلبها ألفاً ، نص على ذلك فى التسهيل،و إنما لم يستثنها هنا لأنه قد عدّها من حروف العلة ؛ فقد خرجت بقوله « صح » .

الثانى : أن لايكون الفعل فعلَ تعجبٍ ، نحو مَا أَبْيَنَ الشىء وأَقْوَمَه ، وأَبْيِنْ به وأَقْوِمْ به ، حملوه على نظيره من الأسمـاء فى الوزن والدلالة على المزية ، وهو أفعل التفضيل .

الثالث : أن لايكون من المضاعف اللام ، نحو أَبْيَضّ وأَسْوَدّ ، و إنما لم يُعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال ، وذلك أن أَبْيَضّ لو أعلّ الإعلال المذكور لقيل فيه بَاضّ وكان يظن أنه فَاعَلَ من البَضَاضَة وهى نعومة البشرة .

الرابع : أن لايكون من المعتل اللام، نحو أَهْوَى ؛ فلا يدخله النقل لئلا يتوالى إعلالان و إلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله :

(مَا لَمْ يَكُنْ فِعْـلَ تَعَجُّبٍ ، وَلاَ كَأَبْيَضّ أَوْ أَهْوَى ، بِلاَمٍ عُلِّلاَ)

وزاد فى التسهيل شرطاً آخر ، وهو أن لا يكون موافقاً لفَعِل الذى بمعنى افْعَلّ نحو يَعْوَرُ و يَصْيَدُ مضارعا عَوِرَ وصَيِدَ ، وكذا ما تصرف منه نحو أَعْوَرَهُ الله ، وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره فى الفصل الســابق فى قوله « وصح عَيْنُ فَعَلٍ وفَعِلا ذا أَفْعَلٍ » فإن العلة واحـدة .

* * *

(وَمِثْلُ فِعْلٍ فِى ذَا الاعْلاَلِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيـــهِ وَسْمُ)

أى الاسمُ المضاهى المضــارع — وهو الموافق له فى عدد الحروف والحركات — يشاركُ الفعلَ فى وجوب الإعلال بالنقل المذكور ، بشرط أن يكون فيه وَسْم يمتاز به عن الفعل ، فاندرج فى ذلك نوعان :

أحدهما: ما وافق المضارع فى وزنه دون زيادته كمَقامٍ؛ فانه موافق للفعل فى وزنه فقط

وفيه زيادة تنبيء على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميمُ؛ فأعل، وكذلك نحو مُقِيم ومُبِين، وأما مَدْيَن ومَرْيَم فقد تقدم أن وزنهما فَعْلَل، لا مَفْعَل وإلا وجب الإعلال، ولا فَعْيَل لفقده في الكلام، ولو بنيت من البيع مَفْعَلة بالفتح قلت مَبَاعة أو مَفْعِلة بالكسر قلت مَبِيعه أو مَفْعُلة بالضم؛ فعلى مذهب سيبويه تقول مَبِيعة أيضاً، وعلى مذهب الأخفش تقول مَبُوعة، وقد سبق ذكر مذهبهما.

والآخر: ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه، كأن تبني من القول أو البيع اسما على مثال تِحْلِئ — بكسر التاء وهمزة بعد اللام — فإنك تقول: تِقِيل وتِبِيع، بكسرتين بعدهما ياء ساكنة؛ وإذا بنيت من البيع اسما على مثال تُرْتُب قلت على مذهب سيبويه: تُبِيع، بضم فكسر، وعلى مذهب الأخفش: تُبُوع.

فالوَسْمُ الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم، وهو أن تِفْعِلا بكسر التاء وضمها لا يكون في الفعل، ولذلك أعل.

أما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته، أو باينه فيهما معاً، فإنه يجب تصحيحه، فالأول نحو أبْيَض وأسْوَد؛ لأنه لو أعل لتوهم كونه فعلا، وأمَّا نحو يَزِيد علماً فنقول إلى العلمية بعد أن أعل إذ كان فعلا، والثاني كمِخْيَط، هذا هو الظاهر. وقال الناظم وابنه: حق نحو مِخْيَط أن يعل؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء، وهو مشبه لتِعْلَمَ أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم، لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظاً ومعنى، انتهى. وقد يقال: لو صح ما قالا للزم أن لا يعل مثال تِحْلِئ؛ لأنه يكون مشبهاً لتِحْسِب في وزنه وزيادته، ثم لو سُلِّم أن الإعلال كان لازما لما ذكرا لم يلزم الجميع، بل مَنْ يكسر حرف المضارعة فقط.

وقد أشار إلى هذا الثاني بقوله (ومِفْعَلٌ صُحِّحَ كالمِفْعَالِ) يعني أن مِفْعَالا لما كان مبايناً للفعل، أي غير مشبه له في وزن ولا زيادة، استحق التصحيح، كمِسْوَاك ومِكْيَال وحُمل عليه في التصحيح مِفْعَلٌ لمشابهته له في المعنى كمِقْوَل ومِقْوَال، ومِخْيَط ومِخْيَاط

والظاهر ما قدمته ، من أن علة تصحيح نحو مِخيَط مباينته الفعلَ فى وزنه وزيادته ؛ لأنه مقصور من مخياط ، فهو هو ، لا أنه محمول عليه ، وعلى هذا كثير من أهل التصريف .

(وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ * أَزِلْ لِذَا الإِعلاَلِ ، وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ)

أى إذا كان المصدر على إفْعَالٍ أو اسْتِفعَالٍ ، مما أُعِلَّتْ عينه ؛ حمل على فعله فى الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه ، ثم تقلب ألفاً لتجانس الفتحة ، فيلتقى ألفان ، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثم تعوض عنها تاء التأنيث ، وذلك نحو إقامَةٍ واسْتِقامَةٍ ، أصلهما إقْوَامٌ واسْتِقْوَامٌ ، فنقلت فتحة الواو إلى القاف ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها ،فالتقى ألفان الأولى بَدَلُ العين والثانية ألف إفعال واستفعال، فوجَبَ حذفُ إحداهما . واختلف النحويون أيتهما المحذوفة ؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال واستفعال ؛ لأنها الزائدة ، ولقربها من الطرف ، ولأن الاستثقال بها حصل . و إلى هذا ذهب الناظم ، ولذلك قال « وألف الإفعال واستفعال أزل » . وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدلُ عين الكلمة ، والأول أظهر ، ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث فقيل : إقامة ، واستقامة .

وأشار بقوله : (وَحَذْفُهَا بالنَّقْلِ) أى بالسماع (رُبَّمَا عَرَضْ) إلى إن هذه التاء التى جعلت عوضاً قد تحذف ؛ فيقتصر فى ذلك على ما سمع ، ولايقاس عليه ، من ذلك قول بعضهم : أَرَاهُ إرَاءً ، وأجابَهُ إجَاباً ، حكاه الأخفش ، قال الشارح : ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى « وَ إِقَامِ الصَّلاَةِ » قيل : وحَسَّن حذفَ التاء فى الآية مقارنته لقوله بعد « وَ إِيتَاءِ الزَّكَاةِ » .

﴿ تنبيه ﴾ : قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما فى ألفاظ : منها أَعْوَلَ إعْوَالاً ، وأغيَمَتِ السماء إغْيَاماً ، واستَحْوَذَ اسْتِحْوَاذاً ، واسْتَغْيَلَ الصبىُّ اسْتِغْيَالاً ، وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم

يقَاس عليها ، وحكى الجوهرى عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعَلَ واستفعل(١) تصحيحاً مُطَّردا فى الباب كله ، وقال الجوهرى فى مواضع أخر : تصحيحُ هذه الأشياء لغة فصيحة ، وذهب فى التسهيل إلى موضع ثالث ، وهو أن التصحيح مُطَّرد فيما أُهمِلَ ثُلاَثيه ، وأراد بذلك نحو اسْتَنْوَقَ الجملُ اسْتِنْوَاقاً ، واسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ اسْتِتْيَاساً ، أى صار الجملُ ناقةً ، وصارت الشاةُ تَيْساً ، وهذا مثل يضرب لمن يخلط فى حديثه ، لا فيما له ثلاثى نحو اسْتَقَامَ ، انتهى .

(وَمَا لِإِفْعَالٍ) وَاسْتِفْعَالٍ المذكورين (مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ * نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ) أى حَقِيقٌ (نحو مَبِيعٍ وَمَصُونٍ) والأصل مَبْيُوعٌ ومَصْوُونٌ ، فنقلت حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما ؛ فالتقى ساكنان الأولُ عينُ الكلمةِ ، والثانى واو مفعول الزائدة ؛ فوجب حذف إحداهما . واخْتُلِف فى أيتهما المحذوفة على حد الخلف فى إفعَال واستفعال المتقدم .

ثم ذوات الواو — نحو مَصُونٍ ومَقُولٍ — ليس فيها عملٌ غيرُ ذلك .

وأما ذوات الياء نحو مَبِيعٍ ومَكِيلٍ ؛ فإنه لما حذفت واوه على رأى سيبويه بقى مَبُيْع ومَكُيْل بياء ساكنة بعد ضمة ؛ فجعلت الضمة المنقولة كسرةً لتصح الياء . وأما على رأى الأخفش فإنه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فَرْقاً بين ذوات الواو وذوات الياء . وقد خالف الأخفشُ أصلَه فى هذا ؛ فإن أصله أن الفاء إذا ضُمَّتْ وبعدها ياء أصلية باقية قَلَبها واوا لانضمام ما قبلها إلا فى الجمع نحو بِيضٍ ، وقد قلب هٰهنا الضمةَ كسرةً مراعاةً للعين التى هى ياء مع حذفها ، ومراعاتُها موجودةً أَجْدَرُ .

---

(١) فى بعض نسخ هذا الكتاب «تصحيح أفعل وقام واستفعل» بإقحام كلمة «وقام» مع أنه ليس فيه نقل كالإفعال والاستفعال ، ولو أريد الأعم مما فيه نقل ومالا نقل فيه اقتضى ذلك أن يكون تصحيح قام وحده أو كل ثلاثى لغة من لغات العرب ، فتفطن لذلك.

﴿ تنبيه ﴾ : وزنُ مَصُونٍ عند سيبويه مَفُعْلٌ ، وعند الأخفش مَفُولٌ ، وتظهر فائدة الخلاف فى نحو « مَسُوٌ » مخففاً . قال أبو الفتح : سألنى أبو على عن تخفيف مَسُوء ، فقلت : أما على قول أبى الحسن فأقول : رأيت مَسُوًّا ، كما تقول فى مَقْرُوء : مَقْرُوٌّ ؛ لأنها عنده واو مفعول ، وأما على مذهب سيبويه فأقول : رأيت مَسُواً كما تقول فى خَبْء : خَبٌ ؛ فتحرك الواو ؛ لأنها فى مذهبه العين ، فقال لى أبو على : كذلك هو ، اه .

(وَنَدَرْ * تَصْحِيحُ ذِى الْوَاوِ) من ذلك فى قول بعض العرب : ثَوْبٌ مَصْوُونٌ ، ومِسْكٌ مَدْوُوفٌ ، وفَرَسٌ مَقْوُودٌ ، ولا يقاس على ذلك ، خلافاً للمبرد (وَ) التصحيح (فِى ذِى الْيَا) من ذلك (اشْتَهَرْ) لخفة الياء ، كقولهم : خُذْهُ مَطْيُوبَةً بِهِ نَفْساً(١) ، وقوله :

١٢٣٠ — * كَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ *

وقوله :

١٢٣١ — [قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّداً]
وَإِخَالُ أَنَّكَ سَــيِّدٌ مَعْيُونُ

وقوله :

١٢٣٢ — حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ
يَوْمُ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ

وهذه لغة تميمية .

﴿ تنبيه ﴾ : قالوا « مَشِيب » فى المختلِط بغيره ، والأصل مَشُوب ، ولكنهم لما قالوا فى الفعل : « شِيبَ » حملوا عليه اسم المفعول ، وكما قالوا « مَشِيب » بناء على شِيبَ قالوا : « مَهُوبٌ » بناء على « هُوبَ الأمْرُ » فى لغة من يقول « بُوعَ المتاع » والأصل مَهِيبٌ .

---

(١) لعل الأصوب « خذه مطيوبة به نفسك » .

(وَصَحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ) كل فعلٍ واويّ اللام مفتوح العين ، كما فى (نَحْوِ عَدَا) ودَعَا ؛ فإنك تقول فى المفعول منهما : « مَعْدُوٌّ ، ومَدْعُوٌّ » حملا على فعل الفاعل ، هذا هو المختار ، ويجوز الإعلالُ مرجوحاً ، كما أشار إليه بقوله : (وَأَعْلِلِ اَنْ لَمْ تَتَحَرَّ) أى لم تقصد (الأَجْوَدَا) ؛ فتقول : مَعْدِيّ ، ومَدْعِيّ ، ويروى بالوجهين قولُه :

١٢٣٣ — [وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِى مُلَيْكَةُ أَنَّنِى]
أنا الليثُ مَعْدِيًّا عليه وَعَاديا

أنشده المازنى « مَعْدُوًّا » بالتصحيح ، وأنشده غيره بالإعلال .

واختلف فى علة الإعلال ؛ فقيل : حملاً على فعل المفعول ، وهو قولُ الفراء وتبعه المصنف ، واعترض بوجوب القلب فى المصدر ، نحو عتَا عِتِيًّا ، والمصدرُ ليس مبنيا على فعل المفعول ، وقيل : أعلّ تشبيهاً بباب أَدْلٍ وأَجْرٍ ؛ لأن الواو الأولى ساكنة زائدة حقيقة بالإدغام ؛ فلم يُعْتَدّ بها حاجزا ؛ فصارت الواو التى هى لام الكلمة كأنها وَلِيَتِ الضمة ؛ فقلبت ياء على حد قلبها فى أدْلٍ وأجْرٍ .

والاحترازُ بواوى اللام من يائيها ؛ فإنه يجب فيه الإعلال نحو رَمَى وقَلَى ؛ فإنك تقول فى المفعول منه : مَرْمِيٌّ ، ومَقْلِيٌّ ، والأصلُ مَرْمُويٌ ومَقْلُويٌ — قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسَبْق إحداهما بالسكون ، وأدغمت فى لام الكلمة ، وكسر المضموم لتصح الياء ، وقد سبق الكلام على هذا .

وبكونه مفتوحَ العين من مكسورها ، وهو على قسمين : ما ليس عينه واوا ، وما عينه واو ؛ فأما الأولُ نحو « رَضِيَ » فإن الإعلال فيه أولى من التصحيح ، لأن فِعْلَه قد قلبت فيه الواو ياء فى حالة بنائه للفاعل وفى حالة بنائه للمفعول ؛ فكان إجراء اسم المفعول على الفعل فى الإعلال أولىَ من مخالفته له ، ولهذا جاء الإعلال

فى القرآن دون التصحيح ؛ فقال تعالى : « ارْجِعِى إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً » ولم يقل مَرْضُوَّة مع كونه من الرضوان ، وقرأ بعضهم « مَرْضُوَّة » وهو قليل ، هذا ما ذكره المصنف — أعنى ترجيحَ الإعلال على التصحيح فى نحو مَرْضِيّ — وذكر غيرُه أن التصحيح فى ذلك هو القياس ، وأن الإعلال فيه شاذ ؛ فإن كان فَعِلَ بكسر العين واويَّها نحو قَوِىَ تعين الإعلال وجها واحدا ؛ فتقول : « مَقْوِى » والأصل مَقْوُووٌ ؛ فاستثقل اجتماع ثلاث واوات فى الطرف مع الضمة ؛ فقلبت الأخيرة ياء ، ثم قلبت المتوسطة ياء ؛ لأنه قد اجتمع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون ، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء ، وأدغمت الياء فى الياء فقيل : مَقْوِىّ .

﴿ تنبيه ﴾ : بابُ مَرْضِىّ ومَقْوِى سابعُ موضع تقلب فيه الواو ياء .

***

(كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الفُعُولُ مِنْ
ذِى الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنْ)

هذا موضعٌ ثامنٌ تقلب فيه الواو ياء .

أى إذا كان الفُعُولُ مما لامه واو لم يَخْلُ من أن يكون جمعا أو مفردا .

فإن كان جمعا جاز فيه الإعلال والتصحيح ، إلا أن الغالب الإعلال ، نحو عَصًا وعُصِىّ وقَفًا وقُفِىّ ودَلْو ودُلِىٌّ ، والأصلُ عُصُووٌ وقُفُووٌ ودُلُووٌ ؛ فأبدلت الواو الأخيرة ياء حَمْلاً على باب أَدْلٍ ، وأعطيت الواو التى قبلها ما استقر لمثلهـا من إبدال وإدغام .

وقد ورد بالتصحيح ألفاظٌ ، قالوا : أُبُوٌّ وأُخُوٌّ ونُحُوٌّ جمعا لنَحْو ، وهى الجهة ، ونُجُوٌّ بالجيم جمعا لنَجْو وهو السحاب الذى هَرَاق ماءه ، وبُهُوٌّ جمعا لبَهْوٍ وهو الصَّدْر .

وإن كان مفردا جاز فيه الوجهان إلا أن الغالب التصحيح ، نحو « وَعَتَوْا

عُتُوًّا كَبِيرا » « لاَ يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلاَ فَسَاداً » وتقول : نَمَا المَالُ نموًّا ، وسَمَا زَيْدٌ سُمُوًّا . وقد جاء الإعلال فى قولهم : عتَا الشيخُ عِتِيًّا ، وعَسَا عِسِيًّا ، أى ولّى وكبر ، وقَسَا قلبُه قِسِيًّا ، وإنما كان الإعلال فى الجمع أرجَحَ والتصحيحُ فى المفرد أرجَحَ لثقل الجمع وخفة المفرد .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : فى كلامه ثلاثة أمور ؛ أحدها : أن ظاهره التسوية بين فُعُول المفرد وفُعُول الجمع فى الوجهين ، وليس كذلك كما عرفت ؛ ثانيها : ظاهره أيضا التسويةُ بين الإعلال والتصحيح فى الكثرة ، وليس كذلك كما عرفت ، وقد رفع هذين الأمرين فى الكافية بقوله :

وَرُجِّحَ الْإِعْلاَلُ فِي الْجَمْعِ ، وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحُ أَوْلَى مَا قُفِي

ثالثها : أطلق جواز التصحيح فى فُعُولٍ من الواوىّ اللام ، وهو مشروط بأن لا يكون من باب قَوِىَ ؛ فلو بنى من القُوَّة فُعُول وجب أن يفعل به ما فعل بمَفْعُول من القوة ، وقد تقدم ؛ فكان التعبير السالم من هذه الأمور المناسب لغرضه أن يقول :

كَذَا الْفُعُولُ مِنْهُ مُفْرَداً ، وَإِنْ يَعِنَّ جَمْعاً فَهْوَ بِالْعَكْسِ يَعِنّْ

والضمير فى « منه » يرجع لنحو عدَا فى البيت قبله .

الثانى : ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها أن كلا من تصحيح الجمع وإعلال المفرد مُطّرد يقاس عليه ، أما تصحيح الجمع فذهب الجمهورُ إلى أنه لا يقاس عليه ، وإليه ذهب فى التسهيل ، قال : ولا يقاس عليه خلافا للفراء ، هذا لفظه ، وأما إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطّراده ، والذى ذكره غيره أنه شاذ .

(وَشَاعَ) أى كثر الإعلالُ بقلب الواو ياء إذا كانت عينا لفُعَّلٍ جمعا صحيح اللام (نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمٍ) جمع نائم ، وصُيَّمٍ فِي صُوَّمٍ جمع صائم ، وجُيَّعٌ فى جُوَّعٍ جمع جائع ، ومنه قوله :

١٢٣٤ — ومُعَرَّصٍ تَغْلِى المَرَاجِـلُ تحتَهُ
عَجَّلْتُ طَبْخَتَهُ لِقَوْمٍ جُيَّعٍ (١)

ووجهُ ذلك أن العين شُبِّهت باللام لقربها من الطرف ، فأعلت كما تعل اللام ، فقلبت الواو الأخيرة ياء ، ثم قلبت الواو الأولى ياء ، وأدغمت الياء فى اليـاء ، ومع كثرتِهِ التصـحيحُ أكْثَرُ منه ، نحو نُوَّم وصُوَّم . ويجب إن اعتلت اللام لئلا يتوالى إعلالان ، وذلك كشُوَّى وغُوَّى جمع شَاوٍ وغَاوٍ ، أو فصلت من العين كنُوَّام وصُوَّام ؛ لبعد العين حينئذ من الطرف (وَنحوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِى) أى رُوِى فى قوله :

١٢٣٥ — [ألاَ طرَقَتْنَا مَيَّةُ بْنَةُ مُنْذِرٍ]
فَمَا أرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ كَلاَمُهَا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قوله « شاع » ليس نصاً فى أنه مطرد ، وقد نص غيره من النحويين على اطراده ، وقد بان لك أن قوله « شاع نحو نُيَّمٍ » هو بالنسبة إلى نُيَّام لا إلى نُوَّم .

الثانى : يجوز فى فاء فُعَّلٍ المعل العين الضم والـكسر ، والضم أولى ، وكذلك فاء نحو دِلِىّ وعِصِىّ و إلِىّ جمع ألْوَى وهو الشديد الخصومة .

الثالث : هذا الموضع تاسعُ موضعٍ تقلب فيه الواو ياء .

وبقى عاشر لم يذكره هنا ، وهو : أن تلى الواوَ كسرة وهى ساكنة مفردة ، نحو مِيزان ومِيقَاتٍ ، الأصلُ مِوْزَانٌ ومِوْقَاتٌ ، فقلبوا الواو ياء استثقالا للخروج من كسرة إلى الواو ، كالخروج من كسْرَة إلى ضمة ، ولذلك لم يكن فى كلامهم مثلُ

---

(١) المعرص — بزنة اسم المفعول من مضعف العين — اللحم الذى وضع فى العرصة. وهى الفناء بين الدور — ليجف ، والمراجل : القدور ، واحده مرجل بزنة منبر .

فِعْلٍ ، وخرج بالقيد الأول نحو مُوعِد ، و بالثانى نحو طِوَل وعِوَض وصِوَان وسِوَار ، و بالثالث نحو اجْلِوّاذ وَاعْلِوّاط .

فصــــل

(ذُو اللّينِ فَاتَا فِى افتِعَالٍ أُبْدِلاَ) تا : مفعول ثانٍ لأبدل ، والأول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذى اللين ، وفا : حال منه .

أى إذا كان فاء الافتعال حرفَ لينٍ — يعنى واواً أو ياء — وجب فى اللغة الفُصْحَى إبدالُهاَ تاء فيه ، وفى فروعه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول ؛ لعُسْرِ النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف ؛ لأن حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس ، مثالُ ذلك فى الواو اتّصالٌ ، واتّصَلَ ، ويَتّصِلُ ، وَاتّصِلْ ، ومُتّصِل ، ومُتّصَل به . والأصلُ : أوْتِصَالٌ ، واوْتَصَلَ ، ويَوْتَصِلُ ، واوْتَصِلْ ، ومُوتَصِلٌ ، ومُوتَصَلٌ به . ومثاله فى الياء اتّسَارٌ ، واتّسَرَ ، ويَتّسِرُ ، واتّسِرْ ، ومُتّسِرٌ ، ومُتّسَر . والأصلُ : ايتِسَارٌ ، وَايْتَسَرَ ، وَيَيْتَسِر ، وَايْتَسِرْ ، ومُيْتَسِرٌ ، ومُيْتَسَرٌ .

و إنما أبدلوا الفاء فى ذلك تاءً لأنهم لو أقرُّوها لتلاعبَتْ بها حركاتُ ما قبلها ؛ فكانت تكون بعد الكسرة ياءً ، و بعد الفتحة ألفاً ، و بعد الضمة واواً ؛ فلما رأوا مَصيرَها إلى تغيرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفا يلزم وَجْهًا واحداً وهو التاء ، وهو أقربُ الزوائد من الفم إلى الواو ، وليوافق ما بعده فيدغم فيه . وقال بعض النحويين : البدلُ فى باب اتّصَل إنما هو من الياء ؛ لأن الواو لا تثبت مع الكسرة فى اتّصَال وفى اتّصَــل ، وحُمل المضارعُ واسمُ الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضى .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ذو اللين يشمل الواو والياء كما تقدم ، وأما

الألف فلا مدخل لها فى ذلك ؛ لأنها لا تكون فاء ولا عيناً ولا لاما .

الثانى : من أهل الحجاز قومٌ يتركون هذا الإبدال ، ويجعلون فاء الكلمة على حَسَب الحركات قبلها ، فيقولون : ايتَصَلَ ياتَصِلُ فهو مُوتَصِلٌ ، وايتَسَرَ يَاتَسِرُ فهو مُوتَسِرٌ . وحكى الجرمى أن من العرب من يقول : ائتصل وائتسر ، بالهمز، وهو غريب .

(وَشَذّ) إبدال فاء الافتعال تاء (فِى ذِى الْهَمْزِ نَحْوُ) قولهم فى (ائتَكَلاَ) وائتَزَرَ — افْتَعَلَ من الأكل والإزار — اتّكَلَ واتّزَرَ ، بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها فى التاء ، وكذا قولهم فى اُوْتُمِنَ — افْتُعِلَ من الأمانة — اُتُّمِنَ بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء ، واللغة الفصيحة فى ذلك كله عدمُ الإبدالِ ، وإلا توالىْ إعلالان ، وقولُ الجوهرى فى اتّخَذَ إنه افْتَعَلَ من الأخذ وَهَمٌ ؛ وإنما التاء أصل وهو من تَخِذَ ، كاتَّبَعَ من تَبِعَ . قال أبو على : قال بعض العرب : تَخِذَ بمعنى اتخذ ، ونازع الزجاج فى وجود مادة تَخِذَ ، وزعم أن أصله اتخذ وحُذِف ، وصحح ما ذهب إليه الفارسى بما حكاه أبو زيد من قولهم : تَخِذَ يَتْخَذُ تَخْذًا ، وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتَّخَذَ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفُصْحَى ؛ لأن فيه لغة وهى وَخَذَ بالواو ، وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحْسَنُ ؛ لأنهم نَصُّوا على أن اتمن لغة رديئة .

(طَاتَا افْتِعَالٍ رُدَّ إثْرَ مُطْبِقِ) طا : مفعول ثانٍ لردَّ ، والمفعول الأول « تا » إن كان رُدَّ أمراً ، أو ضميره إن كان رد مجهولا.

أى إذا بنى الافْتِعَالُ وفروعُه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة — وهى الصاد والضاد والطاء والظاء — وجب إبدال تائه طاءً ؛ فتقول فى افتعل من صَبَرَ : اصْطَبَرَ ، ومن ضرب : اضْطَرَب، ومن طَهُر : اطّهَرَ ، ومن ظلم : اظْطَلَم، والأصلُ : اصْتَبَرَ، واضْتَرَبَ ، واطْتَهَرَ ، واظْتَلَمَ ، فاستثقل اجتماعُ التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج

وتباين الصفة ، إذ التاء مهموسة مُسْتَفِلة، والمطبق مجهور مُسْتَعْلٍ ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والأول منهما ساكن ؛ فوجب الإدغام .

وإذا أبدلت بعد الظاء اجتمع متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثانى ومع عكسه ، وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

١٢٣٦ — هُوَ الْجَوَادُ الذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ
عَفْواً ، وَيُظْـلَمُ أحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ

روى : فيظطلم ، وفيظَّلم ، وفيطَّلم ، وقد روى أيضاً فَيَنْظَلِم ، بالنون ، وليس مما نحن فيه .

وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضاً متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه ؛ فتقول : اصطبر ، واصَّبَر ، ولا يجوز اطَّبر ؛ لما فى الصاد من الصفير الذى يذهب فى الإدغام .

وإذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضاً متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه ؛ فتقول : اضْطَرَبَ ، واضَّرَبَ ، ولا يجوز اطَّرَبَ ؛ لأن الضاد حرف مستطيل ، فلو أدغم فى الطاء لذهب ما فيه من ذلك ، وقد حكى فى الشذوذ اطَّجَعَ ، وهو فى الندور والغرابة مثل الْطَجَعَ ، باللام ، وقد روى بالأوجه الأربعة قوله :

[لَمَّا رَأى أنْ لاَ دَعَهْ وَلاَ شِبَعْ]
مَالَ إلَى أرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

(فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالاً بَقِي) أى إذا بُنى الافتعال مما فاؤه دال نحو دَانَ ، أو زاى نحو زَادَ ، أو ذال نحو ذَكَرَ ، وجب إبدال تائه دالا ، فيقال : ادَّانَ ، وازْدَادَ ، وادَّكَرَ ، والأصل : اذْتَانَ ، وازْتَادَ ،

واذْتَكَرَ ، فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف ؛ لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة ، فجيء بحرف يُوَافق التاء فى مخرجه ، و يوافق هذه الأحرف فى الجَهْرِ ، وذلك الدال .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين .

و إذا أبدلت دالا بعد الزاى جاز الإظهار ، والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه ؛ فيقال : ازْدَجَر ، وازَّجَرَ ، ولا يجوز ادَّجَرَ ؛ لفوات الصفير .

و إذا أبدلت دالا بعد الذال جاز ثلاثة أوجه : الإظهار ، والإدغام بوجهيه ؛ فيقال : اذْدَكَر ، ومنه قوله :

١٢٣٧ — [تُنْحِى عَلَى الشَّوْكِ جُرَازاً مِقْضَبَا]
وَالهَرْمُ تُذْرِيهِ اذْدِرَاءً عَجَبَا

وادَّكر ، واذَّكَر بذال معجمة . وهذا الثالث قليل، وقد قرىء شاذاً « فَهَلْ من مذَّكِرٍ » بالمعجمة .

الثانى: مقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربعة، ودالا بعد الثلاثة أنها تُقَرُّ بعد سائر الحروف ولا تبدل ، وقد ذكر فى التسهيل أنها تُبْدَل ثاء بعد الثاء ، فيقال : اثَّرَدَ بثاء مثلثة ، وهو افتعل من ثَرَدَ ، أو تدغم فيها الثاء فيقال : اتَّرَدَ ، بتاء مثناة . قال سيبويه : والبيان عندى جيد ، يعنى الإظهار ، فيقال : اثْتَرَدَ ، ولم يذكر المصنف هذا الوجه . وذكر فى التسهيل أيضاً أنها قدتبدل دالا بعد الجيم كقولهم فىاجْتَمَعُوا : اجْدَمَعُوا، وفى اجْتَزَّ : اجْدَزَّ، ومنه قوله :

١٢٣٨ — فَقُلْتُ لِصَاحِبِي : لاَ تَحْبِسَانَا
بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَاجْدَزَّ شِيحَا

وهذا لا يقاس عليه . وظاهر كلام المصنف فى بعض كتبه أنه لغة لبعض

العرب ، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه .

وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلق به من أوجه الإعلال .

﴿ خاتمة ﴾ : قد عُلِم مما ذكره أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبدل ويبدل منه كالهمزة ، وحروف العلة الثلاثة ، وكالهاء ؛ فإنها تبدل من الهمزة أولا كهَرَاقَ ، وتبدل منها الهمزة آخرا كاء فإن أصله مَوَه ، وإلى ما يبدل ولا يبدل منه ، وهو الميم والطاء والدال ، وإلى ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء ؛ أما إبدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يَعُدُّوها فى باب الإبدال لعروضها .

وعُلِم أيضاً أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف ، وهى : الألف والوا والياء ، وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف ، وهى : الهمزة ، والألف ، والواو ، وأن الواو تبدل من ثلاثة أحرف ، وهى : الهمزة ، والألف ، والياء ، وأن الألف تبدل من ثلاثة أحرف وهى : الهمزة ، والواو ، والياء ، وأن الميم تبدل من النون ، وأن التاء تبدل من حرفين ، وهما : الواو ، والياء ، وأن الطاء تبدل من التاء ، وأن الدال تبدل من التاء ، وأن الثاء تبدل من التاء ، على ما سبق مُفَصَّلا .

وقد تقدم أولَ الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضروريّ فى التصريف ، وأن حروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفا ، وأن الإبدال قد وقع فى غيرها أيضا ، ولكنه ليس بشائع .

وقد رأيتُ أن أذيِّلَ ما سبق ذكْرُه باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز ، مرتبا للحروف على ترتيبها فى المخارج ؛ فأقول و بالله التوفيق :

الهمزة ـ أبدلت من سبعة أحرف ، وهى : الألف ، والياء ، والواو ، والهاء ، والعين ، والخاء ، والغين ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرين .

فأما إبدالها من الخاء فقولهم فى صَرَخ : صَرَأ ، حكاه الأخفش عن الخليل .

ومن الغين قولهم فى رَغْنَة : رَأْنَه ، حكاه النضر بن شميل عن الخليل .

وإبدالها من هذين الحرفين غريب جدا .

الألف ـ أبدلت من أربعة أحرف ، وهى : الياء ، والواو ، والهمزة ، والنون الخفيفة ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرة ، فأما إبدالها من النون الخفيفة فنحو « لَنَسْفَعاً » .

الهاء ـ أبدلت من ستة أحرف ، وهى : الهمزة ، والألف ، والواو ، والياء ، والتاء ، والحاء ، فأبدالها من الهمزة قد تقدم أول الباب .

وأما إبدالها من الألف ففى قوله :

١٢٣٩ ـ قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ

مِنْ هَا هُنَا وَمِنْ هُنَهْ

إنْ لَمْ أُرَوِّهَا فَمَهْ

فأبدل الهاء فى « هُنَهْ » من الألف ، وأما قوله « فمه » فيجوز أن يكون من ذلك : أى فَمَا أصنع ، أو فما انتظارى لها ، ويجوز أن يكون « فَمَهْ » بمعنى اكْفُفْ ، أى أنها قد وردت من كل جانب وكثرت ، فإن لم أروها فلا تَلُمْنِى واكفف عنى ، ومن ذلك قولهم فى أنا « أَنَهْ »(١) ، ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة . وقالوا فى حيهله : إن الهاء الأخيرة بدل من الألف فى حَيَّهَلاَ .

وأما إبدالها من الواو ففى قوله :

---

(١) ومن ذلك قول حاتم الطائى « هكذا فزدى أنه » يريد هكذا فصدى أنا ، وكان قد وقع أسيرا ، فقالت له ربة البيت : أفزد لنا ، تريد افصد لنا ، فقام إلى ناقة فذبحها ، فلامته على ذلك ، فقال : هكذا فزدى أنه ؟ فقلب الصاد زايا والألف هاء .

١٢٤٠ – وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَاهَنَا
ه وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرّ

وقد اختلف فى ذلك ؛ فذهب الجماعة إلى أنها مُبْدَلة من الواو ، والأصل يا هَنَاو ، وقال أبو الفتح : ولو قيل إن الهاء بَدَل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الألف لكان قولا قويا ؛ إذ الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو .

و إبدالها من الياء فى قولهم « هذه » فى هٰذِى ، وهُنَيْهَة فى هُنَيَّة .

و إبدال الهاء من التاء فى نحو « طلحة » فى الوقف على مذهب البصريين ، وقد تقدم . وحكى قطرب عن طيىء أنهم يقولون : « كيف البَنُونَ والبَنَاه » ، و « كيف الإِخْوَةُ والأَخَوَاهْ » ، وهو شاذ . ومن الشاذ أيضاً قولهم فى التابوت : تَابُوه . قال ابن جنى : وقد قرىء بها ، يعنى فى الشواذ . قال : وسمع بعضهم يقول : قَعَدْنَا على الفُرَاهْ ، يريد على الفُرَاتِ .

و إبدالها من الحاء فى قولهم : طَهَرَ الشىء بمعنى طَحَرَه ، أى أبعده ، ومَتَه الدَّلْوَ بمعنى مَتَحَها ، ومَدَهَه بمعنى مَدَحَه . وفرق بعضهم بين ذى الحاء وذى الهاء ، فجعل المدح فى الغيبة ، والمده فى الوجه ، والأصح كونهما بمعنى واحد ، إلا أن المدح هو الأصل .

العين – أبدلت من حرفين : الحاء ، والهمزة ، فالحاء فى قولهم ضَبَعَ بمعنى ضبح ، والهمزة فى نحو « عَنَّ زَيْدًا قائم » بمعنى أن زيدا قائم ، وهى عَنْعَنَة تميم ، وقد تقدم .

الغين – أبدلت من حرفين ، وهما : الخاء ، والعين ، فالخاء نحو قولهم « غَطَر بيديه يغطر » بمعنى خَطَر يخطر ، حكاه ابن جنى . والعين فى قولهم لَغَنَّ فى لَعَنَّ .

الحاء – أبدلت من العين ، قالوا « ربح » بمعنى ربع ، وهو قليل .

الحاء ـ أبدلت من الغين ، قالوا « الأخَنّ » يريدون الأغَنّ ، فقد وقع التكافؤ بينهما ، وذلك فى غاية القلة

القاف ـ أبدلت من الكاف ، قالوا فى وُكْنَة الطائر ـ وهى مأواهُ من الجبل ـ وُقْنَة ، حكاه الخليل .

الكاف ـ أبدلت من حرفين : القاف ، والتاء ، فالقاف فى قولهم « عربى كحّ » أى قُحّ ، وفسّر الأصمعى القح فقال : هو الخالص من اللؤم ، فقد وقع التكافؤ بينهما ، لكن إبدال الكاف من القاف أكثر من عكسه ، والتاء فى قوله :

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا

وقد تقدم .

الجيم ـ أبدلت من الياء ، وقد تقدم .

الشين ـ أبدلت من ثلاثة أحرف : الكاف التى للمؤنث ، والجيم ، والسين ، فالكاف فى نحو « أكْرَمْتُكِ » قالوا : أكرمْتُشِ ، وهى كشكشة تميم كما تقدم ، والجيم كما فى قوله :

١٢٤١ ـ إذْ ذَاكَ إذْ حَبْلُ الْوِصَالِ مُدْمَشُ(١)

أى مدمج . قال ابن عصفور : ولا يحفظ غيره ، وسهّل ذلك كونُ الجيم والشين متفقتين فى المخرج . والسين قالوا : جعشوش فى جعسوس ، وهو القمِىء الذليل ، ويجمع بالمهملة دون المعجمة ، وبذلك عُلم الإبدال .

الياء ـ وهى أوسع حروف الإبدال ، أبدلت من ثمانيةَ عَشَرَ حرفا : من الألف فى نحو مصابيح ، وغُلَيِّم تصغير غلام ، ومن الواو فى نحو أغْزَيْتُ وما تصرف منه ، ومن

---

(١) حبل الوصال : رابطته ، ومدمش : مثل مدمج وزنا ومعنى ، أى موثق متين

الهمزة فى نحو بيرٍ فى بئر ، ومن الهاء قالوا « دَهْدَيْتُ الحجرَ » فى دَهْدَهْته ، وقالوا « صَهْصَيْتُ بالرجل » أى صَهْصَهْتُ به ، إذا قلت له : صَهْ صَهْ . ومن السين فى قوله :

١٢٤٢ – إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَــــةٌ فِسَالٌ
فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِى

أى سادس . ومن الباء فى قولهم « الأرَانِى والثّعَالى » ، والأصـل الأرانب والثعالب ، وقد مر . ومن الراء فى « قيراط ، وشيراز » ، والأصلُ قِرّاط وشِرّاز ، لقولهم فى الجمع : قَرَاريط ، وشَرَاريز . وقال بعضهم فى شيراز « شَوَارِيز » فيكون البدل من الواو ، والأصل شِوْراز . ومن النون فى أناسِيّ وظَرَابِيّ ، والأصل أناسين وظرابين ؛ لأنهما جمعا إنسان وظَرِبان ، وكذلك تظَنَّيْتُ ، أصله تظَنَّنْتُ من الظن ، وكان أبو عمرو بن العـلاء يذهب إلى أن قوله تعالى « لم يَتَسَنَّهْ » أصله يَتَسَنَّنْ ، أى لم يتغير من قوله تعالى « مِنْ حَمَأٍ مَسْنُونٍ » وكذلك « دينار » أصـله دِنّار لقولهم دَنَانير ودُنَيْنِير ، وقالوا فى إنسان : إيسان ، بالياء . ومن الصاد فى قولهم « قَصَّيْتُ أظفارى » والأصل قصصت . وقيل : إن الياء هنا أصلها الواو ، وإن المعنى تتبعتُ أقصاها . ومن الضاد فى قوله :

١٢٤٣ – إِذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدَرْ
تَقَضِّىَ الْبَازِى إِذَا الْبَازِى كَسَرْ

أى تَقَضضَ البازى ، من الانقضاض . ومن اللام فى أمْلَيْتُ وأصله أمْلَلْتُ ؛ ومن الميم فى قوله :

١٢٤٤ – تَزُورُ امْرَأً أَمَّا الْإِلٰهَ فَيَتَّقِى
وَأَمَّا بِفِعْلِ الصَّــالِحِينَ فَيَأْتَمِى

قال ابن الأعرابى : أراد فيأتمُّ ، ومن العين فى قوله :

١٢٤٥ – وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَـوَازِقُ
وَلِضَفَادِى جَمِّـهِ نَقَانِقُ

يريد ولضفادع . وقالوا « تلعيت » من اللُّعَاعة وهى بَقْلَة ، والأصل تلععت : ومن الدال فى التَّصْدِية وهى التصفيق والصوت ، والأصل تَصْدِدَة ؛ لأنها من صَدَدْتُ أصِدّ ، قال تعالى « إذا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ » ومن التاء فى قوله :

١٢٤٦ – قَامَ بِهَا يَنْشُدُ كُلَّ مَنْشَدِ
وَايْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ

أى واتَّصَلَتْ . ومن الثاء فى قوله :

١٢٤٧ – قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَـذَا الثالى
[وَأَنْتَ بِالْهِجْرَانِ لاَ تُبَالِي]

أى الثالث . ومن الجيم فى قوله :

[إِذَا لَمْ يَكُن فِيكُنَّ ظِل وَلاَ جَنًى]
فَأَبْعَدَكُنَّ اللهُ مِنْ شَيَرَاتِ

أى من شَجَرات . وقالوا « دياجى » فى جمع دَيْجُوج ، والأصل دَيَاجيج . ومن الكاف فى قولهم : مَكُّوك ومَكَاكِيّ ، والأصل مكاكيك ، وهو مكيال .

الصاد ـ أبدلت من حرفين ، من السين فى قولهم « صِرَاط » فى السراط ، ومن اللام فى قولهم « رجل جَصْد » أى جَلْد .

اللام ـ أبدلت من حرفين ، وهما : النون فى أُصَيْلاَن ، والضاد فى اضْطَجَعَ ، كما مر .

الراء ـ أبدلت من اللام فى قولهم « نَثْرَه » بمعنى نَثَلَه ، ورَعَلَّ بمعنى لَعَلَّ .

النون ـ أبدلت من أربعة أحرف : من اللام فى قولهم «لَعَنَّ» فى لَعَلَّ، و« نَابَنْ فعلت كذا » ، فى لا بَلْ فَعلتُ كذا ، ومن الميم فى قولهم للحيَّة : أَيْم ، وأَيْنٌ ، وقالوا : أسود قَاتِمٌ، وقَاتِن . ومن الواو فى صَنْعَانى وبَهْرَانى نسبة إلى صنعاء وبهراء ، والأصل صنعاوى وبهراوى ؛ لأن همزة التأنيث فى النسب تقلب واوا ، كما تقدم فى بابه . ومن الهمزة ، حكى الفراء حِنَّانٌ فى حِنَّاء ، وهو الذى يُخْضَب به . وأما قول الخليل وسيبويه « إن نون فَعْلاَن الذى مؤنثه فَعْـلَى بدلٌ من همزة فَعْلاَء كنون سَـكْرَان وغَضْبَان » فليس المراد به هذا البدل ، وإنما المراد أن النون عاقبت الهمزةَ فى هذا الموضع كما عاقبت لامُ التعريف التنوينَ .

الطاء ـ أبدلت من حرفين : من التاء فى الافتعال بعد حروف الإطباق ، وقد تقدم، ومن الدال، حكى يعقوب عن الأصمعى «مَطَّ الحرف» فى مَدَّه ،و«الإبعاط»فى الإبعاد .

الدال ـ أبدلت من ثلاثة أحرف : من التاء فى الافتعال بعد الدال والذال والزاى والجيم ، كما مر ، ومن الطاء ، قالوا المَرْدَى فى المَرْطَى ، وهو حيث يمرط الشعر حول السرة . ومن الذال فى قولهم «دِكَرٌ» فى جمع ذِكْرَة(١) .

التاء ـ أبدلت من سبعة أحرف : من الطاء فى فُسْتَاط ، والأصل فُسْطَاط ، لقولهم فى الجمع : فَسَاطيط ، دون فساتيط. ومن الدال فى قولهم «ناقة تَرَبُوتٌ» والأصل دربوت ، أى مُذَلَّلة ؛ لأنه من الدُّرْبَة . ومن الواو فى « تُرَاث وتُجَاه» ونحوهما . ومن الياء فى نحو اتَّسَرَ ، الأصل ايتسر كما مر ، وفى قولهم «ثنتان » الأصل ثنيان ؛ لأنه من ثَنَيْتُ الواحدَ ثنيا ، وفى قولهم كيت وذَيْتَ ، الأصلُ كَيَّة وذَيَّة ، فحذفت تاء التأنيث ، وأبدلت من الياء الأخيرة وهى لام الـكلمة تاء ؛ لقولهم : كان من الأمر كَيَّةَ وكَيَّةَ وذَيَّةَ وذَيَّةَ . ومن الصاد فى قولهم فى لِصٍّ : لِصْت ، ومن السين فى قولهم فى طس: طست ، وقولهم فى العدد: سِتّ،والأصل سِدْسٌ، لقولهم : سُدَيْسَة ،

(١) ذكر الليث أن الذال فى « الذكر » قد تبدل دالا ، متى كانت الـكلمة مقترنة بأل

ثم أبدلت الدال تاء وأدغمت . ومن الباء فى قولهم « ذَعَالِت » فى ذعالب ، والذعالب والذعاليب : الأَخْلاَقُ من الثياب ، الواحد ذُعْلُوب . قال فى التسهيل : وربما أبدلت من هاء السكت ، ومثاله ما تأوله بعضُهم فى قوله :

١٢٤٨ — العَاطِفُونَةَ حِينَ مَا مِنْ عاطِفٍ

[نِعْمَ الذُّرَا فِي النَّائِبَاتِ لَنَا هُمُ]

إنه أراد العاطفونَهْ بهاء السكت ، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة . ومثّله بعضهم بنحو « جِئْتْ ونِعْمَتْ » لأنه جعل الهاء أصلا .

الصاد ـ أبدلت من السين، نحو صِرَاط .

الزاى ـ أبدلت من حرفين : من السين الساكنة قبل دال نحو يَزْدل فى يَسْدل ، ويَزْدر فى يسدر ، يقال : سَدِرَ البعيرُ يسدر سَدَراً ؛ إذا تحير من شدة الحر . ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يَزْدُق فى يَصْدُق، ونحو القَزْد فى القَصْد[1] ،فإن تحركت الصاد لم تبدل ، وفى كلامهم : لَمْ يُحْرَمِ الرِّفْدَ مَنْ فُزْدَلَهُ ، أى من فُصِدَ له ، فأسكن الصاد وأبدلها زايا .

السين — أبدلت من ثلاثة أحرف : من التاء فى اسْتَخَذَ على أحد الوجهين ، وأصله اتَّخَذَ . ومن الشين فى قولهم فى مَشْدود : مَسْدُود . ومن اللام فى قولهم « اسْتَقَطَه » فى التقطه ، وهو فى غاية الشذوذ .

الظاء — لم أر فى إبدالها شيئا .

الذال — أبدلت من حرفين : من الدال فى قراءة من قرأ « فَشَرِّذْ بِهِمْ » بالمعجمة ، ومن الثاء فى قولهم « تلعْذَمَ الرجل » أى تَلَعْثَمَ، إذا أبطأ فى الجواب .

الثاء — أبدلت من حرفين : من الفاء فى مُغْثُور ، والأصل مُغْفُور ، ومن الدال فى قولهم فى الجذوة من النار : جَثْوَة

(١) قد سبق أن مثلنا فى إبدال الألف من « أنا » هاء بقول حاتم « هكذا فزدى أنه » يريد « هكذا فصدى أنا » وماهنا بقاف فصاد فى الأصل أبدلت زايا .

الفاء — أبدلت من حرفين : من الثاء فى قولهم : « قام زيد فُمَّ عمرو » ، أى ثُمَّ عمرو ، حكاه يعقوب ، وقولهم :«فُوم» بمعنى ثُوم . ومن الباء فى قولهم : « خذه بِإِفَّانِهِ » أى بإبانه .

الباء — أبدلت من حرفين : من الميم فى قولهم : « بَا اسْمُكَ ؟ » يريدون : مَا اسْمُكَ ؟ . ومن الفاء فى قولهم « البُسْكُلِ » فى الفُسْكُلِ(١) .

الميم — أبدلت من أربعة أحرف : من الواو فى فَمٍ عند الأكثر ، أصله فَوْه مثل فَوْج ؛ فحذفت الهاء تخفيفا ؛ لأنه قد يضاف إلى الضمير فيقال : فَوْهُه ؛ فيستثقل ذلك ، ثم أبدلت الميم من الواو . ومن النون فى نحو عَمْبَرٍ ، والبنام فى البنان . ومن الباء فى قولهم : بنات مَخْر ، فى بنات بَخْر ، للسحاب ؛ لأنه من البُخَار ، وقولهم « مَا زِلْتُ راتما على هذا » أى راتبا . وعن ابن السكيت : رأيته من كَثَب ومن كَثَم ، أى قُرْب ؛ فالميم بدل من الباء ؛لأنهم قالوا « كَثَبَ الفقيه الأمر » ولم يقولوا كثم ، ومنه قوله :

١٢٤٩ — فَبَادَرَتْ سِرْبَهَا عَجْلَى مُثَابِرَةً
حَتَّى اسْتَقَتْ دُونَ مَحْنَيَا جِيدِهَا نَغَمَا(٢)

أراد نَغَباً ، والنُّغْبَة : الجَرْعَة . ومن لام التعريف فى اللغة اليمنية .

الواو — أبدلت من ثلاثة أحرف : الألف ، والياء ، والهمزة ، وقد تقدمت ، والله أعلم .

---

(١) الفسكل ـ بزنة قنفذ أو زبرج ـ الفرس الذى يجىء فى السباق آخر الخيل .

(٢) النغب ـ ومثله النغم بإبدال الباء ميما ـ اسم جنس جمعى ، واحده نغبة ، ولكنه حرك الغين بالفتحة هنا لأن حرف الحلق ربما فتح ، كما قالوا : بحر ، وشعر ، بفتح الحاء والعين وأصلهما السكون .

فصل
فى الإعلال بالحذف

وهو على ضربين : مَقِيس ، وشاذ ؛ فالمقيس هو الذى تعرض لذكره فى هذا الفصل ، وهو ثلاثة أنواع ، وقد أشار إلى الأول منها بقوله :

(فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ   احْذِفْ وَفِى كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ)

أى : إذا كان الفعلُ ثلاثيا واوِىَّ الفاء مفتوحَ العين ؛ فإن فاءه تحذف فى المضارع ذى الياء ، نحو : وَعَـدَ يَعِدُ ، والأصل يَوْعِدُ ؛ فحذفت الواو استثقالا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، وحُمِل على ذى الياء أخواتُه ، نحو أَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ ، والأمر نحو عِدْ ، والمصدر الساكن على فِعْلٍ بكسر الفاء وسكون العين نحو « عِدَةٍ » فإن أصله وِعْدٌ على وزن فِعْل ؛ فحذفت فاؤه حملا على المضارع ، وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة ؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها ، وعَوَّضوا منها تاء التأنيث ، ولذلك لا يجتمعان ، وتعويضُ التاء هنا لازم ، وقد أجاز بعضُهم حذفها للإضافة ، تمسكا بقوله :

[إنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّ الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا]   وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِى وَعَدُوا

يعنى عِدَةَ الأمر ، وهو مذهب الفراء ، وخَرَّجه بعضهم على أن عِدًا جمع عِدْوَة ، أى ناحية ، أى وأخلفوك نواحىَ الأمر الذى وَعَدُوا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فُهِم من قوله « من كوعد » أنَّ حذف الواو مشروط بشروط ؛ أولها : أن تكون الياء مفتوحة ؛ فلا تحذف من يُوعِدُ مضارع أَوْعَدَ ، ولا من يُوعَدُ مبنيا للمفعول ، وشذ من ذلك قولهم « يُدَعُ ، ويُذَرُ »(١) فى لغة . ثانيها : أن تكون عينُ الفعلِ مكسورةً ؛ فإن كانت مفتوحة نحو يَوْجَلُ أو مضمومة نحو يَوْضُؤ لم تحذف الواو ، وشذ قول بعضهم فى مضارع وَجَدَ يَجُدُ ، ومنه قوله :

(١) هما مضارعان مبنيان للمجهول ، وشذوذهما من جهتين ؛ لأن ياء المضارعة مضمومة ، وما بعد الواو المحذوفة مفتوح ، والواو لا تحذف فى القياس إلا أن تقع بين ياء مفتوحة وكسرة كما قال الشارح فى أول الموضوع .

١٢٥٠ — لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ
تَدَعُ الصَّـــوَادِىَ لاَ يَجُدْنَ غَلِيلاَ

وهى لغة عامرية .

وأما حذف الواو من يَقَعُ ، ويَضَعُ ، ويَهَبُ ؛ فللكسر المُقَدّر ؛ لأن الأصل فيها كسر العين ؛ إذ ماضيها فَعَلَ بالفتح ؛ فقياسُ مضارعها يَفْعِلُ بالكسر ، ففتح لأجل حرف الحلق تخفيفا ؛ فكان الكسر فيه مُقَدّرا ، ويَسَعُ كذلك ؛ لأنه وإن كان ماضيه وَسِعَ بالكسر ، وقياسُ مضارعه الفتحُ ، إلا أنه لما حذفت منه الواو دلّ ذلك على أنه كان مما يجيء على يَفْعِلُ بالكسر نحو وَمِقَ يَمِقُ ، وإلى هذا أشار فى التسهيل بقوله : « بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيَعِدُ أو مقدرة كيَقَعُ ويَسَعُ » ثالثها : أن يكون ذلك فى فِعْلٍ ؛ فلو كان فى اسم لم تحذف الواو ؛ فتقول فى مثال يَقْطِين من وَعَد : يَوْعِيد ؛ لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال .

الثانى : فُهِمَ من قوله : « كَعِدَةٍ » أن حذف الواو من فِعْلَة المشار إليها مشروط بشرطين :

أحدهما : أن تكون مصدرا كعِدَة ، وشذ من الأسماء رِقَةٌ للفضة ، وحِشَةٌ للأرض المُوحِشَة ، ومن الصفات لِدَةٌ بمعنى تِرْبٍ ، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون ، وعلى الأنثى فيجمع بالألف والتاء ، قال :

١٢٥١ — رَأَيْنَ لِدَاتِهِنَّ مُـــؤَزَّرَاتٍ
وَشَرْخَ لِدِىٌّ أَسْتَارُ الْهِرَامِ[1]

---

(١) هكذا وقع فى جميع نسخ الشرح التى بين يدى على كثرتها ، وفى النسخة التى كتب عليها الصبان ، والذى فى لسان العرب (ولد) رواية هذا البيت هكذا :

رَأَيْنَ شُرُوخَهُنَّ مُؤَزَّرَاتٍ وَشَرْخَ لِدِىٌّ أَسْنَانَ الْهِرَامِ

وفيهـا احتمال ، وهو أن تكون مصدرا وُصِفَ به ، ذكره الشلوبين .
وقوله فى التسهيل : « وربمـا أُعِلّ بذا الإعلال أسماء كرِقَةٍ ، وصفاتٌ كلِدَة » فيه نظرٌ ؛ لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النوعين ؛ أما الأسماء فقد وجد رِقَةٌ ، وحِشَة ، وجِهَة ،عند مَنْ جعلها أسماء . وأما الصفات فلا يحفظ غير لِدَةٍ ، وقد أنكر سيبويه مجىء صفة على حرفين .

ثانيهما : أن لا تكون لبيان الهَيْئة ، نحو الوِعْدَة والوِقْفَة المقصود بهما الهيئة ؛ فإنه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الـكافية .

الثالثُ : قد ورد إتمام فِعْلة شاذا ، قالوا : وَتَرَه وَتْراً ووِتْرَةً بكسر الواو ، حكاه أبو على فى أماليه . قال الجرمى : ومن العرب مَنْ يخرجه على الأصل ، فيقول : وِعْدَة ، ووِثْبَة ، ووِجْهَة . وذهب المـازنى والمبرد والفارسى إلى أن وِجْهَة اسمٌ للمكان المتوجَّه إليه ؛ فعلى هذا لا شذوذ فى إثبات واوه ؛ لأنه ليس بمصدر . وذهب قوم إلى أنه مصدر ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، ونُسِب إلى المـازنى أيضا ، وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذ ، قال بعضهم : والمسوغ لإثباتها فيـه دون غيره من المصادر أنه مصدر غـير جارٍ على فِعْلِه ؛ إذ لا يحفظ وَجَهَ يَجِهُ ؛ فلمـا فقد مضارعه لم يحذف منه ؛ إذ لا مُوجِبَ لحذفها إلا حَمْلُه على مضارعه ، ولا مضارع ، والفعل المستعمل منـه تَوَجَّه وَاتَّجَه ، والمصدر الجارى عليـه التَّوَجُّهُ ؛ فحذفت زوائده ، وقيل : وِجْهَة . ورَجَّح الشلوبين القولَ بأنه مصدر ، وقال : لأن وِجْهَة وَجِهة بمعنى واحد ، ولا يمكن أن يقال فى جهة إنها اسم للمـكان ؛ إذ لا يبقى للحذف وجه .

الرابع : ربما فُتِحت عينُ هذا المصدر لفتحها فى مضارعه نحو سَعَة وضَعَة ، وقد تضم ، قالوا فى الصِّـلَة : صُلَةٌ بالضم ، وهو شاذ .

الخامس : ربما أُعلّ بهذا الإعلال مصدرُ فَعُـلَ بالضم ، نحو وَقُحَ قِحَةً .

السادس : فُهِم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لا حَظَّ له فى هذا الحذف ، إلا ما شذ من قول بعضهم فى مضارع يَسَرَ يَسِرُ ، والأصلُ يَيْسِرُ ، وفى مضارع يَئِسَ يَئِسُ ، والأصل يَيْئِسُ ، اه .

ثم أشار إلى النوع الثانى بقوله :

(وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ)

أى مما اطرد حَذْفُه همزةُ أَفْعَلَ من مضارعه ، واسْمَىْ فاعله ، ومفعوله ، وهما المراد بقوله : « و بنيتى متصف » فتقول : أَكْرَمَ يُكْرِمُ ؛ فهو مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ ، والأصل يُؤَكْرِمُ ومُؤَكْرِمٌ ومُؤَكْرَمٌ ، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة أَفْعَلَ معها ؛ لئلا يجتمع همزتان فى كلمة واحدة ، وحُمِلَ على ذى الهمزة أخواتُه ، واسما الفاعل والمفعول ، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا فى ضرورة أو كلمة مستندَرَة ؛ فمن الضرورة قوله :

١٢٥٢ — * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

والكلمة المستندَرَة قولهم : « أَرْضٌ مُؤَرْنِبَة » بكسر النون ، أى كثيرة الأرانب ، وقولهم « كِسَاء مُؤَرْنَبٌ » إذا خلط صوفُه بوَبَر الأرانب ، هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الأظهر .

﴿ تنبيه ﴾ : لو أبدلت همزةُ أَفْعَلَ هاء ، كقولهم فى أراق : هَرَاقَ ، أو عينا ، كقولهم فى أَنْهَلَ الإبلَ : عَنْهَلَ — لم تحذف ؛ لعدم مقتضى الحذف ، فتقول : هَرَاق يُهَرِيقُ ، فهو مُهَرِيقٌ ومُهَرَاقٌ ، وعَنْهَلَ الابلَ يُعَنْهِلُها ، فهو مُعَنْهِل وهى مُعَنْهَلَة ، اه .

ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله :

(ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ)

أى كل فعلٍ ثلاثى مكسورِ العين ماضٍ عينهُ ولامُه من جنس واحد يستعمل فى إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه ؛ تاما كَظَلِلْتُ ، ومحذوفَ اللامْ مع نَقْل حركة العين إلى الفاء كظِلْت ، ودون نقلها كظَلْتُ ، وكذا تفعل فى ظَلِلْن ، فإن زاد على الثلاثة تعيّنَ الإتمام ، نحو أقْرَرْتُ ، وشذَّ أحَسْتُ فى أحْسَسْتُ ، وكذا يتعين الإتمام إن كان مفتوح العين ، نحو حَلَلْتُ ، وشذ هَمْت فى هَمَمْتُ ، حكاه ابن الأنبارى .

وإن كان الفعل مضارعا أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان فقط ، نحو : يَقْرِرْنَ ويَقِرْنَ ، واقْرِرْنَ وقِرْنَ ، وإلى ذَلِكَ الإشارةُ بقَوْلِهِ : (وقِرْنَ فى اقْرِرْنَ) أى استعمل قِرْنَ فى اقْرِرْنَ ، قال تعالى : « وقِرْنَ فى بيوتكن » وهو أمْر منْ قَرَرْتُ بالمكان أقِرُّ بالفتح فى الماضى والكسرِ فى المستقبل ، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مكسور ، فحسن الحذف كما فعل بالماضى . وقيل : هو أمر من الوَقار ، يقال : وَقَر يَقِرُ ، فيكون قِرْنَ محذوفَ الفاء مثل عِدْنَ ، ورجح الأول لتتوافق القراءتان .

فإن كان أولُ المثلين مفتوحا كما فى لغة من قال قَرِرْت بالمكان بالكسر أقَرُّ بالفتح فالتخفيفُ قليل ، وإليه أشار بقوله : (وقَرْنَ نُقِلاَ) : أى فى قراءة نافع وعاصم لأنه تخفيفٌ لمفتوح. وقد أفهم بقوله « نُقِلا » أن ذلك لايطرد، وصرح به فى الكافية، وأما الذى قبله فصرح فى الكافية باطراده ، فقال :

* وقِرْنَ فى اقْرِرْنَ وقِسْ مُعْتَضِدًا *

وذكر غيره أنه لا يطرد ، وهو ظاهر كلام التسهيل . بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف فى ظَلِلْتُ ونحوه غيرُ مطرد ، وقد صرح سيبويه بأنه شاذ ، وأنه لم يرد إلا فى لفظتين من الثلاثى ، وهما ظَلْتُ ومَسْتُ ، وفى لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة ، وهو أحَسْتُ فى أحْسَسْتُ . وإلى الاطراد

ذهب الشلوبين ، وحكى فى التسهيل أن الحذف لغة سُلَيْم ، وبذلك يُرَدُّ على ابن عصفور .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول: اخْتَلَفَ كلام الناظم فى المحذوف ؛ فذهب فى شرح الكافية إلى أن المحذوف اللام ، وذهب فى التسهيل إلى أن المحذوف العين ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

الثانى : أجاز فى الكافية وشرحها إلحاقَ المضموم العين بالمكسور ، فأجاز فى اغْضُضْنَ أن يقال : غُضْنَ قياساً على قِرْنَ ، واحتج له بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور ، وإذا كان فك المفتوح قد فُرَّ منه إلى الحذف فى قَرْنَ المفتوح القاف ؛ ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز ، قال : ولم أره منقولا ، اهـ .

فصـــــل

فى الإدغام

يعنى اللائق بالتصريف ، كما قيده فى الكافية .

وهو لغةً : الإدخال ، واصطلاحا : الإتيان بحرفين ساكنٍ فمتحرك من مخرج واحد بلا فَصْل . والادِّغام — بالتشديد — افْتِعَال منه ، وهو لغة سيبويه . وقال ابن يعيش : الادِّغَام بالتشديد من ألفاظ البصريين ، والإِدْغَام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين .

ويكون الإدغام فى المتماثلين ، وفى المتقاربين ، وفى كلمة ، وفى كلمتين ، وهو باب مُتَّسع ، واقتصر الناظم فى هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين فى كلمة فقال :

(أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي * كِلْمَةٍ أَدْغِمْ) أى يجب إدغام أول المثلين المتحركين بشروط ، وهى : أحد عشر :

أحدها : أن يكونا فى كلمة ، نحو شَدّ ومَلّ وحَبّ ، أصلهن شَدَدَ بالفتح ، ومَلِلَ بالكسر ، وحَبُبَ بالضم .

فإن كانا فى كلمتين مثل « جَعَلَ لَكَ » كان الإدغام جائزاً لا واجباً بشرطين ؛ أن لا يكونا همزتين نحو : « قَرَأَ آيَة » فإن الإدغام فى مثله ردىء ، وأن لا يكون الحرف الذى قبلهما ساكناً غير لين ، نحو : « شَهْرُ رَمَضَانَ » فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين ، وقد روى عن أبى عمرو إدغامُ ذلك ، وتأولوه على إخفاء الحركة ، وأجازه الفراء .

الثانى : أن لا يتصدرا نحو « دَدَن » . قال المصنف فى بعض كتبه : إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تُدْغَم بعد مَدَّة أو حركة نحو : « لا تَيَمَّمُوا » ، و « تَكَادُ تَمَيَّزُ » انتهى .

ويجوز الإدغام فى الفعل الماضى إذا اجتمع فيه تاآن والثانية أصلية نحو تَتَابَعَ ، ويؤتى بهمزة الوصل فيقال : اتَّابَعَ ، وسيأتى الكلام عليه .

ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه ، وقد ذكرَهُ فى الكافية وغيرها .

الثالث والرابع والخامس والسادس : أن لا يكونا فى اسم على فُعَلٍ بضم أوله وفتح ثانيه كصُفَفٍ جمع صُفَّة وجُدَد جمع جُدَّة وهى الطريق فى الجبل ، أو فُعُلٍ بضمتين نحو ذُلُلٍ جمع ذَلول بالمعجمة ضد الصعبة ، وجُدُد جمع جَدِيد ، أو فِعَلٍ بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كِلَل جمع كِلَّة ، ولِمَم جمع لِمَّة ، أو فَعَلٍ بفتحتين نحو لَبَبٍ وطَلَلٍ ؛ فكل هذه يمتنع إدغامها ، وإلى ذلك أشار بقوله : (لاَ كَمِثْلِ صُفَفٍ وذُلُلٍ وكِلَلٍ ولَبَبٍ) وعلة امتناع الإدغام فى هذه الأمثلة الأربعة أن الثلاثة الأول منها مخالفة للأفعال فى الوزن ، والإدغام فرعٌ عن الإظهار ، فخص بالفعل لفرعيته ، وتبع الفعل

فيه ما وازنه من الأسماء، دون ما لم يوازنه ، وأما الرابع فإنه وإن كان موازناً للفعل إلا أنه لم يدغم لخفته ، وليكون مُنَبِّهًا على فرعية الإدغام فى الأسماء حيث أدغم موازنه فى الأفعال نحو رَدَّ فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته فى الفعل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يمتنع الإدغام أيضاً فيما وازَنَ أحد هذه الأمثلة بصَدْره لا بجملته ، نحو : خُشَشَاء لعَظْمٍ خلف الأذن ، ونحو : رُدُدَان مثل سُلُطَان بمعنى سُلْطان من الردِّ ، ونحو : حِبَبَةٍ جمع حُبٍّ ، ونحو : الدَّجَجَان مصدر دَجَّ بمعنى دَبَّ .

الثانى : كان ينبغى أن يستثنى مثالا خامساً يمتنع فيه الإدغام وهو فِعِلٌ نحو إبِلٍ لكونه مخالفاً لأوزان الأفعال ؛ فلو بنيت من الرد مثل إبل قلت رِدِدٌ بالفك ، ولعل عذره فى عدم استثنائه أنه بناء لم يكثر فى الكلام ، ولم يسمع فى المضاعف ، وقد استثناه فى بعض نسخ التسهيل .

الثالث : اعلم أن أوزان الثلاثى التى يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة ، وقد سبق ذكر خمسة منها ، وبقيت أربعة ، منها واحد مهمل فلا كلام فيه ، وهو فِعُلٌ بكسر الفاء وضم العين ، وثلاثة مستعملة وهى فَعِلٌ نحو كَتِفٍ ، وفَعُلٌ نحو عَضُد ، وفُعِل نحو دُئِل ، فإذا بنيت من الردّ مثل كَتِف أو عَضُد قلت رَدٌّ أو رَدٌّ ، بالإدغام[1] ؛ لأنهما موافقان لوزن الفعل ، وليسا فى خفة فَعَلٍ نحو لَبَب . هذا مذهب الجمهور . وخالف ابن كيسان فقال : رَدِدٌ ورَدُدٌ بالفك ، ووافقه الناظم فى التسهيل فى الأول دون الثانى . وإذا بنيت من الرد مثل دُئِل قلت « رُدِد » بالفك ، ومَنْ رأى أن فِعِل أصل فى الفعل ينبغى أن يدغم . وقياسُ مذهب ابن كيسان الفك ، بل هو فى هذا أولى ، وعليه مشى فى التسهيل ، انتهى .

(١) كلاهما بفتح الراء وتشديد الدال ، فكان ينبغى أن يكتفى بأحد اللفظين .

السابع من الشروط : أن لا يتصل بأول المثلين مُدْغم فيه ، وإليه أشار بقوله : (وَلاَ كَجُسَّسٍ) وهو جمع جاسٍّ ، اسم فاعل من « جَسَّ الشيء » إذا لمسه ، أو من « جَسَّ الخبر » إذا فَحَصَ عنه ، وهو الجاسوس . وإنما وجب الفك لأنه لو أدغم المدغم فيه لالتقى ساكنان .

الثامن : أن لا يعرض تحريكُ ثانيهما، وإليه أشار بقوله : (وَلاَ كَاخْصُصَ أَبى) لأن الأصل أُخْصُصْ بالإسكان ، فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ؛ فلم يعتد بها لعروضها .

التاسع : أن لا يكون ماهما فيه مُلْحَقا بغيره ، وإليه أشار بقوله : (وَلاَ كَهَيْلَلِ) وهذا نوعانِ ؛ أحدهما : ماحصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين نحو « هَيْلَل » إذا أَكْثَرَ من لاإلهَ إلا الله ، فإن الياء فيه مَزِيدة للالحاق بدَحْرَجَ ، والآخر ماحصل فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو جَلْبَبَ ؛ فإن إحدى باءيه مزيدة للالحاق بدَحْرَجَ ، وإنما امتنع فى هذين النوعين لاستلزامه فواتَ ماقُصِد من الإلحاق

العاشر : أن لا يكون مما شَذَّت العربُ فى فكه اختياراً ، وهى ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَشَذَّ فِى أَلِلْ * وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ) أى شذ الفك فى ألفاظ : منها قولهم : « أَلِلَ السقاء » إذا تغيرت رائحته ، وكذلك الأسنان إذا فسدت ، والأذن إذا رقت . وقولهم « دَبِبَ الإنسان » إذا نبت الشعر فى جبينه ، و « صَكِكَ الفرسُ » إذا اصطكت عرقوباه ، و « ضَبِبَتِ الأرضُ » إذا كثر ضِبابُها ، و « قَطِطَ الشَّعَر » إذا اشتدت جعودته، و « لَحِحَتِ العين ، ولَخِخَت » إذا التصقت بالرَّمَص ، و « مَشِشَت الدابة » إذا شخص فى وظيفها حَجْم دون صلابة العظم ، و « عَزِزَتِ الناقة» إذا ضاق إحليلها وهو مجرى لبنها ؛ فشذوذ ترك الإدغام فى هذه الأفعال كشذوذ ترك الإعلال فى نحو القَوَد والحَيَد والصَّيَد ، والحَوَكَة والخَوَنَة مماسبق فى موضعه؛

فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات ، كما لا يقاس على شيء من تلك المصححات . وما ورد من ذلك فى الشعر عُدَّ من الضرورات ، كقول أبى النجم :

الحمدُ لِلّهِ العَلِيِّ الأجْلَلِ

[الوَاسِعِ الفضْلِ الوَهُوبِ المُجزِلِ]

﴿ تنبيه ﴾ : قد شذ الفك أيضاً فى كلمات من الأسماء : منها قولهم « رَجُل ضَفِفُ الحال» ، و «مُحْبَب » وحكى أبو زيد « طعام قضض » إذا كان فيه يبس .

(وَحَيِيَ) وَعَيِيَ ونحوهما مما عينه ولامه يا آن لازم تحريكهما (افـكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ) فى واحد منها ؛ لوروده ، فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان فى كلمة وحركة ثانيهما لازمة ، وحق ذلك الإدغام لا ندراجه فى الضابط المتقدم ، ومَنْ فكَّ نظر إلى أن حركة الثانى كالعارضة ، لوجودها فى الماضى دون المضارع والأمر ، والعارض لا يعتد به غالبا ، ومن ثم لم يجز الإدغام فى نحو « لن يُحْيِيَ ، ورأيت مُحْيِيا » وأما قوله :

١٢٥٣ — وَكأنَّهَا بَيْنَ النِّسَاء سَبِيكَةٌ

تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتُعِيُّ

فشاذ لا يقاس عليه ، خلافا للفراء .

﴿ تنبيه ﴾ : الفك أجود من الإدغام ، وإن كان كل منهما فصيحا مقروأ به فى المتواتر ، ولعل الناظم أومأ إلى ذلك بتقديم الفك فى النظم ، انتهى .

(كَذَاكَ) يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تا آن إما فى أوله أو وسطه (نَحْوُ تَتَجَلّى واسْتَتَرْ) أما الأول فقال فى شرح الكافية : إذا أدغمت فيما اجتمع فى أوله تا آن زدتَ همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام ، فقلت فى تَتَجَلّى . اتَّجلّى ، هذا كلامه ، وفيه نظر ؛ لأن تتجلى فعلٌ مضارع ، واجتلاب همزة الوصل لا يكون فى المضارع ، والذى ذكره غيرُه من النحاة أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان

ماضيا نحو تَتَبَّعَ وتَتَابَعَ جاز فيه الإدغام واجتلابُ همزة الوصل، فيقال: اتَّبَّعَ واتَّابَعَ ، وإن كان مضارعا نحو تَتَذَكَّر لم يجز فيه الإدغام إن ابتدىء به ؛ لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهى لا تكون فى المضارع ، بل يجوز تخفيفُه بحذف إحدى التاءين ، وسيأتى فى كلامه ، وإن وُصِل بما قبله جاز إدغامُه بعد متحرك أولين نحو « تَكادُ تميز » « ولا تيمموا » لعدم الاحتياج فى ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل .

وأما الثانى ــ وهو استتر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تا آن ــ فهذا تجوز فيه الفك وهو قياسه ؛ لبناء ما قبل المثلين على السكون ، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن ، فتقول سَتَّر بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول إذا أوثر الإدغام فى اسْتَتَرَ صار اللفظ به كاللفظ بسَتَّر الذى وزنُه فَعَّلَ بتضعيف العين ، ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر ؛ لأنك تقول فى مضارع الذى أصله افْتَعَل يَسَتِّر بفتح أوله وأصله يَسْتَتِر ، فنقل وأدغم ، وتقول فى مضارع الذى وزنه فَعَّلَ يُسَتِّر بضم أوله ، وتقول فى مصدر الذى أصله افتعل : سِتَّارا ، وأصلُه اسْتِتَارا ، فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة ، وتقول فى مصدر الذى وزنه فَعَّل تَسْتِيراً على وزن تَفعيل .

الثانى : يجوز فى اسْتَتَرَ ونحوه إذا أُدْغِمَ وجه آخر ، وهو أن يقال سِتَّر بكسر فائه ، وذلك أن الفاء ساكنة ، وحين قصد الإدغام سكنت التاء الأولى ، فالتقى ساكنان ، فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين ، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء إتباعا لفاء الكلمة ، فتقول تِتَّرَ ، والمضارعُ واسمُ الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك ، إلا أن اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء إتباعا ، فيصير مشتركا كمُختَار ، فيحتاج إلى قرينة .

الثالث : ما ذكره فى هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم ، انتهى .

***

(وَمَا بِتَاءيْنِ ابْتُدِى قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ)

الأصل تتبين ، بتاءين : الأولى تاء المضارعة ، والثانية تاء تفعل ، وعلة الحذف أنه لما ثَقُلَ عليهم اجتماعُ المثلين ، ولم يكن سبيلٌ إلى الإدغام لما يؤدى إليه من اجتلاب همزة الوصل ، وهى لا تكون فى المضارع ، عَدَلُوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين ، وهذا الحذف كثير جدا ، ومنه فى القرآن مواضع كثيرة ، نحو « تَنَزَّلُ الْمَلاَئِكَةُ والروح » « لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ » « ناراً تَلَظَّى » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهبُ سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية؛ لأن الاستثقال بها حَصَل ، وقد صرح بذلك فى شرح الكافية ، وقال فى التسهيل : والمحذوفةُ هى الثانية لا الأولى خلافا لهشام ، يعنى أن مذهب هشام أن المحذوفة هى الأولى ، ونقله غيره عن الكوفيين .

الثانى : قد أرشَدَ بالمثال إلى أن هذا إنما هو فى المضارع الواقع فى الابتداء ؛ لأنه الذى يتعذر فيه الإدغام ، وأما الماضى ـ نحو تتابع ـ فلا يتعذر فيه الإدغام ، وكذ المضارع الواقع فى الأصل كما سبق بيانه .

الثالث : قال فى شرح الكافية : وقد يفعل ذلك ـ يعنى التخفيف بالحذف ـ بما تصدر فيه نونان ، ومن ذلك ماحكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم « ونُزِّلُ الملائكةَ تَنزِيلاً » ، وفى هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى « تَتَنَزَّل » حين قال « تَنَزَّل » إنما هى الثانية ؛ لأن المحذوفة من نونى « نزل » فى القراءة المذكورة إنما هى الثانية ، هذا كلامه . قال الشارح : ومنه على الأظهر قوله تعالى « كذلك نُجِّى الْمُؤْمِنِينَ » فى قراءة عاصم ، أصله نُنَجِّى ؛ ولذلك سكن آخره ، اهـ .

الحادى عشر من شروط وجوب الإدغام : أن لا يعرض سكون ثانى المثلين ، إما لاتصاله بضمير رفع ، وإما لجزم وشبهه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ)

لتعذر الإدغام بذلك ، والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ، ونا ، ونون الإناث ، نحو (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ) وحَلَلْنَا ، والهندات حَلَلْنَ ؛ فالإدغام فى ذلك ونحوه لا يجب ، بل يجوز . قال فى التسهيل : والإدغام قبل الضمير لُغَيَّة . قال سيبويه : وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون رَدَّنَا ومَرَّنَا ورَدَّتَ ، وهذه لغة ضعيفة . كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء ، وأبقَوُا اللفظَ على حاله ، وأشار إلى الثانى بقوله (وَفِي جَزْمٍ وشِبْهِ الجَزْمِ) ، والمراد به الوقف (تَخْيِيرٌ) أى بين الفك والإدغام (قُفِي) أى تبع ، نحو لم يَحْلُلْ ولم يَحُلَّ ، واحْلُلْ وحُلَّ ، الفك لغة أهل الحجاز ، والإدغام لغة تميم .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : المراد بالتخيير استواء الوجهين فى أصل الجواز ، لا استواؤهما فى الفصاحة ؛ لأن الفك لغة أهلِ الحجاز ، وبها جاء القرآن غالبا ، نحو «إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ» ، «وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى» ، «وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ» ، «وَلاَ تَمْنُنْ» وجاء على لغة تميم «وَمَنْ يَرْتَدَّ» فى المائدة «وَمَنْ يُشَاقِّ اللهَ» فى الحشر .

الثانى : إذا أدغم فى الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل؛ لعدم الاحتياج إليها ، وحكى الكسائى أنه سمع من عبد القيس ارُدَّ واغُضَّ وامُرَّ بهمزة الوصل ، ولم يحك ذلك أحد من البصريين .

الثالث : إذا اتَّصَلَ بالمدغم فيه واو جمع ، نحو رَدُّوا ، أو ياء مخاطبة ، نحو رُدِّى ، أو نون توكيد ، نحو رُدَّنَّ ، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب ؛ لأن الفعل حينئذٍ مبنىٌّ على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض .

الرابع : التزم المدغمون فتحَ المدغَم فيه قبل هاء الغائبة ، نحو « رُدَّها ولم يَرُدَّهَا » والتزموا ضمه قبل هاء الغائب ، نحو « رُدُّه ولم يَرُدُّهُ » لأن الهاء خفية ، فلم يعتدُّوا بوجودها ؛ فكأنَّ الدال قد وليها الألف والواو ، وحكى الكوفيون « رُدِّها » بالضم والكسر ، ورُدِّه بالفتح والكسر ، وذلك فى المضموم الفاء ، وحكى ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب ، وغُلِّط فى تجويزه الفتحَ ، وأما الكسر فالصحيح أنه لُغَيَّة ، سمع الأخفش من ناس من عقيل مُدِّهِ وعَضِّهِ ، بالكسر ، والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن ، فقالوا « رُدِّ القومَ » لأنها حركة الْتِقاء السَّاكِنَيْنِ فى الأصل ، ومنهم من يفتح وهم بنو أسد ، وحكى ابن جنى الضم ، وقد روى بهنَّ قولُه :

١٢٥٤ — فَغُضَّ الطَّرْفَ ؛ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ
[فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَباً]

نعم الضم قليل ، قال فى التسهيل فى باب التقاء الساكنين : ولا يضم قبل ساكن ، بل يكسر ، وقد يفتح ، هذا لفظه .

فإن لم يتصل الفعل بشىء مما ذكر ففيه ثلاث لغات : الفتح مطلقا ، نحو رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ ، وهى لغة أسد وناسٍ غيرهم . والكسر مطلقا ، نحو رُدِّ وفِرِّ وعَضِّ ، وهى لغة كعب ونُمَيْر ، والإتباع لحركة الفاء ، نحو رُدُّ وفِرِّ وعَضَّ ، وهذا أكثر فى كلامهم ، اهـ .

(وَفَكُّ أَفْعِلْ فِى التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ) قال فى شرح الكافية : بإجماع ، وكأنه أراد إجماع العرب ؛ لأن المسموع الفك ، ومنه قوله :

وَقَالَ نَبِىُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وإلا فقد حكى عن الكسائى إجازة إدغامه (وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِى هَلُمَّ) بإجماع ، كما قاله فى شرح الكافية ؛ فلم يقل فيه هَلْمُمْ

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هـذا البيت استدراك على ما قبله ، أى يستثنى من فعل الأمر صيغتان لا تخيير فيهما ؛ الأولى : أَفْعِلْ فى التعجب ؛ فإنه ملتزم فَكُّه ، والثانية: هَلُمَّ فى لغة تميم ؛ فإنه ملتزم إدغامه ، وقد سبق فى باب أسماء الأفعال أن هَلم عند الحجاز يين اسمُ فعلٍ بمعنى احْضُرْ أو أَقْبِلْ ، وعند بنى تميم فعلُ أمرٍ ، وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا .

الثانى : التزموا أيضاً فتح هَلُمَّ ، وحكى الجَرْمى الفتح والكسر عن بعض تميم ، وإذا اتصل بها هاء الغائب نحو « هَلُمَّهُ » لم يضم ، بل يفتح ، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو هَلُمَّ الرجل ، وقد تقدم أن لسكونها عند تميم فعلاً اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة ، فيقال : هُلمَّا وهَلُمُّوا وهَلُمِّى ، بضم الميم قبل الواو ، وكسرها قبل الياء ، وإذا اتصل بها نونُ الإناث فالقياس هَلْمُمْنَ . وزعم الفراء أن الصواب هَلُمَّنَّ بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ، ثم تدغم النون الساكنة فى نون الضمير ، وحكى عن أبى عمرو أنه سمع هَلُمِّينَ يا نسوة ، بكسر الميم مشددة ، وزيادة ياء ساكنة قبل نون الإناث ، وحكى عن بعضهم هَلُمُّنْ بضم الميم وهو شاذ .

الثالث : مذهب البصريين أن هلم مركبة من « ها » التنبيه ومن لُمَّ التى هى فعل أمر من قولهم « لَمَّ اللهُ شَعَثَه » أى جَمَعَه ، كأنه قيل : اجْمَعْ نَفْسَك إلينا ، فحذفت ألفها تخفيفا . وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام ؛ فحذفت الهمزة للدَّرْج إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام، وقال الفراء : مركبة من هَلْ التى للزجر، وأُمَّ بمعنى اقْصِدْ ، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هَلُمَّ ، ونسب بعضهم هـذا القول إلى الكوفيين ، وقول البصريين أقربُ إلى الصواب . قال فى البسيط : ومنهم من يقول : إنها ليست مركبة ، انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : فى النون الساكنة ، ومنها التنوين .

اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام :

أولها : الإدغام ، وهو بلا غُنَّة فى اللام والراء ، وبغُنَّة فى حروف يَنْمُو ، مالم تكن مواصلتها فى كلمة واحدة كالدنيا وصِنْوَان وأَنْمَار ؛ فإن الفك فى ذلك لازم

والثانى : الإظهار ، وهو فى حروف الحلق الستة : العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة ؛ لبعد مخرج النون من مخرجها .

والثالث : القَلْب ميماً عند الباء ، ويستوى كونها فى كلمة نحو « أَنْبِئْهُمْ » أو كلمتين نحو «أَنْ بُورِكَ» وموجِبُ هذا القلب أن الباء بَعُدَتْ من النون ، وشابهت أقربَ الحروف إليها وهى الميم ؛ لأن النون والميم حرفا غنة ، فلما بعدت عن الباء لم يمكن إدغامها فيها ، ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن إظهارها ، فأوجب التخفيف أمراً آخر ، وهو قلبها ميما ؛ لأنها أختها فى الغنة .

والرابع : الإخفاء ، وذلك إذا وليها شىء من الحروف غير المذكورة ، وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها أوائل هذا البيت :

١٢٥٥ — تَرَى جَارَ دَعْدٍ قَدْ نَوَى ،زِيدَ فى ضَنًى!
كَمَا ذَاقَ طَيْرٌ صِيدَ سُوءَ شَبا ظُفُرِ

وإنما أخفيت عند هذه الحروف لأنها قربت منها قربا متوسطا ؛ لأن حروف الحلق بعدت منها فأظهرت ، وحروف « لم ير » قربت منها قربا شديدا فأدغمت . وهذه الخمسة عشر لم تبعد بُعْدَ تيك ، ولم تقرب قرب هذه ؛ فأخفيت ، والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ولما يسر الله له إكمال ما وَعَدَ به فى الخطبة مِنْ قوله «مَقَاصِدُ النحو بها مَحْوِيه» أخبر بذلك فقال :

(وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ)

يقال « عُنِيَ بكذا » أى اهتمَّ به ، ويلزم بناؤه للمفعول ، وبناؤه للفاعل لغيَّة حكاها فى اليواقيت ، وأنشد عليها :

١٢٥٦ — عَانٍ بِأُخْرَاهَا طَوِيلُ الشُّغُلِ
[لَه جَفِيرَانِ وَأَىُّ نَبْلِ]

ونَظْما : حال من الماء فى بجمعه ، أو تمييز مُحوَّل عن الفاعل ، واشتمل : نعت لنظما ، وعلى جل المهمات : متعلق باشتمل ، ثم وصف نظما بصفة أخرى فقال : (أحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاَصَهْ) أى جَمَعَ هذا النظمُ من منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالصَ الصافى مما يكدره . (كَمَا اقْتَضَى) أى أخذ (غِـنًى بِلاَ خَصَاصَهْ) تَشُوبُه ، والخصاصة : ضد الغنى ، وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة . ثم قابل بالشكر نعمة الإتمام ، وأردفه بالصلاة على سيدنا محمدٍ سيد الأنام ، وعلى آله وأصحابه الكرام، لإحراز أجْر ذلك ويُمْنه فِى البَدْء والخِتَامِ ، فقال رحمه الله وجمعنى وإياه فى دار السلام :

(فأحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى محمدٍ خَيْرِ نَبِىٍّ أُرْسِلاَ)
(وَآلِهِ الغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ وَصَحْبِهِ المنتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ)

الحمد لله أولا وآخراً ، باطناً وظاهراً ، وصَلَّى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه أجمعين ، صلاة وسلاما دائمَيْنِ متلازمَيْنِ إلى يوم الدِّين .

والحمد لله الذى يَسَّرَ — بِمَنِّهِ وفَضْله وعَوْنه وتوفيقه — إتمام مراجعة هذا الكتاب مراجعة دقيقة ، وصلواتُه وأزكى تسليماته على سيد المرسلين ، وصَفْوَة النبيين ، وخيرخَلْق الله أجمعين ، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وعلى من هتدي بِهَدْيِه وتَرَسَّم خُطَاه إلى يوم الدين .

فهرست الموضوعات الواردة فى الجزء الثالث

من شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك

﴿ تمت الفهرس والحمد لله رب العالمين أولا وآخراً ﴾

فهرست تفصيلى للموضوعات

الواردة فى الجزء الثانى من «شرح الأشمونى» على ألفية ابن مالك
المسمى «منهج السالك، إلى ألفية ابن مالك»